

المدونة الذهبية

للقواعد القانونية
التي تقرها محكمة النقض المصرية

عبد المنعم حسن
المحامي

الإصدار المبدئي - العدد الثاني
من أول عام ١٩٨١ حتى نهاية يونيو ١٩٨٤

١

الطبعة الأولى

١٩٩٤

اصدار

مركز عيسى للدراسات القانونية

٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدي / الحرم ت : ٥٣٥٩٩٠
٤١ شارع عيسى الدين أبو العز - المهندسين ت : ٣٦٠٦٨٠٩

[illegible]

[The page contains dense, repeating Arabic calligraphy, likely bleed-through from another document.]

المدونة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

عبد المنعم حسن
المحامى

الإصدار المبدئى - العدد الثانى
من أول عام ١٩٨١ حتى نهاية يونية ١٩٨٤

١

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢ شارع توفيق شمس من فاطمة رشدى / الهرم ت : ٥٣٥٩٩٠

٤١ شارع محى الدين أبو العز - المهندسين ت : ٣٦٠٦٨٠٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

جاء في كلمتى التى قدّمت بها العدد الأول من هذه « المدوّنة » أنه أسعدنى كثيرا ما لاقته « الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية » التى أصدرتها فى مناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبى لمحكمة النقض المصرية من ترحيب كبير أتى ليس فقط من زملاء أفاضل ممّن يعملون بتطبيق القانون بل أيضا من أساتذة إجلاء ممّن يدرّسون القانون ، وإن هذا الاقبال والترحيب كان له اكبر الأثر فى نفسى مما حفّزنى على الاستمرار فى مواصلة الجهد لتزويد المكتبة القانونية - المصرية والعربية - بالجديد مما يصدر عن محكمة النقض المصرية من مبادئ ، فكانت هذه « المدوّنة » التى سعدت منذ شهور حين قدّمت العدد الأول منها الذى ضمّ مجموعة المبادئ التى قررتها كل من الدائرة المدنية والتجارية والدائرة الجنائية لمحكمة النقض المصرية طوال عام ١٩٨٠ وهو العام التالى مباشرة للتاريخ الذى كانت قد توقفت عنده « الموسوعة الذهبية »



وإذ كنت - فى كلمتى تلك - قد رجوت أن أواصل بعون الله إصدار الأعداد التالية تباعا شاملة المبادئ التى قررتها وتقررها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية ، كما تمنيت أن يوفّقنى المولى سبحانه وتعالى إلى إصدار تلك الأعداد بحيث يتم النشر خلال العام التالى مباشرة لتاريخ صدور كل مبدأ ، فإن من دواعى سرورى أن تشكّنت اليوم - بفضل من الله وتوفيقه - من إصدار العدد الثانى للمدوّنة - فى مجلدين - شاملا مجموعة

المبادئ التي قررتها الدائرة المدنية والتجارية لمحكمة النقض المصرية طوال الفترة من أول يناير سنة ١٩٨١ وحتى نهاية يونيه سنة ١٩٨٤ ، يعقبه - بإذن الله - الإصدار الجنائي شاملا مجموعة المبادئ التي قررتها الدائرة الجنائية للمحكمة طوال ذات الفترة الزمنية .

والله ولي التوفيق ..

الهرم في أول ديسمبر سنة ١٩٨٤

عبدالمنعم حسنى
المحامى

انجست

إثبات

- الفصل الأول - عبء الإثبات
- الفصل الثاني - إجراءات الإثبات
- الفصل الثالث - الإدعاء بالتزوير
- الفصل الرابع - طرق الإثبات
 - الفرع الأول - الإقرار
 - الفرع الثاني - الكتابة
 - الفرع الثالث - شهادة الشهود
 - الفرع الرابع - القرائن
 - أولا - القرائن القانونية والقضائية
 - ثانيا - حجية الأمر المقضي
 - الفرع الخامس - اليمين
 - الفرع السادس - الخبرة
- الفصل الخامس - محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض
- الفصل السادس - تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام
- الفصل السابع - مسائل متنوعة

الفصل الأول - عبء الإثبات

١ - العرف أو العادة التجارية واقعة على المتمسك بها اثبات وجودها واثبات ان المتعاقدين كليهما قصدا الالتزام بها واتباعها.

على من يدعى قيام العرف أو العادة التجارية اثبات وجودها واثبات ان المتعاقدين كليهما قصدا الالتزام بها واتباعها. لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد قصرت دفاعها على مجرد القول بوجود عرف أو عادة تجارية في قطاع المقاولات دون تقديم ما يؤيد ذلك فلا على الحكم ان هو التفت عن هذا الدفاع العارى عن الدليل.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٦٠ لسنة ٤٧ ق)

٢ - من المقرر في قواعد الاثبات ان البيئة على من يدعى خلاف الأصل بمعنى أن من يتمسك بالثابت أصلاً لا يكلف باثباته وإنما يقع على عاتق من يدعى خلاف هذا الأصل عبء اثبات ما يدعيه باعتبار أنه يستحدث جديداً لا تدعيه قرينة بقاء الأصل على أصله وعلى ذلك فالمالك غير مكلف باثبات عدم توافر شروط بيع الجدد.

النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على أن « ومع ذلك اذا كان الأمر خاصاً بايجار عقار انشئ فيه مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » يدل على وجوب أن تقوم ضرورة تقتضي أن يبيع ذلك المستأجر متجره ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قواعد الاثبات أن البيئة على من يدعى خلاف الأصل بمعنى أن من يتمسك بالثابت أصلاً لا يكلف باثباته وإنما يقع على عاتق من يدعى خلاف هذا الأصل عبء اثبات ما يدعيه باعتبار انه يستحدث جديداً لا تدعيه قرينة بقاء الأصل على أصله ، ولما كان الأصل هو خلوص المكان المؤجر لمستأجره ومن يتبعه وخلوه من غير هؤلاء ، فانه يكفي المؤجر اثباتاً للواقعة التي يقوم عليها طلبه باخلاء المكان استناداً الى حكم الفقرة ب من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن يقيم الدليل على وجود غير المستأجر ومن يتبعه في المكان المؤجر ، طبقاً لأحكام عقد الايجار أو القانون ، ليتقل بذلك عبء اثبات العكس الى عاتق المستأجر بوصفه مدعياً خلاف الأصل ليثبت أن وجود ذلك الغير يستند الى سبب قانوني يبرر ذلك .
(نقض ١٩٨١/٢/٧ - الطعن ٣٧٨ لسنة ٥٠ ق)

٣ - القانون الاجنبى ، واقعة مادية ، وجوب اقامة الدليل عليها .
المقرر في قضاء محكمة النقض أن القانون الاجنبى لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم اقامة الدليل عليها .
(نقض ١٩٨١/٤/٧ - الطعن ٨٠٤ لسنة ٤٤ ق)

٤ - ثبوت صحة التوقيع على المحرر العرفي - كفايته لإعطاء المحرر حجيته -
نفي هذه الحجية - عبء اثبات ذلك :

لما كان قانون الاثبات ينص في المادة ١٤ منه على انه « يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة » بما مؤداه أن ثبوت صحة التوقيع يكفي لإعطاء الورقة العرفية حجيتها في أن صاحب التوقيع قد ارتضى مضمون الورقة والتزم به ، فإذا اراد نفي هذه الحجية بادعائه اختلاس التوقيع منه كرها أو غشا أو أن الورقة كانت موقعة على بياض وحصل عليها المتمسك بها بغير رضاه كان على صاحب التوقيع اثبات مايدعيه .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٨ - الطعن ٦٦٤ لسنة ٤٧ ق)

٥ - عبء الاثبات - الأصل هو براءة الذمة - وانشغالها عارض - من يقع عليه عبء الاثبات :

لما كانت المادة الاولى من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على انه « على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه » ، وكان الأصل هو براءة الذمة وانشغالها عارض ، ويقع عبء الاثبات على غائق من يدل خلاف الثابت أصلا مدعيا كان أو مدعى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي برفض دعوى الطاعن ، قد اقام قضاءه على ماحصله صحيحا من الاوراق من انتفاء تشغيل الطاعن ساعات اضافية زائدة عن المقرر قانونا ، فانحسر عنه بالتالي الحق في المطالبة بأجر عنها ، مما لايجدى معه البحث في أدلة الوفاء به ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان لقاضي الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع طالما كان له سنده ، وكان لايخرج فيه على الثابت بالاوراق ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول أو حجة أو طلب اثاروه ، مادام أن قيام الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات ، لما كان ذلك فان النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٦/٦ - الطعن ٩٠٩ لسنة ٤٧ ق)

٦ - عبء الاثبات - نظام عام - نقض .
قواعد الاثبات ومنها مايتعلق بمن يكلف به لاتتعلق بالنظام العام . عدم
جواز الدفع بها لأول مرة امام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ - الطعان ٤١٨ ، ٤٢٢ لسنة ٤٩ ق)

٧ - من يحمل عبء الاثبات - المدعى فى الدعوى والمدعى عليه فى الدفع :
مفاد نص ذكرىتو الاشياء الفاقدة الصادر فى ١٨/٥/١٨٩٨ انه يتعين
للحكم بقيمة المكافاة المالية المستحقة لمن عثر عليها أن يثبت لدى محكمة
الموضوع ان هذه الاشياء قيمة مالية قابلة للتقدير . واذ كان الثابت من
مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اعتبر الاوراق التى عثر
عليها المطعون ضده ذات قيمة مالية تقدر بمبلغ ٧١ الف جنيه استنادا الى
ماقدره المدعى بصحيفة افتتاح الدعوى دون ان يتأيد ذلك بأى دليل من
الاوراق وكان ماذهب اليه الحكم فى هذا الشأن يخالف لنص المادة الاولى من
قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وماجرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن
الذى يحمل عبء الاثبات هو المدعى فى الدعوى والمدعى عليه فى الدفع فانه
يكون بذلك قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢١ - الطعن ٢٠٠١ لسنة ٥١ ق) .

٨ - عبء اثبات الالتزام يقع على الدائن .
لئن كانت المادة الاولى من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت
القاعدة العامة من قواعد الاثبات - وهى غير متعلقة بالنظام العام - بما نصت
عليه من أن على الدائن اثبات الالتزام وان على المدين اثبات التخلص منه الا
ان هذه القاعدة وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التى اورد
فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون
المدنى والتى اعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائى قرينة قانونية
غير قاطعة على وقوع الضرر .

(نقض ١٩٨٣/١/١١ - الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق)

٩ - التمسك بقانون أجنبي - وجوب إقامة الدليل عليه - علة ذلك - حكم القانون الأجنبي الذي يفترض علم القاضي به :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التمسك بقانون أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها وكان مرد هذا القضاء هو الاستجابة للاعتبارات العملية التي لا تيسر معها للقاضي الاطلاع بأحكام ذلك القانون فان مناط تطبيق هذه القاعدة ان يكون القانون الاجنبي غريبا عن القاضي ، يصعب عليه الوقوف على احكامه والوصول الى مصادره أما اذا كان القاضي يعلم بمضمونه أو كان علمه به مفترضا فلا محل للتمسك بتطبيق القاعدة ، لما كان ذلك وكانت المعاهدات الدولية قد أصبحت مصدرا هاما من مصادر القانون البحري وطريقة لتوحيد أحكامه على النطاق الدولي وصارت قواعده بمقتضى هذه المعاهدات قواعد دولية معروفة لدى القضاء البحري في كثير من الدول ، وكانت مصر قد انضمت الى المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ٢٥/٨/١٩٢٤ والتي أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر بموجب المرسوم بالقانون الصادر في ٣١/١/١٩٤٤ ، وكان بروتوكول هذه المعاهدة قد خول الدول المتعاقدة الحق في تنفيذها اما باعطائها قوة القانون أو بادخال أحكامها في تشريعها الوطني ، وكان من المعلوم فقها وقضاء أن انجلترا قد ادخلت أحكام معاهدة سندات الشحن لسنة ١٩٢٤ في تشريعها الداخلي حيث أصدرت قانون نقل البضائع بحرا لسنة ١٩٢٤ وجعلت أحكامه مطابقة لاحكام المعاهدة المذكورة التي أصبحت تشريعا نافذا في مصر ، فان علم القاضي بمضمون هذا القانون يكون مفترضا ولا يكون ثمة محل لالقاء عبء اثبات مضمونه على عاتق من يتمسك به .

(نقض ١٩٨٤/٢/٦ - الطعن ٩٨٣ لسنة ٤٩ ق) .

١٠ - عبء الاثبات على من يدعى خلاف الاصل . عبء الاثبات يقع على عاتق المؤجر اذا ادعى وجود غير المستأجر او من يتبعه بالعين المؤجرة : المقرر في قواعد الاثبات ان البينة على من يدعى خلاف الاصل بمعنى ان من يتمسك بالثابت اصلا لا يكلف بإثباته وانما تقع على عاتق من يدعى خلاف

الأصل عبء اثبات ما يدعيه ، ولما كان الأصل هو خلوص المكان المؤجر لمستأجره ومن يتبعه ، فإنه يكفي المؤجر اثباتا للواقعة التي يقوم عليها طلبه باخلاء المكان ان يقيم الدليل على وجود غير المستأجر ومن يتبعه في المكان المؤجر طبقا لاحكام عقد الايجار او القانون لينتقل بذلك عبء اثبات العكس على عاتق المستأجر بوصفه مدعيا خلاف الأصل .
(نقض ١٣/٦/١٩٨٤ - الطعن ٢١٣٥ لسنة ٥٢ ق).

الفصل الثاني - إجراءات الإثبات

١١ - محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

أنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه واذ تبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض طلب الطاعن بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الوكالة عن المطعون ضدها لتوقيع الاتفاق المؤرخ ٣ / ١١ / ١٩٧٣ المتضمن إنهاء عقد إيجارها لعين النزاع إلى قوله : « وحيث أن المحكمة ترى أن طلب المستأنف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن محمد شرابي وقع الاتفاق المؤرخ ٣ / ١ / ١٩٧٢ بالوكالة عن المستأنف ضدها - المطعون ضدها - هو طلب غير جدي قصد به المماطلة حيث سبق أن أخالت محكمة أول درجة الدعوى إلى التحقيق ليثبت أن المستأنف ضدها أنهت عقد إيجارها عن العين موضوع التداعى فكان بوسعها في نطاق تلك الواقعة التي كلف بإثباتها أن يثبت حصول الاتفاق على إنهاء عقد الإيجار ، بل أن الثابت أن أحمد فؤاد هليل الذي كان طرفا في الاتفاق ممثلا لمالك العقار والذي

استشهد به المستأنف في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد نفى وجود
توكيل لمحمد شرابي عن المستأنف عليها وكان هذا الذي قرره الحكم لا
يصلح سنداً لرفض طلب الاحالة الى التحقيق ، وذلك ان الثابت من محضر
التحقيق ان شاهد الطاعن قرر أن الشخص الذي وقع عن المالكة على الاتفاق
المشار اليه ، كان موفداً من قبلها ، وقام بتسليمه مفتاح شقة النزاع مقابل
التنازل عن المتأخر من الأجرة ، وانه ولئن قرر الشاهد بعد ذلك بأن ذلك
الشخص لم يكن معه توكيل عن المطعون ضدها ، فان هذا القول ان صح
لنفي الوكالة المكتوبة فانه لا ينفي قيام الوكالة أصلاً إذ أن الوكالة كما تكون
صریحة ثابتة بالكتابة قد تكون ضمنية أو ظاهرة .

(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩٥٨ لسنة ٥٠ ق)

١٢ - مايجب اثباته في منطوق حكم الاثبات :

وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات . م ٧١ اثبات .
علته . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . اثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام .
التحدث به امام محكمة النقض . شرطه .

(نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٨١ طعن ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق)

١٣ - قاضى الموضوع - سلطته التامة في تقدير أدلة التزوير - عدم التزامه باجراء تحقيق او ندب خبير :

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على اطلاق سلطة قاضى الموضوع في
الحكم بصحة الورقة او بتزويرها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى
وملابتها وما حوته من قرائن دون أن يكون ملزماً بالسير في اجراءات التحقيق
او ندب خبير طالما أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التي انتهى
اليها .

(نقض ٢٩ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ١١٥٧ لسنة ٤٨ ق)

١٤ - سبب الالتزام - طلب الاحالة الى التحقيق - اذا ذكر في السند سبب للالتزام فانه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين ان يلتزم من أجله غير أن ذلك لا يمنع المدين من ان يثبت بجميع الطرق ان السبب الحقيقي للالتزام غير مشروع .

ان مؤدى نص المادة ١٣٧ / ٢ من القانون المدني انه اذا ذكر في السند سبب للالتزام فانه يعتبر السبب الحقيقي الذي قبل المدين ان يلتزم من أجله ، غير ان هذا لا يمنع المدين من ان يثبت بجميع الطرق ان السبب الحقيقي للالتزام غير مشروع ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة طلب احالة الدعوى الى التحقيق طالما انها تجد في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطمئن اليه وجدانها ، وكان الطاعن قد اقتصر في صحيفة استئنافه على طلب احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت عدم مشروعية سبب الالتزام ولم يبين وجه عدم المشروعية التي ادعاها ثم عاد في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٨ والمودعة صورة رسمية منها ملف الطعن - ولم يتمسك بهذا الطلب . وأشار الى انه ليس في حاجة الى سماع شهود له بعد ان عجز المطعون عليه عن اثبات مشروعية سبب الالتزام . ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه في هذه الحالة اذا طرح هذا الطلب . ويكون النعي عليه بالقصور في التسيب لا أساس له .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٠ - الطعن ٩٩٧ لسنة ٤٨ ق)

١٥ - الدفع بجهالة توقيع المورث على العقد دون التمسك بانطواء العقد على تحايل على احكام القانون - واجب المحكمة :

اذا قدم المؤجر عقداً يفيد تأجير المكان مفروشا على خلاف ادعاء ورثة المستأجر باستجاره خاليا ، واقتصر الورثة على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم دون أن يستطيل دفاعهم الى التمسك بانطواء العقد على تحايل على احكام القانون الأمر فانه يتعين على المحكمة أن تمضي في تحقيق الدفع بالجهالة والفصل في أمره قبل نظر الموضوع والحكم فيه ، وهي في ذلك مقيدة بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الاثبات بأن يكون تحقيقها - اذا ارتأت - بالمضاهاة أو

البينة قاصرا على الواقعة المادية المتعلقة باثبات حصول التوقيع عن نسب اليه او نفيه ، دون تحقيق موضوع الالتزام في ذاته الذي يجب ان يكون تاليا لقضائها في شأن صحة المحرر او بطلانه التزاما بنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات .
(نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق)

١٦ - القضاء في الموضوع مع اغفال الفصل في الدفع بجهالة توقيع المورث على العقد - خطأ واخلال بحق الدفاع :

اذا كان الثابت بالاوراق ان الطاعنة قد اعتصمت بعقد يفيد استئجار المورث لشقة النزاع مفروشة ، فأقتصرت المطعون ضدها على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثها وحلفت يمين عدم العلم ، وبدلا من أن تقصر محكمة أول درجة التحقيق على اثبات ونفي الواقعة المتعلقة بالتوقيع التزاما بحكم المادة ٤٢ من قانون الاثبات ، شملت منطوق حكمها اثبات ونفي موضوع الالتزام في ذاته وهو استئجار المورث شقة النزاع خالية ، وسمعت البينة في شأنه فخالفت بذلك القانون اذ اهملت الفصل في أمر حصول التوقيع وتخلت بالتالي عن ان تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر موضوع الدعوى اعمالا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات ، ثم قضت في الموضوع واسقطت من حسابها العقد المكتوب دون تحقيق او تسبيب مع ماله من أثر في تكوين عقيدة المحكمة بشأن ما اذا كانت شقة النزاع مؤجرة خالية أم مفروشة . . واذ سايرتها محكمة الاستئناف والتفتت عما أثارته الطاعنة أمامها نعيها على الحم الابتدائي واغفلت بدورها أن تقول كلمتها في شأن صحة العقد أو بطلانه قبل نظر الموضوع ثم قضت في موضوع الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب .

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق)

١٧ - التفرقة بين التصرف والدليل المد لاثباته - نتيجة ذلك :

يجب التفرقة بين التصرف في حد ذاته وبين الدليل المد لاثباته ذلك ان الدفع بالجهالة ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر ولا شأن له بالتصرف

المثبت به ، فاذا انتهت المحكمة - على ضوء تحقيقها للواقعة المادية المتعلقة بالتوقيع - إلى رد وبطالان العقد فقد المؤجر سنده - المتضمن تأجيله العين مفروشة - وجاز للمستأجر اثبات شروط التعاقد بكافة الطرق واذا خلصت الى صحة العقد كان له حجية المحرر العرفي في الاثبات قبل من وقعه وخلفه من بعده ما لم تهدر هذه الحجية لسبب آخر .

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق)

١٨ - عدم جواز القضاء بسقوط المحرر أو رده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا - قاعدة تدور مع حكمتها وجودا وعدما - مثال ؟

انه وان كان من المقرر وفقا لنص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بسقوط المحرر أو رده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا بل يجب ان يكون قضاؤها سابقا على الحكم في موضوع الدعوى اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم المحكوم عليه في الادعاء بالتزوير من ان يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية اخرى او يسوق دفاعا متاحا جديدا ، الا انه اذا ما انتفت هذه الحكمة التي ابتغاها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة ، واذا كان النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات قد جعل ميعاد الطعن في الحكم كأصل عام ساريا من تاريخ النطق به واستثنى من ذلك حالات منها تخلف المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى وعدم تقديم مذكرة بدفاعه فجعل الميعاد في هذه الحالات لا يبدأ الا من تاريخ إعلان الحكم ، وكان الطاعنان قد اتخذوا طريق الادعاء بالتزوير في محضري جلسيتين من جلسات محكمة اول درجة تضمنا اثبات حضورهما توصلا الى اهدار اثر هذا الحضور واعمال الاستثناء المقرر بتلك المادة دون غيرها ، ومن ثم تكون هاتان الورقتان المطعون فيهما بالتزوير هما السيل القانوني الوحيد في الدعوى للوقوف على التاريخ الذي جعله القانون اساما لسريان ميعاد الطعن فاذا ما أخفق الطاعنان في ادعائهما فان القضاء برفض الادعاء بالتزوير يستتبع حتما ان يصاحبه الحكم بسقوط الحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المستأنف اعتدادا بمحضر الجلسة اللذين

اثبت فيها حضور الطاعنين امام محكمة اول درجة ، ولا يكون ثمت مجال في هذه الحالة يسوغ القول بإمكان تقديمها دفاعا قانونيا او دفاعا اخر يتصل بمسألة بدء سريان ميعاد الطعن بالاستئناف مما تتفق معه المحكمة من أعمال قاعدة وجوب سبق القضاء برفض الادعاء بالتزوير على الحكم في الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد انزل القانون منزله الصحيح ويكون النعى عليه في هذا الصدد على غير اساس .
(نقض ١٩٨٢/٥/٦ - الطعن ١٢٠٥ لسنة ٤٧ ق)

١٩ - يجوز للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، كما لها الا تأخذ بتيبة الاجراء بعد تنفيذه .
أن المشرع وأن تطلب بيان أسباب العدول عن اجراء الاثبات في محضر الجلسة وبيان أسباب عدم الاخذ بتيبة اجراء الاثبات الذي تنفذ ، الا انه لم يرتب جزاء معينا على مخالفة ذلك .

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما تتعارض به الاسباب وتتهافت فتماحي ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحملة ، وكان النص في المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على ان للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات بشرط ان تين أسباب العدول بالمحضر ، ويجوز لها الا تأخذ بتيبة الاجراء بشرط ان تين أسباب ذلك في حكمها ، . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان حكم الاثبات قوة الامر المقضى طالما خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الاثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات اذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، كما لها الا تأخذ بتيبة الاجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وان تطلب في النص المشار اليه بيان أسباب العدول عن اجراء الاثبات - الذي تنفذ - في أسباب الحكم ، الا انه لم يرتب جزاء معينا على مخالفة ذلك ، فجاء

النص في هذا الشأن تنظيميا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بتاريخ ٥ / ١ / ١٩٧٥ بنبذ الخبر ، لم يحسم الخلاف بين طرفي التداعى حول احقية الطاعن من اقتضاء مقابل ساعات العمل الاضافيه مشار النزاع ، فلا يجوز قوة الامر المقضى في هذا الخصوص ، بحيث يجوز للمحكمة ان لاتأخذ بما اسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من اجراءات الاثبات ، وكان تقدير عمل الخبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، لان تقارير الخبراء لاتعدو أن تكون من عناصر الاثبات ، التى تخضع لتقديره بغير معقب عليه فى ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذا ايد الحكم الابتدائى برفض طلب الطاعن مقابل ساعات العمل الاضافية محل التداعى ، دون التقييد بحكم الاثبات اثنوه عنه ، لايكون قد خالف القانون ولا شابه التناقض ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .
(نقض ٦ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ٩٠٩ لسنة ٤٧ ق)

٢٠ - يمين عدم العلم بتوقيع المورث - أثر حلف هذه اليمين :
نفى الوارث علمه بان التوقيع على الورقة المصرفية هو لمورثه . وجوب توجيه يمين عدم العلم اليه . حلف هذه اليمين . اثره .
(نقض ١٧ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٥ لسنة ٥١ ق)

٢١ - تقدير عمل الخبر من سلطة محكمة الموضوع - لا الزام على المحكمة بأجابة طلب التحقيق متى وجدت فى اوراق الدعوى والادلة التى استندت اليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تقدير عمل الخبر من سلطة محكمة الموضوع لان تقارير الخبراء لاتعدو أن تكون من عناصر الاثبات التى تخضع لتقديرها دون معقب عليها فى ذلك وانه متى اقام الحكم قضاءه على النتيجة التى انتهى اليها الخبر للاسباب التى اوضحها فى تقريره وكانت هذه الاسباب

سائغة تكفى لحمل الحكم فلا الزام عليه بتعقب كل حجة للخصم والرد عليها استقلالا ، كما لا الزام على المحكمة باجابة طلب التحقيق متى وجدت في اوراق الدعوى والادلة التى استندت اليها مايكفى لتكوين عقيدتها ، لما كان ذلك وكان الثابت ان المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية قد اخذت بالنتيجة التى انتهى اليها الخبر بصدد ما اثارته الطاعة بشأن الاصلاحات التى اجريت بالعين المؤجرة للاسباب التى اوضحتها فى تقريره ، وكان ما اورده الحكم اخذا بتقرير الخبر الذى اطمأن اليه كاف لحمل قضائه وفيه الرد الضمنى لكل حجة تخالفه ، وكانت الطاعة لم تقدم صورة رسمية لما ذهبت إلى انها قدمت من مستندات تناهض ماجاء بتقرير الخبر بما يجعل اعتراضها على تقرير الخبر المستند الى الثابت بهذه المستندات عريا عن دليله ومن ثم يكون النعى برمته على غير اساس .

(نقض ١٣ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٨٤ لسنة ٤٩ ق)

٢٢ - للمحكمة ان تعدل عن نتيجة اجراء الاثبات - شرطه - ان تبين المحكمة ذلك فى اسباب حكمها .

مؤدى ماتقضى به المادة التاسعة من قانون الاثبات من انه يجوز للمحكمة الا تأخذ بنتيجة اجراء الاثبات بشرط ان تبين ذلك فى اسباب حكمها لان القاضى غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الاثبات من اتجاه فى الرأى ، ومن ثم فلا يجوز قوة الامر المقضى بحيث يجوز للمحكمة الا تأخذ بما أسفر عنه ما امرت به من اجراءات الاثبات على ان يتضمن الحكم الصادر فى الموضوع اسباب العدول .

(نقض ١٨ / ٤ / ١٩٨٣ - الطعن ٩٦٣ لسنة ٤٨ ق)

٢٣ - حكم الاستجواب لايجوز قوة الامر المقضى - للمحكمة ان تعدل عما امرت به من اجراءات الاثبات - سبب العدول - عدم بيانه :

لما كان النص فى المادة التاسعة من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة على أن

« للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ، ويجوز لها إلا تأخذ بنتيجة الاجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » يدل على أن حكم الاستجواب لا يحوز قوة الأمر المقضى طالما خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها يبين الخصوم وصدر حكم الإثبات بالبناء عليها ، ومن ثم يجوز للمحكمة ان تعدل عما أمرت به من اجراءات الإثبات اذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، والمشرع اذا تطلب في النص بيان اسباب العدول في محضر الجلسة لم يرتب جزاءا معيناً على مخالفته في ذلك فجاء النص تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن المحكمة وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب وهو ما يعد عدولاً ضمناً عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الإفصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب العدول ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير اساس .

(نقض ٣١ / ٥ / ١٩٨٣ - الطعن ١٣٥٧ لسنة ٤٩ ق)

٢٤ - عدول محكمة الموضوع عن اجراء الإثبات الذى امرت به :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع ان تعدل عن اجراء الإثبات الذى أمرت به من تلقاء نفسها اذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة لتنفيذ هذا الاجراء .

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٨٣٦ لسنة ٤٩ ق)

٢٥ - صور الأوراق العرفية - حجيتها في الإثبات - عدم جواز الطعن عليها بالانكار أو بالجهالة - علة ذلك :

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه لاحجية لصور الأوراق العرفية في الإثبات الا بمقدار ما تهدي الى الأصل اذا كان موجوداً فيرجع اليه كدليل للإثبات ، أما اذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذ هي لا تحمل توقيع من نسبت اليه . والتوقيع بالامضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الاصبع هو شرط لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية ومن ثم فلا يجوز الطعن بالانكار أو بالجهالة على صورة المحرر العرفي ، لما كان ذلك وكان

الحكم الصادر بجلسة ٣١ / ٥ / ٧٩ قد انتهى الى عدم قبول الدفع بالانكار وبالجحالة على الصورة الضوئية لورقة الضد فانه يكون قد خلص الى نتيجة تتفق وصحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٥٩٨ و ٦٥٥ لسنة ٥٠ ق)

٢٦ - عدول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات - عدم بيان أسباب العدول - اثره :

النص في المادة التاسعة من قانون الإثبات على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الاجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » ، يدل على ان حكم الإثبات لا يجوز قوة الامر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة ان تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات اذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها الا تأخذ بنتيجة الاجراء بعد تنفيذه والمشرع وان تطلب في النص المشار اليه بيان اسباب العدول عن اجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان اسباب عدم الاخذ بنتيجة اجراء الإثبات الذي تم تنفيذه في أسباب الحكم ، الا انه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان الين من مدونات الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - ان المحكمة وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة الى تنفيذ حكم الاستجواب الذي أمرت به من تلقاء نفسها وكان هذا منها عدولا ضمنيا عن تنفيذه فلا يعيب الحكم عدم الافصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(نقض ٥ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٧١ لسنة ٥٣ ق)

٢٧ - احالة الدعوى إلى التحقيق او ندب خبير فيها متروك لمحكمة الموضوع فهو امر جوازى لها وليس حقاً للخصوم فى كل حال .

ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان احالة الدعوى الى التحقيق او ندب خبير فيها ليس حقاً للخصوم فى كل حال ، وانما هو حق جوازى للمحكمة متروك لمطلق تقديرها فلها رفض ما يطلبه الخصوم فى هذا الشأن اذا ما وجدت فى اوراق الدعوى مايكفى لتكوين عقيدتها فيها بما يغنى عن اجراء التحقيق او ندب خبير ، فاذا لم يطلب الخصم احالة الدعوى الى التحقيق او ندب خبير فيها ، فلا يجوز له النعى على المحكمة عدم اتخاذها هذا الاجراء من تلقاء نفسها .

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٢٥ لسنة ٤٩ ق)

٢٨ - احالة الدعوى الى التحقيق - من اجراءات الاثبات - سلطة محكمة الموضوع التقديرية حيالها :

احالة الدعوى الى التحقيق لاتعدو ان تكون من اجراءات الاثبات التى تستقل محكمة الموضوع بتقدير جدواها فى الدعوى فلها الا تجيب الخصم الى هذا الطلب اذا وجدت من الادلة فى الدعوى ما يكفى لاقامة حكمها عليه فان النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير اساس .

(نقض ٢١ / ٦ / ١٩٨٤ - الطعن ٥٨٧ لسنة ٤٩ ق)

الفصل الثالث - الادعاء بالتزوير

٢٩ - الحكم برد وبطلان الورقة المقدمة مستندا في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته وانما يعنى بطلان الورقة المثبتة له فحسب ولا ينال من التصرف أو يمنع من اثباته بأى دليل آخر مقبول قانونا .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الحكم برد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته ، وانما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ولا ينال من التصرف أو يمنع من اثباته بأى دليل آخر مقبول قانونا ، فاذا ما ثبت للمحكمة صحة الادعاء بالتزوير وفساد الدليل على اسناد التصرف الى الصادر منه ، فان ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح .
(نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١٢٨ لسنة ٤٨ ق)

٣٠ - رفع دعوى التزوير الأصلية ليس واجبا على كل من يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور انما هو حق جوازى ليس في عدم استعماله مايجوز بينه وبين الادعاء بتزوير ذلك المحرر اذا ما احتج عليه به في اية دعوى عملا بالمادة ٤٩ من قانون الاثبات وهو يجوز في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف خلافا للدفع بالانكار الذى يسقط بمناقشة الموضوع .

من المقرر طبقا لنص المادة ٤٩ من قانون الاثبات ان الادعاء بالتزوير يجوز في اية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يسرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالانكار في المحررات العرفية في المادة ١٤ / ٣ من قانون الاثبات من أن من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه انكار الخط او الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، لما كان ذلك وكان البين

من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدها « لم تعترف في الدعوى ٨١٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة بالتوقيع الوارد على العقد المنسوب للمدين كما انها دفعت الدعوى بعدم قبولها شكلا لرفعها بغير الطريق القانونى المنصوص عليه فى المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات وطلبت أصليا الحكم بذلك واحتياطيا رفض الدعوى مع حفظ حقها فى الطعن بالتزوير على عقد القرض » فانه لا يكون هناك محل للقول بأن ذلك قد اسقط حقها فى الطعن بتزوير ذلك العقد كما ان لا محل للقول بأنه كان يتعين عليها رفع دعوى تزوير أصلية بعد ما قضى بعدم قبول تلك الدعوى وقبل ان يتمسك الطاعن بالعقد فى مواجهتها وان فى عدم رفعها لهذه الدعوى اسقاطا لحقها فى الادعاء بتزوير العقد لان رفع دعوى التزوير الأصلية المقرر بالمادة ٥٩ من قانون الأثبات ليس واجبا على كل من يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور وانما هو حق جوازى ليس فى عدم استعماله ما يحول بينه وبين الادعاء بتزوير ذلك المحرر اذا ما احتج به عليه فى أية دعوى عملا بالمادة ٤٩ من قانون الأثبات ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه على غير اساس .

(نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق)

٣١ - كى يقوم حق المدعى عليه بالتزوير بانهاء اجراءات الادعاء بتعين عليه النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه قبل صدور الحكم الفاصل فى الادعاء بالتزوير .

ان المشرع اذ نص فى المادة ٥٧ من قانون الأثبات على أن « للمدعى عليه بالتزوير انهاء اجراءات التزوير فى أية حالة كانت عليها الدعوى بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه » فان مفاد هذا النص ان النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يستتبعه من انهاء اجراءات الادعاء بالتزوير ينبغى ان يتم قبل الحكم الفاصل فى الادعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لأعمال هذا النص اذ قد انتهت اجراءات هذا الادعاء بالفعل بصدور قضاء فيها استنفدت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة ، لما كان ذلك وكان الثابت ان محكمة الاستئناف قضت فى الادعاء بالتزوير بتاريخ ٢٢ من مارس

سنة ١٩٧٦ برد وبطلان المحرر المطعون فيه ولم يقدم الطاعنان الثانى والثالث مذكرتهما التى تضمنت تزولها عن هذا المحرر الا بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تاليا لصدور القضاء الفاضل فى الادعاء بالتزوير فان الحكم المطعون فيه يكون صائبا فى القانون اذ أعرض عن هذا التزول ويكون ماينعاه الطاعنان فى هذا الصدد على غير أساس .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ١١٠ لسنة ٤٧ ق)

٣٢ - مجال أعمال نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات بعدم جواز الحكم بصحة الورقة وفى الموضوع معا هو ان يكون هناك طعن بالتزوير اتبعت فى شأنه اجراءات الطعن اما مجرد القول بتزوير مستند دون اتخاذ اجراءات الطعن حياله لا يعدو ان يكون دفاعا فى الدعوى تفصل فيه المحكمة على هذا الاساس .

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفى الموضوع معا بل يجب ان يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذى اخفق فى اثبات تزوير الورقة من ان يقدم ماعسى ان يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت لها الا ان مجال اعمال هذا النص انما يكون فى حالة قيام ادعاء بالتزوير اتبعت فى شأنه الاجراءات المنصوص عليها فى الفرع الثانى من الفصل الرابع من الباب الثانى من قانون الاثبات لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الأول وان قرر بأن العقد الموجود بالشهر العقارى يغير العقد الذى فحصه خبير مصلحة الطب الشرعى الا أنه لم يتخذ اجراءات الادعاء بالتزوير حيال العقد المودع بالشهر العقارى فلا على محكمة الاستئناف ان هى حققت هذا القول الذى لا يعدو أن يكون دفاعا فى الدعوى فصلت فيه المحكمة على هذا الأساس ومن ثم يكون النعى بهذا السبب فى غير محله .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧٩ لسنة ٤ ق)

٣٣ - قانون الاثبات لا يعرف الا انكار الختم ذاته فمن يعترف بالختم وينكر التوقيع به لا يقبل منه الانكار بل عليه ان يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه .

لما كان المقرر أن قانون الاثبات لا يعرف الا انكار الختم ذاته فمن يعترف بالختم ولكنه ينكر التوقيع به لا يقبل منه هذا الانكار بل عليه ان يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه ولما كان الين ان الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه ان الطاعنة قد قامت بتحرير عقد البيع المؤرخ ٩ مارس سنة ١٩٤٨ المذيل بختم المرحومة عائشة عبد الكريم بعد وفاتها واصطنعت به حالة القدم للايهاام على خلاف الحقيقة بصدوره من البائعة قبل وفاتها فان التكييف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو انها تزوير والثابت من الأوراق ان المطعون ضده الأول عن نفسه وبصفته اقام الدعوى طالبا رد وبطلان العقد المذكور بعد ان قرر بالطعن بالتزوير على ذلك العقد واذا قطعت المحكمة في اسباب حكمها بان العقد لم يصدر من البائعة قبل وفاتها فان مقتضى ذلك انها لم توقع بختمها على ذلك العقد وأن هذا التوقيع قد تم بعد وفاتها اى انه قد تم اختلاس التوقيع بختمها بعد وفاتها ومن ثم يكون النعى على غير اساس .
(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧٩ لسنة ٤٧ ق)

٣٤ - المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو ان يكون دليلا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على اثبات الالتزام أو نفيه ومن ثم كان من المتعين على المحكمة ان يكون قضاؤها في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يجرم الخصم من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى سواء أكان ذلك حاصلا امام محكمة اول درجة او محكمة ثانی درجة وسواء كان الحكم من محكمة ثانی درجة صادرا بالتأييد أو الالغاء لاتحاد المحكمة في جميع الأحوال .

ان النص في المادة ٤٤ من قانون الاثبات على انه اذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحته اخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة على انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب ان يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من ان يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى مؤيدة لدفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذلك بين أن يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلًا امام محكمة اول درجة أو محكمة ثانی درجة ولا ان يكون القضاء من ايها صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانی درجة بالتأييد أو بالالغاء لاتحاد المحكمة في جميع الأحوال السابقة وهي الا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وانفق في ادعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراده بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلّص من الالتزام الذي يثبت وفشل في الطعن عليه ، اذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو ان يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على اثبات الالتزام أو نفيه .

(نقض ١٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٢١٤٠ لسنة ٥٠ ق)

٣٥ - أثبات - يشترط لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون متبجاً في النزاع - اذا كان الادعاء بالتزوير غير ذي اثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله .

يشترط وعلى ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الاثبات لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون متبجاً في النزاع ، فان كان غير ذي اثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة ان تقضى بعدم قبوله دون ان تبحث شواهد أو تحققها اذ لا جدوى من تكليف الخصوم باثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متبجاً في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى حسبها سلف البيان في الرد على الاسباب السابقة الى ان التنازل آنف الذكر في حقيقته وصية واقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ومن ثم فلا تشريب عليها اذا خلصت الى ان الادعاء بالتزوير الذي كان قوامه تكرار مثل هذا التنازل على عقد الايجار سالف الذكر انما هو ادعاء غير متبج .

(نقض ١١ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٦٠٨ لسنة ٤٨ ق)

٣٦ - لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى . النزول عن الادعاء بالتزوير - عدم خضوعه للقاعدة المتقدمة :

ان مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى اعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم المحكوم عليه في الادعاء بالتزوير من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة قانونية اخرى او يسوق دفاعاً جديداً الا انه لا مجال لأعمال هذه القاعدة في حالة النزول عن الادعاء بالتزوير ، لان النزول عن الادعاء بالتزوير يتم بمجرد التصريح به وتتحقق آثاره بغير حاجة الى قبول الخصم الاخر ولا يملك المتنازل ان يعود فيما اسقط حقه فيه ومن ثم قضاء المحكمة باثباته ليس فصلاً في الادعاء بالتزوير الذي اعتبر كأن لم يكن ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باثبات نزول الطاعن عن الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ٢٠ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ١٦٢٦ لسنة ٤٨ ق)

٣٧ - قرائن التزوير - عدم اقتصارها على ما تتضمنه مذكرة شواهد التزوير :
ايراد قرائن بمذكرة شواهد التزوير لا يثبت غير مانع من اضافة قرائن اخرى .
رفض بحث هذه القرائن الجديدة . خطأ وقصور .

(نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٦٤ لسنة ٤٨ ق)

٣٨ - لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها مع الحكم في الموضوع :
 ان المادة ٤٤ من قانون الاثبات اذ نصت على أنه « واذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في اثبات صحته اخذت في نظر الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة » قد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا ، بل يجب ان يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لافرق في ذلك بين ان يكون انكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلا امام محكمة اول درجة أو محكمة ثاني درجة أو أن يكون القضاء من أيها صادرا بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الاحوال السابقة وهي الا يحزم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير واخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما اراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه . اذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو ان يكون دليلا في الدعوى وقد تعدد الادلة على اثبات الالتزام او نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٧ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٦٢ لسنة ٤٩ ق)

٣٩ - تغيير الحقيقة المؤدى الى اعتبار المحرر مزور . ماهيته . الاغفال الذي ليس من شأنه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية في الصورة المأخوذة منه لا يعد تزويرا .

لما كان تغيير الحقيقة الذي يؤدى الى اعتبار المحرر مزورا هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد اثباته به ، ومن ثم اذا كان اغفال ادراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا

يرتب ثمة مخالفة للمضمون الذى أثبتته أصحاب الشأن فى هذا الاصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونية فان هذا الاغفال لا يعد من قبيل التزوير . لما كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا فى صحيفة الاستئناف بأن سقوط سطر من أسطر أصل المحرر فى الصورة الرسمية المطعون عليها لم تتغير به الحقيقة لتكرار وروده فى أكثر من موضوع بالأصل والصورة معا فى صدر العقد وفى البند الأول منه . وكان هذا الدفاع جوهريا لأنه لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يعن بمواجهة هذا الدفاع وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على القول بأنه وضح للمحكمة من مطالعة محضر انتقال محكمة اول درجة لمكتب توثيق الاسكندرية ٠٠٠ أن بعض البيانات الواردة فى الأصل أسقطت من الصورة المطعون عليها والتي وصفت بأنها صورة طبق الأصل للمحرر فمن ثم يكون الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة اذ قضى برد وبطلان الصورة الخطية المطعون عليها ، فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب مما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ٢٤ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤١٣ لسنة ٤٨ ق)

٤٠ - مجرد ابداء الاستعداد للطعن بالتزوير - لاقية له :

لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بثبوت تنازل المطعون ضده الثانى عن عقد الايجار للطاعن على قوله « . . رغم ان المستاجر - المطعون ضده الثانى - ادعى فى صحيفة استئنافه انه لم يتنازل عن العقد ، وبأن هذا الامضاء مزور عليه ، وانه على استعداد للتقرير بالطعن بالتزوير على هذا التنازل المنسوب اليه ، ثم ردد الحاضر عنه هذا الادعاء فى محضر الجلسة مقرا بأنه سيتخذ طريق الطعن بالتزوير ، غير انه لم يفعل ، رغم ان الادعاء بالتزوير له طريق محدد رسمه الشارع فى المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الاثبات . ومتى كان ذلك فان المحرر العرفى يعتبر صادرا من الموقع عليه المطعون ضده الثانى وحجة من حيث صحته وصحة البيانات المدرجة فيه ، عملا بحجية الاوراق العرفية المقررة فى المادة ١٤ من قانون الاثبات .

(نقض ٩ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٤٩ لسنة ٤٨ ق) .

٤١ - وجوب القضاء في الادعاء بالتزوير قبل الحكم في موضوع الدعوى -
علة ذلك :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ٤٤ من قانون الاثبات اذ نصت على ان « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر او برده او قضت بسقوط الحق في اثبات صخته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره اقرب جلسة » قد دلت على انه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معا وإنما يجب ان يكون القضاء في الادعاء بالتزوير سابقا على الحكم في موضوع الدعوى . لافرق في ذلك بين ان يكون انكار المحرز او الادعاء بتزويره حاصل امام محكمة اول درجة او محكمة ثاني درجة ، ولا أن يكون القضاء من ايها صادرا بصحته او برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو بالالغاء لاتحاد المحكمة التشريعية في جميع الاحوال السابقة وهي الا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى بالتزوير وانحرف في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من ادلة قانونية اخرى لاثبات ما اراد اثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره او التخلض من الالتزام الذي يشته وفشل في الطعن عليه ، اذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو ان يكون دليلا في الدعوى وقد تعدد الادلة على اثبات الالتزام او نفيه .
(نقض ٩٠ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٣١٢ لسنة ٤٩ ق) .

٤٢ - الطعن بالتزوير على خلاف حكم القانون - جواز الحكم بصحة المستند محل الطعن وفي الموضوع بحكم واحد - أساس ذلك :

لئن كان من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات انه لا يجوز للمحكمة ان تقضي بصحة المحرر اورده او بسقوط الحق في اثبات صخته وفي الموضوع معا ، بل يجب ان يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بانه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضي بتزويره او بسقوط الحق في اثبات صخته او الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله ، من أن يقدم ما عسى ان يكون لديه من ادلة قانونية اخرى ، أو يسوق دفاعا جديدا ، اخذا بأن الادعاء بالتزوير كان

مقبولا ومتجاً في النزاع ، الا انه لاجال لاعمال هذه القاعدة اذا كانت المحكمة لم ترقيا ساقه الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه تزوير السند - دون سلوك طريق الادعاء بالتزوير - ما يقنعها باستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه - ، لما كان ذلك وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير ، ووجب في المادة ٤٩ منه ان يكون ذلك الادعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان من المقرر انه يجب على مدعى التزوير ان يسلك في الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي ينتج الادعاء اثره القانوني ، وكان الثابت ان الطاعن وان اثار امام محكمة الموضوع ان التوقيع المنسوب اليه على التنازل عن الايجار المسطر بالعقد مزور عليه ، الا انه لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فانه يكون من حق تلك المحكمة ان تعتبر العقد صحيحا ، مادامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ سالفه البيان ان مزور ، ذلك ان مؤدى هذه المادة التي جاءت خالية من اى قيد او شرط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان محكمة الموضوع وهي تقضى برد وبطلان الورقة تطبيقا لها انما تستعمل حقا خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بتنبيه الخصوم الى ذلك ، وبالتالي فان محكمة الموضوع اذا خلصت في الحكم المطعون فيه في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل وبأسباب سائغة تكفى لحمل ما انتهت اليه من صحة حصول التنازل عن الايجار واعتبرته غير مطعون عليه بالتزوير بالطريق الذي رسمه القانون ، وقضت تبعا لذلك بتأييد حكم الاخلاء للتنازل ، فانه لا على المحكمة اذ هي قضت بصحة ذلك التنازل وفي الموضوع بحكم واحد ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٢ / ٩ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٠٩ لسنة ٤٨ ق)

٤٣ - متى كان الادعاء بالتزوير غير منتج لا يكون هناك ما يدعى لأن يكون الحكم فيه سابقاً على الحكم في الموضوع .

وحيث انه عن ادعاء المخاصم الأول . . . بالتزوير على محضر جلسة ٧ /

٦ / ١٩٨٢ الذى حكم فيها بشطب الدعوى فإنه ادعاء غير منتج اذ ليس من ورائه اى تأثير فى الدعوى الاصلية ومن ثم كان ادعاء غير مقبول ، فضلا عن انه لا ينطوى على طعن بالتزوير اذ لم يدع المخاصم ان الحقيقة قد غيرت فى احد المحررات المخاصمين عليها .

وحيث انه متى كان الادعاء بالتزوير غير منتج فلا يكون هناك ما يدعوان لان يكون الحكم فيه سابقا على الحكم فى الموضوع .
(نقض ٣ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ٧ لسنة ٥٣ ق)

٤٤ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير ادلة التزوير ولا يلزمها القانون باتخاذ اجراء معين من اجراءات الاثبات متى وجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعها بصحة البرقة المدعى بتزويرها .

لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير ادلة التزوير ولا يلزمها القانون باتخاذ اجراء معين من اجراءات الاثبات ، متى وجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اعتد بأقوال شهود المطعون ضدها الذين سمعتهم المحكمة الجزئية عند تحقيق الدفع بالانكار والذين شهدوا بان الطاعن وقع ببصمة ابهامه على عقد الشركة المدعى بتزويره ، وكان المقرر ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت لم تخرج بها عن مدلولها ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون فى غير محله ، ويكون مآقره الطاعن من ان اقوال الشهود لا تمثل الحقيقة لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل ، وهو مالا يجوز اثارته امام هذه المحكمة فيكون غير مقبول أيضا . وإذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الادعاء بالتزوير على اسباب سائغة ، تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ، وتكفى لحمل قضائه ، فلا يعيبه سكوته على مستندات الطاعن التى تمسك بها لتأييد ادعائه بالتزوير لان فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها التعليل الضمنى المسقط لدلالة هذه المستندات .
(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٦٥٤ لسنة ٤٨ ق) .

٤٥ - نظم المشرع في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٤٩ أن يكون لادعاء اباتزوير في قلم الكتاب . اذا لم يسلك المدعى بالتزوير هذا السبيل الذى رسمه القانون ، فان من حق محكمة الموضوع ان تعتبر الورقة المدعى بتزويرها صحيحة مادامت هى لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى انها مزورة .

الشارع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٤٩ ان يكون الادعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب ، وكان المطعون ضده الرابع لم يسلك هذا السبيل الذى رسمه القانون فان من حق محكمة الموضوع ان تعتبر العقد المؤرخ ١ / ٧ / ١٩٦٦ صحيحا مادامت هى لم تر من حالته ومن ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ أنه مزور .

واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى عول في قضائه للمطعون ضدهم الثلاثة الاول بالمعاش والتأمين الاضافى على عقد العمل المؤرخ في ١ / ٧ / ١٩٦٦ بعد ان اطرح ما ادعاه المطعون ضده الرابع امام الخبير من تزوير هذا العقد على اساس انه لم يطعن عليه بالانكار ولم يسلك السبيل الذى رسمه الشارع للادعاء بالتزوير ، وكان هذا الذى اقام عليه الحكم قضاءه - سائغا وله أصله الثابت في الاوراق ومن مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ولا معقب عليها مادام استخلاصها سائغا ، فان النعى على الحكم بالوجه الثالث يكون في غير محله .

ولما كان الحكم الطعون فيه قد فصل في موضوع الاستئناف ، فان النعى عليه ايراده في الاسباب ان الطاعنة لم تعرض للموضوع في صحيفة الاستئناف واكتفت بطلب الغاء وصف النفاذ المعجل المشمول به الحكم الابتدائى أو وقف تنفيذ هذا الحكم - وايا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

(انقض ١١ / ٤ / ١٩٨٣ - الطعن ١٥٦٧ سنة ٤٩ ق)

٤٦ - لمحكمة الموضوع سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وردّها - مثال لتسبب سائغ في هذا الشأن :

المقرر في قضاء هذا المحكمة ان لقاضى الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة

المدعى. بتزويرها أو بيطلائها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملاساتها دون ان يكون ملزما باتخاذ أى اجراء من اجراءات الاثبات - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برد وبطالان العقد المؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٤٨ - وعلى ماورد بمذوناته - على ماثبت للمحكمة من المستندات المقدمة من أن مورث المطعون ضده الاول المنسوب له هذا العقد قد توفى بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٤٦ وهو ما يتنافى مع حالة الورقة والتاريخ الثابت عليها والذي تمسك به الطاعن واذا كان هذا الذى أورده الحكم سائغا ويدخل فى حدود سلطة قاضى الموضوع فى تقدير الدليل وبما يكفى لحمل قضائه فان النعى عليه يكون على غير اساس ..

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق)

٤٧ - ما يشترط لقبول الادعاء بالتزوير - أن يكون منتجاً فى النزاع :
لما كان يشترط - وعلى ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الاثبات - لقبول الادعاء بالتزوير ان يكون منتجاً فى النزاع ، فاذا كان غير ذى اثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة ان تقضى بعدم قبوله دون ان تبحث شواهد او تحققها ، اذ من العبث تكليف الخصوم باثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى ، ولما كان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بصحة السند المطعون عليه على قوله بأن الشاهد الاول من شواهد التزوير التى ساقها المستأنف - الطاعن - ومبناه ان المورث لم يحرر صلب ذلك السند بخطه ولم يوقع عليه بامضائه - يدحضه محضر التصديق الرسمى فيما اثبتته الوثق من ان توقيع المورث المطعون فيه قد تم فى حضور الوثق وتحت اشرافه وبعد التحقق من شخصيته والاطلاع على بطاقته الشخصية رقم ١٧٢٧ سنة ٦٥ قصر النيل ، وان المستأنف - لم يطعن على هذا المحضر الرسمى بأى مطعن ، كما ان باقى شواهد التزوير لاتنفى نسبة التوقيع الثابت على المحرر الى المورث - وهو الذى يضافى عليه الحجية ، ومن ثم تعتبر غير منتجة فى الادعاء بالتزوير وغير مقبولة ويضفى الادعاء بالتزوير برمته على غير اساس لما كان

ذلك ، فان دفاع الطاعن الوارد بسبب النعى يكون غير ذى اثر على موضوع الدعوى وتحقيقه غير مجد واغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعد قصورا مبطلا له ، النعى على غير اساس .
(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٥٤٤ لسنة ٥٠ ق)

٤٨ - الادعاء بالتزوير - سلطة محكمة الموضوع فى اجراء المضاهاه بنسها دون الالتجاء الى خبير أو الى تحقيق :

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يحق لمحكمة الموضوع فى سبيل الفصل فى موضوع الادعاء بالتزوير ان تجرى المضاهاه بنسها فهى الخبير الاعلى فى الدعوى ولها الحق فى رفض دليل التزوير اعتمادا على الفحص الذى تجريه بنسها دون الاستعانة بخبير او الالتجاء الى تحقيق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض الادعاء بالتزوير وبصححة عقد البيع المؤرخ ٢٠ / ١٢ / ٧٥ على مائتين لمحكمة الاستئناف من الفحص الذى اجرته بنسها من ان التوقيع المنسوب للطاعن على هذا العقد مطابق من جميع الوجوه لتوقيعه على عقد البيع النهائى الصادر من . . . والمقدم ضمن اوراق المضاهاه والمصدق على توقيعه عليه امام الموثق المختص بمصلحة الشهر العقارى فان النعى يكون على غير اساس .

(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٥٨٢ لسنة ٥٠ ق)

٤٩ - لايجوز الحكم بصحة الورقة او تزويرها وفى الموضوع معا - علة ذلك - سريان المنع أيا كانت درجة التقاضى المنظور امامها النزاع :

لما كانت المادة ٤٤ من قانون الاثبات اذ نصت على انه « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر او برده او قضت بسقوط الحق فى اثبات صحته اخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال او حددت لنظره اقرب جلسة » قد دلت - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على انه لايجوز الحكم بصحة الورقة او بتزويرها وفى الموضوع معا ، بل يجب ان يكون القضاء فى الادعاء بالتزوير

سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من ان يقدم ما عسى ان يكون لديه من أدلة اخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لافرق في ذلك بين ان يكون انكار المحرر او الادعاء بتزويره خاصاً امام محكمة اول درجة او محكمة ثانى درجة ولا ان يكون القضاء من ايها صادراً بصحته او برده وبطلانه ، وسواء اكان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد او الالغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الاحوال السابقة وهى الا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها او ادعى بالتزوير واخفق في ادعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية اخرى لاثبات ما اراد اثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره او التخلص من الالتزام الذى يثبته وفشل في الطعن عليه ، اذ المحرر المحكوم بصحته او بطلانه لا يعدو ان يكون دليلاً في الدعوى وقد تعدد الأدلة على اثبات الالتزام او نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي الموضوع معا ، فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٦ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ١٩٨٤ لسنة ٥٠ ق)

الفصل الرابع - طرق الأثبات

الفرع الأول - اقرار

٥٠ - اقرار مركب - مثال - عدم جواز تجزئته :

اقرار المطعون ضد بان العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وانما تنازل عنها لآخر . اقرار مركب . عدم جواز تجزئته .

(نقض ٩ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧٧ لسنة ٤٩ ق)

٥١ - طلب اعمال الاثر القانونى لاقرار صدر من احد الخصوم . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

اذ كان الثابت ان الطاعنة اسست دعواها على الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والتي تعطى للمستأجر فى حالة هدم العقار طبقا لأحكام الباب الثانى من هذا القانون الحق فى شغل وحدة بالعقار المنشأ ، الى قرار وزير الاسكان رقم ٤١٨ لسنة ٧٠ الصادر بقواعد واجراءات استعمال هذا الحق ، وكان استنادها الى الاقرار سالف الذكر على انه يفيد علم المطعون عليهم الاربعة الاول برغبتها فى شغل وحدة بالعقار المنشأ يغنى عن اخطارهم بهذه الرغبة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، ولم تتمسك به كتصرف قانونى ولم تطالب اعمال اثره كأساس لدعواهما ، ومن ثم فما تثيره فى الطعن من وجوب اعمال اثر الاقرار المذكور كأساس للحكم بطلباتها ، يعد سببا جديدا لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٣ لسنة ٤٦ ق)

٥٢ - الاقرا - شروطه - نقض - اسباب موضوعية - استخلاص الاقرار الضمنى من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغا - مثال .

ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه يشترط فى الاقرار ان يكون صادرا من الخصم عند قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تفيد ثبوت الحق المقرب به على سبيل اليقين والجزم وان استخلاص الاقرار بالحق ضمنا من الاوراق والاعمال الصادرة من الخصم او نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنة بشأن تعديل المطعون ضدهم الاحد عشر الاول لطلباتهم فى الدعوى رقم ٤٤٧٢ لسنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة الى حلول مورثهم محل البائعة له - المطعون ضدها الثانية عشرة - فى الاطيان التى آلت اليها ميراثا عن شقيقها يعد نزولا منهم عن حقهم فى الاطيان موضوع النزاع واقارارا قضائيا منهم بحقها فيه

بقوله « أن هذا القول يفتقر إلى سند صحيح يحمله ، ذلك أن التزول عن الحق لا يفترض ولا يؤخذ بالظن بل يتعين أن يتوافر لدى الخصم ارادة التزول أكيدا ، وإذا كان ترك الدعوى برمتها لا يعنى بذاته التنازل عن الحق فمن باب أولى تعديل الطلبات فيها لا يعنى هذا التزول ولما كان المستأنف عليهم الاحد عشر الاول قد عللوا تعديل طلباتهم - على حد قول ذات المستأنفة - الطاعنة - لتعلق حق الغير على القدر محل دعوى مورثهم بأن ذلك منهم يكون تعرضا لتطبيق قانونى وليس بواقعة ومن ثم فإنه لا يصلح أن يكون مجالا لاقرار جازم » مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد قضى بأسباب سائغة وعلى النحو السالف البيان اقرار المطعون ضدهم الاحد عشر فى الدعوى المشار اليها على وجه جازم صريح باحقية الطاعنة فى الاطيان موضوع النزاع وهو من المسائل الموضوعية التى تستقل باستخلاصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى . لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(نقض ٣ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق)

٥٣ - الاقرار - حجيته - محكمة الموضوع :

من المقرر بنص المادة ١٠٤ من قانون الاثبات أن الاقرار حجة قاطعة على المقر فتصبح الواقعة التى اقر بها الخصم فى غير حاجة الى الاثبات يأخذ بها القاضى واقعة ثابتة بالنسبة الى الخصم الذى اقر بها ، وكان من المقرر أن استخلاص الاقرار بالحق او نفيه هو من شئون محكمة الموضوع متى كان ما استخلصته سائغا .

(نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٨١٣ لسنة ٤٩ ق)

٥٤ - عدم تجزئة الاقرار الموصوف او المركب - محله - عدم وجود دليل غيره :

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن عدم تجزئة الاقرار الموصوف او المركب - المتخذ كدليل فى الدعوى - محله ألا يكون فيها دليل غيره ، اما اذا

وجد دليل آخر كالبينة أو اريد اتخاذ الاقرار كمقدمة دليل كتابي فانه يكون من الجائز تجزئته والاخذ ببعضه دون البعض الاخر واعتبار ما اجتزىء منه مبدءا ثبوت بالكتابة ..

(نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٩٩ لسنة ٤١ ق)

٥٥ - من شروط الاقرار ان يكون مطابقا للحقيقة ومن المقرر الا يعتبر كذلك ما يسلم به الخصم اضطرارا على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه .

اذا كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف والمقدمة ضمن حافظة الطاعنين ان المطعون عليهم عدا الاخيرة قد اوردوا فيها سببا ثالثا لاستئنافهم قالوا فيه « ان مجرد مشترى الارض مفرزة محددة طبقا للقسم التي اشار اليها الخبير يعتبر اقرارا من جانب المستأنف عليهم الثلاثة الاخيرين بالقسم وتسليما بها بما يحق معه للمستأنفين ان يتمسكوا بها كقسمه نهائية وليست مهياة ويتوافر لهم بذلك الجوار وحقوق الاتفاق المشتركة بين العقارين » الا ان ذلك لم يكن منهم على سبيل الاقرار بأن قسمه نهائية قد تمت بما يخالف الحقيقة الواقعية التي فهمها الحكم المطعون فيه واقام عليها قضاءه وهي قيام حالة الشروع وانما كان افتراضا جدليا يسلم به المطعون ضدهم عدا الاخيرة على سبيل الاحتياط في معرض ابرازهم اوجه دفاعهم ومطاعنهم على الحكم المستأنف ويربطون فيه بين ما جاء في تقرير الخبير من حصول قسمه وما يتمسك به الطاعنون من شرائهم جزءا مفرزا واعتبارا ذلك منهم اقرارا للقسمه ، ومن شروط الاقرار ان يكون مطابقا للحقيقة ومن المقرر الا يعتبر كذلك ما يسلم به الخصم اضطرارا على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه .

(نقض ٣٠ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ٣٨٤ لسنة ٤٩ ق)

٥٦ - الاقرار القضائي هو اعتراف الخصم امام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه اثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما يبنى عليه اقالة خصمه من اقامة الدليل على تلك الواقعة وقد يضاف الى الاقرار شق آخر يكمل

الاعتراف بالواقعة او يشل دلالة هذا الاعتراف وهو ما يعرف بالاقرار المركب فلا يتجزأ على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة لا ترابط بينها .

ان النص في المادة ١٠٤ من قانون الاثبات على ان « الاقرار حجة قاطعة . ولا يتجزأ الاقرار على صاحبه الا اذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » يدل على الاقرار القضائي وهو اعتراف الخصم امام القضاء بواقعة بما ينبنى عليه اقالة خصمه من اقامة الدليل على تلك الواقعة وقد يضاف الى الاقرار شق آخر يكمل الاعتراف بالواقعة او يشل دلالة هذا الاعتراف ويكون غير منفك عنه في صدوره وهو ما يعرف بالاقرار المركب ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الاقرار بحيث يعتبر حجة بأسره لا جزء منه فحسب ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه والى أوراق الدعوى ان المطعون ضده قد أقر أمام المحكمة بان العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وانما تنازل عنها لآخر وهو من قبيل الاقرار المركب لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهو رسو العملية محل الخلاف على المطعون ضده والواقعة المصاحبة لها وهي عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانوني ومن ثم فهو لا يقبل التجزئة . (نقض ٩ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٢٧٧ لسنة ٤٨ ق)

٥٧ - الاقرار - ماهيته :

الاقرار وفقا لنص المادة ١٠٣ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية هو اعتراف الخصم امام القضاء بواقعة قانونية يدلى بها اثناء سير الدعوى ، وتحصيل توافر الاركان اللازمة لاعتبار الاقرار الصادر من احد الخصوم اقرارا ملزما له - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من الامور التي يخالفها واقع . (نقض ٢ / ٤ / ١٩٨٣ - الطعن ١٩٥٩ لسنة ٤٩ ق)

٥٨ - الاتفاق على تقسيط الوفاء بالدين - اعتباره اقرارا به - صحة ذلك :

أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت الدين على أن المطعون ضده « يداين شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة بمبلغ ٦٨٠٠ جنيها بموجب

شيكات ثلاثة مسحوبة منها لصالحه بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٠ ومستحقة السداد في ٢٥ / ٤ ، ٢٥ / ٥ ، ٢٥ / ٦ / ١٩٦١ وتحرر بشأن هذه المديونية عقد الاتفاق المؤرخ ٨ / ٥ / ١٩٦١ المتضمن اشارة الى الشيكات واتفاق الطرفين على تقسيط الوفاء ولم تنزع الطاعنة في هذه المديونية ولا في أدلة اثباتها بل أقربت بها ولانزاع بين الطرفين في حصول الوفاء بقيمة قسطين « واذ كان مفاد هذه الاسباب أن الحكم اعتبر العقد المؤرخ ٨ / ٥ / ١٩٦١ الذي تضمن اتفاق الطرفين على تقسيط الوفاء بالدين اقرارا به فان النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨٣ - الطعن ١٠٥٧ لسنة ٥٨ ق)

الفرع الثاني - الكتابة

٥٩ - مبدأ الثبوت بالكتابة - لا يقوم وحده مقام الدليل الكتابي :
مبدأ الثبوت بالكتابة . قيامه . بمثابة دليل كتابي متى تعزز بالبيئة . لا يقوم وحده مقام الدليل الكتابي .

(نقض ١٤ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ٣٢٦ لسنة ٤٧ ق)

٦٠ - حكم قضائي - ورقة رسمية - حجيتها :

النص في المادة ١١ من قانون الاثبات على ان « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته مالم يثبت تزويرها بالطرق المقررة قانونا » يدل على انه تعتبر حجية الورقة الرسمية بحقيقة ما دون بها حجية قابلة لاثبات العكس من طريق واحد هو طريق الادعاء بالتزوير ، واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع ببطلان

الحكم الابتدائي على انه تضمن في ديباجته صدوره في جلسة علنية ولم يقدم الطاعن دليلا يشرح لصحة ما يقول به وان الحكم ورقة رسمية رسم القانون طريق الطعن عليها بالادعاء بالتزوير واذا لم يسلكه الطاعن ، فان النعى يكون عاريا عن دليله .

(نقض ١٣ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٥١ لسنة ٤٧ ق)

٦١ - ما يشترط لصحة المحرر العرفي :

وفقا لنص المادتين ١٤ ، ٣٠ من قانون الاثبات يعتبر المحرر العرفي صادرا ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من خط أو امضاء أو ختم أو بصمة . . . وفي حالة انكاره ذلك وكان المحرر منتجا في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الختم أو بصمة الاصبغ امرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليةها لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن انكر التوقيع المنسوب اليه على سند المديونية اساس الدعوى مقرر بالسبب الاول من أسباب الاستئناف أنه لا توجد علاقة بينه وبين المطعون ضده ولم يوقع على أية ايصالات ورغم ذلك فقد أورد الحكم في أسبابه في هذا الصدد « ان المستأنف (الطاعن) لم يدفع الدعوى بدفع موضوعي ينال من حجية هذا السند كما لم يطعن عليه بالتزوير وعلى ذلك فان الحكم المستأنف اذ قضى بالزامه بالمبلغ يكون في محله » وهذا الذي قرره الحكم فيه مخالفة للثابت بالصورة الرسمية من صحيفة الاستئناف المودعة بملف الطعن والتي تضمنت تمسك الطاعن بعدم توقيعه على أية ايصالات لصالح المطعون ضده ، واغفال لما أثاره من انكار التوقيع على محرر يتوقف على صحته الفصل في الدعوى بما يعيب الحكم بالقصور في التسيب ، كما ان القضاء للمطعون ضده بالمبلغ موضوع النزاع دون التحقق من صحة هذا المحرر بعد انكار التوقيع عليه وفقا للاجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الاثبات سالفه البيان يوصم الحكم بمخالفة القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(نقض ٧ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٣ لسنة ٥١ ق)

٦٢ - حجية صور الأوراق العرفية :

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا حجية لصور الأوراق العرفية في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجودا فيرجع اليه كدليل في الاثبات . اما اذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذا انكرها الخصم ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع بدرجةيتها ان هي التفتت بالتالي عن صورة الورقة المقدمة من الطاعن ولا عليها ان هي لم تجر تحقيقا في هذا الشأن ولم ترد على ما ابداه من دفاع بخصوص قيمة الدعوى .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٧٠٤ لسنة ٤٩ ق)

٦٣ - حجية الورقة الرسمية - حجية صورها الرسمية :

ان حجية الورقة الرسمية تمتد الى صورتها الرسمية اذا كان اصلها غير موجود الا ان حجية الصورة تسقط اذا ما شاب مظهرها الخارجى ما يبعث على الشك في ان يكون قد لحقها عبث وتلاعب .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١١٠٣ لسنة ١٨ ق)

٦٤ - حجية الورقة العرفية قبل المدين الموقع عليها - لا تقوم الا اذا كانت قد سلمت للدائن اختيارا :

من المقرر ان حجية الورقة العرفية قبل المدين الموقع عليها لا تقوم الا اذا كان قد تم تسليمها للدائن اختيارا بحيث تتفى عنها تلك الحجية لو كان الحصول عليها قد تم بطريق غير مشروعة أو شاب تسليمها عيب من عيوب الرضا . وترتبا على ذلك فاذا لم تسلم الورقة الى الدائن بل اتفق على ايداعها لدى امين لحين استيفاء امور او تحقيق شروط معينة فان حجية الورقة في الاثبات تقف في هذه الحالة الى حين استيفاء تلك الشروط فان تحقق الشرط او تم تسليمها الى الدائن اختيارا استردت الورقة بذلك حجيتها في الاثبات ، اما اذا لم يتحقق

الشرط وتمكن الدائن من الحصول على الورقة دون استيفائه وبغير ارادة المدين او موافقته انتفت عنها تلك الحجية ولم يكن من الجائز بالتالى الاحتجاج بما ورد فيها قبل المدين .

(نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٩٩ لسنة ٤١ ق)

٦٥ - مبدأ الثبوت بالكتابة - شرط قيامه - رقابة محكمة النقض بصدده :

مفاد نص المادة ٦٢ من قانون الاثبات ان المشرع وقد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود او القرائن . فقد اشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة ان تكون هناك ورقة مكتوبة ايا كان شكلها والغرض منها كالمراسلات والدفاتر ومحاضر التحقيق والجلسات والجرد وغيرها من الاوراق والمذكرات القضائية لجهات رسمية وان تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه او ممن يمثله او ينوب عنه قانونا وان يكون من شأنها ان تجعل الالتزام المدعى به او الواقعة المراد اثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال - سواء كان ذلك بطريق مباشر بأن تتضمن الاشارة اليها بذاتها او بطريق الاشارة الى واقعة اخرى متنازع عليها ويكون من شأن ثبوتها ان يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة - هو من جهة كونها ورقة مكتوبة او صادرة من الخصم من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض اما من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال فانه يعتبر من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع بشرط ان يكون ما استخلصه وبني عليه قضاءه سائغا .

(نقض ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٥٩٩ لسنة ٤١ ق)

٦٦ - واقعة التأجير من الباطن - واقعة مادية - جواز اثباتها بكافة طرق الاثبات - تقدير محكمة الموضوع لشهادة الشهود :

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان واقعة التأجير من الباطن واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية ، بما فى ذلك البيئة والقرائن ، وان لقاضى

الموضوع السلطة الموضوعية في تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها ،
 مادام لم يخرج عن مضمونها ، وان له استخلاص القرائن من اى تحقيق إدارى
 متى كان استنباطه سائغا . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه
 قد اقام قضاءه في ثبوت واقعة التأجير من الباطن على دعامين ، أولاها القرينة
 المستخلصة من التحقيقات الإدارية ، والثانية الدليل المستمد من اقوال
 شاهدى المؤجر — هذا ولا يعيب الحكم ان يعتد باقوال شاهد يعمل لدى
 المطعون ضدهم او ان يطرح اقوال شاهدى الطاعن اذ ان المقرر في قضاء هذه
 المحكمة - ان ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هى من إطلاقات قاضى
 الموضوع لا شأن فيه لغير ما يطمئن له وجدانه ، وليس ملزما أن يبين أسباب
 هذا الترجيح مادام لم يخرج باقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها ، ومن ثم
 يكون النعى على الحكم بالفساد فى الاستدلال فى غير محله .

(نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق)

٦٧ - اثبات تاريخ المحررات - جواز اجراؤه لدى أى مأمورية من مأموريات
 الشهر العقارى :

لم تشترط المادة ١٥ من قانون الاثبات ان يكون اثبات تاريخ المحرر لدى
 مأمورية معينة من مأموريات الشهر العقارى ومن ثم فليس هناك ما يمنع
 المتعاقدين من اثبات تاريخ العقد فى اى مأمورية من هذه المأموريات .
 (نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق)

٦٨ - صلة الزوجية لاتعتبر بذاتها مانعاً ادبياً يحول دون الحصول على سند
 كتابى .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان صلة الزوجية لا تعتبر بذاتها مانعاً ادبياً
 يحول دون الحصول على سند كتابى ويتعين ان يرجع فى ذلك الى كل حالة على
 حدة طبقاً لظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها فى ذلك
 متى كان تقديرها قائماً على اسباب سائغة .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ١٢٢٣ لسنة ٤٩ ق)

٦٩ - صور الاوراق العرفية - قيمتها في الاثبات :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صور الاوراق العرفية ليست لها حجية ولا قيمة لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى اصل اذا كان موجودا فيرجع اليه اما اذا كان غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بها اذ هي لا تحمل توقيعا لمن صدرت منه .

(نقض ٢٠ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٤١٣ لسنة ٤٩ ق)

٧٠ - نسخة الحكم الاصلية حجة بما تتضمنه من بيانات .

نسخة الحكم الاصلية كورقة رسمية حجة بما تتضمنه من بيانات ، ومن ثم يعتبر الحكم صادرا من الهيئة التي ينسب اليها ذلك في نسخته الاصلية .

(نقض ٢٤ / ٣ / ١٩٨٣ - الطعن ١٥٤٧ لسنة ٤٩ ق)

٧١ - مبدأ الثبوت بالكتابة - قوته في الاثبات - سلطة محكمة الموضوع :

لما كان نص المادة ٦٢ من قانون الاثبات على انه « يجوز الاثبات بشهادة الشهود مما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها ان تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الاثبات متى اكمله الخصوم بشهادة الشهود او القرائن واشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة ان تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم المراد اقامة الدليل عليه او من يمثله او ينوب عنه قانونا وان يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد اثباتها مرجحة الحصول وقريبة الاحتمال ومن المقرر أيضا أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بشرط ان يكون ما استخلصه وبني عليه قضاءه سائغا - كما أن استخلاص القرائن مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض اذا كان استخلاصها سائغا ومقبولا كما أن الاخذ بقريضة دون أخرى مما يدخل في حدود سلطتها التامة في الموازنة بين الادلة والترجيح بينها .

(نقض ٢٨ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق)

٧٢ - صور الأوراق العرفية - لاقيمة لها ولا حجية في الاثبات - مؤدى ذلك :

من المقرر على ماجرى به قضاء هذه المحكمة ان صورة الورقة العرفية ليست لها حجية ولا قيمة لها في الاثبات الا بمقدار ما تهدي الى الاصل اذا كان موجودا فيرجع اليه اما اذا كان الاصل غير موجود فلا سبيل للاحتجاج بالصورة اذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه والتوقيع بالامضاء او ببصمة الختم او ببصمة الاصبع هي المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الورقة العرفية واذ كان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع سوى صورة شمسية من الاقرار المؤرخ ١٥ / ١ / ١٩٧٧ فانه لاعلى المحكمة ان هي التفتت عن هذا المستند ولم تعرض له ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص على غير اساس .
(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق)

٧٣ - المصدر القانوني لاضفاء الحجية على الأوراق العرفية - ماهيته - الشهادة على الورقة العرفية - قيمتها :

من المقرر ان التوقيع بالامضاء او ببصمة الختم او ببصمة الاصبع هو المصدر القانوني الوحيد لاضفاء الحجية على الاوراق العرفية وفقا لما تقضى به المادة ١٤ / ١ من قانون الاثبات رقم ١٥ سنة ١٩٦٨ ومتى ثبت صدور الورقة العرفية ممن نسب اليه التوقيع عليها فانها تكون حجة على طرفيها فان الحكم اذ انتهى الى ضحة توقيع الطاعنة على عقد البيع سند الدعوى وانه لم يؤخذ منها خلصة فان ما تثيره الطاعنة من تزوير توقيع زوجها كشاهد على ذلك العقد يكون غير منتج ومن ثم لا يعيب الحكم عدم تحقيقه او الرد عليه ويكون النعى عليه بالاخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب على غير اساس .
(نقض ١٢ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ١٢٨٥ لسنة ٥٠ ق)

٧٤ - حجية الورقة الرسمية تقتصر على ماورد بها من بيانات قام بها الموظف العام او المكلف بخدمة عامة أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره - البيانات الاخرى - حجيتها :

ان النص في المادة ١١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدني على ان المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما

يدون فيها من امور قام بها محررها في حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره ، مالم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا ، يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على ان حجية الورقة الرسمية تقتصر على ماورد بها من بيانات قام بها الموظف العام او المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته او وقعت من ذوى الشأن في حضوره وهى البيانات التى لايجوز انكارها الا عن طريق الطعن بالتزوير ، اما البيانات الاخرى التى يدلى بها ذوو الشأن الى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيرجع فى امر صحتها او عدم صحتها الى القواعد العامة فى الاثبات لما كان ذلك وكان البيان الخاص بمحل اقامة المطعون ضدها الاولى الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن امام محكمة الموضوع يندرج ضمن الاقرارات التى يدلى بها ذوى الشأن تحت مسئوليتهم ، وليس نتيجة قيام محرريها بتحري صحة هذه البيانات ومن ثم لاثباتها الحجية ، وتخضع لما لقاضى الموضوع من سلطة فى تقدير الدليل .

(نقض ٢٨ / ٥ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٤٠ لسنة ٤٩ ق)

الفرع الثالث - شهادة الشهود

٧٥ - نصاب الشهادة الشرعية - رجلان أو رجل وامرأتان - علة ذلك :

العلة فى جعل شهادة المرأتين مساوية لرجل واحد . تعرض المرأة للنسيان . اشتراط سماع المرأتين مجتمعتين . لا يكون الا اذا جاءت اقوالهما غير متطابقة .

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٣ لسنة ٤٨ ق)

٧٦ - انه وان كان يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مانع أدبي فذلك مشروط بان يتمسك من يدعى وجود هذا المانع بذلك وللمحكمة ان تقدر دفاعه فتجيز الاثبات بالبينة او لا تجيزه .

انه وان كان يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مانع أدبي الا انه لا يحل لمحكمة الموضوع ان تقرر من تلقاء نفسها بقيامه وتقضى بالأحالة الى التحقيق لاثبات مالا يجوز اثباته بالكتابة بل يجب على من يدعى وجود هذا المانع ان يتمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك ان تقدر دفاعه وتجيز الاثبات بالبينة او لا تجيزه ، واذا كان مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية فانه يترتب على ذلك ان المانع الذى يبرر قيامه ليس مطلقا وانما هو نسبي عارض لا يرجع الى طبيعة التصرف بل الى الظروف التى انعقد فيها أو لحقته فصلة النسب مهما كانت درجتها لا تعتبر فى ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع فى ذلك الى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع ، ومن ثم فان تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التى تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان مبنيا على أسباب سائغة ، هذا الى ان مبدأ الثبوت بالكتابة يقتضى فضلا عن وجود كتابة من شأنها ان تجعل المدعى به قريب الاحتمال ، أن تكون هذه الكتابة صادرة من الخصم الذى يحتج عليه بها . أو ممن ينوب عنه قانونا .

(نقض ٢٥ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩٨٠ لسنة ٤٧ ق)

٧٧ - لا يشترط فى الشهادة ان تكون موافقة للدعوى وان ترد اقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر بل يكفى ان توافق شهادتهم بعض المدعى به وإن تتوافق اقوالهم فى افادة المعنى المقصود بالدعوى .

انه لما كان المقرر فى فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه وان كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر ، الا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى وان تتطابق أقوالهم فى اللفظ والمعنى معا ، بل يكفى أن توافق شهادتهم بعض المدعى به

وان تتوافق أقوالهم في افادة المعنى المقصود بالدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أقامت دعواها بطلب التطبيق تأسيسا على اعتداء زوجها الطاعن عليها بالقول والفعل اعتداء بالغاً وأحضرت للأثبات شاهدين شهدا باعتدائه عليها بالسب المقتدع وهي صورة من صور الاعتداء بالقول المدعى به وبذلك تكون شهادتهما قد وافقت بعض الدعوى فتقبل باعتبار ان أخذ القاضي بها يجعل المشهود به هو القدر الثابت من الدعوى بالبيئة ، كما يبين من تلك المدونات ان اقوال هذين الشاهدين وان لم تتطابق في اللفظ الا انها وافقت بما اشتملت عليه من الفاظ للسباب الى المطعون ضدها واختلافهما فيما اذا كان اثناء ذلك يقذف بالأطباق أو كان ممسكا بها ويهم بالقائها اذ ان هذه الواقعة تخرج عن المقصود بالدعوى وبالتالي لم تكن هناك حاجة لاثباتها ويستوى ذكرها او السكوت عنها فلا يمنع الاختلاف بشأنها من صحة الشهادة ولا يمنع من قبولها .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٣٣ لسنة ٥٠ ق)

٧٨ - تعزيز أقوال الشهود بقرائن قضائية يكمل بعضها بعضا ، عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها في ذاتها .

لما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ان العين المؤجرة مشغولة بآخرين خلاف الطاعن ، واستدل على ذلك بما شهد به شاهدي المطعون عليها ، وبما تضمنته المعاينة التي اجرتها المحكمة وتلك التي اجريت بمحضر الشكوى رقم ٦٨٤٧ لسنة ١٩٧٣ ادارى عابدين من وجود لافتات باسماء آخرين على باب الشقة ، ومن تركيب اكثر من خط تليفوني فيها باسماء مشتركين آخرين خلاف الطاعن تختلف مهتهم عن مهنته ولا صلة تربطه بأى منهم ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى اعتمد الحكم على قرائن متساندة يكمل بعضها بعضا وتؤدي الى ما انتهى اليه ، فانه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من الادلة التي اوردها الى ان الطاعن اجر حقه في الانتفاع بأجزاء من العين المؤجرة لآخرين مقابل اجرة

يحصل عليها منهم ، وهى تقديرات موضوعية سائغة لها اصلها الثابت فى الاوراق وتكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها وتتضمن الرد الضمنى المسقط لما اثاره الطاعن من حجج لاتعدو جدلا موضوعيا من مطلق سلطة محكمة الموضوع فى الاخذ بما تطمئن اليه واطراح - ما لا ترتاح اليه وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق)

٧٩ - الشهادة على النفى - شرط قبولها :

الشهادة على النفى . قبولها رهن بأن تكون فى المعنى شهادة على أمر وجودى .

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨١ - الطعن ٤٠ لسنة ٥٠ ق)

٨٠ - تحديد اجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية ، تعلقها بالنظام العام ، جواز اثبات الاجرة الحقيقية بكافة الاثبات .

تحديد اجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية هى من مسائل النظام العام التى نص المشرع على تأييم مخالفة القواعد المتعلقة بها ، مما مفاده ان التخايل على زيادتها او اخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم القانون ، يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات بما فى ذلك البينة والقرائن .

(نقض ٣١ / ٥ / ١٩٨١ - الطعن ٦٧٢ لسنة ٤١ ق)

٨١ - اثبات التصرفات التجارية :

التصرفات فى المواد التجارية . جواز اثباتها بالبينة والقرائن ايا كانت قيمتها . شريطة ان تكون بين تاجرين ويصدد اعمال تجارية م ٦٠ من قانون الاثبات . جواز اثبات ما يخالف الثابت بالكتابة بالبينة او بالقرائن ما لم يشترط القانون التجارى الكتابة .

(نقض ١ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٢٢٨ لسنة ٤٩ ق)

٨٢ - شهادة الشهود - أركانها - الوقائع المراد اثباتها بالدعوى يجب ان تكون مبينة بالدقة والضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ماهو مكلف باثباته او بنفيه .

النص في المادة ٧١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ (المقابلة للمادة ١٩١ من قانون المرافعات الملغى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩) على انه يجب ان يبين في منطوق الحكم الذى يأمر بالاثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور باثباتها والا كان باطلا يدل - وعلى ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات الملغى على ان الاثبات بشهادة الشهود يقوم على ركنين ، تعلق الوقائع المراد اثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا ان تكون تلك الوقائع مبينة بالدقة والضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف باثباته او بنفيه ، فاذا استخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعتهم دليلا على ثبوت او نفى واقعة لم يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الخصم ببطلان هذا الدليل فان استخلاصها هذا يكون مخالفا للقانون (ذ انما انتزعت من التحقيق دليلا على خصم لم تمكنه من اثبات عكسه ، اذ كان ذلك وكان البين من منطوق حكم التحقيق الذى اصدرته محكمة الدرجة الأولى في ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧ انه قضى بالاحالة الى التحقيق ليثبت المدعى (المطعون عليه) ان المرحومة سنية طلعت لم تكن تقيم بعين النزاع وبالتالي ان ايا من المدعى عليهم (ومنهم الطاعنتان) لم يكن ساكنها بالعين عند وفاتها ، ومع ذلك انتهت المحكمة الاستئنافية في اسبابها الى القول « وحيث ان المحكمة تستخلص من التحقيق الذى اجرته محكمة اول درجة . . ان احدا من المستأنفين (الطاعنتين) لم تقم بعين النزاع بعد وفاة المستأجر الأصل وحتى وفاة زوجته » اذا كان ذلك وكانت الواقعة التى خلصت اليها المحكمة الاستئنافية من أقوال الشهود لم تكن محلا للاثبات والنفى في منطوق حكم التحقيق فان استخلاصها يكون مخالفا للقانون .

٨٣ - اثبات . شهادة القرابات بعضهم لبعض . مقبولة .
 شهادة القرابات بعضهم لبعض تقبل فيما عدا شهادة الفرع لأصله والأصل
 لفرعه .
 (نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٩ ق)

٨٤ - شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله واحد الزوجين لصاحبه . غير
 مقبولة .
 المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان شهادة
 الأصل لفرعه والفرع لأصله واحد الزوجين لصاحبه غير مقبولة شرعا لعدم
 انتفاء التهمة عنهم . .
 (نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩ لسنة ٥١ ق)

٨٥ - شرط إجازة اثبات المستأجر لواقعة التأجير وشروط العقد بكافة طرق
 الاثبات :

لئن كان المشرع قد اجاز في المادة ٢٤ / ٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -
 المقابلة للمادة ١٦ / ٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - للمستأجر اثبات واقعة
 التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات ، الا أن مجال ذلك الا يكون
 هناك عقد مكتوب أو أن تنطوي شروط التعاقد المكتوب على تحايل على القواعد
 القانونية المتعلقة بالنظام العام وان يتمسك المستأجر بذلك بطلب صريح جازم

(نقض ٨ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق)

٨٦ - الأذن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود - مؤداه - أن يكون للخصم الآخر نفى ذات الواقعة بذات الطريق :

النص في المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الأذن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق لا يعنى أن المشرع يلقى على عاتق هذا الأخير عبء نفى الواقعة المراد إثباتها وإنما هو يعطيه رخصة اتباع ذات الطريق في دحض تقارير شهود الإثبات لتوازن المحكمة بين أقوال الفريقين وترجح بينها فإذا لم يستعمل هذه الرخصة أو اطرحت المحكمة أقوال شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الإثبات أو يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الأخير في ثبوت الواقعة المكلف بإثباتها .

(١٥ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٣٤٤ لسنة ٤٨ ق)

٨٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الشهادة :

إذا كان تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها مما يستقل به قاضى الموضوع فإنه لا يكون ملزماً بتصديق الشاهد في كل قوله بل له أن يطرح منه ما لا يطمئن إليه وأن يأخذ بأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون الآخر من غير أن يكون ملزماً ببيان أسباب ترجيحه لما أخذ به واطراحه لغيره لأن هذا ما تتناوله سلطته في تقدير الأدلة .

(نقض ١١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق)

٨٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الشهادة :

تقدير أقوال الشهود منوط بمحكمة الموضوع ولا سلطان عليها في تكوين عقيدتها فيما يدلى به الشهود أمامها ، ولها أن تأخذ بمعنى للشهادة تحمله عباراتها دون معنى آخر ولو كان محتملاً ، وحسبها أن تبين هذه الحقيقة التى اقتنعت بها دون أن تكون ملزمة بتبعية الخصوم بالرد استقلالاً على ما يثبته أمامها .

(نقض ١١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق)

٨٩ - اذا كان الحكم نهائيا حائزا قوة الامر المقضى ، فلا يجوز مخالفته بقضاء لاحق في نزاع حول ذات المسألة بين نفس الخصوم حتى ولو كان القضاء السابق غير موافق لصحيح القانون .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها ان يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة اساسية بعد ان تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان وان هذه الحجية تلحق باسباب الحكم التي فصل فيها بصفة صريحة ان ضمنية حتمية متى ارتبطت هذه الاسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا واذ كان البين من مدونات الحكم رقم ٢٩ سنة ١٩٦٦ س السويس - المقدمة صورته الرسمية بملف الطعن - ان المطعون ضدها نازعت الطاعن في أحقيته للعلاوة الدورية المقررة لرئيس قسم الخراطة والبرادة عن المدة من ١ / ٧ / ٦٣ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٦ قولا منها بانه انما كان يشغل وظيفة ملاحظ وليس رئيس قسم وحسم الحكم هذه المنازعة في أسبابه مقرران أن الطاعن كان يشغل وظيفة رئيس قسم الخراطة والبرادة في مدة النزاع ورتب على ذلك قضاءه بأحقية للعلاوة الدورية المقررة لهذه الوظيفة بواقع ٢ جنيه وليس ١,٥٠٠ المقررة لوظيفة ملاحظ وفقا لتعليمات المطعون ضدها ، مما مؤداه ان الحكم قد فصل في مسألة اساسية هي تحديد الوظيفة التي كان يشغلها الطاعن في تاريخ التسكين . واذ كان هذا الحكم نهائيا حائزا قوة الامر المقضى مما لا يسوغ معه للمطعون ضدها معاودة الجدل فيه ، فلا يجوز مخالفته بقضاء لاحق في نزاع حول ذات المسألة بين نفس الخصوم حتى ولو كان القضاء السابق غير موافق لصحيح القانون ولما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن الراهنة بشأن أحقيته للفئة المالية الرابعة تقوم على أساس انه كان يشغل وظيفة رئيس قسم الخراطة والبرادة بالورشة والمقرر لها هذه الفئة وقت تسوية حالته طبقا لقواعد التسكين وكان الحكم المطعون فيه الصادر في استئناف المطعون ضدها قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على انه لم يكن يشغل تلك الوظيفة في هذا التاريخ ، وانما كان يشغل وظيفة فني رئيسي مخالفا بذلك حجية الحكم رقم ٢٩ سنة ١٩٦٦ مدني مستأنف السويس. فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي اوجه الطعن .

(نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ١١٨٢ لسنة ٤٧ ق)

٩٠ - مطالبة المشتري بالوفاء بالانتقال الى محل اقامته من قبيل الوقائع المادية التي يجوز اثباتها بالبيئة والقرائن .

الانتقال الى محل اقامة المشتري ومطالبته بالوفاء والامتناع عنه هي جميعها في حقه من قبيل الوقائع المادية وكان لا موجب قانونا على البائع بافراغها في شكل رسمي وان جاز له ذلك ومن ثم فانها تخرج عن نطاق التصرفات القانونية الواجب اتباع القاعدة المقررة بالمادة ٦٠ من قانون الاثبات في شأن اثباتها في حق المشتري وعلى هذا النحو يجوز اثباتها بالبيئة والقرائن في حقه .
(نقض ٢ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ١٢٩٩ لسنة ٥١ ق)

٩١ - تقدير اقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما تطمئن اليه مادامت لم تخرج بالشهادة عن مضمونها ، وهي ليست ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره .

لما كان تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع حسبما تطمئن اليه مادامت لم تخرج بالشهادة عن مضمونها وهي ليست ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به واطراحها لغيره ، كما أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في قضاءه بقيام علاقة العمل بين طرفي الدعوى على ما قرره من « ان علاقة العمل بين الطرفين ثابتة من الشهادة الصادرة من نقابة الصحفيين المؤرخة في ٢٠ / ٤ / ١٩٧٦ المتضمنة انه ثابت بمحضر جلستها المنعقدة في ٨ / ٦ / ١٩٦٨ اتفاقها مع الجمهورية على اعادة المستأنفة (المطعون ضدها) الى عملها وما شهد به شاهد عدل هو زميلها الصحفي الاستاذ (.) ان اعاتها كانت لجريدة المساء وانها باشرت عملها بمقرها بأحد المكاتب تحت اشراف رئيس التحرير وظلت تمارسه وعدم مناقضة شهادة (. . . .) الرئيس السابق للمستأنف عليها لذلك بل تضمنت ان ثبات المكافأة التي صرفت للمستأنفة دليل على انها كانت تتقاضى اجرا. ثابتا ولا تعمل بالقطعة اي لا تعمل بالانتاج » مما مفاده ان الحكم عول على اقوال شاهدي المطعون ضدها في اثبات علاقة العمل بينها والطاعة ، وكان ما استخلصه الحكم من اقوال هذين

الشاهدين سائغا ولا يخرج عن مضمون ما شهدا به ويكفى لحمل قضاءه في هذا الخصوص فلا عليه بعد ذلك ان هو التفت عن أقوال شاهدة الطاعنة وما ساقته من دلائل او قدمته من مستندات دون أن يبين سبب التفاته عنها ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .
(نقض ١ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٣٥ لسنة ٤٨ ق)

٩٢ - الشهادة تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة في انها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به .

مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ان القانون لم يجعل القرابة او المصاهرة بين الخصم وشاهدة سببا لرد الشاهد او عدم سماع شهادته الا ان الشهادة تختلف عن الاقرار واليمين الحاسمة في انها تقتضي المغايرة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لانه يحتكم اليه في الادلاء بمعلوماته على خلاف الاقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم الى ذمة خصمه .
(نقض ١ / ١١ / ١٩٨٣ - الطعن ٤٧٣ لسنة ٤٩ ق)

٩٣ - تقدير اقوال الشهود متروك لقاضي الموضوع - الترجيح بين الأقوال - شرط ذلك :

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في تكوين عقيدته مما يدلي به شهود احد الطرفين ، الا ان ذلك مشروط بالايخرج عن مدلول تلك الشهادة او ينحرف بها عن مفهومها ، وان يكون الترجيح بين اقوال الشهود بادلة سائغة واستخلاص سائغ يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها .
(نقض ٢ / ٢٨ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٨٠ لسنة ٥٢ ق)

٩٤ - لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود ما تطمئن اليه متى كان استخلاصها سائغا وله اصله الثابت في الاوراق .

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال

الشهود ماتطمئن اليه متى كان استخلاصها سائغا وله اصله الثابت في الاوراق ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان حصل اقوال شهود الطرفين انتهى في اسبابه الى ان ماتستخلصه المحكمة من اقوال الشهود وتطمئن اليه فيها ان المستأنف (المطعون ضده) استأجر شقة النزاع خالية وانه احضر منقولاته الخاصة ليستعملها بها بعد ان أخذت المستأنف ضدها (الطاعنة) المنقولات التي كانت تضعها بها وتركتها الا من بعض الاشياء البسيطة والتي فرضت على المستأنف (المطعون ضده) شراءها بمبلغ ٤٠٠ جنيه على نحو ماقرر هو . . . واذا كان هذا الاستخلاص سائغا وله اصله الثابت في الاوراق ويؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها المحكمة من ان العين اجرت الى المطعون ضده خالية فان ماثيره الطاعنة في وجه النعى لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل الذي اطمأنت اليه محكمة الموضوع بما لايجوز اثارته امام هذه المحكمة .

(نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٦١ لسنة ٤٩ ق)

٩٥ - لمحكمة الموضوع التعويل في حكمها على ماورد بشكوى ادارية . اعتبار ذلك قرينة قضائية .

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان لمحكمة الموضوع ان تعتمد في استجلاء الحقيقة على اية قرينة تطرح امامها حتى ولو استخلصتها من تحقيق شكوى ادارية .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق)

الفرع الرابع - القرائن أولا - القرائن القانونية والقضائية

٩٦ - قيام القرائن على جدية الادعاء بالاحتياال على القانون . مؤدى ذلك :
وجود مبدأ ثبوت بالكتابة او قيام القرائن القوية على جدية الادعاء بوقوع احتيال على القانون اخفته الكتابة بقصد مخالفة قواعد آمرة . مؤداه . جواز

اثبات ما يخالف او يجاوزما اشتمل عليه الدليل الكتابي بالبينة والقرائن .
(نقض ٢٨ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٣٩ ق)

٩٧- وجود شرط جزائي في العقد قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر .

من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة انه متى وجد شرط جزائي في العقد فان تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته لان وجوده يقوم قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر ويكون على المدين في هذه الحالة اثبات عدم تحقق الشرط واثبات عدم وقوع الضرر .

(نقض ١١ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق)

٩٨- الصورة الضوئية للمستند العرفي . خضوعها كقرينة لتقدير محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك من محكمة النقض .

الصورة الفوتوغرافية العرفية من المستند يفرض توقيع الخصم على أصلها ليست لها دلالة قانونية ملزمة وإنما تخضع كقرينة لمطلق سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة ان شاءت اخذت بها في خصوص ما تصلح لاثباته قانونا وان شاءت اطرحتها والتفتت عنها دون أن تكون ملزمة ببيان الاسباب التي دعتها الى ذلك بلا معقب من محكمة النقض .

(نقض ٣٠ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ٧١٥ لسنة ٥١ ق)

٩٩- القرائن القضائية - حجيتها - للقاضي أن يأخذ أو لا يأخذ بنتيجتها دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض :

اذ كان الحكم المطعون فيه بعد ان بين مراحل الدعوى امام محكمة الدرجة الأولى ، وانها اتاحت للشركة الطاعنة فرصة اثبات ماتدعيه من حصول التنازل عن الايجار وتغيير استعمال العين بشهادة الشهود ، وتأجيلها الدعوى مرارا بناء على طلب الطاعنة لاحضار شهودها ، واورد ما استهلكت به الطاعنة اسباب الاستئناف من انها باعتبارها شخصا معنويا يتعذر عليها اثبات دعواها بشهادة

الشهود ، وان سبيلها الوحيد للاثبات هو محاضر الشرطة ، اقام قضاءه على قوله « ان المحكمة لا ترى في المحضرين الاداريين المتقدمين من الشركة بجلسة ٧ / ١٢ / ١٩٧٧ ما ينهض دليلا على ثبوت وقوع المخالفة لعدم اطمئنانها الى هذين المحضرين ، ولانها لم يجررا الا بعد رفع الاستئناف المائل فضلا عن اختلاف ما ورد بهما بخصوص عين النزاع ، اذ تضمننا انها تستعمل كحضانة اطفال ضبحا ، ومعهد جيرار للتدريس مساء ، في حين ضمنت الشركة صحيفة افتتاح الدعوى ان العين تغير استعمالها من معهد رياضي للسيدات الى مكتب للالة الكاتبة ، الامر الذي يشكك المحكمة في صحة ماورد بالمحضرين الاداريين » لما كان ذلك ، وكان القانون لم يحدد حجية القرائن القضائية واطلق للقاضي أن يأخذ بتيجتها او لا يأخذ بها ، دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ، متى اقام قضاءه على اسباب سائغة ، وكان ما اورده الحكم من ان الشكوتين الاداريتين لم تجريا الا بعد رفع الاستئناف ، وجاء بهما ان العين تستعمل في غرض غير الذي ادعت الطاعة انها تستعمل فيه ، يعد تبريرا كافيا لاطراح دلالتها على مائدعيه الطاعة ، وكان لم يرد بالشكويين شيء عن تنازل المطعون ضده الاول عن العين المؤجرة للثاني ، وكانت الطاعة لم تقدم مايدل على انها طلبت من محكمة الاستئناف ازالة الدعوى الى التحقيق ، انما بررت عدم تنفيذ حكم التحقيق امام محكمة الدرجة الاولى بانها لاتستطيع اثبات دعواها بهذا الطريق ، فان النعي بكافة ما اشتمل عليه لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الادلة مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨٣ -الطعن ٧٤٢ لسنة ٤٨ ق)

١٠٠- الحكم الذي يجوز الحجية في دعوى اخرى - ماهيته وشروط اكتسابه الحجية - تخلف بعض شروط الحجية - أثره - اعتبار الحكم مجرد قرينة في الاثبات :

من المقرر- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اجرة شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ المتخذة اساسا يجرى عليه التخفيض المنصوص عليه في المادة الخامسة مكررا (١) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ يجوز اثباتها عند عدم امكان الحصول على العقد المكتوب بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة والقرائن لان المطلوب اثباته ليس التعاقد في ذاته بل قيمة الاجرة في تاريخ معين وهي تعتبر

بهذه المثابة واقعة مادية اتخذ منها المشرع أساسا يجرى عليها التخفيض ، لما كان ذلك وكان الحكم لا يجوز حجية الأمر المقضى الا اذا اتخذ الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي صدر فيها والدعوى المطروحة ، الا ان ذلك لا يحول دون الاستدلال بالحكم السابق المختلف موضوعا او خصوما أو سببا ، لا باعتباره حكما له حجية وانما كقرينة في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال اليه قد استند في تحديد اجرة عين النزاع في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٢ الى النتيجة التي انتهى اليها تقرير مكتب خبراء وزارة العدل الذي ندبته المحكمة . والذي ليس محل نعي من الطاعن - و اضاف الحكم المطعون فيه استناده ايضا في هذا التحديد الى ما جاء بالحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ٨٣١ لسنة ١٩٥١ مدني كلى القاهرة كقرينة اضافها الى الدليل المستمد من تقرير الخبير فان رفض الحكم الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في هذه الدعوى السابقة لا يتناقض مع اخذه بما ثبت في الحكم الصادر في الدعوى السابقة كقرينة في تحديد اجرة الاساس .

(نقض ١٤ / ١١ / ١٩٨٣ - الطعن ١١٥٦ لسنة ٤٨ ق)

ثانيا - حجية الأمر المقضى

١ - شروط قيامها

١٠١ - حجية الأحكام - شرطها - وحدة السبب :

القضاء برفض دعوى المطالبة بنصيب في الربح تأسيسا على عقد شركة التضامن . لاحجية له في دعوى تالية بين نفس الخصوم وعن ذات الطلب . استنادا الى شركة الواقع لاختلاف وحدة السبب في الدعويين .

(نقض ١٢ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٢٠ لسنة ٤٧ ق)

١٠٢ - حجية الشيء المقضى - شروط حجية الشيء المقضى - المقصود بوحدة الموضوع في الدعويين :

يشترط لکن يجوز الحكم حجية الشيء المقضى - اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين كما يشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين ان تكون أساسية لا تتغير وان يكون الطرقتان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها استقرارا مانعا ، واذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى ان موضوع الدعوى السابقة هو تعيين مصف للشركة لتحديد المركز المالى لكل شريك وقضى فيها بتعيين المصفى ومهمته تقييم مبانى الورشة فقط التى تسلمها الطاعن دون الأرض المقام عليها لتحديد نصيب المطعون ضدهم الأربعة الأول وقد خلص هذا الحكم المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيسا على ان الموضوع في كل من الدعويين مختلف عن الآخر واضاف الحكم المطعون فيه ان القضاء السابق لم يمس عقد الايجار ، لما كان ذلك وكان تقييم مبانى المنشأة لا يعتبر مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الأرض المقامة عليها ، وهو مالم يكن معروضا على المحكمة في دعوى التصفية ، وبالتالي لم يكن محل منازعة من الخصوم فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٧٩ لسنة - ٥٠ ق)

١٠٣ - ان المسألة الواحدة بعينها اذا كانت اساسية وكان ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بالحق المطالب به في الدعوى أو انتفائه فإن هذا القضاء يجوز قوة الشيء المحكوم به .

لما كان البين من الحكمين رقمي ١٤ سنة ٢٧ ق ، ٢٧١ سنة ٢٩ ق استئناف الاسكندرية (مأمورية دمنهور) ان كلاهما قضى بتأييد الحكم المستأنف فيما انتهى اليه من أحقية الطاعن في العمولة ، عن مدة سابقة على النزاع الراهن ، بالنسب المتدرجة التى تضمنها الخطاب المؤرخ ١١ / ٦ / ١٩٦١ الصادر له من شركة التعبئة المصرية « أبوب » المندجة في الشركة المطعون ضدها ، تأسيسا

على ان هذا الخطاب يعتبر بمثابة عقد عمل يحدد العلاقة بين الطرفين بخصوص الأجر والعمولة ، فيمتنع عن المطعون ضدها ان تستقل بتعديله ، وقد حاز هذان الحكمان قوة الامر المقضى ، وكانت الدعوى الحالية قد أقيمت بطلب العمولة المستحقة عن مدة لاحقة تأسيسا عن تلك النسب المتدرجة ، وهوذات الاساس الذى حمل عليه طلباته فى الاستئناف المشار اليهما ، وانحسم الخلاف بين الطرفين المتداعيين بشأنه بالحكمين النهائيين الصادرين فيها ، لما كان ذلك ، وكان المستقر فى قضاء هذه المحكمة - ان المسألة الواحدة بعينها اذا كانت أساسية وكان ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بالحق المطالب به فى الدعوى أو بانتفائه ، فان هذا القضاء يحوز قوة الشيء المحكوم به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أنفسهم أو على انتفائها ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب العمولة المستحقة للطاعن المؤسس على ما استقر له بموجب الحكمين رقمى ١٤ سنة ٢٧ ق ، ٢٧١ سنة ٢٩ ق استئناف الاسكندرية فانه يكون قد فصل فى النزاع خلافا لقضاء سبق ان صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى ، بما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

(نقض ٨ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٩٥٧ لسنة ٤٦ ق)

١٠٤ - اذا كان القضاء فى المسألة الأساسية قد صدر نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه ، فان ذلك يمنع الخصوم أنفسهم من التنازع فيها فى أية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هى بذاتها الاساس فيما يدعيه اى من الطرفين قبل الاخر من حقوق مترتبة عليها لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى كل من الدعويين طالما كانت المسألة الأساسية المقضى فيها واحدة .

لما كان الثابت من مدونات الحكم المستأنف الذى ايدته الحكم المطعون فيه وأحال على اسبابه ان الطاعن اقام الدعوى رقم ٦٥٧ سنة ١٩٦٥ عمال كلى القاهرة على الشركة المطعون عليها بطلب الحكم له عليها بتعويض عن الضرر

الادبي الذي اصابه نتيجة نقله تعسفاً من عمله الاصلى الى عمل آخر وقضى فيها بالرفض بعد ان عرض الحكم في أسبابه لعناصر المسئولية عن التعويض وبت في نفي التعسف في نقل الطاعن الى عمل آخر على اساس ان النقل استهدف صالح العمل بالشركة وان العمل الذي نقل اليه الطاعن لا يقل اهمية او ميزة عن عمله السابق واذا كان القضاء في هذه المسألة الانسانية قد صدر نهائياً وحاز قوة الشيء المحكوم فيه يمنع الخصوم انفسهم من التنازع فيها في اية دعوى تالية تكون فيها تلك المسألة هي بذاتها فيما يدعيه اى من الطرفين قبل الاخر من حقوق مترتبة عليها ، وبحيث يمتنع على المحكمة اعادة النظر فيها وكان لا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في كل من الدعويين طالما كانت المسألة الانسانية المقضى فيها واحدة وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعى عليها بهذا السبب يكون على غير اساس .

(نقض ١٢ / ٧ / ١٩٨١ - الطعن ٦٦٢ لسنة ٤٦ ق)

١٠٥ - المسألة الواحدة بعينها اذا كانت شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو انتفاؤه فان هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المسألة الواحدة بعينها اذا كانت شاملة وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بثبوت الحق الجزئي المطلوب في الدعوى أو انتفاؤه فان هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى في تلك المسألة الكلية الشاملة بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق جزئي آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين الخصوم أنفسهم أو على انتفائها .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٥٧ لسنة ٤٦ ق)

١٠٦ - يجوز القضاء قوة الشيء المحكوم به في المسألة الاساسية بين الخصوم انفسهم ، مما يمنعهم من التنازع بطريق الدعوى او بطريق الدفع في شأن اى حق جزئى آخر متوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم انفسهم او على انتفائها .

لما كان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ عمال مستأنف شمال القاهرة بتاريخ ٢٥ / ٥ / ١٩٧٤ انه حسم الخلاف المردد في الدعوى بين الطاعنة والمطعون ضده حول نسبة العمولة الاضافية المستحقة للمطعون ضده بحجم الانتاج الذى تحسب عنه عن المدة من سنة ١٩٥٩ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٤ بأن قضى في أسبابه المتصلة اتصالا وثيقا بمنطوقه بأن نسبة هذه العمولة هي اثنين في الالف من زيادة انتاج منطقة القاهرة وان الطريق الى تحديد هذه الزيادة التى تحسب عنها العمولة هو ان تضع الطاعنة في كل سنة رقما افتراضيا لحجم الانتاج فاذا زاد حجم الانتاج الفعلى عن الحجم الافتراضى يستحق المطعون ضده العمولة الاضافية من جملة الانتاج الزائد ، وكانت الدعوى الحالية قد اقيمت بطلب الحكم للمطعون ضده بالعمولة الاضافية عن الفترة من ١ / ٧ / ١٩٦٥ الى ٣١ / ٨ / ١٩٦٩ تأسيسا على ان عقد عمله يخوله الحق في هذه العمولة وهو ذات الاساس الذى حمل عليه طلباته في الدعويين رقمى ٢١٧٧ و ٢١٧٨ لسنة ١٩٦٦ عمال جزئى القاهرة وانحسم الخلاف بينها بشأنه بالحكم النهائى الصادر في استئنافها رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ عمال مستأنف شمال القاهرة . لماكان ذلك ، وكانت المسألة الواحدة بعينها اذا كانت اساسية وكان ثبوتها او عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به في الدعوى أو بانتفائه ، فان هذا القضاء - على ما جرى - به قضاء هذه المحكمة - يجوز قوة الشيء المحكوم به في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم انفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى او بطريق الدفع في شأن اى حق جزئى آخر متوقف ثبوته او انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة الكلية السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم أو على انتفائها .

لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أبد الحكم الابتدائى الصادر في ٢٧ / ١١ / ١٩٧٩ الذى اعتد بتقرير الخبير الأخير فيما حصله من اساس جديد لحجم الانتاج الذى تحسب عنه العمولة الاضافية قولا منه بأن الانتاج

يتمثل في اصدار وثائق تأمين على الحياة وان محفظة الانتاج وكل من جملة هذه الوثائق وتعتبر كل وثيقة تصدر انما تمثل اضافة لمحفظة الانتاج وكل وثيقة تلغى بسبب توقف المؤمن عن السداد تشكل نقصا في المحفظة وانه يترتب على ذلك قياس زيادة محفظة الانتاج التي تحسب عنها العمولة بصافي انتاج الوثائق الجديدة مطروحا منه الوثائق الملغاة الصادرة في سنوات سابقة ، وكان هذا الاساس يخالف الاساس الذي استقر به حساب العمولة الاضافية بموجب الحكم النهائي الصادر في القضية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧١ عمال مستأنف شمال القاهرة وكان لا عبرة لاختلاف المدة المطالب بالعمولة عنها في الدعويين مادام الاساس فيهما واحد ، ذلك الاساس الذي فصل فيه الحكم السابق باستحقاق المطعون ضده للعمولة الاضافية بنسبة ٢٪ من جملة الانتاج الزائد عن الانتاج الافتراضي الذي تحدده الطاعة سنويا ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد فصل في النزاع خلافا لحكم آخر سبق ان صدر بين الخصوم انفسهم وحاز قوة الامر المقضى بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٨٨٧ سنة ٥١ ق)

١٠٨ - حجية الأحكام - شروط قيامها :

من المقرر وعمل ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة الا تكون للاحكام حجية الا اذا توافرت في الحق المدعى به شروط ثلاثة اتحاد الخصوم ووحدة الموضوع والمحل والسبب ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون المسألة المقضى فيها مسألة اساسية لا تتغير وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينها بالحكم الاولى استقرارا جامعا مانعا فتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه بالدعوى الثانية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم المؤيد بالاستئناف رقم ان المدعية في هذه الدعوى اقامتها ضد المطعون ضده والطاعة طلبت فيها الحكم بالزامها

متضامنين نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالا لنص المادة ١٦٣ مدني واساس مسئولية الطاعنة خطأها عن عمل تابعها عملا بالمادة ١٧٤ مدني اما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهو في حكم الكفيل المتضامن علي تابعه عند وفائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين مختلفان في الخصوم والسبب .

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٩٠٥ لسنة ٤٨ ق)

١٠٩ - القضاء النهائي . اكتسابه قوة الامر المقضي ، شرطه . مثال في ايجار .
المقرر في قضاء محكمة النقض ان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضي الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او ضمنية حتمية ، اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الامر المقضي ، فالحكم الذي لم يتناول الا البحث فيما اذا كان التأجير من الباطن بتصريح من المؤجر من عدمه ولم يعرض لواقعة ترك المستأجر الاصلى لآعيان النزاع ، لا يجوز قوة الامر المقضي بالنسبة للترك لاختلاف السبب في الدعويين .

(نقض ١٠ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٦٠٩ لسنة ٥١ ق)

١١٠ - منع إعادة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها - شرطه - أن تكون المسألة واحدة في الدعويين :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضي فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون المسألة المقضي فيها نهائيا اساسية لا تتغير وان يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، وان تكون هي بذاتها الاساس فيما يدعى به في الدعوى الثانية ، وينبى على ذلك ان ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان

يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الامر المقضى . وكان البين من الاطلاع على الصورة الرسمية من الحكم الصادر بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٦٥ فى الدعوى رقم ٦٤٦٥ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة انه اقتصر على القضاء برد وبطلان عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٥ المنسوب صدوره من مورثة المطعون ضدهم الى الطاعن لما ثبت من تزويره ، ومن ثم تكون حجية هذا الحكم قاصرة على ثبوت عدم صحة المحرر المشار اليه ولا تمنع من نظر طلب الحكم بصحة التعاقد على سند من دليل اخر مقبول قانونا يثبت به قيام التعاقد المنتج لاثاره ومنها الالتزام بتسليم المبيع للمشتري ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه برفض طلب التسليم على سند من انه ليس له ان يعيد البحث فى واقعة التعاقد لمساس ذلك بحجية الحكم النهائى القاضى برد وبطلان العقد يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وحجب بذلك نفسه عن قول كلمته فى طلب الطاعن اثبات هذا التعاقد مما يعيبه ايضا بالقصور ويوجب نقضه .

(نقض ١٠ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ١١٧٨ لسنة ٤٨ ق)

١١١ - مناط حجية الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى .

من المقرر ان مناط حجية الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى وحدة الخصوم والسبب والموضوع ، وكان الثابت بالحكم رقم ٢٦٨٤ لسنة ٩٢ قضائية القاهرة الذى قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من بعض المطعون ضدهم عن حكم ايقاع البيع باعتبار أنهم لم يكونوا طرفا فى اجراءاته وبالتالي فانهم يعتبرون من الغير بالنسبة لهذا الحكم ويكون من حقهم التمسك ببطلانه بطريق الدعوى الاصلية دون أن يكون لقضاءه حجية قبلهم ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على اساسه ببطلان حكم ايقاع البيع بالنسبة للعقار جميعه فانه يكون قد صادف صحيح القانون .

(نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٨ ق)

١١٢ - شروط التمسك بحجية الأمر المقضى :

يشترط للتمسك بحجية الأمر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتحاد الموضوع والخصوم والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة ، وإذا كان الطاعن والمطعون ضدها مدعى عليهما أمام لجنة الفصل في المنازعات الزراعية ولم يكن أحدهما خصما للآخر فإن شرط اتحاد الخصوم يكون قد تخلف ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون اذ لم يعتد بحجية قرار اللجنة المشار اليها .

(نقض ٢٠ / ١٢ / / ١٩٨٢ - الطعن ٦٧٦ لسنة ٤٨ ق)

١١٣ - يشترط في المنع من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها أن تكون مسألة أساسية لا تتغير بشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، فتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية - اى من الطرفين قبل الآخر - من حقوق متفرعة عنها .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة - انه يشترط في المنع من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها وفق المادة ١٠١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوفر هذه الوحدة الا أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير وبشرط ان يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا ، فتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه بعد بالدعوى الثانية اى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، وينبنى على ذلك ان مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يجوز قوة الامر المقضى وكان الحكم رقم ١٤٢١ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة القاضى برفض دعوى المطعون ضده قبل الطاعنة بطلب التعويض ، والمؤيد لاسبابه بالحكم رقم ٢٠٤٢ سنة ٩٠ ق القاهرة ، وأن حاز قوة الامر المقضى ، الا انه اقتصر على بحث ما نسبته المطعون ضده للطاعنة من التعسف واساءة استعمال السلطة بقصد الاضرار به ، حين أعادت ترقيته في ٢٩ / ٧ / ١٩٧٢ الى الفئة الثالثة

بوظيفة رئيس قسم القضايا بالاسكندرية ، رغم علمها بظروفه الصحية والعائلية التي حالت من قبل دون تنفيذ نقله الى الاسكندرية عند ترقيته الى هذه الوظيفة اول مرة في ٢١ / ١١ / ١٩٧١ ، وقيام مكنة ترقيته الى تلك الفئة مع بقاءه في القاهرة اسوة بما تم في حالات مماثلة ، ولم يعرض الحكم لحق الطاعنة في العدول عن ترقيته تبعا لعدم اثارة نزاع حوله ، ومن ثم لا يجوز حجية في هذه المسألة ، لما كان ذلك ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤٨ لسنة ٤٨ ق)

١١٤ - المسألة الواحدة اذا كانت أساسية يترتب على ثبوتها او عدم ثبوتها القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو انتفاءه فإن القضاء يحوز قوة الامر المقضى في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم انفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى او الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوت او انتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها .

لما كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه باحقية المطعون ضده لفروق بدل الانتقال الثابت محل التداعى تأسيسا على ان هذا البديل تقرر له بالحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة بواقع ٨ جنيه شهريا باعتباره محاميا مبتدئا بالاستناد الى قرار لجنة شئون الافراد بالشركة وان هذا الحكم جرى تنفيذه من جانب الطاعنة وانه بقاء المطعون ضده بجدول المحامين المشتغلين امام المحاكم الابتدائية أصبح مستحقا للبديل بمقدار ١٠ جنيهات شهريا ، وكانت هذه الدعامة كافية لحمل قضاء الحكم ، لان المسألة الواحدة اذا كانت اساسية يترتب على ثبوتها أو عدم ثبوتها القضاء بثبوت الحق المطلوب في الدعوى أو انتفاءه فان القضاء يحوز قوة الامر المقضى في تلك المسألة الاساسية بين الخصوم انفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوى أو الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف على ثبوت او انتفاء ذات المسألة السابق الفصل فيها بين هؤلاء الخصوم واذ كان الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٢١٢ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى شمال القاهرة قد قطع في

أحقية المطعون ضده لبدل الانتقال الثابت اعمالا لقرار لجنة شئون الافراد بالشركة المؤرخ ٩ / ٩ / ١٩٦٣ وهو اساس واحد في الدعويين فان الحكم المطعون فيه وقد بنى قضاءه باستحقاق المطعون ضده لفروق البدل موضوع النزاع على الالتزام بقضاء الحكم السابق وهو ليس محل نعى من الطاعة ، فان النعى بهذه الاسباب أيا كان وجه الرأى فيها ، يكون غير مؤثر على سلامته وغير منتج .

(نقض ١٨ / ٤ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٣٣ لسنة ٤٨ ق)

١١٥ - حجية الأمر المقضى التى تمنع من معاودة النظر فى ذات المسألة - شرط قيامها :

أن حجية الامر المقضى التى تمنع من معاودة النظر فى ذات المسألة انما تكون اذا ما استقرت الحقيقة بشأن هذه المسألة بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة به ارتباطا وثيقا بالمنطوق اللازمة للنتيجة التى انتهى اليها وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة ، أما ما يكون الحكم قد تزيد فيه من أسباب غير لازمة لقضائه فلا تحوز الحجية طالما كانت لمنطوق الحكم قائمة بدونها .

(نقض ٢٢ / ٥ / ١٩٨٣ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ ق)

١١٦ - قوة الأمر المقضى - اكتساب الحكم لها - شرطه :

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القضاء النهائى لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما تارى بين الخصوم أنفسهم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء فى المنطوق او فى الاسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز لقوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٦ تجارى كلى القاهرة - المودعة

ملف الطعن - ان المطعون ضده كان قد أقام تلك الدعوى على الطاعن بطلب انهاء وتصفية الشركة موضوع العقد المؤرخ ٢٨ / ١ / ١٩٥٣ استنادا الى أن الطاعن وهو الشريك المدير قد استأثر بأرباح الشركة ومنعه من الاطلاع على دفاتها فضلا عن قيام الخلف بينها كشريكين وقضى بتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٧٧ برفض الدعوى ، وكانت الدعوى الماثلة قد رفعها المطعون ضده بنفس الطلبات وهي انهاء وتصفية الشركة ذاتها تأسيسا على انتهاء اجلها في ٣١ / ٣ / ١٩٧٩ وعدم رغبته في تجديد لها وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤١٤ لسنة ١٩٧٦ لم يتناول بالبحث الا مسألة الخلاف بين الشريكين ولم يعرض لمدة الشركة فانه لا يجوز قوة الامر المقضى به في النزاع الماثل ، واذ التزم الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٥ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٧١ لسنة ٥٣ ق)

٢ - اجزاء الحكم التي تحوز الحجية

١١٧ - قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وانما هو ذلك القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء كان في المنطوق أو في الأسباب حتى ولو تضمنه حكم تمهيدى .

ان قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وانما هو ذلك القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء كان في المنطوق أو في الأسباب دون أن يغير من ذلك ان ينتهى الحكم فيه الى ندب خبير مادامت أسبابه قد تضمنت الفصل في النزاع الذى دار بين الطرفين بعد مناقشة حجج وأسانيد كل منهما ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الصادر بجلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٢ المقدم صورته الرسمية في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق

المضموم لهذا الطعن - انه قد تصدى في أسبابه لما تناضل فيه الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول في شأن دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن وحسمه بقضاء قطعى حاز قوة الأمر المقضى - لعدم الطعن عليه طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر فى ظله - انتهى فيه الى حق المطعون ضدهم الأربعة الأول فى خصم كل المبلغ المستحق لهذه المصلحة ، باعتبار ان هذا القضاء هو مقتضى نص البند السابق من عقد الاتفاق المؤرخ ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ واذ التزم الحكم المطعون فيه بقوة الأمر المقضى لقضاء الحكم الصادر بجلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٦٢ فى هذا الصدد ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ٢٦ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٢٤ / ٤٢٦ - لسنة ٤٣ ق)

١١٨ - مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع فى ذات المسألة المقضى فيها ان يكون الحكم قد قطع فى مسألة اساسية بعد ان تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا مانعا من اعادة طرحها والبت فيها بحكم ثان اما ما يرد بحكم الاثبات من وجهات نظر قانونية او افتراضات موضوعية فلا يجوز حجية مادام لم يتضمن حسم خلاف بين الخصوم .

مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع فى ذات المسألة المقضى فيها ، أن يكون الحكم قد قطع فى مسألة أساسية بعد ان تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان . اما ما يرد بحكم الاثبات من وجهات نظر قانونية أو افتراضات موضوعية ، فلا يجوز حجية مادام لم يتضمن حسم خلاف بين الخصوم . ولما كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٧٧ ، انه اقتصر - فى أسبابه - على مجرد ايراد القاعدة القانونية فى خصوص الشركة الفعلية ، ثم قضى بنذب مكتب خبراء وزارة العدل . توصلا لاستجلاء الحقيقة فيما تنازع فيه الخصوم ، بعد أن أشارت المحكمة الى افتقار اوراق الدعوى الى ما يكفى لبيان المسألة الأساسية فى النزاع ، وهى ما

إذا كانت هناك شركة واقع فعلا ، الأمر الذى لم تكن حقيقته قد استقرت بعد ، فإن الحكم لا يكون قد قطع فى هذه المسألة . بما يحسمها .
(نقض ٣٠ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٣١١ لسنة ٤٨ ق)

١١٩ - ان قوة الامر المقضى - كما ترد على منطوق الحكم - ترد أيضا على ما يكون فى اسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه .

تتقيد المحكمة المحال اليها الدعوى بقضاء المحكمة المحيلة ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد .

لما كانت قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ترد ايضا على ما يكون من اسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه وكانت المحكمة الجزئية قد اسست قضاءها الصادر بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٧٠ بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الابتدائية على ان الحكم السابق صدوره فى ٢٧ / ٤ / ١٩٦٨ بنذب خير لم يقطع فى اسبابه بأحقية الطاعنين للحد الأدنى للمرتب المقرر فى الجدول المرافق للائحة الصادر بها القرار الجمهورى ١٥٩٨ سنة ١٩٦١ وبالتالي فلا تندرج الدعوى ضمن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد اصدار قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ والتي استثنت من قاعدة احالة الدعاوى التى اصبحت من اختصاص محاكم اخرى بمقتضى احكام القانون والواردة فى الفقرة الاولى منها ، تلك المحكوم فيها او المؤجلة للنطق بالحكم وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة قيميا هو فى مفهوم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حكم منه للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر فى موضوعها من المحكمة التى اصدرته فيجوز الطعن فيه على استقلال عن طريق استئنافه فى حينه وهو ما لم يحصل ، فان قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والاحالة الى المحكمة الابتدائية بل تلحق ايضا ما ورد باسبابه

من وصف لما جاء بحكم ندب الخبير من عدم اشتماله على قضاء بأحقية الطاعتين للحد الأدنى من المرتب الوارد بالجدول المرفق للائحة المشار إليها ، لأن هذه التقارير هي التي ابنتى عليها المنطوق ولا يقوم الا بها ومقتضى ذلك ان تتقيد المحكمة المحال اليها الدعوى بذلك الوصف - ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون - ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيها من جديد ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لحمله بما يضحى معه تعيينه بعد ذلك بمخالفة قضاء الحكم الصادر بندب الخبير غير منتج فان النعى عليه بسبب الطعن يكون على غير اساس .

(نقض ١٤ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٣٧ لسنة ٤٢ ق)

١٢٠ - قوة الأمر المقضى - لا تلحق من الحكم الا ما قضى به في منطوقه وفي نطاق ما كان مطروحا على المحكمة من طلبات وما يكون متصلا به من الاسباب اتصالا وثيقا مثال :

الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينه الى الغير لا حجية في دعوى المنازعة في صحته فيما بعد بين طرفيه .

ان قوة الأمر المقضى لا تلحق من الحكم الا ما يكون قد قضى به في منطوقه ، في نطاق ما كان مطروحا على المحكمة من طلبات وما يكون متصلا بهذا المنطوق من الاسباب اتصالا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة الا به واذا كان الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة التي كان المرحوم محمد مأمون نور الدين ، المشتري الأول ، قد اقامها على البائع له وورثته من بعده ، المطعون ضدهم ، والطاعن بطلب صورية عقد هذا الاخير قد اورد في اسبابه ان « . . المدعى عليهما سعد ومحمد احمد عبد المنعم - المطعون ضدهما الرابع والخامس - قدما مذكرة ضمانها ان العقد الثانى الصادر من مورثهما الى المدعى عليه الاخير - الطاعن - صورى صورية مطلقة - ودلائل هذه الصورية هي وانها ينضمان الى المدعى في طلبه الاصلى - الصورية - مع رفض الطلب الاحتياطى - الفسخ - . . ويبان هذا

الطعن غير مقبول منها لأن اثبات صورية العقد المكتوب فيما بين المتعاقدين وخلفهما العام لا يكون الا بالكتابة . . » وكان الحكم الاستثنائي المؤيد له قد اورد في اسبابه ان « . . المستأنف عليها الثانية - والدة المطعون ضدهم - ضمنت مذكرتها ردها على المستأنف - الطاعن - قولا بأن العقد الصادر اليه من مورثها صوري لم يدفع فيه ثمن . . ثم خلصت الى طلب الحكم برفض الاستئناف . . ومن حيث انه بالنسبة للدفع المبدى من ورثة البائع بصورية عقد البيع الصادر الى المستأنف فمردود بأنه متى كان العقد الصادر من مورثهم الى المستأنف مكتوباً فإنه لا يجوز لأى من عاقدي العقد المذكور وبالتالي لخلفهم العام ان يثبت هذه الصورية الا بالكتابة . . » وكان مؤدى ذلك ان ورثة البائع - المطعون ضدهم - لم يطلبوا في تلك الدعوى الحكم لصالحهم بصورية العقد وانما اقتصروا على التسليم بطلب المدعى فيها صورية عقد الطاعن وانضموا اليه فيه ، فان هذه الاسباب لا تتضمن قضاء في صورية عقد الطاعن بين طرفيه لأن هذه الصورية لم تكن معروضة على المحكمة بل رفضاً لدفاع المطعون ضدهم في الطلب الاصلى الذى كان مطروحاً من المشتري بالعقد الآخر لا يجوز حجية في الدعوى المطعون في حكمها . ولما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه على محكمة الموضوع ان هى التفتت عن دفاع لا يتغير به وجه الرأى في الدعوى فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفال الإشارة الى ما تمسك به الطاعن من حجية ما تضمنته اسباب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٢١ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى في العلاقة بينه وبين المطعون ضدهم ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤٨٠ لسنة ٤٨ ق)

١٢١ - حجية الأحكام - متى تثبت :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ما لم تنظر فيه محكمة الموضوع بالفعل لا يمكن ان يكون محلاً لحكم يجوز قوة الامر المقضى وكان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ مدنى كلى سوهاج انه اقام قضاءه برفض طلب عدم نفاذ التصرف على مجرد صدور هذا التصرف من المدين دون

ان يتعرض في اسبابه لبيان ما اذا كان مالكا للمنزل محل النزاع المتصرف فيه أو غير مالك فان هذا الحكم لا يجوز اية حجية في دعوى الملكية المطعون في حكمها ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ٢٥ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٩٣٣ لسنة ٤٨ ق)

١٢٢ - ان القضاء النهائي لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة او ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة به .

مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه ، لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى فيه .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة - ان القضاء النهائي ، لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع ، وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة او ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب المرتبطة به ، اما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى فيه وكان البين من مدونات الحكم رقم ٥٩٤٦ سنة ١٩٦٣ عمال جزئي القاهرة انه لم يتضمن قضاء صريحا او ضمينا في خصوص كيفية حساب المكافأة السنوية المستحقة للطاعن وقصرها على اجره الثابت فحسب دون اضافة متوسط العمولة اليه ، وانما انصب قضاؤه على حسم المنازعة التي اثيرت حول مقدار اجره الثابت ومبدأ استحقاقه للمكافأة السنوية المنصوص عليها بعقد عمله خلال فترة ايقافه عن العمل من ٢١ / ١ / ١٩٦١ حتى اعادته اليه في ١٥ / ١٠ / ١٩٦٢ وماتلاها بالاضافة الى مبدأ استحقاقه العمولة منذ عودته الى العمل حتى تاريخ استقالته في ٤ / ١١ / ١٩٦٣ ، اما كيفية حساب المكافأة السنوية وقصرها على الأجر الثابت وحده ، فلم يعرض لها الحكم تبعا لانها لم تكن محل نزاع بين الخصوم في الدعوى ، ومن ثم فلا يجوز حجية في هذا الخصوص . لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف اذ اقامت قضاءها بمستحققات الطاعن من المكافأة السنوية على سند من حيابة الحكم المشار اليه قوة الامر المقضى بصدد قصر حسابها على

الاجر الثابت وحده دون اضافة متوسط العمولة اليه ، فانها تكون قد انحطأت في تحصيل حجية ذلك الحكم ، على نحو يضحى معه الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه .

(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ٨٠٦ لسنة ٤٧ ق)

١٢٣ - مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها ان يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة اساسية بعد ان تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان . هذه الحجية تلحق باسباب الحكم التي فصل فيها بصفة صريحة أو ضمنية متى ارتبطت هذه الاسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مناط حجية الحكم المانعة من اعادة طرح النزاع في ذات المسألة المقضى فيها ان يكون هذا الحكم قد قطع في مسألة اساسية بعد ان تناقش فيها الطرفان واستقرت حقيقتها بينهما استقرارا يمنع من اعادة طرحها ومناقشتها والبت فيها بحكم ثان ، وان هذه الحجية تلحق باسباب الحكم التي فصل فيها بصفة صريحة أو ضمنية متى ارتبطت هذه الاسباب بمنطوقه ارتباطا وثيقا ، واذا كانت دعوى الطاعن بشأن أحقيته للفتة التي يطالب بها تقوم على وجوب حساب مدة خدمته السابقة بضباط الاحتياط استنادا لنص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ وقد انكرت عليه المطعون ضدها حقه في الاستناد لهذه المادة مما مفاده ان أساس النزاع في الدعوى يدور حول مدى انطباق حكم تلك المادة على حالة الطاعن ، وكان الثابت من تقارير الحكم الاستثنائي الصادر بندب الخبير في ١٢ من يناير سنة ١٩٧٦ انه تصدى للفصل في النزاع حول هذه المسألة الاساسية وأورد في شأنها قوله « ان ما استندت اليه الشركة المستأنف عليها (المطعون ضدها) في دفاعها من عدم سريان حكم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ على وقائع التعيين السابقة عليه فمردود بأن الاثر المباشر للقانون يقضى بسريان أحكامه على كل من تتوافر في شأنه شروط تطبيقه ومن ثم فسواء كانت

واقعة تعيين المستأنف (الطاعن) بالشركة المستأنف عليها بعد تأدية الخدمة العسكرية سابقة لصدور القانون أو لاحقة لتاريخ صدوره فان المستأنف يستفيد من تطبيق أحكام ذلك القانون الذى عدل نص المادة ٦٦ من القانون ٢٣٤ سنة ١٩٥٩ . . . » وجاء منطوق الحكم محددًا مهمة الخبير في بيان المدة التي قضائها الطاعن في الخدمة العسكرية كمجند وكضابط احتياطي بالقوات المسلحة واثرا اعمال حكم المادة ٦٦ من القانون سالف الذكر على اجره واحقيقته في شغل فئة اعلى من تلك التي عين عليها ، وكان ما أورده هذا الحكم في أسبابه المرتبطة بمنطوقه من سريان حكم المادة ٦٦ من القانون المشار اليه على واقعة الدعوى وافادة الطاعن منه هو قضاء قطعى في مسألة أساسية في النزاع فان هذا القضاء يحوز حجية الامر المقضى ولا تجوز مخالفته بقضاء لاحق من ذات المحكمة حتى ولو كان قضاؤها السابق غير موافق لصحيح القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بشأن احقيقته للفئة المطالب بها على ان حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ سنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٧١ لا يسرى على واقعة الدعوى ولا يفيد منه الطاعن ، وخالف بذلك ما سبق أى قضيت به ذات المحكمة في هذا الخصوص فانه يكون قد جاء باطلا مما يستوجب نقضه .

(نقض ٧ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٥٥ لسنة ٤٨ ق)

١٢٤ - حجية الحكم - محلها - لاثبت الحجية لما يرد في الحكم من أسباب تزيد عن حاجته :

العبرة في قضاء الحكم هي بمنطوقه وبالاسباب المرتبطة بالمنطوق في حدود قضائه الذى يستفاد من المنطوق صراحة أو ضمنا ولا يمتد الى الاسباب التى لا تتعرض لامر لم يفصل فيه منطوق الحكم اصلاً . لما كان ذلك وكان منطوق الحكم المطعون فيه قد جرى بوقف الاستئناف حتى يفصل نهائيا في الدعوى . . . ولازم ذلك ان الحكم لم يفصل في موضوع الاستئناف بشيء ما

وان ما ذكره في أسبابه ايا كان وجه الرأى فيه انما ذكره في معرض تسببيه لقضائه بوقف الاستئناف فلا تكون له حجية في موضوع الاستئناف ولا يعتبر قضاء فيه .

(نقض ١٢ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٨٢ لسنة ٤٩ ق)

١٢٥ - قوة الشيء المحكوم فيه - محلها - حكم الاسباب الزائدة عن الحاجة :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق الا بمنطوق الحكم وما كان من الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا وانه اذا عرضت المحكمة - تزييدا في بعض اسبابها - الى مسألة خارجية عن حدود النزاع المطروح عليها او لم تكن بها حاجة اليها للفضل في الدعوى فان ما عرضت له من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٥ لسنة ٥٢ ق)

١٢٦ - ان حجية الامر المقضى به لا ترد الا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون تلك التي تكون المحكمة قد عرضت فيها الى مسألة لم تكن لها حاجة للفصل في الدعوى .

المستقر في قضاء هذه المحكمة ان الممول عليه في الحكم هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الاسباب الا ان تكون هذه الاسباب قد تضمنت الفصل في بعض اوجه النزاع التي اقيم عليها المنطوق ، وان حجية الامر المقضى به لا ترد الا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الاسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون تلك التي تكون المحكمة قد عرضت فيها الى مسألة لم تكن بها حاجة اليها للفصل في الدعوى لما كان ذلك ، وكان حكم محكمة الدرجة الاولى الصادر في ١٩ / ٦ / ١٩٦٨ انما قضى في منطوقه بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة . . لبيان تاريخ التحاق كل من المطعون ضدهم بالعمل ومؤهله واجره ووظيفته وما اذا كانت من وظائف الكادر المتوسط التي يبدأ المرتب الاساسي

لشاغلها بتسعة جنيهاً شهرياً وفقاً للجدول المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وحساب ما قد يستحق لكل منهم من مبالغ وذلك بعد ان افصح في اسبابه عن ان اوراق الدعوى قاصرة عن بيان مدى احقية المدعين فيما يطلبون . . . ، فانه لا يكون قد فصل بقضاء قطعي في النزاع المطروح على المحكمة . ولا يغير من ذلك النظر التقرير القانوني الذي اوردته المحكمة في اسبابه وذهب فيه الى ان احكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تسري على العاملين بشركات القطاع العام وقت نفاذه ومن بينها الاحكام الخاصة بالحد الأدنى للمرتبات لأن هذا التقرير القانوني لا يتضمن بذاته قضاءاً قطعياً باستحقاق كل من المطعون ضدهم لاجر اساسي قدره تسعة جنيهاً شهرياً وفقاً للجدول المرافق للقرار الجمهوري سالف الذكر ، بل انه تقرير قانوني مجرد جاء في عبارة عامة مرسلة بغير تخصيص عن العاملين بالقطاع العام فلم يدرج واقعة الدعوى في نطاقه وناط بالخبر الذي ندبه بحث مؤهلات المطعون ضدهم ووظائفهم وأجورهم على النهج الذي تقدم بيانه في هذا الصدد . وبالبناء على ذلك فلا يعول على ما عرض له الحكم في هذه الاسباب ولا تكون له حجية الامر المقضي ويضحى الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما ارتأه من أنه اكتسب حجية مانعة من النظر في احقية المطعون ضدهم في الاستناد الى أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ثانية لان استئناف الحكم الابتدائي الصادر في ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٠ كان من شأنه طرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية لايحول دونها وانزال حكم القانون الصحيح عليه مانع . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الشارع اذ نص في المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ على أن « مع عدم الاخلال بالأحكام القضائية النهائية لا يجوز للعاملين الذين سرت في شأنهم لائحة نظام موظفي وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ الاستناد الى الحد الأدنى المقرر في الجدول المرافق لهذه اللائحة للمطالبة برفع مرتباتهم ، أو إعادة تسوية حالاتهم او صرف اية فروق عن الماضي . » ونص في المادة الثانية على ان « ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه » فقد أراد أن يحظر الاستناد الى الحدود الدنيا للمرتبات التي عينها في الجدول

المرافق لتلك اللائحة لرفع مرتبات العاملين أو إعادة تسوية حالاتهم أو صرف فروق عن الماضي وإن يترد بحكم القانون إلى تاريخ العمل بهذه اللائحة فالغى بذلك ما لها من آثار في هذا الخصوص بالنسبة للعاملين سواء من سويت حالتهم تسوية تلقائية أو لم تسو حالاتهم على هذا النحو ، ولم يستثن من هذا الحكم سوى العاملين الذى سبق ان صدرت لهم أحكام قضائية نهائية ، وكان المطعون ضدهم لم تتقرر احقيتهم للمرتب الاساسى والفروق محل النزاع بحكم قضائى نهائى حتى تاريخ صدور هذا القانون فان دعواهم التى يستندون فيها الى القرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ تكون قائمة على غير اساس . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٨ لسنة ٤٢ ق)

١٢٧ - لا يكتسب الحكم النهائى قوة الأمر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة او ضمنية سواء فى المنطوق او فى الاسباب المرتبطة به .

المستقر فى قضاء هذه المحكمة ان الحكم النهائى لا يكتسب قوة الامر المقضى الا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة او ضمنية حتمية سواء فى المنطوق او فى الاسباب المرتبطة به اما ما لم يعرض على المحكمة بالفعل وثبت فيه بقضاء صريح او ضمنى فلا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى وكان البين من مدونات الحكم رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق استئناف الاسكندرية ان قضاءه انصب على حسم المنازعة التى اثارها الطاعن وزملاؤه بشأن التزام المطعون ضدها بالمكافأة التشجيعية التى كانت مقررة لهم ابان عملهم بالشركة المنقولين منها وقضى باحقيتهم لهذه المكافأة وللنفوق المستحقة فى المدة المطلوبة من ١٩ / ٥ / ١٩٦٤ وحتى ١ / ١ / ١٩٦٥ وكان هذا النزاع لم يستطل الى الفترة التى اعتبت تسوية حالة الطاعن وتسكينه فى الفئة التاسعة اعتبارا من ١ / ٧ / ١٩٦٥ تنفيذا للمادتين ٦٣ و ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولم يفصل الحكم المذكور بأى قضاء - صريح او ضمني - فى أحقية الطاعن لهذه المكافأة عن تلك الفترة ولم يتعرض للتطورات التى طرأت على الرابطة القانونية بين طرفى المنازعة بسبب تطبيق اللائحة سالفة الذكر فان قوة الامر المقضى التى حازها الحكم رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق استئناف الاسكندرية تكون مقصورة على ما فصل فيه فعلا ولا تمتد الى غيرها مما لم يكن محلا للمنازعة واذ التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٠ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ١٢٦٧ لسنة ٤٧ ق)

١٢٨ - تقتصر حجية الحكم على ما فصل فيه من الحقوق ، ومالم تفصل المحكمة فيه بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

لما كانت حجية الحكم تقتصر على ما فصل فيه من الحقوق ومالم تفصل المحكمة فيه بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى ، وكان المنع من اعادة النزاع فى الحق المقضى فيه يشترط وحدة الحق فى الدعويين وأن ينصب قضاء الحكم الاول على الحق موضوع النزاع فى الدعوى الثانية .

واذ كان الثابت من صورة الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٩٠٧ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ان الطلب الختامى فيها للطاعن انما تحدد بتسوية حالته على الفئة المالية السابقة اعتبارا من ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ وهو ما فصلت فيه المحكمة وقضت بأجابة الطاعن اليه فى ٣١ / ٣ / ١٩٧٤ دون أن تعرض لبحث طلب احقيته للفئة المالية السادسة الذى كان محل دعواه ابتداء التزاما منها بنطاق ذلك الطلب الختامى ، وكانت الدعوى المطعون فى حكمها قد أقيمت بطلب تسوية حالة الطاعن على الفئة المالية السادسة اعتبارا من ١٧ / ١٢ / ١٩٦٦ ، فان الحق موضوع النزاع فى كل من الدعويين يكون مختلفا عن الآخر ولا يكون للحكم الصادر فى الدعوى رقم ٨٩٠٧ سنة ١٩٧١ المشار اليه ثمة حجية عند نظر الدعوى المطعون فى حكمها .

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على ان موضوع الدعويين واحد هو طالب التسكين اعتبارا من ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ على الفئة المالية التي كان يستحقها الطاعن ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .
(نقض ١٣ / ٢ / ١٩٨٣ الطعن ٧٥٩ لسنة ٤٨ ق)

١٢٩ - لاحجية لحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب .

ان ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لاحجية لحكم الا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة صريحة او بصفة ضمنية حتمية سواء في المنطوق او في الاسباب التي لا يقوم المنطوق بدونها ، فما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الامر المقضى ، وكذلك ما يرد في اسباب الحكم زائدا عن حاجة الدعوى لا يحوز حجية .
(نقض ٩ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٦٦ لسنة ٥٠ ق)

٣ - هجينة أحكام وقرارات مختلفة

١٣٠ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بندب خير . قطعه في اسبابه برفض خصم الدين من أصول التركة . اكتساب هذا القضاء قوة الامر المقضى . أثره . منع المحكمة من اعادة بحث هذه المسألة أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك .

من المقرر أنه اذا حسمت المحكمة النزاع في المسائل المعروضة عليها انقضت سلطتها بشأنها ولم تعد لها أية ولاية في اعادة بحثها أو تعديل قضائها ولو باتفاق الخصوم ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أو فرعية فانه متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير الخير الذي انتدبته

للاسباب التي اشتمل عليها واعتمدت طريقة التقدير التي اتبعها فهذا التقرير يعتبر جزءا من بنية الحكم مكملا لاسبابه متى كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الدرجة الثانية قد قطعت في أسباب حكمها بنذب خبير في الدعوى أنه لا يجوز خصم دين المطعون ضده الرابع من أصول التركة وحاز هذا القضاء قوة الامر المقضى فانه ليس لهذه المحكمة بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة أو تعدل عن هذا القضاء ولو باتفاق الخصوم لاستنفادها ولايتها بشأنها وتعلق هذا الامر بالنظام العام .

(نقض ١٩٨١/١/١٢ - الطعن ٩٧٤ لسنة ٤٥ ق)

١٣١ - حجية الأحكام التي تصدر في دعاوى النقابات :
دعوى النقابة . اختلافها عن دعوى الاعضاء في موضوعها واشخاصها .
الحكم الصادر في دعوى النقابة ضد الشركة لاحجية له في النزاع القائم بين احد اعضائها وذات الشركة .

(نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ١٥٢ لسنة ٥٠ ق)

١٣٢ - حجية القضاء بعدم الاختصاص والاحالة :
القضاء بعدم الاختصاص والاحالة . قضاء منه للخصومة كلها . جواز الطعن فيه على استقلال . عدم الطعن فيه . اثره . وجوب تقييد المحكمة المحال اليها به ولو خالف صحيح القانون ، امتناع الجدل من بعد في مسألة الاختصاص .

(نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٤ ق)

١٣٣ - القرارات النهائية الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في حدود اختصاصها لها قوة الامر المقضى أمام المحاكم المدنية .

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة ان القرارات النهائية الصادرة من هذه اللجان في حدود اختصاصها لها قوة الأمر المقضى بما لا يجوز معها للخصوم العودة الى مناقشة ذات النزاع في أى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أمام اللجنة أو اثرت ولم يبحثها القرار النهائي الصادر منها .
(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن ٢١١٠ لسنة ٥٠ ق)

١٣٤ - الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانون لهذا الفعل ونسبته الى فاعله .

لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها . . » وكانت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات يجرى نصها بأنه « لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » .
فان مفاد ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها ان تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم السابق له . ولما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعة ركنت في دعواها الى الحكم الصادر في اللجنة رقم ٥٧١٧ سنة ١٩٧٣ الحقائق الذي قضى بتغريم المطعون ضده الأول لعدم وفائه بمتأخر أجر الطاعة وهو بذاته محل الدعوى المدنية الراهنة . واذ كان هذا الحكم الجنائي قد صدر غيايبا وذهبت الطاعة في دفاعها أمام محكمة الدرجة الاولى الى أن المطعون ضده الأول قد سدد الغرامة

المحكوم بها عليه ولم يعارض فيه ، وكان قبول الحكم صراحة أو ضمنا أو استنفاد طرق الطعن أو فوات مواعييدها من مقتضاه أن يصبح هذا الحكم باتا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعة دون أن يرد على دفاعها المنوه عنه الذى يعد مطروحا على محكمة الدرجة الثانية لان الاستئناف ينقل النزاع اليها مشتملا عليه ، حال أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون قد شابه القصور المبطل له مما يوجب نقضه والاحالة دون ما حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

(نقض ١٩٨١/١١/١ - الطعن ٨١١ لسنة ٤٦ ق)

١٣٥ - حجية الحكم الاستئنافى الصادر بالغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى للفصل فى موضوعها :

حكم محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف واعادة القضية الى محكمة الدرجة الاولى للفصل فى موضوعها . انطوائه على قضاء ضمنى بعدم اختصاص محكمة الاستئناف واختصاص محكمة الدرجة الاولى ، صيرورته نهائيا حائزا قوة الامر المقضى . وجوب التقيد به أمام المحكمة المحال اليها .

(نقض ١٩٨٢/١/١٢ - الطعن ١٩٩ لسنة ٤٢ ق)

١٣٦ - حجية الحكم الجنائى أمام القضاء المدنى - شروط ثبوتها :

من المقرر - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - انه لا تكون للاحكام حجية الا اذا توافرت فى الحق المدعى به شروط ثلاثة هى اتحاد الخصوم ووحدة الموضوع والمحل والسبب ولا تتوافر هذه الوحدة الا ان تكون المسألة المقضى فيها مسألة اساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا بها فى الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينها بالحكم الاول استقرارا جامعا مانعا فتكون هى بذاتها الاساس فيها يدعيه بالدعوى الثانية - لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٨٩١ سنة ١٩٥١ مدنى الدرب الاحمر المؤيد بالاستئناف رقم ٣٤٨ سنة ١٩٥٤ مستأنف القاهرة أن المدعية فى هذه الدعوى وهى فاطمة عبدالعزيز اسماعيل اقامتها على المطعون ضده والطاعة طلبت

فيها الحكم بالزامهما متضامين نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالاً لنص المادة ١٦٣ مدني واساس مسئولية الطاعة خطأها عن عمل تابعها عملاً بالمادة ١٧٤ مدني أما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهو في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وفائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب واذا كان ذلك وكان الحكم المشار اليه لم يتعرض لاشتراك الطاعن في الخطأ فان النعي بمخالفة الحكم المطعون فيه حجية الحكم الاول يكون على غير اساس وبما كانت حجية الحكم الجنائي امام المحاكم المدنية تقتصر على ما يكون قد فصل فيه فصلاً لازماً وفي وقوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله وكان الحكم الصادر في اللجنة رقم ٣٣٩٠ سنة ٤٩ الخليفة وأن قضى بادانة المطعون ضده لثبوت خطئه الا انه لم يتعرض لوقوع خطأ من الطاعن أو اشتراكه في الخطأ ومن ثم فان النعي بمخالفة حجية الحكم الجنائي يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٦٧٨ لسنة ٤١ ق)

١٣٧ - دعوى المسئولية عن عمل التابع - دعوى رجوع المتبوع على تابعه - اختلافهما في الخصوم والسبب :

لما كان الثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم المؤيد بالاستئناف رقم ان المدعية في هذه الدعوى اقامتها ضد المطعون ضده والطاعة طلبت فيها الحكم بالزامهما متضامين نتيجة خطأ المطعون ضده واعمالاً لنص المادة ١٦٣ مدني واساس مسئولية الطاعة خطأها عن عمل تابعها عملاً بالمادة ١٧٤ مدني اما الدعوى الراهنة فهي دعوى الحلول التي يرجع بها المتبوع وهو في حكم الكفيل المتضامن على تابعه عند وفائه للمضروب وبالتالي فان الدعويين يختلفان في الخصوم والسبب .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٩٠٥ لسنة ٤٨ ق)

١٣٨ - الحكم بالبراءة لان الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر . أثره . عدم ثبوت حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية :

إذا كان الحكم الجنائي الصادر بالبراءة مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو بسبب آخر فانه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يصلح أساساً للمطالبة بدين .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن ٩٩٧ لسنة ٤٨ ق)

١٣٩ - حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التبيد التي نسبت اليه مقصورة على أنه لم يرتكب هذه الجريمة ولا تنفي مديونته للمطعون عليه بالمبلغ موضوع الدعوى :

إن البين من مدونات الحكم الصادر في الجنبنة رقم ١٩١ سنة ١٩٧٥ بندر شبرا الخيمة أن المطعون عليه اتهم الطاعن بتبيد المبلغ موضوع السند سالف البيان ، وقضت محكمة الجنبج ببراءة الطاعن من تهمة التبيد تأسيساً على أن السند المذكور الموقع عليه منه باستلامه المبلغ لا يندرج تحت أي عقد من عقود الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان مؤدى حكم المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية أن الحكم الصادر في المواد الجنائية لا تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية إلا إذا كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانون لهذا الفعل ونسبته إلى قاعله ، وإن الحكم الجنائي الصادر بالبراءة إذا كان مبنياً على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان ذلك لانتفاء القصد الجنائي أو لسبب آخر فانه لا تكون له حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية وبالتالي فانه لا يمنع تلك المحكمة من البحث فيما إذا كان هذا الفعل مع تجرده من صفة الجريمة يصلح أساساً للمطالبة بدين ، لما كان ما

تقدم وكانت حجية الحكم الجنائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التبديد التي نسبت اليه مقصورة على انه لم يرتكب هذه الجريمة ولا تنفي مديونيته للمطعون عليه بالمبلغ آنف الذكر واذا التزم حكم محكمة اول درجة الذي ايده الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن ٩٩٧ لسنة ٤٨ ق)

١٤٠ - اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية اعضائه - اختصاص استثنائي - حجية قراره :

مؤدى نص المادة ٩٢ من الدستور ان اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية اعضائه اختصاص استثنائي فلا يتوسع فيه ولا يقاس عليه فيقتصر على الطعن في صحة العضوية به ويكون لقراره في شأنها حجية الامر المقضى به طبقا لشروط الحجية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الاثبات .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ - الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٦ ق)

١٤١ - متى صدر الحكم نهائيا من جهة قضائية لها ولاية اصداره فانه يجوز الحجية حتى ولو كانت المحكمة التي اصدرته غير مختصة نوعيا او قيميا : متى صدر الحكم نهائيا من جهة قضائية لها ولاية اصداره فانه يجوز الحجية حتى ولو كانت المحكمة التي اصدرته غير مختصة نوعيا او قيميا كما وثبتت هذه الحجية للأسباب التي ترتبط بالمنطوق الذي لا يقوم الا بها ، على ان المنع من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واجدة في الدعويين ولا تتوافر هذه الوحدة الا أن تكون هذه المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية لا تتغير بشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول استقرارا مانعا . اذ كان ذلك

وكانت المحاكم المدنية هي صاحبة الولاية في الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ٧ لسنة ١٩٦٥. فان الحكم الذي أصدرته محكمة الدقي في الدعويين رقمي ٦٥ ، ٦٢٢ لسنة ٦٥ مدني جزئي الدقي وقد طبقت فيه احكام القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ على واقعة الدغوى فانه يكون في حدود ولايتها واذ تعرضت المحكمة في اسبابها الى تحديد اجرة النزاع وكان ذلك لازما للفصل في دعوى براءة ذمة الطاعن من الأجرة المستحقة فانها تكون مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق . واذ حسمت المحكمة الجزئية ما تناضل فيه الخصوم من أن الاجرة الحقيقية للعين المؤجرة هي ١٥ جنيها وليست ١٢ جنيها وكانت هذه المسألة بعينها فيصل النزاع في الدعوى المطروحة فان الحكم السابق صدوره من المحكمة الجزئية وقد غدا نهائيا بالحكم الصادر في الاستئناف ٤٦٢ لسنة ٦٦ من الجيزة يكون قد حاز قوة الامر المقضي ولو فرض أن تجاوزت فيه المحكمة اختصاصها النوعي أو القيمي . اذ كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في هذا الاستئناف الاخير يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٧ - الطعن ٤٢٨ لسنة ٤١ ق)

١٤٢ - دعوى صحة التعاقد - اختلافها عن دعوى الفسخ . الحكم بعدم قبول الاولى لعدم دفع المشتري كامل الثمن ليس قضاء ضمنيا بالفسخ . حق المشتري في العودة الى دعوى صحة التعاقد اذا اوفى باقى الثمن .

من المقرر ان ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن ان يكون موضوعا لحكم حائز قوة الامر المقضي ، ويشترط لكي يحوز الحكم حجية الشيء المقضي فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب ، واذ كانت دعوى صحة العقد تختلف عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا فان الحكم بعدم قبول دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بالتزامه بدفع كامل الثمن لا يمنع المشتري من العودة الى دعوى صحة التعاقد اذا ما قام بايفاء باقى الثمن ومن ثم فان هذا القضاء لا يتضمن قضاء ضمنيا بفسخ العقد .

(نقض ١٩٨٢/٣/١٨ - الطعن ٩٦٣ لسنة ٤٧ ق)

١٤٣ - حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية امام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو بالبراءة ، ودون ان تلحق الحجية الاسباب التي لم تكن ضرورية لهذه البراءة او تلك الادانة :
 وحيث انه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم اقام قضاءه على سند من حجية الحكم الجنائي الصادر في الدعوى رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنفة القاهرة الذى قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تحرير عقد ايجار للطاعن ، وتقاضى مبلغ خارج نطاق العقد منه ، في حين ان هذا الحكم تزيد عندما ذهب الى عدم صحة العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضده وهى مسألة غير ضرورية للفصل في موضوع الدعوى الجنائية ، ولا تحوز اية حجية امام المحاكم المدنية عملا بالمادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الاثبات ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن بحث دفاعه بأنه يستأجر عين النزاع خالصة من المطعون ضده وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، مما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك انه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به امام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الادلة . ولا تكون له هذه القوة اذا كان مبني على ان الفعل لا يعاقب عليه القانون » ، وكانت المادة ١٠٢ من قانون الاثبات تنص على انه « لا يرتبط القاضي المدعى بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا » وكان مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية امام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو بالبراءة ، بالنسبة لما كان موضع المحاكمة ، ودون أن تلحق الحجية الاسباب التي لم تكن ضرورية لهذه البراءة او تلك الإدانة ، وكان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨١٣ لسنة

١٩٨٠ جنح مستأنفة القاهرة انه قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم تحرير عقد ايجار للطاعن وتقاضى مبلغ «خلو رجل» ، لان الفعل لا يعاقب عليه القانون في الاول ولعدم الصحة في الثانية ، وكان ذلك كافيا لاقامة الحكم ، فان ماتطرق اليه بعد ذلك في اسبابه من عدم صحة العلاقة الايجارية التي تمسك بها الطاعن يكون تزييدا لان فصله فيه لم يكن ضروريا ، اذ لا تلازم بين عدم تقاضى المالك لمبالغ اضافية خارج نطاق عقد الايجار ، المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - وبين قيام العلاقة الايجارية ، وبالتالي فان هذه الاسباب لا تكون لها حجية أمام المحكمة المدنية التي تنظر العلاقة الايجارية ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض دعوى الطاعن التزاما بما تزايد به الحكم الجنائي بخصوص العلاقة الايجارية ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن المؤسس على استتجاره عين النزاع خالية من المطعون ضده ، وهو دفاع جوهري - ان صح - يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، مما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه لهذا السبب ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن ، على ان يكون مع النقض الاحالة .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ - الطعن ١٩٧٨ لسنة ٥٢ ق)

١٤٤ - الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، حكم قطعى فيما تضمنه :
المقرر ان تعليق امر الفصل في الدعوى حتى يفصل في مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف حكما قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل في موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه ، بحيث يمتنع على المحكمة معاودة النظر في الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ ذلك الحكم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه حدد اجرة عين النزاع على خلاف تحديدتها بالحكم رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٨ مدنى باب الشعرية ، وكان الحكم رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٩ مدنى باب الشعرية والذي

قضى بوقف الدعوى حتى يستصدر المدعى فيها (المطعون ضده الأول) حكماً من المحكمة الابتدائية المختصة بتحديد اجرة العين القانونية لا يقيد غير المحكمة التي اصدرته ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالغاء الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٨ مدنى باب الشعرية استنادا الى ان الحكم الصادر بعد ذلك بوقف الدعوى رقم ١٦٤ سنة ١٩٦٩ مدنى باب الشعرية ومنعه من أعمال أثر حجية الحكم الاول رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٨ مدنى باب الشعرية بشأن تحديد الاجرة يكون قد أخطأ صحيح القانون ، وقد جره هذا الخطأ الى عدم بحث شروط حجية الحكم رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٦٩ مدنى باب الشعرية في شأن تحديد الاجرة على النزاع المطروح .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٤ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ٥٣ ق)

١٤٥ - حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية - شرط قيامها :
لما كان مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الاثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في موضوع الفعل المكون للاساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته الى فاعله ، فاذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الامور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، واذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « . . . ذلك أن الحكم الصادر في الجنائية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٥ قد قطع أن المستأنف (الطاعن) حرر زورا وخلافا للحقيقة . » وثيقة طلاقه من أمينة محمد مظهر تلك الشخصية الخيالية المزعومة والتي قدم له (أى المأذون) وثيقة زواجه منها المزورة كما في أكثر من موضع بأن شخصية أمينة محمد مظهر لا وجود لها في الحقيقة وأنها شخصية وهمية ابتدعت من خيال المستأنف (الطاعن) . . . وأكثر من ذلك فإن الحكم سالف البيان قطع في ان الطفل

مظهر سيد بسيوني شخصية لا وجود لها وهو بذلك يكون قد فصل فصلا لازما في أمر مشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى الحالية المستأنف حكمها . . « وكان هذا الذي أنتهى اليه الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٧٠ لسنة ٤٩ق)

٤ = ثار ثبوت الحجية

١٤٦ - الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الامر المقضى .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الامر المقضى التى تعلقو على اعتبارات النظام العام لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الادارى قد قضت بتاريخ ١٩٧٦/٣/١ بعدم اختصاصها ولاثيا بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه ، وكانت المحكمة المحال اليها الدعوى تلتزم بنظرها تطبيقا لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فانه يمتنع على الخصوم فيها اعادة طرح مسألة الاختصاص الولائى من جديد ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى ، فانه لا يكون قد خالف القانون . (نقض ١٩٨١/١/١١ - الطعن ٥٢ لسنة ٥٠ق)

١٤٧ - لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها فان الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها حتى ولو لم يختصموا في الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم .
لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص

الشركاء فيها فان الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها حتى ولو لم يختصموا في الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم ، ولما كانت شركة النيل للتجارة الدولية التى صدر الحكم ضدها فى الدعويين رقمى ٢٣٧ سنة ٧٠ ، ٢٥٦ سنة ٧٠ افلاس كلى القاهرة هى شركة توصية بسيطة وهى ذات الشركة التى يقول الطاعن انه شريك متضامن فيها فان الحكم الصادر بافلاس تلك الشركة والتى كان مديرها مختصما فيها يكون حجة عليه ولو لم يكن مختصما فيه ومن ثم فان النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٧١ لسنة ٤٦ ق)

١٤٨ - حكم . حجيته . خلف . ارث . الحكم الصادر ضد المورث . حجيته على الوارث .

انه وان كان الاصل ان تكون للحكم حجية الامر المقضى قبل خلفاء كل من طرفيه ، الا انه يتعين لمحااجة الوارث بالحكم الصادر ضد مورثه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون الحق الذى يدعيه قد تلقاه من المورث ، فلا يكون الحكم الصادر فى مواجهة المورث حجة على من يخلفه من وارث أو مشتر اذا استند هذا الخلف الى سبب آخر غير التلقى من المورث .
(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ - الطعن ١٩ لسنة ٤٩ ق)

١٤٩ - حجية الحكم - مفادها ،

حجية الحكم . مفادها . امتناع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة الى مناقشة المسألة التى فصل فيها فى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى الاولى .
(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ٧٣٥ لسنة ٤٩ ق)

١٥٠ - قضاء الحكم في المسألة الأساسية نهائيا ، يحوز قوة الامر المقضى فيما بين الخصوم ، ويمنع من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها أو على انتفائها .

لما كان الثابت مما سجله الحكم رقم ١٠٩٧ لسنة ٢٦ ق استئناف الاسكندرية في مدوناته ومن تقرير الخبير الذى اقيم عليه - المقدم صورتها الرسمية ضمن مستندات الطاعن امام محكمة الموضوع - أن قضاء للطاعن على المطعون ضدها بفروق المكافأة التشجيعية في المدة من ١٩٦٤/٥/١٩ حتى ١٩٦٥/١/١ قد تأسس على أن متوسط هذه المكافأة هو ١٥٠٥ مليا في الساعة الواحدة وأن هذا المتوسط يقدر في اليوم الواحد بمبلغ ١٠٨٥ مليا وكان قضاء الحكم في هذه المسألة الأساسية قد حاز قوة الامر المقضى فيها بين الطاعن والمطعون ضدها ويمنع من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع في شأن أى حق آخر يتوقف ثبوته أو انتفاؤه على ثبوت تلك المسألة السابق الفصل فيها بينهما أو على انتفائها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أيد الحكم الابتدائي في خصوص قضائه بفروق المكافأة التشجيعية عن المدة من ١٩٦٥/١/١ حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ بأن هذا المتوسط هو ١٥٠٥ مليا في اليوم الواحد - على خلاف ما استقر عليه الحكم السابق في هذه المسألة الأساسية - يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذه السبب .

(نقض ١٩٨٣/١/١٠ - الطعن ١٢٦٧ لسنة ٤٧ ق)

١٥١ - الحكم النهائي بصحة ونفاذ العقد - حيازته قوة الامر المقضى في شأن صحة هذا العقد - منع الخصوم انفسهم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى اخرى بطلب بطلانه :

من المقرر في قضاء النقض أنه متى قضى بصحة ونفاذ العقد وأصبح الحكم نهائيا فانه يحوز قوة الامر المقضى في شأن صحة هذا العقد ، ويمنع الخصوم انفسهم أو خلفهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى اخرى بطلب بطلانه ، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعوتين ، ذلك أن طلب صحة العقد

وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد ، والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل ، ولا يغير منه أيضا أن يتمسك الخصوم في الدعوى التالية بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق اثارها في الدعوى ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

(نقض ١٩٨٣/٦/٧ - الطعن ١٤ لسنة ٥٠ ق)

٥ . مسائل متنوعة

١٥٢ - حجية الأحكام - ماليس كذلك :

حجية الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . تقييم مبانى منشأة تجارية لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الارض المقامة عليها .

(نقض ١٩٨١/٢/٢١ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق)

١٥٣ - ان الطعن في الحكم الاستثنائى بالنقض - باعتباره طريقا غير عادى - لا ينال من نهائية ذلك الحكم ولا يوقف حجتيه ، فيظل الحكم حائزا قوة الامر المقضى وحجة فيما فصل فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية الى أن ينقض فعلا .

الطعن في الحكم الاستثنائى بالنقض باعتباره طريقا غير عادى لا ينال من نهائية ذلك الحكم ولا يوقف حجتيه - فهو حائز قوة الامر المقضى وحجة فيما فصل فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية الا أن ينقض فعلا فاذا ما نقض ترتب على نقضه الغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التى اصدرتها والاعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها - ومتى كان ذلك - وكان الحكم رقم ٩٢٣ لسنة ٨٧ بق استئناف القاهرة وان طعن عليه بالنقض فانه لم ينقض بعد واذا التزم الحكم المطعون فيه حجتيه على هذا الاساس فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٦ ق)

١٥٤ - يترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه أن المحكمة التي يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم ، لا تتقيد بهذه الحجية طالما لم يقضى برفض هذا الاستئناف قبل أن تصدر حكمها في الدعوى .

للحكم القطعي حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره ولو كان قابلا للطعن ، وأن هذه الحجية تمنع الخصوم من رفع دعوى جديدة وليس للمحكمة التي أصدرته ولا لمحكمة أخرى أن تغيد النظر فيما قضى به ما لم تكن هي المحكمة التي يحصل التظلم إليها فيه باخدي طرق الطعن وأن هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم وتظل موقوفة الى أن يقضى في الاستئناف ، فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته واذا ألغى زالت عنه هذه الحجية ، ويترتب على وقف حجية الحكم نتيجة لرفع الاستئناف عنه أن المحكمة التي يرفع إليها نزاع فصل فيه هذا الحكم لا تتقيد بهذه الحجية طالما لم يقضى برفض هذا الاستئناف قبل أن تصدر حكمها في الدعوى - وقد أعمل قانون المرافعات هذه القاعدة في المادة ٢٢٢ فأجاز استئناف جميع الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الشيء المحكوم فيه - وفي هذه الحالة يعتبر الحكم السابق مستأنفا بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائيا عند رفع الاستئناف ، ومفاد ذلك أن المحكمة التي يرفع إليها الاستئناف عن الحكم الثاني لا تتقيد بحجية الحكم الأول بل لها أن تعيد النظر في الحكمين طالما أن الحكم الأول لم يكن قد صار انتهائيا وقت صدور الحكم الثاني .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٠ - الطعن ٣٧٤ لسنة ٤٣ ق)

١٥٥ - أن حجية الحكم القابل للطعن فيه بالاستئناف مؤقتة ، وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه ، وتظل موقوفة الى أن يقضى في الاستئناف ، فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته ، واذا ألغى زالت عنه هذه الحجية .

المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضى بأنه لا يجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف

لدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى الا أن المادة ٢٢٩ من ذات القانون تضى بأن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام لتي سبق صدورها فى القضية مالم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة انص عليه فى المادة ٢٣٢ مرافعات من أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها لتي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف قط ، ومن المقرر أن للحكم القطعى حجية الشئ المحكوم فيه من يوم صدوره وليس للمحكمة التى اصدرته ولا لمحكمة غيرها أن تعيد النظر فيما نضى به مالم تكن هى المحكمة التى يحصل التظلم اليها منه باحدى طرق الطعن القانونية ومن ثم فان حجية الحكم القابل للطعن فيه بالاستئناف مؤقتة وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل موقوفة الى أن يقضى فى الاستئناف فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجيته واذا الغى زالت عنه هذه الحجية - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل على سند من اسباب الاستئناف بلا مطعن عليه وذلك أن الحكم المنهى للخصومة امام محكمة أول درجة الصادر فى ١٩٧٣/١١/٣٠ والحكمين الصادرين فيها قبل الفصل فى الموضوع فى ١٩٧١/١٠/٢٦ ، ١٩٧٣/٦/١٢ كلها أحكام مستأنفة وكان مفاد ذلك أن حجية الاحكام المذكورة كانت موقوفة اثناء نظر الاستئناف وظلت كذلك الى أن قضى الحكم المطعون فيه برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فان مؤدى ذلك أن الحكم المطعون فيه عندما أحال فى أسبابه على أسباب الحكم المستأنف لم يكن يعنى حجية القضاء السابق صدوره من محكمة أول درجة التى التزمها الحكم المنهى للخصومة أمامها باعتباره قضاء صادرا منها فلا يجوز للمحكمة التى أصدرته إعادة النظر فيه ، وإنما يعنى الاسباب الواقعية والقانونية الاخرى باستثناء حجية القضاء السابق صدوره من محكمة أول درجة لان هذه الحجية كانت موقوفة الى ان صدر الحكم المطعون فيه فلم يكن لها اعتبار امامه ، كما أن الاحالة الى أسباب الحكم المستأنف تعنى أسباب الاحكام الثلاثة محل الاستئناف لا الحكم المنهى للخصومة وحده لان كلا منها يصدق فيه أنه حكم مستأنف تأيد قضاءه لاسبابه بالحكم المطعون فيه صراحة أو ضمنا ومن بينها النظر الصحيح فى القانون الذى طبقه الحكم على واقعة الدعوى من أنه بتطبيق أحكام اللائحة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ وصدر قرار بالتسوية على أساس ذلك تعتبر العناصر التى دخلت فى

مرتّب العامل بالتسوية أيا كانت ماهيتها السابقة جزءا لا يتجزأ من الأجر فلم يكن ذلك من الحكم المطعون فيه التزاما بحجية قضاء سابق وإنما تطبيقا مباشرا للقانون على واقعة الدعوى ومن ثم فإن النعى عليه بهذا السبب لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه ويتعين عدم قبوله .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٥ - الطعن ٦٧٦ لسنة ٤٦ ق)

١٥٦ - حجية الأحكام - شروط ثبوتها :

المستقر في قضاء هذه المحكمة - أن القضاء النهائي ، لا يكتسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع ، وفصلت فيه المحكمة بصفة لازمة صريحة أو ضمنية حتمية سواء في المنطوق أو في الأسباب المرتبطة به ، أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل وتحسمه ، فلا يمكن أن يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى فيه وكان البين من مدونات الحكم رقم ٥٩٤٦ سنة ١٩٦٣ عمال جزئى إقاهره أنه لم يتضمن قضاء صريحا أو ضمينا في خصوص كيفية حساب المكافأة السنوية المستحقة للطاعن وقصرها على أجره الثابت فحسب دون إضافة متوسط العمولة إليه ، وإنما انصب قضاؤه على حسم المنازعة التى اثيرت حول مقدار أجره الثابت ، ومبدأ استحقاقه للمكافأة السنوية المنصوص عليها بعقد عمله خلال فترة إيقافه عن العمل من ١٩٦١/١/٢١ حتى إعادته إليه فى ١٩٦٢/١٠/١٥ وما تلاها بالاضافة الى مبدأ استحقاقه للعمولة منذ عودته الى العمل حتى تاريخ استقالته فى ١٩٦٤/١١/٤ ، أما كيفية حساب المكافأة السنوية وقصرها على الأجر الثابت وحده ، فلم يعرض لها الحكم تبعا لأنها لم تكن محل نزاع بين الخصوم فى الدعوى ، ومن ثم فلا يحوز حجية فى هذا الخصوص لما كان ذلك فان محكمة الاستئناف اذ أقامت قضاءها بمستحققات الطاعن من المكافأة السنوية على سند من حيازة الحكم المشار إليه قوة الأمر المقضى بصدد قصر حسابها على الأجر الثابت وحده دون إضافة متوسط العمولة إليه ، فإنها تكون قد أخطأت فى تحصيل حجية ذلك الحكم ، على نحو يضحى معه الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ - الطعن ٨٠٠ لسنة ٤٧ ق)

الفرع الخامس - اليمين

١٥٧ - الطعن في الاحكام الصادرة بناء على النكول عن اليمين .
يجوز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على النكول عن اليمين متى
مبنية على أن اليمين وجهت في غير حالاتها أو على بطلان اجراءات توجب
متى ثبت صحة ذلك .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ - الطعن ٨٦٧ لسنة ٥٢)

١٥٨ - من وجهت اليمين اليه فقام لديه عذر منعه من الحضور للم
لا يعتبر ناكلا .

مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الاثبات أن من وجهت اليمين اليه فقام
عذر منعه من الحضور للحلف لا يعتبر ناكلا فاذا أبدى العذر للمحكمة
عليها أن تقول كلمتها فيه بعد تمحيص دليله .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ - الطعن ٨٦٧ لسنة ٥٢)

١٥٩ - ان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقض
نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الاحكام
ان النص في المادة ١٢٤ من قانون الاثبات على أنه اذا لم يكن من و
اليه اليمين حاضرا وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة
اقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته ، فان حضر وامتنع دون ان يناز
تخلف بغير عذر اعتبر ناكلا ، يدل على ان المكلف بالحلف ان تغيب في
الذي حددته المحكمة للحلف فانها تنظر في سبب غيابه فان كان بغير عذر
ناكلا ، لما كان ذلك وكان من المقرر ان تقدير قيام العذر في التخلف
الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين هو مما يستقبل به قاضي الموضوع
اقام قضاءه على اعتبارات سائغة وكان يستفاد مما ساقه الحكم المطعون ف
الطاعن بعد ان اعلن لشخصه بصيغة اليمين وبالجلسة المحددة للحل

يحضر وحضر محاميه ولم تجد المحكمة فيما ابداه هذا الاخير من اسباب تتحصل في تذكرتين طبيتين تنطويان على اسماء عقاقير طبية عذرا يفيد مرض الطاعن الذي يرر تخلفه عن الحضور فانها اذ اعتبرته ناكلا عن اليمين لهذا السبب فهو استخلاص سائق يدخل في سلطتها الموضوعية تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك كذلك وكان من المقرر ان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضى فيه نهائيا ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن في الاحكام مالم يكن مبنيا على بطلان في الاجراءات الخاصة بتوجيه اليمين او حلفها وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - وعلى ما سلف البيان - الى ان الطاعن نكل عن اليمين لتخلفه عن الحضور بغير عذر وان اجراءات توجيه اليمين وحلفها تمت طبقا للقانون فان مؤدى ذلك ان يضحى الطعن بالنقض غير جائز .

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ - الطعن ١٦٨١ لسنة ٤٩ ق)

الفروع السادس - الخبرة

١٦٠ - اذا بنى الخبير تقريره على عدم استطاعته الحصول على مستندات ليست تحت يد المدعى فلا يجب ان يضار المدعى بذلك وعجز الخبير عن الاطلاع على المستندات المطلوبة لا يمنع من وجوب استنفاذ المحكمة سلطتها في التحقيق لكشف الواقع في الدعوى .

لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الزام الهيئة الطاعنة بسداد باقى المبالغ التى وردت فى تقرير الخبير تأسيسا على انها لم تقدم المستندات للخبير للاطلاع عليها والى انها اوقفت الخصم من اجور عمالها . وكان يبين من مطالعة صورة تقرير الخبير الرسمية المقدمة فى حافظة مستندات الطاعنة ان هذه المستندات لم تكن فى حوزتها وانما مع الدائن لهؤلاء العمال اسماعيل غانم او وكيل الدائنين الذى يمثله وكان عجز الخبير عن الاطلاع على هذه المستندات بدعوى ان الخطاب الذى ارسله لوكيل الدائنين بطلب هذه المستندات قد ارتد

له ثانية لاتضار به الهيئة الطاعنة فلم يثبت من تقرير الخبير ان الطاعنة قد استقطعت مبالغ من هؤلاء العمال امتنعت عن سدادها لاسماعيل غانم وكان عجز الخبير عن الاطلاع على المستندات المطلوبة لا يمنع من وجوب استنفاد المحكمة سلطتها في التحقيق لكشف الواقع في الدعوى .
(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ١٢٢١ لسنة ٤٧ ق)

١٦١ - اذا كان الخبير الذى ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فانه لا يترتب بطلان عمله على عدم دعوته للخصوم قبل مباشرة مهمته .
لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في ظل قانون المرافعات القديم على أنه اذا كان الخبير الذى ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فان النعى ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته اعمالا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس ولما كان البين من مطالعة نصوص قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الايضاحية ان المشرع لم يبيغ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد والا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وان نص المادة ١٤٦ من قانون الاثبات التى تقضى بأن يترتب على عدم دعوة الخصوم ببطلان عمل الخبير انما وردت في الباب الثامن من القانون الذى نظم احكام ندب الخبراء ونظم ما يندبون له من اعمال بصفة عامة اما اجراءات التحقيق عند انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع وفي حالة الادعاء بالتزوير فقد نظمتها المواد ٣٠ وما بعدها التى وردت في الفرعين الأول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني الذى أفرد للدلة الكتابية وقد بينت تلك المواد الخطوات والاجراءات التى يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط وهى اجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم واذ تعد هذه الاجراءات دون غيرها هى الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون مانعت عليه

المادة ١٤٦ من قانون الاثبات واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق)

١٦٢ - لا يجوز الطعن على عمل الخبير لأول مرة أمام محكمة النقض بل يتعين أبداء الاعتراض عند مباشرة الخبير عمله فان فاتته ذلك فعليه أن يبيده أمام محكمة الموضوع .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا بدا لأحد خصوم الدعوى اعتراض على عمل الخبير فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند مباشرة الخبير عمله فان فاتته ذلك فعليه أن يبيده أمام محكمة الموضوع فان اغفل ذلك أيضا فلا يجديه الطعن بذلك أمام محكمة النقض باعتباره سببا جديدا غير جدير بالالتفات اليه .

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن ٦٥١ لسنة ٤٨ ق)

١٦٣ - خطأ اعتماد الحكم تقرير الخبير الذي تطرق الى الفصل في الملكية : الفصل في الملكية لا يجوز للخبير التطرق اليه . اعتماد الحكم تقرير الخبير في هذا الصدد خطأ وقصور .

(نقض ١٩٨١/٤/٧ - الطعن ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق)

١٦٤ - لا محل للنعى على تقرير الخبير بالبطلان لعدم اخطار الخصوم بايداعه أمام محكمة أول درجة طالما أنه قد ثبت مناقشة الخصوم له أمام محكمة ثان درجة وذلك لتحقيق الغاية من الاجراء وهو اطلاعهم عليه ومناقشتهم له .

لما كانت المادة ١٥١/٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الخبير أن يخبر الخصوم بايداع تقريره ومحاضر أعماله قلم كتاب المحكمة في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم

تتحقق بسببه الغاية من الاجراء « ولا يحكم بالبطلان اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » . ومقاد ذلك أن العبرة في الحكم بالبطلان هو بتحقيق الغاية من الاجراء المعيب أو عدم تحققها وكانت الغاية من أخطار الخصم بإيداع تقرير الخبير هي وإطلاعه عليه لإبداء دفاعه بشأنه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أطلع على تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستئناف ، ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يتغياها المشرع من أخطاره بإيداع التقرير فلا محل للنعي عليه بالبطلان .
(نقض ١٩٨١/٥/٣٠ - الطعن ١٢٧٠ لسنة ٥٠ ق)

١٦٥ - خبرة . تقديرات الخبير بشأن رأس المال واجمالى الربح من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع .
مضى كان الحكم المطعون فيه قد اخذ بتقديرات الخبير بشأن رأس المال ونسبة اجمالى الربح لما تبينه من انها تتناسب ونشاط الطاعن ، وكان هذا التقدير المستمد من استخلاص سليم ، من مسائل الواقع التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه ، فان النعى على الحكم في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا هو بمنأى عن رقابة محكمة النقض .
(نقض ١٩٨١/١١/٣٠ - الطعن ٣٢ لسنة ٣٥ ق)

١٦٦ - محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير لانها لا تقضى الا على أساس ما تظمن اليه ، وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله .
لما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٥ بندق مكتب الخبراء فان ما يثيره بهذا النعى يكون لا دليل عليه ، كما أن النعى في وجهه الآخر مردود ذلك انه لما كانت محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير لانها لا تقضى الا على أساس ما تظمن اليه وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - وعلى نحو ما سلف بصدد الرد على السبب الثانى - على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالاوراق فان النعى عليه بهذا الوجه يكون في غير محله .
(نقض ١٩٨١/١٢/٧ - الطعن ٩٣٦ لسنة ٤٦ ق)

١٦٧- تقرير الخبراء - سلطة محكمة الموضوع في التعويل عليه :
 من المقرر أن لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير للأسباب التي أقام عليها تقريره متى كانت هذه الأسباب سائغة ، ولا عليها أن هي لم ترد استقلالا على ما وجه الى تقرير الخبير من مطاعن لأن في اخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، واذا كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد أورد في أسبابه أن تقرير مكتب الخبراء قد ثبت فيه معاناة الخبير للعقار وفحصه أوجه اعتراض الخصوم . . . وأن المحكمة تطمئن الى سلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره كما تطمئن الى سلامة النتيجة التي أنتهى اليها ومن ثم تقرها وتأخذ بها وتعتبرها أسبابا ، وكان هذا التقرير قد تناول بالمناقشة المسائل التي أعاد الطاعنان اثارتهما بأسباب الاستئناف ، بعد سبق ابدائه أمام محكمة أول درجة ، وكانت هذه الدعامة كافية لحمل الحكم المطعون فيه فان النعى عليه بما استطرد فيه تزيدا من أن تقرير مكتب الخبراء يتفق في معظم الأسس مع تقرير لجنة تقدير الايجارات يكون غير منتج . ومن ثم فان ما يثيره الطاعنان بأسباب النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن ٨٥ لسنة ٤٨ ق)

١٦٨- دعوة الخبير للخصوم - ما يشترط فيها :
 دعوة الخبير للخصوم تتم بمجرد إرسالها اليهم بكتب موصى عليها دون اشتراط علم الوصول ولا يترتب البطلان الا على اغفال الخبير دعوة الخصوم امامه .
 (نقض ١٩٨٢/١٢/٩ - طعن ١١٨ لسنة ٤٩ ق)

١٦٩- تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الاول يكفى طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا ، وعليهم أن يتبعوا سير العمل ، ويكون للخبير مباشرة العمل ولو في غيبتهم - لم يوجب المشرع على الخبير ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه ، ولا ينفى اغفال ذلك واقعة الاخطار في ذاتها .
 لما كانت المادة ١٤٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ توجب على

الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معيناً وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ
 بإجراءات ومواعيد حددتها ورتبت على اغفال الدعوى بطلان عمل الخبير ،
 وكان الثابت من محاضر أعمال الخبير المقدمة صورتها الرسمية من الطاعن بملف
 الطعن أن الخبير أخطر طرفي النزاع بالحضور أمامه لأول مرة يوم ١٩٧٦/٧/٤
 وفي محضر هذا اليوم حدد للانتقال الى مقر الشركة يوم ١٩٧٦/٧/١٨ ، وكان
 المستفاد من المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الاثبات أن تكليف الخبير الخصوم
 بحضور الاجتماع الاول يكفي طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا
 وعليهم أن يتبعوا سير العمل ويكون للخبير مباشرة العمل ولو في غيبتهم .
 لما كان ذلك ، وكان الاصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان المشرع لم
 يوجب على الخبير ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه ، وكان اغفال ارفاق هذا
 الايصال لا ينفي واقعة الاخطار في ذاتها ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على
 عدم حصول تكليفه بالحضور أمام الخبير على وجهه السليم ، فان الحكم
 المطعون فيه اذ رفض الدفع ببطلان أعمال الخبير ، يكون قد التزم صحيح
 القانون ويضحى النعى عليه بهذين الوجهين في غير محله .
 (نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ - الطعن ٧٨٠ لسنة ٤٧ ق)

١٧٠ - يحق للقاضي أن يستعين بالخبراء في المسائل التي يستلزم الفصل فيها
 استيعاب النقاط الفنية التي لاتشملها معارفه ، والوقائع المادية التي قد يشق
 عليه الوصول اليها دون المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم بها .
 لما كان يحق للقاضي أن يستعين بالخبراء في المسائل التي يستلزم الفصل فيها
 استيعاب النقاط الفنية التي لاتشملها معارفه والوقائع المادية التي قد يشق عليه
 الوصول اليها دون المسائل القانونية التي يفترض فيه العلم بها ، وكان الثابت
 من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٢ أنه ناط بالخبير المتدب
 مهمة حساب فروق الأجر المستحقة للطاعن والتي لم يلحقها التقادم بعد أن
 فصل في أسبابه بتأييد الحكم الابتدائي في خصوص قضائه بتعديل أجر الطاعن
 اعتبارا من ١٩٦٤/٥/١ الى مبلغ ٢٠٨٠٨ شهريا وبحساب فروق الأجر
 المستحقة له على هذا الاساس ويسقط حق الطاعن في المطالبة فيما زاد على

الخمس السنوات السابقة على رفع الدعوى الحاصل في ١٩٧٣/٧/٧ بالتقادم ، ومن ثم فان مأمورية الخبير تكون قد انطوت على مسألة حسابية محضة بعد أن قرر الحكم أن فروق الاجر التي لحقها التقادم محلها المطالبة فيما زاد على الخمس السنوات السابقة على يوم ١٩٧٣/٧/٧ تاريخ رفع الدعوى وبعد أن أوضح أن فروق الاجر تحسب على أساس الاجر الذي قدره بمبلغ ٢٠٨٠٨ . لما كان ذلك فان النعى بهذا الوجه يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ - الطعن ٧٨٠ لسنة ٤٧ ق)

١٧١ - مباشرة الخبير مأموريته - دعوة الخصوم - الاكتفاء بدعوة واحدة طالما كان عمل الخبير مستمرا :

لما كان النص في المادة ١٤٦ من قانون الاثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ توجب على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخا معينا وان يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ باجراءات ومواعيد حددتها ورتبت على اغفال الدعوة بطلان تقرير الخبير وكان الثابت من محضر أعمال الخبير المنتدب والمقدم صورته الرسمية في حافظة مستندات الطاعة أنه بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٢ ارسل وكيلها للخبير المنتدب معتذرا عن حضور هذه الجلسة الاولى فباشر الخبير المنتدب باقى المأمورية في الجلسة التالية في غيبتها واذ لم تحقق الطاعة دعوة الخبير اياها للمثول امامه في الجلسة الاولى وانما نسبت اليه انه لم يخطر لها للحضور في الجلسة التالية بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٣ وكان المستفاد من المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الاثبات ان تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الاول يكفي طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا وعليهم أن يتبعوا سير العمل ويكون للخبير مباشرة عمله ولو في غيبتهم وانه لا تريب على الخبير اذا هو اتم مأموريته في الجلسة الثانية في غيبة الطاعة ويكون النعى بطلان تقريره على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ٤٧ لسنة ٤٩ ق)

١٧٢ - الاجراءات التي تتلو دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان اذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم .

النص في الفقرة هـ من المادة ١٢٥ من قانون الاثبات على أنه « وفي حالة دفع الامانة لا تشطب الدعوى قبل اخبار الخصوم بايداع الخبير تقريره طبقا

للاجراءات المبينة في المادة ١٥١ : والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن « يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب . . . وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الأيداع في الرابع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل » يدل على أن المشرع راعى في حظر شطب الدعوى عند ايداع امانة الخبير قبل اخبار الخصوم بايداع تقريره أنه لا مبرر لارهاق الخصوم بمتابعة الخصومة في الجلسات السابقة على اخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعريض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع امام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يستلزم المشرع اخطار الخبير للخصوم بايداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التي كانوا قد اعفوا من حضورها اثناء قيامه بمهمته وان كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير باخطار الخصوم بايداع تقريره ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الاجراءات التي تتلوه دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان اذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم ، كأن يحكم في الدعوى على أساس التقرير الذي يقدم الخبير باخطار الخصوم بايداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على انه لا يحكم بالبطلان اذا تحققت الغاية في الاجراء الباطل وفقا لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات . كأن تستقيم الاجراءات بقيام المحكمة باخطار الخصوم بايداع التقرير والجلسة المحددة للدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوى على ضوءه درءا لاي ضرر قد يلحق بهم من شأنه ان ينشئ لهم الحق في طلب بطلان التقرير ، مما مفاده أنه يلزم لكي تستقيم الاجراءات ان يعلم الخصوم بايداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى بعد حصول الايداع ، ولا يثبت علم الخصوم بذلك الا باخطارهم خاصة اذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لان ذلك غير مطلوب منهم اثناء مباشرة الخبير للمأمورية وحتى اعلانهم بتقريره . اذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الاعلان الموجهة من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخة ١٩٧٧/١٢/١٨ أن تقرير الخبير قد اودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٧٨/١/١٨ ، مما مفاده ان الخبير لم يخطر الخصوم بايداع تقريره ، وقد ثبت من الاعلان ان المطعون ضده وحده دون الطاعة هو الذي تم اعلانه بايداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كان

القانون قد اعفى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية وحتى يتم اخطارهم بإيداع تقريره - على ماسلف بيانه - ، وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف ان الطاعنة لم تحضر جلسة ١٩٧٨/١/١٨ ، ونظرت المحكمة الدعوى في غيبتها في تلك الجلسة وحجزتها للحكم ، وأسست قضاءها على ما جاء بتقرير الخبير الذي لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها بشأنه ، فان حكمها يكون مشوبا بالبطلان لقيامه على اجراءات باطلة اثرت في قضائه ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٣/٢/١٧ - الطعن ٨٠٨ لسنة ٤٨ ق)

١٧٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب اعادة المأمورية الى الخبير متى اقتنعت بكفاية الابحاث التى اجراها وبسلامة الاسس التى بنى عليها رأيه ، لان فى اخذها بتقريره محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى الاعتراضات الموجهة اليه ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير .

لما كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة طلب اعادة المأمورية الى الخبير متى اقتنعت بكفاية الابحاث التى اجراها وبسلامة الاسس التى بنى عليها رأيه لان فى اخذها بتقريره محمولا على أسبابه ما يفيد انها لم تجد فى الاعتراضات الموجهة اليه ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير وكان الشارع قد عد من الاجراءات الجوهرية فى الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون واذ لم تقدم الطاعنة وفق طعنها صورة رسمية من تقرير الخبير الذى استند اليه الحكم المطعون فيه فى قضائه للمطعون ضده باحقته فى الترقية الى الفئة المالية السابعة حتى تستطيع المحكمة التحقق من صحة ماتنعاها عليه فى هذا الخصوم ، فان ماتثيره الطاعنة بهذين الوجهين يكون مفتقر الدليل وبالتالى غير مقبول .

(نقض ١٩٨٣/٤/٢٤ - الطعن ٣٩٢ لسنة ٤٨ ق)

١٧٤ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للاخذ بما تطمئن اليه واطراح ماعداه منها ، مادامت تقيم قضاءها على اسباب سائغة ،

لما كان ماورد في تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة خاصا بقواعد التسويات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع ، وهو أمر جوازي لصاحب العمل غير ملزم له يقدره طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للاخذ بما تطمئن اليه واطراح ماعداه منها مادامت تقيم قضاءها على أسباب سائغة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أنهى بأسباب صحيحة في القانون الى عدم استحقاق الطاعن للفئة المالية الثالثة المطالب بها على ماسلف بيانه في الرد على السببين الاول والثالث ، فان النعى عليه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ - الطعن ١١٢٠ لسنة ٤٨ ق)

١٧٥ - لاتشرب على محكمة الموضوع أن هي عولت في قضائها على تقرير الخبير متى اقتنعت بكفاية الابحاث والاسس التي بنى عليها تقريره .
تقدير الدليل من اطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض ، متى أسست قضاءها على اسباب سائغة كافية لحمله ، ولا تشرب على محكمة الموضوع ان هي عولت في قضائها على تقرير الخبير متى اقتنعت بكفاية الابحاث والاسس التي بنى عليها تقريره .

(نقض ١٩٨٣/٦/١٢ - الطعن ٤١٣ لسنة ٤٨ ق).

١٧٦ - متى كانت محكمة الموضوع قد رأت - في حدود سلطتها التقديرية - الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فانها لا تكون ملزمة بهذا ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي توجه الى ذلك التقرير ، لان في اخذها به محمولا على أسبابه مايفيد انها لم تجد في تلك الطعون مايستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد

رأت - في حدود سلطتها التقديرية - الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهتها الطاعنة الى ذلك التقرير لان في اخذها به محمولا على أسبابه مايفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أنه رد على هذا الدفـاع مقررًا « ان ما اثاره المستأنف - الشركة الطاعنة ... غير صحيح ، ذلك أن الخبير أبرز في تقريره أن الشركة أغفلت لدى تسوية حالة المستأنف ضده - المطعون ضده - سنة واربعة أشهر من المدة التي قضاهـا تجنيـدا بالقوات المسلحة ، كما أغفلت مدة خدمته بشركة أقطان كفر الزيات بعد بلوغه الثامنة عشر من عمره وهما سنتان وستة أشهر وسبعة أيام وقد استند في اغفال هاتين المديتين ووجوب ضمهما على أسس سليمة يساندها ما أجراه من مباحث وما كشفت عنه الاوراق ومن ثم يتعين الالتفات عما اثاره المستأنف في هذا الخصوص » . ، مما مؤداه أن المحكمة قد اعتمدت تقرير الخبير في شأن الاعتداد بضم مدة خدمة المطعون ضده بشركة أقطان كفر الزيات وباقي مدة تجنيده بالقوات المسلحة لسلامة الاسباب التي بنى عليها وجعلت منها اسبابا لقضائها ، وكان ما أورده الحكم في هذا الصدد سائغا وله أصله الثابت بالاوراق ويكفى لحمل قضائه ، فان ما تثيره الطاعنة بهذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للدليل الذي اعتمدت عليه مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٦ - الطعن ١٣ السنة ٥١ ق).

١٧٧- اذا اخطأ الخبير المتدب في تنفيذ الأمورية الموكولة اليه بصلب الحكم فللمحكمة إعادة الاوراق اليه لمباشرة مأموريته - اعتماد المحكمة لما انتهى اليه تقرير خبير آخر - تناقض :

لما كان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٥ الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه قضى بإعادة الأمورية الى الخبير تأسيسا على قوله « هذا بالإضافة الى أن الثابت من تقرير الخبير أنه لم يجد نصا في اللائحة الخاصة بالبنك البلجيكي على أن المكافأة طبقا لهذه اللائحة تحتسب بواقع ثمانين شهرا من آخر مرتب يتقاضاه العامل قبل تركه الخدمة كما قرر المستأنف ضده الأول في صحيفة دعواه وأنه مع ذلك قام

باحتساب المكافأة على هذا الأساس بدعوى أن الخبير الإكتوارى رأى ذلك وحيث أنه يخلص من جماع ماتقدم أن الخبير المنتدب أخطأ في تنفيذ المأمورية الموكولة إليه بصلب الحكم الصادر في ١٩٧٤/٦/٢٦ على التفصيل السابق بيانه مما ترى معه المحكمة إعادة الأوراق إليه لمباشرة المأمورية المشار إليها بما مؤداه أن هذا الحكم قطع في أسبابه بخطأ الخبير المنتدب في حساب مكافأة المطعون ضده الأول على أساس ثمانين شهرا من أجره وفقا لرأى الخبير الإكتوارى رغم خلو لائحة البنك البلجيكي من نص على ذلك وكان الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه قوله « أن الخبير باشر المأمورية الموكولة اليه وقدم تقريراً أوضح فيه أن الخبير الإكتوارى انتهى إلى أن العاملين الذين تزيد مدة خدمتهم على ثلاثين سنة لا يحصلون إلا على ثمانين شهرا من مرتبهم الأساسى عند تقاعدهم في سن الستين مهما بلغت مدة خدمتهم وقد قرر الحاضر عن البنك أن وزير العمل قد شكل لجنة للبت في الخلاف الناشئ بين البنك وبين العاملين المشتركين في صندوق (البلجنتر) وأن اللجنة لم تبت في هذا الخلاف حتى الآن وعلى ذلك فإن السبيل الوحيد المتاح لإيجاد مكافأة نهاية الخدمة هو تقرير الخبير الاستشارى » وأورد الحكم في موضع آخر قوله « إن الثابت من تقرير الخبير أن المبالغ المستحقة للمستأنف عليه - المطعون ضده الأول كميزة أفضل قدرها ٣٧٨٧ر٨٦٩ والمحكمة تقر هذه النتيجة التى انتهى إليها الخبير للأسباب الواردة بتقريره ولبناء هذا التقرير على أسس صحيحة » مما مفاده أن الحكم قضى للمطعون ضده بالمكافأة على أساس أجر ثمانين شهرا مستندا في ذلك إلى ماورد بتقرير الخبير التكميلي من وجوب حسابها على أساس تقرير الخبير الإكتوارى وكان هذا الذى جرى عليه الحكم في حساب المكافأة المستحقة للمطعون ضده الأول وفقا لتقرير الخبير الإكتوارى يخالف ما أقيم عليه الحكم السابق الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه وما قطع به في أسبابه من خطأ الخبير في حساب المكافأة على هذا الأساس وكان هذا الاختلاف من شأنه أن يشيع التناقض في أسباب الحكم المطعون فيه ويجعله قائما على أساسين متغايرين لا يمكن أن يقوم حكم عليهما معا لاختلاف النتائج التى تترتب على الأخذ بتقرير الخبير الإكتوارى أو إطرأحه مما يجعله متهاترا يستوجب نقضه .

١٧٨ - دعوة الخبير للخصوم ايا كانت وسيلتها يقصد بها تمكين طرفي النزاع من المثول بيانا لوجهة نظرهم - تخلف دعوة الخبير يجعل عمله باطلا .
 لما كان مفاد نص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الاثبات أنه يتعين دعوة الخبير للخصوم ايا كانت وسيلتها باعتبارها اجراء جوهريا قصد به تمكين طرفي النزاع من المثول بيانا لوجهة نظرهم فاذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلا واذا تحققت تلك الدعوة على الوجه الصحيح وجب على الخبير أن يباشر اعماله ولو في غيبة الخصوم ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض الدفع ببطالان تقرير الخبير لعدم اخطار الطاعنين الى ما هو ثابت بمحضر أعمال الخبير من انه اخطر الطاعنين بالجلسة المحددة لمباشرة المأمورية ولعدم حضورهما رغم اخطارهما بمباشرتها ، باشر المأمورية في غيبتها والى ما ذكره الطاعنان على لسان محاميها بمذكرتها المقدمة لمحكمة أول درجة من أنها قد تسلمت ذلك الاخطار - وهو ليس محل نعي - مما مفاده أن الدعوة وجهت للطاعنين للحضور أمام الخبير ، وان الحكم المطعون فيه تحقق من حصولها فيكون النعي على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/١/١٦ - الطعن ١٥٩٧ لسنة ٤٨ ق) .

١٧٩ - تقرير الخبير - أخذ المحكمة به - عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون التي توجه إليه - علة ذلك :

لما كان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير الادلة والموازنة بينها وترجيح ماتطنش اليه منها أن تأخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة اسبابه ، فانها لا تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهت الى هذا التقرير لان في أخذه به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها باكثر مما تضمنه التقرير ، وكان الثابت من تقرير الخبير ، المقدم صورته بملف الطعن ، أنه تناول الاعتراضات التي تمسك بها الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية التي أحالت اليه في شأن الرد عليها فان النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٢/١٣ - الطعن ٢٠ لسنة ٤٩ ق) .

١٨٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير ابحاث الخبراء :
من المقرر أنه متى اقتنعت المحكمة بكفاية الابحاث التي أجراها الخبير وبسلامة الاسس التي بنى عليها تقريره فإن ما يثيره الخصم بشأن عدم الاخذ ببعض المستندات التي اطلع عليها يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٩١٩ لسنة ٤٨ ق).

١٨١ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه :

لما كان المقرر بأن اغفال المحكمة الرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الزأى في الدعوى لا يعيب حكمها بالقصور في التسييب ، اذ يعتبر ذلك منها رفضا ضمنيا له لا يحتاج الى تسييب خاص ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بطرد الطاعن من عين النزاع لشغله أياها بلا سند قانوني ، على سند من اطمئنانه لتقرير الخبير المنتدب ، للأسباب السائغة التي أوردها الحكم حسبما سلف بيانه في الرد على السيين الاول والثاني ، مما مفاده ان محكمة الموضوع رأت في حدود سلطتها التقديرية الاخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه فلا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن الى التقرير اذ في أخذها به محمولا على اسبابه ما يفيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع بغية الوصول الى نتيجة اخرى غير التي اخذت بها تلك المحكمة ، وهو مالا يجوز اثارته امام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٤/٥/٢ - الطعن ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق).

١٨٢ - تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضى الموضوع - النعى بعدم خبرة الخبير - قيمته :

- المقرر ان تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضى الموضوع لأن تقارير الخبراء لا تعدو ان تكون عنصرا من عناصر الاثبات التي تخضع لتقديره دون معقب

عليه في ذلك ، فليس للخصم ان ينعى على الحكم الذى استند الى تقرير الخبير بان الخبير لا خبرة له في الموضوع الذى اخذ رأيه بشأنه ، ذلك انه متى اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التى اجراها الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها رأيه واخذت بالاسباب الواردة فيه فانها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التى وجهها الطاعنون الى ذلك التقرير ، لأن فى اخذها به وبالاسباب التى اعتمد عليها ما يفيد انها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٢٩ ق)

الفصل الخامس

محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض

١٨٣ - تقدير اقوال الشهود . استقلال محكمة الموضوع به . شرط ذلك . تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما انها لم تخرج بتلك الاقوال الى غير مما يؤدى اليه مدلولها ، وتقضى بما يطمئن اليه وجدانها ، فان النعى على حكمها بمخالفة الثابت فى الاوراق يكون فى غير محله .

(نقض ١٩٨١/١/٢٠ - الطعن ٢٦٥ لسنة ٤٦ ق) .

١٨٤ - استنباط القرائن القضائية من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض - شرط ذلك :

ولئن كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لها حرية استنباط القرائن القضائية التى تأخذ بها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ، الا أن شرط ذلك أن تكون هذه القرائن مستمدة من أصل ثابت فى الاوراق ومؤدية الى النتيجة التى انتهت اليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه برفض دعوى مورث الطاعنين الاول والثانى على

سند من أن عقد الايجار المؤرخ ١٣/١١/١٩٦٣ والسابق تقديمه من البنك المطعون عليه في الدعوى رقم ٤٤٩٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى مستعجل القاهرة قد استبدل به العقد الذى أرسل الى قسم ابخات التزييف والتزوير لاجراء المضاهاة عليه ، واستدل على ذلك بثلاثة قرائن ، القرينة الاولى أن مورث الطاعنين الاول والثانى والطاعن الثالث لم يثرا شيئا بالنسبة للعقد امام القضاء المستعجل ، والثانية أن الطلب المقدم منها بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٣ للمطعون عليه يدل على استمرار العلاقة الايجارية وتأكيدها ، والقرينة الثالثة أن العقد مؤثر عليه بالنظر بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥ فى الدعوى المستعجلة رقم ٤٤٩٨ لسنة ١٩٧٤ فى حين أن هذه الدعوى حكم فيها بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥ فى تاريخ سابق على التأشير ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مورث الطاعنين الاول والثانى لم يكن ممثلا فى الدعوى رقم ٤٤٩٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى مستعجل القاهرة ، فان القرينة الاولى التى استند اليها الحكم تكون مخالفة للثابت بالاوراق ، لما كان ذلك وكان الطلب المقدم من مورث الطاعنين الاول والثانى والطاعن الثالث للمطعون عليه بتاريخ ١٤/١١/١٩٧٣ لانتهاء العلاقة الايجارية لا يدل على استمرار هذه العلاقة عند رفع الدعوى المستعجلة فى سنة ١٩٧٤ ، فان القرينة الثانية تكون غير سائغة ، لما كان ماتقدم ، وكان التأشير على العقد موضوع الدعوى بالنظر فى الدعوى المستعجلة رقم ٤٤٩٨ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٧٥ بعد الحكم فيها بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥ لا يدل بذاته على استبدال العقد اذ أن التوقيع على هذه التأشيرة قد وصفه الحكم بأنه غير مقروء وغير مسبوق بما يوضح صفة الموقع ، فان القرينة الثالثة التى اقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه تكون غير سائغة أيضا ، ويكون الحكم معيبا بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد فى الاستدلال بما يتعين معه نقضه .

(نقض ٣١/١/١٩٨١ - الطعن ٧٦٥ لسنة ٥٠ ق).

١٨٥ - اذا استند الحكم الى قرائن متساندة فلا يجوز المجادلة بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها فى ذاتها وللمحكمة أن تقطع فى مسألة فنية اخذا من اقوال شاهد فنى كما ان للمحكمة أن تجرى المضاهاه بنفسها بوصفها الخبر

الأعلى ولا يلزمها القانون بنذب خبير متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

لما كان تقدير الأدلة في الدعوى هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال الى غير ما يؤدي اليه مدلولها ، ولها أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد مما تحتاج اليه وتثق به دون بعضها الآخر ، بل لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله ايضا ، متى كان المعنى الذي اخذت به لا يتجافى مع عبارتها ، ولما كان ما أورده الحكم في شأن أقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت في التحقيق كما أن ما استخلصه منها لا يتجافى مع عبارتها ومن شأنه بالاضافة الى القرائن المتساندة التي ساقها أن يؤدي الى ما انتهى اليه من بطلان عقد البيع موضوع الدعوى المترتب على انعدام ارادة المورث البائع ويكفي لحمله ، فانه لا يجوز للطاعن المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان لا محل لما اثاره الطاعن بسبب النعى من أن الحكم قطع في مسألة فنية اذ قرر أن ضغط الدم لا بد وأن ينتج عنه جلطة أو نزيف في المخ ، ذلك أن ما أورده الحكم في هذا الخصوص لم يكن سوى ترديد لمضمون أقوال الدكتور أبو زيد محمد شاهد المطعون ضدهم بالتحقيق الذي أجرته محكمة اول درجة على النحو الثابت بصورته الرسمية المقدمة من الطاعن ، وكان ما تحدى به الطاعن من أن الحكم قد اقحم نفسه في مسألة فنية بحتة حين أجرى مضاهاة توقيع المورث على عقد البيع محل النزاع على توقيعاته على وثيقة زواج ابنته لا يستقيم ، ذلك انه من المقرر أن المحكمة هي الخبير الأعلى ولها اجراء المضاهاه بنفسها ولا يلزمها القانون بنذب خبير متى وجدت في أوراقها ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها على نحو ما انتهت اليه .
(نقض ١٩٨١/٢/٢ - الطعن ٢٠٠ لسنة ٥٠ ق)

١٨٦ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص أى واقعة من أية مظاهر في الدعوى وما تستشفه من ظروفها وملابساتها وأوراقها حتى ولو كان ذلك من طبيات تقاريرات حكم صادر من القضاء المستعجل مودع ملفها .
لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في

استخلاص حسن النية وسوئها من أية مظاهر في الدعوى ومما تستشفه من ظروفها وملابساتها مادام قائما على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته « أنه عن الدعوى في موضوعها فانه وقد حكم للمستأجر السابق برد حيازته لعين النزاع وكانت المحكمة قد دمغت المستأنف عليه (الطاعن) بأنه سيء الطوية وانه أدخل الغش على القضاء فيها اتخذ قبل ذلك المستأجر من اجراءات فانه يكون قد أخطأ في حق المستأنف (المطعون ضده) عندما أجر له ذات العين ، وهو يعلم بحق المستأجر السابق عليها وعلمه بأن ترتيب حق عليها للغير معرض للإلغاء وهو ما حصل بالفعل اذ ردت العين لصاحبها وطرده المستأنف منها » واذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه أنه أخذ بما قرره الحكم المستعجل القاضى برد الحيازة من سوء نية الطاعن محمولا على سببه الذى أقام عليه ذلك الحكم قضاءه وهو زعم الطاعن بتخلف المستأجر السابق للعين عن سداد أجرتها على خلاف الحقيقة ، ولما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه جادل في صحة هذا السبب لدى محكمة الموضوع ، فان ما أورده الحكم المطعون فيه من قرارات للحكم المستعجل في هذا الصدد يكون واقعا اطمأن الى صحة سببه وله سنده في ذلك ويكون الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي الى مارتبه عليها .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٥ - الطعن ٩٣٩ لسنة ٤٧ ق) .

١٨٧ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير اقوال الشهود طالما لم يخرج بتلك الاقوال عما تحتمله ، عدم تقيدها بالرأى الذى يديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه ، المنازعة في ذلك جدل موضوعي ، عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولاسلطان لأحد عليها في ذلك الا أن تخرج بتلك الاقوال الى غير ما يؤدى اليها مدلولها ، وهى غير مقيدة بالرأى الذى يديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه ، فلها أن تأخذ ببعض اقواله مما ترتاح اليه وتثق به دون البعض الآخر ، بل لها أن تأخذ بمعنى للشهادة دون معنى آخر تحتمله ايضا متى كان المعنى الذى اخذت به لا يتجافى مع عبارتها .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ - الطعن ١٨ لسنة ٤٨ ق) .

١٨٨ - تقدير ادلة الدعوى من سلطة محكمة الموضوع - شرط ذلك :
أنه وان كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص
الواقع منها الا أنه يتعين عليها أن تفصح عن مصادر الادلة التي كونت منها
عقيدها وفحواها وان يكون لها مأخذها الصحيح من الاوراق ثم تنزل عليها
تقديرها ويكون مؤديا الى النتيجة التي خلص اليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة
النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم ، وأن الاسباب التي أقيم عليها
جاءت سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتتأدى مع النتيجة التي خلص
اليها . (نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ٨٦٦ لسنة ٤٧ ق).

١٨٩ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الادلة ، عدم جواز مناقشة
شهادة كل شاهد على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها .
لا يجوز للطاعن مناقشة اقوال كل شاهد على حدة للتدليل على عدم كفايتها
في ذاتها لان ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للادلة بغية الوصول
الى نتيجة أخرى وهو مالا يقبل منه .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٣ - الطعن ٣٣٩ لسنة ٤٨ ق).

١٩٠ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الا تجيب الخصوم الى طلبهم ندب
خبير في الدعوى - لا يوجد ثمة تناقض بين ما أنتهى اليه الخبير في تقريره من أن
ارض النزاع تدخل ضمن كردون محافظة الاسكندرية من زمن بعيد وفق
العقدين المسجلين الوارد بهما انها تقع بجهة الدخيلة وما اثبتته التقرير من أن
القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦١ يضم كردون مدينة الاسكندرية
حتى هانوفيل - أساس ذلك .

لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الا تجيب الخصوم الى طلبهم
ندب خبير في الدعوى مادامت قد رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين
عقيدها ولا عليها أن هي لم ترد على جميع مناحي الدفاع وحججهم مادامت قد
اقامت قضاها على ما يتضمن الرد الضمني عليها ، وكان التناقض هو ما
تتماحى به اسباب الحكم بحيث لم يعد منها باقيا مايكفى لحمله وكان لا يوجد
ثمة تناقض بين ما أنتهى اليه الخبير في تقريره من ان ارض النزاع تدخل ضمن

كردون محافظة الاسكندرية من زمن بعيد وفق العقدين المسجلين الوارد بهما انها تقع بجهة الدخيلة وما اثبتته التقرير من أن القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦١ يضم كردون مدينة الاسكندرية حتى هانوفيل لأن نطاق محافظة الاسكندرية أوسع من نطاق مدينة الاسكندرية فان الحكم المطعون فيه اذ أخذ بهذا التقرير محمولا على أسبابه يكون غير مشوب بالتناقض ومتضمنا الرد الضمنى على طلب الطاعن ندب خبير آخر ومن ثم يكون هذا النعى فى سببيه قائما على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ - الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق)

١٩١ - سلطة محكمة الموضوع فى الاثبات بالقرائن - النعى الموجه الى القرائن التى استنبطها قاضى الموضوع استنباطا سائغا وتعييب الدليل المستمد منها يكون مجادلة موضوعية فى تقدير الدليل وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان مفاد نص المادة ١٠٠ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى استنباط القرائن التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته غير مقيد فى ذلك بالقاعدة التى تفرض عليه الا يبنى اقتناعه على وقائع لم تثبت بالطرق القانونية أو على وثائق لم تكن محل مناقشة الخصوم ، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم ، أو من محضر جمع استدالات أجرته الشرطة ، أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيما يستخلصه منها متى كان استنباطه سائغا . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استدلى على نفي الخطأ فى جانب المجنى عليه بالقرائن التى استخلصها من المعاينة واقوال الشاهد سالف الذكر فى محضر ضبط الواقعة المقدمة صورته الرسمية من الطاعن وكان استنباطه فى ذلك سائغا فان النعى الموجه الى هذه القرائن وتعييب الدليل المستمد منها يكون مجادلة موضوعية فى تقدير محكمة الموضوع للدليل بغية الوصول الى نتيجة اخرى غير التى اخذت بها ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض ، لما كان ماتقدم وكانت محكمة الموضوع وقد اتخذت سبيل الاثبات بالقرائن على الوضع الذى اجازه فيه القانون ، فانه لاعليها ان هى لم تأمر

بالاثبات بشهادة الشهود استنادا الى الرخصة المخولة لها بالمادة ٧٠ من قانون الاثبات لأن هذا الحق جوازي متروك لرأيها ومطلق تقديرها ويكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣٠ - الطعن ١٥٢٠ لسنة ٤٨ ق).

١٩٢ - على المتمسك بالورقة العرفية ان يقيم الدليل على صحتها . نفى الطاعنين بأن التوقيع على الشيك لمورثهم - دفاع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع ان تعنى ببحثه .

اذا نفى الوارث علمه بأن التوقيع الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه هو لمورثه ، تعين أن توجه اليه يمين عدم العلم ، فاذا حلف هذه اليمين زالت عن الورقة مؤقتا قوتها فى الاثبات وكان على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها ، فاذا رأت المحكمة أن وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفى لاقتناعها بأن التوقيع صحيح أمرت بالتحقيق . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف لم تتبع هذه الاجراءات رغم نفى الطاعنين علمهم بأن التوقيع على الشيك هو لمورثهم ، رغم أنه دفاع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعنى ببحثه وتقول كلمتها فيه وكان الحكم المطعون قد أيد الحكم المستأنف الذى اعتبر الورقة العرفية المطعون عليها حجة على الطاعنين والزمهم الحق الثابت بها بعد ان اعتبر الطعن بالجهالة غير مطروح عليه - فانه يكون معيبا بالقصور عما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٧ - الطعن ٥٥ لسنة ٥١ ق).

١٩٣ - حرية محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها :
أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين أن المصدر الذى استقى منه أن العارضة الخشبية تركت دون تثبيت كاف هو ما ثبت من التحقيقات التى أجريت فى محضر العوارض رقم والتحقيقات الادارية التى أجرتها المدرسة ، ولا على الحكم اذا خلص الى هذه النتيجة من تلك التحقيقات دون الاستعانة بأهل الفن من الخبراء طالما قد وجد فى المستندات المقدمة فى الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته .

(نقض ١٩٨٣/١/١٣ - الطعن ٥٢٢ لسنة ٤٥ ق).

١٩٤ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي تقدم اليها كدليل في الاثبات - وجوب بيان الاعتبارات التي استندت اليها المحكمة في تأييد التفسير الذي ذهبت اليه :

لما كانت سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتج بها لديها هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التي تقدم لها - فلمحكمة الموضوع اذا ما استند امامها الى حكم ان تأخذ بالتفسير الذي تراه مقصودا منه وليس عليها الا ان تبين في حكمها الاعتبارات التي استندت اليها في التفسير الذي ذهبت اليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته « . . . أنه يبين من مطالعة حكم صحة ونفاذ عقد البيع أن المستأنفة (المطعون عليها) قدمت ضمن مستنداتها عقد مخالصة وصلاح مؤرخ ١٩٧٤/٣/١١ وقد ذيل هذا العقد بتوقيعات البائعين ، ويتضمن انهم يقرون للمشتري (المطعون عليها) بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٦/٦/١ والمتضمن بيانات المساحة ويعتبر ما جاء بعريضة الدعوى مكملًا وجزءًا لا يتجزأ منها وملحقًا بها . . . وهذا العقد . . . حجة على من وقعه ولم يجادل فيه احد من المستأنف ضدهم (البائعين) . . . وبذلك يكون الحكم بصحة ونفاذ البيع قد أنصرف الى القطعة المحددة بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٦٦/٦/١ والمعدلة بموجب عقد الصلح والمتطابقة مع ماورد بالصحيفة . . . » وكانت محكمة الموضوع قد خصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الادلة فيها الى أن طرفي الدعوى المطروحة أتفقا في الدعوى رقم ١٩٢ سنة ١٩٧٤ مدني دمنهور الابتدائية على تعديل حدود الارض المبيعة بموجب عقد الصلح الموقع عليه من البائعين ، وقد اقام الحكم المطعون فيه قضاءه على مايكفي لحمله وله اصله الثابت بالاوراق ، والنعي لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض . لما كان ماتقدم فان النعي برمته يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١١/٩ - الطعن ١٧٧٣ لسنة ٤٩ ق)

١٩٥ - تقدير ما يترتب على العيوب المادية في المحرر من اسقاط قيمته في الاثبات او انقاصها . من سلطة محكمة الموضوع ؛

لما كان الحكم المطعون فيه افصح عن سبب عدم اعتداده بالصورة الشمسية

لخطاب مصلحة الاملاك المؤرخ ١٩٦٠/٢/٢٤ بقوله ان عبارة « وليس من املاكها » مضافة بمجداد وقلم مخالفين وذلك مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما يترتب على العيوب المادية في المحرر من اسقاط قيمته في الاثبات او انقاصها بما اذن لها بنص المادة ٢٨ / ١ من قانون الاثبات ويكون ماثيره الطاعنة في هذا الشأن جدلا موضوعيا فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع وتنبهر عنه رقابة محكمة النقض . هذا الى ان خطأ الحكم في اسناد صورة الخطاب الى غير الجهة الصادر عنها المحرر لا تأثير له على ما انتهى اليه من اسقاط قيمة هذه الصورة في الاثبات اذ يستوى بالنسبة الى الطاعنة ان تكون هذه الصورة لاصل صادر عن الادارة الهندسية التابعة للشهر العقاري او صادر عن مصلحة الاملاك ويكون نعيها في هذا الصدد غير متج وبالتالي غير مقبول .
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق)

١٩٦ - لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليه وترجيح ما تظمن نفسه الى ترجيحه منها :
أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة اليه وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تظمن نفسه الى ترجيحه منها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على اسباب سائغة تكفى لحمله - على ماسبق تفصيله في الرد على السبب الاول - فانه لا يعيبه عدم الرد على ماورد بالشكوى رقم ٦٥٧٦ سنة ١٩٧٦ اذ ادى مصر القديمة ذلك ان في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها المحكمة وأوردت دليلها عليها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها بما يكون معه ماثيره الطاعنة في وجه النعي مجرد جدل في تقدير محكمة الموضوع للدليل ولا يسوغ اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٧ - الطعن ٣٦١ لسنة ٤٩ ق).

١٩٧ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير القرائن والأدلة - تسبيب الحكم :
من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في تقدير القرائن والأدلة واستخلاص ما تقتنع به منها ويظمن اليه وجد انها متى

كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق دون معقب عليها من محكمة النقض. ، وكانت محكمة الموضوع ايضا غير ملزمة بضم اوراق او باحالة الدعوى الى التحقيق متى توافر لديها من العناصر مايكفى للفصل فيها ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه قد اقام قضاءه برفض ادعاء الطاعن بتزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٢٠ وبصححة هذا العقد ونفاذه على قوله بأنه قد تم بايجاب وقبول صحيحين على محل قابل للتعامل فيه مقابل ثمن مقبوض وبذلك توافرت له كافة اركان انعقاده ، وكان مااستخلصه الحكم في هذا الشأن سائغا ويقوم على ماتكشف من ظروف الدعوى وملابساتها وله ماخذه الصحيح من الاوراق فانه لاعلى الحكم ان هو لم يتبع الطاعن في شتى مناحي دفاعه والرد على كل منها استقلالا اذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لكل تلك الالوجه . ومن ثم يكون النعى على الحكم بهذه الاسباب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ - الطعن ١٥٨٢ لسنة ٥٠ ق)

الفصل السادس

تعلق قواعد الاثبات بالنظام العام

١٩٨ - القواعد المنظمة لعبء الاثبات لاتتصل بالنظام العام . عدم اعتراض الطاعنة أمام محكمة الموضوع على تكليفها بالاثبات . التحدى بذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .

لا محل للتحدى بأن حكم محكمة اول درجة الذى أيدى الحكم المطعون فيه القى على الطاعنة عبء الاثبات . ذلك ان القواعد التى تبين على اى خصم يقع عبء الاثبات لاتتصل بالنظام العام . ولما كانت الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع باعتراضها على تكليفها هى بالاثبات بدلا من المطعون عليه واشهدت شاهدين فلا يجوز لها التحدى بذلك أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/١/٢٠ - الطعن ٢٦٥ لسنة ٤٦ ق).

١٩٩ - قواعد الاثبات غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بها أمام محكمة الموضوع . اعتباره قبولاً للاثبات بغير الطريق الذي رسمه القانون .

قواعد الاثبات - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، وإذا كان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، فإن سكوته يعد قبولاً منه للاثبات بغير الطريق التي رسمها القانون .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٠ - الطعن ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق).

٢٠٠ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام - عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق بتحديد المكلف بالاثبات :

لما كانت قواعد الاثبات ومنها مايتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، ومن ثم فانه لايجوز التحدى بهذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٨ - الطعن ١١٥٧ لسنة ٤٧ ق)

٢٠٢ - قواعد الاثبات - ليست من النظام العام :

ان قواعد الاثبات ومن يقع عليه عبء الاثبات من الخصوم ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً مما لايقبل معه من الطاعنين التمسك بهذا النعى لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن ١٩ لسنة ٤٢ ق).

٢٠١ - قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة لا تتعلق بالنظام العام .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة عدم جواز الاثبات بالبينة في الاحوال التي يجب فيها الاثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً واذا كان الثابت من الاوراق أن الطاعنين لم يعترضوا على حكم الاحالة الى التحقيق أو يقلعوا ما يدل على تمسكها بما جاء بوجه النعى حتى صدر الحكم المطعون فيه فإن ما يثيرانه بهذين السببين أيا كان وجه الرأى فيها يكون نعيًا غير مقبول .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٣ ق).

٢٠٣ - قاعدة عدم جواز اثبات التصرفات القانونية المدنية الا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيها - عدم تعلقها بالنظام العام :

قاعدة عدم جواز اثبات التصرفات القانونية المدنية الا بالكتابة فيما زادت قيمته على عشرين جنيها أو اثبات ما يخالف الكتابة أو يجاوزها الا بالكتابة .

عدم تعلقها بالنظام العام . هذه القاعدة تسرى على جميع العقود المنشئة للالتزام كالبيع وغيرها من العقود وبالتالي فلا يجوز لاحد طرفي العقد طلب انحالة الدعوى للتحقيق لاثبات ما يخالف ما اشتمل عليه دليل كتابي طالما ان الخصم الاخر قد تمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة .

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ - طعن ١٦٦٤ لسنة ٤٨ ق).

٢٠٤ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام - يجوز الاتفاق على مخالفتها .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قواعد الاثبات ، ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ، ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمنا وكان الطاعنين لم يعترضوا على حكم محكمة الاستئناف الذي كلفهم باثبات أن الولي الطبيعي قد اشترى من ماله الخاص العقار الذي بيع لهم لصالح اولاده القصر فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ - الطعن ٤٢٢/٤١٨ لسنة ٤٩ ق).

٢٠٥ - قوة الأمر المقضى - علوها على اعتبارات النظام العام :

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن قوة الأمر المقضى التي تكتسبها الاحكام تعلو على اعتبارات النظام العام .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٨ ق).

الفصل السابع - مسائل متنوعة

٢٠٦ - حق الخصم في نفى ما صرح لخصمه باثباته :
اغفال حكم الاثبات الاذن للخصم بنفى ما صرح لخصمه باثباته لا ينفي
حقه في طلب سماع شهوده . التحدث بذلك امام محكمة النقض غير جائز .
(نقض ١٩٨١/٤/٢٥ - الطعن ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق) .

٢٠٧ - مجال إعمال نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات بعدم جواز الحكم بصحة
الورقة وفي الموضوع معا هو أن يكون هناك طعن بالتزوير اتبعت في شأنه
اجراءات الطعن أما مجرد القول بتزوير مستند دون اتخاذ اجراءات الطعن
حياله لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى تفصل فيه المحكمة على هذا
الاساس :

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي
الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم في
موضوع الدعوى حتى لا يجرم الخصم الذي اخفق في اثبات تزوير الورقة من
أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت لها الا ان مجال
أعمال هذا النص انما يكون في حالة قيام ادعاء بالتزوير اتبعت في شأنه
الاجراءات المنصوص عليها في الفرع الثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني
من قانون الاثبات لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان
المطعون ضده الاول قرر بأن العقد الموجود بالشهر العقاري يغير العقد الذي
فحصه خبير مصلحة الطب الشرعي الا انه لم يتخذ اجراءات الادعاء بالتزوير
حيال العقد المودع بالشهر العقاري فلا على محكمة الاستئناف ان هي حققت
هذا القول الذي لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى فصلت فيه المحكمة على
هذا الاساس ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٥ - الطعن ٢٧٩ لسنة ٤٧ ق)

٢٠٨ - اثبات الوفاة أو الولادة واقعة يجوز اثباتها بأية طريقة من طرق الاثبات ولا يلزم فيها الاثبات بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .

إذا كانت المادة ٣٠ من القانون المدنى تنص على أن الولادة والوفاة تثبت بالسجلات الرسمية المعدة لذلك فإذا لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات جاز الاثبات بأية طريقة أخرى فإذا استلزم الحكم الاثبات بالسجلات الرسمية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن بحث قيمة المستندات العرفية المقدمة من الطاعة كدليل على اثبات وفاة البائع .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٤٣٠ لسنة ٤٧ ق).

٢٠٩ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا - علة ذلك - نطاق العمل بهذه القاعدة - شرط جواز الخروج عليها - مثال :

من المقرر وفقا لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بصحة المحرر او رده او بسقوط الحق في اثبات صحته وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، اعتبارا بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف الا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره او بسقوط الحق في اثبات صحته او الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله - من ان يقدم ماعسى ان يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، او يسوق دفاعا جديدا ، الا انه لا مجال لاعمال هذه القاعدة اذا كانت المحكمة لم ترفيا ساقه الطاعن من قرائن على مجرد ادعائه تزوير السند - دون سلوك طريق الادعاء بالتزوير - ما يقنعها باستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه ، لما كان ذلك وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الادعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الادعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير ان يسلك في الادعاء به الاوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكى يتج الادعاء أثره القانونى ، وكان الثابت أن الطاعن - وان اثار أمام محكمة الموضوع

أن التوقيع المنسوب اليه على التنازل عن الايجار المسطر بالعقد مزور عليه ، الا أنه لم يسلك السبيل الذى رسمه القانون ، فانه يكون من حق تلك المحكمة أن تعتبر العقد صحيحا ، مادامت لم تره من ظروف الدعوى وفقا للمادة ٥٨ سالفه البيان أنه مزور ، ذلك ان مؤدى هذه المادة التى جاءت خالية من أى قيد أو شرط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع وهى تقضى برد وبطلان الورقة تطبيقا لها انما تستعمل حقا خوله لها القانون فهى ليست ملزمة بتنبيه الخصوم الى ذلك ، وبالتالي فان محكمة الموضوع اذ خلصت فى الحكم المطعون فيه فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الدليل وباسباب سائغة تكفى لحمل ما انتهت اليه من صحة حصول التنازل عن الايجار واعتبرته غير مطعون عليه بالتزوير بالطريق الذى رسمه القانون ، وقضت تبعا لذلك بتأييد حكم الاخلاء للتنازل ، فانه لا على المحكمة ان هى قضت بصحة ذلك التنازل وفى الموضوع بحكم واحد ، ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٩ - الطعن ٥٨٩/٥٠٥ لسنة ٤٨ ق) .

٢١٠ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر وفى الموضوع معا - علة ذلك - مثال لقضاء على خلاف هذه القاعدة :

أن المادة ٤٤ من قانون الاثبات تنص على انه « اذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق فى اثبات صحته اخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال او حددت لذلك اقرب جلسة » ، ومفاد ذلك انه لا يجوز الحكم بصحة المحرر - ايا كان نوعه - وفى موضوع الدعوى معا بل يجب ان يكون القضاء بصحته سابقا على الحكم فى الموضوع ، ولو كان قد سبق ابداء دفاع موضوعى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى اخفق فى اثبات تزوير المحرر من أن يقدم ماغسى ان يكون لديه من اوجه دفاع اخرى ، كان يرى فى الادعاء بالتزوير ما يغنى عنها - لما كان ذلك وكان عجز الطاعن عن اثبات تزوير اعلان الحكم المستأنف - والذى من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالاستئناف بالنسبة له - ، لا يستتبع بطريق اللزوم ان يكون قد سقط حقه

فيه ، اذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الاعلان بعد الحكم برفض الادعاء بالتزوير لاختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، اذ قد تتعدد الادلة على اثبات ذلك البطلان او نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الادعاء بالتزوير وفي شكل الاستئناف - وهو ذاته المبني على الادعاء بالتزوير - معا فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٤٨ ق)

٢١٢ - التصرف المختلط - اثباته في مواجهة الطرف المدني :
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا كان التصرف حاصلًا بين شخصين وكان بالنسبة لأحدهما مدنيا وبالنسبة للآخر تجاريا فان قواعد الاثبات في المواد المدنية هي التي تتبع على من كان التصرف مدنيا بالنسبة له ، فلا تجوز محاجة الدائن الا طبقا لقواعد الاثبات المدنية اذا كان التصرف بالنسبة له تصرفا مدنيا ولو كان بالنسبة للمدين تصرفا تجاريا .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٣ - الطعن ٣٥٤ لسنة ٤٩ ق)

٢١٣ - لا يستطيع الوارث ان يسلك في الاثبات سبيلا ما كان لمورثه ان يسلكه .

الوارث خلف عام لمورثه لا يستطيع ان يسلك في الاثبات سبيلا ما كان لمورثه ان يسلكه ولا يغير من هذا ان يكون التصرف المنجز الصادر من المورث من شأنه ان يقلل نصيب الوارث في التركة إذ أن هذا الاخلال لا يعتبر اضرارا بحق الوارث يصبح معه من الغير بالنسبة لتصرف مورثه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ - الطعن ٤١٣ لسنة ٤٩ ق)

٢١٤ - واقعة التهجير - واقعة مادية - إثباتها :

لما كانت نصوص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ لاتدل عباراتها أو اشارتها أو دلالتها أو اقتضاؤها على أن المشرع قصد تقييد اثبات صفة التهجير بطريق معين مما يقتضاه اباحة اثبات هذه الصفة - باعتبارها واقعة مادية - بكافة طرق الاثبات ومن ثم فلم تحكم الموضوع أن تستخلص توافر هذه الصفة أو عدم

توافرها مما تقتنع به من أدلة الدعوى ولاسلطان عليها فى ذلك طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه - على مايبين من أسبابه - على أن الطاعنين لم يقدموا مايدل على انها من المهجرين وانما قدما شهادة ادارية من منطقة شمال القاهرة التعليمية تتضمن ان المستأنف عليه الاول موظف حكومى صدر قرار بنقله من بورسعيد الى القاهرة ، والنقل من جهة الى اخرى يختلف عن التهجير الذى تم عقب العدوان من محافظات القناة - ومن ثم فليس للمستأنف عليها ان يتمسكا بتطبيق القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ . . . فانه يكون قد تناول دفاع الطاعن والدليل الذى قدمه باسباب سائغة من شأنها ان تؤدي الى النتيجة التى خلص اليها وبما هو كاف لحمل قضاائه .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ٤٦ لسنة ٤٩ ق).

إثراء بلا سبب

٢١٥ - قواعد الاثراء بلا سبب واحكام الفضالة . مجال تطبيقها . عند عدم وجود رابطة عقدية تحكم العلاقة بين الطرفين .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الاثراء بلا سبب أو لاحكام الفضالة ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر مستندات الطعن انه قد تم الاتفاق بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدهم بموجب العقود المؤرخة على كيفية سداد تكاليف تخزين اللحوم المستوردة بالثلاجات بجمهورية مصر العربية وأن الملزم بها البائع أو المشتري حسب ميناء الوصول ويتحمل المورد - المطعون ضدهم - بمصاريف تخزين البضاعة في ثلاجات بورسعيد دون الاسكندرية حسبما ورد في بنود التسليم في عقد التوريد وقد تعهد المطعون ضدهم بالعقد المؤرخ . . . بتحمل نفقات التخزين بثلاجات الجيش بالسويس وكافة الالتزامات المترتبة على تخزين هذه الكمية ، ومن ثم فان العلاقة بين طرفي الخصومة علاقة تعاقدية واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق الشركة الطاعنة تأسيسا على قواعد الاثراء بلا سبب والفضالة فانه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون .

٢١٦ - اثناء بلا سبب - اذا كانت علاقة الخصوم بحكمها عقد فلا محل لتطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب - العقد الذى هو سبب الاثراء قد يكون مبرما بين المثرى والغير دون أن يكون المفتقر طرفا فيه ويقوم العقد مع ذلك سببا قانونيا للاثراء .

انه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - اذا كانت علاقة الخصوم بحكمها عقد فلا محل لتطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية ، وتكون أحكام العقد هى المرجع فى تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين ، لما كان ذلك وكان العقد الذى هو سبب الاثراء قد يكون مبرما بين المثرى والغير دون أن يكون المفتقر طرفا فيه ، ويقوم العقد مع ذلك سببا قانونيا للاثراء وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن علاقة الحكومة وشركة سكك حديد الدلتا الملتزمة بحكمها عقدا الالتزام المبرمين بتاريخى ٢٧ / ٣ ، ٢١ / ٥ / ١٨٩٦ وكان حكم محكمة الدرجة الأولى الذى أيد الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد التزم هذا النظر وذهب الى أنه لا محل لتطبيق قاعدة الاثراء بلا سبب فى هذه الحالة ، وخلصت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى ومن نصوص العقد حسبها سلف البيان فى الرد على السبب السابق الى عدم أحقية الطاعنة فى طلباتها وأقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، فلا عليها بعد ذلك أن لم تتبع كل حجة للخصوم وترد عليها استقلالا طالما أن فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها ، الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور يكون فى غير محله .

(نقض ٢ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٧٦٦ لسنة ٤٨ ق)

٢١٧ - حصول المؤجر على التعويض عن فقد ثمرات العين المؤجرة نتيجة العمل غير المشروع . اثناء بلا سبب . علة ذلك

اذ كان مؤدى مأورده الحكم المطعون فيه هو اثناء فى جانب الطاعنين يتمثل فيها حصلوا عليه من قيمة الثمار التى لم تكن مملوكة لهم وافتقار فى ذمة المطعون عليهم عدا الاخيرة متمثلا فى قيمة الثمار المملوكة لهم بموجب ذلك العقد (عقد الايجار) التى استولى عليها أفراد القوات المسلحة بعملهم غير المشروع بما يتوافر فيه عناصر الاثراء بلا سبب .

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٨ ق)

أحوال شخصية

الفصل الأول - مسائل عامة

الفرع الأول - دعوى الأحوال الشخصية

الفرع الثاني - دعوى النسب

الفرع الثالث - مسائل متنوعة

الفصل الثاني - المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين

الفرع الأول - التطليق للضرر

الفرع الثاني - مسائل متنوعة

الفصل الثالث - المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين

الفصل الرابع - المسائل الخاصة بالأجانب

الفصل الخامس - الولاية على المال

الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل الأول - مسائل عامة

الفرع الأول - دعوى الأحوال الشخصية

٢٢١ - لا يشترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى وأن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر بل يكفي أن توافق شهادتهم بعض المدعى به وأن تتوافق أقوالهم في إفادة المعنى المقصود بالدعوى .

انه لما كان المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وأن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر ، الا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى وأن تتطابق أقوالهم في اللفظ والمعنى معا ، بل يكفي أن توافق شهادتهم بعض المدعى به وان تتوافق أقوالهم في إفادة المعنى المقصود بالدعوى ، لما كان ذلك وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهما أقامت دعواها بطلب التطبيق تأسيسا على اعتداء زوجها الطاعن عليها بالقول والفعل اعتداء بالغا وأحضرت للاثبات شاهدين شهدا باعتدائه عليها بالسب المقذع وهي صورة من صور الاعتداء بالقول المدعى به وبذلك تكون شهادتها قد وافقت بعض الدعوى فتقبل باعتبار أن أخذ القاضي بها يجعل الشهود به هو القدر الثابت من الدعوى بالبينة ، كما يبين من تلك المدونات أن أقوال هذين الشاهدين وأن لم تتطابق في اللفظ الا انها وافقت بما اشتملت عليه من الفاظ للسباب الى المطعون ضدها واختلافهما فيما اذا كان أثناء ذلك يقذف بالأطباق أو كان ممسكا بها ويهم بالقائها اذ أن هذه الواقعة تخرج عن المقصود بالدعوى وبالتالي لم تكن هناك حاجة لاثباتها ويستوى ذكرها أو السكوت عنها فلا يمنع الاختلاف بشأنها من صحة الشهادة ولا يمنع من قبولها .

(تنقض ٣١ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٣٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٢٢ - الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية ، وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض ، م ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات ، رفع الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وورودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد ، أثره ، بطلان الطعن .

الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية يتم - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - وفق الاجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، واذ كان مقتضى أولاهما ، وجوب رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، فإن الطاعن اذا لم يلتزم هذا الاجراء وقام بايداع صحيفة الطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يقع باطلا ولا يغير من ذلك أن تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها في التقرير ووردت بالفعل الى قلم كتاب محكمة النقض طالما أن ورودها جاء لاحقا لانقضاء ميعاد الطعن ، فلا تتحقق به الغاية من الاجراء .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٤٢٣ لسنة ٤٨ ق) .

٢٢٣ - بلوغ الشاهد . شرط للأداء وليس شرطا لتحمل . كفاية أن يكون الصبي مميزا .

من المقرر في المذهب الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن بلوغ الشاهد وأن كان شرطا لأدائه الشهادة لما فيها من معنى الولاية على المشهود عليه ، الا أنه ليس شرطا لتحمله بها اذ يكفي لامكان علمه بالحادثة وفهمها وقت حدوثها أن يكون عاقلا فيصح تحمله بها ولو كان صبيا مميزا .

(نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٥ لسنة ٤٩ ق) .

٢٢٥ - الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . رفعه بصحيفة أودعت مع الاوراق - قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . صحيح . متى ثبت وصول كافة الاوراق الى قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد .

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن رفع الطعن في مسائل الاحوال الشخصية بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه

صحيح ، متى ثبت وصول كافة الأوراق الى كتاب محكمة النقض في الميعاد .
(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٨ لسنة ٤٩)

٢٢٦ - وجوب إضافة ميعاد مسافة الى الميعاد الاصلى للاستئناف في الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف . علة ذلك .
مفاد نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن أحكام قانون المرافعات هي الاصل الاصيل الواجب تطبيقه على الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف مما لم يرد بشأنه نص خاص فيما أستبقاه المشرع من مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . واذ لا تتضمن هذه المواد نصا على ميعاد للمسافة يجب اضافته الى الميعاد الاصلى للعمل الاجرائى كما لا تتضمن نصا مانعا من ذلك ، فإن أحكام قانون المرافعات في هذا الخصوص تكون هي الواجبة التطبيق على اجراءات التداعى في مسائل الاحوال الشخصية والوقف . ولما كانت المادة ١٦ من قانون المرافعات تنص على أنه « اذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال اليه . . . ولا يجوز أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام » . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت بوجوب إضافة ميعاد للمسافة الى الميعاد الاصلى للاستئناف على أساس أن المسافة بين موطنها بالقاهرة ومقر محكمة الاستئناف بمدينة قنا تزيد على مائتى كيلو متر . فإن ميعاد المسافة يكون أربعة أيام تضاف الى الثلاثين يوما المقررة بنص المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ميعادا للطعن فى الحكم المساتأنف .

(نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦ لسنة ٥١ ق) .

٢٢٧ - اجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية :
أنه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على أن اجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الاحوال الشخصية وقد أعيدت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون

السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى ماكانت عليه قبل انشاء دوائر فحص الطعون فان التزام الطاعن بايداع الأوراق الميئة بالمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تحيل اليها المادة ٨٨١ / ٢ منه يعود ثانية بحيث يترتب على عدم ايداعه بطلان الطعن وأنه لا يغير من ذلك صدور قانون المرافعات الحالي ناصا في المادة الأولى من قانون إصداره رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ على الغاء قانون المرافعات القديم طالما أنه أبقى على المواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ والخاصة بالاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، الا أنه لما كانت مواد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومنها المادة الثالثة منه والتي كانت الاساس في العودة بهذه الاجراءات الى ماكانت عليه قبل استحداث نظام دوائر فحص الطعون قد الغيت بقانون السلطة القضائية الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والذي خلت نصوصه من حكم مماثل لحكم المادة الثالثة سالفه الاشارة فيتعين أخضاع اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية لنص المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي للطعن في الاحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه احكام خاصة في هاتين المادتين ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم التي تحيل اليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سالفه الاشارة في خصوص الأوراق التي يتعين ايداعها من التقرير بالطعن بالنقض قد الغيت وحلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي ، فقد وجب الرجوع الى هذه المادة في شأن تحديد مايلتزم الطاعن بايداعه من أوراق وقت التقرير بالطعن واذا صدر القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ معدلا هذه المادة بحيث اقتصرت الأوراق التي يلتزم الطاعن بايداعها مع التقرير بالطعن على صور من الصحيفة بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لاسباب طعنه والمستندات المؤيدة لطعنه مالم تكن مودعة ملف القضية وكان الطعن قد تقرر به بعد تاريخ العمل بهذا القانون وهو ٢٩ - ١٢ - ١٩٨٠ فان الدفع ببطلانه لعدم ايداع الطاعنين صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال اليه في أسبابه يكون على غير أساس .

(تنقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩ لسنة ٥١ و).

٢٢٨ - الرقابة التي توخاها المشرع من وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية وابداء رأيها فيها - ما يكفي لتحقيقها :

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة قدمت مذكرة استعرضت فيها وقائع النزاع وأنتهت فيها إلى أنها تمسك عن ابداء الرأي ، ذلك أن الاستئناف المطروح لا يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية واذ كان هذا الذي أورده النيابة العامة في مذكرتها يمثل ما ارتأته نحو تحديد طبيعة النزاع المعروض ومدى تعلقه بمسائل الأحوال الشخصية وهو ما تحقق به - أيا كان وجه الرأي فيه الرقابة التي توخاها المشرع من وجوب تدخلها في الدعوى وابداء رأيها فيها فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٦ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١ لسنة ٥١ ق).

٢٢٩ - استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . خضوعه للمواد الخاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية دون قانون المرافعات . اعتبار الاستئناف مرفوعا بتقديم الصحيفة وقيده في الجدول . عدم انطباق المادة ٧٠ من قانون المرافعات عليه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل الغاء هذه المحاكم والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لابقواعد أخرى في قانون المرافعات ، وأن هذه اللائحة لا تزال هي الاصل الاصيل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع اليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الاحكام وضوابطه وأجراءاته ، كما أن الاستئناف يعتبر مرفوعا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه

وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا اد للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ذلك ، فإن المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها انطباق في استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاحوال الشخصية والوقف .

(نقض ٢٣ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٢ لسنة ٥١ ق).

٢٣٠ - اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية . خضوعها للمادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي . الأوراق التي يلتزم الطاعن بإيداعها مع التقرير بالطعن . م ٢٥٥ مرافعات المعدلة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ .
أنه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على أن اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية وقد أعيدت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الى ماكانت عليه قبل إنشاء دوائر فحص الطعون فإن التزام الطاعن بإيداع الأوراق المبينة بالمادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم الصادر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تحيل اليها المادة ٨٨١ / ٢ منه يعود ثانية طالما أن قانون المرافعات الحالي - وأن ألغى قانون المرافعات القديم ، قد أبقى على المواد ٨٦٨ - ١٠٣٢ الخاصة بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية ، الا أنه لما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد ألغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بكل مواده ، وخلت نصوصه من نص مماثل لحكم المادة الثالثة من القانون الملغى والتي كانت الاساس في العودة بالاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية الى ماكانت عليه قبل استحداث دوائر فحص الطعون ، فإنه يتعين اعتبارا من تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية الحالي أخضاع اجراءات الطعن بالنقض في مسائل الاحوال الشخصية لنص المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي للطعن في الاحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه أحكام خاصة في هاتين المادتين ، واذ كانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم التي تحيل اليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سالفة الإشارة في خصوص الأوراق التي يتعين ايداعها مع صحيفة

الطعن بالنقض قد ألغيت وحلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي ، فقد وجب الرجوع الى هذه المادة لتحديد ما يلتزم الطاعن بإيداعه من أوراق ، واذا عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ بحيث أصبح التزام الطاعن قاصرا على أيداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون عليهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لأسباب طعنه والمستندات المؤيدة له أن لم تكن مودعة ملف القضية ، وكان الطعن قد تقرره بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور وهو ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٠ فإن الدفع ببطلانه لعدم أيداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال اليه في أسبابه يكون على غير أساس .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٩ لسنة ٥١ ق).

٢٣١ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء - ماهيتها .

لما كانت الشهادة في اصطلاح الفقهاء هي أخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لاثبات حق على الغير فخرج بذلك الاخبار الكاذب والاخبار الصادق في غير مجلس الحكم ، وكان المقرر في فقه الحنفية أنه اذا ادعت الزوجة الولادة وأنكر الزوج حدوثها أو حصل خلاف بينهما على تعيين الولد بعد اتفاقهما على نفس الولادة فإنه يكفي في الاثبات شهادة امرأة مسلمة عدلة وذلك لان أصل الولادة وتعيين المولود من الامور التي لا يطلع عليها الا النساء عادة فتكفي فيها شهادتهن وحدهن اذ لو اشترط في اثباتها نصاب الشهادة الكاملة لادى ذلك الى الحرج وهو مرفوع شرعا ، أما اذا ثار هذا النزاع بين الزوج ومعتدته من طلاق رجعي بائن فلا يثبت النسب عند الامام أبي حنيفة الا بشهادة رجلين أو رجل وأمرأتين عدول تبعا لانقضاء الفراش بانقضاء العدة فوجبت الحجة الكاملة وذلك مالم يقر الزوج بالحمل أو كان الحمل ظاهرا فإن النسب يثبت قبل الولادة بالفراش وتقوم الحاجة الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة وحدها أما الصاحبان فلم يشترطا سوى شهادة امرأة واحدة عدلة في كل حال وهو الرأي المفتى في المذهب دفعا للحرج الناشئ عن اشتراط الشهادة الكاملة .

(نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٠ لسنة ٥١ ق).

٢٣٢ - الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية - عدم سريان الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات بالنسبة لماورد بشأنه نص خاص في الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق :

أن الشارع وقد خص مسائل الأحوال الشخصية بأجراءات معينة بينها الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق والذي أبقى القانون الحالي على أحكام المواد من ٨٦٨ الى ١٠٣٢ منه فإن الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تنطبق على ماورد بشأنه نص خاص في الكتاب المشار إليه ، ولما كان النص في المادة ٨٧٧ منه على أن يرفع الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وتتبع في تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن مانص عليه في المادة ٨٧٠ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع لم يستلزم أن يتضمن تقرير الاستئناف أسبابا على غرار ماتطلبه في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر في قضائه برفض الدفع ببطلان الاستئناف لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .

(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣ - الطعن ٢٢ لسنة ٥١ ق) .

٢٣٣ - تطبيق الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص خاص في مسائل الأحوال الشخصية - التدخل في الاستئناف :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام العامة المقررة في قانون المرافعات تنطبق فيما لم يرد بشأنه نص خاص فيما استبقاه المشرع من مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق بشأن الاجراءات في مسائل الأحوال الشخصية واذ فيحق له بالتالي أن يبيع هذه الحصة بغير استئذان المحكمة مما ينقضي به الاساس الذى بنى عليه القرار بسلب ولايته ، وكان في هذا ما تتوافر به لها المصلحة في التدخل اظهارا لوجه الحق في طلب سلب الولاية المؤسس على بطلان هذا التصرف الصادر اليهما فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول تدخلهما يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعى بهذا السبب على غير

نخلت مواد هذا الكتاب من نص خاص بشأن التدخل في الاستئناف مما يقتضى أعمال حكم المادة ٢٣٦ / ٢ من قانون المرافعات الذى يجيز هذا التدخل ممن يطلب الانضمام الى أحد الخصوم ، وكان تدخل المطعون عليهما الثانى والثالث فى الاستئناف المرفوع من النيابة العامة ظعنا على القرار الصادر من محكمة الدرجة الأولى بسلب الولاية قد جرى وفقا لحكم تلك المادة بأن أنضما الى النيابة فى طلبها الغاء القرار المستأنف مستنديين فى ذلك الى أن الولي أنما تبرع من ماله الخاص لقصر المشمولين بولايته بثمن حصتهم فى أرض وبناء العمارة أساس . (نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣ - الطعن ٢٢ لسنة ٥١ ق).

٢٣٤ - أوجب المشرع نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية فى غرفة المشورة على أن يصدر الحكم علنا . مخالفة هذه القاعدة يترتب عليها البطلان .

لما كان مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات الواردتين فى الفصل الثانى من الباب الأول من الكتاب الرابع منه الخاص باجراءات المرافعة والفصل فى مسائل الاحوال الشخصية والذى أبقي عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون المرافعات الحالى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية فى غرفة المشورة على أن يصدر الحكم علنا وأن مخالفة هذه القاعدة الاساسية يترتب عليها البطلان ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الدعوى وأن نظرت فى الجلستين الأوليين فى غير علانية ، الا أنها نظرت فى علانية فى الجلسات التالية الى أن صدر الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون باطلا بما يوجب نقضه .

(نقض ٢٢ / ١١ / ١٩٨٣ - الطعن ٤ لسنة ٥٣ ق).

٢٣٥ - الطعن بالنقض فى مسائل الاحوال الشخصية - مايشترط لصحته : لما كان الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة فى مسائل الاحوال الشخصية يتم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الاجراءات المقررة

في المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الباب الرابع من قانون المرافعات ، وكان مقتضى أولاهما وجوب رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد فإن الطاعنة اذ لم تلتزم هذا الاجراء وقامت بإيداع صحيفة الطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يقع باطلا . لا يغير من ذلك أن تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها في التقرير ووردت بالفعل الى قلم كتاب محكمة النقض طالما أن ورودها جاء لاحقا لانقضاء ميعاد الطعن ، فلا تتحقق به الغاية من اجراء .
(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٩ لسنة ٥٤ ق).

الفرع الثاني - دعوى النسب

٢٣٦ - الشهادة بالتسامع . جوازها في النسب أستثناء . شروطها .
اذ كان الأصل في الشهادة الاحاطة واليقن ، وكان فقهاء الحنفية وأن أجازوا الشهادة بالتسامع في مسائل منها ما هو بأجماع كالنسب ، الا أنهم لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تسامعا الا اذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض وتتواتر به الاخبار ويقع في قلبه صدقه أو يخبره به - بدون استشهاد - رجلا ن عدلان أو رجل وأمرأتان عدول فيصح له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به ، وأن الشاهد اذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد أن يشهد فيها بالتسامع .
(نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٤٩ ق).

٢٣٧ - النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش والبيئة والأقرار . الأقرار بالبنوة . شرط صحته .

المقرر في فقه الحنفية أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش والبيئة فإنه يثبت بالأقرار ويشترط لصحة الاقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب وأن يكون ممكنا ولادته لمثل المقر وأن يصدق الولد المقر في أقراره أن كان مميزا

وأنه متى صدر الاقرار مستوفيا هذه الشرائط فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا لأن النفي يكون أنكارا بعد الاقرار فلا يسمع وإذا أنكر الورثة نسب الصغير بعد الاقرار فلا يلتفت اليهم لأن النسب قد ثبت باعتراف المقر وفيه تحميل النسب على نفسه وهو أدري من غيره بالنسبة لما أقر به فيرجح قوله على قول غيره .

(نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٩ لسنة ٥١ ق).

٢٣٨ - دعوى اثبات النسب - ما يكفي لسماعها في المذهب الحنفي :
دعوى اثبات النسب وحجيتها . يكفي لسماعها في المذهب الحنفي وجود عقد زواج استوفى أركانه وسائر شروط صحته شرعا سواء وثق رسميا أو اثبت بمحرر عرفي أو كان غير مكتوب .

(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٤ لسنة ٥١ ق).

٢٣٩ - النسب . ثبوته في حق الرجل بالفراش وبالبينة وبالاقرار . صدور الاقرار مستوفيا شرائطه . أثره . لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .

المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش والبينة فإنه يثبت بالاقرار وأنه متى صدر الاقرار مستوفيا شرائطه فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقا في الواقع أم كاذبا .

(نقض ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٠ لسنة ٥١ ق).

٢٤٠ - ثبوت النسب - البينة الشرعية - استناد الحكم إل خلافها - خطأ :
إذا كان الحكم المطعون فيه عول في قضائه بثبوت نسب الصغيرة إلى الطاعن رغم انكار ولادتها على ما تضمنه تقرير الطبيب المنتدب من أن المطعون عليها ليست عقيما وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت حاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأييدا لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن أن صلحت لاثبات حمل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم بها الحجية الشرعية على ولادتها .

الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه اذ اكتفى بهذه القرائن لاثبات
الولاية المتنازع فيها دون أن تتوافر عليها البيئة الشرعية يكون قد اخطأ في
تطبيق القانون .

(نقض ٣١ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٥ لسنة ٥١ ق).

الفرع الثالث - مسائل متنوعة

٢٤١ - الشهادة على الارث - شرط قبولها :

الشهادة على الارث في فقه الحنفية . شرط قبولها . بيان الشاهد سبب
الارث وطريقه ونسب مدعى الارث حتى يلتقى مع الميت في أب واحد . عدم
اشتراط ذكر أسم الجدة الجامعة كاملاً . كفاية التعريف بها .
(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٣ لسنة ٤٨ ق).

- الشهادة الشرعية . العلة من جعل شهادة المرأتين مساوية لشهادة رجل
واحد .

العلة من جعل شهادة المرأتين مساوية لشهادة رجل واحد ، تعرض المرأة
للنسيان وأن اشتراط سماع المرأتين مجتمعتين لا يكون الا اذا جاءت أقوالهما غير
متطابقة .

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٣ لسنة ٤٨ ق).

٢٤٣ - وجوب صدور الاحكام في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية
والوقف طبقاً لللائحة ولأرجح أقوال المذهب الحنفى ، الاستثناء .

أوجبت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تصدر
الاحكام في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً
أختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم المذكورة والتي تقضى بأن « تصدر الاحكام طبقاً للمدون في هذه

اللائحة ولأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة » واذ تنص المادة ٣٧٥ من اللائحة على أن « القضاة ممنوعة من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى في عدم أقامتها وهذا كله مع أنكار الحق في تلك المدة » مما يفاده أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم يعمل في شأنها بقواعد التقادم الواردة في القانون المدنى ، وإنما مبناها مجرد نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد انقضاء المدة المقررة لسماعها ولا يقف سريانها الا بقيام عذر شرعى بالمدعى يدل عليه وبين رفع الدعوى مابقى هذا العذر قائما ، وان المراد في اعتبار المدعى معذورا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يكون في وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى إن حقيقة أو حكما .

(نقض ١٢ / ٥ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧ لسنة ٤٨ ق) .

٢٤٤ - مسائل الاحوال الشخصية . عدم سريان أحكام القانون المدنى عليها . خضوعها لللائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة ماعدا الاحوال التى تنص فيها قوانين الاحوال الشخصية على قواعد خاصة . م . ٢٨٠ من اللائحة الشرعية . وم ٦ ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

مسائل الاحوال الشخصية لا تخضع لاحكام القانون المدنى وإنما تسرى عليها الاحكام المقررة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وأرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة ماعدا الاحوال التى تنص فيها قوانين الاحوال الشخصية على قواعد خاصة وذلك أعمالا لنص المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة والمادة ٦ من القانون ٤٦٢ / ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية .

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٢٤ لسنة ٥٠ ق) .

٢٤٥ - بلوغ الصغير ، علاماته . تحديد السن الذى يبلغ به وتنتهى فيه الولاية عليه فيما يتعلق بشئون نفسه . وجوب الرجوع الى أرجح الاقوال من مذهب أبي حنيفة .

اذ كانت اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ والتقنيات الخاصة قد خلت من تحديد السن الذى يبلغ به الصغير وتنتهى فيه الولاية عليه فيما يتعلق بشئون نفسه فإنه يتعين الرجوع في هذا الخصوص الى

أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة . لما كان ذلك وكان المقرر في فقه الشريعة الإسلامية أن الولد يبلغ بالعلامات وهي تختلف بحسب الذكورة والانوثة وبالنسبة للذكر يعرف بلوغه بالاحتلام مع الانزال أو الانزال بأي سبب أو الأحبال وبالنسبة للأنثى يعرف بلوغها بالحيض أو بالحبل أو الاحتلام مع الانزال فإذا ظهر شيء من هذه العلامات حكم ببلوغ كل منهما وإن لم يظهر فلا يحكم ببلوغها إلا بالسن وقد اختلف الفقهاء في مقدار ذلك السن فذهب الإمام أبو حنيفة إلى أنه ثمان عشرة سنة للغلام وسبع عشرة سنة للأنثى وقدره الصحابيان بخمسة عشرة سنة بالنسبة لكل منهما وهو الراجح في المذهب وأنه متى ثبت بلوغ الولد ذكراً كان أو أنثى عاقلاً زالت عنه الولاية على النفس فيخاصم ويختصم بشخصه فيما يتعلق بشئون نفسه ويكون للذكر الخيار في الإقامة عند أحد أبويه أو أن يفرد عنها وللأنثى ذلك أن كانت ثيباً أما أن كانت بكراً فأنها تلزم بالمقام عند الأب أو الجد أو العصابات وذلك متى كانت شابة أما أن كانت مسنة وتعرف بالعفة فأنها لا تجبر على الإقامة عندهم .
(نقض ١٦ / ٢ / ١٩٨٢ - الظعن ١ لسنة ٥١ ق).

٢٤٦ - من شروط قبول الشهادة شرعاً ألا يكون للشاهد في شهادته جر مغنم له أو دفع مغرم عنه أو أن يكون هناك ميل طبيعي للمشهود له أو ميل على المشهود عليه أو أن تكون هناك عداوة بينه وبين المشهود عليه .
لما كان المقرر شرعاً أن من شروط قبول الشهادة انتفاء التهمة عن الشاهد بالألا يكون في شهادته جر مغنم له أو دفع مغرم عنه أو أن يكون هناك ميل طبيعي للمشهود له أو ميل على المشهود عليه أو أن تكون بينه والمشهود عليه عداوة في أمر دنيوي من مال أو جاه أو خصام أو ما إلى ذلك إلا أنه لما كان الطاعن إذا اتهم الشاهد الأول للمطعون عليها في شهادته لوجود خصومة بينهما وميل الشاهد للمشهود لها استند في ذلك إلى قوله أن الشاهد أسهم معها في تقديم شكوى ضده للشرطة للتحفظ على منقولات الزوجية لم يقدم لمحكمة الموضوع صورة رسمية من هذا المحضر لتحرى منه موقف الشاهد في الشكوى ووجه العداوة والميل المدعى بهما ، فإنه لاغى الحكم المطعون فيه إذا اعتمد

شهادة هذا الشاهد وعول عليها في قضائه ويكون ما ساقه الطاعن بسبب النعى دفاعا يخالطه واقع لم يقدم دليله الى محكمة الموضوع فلا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٢ لسنة ٥٣ ق).

الفصل الثاني

المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين

الفرع الأول - التطبيق للضرر

٢٤٧ - يحق للزوجة طلب الطلاق اذا ثبت اضرار الزوج بها ولم يحدد المشرع وسيلة معينة للاضرار فهي تتحقق بأي نوع من أنواع الايذاء بالقول أو الفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالها ولا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ولا يشترط تكرار أيقاع الأذى بل يكفي أن يقع مرة واحدة .

أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه اذا أدعت الزوجة الاضرار بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب الى القاضي التفريق وحيث يطلقها القاضي طليقة بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما ، قد خلت من تحديد وسيلة اضرار الزوج بزوجه والذي يخولها الحق في طلب التطلق ، وكان الشارع قد استقى الحكم المقنن بهذه المادة من مذهب الامام مالك فيتعين الرجوع اليه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المقرر في فقه المالكية ان للزوجة طلب التطلق اذا أوقع الزوج بها أي نوع من أنواع الايذاء بالقول أو الفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالها ولا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وأنه لا يشترط لاجابتها الى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر ايقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما تضرر منه ولو مرة واحدة .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٣٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٤٨ - التتطبيق للضرر . شرطه . أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب أذى الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . معيار الضرر شخصي . استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر .

إذا كان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التتطبيق إذا وقع الزوج بها أي نوع من أنواع الأذى بالقول أو بالفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالها يستطيع معه دوام العشرة بينهما وأنه لا يشترط لأجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر أيقاع الأذى بها بل يكفي . لذلك أن يثبت أن زوجها أتى معها بالتضرر منه ولو مرة واحدة ، وكان تقدير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتتطبيق المطعون عليها من الطاعن قد أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الأذى بالقول الفاحش ، وكانت هذه الدعامة قد استقامت وتكفي لحمل الحكم ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . (نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٣٣ لسنة ٥٠ ق) .

٢٤٩ - التتطبيق للضرر ، شرطه ، أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب أذى الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل .

النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما . . . » يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المقصود بالضرر في هذا المجال هو أذى الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل أذى لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها في العرف معاملة ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ، وكانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها بالتتطبيق استنادا إلى أن الطاعن أضر بها ، مما مفاده أنها اتخذت من حكم المادة المشار إليها أساسا لدعواها وجعلت من الأضرار سببا لطلب التفريق بينهما ، فيكون لها أن تستند إلى جميع صور المعاملة التي تلقاها من الطاعن ولو لم تكن عدديتها في صحيفة الدعوى ، ومن

ثم فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن قد اعتدى عليها بالضرب ،
والذى لامراء فى أنه من أبلغ صور الضرر الموجب للتطبيق ، تكون موافقة
للدعوى ويكون النعى فى هذا الصدد على غير أساس .
(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٠ - المقصود بالضرر فى مجال الطلاق هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو
بالفعل إيذاء لا يلىق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها فى العرف معاملة ضارة
تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ونصاب الشهادة على الضرر شهادة
رجلين أو رجل وامرأتين .

المقصود بالضرر فى هذا المجال هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل
إيذاء لا يلىق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها فى العرف معاملة ضارة تشكو منها
المرأة ولا ترى الصبر عليها وكانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها بالتطبيق
استنادا الى أن الطاعن اضربها مفاده أنها اتخذت من حكم المادة المشار إليها
أساسا لدعواها وجعلت من الاضرار سببا لطلب التفريق بينهما فىكون لها
والحال كذلك أن تستند الى جميع صور سوء المعاملة التى تلقاها من الطاعن ولو
لم تكن قد عدتها فى صحيفة الدعوى ومن ثم فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن
الطاعن قد اعتدى عليها بالضرب - والذى لامراء فى أنه من أبلغ صور الضرر
الموجب للتطبيق تكون موافقة للدعوى ويكون النعى فى هذا الصدد على غير
أساس . ولما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الشارع وأن استمد حكم
التطبيق للضرر المنصوص عليه فى المادة السالفة الذكر من مذهب الامام مالك
الا أنه لم يحل اليه بشأن التدليل على قيام الضرر ومن ثم وجب الرجوع فى هذا
الخصوص الى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عملا بنص المادة ٢٨٠ من
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهى توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل
وامرأتين .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٥٠ ق).

٢٥١ - التطلاق للضرر ، كفاية اتفاق أقوال الشهود على أضرار الزوج بزوجه على وجه معين ، لا يشترط أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من وقائع الاضرار ، علة ذلك .

لئن كان المقرر في قضاء محكمة النقض أن الشارع وأن استمد حكم التطلاق للضرر المنصوص عليه في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من مذهب الامام مالك الا أنه لم يحل اليه بشأن التدليل على قيام الضرر ومن ثم وجب الرجوع في هذا الخصوص الى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وهي توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل وامرأتين ، وإذا كان الأساس الذي تقوم عليه دعوى التطلاق للضرر هو أضرار الزوج بزوجه وأساءته معاملتها بما لا يستطع معه دوام العشرة بين أمثالها ، فإنه يكفي لاكتمال نصاب الشهادة فيها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على وجه تتضرر منه ولا ترى معه الصبر والاقامة معه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هي تمثل في مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشرع .
(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٢ - انتهاء الحكم صحيحاً الى ثبوت قيام العيب المستحكم الموجب للتفريق . خطؤه في وصف هذا العيب بالعنة . لا أثر له .
إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى ثبوت قيام العيب المستحكم الموجب للتفريق فليس بضائره بعد ذلك خطؤه في وصف هذا العيب بالعنة .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٣ - اجراء جراحة للزوج تنفي عنه عيب العنة . اصابته بعيب آخر يتمثل في جعل الوقاع شاذاً ويلحق بالزوجة آلاماً عضوية ونفسية . استقرار حالة العيب بما يجعله مستحكماً . انتفاء موجب التأجيل للحكم بالتطلاق .
أذ كانت العملية الجراحية التي أجريت للطاعن وأن أصبح معها قادراً على إتيان زوجته بما ينفي عنه عيب العنة الا أنها اصابته بعيب آخر من شأنه أن

يجعل الوقاع شاذا لا يتحقق به احد مقصدي النكاح ويلحق بالزوجة آلاما عصبية ونفسية فضلا عن أنه يعرضها للاصابة بأمراض عصبية وجنسية أبان عنها الخبير المتدب وكان من شأن هذا التداخل الجراحي استقرار حالة العيب لدى الطاعن بما يجعله عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه ويستفى موجب التأجيل الذى اشترطه الحنفية للحكم بالتطليق لعيب العنة .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٣ - حق الزوجة فى طلب التفريق للعيب المستحكم فى الزوج . شرطه . جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى الضرر .

مفاد نص المادتين ٩ و ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن احكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - يدل على أن المشرع توسع فى العيوب التى تبيح للزوجة طلب الفرقة فلم يقتصر على ماأخذ به منها فقهاء الحنفية وهى عيوب العنة والجلب والخصاء وإنما أباح لها طلب التفريق أن ثبت بالزوج أى عيب مستحكم لا يمكن البرء منه اصلا أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لايتسنى لها الاقامة معه الا بضرر شديد ، وأن ماورد ذكره من عيوب فى هذا النص كان على سبيل المثال لا الحصر وأنه رأى الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام العيب ومدى الضرر الناجم عن الاقامة مع وجوده .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٣ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٥ - الشهادة بالتسامع . عدم قبولها فى دعوى التطليق للضرر . المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الشهادة بالتسامع لا تقبل شرعا فى أثبات أو نفى وقائع الاضرار المبيحة لتطليق الزوجة على زوجها .

(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٣٧ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٦ - الشهادة بالتسامع على وقائع الاضرار فى دعوى التطليق . غير مقبولة .

وقائع الاضرار المبيحة لتطليق الزوجة على زوجها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة ليست من المسائل التى أجاز فيها فقهاء الحنفية الشهادة بالتسامع .

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٤٨ لسنة ٥٠ ق).

٢٥٧ - الحكم بالتطليق اعمالا للمادة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
شرطه . ثبوت الضرر المدعى به بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وأن يعجز
القاضي عن الاصلاح بين الزوجين . عدم الزامها بالمبادرة بالقيام بهذا
الاصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها أو معاودة القيام به في كل
مرحلة من مراحل الدعوى .

مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن الشارع
وأن أشرط للحكم بالتفريق في هذه الحالة شرطان أولهما أن يثبت الضرر
المدعى به بما لا يستطاع معه دوام العشرة وثانيهما أن يعجز القاضي عن
الاصلاح بين الزوجين المتخاصمين الا أنه لم يستلزم المبادرة بالقيام بهذا
الاصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها أو معاودة القيام به في كل
مرحلة من مراحل الدعوى لما كان ذلك وكان الاصلاح بين الزوجين يقتضى
التعرف على حقيقة النزاع القائم بينهما والظروف والملازمات المحيطة به وذلك
حتى يتخير القاضي السبل الناجحة لانهاهه صلحا . وكان الاستئناف وفقا لنص
المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى الى الحالة التى
كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، فإنه
لاعلى محكمة أول درجة أن هى أرجأت محاولة الاصلاح بين الزوجين الى ما بعد
سماعها البيانات المقدمة فى الدعوى ولا على محكمة الاستئناف اذا لم تعاود
عرض الصلح على الزوجين بعد أن رأت سلامة ما انتهى اليه الحكم المستأنف
من قضاء .

(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٣ لسنة ٥١ ق).

٢٥٨ - حق الزوجة فى طلب التفريق للعيب المستحكم فى الزوج . شرطه .
جواز الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر .
المادتان ١١،٩ ق ٢٥ لسنة ١٩٢٠ .

مفاد نص المادتين التاسعة والحادية عشر من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن
أحكام النفقة وبعض مسائل الاحوال الشخصية يدل - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج أن
ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلا أو يمكن البرء منه بعد زمن

طويل بحيث لا يتسنى لها الإقامة مع الا بضرر شديد ، وأنه توسع في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة الا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعينه صراحة أو دلالة ، ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسمان : قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لاهله وهي عيوب العنة والجلب والخصاء ، وقسم جاء به القانون زاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لاتعيش الزوجة معه الا بضرر ، وكان تقدير علم الزوجة بعيب الزوج ورضاها به صراحة أو دلالة من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع مما لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض مادام الحكم يقوم على أسباب مقبولة تكفى لحمله .

(نقض ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠ لسنة ٥١ ق).

٢٥٩ - تقدير وجود العيب المستحكم في الزوج ومدى علم الزوجة به ورضاها مع وجود العيب صراحة أو دلالة . من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائغة .

تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج الذي لا يرجى زواله أو لا يمكن البرء منه الا بعد زمن طويل بحيث لاتعيش الزوجة معه الا بضرر ، ومدى علم الزوجة به ورضاها بالزوج مع وجود العيب به صراحة أو دلالة ، من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة .

(نقض ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠ لسنة ٥١ ق).

٢٦٠ - نصاب الشهادة على الضرر الموجب للتطليق وفقاً للراجع في مذهب أبي حنيفة رجلين عدلين أو رجل وأمرأتين عدول .

يتعين لصحة الشهادات فيما يشترط فيه التعدد أن تتفق مع بعضها لانه باختلافها لا يوجد الا شرط الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد ، وأذ كان نصاب الشهادة على الضرر الموجب للتطليق وفقاً للراجع في مذهب أبي

حنيفة رجلين عدلين أو رجل وأمرأتين عدول ، وكان الين من الأوراق أن الشاهد الثاني من شاهدي المطعون عليها وأن شهد بأن الطاعن تهجم على زوجته المطعون عليها في حضوره حال وجوده في منزلها إلا أنه أذ لم يفصح عن كيفية حصول التهجم المشهود به وما إذا كان قد تم بالقول أو بالفعل حتى تقف المحكمة على حقيقة ما صدر من الطاعن تجاه المطعون عليها وتقدر مافيه من أساءة لها وتضرر امثالها منه ، فإن شهادته لايتوافر بها نصاب الشهادة على المضارة التي شرع التفريق بين الزوجين بسببها . واذ أيد الحكم المطعون فيه رغم ذلك ما قضى به الحكم المستأنف من تطبيق المطعون عليها على زوجها الطاعن على سند مما شهد به شاهدها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٨ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ٣١ لسنة ٥١ ق).

٢٦١ - ايداء الزوج زوجته بالفعل أو القول ايداء لايليق بمثلها شرط للتطبيق للضرر .

يشترط للتطبيق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ايداء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ايداء لايليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته أياها في العرف معاملة « شاذة » ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالتطبيق على قوله « وحيث أنه قد مضى على عقد زواجهما أكثر من خمس سنوات ولم يدخل بها ، بل دب الخلاف بينها واستحكم عقب العقد مباشرة وامتد الخلاف المتشعب بينهما الى ساحات المحاكم بدعاوى طاعة ونفقة وغيرها . ترى المحكمة . أن هذه الزيجة لن يكتب لها التوفيق على ماشرع الله الزواج من تواد ورحمة ومودة وأصبحت بذلك الحياة الزوجية مستحيلة بين الطرفين » وكان هذا الذي خلص اليه الحكم لايفيد أضرار الطاعن بزوجته المطعون عليها على النحو السالف البيان لانه باقامته دعوى الطاعة انما يستعمل حقا خولته أياه الشريعة مما لايعتبر بذاته من دواعي الاضرار .

(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣ - الطعن ٤٨ لسنة ٤٨ ق).

٢٦٢ - معيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين ويميز التطبيق هو معيار شخصي لامادي .

أن المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن أحكام الأحوال الشخصية تميز للزوجة طلب التطلق اذا أضر بها الزوج بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها وأذ كانت غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع أقامتها في بلد واحد - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية لهذا القانون - تعتبر من أوجه الضرر التي تميز للزوجة طلب التفريق بينها وبين زوجها بطلقة بائنة وفقا لنص المادة السادسة سالفه البيان وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر الذي لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين ويميز التطبيق هو معيار شخصي لامادي يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة المضرور في المجتمع والظروف المحيطة به فإنه لا مجال لاستلزام استتالة غيبة الزوج الى أمد معين وإنما يترك تقدير تحقق الضرر من جرائها ومدى احتمال الزوجة المقام مع توافر الضرر بها للقاضي وذلك لما له من سلطة تقدير الواقع ، ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد اشترط لاجابة الزوجة الى طلبها التطلق لغيبة الزوج عنها بلا عذر مقبول وفقا لنص المادة الثانية عشر من القانون السالف الإشارة أن تمتد الغيبة لمدة سنة على الأقل ذلك أن غياب الزوج في هذه الحالة على ما يبين من المذكرة الايضاحية هو نتيجة لاقامته في بلد آخر غير بلد الزوجة وهو وضع يختلف عن هجرة منزل الزوجية رغم اقامته بذات البلد بما يكشف عن رغبته في ايقاع الاذى بزوجه والاساءة اليها فلا أساس للقول باتحاد العلة في كلتي الحالتين وسريان قيد الزمن. المقرر في أولاهما على الثانية . لما كان ذلك ، وكان رفض الزوجة مساعي الصلح بينها وبين زوجها لا يؤثر على حقها في طلب التطلق طالما ثبت للقاضي أضراره بها ضررا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه بالتطبيق على سند مما شهد به شاهدوا المطعون عليها من أن الطاعن هجر منزل الزوجية رغم اقامته بذات البلد وهو ما يتحقق به ركن الضرر وما خلصت اليه المحكمة من عدم قدرة المطعون عليها على احتماله والصبر عليه لأنها شابة يخشى عليها من الفتنة وهو استخلاص موضوعي سائغ له مأخذه من الأوراق ويؤدي الى النتيجة التي أنتهت اليها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ويكون قد برأ من عيب الفساد في الاستدلال . لما كان ماتقدم وكان الطاعن لم يبين

أوجه التناقض التي يدعيها في شهادة شاهدي المطعون عليها فإن نعيه في هذا الخصوص يكون مجهلاً غير مقبول .

(نقض ١٧ / ٥ / ١٩٨٣ - الطعن ٣٦ لسنة ٥٢ ق).

٢٦٣ - يعتبر اضراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها - سقوط حقها في طلب التتطبيق بمضى سنة من تاريخ العلم :
لما كان النص في المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن « . . . يعتبر اضراً بالزوجة اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها ولم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها عدم الزواج عليها وكذلك أخفاء الزوج على زوجته الجديدة أنه متزوج بسواها . ويسقط حق الزوجة في طلب التتطبيق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً » يدل على أن مجرد أتمام الزواج الجديد يعتبر ضرراً يجوز للزوجة الأولى أن تلجأ إلى القضاء طالبة التتطبيق من زوجها دون حاجة إلى إثبات قصد الاضرار لدى الزوج أو السماح له بإثبات أن ضرراً ما لم يلحق بالزوجة ذلك أن الضرر في هذه الحالة مفترض بحكم القانون ولا يقبل إثبات العكس . لما كان ذلك فإن مآثره الطاعن في هذا الخصوص من دفاع يكون غير منتج يكون النعى على الحكم المطعون فيه أغفاله الرد عليه على غير أساس .

(نقض ٢٤ / ٥ / ١٩٨٣ - الطعن ٢١ لسنة ٥٢ ق).

٢٦٤ - يكفي لتوافر الشهادة على قيام الضرر الموجب للتتطبيق أن تتفق شهادة الشاهدين على إيذاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه ولا ترى معه الصبر والاقامة معه .

أن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « إذا أدعت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ يطلقها طليقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما » يدل على أن الشارع أوجب كى يحكم القاضي بالتتطبيق أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالها ، وإذا

محكمة أول درجة قد اكتفت في قضائها بالتطبيق بما تحقق لديها من ثبوت واقعة الهجر فإن تأييد الحكم المطعون فيه هذا القضاء لتحقيق الضرر من الهجر ومن التعدي عليه بالسب لا ينطوي على أى تناقض ويكون النعى في هذا الخصوص في غير محله .

(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٨٣ - الطعن ٥٠ لسنة ٥٢ ق).

٢٦٥ - التطبيق للضرر - الشهادة - اختلاف الشاهدين في الزمان والمكان لا يمنع من قبول شهادتهما - سلطة محكمة الموضوع :
من المقرر في الفقه الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن اختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع من قبول شهادتهما ، وكان البين من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن أقوال شاهدى المطعون عليها قد توافقت على قول محض هو اعتداء الطاعن عليها بالسب على مسمع منها فتكون شهادتهما مقبولة وأن اختلفا في زمان الواقعة المشهود بها . لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت من دليل على أن الشاهد الثانى للمطعون عليها متهم في شهادته مما يكون معه النعى في هذا الخصوص غير مقبول ، وكانت محكمة الاستئناف بما لها من سلطة مطلقة في الترجيح بين البيئات قد اعتمدت بينة الاثبات المقبولة شرعاً ورجحتها على بينة النفى وأقامت قضاءها بالتطبيق على سند من أقوال شاهدى المطعون عليها وما أستخلصته منها بأستدلال سائغ من تضرر المطعون عليها من أساءة الطاعن لها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

٢٦٦ - التطبيق للضرر - ما يكفى لتبرير الحكم به :
وان كان الراجع في فقه الحنفية الواجب الرجوع اليه في نطاق الدعوى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شهادة التسماع لا تقبل الا في بعض الاحوال وليس منها

التطليق للضرر ، ولئن كان البين من الأوراق أن أقوال الشاهدين الثاني والثالث من شهود الاثبات جاءت سماعية فلا تكون مقبولة مما لا يتوافر به نصاب الشهادة المقرر شرعا في خصوص الوقائع المشهود عليها ، الا أنه لما كانت المطعون عليها قد ساقطت بالاضافة الى هذه الوقائع واقعة أخرى وهي تشهير الطاعن بها وطعنه في عرضها واستدلت عليها بما قدمته من مستندات ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أعتد بهذه الواقعة في توافر الاضرار الموجب للتطليق وأقام عليها قضاءه بقوله : « . . . فضلا عن أن البين من الأوراق أن المدعى عليه (الطاعن) رمى المدعى عليها (المطعون عليها) وأتهمها في سلوكها وعرضها وعفتها بعد أن عين بالذات شخصا قال أن المدعية على علاقة به . . . وكل من الزوجين مستواهما الاجتماعي مرتفع ويشتها طيبة ويعتبر ذلك اساءة بالغة للمدعية بما لا يليق بأمثالها ويكون المدعى عليه قد أضر بالمدعية ضررا يبيح لها شرعا أن تطلب التطليق . . . » وكان هذا الذي أورده الحكم له أصله الثابت في الأوراق ويكفي لحمل قضائه بالتطليق فإن تعييبه في الدعامة الاخرى المستمدة من أقوال شهود المطعون عليها يكون غير منتج . واذا استوفى الحكم بذلك دليله على أن الاساءة كانت من جانب الطاعن وأقام قضاءه في هذا الخصوص على أسباب سائغة فيها الرد الضمني المسقط لما ساقه الطاعن من دفاع وقدمه من مستندات فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٣ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٦ لسنة ٥٣ ق) .

٢٦٧ - دعوى التطليق للضرر - ما يكفي لتسبب رفضها لانتفاء الضرر -
مثال :

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة بالتسامع لا تقبل شرعا في اثبات أو نفى وقائع الاضرار المبيحة لتطليق الزوجة على زوجها وأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الاخر وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام استخلاصه

سائغا مما له أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على قوله « » أن الشاهد الثاني لم يشهد واقعة اعتداء المستأنف على المستأنف ضدها وقتذاك وإنما جاءت شهادته سماعية نقلا عنها عندما أورت له وهى في طريقها الى القسم للاعلان عن اعتداء وقع عليها من المستأنف . ومن ثم فإن الشهادة التى تقدمت من جانب المستأنف ضدها تكون قاصرة لم تبلغ النصاب المقرر شرعا . ومن ثم فإن المحكمة لاتعول على تلك البيئة الناقصة وتلتفت عنها . وتكون المستأنف ضدها عاجزة عن اثبات دعواها بهذا الطريق . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المحكمة لاحظت في المستندات التى قدمت أمام محكمة أول درجة وثبتت تفصيليا بأسباب حكمها أن المستأنف تقدم بصورة ضوئية لانداز معلن للمستأنف ضدها في ١٣ / ٢ / ١٩٨٠ يدعوها فيه بالدخول في طاعته بالمسكن المعد لهذا الغرض بناحية وراق الحضر مركز امبابه . ولا شك أن الفترة من وقت العقد الحاصل في ٩ / ١١ / ١٩٧٨ حتى الانذار في ١٣ / ٢ / ١٩٨٠ ليست بعيدة الامد انما تتفق وتعذر وجود المسكن وما يعانيه الافراد من صعوبة في هذا المضمار فضلا عن أن المستأنف ضدها لم تعترض على هذا الانذار » وكان يبين من هذا الذى أورده الحكم أنه واجه دفاع الطاعنة فأطرح ماقدمته من بيئة لعدم توافر نصابها الشرعى واستخلص بأسباب سائغة أن عدم دخول المطعون عليه بها في الفترة التى استغرقها اعداد مسكن الزوجية كان له مايرره ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى لانتفاء الضرر الموجب للتطبيق ، فإن المحكمة متى أقامت بذلك الحقيقة التى استخلصتها على ما يقيمها لاتكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة وترد عليها استقلالا ، لان قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك فإن النجى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

(نقض ١٣ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٧ لسنة ٥٢ ق).

٢٦٨ - ثبوت الضرر الموجب للتطبيق - محكمة الموضوع :

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد ان أخذ بأسباب الحكم المستأنف في ثبوت الضرر الموجب للتطبيق على سند من أقوال شاهدى المطعون عليها أضاف إليها قوله « ولايقترح في ذلك ما قدمه المستأنف في حافظة مستنداته

خاصة الصورة الفوتوغرافية لمحضر اللجنة رقم ٣١٥٥ لسنة ١٩٧٨ جنح عسكرية الاسكندرية (٢٠٠٣ سنة ٧٨ جنح عسكرية العطارين) والتي قضى فيها براءة المستأنف من تهمة التعدي بالضرب على المستأنف عليها وذلك أن الثابت من أقوال شاهدي المستأنف عليها التي تأخذ بها هذه المحكمة أن تعديا بالضرب والاهانة بالقول قد وقعا من المستأنف على المستأنف عليها بالطريق العام في وقت سابق على الواقعة التي حرر عنها المحضر سالف الذكر مما يتعذر معه دوام العشرة بينهما الامر الذي يتحقق معه الضرر الذي حاق بالمستأنف عليها ويضحي بالحكم المستأنف وقد قام على سند صحيح من الواقع والقانون ويتعين القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا لحمل قضائه بتأييد الحكم المستأنف ويتضمن الرد المسقط لما ساقه الطاعن من حجج أخرى للنفي ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه بعد ذلك أن هو لم يتعقب كل حجة منها ويرد عليها استقلالاً ويكون النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .

(نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٢٠ لسنة ٥٣ ق) .

٢٦٩ - طلب التطلق لادعاء الضرر - سعى المحكمة للاصلاح قبل الحكم بالتفريق - اجراء جوهرى - تعلقه بالنظام العام :

لما كان النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين امثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحيثئذ يطلقها طليقة بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الاصلاح بينهما . . » يدل على أن الشارع اشترط للحكم بالتطلق في هذه الحالة أن يثبت اضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضي عن الاصلاح بينهما ، مما يقتضاه وجوب تدخل المحكمة بغرض ازالة أسباب الشقاق بين الزوجين المتخاصمين فإن هي قضت بالتطلق دون أن تحاول التوفيق بينهما كان قضاؤها باطلا باعتبار أن سعيها للاصلاح قبل الحكم بالتفريق اجراء جوهرى أوجبه القانون ولصيق بالنظام العام . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة حكمت

بتطبيق المطعون عليها على الطاعن دون تدخل بعرض الصلح عليها ورغم
مثول الأولى أمامها بشخصها وحضور وكيل عن الطاعن ، وهو ما يترتب عليه
بطلان حكمها ، وكانت محكمة الاستئناف قد أيدت ذلك الحكم رغم ما عتراه
من بطلان . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكما باطلا مما ينطله هو
الآخر ويوجب نقضه .

(نقض ٢٧ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ٢١ لسنة ٥٣ ق).

٢٧٠ - الضرر الموجب للتفريق - ماهيته - مثال :

لما كان الضرر الموجب للتفريق وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم
٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو ائذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل ائذاء لا ترى المرأة
الصبر عليه ويستحيل معه دوام العشرة بين أمثالها ، مما تستقل محكمة الموضوع
بتقديره دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على
أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل بما لا مخالفة فيه للثابت في
التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة اتفاق أقوال شاهدي المطعون عليها على
أساءة الطاعن لها بآتهامها بأنها على صلة بزوجه السابق وهو ما يتوافر به نصاب
الشهادة على هذه الواقعة وكان هذا الاتهام مما لا يتسامح فيه أيا كان الوسط
الاجتماعي الذي تنتمي اليه الزوجة لانه يؤدي الى افساد الود وتوليد الشعور
بالاهانة التي لا تقبل المصالحة أو استمرار العشرة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ
اعتد بهذه الواقعة في توافر الاضرار الموجب للتفريق وهي دعامة تكفي وحدها
لحمل قضائه فإن تعييبه في الدعامتين الاخرين اللتين استند اليهما - وأيا كان
وجه الرأي فيه - يكون غير منتج .

(نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٧ لسنة ٥٣ ق).

٢٧١ - المقصود بغية الزوج عن زوجته في حكم المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - الغية كسبب من أسباب الضرر - تفرقة :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بغية الزوج عن زوجته في حكم
المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تكون الغية لاقامة
الزوج في بلد آخر غير الذي تقيم فيه زوجته أما الغية كسبب من أسباب
الضرر الذي يبيح التطبيق طبقا لنص المادة السادسة من هذا القانون فهي -

وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون - غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع أقامته في البلد الذي تقيم فيه زوجته ، ويكون الضرر في هذه الحالة هجرا قصد به الاذى فيفرق بينهما لاجله . اذ كان ذلك ، وكان حكم محكمة أول درجة المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتطليق المطعون ضدها على الطاعن على سند من أنه أعرض عنها وهجرها رغم اقامتها في بلد واحد بما لا يمكنها البقاء على هذا الحال دون ضرر ، وهو ما يشكل حالة من حالات الاضرار التي تبيح التفريق بينهما وفقا لنص المادة السادسة سالفه البيان فإن الحكم اذ قضى بالتفريق بطلقة بائنة طبقا لهذه المادة ولم يعمل الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه اللتين يقتصر الحكم فيهما على حالات التطليق للغيبة ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص على غير أساس .
(نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٤ لسنة ٥٢ ق).

٢٧٢ - التطليق - ما يكفي للحكم به :

لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الاخذ بما تطمئن اليه من الادلة واطراح ماعداه دون حاجة للرد استقلالا على ما لم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للمستندات المقدمة في الدعوى وأقوال شهود طرفيها أقام قضاءه بتطليق المطعون عليها على الطاعن على قوله « وحيث أنه . . . قد استبان للمحكمة من أوراق الدعوى وشاهدى المدعية والشاهد الثانى من شهود المدعى عليه ومن الحكم الصادر في الدعوى ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ أحوال نفس شريح المرفق صورته بمحافضة المدعية أن المدعى عليه قد هجر المدعية منذ عام ١٩٧٧ حتى الان . . . وقد ذكرت المدعية بصحيفة دعواها أنها في ريعان شبابها وتخشى على نفسها الفتنة وأنه أثر عليها امرأة أخرى ومن ثم فقد ثبت للمحكمة أن المدعى عليه أعرض عن زوجته طوال تلك المدة . . . بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها . . . ومن ثم تعين . . . التدخل لرفع ذلك الضرر عن الزوجة ويتعين لذلك اجابة المدعية الى طلبها بطلاقها على زوجها المدعى عليه عملا بالمادة ٦

من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . كما أورد الحكم المطعون فيه في معرض تأييده للحكم المستأنف قوله « ومن حيث أن شاهدي المستأنف ضدها قد شهدا بما يفيد هجر المستأنف لها على نحو ماسبق ذكره وتطمئن هذه المحكمة الى ما شهدا به ... خاصة وأن الشاهد الثاني من شاهدي المستأنف قد أيدهما ... ومن حيث أن الحكم المستأنف صحيح لما ذكرناه ولما ذكرته محكمة أول درجة من أسباب تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها ومن ثم يتعين رفض الاستئناف ... وتأييد الحكم المستأنف » . وكان هذا الذي أورده الحكم . استدلالا سائغا مما له أصله الثابت بالأوراق على أن الهجر كان من جانب الطاعن وتضررت منه الزوجة بما يكفي لحمل قضائه بالتفريق بينهما لهذا السبب . لما كان ذلك وكان شرط عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين قد تحقق بعدم قبول المطعون عليها للصالح بما يترتب عليه بطريق اللزوم أن يكون قبول الطاعن له دونها غير ذي أثر في الدعوى دون الحاجة للإشارة الى ذلك في أسباب الحكم ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس .
(نقض ١٧ / ٤٠ / ١٩٨٤ - الطعن ٣٤ لسنة ٥٢ ق).

٢٧٣ - دعوى الطاعة ودعوى التطليق للضرر - اختلاف كل منهما عن الأخرى في موضوعها وفي سببها - أثر ذلك :
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطليق للضرر اذ تقوم الأولى على اخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وأن النشوز ليس بمانع بفرض حصوله من نظر دعوى التطليق والفصل فيها لاختلاف المناط في كل ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتفريق على سند من أن الهجر كان من جانب الطاعن اضرارا بالمطعون عليها بتعمده طردها من منزل الزوجية ، فإنه لا تريب على محكمة الموضوع مادامت قد اقتنعت بهذه الحقيقة وأوردت دليلها عليها اذا هي أطرحت ما قد يكون لحكمى الطاعة والنشوز من دلالة مغايرة ، ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس .
(نقض ٨ / ٥ / ١٩٨٤ - الطعن ٦٣ لسنة ٥٣ ق).

الفرع الثاني - مسائل متنوعة

٢٧٤ - التطلاق للغيبية . أمكانية وصول الرسائل للزوج . وجوب أمهاله واعداره للاقامة مع زوجته . م ١٣ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مدة الامهال . ليست من مواعيد المرافعات . أثر ذلك :

مقاد المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع جعل المناط في وجوب أمهال الزوج الغائب فترة من الزمن من اعداره هو امكانية وصول الرسائل إليه إلا أنه لم يحدد وسيلة اعلانه بما يقرره القاضي في هذا الشأن . وإذا كانت مدة الامهال المنصوص عليها في هذه المادة ليست من قبيل مواعيد المرافعات التي يتعين مراعاتها عند القيام بالاجراء المطلوب وانما هي مجرد مهلة يقصد بها حث الزوج الغائب على العودة للاقامة مع زوجته أو نقلها اليه بجهة اقامته بحيث اذا فعل ذلك بعد انقضاء المهلة أو في أي مرحلة من مراحل الدعوى انتفى وجوب التطلاق ، فإنه يكفي لتحقيق شرط الامهال والاعدار في حق الزوج الغائب أن يصل الى علمه ما يقرره القاضي في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل بوكيل عنه بالجلسة المحددة بقرار الامهال والاعدار المعلق اليه بما يقطع بعلمه به فإنه لا يحل لما ينعى به على اجراءات اعلانه بهذا القرار ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١٣ لسنة ٤٨ ق) .

٢٧٥ - الشهادة على أن شخصين قد رضعا من امرأة واحدة يجب أن تبني على الرؤية والمعاينة فاذا بنيت شهادة أحد الشاهدين على مجرد السماع فإنه لا تقبل شرعا ولا يتوافر للدعوى النصاب الشرعي للشهادة وهي شهادة رجلين أو رجل وأمرأتين عدول ..

لما كان الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه . وأستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مسائل منها ما هو باجماع

أول درجة القضاء بالتطبيق طالما أن الاستئناف وفقا لنصن المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه ، بما لا يكون معه ثمة موجب لاعادة عرض الصلح من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧ لسنة ٥٠ ق).

٢٧٧ - اغفال الحكم طلب أحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة اكراه الطاعن على الطلاق ، اقامة قضاءه باستبعاد الاكراه على قرائن لها أصلها في الأوراق ، لاعيب ، علة ذلك .

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد اكراه الطاعن على الطلاق وأطرح طلبه بأحالة الدعوى الى التحقيق ، وعول على القرائن التي أستخلصها من ظروف الحال في الدعوى وما قدم فيها من مستندات ، وكانت تقارير الحكم في هذا الشأن سائغة ولها سندها الثابت ، وكان أجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف عند ظواهر البيّنات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر اعتباراً بأن « القضاء فهم » وأن من القرائن التي يستنبطها القاضي من دلائل الحال ما لا يسوغ تعطيل شهادته ،

أذ منها ما هو أقوى بكثير من البيّنة والأقرار وهما خبران يتطرق اليهما الصدق والكذب ، فإن تعيب الحكم بعدم أجابته طلب الإحالة الى التحقيق ولاستناده الى القرائن دون البيّنة في نفى الاكراه المدعى به فضلاً عن النعى على سلامة استدلاله يكون على غير أساس .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٢٨ لسنة ٥٠ ق).

٢٧٨ - طلاق الزوج ، وقوعه متى كان عاقلاً بالغاً . الاستثناء ، طلاق السكران والمكره لا يقع ، علة ذلك :

الأصل في فقه الشريعة الاسلامية أن طلاق الزوج يقع متى كان عاقلاً بالغاً ، لأن الاهلية تتحقق بالعقل المميز ، الا أن جمهور الفقهاء أستثنوا من

ذلك طلاق السكران والمكره فذهبوا الى أن طلاقهما لا يقع لانتفاء القصد الصحيح أو مظنته في الأول وفساد الاختيار لدى الثانى ، وقد أخذ المشرع المصرى بهذا الحكم ، فنص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية .
(نقض ٨ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٣١ لسنة ٥٠ ق).

٢٧٩ - رفض دعوى التطلق - لاستحكام النفور المقامة من أحد الزوجين لثبوت أن الفرقة حدثت بسبب من جانبه . حقه فى إقامة دعوى جديدة . شرطه .

رفض دعوى - التطلق لاستحكام النفور - المقامة من أحد الزوجين لثبوت أن الفرقة حدثت بسبب من جانبه ، لا يحول دون حقه فى إقامة دعوى جديدة متى امتدت الفرقة ثلاث سنوات أخرى وأثبت أن هو المتسبب فى هذا الامتداد .

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٨ لسنة ٤٩ ق).

٢٨٠ - استقلال المطلقة الحاضنة بمسكن الزوجية المؤجر :
لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ مكن المطعون ضدها من شقة النزاع تغليباً لحقها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر مع أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا تلزم المطلق بالتخلي عن مسكن الزوجية لمطلقاته الحاضنة ، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية قد نص على أن « للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهبىء لها المطلق مسكناً آخر مناسباً » وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقاً بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحد بأنه هياً للحاضنة المطعون ضدها مسكناً ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بتسليم شقة النزاع اليها يكون قد أتفق مع نص المادة المذكورة مما يضحى معه الطعن غير منتج .
(نقض ٤ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٥١٠ لسنة ٤٦ ق).

٢٨١ - أحوال شخصية . حق الحاضنة في مسكن الزوجية طبقا للقانون ٤٤ سنة ٧٩ من النظام العام . تطبيقه بأثر فوري .

لما كان القانون ٤٤ سنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية قد نص في المادة الرابعة على أن للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر مالم يهوى لها المطلق سكنا آخر مناسباً ، فإن هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - يعد متعلقاً بالنظام العام فيطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري .

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٤٠ لسنة ٤٧ ق) .

٢٨٢ - اشتراط الاشهاد على الطلاق - قاضى الموضوع :

اختلف فقهاء الشريعة الاسلامية في اشتراط الاشهاد على اطلاق . فبينما أوجبته البعض ذهبوا الغالبية الى أنه ليس شرطاً لوقوعه لان الامر به في قوله تعالى « فاذا بلغن اجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم » . هو للندب لا للوجوب ، غير أن احدا منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقاً . لما كان ذلك ، وكان مانصت عليه المادة الخامسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق الى توثيق اشهاد طلاقه لدى الموثق المختص لم يهدف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - الى وضع قيد على حق الطلاق الذى أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز اثباته قضاء بكافة الطرق ، وإنما هدف الى مجرد عدم سريان آثاره بالنسبة للزوجة الا من تاريخ علمها به ، فإنه لا على محكمة الموضوع اذا أستمعت اثباتاً للطلاق المدعى به الى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحررة عنه . لما كان ماتقدم ، وكان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة التامة في الترجيح بين البيّنات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها والاخذ بما يطمئن اليه منها وأطراح ماعداه ، فإن الحكم المطعون فيه اذا اعتد بما شهد به شاهداً المطعون عليها من أن زوجها الطاعن طلقها على الابراء واطرح ماساقه الطاعن من بينة للنقي ورتب على ذلك قضاءه باثبات هذا الطلاق ، فإن ما ينهه الطاعن عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على غير أساس .

(نقض ٢٣ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٥ لسنة ٥١ ق) .

٢٨٣ - الفقه الاسلامي يميز من حيث الاثر المترتب على الطلاق بين ماذا كان طلاقاً بائناً أو رجعياً .

الفقه الاسلامي يميز من حيث الاثر المترتب على الطلاق بين ماذا كان بائناً أو رجعياً فرتب على الطلاق البائن رفع قيد الزواج في الحال فلا يحل للمطلق أن يستمتع بمطلقته ولا يملك مراجعتها ولو كانت في العدة وليس له أن يعيدها الى عصمته الا برضاها وب عقد ومهر جديدين ، وأما في الطلاق الرجعي فإن الزوجية تظل قائمة ولا تزول الا بانقضاء عدة المصلحة فيملك مراجعة مطلقته مادامت في العدة ولا يتوقف ذلك على رضاها ولا يحتاج الى عقد ومهر جديدين وتتم هذه المراجعة بمجرد قوله الدال عليها أو فعله الموجب لحرمة المصاهرة .
(نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٤ لسنة ٥١ ق) .

٢٨٤ - المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توجب على المحكمة محاولة الاصلاح بين الزوجين قبل الحكم بالتطليق . هذه المادة لا تستلزم القيام بهذه المحاولة في كل مرحلة من مراحل الدعوى .

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ توجب على المحكمة محاولة الاصلاح بين الزوجين قبل الحكم بالتطليق الا أنها لا تستلزم القيام بهذه المحاولة في كل مرحلة من مراحل الدعوى . واذ كان الثابت أن محكمة الدرجة الأولى عرضت الصلح بجلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٨٠ على المطعون عليها فأبته وعندما قضي برفض دعواها أستاذت الحكم مصممة على طلب التطليق وهو مايكفي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لتحقيق شرط العجز عن الاصلاح بين الزوجين ، وكان لا يغير من هذا النظر رفض محكمة أول درجة الحكم بالتطليق طالما أن الاستئناف طبقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه مما لا يكون معه ثمة موجب على محكمة الاستئناف أن تعيد عرض الصلح من جديد ملدام لم يستجد ما يدعو اليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في توافر شرط العجز عن الاصلاح بين الزوجين برفض المطعون عليها الصلح أمام محكمة أول درجة فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي على غير أساس .
(نقض ٢٢ / ١١ / ١٩٨٣ - الطعن ٤٨ لسنة ٥٢ ق) .

٢٨٥ - شرط قبول الشهادة في فقه الحنفية أن تكون مطابقة للوقائع المادية .
 أن شرط قبول الشهادة كطريقة من طرق الثبوت في فقه الحنفية - وعلى
 ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون مطابقة للوقائع المادية فلا تكذبها
 الأمور المحسوسة أو تخرج عن تلك الحقائق الثابتة ، فإن كذبها الحس فلا تقبل
 ولا يجوز أن يبنى عليها قضاء اعتبارا بأن الحس يفيد علما قطعيا والشهادة تفيد
 خبرا ظنيا والظن لا يعارض القطعي . لما كان ذلك ، وكان ماساقه الطاعن
 بوجه النعي لا يؤدي الى القول بأن بينة الاثبات قد جاءت على خلاف امر
 بحسوس ذلك أن عمل زوج شقيقة المطعون عليها في الخارج لا يقطع بكذب
 تلك البينة ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه وقد اعتمدها ان يرد استقلالا
 على بينة النفي ، ويكون النعي في هذا الخصوص على غير أساس . والنعي
 بالوجه الثالث مردود كذلك ذلك أن عدم طاعة المطعون عليها للطاعن في
 الامتناع عن زيارة شقيقتها وإن كان يحل له تأديتها شرعا ، الا أنه لا يبيح له في
 سبيل هذا تقبيحها بما ينال من شرفها مما يجعل الاساءة من جانبه ويكون النعي
 في غير محله .

(نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٢ لسنة ٥٣ ق).

٢٨٦ - سماع دعوى الزوجية بعد وفاة أحد الزوجين بالنسبة للحوادث -
 الواقعة من أول سنة ١٩١١ حتى آخر يولية سنة ١٩٣١ - ما يشترط فيه :
 أن النهى عن سماع دعوى الزوجية بعد وفاة أحد الزوجين بالنسبة الى
 الحوادث الواقعة من أول سنة ١٩١١ وحتى آخر يولية سنة ١٩٣١ مالم تكن
 الزوجية ثابتة بأوراق رسمية أو بأوراق مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه
 كذلك ، لا يكون - وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب
 المحاكم الشرعية - الا عند انكار الزوجية من صاحب الشأن ، ولما كان الثابت
 من الأوراق أن الطاعن في مقام دحض الدفع بعدم سماع الدعوى قد قدم أمام
 محكمة الاستئناف اقرارا مؤرخا في ٦ / ١٢ / ١٩٨١ صادرا من المطعون
 عليهم الاربعة الاوائل ومصدقا على توقيعاتهم عليه ويتضمن اقرارهم بزواجه
 من عمتهم المورثة في سنة ١٩٣٠ وباستمرار هذا الزواج حتى وفاتها في
 ٢٥ / ٨ / ١٩٧٢ وكذا صورة رسمية من اعلام الوراثة رقم ١٩٥٥ لسنة

١٩٨١ محرم بك الصادر في ١٦ / ١٢ / ١٩٨١ بناء على طلب أحدهم بثبوت وفاة المورثة في التاريخ المشار اليه وأنحصار ارثها في الطاعن بأعتباره زوجها وفيهم بوصفهم أبناء أخيها الشقيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذين المستنديين رغم ما قد يكون لهما من دلالة على عدم توافر عناصر الدفع بعدم سماع الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه . ولا يغير من ذلك انكار المطعون عليه الخامس زواج الطاعن بالمورثة وتمسكه على هذا الاساس بالدفع المشار اليه اذ أنه غير وارث فلا يعتد شرعا بذلك الانكار من جانبه .

(نقض ١٧ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٦٨ لسنة ٥٢ ق).

الفصل الثالث

المائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين

٢٨٨ - حق الجهات الدينية في أبطال قرار تغيير الطائفة أو الملة يخضع لرقابة قاضى الموضوع لتقدير الظروف التى جددت بالجهة الدينية لأبطال قرار الانضمام للتحقق من صدوره على أساس سؤنية طالب الانضمام منذ قدم الطلب به لانه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى : تغيير الطائفة أو الملة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وأن كان أمرا يتصل بحرية العقيدة ، الا أنه عمل إدارى من جانب الجهة الدينية المختصة ومن ثم فإنه لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام الى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما يقتضاه أن على الرئيس الدينى للملة أو الطائفة الى يرغب الشخص فى الانضمام اليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يبطل

الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته ، وأن الشخص لم يستهدف من التغيير الا التحايل على القانون ، اعتبارا أنه يندرج في صميم السلطات الدينية الباقية للجهات الكنسية ، وكان بطلان الانضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقيا على مذهبه القديم كأن تغييرا لم يحدث فيه ، وكان من حق قاضي الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - مراقبة الظروف التي حدثت بالجهة الدينية الى ابطال قرار الانضمام للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه مبني على اساس سؤنية طالب الانضمام منذ قدم الطلب به ، لانه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(نقض ٢٧ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٦ لسنة ٤٨ ق).

٢٨٩ - أستحكام النفور بين الزوجين الذي يميز الحكم بالتطليق في شريعة الأقباط الارثوذكس ، شرطه . م ٥٧ مجموعة ١٩٣٨ .
أنه وأن كان تصدع الحياة الزوجية من الاسباب التي تميز التطليق في شريعة الاقباط الارثوذكس ، لا أنه يشترط لتوافره وفقا لنص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الاحوال الشخصية الخاصة بهذه الطائفة والتي أقرها المجلس الملى العام سنة ١٩٣٨ أساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو اخلاله بواجباته نحوه اخلالا يؤدي الى أستحكام النفور بينها وأن ينتهى الامر بأفتراقهما مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية والا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه ، واذا لم يدع الطاعن أن النفور الحادث بينه وبين زوجته نتيجة أعتداء أهلها عليه وعلى أفراد أسرته قد أدى الى أفتراقهما المدة المذكورة فإنه لا يتوافر به موجب التطليق ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في خصوص عدم أعتداده بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٠ لسنة ٤٩ ق).

٢٩٠ - تحريض الزوجة أهلها على الاعتداء على زوجها بقصد تأديبه لاقتله ، لايتوافر به موجب التطبيق في شريعة الأقباط الارثوذكس . م ٥٥ مجموعة ١٩٣٨ .

لئن كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مايدعيه الطاعن من تحريض زوجته المطعون ضدها أهلها على الاعتداء عليه ، كان بقصد تأديبه لاقتله ، وقد نخلت الأوراق ممايدل على ماينخالف ذلك أو اعتياد زوجته اتيان هذا الفعل ، فإنه على فرض ثبوت واقعة التحريض هذه ، فإنه لايتوافر بها موجب التطبيق المنصوص عليه في المادة ٥٥ من مجموعة الأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير منتج . (نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٠ لسنة ٤٩ ق) .

٢٩١ - للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته ، شرط ذلك ، أن تتوافر له أهلية الاداء لهذا التغيير ، التغيير الى الاسلام ، كفاية توافر أهلية الصبي المميز ، علة ذلك .

إذا كان للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته وهو في هذا مطلق الارادة تحقيقا لمبدأ حرية العقيدة ، الا أن مناط ذلك أن تتوافر له أهلية الاداء لهذا التغيير ، وهي في اصطلاح الفقهاء صلاحية الانسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعا ، ويكفى فيه إذا كان التغيير الى الاسلام أن تكون للشخص أهلية الصبي المميز لما فيه من نفع محض له في حق أحكام الآخرة . (نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٥٧ و ٦٦ لسنة ٤٩ ق) .

٢٩٢ - استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتطبيق في شريعة الاقباط الارثوذكس - شرطه :

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن استحكام السرور بين الزوجين الذي تجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ طلب الحكم بالتطبيق بسببه ، يجب أن يكون نتيجة أساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر وإخلاله بواجباته نحوه وألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطبيق حتى لايستفيد من خطئه وأن ينتهي الامر بأفتراقهما ثلاث سنوات متوالية .

(نقض ١٥ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٨ لسنة ٤٩ ق) .

٢٩٣ - تغيير الطائفة أو الملة - ما يشترط في إثباته :
أعتداد الحكم المطعون فيه في أثبات تغيير المطعون عليه لطائفته بالشهادة الصادرة من الكنيسة رغم عدم اعتمادها من المجلس الملى العام للطائفة وما أنتهى اليه من صحة الطلاق الذى أوقعه على زوجته بأرادته المنفردة أعمالا لاحكام الشريعة الاسلاميه . خطأ فى القانون وفساد فى الاستدلال .
(نقض ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ٣٠ لسنة ٥١ ق).

٢٩٤ - العنة - مانع من موانع انعقاد الزواج بين الأقباط الارثوذكس - شرط اعتبارها كذلك :

مفاد المادتين ٢٧ ، ٤١ من مجموعة القواعد الخاصة بالاحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ أن العنة وهى انعدام المقدرة الجنسية انعداماً كاملاً تعتبر مانعاً من موانع انعقاد الزواج اذا كانت سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسى نتيجة عنة عضوية أو مرده الى بواعث نفسية لان هذا المانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلاً بطلاناً مطلقاً .
(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٥١ لسنة ٥١ ق).

...

٢٩٥ - اذا كانت حالة العجز الجنسى سابقة على الزواج ومحقة وقت قيامه فأنها تعتبر مانعاً من موانع انعقاده ويكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً . بشرط ثبوت أن العجز لايرجى زواله ولايمكن البرء منه . وجوب توافر الظروف المناسبة لشفاء الزوج - عدم توافر هذه الظروف بفعل الزوجة - أثره :
لما كان النص فى المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للاقباط الارثوذكس التى طبقها الحكم المطعون فيه على أنه « لايجوز الزواج اذا كان لدى أحد طالبى الزواج مانع طبيعى أو عرضى لايرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنسى كالعنة ... » وفى المادة ٤١ منها على أنه « كل عقد يقع مخالفا لاحكام المواد ... ، ٢٧ يعتبر باطلاً ... » مفاده - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اذا كانت حالة العجز الجنسى سابقة على الزواج ومحقة وقت قيامه فأنها تعتبر مانعاً من موانع انعقاده ويكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً بشرط

ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وما اثبتته التقرير الطبي الشرعى من أن المطعون عليه ليس مصابا بعنة عضوية دائمة وإنما بعنة مؤقتة تزول بزوال بواعثها أسس قضاءه برفض الدعوى على قوله « . . . » ومؤدى ذلك أن حالة المستأنف يرجى شفاؤها مع الاطمئنان والتحكم والتدريب والعلاج ، واذا كانت المستأنف عليها لم تمكث في منزل الزوجية على حد قولها سوى أربعة شهور وهى مدة غير كافية للاطمئنان والتحكم والتدريب والعلاج النفسى والطبى ومن ثم فهى غير كافية للحكم على مدى قدرة المستأنف على الانتصاب والايلاج وبذلك تكون المستأنف عليها هى التى فوتت على المستأنف بفعلها ومغادرتها منزل الزوجية بعد عشرة قصيرة نسبيا الفرصة الكافية للتمكن من جماعها على الوجه الصحيح وسعت الى نقض العقد قبل أن تتحقق مبررات هذا النقض على وجه يقينى فإن سعيها يكون مردودا عليها . . . » وكان هذا الذى أورده الحكم تطبيقا صحيحا للقانون على ما حصله من فهم الواقع فى الدعوى بأسباب سائغة تؤدى الى النتيجة التى أنتهى إليها ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٧ لسنة ٤٠ ق) .

٢٩٦ - الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر لأنها لايدينا بوقوع الطلاق - دفع بعدم القبول - تعلقه النظام العام - جواز القضاء به دون طلب :

أن الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر لأنها لايدنان بوقوع الطلاق طبقا لنص الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ومن ثم فهو بحسب مرماء دفع موضوعى بعدم قبول الدعوى ويجوز أبدأؤه فى أية حالة تكون عليها عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ١١٥ مرافعات كما أن الباعث على تقرير ذلك الدفع وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لنص اللائحة المذكورة هو دفع الحرج والمشقة بالنسبة للطوائف التى لاتدين

بالطلاق أى أنه مقرر لصالح هذه الطوائف حماية لعقيدتهم الدينية وليس لصالح الخصم المدعى عليه مما مؤداه نعلق هذا الدفع بالنظام العام وبالتالي فإنه لا على المحكمة أن هي قضت به من تلقاء نفسها . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .
(نقض ١٠ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٣١ لسنة ٥٣ ق).

٢٩٧ - عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر - نطاقه - سريانه على الدعوى باثبات الطلاق .

المقصود بدعوى الطلاق هى التى يراد بها انتهاء علاقة الزوجية انهاء منتجها لاثاره المقررة فى القانون سواء رفعت بطلب أيقاع الطلاق أو اثبات وقوعه وعلى ذلك فإن النص فى الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق »، يسرى على الدعوى باثبات الطلاق ، وهذا يتفق والغرض من النص وهو - وعلى ما افصحت عنه المذكرة - الايضاحية - تجنب الطوائف التى لاتدين بوقوع الطلاق المشقة والخرج نزولا على احترام مختلف الشرائع ، وفى القول بقصر النهى عن سماع الدعوى الوارد بالنص على الدعوى بطلب ايقاع الطلاق تفويت لذلك الغرض لما فيه من اجازة الطلاق عند تلك الطوائف بطريق الحكم باثبات وقوعه بينها . هذا الى أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يكفى فى القضاء بعدم سماع الدعوى طبقا لنص اللائحة المذكورة انتهاء أحد الزوجين الى طائفة لاتدين بوقوع الطلاق . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم سماع دعوى الطاعن بطلب اثبات طلاقه للمطعون عليها على أنه يتم الى طائفة لاتدين بوقوع الطلاق فإنه يكون قد طبق نص اللائحة المشار اليه تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١٠ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٣١ لسنة ٥٣ ق).

الفصل الرابع

المسائل الخاصة بالأجانب

٢٩٨ - إذا أسس المدعى دعواه بطلب الطلاق ابتداء على استحكام النفور بينه وبين زوجته وأستدامته لأكثر من ثلاث سنوات فمن حقه أن يضيف سببا آخر للتطليق أثناء نظر الدعوى كسوء سلوك هذه الزوجة .

أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن وأن أسس دعواه ابتداء على استحكام النفور بينه وبين زوجته المطعون ضدها وأستدامته لأكثر من ثلاث سنوات الا أنه أضاف أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة سببا آخر للتطليق هو سوء سلوك هذه الزوجة وأستدل على ذلك بحضورها المدينة رفقة ابن عم لها ومبيتها سويا في أحد الفنادق ، وقد أقرت المطعون ضدها بهذه الواقعة وعولت عليها المحكمة في قضائها بالتطليق ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اذ طرح هذا السبب على سند من عدم جواز اثارته لأول مرة في الاستئناف رغم سبق طرحه أمام محكمة أول درجة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وحجب نفسه عن تمحيص أوجه التدليل عليه مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن .

(نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٤٢ لسنة ٤٩ ق).

٢٩٩ - الاعتداء الذي يرر التطليق لدى طائفة الأقباط الأرثوذكس هو الذي يصل الى حد محاولة القتل ويكفى فيه أن يقع لمرة واحدة أو الاعتداء الجسيم الذي يترتب عليه تعرض صحة الزوج المعتدى عليه للخطر بشرط تكرار الاعتداء ويتحقق ذلك سواء كان الزوج فاعلا أصليا أو شريكا ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة .

أنه وأن كانت المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس تنص على أنه « اذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد

ايذاءه ايذاء جسديا يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق . . وهو ما مفاده أن الاعتداء الذي يبرر التطليق لدى هذه الطائفة هو الذي يصل الى حد محاولة القتل ويكفى فيه أن يقع مرة واحدة أو الذي لا يصل الى هذا الحد ولكنه يبلغ من الجسامة بحيث يترتب عليه تعريض صحة الزوج المعتدى عليه للخطر وفي هذه الحالة يشترط تكرار الاعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعتدى ويستوى في الحالتين أن يكون الزوج فاعلا أصليا أو شريكا في الاعتداء ولكن لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توقيع العقوبة الجنائية وذلك لأن الأمر لا يرجع الى التقرير بترتيب أثر على ارتكاب الجريمة بحيث يتعين أعماله متى توافرت فيها أركانها المقررة في قانون العقوبات وإنما مرده الى اخلال الزوج بما يلقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شئون الحياة فضلا عن اخلاصه له واحسان معاشرته وهو مايكفى لتحقيق مساهمة الزوج باى صورة في التعدى على زوجه ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة .

(نقض ٢٤ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٠ لسنة ٤٩ ق).

٣٠٠ - دعوى المطالبة بالحقوق المترتبة على ابطال زواج الاجانب - سماعها : مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذي أبقي عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون المرافعات الحالي ، والتي تحكم إجراءات دعاوى الاحوال الشخصية للاجانب ، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على ابطال الزواج أن يكون العقد موثقا توثيقا رسميا . (نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٥ لسنة ٥٢ ق).

الفصل الخامس

الولاية على المال

٣٠١ - متى بلغ القاصر احدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الوصاية عليه أصبح رشيدا وثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون حاجة الى حكم من المحكمة بذلك .

مؤدى نص المادتين ١٨ ، ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر احدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل

بلوغه هذا السن باستمرار الوصاية عليه أصبح رشيدا وثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون حاجة الى حكم من المحكمة بذلك .
(نقض ١٢ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٧٨١ و ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق).

٣٠٣ - لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصم الأهلية التامة للتقاضى بل يصح اختصاص القاصر دون من يمثله قانونا .
لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر في الخصوم الأهلية التامة للتقاضى لأن الحكم المطلوب يكون حكما وقتيا لا يمس الموضوع . ولأن شرط الاستعجال يتناقض مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانونى من وقت .
(نقض ٢٦ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ٦٩ لسنة ٤٨ ق).

٣٠٤ - المجنون في فقه الشريعة الاسلامية . المقصود به ، تصرفاته القولية لا أثر لها .

المجنون في فقه الشريعة الاسلامية من أصيب باختلال في العقل يفقده الإدراك تماما وتكون حالته حالة اضطراب ، وحكمه أن تصرفاته القولية تكون باطلة بطلانا كليا فلا تصح له عبارة أصلا ولا ينبنى عليها أى حكم من الأحكام .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٥٧ و ٦٦ لسنة ٤٩ ق).

٣٠٥ - لقاضى الموضوع أثبات عته المتصرف بما يطمئن اليه من أدلة الدعوى وما يستخلصه من قرائن .

لانص يوجب على قاضى الموضوع أن يلتزم طريقا معيناً لإثبات قيام حالة العته بالتصرف في تاريخ سابق على صدور قرار الحجر ، وحسبه أن يقيم حكمه على ما يطمئن اليه بما يؤدى اليه من أدلة الدعوى وما يستخلصه من القرائن .

(نقض ١٣ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٣٣٩ لسنة ٤٨ ق).

٣٠٦ - ولاية الأب - ولاية الجد - تفرقة :

المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال في الفصل الأول منه الخاص بالولاية خص الأب وحده دون الجد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٣ منه والتي تنص على أنه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على مآل للقاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ولو اراد المشرع تطبيق هذا الحكم على الجد لنص على ذلك صراحة كما نص عليه للأب ولما خص الجد بما نص عليه في المادة ١٥ منه على أنه لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو اضعافها ، فجاء نصه في ذلك صريحا وواضحا وشاملا مال القاصر كله دون استثناء مما لا محل معه لقياس حالة الجد على حالة الأب ولا موجب للرجوع إلى أحكام تناقض أحكام القانون وتتعارض معها .

(نقض ٢ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ١١ لسنة ٤٩ ق).

--

٣٠٧ - النيابة العامة هي جهة تلقى التبليغات وتحققها ورفع الامر إلى القاضي في النزاع في مواد الولاية على المال بالنسبة لعديمي الأهلية أو ناقصيها . لا يشترط توافر المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات . علة ذلك .

متى كان للنزاع في مواد الولاية على المال - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظا على أموال عديمي الأهلية أو ناقصيها ، وكان المشرع قد جعل من النيابة العامة جهة لتلقى التبليغات في شأن هؤلاء وخولها سلطة اجراء التحقيق فيها ورفع الامر الى القاضي للتقرير بما يستوجبه القانون من تدابير للمحافظة على أموالهم ، فإنه لا مجال لتحري المصلحة فيمن يتقدم بهذه التبليغات طالما أن النيابة هي التي باشرت رفع الطلب الى المحكمة .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٩ لسنة ٥١ ق).

٣٠٨ - الوصاية - ماهيتها - تنازل الوصى عن حقوق القاصر والصلح بشأنها - شرط صحته - ما يترتب على عدم استئذان محكمة الأحوال الشخصية قبل إبرامها :

أن الوصاية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع من أنواع النيابة القانونية تحمل بها أرادة الوصى محل أرادة القاصر مع أنصراف الاثر القانوني إلى ذلك الأخير ، ولئن كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز للوصى أن يباشرها إلا بأذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التنازل عن الحقوق والصلح إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة ، إلا أن استصدار هذا الأذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ، ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى الشارع لخطورتها ، إلا يستقل الوصى بالرأى فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد اجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم ، فيحق لهم ، بعد بلوغهم سن الرشد ، التمسك ببطلان ما يصدر من الوصى عليهم من تصرفات خالف بشأنها ماتقضى به المادة ٣٩ سالفه الذكر ، لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٥١ لسنة ٤٩ ق) .

٣٠٩ - النعى على تصرف الولي بالغبن الفاحش - اغفال المحكمة الرد على هذا النعى - قصور :

أن المحكمة - وعلى ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - قد وقفت عند حد البحث فيما إذا كان ثمن حصة القصر في أرض وبناء العمارة قد دفع من مالهم أم من مال الولي تبرعاً منه . وأذ خلصت إلى ثبوت هذا التبرع وبالتالي عدم تقيده باستئذان المحكمة في بيع هذه الحصة فقد قضت برفض طلب سلب ولايته ، وذلك دون أن تعرض لما تمسكت به الطاعنة من أن هذا التصرف فيه غبن فاحش ومن شأنه الاضرار بأموال القصر أو تستظهر أثر ذلك على مدى أمانته وحسن تدبيره وحرضه على صيانة مال القصر وهو ما قد يتغير به وجه

الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور مما يوجب نقضه .

(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٣ - الطعن ٢٢ لسنة ٥١ ق).

٣١٠ - موافقة محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال على بيع مال القاصر - اتمام البيع بمعرفة الوصى واعتماد المحكمة - ليس للمحكمة أن ترجع عن قرارها ولو طلب الوصى ذلك :

لما كان النص فى المادة ١٤٧ / ١ من القانون المدنى على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التى يقررها القانون » وفى المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ / ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه « لايجوز للموصى مباشرة التصرفات الآتية الا بأذن من المحكمة . أولا - جميع التصرفات التى من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة » يدل على أن موافقة محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال على ماأبرمه الوصى من بيع عقار القاصر يجعل هذا العقد صحيحا نافذا بين طرفيه ، فلا يملك أيها التحلل منه بإرادته المنفردة ، وإنما يتم انحلاله باتفاقهما رضاء أو بصدر حكم قضائى بينهما بذلك ، ومن ثم لا يكون لقرار محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال من بعد بالعدول عما كانت قد وافقت عليه من أثر على العقد الذى سبق أن انعقد صحيحا بناء على هذه الموافقة . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن عقد البيع موضوع النزاع عرض على محكمة شين الكوم الابتدائية للأحوال الشخصية للولاية على المال بالقضية رقم ٤ / ١٩٧١ وفيها أذنت بجلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٢ للوصية ببيع نصيب القاصرين فى أرض النزاع وبجلسة ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٢ قضت باعتماد عقد البيع المؤرخ ١٧ / ٦ / ١٩٧١ المتضمن بيع المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية على القاصرين لنصيبهما فى الاطيان المخلقة عن مورثها الموضحة الحدود والمعالم بالعقد المذكور الى الطاعن الأول بصفته وليا طبيعيا على ولديه القاصرين لقاء ثمن مقداره ٦٢٥ جنيه للفدان الواحد وفقا لشروط العقد ، وصرحت للوصية بالتوقيع على عقد البيع

النهائي وقبض نصيب القاصرين في باقى الثمن . لما كان ذلك فإنه يمتنع على الوصية بعد ذلك أن تتحلل من هذا البيع بالتقدم بطلب جديد لمحكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال للعدول عن بيع نصيب القاصرين الذى تم صحيحا طبقا للقانون واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر على سند من قوله « وعلى ذلك لا يكون للمحكمة أن تقضى بصحة التعاقد على خلاف حكم محكمة الأحوال الشخصية الاستثنائي في هذا الشأن في خصوص ما قضى به في شأن العدول عن التصريح بإتمام البيع موضوع الدعوى » فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٠ / ١١ / ١٩٨٣ - الطعن ١٦٤٠ لسنة ٤٩ ق) .

الفصل السادس - مسائل متنوعة

٣١١ - لا يشترط لصحة الشاهد في المسائل الشرعية أن يذكر الشاهد أسماء الخصوم وأسماء آبائهم وأجدادهم .

أن فقهاء المذهب الحنفى وأن أوجبوا على الشاهد ذكر اسم الخصم واسم أبيه وجده أن كان غائبا أو الإشارة إليه أن كان حاضرا إلا أن إيجابهم ذلك ليس مقصودا لذاته وإنما هدفوا منه تأكيد معرفة الشاهد للخصم تحقيقا لصحة أداء الشهادة التى من شروطها عندهم أن يكون المشهود به معلوما حتى ييسر القضاء به فتطلبوا لذلك أن يوضح الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به ، فالعبرة أذن هى بالتعريف فمتى تحقق وثبت للقاضى علم الشاهد بالمدعى والمدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق اكتفى بذلك وصح الاعتداد بالشهادة ، وكان الين من الاطلاع على محضر التحقيق أن شاهدى الاثبات سمعت أقوالهما فى حضور الطاعن دون أن ينازع فى معرفتهما به أو بالمطعون ضدها وكانت أقوالهما واضحة الدلالة فى أنها تنصب على وقائع الخلاف بين الطرفين بالذات وأن لم يصرحا بذكر أسميهما أو نسبهما عما يكفى للتعريف بهما وتعيينهما تعيينا نافيا لأية جهالة فإن ما ينعاه الطاعن على شهادتهما فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(نقض ١٦ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٥٠ ق) .

٣١٢ - أغفال الحكم دفاع الطاعنين ودلالة مستنداتهم على أصابة المورثة بالجنون مما لا يصح معه أسلامها بقولها . قصور .

أذ كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الحالة العقلية للمتوفاة تطورت إلى حالة جنون أفقدتها الإدراك تماما قبل واقعة أسلامها المدعى به مما لا يصح معه أسلامها بقولها وهي على هذه الحالة ، وطلبا تحقيق ذلك بمعرفة أهل الخبرة وأستدلا عليه بما قدماء من شهادات طبية وشهادة بصدور قرار مجلس مراقبة الامراض العقلية في ٢٠ / ١٢ / ١٩٤٦ بحجز المورثة بالمستشفى لانطباق حالتها العقلية على أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بعدم جواز حجز المصاب بمرض في قواه العقلية الا اذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالامن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المورثة كانت مصابة بحالة عته فحسب دون أن يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعنين وقرار مجلس مراقبة الامراض العقلية ومالها من دلالة في شأن أصابة المورثة بالجنون ويحقق دفاعهما من أنها كانت على هذه الحالة العقلية وقت أن أسلمت بقولها طبقا للبيئة المقدمة من المطعون ضده الأول ، فإنه أذ أغفل تحقيق هذا الدفاع الجوهرى مع أنه من شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ٢٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٥٧ ، ٦٦ لسنة ٤٩ ق) -

٣١٣ - أثبات ، أحوال شخصية . شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله وأحد الزوجين لصاحبه . غير مقبولة ، قبول شهادة سائر القربايات الاخرى . شرطه .

من الأصول المقررة شرعا وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله ولا أحد الزوجين لصاحبه . أما سائر القربايات الأخرى فتقبل شهادة بعضهم لبعض وذلك ما لم تتوافر لها أسباب التهمة من جر منم أو دفع منم

(نقض ٢٤ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٣٩ لسنة ٥٠ ق) .

٣١٤ - توقيع الحجر على صاحب المعاش الذى ليس لديه مال سواه إذا شاب أرادته عارض من عوارض الأهلية . شرطه . أن يزيد المعاش عن الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ مرافعات .

لما كان المعاش الحكومى يصرف شهريا لصحابه فتكون له حرية التصرف فيه بمطلق أرادته . ومن ثم يتعين حرمانه من إدارة هذا المال أو التصرف فيه متى شاب أرادة صاحبه عارض من عوارض الأهلية ، وأذ ثبت لمحكمة الموضوع أن الطاعن مصاب بمرض عقلى . فإنه لا يحول دون توقيع الحجر عليه عدم وجود مال لديه سوى المعاش الشهرى طالما تجاوز هذا المعاش الحد الأدنى المقرر بالمادة ٩٨٧ من قانون المرافعات .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٩ لسنة ٥١ ق) .

٣١٥ - عدم جواز أسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر . المادتان ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال ١١٩ لسنة ١٩٥٢ .

مؤدى نصي المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أنه لا يجوز أسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائى من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر .

(نقض ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١٩ لسنة ٥١ ق) .

٣١٦ - دعوى عزل القيم . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد قرار عزل الطاعنة من القوامة استنادا إلى أحقية المطعون ضده وفقا لترتيب الأولوية تطبيقا للمادة ٦٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ دون بحث مدى أخلاها بواجباتها وتوافر أسباب عزلها . خطأ .

متى كانت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الواردة بشأن عزل الأوصياء والتي تسرى في حق القامة وفقا لنص المادة ٧٨ منه قد حصرت أسباب العزل في سببين أولهما أن يقوم بالوصى سبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة بالمادة ٢٧ . ولو كان هذا السبب قائما وقت التعيين وثانيهما أن يسئ الإدارة

أو يهمل فيها أو يصبخ في بقائه خطر على مصلحة القاصر ، وكانت المادة ٦٨ من ذات القانون وأن أوردت يائاً بأولوية الصالحين للقوامة فنصت على أن « تكون القوامة للأبن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة » إلا أن هذا الترتيب لا يعدو أن يكون قيداً على المحكمة في الاختيار - وقت التعيين فلا يستقيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سبباً لعزل القيم إذا ظهر فيها بعد وجود من له الأولوية في التعيين لأن الأمر في هذه الحالة لا يتعلق بأختيار من يصلح للقوامة وإنما يرتبط بعزل القيم الذي تم تعيينه بالفعل وهو ما لا يتأتى إلا إذا توافر فيه سبب من أسباب العزل المنصوص عليها في المادة ٤٩ سالفه البيان ، وأذ كان البين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني أسس طلب تعيينه قياً على المحجور عليه بدلاً من الطاعة على ما ينال من صلاحيتها للاستمرار في القوامة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد قرار عزل الطاعة على مجرد أولوية المطعون عليه الثاني بالقوامة عملاً بنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ودون أن يستظهر قيام سبب من أسباب غدم الصلاحية للقوامة بالطاعة أو أنها أساءت الإدارة أو أهملت فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة المحجور عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٨ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ١٤ لسنة ٥١ ق).

٣١٧ - شهادة القرباب بعضهم لبعض عدا شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله مقبولة شرعاً - تقدير الشهادة متروك لقاضي الموضوع .
أن شهادة القرباب بعضهم لبعض عدا شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله مقبولة شرعاً وتقدير الشهادة وتعرف وجه التهمة فيها موكل إلى القاضي فيرد ما يرى فيه تهمة ويقبل ما يراه بريئاً منها ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن شاهدي المطعون عليها ليسا من أصولها أو فروعها وأذ خلصت محكمة الموضوع من شهادتهما - وفي حدود ما لها من سلطة تقديرية - إلى صحة شهادتهما وانتفاء التهمة عنها وأطمئنانها إليها فإن النعى على الحكم المطعون فيه في خصوص قبوله هذه الشهادة يكون على غير أساس . ولا يغير من ذلك أن

يكون السب المشهود به قد وقع في غيبة المطعون عليها لانه من شأنه الخط من قدرها والنيل من كرامتها لدى أقاربها والمحيطين بها ، وهو مايكفى لايقاع الاذى بها وبالتالي تضررها منه فإنه يستوى حدوثه في مواجهتها أو في غيبتها .
(نقض ٢٨ / ٦ / ١٩٨٣ - الطعن ٣٩ لسنة ٥٢ ق) .

٣١٨ - شرط قبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى -
تكفي الموافقة التضمنية .

لما كان المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه وأن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى الا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ماشهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى بل يكفي الموافقة التضمنية بأن توافق شهادتهم بعض المدعى به وهي تقبل اتفاقا ويأخذ القاضي بما شهد به الشهود بأعتباره القدر الثابت بالبيئة من المدعى به ، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الدعوى أن المطعون عليها أستندت في طلب التطبيق الى مضارة الطاعن لها بضروب من الأيذاء منها اهانته بالقول ، وكان ماشهد به شاهدها اتهام الطاعن لها بالاثم مع زوج شقيقتها هو صورة من صور الاعتداء بالقول المدعى به فإن شهادتها وقد وافقت بذلك بعض الدعوى تكون مقبولة وأذ عول الحكم عليها في قضائه بالتطبيق فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ٢٠ / ١٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٢ لسنة ٥٣ ق) .

٣١٩ - سلطة الوصى - التصرفات المنشئة لحق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله - وجوب أستئذان المحكمة -
رفض الأذن - أثره :

لا يجوز للوصى - طبقا للمادة ٣٩ / ١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - مباشرة التصرفات التي من شأنها انشاء حق من الحقوق العينية العقارية الاصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة الا بأذن من المحكمة ، ويترتب

على مخالفة هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان التصرفات المذكورة بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة القاصر فيمتنع الاحتجاج بها عليه ونفاذها في حقه ولو تجردت من أى ضرر أو غبن بالقاصر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل بمردونه أن محكمة الأحوال الشخصية رفضت طلب المطعون ضدها الأولى الاذن لها ببيع حصة القصر المشمولين بوصايتها في عقار النزاع للطاعن بموجب العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ، ومن ثم قضى برفض الدعوى في شقيها الخاص بصحة ونفاذ بيع تلك الحصة ، فإنه لا يعيبه أغفال دفاع الطاعن بأن البيع لم يلحق ضررا بالقصر وإنما حقق لهم نفعاً ، ولا يعيبه أيضاً عدم اجابته إلى طلب الاطلاع على قضية الأحوال الشخصية أو ندب خبير لتحقيق ذلك الدفاع لكونه غير منتج لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، كما أنه وأن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم عدم افصاحه عن الأساس القانوني لقضائه أو عدم مناقشة الأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف مادام قضاؤه موافقا لحكم القانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أوضح الأساس القانوني الصحيح لقضائه والذي خلص فيه إلى أن البيع باطل بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة القصر ، فإنه يكون قد رد ضمنا على الأسباب القانونية المخالفة التي أستند إليها الحكم المستأنف ، ويكون النعى على الحكم بسبب الطعن على غير أساس .

(نقض ٢٩ / ٣ / ١٩٨٤ - الطعن ١٥٠٠ لسنة ٥٠ ق).

اختصاص قضائي

- الفصل الأول - الاختصاص الدولي
- الفصل الثاني - الاختصاص الولائي
- الفصل الثالث - الاختصاص النوعي
- الفصل الرابع - الاختصاص القيمي
- الفصل الخامس - الاختصاص المحلي

الفصل الأول

الاختصاص السدولى

٣٢٠ - تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى اذا كان له موطن فى مصر .

لما كانت المادة الثالثة من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأن « تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر ١ - ... ٢ - ... ٣ - ... ٤ - اذا كان لأحد المختصين موطن أو سكن فى مصر » ، وكان يبين من الأوراق أن للطاعن الثانى المختص مع الطاعن الأول موطنًا فى مصر فإن المحاكم المصرية تكون مختصة بالدعوى بما يكون النعى بهذا السبب قائما على غير أساس .

(نقض ٢٢ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٥ ق) .

٣٢١ - اذا كان صاحب العمل شركة أجنبية الجنسية وليس لها موطن فى مصر ، وكانت الدعوى متعلقة بالتزام نفذ فى مصر ، فإن القضاء المصرى - يكون مختصا بنظرها رغم اتفاق الخصوم فى عقد العمل على اختصاص المحاكم غير المصرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات .

لما كانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص بأن (تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فى الاحوال الآتية : ١ - ... ٢ - اذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فيها ...) وكان لا يجوز الخروج عن اختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقا للقانون المصرى لان الدولة هى التى ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة فى ذلك أن أداء العدالة مصلحة عامة لا يمكن تحقيقها الا بواسطة محاكمها التى ترى أنها دون غيرها جديرة بأن تكفل هذه الغاية ، وكان الثابت

في الأوراق أن الطاعنة شركة أجنبية الجنسية وليس لها موطن في مصر وأن الدعوى متعلقة بالتزام نفذ في مصر فإن القضاء المصري يكون مختصا بنظرها رغم اتفاق الخصوم في عقد العمل على اختصاص المحاكم السويسرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات . وأذ كان ذلك الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٨ / ١٢ / ١٩٧٩ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلاص الى هذه النتيجة الصحيحة . وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . (نقض ٣ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ١٩٣٢ لسنة ٥١ ق).

٣٢٢ - المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على النزاع ذو العنصر الاجنبى - اعتماد مستندى - البنك المصرى المنفذ - اعتباره موطنًا مختارًا لتنفيذ الاعتماد - مفاد ذلك :

لما كانت المادة ٣ / ٢ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن أو مسكن فى مصر « اذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان واجبا تنفيذه فى مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها » وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندى الذى فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسله المحدد فى خطاب الاعتماد والذى فوضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (المطعون ضده الثالث) ، فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد ولكل ما يتعلق به بما فى ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هى المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذى يحكم العقد كله ويكون صحيحا اعلان الطاعن بالحجز فى موطن هذا المراسل باعتباره موطنًا مختارًا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذه الاسباب الثلاثة يكون على غير أساس .

(نقض ٢٧ / ٢ / ١٩٨٤ - الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق).

الفصل الثاني الاختصاص الولائي

٣٢٣ - اختصاص ولائي - تأميم - القانونان ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ - اختصاص لجان تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة - قرار لجنة التقييم في تقييمها عناصر المنشأة أصولا وخصوما وقت تأميمها يكون نهائيا إذا التزمت النطاق الذي رسمه لها المشرع - اذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق بأن أضافت الى أموال وحقوق المنشأة مالميس لها أو استبعدت منها شيئا أو حملتها بديون ليست ملزمة بها فإن قرارها لا يكتسب أية حصانة ولا يحول دون المحاكم المختصة بالنظر في هذه المنازعات التي تثور بين الغير وبين المنشآت المؤممة بشأن الاموال المتنازع عليها - أساس ذلك - لا يعيب الحكم اغفاله الرد على الدفع بعدم اختصاص الولائي اذا كان لا يستند الى أساس قانوني صحيح .

أن اختصاص لجان التقييم كما بيته المادة الثالثة من القانونين ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم تكن أسهمها متداولة في البورصة أو كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة شهور ، وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة ويكون تقييم رأس مال المنشأة بتحديد الحقوق والاموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ . وعلى ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائيا وغير قابل للطعن فيه متى التزمت اللجنة في تقييمها عناصر المنشأة أصولا وخصوما وقت تأميمها ، أما اذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة مالميس لها أو استبعدت منها شيئا أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون له حجية قبل الدولة أو

أصحاب الشأن ولا يحول دون المحاكم المختصة والنظر في هذه المنازعات التي
تثور بين الغير وبين المنشآت المؤممة بشأن الاموال المتنازع عليها أو في شأن أى
نزاع آخر لايتعلق بالتقييم في ذاته ، ذلك أن تحقيق هذه المنازعات من
اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة في ذلك الا ما استثنى بنص خاص ولا
يكون ذلك طعنا في قرار لجنة التقييم وإنما هو سعى الى الجهة ذات الولاية
العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات . لما كان ذلك وكان المطعون
ضده أقام دعواه مطالبا بنصيبه في أرباح المنشأة التي تحققت في فترة التأميم
النصفى وبنصيبه في احتياطي المشروعات المستقبلية الذى احتجز من أرباح هذه
الفترة بالاضافة الى نصيبه في المبلغ الذى تم تجنبه لصالح الضرائب والذى
يزيد عن الضرائب المستحقة على المنشأة وكان الفصل في هذه الامور يخرج عن
اختصاص لجنة التقييم فإن المنازعة بشأنها لاتعتبر طعنا في قرار اللجنة المذكورة
بما يخرجها عن اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة بالنظر في أى نزاع لايتعلق
بالتقييم في ذاته واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق
صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس ولايعيب
الحكم أغفاله الرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائى اذ أنه لايستند الى
أساس قانونى صحيح على ماتقدم بيانه .

(نقض ٥ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١٨٤٩ لسنة ٤٩ ق).

٣٢٤ - لجان الفصل في المنازعات الزراعية لايدخل في اختصاصها الفصل في
صحة المحررات المقدمة اليها اذا نازع فيها الخصوم .

مفاد المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في
المنازعات الزراعية قبل الغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط
الاختصاص الانفرادى لهذه اللجان هو أن يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى
تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكررا من قانون الاصلاح
الزراعى التى يجمع بينها اشتغالها على القواعد الأساسية التى شرعها القانون
الأخير لحماية مستأجرى الأراضي الزراعية وفى حدود علاقتهم بالمؤجرين .
ولايشمل هذا الاختصاص الفصل في صحة المحررات المقدمة لها اذا نازع فيها
الخصوم .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١١٩ لسنة ٤٧ ق).

٣٢٥ - اختصاص ولائى - لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل الغائها - دعوى صحة ونفاذ عقد ايجار ارض زراعية والزام المؤجر بالوفاء بالتزامه التعاقدى والقانونى بتسليم العين المؤجرة للمستأجر عند بدء التعاقد والتي لم يثر فيها أى منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الاصلاح الزراعى - الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

أن الشارع نظم فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فناط بها - وفقا لنص المادة الثالثة منه - الفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقبيلة للزراعة وخصها وحدها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى على سبيل الحصر وكان مؤدى ذلك أن الشارع خول لجان الفصل فى المنازعات الزراعية اختصاصا عاما بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الايجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها ثم اختصاصها وحدها بالفصل فى المنازعات التى أوردها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان عما مفاده أن الشارع سلب المحاكم اختصاصها بنظر المنازعات الاخيرة وحدها دون المنازعات الاخرى التى جعل للخصوم فيها الخيار بين سلوك الطريق العام برفعها أمام المحاكم أو سلوك الطريق الخاص برفعها أمام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، لما كان ذلك وكان الفصل فى الدعوى الراهنة المتعلقة بصحة ونفاذ عقد ايجار ارض زراعية والزام المؤجر بالوفاء بالتزامه التعاقدى والقانونى بتسليم العين المؤجرة للمستأجر عند بدء التعاقد - والتي لم تثر فيها أى منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الاصلاح الزراعى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى - فى أسبابه - باختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على سند من القول بأنها لا تتضمن منازعة ناشئة عن تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى بأغفاله الفصل فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على غير أساس .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ٥٩٢ لسنة ٤٧ ق) .

٣٢٦ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية سواء كانت في صورة دعوى أصلية أو في صورة مسألة أولية بترتب عليها الفصل في الدعوى الأصلية المنظورة أمام القضاء العادي فيتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعادا يستصدر في شأنها حكما نهائيا من مجلس الدولة .

النص في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : سابعاً : دعاوى الجنسية » يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية أيا كانت صورتها أي سواء أكانت في صورة طعن في قرار إداري صادر في الجنسية أم في صورة مسألة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادي في حدود اختصاصه وأثر التراجع في الجنسية وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، أذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعادا يستصدر فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة في مسألة الجنسية ، وإذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائي في هذه المسألة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها أي إذا رأت المحكمة أن وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر الفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغفلت المسألة وحكمت في موضوع الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها في شأن الجنسية وذلك عملاً بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

(نقض ١٦ / ٥ / ١٩٨١ - الطعن ١٠٦٩ لسنة ٥٠ ق).

٣٢٧ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه أن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للمطعون ضده - كما هو الشأن

بالنسبة للنياية العامة ولمحكمة النقض : أن يشير في الطعن مايتعلق بالنظام لعام متى كان واردا على الجزء المطعون فيه من الحكم وكان الثابت أن الدعى المرددة بين الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة وهما من شركات القطاع العام . أمام محكمة الموضوع لاتعدو أن تكون دعى ضمان فرعية وهى بذلك تعتبر . وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة . مستتلة بذاتها عن الدعى الأصلية اذ لاتعد دفعا أو دفاعا فيها ، وبالتالي تحكمها قواعد الاختصاص الولائى المتعلق بالنظام العام فتختص بنظرها هيئات التحكيم دون غيرها عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٦٠ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بأصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وأن عناصر الفصل فى الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، الا أن البين أن صحيفة الطعن اقتضت على ما قضى به الحكم فى موضوع دعوى الضمان ، ومن ثم فإن قضاءه فى الاختصاص بنظر تلك الدعى يكون قد حاز قوة الامر المقتضى مما يغلو على اعتبارات النظام العام ، فلا يجوز للمطعون ضدها الرابعة أن تترك فى دفاعها أمام هذه المحكمة بعدم ولاية المحاكم بناء على تعلقه بالنظام العام .

(نقض ٢٤ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٧٦٠ لسنة ٤٨ ق) .

٣٢٨ - أملاك الدولة العامة . الترخيص بالانتفاع بها من الاعمال الادارية . لا ولاية للمحاكم العادية بشأنها .

تصرف السلطة الادارية فى أملاك الدولة العامة لا يكون على سبيل الترخيص والترخيص بطبيعته مؤقت وغير ملزم للسلطة المرخصة التى لها دائما لدواعى المصلحة العامة الحق فى الغائه والرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من اعمال الادارية التى يحكمها القانون العام وتخرج عن ولاية المحاكم العادية لتدخل فى اختصاص جهة القضاء الادارى طبقا لقانون مجلس الدولة .

(نقض ٢٩ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٣٨٧ لسنة ٤٣ ق) .

٣٢٩ - قرار أدارى - اختصاص ولائى - أحالة الدعوى - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وبأختصاص القضاء الادارى بالنسب فى الطعن فى القرار الادارى و: تأمر المحكمة بأحالة الدعوى بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى فإن الحكم يكون قد خالف القانون - أساس ذلك .

أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها بأن « على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية . . . وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها » ، فقد رأى المشرع تبسيطا للاجراءات فى صدد الاحكام المتعلقة بالاختصاص النص على وجوب أن تأمر المحكمة بأحالة الدعوى الى المحكمة المختصة فى كل حالة من الحالات التى تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها ، ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على أن الاختصاص بالفصل فى الطعن فى القرار الادارى آتف الذكر ينعقد للقضاء الادارى ، غير أنه اقتصر على الحكم بعدم الاختصاص ولم يأمر بأحالة الدعوى بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء أدارى فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

(نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٨٢٠ لسنة ٤٦ ق).

٣٣٠ - الحجز على مرتب أو معاش موظف عام - المنازعة فى مقدار ما يجوز خصمه من المرتب أو المعاش - منازعة أدارية تندرج فى اختصاص القضاء الادارى :

لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية : (أولا) . . . (ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم . (ثالثا) . » فإن مفاد ذلك أن القضاء الادارى يختص دون غيره بنظر المنازعات الخاصة بالمعاشات المستحقة للموظفين العموميين ، وهو اختصاص مطلق شامل لاصل هذه المنازعات ولجميع

مايتفرع عنها ، فيندرج في نطاقه ماتصدره الدولة بشأن تلك المعاشات من قرارات أو اجراءات باعتبارها من العناصر المتفرعة عن المنازعات الاصلية في حدود اختصاصها الكامل بنظرها ، ومرد ذلك طبيعة علاقة الموظف بالدولة وهي علاقة لائحية ، فقد حددت القوانين واللوائح معاش الموظف وما يحق للدولة استقطاعه منه ووسيلتها في هذا الخصوص ، واذ نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتهم في أحوال خاصة ، المعدل بالقرار بقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ - على أنه « يجوز اجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح العامة ومجالس المديریات والمجالس البلدية والقروية للموظف أو للمستخدم مدنيا كان أو عسكريا وذلك لوفاء . . . أو لاداء مايكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته . . . » وأفصحت المذكرة الايضاحية للنص المعدل عما يلي « . . . وقد جرت الحكومة من قديم على خصم المبالغ التي تكون مستحقة لها بسبب يتعلق بأداء الوظيفة من الراتب أو المعاش أو مافي حكمهما دون اتخاذ اجراءات قضائية ، كما توسعت في تفسير هذا السبب . . . ولما كان نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ غير قاطع في هذه الخصوصية مما ساعد على مماطلة الموظفين في أداء المطلوب منهم . . . فقد رأى تعديل النص بحيث يجوز للحكومة اجراء الخصم من الراتب أو المعاش أو ما في حكمهما دون حاجة إلى استصدار حكم بذلك أو اتخاذ أى اجراء قضائي » ، فإن المشرع بالنص المشار اليه يكون قد منح جهة الادارة حق الخصم من معاش الموظف في حدود الربع استيفاء لدينها الناشئ عن سبب يتعلق بأدائه لوظيفته دون ما حاجة إلى سبق استصدار حكم بمديونيته لها ، مما مؤداه أنه جعل من حق هذه الجهة تقرير قيام مسئولية الموظف عن فقد بعض الاموال المملوكة لها ، وتقدير التعويض المستحق لها في هذا الشأن والتنفيذ به بطريق الخصم من المعاش ابتناء على أن هذا الحق إنما ينبثق عن الرابطة التي قامت بينها وبين الموظف بما ترتبه من آثار في جانب كل منهما ولازم ذلك أن هذا الخصم في حد ذاته لا يعدو أن يكون مثار المنازعة في المعاش بما يجعلها في جوهرها منازعة ادارية تدور حول مقدار معاش هذا الموظف في نطاق حق جهة الادارة المنوه عنه وقيمة التعويض عن الاشياء

التي أضاعها ، فتتدرج بهذه المثابة في اختصاص القضاء الإداري دون غيره .
لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن - دعوى مورث المطعون ضدهم ،
وهو موظف عام ، تعد في حقيقتها منازعة بعدم أحقية الطاعن في خصم ربع
المعاش المقرر لمورث المطعون ضدهم شهريا اقتضاء لأموال أميرية قدرها
٢٩٥ ، ٨٠٤٥ جنيه قضى بأدانته عن اختلاسها بموجب حكم جنائي نهائي ،
وأصدر الطاعن في ١٧ / ١ / ١٩٦٧ قرارا بذلك الخصم ، فإن الاختصاص
بنظر هذه الدعوى يكون معقودا للقضاء الإداري دون غيره . لما كان ماتقدم ،
وكانت مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على
المحكمة ، وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا لما تقضى به
الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ، لتعلق الأمر بالنظام العام ،
ويعتبر الحكم في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني بأختصاص المحكمة
بنظره ، وكان الحكم المطعون فيه وقد فصل في موضوع دعوى مورث المطعون
ضدهم انما انطوى على قضاء ضمني باختصاصه بنظرها ، فإنه يكون قد خالف
القانون ، بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .
(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٤٤ لسنة ٤٦ ق) .

٣٣١ - تحكيم - المادة ٦٠ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام
رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - دعوى الضمان الفرعية - عدم اختصاص القضاء
العادي بنظر دعوى الضمان الفرعية القائمة بين هيئة عامة وبين شركة من
شركات القطاع العام - للمحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر
الدعوى - أساس ذلك .

النص في المادة ٦٠ من قانون المؤسسات وشركات القطاع العام الصادر
بالقانون ٦٠ سنة ١٩٧١ المنطبقة على الدعوى على أن تختص هيئات التحكيم
المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات الآتية : (١)
المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام (٢) كل نزاع يقع بين شركة
قطاع عام وبين جهة حكومية أو هيئة عامة ، يرجع إلى أن هذه النزعة لا تقوم
على خصومات تتعارض فيها المصالح كما هو الشأن في مجال القطاع الخاص بل
تنتهي جميعا في نتيجتها إلى جهة واحدة هي الدولة - وكان النص السالف لم
يفرق بين منازعة أصلية أو منازعة فرعية أو بين منازعة سببها علاقة عقدية أو

غير عقدية وإنما جاء نصها مطلقا شاملا لأية منازعة بين شركات القطاع العام والهيئات العامة والمؤسسات العامة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى الضمان الفرعية القائمة بين الهيئة الطاعنة وهى هيئة عامة وبين الشركة المطعون عليها وهى من شركات القطاع العام وكان للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لانتفاء ولايتها بنظر الدعوى طبقا لنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه يكره قد التزم صحيح القانون ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

(نقض ١٣٠ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٣١١ لسنة ٤١ ق) .

٣٣٢ - يشترط لاختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات أن يتعلق النزاع بمرتب أو معاش لأحد الموظفين العموميين أو ورثته .

الدفع بعدم الاختصاص الولاىى يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولولم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق فى ابدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان النص فى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ الخاص بتنظيم مجلس الدولة على أن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية . . . ثانيا : . . المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم . . » ، يدل على أنه يشترط لاختصاص مجلس الدولة دون غيره بنظر النزاع أن يتعلق بمرتب أو معاش أو مكافأة مستحقة لأحد الموظفين العموميين أو ورثته ، بحيث إذا تحققت الصفة الوظيفية مع من تثار معه المنازعة بشأن هذه المبالغ انعقد الاختصاص لمجلس الدولة . وأذ كان ذلك ، وكان يعتبر موظفا عموميا فى هذا الخصوص كل من تناط به إحدى وظائف الدولة العامة فى نطاق وظيفة بأحدى السلطات الثلاث وأن يكون من ذوى المرتبات ومقيدا على إحدى درجات الكادر العام أو ما يقوم مقامه فى نطاق ميزانية الدولة من المعينين فى وظائف حكومية تابعة لأحدى الوزارات أو الهيئات العامة ومن بينها هيئة سكك حديد مصر والهيئة القومية

لشئون السكك الحديدية التي حلت محلها وهي الهيئة الطاعنة .
لما كان ذلك ، وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع يدور
بين المطعون ضده الأول وبين الهيئة الطاعنة حول أحقيته لفئة مالية ودرجة مالية
وتعديل مرتبه على هذا الاساس وصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتباراً
من ١٩٧٧/١/١ . وكانت الهيئة الطاعنة جهة حكومية . والمطعون ضده موظفاً
عاماً بها والنزاع خاص بمرتبه ، فإن نظره يكون من اختصاص مجلس الدولة
بهيئة قضاء إداري دون غيره وهو اختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .
ولا يقدح في ذلك أن يكون المطعون ضده الأول قد عين في الهيئة الطاعنة في
١٩٧٦/٥/٨ نقلاً من الشركة المطعون ضدها الثانية التي كانت علاقته بها
تخضع لاحكام نظام العاملين بالقطاع العام المكمل لاحكام عقد العمل وهي
علاقة خاصة تخضع لاختصاص القضاء العادى ، ذلك أن النزاع الحالى منبت
الصلة بتلك العلاقة إذ أنه يستند إلى الادعاء بحق لم تكتمل له عناصر نشأته
الا في ١٩٧٧/١/١ بعد انتهائها وقد نشأ في ظل علاقة جديدة بين موظف عام
وبين الجهة الحكومية التي يعمل بها حول مرتبه لديها فيكون الاختصاص بنظره
لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره على نحو ماتقدم ، وأذ خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل فيه موضوع النزاع ، فإنه يكون قد خالف
القانون ويتعين نقضه . ولما كان يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على
أساس الدفع بعدم اختصاصها لانتفاء ولايتها - الذى لها أن تحكم فيه من تلقاء
نفسها - فإن موضوع الاستئناف يكون صالحاً للفصل فيه على هذا الاساس
ويتعين الحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .
(نقض ١٩٨٢/٦/١٢ - الطعن ٦٣ سنة ٥٢ ق).

٣٣٣ - المطالبة بمكافأة استشهاد جندي - عدم اختصاص مجلس الدولة بها :
لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ قد خلت من أى نص يتعلق
باختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم في دعوى المطالبة بمكافأة استشهاد
الجندي وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهي مبلغ مالى محدد لاتعتبر منازعة إدارية
يختص بها مجلس الدولة فإن الاختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية
العامه .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ - الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٩ ق).

٣٣٤ - أن الاختصاص بنظر الطعون في الجزاءات ينعقد إلى المحاكم العادية ذات الولاية العامة ، الا أنه بصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، تكون المحكمة التأديبية قد تناولت ولايتها - بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة - الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الحدود المقررة طبقا للقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٠/٥/١٩٧٢ .

لما كان الجزاء - وعلى ما بين من الأوراق - قد أوقعه الطاعن على المطعون ضده طبقا للمادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكانت المحكمة العليا قد قضت في الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق عليا (دستورية) بتاريخ ١٩٧١/٧/٣ بعدم دستورية هذه المادة لأنها عدلت اختصاص جهات القضاء بقرار جمهوري وهو مالا يجوز اجراؤه بقانون ، ولازم ذلك أنه لا محل لتطبيقها على الجزاء الذي وقع على المطعون ضده ويكون هذا الجزاء خاضعا للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان أحكام النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة الذي كان ساريا قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه وكان مفاد المادة الثانية عشرة الواردة في الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التي أحالت اليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ آنف البيان أن الشارع أعطى المحاكم التأديبية سلطة توقيع بعض الجزاءات دون أن يسبغ على هذه المحاكم اختصاصا آخر وذلك إلى جانب سلطة صاحب العمل في المنشآت المشار اليها في توقيع الجزاءات المقررة قانونا على موظفي هذه المنشآت ، وأن الاختصاص بنظر الطعون في هذه الجزاءات ينعقد للمحاكم العادية ذات الولاية العامة ، الا أنه بصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ والنص في البند الثالث عشر من المادة العاشرة منه على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا والنص في المادة الخامسة عشرة منه على اختصاص المحاكم التأديبية وهي احد فروع مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة

وما يتبعها من وحدات ، وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة المشار اليه تكون ولاية المحكمة التأديبية قد تناولت بجانب الدعوى التأديبية المبتدأة الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة طبقاً للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر وذلك اعتباراً من تاريخ العمل بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في ١٩٧٢/١٠/٥ . لما كان ذلك وكانت القواعد المعدلة للأختصاص تسرى على الدعاوى التي تقع ظلها على ماتقضى به المادة الأولى من قانون المرافعات . وكان الطعن في الجزاء الذي أوقعه الطاعن على المطعون ضده قد رفع في ١٩٧٤/٤/٢ في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المشار اليه فإن المحاكم التأديبية بالمجلس تكون هي المختصة بنظره . ويكون الحكم المطعون فيه أذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما أنتهى اليه من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٩ - الطعن ١٣٠٤ لسنة ٤٧ ق) .

٣٣٥ - دعاوى التعويض عن نقص قيمة العقارات المستولى عليها عملاً بحكم القانون ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني - اختصاص القضاء العادى بنظرها استثناء - حدود هذا الاستثناء :

أن النص في المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني المعدل بالقانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٥ على أن لوزير الداخلية في كل اقليم أو من يندبه أن يصدر قرارات بالاستيلاء على العقارات وسواء كانت مبنية أو غير مبنية وعلى المنقولات اللازمة لاعداد المخايء العامة ولايواء المهاجرين واللاجئين وكذلك المستشفيات والمراكز اللازمة للأسعاف والتموين . ويعوض المالك عما يصيب العقار من نقص في قيمته كما يعوض مالك المنقولات المستولى عليها ، ويرفع النزاع في شأن هذا التعويض إلى المحكمة الكائن في دائرتها العقار أو المنقولات المستولى عليها ، يدل على أن المشرع قد أورد قاعدة صريحة مؤداها اختصاص القضاء العادى بنظر النزاع في شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها وهذه القاعدة استثناء من الأصل الذي يقضى بأختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون

في القرارات الادارية ، ومن ثم يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها ، وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه عن نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ، ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الاستيلاء طبقا للقانون المشار اليه - لما كان ذلك وكان طلب المطعون ضدهم التعويض عن مقابل عدم الانتفاع بالعقار المستولى عليه لا يندرج تحت حالة التعويض عن نقص قيمة العقار فان الاختصاص بنظره لا ينعقد للقضاء العادى بل لمجلس الدولة على ماسلف بيانه واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ١٠١٥ لسنة ٤٩ ق).

٣٣٦ - العبرة في تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هي بوقت نشوء الحق المدعى به .

لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بأصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام نصت على أن « تنشأ المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية وتكون لها الشخصية الاعتبارية . . » واستنادا إلى أحكام هذا القانون صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء المؤسسة العامة للمضارب ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أن « يتولى وزير التموين والتجارة الداخلية الاشراف عليها » ، وفي المادة الثانية على أن المؤسسة « تستهدف تنمية الاقتصاد القومى في نطاق نشاطها بما يحقق أهداف الدولة في حدود السياسية التي يرسمها مجلس إدارة المؤسسة » ، وفي المادة الثالثة على أن « يتكون رأس مال المؤسسة : ١ - من أنصبة الدولة في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية التي تتبع المؤسسة أو التي تسهم فيها . ٢ - الأموال التي تخصصها الدولة للمؤسسة » ، وفي المادة الخامسة على أن « تعتبر أموال المؤسسة من الأموال المملوكة للدولة ملكية خاصة » . ، وكان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الصادر ببعض الاحكام المتعلقة بشركات القطاع العام والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ أنما نص في المادة الثامنة منه على الغاء المؤسسات العامة ونظم في مواده طريقة تصفيتها والحق العاملين بها بأجهزة

الدولة أو الشركات خلال مدة لا تتجاوز ١٩٧٥/٢/٣١

ولما كان مؤدى النصوص التى تقدم بياها أن المؤسسة سالفه الذكر تعتبر منذ انشائها بالقرار الجمهورى رقم ١٥٤٦ لسنة ١٩٦٧ وحتى تاريخ الغائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ من المؤسسات العامة زاولت الدولة عن طريقها فرعا من نشاطها العام بأساليب القانون العام بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها ، فتقوم العلاقة بينها وبين العاملين بها على أسس لائحية تنظيمية باعتبارهم من الموظفين العموميين . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد عمل لدى المؤسسة متقدمة الذكر منذ ١٩٦٨/٥/١٥ حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ فتثبت له أثناء هذه الفترة صفة الموظف العام وتربطه بالمؤسسة علاقة لائحية مما يستلزم اختصاص جهة القضاء الادارى بالفصل فيما ينشأ بينها من منازعات تتعلق بمرتبته خلال المدة سالفه البيان وذلك بالتطبيق ~~بمقتضى~~ المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، ولما كان النزاع المائل يدور حول أحقية المطعون ضده لمكافأة عن فترتين أولهما من ١٩٦٩/١/٧ إلى ١٩٧٥/١٢/٧ وهى تندرج كاملة فى نطاق فترة مزاولة المؤسسة نشاطها لانه لم يعد لها وجود بعد ١٩٧٥/١٢/٣١ طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فيختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المنازعة المتعلقة بها ، والفترة الثانية تبدأ من ١٩٧٥/١٢/٣١ - اذ يطالب المطعون ضده بأضافة متوسط المكافأة المتنازع عليها إلى أجره من هذا التاريخ وتنتهى فى ١٩٧٧/٥/١ ويوافق ابتداءها اليوم الأخير من حياة المؤسسة ، فتكون مطالبة المطعون ضده بهذا المتوسط عن حق يدعى نشأته فى وقت لم تنقضى فيه بعد الشخصية المعنوية للمؤسسة والعلاقة الوظيفية اللائحية التى تربطه بها وهو يوم ١٩٧٥/١٢/٣١ ، مما يجعل جهة القضاء الادارى صاحبة ولاية الفصل فى هذا الشق من المنازعة أيضا لان العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هى بوقت نشوء الحق المدعى به فى المكافأة مثار النزاع . لما كان ماتقدم ، وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون بما

يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .
(نقض ١٩٨٣/١/٢٣ - الطعن ١٥١٤ لسنة ٥٢ ق).

٣٣٧ - المحاكم هى صاحبة الولاية العامة للقضاء - اختصاص جهات أخرى بالفصل فى بعض المنازعات - مناط ذلك :
المحاكم هى صاحبة الولاية العامة للقضاء فتختص بالفصل فى كافة المنازعات أيا كان نوعها وأيا كان أطرافها مالم تكن إدارية أو يكون الاختصاص بالفصل فيها مقررًا بنص الدستور أو القانون لجهة أخرى استثناء لعلّة أو لآخرى فليست العبرة بثبوت العلة وإنما بوجود النص .
(نقض ١٩٨٣/٢/٢٧ - الطعن ٥٣٨ لسنة ٤٦ ق).

٣٣٨ - عدم اختصاص المحاكم بنظر دعاوى التعويض الناتجة عن العمليات الحربية لتعلقها بأعمال السيادة .
دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة عن العمليات الحربية . عدم اختصاص المحاكم بنظرها لتعلقها بأعمال السيادة . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالتعويض عن كامل الأضرار لمجرد أن بعضها ليس ناتجا عن العمليات الحربية دون بيان سند ذلك ودون أن يعرض لباقى الأضرار الناتجة عن الأعمال الحربية . خطأ وقصور .
(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ - الطعن ١٥١٤ لسنة ٤٩ ق).

٣٣٩ - الاختصاص الولائى بنظر منازعات العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة :

لما كان نص قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر تنفيذا لأحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ على أن مؤسسة مصر للطيران من ضمن المؤسسات التى تباشر نشاطا بذاتها ، ونص قرار وزير السياحة والطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ على تحويلها إلى شركة مساهمة تحت اسم شركة

مصر للطيران استنادا إلى نص المادة السابعة من ذات القانون تكون قد زالت عن المطعون ضدها صفتها كمؤسسة عامة فصارت شركة مساهمة خلال الفترة موضوع التداعى بما يجعل العلاقة بينها وبين العاملين بها في هذه الفترة علاقة تعاقدية لاتنظيمية فيختص القضاء العادى بنظر المنازعات التى تثار بينهم وبينها ، لما كان ماتقدم وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم اختصاص جهة القضاء العادى ولائيا بالفصل فى الدعوى الراهنة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجه الطعن .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٩ - الطعن ١٠٦٦ لسنة ٥٣ ق) .

٣٤٠ - اختصاص القضاء العادى - لايمسه ماهو مقرر من اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة من اختصاص بالافتاء الملزم فى بعض المنازعات :

أن القضاء العادى - وعلى ماهو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية وأن أى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور - يعتبر استثناءً وارداً على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره - لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٦٦ من القانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء رأى مسيبا فى المسائل والمواضيع الآتية (١) ... (ب) ... (ج) ... (د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزماً للجانبين » يدل على أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ولاية القضاء فى المنازعات التى تقوم بين فروع السلطة التنفيذية ذلك أن هذه الجمعية ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائى بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمات اجراءات التقاضى

وضمائنه - وهى على هذا النحو لاتعد من جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائى وإنما تختص فقط بمهمة الافتاء فى المنازعات بإبداء الرأى مسببا على ما أفصح عنه صدر النص السالف - ولا يؤثر فى ذلك ما أضافه المشرع على رأيا من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها إلى مرتبة الأحكام فلا يجوز الرأى الذى تبديه بشأن ما يطرح عليها حجية الأمر المقضى - لما كان ذلك وكان المشرع لم يضع - على أى وجه - قيدا يحول بين هذه الجهات وبين اللجوء مباشرة إلى جهة القضاء للحصول على حكم قابل للتنفيذ الجبرى وكانت المنازعة المطروحة هى مما تختص به جهة القضاء العادى فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولاىى يكون قد أنتهى إلى نتيجة صحيحة .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١١٠٧ لسنة ٥٠ ق).

الفصل الثالث - الاختصاص النوعى

٣٤١ - اختصاص المحاكم الجزئية - الدعوى بمنع تعرض الطاعنين للطاعن فى الرى من المسقى تعتبر من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتدخل فى الاختصاص الاستثنائى للمحاكم الجزئية عملا بالمادة ٤٣ من قانون المرافعات .

أن النص فى المادة ٤٣ من قانون المرافعات على أن « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم بأبدائيا مهما تكن قيمة الدعوى وأنتهايا إذا لم تجاوز قيمتها خمسين جنيها فيما يلى : الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف » . وكان من بين الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه الدعاوى المتعلقة بحقوق ارتفاع الرى - وأذ كانت الدعوى التى أقامها المطعون ضده

ابتداء أمام محكمة دمياط الابتدائية هي بطلب منع تعرض الطاعنين له في الرى من المسقى المبينة بصحيفة الدعوى ومن ثم فهي بهذا الوصف تعتبر من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه التى عنتها المادة ٤٣ سالفه الذكر وتدخل بالتالى فى الاختصاص الاستثنائى لمحكمة المواد الجزئية ، وأذ كانت قواعد الاختصاص النوعى وفقا للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات من النظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى فى موضوع النزاع استثنافيا للحكم الصادر من محكمة دمياط الابتدائية غير المختصة نوعيا بنظر الدعوى فإنه يكون قد قضى ضمنا باختصاصها ، ومن ثم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث أن المادة ٢٦٩ / ١ مرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بأجراءات جديدة - ولما سلف يتعين الغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة دمياط الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى وباختصاص محكمة فارسكور الجزئية بنظرها .

(نقض ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - الطعن ١٤٢٦ لسنة ٤٧ ق) .

٣٤٢ - تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية . يدخل فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة . عدم تعلقه بالاختصاص النوعى .

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالاختصاص النوعى .

(نقض ١٥ / ٦ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٣ لسنة ٥١ ق) .

الفصل الرابع - الاختصاص القسيمي

٣٤٣ - لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى على القيمة التي حددها المدعى وسبكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات .

لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسبكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون . ولما كانت القواعد المتعلقة بقبول الاستئناف متعلقة بالنظام العام فيتعين على المحكمة أن تقضى بعدم جواز الاستئناف إذا كانت الدعوى داخلة في النصاب الانتهائي لمحكمة الدرجة الأولى ولو لم يدفع بذلك أى من الخصوم .

(نقض ١ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق) .

٣٤٤ - دعوى التزوير الأصلية تتحدد قيمتها بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون بتزويرها ويتحدد تبعاً لذلك المحكمة المختصة قيمياً بنظرها .
لما كانت الدعوى المطعون في حكمها دعوى تزوير أصلية تقدر قيمتها طبقاً لما نصت عليه الفقرة العاشرة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات بقيمة الحق المثبت في الورقة المطعون بتزويرها ولم يرد بنصوص القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ما يغير من هذا الحكم وكان المحرر موضوع التزوير هو عقد بيع أربعة أفدنة بثمان قدرة ١٢٠٠ جنيه فإن المحكمة الابتدائية تكون هي المختصة بنظر هذه الدعوى .

(نقض ٨ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ١١٩ لسنة ٤٧ ق)

٣٤٥ - طلب الحكم بمبلغ معين متجمد العلاوة الاجتماعية في المدة المطالب بها وما يستجد حتى تاريخ الحكم ، هو طلب غير مقدر القيمة .
 أنه ولئن كانت الدعوى قد رفعت بطلب الحكم بالزام المطعون عليها بمبلغ معين - متجمد العلاوة الاجتماعية في المدة المطالب بها وما يستجد حتى تاريخ الحكم - الا أن المطعون عليها وقد تمسكت بعدم استحقاق الطاعن للعلاوة الاجتماعية ، فإنه لذلك تكون المنازعة قد استطالت إلى أصل الحق في اقتضاء المبالغ المطالب بها ، ومن ثم تكون الدعوى غير مقدرة القيمة وبالتالي تعتبر قيمتها زائدة عن النصاب الأنتهائي للمحكمة الابتدائية ويكون الحكم الصادر فيها جائزاً استثنافه . وأذ أنتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى هذه النتيجة ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .
 (نقض ١١ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٦ لسنة ٤٤ ق).

٣٤٦ - طلب تعديل قيمة المنحة وبالفروق المستحقة وما يستجد هو طلب غير مقدر القيمة .

لما كان الثابت أن الطاعنين طالبوا في صحيفة دعواهم أمام محكمة أول درجة بتعديل قيمة المنحة المستحقة لهم وفقاً لتعديل أجورهم بالأحكام الصادرة لصالحهم والزام البنك المطعون ضده بالفروق المستحقة حتى تاريخ الحكم وما يستجد وكانت هذه الطلبات غير مقدرة القيمة فتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بنص المادة ٤١ من قانون المرافعات ويجوز استئناف الحكم الصادر فيها ويكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .
 (نقض ١٥ / ٥ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٧٩ لسنة ٤٢ ق).

٣٤٧ - الدفع بالانكار لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى وبالتالي يدخل في تقدير قيمة الدعوى الأصلية أيّاً كانت قيمة هذه الدعوى .

الدفع بالانكار - شأنه شأن دعوى التزوير الفرعية - لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً منصّباً على مستندات الدعوى ، وبالتالي لا يدخل في تقدير قيمة

الدعوى الأصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى ، وأيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطعون عليها بالأنكار أو المدعى بتزويرها . . لما كان ذلك . وكانت الدعوى الأصلية - قبل تعديل الطلبات - تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزئية سواء في ذلك دعوى التظلم من أمر الحجز المرفوعة من الطاعن ، أو دعوى المطالبة بالأجرة المرفوعة من المطعون ضدها ، فإن إجراءات تحقيق الدفع بالأنكار التي اتخذتها محكمة أسوان الجزئية تكون قد تمت صحيحة . . (نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٣ - الطعن ٦٥٤ لسنة ٤٨ ق).

الفصل الخامس الاختصاص المحلى

٣٤٨ - إذا كانت طلبات العامل متعلقة بأجره عن عمل نفذ في دائرة محكمة ابتدائية معينة ، وكان لاختلاف بين الطرفين على أن موطن العامل يقع في دائرة تلك المحكمة ، فإنها تكون هي المختصة محليا بنظر النزاع .

المادة ٥٦ من قانون المرافعات تنص على أنه في المنازعات المتعلقة بالتوريدات والمقاولات وأجرة المساكن وأجور العمال والصناع والأجراء يكون الاختصاص لمحكمة موطن المدعى أو للمحكمة التي تم الاتفاق أو نفذ في دائرتها متى كان فيها موطن المدعى . لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده متعلقة بأجره عن عمل نفذ في دائرة محكمة المنيا الابتدائية - وكان لاختلاف بين الطرفين على أن موطن المطعون ضده يقع في دائرة تلك المحكمة فإنها تكون مختصة محليا بنظر النزاع وأذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة يكون قد صادف صحيح القانون ، ولا يؤدي إلى نقضه خطؤه في الأسباب القانونية التي أستند إليها ويحسبه أن تين هذه المحكمة الأسباب القانونية الصحيحة لقضائه ، ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

(نقض ١٠ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ٤٢٢ لسنة ٤٦ ق).

ارتفاق

٣٤٩ - طلب سد المطلات حق لصاحب العقار المطل عليه ولو كان أرض فضاء . علة ذلك .

طلب سد المطلات غير القانونية هو حق لصاحب العقار المطل عليه ولو كان أرضا فضاء باعتبار أن فتح المطلات اعتداء على المالك يترتب على تركه اكتساب حق ارتفاق بالمطل والتزام مالك العقار المرفق به مراعاة المسافة القانونية بين المطل وما قد يقيمه من بناء فإن النعى بكل ما جاء بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١/١٥ - الطعن ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق).

٣٥٠ - اكتساب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . شرطه . اثبات اجتماع ملكية العقارين المرتفق والمرفق به لملك واحد وإقامة الأخير علاقة تبعية بينهما حال اجتماع ملكيتهما له واستمرار هذه العلاقة لما بعد انفصال ملكيتهما .

مفاد ما نصت عليه المادة ١٠١٧ من القانون المدني أن على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذي يدعى أنه اكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين لملك واحد وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر ارتفاقا ظاهرا لو أن العقارين كانا مملوكين لملك مختلفين . وأن هذه العلاقة بين العقارين استمرت الى ما بعد انفصال ملكيتهما . وإذا كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المرحوم المالك الأصلي لعقارى طرفي النزاع توفي سنة ١٩٣٧ ، ومن عقد شراء مورث الطاعنين المساحة التي أقيم عليها البناء المحكوم بسد مطلاته من السيدة / والمقدم بحافظة مستندات الطاعنين أنه صدر بتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٨ وأن هذه الأخيرة اشترت هذه المساحة بموجب عقد مؤرخ في فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد وفاة المالك الأصلي بنحو ثلاثة عشر عاما ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن انتهى الى أن المطلات قد فتحت سنة ١٩٦٧ أورد في أسبابه ما نصه « يشترط لاكتساب حق الارتفاق بطريق تخصيص المالك الأصلي شرط أساسي هو أن يكون هذا المالك هو مالك العقار المرتفق به أيضا ، وأن يرضى بهذا التخصيص سائر الملاك على الشيوع . وكان ما ورد بعقد شراء مورث المدعى عليهم المؤرخ في ١٩٥٤/٦/٢٨ للارض التي

أقيم عليها المنزل من التصريح للمشتريين بفتح منافذ على الأرض المجاورة لا يحتاج به على المدعى ذلك أن هذا العقد لم يصدر من المالك الأصلي للأرض الكلية فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١/١٥ - الطعن ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق.) .

٣٥١ - نفى حق الارتفاق من وسائل حفظ المال الشائع ، لكل شريك طلبه .
إذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن ملكية الأرض المطالب بسد المطالبات المقترحة عليها آلت إلى البائعين للمطعون عليه الأول بطريق الميراث ، وانهم وضعوا اليد عليها من تاريخ وفاة مورثهم في سنة ١٩٣٧ بنية التملك حتى باعوها إلى المطعون عليه المذكور بالعقد العرفي المؤرخ ١ - ١ - ١٩٧٢ الذي وضع اليد عليها بمجرد الشراء فأصبح مالكها هو الآخر بوضع اليد المستند إلى هذا العقد وأن هذه الأرض تلاصق تماما عقار الطاعنين الذي فتحت فيه المطالبات وهي أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول وشقيقه قد اشتريا أرضيهما الملاصقة لعقار الطاعنين على الشيوع بينهما وكانت دعوى سد المطالبات المفتوحة بغير حق على المال الشائع من قبيل الوسائل اللازمة لحفظه التي يملك كل شريك على الشيوع مباشرتها ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء عملا بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني . فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يرد استقلالاً على ما ساقه الطاعنون بهذه الأسباب ويكون النعي بها على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/١/١٥ - الطعن ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق.) .

٣٥٢ - حقوق الارتفاق - جواز اكتسابها بالتقادم - الحكم باكتساب حق ارتفاق بالمطل - وجوب بيان الحكم جميع العناصر الواقعية لثبوت ذلك - علته :
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حقوق الارتفاق ومنها حق المطل إنما يجوز اكتسابها بالتقادم إذا ما توافرت أركان وضع اليد المكسب للملكية المقرر بالمادة ٧٦ من القانون المدني القديم والمادة ٩٦٨ من القانون المدني الحالي ، فإذا قضت المحكمة باكتساب حق الارتفاق بالمطل وجب عليها أن تبين في حكمها جميع العناصر الواقعية اللازمة لثبوته من وضع اليد ومظهره ومبدئه واستمراره طوال المدة المكسبة له حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٣١٩ لسنة ٥١ ق.) .

٣٥٣ - قيود البناء الاتفاقية تعتبر حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقام في حى معين .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قيود البناء الاتفاقية تعتبر حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات التي تقام في حى معين اذ يترتب عليها أن تصبح كل قطعة من الأرض مرتفقا بها لمنفعة جميع القطع الاخرى التي في نفس الحى بحيث اذا خالفها بعض الملاك أصبح الاخرون في حل من الالتزام بها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإزالة « الدكاكين » موضوع النزاع على سند من أن الطاعن مخالف للشروط التي وضعتها الشركة المطعون ضدها الثانية بإنشاء حقوق ارتفاق على الاراضى المبيعة منها الى المشترين ، واذا كان البين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب اعادة المأمورية الى الخبير لإثبات قيام حالات مماثلة واقامة دكاكين في الشارع من ذات الحى على المسافات الحرة التي يتعين تركها خالية ولم تتخذ بالنسبة لها أى اجراءات ، بما يدل على انتهاء وزوال كافة القيود والاشتراطات التي فرضتها الشركة المطعون ضدها الثانية وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله « لا محل لاعادة الدعوى الى الخبير لإثبات حالات مماثلة ولم تتخذ بشأنها أى إجراءات ، ذلك أن كلا وشأنه اذا ما اعتدى على حق من حقوقه » - لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح ردا على هذا الدفاع الجوهرى المبدى من الطاعن والذي يترتب على تحقيقه - أن يصبح - تغيير وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون قد عاره القصور المبطل .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٧ - الطعن ٢٣٠ لسنة ٥٢ ق)

٣٥٤ - حق الارتفاق - انتهاءه بعدم الاستعمال مدة خمس عشر سنة : من المقرر قانونا بالمادة ١٠٢٧ من القانون المدنى انتهاء حق الارتفاق بعدم استعماله مدة خمس عشرة سنة وكانت الطاعنة قد تمسكت في جميع مراحل الدعوى بأنه قد مضى على اقامة المبنى محل النزاع في سنة ١٩٦٣ مايزيد على خمس عشرة سنة سابقة على رفع الدعوى بما يسقط حق المطعون ضدها في اقامتها ودلت على ذلك بورودها ضمن كشف المشتملات الرسمى في سنة ١٩٦٣ وبعدم صحة مانسب اليها من بنائها في سنة ١٩٧٨ بدليل الحكم

ببرائتها في اللجنة التي أقيمت عليها في هذا الخصوص . وهو دفاع جوهري يتغير بثبوته وجه الرأي في الدعوى ، ولا يكفي لدحضه ماورد بتقرير الخبير الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه من أن ماورد بكشف الجرد في سنة ١٩٦٣ كان حجرة واحدة ومرحاضا بينما الموجود حاليا غرفتان الغرفة الثانية تعلو الأولى ، ذلك أن حق الارتفاق المشار اليه يتعطل استعماله منذ انشاء الحجرة السفلى والمرحاض بغض النظر عن تاريخ تعديل أو تعلية البناء لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري فانه يكون معيبا بالقصور .

(نقض ١٩٨٣/١١/٣ - الطعن ١٣٥٣ لسنة ٥٢ ق).

استئناف

- الفصل الأول - شكل الاستئناف
- الفصل الثاني - إجراءات الاستئناف
- الفصل الثالث - الخصوم في الاستئناف
- الفصل الرابع - آثار الاستئناف
- الفرع الأول - الأثر الناقل
- الفرع الثاني - التصدي
- الفرع الثالث - الاستئناف الفرعى والمقابل
- الفصل الخامس - نظر الاستئناف والحكم فيه
- الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل الأول

شكل الاستئناف

٣٥٥ - خلا قانون المرافعات القائم من نص يميز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بصفة انتهازية عند عدم التزامها قواعد الاختصاص كما كانت تنص على ذلك الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى .

لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص على فقرتها الأولى على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهازيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها » وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى والتي كانت تقضى بأن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة الى محكمة اخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة « بعد أن زالت دواعي الاستثناء الوارد فيها واصبح جواز استئناف الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه (المادة ٢٢٦ من القانون القائم) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر » لما كان ماتقدم فانه لم يعد في قانون المرافعات القائم نص يميز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في حدود نصايها الانتهازية عند عدم التزامها قواعد الاختصاص .

(نقض ١٩٨١/١/١ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق).

٣٥٦ - بعد صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى الغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ يصبح الحكم الذى يصدر فى المنازعات الزراعية من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية حكما نهائيا غير جائز استئنافه .

المشرع باصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى الغى القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٦ يكون قد اناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى المنازعات الزراعية التى كانت من اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، كما أجاز استئناف احكام المحاكم الجزئية الصادرة فى هذا الشأن الى المحاكم الابتدائية والتى كانت من قبل من اختصاص اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية ، كما وضع المشرع حكما وقتيا بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجةيتها فى تاريخ العمل بهذا القانون فقرر باحالة ما كان منظورا منها امام لجنة القرية الى المحكمة الجزئية وما كان منظورا امام اللجنة الاستئنافية الى المحكمة الابتدائية ، ويكون لازم ذلك أن الحكم الذى يصدر فى منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هو حكم انتهائى غير جائز استئنافه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر عندما جرى فى قضائه على جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية عن حكم صادر فى منازعة زراعية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/١٤ - الطعن ١٢٥٧ لسنة ٤٧ ق) .

٣٥٧ - اذا اقام المتزوع ملكيته دعواه ابتداء امام المحكمة الابتدائية بالمنازعة فى ثمن المتردون عرض على اللجنة المختصة فاذا فصلت المحكمة الابتدائية فى هذا الطلب فانها تكون قد جاوزت سلطتها ويكون قضاؤها قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفى المواعيد العادية المقررة فى قانون المرافعات ولا يلحقه وصف الانتهائية .

لما كان الثابت أن المطعون عليها اقامتا الدعوى الماثلة ابتداء أمام المحكمة الابتدائية بالمنازعة فى تقدير ثمن المتر المربع من الارض المتزوع ملكيتها دون عرض هذا الطلب على اللجنة المختصة ، وقضت المحكمة بالزام الطاعن

بدفع مبلغ ٢٧٥١ ج بعد أن قدرت سعر المتر المربع من الأرض المذكورة بمبلغ ١٠٥٠٠ ج . فانها بذلك تكون قد تجاوزت سلطتها بقضائها في طلب لم يكن معروضا على اللجنة ولم تفصل فيه ويكون قضاؤها فيه قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات ، ولا يجوز التحدى في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق الا الأحكام التى تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذى رسمه لها القانون المذكور ، فاذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتداه لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها ، فان قضاء المحكمة في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم اليها في قرار اللجنة وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهائية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالفه الذكر .

(نقض ١٩٨١/٣/٥ - الطعن ٣١٧ لسنة ٤٢ ق).

٣٥٨ - توقيع المحامى على أصل صحيفة الاستئناف أو على صورتها يتحقق به الغرض الذى قصد اليه المشرع في المادة ٨٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - نخلو الأصل المودع قلم الكتاب من التوقيع لا يترتب عليه البطلان متى كان اصل الصحيفة المعلن للخصم عليه هذا التوقيع .

أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على انه « لا يجوز تقديم صحيفة الاستئناف . . . الا اذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين امامها » يدل على ان المشرع قصد من توقيع المحامى على صحف الاستئناف رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت لأن اشراف المحامى على تحرير صحف الاستئناف من شأنه مراعاة احكام القانون في تحرير هذه الصحف وبذلك تنقطع المنازعات التى كثيرا ماتنشب بسبب قيام من لاخبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعود بالضرر على ذوى الشأن ، مما مفاده أن توقيع المحامى على أصل الصحيفة أو على صورتها يتحقق به الغرض الذى قصد اليه المشرع ، ومن ثم

فان نخلو الأصل المودع قلم الكتاب من التوقيع لا يترتب عليه البطلان ، متى كان أصل الصحيفة المعلن للخصم عليه هذا التوقيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على أن العبرة بالتوقيع على اصل صحيفة الاستئناف المودع قلم الكتاب دون الأصل المسلم للطاعن الأول لاعلانه للخصم ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه أيضا على أن الاستاذ عبدالله شهاب المحامي المقرر أمام الاستئناف قد وقع على الاصل الثاني من صحيفة الاستئناف المعلنة للمطعون عليه الاول بعد مضي ميعاد الاستئناف ، وانه لذلك لا يعتد بها وكان الواقع في الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر في ١٩٨٠/٢/٢٤ وأن صحيفة الاستئناف اودعت قلم الكتاب في ١٩٨٠/٣/٣١ ، وان ميعاد الاستئناف كان يتهى في ١٩٨٠/٤/٤ وان الطاعن الاول استلم الاصل الثاني من صحيفة الاستئناف في نفس يوم الابداع لاعلانه للمطعون عليه الاول ، وأن هذا الاعلان قد تم يوم ١٩٨٠/٤/٣ خلال ميعاد الاستئناف ، وان محامي الطاعن الاول قدم هذا الاصل بجلسة ١٩٨٠/٦/٨ وعليه توقيع الاستاذ عبدالله شهاب المحامي المقرر أمام الاستئناف ، فان ما اقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه من ان هذا التوقيع قد تم بعد فوات ميعاد الاستئناف لا يكون له اصل في الاوراق ويكون الحكم قد اخطأ في الاسناد وشابه الفساد في الاستدلال فضلا عن خطئه في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨١/٣/٢١ - الطعن ١٧٤٢ لسنة ٥٠ ق).

٣٥٩ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية في المنازعات الزراعية بعد صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ هو حكم انتهائي غير جائز استئنافه ولا يجوز الطعن عليه أمام القضاء الاداري .
المشرع قد افصح لدى اصداره القانون ٦٧ سنة ١٩٧٥ عن انه لم يحد عما أخذ به في ظل القانون ٥٤ سنة ١٩٦٦ الملغى من أن تنظر المنازعات المشار اليها على درجتين أولهما المحكمة الجزئية المختصة بدلا من لجان الفصل في

المنازعات الزراعية وثانيتها المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية ، كما وضع حكماً انتقالياً وقتياً بصدد المنازعات المنظورة في تاريخ العمل به أمام تلك اللجان بدرجةيتها هو مانص عليه في المادة الثالثة آنفة البيان ، ومفادها إحالة ما كان منظوراً منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة الجزئية ، وما كان منظوراً أمام اللجنة الاستئنافية إلى المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية باعتبارها درجة ثانية للتقاضي ، ولازم ذلك أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هو حكم انتهائي غير جائز استئنافه إذ من المقرر قانوناً أنه لا يجوز استئناف حكم صادر من محكمة ثاني درجة ولا يقدح في ذلك أن يكون المشرع قد رأى في ظل القانون ٥٤ سنة ١٩٦٦ إباحة الطعن في قرارات اللجان الاستئنافية أمام القضاء الإداري وفقاً للقانون ١١ سنة ١٩٧٣ ذلك أن هذه اللجان هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي أما وقد أصدر المشرع القانون ٦٧ سنة ١٩٧٥ موكلاً الفصل في المنازعات الزراعية إلى القضاء الطبيعي فإن نظرها يكون وفقاً للقواعد العامة للتقاضي في قانون المرافعات ومؤداها أن محكمة الاستئناف تختص بنظر القضايا التي ترفع إليها عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم الابتدائية دون تلك الصادرة منها بوصفها محكمة ثاني درجة .

(نقض ١٩٨١/٤/١ - الطعن ٨٧٥ لسنة ٤٨ ق) .

٣٦٠ - يبدأ ميعاد استئناف الحكم من تاريخ صدوره إذا ثبت أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية وأمام الخبير الذي قدبته وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى حتى ولو لم تخطر المحكمة بورود التقرير ولم يتمكن تبعا لذلك من حضور الجلسة التي ججزت فيها الدعوى للحكم .

النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن « يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره مالم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع

الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لآى سبب من الأسباب كما يبدأ الميعاد من تاريخ اعلان الحكم اذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصدر الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذى توفى أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته « يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن فى الأحكام من تاريخ صدوره كأصل عام الا انه استثنى من هذا الأصل الأحكام التى افترض المشرع عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسرى الا من تاريخ اعلانها وقد أورد المشرع فى المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام ولما كان الثابت فى الأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية وأمام الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ احتسب ميعاد الطعن فى الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيسا على أن الحكم بنذب خبير فى الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التى أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد التزم صحيح القانون ويغدو الطعن بالتزوير على الاعلان المرسل للطاعن بورود تقرير الخبير أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج فى الدعوى .

(نقض ١٩٨١/٤/٦ - الطعن ٧٣ لسنة ٤٨ ق)

٣٦١ - تقدير المدعى قيمة دعواه . حجة له وعليه بالنسبة لنصاب الاستئناف . شرطه . عدم اصطدام هذا التقدير بالقواعد القانونية لتقدير قيمة الدعوى . التزام محكمة الدرجة الثانية بمراقبة ذلك .
وان كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الاصل هو أنه لا يجوز الاعتراض على قيمة الدعوى بعد صدور حكم فيها ما لم يخالف الاسس التى وضعها المشرع لتقدير قيمة الدعوى بمعنى أن التقدير الذى يحدده المدعى فيها لدعواه يكون حجة له وحجة عليه بالنسبة لنصاب الاستئناف الا اذا كان هذا التقدير يصطدم مع احدى القواعد التى قررها القانون فعندئذ لا يعتد بتقدير المدعى لدعواه أو بعدم اعتراض خصمه عليه بل يتعين على محكمة الدرجة

الثانية أن تراقب من تلقاء نفسها اتفاق التقدير مع قواعد القانون وأن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات في المواد من ٣٦ الى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ منه .

(نقض ١٩٨١/١١/٨ - الطعن ٤٠٢ لسنة ٤٨ ق).

٣٦٢ - ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل قصد به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة فيها وما عداها باق على أصله .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قصد به الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأوضاع الواردة فيها ، وما عداها باق على أصله ، ويلزم في استئناف الأحكام الصادرة فيها اتباع القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات واذ كانت الدعوى لم ترفع بالتزام الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة ، فان ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون أربعين يوماً يبدأ من تاريخ صدور الحكم وفقاً للمادتين ٢١٣ ، ٢٢٧ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٥١٤ لسنة ٤٦ ق).

٣٦٣ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن بأن لم يقضى له بكل طلباته اذا كان مدعياً أو لم يأخذ بكل دفاعه اذا كان مدعى عليه بحيث لا يكون الحكم محققاً لمقصوده ومتسقاً مع المركز القانوني الذي يدعيه وما يترتب عليه من آثار سواء ورد ذلك في منطوق الحكم أو في أسبابه . لما كان مناط المصلحة الحقة في الطعن وفقاً للمادة ٢١١ من قانون المرافعات أن يكون الحكم قد أضر بالطاعن ، ويكون كذلك متى لم يقضى له بكل طلباته

إذا كان مدعيا أو لم يأخذ بكل دفاعه إذا كان مدعى عليه بحيث لا يكون الحكم محققا لمقصوده ومتسقا مع المركز القانوني الذي يدعيه وما يترتب على ذلك من آثار ، سواء ورد ذلك في منطوق الحكم أو في أسبابه طالما كانت هذه الأسباب مكتملة للمنطوق ومرتبطة به ولا يستقيم الحكم بغيرها ، لما كان ذلك ، وكان دفاع المطعون ضده الثاني أمام محكمة أول درجة أنه مساكن للمطعون ضدها الأولى منذ بدء الاجارة ، ويعتبر مستأجرا أصليا لشقة النزاع ، وإذا أقام الحكم الابتدائي قضاءه برفض دعوى الاخلاء استنادا الى أن المطعون ضدها الأولى المستأجرة الأصلية لم تترك تلك العين ، وأن المطعون ضده الثاني وكيل عنها وليس مساكنا لها ، فإنه يكون قد أضر بهذا الأخير اذ لم يأخذ بكل دفاعه فتتوافر مصلحته في الطعن على هذا الحكم بطريق الاستئناف .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٣٤٤ لسنة ٤٧ ق).

٣٦٤ - نصاب الاستئناف . هو ذات قيمة الدعوى امام محكمة اول درجة وفقا لطلبات المدعى الاخيرة . المادتان ٢٢٣ - ٢٢٥ مرافعات . الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا . عدم احتسابها عند تقدير نصاب الاستئناف . شرط ذلك . رفع الدعوى بطلب واحد وقرار الخصم ببعض المطلوب منه . تقدير قيمتها في الاستئناف بقيمة المطلوب كله . انه لما كانت المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات تنص على أنه « تقدر قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف وفقا لأحكام المواد من ٣٦ الى ٤١ ، ولا تحتسب في هذا التقدير الطلبات غير المتنازع عليها ولا المبالغ المعروضة عرضا فعليا » . وتنص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات على أن « يكون التقدير بمراجعة القواعد المتقدمة على أساس آخر طلبات للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى » وكان مفاد هذين النصين أن نصاب الاستئناف بحسب الاصل هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة اول درجة وفقا لطلبات المدعى الاخيرة ولا يعتد في هذا الشأن بطلبات المستأنف أو بقيمة النزاع أمام محكمة الاستئناف ، ولا عبرة بقيمة النزاع الذي يثيره المدعى عليه أمام محكمة أول درجة مالم يأخذ

صورة طلب عارض حيث تقدر الدعوى في هذه الحالة بأكبر الطلبين الأصلي أو العارض طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من قانون المرافعات ، ويستثنى من هذا الأصل الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضة عرضا فعليا فانها لا تحتسب عند تقدير نصاب الاستئناف ، وكان يشترط لأعمال هذا الاستثناء أن ترفع الدعوى بعدة طلبات ناشئة عن سبب واحد وان يقر الخصم ببعضها قبل صدور الحكم المستأنف ، أما اذا كانت الدعوى بطلب واحد وافر الخصم ببعض ما هو مطلوب فيه قدرت الدعوى في الاستئناف بقيمة المطلوب كله ، ولما كانت المادة ٣٦ من قانون المرافعات تنص على أنه اذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر على واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانونى واحد كان التقدير باعتبار قيمة المدعى به دون التفات الى نصيب كل منهم فيه ، وكان سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية ، لما كان ذلك وكان الواقع - على نحو ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - أن الطاعنين قد وجهوا الى المطعون عليهم طلبا واحدا عن قطعة أرض واحدة لم يتخصص كل منهم فيها امام محكمة اول درجة وكان سبب الدعوى - بعد تعديل الطلبات - هو حيازة هذه العين جميعها حيازة واحدة مؤديه الى التملك بالتقادم ، فإن الدعوى تكون ناشئة عن سبب واحد وتقدر قيمتها فى تحديد نصاب الاستئناف باعتبار جملة المطلوب دون نظر الى نصيب كل منهم فيه ، لا يغير من ذلك منازعة المطعون عليها الاولين فى بعض هذا الطلب الواحد فقط ، أو اتخاذ باقى المدعى عليهم موقفا سلبيا لا يقطع فى الدلالة على عدم المنازعة قبل الحكم المستأنف فى باقى مطلوب الطاعنين ، واذا خلص الحكم المطعون فيه الى رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ - الطعن ٦٧٦ لسنة ٤٣ ق).

٣٦٥ - أجاز المشرع استثناء الطعن بالاستئناف فى الاحكام الصادرة فى حدود النصاب الانتهاى لمحاكم الدرجة الأولى متى توافر شرطان اولهما : وقوع

بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر فيه وثانيهما : ايداع خزانة المحكمة كفالة مقدارها خمسة جنيهاً ، واذا تخلف احد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز :

الأصل في الدعاوى - وعلى ما جرى به نساء هذه المحكمة - انها معلومة القيمة ولا يخرج عن هذا الأصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير ، واذا كانت الطاعنة قد اقامت دعواها بطلب براءة ذمتها من مبلغ ٥١ جنيهاً قضى به عليها بحكم صادر من هيئة تحكيم ، وهى دعوى معلومة القيمة تقدر قيمتها بالمبلغ المذكور ، فان الحكم الصادر فيها يكون انتهاياً ، ولا يجوز استئنافه الا بسبب وقوع بطلان فيه أو بطلان في الاجراءات اثر فيه طبقاً للمادة ٢٢١ من قانون المرافعات التي مفادها أن المشرع اجاز استثناء « الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهاى لمحاكم الدرجة الاولى متى توافر شرطان اساسيان : أولهما : وقوع بطلان في الحكم أو في الاجراءات اثر فيه ومن ثم فلا يجوز في هذه الحالة الطعن بالاستئناف في الحكم لمخالفته القانون أو خطئه في تطبيقه .

وثانيهما : أن يودع المستأنف خزانة المحكمة كفالة مقدارها خمسة جنيهاً على النحو الوارد بتلك المادة ، واذا تخلف احد هذين الشرطين كان الاستئناف غير جائز ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تقدم رفق طعنها الذي اقامته بتاريخ ١٨/٥/١٩٧٨ - قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي اوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم القضية بجميع مفرداتها - ما يدل على انها اودعت خزانة المحكمة الكفالة المنصوص عليها في المادة المذكورة في حالة اقامة استئنافها على وقوع بطلان في الحكم او في الاجراءات اثر فيه ، اذ لا يتوافر هذا الشرط بنعيها على الحكم المستأنف مخالفته لقواعد الاختصاص النوعى ، ذلك أن مخالفة قواعد الاختصاص تعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ولكنها لا تبطله ، لما كان ذلك وكانت الدعوى تقدر قيمتها على أساس طلبات المدعى ولو وصفها بأنها مؤقتة ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير اساس .

٣٦٦ - ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم - المقصود بالمواد المستعجلة :

لما كانت المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات قد نصت على أن : « ميعاد الاستئناف أربعون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد خمسة عشرة يوما في المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم . . . » وكان المقصود بالمواد المستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة التالية من المادة المذكورة تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع وكانت الدعوى قد اقيمت من المطعون ضده على الهيئة الطاعنة للطالبة بقيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق له عن فترة عمله طبقا لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وقد حكمت محكمة أول درجة في موضوع هذا النزاع فان هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، أما مانصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال فإنه لا يعدو أن يكون حثا للمحكمة على نظر هذه المنازعات على وجه السرعة ، لما كان ذلك فان ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى المطعون ضده يكون أربعين يوما طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الهيئة الطاعنة في الاستئناف تأسيسا على أن الحكم صدر في مادة مستعجلة وبالتالي يكون ميعاد استئنافه خمسة عشر يوما طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات - قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه مما يتعين نقضه والاحالة . (نقض ١٩٨٢/٢/٢٧ - الطعن ٣٣٣ لسنة ٤٥ ق) .

٣٦٧ - الحكم القاضي برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها . هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة . ولا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في الموضوع ،

يعتبر هذا الحكم مستأنفا ضمن استئناف الحكم المنهى للخصومة دون ما حاجة لرفع استئناف خاص عنه أو حتى ذكره في صحيفة الاستئناف ، ويستوى أن يكون صادرا لصالح المستأنف أو ضده .

من المقرر أن مسألة الاختصاص الولاىى تعتبر قائمة ومطروحة دائما على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا لما تقضى به المادة ١٠٩ مرافعات ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمى باختصاص المحكمة بنظر الموضوع ولايرد على الدفع بعدم الاختصاص الولاىى القبول او التنازل لتعلقه بالنظام العام والحكم الذى يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولاىيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع وغير منه للخصومة ولايجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر فى الموضوع وفقا لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ويعتبر هذا الحكم مستأنفا ضمن استئناف الحكم المنهى للخصومة دون ما حاجة لرفع استئناف خاص عنه أو حتى ذكره فى صحيفة الاستئناف ويستوى أن يكون صادرا لصالح المستأنف أو ضده ، لانه دفع متعلق بالنظام العام لايسقط الحق فى ابدائه والتمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم كما يجوز الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض . ولما كان ذلك وكان من المقرر ايضا أن العبرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر الدعوى هى بتحقيق الصفة الوظيفية وقت نشوء الحق محل التداعى ، وكان الثابت من حكم المحكمة الادارية العليا الصادر فى الطعن رقم ٩٤٨ سنة ٩ ق بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٦ - المرفقة صورته التنفيذية بحافظة الطاعن المودعة ملف الطعن - أن الطاعن نقل من سكك حديد الدلتا الى مصلحة الطرق والكبارى التابعة لوزارة المواصلات اعتبارا من ٥ من فبراير سنة ١٩٦٠ ومن ثم فانه قد أصبح موظفا عموميا منذ هذا التاريخ وانه فصل من هذا العمل اعتبارا من ٢١/٥/١٩٦٠ ثم اعيد الى عمله بتاريخ ١/٤/١٩٦٧ نفاذاً لذلك الحكم الذى قضى بالغاء قرار فصله ، واذا كان يطالب المصلحة المشار اليها بياقى أجره عن هذه المدة ، وسواء كان المبلغ المطالب به فى الدعوى الراهنة أجرا أم تعويضا عن مدة الفصل مبناه القرار الادارى الملغى فإن الاختصاص بنظرها يكون معقودا لجهة القضاء الادارى وحدها دون جهة القضاء العادى أخذا بأحكام المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة التى تحكم واقعة

النزاع ويجرى نصها بأن : « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل فى المسائل الآتية : ... ثانيا - المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم - تاسعا - ... طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا رفعت بصفة أصلية أو تبعية » ولايتال من ذلك أن الطاعن قبل نقله من سكك حديد الدلتا كان يخضع لقانون العمل الفردى أو أن حكم المحكمة الادارية العليا سالف الذكر أشار الى ذلك والغى قرار فصله الصادر من وزير المواصلات لصدوره من غير مختص فهو يتعلق بالمخالفة التى وقعت من الطاعن سنة ١٩٥٩ وقت عمله فى سكك حديد الدلتا وجوزى عنها من اللجنة المختصة والتى انتهى حكم ذلك المحكمة الى أن تعديل هذا الجزاء صدر من غير مختص ومن ثم فهو لا يصلح سندا لرفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى بالدعوى الراهنة ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وفصل فى موضوع النزاع ورفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى بتأييده لحكم محكمة أول درجة فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٨ - الطعن ٢١٥ لسنة ٤٦ ق)

٣٦٨ - أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وهو عشرة ايام - مقصور على الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الاوضاع الواردة بها - ماعدا تلك الدعاوى باق على أصله ويتبع فى استئناف الاحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه فى قانون المرافعات .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام مقصور على الاحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع بالتزام الاوضاع الواردة بها ، وما عداها باق على أصله ويتبع فى استئناف الاحكام الصادرة فيه الميعاد المنصوص عليه فى قانون المرافعات ، وبما كانت الدعوى

المطعون في حكمها لم ترفع بالتزام الاوضاع المقررة بتلك المادة اذ لم يسبقها قضاء بوقف تنفيذ قرار فصل المطعون ضدها وتحديد جلسة لنظر الدعوى الموضوعية مما يجعلها منبئة الصلة بالدعوى السابقة عليها والتي قضى فيها برفض طلب وقف تنفيذ قرار الفصل فان ميعاد استئناف الحكم الصادر في الدعوى المطعون في حكمها يكون اربعين يوما وفقا لبص المادة ٢٢٧/١ من قانون المرافعات - واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ٩٨٨ لسنة ٤٧ ق) .

٣٦٩ - الاحكام الصادرة على وجه السرعة - استئنافها :
لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص على انه : « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهيائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيها » وتنص المادة ٢٢٠ منه على انه : « لا يجوز استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها » .
والمادة ٢٢١ على انه : « يجوز استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم . . » كما تنص المادة ٢٢٢ على انه : « ويجوز ايضا استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يخرق قوة الامر المقضي . . » وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وان نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال الا ان هذه العبارة ليست الا مرادفا لعبارة « على وجه السرعة » التي نص عليها قانون المرافعات السابق في المادة ١٨٨ المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على انه تسري على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات او غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن

في الحكم الصادر فيها بما مفاده ان هاتين العبارتين « على وجه السرعة وعلى وجه الاستعجال » لا تجعل الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى من قبيل الاحكام الصادرة في مواد مستعجلة بحيث يجوز استئنافها ايا ما كانت المحكمة التي اصدرتها او قيمتها على مقتضى نص المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات الحالي ، وانما المقصود بذلك مجرد حث المحاكم على سرعة الفصل في هذه المنازعات وتظل تحكمها القواعد العامة بصدد الطعن في الاحكام الصادرة فيها . لما كان ذلك وكان الاصل في الدعاوى انها معلومة القيمة ولا تخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة ، وكان الثابت في الدعوى الراهنة ان المطعون ضدها طلبت فيها الغاء الربط محل اعتراضها رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ مكتب قسم ثان طنطا وجملة قيمته ١٢٠ , ٢٣٤ جنيها عبارة عن اشتراكات اصلية و اضافية وفوائد تأخير ناشئة عن تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ فان هذه الدعوى تكون معلومة القيمة وتقدر قيمتها بالمبلغ المشار اليه فتدخل في نطاق النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية والدعوى بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ مرافعات على ماسلف بيانه واذ كان استئناف المطعون ضدها للحكم الصادر فيها لم يكن مبناه وقوع بطلان في ذلك الحكم او بطلان في الاجراءات اثر فيه او انه صدر على خلاف حكم سابق ، فان الحكم الصادر فيها يكون غير جائز استئنافه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠ هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف قولا بأن الحكم المستأنف صادر في مادة مستعجلة على سند من المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ - الطعن ٩٤٨ لسنة ٩٧ق)

٣٧٠ - ما نص عليه قانون المحاماه من عدم جواز تقديم صحف الاستئناف الا اذا كانت موقعة من احد المحامين المقررين امامها لايجرى على اطلاقه بل

يخرج من نطاقه ما تباشره ادارة قضايا الحكومة من دعاوى امام المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها .

لما كانت المادة ٨٧/٢ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد نصت على انه « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف او تقديم صحف الدعاوى امام محكمة القضاء الادارى الا اذا كانت موقعة من احد المحامين المقررين امامها » وكان مفاد ما تنص عليه المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم ادارة قضايا الحكومة من ان تنوب هذه الادارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها او عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ولدى الجهات الاخرى التى خولها القانون اختصاصا قضائيا ، - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تلك الادارة انما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التى تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام ، لما كان ذلك وكانت نصوص هذا القرار بقانون قد خلت مما يوجب توقيع عضو ادارة القضايا على صحف الاستئنافات التى ترفع من هذه الادارة ، اما ما ورد بقانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ فانما كان لتنظيم مهنة معينة هى مهنة المحاماه ولتحديد حقوق ممارستها وواجباتهم بما يخرج عنه ما لا يخضع لاحكامه من اعمال قانونية اخرى تخضع هذه الاعمال لها . مما مؤداه ان نص المادة ٨٧/٢ من قانون المحاماه سالف الذكر لا يجرى على اطلاقه بل يخرج من نطاقه ما تباشره ادارة قضايا الحكومة . واذا كان الثابت من الاوراق ان الدعوى رفعت ضد الهيئة الطاعنة وسلمت صحيفتها الى ادارة قضايا الحكومة باعتبارها الموطن المختار لتلك الهيئة وتولت هذه الادارة الدفاع فيها الى ان صدر الحكم واستأنفته نيابة عن الهيئة الطاعنة ، فان هذا الاستئناف يكون صحيحا وممن يملكه . واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بىطلان الاستئناف لعدم التوقيع على صحيفته من محام مقبول للمرافعة امام محاكم الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه .

٣٧١ - الحكم الانتهائي الذي لم يكن قابلاً للاستئناف أصلاً إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنه يقبل الاستئناف استثناء .

لما كانت الشركة الطاعنة طرفاً في الحكم الصادر بسقوط دعوى المطعون ضدهم بالتعويض بالتقادم مع الحكم الصادر عليها لهم بالتعويض في ذات الحكم المتعدد الأجزاء ، وقد استأنفت الطاعنة الجزء الصادر عليها لصدوره على خلاف الجزء الصادر لها الذي لم يكن قد صار انتهائياً عند رفع الاستئناف في ٢٣ - ٤ - ١٩٧٨ ومن ثم فإن استئناف الطاعنة للحكم الصادر عليها يجعل الحكم الصادر لها مستأنفاً بقوة القانون اخذاً بالمفهوم الأولي بالتطبيق لحكم المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات ومفاده ان الحكم الانتهائي الذي لم يكن قابلاً للاستئناف أصلاً إذا صدر على خلاف حكم سابق فإنه يقبل الاستئناف استثناء وان استئنافه يجعل الحكم الذي صدر على خلافه مستأنفاً بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائياً عند رفع الاستئناف وبالأولى من الحكم غير القابل للاستئناف أصلاً الحكم القابل له فان استئنافه يجعل الشق من الحكم الصادر للطاعنة بسقوط الدعوى بالتقادم على خلافه مستأنفاً بقوة القانون اذا لم يكن قد صار انتهائياً عند رفعه وهو بالقطع لم يكن قد صار كذلك لان الاستئناف رفع في الميعاد .

(نقض ١٩٨٣/٣/٦ - الطعن ٨٤٩ لسنة ٤٩ق)

٣٧٢ - تقضي المحكمة بسقوط الاستئناف - عملاً بالمادة ٢١٥ مرافعات - من تلقاء نفسها لتعلق مواعيد الاستئناف بالنظام العام .

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف على ما قرره من « ان الثابت للمحكمة ان المستأنف قد طعن بالاستئناف يوم ١٩٧٨/٢/٧ في الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض دعواه بجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٧ اي بعد انقضاء مدة الأربعين يوماً المتعين التقرير بالاستئناف خلالها عملاً بحكم المادة ٢٢٧ مرافعات ولم يصدق في شأنه حالة من الحالات التي نصت عليها المادة ٢٢٨ مرافعات ومن ثم يتعين الحكم بسقوط الاستئناف عملاً بحكم المادة ٢١٥ مرافعات وتقضي المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق

هذه المواعيد بالنظام العام « وكان ما قرره الحكم في هذا الشأن يتفق وصحيح القانون ويكفى لحمل ما انتهى اليه قضاؤه ، فان النعى عليه فيها استطرد اليه بخصوص نوع مرض الطاعن وعدم اعتباره قوة قاهرة توقف ميعاد الاستئناف يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/٥/٨ - الطعن ١٣٦٦ لسنة ٤٨ ق)

٣٧٣ - الاحكام الصادرة في المنازعات التأمينية - لاتعتبر صادرة في مادة مستعجلة - استئنافها - خطوعها للقواعد العامة من حيث تقدير نصاب الاستئناف :

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٨٠ تنص على انه : « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز مائتين وخمسين جنيها » وتنص المادة ٢٢٠ منه على انه : « يجوز استئناف الاحكام الصادرة في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرتها . والمادة ٢٢١ على ان « يجوز استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم . . . » كما تنص المادة ٢٢٢ على انه : « ويجوز ايضا استئناف جميع الاحكام الصادرة في حدود النصاب الانتهائي اذا كان الحكم صادرا على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الامر المقضى . . » وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وان نصت على الفصل في المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال الا ان هذه العبارة ليست الا مرادفاً لعبارة « على وجه السرعة » التي نص عليها قانون المرافعات السابق في المادة ١٨٨ المعدلة بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ على ان تسرى على الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات او غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة القواعد العامة بشأن مواعيد الطعن في الحكم الصادر فيها بما مفاده ان هاتين العبارتين « على وجه السرعة وعلى

وجه الاستعجال » لا تجعل الاحكام الصادرة في هذه الدعاوى من قبيل الاحكام الصادرة في مواد مستعجلة بحيث يجوز استئنافها ايا ما كانت المحكمة التي اصدرتها أو قيمتها على مقتضى نص المادة ٢٢٠ من قانون المرافعات الحالي ، وانما المقصود بذلك مجرد حث المحاكم على سرعة الفصل في هذه المنازعات وتظل تحكمها القواعد العامة بصدد الطعن في الاحكام الصادرة فيها . لما كان ذلك الاصل في الدعاوى انما معلومة القيمة ولا تخرج عن هذا الاصل الا الدعاوى التي ترفع بطلب غير قابل للتقدير فتعتبر مجهولة ، وكان الثابت في الدعوى الراهنة ان المطعون ضدها طلبت فيها الغاء الربط محل اعتراضها رقم ١٤ لسنة ١٩٧٢ مكتب قسم ثان طنطا وجملة قيمة ١٢٠ , ٢٣٤ جنيها عبارة عن اشتراكات اصلية و اضافية وفوائد تأخير ناشئة عن تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ فإن هذه الدعوى تكون معلومة القيمة وتقدر قيمتها بالمبلغ المشار اليه فتدخل في نطاق النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية والدعوى بهذه المثابة لا تعتبر من الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في المادة ٢٢٠ مرافعات على ما سلف بيانه واذ كان استئناف المطعون ضدها للحكم الصادر فيها لم يكن مبناه وقوع بطلان في ذلك الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر فيه أو انه صدر على خلاف حكم سابق ، فإن الحكم الصادر فيها يكون غير جائز استئنافه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٠ هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف قولا بأن الحكم المستأنف صادر في مادة مستعجلة على سند من المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والحكم المنهى للخصومة الصادر بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢١ المؤسس عليه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٦ - الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٠ ق)

٣٧٤ - ميعاد الاستئناف اربعون يوماً - وخمسة عشرة يوماً في المواد المستعجلة - المقصود بالمواد المستعجلة هي تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقية أو التحفظية - مثال لما ليس كذلك :

لما كانت المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات تنص على ان (ميعاد الاستئناف

اربعون يوما ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون الميعاد خمسة عشر يوما في المواد المستعجلة ايا كانت المحكمة التي اصدرت الحكم . . .) وكان المقصود بالمواد المستعجلة وفقا لما تعنيه الفقرة الثانية من هذه المادة تلك التي يقتصر الفصل فيها على الاجراءات الوقتية أو التحفظية دون المساس بالموضوع . وكانت الدعوى قد اقيمت من المطعون ضدهما على الهيئة الطاعنة بطلب تعديل المعاش المستحق لهما إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية وقد حكمت محكمة أول درجة في موضوع هذا النزاع فإن هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات اما ما نصت عليه المادة ١٢٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من نظر المنازعات المتعلقة به على وجه الاستعجال فإنه لا يعدو ان يكون حثا للمحكمة على نظر هذه المنازعة على وجه السرعة ، لما كان ذلك فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى المطعون ضدهما يكون اربعين يوما طبقا للفقرة الاولى من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات واذ قضى الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف تأسيسا على ان الحكم صدر في مادة مستعجلة وان ميعاد استئنافه هو خمسة عشر يوما فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٣/٦/١٩٨٣ - الطعن ١٧٦ لسنة ٤٣ ق)

الفصل الثاني

اجراءات الاستئناف

٣٧٥ - المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - شروط توقيع جزاء اعتبار الاستئناف كان لم يكن المقرر في تلك المادة ان يكون

عدم احترام الميعاد راجعا الى فعل المدعى والا يوقع هذا الجزاء الا بناء على طلب المدعى عليه - للمحكمة رغم توافر شروط توقيع الجزاء عدم الحكم به اذا قدرت ان هناك عذرا للمدعى فيما فعله ادى به الى عدم احترام الميعاد . ان النص في المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على انه « يجوز بناء على طلب المدعى عليه اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وكان ذلك راجعا لفعل المدعى » يدل على ان المشرع بعد ان اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة ان يكون عدم احترام الميعاد راجعا لفعل المدعى ، والا يوقع هذا الجزاء الا بناء على طلب المدعى عليه ، جعل الامر في توقيع الجزاء بعد ذلك جوازا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها ، فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به اذا قدرت ان هناك عذر للمدعى فيما فعله ادى الى عدم احترام الميعاد ، لما كان ذلك ، فان المحكمة اذ استعملت سلطتها التقديرية وقضت برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فلا يجوز الطعن في حكمها لعدم استعمالها الرخصة المخولة لها بتلك المادة ومن ثم يكون النعي على غير اساس . (نقض ١٩٨١/١/٢١ - الطعن ٧٢٥ لسنة ٥٠ ق)

٣٧٦ - الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات هو جزاء تقضى به المحكمة متى قام سببه وتمسك به صاحب الشأن حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ولا محل لأعمال نص المادة ٢١٨ مرافعات لأن هذا النص قاصر على الاختصاص في الطعن ولا شأن له بسلامة اجراءات الاعلان بعد رفعه ..

المقرر في قضاء النقض في شأن المادة ٧٠ قبل تعديلها وجوب ان تقضى محكمة الاستئناف بجزاء اعتباره كأن لم يكن متى قام سببه وتمسك به صاحب الشأن فيه ولا يجوز دون توقيع هذا الجزاء ما نص عليه في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من انه اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على احد المحكوم لهم في الميعاد وجب اختصاص الباقي ولو بعد فواته بالنسبة لهم لان محل تطبيق هذا النص قاصر على الاختصاص في الطعن ولا شأن له بسلامة اجراءات الاعلان بعد رفعه .

(نقض ١٩٨١/٢/١١ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٤ ق)

٣٧٧ - اعلان - ميعاد حتمى - استئناف - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن -
 يخضع التراخى فى اتخاذ الاجراءات خلال الميعاد المحدد فى قانون المرافعات
 للآثار والجزاء المنصوص عليهما فى هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى
 فى ظله ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذه
 الآثار .

وفقا للمادة الخامسة من قانون المرافعات اذا نص القانون على ميعاد حتمى
 لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم
 خلاله ويخضع التراخى فى اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد للآثار والجزاء
 المنصوص عليها فى هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى فى ظله ولو
 صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى او يعدل هذه الآثار فاذا كان
 ميعاد الثلاثة اشهر الذى استلزمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان
 صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك
 المادة بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ فان نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو
 الواجب التطبيق . واذا كان الثابت من الاوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت
 لقلم الكتاب فى ١٩٧٣/٤/٧ ولم يتم اعلانها للمطعون عليها الا فى
 ١٩٧٥/٩/٢٣ فان ميعاد الثلاثة اشهر الذى كان يجب تكليف المطعون عليها
 بالحضور خلاله يكون قد بدأ وانتهى قبل العمل بالقانون ٧٥ سنة ١٩٧٦ من
 تاريخ نشره فى ١٩٧٦/٨/٢٦ ويكون نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل
 تعديله هو الواجب التطبيق - لما كان ذلك وكان مؤدى هذا النص والمادة ٢٤٠
 من قانون المرافعات انه اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة
 اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان الاستئناف يعتبر كأن
 لم يكن بقوة القانون وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على
 المحكمة توقيعه حالة طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه فى
 ابدائه ودون ان يلزم اثبات ان التراخى فى اتمام الاعلان يرجع لفعل المستأنف
 باعتبار انه هو المكلف بموالة استئنافه واتخاذ اجراءاته فى مواعيدها وفى مكتبته
 درء هذا الجزاء بمتابعة الاجراءات وحث المحضر على القيام باتمام الاعلان - ولما
 كانت الاوراق قد خلت من ان الطاعنين قدموا لمحكمة الموضوع الدليل على
 ان عدم اتمام الاعلان فى الميعاد يرجع الى تلاعب المطعون عليها وتعمدتها
 اخفاء محل اقامتهما بطريق الغش وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم

بتقديم الدليل على دفاعه ولم يطلب الطاعنون من محكمة الموضوع اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات تحقيقا لما يشيرونه في هذا الخصوص فليس لهم ان يعيبوا على المحكمة سكوتها عن اجراء لم يطلب منها طالما انها لم تر من جانبها ما يدعو لذلك - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨١/٣/٣٠ - الطعن ٤٣١ لسنة ٤٧ق)

٣٧٨ - الاجراء . اذا كان بطلانه متعلقا بالنظام العام . أو كان معدوما لا يرتب اثرا . جواز التمسك بانعدام آثار الاجراء في جميع الاحوال . مثال في اعلان لم يتم .

لما كان عدم جواز التمسك ببطلان الاجراء من الخصم الذي تسبب فيه وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصرا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على حالة بطلان الاجراء غير المتعلق بالنظام العام ، اما اذا كان ببطلان الاجراء متعلقا بالنظام العام ، أو كان الاجراء معدوما ، فإنه لا يرتب اثرا ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام آثاره في جميع الاحوال . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف لم تعلن للمطعون ضده الأول منذ ايداعها قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧١/٧/١ وحتى دفع الحاضر عنه بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فان اعلانه يكون معدوما ، ويجوز له التمسك بهذا الانعدام وآثاره ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعى عليه في هذا الشأن يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨١/١٢/٦ الطعن ٩٣٠ لسنة ٤٤ق)

٣٧٩ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . جزاء يقع بقوة القانون ولمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم . وجوب توقيعه عند طلبه من صاحب المصلحة . سقوط الحق في ابدائه . شرطه .

لما كانت المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات الواردة في باب الاستئناف يجرى نصها بأن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة امام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات أو الأحكام » ولازم ذلك انه يتعين اخضاع الاجراءات المتعلقة بالاستئناف الى المادة ٧٠ من قانون المرافعات الواردة في

الباب الخاص باجراءات رفع الدعوى وقيدها ، وكانت هذه المادة تنص - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على ان « تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » . فان مفاد ذلك ان الميعاد المنصوص عليه فيها هو ميعاد حضور بصريح نصها ، ويجب عند تعدد المستأنف عليهم ان يتم اعلانهم جميعا بالاستئناف خلال ذلك الميعاد ، واذا لم يتم تكليفهم بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، فإن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخي المستأنف في اعلان الاستئناف من أطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفته الى قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، ويتحتم على المحكمة توقيع هذا الجزاء عند طلبه من صاحب المصلحة الذي لا يرتب حضوره سقوط حقه في طلب توقيعه ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل هو عن طلب توقيعه صراحة او ضمنا ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الاول لم يعلن بصحيفة الاستئناف في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ المشار اليها ، وانه دفع قبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستئناف كان لم يكن ، واذ قضى الحكم المطعون فيه باجابه الى مطلبه هذا ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا سديدا ، ويضحى النعى عليه في هذا الخصوص غير صحيح .

(نقض ١٩٨١/١٢/٦ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٤٤ ق)

٣٨٠ - البطلان المتعلق باعلان صحف الاستئناف - طبيعته .

البطلان المتعلق باعلان صحف الاستئناف لا شأن له بالنظام العام ولا يجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض الا ان يكون الطاعن قد تخلف عن حضور جميع الجلسات امام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك بهذا البطلان امامها .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٧ ق)

٣٨١ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب . لا يملك التمسك به الا من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة او في دعوى يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان دعوى الشفعة لا تكون مقبولة الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين اطرافها الثلاثة الشفيع والمشتري والبائع سواء في محكمة اول درجة او في الاستئناف او في النقض ، والنص في المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات على ان الاستئناف يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المرفوع اليها الاستئناف وفقا للاوضاع المقررة لرفع الدعوى مفاده ان استئناف دعوى الشفعة يعتبر مرفوعا اذا اودعت صحيفته قلم كتاب المحكمة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من ذات القانون شاملة اسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيها ، اما مؤدى المادتين ٧٠ المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٤٠ من قانون المرافعات انه يجوز الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه تكليفا صحيحا وفق القانون بالحضور بصريح النص والجزاء على عدم مراعاته لا يتصل بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما ينتج من تراخي المستأنف في اعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على ايداع صحيفته قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ، ويجوز للمحكمة ان توقع الجزاء المذكور في حالة طلبه من صاحب المصلحة وهو المستأنف عليه الذي لم يتم تكليفه تكليفا صحيحا بالحضور خلال الميعاد ما لم ييدر منه ما يفيد تنازله عنه ويسقط حقه في التمسك بتوقيعه ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة او في دعوى يوجب القانون اختصاص اشخاص معينين فيها كدعوى الشفعة . (نقض ١٩٨٢/٢/١٨ - الطعن ١٧٨٥ لسنة ٥١ ق)

٣٨٢ - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب - لا محل للتحدى في ذلك بقواعد البطلان - التحدث في الموضوع - متى لا يعتبر تنازلا عن التمسك بالدفع ؟

لما كان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادتين ٧٠ ، ٢٤٠ من قانون

المرافعات هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب ومجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه فلا محل للتحدى بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات من انه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء . ولما كان البين من الاوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم الكتاب في ١٩٧٦/٣/٢٥ ولم يتم الطاعن اعلان المطعون ضده الاول منها الا بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧ وجلسة ١٩٧٨/١/٢٦ المحددة لنظر الاستئناف دفع الحاضر عن المطعون ضده الاول قبل التعرض للموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، وتمسك بهذا الدفع حتى تم حجز القضية للحكم ومن ثم فلا يعتبر تحدته في الموضوع بعد ان تمسك بالدفع تنازلا عنه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فانه يكون قد اعمل حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها اعمالا صحيحا .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ١٢٢٥ لسنة ٤٨ ق)

٣٨٣ - بطلان الاعلان بصحيفة الدعوى - أثره - بطلان الاجراءات التالية - موقف محكمة الاستئناف .

ان مفاد نص المادة ١/٦٣ من قانون المرافعات انه وان كان يلزم لاجراء المطالبة القضائية ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه - كأثر اجرائى - بدء الخصومة الا ان اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - اجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها تحقيقا لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، ويكون وجود الخصومة الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم الكتاب معلقا على شرط اعلانها صحيحا فان تخلف هذا الشرط حتى صدور الحكم الابتدائى زالت الخصومة كأثر للمطالبة القضائية . ذلك ان الخصومة انما وجدت لتسير حتى تتحقق الغاية منها بالفصل فى الدعوى . لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه بعد ان خلص الى بطلان اعلان الطاعنات بصحيفة الدعوى رتب على ذلك بطلان ما تلا هذا الاعلان من اجراءات ومنها الحكم المستأنف ثم استرسل في نظر الموضوع في حين ان الامر كان يقتضى من الحكم المطعون فيه الوقوف عند حد تقرير بطلان الحكم المستأنف حتى لا تحرم الطاعنات من نظر الدعوى على درجتين باعتباره من اصول التقاضى واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى بعد الحكم ببطلان الحكم المستأنف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٢٣٨/٢٣٥ لسنة ٥٠ ق)

الفصل الثالث **الخصوم في الاستئناف**

٣٨٤ - لا يعتبر صحيح شكل الدعوى في الاستئناف باختصاص صاحب الصفة فيه اختصاصا لشخص جديد .

لما كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - الذى كان ساريا وقت وقف الطاعن عن العمل وعند رفع الدعوى - قد نص في مادته الثانية على ان تمارس المؤسسة العامة نشاطها اما بنفسها او بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة او جمعيات تعاونية ، مما مفاده انه يجوز للمؤسسة مباشرة نشاطها بنفسها او التفرغ لمهمة الاشراف تاركة النهوض بالنشاط للشركات والجمعيات التابعة لها ، وكان البين من الاوراق انه منذ رفع الدعوى امام محكمة اول درجة وحتى تاريخ صدور الحكم الابتدائى في ابريل سنة ١٩٦٦ لم يكن للشركة المطعون ضدها الثانية أى كيان قانونى ، لانه لئن صدر الترخيص في تاسيسها بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٦٥ - المنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٦٦/٢/٢٤ - وهو لا ينشئ بذاته لها كيانا قانونيا بيد انه لم يتم تشكيل مجلس ادارتها الا بموجب القرار الجمهوري رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد تولت المؤسسة المطعون ضدها الاولى

الاشراف على المطحن موضوع التداعى وادارته فاوقفت الطاعن عن عمله ثم اعادته اليه ، وللازم ذلك انها تكون صاحبة الصفة فى تمثيل المطحن امام القضاء فى الدعوى المرفوعة امام المحكمة الابتدائية عن هذا الايقاف ، فاذا ما اصدرت تلك المحكمة حكمها فيها وتحقق للمطعون ضدها الثانية بعد ذلك كيانها القانونى وآل اليها المطحن المذكور مما تكون معه قد خلفت المطعون ضدها الاولى فى ادارته وتمثيله والتقاضى بشأنه ، فان اختصاصها امام محكمة الدرجة الثانية لا يكون اختصاصا لشخص جديد لانه انما يتعلق بتصحيح الوضع القانونى الناتج عن تغيير صفة تمثيل المطحن . ولا يعتبر تصحيح شكل الدعوى فى الاستئناف باختصاص صاحب الصفة فيه اختصاصا لشخص جديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز ادخال الشركة المطعون ضدها الثانية فى الاستئناف باعتبارها خصما جديدا ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٣/١ - الطعن لسنة ٤٠ ق)

٣٨٥ - وزير الاسكان هو صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة الاملاك فاذا صدر الحكم عليه وقيم الاستئناف من مدير مصلحة الاملاك تعين عدم قبوله لرفعه من غير ذى صفة .

لما كان القانون لم يمنح مصلحة الاملاك شخصية اعتبارية ولم يخول مديرها حق تمثيلها امام القضاء وانما جعلها تابعة لوزارة الاسكان والمرافق وكان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وعلى ذلك فان وزارة الاسكان التى يمثلها وزيرها تكون هى صاحبة الصفة فى الدعوى التى ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الاملاك الاميرية .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٦٢٩ لسنة ٤١ ق)

٣٨٦ - الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا امام محكمة أول درجة وبذات الصفة التي كان مختصا بها ولما كانت الطاعنة مختصة امام أول درجة بوصفها وصية فلا يجوز اختصاصها بصفتها الشخصية في الاستئناف .

الخصومة في الاستئناف تتحدد وفقا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات بمن كان مختصا امام محكمة اول درجة . لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعنة الثانية لم تكن خصما في الدعوى المستأنف حكمها الا بصفتها وصية فإن اختصاصها في الاستئناف عن نفسها يكون غير جائز ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقبل اختصاصها في الاستئناف وقضى لها بنصيب في الريع يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٨١٧ لسنة ٤٤ق)

٣٨٧ - الخصوم في الاستئناف - عدم جواز ادخال خصوم جدد :
لا يجوز في الاستئناف ادخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، ولما كان مورث المطعون ضدهم لم يختصم شقيقة الطعن امام محكمة الدرجة الأولى ، ولم تتدخل هي في الخصومة ، ومن ثم فلا يجوز إدخالها في الاستئناف .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ٧٠٤ لسنة ٤٨ق)

الفصل الرابع

آثار الاستئناف

الفرع الأول - الأثر الناقل

٣٨٨ - مفاد نص المادة ٢٣٥ مرافعات ان ما يجوز طلبه من الفوائد امام محكمة ثاني درجة هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية امام محكمة اول درجة ويشترط لذلك ان تكون الفوائد قد طلبت امام محكمة الدرجة الأولى .

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان مفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ان ما يجوز طلبه من الفوائد امام محكمة ثاني درجة هو ما استجد منها

بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة ويشترط لذلك ان تكون الفوائد قد طلبت امام محكمة الدرجة الأولى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الفوائد بقوله انه لا وجه له اذ يعد طلبا جديدا لعدم ابدائه أمام محكمة أول درجة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/١١ - الطعن ١٣٤٢ لسنة ١٤٧ق)

٣٨٩ - استئناف - دعوى الضمان - الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة ثاني درجة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف - لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها فلا يحق لها ان تتعرض لدعوى الضمان الا اذا طلب طالب الضمان الفصل فيها اثناء نظر الاستئناف المرفوع من المضرور - مثال .

الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى الى محكمة ثاني درجة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها فلا يحق لها ان تتعرض لدعوى الضمان إلا اذا طلب طالب الضمان الفصل فيها اثناء الاستئناف المرفوع من المضرور ، ولما كان الثابت من الاوراق ان الحكم الابتدائي قضى في الدعوى الاصلية بالزام الطاعن وتابعه المطعون ضده الثاني متضامين بان يدفع للمضرور - المطعون ضده الأول - مبلغ ٢٠٠ جنية وفي دعوى الضمان الفرعية بالزام التابع بأن يدفع للطاعن مبلغا مماثلاً ، وان المضرور قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى الاصلية وان طالب الضمان - الطاعن - لم يطلب من محكمة الاستئناف الفصل في دعوى الضمان اثناء نظر الاستئناف المرفوع من المضرور فان الاستئناف يكون قاصرا على قضاء الحكم الابتدائي في الدعوى الاصلية ولا يتناول قضاءه في دعوى الضمان ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الطلب المقدم من الطاعن بصدد دعوى الضمان بعد الفصل في استئناف المضرور لانها لم تكن معروضة ومن ثم لم تغفل المحكمة الفصل فيها فانه يكون قد طبق القانون على وجه صحيح ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٣/١٨ - الطعن ٥ لسنة ١٤٧ق)

٣٩٠ - الطلبات الجديدة في الاستئناف - عدم قبولها - يجوز تغيير سبب الطلب أو الإضافة إليه دون تعديل موضوعه بشرط أن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذي كان يستوى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد لأحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحا عليها - متى تنازل المدعى عن طلب إبداء أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن مطروحا عليها عند فصلها في الدعوى فلا يجوز له العودة إلى التمسك به أمام محكمة الاستئناف .

التزاما بالأصل المقرر بأن يكون التقاضي على درجتين ، وتجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة أول درجة فقد حظرت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أي طلب جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، وأوجبت عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، وأنه ولئن أجاز هذا النص - دون تعديل في موضوع الطلب - تغيير سببه أو الإضافة إليه فإن ذلك مشروط بأن يكون قصد المدعى من تغييره أو إضافته إلى جانب السبب الذي كان يستوى عليه الطلب أمام محكمة الدرجة الأولى هو تأكيد لأحقية في ذات الطلب الذي كان مطروحا عليها ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن موضوع الطلب الذي إبداه المطعون ضده أمام محكمة الدرجة الأولى هو إخلاء العين المؤجرة إلى المستأجر الأصلي لتنازله عنها إلى الطاعنين بغير بتصريح من المالك ، ثم تنازل المطعون ضده عن هذا الطلب وقصر طلباته على طرد الطاعنين لغصبها هذه العين ثم عاد أمام المحكمة الاستئنافية وطلب إخلاءها منها للتنازل اليهما عن الأيجار من ورثة المستأجر الأصلي بغير تصريح منه ولما كان ما أضافه المطعون ضده في المرحلة الاستئنافية على هذا النحو لم يقف عند حد إبداء سبب جديد لطلبه ، وإنما استطال إلى طلب جديد هو الإخلاء للتنازل عن الأيجار وهو ما ينطوي على طلب فسخ عقد الأيجار ، مما يعد طلبا جديدا لا يجوز للمحكمة الاستئنافية قبوله ، وأنه وإن كان قد إبداه أمام محكمة الدرجة الأولى إلا أنه قد تنازل عنه ولم يكن مطروحا عليها عند فصلها في الدعوى فلا يجوز العودة إلى التمسك به أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تمسك المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف بإخلاء الطاعنين من عين النزاع سندا للقول بأنه غير سبب الدعوى ولم يغير من طلباته فيها ، في حين أنه كان

عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اسباب التكييف القانوني الصحيح على موضوع الدعوى دون التقييد بتكييف الخصوم له او الوقوف عند حد الظاهر من عباراتهم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد فصل في الدعوى على اساس الطلبات الجديدة ، رغم انه لا يجوز قبولها قانونا فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .
(نقض ١٢/٥/١٩٨١ - الطعن ٩٥٠ لسنة ٤٨ق)

٣٩١ - تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الاحكام الصادرة قبله .

ان مفاد المادتين ١/٢٢٩ و ٢٣٢ من قانون المرافعات مرتبطتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه تعتبر مستأنفة مع استئناف الحكم المنهى للخصومة جميع الاحكام الصادرة قبله ، بشرط الا تكون هذه الاحكام قد قبلت ممن استأنفها صراحة ، وان يقتصر نظر الاستئناف على الحدود التي يقررها الاثر الناقل للاستئناف فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا ما رفع عنه الاستئناف فقط ، لما كان ذلك ، وكان الين من صحيفة الاستئناف انها تناولت طلب الغاء القضاء الصادر من محكمة اول درجة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٨ ، كما عرضت لأوجه منازعة الطاعنة فيما انتهى اليه بشأن تفسيره عقود عمل المطعون ضدهم ومعادلتها بشهادة دراسية ، مما يعتبر مطروحا على محكمة الاستئناف ، ويتعين عليها ان تقول كلمتها فيها ، واذ حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث ما تثيره الطاعنة بشأن تفسير تلك العقود وتكييفها ، وهو دفاع جوهري ، على سند من القول بصيرورة ذلك القضاء نهائيا لعدم الطعن عليه استقلالا بالاستئناف ، فانه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٧/٥/١٩٨١ - الطعن ١٩٧١ لسنة ٥٠ق)

٣٩٢ - الاثر الناقل للاستئناف . نطاقه . الطلبات الجديدة في الاستئناف غير مقبولة . تعلق ذلك بالنظام العام . مثال .

لما كان موضوع الدعوى والذي يرد عليه الاثر الناقل للاستئناف عملاً بنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد تحدد امام محكمة الدرجة الاولى بطلب تسليم الارض وما كان عليها من مبان وقت اعداد تقرير الخبير الابتدائي بعد دفع قيمتها مستحقة الازالة ، ومن ثم فما كان لمحكمة الاستئناف ان تعرض لتقدير قيمة ما استحدثه الطاعنان من بناء بعد تقديم ذلك التقرير . اذ انه وان لم يتغير عن موضوع الطلب المبدى امام محكمة اول درجة فانه يجاوزه في مقداره . ومن ثم يعد طلباً جديداً يحول دون قبوله نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات والذي يجرى بأنه لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وهو نص يقرر قاعدة من النظام العام تلتزمها المحكمة من تلقاء نفسها .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٦٩٥ لسنة ٤٧ ق)

٣٩٣ - محكمة الاستئناف ، وظيفتها ، مواجهة النزاع بكل ما اشتمل عليه من ادلة ودفع ودفاع بقضاء يواجه عناصره الواقعية والقانونية .

يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية واعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من ادلة وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء . وعلى ذلك فان فحص الحكم المطعون فيه لمستندات الطاعن المقدمة امام محكمة الدرجة الاولى واستخلاصه منها ادلة وقرائن - وان لم يعرض لها الحكم الابتدائي - مؤيداً للنتيجة التي انتهى اليها وباسباب سائغة - يكون اعمالاً منها لوظيفة محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ - الطعن ٣٥١ لسنة ٤٨ ق)

٣٩٤ - الأثر الناقل للاستئناف . ماهيته .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية واعادة

طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من ادلة ودفع وواجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء .
(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٧)

٣٩٥ - أن الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة واغناه عن استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته .

لما كان استئناف الحكم المنهى للخصومة - وعلى ما تقضى به المادة ٢٢٩/١ من قانون المرافعات - يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، كما ان الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات بما سبق ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة واغناه عن استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته ، وعلى المحكمة ان تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة او ضمنا ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن دفع امام محكمة أول درجة بسقوط حق المطعون عليه في رفع الدعوى اعمالا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني وبسقوط حقه ايضا بالتقادم الخمسي اعمالا للمادة ٣٧٥ من القانون المذكور ، وقضت المحكمة في اسباب الحكم الصادر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٧٩ برفض الدفع الاول ، وفي الدفع الثاني بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بأجره المستقطع فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى ، ثم حكمت بتاريخ ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٧٠ برفض الدعوى ، فان استئناف المطعون عليه للحكم المنهى للخصومة - وان اغفل ذكر الحكم السابق عليه في صحيفته - يستتبع حتما استئناف هذا الحكم السابق طالما لم يبد من الاوراق ان الطاعن قبله صراحة ، فيكون بذلك مطروحا على محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك وكان لا يبين من الاوراق ان

الطاعن تنازل عن الدفيعين اللذين ابداهما امام محكمة اول درجة صراحة او ضمنا فان مؤدى ذلك انها يكونان مطروحين على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف قرعى من الطاعن بشأن الدفع الذى قضى الحكم المستأنف برفضه طالما انه قضى فى الدعوى لصالحه ، واذ لم يتعرض الحكم المطعون فيه للدفعين سالفى البيان ، فانه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٤/١٢/١٩٨١ - الطعن ٤١١ لسنة ٤٢ ق)

٣٩٦ - لا يجوز فى الاستئناف اضافة حالة جديدة من حالات الاخلاء لأن كل حالة تعتبر طلباً جديداً ولا تعتبر سبباً للدعوى فمن ثم لا يجوز ابدائها امام المحكمة الاستئنافية لأول مرة . فطلب الاخلاء للتنازل عن الايجار لا يجوز الاضافة اليه امام المحكمة الاستئنافية طلب الاخلاء لتغيير الاستعمال . التزاما بالأصل المقرر بأن يكون التقاضى على درجتين تجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغطة الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة اول درجة فقد حظرت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قبول أى طلب جديد أمام محكمة الاستئناف ووجب عليها الحكم بذلك من تلقاء نفسها ، وأجازت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة مع بقاء الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه او الاضافة اليه ، لما كان ذلك وكان المشرع قد اورد فى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى - المقابلة للمادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - الحالات التى تبيح للمؤجر طلب اخلاء المستأجر من العين المؤجرة وحددها فى ثلاث حالات اساسية تنظم كل منها سبباً او اكثر ، اولها تتعلق بالتأخير فى الوفاء بالاجرة او تكراره ، وثانيها بشأن التخلل عن العين المؤجرة مؤقتاً بتأجيرها من الباطن او مطلقاً بالتنازل عنها او تركها ، وثالثها فى خصوص استعمال العين سواء باسائه او بالتغيير فيه مادياً او معنوياً ، وازدادت . المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ حالة رابعة بصدد الهدم الكلى او الجزئى للمنشآت الآيلة للسقوط ، واذ كان لكل من هذه الحالات وقائعها ومقوماتها وشروطها التى تختلف من حالة الى اخرى فى حين انزل القانون فى مقام طلب الاخلاء ما يتفرع عن كل حالة من اسباب منزلة

واحدة ، فإنه وفي مجال اعمال المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يتعين اعتبار كل حالة بمثابة طلب قائم بذاته وما يتفرع منها مجرد سبب في نطاقها ، وتبعاً لذلك فإنه لا يقبل امام محكمة الاستئناف التمسك بسبب لحالة لم تكن مطروحة امام محكمة أول درجة .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٤٨٧ لسنة ٤٣ ق)

٣٩٧ - يجب على محكمة الاستئناف ان تعمل رقابتها على تقدير محكمة أول درجة ولكي تصح احوالها لأسباب الحكم المستأنف يتعين ان تكون هذه الاحالة وليدة اعمال هذه الرقابة واعتناقها ذات ما انتهت اليه محكمة أول درجة في هذا الخصوص والا تكون الاحالة وليدة تخلي المحكمة الاستئنافية عن هذه الرقابة وكف نفسها عن قول كلمتها في هذا التقدير .

اذ اقتصر الحكم المطعون فيه في الرد على تعيب الحكم المستأنف في تقديره لاقوال الشهود وللمستندات المقدمة في الدعوى على مجرد القول بأن لقاضي الموضوع مطلق السلطان في تكوين عقيدته مما تنتظمه اوراق الدعوى ومستنداتها ومن قرائن الأحوال واقوال الشهود . ولا مطعن على قضائه في ذلك طالما بنى على اسباب كافية وانه يبين من الحكم المستأنف ان المحكمة استخلصت قضاءها من اقوال شاهدي الاثبات التي رجحتها بما تضمنه المحضر الاداري ٦٣٧ سنة ١٩٧٥ الوابلي مؤيدا لاقوالهم وعلى ذلك فان الاستئناف يكون على غير اساس . فانه يكون بذلك قد جعل لمحكمة الدرجة الاولى ان تنفرد بتقدير اقوال الشهود وسائر الادلة في الدعوى ويكون قد حجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتخلي عن تقدير الدليل فيه . ولا يغير من ذلك ما اورده الحكم المطعون فيه من بعد حين قال « ان الحكم المستأنف قد اصاب وجه الحق في قضائه لهذه الاسباب ولتلك التي بنى عليها وانه يتعين لذلك رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف » . ذلك ان احالة الحكم المطعون فيه الى اسباب الحكم المستأنف على هذا النحو لم تكن وليدة اعمال محكمة الاستئناف رقابتها على تقدير محكمة الدرجة الاولى لاقوال الشهود

وللمستندات المقدمة في الدعوى واعتناقها ذات ما انتهت اليه هذه المحكمة في هذا الخصوص ، وانما كانت وليدة تخليها عن هذه الرقابة وكف نفسها عن قول كلمتها في هذا التقدير ، واذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالخطأ والقصور بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٤٨٧ لسنة ٤٧ق)

٣٩٨ - رفع الاستئناف . اثره . نقل موضوع النزاع في حدود ما رفع عنه الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف عليه من دفوع وأوجه دفاع . مثال في دفع بعدم الاختصاص الولائي .

مفاد نص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة ثاني درجة - في حدود ما رفع عنه الاستئناف - بما سبق أن ابداه المستأنف عليه امام محكمة اول درجة من دفوع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف . حتى ما كان قد صدر حكم محكمة اول درجة برفضه واغناؤه عن استئنافه صدور حكم في الدعوى لمصلحته وعلى المحكمة ان تفصل فيها ولو لم يتمسك بها المستأنف عليه ، الا ان يكون قد تنازل عنها صراحة أو ضمنا . اذ كان ذلك وكان الين من الاوراق ان الطاعنة تمسكت امام محكمة اول درجة بعدم اختصاص جهة القضاء العادي ولاثيا بنظر الدعوى لتعلق المنازعة فيها بعقد ادراى وقضت تلك المحكمة بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٧٤ برفض هذا الدفع وبعدم قبول الدعوى وكان استئناف هذا الحكم من جانب المطعون ضدها يطرح على محكمة الاستئناف هذا الدفع ، بما قرره من ان قضاء محكمة اول درجة برفضه قد حاز قوة الامر المقضى بعدم الطعن عليه ، حالة انه مطروح عليه ومن واجبه الفصل فيه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٣١٩ لسنة ٤٧ق)

٣٩٩ - نطاق الاستئناف - طلبات الاخلاء - تفرقة :

الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا يطرح على محكمة الاستئناف من الطلبات الموضوعية التي سبق ابدائها امام محكمة أول درجة الا ما فصلت فيه هذه المحكمة وما رفع عنه الاستئناف فقط ، فاذا كان الحكم قد تضمن قضاء مختلطا لصالح وضد المستأنف ولم يستأنفه خصمه اصبح ما قضى به لصالح المستأنف نهائيا لا يجوز التعرض له ، واذا كان طلب الاخلاء للاضرار بالمبنى او الاساءة للمالك لا يعتبر كل منها سببا في الدعوى بل يعد كل منها طلبا يغاير طلب الاخلاء لتكرار التأخير في الوفاء بالاجرة وكانت محكمة أول درجة قد قضت بالاخلاء لهذا الطلب وحده وهو ما استأنفه المطعون ضده الطاعن فان الاستئناف ينقل الى المحكمة الاستئنافية هذا الطلب دون الطلبين الآخرين .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٩٨٥ لسنة ٤٦ ق)

٤٠٠ - للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه . مثال :

لما كان الاصل - على ما تقضى به الفقرة الاولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات - ان لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ، الا ان الفقرة الثالثة من هذه المادة اجازت مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد اقامت دعواها اصلا بطلب الحكم بالزام المطعون ضده بأن يؤدي مبلغ ١٦٧, ١١٧٧ جنيها مع الفوائد القانونية مؤسسة طلبها هذا على ان المبلغ المذكور باق في ذمة المطعون ضده مما هو مدين به لصندوق الخدمات بالمحافظة وظلت الطاعنة متمسكة بذات طلبها امام محكمة ثاني درجة مستندة الى انشغال ذمة المطعون ضده بالمبلغ المذكور نتيجة مديونيته بالدين المشار اليه وكذلك الدين المستحق لحساب العهد بالمحافظة وقصور المبالغ المسددة عن الوفاء بالدينين . فان الطاعنة بذلك تكون قد ابقت الطلب الاصلى الذي رفعت به الدعوى على حاله وازافت فقط الى سببه سببا جديدا وهو ما تميزه الفقرة الثالثة المشار اليها . واذا خالف الحكم

المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنة على سند من القول بأن المطعون ضده « قد سدد جميع المبالغ المطلوبة منه لحساب صندوق الخدمات واذ اقتصر المستأنف ضده (الطاعن) في الدعوى الابتدائية على المطالبة بمبلغ صندوق الخدمات ولم يشر الى الحساب الآخر الا امام المحكمة الاستئنافية فان هذه المحكمة تستبعد هذا الحساب الآخر من نطاق الدعوى الراهنة » يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه

(نقض ١٤ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٣٨ لسنة ٤٨ ق)

٤٠١ - طلب الحكم بالأحقية للفئة المالية الرابعة يندرج في طلب الحكم بالأحقية للفئة الثالثة ويدخل في نطاقه ، ولا يعتبر من الطلبات الجديدة التي لا يجوز ابدائها امام محكمة الاستئناف .

لما كان الثابت في الدعوى ان الطاعن طلب امام محكمة اول درجة الحكم باحقية للفئة المالية الثالثة باعتبار انها هي الفئة المقررة لوظيفة « رئيس حركة » بقسم التشغيل التي كان يشغلها لدى الشركة المطعون عليها في ١٩٦٤/٦/٣٠ وكانت هذه الوظيفة - وعلى ما اسفر عنه تقزير الخبر المقدم في الدعوى - قد عودلت بوظيفة « مساعد امين مخازن » مينا البصل من الفئة الرابعة بجداول وظائف الشركة المطعون عليها ، فان طلب الطاعن امام محكمة الاستئناف الحكم باحقية للفئة المالية المقررة لهذه الوظيفة (الرابعة) لا يكون مختلفا في اساسه عن الطلب الذي رفع به الدعوى امام محكمة اول درجة بل هو يندرج فيه ويدخل في نطاقه ، ومن ثم فلا يعتبر من الطلبات الجديدة التي لا يجوز ابدائها امام الاستئناف ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول هذا الطلب باعتباره طلبا جديدا لا يجوز ابدائه في الاستئناف ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ حجه عن يبحث مدى احقية الطاعن للفئة المالية الرابعة مما يوجب نقضه .

(نقض ٢٩/٣/١٩٨٢ - الطعن ٨٧١ لسنة ٤٧ ق)

٤٠٢ - الطلب الجديد في الاستئناف - ماهيته - مالم يس كذلك :

لا يعتبر طلبا جديدا امام محكمة الاستئناف ما يقصد به بيان الطلب الاصل او ما يعتبر متداخلا فيه ، واذ كان طلب المطعون ضده الثاني امام

المحكمة الابتدائية هو الحكم بصحة بيع العين المؤجرة أصلاً للمطعون ضده الأول ثم طلب أمام محكمة الاستئناف الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار الأصلي وهو ركيزة الطلب الأول فإن الحكم إذا اعتبرها طلباً واحداً ورفض الدفع بعدم قبولها لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣١ - الطعن ١٧٢ لسنة ٤٨ ق)

٤٠٣ - تعتبر الدفوع وأوجه الدفاع التي قدمت أمام محكمة أول درجة مطروحة على المحكمة الاستئنافية ما لم تتضمن المذكرات أو المواقف في الاستئناف ما يعتبر نزولاً صريحاً أو ضمناً عنها .

لما كانت المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات تنص على أن « الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف » ، كما تنص المادة ٢٣٣ من ذات القانون على أنه « يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى » ، وبذلك تعتبر الدفوع وأوجه الدفاع التي قدمت أمام محكمة أول درجة مطروحة على المحكمة الاستئنافية ما لم تتضمن المذكرات أو المواقف في الاستئناف ما يعتبر نزولاً صريحاً أو ضمناً عنها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته أن « الشركة المطعون ضدها كانت قد دفعت أمام محكمة أول درجة بالتقادم السنوي المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، كما دفعت بالتقادم الخمسي وفقاً للمادة ١/٣٧٥ من ذات القانون ، فقضت محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٩٧٢/١٢/٢٧ برفض الدفع بالتقادم السنوي وبرفض الدعوى . . . » ، وإذا عاودت الشركة المستأنف عليها (المطعون ضدها) التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بالتقادم الخمسي ، رد المستأنف مبدياً أن مقابل ما لم يحصل عليه من إجازات انقلب إلى تعويض فلا يسقط إلا بخمسة عشر سنة . . . » وإن صدر حكم هذه المحكمة بجلسة ١٩٧٣/٦/٢٧ بنسبة مكتب الخبراء لا يتأتى إلا بعد أن تكون المحكمة قد فرغت من الفصل في مسألة السقوط وقد أصبح نهائياً مما لا يجوز معه معاودة الجدل في هذا الموضوع وحيث أن الشركة المستأنف عليها قدمت مذكرة طلبت

فيها تأييد الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف . . » ، كما اورد الحكم في موضع آخر انه « ويتضح من ذلك ان الحكم السابق لم يتطرق لمعالجة مسألة التقادم التي اثارها الشركة ولم يعرض للفصل في موضوع الدفع المبدى بقضاء ضمنى او صريح ، وان ما استهدفه من ندب الخبير لا يعدو ان يكون تجميعا لعناصر الفصل في الدعوى ، ومن ثم فلا يجوز قضاء هذه المحكمة بجلستى اية حجية في شأن الدفع بالتقادم المبدى من الشركة المستأنف عليها . . » ، ولما كان البين كذلك من صورة مذكرة الشركة - المشار اليها بالحكم المطعون فيه والمقدمة من الطاعن في حافظته المودعة مع صحيفة الطعن تحت بند الدفاع انها تناولت شرح الدفع بالتقادم الخمسى وانه سبق لها اثارته امام محكمة اول درجة وجاء بها انها « تتمسك به امام هذه المحكمة » ، كما انتهت المذكرة بالتصميم على الطلبات الواردة بصدرها والتي يبين منها انها تنحصر في طلب الحكم « اصليا : بتأييد حكم محكمة اول درجة ورفض دعوى المستأنف ، واحتياطيا : بسقوط الحق موضوع الدعوى بالتقادم الخمسى طبقا لحكم المادة ٣٧٥ مدنى » ، ولما كان مفاد ذلك ان تناضل الطرفين امام محكمة الاستئناف جاء قاصرا على ما تمسكت به الشركة المطعون ضدها امامها من الدفع بالتقادم الخمسى واصرارها عليه وحده دون ما سبق ان ابدته امام محكمة اول درجة من الدفع بالتقادم الحولى طبقا للمادة ٦٩٨ مدنى ، بل ذهبت المطعون ضدها في مذكرتها الختامية امام محكمة الاستئناف الى طلب الحكم اصليا بتأييد الحكم المستأنف - وكان قد قضى برفض الدفع بالتقادم السنوى حسبها سلف البيان - واحتياطيا بسقوط الدعوى بالتقادم الخمسى ، بما مؤداه تخليها عن الدفع الاخير والا لتناولته في دفاعها وردت على ما سجله الحكم الابتدائى بشأن القضاء برفضه او لاحالت الى دفاعها بشأنه امام محكمة اول درجة او لسكتت ولم تبد اى دفاع ، بما يحمل القول باكتفائها بدفاعها السابق ، وبالتالي فان الدفع بالتقادم الحولى لا يكون مطروحا على محكمة الاستئناف .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ٣٥٥ لسنة ٤٧ ق)

٤٠٤ - طلب الطاعنة الزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في اعيان الوقف طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية وليس تنفيذها بطريق التعويض

لالتزام في جانبهم استحالة تنفيذه عينا . مغايرته تماما طلبها الحكم باستحقاق مورثها حصة في اعيان الوقف على اساس منازعة المطعون عليهم في ملكيتها . لما كان البين من الأوراق ان الطلبات الختامية للطاعة امام محكمة اول درجة والتي تحدد بها نطاق الخصومة من حيث موضوعها هي طلب الزام المطعون عليهم بتعويضها عن ضياع استحقاقها في اعيان الوقف طبقا لأحكام المسؤولية التقصيرية وليس تنفيذا بطريق التعويض لالتزام في جانبهم استحالة تنفيذه عينا وهو ما يغير تماما في موضوعه طلب الطاعة الحكم باستحقاق مورثها حصة في اعيان الوقف على اساس من منازعة المطعون عليهم في ملكيتها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الاستحقاق على سند من انها طلبان جديدان لا يجوز قبولهما طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . (نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٤٥ لسنة ٥١ ق)

٤٠٥ - الأثر الناقل للاستئناف - شموله الدفوع واوجه الدفاع السابق طرحها على محكمة اول درجة :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاستئناف - وفقا لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ، وبما سبق ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة الدرجة الاولى من دفوع واوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة امام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف سواء في ذلك الاوجه التي اغفلت محكمة الدرجة الاولى الفصل فيها او التي فصلت فيها لغير مصلحته ، وعلى المحكمة ان تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة او ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده استند امام محكمة الدرجة الاولى في دعواه باخلاء العين المؤجرة للطاعن الاول الى سبين هما عدم الوفاء بالاجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وتأجيرها من الباطن ، فنقضت المحكمة لمصلحة المطعون ضده بالاخلاء على سند من السبب الثاني ،

وافصحت عن انها لم تر مسوغا للتعرض للسبب الاخر بعد ان اجيب المطعون ضده الى طلبه ، واذ استأنف الطاعنان هذا الحكم فقد انتقلت الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المطعون ضده امام محكمة الدرجة الاولى من اوجه دفاع ، وتعتبر مطروحة امام محكمة الاستئناف للفصل فيها ، وكان الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه - مما له اصله الثابت بالاوراق - ان المطعون ضده لم يتخل عن طلب الاخلاء المؤسس على عدم الوفاء بالاجرة المستحقة على العين المؤجرة ، وانه تمسك صراحة في مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٧٦/٣/٢٠ امام محكمة اول درجة بعد حجز الدعوى للحكم بطلباته المبينة بصحيفة دعواه ، ومن بينها طلب الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة المستحقة على العين المؤجرة ، فهو لم يتنازل عن هذا الطلب - كما يدعى الطاعنان - وكان على محكمة الاستئناف ان تعرض له لتقول كلمتها فيه ، وهي اذ فعلت فان النعي على حكمها بمخالفة القانون والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١١/١٨ - الطعن ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق)

٤٠٦ - الأثر الناقل للاستئناف - الدفع بعدم القبول - دفع موضوعي يجوز ابدائه في أية حال تكون عليها الدعوى :

الطعن بالاستئناف ينقل الدعوى للمحكمة الاستئنافية وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ مرافعات لا على اساس ما كان مقدما فيها من ادلة ودفع وواجه دفاع امام محكمة اول درجة فحسب بل ايضا على اساس ما يطرح عليها ويكون قد فات الخصوم ابدائه امام محكمة اول درجة . واذ كان البين من الاوراق ان الطاعنين وان ابدوا الدفع بعدم قبول الاستئناف بالنسبة لهما امام المحكمة الاستئنافية الا انها ما كانا يستهدفا من دفعها المنازعة في صحة اختصاصهما في الطعن بالاستئناف بل افصحنا عن قوام الدفع وهو انتفاء تمثيلهما لهيئة التأمينات الاجتماعية المقصودة بالخصومة في النزاع المطروح في الدعوى لان ممثلها هو رئيس مجلس ادارتها ، من ثم فان هذا الدفع لا يكون دفعا متصلا بالشرائط الشكلية للطعن بالاستئناف اذ لا ينطوي على المنازعة في كون من

اختصم في الطعن لم يكن مختصا امام محكمة اول درجة بل هو في حقيقته وحسب مرماه دفعا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وهو دفع موضوعي مما يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى عملا بالمادة ١١٥ مرافعات ، فلا يحول دون التمسك به عدم ابدائه امام محكمة اول درجة لما للخصم من حق ابداء ماله من دفع وواجه دفاع امام محكمة الاستئناف .
(نقض ١٩٨٢/١٢/٢ - الطعن ٢١ لسنة ٤٩ق)

٤٠٧ - ليس لمحكمة اول درجة ان تنفرد بتقدير اقوال الشهود دون رقابة محكمة الاستئناف وذلك تحقيقا لمبدأ الاثر الناقل للاستئناف .
ان وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب وانما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى الدرجة الثانية واعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من ادلة وواجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه اكتفى في الرد على تعيب الحكم المستأنف في تقديره لأقوال الشهود بمجرد القول انه لا محل للنعي على الحكم المستأنف حين رجح اقوال شهود على اخرين اذ ان ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد جعل بذلك لمحكمة اول درجة الحق في ان تنفرد بتقدير اقوال الشهود دون رقابة من محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف الاثر الناقل للاستئناف وحجب نفسه عن مواجهة موضوع النزاع وتخلّى عن تقدير الدليل فيه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٨٣/٢/٩ - الطعن ١٣١ لسنة ٥٢ق)

٤٠٨ - نطاق الخصومة في الاستئناف - الادلة وواجه الدفاع الجديدة :
لما كان الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقضي به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على اساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان ابداءه امام محكمة

اول درجة ، ولما كان الطاعنون قد تمسكوا بمذكرتهم المقدمة امام محكمة الاستئناف بصورية عقد البيع موضوع الدعوى صورية مطلقة وانه قصد به الاضرار بحقوقهم في الميراث وطلبوا احالة الدعوى للتحقيق لاثبات هذا الدفاع فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن تحقيقه استنادا الى ما قرره من انه نعى جديد لم يقل به المستأنفون « الطاعنون » في كل مراحل التقاضي وليس في الاوراق ما يسانده » وكان الذي استند اليه الحكم غير سائغ ولا يكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ولا يصلح ردا على طلب الطاعنين احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات دفاعهم لان عدم ابدائه امام محكمة اول درجة لا يدل بذاته على عدم جديته فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ - الطعن ١٦٣٦ لسنة ٤٩ق)

٤٠٩ - استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما اعادة طرح النزاع امام محكمة الاستئناف في كل ما قضت فيه جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية .

المقرر بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات ان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التي سبق صدورها في القضية ، مما مفاده اعادة طرح النزاع امام محكمة الاستئناف في كل ما قضت فيه هذه الاحكام . سواء كانت قطعية او متعلقة باجراءات الاثبات ولو كانت صادرة لصالح المستأنف ، بحيث يجوز للخصم اثارة كل ما ابداه من دفع وواجه دفاع امام الدرجة الاولى .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٩ - الطعن ١٣٦٩ لسنة ٤٩ق)

٤١٠ - الطلب الجديد في الاستئناف - ماهيته - ماله كذلك - الطلبات الوقتية لا تعتبر طلبات جديدة :

ما يعتبر طلبا جديدا غير جائزا ابدائه في الاستئناف هو الطلب الذي يختلف عن الطلب السابق ابدائه امام محكمة اول درجة في الموضوع او الخصوم ، اما

تلك الطلبات التي يقصد بها بيان وتحديد الطلب الاصلى او تصحيحه او ما يقصد به النتائج القانونية للطلب الاصلى او ما يرد بعبارات اخرى غير تلك التي استعملت امام محكمة اول درجة او ما يعتبر داخلا في الطلبات الاصلية او ما يقصد به اتخاذ اجراءات تحفظية كطلب تعيين حارس أو تقدير نفقة وقتية فلا يعتبر طلبا جديدا . لما كان ما تقدم - وكان الحكم المطعون فيه في حدود سلطته المطلقة في فهم الواقع في الدعوى قد انتهى باسباب سائغة تكفى لحمل قضائه الى ان المطعون ضدهم قدموا لمحكمة الاستئناف بصفة مستعجلة طلبا تابعا لطلبهم الاصلى هو اتخاذ اجراء تحفظى بفرض الحراسة القضائية على عقار النزاع فان هذا الطلب يكون جائزا ابداه في الاستئناف لأول مرة - ويكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون ويكون هذا الوجه من النعى على غير اساس .

(نقض ١٥/٥/١٩٨٣ - الطعن ٧٦٤ لسنة ٤٨ ق)

٤١١ - الطلب الجديد الذى لا يجوز ابداه امام محكمة الاستئناف هو الطلب الذى يتغير به موضوع الدعوى . يجوز التمسك بوسيلة دفاع جديدة لأول مرة امام محكمة الاستئناف .

من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الطلب الجديد - الذى لا يجوز ابداه امام محكمة الاستئناف هو ما يتغير به موضوع الدعوى ، اما وسيلة الدفاع الجديدة فيجوز التمسك بها لأول مرة امام تلك المحكمة التى تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم اليها من ادلة ودفع وواجه دفاع جديدة فضلا عما كان قد قدم من ذلك امام محكمة اول درجة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى ان المطعون ضدهما طلبا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها وان ما اثاره بصحيفة الاستئناف بشأن بطلان عقد البيع لا يعدو ان يكون من اوجه الدفاع الجديدة التى يجوز تقديمها لأول مرة امام محكمة الاستئناف ولا تعتبر من قبيل الطلبات الجديدة المحظورة ابدائها امام تلك المحكمة. ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه حين قضى برفض الدعوى قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٢١/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٥٧١ لسنة ٥٢ ق)

٤١٢ - محكمة الدرجة الثانية تنظر الدعوى في حدود ما رفع عنه الاستئناف وما ابدى امامها من دفع وادفعه دفاع .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الدرجة الثانية انما تنظر الدعوى في حدود ما رفع عنه الاستئناف وما ابدى امامها من دفع وادفعه وكان الثابت في الدعوى الى الطاعة وان كانت قد ابدت ما اثارته من دفاع في وجه النعى امام خبير محكمة الدرجة الاولى الا انها لم تتمسك بهذا الدفاع امام محكمة الاستئناف كعنصر من عناصر استئنافها وهو دفاع قانوني يخالطه واقع فلا يجوز لها اثارته من جديد امام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الشأن على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٦ - الطعن ١٣ لسنة ٥١ ق)

٤١٤ - الأثر الناقل للاستئناف - الطلب الصريح يطرح على المحكمة ما ينطوي عليه من طلب ضمنى :

من المقرر انه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى الى محكمة الاستئناف بما سبق ان ابداه المستأنف ضده امام محكمة اول درجة من دفع وادفعه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة امام محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف وعليها ان تفصل فيها الا اذا تنازل عن التمسك بشيء منها صراحة او ضمناً ، وان الطلب الصريح يطرح ايضا على محكمة الموضوع ما ينطوي عليه من طلب ضمنى ، وانه اذا كان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف لا يعدو ان يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات فان لتلك المحكمة تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم - لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان دفاع الطاعن امام محكمة اول درجة قام على انه اجرى تعديلا جوهريا بعين النزاع باضافة غرفة جديدة لها ولم يتنازل عن هذا صراحة او ضمناً امام محكمة الاستئناف وان طلبات المطعون ضده امام تلك المحكمة كانت الغاء الحكم المستأنف الذى اخذ بهذا الدفاع واعتبار قرار اللجنة المطعون عليه نهائيا فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خرج عن نطاق الاستئناف ، كما ان ما وقعت فيه محكمة الاستئناف من خطأ في عدم اضافة كلمة عليه بعد المستأنف في

اسباب الحكم وفي منظوقه لا يعدو ان يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته في معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات وقد اجرت المحكمة تصحيح الخطأ بنفسها عملا بنص تلك المادة ولا دليل في الاوراق على ان التصحيح اجراه رئيس الجلسة دون المحكمة بكامل هيئتها ومن ثم يكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٨ - الطعن ٢٣٦ لسنة ٤٩ق)

٤١٥ - السبب الجديد أمام الاستئناف - ما لا يعتبر سببا جديدا - واجب محكمة الاستئناف في بحث وسائل الدفاع او الاسباب المضافة مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حالته - مثال :

لما كان الثابت هو ان الطاعنة اقامت دعوها امام محكمة اول درجة بطلب الزام المطعون ضده بتحرير عقد ايجار لها عن الشقة موضوع النزاع باعتباره احد الشركاء في ملكيتها تأسيسا على احقيتها في الاستمرار في شغل الشقة بعد وفاة مستأجرها وزوجته لسبق اقامتها مع الاخيرة وهي والدتها حتى الوفاة اعمالا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . كما اقام المطعون ضده دعواه بطلب اخلاء الطاعنة من الشقة تأسيسا على شغلها لها بدون سند ، واذ حكمت محكمة اول درجة في دعوى المطعون ضده بالاخلاء وفي دعوى الطاعنة بالرفض ، فقد استأنفت الاخيرة هذا الحكم وأسست استئنافها على ما سبق ان ابدته امام تلك المحكمة ثم قدمت طلبا لفتح باب المرافعة ارفقت به عقد ايجار قررت ان احد شركاء المطعون ضده في العقار قد حرره لها عن الشقة موضوع النزاع ، وكان على محكمة الاستئناف تطبيقا للمادة ٢٣٣ من قانون المرافعات ان تنظر الاستئناف على اساس ما يقدم لها من ادلة ودفع وواجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى ، وكانت المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات قد اجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه والاضافة اليه ، فان استناد الطاعنة في طلباتها امام محكمة الاستئناف الى عقد الايجار الذي قدمته للاستدلال به سواء على انه صادر من احد الشركاء في العقار اقر لها بالعلاقة

الايجارية بما يعتبر معه وسيلة دفاع جديدة أو على اساس انه تضمن علاقة ايجارية جديدة بما يعتبر معه سببا مضافا الى طلبها الاصلى مع بقاء موضوعه على حاله ، يكون مقبولا امام محكمة الاستئناف ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر والتفت عن طلب الطاعة اعادة الدعوى الى المرافعة تأسيسا على ان التمسك بعقد الايجار الذى قدمته يعد سببا جديدا امام محكمة الاستئناف غير جائز قانونا وترتبيا على ذلك حجب نفسه عن بحث ذلك العقد ودلالته ومدى تأثيره على الدعوى ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٣ - الطعن ٦٢ لسنة ٥٣ ق)

٤١٦ - الاستئناف ينقل الدعوى برمتها إلى محكمة الاستئناف ولا يجوز لها التخلّى عن الفصل فى موضوعها .

متى استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف باطل لعيب شابه او شاب الاجراءات التى بنى عليها دون ان يمتد الى صحيفة الدعوى ، فانه يتعين على محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا تقف عند حد تقرير البطلان والقضاء به ، بل يجب عليها ان تفضل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب الاتباع لأن الاستئناف ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الاستئناف ولا يجوز لها التخلّى عن الفصل فى موضوعها .

لما كان ذلك وكان الثابت ان محكمة الدرجة الاولى قد استنفذت ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى بالاخلاء ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان انتهى الى بطلان حكم محكمة اول درجة لصدوره بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة بوفاء المدعى عليه المستأجر مورث المستأنفين اثناء سير الدعوى ، وهو عيب لا يمتد الى صحيفة الدعوى عرض للموضوع وفصل فيه وفى مواجهة ورثة المستأجر المتوفى فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير اساس .

(نقض ١٢/٣/١٩٨٤ - الطعن ١٣٢١ لسنة ٤٨ ق)

٤١٧ - استئناف - نطاقه - ما رفع عنه الاستئناف فقط :

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ضم الدعويين اذا اتحدتا في الموضوع والسبب والخصوم يترتب عليه اندماجهما بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، وهو ما توافر في الدعويين ١١٤ لسنة ١٩٧١ ، لسنة ١٩٧٢ الا انه لما كان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها وكان الطاعن قد قصر استئنافه على الحكم في الدعويين رقمي ١١٤ لسنة ١٩٧١ ، ٦٠ لسنة ١٩٧٢ دون الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٧٢ فان الحكم المطعون فيه اذا لم يتعرض للدفع المبداه في هذه الدعوى تأسيسا على ان الحكم فيها قد حاز قوة الامر المقضى يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص على غير اساس . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه حصل مما له اصل ثابت في الاوراق ان الادعاء بالتزوير المبدى من الطاعنة غير منتج في النزاع وواجه ما ابداه الطاعن من سائر اوجه الدفاع ورد عليها باسباب سائغة تكفى لحمل قضائه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لاسبابه فان النعي عليه بالقصور يكون على غير اساس .

(بنقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٧٠ لسنة ٤٩ ق)

٤١٨ - الطلب الجديد في الاستئناف - وسائل الدفاع الجديدة - تفرقة :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الطلب الجديد في الاستئناف هو ما يتغير به موضوع الدعوى ، ويعتبر الطلب جديدا اذا كان من الممكن ان ترفع به دعوى جديدة بغير ان يحول دون ذلك الاحتجاج بحجية الاحكام ، ولا يعد طلبا جديدا ابداء وسائل دفاع في الاستئناف لتأييد الطلب الاصلى مع بقاء هذا الطلب على حاله . لما كان ذلك وكان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه ان العقد المقدم من المطعون ضده امام محكمة اول درجة والذي كان قد طلب منها الحكم بصحته ونفاذه فلا يعد الاحتجاج بهذه النسخة طلبا جديدا في الاستئناف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته ايضا ان ما اثبتته الحكم المستأنف من حيث اليوم الذي ابرم فيه العقد بأن جعله ١٣/١٢/٧٥ بدلا من

التاريخ الصحيح له وهو ٧٥/١٢/٢٠ هو من قبيل الخطأ المادى الذى لا يؤثر على سلامة الحكم طالما قد ثبت ان البيع قد تم بموجب هذا العقد ، وخلص من ذلك الى تأييد الحكم المستأنف مع تصحيح ذلك الخطأ المادى فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى على غير اساس .
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ - الطعن ١٥٨٢ لسنة ٥٠ ق)

٤١٩ - نطاق استئناف الحكم الذى يتضمن قضاء لصالح المدعى وقضاء آخر لصالح المدعى عليه اذا استأنفه احدهما :
من المقرر انه اذا صدر الحكم مشتملا على اجزاء بعضها لصالح المدعى وبعضها الآخر لصالح المدعى عليه واستأنف احدهما الشق الصادر ضده فلا يطرح على المحكمة الا هذا الشق وحده .
(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ٣٩٩ لسنة ٤٨ ق)

٤٢٠ - استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة - انصراف ذلك الى الاحكام التى لا تنتهى بها الخصومة كلها - حكم الاحكام المنهية للخصومة :
لما كان حكم محكمة ابو حماد الجزئية بعدم الاختصاص والاحالة قد انهى الخصومة كلها امام المحكمة التى اصدرته فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ، ولن يعقبه حكم اخر فى موضوع الدعوى من المحكمة التى اصدرته ، ومن ثم فيجوز الطعن فيه على استقلال باستئنافه فى حينه عملا بالاصل العام المقرر فى قانون المرافعات - وهو مالم يتم على ما يبين من الاوراق - واذ صار هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه خلال الميعاد القانونى ، فانه يحوز قوة الامر المقضى ، ومن اثر ذلك التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها ولو كان القضاء فى مسألة الاختصاص قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون ذلك ان قوة الامر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام ومن ثم يمتنع على المحكمة المحال اليها ، كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد ولا يغير من ذلك ماورد بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات من ان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة لان حكم هذه المادة انما ينصرف الى

الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها ، وهى بذلك تكمل القاعدة الواردة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض ١٩٨٤/٥/٢٨ - الطعن ٤٢٥ لسنة ٤٩ق)

٤٢١ - الأحكام غير المنهية للخصومة والصادرة اثناء سيرها - اعتبارها مستأنفة تبعا لاستئناف الحكم المنهى للخصومة - مؤدى ذلك :

لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على ان « لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها . . » وكان المستقر فى قضاء هذه المحكمة ان الخصومة التى ينظر الى انتهائها اعمالا لهذه المادة هى الخصومة الاصلية المرددة بين طرفى التداعى بما لازمه ان يكون الحكم الذى يجوز الطعن فيه هو المنهى للخصومة الاصلية برمتها وليس الصادر فى شق منها أو فى مسألة عارضة عليها او متصلة بالاثبات فيها ، وكان البين من الأوراق ان الطاعن اقام دعواه امام محكمة الدرجة الاولى بطلب تسوية حالته باعتباره فى عمل دائم على فئة وظيفية وما يترتب على ذلك من آثار متعلقة بالعلاوات الدورية وتدرج الاجر فقضت المحكمة فى ١٩٧٨/١/٧ باعتباره معينا بعقد غير محدد المدة وندب الخبير لبيان عمله عند التحاقه به وتدرج الاجر وتاريخ مزاولته لعمل شيخ خفراء واساس الحاقه به اعتبارا من ١٩٦٨/٣/٢ مع حساب ما عساه يستحق له من فروق مالية فى حالة استحقاقه للفئة العاشرة ، فان هذا الحكم - وقد فصل فى شق من الطلبات - لا يعتبر منيها للخصومة التى انعقدت بين الطاعن والمطعون ضدها اذ كان على المحكمة ان تمضى فى نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات التى لم تقل كلمتها فيها ، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف على استقلال ويكون مستأنفاً تبعا لاستئناف الحكم المنهى للخصومة الصادر فى ١٩٧٩/١/٢٧ طالما لم تقبله المطعون ضدها صراحة عملا بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات . واذ تناول الحكم المطعون فيه مدى احقية الطاعن فى اعتبار عقد عمله غير محدد المدة وتعرض لقضاء محكمة الدرجة الاولى بشأنه وقضى بالغائه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٤/٦/٣ - الطعن ٤٨ لسنة ٥٠ق)

٤٢٢ - وظيفة محكمة الاستئناف - نطاقها :

من المقرر ان وظيفة محكمة الاستئناف ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وانما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية واعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من ادلة ودفع وواجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء .

(نقض ١٩٨٤/٦/١١ - الطعن ١٤٣١ لسنة ٤٩ق)

الفرع الثاني

التصدي

٤٢٣ - قضاء المحكمة الاستئنافية يبطلان الحكم الابتدائي لعيب فيه او في الاجراءات التي بني عليها يجعل من المتعين على المحكمة الاستئنافية التصدي لنظر موضوع الدعوى .

انه وقد قضى الحكم المطعون فيه في اسبابه يبطلان الحكم المستأنف لعدم تمثيل النيابة العامة في الدعوى - وهو قضاء لم يطعن عليه اي من الخصوم - فلا عليه ان هو تصدى بعد ذلك للفصل في موضوع الدعوى ، ذلك ان المحكمة الاستئنافية لا تملك عند القضاء يبطلان الحكم المستأنف لعيب فيه او في الاجراءات التي بني عليها ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة التي فصلت في موضوعها للنظر فيها لانها اذ فصلت في موضوع الدعوى تكون قد استنفذت ولايتها عليها ويتعين على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة نظر الدعوى والفصل فيها .

(نقض ١٩٨١/٤/٢ - الطعن ٦٥١ لسنة ٤٨ق)

٤٢٤ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي بدين تتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء . قضاء لا تستنفذ به محكمة اول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . الغاء هذا الحكم استئنافيا . وجوب اعادة الدعوى لمحكمة اول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع .

تفويت لاحدى درجتى التقاضى . اثره . بطلان الحكم .
 متى تقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة
 بدين تتوافر فيه شروط استصدار امر بالاداء هو من الدفوع الشكلية وليس دفعا
 بعدم القبول مما ورد ذكره فى المادة ١/١١٥ فان محكمة اول درجة اذ قضت
 بعدم قبول الدعوى تأسيسا على مخالفة الدائن الاجراءات الشكلية التى فرضها
 المشرع لاقتضاء دينه لا تكون قد استنفذت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى -
 فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم - فانه يجب عليها
 فى هذه الحالة ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة لنظر موضوعها اذ هى لم
 تقل كلمتها بعد - ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب
 على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على الخصوم . واذ خالفت
 محكمة الاستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فان
 حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٤٨ق)

٤٢٥ - استئناف المضرور حكم التعويض فى الدعوى الاصلية ليس لمحكمة
 الاستئناف التعرض لدعوى الضمان طالما لم يطلب منها ذلك .
 انه وان كانت دعوى الضمان مستقلة بكيانها عن الدعوى الاصلية ولا تعتبر
 دفاعا ولا دفعا فيها وان الاستئناف وفقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات
 ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور
 الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ولا يجوز لمحكمة الاستئناف ان
 تعرض للفصل فى امر غير مطروح عليها بما مؤداه ان استئناف الحكم الصادر
 فى الدعوى الاصلية لا يطرح بذاته دعوى الضمان الفرعية - الا انه اذا امتنع
 على طالب الضمان استئناف الحكم الصادر فى دعواه بقضائه له بكل طلباته
 فان استئناف المضرور للحكم فى الدعوى الاصلية يجيز لطالب الضمان طرح

دعواه امام محكمة الاستئناف بادخال خصمه فيها - ان لم يكن ماثلا في الاستئناف - وتوجيه الطلب اليه . لما كان ذلك وكان من غير الجائز للطاعن استئناف الحكم الصادر في دعوى الضمان لقضائه له بكل طلباته فيها ، وكان الاستئناف قد اقيم من المضرور عن الحكم الصادر في الدعوى الاصلية ولم يدخل الطاعن في هذا الاستئناف ضامنه ويوجه اليه طلباته في دعوى الضمان فإن نطاق الاستئناف يكون قاصرا على قضاء الحكم الابتدائي في الدعوى الاصلية ولا يتناول قضاؤه في دعوى الضمان واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الطلب المقدم من الطاعن للفصل في دعوى الضمان بعد الفصل في دعوى التعويض على اساس انها لم تكن معروضة على محكمة الاستئناف فلم تغفل الفصل فيها فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٠/١٢/١٩٨١ - الطعن ٨٢٥ لسنة ٤٨ ق)

٤٢٦ - الدفع بعدم القبول المانع لمحكمة الاستئناف من التصدي لموضوع الدعوى والذي يوجب عليها اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة اذا استجابت له هو الدفع الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره .

لا كان المقصود بالدفع بعدم قبول الدعوى في مفهوم نص الفقرة الاولى من المادة ١١٥ من قانون المرافعات هو - على ما صرحت به المذكرة التفسيرية وجرى به قضاء هذه المحكمة - الدفع الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره ، وكانعدام الحق في الدعوى او سقوطه لسبق الصلح فيها او لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من

جهة ولا بالدفع المتعلق باصل الحق المتنازع عليه من جهة اخرى ، فالمقصود اذن هو عدم القبول الموضوعى فلا ينطبق حكم هذه المادة على الدفع الذى يتخذ اسم عدم القبول المتعلق باجراءات الخصومة لان العبرة هى بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التى تطلق عليه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٢ق)

٤٢٧ - الغرامة التهديدية وسيلة من وسائل التنفيذ الجبرى العينى ، والقصد منها حمل المدين على الوفاء عينا بالتزام يمتنع تنفيذه بغير تدخله شخصيا . وبهذا الوصف تدرج الغرامة التهديدية فى مضمون طلبات الدائن عندما يطلب من القضاء جبر مدينه على تنفيذ التزامه عينا .

لما كانت الغرامة التهديدية وسيلة من وسائل التنفيذ الجبرى العينى - القصد منها حمل المدين على الوفاء عينا بالتزام يمتنع تنفيذه بغير تدخله شخصيا - وكانت بهذا الوصف تدرج فى مضمون طلبات الدائن عندما يطلب من القضاء جبر مدينه على تنفيذ التزامه عينا ، وكان الثابت فى مدونات الحكم المطعون فيه وصحيفة الاستئناف ان من بين ماطلبه الطاعن فى استئنافه رقم ٢٢٧٩ لسنة ٨٩ق القاهرة ، الزام المطعون ضدها باعادته الى وظيفته الاصلية مديرا لادارة التحقيقات والفتاوى ، وهو التزام يقتضى تدخل المطعون ضدها شخصيا لتنفيذه عينا ، وكان هذا الطلب من بين الطلبات التى رفضتها محكمة اول درجة ، فان طلب الزام المطعون ضدها بغرامة تهديدية لحملها على تنفيذ التزامها المذكور عينا مما يندرج فى طلبات الطاعن باعتباره من ملحقاتها ويتعين على محكمة الاستئناف ان تتصدى له وتفصل فيه ، واذا خالفت الحكم المطعون فيه هذا النظر بما انتهى اليه فى قضائه ضمنا بعدم قبول هذا الطلب بمقولة ان الاستئناف ليس وسيلة للفصل فى طلب اغفلت محكمة اول درجة الفصل فيه ، فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين نقضه فى هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٠ - الطعن ٣٧٤ لسنة ٤٣ق)

٤٢٨ - انعقاد الخصومة في الدعوى لا يتحقق الا باعلان . قضاء محكمة الاستئناف يبطلان صحيفة افتتاح الدعوى لعدم اعلانها . عدم جواز تصديها للموضوع . علة ذلك .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان صحيفة افتتاح الدعوى هي اساس الخصومة وتقوم عليها كل اجراءاتها ، فاذا حكم ببطلانها فانه ينبنى على ذلك الغاء جميع الاجراءات اللاحقة لها وزوال جميع الاثار التي تترتب عليها ، اذ يترتب على عدم اعلان الصحيفة عدم انعقاد الخصومة ، ومؤدى القضاء ببطلان تلك الصحيفة والحكم المبني عليها الا يتبقى بعد ذلك خصومة مطروحة على المحكمة ، ومن ثم لا يسوغ لمحكمة الاستئناف ان تمضي بعد ذلك في نظر الموضوع بل عليها ان تقف عند حد القضاء بالبطلان ، فان هي جاوزت ذلك وقضت في الموضوع فان قضاءها يكون واردا على غير خصومة منعقدة وفقا للقانون الذي يعتبر التقاضي على درجتين من المبادئ الاساسية التي يقوم عليها النظام القضائي بحيث لا يجوز مخالفته .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٧ - الطعن ١٦٧ لسنة ٤٣ ق)

٤٢٩ - الحكم بعدم قبول الدعوى المؤسس على حكم المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، ومن ثم فان القضاء استئنافيا بالغاء هذا الحكم وبرفض الدفع يوجب اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة لنظر موضوعها .

لما كان نص المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نظم اجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه ، فيتعين مراعاتها اعمالا للاثر الفوري المباشر للقانون .. لما كان ذلك ، وكان الثابت ان المطعون ضده اقام الدعوى بتاريخ ١٩٧٧/٧/٢٥ .. بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار اليها وكان الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان ، هو في حقيقته دفع يبطلان الاجراءات ، فان هذا الدفع يكون موجها الى اجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، ويضحي بهذه المثابة من الدفع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة « ١١٥ » من قانون المرافعات اذ ان المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو -

كما صرحت به المذكرة التفسيرية - الدفع الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى ، باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، كانهدام الحق فى الدعوى او سقوطه لسبق الصلح فيها او لانقضاء المدة المحددة فى القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق باصل الحق المتنازع عليه من جهة اخرى ، فالمقصود اذن هو عدم القبول الشكلى الذى يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال فى الدفع المطروح ، لان العبرة بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التى تطلق عليه . ومتى تقرر ان هذا الدفع من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره فى المادة ١١٥ مرافعات ، فان محكمة اول درجة بقبولها هذا الدفع الشكلى والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها فى نظر موضوع الدعوى فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم وبرفض الدفع ، فانه كان يجب عليها فى هذه الحالة ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة لنظر موضوعها ، لان هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على الخصوم .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢١ - الطعن ٦٩٧ لسنة ٥٢ق)

٤٣٠ - اغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعى - حكمه - حدود ولاية محكمة الاستئناف :

لما كانت المادة ١٩٣ من قانون المرافعات قد نصت على انه « اذا اغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن ان يعلن خصمه بصحيفة للحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه » بما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الطلب الذى تغفله المحكمة يظل باقيا على حاله ومعلقا امامها ، ويكون السبيل الى الفصل فيه هو جواز رجوع الخصم الى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه ومن ثم فلا يجوز

للمحكمة الاستئنافية ان تعرض لطلب تسليم المبيع او تفصل فيه ، اذ ان الاستئناف لا يقبل الا عن الطلبات التي فصل فيها الحكم المستأنف ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف في الطلب المغفل ان تقف عند حد القضاء بعدم قبوله ، واذا خالف الحكم الاستئنافي هذا النظر وعرض الى طلب التسليم وفصل في موضوعه بالشق الثاني من منطوقه فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٩ - الطعن ٨٠٤ لسنة ٤٩ق)

٤٣١ - الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم سلوك المدعى طريق الاعتراض امام هيئة التأمينات الاجتماعية ، هو قضاء لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها فاذا قضى بالغاء استئنافيا وجب اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى للنظر في موضوعها .

لما كان الحكم الابتدائي - الذي الغاه الحكم المطعون فيه - قد اسس قضاءه بقبول الدفع المبدى من الهيئة الطاعنة بعدم قبول الدعوى على ان المطعون ضدهم لم يسلكوا طريق الاعتراض لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية قبل الالتجاء الى القضاء ، بما مفاده ان هذا الدفع موجه الى اجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ويضحي بهذه المثابة من الدفع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات اذ ان المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الدفع بعدم القبول الذي يرمى الى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق - الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره كانه عدم الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الاجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق باصل الحق المتنازع عليه من جهة اخرى فالمقصود اذن هو عدم القبول الموضوعي فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلى الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لان

العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطلق عليه ، ومتى تقرر ان هذا الدفع من الدفوع الشكلية ، وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١١٥ سالفه الذكر فان محكمة الدرجة الاولى بقبولها الدفع الشكلي والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء هذا الحكم وبرفض الدفع ، فانه يجب عليها في هذه الحال ان تعيد الدعوى الى محكمة الدرجة الاولى لنظر موضوعها ، لان هذه المحكمة لم تقل كلمتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على الخصوم ذلك ان مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الاساسية للنظام القضائى التى لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ٢٦٧ لسنة ٤٩ق)

٤٣٢ - اذا رأت محكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف باطل لعيب شابه او شاب الاجراءات التى بنى عليها دون ان يمتد الى صحيفة الدعوى فانه يتعين على محكمة الاستئناف ان تفصل فى الموضوع بحكم جديد .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف باطل لعيب شابه او شاب الاجراءات التى بنى عليها دون ان يمتد الى صحيفة الدعوى فانه يتعين على محكمة الاستئناف الا تقف عند حد تقرير البطلان والقضاء به بل يجب عليها ان تفصل فى الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراء الصحيح الواجب الاتباع . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قضت ببطلان الحكم الابتدائى نظرا لتغيير الهيئة التى حكمت فى الدعوى عن الهيئة التى سمعت المرافعة وحجزت القضية للحكم فيها وهو بطلان لا يمتد الى صحيفة الدعوى وكان قضاء الحكم الابتدائى بوقف الدعوى تعليقا على

الفصل في الدعوى ١٩٥٥ سنة ٧١ مدنى كلى شمال القاهرة هو موضوع الاستئناف فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بوقف الدعوى ٥٢٦ سنة ٧٠٧ امام محكمة اسوان الابتدائية حتى يفصل فى الدعوى ١٩٥٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة لا يكون قد تصدى لموضوع الخصومة الاصلية انما لموضوع خصومة الاستئناف ولا يكون بذلك قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يكون النعى عليه فى هذا الموضوع فى غير محله .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - الطعن ٩٥٠ لسنة ٥٠ ق)

٤٣٣ - القضاء ببطلان الحكم الابتدائى لعدم تعجيل الدعوى بعد الحكم بوقفها وفقا للاجراءات المقررة قانونا - تصدى محكمة الاستئناف بعد ذلك للفصل فى موضوع الدعوى - صحيح :

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه متى استنفذت محكمة الدرجة الاولى ولايتها بالحكم فى موضوع الدعوى ورأت محكمة الاستئناف ان الحكم المستأنف باطل لعيب فى الاجراءات تعين عليها الا تقف عند حد تقرير هذا البطلان ، بل تفصل فى الموضوع بنحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع ، ويستثنى من ذلك البطلان الذى يشوب الحكم ويكون متعلقا بصحيفة افتتاح الدعوى او اعلانها ففى هذه الحالة الاخيرة تقف المحكمة الاستئنافية عند حد تقرير البطلان ، لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف بعد ان قضت ببطلان الحكم الصادر من محكمة اول درجة فى الدعوى ١٨٩٠ سنة ٧٧ لعدم تعجيلها - بعد الحكم بوقفها - وفقا للاجراءات المقررة قانونا قد تصدت للفصل فى موضوع الدعوى فانها بذلك تكون قد التزمت صحيح القانون ويكون النعى على حكمها فى هذا الخصوص على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ١٨٠٦ لسنة ٥٠ ق)

الفرع الثالث

الاستئناف الفرعى والمقابل

٤٣٤ - يجوز للمستأنف عليه ان يرفع استئنافا فرعيا فى مواجهة المستأنف ولو بعد مضى ميعاد الاستئناف .

لما كان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى ١٩٧٧/٢/٩ ان مورث المطعون ضدهما قدم مذكرة دفع فيها بىطلان صحيفة الاستئناف الاصلى وباعتباره كأن لم يكن وطلب الحكم برفضه وتأييد الحكم المستأنف ثم قدم بجلسة ١٩٧٧/٤/٥ مذكرة باستئناف الحكم الابتدائى فرعيا وطلب تعديله والقضاء بمعونة مالية بواقع ١٨,٥٠٠ جنيه شهريا وبالزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيه متجمد هذه المعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ عن هذا المبلغ عن كل يوم اعتبارا من ١٩٦٩/٤/٢٣ الى ١٩٧٩/٨/٣١ وبواقع ١٪ عن كل شهر اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١ الى تمام السداد بما يزيد على ما قضى له به ابتدائيا . لما كان ذلك وكان ماطلبه مورث المطعون ضدهما من بطلان صحيفة الاستئناف الاصلى واعتبار هذا الاستئناف كأن لم يكن وتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولا منه لذلك الحكم مانعا من اقامة استئناف فرعى بطلب التعديل ، ذلك لانه وان كان الشارع قد اجاز بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - استثناء من القواعد العامة - للمستأنف عليه ان يرفع استئنافا فرعيا فى مواجهة المستأنف ولو بعد مضى ميعاد الاستئناف فى حق رافعه او بعد قبوله للحكم المستأنف ، الا ان حقه فى رفع الاستئناف الفرعى فى هذه الحالة مقصور على ما اذا كان قبوله للحكم المستأنف قد تم قبل رفع الاستئناف الاصلى لا بعده ، باعتبار ان العلة فى اجازة الاستئناف الفرعى حينئذ - هى ان المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن وقبل الحكم الا لاعتقاده برضاء خصمه بالحكم الصادر ، فاذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الاستئناف الاصلى فان هذه العلة تكون قد انتفت بما يسقط حقه فى الاستئناف فرعيا . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قبل الاستئناف

الفرعى وقضى بتعديل الحكم المستأنف على الرغم من ان رافعه كان قد قبل الحكم بعد رفع الاستئناف الاصلى فانه يكون قد خالف القانون بما يتعين نقضه فى هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٦ - الطعن ٥٨ لسنة ٥٠ ق)

٤٣٥ - على محكمة الاستئناف ان تنظر الاستئناف - سواء اكان اصليا ام مقابلا ام فرعيا - على اساس ما يقدم لها من ادلة ودقوع واوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الاولى .

لما كان الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١١/١٦ قد قضى برفض الدفع بتقادم فروق اعانة غلاء المعيشة المثار من المطعون ضدهما ويرفض طلب هذه الفروق ، فان مقتضى ذلك ان الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن عن قضاء الحكم برفض طلب التقادم من شأنه ان ينقل الى محكمة الاستئناف النزاع بشأن المطالبة بفروق اعانة غلاء المعيشة بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع اسانيده القانونية وادلته الواقعية ويجب على تلك المحكمة ان تفصل فى الدفع بالتقادم الذى فصلت فيه محكمة الدرجة الاولى لغير مصلحة المطعون ضدهما . واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحى النعى بهذا السبب غير سديد .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٤ - الطعن ٩٩٧ لسنة ٤٦ ق)

الفصل الخامس

نظر الاستئناف والحكم فيه

٤٣٦ - عدم التزام محكمة الاستئناف - عند الغائها لحكم اول درجة - بالرد على اسبابه :

محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم المستأنف يبحث اسباب ذلك الحكم والرد عليها مادامت قد اقامت قضاءها على اسباب كافية لحمله .

(نقض ١٩٨١/١/٢٧ - الطعن ٩٩٨ لسنة ٤٧ ق)

٤٣٧ - الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي - ما يجب في الحكم الاستئنافي :

الغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . وجوب اقامة قضاءها على اسباب تكفي لحمله . عدم ايراد الحكم ما تبينه من اقوال الشهود وما حوته الشكوى التي اعتمد عليها في قضائه . قصور .
(نقض ١٩٨١/١/٣١ - الطعن ٥٢٢ لسنة ٥٠ ق)

٤٣٨ - . تسبب الحكم الاستئنافي . ما يكفي فيه :
لمحكمة الاستئناف ان تقيم قضاءها على ما تطمئن اليه من اقوال الشهود التي اطرحها الحكم الابتدائي دون ان تبين الاسباب المبررة . حسبها اقامة قضائها على ما يحمله .
(نقض ١٩٨١/٢/٧ - الطعن ٧٦١ لسنة ٥٠ ق)

٤٣٩ - القضاء الضمني في الاستئناف - مثال :
اذ كان البين من اسباب الحكم انه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التي قضى له بها الحكم الابتدائي وايد ما قضى له به في الجانب الآخر منها فان منطوق الحكم اذ قضى في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف على نحو ما جاء به يكون قد اشتمل على قضاء ضمني برفض الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن ، واذ كان هذا الاخير لا يدعي ان هذا الاستئناف قد تعلق بنقاط اخرى غير التي بحثها الحكم وادلى برأيه فيها فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨١/٢/١٥ - الطعن ٨٣٥ لسنة ٤٤ ق)

٤٤٠ - من حق الخصوم ان يقدموا مستنداتهم لأول مرة امام محكمة الاستئناف باعتبارها درجة من درجات التقاضي الموضوعي .
الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى المحكمة الاستئنافية لتنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا

على اساس ما كان مقدما فيها من ادلة ودفع وواجه دفاع امام محكمة اول درجة فحسب بل ايضا على اساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفين ابداءه امام اول درجة .

(نقض ١٩٨١/٣/٧ - الطعن ١٤٢٨ لسنة ٥٠ ق)

٤٤١ - حق محكمة الاستئناف في الاستناد الى التحقيق الذي اجرته محكمة اول درجة :

استناد المحكمة الى التحقيق الذي اجرته هيئة اخرى غير التي اصدرته .
جائز . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى التحقيق الذي اجرته محكمة الدرجة الاولى .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٥ - الطعان ٨٣٤، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق)

٤٤٢ - اخذ الحكم الاستئنافي باسباب الحكم الابتدائي والاحالة عليها دون اضافة . لا خطأ .

لا يعيب الحكم الاستئنافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يعتنق اسباب الحكم الابتدائي ويحيل عليها دون اضافة متى كان فيها ما يغني عن ايراد اسباب جديدة .

(نقض ١٩٨١/٥/٤ - الطعن ٦٦٨ لسنة ٤٨ ق)

٤٤٣ - الغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف . عدم التزامها بتعقب اسبابه والرد عليها .

اغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور . واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يعول في قضاائه على الايصال انف البيان بل استبعده كدليل اثبات للاجرة الفعلية في شهر ابريل سنة ١٩٤١ واعتمد في اثبات الاجرة القانونية على اجرة المثل في شهر ابريل سنة ١٩٥١ والتي استظهرها الخبير في تقريره مضافا اليها الزيادة القانونية ومقابل التحسينات عملا بنصوص القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - لما كان ذلك - فان انكار الطاعنين صدور الايصال عن مورثهم يضحى دفاعا غير منتج .
(نقض ١٩٨١/١١/١١ - الطعن ٧٣٣ لسنة ٤٧ ق)

٤٤٤ - محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي يبحث اسباب هذا الحكم والرد عليها وحسبها ان تقيم قضاءها على اسباب سائغة كافية لحمله .

ان محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي يبحث اسباب هذا الحكم والرد عليها وحسبها ان تقيم قضاءها على اسباب سائغة كافية لحمله .

(نقض ١٩٨١/١١/١٢ - الطعن ٧٣٣ لسنة ٤٧ق)

٤٤٥ - محكمة الاستئناف وان كانت غير ملزمة بان ترد على اسباب الحكم الابتدائي اذا قضت بما يخالفه الا ان مناط ذلك ان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفي لحمله وتبين في وضوح سبب مخالفتها للحكم الابتدائي .
ولئن كانت محكمة الاستئناف غير ملزمة بان ترد على اسباب الحكم الابتدائي اذا قضت بما يخالفه ، الا ان مناط ذلك ان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفي لحمله ، واذ لم يبين الحكم المطعون فيه وجه ما استدل به على النتيجة التي انتهى اليها وجاءت تقاريره على بيان سبب مخالفته للحكم الابتدائي فانه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٦٩ لسنة ٤٧ق)

٤٤٦ - ثبوت ان محكمة الاستئناف قد اعملت سلطتها في مراقبة محكمة اول درجة في تقدير الدليل ، لا عليها ان هي ايدت الحكم الابتدائي فيما استخلصه من اقوال الشهود .

اذ خلص الحكم المطعون عليه الى تأييد الحكم المستأنف في أخذه بأقوال باقى الشهود ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اعمل سلطته في مراقبة محكمة الدرجة الاولى في تقديرها لتلك الشهادة .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٤ - الطعن ٣٥١ لسنة ٤٨ق)

٤٤٧ - محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على ما جاء بحكم محكمة الدرجة الاولى الذى الغته طالما اقامت قضاها على اسباب تكفى لحمله .
 محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على ما جاء بحكم محكمة الدرجة الاولى الذى الغته طالما اقامت قضاها على اسباب تكفى لحمله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد في اسبابه اقوال شهود الطرفين المتداعين وخلص منها باسباب لم تخرج عن مدلولها الى ان قرار نقل الطاعن محل النزاع صدر محققا غاية مشروعة غير مشوب بالتعسف او اساءة استعمال السلطة مما ينفي عنه ركن الخطأ وانه لم يفوت عليه فرصة الترقية في الشركة المنقول منها لانه منذ نقله وحتى انتهاء خدمته في ١٩٧١/٣/٦ بالقرار الجمهورى ٣٦١ لم تقم الشركة بترقية احد من العاملين بها الى وظيفة المدير الادارى التى يأمل في الترقية اليها . لما كانت هذه التقارير من الحكم المطعون فيه سائغة مبنية على اصل ثابت بالاوراق وكافية لحمل قضائه فان النعى عليه بتلك الاسباب جميعها يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٧٧ لسنة ٤٤ ق)

٤٤٨ - اذا نحت محكمة الاستئناف منحنى آخر يغير ما ذهبت اليه محكمة اول درجة ولم تأخذ من اسباب الحكم الابتدائى الا بما لايتعارض منها مع اسباب حكمها فان اسباب الحكم الابتدائى في هذا الخصوص لا تعتبر من اسباب الحكم الاستئنافى .

ينعى الطاعنون على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق ، ذلك انه خلص الى ان مورثهم امسك بسلك دون حذر رغم الظروف التى كانت تنبئ بالخطر فيكون الخطأ كله من جانبه ومع ذلك اخذ هذا الحكم بما لايتعارض مع اسبابه من اسباب حكم محكمة اول درجة التى ورد بها ان مورثهم اقترب من مكان الحادث وامسك بسلك كهربائى ، ولما كانت التحقيقات خالية من هذا التصوير اذ الاستفادة منها ان السلم لامس السلك الكهربائى فسرى التيار فيه وصعق مورثهم عند ملاسته ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك ان الحكم المطعون فيه اورد في مدوناته واقعا لم يكن محل نعى وخلص الى ان « المجنى عليه هو الذى امسك بالسلم دون حذر رغم الظروف المحيطة به » ونحى بذلك منحه يغاير ما ذهب اليه حكم محكمة اول درجة من ان « المجنى عليه اقترب من مكان الحادث وامسك بالسلك الكهربائى » ولم يأخذ الحكم المطعون فيه باسباب هذا الحكم الا بما لا يتعارض منها مع اسبابه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف متى نحت منحه آخر يغاير ما ذهبت اليه محكمة اول درجة ، ولم تأخذ من اسباب الحكم الابتدائى الا بما لا يتعارض منها مع اسباب حكمها ، فان الاسباب الواردة بالحكم الابتدائى فى هذا الخصوص لاتعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من اسباب الحكم الاستئنافى المطعون فيه ، ويكون لما اثاره الطاعنون فى اسباب الطعن بالنقض متعلقا بها انما ينصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلا فى قضاء الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فان النعى بالفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالاوراق يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢ - الطعن ١٠٦٣ لسنة ٤٨ ق)

٤٤٩ - احالة الحكم الاستئنافى فى بيان الوقائع والاسباب الى ماورد بالحكم الابتدائى . صحيح . شرط ذلك .

لايعيب الحكم الاستئنافى اذ هو ايد الحكم الابتدائى ان يحيل على ما جاء فيه سواء فى بيان وقائع الدعوى او فى الاسباب الى اقيم عليها متى كانت تكفى لحمله ولم يكن الخصوم قد استندوا امام محكمة الاستئناف الى اوجه دفاع جديدة تخرج فى جوهرها عما قدموه لمحكمة اول درجة .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - الطعن ٨٩٩ لسنة ٤٣ ق)

٤٥٠ - عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على اسباب الحكم الابتدائى الذى الغته - مناط ذلك :

وان كانت محكمة الاستئناف غير ملزمة بحسب الاصل بأن ترد على اسباب الحكم الذى قضت بالغائه الا ان ذلك منوط بقيام قضاء الاستئناف على ما يكفى لحمله .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٥ - الطعن ٨٧٣ لسنة ٤٧ ق)

٤٥١ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للأسباب الواردة به
ولأسباب أخرى استندت إليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين بعض
أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .
من المقرر أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب
الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة
الحكم عليها فإنه لا يؤثر في سلامة خكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه
وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي إذ أن أخذ محكمة الاستئناف بأسباب
الحكم الابتدائي معناه الأسباب التي لا تتعارض مع أسبابها .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٧ ق)

٤٥٢ - لا تثريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي
دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد .
لاتثريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون
إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد كما أن القانون أوجب
على الطاعن بيان سبب الطعن بالنقض تعريفاً به وتحديداً له لا مكان التعرف
على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم . لما كان ذلك وكانت
الشركة الطاعنة لم تكشف في صحيفة الطعن عن وجوه الدفاع الجديدة التي
أثارتها في صحيفة الاستئناف واغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها فإن الطعن
بهذا السبب لا يقبل لوروده مجهلاً ويضحي النعي برمته على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٥٤٧ لسنة ٤٦ ق)

٤٥٣ - محكمة الاستئناف - التزامها بالفصل في الطلبات المطروحة عليها
والسابق الفصل فيها ابتدائياً :

إذ كان البين من أوراق الدعوى أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا
دعواهم بطلين موضوعين الأول طلب إخلاء المطعون ضده الأخير والطاعن
لتنازل الأول للأخير عن الشقة المؤجرة بغير إذن كتابي من المالك والثاني طلب
إخلاء الطاعن والمطعون ضده الأخير لعدم وفائه الأجرة المستحقة عليه ، وهما

طلبان مستقلان لا مجرد سبيين في دعوى الاخلاء ، وكانت محكمة اول درجة قد فصلت في الطلب الاول وحده برفضه « لعدم ثبوت تنازل المدعى الثانى المطعون ضده الاخير - للمدعى عليه الاول - عن شقة النزاع » فانها تكون قد قضت في الطلب الاول دون الثانى الذى يبقى معلقا امامها ، وعلاج ذلك هو الرجوع الى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه وفقا لنص المادة ١٩٣ مرافعات ، واذا استأنف المطعون ضدهم عدا الاخير هذا الحكم فان استئنافهم ينصب قانونا على الطلب الذى فصلت فيه محكمة اول درجة وهو الطلب الاول دون الطلب الثانى الذى لم تفصل فيه ، واذا عرضت المحكمة الاستئنافية عن نظر الطلب الاول المطروح عليها - وهو طلب الاخلاء لتنازل المستأجر الاصلى عن شقة النزاع بغير اذن كتابى من المالك - وعرضت للطلب الثانى - طلب الاخلاء لعدم وفاء الاجرة المستحقة - وهو غير مطروح عليها قانونا وقضت بالاخلاء استنادا اليه فانها تكون قد خالفت القانون .

(نقض ١٩٨٢/١/٦ - الطعن ٧٦٠ لسنة ٥١ق)

٤٥٤ - لاثريب على المحكمة الاستئنافية ان هى اعتدت باسباب الحكم المستأنف دون اضافة ، متى رأت فى هذه الاسباب ما يغنى عن ايراد جديد . لما كان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد ان عرض لاقوال شاهدى الطاعن اقام قضاءه فى خصوص طلبه اجره على قوله « وحيث انه لما كان ما تقدم فان المدعى يستحق وكما هو ثابت باقوال الشهود اجر السنتين السابقتين على تاريخ الفصل على اساس ان اجره هو خمسة عشرة جنيها شهريا ، اذ ان هذا الزعم لم يقم عليه دليل ، ولا تطمئن المحكمة الى صحته . . . ومن ثم لاتطمئن المحكمة الى ان حقيقة الاجر هو خمسة عشرة جنيها فقط » وهى اسباب سائغة ومن شأنها ان تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها برفض اقوال الشهود وان تأخذ ببعضها وتطرح ما لاتطمئن اليه من اقوالهم لانه لا تخرج عن كونها دليلا فى الدعوى خاضعا لتقديرها ولا تثريب على الحكم المطعون فيه اذا اعتد باسباب الحكم المستأنف فى هذا الشأن دون اضافة ، متى رأت محكمة الاستئناف فى هذه الاسباب ما يغنى عن ايراد

جديد ، لما كان ذلك وكانت الاوراق خلوا مما يثبت ان الطاعن قدم امام محكمة الموضوع ما يدل على ان العرف قد جرى بان يكون بعض اجر العامل الزراعى عينا فلا يجوز التحدى به لاول مرة امام محكمة النقض ، مما يكون النعى بهذا السبب قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٩ - الطعن ٣٧٨ لسنة ٤٧ ق)

٤٥٥ - الحكم في الاستئناف برفض الادعاء بتزوير اعلان الحكم الابتدائي - وجوب صدوره مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه :
الحكم برفض الادعاء بتزوير اعلان الحكم الابتدائي . وجوب أن يكون القضاء به مستقلا عن الحكم في شكل الاستئناف وموضوعه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٩ - طعن ١٣٤٥ لسنة ٤٨ ق)

٤٥٦ - تسبيب الحكم الاستئنافي - ما يكفي فيه :
المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي ان تبحث اسباب هذا الحكم او ترد عليها ما دامت قد اقامت قضاها على اسباب كافية لحمله لان في ذلك الرد الضمني المسقط لكل حجة مخالفة لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاها بعدم قبول الدعوى على ما تبين للمحكمة من مناقشة طرفي الخصومة من ان المؤسسة البائعة للبائع لازالت مالكة للشقة المبعة لان العقد الصادر منها لم يسجل وكان هذا من الحكم كافيا لحمل قضائه فلا عليه ان لم يرد على اسباب الحكم الابتدائي وعلى ما ابداه الطاعن من دفاع غير جوهري بشأن سبق شرائه لشقة النزاع وتنازله عنها الى المطعون ضده ، ومن ثم فانه لا يكون معيبا بالقصور في التسبيب ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٣ - الطعن ٧٣٣ لسنة ٤٩ ق)

٤٥٧ - محكمة الاستئناف - تقيدها بقاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة او تزويرها وفي الموضوع معا :

عدم جواز الحكم بصحة الورقة او تزويرها وفي موضوع الدعوى معا .
صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد او الالغاء .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٧ - الطعن ١٠٦٢ لسنة ٤٩ق) .

٤٥٨ - الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف - اثره - اعتبار الحكم المستأنف نهائيا - شرط ذلك :

تنص المادة ١٣٨ من قانون المرافعات في فقرتها الاولى على انه « متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف نهائيا في جميع الأحوال »
اي ان الحكم يجوز قوة الأمر المقضى ولا يجوز للمستأنف اعادة استئنافه ولو لم يكن قد سقط حقه في الاستئناف بعد وان اعمال هذا الاثر مشروط بان يكون الحكم الابتدائي قد بقى على حاله ولم تناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل او الغاء قبل سقوط الخصومة اما اذا كان الحكم الابتدائي قد عدل في الاستئناف فانه يزول في حدود ما لحقه من تعديل او الغاء .

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ - الطعن ٨٨٩ لسنة ٤٩ق)

٤٥٩ - المحكمة الاستئنافية - سلطتها في تقدير اقوال الشهود :
للمحكمة الاستئنافية ان تستخلص من اقوال الشهود ما تطمئن اليه ولو كان مخالفا لما استخلصته محكمة اول درجة .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ - طعن ١٢٠٤ لسنة ٤٧ق)

٤٦٠ - الحكم الاستئنافي - اخذه باسباب الحكم الابتدائي - دلالة ذلك :
اخذ الحكم المطعون فيه باسباب الحكم الابتدائي يفيد ان المحكمة رفضت ضمنا طلب الطاعنين ندب خبير او الاحالة الى التحقيق اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى مما لارقابة عليها فيه لمحكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٨ - طعن ١١١٧ لسنة ٤٧ق)

٤٦١ - التعويضات التي اجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ مرافعات المطالبة بزيادتها استثناء امام محكمة الاستئناف هي التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها . اذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن اقام دعواه امام محكمة اول درجة مطالبا بمبلغ ٥٠٠٠ ج كتعويض ، وبعد ان قدم الخبير المنتدب تقريره طلب الطاعن الحكم له بمبلغ ٤٧٠٠ مؤقتا وقد اجابته محكمة اول درجة الى طلبه هذا فاقام استئنافا فرعيا مطالبا بزيادة مقدار التعويض الى ١٨٣٢٤,٧٠٢ ، فلا مراء في ان طلب هذه الزيادة يعتبر طلبا جديدا ، ذلك ان التعويضات التي اجازت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات المطالبة بزيادتها استثناء امام محكمة الاستئناف هي التعويضات التي طرأ عليها ما يبرر زيادتها عما صدرت به في الطلبات الختامية امام محكمة اول درجة نتيجة تفاقم الاضرار المبررة للمطالبة بها .

(نقض ١٩٨٣/١/١٢ - الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٩ق)

٤٦٢ - يتعين على محكمة الاستئناف ان تقول كلمتها في موضوع النزاع وان تفصل فيه وان تواجه عناصره الواقعية والقانونية الا ما يكون قد تنازل عنه المستأنف .

مقتضى الاثر الناقل للاستئناف ان يعتبر مطروحا على محكمة الدرجة الثانية كل ما ابداه المستأنف عليه من دفع وادخه دفاع امام محكمة الدرجة الاولى دون حاجة لاستئناف فرعى ، ويتعين بهذه المثابة على محكمة الاستئناف ان تقول كلمتها في موضوع النزاع وان تفصل فيه ومواجهة عناصره الواقعية والقانونية سواء ما استجد منها امامها او ما سبق ابدائه امام محكمة اول درجة ولو لم يتمسك بها المستأنف الا ان يكون قد تنازل عنها لما كان ذلك وكان الطاعن قد اقام دعواه على اسباب اولها انتفاء العلاقة التجارية وثانيها انتهاء مدة التأجير المفروش ، وكانت محكمة اول درجة قد قضت له بطلباته تأسيسا على السبب الثاني بعد ان رفضت السبب الاول وكان الحكم الاستئنافي بالاحالة على التحقيق قد قطع في اسبابه بقيام علاقة تجارية دلالتها عدم استئناف الطاعن للحكم الابتدائي دون ان يعرض للسبب الاول لطلب

الاخلاء رغم كونه مطروحا عليه بحكم الاثر الناقل للاستئناف بغير حاجة لاستئناف من الطاعن فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٨٣/١/١٢ - الطعن ٤٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٦٣ - اذ اشاب حكم محكمة اول درجة بطلان لعيب في الاجراءات تعين على محكمة الاستئناف الفصل في الموضوع بحكم جديد .
ان البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان كان يترتب حتما على عدم توقيع رئيس الجلسة على نسخة الحكم الاصلية الا انه اذا استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى وشاب حكمها بطلان لعيب في الاجراءات تعين على محكمة الاستئناف ان تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع ، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي اوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، ولم يقدم الطاعن رفق طعنه شهادة من قلم الكتاب للتدليل على ما ادعاه من ان النسخة الاصلية لحكم محكمة اول درجة لم يوقع عليها من رئيس الهيئة التي اصدرته ، وكانت صورة الحكم المقدمة من الطاعن لا تثبت ذلك ، كما ان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من تقرير الخبير آنف الذكر ، وما يفيد انه طلب من محكمة الموضوع اعادة المأمورية للخبير والمستندات التي ركن اليها في هذا النعى ، فجاء النعى برمته مجردا عن الدليل لا اساس له .
(نقض ١٩٨٣/١٢/٧ - الطعن ٧٢٩ لسنة ٤٩ ق)

٤٦٤ - يجب على محكمة الاستئناف ان تسلط رقابتها على اعمال محكمة اول درجة لسلطتها التقديرية .

لما كان يترتب على الاستئناف نقل النزاع الى محكمة الدرجة الثانية التي يجب عليها ان تعمل رقابتها على الحكم المستأنف من حيث العناصر الواقعية والقانونية جميعا حتى فيما يدخل في السلطة التقديرية لقاضي الموضوع اذ يعد النزاع مطروحا عليها لتفصل فيه من جديد بمجرد رفع الاستئناف ، ومن ثم

تكون قد نخلت عن مهمتها اذا اكتفت بالقول بان استخلاص محكمة اول درجة للواقع في الدعوى انما وقع في حدود سلطتها الموضوعية بل يجب عليها ان تسلط رقابتها على اعمال محكمة اول درجة لسلطتها التقديرية فان رأت سلامة تقديرها تبنته بحيث يكون تقديرها هي وليس تقدير محكمة اول درجة هو اساس حكمها ، وكان لا الالتزام على محكمة الاستئناف بان ترد على ما جاء بحكم محكمة اول درجة - الذي الغته او عدلته - طالما اقامت قضاءها على اسباب مؤدية ، وكانت الموازنة بين الادلة لاتعتبر من قبيل الفساد في الاستدلال ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بان الطاعنة لاتمتلك شيئا من ارض النزاع على ما يحمله من تقرير الخبير وسلف بيانه فان ما تثيره بهذا السبب يكون جدلا موضوعيا غير جائر امام محكمة النقض ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق)

٤٦٥ - اذ اشاب حكم محكمة اول درجة بطلان لعيب في الاجراءات تعين على محكمة الاستئناف ان تفصل في الموضوع بحكم جديد .
ان البطلان لعدم اعلان احد الخصوم اعلانا صحيحا وان كان يترتب اذا ما تمسك به من شرع هذا البطلان لحمايته وهو من بطل اعلانه ، الا انه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا استنفذت محكمة اول درجة ولايتها بالحكم في موضوع الدعوى وشاب حكمها بطلان لعيب في الاجراءات تعين على محكمة الاستئناف ان تفصل في الموضوع بحكم جديد تراعى فيه الاجراءات الصحيحة الواجبة الاتباع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى بحكم جديد راعى فيه الاجراءات الصحيحة بعد ان اجاب الطاعنين الى ما تمسكا به من بطلان اعلانها امام محكمة اول درجة بعد تعجيل السير في الدعوى فان الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون هذا النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/١/١٨ - الطعن ٣٩٩ لسنة ٥٠ ق)

٤٦٦ - شطب الاستئناف - تعجيله - مايكفى لتمام التعجيل :

لما كانت المادة ٨٢ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا لم يحضر المدعى عليه حكمت المحكمة في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها والا قررت شطبها . فاذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب احد الخصوم السير فيها اعتبرت الدعوى كأن لم تكن » ، وكان مؤدى هذا النص ان شطب الدعوى هو اجراء يلحق الخصومة اثناء سيرها ولا يؤثر على قيامها ، اذ لا يعدو ان يكون استبعاد وقتها لها من القضايا المتداولة امام المحكمة ، وم ثم فان تعجيل الدعوى بعد شطبها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتطلب الا اتخاذ اجراءين جوهريين - اولهما - هو تحديد جلسة لنظرها - وثانيهما - هو اعلان الخصم بهذه الجلسة اعلانا صحيحا قبل انقضاء الستين يوما التي حددها الشارع لاعتبار الدعوى كأن لم تكن . لما كان ذلك ، وكانت هذه القواعد المتعلقة بالاجراءات المقررة امام محكمة الدرجة الاولى ، تسرى على الاستئناف عملا بنص المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان تقرر بجلسة ١٩٧٨/١١/٢٦ شطب الاستئناف قام المطعون ضده باعلان صحيفة تعجيله الى الطاعنة في ١٩٧٨/١٢/١٨ بجلسة ١٩٧٩/٢/٢١ التي حددت لنظر الاستئناف من جديد ، واذ تم تحديد تلك الجلسة واعلان الطاعنة بها قبل انقضاء الستين يوما فان ذلك يكون كافيا لاعتباره طلبا للسير في الخصومة على النحو الذي اقتضته المادة ٨٢ من قانون المرافعات ولو لم تقيد صحيفة التعجيل بالجدول او ينظر الاستئناف بالجلسة المحددة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه ، فان يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٧ - الطعن ١٦٥٦ لسنة ٤٩ ق)

٤٦٧ - محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي يبحث اسباب هذا الحكم والرد عليها - تقدير اقوال الشهود :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الاستئناف غير ملزمة اذا ما قضت بالغاء الحكم الابتدائي يبحث اسباب هذا الحكم والرد عليها ما دامت قد اقامت قضاها على اسباب تكفى لحمله لان في ذلك الرد الضمني المسقط

لكل حجة تخالف قضاءها . كما ان تقدير اقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا وله أصله الثابت في الاوراق وهي تعد غير ملزمة بان تردد اسباب اطمئنانها لاقوال شاهد دون اخر .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ٣٩٩ لسنة ٤٨ ق)

٤٦٨ - الحكم الاستثنائي - ما يكفي لتسبيبه :

لما كان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه برفض دعوى الاخلاء على سند من ان هجرة المطعون ضده الاول الى الخارج لاتفيد تخليه عن شقة النزاع وتركها وهي اسباب سائغة كافية لحمل قضائه واذ كان المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه بحسب محكمة الاستئناف ان تقرر في حكمها ما قضت به واسباب الغائها للحكم الابتدائي دون ان تكون ملزمة بتتبع اسبابه والرد عليها لان في اسبابها الرد على حكم محكمة اول درجة ، فان النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ - الطعن ٦٦ لسنة ٤٩ ق)

٤٦٩ - لمحكمة الاستئناف ان تقيم قضاءها على التحقيق الذي اجريته محكمة الدرجة الاولى :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الدليل من كافة الاوراق المقدمة في الدعوى بحيث تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله ، وان استناد الحكم الى التحقيق الذي اجريته هيئة اخرى غير التي اصدرته جائز ومن ثم فلا تريب على محكمة الاستئناف ان هي استندت الى التحقيق الذي اجريته محكمة الدرجة الاولى واقامت قضاءها على ما اطمأنت اليه من اقوال شاهدي المطعون ضده الاول ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٨ - الطعن ٨٠٠ لسنة ٤٩ ق)

٤٧٠ - الغاء حكم محكمة الدرجة الاولى يلزم المحكمة الاستئنافية بذكر اسباب هذا الالغاء فقط .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا الغت محكمة الاستئناف حكم محكمة الدرجة الاولى فهي تلزم فقط بذكر اسباب هذا الالغاء دون بحث او تنفيذ اسباب الحكم الابتدائي .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٧ - الطعن ٢٨١ لسنة ٤٩ ق)

الفصل السادس مسائل متنوعة

٤٧١ - الحكم الابتدائي الصادر بالدين . اثره . زوال اثر رفع الدعوى في قطع التقادم وبدء تقادم جديد من تاريخ صدوره مماثل للتقادم الاول . بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف مفتوحا لايجعل الانقطاع مستمرا . رفع الاستئناف قبل اكتمال مدة التقادم . اثره . نشوء سبب جديد لانقطاع التقادم . استمراره حتى صدور حكم نهائي بالدين يبدأ به سريان تقادم جديد مدته ١٥ سنة .

الحكم الابتدائي الصادر بالدين لا يرتب سريان تقادم جديد مدته ١٥ سنة الا اذا اصبح نهائيا سواء بفوات ميعاد استئنافه او بصدور الحكم في الاستئناف بتأييده ، كما ان بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي مفتوحا ليس من شأنه جعل الانقطاع مستمرا وانما بصدور الحكم الابتدائي بالدين يزول اثر رفع الدعوى في قطع التقادم ويبدأ من تاريخ صدور الحكم تقادم مماثل للتقادم الاول الذي انقطع ، فاذا رفع الاستئناف قبل اكتمال مدة التقادم فانه يتولد عن رفعه سبب جديد لانقطاع التقادم يستمر حتى صدور الحكم النهائي بالدين الذي بصدوره يبدأ سريان تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ٦١٧ لسنة ٤٨)

٤٧٢ - مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الاساسية للنظام القضائى .
عدم جواز مخالفته او النزول عنه .

مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الاساسية لنظام التقاضى التى
لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم النزول عنها .
(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٤٨ ق)

٤٧٣ - الحكم الاستثنائى الصادر بالغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى .
قابليته للتنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى .
الحكم الاستثنائى الصادر بالغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى يكون
قابلا للتنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الذى الغى .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٦ - الطعن ١٤٦ لسنة ٤٧ ق)

٤٧٤ - جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية - سواء كانت فرعية ام
موضوعية ، قطعية او غير قطعية ، صادرة لمصلحة المستأنف ام صادرة
ضده ، تعتبر مستأنفة بقوة القانون عند استئناف الحكم المنهى للخصومة
كلها .

النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على انه « لايجوز الطعن فى
الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور
الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » ، والنص فى
الفقرة الاولى من المادة ٢٢٩ من ذات القانون على ان « استئناف الحكم المنهى
للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها فى القضية ما
لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ » وما نص
عليه فى المادة ٢٣٢ من ذات القانون من ان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها
التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف
فقط ، كل ذلك يدل على ان جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية
سواء كانت - فرعية او موضوعية - قطعية او غير قطعية - صادرة لمصلحة
المستأنف ام صادرة ضده - تعتبر مستأنفة بقوة القانون عند استئناف الحكم

المنهى للخصومة كلها طالما كانت مرددة بين ذات المستأنف والمستأنف عليه ولم تقبل من الخصم الذى صدرت لغير مصلحته قبولا صريحا شريطة ان يلتزم الاستئناف الحدود التى يقررها الاثر الناقل سواء من حيث الموضوع او من حيث الاطراف ، وربط الاثر الناقل للاستئناف بالموضوع يستتبع القول بان المناط هو بما تتضمنه المنازعة المعروضة من طلبات موضوعية ، فلا يطرح على المحكمة الاستئنافية الا ما فصلت فيه محكمة اول ورفع عنه الاستئناف فقط منها ، بحيث اذا انطوى موضوع المنازعة فى حقيقة الواقع على طلب واحد فان من شأن استئناف الحكم المنهى للخصومة ان يجعل موضوع هذا الطلب مطروحا برمته وبكافة ماثير حوله من اوجه دفاع ودفع شاملة ما سبق صدوره من احكام فى ذات الموضوع .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٠ - الطعن ٣٧٤ لسنة ٤٣ق)

٤٧٥ - لا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تتعرض للفصل فى امر غير معروض عليها او ان تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه - مثال : الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط مما لا يجوز معه لهذه المحكمة ان تتعرض للفصل فى امر غير معروض عليها او ان تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذى قام هو برفعه ولذا لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية فى استئناف مرفوع من الطاعن المحكوم عليه وحده - ان تلزمه بمصروفات الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى وقد اعفاه الحكم المستأنف منها لما فى ذلك من اخلال بتلك القاعدة وكان الثابت ان الطاعن هو وحده الذى استأنف الحكم الصادر برفض الدعوى مع اعفائه من المصروفات وكانت محكمة الاستئناف حين ايدت الحكم المستأنف الزمت الطاعن بمصروفات الدرجتين فانها تكون قد اساءت الى مركزه بسبب رفعه الاستئناف بالزامه بمصروفات الدعوى عن الدرجة الاولى والى كانت هذه المحكمة قد اعفته منها مما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون ويوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن ٢٠٤ لسنة ٤٦ق)

٤٧٦ - حجبية الحكم القابل للطعن بالاستئناف مؤقتة - وقفها بمجرد رفع الاستئناف - تعليق هذه الحجبية على نتيجة الفصل في الاستئناف :

لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تقضى بأنه لا يجوز الطعن في الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى الا ان المادة ٢٢٩ من ذات القانون تقضى بان استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نص عليه فى المادة ٢٣٢ مرافعات من ان الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط ، ومن المقرر ان للحكم القطعى حجبية الشئ المحكوم فيه من يوم صدوره وليس للمحكمة التى اصدرته ولا لمحكمة غيرها ان تعيد النظر فيما قضى به ما لم تكن هى المحكمة التى يحصل النظم اليها منه باحدى طرق الطعن القانونية ومن ثم فان حجبية الحكم القابل للطعن فيه بالاستئناف مؤقتة وتقف بمجرد رفع الاستئناف عنه وتظل موقوفة الى ان يقضى فى الاستئناف فاذا تأيد الحكم عادت اليه حجبيته واذا الغى زالت عنه هذه الحجبية .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٥ - الطعن ٦٧٦ لسنة ٤٦ ق)

٤٧٧ - طلب المدعى عليه رفض الدعوى تأسيسا على انفساخ العقد اعمالا للشرط الصريح الفاسخ . دفع موضوعى فى الدعوى وليس طلبا عارضا . علة ذلك .

ان طلب المطعون ضدها الاولى رفض الدعوى تأسيسا على ان عقد التنازل الصادر منها الى الطاعن قد انفسخ اعمالا للشرط الصريح الفاسخ المتفق عليه بينهما لايعتبر منها - بوصفها مدعى عليها - طلبا عارضا بل هو دفع موضوعى يدخل فى نطاق المناضلة فى الدعوى ، لان فسخ العقد بحكم الشرط الفاسخ الصريح يقع حتما بمجرد اخلال المدين بالالتزام الذى يترتب عليه الفسخ ، ولا يقتضى رفع دعوى لطلبه او صدور حكم به ويكفى ان يتمسك به الدائن فى

مواجهة المدين وللمحكمة ان تقرر انه حصل بالفعل بناء على دفع البائع اثناء نظر الدعوى المرفوعة من المشتري ، ولما كانت المستأنف عليها قد تمسكت بهذا الدفع الموضوعى الذى قدم الى محكمة اول درجة فلم تبحثه ، فان محكمة الاستئناف اذا عرضت له واقامت قضاءها على ضوء ما بان لها من بحثه لا تكون قد خالفت القانون او اخطأت فى تطبيقه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ١٤٢٣ لسنة ١٩٨٢ ق)

٤٧٨ - مؤدى طرح الحكم على محكمة الاستئناف وقف حجته الى ان تفصل فيه .

لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات تنص على انه « لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام القابلة للتنفيذ الجبرى » . وتنص المادة ١/٢٢٩ من ذات القانون على ان « استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الاحكام التى سبق صدورها فى القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٢ » وكان الحكم الصادر فى ١٩٧٥/٣/٣ ليس من بين الاحكام التى يجوز استئنافها استقلالا عملا بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات سالفة الذكر غير انه متى كان قضاء هذا الحكم باحقية الطاعن للفئة السابعة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ هو الاساس الذى قام عليه الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٩ باستحقاق الفروق المالية التى قدرها الخبير فى تقريره فان اقامة المطعون ضدها الاستئناف رقم ٧٣ سنة ٩٤ ق القاهرة طعنا على هذا الحكم الاخير تأسيسا على ان الطاعن لا يستحق التسكين على الفئة السابعة لعدم استيفائه شروط شغلها - يستتبع حتما استئناف الحكم الصادر فى ١٩٧٥/٣/٣ وي طرح على المحكمة ضمنا طلب الغائه ومن ثم فلا يجدى الطاعن نعيه على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون حين قضى فى الاستئناف رقم ٦٥٤ سنة ٩٢ ق القاهرة المقام عن ذلك الحكم بقبوله شكلا طالما ان الاستئناف رقم ٧٣ سنة ٩٤ ق القاهرة المقام عن الحكم الصادر فى

١٩٧٦/١١/٢٩ استتبع استئناف الحكم الصادر قبله في ١٩٧٥/٣/٣ وفقا لنص المادة ١/٢٢٩ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان مؤدى طرح هذا الحكم الاخير على محكمة الاستئناف وقف حجيته الى ان تفصل فيه فان النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لاهدائه حجية ذلك الحكم حين قضي بالغائه يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - الطعن ١١٨٤ لسنة ١٩٧٧ ق)

٤٧٩ - استئناف - نطاقه - الدعوى بحالتها امام محكمة اول درجة وبالنسبة لما رفع عنه الاستئناف - لا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تسوى مركز المستأنف . ان مؤدى المادتين ٢٣٢ و ٢٣٣ من قانون المرافعات وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط مما لا يجوز معه لهذه المحكمة ان تتعرض للفصل في امر غير مطروح عليها او ان تسوى مركز المستأنف بالاستئناف الذي قام هو برفعه ومن ثم لا يجوز لمحكمة الدرجة الثانية في استئناف مرفوع من المؤجر وحده ان تخفض اجرة العين المؤجرة لما في ذلك من اخلال بتلك القاعدة . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطاعن - وهو المؤجر - هو وحده الذي استأنف الحكم الصادر بتعديل اجرة العين المؤجرة وكان الحكم المطعون فيه قد قضي بتخفيض الاجرة فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٠ - الطعن ١٢٥٣ لسنة ١٩٧٨ ق)

٤٨٠ - الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة ثاني درجة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف - الاستئناف لا يترتب عليه تعديل الحكم لصالح المستأنف عليه :

من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة ثاني درجة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط اي في حدود طلبات المستأنف ،

كما لا يجوز لها ان تنظر في الطلبات المحكوم بها للمستأنف ما لم يرفع عنها
الخصم الاخر استئنافا ذلك ان الاستئناف لا يترتب عليه تعديل الحكم لصالح
المستأنف عليه .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ٣٩٩ لسنة ٤٨ ق)

استيلاء

٤٨٠ - الاستيلاء دون اتخاذ الاجراءات - غصب - تعويض
المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان استيلاء الحكومة على العقار
جباً عن صاحبه دون اتخاذ الاجراءات التي يوجبها قانون نزع الملكية يعتبر
بمثابة غصب يستوجب مسئوليتها عن التعويض ، وليس من شأنه ان ينقل
بذاته ملكية لعقار للغاصب ، ويستتبع هذا النظر ان صاحب هذا العقار يظل
محتفظاً بملكه رغم هذا الاستيلاء ، ويكون له الحق في استرداد هذه الملكية الى
ان يصدر مرسوم بنزع ملكية العقار المذكور او يستحيل رده اليه او اذا اختار هو
المطالبة بالتعويض عنه ، وفي الحالتين الاخيرتين يكون شأن المالك ان يطالب
بتعويض الضرر سواء في ذلك ما كان قائماً وقت الاستيلاء او ما تفاقم من ضرر
بعد ذلك الى تاريخ الحكم .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٦٨٣ لسنة ٥٠ ق)

٤٨١ - قيام وزارة التربية والتعليم بادارة المدارس الخاصة المستولى عليها
استيلاء مؤقتاً انما يتم نيابة عن صاحب المدرسة فلا تعتبر الوزارة صاحبة عمل
ولاتسأل في ذمتها المالية الخاصة عما قامت به في نطاق سلطتها النيابية الا اذا
نسب اليها خطأ تجاوزت به نطاق نيابتها القانونية .

لما كانت المادة ٥٤ من القانون ١٦٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن تنظيم المدارس
الخاصة - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه (يترتب على الاستيلاء
المؤقت ان ترفع يد صاحب المدرسة وتتولى الوزارة ادارتها نيابة عنه) فان مفاد
ذلك ان ادارة المدرسة المستولى عليها توفيقاً بما تتطلبه من اشراف مالي واداري
لا يجعل الجهة القائمة عليه صاحبة عمل وانما هي بصريح نص المادة نائبة عن
صاحب المدرسة نيابة قانونية ، ولما كان مقتضى هذه النيابة حلول ارادة النائب
محل ارادة الاصيل مع انصراف الاثر القانوني لهذه الارادة الى شخص الاصيل
كما لو كانت الارادة قد صدرت منه هو ، فهي في جوهرها تحويل للنائب حق

ابرام عمل او تصرف تتجاوز اثاره ذمة القائم به الى ذمة الاصيل باعتبار ان الالتزام في حقيقته رابطة بين ذمتين ماليتين وليس رابطة بين شخصين ، ولازم ذلك ان النائب في النيابة القانونية لا يكون مسؤولا قبل الغير الا فيما تجاوز به حدود هذه النيابة فاذا لم يرتكب هذا الخطأ لم يكن مسؤولا حتى لو اصاب الغير ضرر من تنفيذ النيابة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٧ - الطعن ١٥٧ لسنة ٤٢ق)

٤٨٢ - ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل ان تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

المشرع اجاز لوزير المعارف العمومية ووزير التربية والتعليم ، لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ان يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارات بالاستيلاء على عقارات الافراد اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها والجامعات بشرط ان يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير ، فخص به اللجان التي يصدر وزير التموين قرارا بانشائها على ان يحصل التقدير وفقا للاسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ، ثم رسم الطريق الذي يتبع للطعن في هذا التقدير اذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على ان يحصل هذا الطعن بطريقة المعارضة في قرار لجنة التقدير امام المحكمة الابتدائية المختصة ووجب اتباع اجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة ، كما نص على ان الحكم الذي يصدر فيها يكون انتهائيا وغير قابل للطعن بأي طريقة من طرق الطعن العادية او غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته ، وكان تحويل الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير ، وهي قرارات ادارية يعتبر استثناء من الاصل الذي يقضي باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ، فانه يجب قصر

هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٠ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون ، فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء ، وقبل ان تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .
(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٨٦٤ لسنة ٤٨ ق)

أشخاص اعتبارية

٤٨٣ - حراسة - ادارة الاموال التي آلت الى الدولة - قوة الشيء المقضى - الوزير هو الذى يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته - وزير الخزانة هو صاحب الصفة بشأن التصدى للعقار محل النزاع باعتباره نائبا سواء عن بيت المال او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة - اساس ذلك - الدولة هي صاحبة الصفة في المطالبة بالاموال والممتلكات التي آلت الى الدولة بعد رفع الحراسة عنها - الدولة لا تعتبر خلفا خاصا او عاما لاصحاب هذه الاموال - اختصاص وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال والقضاء نهائيا للمطعون ضده بثبوت ملكيته للعين بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة الملكية وبتعويض ملكيته للعين موضوع النزاع على هذا الاساس ، وكان التقادم المكسب هو اساس ادعاء المطعون ضده ملكيته لذات العين في الدعويين الحاليتين قبل وزير الخزانة ممثلا لادارة الاموال التي آلت للدولة فان اعتداد الحكم المطعون فيه بحجية الحكم السابق يكون قد اصاب صحيح القانون - اساس ذلك .

ان المادة ١/٥٢ من القانون المدنى قد جرى نصها على ان « الاشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية » وهذه الشخصية الاعتبارية تخول من اكتسبها كافة مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب يعبر عن ارادته كما يكون له حق التقاضى اى يكون له

اهلية في النطاق الذي يحدده سند الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية «م ٥٣ من القانون المدني» ولما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للاصول العامة باعتباره المتولى الاشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فان وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للعقار محل النزاع باعتبارها نائبة سواء عن بيت المال او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة طبقا للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طالما لا يوجد في نصوص القانون المنشئ لايهما ما يمنح ايا منها الشخصية الاعتبارية بالاضافة الى انه طبقا لنص المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فان الاموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تؤول الى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون مقابل تعويض عنها ويترتب على ذلك ان تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الاموال والممتلكات دون ان يغير ذلك عما نصت عليه المادة الاولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على اموالهم والدولة هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتعتبر خلفا عاما او خاصا لاصحاب هذه الاموال . ولما كان المنع من اعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه ان تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة ان تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة اساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الاولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول ، وتكون هي بذاتها الاساس فيما يدعيه اي من الطرفين قبل الاخر من حقوق متفرعة عنها . لما كان ذلك وكان الثابت ان المطعون ضده قد اختصم وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال في الدعوى ٣١٢٦ لسنة ١٩٦٥ مدني كلي اسكندرية وقضى له نهائيا بثبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية واذ كان التقادم المكسب هو اساس ادعاء المطعون ضده ملكية ذات العين في الدعويين الحاليين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلا لادارة الاموال التي آلت الى الدولة فان هذه المسألة الاساسية تكون قد استقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده - بالحكم الاول استقرار يمنع من اعادة المنازعة فيها بينهما واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتد بحجية الحكم السابق فانه يكون قد اصاب صحيح القانون لاسيما وانه يتعين على المحكمة ان تثير امر الحجية من

تلقاء نفسها بعد ان باتت من المسائل المتعلقة بالنظام العام .
(نقض ١٩٨١/١/٧ - الطعن ٣٨٩ لسنة ٤٥٠ ق)

٤٨٤ - مصلحة الاملاك الاميرية ليست لها شخصية اعتبارية . تبعيتها لوزارة الاسكان . مؤدى ذلك . وزير الاسكان هو صاحب الصفة في الدعاوى التي ترفع منها او عليها .

مؤدى نص المادة ٥٢ من القانون المدنى على ان « الاشخاص الاعتبارية هي الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية » وكذا نص المادة ٥٣ من ذات القانون على ان الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان ملازما منها لصفة الانسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى يقررها القانون فىكون له حق التقاضى ويكون له نائب يعبر عن ارادته ، ولما كان القانون لم يمنح مصلحة الاملاك شخصية اعتبارية ولم يخول مديرها حق تمثيلها امام القضاء وانما جعلها تابعة لوزارة الاسكان والمرافق وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وعلى ذلك فان وزارة الاسكان التى يمثلها وزيرها تكون هى صاحبة الصفة فى الدعاوى التى ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الاملاك الاميرية .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٦٧٦ لسنة ٤١ ق)

اصلاح زراعى

٤٨٥ - اختصاص ولائى - لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل الغائها - دعوى صحة ونفاذ عقد ايجار ارض زراعية والزام المؤجر بالوفاء بالتزامه التعاقدى والقانونى بتسليم العين المؤجرة للمستأجر عند بدء التعاقد والتي لم يثر فيها اى منازعة ناشئة عن تطبيق احكام المواد من ٣٢ الى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الاصلاح الزراعى - الحكم المطعون فيه اذ قضى باختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى فانه يكون قد التزم صحيح القانون - اساس ذلك .

ان الشارع نظم فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ فناط بها - وفقا لنص المادة الثالثة منه - الفصل فى المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية والقابلة للزراعة وخصها وحدها دون غيرها بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام المواد من ٣٢ الى ٣٦ مكرر (ز) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى على سبيل الحصر وكان مؤدى ذلك ان الشارع خول لجان الفصل فى المنازعات الزراعية اختصاصا عاما بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة التجارية فى الاراضى الزراعية وما فى حكمها ثم اختصاصها وحدها بالفصل فى المنازعات التى اوردها بالفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ سالفه البيان مما مفاده ان الشارع سلب المحاكم اختصاصها بنظر المنازعات الاخيرة وحدها دون المنازعات الاخرى التى جعل للخصوم فيها الخيار بين سلوك الطريق العام برفعها امام المحاكم او سلوك الطريق الخاص برفعها امام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، لما كان ذلك وكان الفصل فى الدعوى الراهنة المتعلقة بصحة ونفاذ عقد ايجار ارض زراعية

والزام المؤجر بالوفاء بالتزامه التعاقدى والقانونى بتسليم العين المؤجرة للمستأجر عند بدء التعاقد - والتي لم تتر فيها اى منازعة ناشئة عن تطبيق احكام المواد من ٣٢ الى ٣٦ مكرر (ز) من قانون الاصلاح الزراعى ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى - فى اسبابه - باختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على سند من القول بأنها لا تتضمن منازعة ناشئة عن تطبيق احكام قانون الاصلاح الزراعى فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى باغفاله الفصل فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على غير اساس .

(نقض ١٥/٤/١٩٨١ - الطعن ٥٩٢ لسنة ٤٧ ق)

٤٨٦ - حكم - حجيته - لجان الفصل فى المنازعات الزراعية تعد جهات ادارية ذات اختصاص قضائى فتكون لقراراتها النهائية حجية امام المحاكم - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من لجنة فض المنازعات الزراعية يعتبر من النظام العام وكان يتعين على المحكمة ان تقضى فيه من تلقاء نفسها - آثار ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - ان النص فى المادة ١٠١ من قانون الاثبات على ان « الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه بين الخصوم ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية الا فى نزاع قام بين الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلا وسببا وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها » وفى المادة ١١٦ من قانون المرافعات على ان « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها » يدل على ان المشرع قد جعل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها كما ان لجان الفصل فى المنازعات الزراعية - قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ - تعد جهات ادارية ذات اختصاص قضائى فتكون لقراراتها النهائية حجية امام المحاكم تبعا لان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ حولها ولاية القضاء للفصل فى خصومة قائمة بين المؤجرين والمستأجرين سواء على وجه انفرادى او بالاشتراك مع المحاكم ذات الولاية العامة . : لما كان ذلك وكان الطاعن قد دفع فى مذكرته المقدمة لمحكمة اول درجة بجلسته ٢٠/٤/١٩٧٤ وفى صحيفة الاستئناف - المقدم صورتها لهذه المحكمة - بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من لجنة فض المنازعات

الزراعية اذ صدر قرار من تلك اللجنة تأيد استئنافا برفض طلب المطعون ضده الاول بصحة ونفاذ عقد الايجار موضوع الدعوى الحالية وقدم لمحكمة اول درجة صورة قرار اللجنة الاستئنافية الصادر في القضية رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٧ فانه باعتبار ان هذا الدفع من النظام العام ومثارا امام محكمة الموضوع من واقع دفاع الطاعن امامها كان يتعين على المحكمة ان تقضى فيه من تلقاء نفسها واذا كانت محكمة الموضوع اغفلت الفصل فيه فانها تكون قد خالفت القانون بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان امر الفصل في ذلك يحتاج الى تحقيق موضوعي للتحقق من وحدة الارض موضوع النزاع في الدعويين فيتعين ان يكون مع النقص الاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اسباب الطاعن .

(نقض ١٩٨١/٤/١٥ - الطعن ٥٩٢ لسنة ٤٧ق)

٤٨٧ - القرارات النهائية الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ في حدود اختصاصها لها قوة الامر المقضى امام المحاكم المدنية .

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل الغائها بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان القرارات النهائية الصادرة من هذه اللجان في حدود اختصاصها لها قوة الامر المقضى بما لا يجوز معها للخصوم العودة الى مناقشة ذات النزاع في اى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية او واقعية لم يسبق اثارتها امام اللجنة او اثرت ولم يبحثها القرار النهائي الصادر منها .

(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن ٢١١٠ لسنة ٥٠ق)

٤٨٨ - لا تثريب على المحكمة وهي بصدد بيان نوع الحيازة التي يمارسها طالب الملكية من ان تتعرض لبحث العلاقة الايجارية دون ان يكون في تلك مخالفة للمادة ٣٦ من قانون الاصلاح الزراعى .

وحيث ان هذا النعى مردود ذلك ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد تعرض لما جاء بتقرير الخبير في صفة وضع يد مورث الطاعنين والطاعن الاول المستأجر وهو بصدد بيان نوع الحيازة التي كان يمارسها كل منها

على ارض النزاع وعما اذا كانت بنية التملك ام انها حيازة عارضة توطئة للفصل في طلب المطعون عليه الاول تثبيت ملكيته لها ولم تتناول الدعوى اية منازعة ايجارية من تلك الى عنها المشرع في المادة ٣٦ من قانون الاصلاح الزراعى والتزمت محكمة الموضوع بذلك سبب الدعوى الذى لايتغير بتغير الادلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند اليها الخصوم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر بقوله « ردا على دفاع الطاعنين في هذا الشأن فغير صحيح ان الحكم المستأنف اقام قضاءه على اساس وجود علاقة ايجارية بل على العكس استبعد مناقشة هذا الامر » فانه لا يكون قد خالف احكام قانون الاصلاح الزراعى .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٧٨٨ لسنة ٤٧ ق)

٤٨٩ - امر القاضى بالتصديق على التصرف الصادر من المالك الى صغار الزراع . عمل ولائى . جواز التمسك ببطلان العقد . ليس للتسجيل حجية كاملة . المقصود بصغار الزراع .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان تصديق القاضى الجزئى على عقود البيع لصغار الزارعين عملا بالمواد ٤ ، ٤ مكرر من قانون الاصلاح الزراعى و٩ من التفسيرات التشريعية التى اصدرتها اللجنة العليا للاصلاح الزراعى انما هو عمل ولائى لا يمنع اى ذى مصلحة من التمسك ببطلان العقد ، وانه ليس للتسجيل حجية كاملة فى ذاته ومن ثم فهو لا يصحح العقود الباطلة وانه متى كان النص صريحا جليا فانه لا يجوز الخروج عليه او تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه وقصد المشرع منه لان محل ذلك انما يكون عند غموض النص او وجود لبس فيه . لما كان ذلك وكان نص المادة الاولى من القرار التفسيري التشريعى رقم واحد لسنة ١٩٦٢ الصادر من اللجنة العليا للاصلاح الزراعى صريحا واضحا فى انه يشترط فيمن يجوز التصرف اليهم من صغار الزراع طبقا للمادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى ، ان يكونوا بالغين سن الرشد ، فانه لا يجوز الانحراف عن هذا الشرط الصريح بحثا عن الحكمة التى استهدفها المشرع بالنص عليه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣ - الطعن ١٤٢ لسنة ٤٢ ق)

٤٩٠ - اختصاص اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء بين جهة الاصلاح او المستولى لديهم او بينها وبين الغير ممن يدعى ملكية الارض التي تقرر الاستيلاء عليها او تكون عرضة للاستيلاء .

ان مفاد نص المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ وما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون الاخير وفي اللائحة التنفيذية لقانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ التى احالت اليها المادة ١٣ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى يتناول الفصل فى كل ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة فى الاقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء على ما تقرر الاستيلاء عليه من اراضيهم او كانت المنازعة بين جهة الاصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للارض التى تقرر الاستيلاء عليها والتى تكون عرضة للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب احكام هذا القانون ، وتعين اصحاب الحق فى التعويض . واذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الهيئة العامة للاصلاح الزراعى استولت على المساحة محل النزاع قبل السيدة / هدى سالم ابراهيم التى خضعت لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، وان المطعون ضده الاول نازع الهيئة الطاعنة فى صحة هذا الاستيلاء على اساس انه المالك لهذه المساحة ، فان الدعوى تعتبر منازعة منه فى شأن صحة استيلاء الهيئة عليها طبقا لهذا القانون مما تختص اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحدها بنظره . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى فى موضوع الدعوى فانه يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولاى مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٢٥٤ لسنة ٥١ ق)

٤٩١ - قانون الاصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ - اعتداده استثناء بالعقود الثابتة التاريخ قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ . بيع الخاضع لاحكامه لارضه الزائدة عن خمسين فدانا بعد صدوره . دعوى المشتري بصحة ونفاذ هذا البيع . متعينة الرفض . علة ذلك .

لما كانت قوانين الاصلاح الزراعى من النظام العام ومن بينها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى حظر تملك الفرد لاكثر من خمسين فدانا الا انه اعتد استثناء بالعقود الثابتة التاريخ قبل ١٩٦٩/٧/٢٣ حماية منه لحسن نية اطراف هذه العقود وحدهم دون غيرهم بحيث انه لايجوز نقل ملكية الارض الزائدة لغير اطراف هذه العقود الثابتة التاريخ لخضوعها للاستيلاء قانونا وكانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هى دعوى استحقاق مالا فاذا استحال نقل الملكية لاي سبب من الاسباب كانت دعوى صحة ونفاذ العقد متعينة الرفض لما كان ذلك وكان عقد المطعون ضدهم قد صدر بعد قانون الاصلاح الزراعى ٥٠ سنة ١٩٦٩ وهو بذلك ليس من العقود المنشأة ذات الحماية الخاصة وتضمن تصرف الخاضع لقانون الاصلاح الزراعى فى مساحة من الارض التى كانت له والزائدة عن الخمسين فدانا حدا للملكية المحتفظ بها والتى اصبحت تخضع للاستيلاء قانونا ومن ثم لن يتيسر نقل الملكية للمشتري الجديد وتكون دعواه بطلب صحة ونفاذ هذا العقد متعينة الرفض . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى بصحة ونفاذ عقده فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٢/٢/١١ - الطعن ٨٩٩ لسنة ٤٨ ق)

٤٩٢ - قرارات لجان الفصل فى المنازعات الزراعية الصادرة فى حدود اختصاصها لها حجية امام المحاكم . شرط ذلك .

لئن كانت للقرارات التى تصدرها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية فى حدود اختصاصها حجية امام المحاكم الا ان تلك الحجية لا تكون لها الا اذا كانت قد صدرت فى النزاع ذاته موضوعا وسيا بين الخصوم انفسهم .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٥ - الطعن ٤٣١ لسنة ٤٩ ق)

٤٩٣ - اختصاص اللجنة القضائية بالاصلاح الزراعى بكافة ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء بين جهة الاصلاح الزراعى والمستولى لديهم او بينها وبين الغير ممن يدعى ملكية الارض التى تقرر الاستيلاء عليها او تكون عرضة للاستيلاء .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى متصور على ما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الاصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم او كانت منازعة بين جهة الاصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للارض التى تقرر الاستيلاء عليها او التى تكون عرضة للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك الخاضعين لقانون الاصلاح الزراعى ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ومن تقريرى الخبير المتقدمين فى الدعوى ان المطعون ضده لم ينازع فى قرار الاستيلاء او القدر الذى تقرر الاستيلاء عليه لدى الخاضع لقانون الاصلاح الزراعى وانما اقتضت منازعته على ما اجرته الطاعة من تحديد خاطيء وفرز للمشاع على خلاف ما التزمت به فى محضر فرز المشاع المؤرخ ١٣/٤/١٩٦٩ من احترام وضع يده وهو الامر الذى سلم به الحاضر عن الطاعة لدى خبير الدعوى فان هذه المنازعة لاتعد منازعة تعترض الاستيلاء مما تختص بنظرها اللجان القضائية بالاصلاح الزراعى استثناء ويكون الاختصاص بنظرها معقودا لجهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد اصاب صحيح القانون ومن ثم فان النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٥ - الطعن ٦٩٦ لسنة ٤٨ ق)

٤٩٤ - لا يترتب على وفاة مستأجر الارض الزراعية انتهاء عقد الإيجار .
لما كان عقد ايجار الارض الزراعية وعلى ما سلف بيانه ، قد اصبح من العقود الممتدة منذ تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لا يترتب على مجرد وفاة مستأجر الارض الزراعية انتهاء عقد الايجار ، واذ ينتقل الى ورثته ان كان منهم من يحترف الزراعة . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يدعوا ان ايا من المطعون ضدهما الاولين لا يحترف الزراعة فان الحكم المطعون فيه اذ نفى الغصب عن هذين الاخيرين على سند

من قوله ان وضع يدهما على مساحة ١٨ قيراط ، ٥ فدان محل النزاع بعد سنة ١٩٦٨ الزراعية امتداد لوضع يد مورثهما (المطعون ضده في الطعن السابق) الذى قطع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١ بأنه كان يستأجر من الطاعنين ، لا يكون قد خالف القانون . واذا كانت هذه الدعامة تكفى وحدها لحمل قضائه فان تعييبه فى دعامته الاخرى ، ايا كان وجه الرأى فيه ، يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ - الطعن ٢٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٩٥ - عقد ايجار الارض الزراعية من العقود غير محددة المدة .
ان عقد ايجار الارض الزراعية اصبح من العقود غير محددة المدة منذ تاريخ العمل بقانون الاصلاح الزراعى الصادر به المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . واذا كان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢١ قد قطع فى اسبابه بوجود علاقة ايجارية بين طرفى الطعن منذ ١٩٦٤/٤/١ عن المساحة محل النزاع ، وكان اى من الطرفين لم يدع انتهاء هذه العلاقة ، فان الحكم المطعون فيه اذ استخلص منه استمرار العلاقة الايجارية بينها واقام على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنين المؤسسة على الغضب لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ - الطعن ٢٥١ لسنة ٤٨ ق)

٤٩٦ - اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى - اختصاصها - ما يخرج عن نطاق هذا الاختصاص :

ان مفاد نص المادة ١٣ من القانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢ فى شأن الاصلاح الزراعى المعدلة بالقانون ٣٨١ سنة ١٩٥٦ ان اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بنظر المنازعات المتعلقة بالتوزيع مقصورة على المنازعات فى القرارات الصادرة طبقا للمادتين التاسعة والعاشر من القانون سالف الذكر بتوزيع الاراضى المستولى عليها سواء قامت هذه المنازعات بين جهة الاصلاح الزراعى والموزع عليهم او بين جهة الاصلاح الزراعى والغير ممن لم يشملهم التوزيع فى شأن صحة هذه القرارات او بطلانها . اما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الافراد وبعضهم بشأن ملكية الاطيان التى تم توزيعها أو الانتفاع

بها فإن اللجنة لا تختص بنظرها وإنما ينعقد الاختصاص فيها لجهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة فى جميع المنازعات الا ما استثنى بنص خاص - لما كان ذلك وكان النزاع الحالى قائما بين الطاعن والمطعون ضدهما الاولين حول ملكية الارض التى تم توزيعها وكيفية الانتفاع بها وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى فإن النعى على الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى يكون فى غير محله .
(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ١١٢٩ لسنة ٥٠ ق)

٤٩٧ - المنازعات الزراعية - الأحكام الصادرة فيها من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية - عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض :
لما كان القانون رقم ٥٤ سنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قد نص على تشكيل لجنة فى كل قرية للفصل فى المنازعات الزراعية واجاز التظلم من قرارات تلك اللجنة امام لجنة اخرى تشكل بدائرة كل مركز اطلق عليها اسم اللجنة الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية ثم كان ان صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٥/٧/٣١ متضمنا النص فى المادة الثانية منه على اضافة مادتين جديدتين الى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعى برقم ٣٩ مكرر « أ » فتنص اولهما على ان « تختص المحكمة الجزئية ايا كانت قيمة الدعوى بنظر المنازعات المتعلقة بالاراضى الزراعية وما فى حكمها » وتنص الثانية على ان « يجوز استئناف الاحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقا لاحكام المادة السابقة - ايا كانت قيمة الدعوى - وذلك فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم امام المحكمة الابتدائية المختصة » كما نص فى مادته الثالثة على ان « تحال الى المحكمة الجزئية المختصة جميع المنازعات المنظورة فى تاريخ العمل بهذا القانون امام لجان الفصل فى المنازعات الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، كما تحال الى المحكمة الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان المذكورة والمنظورة امام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » ومؤدى ذلك ان المشرع باصدار القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ الذى الغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ وقد اناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى

المنازعات الزراعية التي كانت من اختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية قد احوال الى تلك المحاكم المنازعات المنظورة امام لجان الفصل في المنازعات الزراعية في تاريخ العمل به . واذ احوال المشرع المنازعات التي كانت منظورة في تاريخ العمل به امام تلك اللجان الاستئنافية الى المحكمة الابتدائية مما لازمه ان الحكم الذي يصدر في تلك المنازعات من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية يكون حكما نهائيا ولا يجوز بالتالي الطعن فيه بطريق الاستئناف واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز استئناف حكم صادر من محكمة المنظورة الابتدائية بهيئة استئنافية في منازعة زراعية فان النعي عليه بما ورد باسباب الطعن يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١٢٩٢ لسنة ١٤٠٠ دق)

٤٩٨ - ايجار الأرض الزراعية - اثباته - ايداع عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة - قيمته :

لما كانت المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٦ تنص على انه « يجب ان يكون عقد الايجار - مزارعة أو نقدا - ثابتا بالكتابة ايا كانت قيمته وكذلك كل اتفاق على استغلال اراضي زراعية ولو كان لزراعة واحدة . ويحرر العقد من ثلاث نسخ على الاقل توقع من اطرافه ، ويحتفظ كل من المتعاقدين بنسخة منها وتودع نسخة اخرى بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة في القرية الكائنة في زمامها الاطيان المؤجرة ، فاذا لم توجد في تلك القرية فيكون الايداع بالجمعية التعاونية الزراعية المشتركة في المركز التابعة له ويقع عبء الالتزام بالايداع على المؤجر » ومفاد حكم هذه المادة ان الالتزام بايداع عقد ايجار الارض الزراعية يقع على عاتق المؤجر ، لما كان ذلك وكان الثابت من اوراق الطعن ان الطاعنة تمسكت امام محكمة الموضوع بدرجتيها انها تستند في وضع يدها الى وجود علاقة ايجارية بينها وبين المطعون ضدها الاولى مالكة الارض الزراعية وارتكبت في ذلك الى ان الحيازة في الجمعية التعاونية الزراعية باسمها كما قدمت اثباتا لدفاعها ايصالات صادرة من المطعون ضدها الاولى تفيد استلامها ايجار اطيان النزاع عن المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٧٦ - ولم تجحد الاخيرة صدور هذه الايصالات منها - الامر الذي يكون معه وضع يد الطاعنة على اطيان النزاع

يقوم على سند صادر من المالكة هو الايصالات الصادرة منها والتي تفيد استلامها من الطاعة ايجار تلك الاطيان الامر الذى ينتفى معه القول بان وضع يد الطاعة بغير سند من القانون ويرتكب الى الغصب ولا يغير ذلك عدم ايداع نسخة من عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية طالما ان ذلك الالتزام يقع على كاهل المؤجرة المطعون ضدها الاولى . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بمقولة انه لا يقبل من الطاعة ان تدفع دعوى المطعون ضدها الاولى بانها تستند في وضع يدها الى علاقة ايجارية وانه لا يكفي لاثبات ذلك تقديمها المخالصات الصادرة من مالكة الاطيان والتي تفيد استلامها الايجار طالما انه لم يتم ايداع عقد الايجار بالجمعية التعاونية الزراعية المختصة فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٧ - الطعن ١٠٠١ لسنة ٥٠ ق)

اعلان

٤٩٩ - تعليمات البريد اوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب ان يثبت على علم الوصول تحققه من صفة الشخص الذى وقع امامه فى حالة عدم وجود المرسل اليه والا كان الاعلان باطلا ولا يصححه تكملته بورقة اخرى .

وضع المشرع اجراءات خاصة لاعلان الممول بربط الضريبة وهى اجراءات تختلف عن الاجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، فجعل الاعلان المرسل من المأمورية الى الممول باخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول فى قوة الاعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ ان يقيد المأمورية باجراءات الاعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة الى المرسل اليهم ، ووضع الاجراءات التى فرض على عامل البريد اتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها ، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الاشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على ان « المراسلات تسلم بموجب اىصال الى المرسلة اليهم أو الى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك ، فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة من مصلحة الضرائب حيث تسلم الى المرسل اليهم انفسهم ، وفى حالة عدم وجود المرسل اليه تسلم المراسلة المسجلة الى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من اقاربه أو اصهاره بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم » وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ، ومفاد ذلك ان يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذى وقع امامه فى حالة عدم وجود المرسل اليه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٦٣ لسنة ٤٣ق)

٥٠٠ - ايداع الخصم مذكرة في الدعوى في غير جلسة - وجوب اعلان الخصم بها - يقوم مقام الاعلان علم الخصم بها من اية واقعة تفيد هذا العلم . من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز لخصم ان يودع مذكرة - في غير جلسة دون ان يعلن بها ذلك الخصم الاخر وانه مما يقوم مقام اعلان الخصم بتلك المذكرة او الاطلاع عليها اية واقعة تفيد هذا الاطلاع وتحقق الغاية منه . لما كان ذلك وكان الطاعنون ينعون على الحكم المطعون فيه بالبطلان لاعتداده بدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ابدى في مذكرة قدمت في غير جلسة دون ان يتمسكوا في نعيهم بعدم علمهم بهذا الدفع قبل قفل باب المرافعة فإن التمسك بعدم الاعتداد بها لمجرد ايدعها في غير جلسة يكون غير منتج . (نقض ١١/٣/١٩٨١ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٤ق)

٥٠١ - وجوب اشتمال ورقة الاعلان على اسم المحضر وتوقيعه عليها بأمضائه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى اثبت المحضر في اصل ورقة الاعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بامضائه فانه يتحقق بذلك ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتمال ورقة الاعلان على اسم المحضر ولاينال من ذلك ان يكون خطه غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا ان يكون توقيعه كذلك ما دام ان الطاعن لم يدع ان من قام باجراء الاعلان من غير المحضرين ، واذا بين من مطالعة اصل اعلان صحيفة الاستئناف ان المحضر اثبت به اسمه ووقع عليه بامضائه فان النعي في هذا الخصوص يكون ولا سند له . كما لا يجدى الطاعن ايضا التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة الاعلان في الورقة طالما انه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز اجراؤه فيها . وما ينعى به الطاعن من بطلان الاعلان لعدم بيان اسم وصفة من سلمت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة مردود ايضا بانه لاينال من صحة الاعلان عدم ذكر هذا البيان لان المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء باخبار المعلن اليه بتسليم الصبورة لجهة الادارة ، على انه يعتد في صحة الاعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الادارة دون ما نظر الى اسم مستلم صورته او صفته من رجال الادارة ، واذا كان الثابت بمطالعة اصل ورقة الاعلان ان المحضر وجه اعلان المستأنف عليه -

الطاعن - بالصحيفة في موطنه المين بها وذلك بتاريخ ١٩٧٣/٧/٨ فلم يتم الاعلان « لعدم وجوده او وجود من يستلم عنه » واثبت المحضر ذلك في اصل الاعلان. ثم انتقل الى قسم شرطة الازبكية في ذات اليوم واجرى الاعلان مع « الضابط المتوب » بالقسم الذي وقع باستلام الصورة ، واثبت المحضر في اصل الاعلان اخطار المعلن اليه - الطاعن - بخطاب مسجل في اليوم التالي في ١٩٧٣/٧/٩ ومن ثم فان اعلان الصحيفة على هذا النحو يكون متفقاً وصحيح القانون . لما كان ذلك فان النعى يبطلان الحكم المطعون فيه أو باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من بطلان اعلان صحيفة الاستئناف ، يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٠٦٠ لسنة ٥٤ق)

٥٠٢ - اعلان - ميعاد حتمى - اعتبار الاستئناف كأن لم يكن - يخضع التراخى في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد في قانون المرافعات للأثار والجزاء المنصوص عليهما في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى او يعدل هذه الاثار - اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حالة طلبه من صاحب المصلحة طالما لم يسقط حقه في ابدائه ودون ان يلزم اثبات ان التراخى في اتمام الاعلان يرجع لشغل المستأنف - مثال .

وفقاً للمادة الخامسة من قانون المرافعات اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعياً الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ويخضع التراخى في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد للأثار والجزاء المنصوص عليهما في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى او يعدل هذه الاثار ، فاذا كان ميعاد الثلاثة اشهر الذى استلزمته المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ سنة ١٩٧٦ فان نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق . واذا كان الثابت من الاوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت

لقلم الكتاب في ١٩٧٣/٤/٧ ولم يتم اعلانها للمطعون عليها الا في ١٩٧٥/٩/٢٣ فان ميعاد الثلاثة اشهر الذي كان يجب تكليف المطعون عليها بالحضور خلاله يكون قد بدأ وانتهى قبل العمل بالقانون ٧٥ سنة ١٩٧٦ من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ ويكون نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديله هو الواجب التطبيق - لما كان ذلك وكان مؤدى هذا النص والمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات انه اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حالة طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه في ابدائه ودون ان يلزم اثبات ان التراخي في اتمام الاعلان يرجع لفعل المستأنف باعتباره انه هو المكلف بموالة استئنافه واتخاذ اجراءاته في مواعيدها وفي مكتبته درء هذا الجزاء بمتابعة الاجراءات وحث المحضر على القيام باتمام الاعلان - ولما كانت الاوراق قد خلت من ان الطاعنين قدموا لمحكمة الموضوع الدليل على ان عدم اتمام الاعلان في الميعاد يرجع الى تلاعب المطعون عليها وتعمدهما اخفاء محل اقامتهما بطريق الغش وكانت المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه ولم يطلب الطاعنون من محكمة الموضوع اتخاذ اجراء من اجراءات الاثبات تحقيقا لما يثرونه في هذا الخصوص فليس لهم ان يعيوا على المحكمة سكوتها عن اجراء لم يطلب منها طالما انها لم تر من جانبها ما يدعو لذلك - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صحيحا اذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فان النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

(تنظر ١٩٨١/٣/٣٠ - الطعن ٤٣١ لسنة ٤٧ ق)

٥٠٣ - لا يصح اعلان صحيفة الاستئناف الى المستأنف عليه - اذ كان هو المدعى - في موطنه المختار المبين بصحيفة افتتاح الدعوى الا اذا كانت هذه الصحيفة قد خلت تماما من بيان الموطن الاصلى للمدعى أو كان البيان قاصرا لا يمكن معه الاهتداء للموطن الاصلى .

ان الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات تنص على انه « اذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى ، جاز اعلانه بالعلن في موطنه المختار المبين بهذه الصحيفة » فلا يصح

اعلان صحيفة الاستئناف الى المستأنف عليه - اذا كان هو المدعى - في موطنه المختار المين بصحيفة افتتاح الدعوى الا اذا كانت هذه الصحيفة قد خلت تماما من بيان موطنه الاصلى أو كان ألبان قاصرا لا يمكن معه الاهتداء الى الموطن الاصلى للمدعى . واذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة افتتاح الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى المقدمة من الطاعن وكذلك الصورة الرسمية من حكم المحكمة الابتدائية انه يبين بالصحيفة المذكورة موطن المدعى - المستأنف عليه الطاعن - شقة ٩٠٢ بالعمارة ٦٢ بمدينة الاعلام قسم العجوزة محافظة الجيزة ، وكان الحكم فيه قد اقام قضاءه برفض الدفع على ان المستأنف عليه (الطاعن) لم يبين موطنه الاصلى بصحيفة افتتاح الدعوى واجاز الاعلان الحاصل فى المجل المختار المين فى تلك الصحيفة ، فانه يكون قد خالف الثابت بالاوراق مما جره الى مخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ١٨٩ لسنة ٥٠ ق)

٥٠٤ - موطن - يجوز للشخص ان يكون له فى وقت واحد اكثر من موطن - تعيين الطاعن فى عقد الايجار موطنا له لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد فان هذا الموطن يظل قائما ويصح اعلانه فيه ولو كان هذا العقار مؤجرا لقضاء فصل الصيف فقط - اساس ذلك .

لما كانت المادة ٢/٤٠ من القانون المدنى نص على انه يجوز ان يكون للشخص فى وقت واحد اكثر من موطن وكان الطاعن قد عين موطنا له فى عقد الايجار هو العين المؤجرة لإعلانه فيه بكل ما يتعلق بتنفيذ هذا العقد ، فان هذا الموطن يظل قائما ويصح اعلانه فيه ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والاوراق ان المطعون ضده الاول اعلن الطاعن بصحيفة الدعوى وبصحيفة الاستئناف فى ذلك الموطن فان الاعلان يكون صحيحا ويكون النعى على الحكم بالبطلان لهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٥٨٨ لسنة ٤٦ ق)

٥٠٥ - اعلان الشركات الاجنبية لدى فرعها أو وكيلها فى مصر . شرطه . النص فى المادة ٥/١٣ من قانون المرافعات على انه فيما يتعلق بالشركات الاجنبية التى لها فرع أو وكيل فى جمهورية مصر العربية تسلم صور الاعلان الى

هذا الفرع أو الوكيل يدل على ان مقر وكيل الشركة الاجنبية التي تباشر نشاطا في مصر يعتبر موطنا لهذه الشركة تسلم اليها الاعلانات فيه ، الا ان ذلك مشروط بان يكون الاعلان موجها من غير الوكيل ، اما اذا كان الاعلان موجها من الوكيل الى الشركة الاجنبية الموكلة فانه يتعين اعلانها في موطنها الاصلى احتراماً لقاعدة المواجهة بين الخصوم التي تعد من أهم تطبيقات مبدأ احترام حقوق الدفاع وما تقتضيه من ضرورة اعلام الخصم بما يتخذ ضده من اعمال اجرائية وفقاً للشكل الذي يقرره القانون تمكنا له من الدفاع عن مصالحه .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ١٥٨ لسنة ٤٨ق)

٥٠٦ - المقرر قانوناً ان تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه ان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبراً صحيحاً من وقت صدوره . اثر ذلك . مثال . . انه وان كان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لصحة الاعلان عند تسليم الصورة الى واحد ممن عددهم المادة المشار اليها في موطن المعلن اليه ان يثبت المحضر في ورقة الاعلان عدم وجود المعلن اليه . بيد ان بطلان صحف الدعاوى واوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ مرافعات ، ولما كان المقرر قانوناً ان تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه ان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبراً صحيحاً من وقت صدوره . فان لازم ذلك ان حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بمقتضى اعلان باطل لعيب فيه بناء على هذا الاعلان يزيل البطلان الذي لحقه فيعتبر صحيحاً من وقت حصوله مانعاً من الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا جرى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم صحيفته الى قلم الكتاب ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٩٢ لسنة ٤٦ق)

٥٠٧ - يتعين لتجديد السير في الدعوى بعد شطبها ان يتم اعلان الخصم بالجلسة الجديدة خلال ٦٠ يوما من تاريخ الشطب ولا يكفى مجرد تقديم صحيفة التعجيل الى قلم الكتاب خلال الميعاد المذكور . وحضور الخصم بالجلسة لا يسقط حقه في التمسك باعتبار الدعوى كأن لم تكن الا اذا تكلم في موضوع الدعوى بعد التجديد .

ان مفاد النص في المادة ٨٢ من قانون المرافعات على انه « اذا بقيت الدعوى مشطوبة ستين يوما ولم يطلب احد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن » ان تعجيل الدعوى بعد شطبها يتطلب اتخاذ اجرائين جوهرين هما تحديد جلسة جديدة لنظرها حتى تعاد القضية الى جدول القضايا واعلان الخصم بهذه الجلسة بشرط ان يتم هذا الاعلان قبل انقضاء الاجل المحدد في النص وذلك اعمالا للمادة الخامسة من ذات القانون التي تنص على انه « اذا نص القانون على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله » ولا ينال من ذلك ما نصت عليه المادة ٦٣/١ من قانون المرافعات من ان الدعوى ترفع الى المحكمة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة قاصر على صحيفة افتتاح الدعوى او الطعن فلا يتعداها الى غيرها ويظل اثر نص المادة الخامسة سالفة الذكر باقيا بالنسبة لاستئناف الدعوى سيرها بعد شطبها ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم الاعلان خلاله كما ان تكليف المحكمة لقلم الكتاب باجراء اعلان تجديد السير في الدعوى لا يخلى مسؤولية الطاعنة من الاهتمام به وموالاته حتى يتم الاعلان في الميعاد المحدد لاجرائه باعتبارها انها هي المكلفة اصلا باتخاذ هذا الاجراء الجوهرى حتى تنفادى توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٢/١ مرافعات اذا طلبه خصمها كما انه لا محل للتحدى من ان الغاية قد تحققت من حضور محامى المطعون ضده بجلستى ١٩٨٣/١٠/٢ ، ١٩٧٣/١١/١٣ عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك ان اعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء نص عليه الشارع لعدم اعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير في الدعوى بعد شطبها خلال ستين يوما من تاريخ تقرير الشطب مادام التمسك بالدفع لم يستطع بالكلام في موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، وبمجرد فوات

هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه باعتبار ان
حكمة المشرع من هذا الجزاء هي تنصير المدعى في موالاة السير في الدعوى
وحثه على متابعة اجراءاتها حتى لا تتراكم الدعوى امام المحاكم .
(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - انطعن ١١٣٦ لسنة ١٤٤١ ق)

٥٠٨ - انه وان كان القانون قد اوجب على قلم الكتاب ان يقيد الدعوى في
يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك ، بيد ان هذا لا يمنع صاحب
الشأن من متابعة الاجراءات مع المحضر القائم بالاعلان وارشاده في ذلك
وتزويده بكافة البيانات اللازمة لاجراء الاعلان كلما اقتضى الامر ذلك .
لما كان الدفاع الذي تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهرى
المنتج في الدعوى ، وكان ماذهب اليه الطاعن من ان المحكمة الاستئنافية
اغفلت الرد عليه غير مؤثر في الدعوى المطروحة عليها ، لانه وان كانت المادة
٦٧ من قانون المرافعات - التي احالت اليها المادة ٢٣٠ منه - قد اوجبت على
قلم الكتاب ان يقيد الدعوى في يوم تقديم الصحيفة في السجل الخاص بذلك
بعد ان يثبت في حضور المدعى او من يمثله تاريخ الجلسة المحددة لنظرها في
اصل الصحيفة وصورها او ان يسلم في اليوم التالى على الاكثر الى قلم
المحضرين اصل الصحيفة وصورها لاعلانها ورد الاصل الى قلم الكتاب ،
بيد ان هذا لا يمنع صاحب الشأن من متابعة الاجراءات مع المحضر القائم
بالاعلان وارشاده في ذلك وتزويده بكافة البيانات اللازمة لاجراء الاعلان كلما
اقتضى الامر ذلك ، ومن حقه الاطلاع في اى وقت على اصل الاعلان
لاستيفاء ما قد يكون لازما من بيانات واجراءات في حالة ما اذا لم يكن المحضر
قد تمكن من اتمام الاعلان لاي سبب من الاسباب ، لما كان ذلك ، فلا على
المحكمة ان هي التفتت عن دفاع الطاعن المنوه عنه ، ويضحى النعى على
الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨١/١٢/٦ - الطعن ٩٣٠ لسنة ١٤٤١ ق)

٥٠٩ - تنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على ان تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . مفاد ذلك ان الميعاد المنصوص عليه في تلك المادة هو ميعاد حضور بصريح نصها ، ويجب عند تعدد المستأنف عليهم ان يتم اعلانهم جميعا بالاستئناف خلال ذلك الميعاد . يتحتم على المحكمة توقيع هذا الجزاء عند طلبه من صاحب المصلحة الذي لا يرتب حضوره سقوط حقه في طلب توقيعه ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل هو عن طلب توقيعه صراحة او ضمنا .

لما كانت المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات الواردة في باب الاستئناف يجري نصها بأن « تسرى على الاستئناف القواعد المقررة امام محكمة الدرجة الاولى سواء فيما يتعلق بالاجراءات او بالاحكام » ولازم ذلك انه يتعين اخضاع الاجراءات المتعلقة بالاستئناف الى المادة ٧٠ من قانون المرافعات الواردة في الباب الخاص باجراءات رفع الدعوى وقيدها ، وكانت هذه المادة تنص - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - على ان « تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » . فأن مفاد ذلك ان الميعاد المنصوص عليه فيها هو ميعاد حضور بصريح نصها ، ويجب عند تعدد المستأنف عليهم ان يتم اعلانهم جميعا بالاستئناف خلال ذلك الميعاد ، واذا لم يتم تكليفهم بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب ، فأن الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون ، وهذا الجزاء مقرر لمصلحة من لم يعلن من المستأنف عليهم حتى يتفادوا ما يترتب على تراخي المستأنف في اعلان الاستئناف من اطالة الاثر المترتب على تقديم صحيفته الى قلم الكتاب في السقوط وقطع التقادم ويتحتم على المحكمة توقيع هذا الجزاء عند طلبه من صاحب المصلحة الذي لا يرتب حضوره سقوط حقه في طلب توقيعه ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل هو عن طلب توقيعه صراحة او ضمنا ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده الاول لم يعلن بصحيفة الاستئناف في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٠ المشار اليها ، وانه دفع قبل التكلم في الموضوع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، واذا قضى الحكم المطعون فيه باجابهته الى مطلبه هذا ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سديدا ، ويضحى النعى

عليه في هذا الخصوص غير صحيح .
(نقض ١٩٨١/١٢/٦ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٤٤ق)

٥١٠ - علم المطعون ضده بالطعن وتقديم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني .
اثره . تحقيق الغايات من الاعلان . التمسك بالبطلان لعيب شاب اجراءات
الاعلان في هذه الحالة . غير مقبول .

لما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الثانية على انه
« لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وكان
الثابت ان المطعون عليهم الاربعة الاول قد علموا بالطعن وقدموا مذكرة في
الميعاد القانوني بالرد على اسبابه فان الغاية التي كان يتغيها المشرع من اعلانهم
تكون قد تحققت ، ولا يقبل منهم التمسك ببطلان اعلان الطعن ايا كان وجه
الرأى في طريقة الاعلان .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ - الطعن ٩٣٦ لسنة ٤٨ق)

٥١١ - بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان . زواله بحضور
المعلن اليه . شرطه . ان يكون الحضور بناء على اعلانه بالورقة ذاتها .
اثره .

المقرر طبقا لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - ان البطلان في ورقة التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في
الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة المحددة بناء على اعلانه بالورقة
ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره وان العلة في ذلك هي اعتبار
حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة محققا للغاية
المقصودة ، وزوال البطلان في هذه الحالة يفيد ان الاعلان الذي كان مشوبا به
يعتبر وكأنه وقع صحيحا من يوم حصوله . لما كان ما تقدم وكان الثابت من
صحيفة الاستئناف انها اودعت قلم الكتاب في ١٤/٦/١٩٧٠ واعلنت في
الوطن المختار للمطعون ضده في ١٧/٦/١٩٧٠ بتكليفه بالحضور للجلسة
١٩٧٠/١٢/٢٦ وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه حضر بتلك
الجلسة وهي الاولى فان البطلان الذي يدعيه يكون قد زال بحضوره ويكون
التكليف بالحضور قد تم صحيحا في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم

صحيفة الاستئناف لتسلم الكتاب وتأسيساً على ذلك يكون الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ولا سند له من القانون - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على خلاف ذلك فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه هذا الوجه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٤٩٤ لسنة ٤١ ق)

٥١٢ - لا يجوز اعلان صحيفة الطعن في الوطن المختار الا في حالة ما اذا كان المطعون ضده - اذا كان مدعياً اصلاً - قد اغفل ذكر موطنه الاصلى بصحيفة افتتاح دعواه واقتصر على بيان موطنه المختار فقط .

نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - والذي يحكم واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٦ - ان « تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة اشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » ، ولئن كان نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على ان « يكون اعلان الطعن لشخص الخصم او في موطنه ونيجوز اعلانه في الوطن المختار المين في ورقة اعلان الحكم واذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المين في هذه الصحيفة » ، مما مؤداه انه لا يجوز اعلان صحيفة الطعن في الوطن المختار الا في الحالة الواردة بالفقرة الثانية من هذه المادة وهي حالة ما اذا كان المطعون ضده - اذا كان مدعياً اصلاً - قد اغفل ذكر موطنه الاصلى بصحيفة افتتاح دعواه واقتصر على بيان موطنه المختار فقط . بيد ان بطلان صحت الدعوى واوراق التكاليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات وذلك باعتبار ان هذا الحضور يقيم قرينة قضائية على انه انما تم بناء على الورقة ومن ثم يقع على المتسك ببطلانها عبء اثبات العكس .

ولما كان من المقرر قانوناً ان تلحق الصحة الاجراء الباطل ، بما مؤداه ان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبراً صحيحاً من وقت صدوره ، فان لازم ذلك ان حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر هذا الاستئناف بمقتضى اعلان باطل يزيل البطلان الذي خقه فيعتبر صحيحاً من وقت حصوله مانعاً

من الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا جرى خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم صحيفته الى قلم الكتاب حتى ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد .

لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف محل التنازع « قدمت لقلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ واعلن المستأنف عليه في محله المختار لدى محاميه في ١٩٧٤/٧/٤ . . رغم انه ذكر محله الاصل في صحيفة افتتاح الدعوى ورغم انه لم يعلن الحكم للمستأنف بعد ، فان الاعلان في الموطن المختار يكون باطلا ولا ينتج اثره ، الا انه . . لا يحكم ببطلان الاعلان اذا ثبت تحقق الغاية . . وطالما قد حضر فيصبح الاعلان صحيحا . . وقد تم في الموعد القانوني ، فان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون في غير محله » .

واذ كان ذلك الذي ذهب اليه الحكم بالاضافة الى خلو الأوراق من اى دليل على ان حضور الطاعن بالجلسة امام محكمة الاستئناف لم يكن بناء على هذا الاعلان او طلب ما من المحكمة لتحقيق ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى اليه حول رفض الدفع مما يتفق وصحيح القانون ويضحى هذا السبب من اسباب الطعن قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/١٧ - الطعن ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ ق)

٥١٣ - صحيفة الاستئناف - عدم اعلانها خلال ثلاثة اشهر قبل العمل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

اذا نص قانون المرافعات على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ، وينخضع التراخي في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المجدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للآثار والجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ، ولو كان قد صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانونا اخر يلغى او يعدل هذه الآثار ، فاذا كان ميعاد الثلاثة اشهر الذي استلزمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان صحيفة افتتاح الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فان نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق وينجب على المحكمة ان

توقع الجزاء الذى رتبته تلك المادة على التراخى فى اعلان الصحيفة خلال الميعاد المحدد متى طلب توقيع الجزاء صاحب المصلحة فيه دون ان تملك المحكمة خيارا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبيّن من مدوناته ان صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٣ وانها لم تعلن الى المطعون عليهم السادس عشر والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين خلال الثلاثة اشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب قبل صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون . ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن ١٩٢ لسنة ٤٧ ق)

٥١٤ - اعلان - اخطار الخصم بتغيير موطنه - أثره :

مؤدى نص المادة ٢/١٢ من قانون المرافعات انه اذا الغى الخصم موطنه الاصلى وعين موطنه اخر لاعلانه فيه واخطر خصمه بذلك ، فانه لا يصح اعلانه من بعد الا فى هذا الوطن ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان وكيل الطاعن الاول وجه انذارا للمطعون ضده بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٧ - وقبل رفع الاستئناف بخطره فيه بان موطنه فى القاهرة هو المعول عليه فى الاعلان وليس شقة النزاع بالاسكندرية وافصح على وجه لا يحتمل الشك بان يتم اعلانه فى هذا الوطن ، واذا اغفل المطعون ضده ما تضمنه هذا الانذار واعلن الطاعن الاول بصحيفة الاستئناف واعاد اعلانه بها على شقة النزاع بالاسكندرية فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا ، واذا كان الثابت من مبدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن الاول لم يحضر طيلة تردد الدعوى امام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك بهذا البطلان امامها وكان مؤدى ما تقدم ان الخصومة لم تعتد فان الحكم يكون منعما بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٨ - الطعن ٤٧٧ لسنة ٥١ ق)

٥١٥ - اعلان الاوراق القضائية - واجبات المحضر - بطلان :

النص فى المادة ١١ من قانون المرافعات فى فقرتها الثانية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ على انه « يجب على المحضر خلال اربع

وعشرين ساعة من تسليم الورقة الى غير شخص المعلن اليه ان يوجه اليه في موطنه الاصلى او المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت اليه الصورة « وفي فقرتها الثالثة على انه يجب على المحضر ان يبين ذلك كله في حينه في اصل الاعلان وصورته . . . » والنص في المادة ١٩ من قانون المرافعات على ترتيب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المادة ١١ منه يدل على ان الشرع اراد من المحضر ان يثبت الخطوات التي يتخذها في اتمام الاعلان لضمان وصول ورقته الى المعلن اليه أو وصول الاخطار بمكان وجودها ان لم تصل اليه وحتى يكون في ذلك رقابة على المحضر فيما يباشره من اعمال يترتب على اتمامها آثار قانونية ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحضر اكتفى في ورقة اعلان المطعون عليه الاول بتحرير عبارة « اخطر ٢ / ٤ / ١٩٨٣ » وهى عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال كتاب للمعلن اليه في موطنه الاصلى أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت لجهة الادارة ، كما لا تفيد ان الاخطار تم بطريق الموصى عليه اى المسجل - ولا يغير من ذلك القول بانه ثبت من الشهادة الصادرة من قلم المحضرين ان الاخطار قد ارسل اليه بكتاب مسجل ذلك انه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة التنصص الموجود بورقة الاعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها ، واذ التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاؤه باعتبار الدعوى كأن لم تكن على سند من القول بأن المطعون عليه الاول لم يعلن اعلانا صحيحا بصحيفتها في الميعاد المقرر بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات فان النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٨ - الطعن ١١٧٤ لسنة ٤٨ ق)

٥١٦ - ايداع المطعون ضده مذكرة في الميعاد القانونى بالرد على اسباب الطعن بالنقض ، يعنى ان الغاية التى تغياها المشرع من الاعلان تكون قد تحققت ، ويكون الدفع ببطلان اعلان صحيفة الطعن على غير أساس .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون المرافعات تنص بأن (لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء) وكان الثابت ان الشركة المطعون عليها علمت بالطعن واودعت مذكرة في الميعاد

القانوني بالرد على اسبابه فأن الغاية التي تغياها المشرع من الاعلان تكون قد تحققت ويكون هذا الدفع على غير أساس .

(نقض ١٥/٣/١٩٨٢ - الطعن ٥٢٣ لسنة ٤٦ ق)

٥١٧ - تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة امر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حدة ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاؤها قائما على اسباب سائغة . ان كان صحيحا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه او في محل اقامته انما اجازه القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية التقصى عن محل اقامة المعلن اليه بحيث لا يكفي ان ترد الورقة بغير اعلان ليلسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، الا ان تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة امر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حدة وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاؤها قائما على اسباب سائغة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدئي من الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بقوله . . « اولا - ان المستأنف عليه الاول (الطاعن) عندما اقام دعواه امام محكمة اول درجة اوضح في صحيفة افتتاحها انه يقيم بالمنصورة بشارع الشهيد عبد السلام عارف خلف المقابر القديمة رقم ٢٠ ثانيا - في اعلان تصحيحه شكل دعواه امام محكمة اول درجة المعلن في ١٩٧٥/٨/٣ افصح فيه انه يقيم بالمنصورة بشارع جلال الدين المتفرع من شارع مستشفى الصدر ملك السيد معاطي . ثالثا - . . . واذا صدر الحكم المستأنف ورأت احيث العامة للتأمينات الاجتماعية استئنافه حاولت اعلان المستأنف عليه الاول في شارع جلال الدين المتفرع من شارع مستشفى الصدر ملك السيد معاطي ، افاد السيد ابراهيم معاطي بأن المستأنف عليه الاول لا يقيم بملكه بالعنوان الموضح . رابعا - حاولت المستأنفة بعد ذلك اعلانه بشارع الشهيد عبد السلام عارف رقم ٢٠ بالمنصورة فوردت الاجابة بأنه لم يستدل على المراد اعلانه بهذا العنوان .

خامسا - اجرت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تحريات توصلا منها الى معرفة محل اقامة المستأنف عليه الاول لاعلانه بصحيفة استئنافها فتقدم لها مندوب الشياخة بتقسم اول المنصورة مذكرة مؤرخة ١٥/٥/١٩٧٦ معتمدة من مأمور قسم اول المنصورة جاء بها انه لم يستدل على المستأنف عليه الاول بشارع جلال الدين المتفرع من شارع مستشفى الصدر ملك السيد معاطى وانه لا يعلم له محل اقامة ، ليس ذلك فحسب بل اجرت تحريات اخرى عن شارع الشهيد عبدالسلام عارف فجاءت اجابة مندوب الشياخة في ١٠/٥/١٩٧٦ موقعا عليها ايضا من مأمور قسم ثان المنصورة انه لم يستدل على المستأنف عليه الاول بالمنزل رقم ٢٠ شارع الشهيد عبدالسلام عارف ولا بالمنزل رقم ٣٠ بنفس الشارع بدائرة قسم ثان المنصورة ولا تعلم له محل اقامة . . .

سادسا - ازاء ذلك قامت المستأنفة باعلان المستأنف عليه الاول باصيل صحيفة الاستئناف في مواجهة وكيل نيابة قسم اول المنصورة على اساس ان اخر محل اقامة له كان معروفا هو شارع جلال الدين المتفرع من شارع مستشفى الصدر ملك السيد معاطى ويبين مما تقدم ان المستأنفة قد بذلت الجهد في محاولة التعرف على محل اقامة المستأنف عليه الاول الذى يتعين اعلانه فيه باستئنافها في ٢٠/٥/١٩٧٦ في مواجهة النيابة العامة . . . وكانت صحيفة الاستئناف قد اودعت قلم كتاب المحكمة في ٢١/٢/١٩٧٦ فان الاعلان يكون قد تم في خلال التسعين يوما المنصوص عليها في المادة ٧٠ من قانون المرافعات . . . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد واجه دفع الطاعن ودفاعه في هذا الخصوص وخلص باسباب سائغة الى كفاية التحريات التى سبقت اعلانه للنيابة وصحة هذا الاعلان ، فان الحكم لا يكون قد جاوز السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بما لامعتهب عليها فيه من محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٨/٤/١٩٨٢ - الطعن ٣٣٧ لسنة ٤٧ ق)

٥١٨ - اعلان صحف الدعاوى وصحف الطعون والاحكام المتعلقة بالهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها - بطلان - زوال البطلان بالحضور - مجرد طلب التأجيل لايعتبر تعرضا للموضوع :

ان النص في المادة ٣ من قانون اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ على ان

« . . . تسلم اعلانات صحف الدعاوي وصحف الطعون والاحكام المتعلقة بالهيئات العامة او المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها في مركز ادارتها ، ولرئيس مجلس الادارة » يدل على ان المشرع لم يجعل للجهات المبينة في النص سوى موطن اصلي واحد - مركز ادارتها - بالنسبة للاعلانات الخاصة بصحف الدعاوي وصحف الطعون والاحكام ، وغايته من ذلك وصول الاعلان الى رئيس مجلس الادارة لكي يباشر الدعوى عن الجهة التي يمثلها امام القضاء ، واذا لم يتم الاعلان على هذا الوجه تخلفت الغاية منه وصار لا يعتد به ولا ينتج اثره القانوني ولا يزول الحق في التمسك ببطلانه طبقا للمادة ١١٤ من قانون المرافعات الا بحضور من يمثل المعلن بناء على هذا الاعلان بذاته وبالجلسة المبينة فيه ذلك ان حضور الخصم في جلسة اخرى خلاف الجلسة المبينة بالاعلان الباطل - سواء اكان حضوره من تلقاء نفسه او بناء على ورقة اخرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان . لما كان ذلك وكان مجرد طلب تأجيل الدعوى للاطلاع لا يعتبر تعرضا للموضوع يسقط به الحق في التمسك بالدفع الشكلي ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه ببطلان اعلان صحيفة الدعوى المعلنة في ١٩٧٥/٩/٢٤ وباعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة للشركة المطعون عليها الاولى على ان صحيفة الدعوى اودعت قلم الكتاب في ١٩٧٥/٩/٢٢ - ووجهت الى الشركة في مقر فرعيها بمدينة دمنهور بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٤ للحضور بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٧ ولم يحضر بهذه الجلسة من يمثل الشركة التي اعلنت بعد ذلك بالصحيفة في مركز ادارتها بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩ وحضر من يمثلها بناء على هذا الاعلان بجلسة ١٩٧٦/١٠/١٤ وطلب التأجيل للاطلاع ودفع في الجلسة التالية ببطلان صحيفة الدعوى المعلنة في ١٩٧٥/٩/٢٤ وباعتبار الدعوى كأن لم تكن وتمسك بهذين الدفعين في المذكرات التي قدمها بعد ذلك فانه يكون قد التزم صحيح القانون . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق ان الشركة المطعون عليها الاولى قد اختصمت في صحيفة افتتاح الدعوى فانه لا محل لما يتحدى به الطاعن في نعيه من ان اختصاصها كان بطريق ادخاها في الدعوى طبقا لنص المادة ١١٧ من قانون المرافعات ويكون الطعن برمته على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٥/١١ - الطعن ١٥٣٩ لسنة ٤٨ ق)

٥١٩- اعلان - بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان ، واعتبار الدعوى كأن لم تكن اعمالا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يتعلقان بالنظام العام ولا يجوز التمسك بهما الا ممن شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة في ذلك. ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة .

لما كان بطلان اوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ، وكان ميعاد الثلاثة شهور المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور والجزاء المقرر فيها لعدم مراعاته - وهو اعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور خلاله - هو جزاء لا يتعلق كذلك بالنظام العام ، ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته ولو كان له مصلحة في ذلك ، او كان الموضوع غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدها الثانية عشر لم تتمسك ببطلان اعلانها بصحيفة الدعوى او باعتبارها كأن لم تكن اعمالا للمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، ومن ثم فلا يجوز للطاعة ان تدفع ببطلان هذا الاعلان او باعتبار الدعوى كأن لم تكن بالنسبة لغيرها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض هذين الدفعين المبدئين من الطاعة لعدم جواز التمسك بهما الا ممن شرع لمصلحتها وهي المطعون ضدها الثانية عشرة ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٢/٦/٣ - الطعن ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق)

٥٢٠- محضر الاعلان - محرر رسمي - حجيته - المجادلة في صحته :
محضر الاعلان من المحررات الرسمية التي اسبغ القانون الحجية المطلقة على ما دونها في امور باشرها محررها في حدود مهمته ما لم يتبين تزويرها ولا تقبل المجادلة في صحة ما اثبتته المحضر في اصل الاعلان ما لم يطعن على هذه البيانات بالتزوير .

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ - الطعن ٢٣٣٧ لسنة ٥١ ق)

٥٢١ - بيانات اوراق المحضرين - اسم المحضر المباشر للاعلان وتوقيعه على الاصل والصورة - خلو الصورة من هذه البيانات - بطلان متعلق بالنظام العام - لا يزول بالحضور ولا بالنزول عنه :

ان المشرع اوجب في المادتين ٩ ، ١٩ من قانون المرافعات ان تشمل الاوراق التي يقوم المحضرون باعلانها ومنها صحف الدعاوى والاستئنافات على بيانات جوهريّة منها بيان اسم المحضر الذي يباشر الاعلان وتوقيعه على كل من الاصل والصورة والا كان الاجراء باطلا ومن المقرر ان للمعلن اليه ان يتمسك ببطلان الصورة المعلنة ولو خلا اصلها من اسباب البطلان ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان صورة اعلان المطعون ضدهما الاول والثانية بصحيفة الاستئناف قد خلت من جميع البيانات ومنها اسم المحضر وتوقيعه وكان لا يجدى الطاعة ادعاؤها مخالفة الحكم المطعون فيه للثابت في الاوراق في هذا الصدد طالما انها لا تنكر عدم وضوح البيانات بالورقة ولا يجديها الاستدلال بصورة رسمية قام بنسخها الموظف المختص من صورة لصحيفة الاستئناف ليس في الاوراق ما يدل على انها هي نفسها صورة الاعلان المسلمة للمطعون ضدهما والتي وصفتها محكمة الاستئناف بذلك واستخلصت منها انها خالية من البيانات الجوهرية ومنها اسم المحضر وتوقيعه ويكون نعى الطاعة مخالفة الحكم للثابت في الاوراق في هذا الصدد غير مقبول لانه جاء عاريا من الدليل ومن المقرر انه لا يقبل نعى بغير دليل يشته وتكون الحقيقة في شأن هذا النعى هي ما جاء في مدونات الحكم المطعون فيه من ان صورة الاعلان خلت من البيانات جميعها ومنها توقيع المحضر ومن ثم يكون الاعلان وقع باطلا واذ كان ذلك وكان المقرر ان اغفال البيان الخاص بتوقيع المحضر على الاعلان متعلق بالنظام العام لان توقيع المحضر هو الذى يكسب الورقة صفتها الرسمية وكانت هذه الغاية لا تتحقق الا باشتمال صورة الاعلان على التوقيع ولا يسقط البطلان بالحضور ولا بالنزول عنه ولا ان يكون الخصم حضر بالجلسة ولم يتمسك به ومن ثم فلا يجدى الطاعة قولها ان المطعون ضدهما حضرا وطلبا التأجيل للاطلاع ولم يدفعوا ببطلان الاعلان وبذلك فاذا ما انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء ببطلان اعلان صحيفة الاستئناف يكون قد التزم صحيح القانون محمولا على اسباب واقعية ثابتة وصحيحة وكافية لحمله ويضحي النعى عليه غير مقبول لانه في شق منه جاء عاريا عن الدليل الذى

يثبت صحته وفي الشق الثاني واقع على ما تزيد به الحكم المطعون فيه ولم يكن لازماً لحمل قضائه الذي يبقى بدونه قائماً ومحمولاً على ما يكفي لحمله ويكون النعى برمته على غير أساس متعينا رفضه .

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ - الطعن ٣٢ لسنة ٥٠ ق)

٥٢٢ - ان الطاعنة اذ لم تنازع امام محكمة الموضوع في مطابقة الصورة المقدمة من ورقة اعلانها لأصلها فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم المطعون فيه لاعتداده بها . عدم جواز اثارة هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض .

ان الطاعنة اذ لم تنازع امام محكمة الموضوع في مطابقة الصورة المقدمة من ورقة اعلانها بصحيفة دعوى الاشكال المقامة ضدها من المطعون عليه لأصلها فإنه لا يقبل منها تعيب الحكم المطعون فيه لاعتداده بها في مقام التدليل على صحة اعلانها بانذار الطاعة ، لما كان ذلك وكان الثابت من تلك الصورة ان الطاعنة اعلنت لشخصها في تاريخ لاحق لتوجيه الانذار اليها بذات العنوان الذي تم فيه اعلانها به - وهو مغاير لعنوان مسكن الزوجية - فان استخلاص الحكم المطعون فيه من ذلك ان هذا العنوان هو محل اقامتها الحقيقي يكون استخلاصاً سائغاً له سنده من الاوراق ويكون النعى عليه في هذا الخصوص من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تجوز اثارته امام هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - الطعن ٧٠ لسنة ٥٢ ق)

٥٢٣ - وجوب تسليم صور الاعلانات بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية للقوات المسلحة مشروط بأن يكون المعلن اليه من افراد هذه القوات فعلاً وقت تنفيذ الاعلان .

لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة اصلاً بالرد على دفاع لم يقيم عليه دليل ، فإنه لا ينال من حكمها خطؤه في تسيب رفضه . وكان مناط الاستثناء المنصوص عليه في البند السادس من المادة ١٣ من قانون المرافعات الذي يوجب تسليم صورة الاعلانات بواسطة النيابة العامة الى الادارة القضائية للقوات المسلحة هو ان يكون المعلن اليه من افراد هذه القوات فعلاً وقت تنفيذ الاعلان . لما كان ذلك ، وكانت الصور العرفية التي لم يقدم أصلها لمطابقتها عليه لاجحية لها . وكان مجرد ورود رقم بطاقة عسكرية قرين توقيع الطاعن

الثاني على محرر عقد البيع موضوع الدعوى لانهض دليلا على قيام صفة عسكرية له وقت اعلانه بصحيفة الدعوى في موطنه . فمن ثم يكون الدفع ببطلان هذا الاعلان المؤسس على مخالفته الطريق المحدد قانونا لاعلان افراد القوات المسلحة ، مفتقرا الى الدليل ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب في قضائه برفضه ويكون النعي عليه بهذين السببين على غير اساس .
(نقض ١٩٨٤/٢/٩ - الطعن ١٩٢ لسنة ٤٩ق)

٥٢٤ - اعلان صحف الدعاوى والطعون - بيانات الاعلان - الغاية منها -
مناط الحكم بالبطلان :-

لما كانت المادة ١٩ من قانون المرافعات تنص على انه يترتب البطلان على عدم مراعاة المواعيد والاجراءات المنصوص عليها في المواد ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ الا ان المشرع قد نص في المادة ٢٠ منه على انه « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وهو ما يدل على ان المشرع قدر ان الشكل ليس سوى وسيلة لتحقيق غاية معينة في الخصومة فاذا ثبت تحقيق الغاية التي يرمى القانون الى تحقيقها من توافر الشكل او البيان فانه لا يحكم بالبطلان ، ولما كان من المقرر انه متى خلت الصورة من بيان اوجبه القانون وقع الاعلان باطلا بشرط ان يكون العيب في البيان مؤثرا ، وكانت الغاية من بيان تاريخ الاعلان والساعة التي حصل فيها معرفة الوقت الذي تم فيه بحيث يترتب عليه اثاره التي رتبها القانون عليه متى تم في ساعة يجوز اجراؤه خلالها ، والغاية من بيان اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها التحقق من اجرائه بواسطة الشخص الذي ناطه القانون باجرائه ، ووجب القانون بيان اسم وصفة من سلمت اليه الورقة وتوقيعه على الاصل بالاستلام حتى يمكن التحقق من ان من سلمت اليه الصورة هو ممن اجاز القانون تسليمها اليه ، والغاية من توقيع المحضر هو اسباغ الرسمية على الورقة . لما كان ذلك وكان يبين من اصل ورقة اعلان صحيفة الاستئناف المودعة ملف الطعن انها اعلنت في خلال الثلاثة اشهر التالية لايداعها قلم الكتاب وقد اشتملت على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون المرافعات ، ولم يدع الطاعنون ان الاعلان قد تم في

تاريخ مغاير للتاريخ الذى اثبت فيها او ان من تسلم الاعلان ليس هو المخاطب معه على النحو المثبت باصل الصحيفة ، او ان من قام بالاعلان من غير المحضرين وبذلك يتحقق ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من هذه البيانات ويكون الدفع ببطالان الاعلان لخلو الصورة المعلنة منها وما يترتب عليه من اعتبار الاستئناف كأن لم يكن على غير اساس ، ومن ثم يكون النعى فى غير محله .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق)

٥٢٥ - الموطن - ماهيته - الاعلان فى الموطن الاصلى - الاعلان فى موطن الاعمال - جواز تعدد الموطن :

لما كان النص فى المادة ٤٠ من القانون المدنى على ان « الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة » وكان البين من عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٧/١٢/١ سند الدعوى والمقدم ضمن مستندات الطاعن ، انه استأجر شقة النزاع سكنا له ، وجاء فى البند الخامس عشر منه ان المستأجر (الطاعن) يقر صراحة انه يتخذ المكان المؤجر موطن له وكل اعلان يرسل له فيه يعتبر قانونيا ، فان توجيه اعلانات تجديد السير فى الدعوى للطاعن واعلانه بالحكم التمهيدي واحالة الدعوى الى المرافعة ، فى محل اقامته بشقة النزاع يكون صحيحا ولعدم وجوده به او وجود من يصح تسليم الاعلان اليه وفقا للمادة ١٠ من قانون المرافعات سلم الاعلان الى مأمور القسم ومن ثم تكون هذه الاعلانات قد تمت صحيحة وفقا لحكم المادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات اللتين توجبان تسليم الاوراق - المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه او لجهة الادارة فى حالة عدم وجود المطلوب اعلانه وعدم وجود من يصح تسليم الاعلان له قانونا . ولا يغير من ذلك ان يكون للطاعن محل اقامة بسكن آخر غير شقة النزاع ، اذ ان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان الخصم اذا الغى موطنه الاصلى ، ولم يخبر خصمه بذلك ، صح اعلانه فيه ، بما مفاده ان القانون يفرض على الشخص ان يخطر خصومه بموطنه الاصلى الجديد والا تحمل مغبة اعلانهم له فى موطنه السابق ، واذا لم يقدم الطاعن ما يفيد اخطاره المطعون ضدها الاولى بموطنه الجديد فان الاعلانات الموجهة له فى شقة النزاع تكون صحيحة ، ولا محل لاعلانه فى عيادته التى ورد عنوانها فى بيانات عقد

الانحياز ، اذ ان محل الحرفة وعلى ما جرى عليه نص المادة ٤١ من القانون المدني يعتبر موطننا بجانب الموطن الاصلى بالنسبة الى ادارة الاعمال المتعلقة بهذه الحرفة ودعوى النزاع لا يتعلق موضوعيا بعمل الطاعن ، فلا يجوز توجيه اعلانات هذه الدعوى الى محل عمله بعيادته ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه لا يكون قد خالف القانون او اخطأ في تطبيقه او خالف الثابت في الاوراق ، وما اورده الحكم في مدوناته من ان الطاعن يقيم في مسكن آخر غير شقة النزاع لا يعيبه بالتناقض اذ اجازت المادة ٤٠ من القانون المدني ان يكون للشخص في وقت واحد اكثر من موطن ومن ثم يكون النعى برمته على غير اساس .

(نقض ١٢/٤/١٩٨٤ - الطعن ١٦٢٥ لسنة ٤٨ ق)

٥٢٦ - اعلان - البيانات الواجب اشتماله عليها - موطن المعلن اليه - اغفال هذا البيان - أثره - بطلان الاعلان - متى يصح التمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان البطلان المتعلق بالاعلان لاشان له بالنظام العام ، ولا يجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض ، الا انه اذا ترتب على بطلان الاعلان عدم علم الطاعن بالخصومة فتخلف عن الحضور امام محكمة الموضوع وتعدر عليه التمسك بالبطلان ، فإنه يجوز له ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يتمسك لأول مرة في صحيفة الطعن بالنقض ببطلان الحكم لبطلان الاعلان ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٩ من قانون المرافعات قد اوجبت ان تشتمل ورقة الاعلان على البيانات الواردة بها ومنها اسم المعلن اليه ولقبه ومهنته او وظيفته وموطنه ، كما اوجبت لفقرة الثانية من المادة ١٠ منه على المحضر اذا لم يجد الشخص المطلوب اعلانه في موطنه ان يسلم الورقة الى من يقرر انه وكيله او انه يعمل في خدمته او انه من الساكنين معه من الازواج والاقارب والاصهار وهو - اى المحضر - وان جاز له - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة اعلان المطلوب اعلانه مع شخصه في اى مكان الا انه غير مكلف بالتحقق من شخصه طالما انه خوطب في موطنه الاصلى ، كما انه ليس مكلفا بالتحقق من صفة من تسلم الاعلان عنه مادام هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد اعلانه فلازم ذلك بالضرورة ان يكون مستلم الاعلان

قد خوطب بموطن المعلن اليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان اصل اعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف وكذلك اعادته قد خليا من بيان موطنه ، وهما وان ورد بهما انه يسكن ببلدة سنباط الا ان ذلك لا يغني عن بيان موطنه الذي يقيم به في هذه البلدة ولم يبين المحضر في اي من الورقتين انه انتقل الى هذا الموطن او ان من تسلم صورة الاعلان قد خوطب فيه ، فلا دليل على ان تسليم صورة الاعلان تم في موطنه ، يؤيد ذلك ما جاء بالشهادات الرسمية الصادرة من المجلس المحلي من ان المخاطب معها لا يقيم مع الطاعن ولا تربطها به اى صلة ومن ثم فان كلا من الاجراءين يكون قد وقع باطلا ، واذا كان الثابت كذلك من الاوراق ان الطاعن لم يحضر امام محكمة الاستئناف فلم يكن في مكتبته التمسك بهذا البطلان ، فانه يجوز له التمسك في صحيفة الطعن بالنقض ببطلان الحكم المطعون فيه لا يثبتانه على هذين الاجراءين الباطلين واللذين لم تنعقد بهما الخصومة بين طرفيها بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٠ - الطعن ١١١٠ لسنة ٥٣ق)

إفلاس

٥٢٧- شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فتكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم وتخرج حصة الشريك فيها عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الارباح او نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة والحكم باشهار افلاس هذه الشركة يستتبع حتما افلاس الشركاء المتضامين فيها حتى ولو اغفل الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامين أو اغفال بيان اسمائهم .

من المقرر قانونا وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان شركة التوصية البسيطة هي شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن اشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية ان يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، فتكون اموالها مستقلة عن اموالهم وتعتبر ضمانا عاما لدائتيها وحدهم كما تخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك الا مجرد حق في نسبة معينة من الارباح او نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة والحكم باشهار افلاس هذه الشركة يستتبع حتما افلاس الشركاء المتضامين فيها اذ ان الشركاء المتضامين مسئولون في اموالهم الخاصة عن ديون الشركة فاذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك توقفهم ايضا ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بافلاس الشركة النص على شهر افلاس الشركاء المتضامين فيها أو اغفال بيان اسمائهم ان يظلوا بمنأى عن الافلاس اذ ان افلاسهم يقع نتيجة إجتمية ولازمة لافلاس الشركة وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق ايضا بالنسبة للشركاء المتضامين في شركات التوصية البسيطة .

(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٧١ لسنة ٤٦ق)

الالتزام المرافق العامة

٥٢٨ - التزام المرافق العامة - اسقاطه - اسقاط الالتزام أو انتهاءه يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم أو الحراسة الادارية وبين ادارة الدولة للمرفق وبالتالي لا تعتبر الدولة خلفا خاصا او عاما للشركة التي اسقط عنها الالتزام او انتهى التزامها .

ان الاصل في التزام المرافق العامة أن الملتزم يدير المرفق لحسابه وتحت مسؤوليته ، وجميع الالتزامات التي تترتب في ذمته اثناء قيامه هو بادارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ، ولاشأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها بما لم ينص في عقد الالتزام او في غيره على تحملها بها ، واسقاط الالتزام او انتهاءه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم او الحراسة الادارية وبين ادارة الدولة للمرفق ومن ثم فإن الدولة لا تعتبر خلفا خاصا او عاما للشركة التي اسقط عنها الالتزام او انتهى التزامها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واورد في مدوناته « انه عند انتهاء مدة الالتزام او اسقاط الالتزام لتخلف الملتزم عن تنفيذ التزاماته ، وهي حالة النزاع المطروح ، وطبقا للمادة ١٧ من كراسة الشروط الملحقه بعقد الالتزام يسقط حق الملتزم وتسترد الدولة كافة منشآت المرفق دون حق في الرجوع عليها بشيء سواء من قبل الملتزم أو نائبه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢ - الطعن ٧٦٦ لسنة ٤٨ ق)

التماس إعادة النظر

٥٢٩ - العبرة في طلبات الخصوم هي بالطلبات الختامية فاذا قضت المحكمة بما لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه وهي تعلم بذلك ومسبية حكمها في هذا الخصوص فيكون سبيل الطعن على الحكم هو النقض اما اذا كان قضاؤها عن سهو وعدم ادراك دون بيان او تسبب لوجهة نظرهما كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر طبقا للمادة ٥/٢٤١ مرافعات ولا يقبل الطعن فيه بالنقض .

العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية . بحيث اذا اغفل المدعى في مذكراته الختامية التي حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التي كان اوردها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فان فصل المحكمة في هذه الطلبات الاخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهي اذ تقضى بشيء لم يطلبوه او باكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالمة بانها انما تقضى بما لم يطلبه الخصوم او باكثر مما طلبوه ، مسبية اياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، اما اذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم ادراك دون بيان او تسبب لوجهة نظرهما ، كان هذا من وجوه التماس اعادة النظر ، طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . ولما كان الين من الحكم المطعون فيه ، انه قضى في منطوقه بثبوت الحجز التحفظي الموقع في ٢٢/٦/١٩٧١ ، وخلت مدوناته من اسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فلا يقبل الطعن فيه بالنقض ، ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٠/١/٢٦ - الطعن ١٢٨ لسنة ٤٨ ق)

٥٣٠ - التماس إعادة النظر في منازعات الاحوال الشخصية . خضوعه
للاحكام الواردة في قانون المرافعات .

اذ كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
الواردة في الفصل الخاص بالتماس إعادة النظر قد صار الغاؤها بالقانون رقم
٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - فانه يتعين اعتزال احكام المواد التي افردت له في قانون
المرافعات المدنية والتجارية .

(نقض ١٩٨١/٥/٢٦ - الطعن ٤ لسنة ٥٠ ق)

٥٣١ - الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم او باكثر
مما طلبوه ، الا اذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة
نظرها فيما حكمت به ، اما اذا لم يبدو من الحكم انه يقصد تجاوز طلبات
المطعون عليه فان سبيل الطعن عليه انما يكون بالتماس إعادة النظر .
لما كان يتعين على المحكمة ان تتقيد وتلتزم حدود الطلبات في الدعوى فلا
تقضى فيها بما لم يطلبه الخصوم ولا باكثر مما طلبوه طالما لم يثبت ان الطلبات التي
اقيمت الدعوى على اساسها قد عدلت ، كما انها غير ملزمة بلفت نظر الخصم
الى قانون آخر قد يقرر له حقوقا اخرى لم يطلبها في الدعوى وحسبها ان تقيم
قضاءها وفقا لطلبه المطروح عليها بما يكفي لحمله ، كما ان من المقرر في قضاء
هذه المحكمة ان الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم
او باكثر مما طلبوه الا اذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة
نظرها فيما حكمت به واطهرت فيه انها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم
لها من الطلبات وعالمة انها بقضائها هذا المطعون فيه انما تقضى بما لم يطلبه
الخصوم او باكثر مما طلبوه ومع ذلك اصررت على القضاء به مسببة اياه في هذا
الخصوص ، اما اذا لم يبدو من الحكم انه يقصد تجاوز طلبات المطعون عليه وان
يحكم له باكثر مما طلبه ، فان سبيل الطعن عليه انما يكون بالتماس إعادة النظر
وفقا لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات . لما كان ذلك ،
وكان البين من صحيفة افتتاح الدعوى امام محكمة الدرجة الاولى ، وصحيفة
الاستئناف ان طلب المطعون ضده الاول قد تحدد بالزام المدعى عليه الثاني
بصفته (الطاعن) باحتساب مكافأة الطالب (المطعون ضده الاول) عن مدة

خدمته لدى المدعى عليه الاول (المطعون ضده الثانى) فى معاشه ، وكان البين ان الحكم الاستثنائى الصادر فى ٢٨ / ٣ / ١٩٧٩ أورد فى مدوناته انه « بالنسبة لطلب المستأنف (المطعون ضده الاول) الزام المستأنف عليه الثانى بصفته (الطاعن) باحتساب مكافأته عن مدة خدمته فى معاشه طبقا للقانون ، فان قضاء محكمة اول درجة فى هذا الشق من الدعوى بعدم قبولها لرفعها قبل الاوان استنادا الى ان المدعى لم يفصح عن سند أو احقية مطالبته بتلك المكافأة ، كما لم يرد بصحيفة الدعوى ما اذا كان مستحقا لمعاش طبقا لاحكام القانون وليس فى اوراق الدعوى ما يثبت ان المدعى قد طالب المدعى عليها الثانية بمعاملته على اساس خروجه نهائيا من نطاق تطبيق القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ من عدمه على غير سند من القانون ، ذلك ان المستأنف يستحق مبالغ قبل المستأنف عليه الثانى طبقا للقانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ والذي فصل فى ظله وذلك طبقا لمدة التأمين عليه ومن ثم يتعين الحكم بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الاوان وبقبولها » ، ثم قضى بنسب خبير لبيان مستحقات المطعون ضده الاول لدى الهيئة الطاعنة ، وبعد ان قدم الخبير تقريره قضى فى ٢٦ / ١١ / ١٩٨٠ بتعويض الدفعة الواحدة تأسيسا على ما اورده من انه « اذا تحقق خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا استحق تعويض الدفعة الواحدة . . ومن ثم يستحق تعويض الدفعة الواحدة » . لما كان ذلك ، وكان البين مما اورده الحكم المطعون فيه من تحديد طلبات المطعون ضده الاول التى اقام بها دعواه بانها طلب « احتساب مكافأته عن مدة خدمته فى معاشه » ، ورغم ذلك اصر على القضاء له بتعويض الدفعة الواحدة استنادا الى انه خرج نهائيا من نطاق تطبيق القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ ودون ان يثبت من الاوراق ان المطعون ضده قد غير طلبه أو سببه فى الدعوى ، بما مؤداه ان الحكم حين قضى بتعويض الدفعة الواحدة كان ذلك منه عن بصر وبصيرة وعلم تام بالطلبات المطروحة عليه ورغم ذلك قضى بغيرها مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

٥٣٢ - القضاء باكثر مما طلبه الخصوم . الطعن فيه يكون بطريق التماس اعادة النظر . القضاء بذلك عن ادراك بنطاق الدعوى وطلبات الخصوم . سبيل الطعن فيه هو النقض .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه وان كان الحكم باكثر مما طلبه الخصوم من اوجه التماس اعادة النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التي فصلت فيه لتستدرك ما وقعت فيه من سهو غير متعمد فتبادر الى اصلاحه متى تبينت سببه الا انه اذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه وظهرت انها تدرك حقيقة ما قدم لها من الطلبات وانها بقضائها هذا تجاوز ما طلبه الخصوم ومع ذلك اصررت على هذا القضاء مسببة اياه في هذا الخصوص ، وبرز هذا الاتجاه واضحا في الحكم فانه يمتنع الطعن عليه بطريق التماس ويكون طريق الطعن عليه في هذه الحالة هو النقض .

(نقض ١٩٨٢/٣/٤ - الطعن ١٦٦٤ لسنة ٤٨ق)

٥٣٣ - الغش الذي يبني عليه الالتماس - ماهيته :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الغش الذي يبني عليه الالتماس بالمعنى الذي تقصده المادة ١/٢٤١ من قانون المرافعات هو الذي يقع ممن حكم لصالحه في الدعوى بناء عليه ، ولم يتح للمحكمة ان تتحرز عند اخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه بدحضه وتنويرها في حقيقة شأنه لجهله به وخفاء امره عليه بحيث يستحيل كشفه فاذا كان مطلعا على اعمال خصمه ولم يناقشها او كان في وسعه تبين غشه وسكت عنه ولم يفضح امره او كان في مركز يسمح له بمراقبة تصرفات خصمه ولم يبين اوجه دفاعه في المسائل التي يتظلم منها فانه لا وجه للالتماس . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنين اقاموا التماسهم على ان ماجاء بكشف تفتيش المساحة والشهر العقارى المؤرخ ١٩٧٤/١٢/١٤ من ان موقع الفدان المملوك لمورث المطعون ضدهم الاربعة الاول يبعد عن موقع التسعة قراريط محل النزاع على خلاف ما جاء بكشف التحديد المقدم من هذا الاخير مما يعتبر غشا منه ، وكان كشف التحديد الذي يدعى الطاعنون استناد الحكم الملتمس فيه اليه فيما انتهى اليه من قضاء معروضا على المحكمة التي اصدرته ، ولم يكن خافيا عليهم وكانوا يضعون اليد

على الارض محل النزاع ، فان ادعاءهم مخالفة الثابت بذلك الكشف للواقع ،
بفرض صحته لا يتوافق به الغش الذي يميز قبول التماس اعادة النظر . واذ
انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة فان النعى عليه باسباب
الطعن ، ايا كان وجه الراى فيها . يكون غير منتج .
(نقض ١٩٨٢/٣/١١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٨ ق)

أمر أداء

٥٣٤ - اجراءات استصدار أمر الاداء تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق او شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ مرافعات .

اجراءات استصدار امر الاداء عند توافر الشروط التى يتطلبها القانون اجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به او بشروط وجوده ، ومن ثم فان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار امر الاداء هو فى حقيقته دفع يبطلان الاجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التى فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجها الى اجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها - وبهذه المثابة يكون من الدفع الشكلى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١/١١٥ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٤٨ق)

٥٣٥ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الاداء . قضاء لا تستنفذ به محكمة اول درجة ولايتها فى نظر موضوع الدعوى . الغاء هذا الحكم استثنائيا . وجوب اعادة الدعوى لمحكمة اول درجة ليُظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تفويت لاحدى درجتى التقاضى . أثره . بطلان الحكم .

متى تقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها الى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار امر بالاداء هو من الدفع الشكلى وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره فى المادة ١/١١٥ مرافعات فان محكمة اول درجة اذ قضت بعدم قبول الدعوى تأسيسا على مخالفة الدائن الاجراءات الشكلى التى فرضها المشرع لاقتضاء دينه لا تكون قد استنفذت ولايتها فى نظر مونسوخ

الدعوى - فاذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم - فإنه يجب عليها في هذه الحالة ان تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة لنظر موضوعها اذ هي لم تقل كلمتها بعد - ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت احدى درجات التقاضى على الخصوم . واذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فان حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٤٨ق)

٥٣٦ - سلوك طريق الأمر بالأداء - شرطه :

المادة ٢٠١ من قانون المرافعات تشترط لسلوك طريق امر الاداء ان يكون الدين المطالب به مبلغا معيناً من النقود ثابتاً بالكتابة معين المقدار وحال الاداء - او منقولاً معيناً بنوعه ومقداره - ومقتضى ذلك ان هذا الطريق لا يتبع الا اذا كان كل مطلوب الدائن هو دين تتوافر فيه شروط استصدار الأمر بما مقتضاه انه اذا كان الدين غير ثابت بورقة موقع عليها من المدين او اذا كان بعض ما يطالب به الدائن مما لا تتوافر فيه هذه الشروط فإن سبيله في المطالبة يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ولا يجوز له في هذه الاحوال ان يلجأ الى طريق استصدار أمر الاداء لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى ولا يجوز التوسع فيه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٤٩٣ لسنة ٤٩ق)

أموال عامة

٥٣٧ - الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال التي تكون مملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وتخرج عن هذا النطاق الأموال المملوكة للأفراد أو الأوقاف ولا تكتسب صفة الأموال العامة إلا إذا كانت قد انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية .

قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال التي تكون مملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وذلك عملاً بالمادة ٩ من القانون المدني القديم والمادة ٨٧ من القانون المدني الحالي ومن ثم لا تكتسب الأموال الأخرى المملوكة للأفراد أو الأوقاف صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة إلا إذا كانت قد انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها في القانون المدني ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة ، أو كانت من المحلات المخصصة للعبادة أو البر والاحسان بشرط قيام الحكومة بأدائها أو بصرف ما يلزم لصيانتها ، لما كان ذلك وكانت الدولة لم تتخذ بصدد الأرض محل الدعوى إجراءات نزع الملكية ، كما لم تكشف مدونات الحكم على أنها قد تولت إدارة الجبانة - التي كانت مقامة فوقها - أو الانفاق عليها ، فإن هذه الأرض بزوال تخصيصها للمنفعة العامة بانقطاع استعمالها بالفعل مقبرة لدفن موتى طائفة الأقباط الأرثوذكس ونقل الرفات منها واندثار معالمها واثارها تعود إلى عداد الأملاك الخاصة وإلى ملكية وقف الكنيسة الذي كانت تتبعه أصلاً متى كان الثابت أن ملكيتها لم تكن قد انتقلت إلى ملكية الدولة الخاصة ويكون الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ١٣٧٢ لسنة ٤٧ق)

٥٣٨ - جسور نهر النيل ومجراه . من املاك الدولة العامة . م ٧٨ مدنى .
جسور نهر النيل ومجراه تعتبر طبقا للمادة ٧٨ من القانون المدنى من املاك
الدولة العامة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٩ - الطعن ٣٨٧ لسنة ٤٣ ق)

٥٣٩ - أموال . الأموال المملوكة للأفراد . عدم اكتسابها صفة الاموال العامة
بمجرد تخصيصها للمنفعة العامة . اكتسابها هذه الصفة . شرطه .
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الأموال المملوكة
للأفراد او الاوقاف لا تكتسب صفة الاموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل
للمنفعة العامة الا اذا كانت قد انتقلت الى ملكية الدولة باحدى طرق كسب
الملكية المنصوص عليها فى القانون المدنى ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة
او كانت من المحلات المخصصة للعبادة او البر والاحسان بشرط قيام الحكومة
بادارتها او بصرف ما يلزم لصيانتها .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٨٤٦ لسنة ٤٨ ق)

٥٤٠ - وضع اليد على الاموال العامة لا يكسب الملكية مهما طال مدتة .
لما كان وضع اليد على الاموال العامة - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه
المحكمة - مهما طال مدتة لا يكسب الملكية الا اذا وقع بعد انتهاء تخصيصها
للمنفعة العامة وذلك قبل صدور القانون ٣٩ سنة ١٩٥٩ - اذ من تاريخ هذا
الانتهاء فقط تدخل فى عداد الاملاك الخاصة فتأخذ حكمها ثم يثبت وضع
اليد عليها بعد ذلك المدة الطويلة المكسبة للملكية بشرائطها القانونية . على انه
يجب ان يكون انتهاء التخصيص للمنفعة العامة واضحا لا يحتمل لبسا ومن ثم
فمجرد سكوت الادارة عن عمل يقوم به الغير فى المال العام بدون موافقتها
لايؤدى الى زوال تخصيص هذا المال للمنفعة العامة . وكان تحصيل فهم الواقع
فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ايضا - من شأن قاضى
الموضوع وحده فله السلطة التامة فى تقدير اعمال اهل الخبرة وبحث الدلائل
والمستندات المقدمة اليه تقديميا صحيحا وموازنة بعضها ببعض الاخر وترجيح
ما يطمئن اليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقا مع صحيح الواقع مادام
استخلاصه سائغا وله مأخذه من الاوراق ، وكان المقرر ان الموازنة بين الادلة

والاخذ بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن اليه محكمة الموضوع لاعتبار من قبيل الفساد في الاستدلال ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم الى تقرير الخبير فمادام انها قد اخذت بالنتيجة التي انتهى اليها ففى ذلك الرد الضمنى المسقط لما عداها ، وهى ايضا غير ملزمة بالرد على المستندات غير الحاسمة التى اطرحتها اذ حسبها ان تقيم حكمها على ما يصلح من الادلة لحمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان الطاعنة لا تمتلك أرض النزاع استنادا الى ما ثبت لخبير الدعوى من ان هذه الارض كانت اصلا من المنافع العامة ثم تحولت الى أرض مملوكة ملكية خاصة للدولة فى ١٠/٢/١٩٤٧ وان المدة منذ هذا التاريخ حتى صدور القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٩ الذى حظر تملك الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة بالتقادم دون الخمس عشرة سنة وبالتالي فليس من شأن هذه المدة ان تكسب الطاعنة ملكية تلك الارض بالتقادم المكسب الطويل المدة ، وهى اسباب سائغة مستمدة من اوراق الدعوى وتتضمن الرد المسقط لكل حجة مخالفة .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق)

٥٤١ - البيع الذى يرد على مال من الاموال العامة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً - مؤدى ذلك :

ان المادة ٨٧ من القانون المدنى تحظر التصرف فى المال العام ، ولما كان هذا النعى من النظام العام اذ قصد به اعتبارات عامة هى حماية ملكية الدولة العامة فان البيع الذى يرد على مال من الاموال العامة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لوقوعه على مال لا يجوز التعامل فيه بحكم القانون ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التسجيل لا يصح عقداً باطلاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان البيع الحاصل للطاعنة باطل بطلاناً مطلقاً لوقوعه على محل غير قابل للتعامل فيه اذ كانت الارض محل العقد عند ابرامه من المنافع العامة ، وان امر السيد رئيس محكمة القاهرة رقم ٧١٤ لسنة ٦١ بابقاء الشهر المؤقت بهذا العقد لا يضيف اية شرعية لتملك الارض بهذا العقد لانه لا يجوز تملكها بائى وجه من الوجوه فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويغدو النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق)

٥٤٢ - الجبانات - من الأموال العامة - الاشراف الإدارى عليها :

ان النص فى المادة الاولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبانات -
والذى يحكم واقعة النزاع - على ان « تعتبر جبانة عامة كل مكان مخصص لدفن
الموتى ، قائم فعلا وقت العمل بهذا القانون ، وكذلك كل مكان يخصص لهذا
الغرض بقرار من السلطة المختصة . وتعد اراضى الجبانات من الاموال
العامة » ، وفى المادة الثانية على ان تتولى المجالس المحلية فى حدود اختصاصها
انشاء الجبانات وصيانتها والغائها وتحديد رسم الانتفاع بها وذلك طبقا
للشروط والاوزاع التى تحددها اللائحة التنفيذية . وقد صدرت هذه اللائحة
بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ ، ونصت المادة الاولى منها على ان
« تتولى المجالس المحلية كل فى حدود اختصاصه حصر جميع الجبانات العامة
والمدافن الخاصة وقيدها فى سجلات خاصة مرقمة الصحائف ومختومة بخاتم
المجلس المحلى المختص . . » ونصت المادة السادسة منها على ان « يضع
المجلس المحلى المختص الاسس والمعايير والقواعد الواجب مراعاتها لتحديد
مساحة الجبانات وتخطيطها وانشائها وتحديد مساحات القطع ومواد البناء على
الا يخل ذلك بالشعائر الدينية للطوائف المختلفة » ونصت المادة الثامنة منها على
ان « يكون للمجلس المحلى الاشراف على حراسة الجبانه ونظافتها وعليه توفير
الجهاز اللازم لذلك » ، ونصت المادة التاسعة منها على ان « ينشئ المجلس
استراحة مسقوفة بجوار مدخل الجبانه لانتظار المشيعين ومكتبا للتربى » يدل
على ان الجبانات سواء كانت مخصصة لدفن موتى المسلمين أو من عداهم على
اختلاف مللهم وطوائفهم ، تعتبر اموالاً عامة مادامت معدة للدفن فيها
وتخصصت بالفعل لهذه المنفعة العامة ، وان للمجالس المحلية الاشراف عليها
وادارتها على النحو الذى بينته اللائحة التنفيذية آنفة الذكر ، وهو ذات ما كان
مقررا من قبل فى ظل العمل بلائحة الجبانات الصادرة بتاريخ
١٨٧٧/١٠/٣٠ التى عهدت الى مصلحة الصحة العمومية بالاختصاصات
المتعلقة بانشاء الجبانات وتعديلها واعطاء التراخيص بالدفن استثناء فى اماكن
غير الجبانات كالمساجد والكنائس وغيرها من الاماكن المعدة للعبادة ، وكذلك
فى ظل العمل بذكرى ١٨٨٧/١٢/٦ بتقرير عوائد لمصلحة الصحة عن
التراخيص المتعلقة باستخراج الجثث ونقلها وغير ذلك مما تتولاه المصلحة
المذكورة فى هذا الخصوص ، مما يفيد ان الجبانات جميعها كانت تعتبر قبل

صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ من الاموال العامة وتشرف عليها الدولة ممثلة في اجهزتها التنفيذية المختصة ، وهو ما اكده الترخيص الصادر من محافظة الاسكندرية بتاريخ ١٣ من رمضان سنة ١٢٩٠ هجرية الى الطاعنة لبناء سور حول المقابر محل النزاع اذ جاء به ان أرض هذه المقابر هي من اراضي (الميرى) وان الترخيص ببناء السور صدر من باب الاستثناء ، وعلى ان يهدم عند الاقتضاء دون الحق في التعويض ، لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤/٥/١٨٨٣ بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الارثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ قد قضت بأن يشكل مجلس عمومى لجميع الاقباط بالقطر المصرى للنظر في كافة مصالحهم الداخلة في دائرة اختصاصاته التى حددتها المواد من ٨ الى ١٩ من ذات اللائحة والتى تتعلق بالاقواف الخيرية التابعة للاقباط عموما ، وبمدارسهم التى تخضع لتفتيش نظارة المعارف وبكنائسهم وبشئون فقرائهم وبصرف مايلزم لدفن المعدمين وتربية ايتامهم ، والنظر فيما يحصل بين ابناء الملة من الدعاوى المتعلقة بالاحوال الشخصية ، وقد خلت هذه الاختصاصات مما يخول هذا المجلس حق انشاء جبانات لدفن الموتى من الاقباط أو ادارة تلك المخصصة لدفن موتاهم أو الاشراف عليها بأية صورة من صور الاشراف الدينى أو الادارى ، ولا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل لجنة لجبانات المسلمين بمدينة القاهرة ثم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ بتشكيل لجان لجبانات المسلمين بالبلاد التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الاسكندرية لعدم سريان احكامها على هذه المدينة الاخيرة والتى تقع بها المقابر محل النزاع ، كذلك لا يفيد الطاعنة تراخى بعض جهات الادارة فى مباشرة الاختصاصات التى خولها اياها القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ولائحته التنفيذية ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واقام قضاءه على ان الطاعنة لا يجوز لها ادارة المقابر محل النزاع والاشراف عليها ولا تعد ممثلة لها قانونا اذ ان ذلك مقرر للمجلس المحلى بمحافظة الاسكندرية ، فان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون

(نقض ١٩٨٤/٥/٩ - الطعن ١٩٢٥ لسنة ٤٩ ق)

أوراق تجارية

٥٤٣ - اليمين الموجهة للمدين في التقادم الصرفي . يمين حاسمة . ليس للمحكمة ان توجهها من تلقاء نفسها .

اليمين التي اجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفي الى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في هذه المادة - وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم - فان الدائن اذا لم يطلب توجيهها فليس للمحكمة ان توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها ان هي قضت بسقوط الدين بالتقادم الخمسي .

(نقض ١٣/٥/١٩٨٢ - الطعن ٢١٥ لبنة ٤١ق)

٥٤٤ - تقادم الأوراق التجارية - شرطه :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المشرع قرر تقادما قصيرا مدته خمس سنوات بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية وهي الكمبيالة بدون قيد والسند الاذن والسند لحامله والشيك متى اعتبر كل منها عملا تجاريا وذلك ما لم يصدر بالدين حكم حائز لقوة الامر المتقضى أو بحرر بشأنه اقرار مستقل من المدين فيتقادم الالتزام في هاتين الحالتين بخمس عشر سنة وان « السند الاذن يعتبر عملا تجاريا متى كان الموقع عليه تاجرا سواء كان تحريره مترتبا على معاملة تجارية او مدنية » . وكانت الطاعنة قد اقرت بالدين الذي حررت به الشيكات الثلاثة في عقد مستقل فان مدة تقادم هذا الدين تكون خمس عشرة سنة . اما السندان الاذنيان المستحقا الدفع في ٣٠/١١/١٩٦١ ، ٣١/٨/١٩٦٢ فانه لما كانت شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة للنقل - وهي تاجرة - هي الموقعة عليها فانها يعتبران عملا تجاريا ومن ثم تخضع دعوى المطالبة بقيمتها للتقادم الخمسي . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بالنسبة لهما فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦/٦/١٩٨٣ - الطعن ١٠٥٧ لسنة ٨٠ق)

٥٤٥ - أوراق تجارية - تقديمها الى بنك لتحصيل قيمتها - عدم جواز قيدها على حساب المدين الجارى الا بموافقته - تحرير بروتستو عدم الدفع عنها واجب :

لما كان الحساب الجارى طريقا استثنائيا لتسوية الحقوق والديون التى بين طرفيه خلال فترة زمنية معينة - وكانت ارادة طرفيه هى وحدها التى تبرر اجراء هذه التسوية بغير الطرق المقررة فى القواعد العامة - فان لها ان يحدد نطاقه بقصره على بعض الحقوق والديون التى تنشأ بينهما . وفى هذه الحالة لا يشمل الحساب الا ماتم الاتفاق عليه . كما ان سداد قيمة الورقة التجارية المقدمة للبنك من الغير خصما من الحساب الجارى لا يتم الا اذا اتفق البنك مع عمليه - صاحب ذلك الحساب - لاعتماد الخصم . لما كان ذلك وكان الخبير الذى ندبته محكمة أول درجة والمقدم صورة تقريره بملف الطعن - قد اثبت - بعد اطلاعه على عقدى فتح الاعتماد بالحساب الجارى والسندات الاذنية الثلاثة المحرر عنها بروتستات عدم الدفع - ان تلك السندات كانت محررة من المطعون ضده ومظيرة من دائته الى البنك الطاعن وان عقدى فتح الاعتماد بالحساب الجارى قد جرى تنفيذهما - حسبما هو متفق عليه بينهما - بطريق خصم السندات الاذنية المحررة لامر المطعون ضده والمظيرة منه الى البنك الطاعن وازافة قيمتها الى حسابه الجارى وكان لاختلاف بين الطرفين حول هذا الذى اثبته الخبير فى تقريره - وكان الثابت فى الدعوى ان المطعون ضده لم يقدم ما يثبت ان اتفاقا تم بينه وبين البنك الطاعن على اعتماد خصم قيمة السندات الاذنية المحررة منه لامر الغير من حسابه الجارى او أنه طلب من البنك اجراء هذا الخصم - فان البنك الطاعن لا يكون ملزما بسداد قيمة السندات الاذنية - محل النزاع - من الحساب الجارى للمطعون ضده وخصمها منه . ويكو من حقه بصفته حاملا لها - عدم وفاء المطعون ضده بقيمتها - ان يحرم عنها بروتستات عدم دفع وذلك للاحتفاظ بحقه فى الرجوع على المظيرين . واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى خطأ الطاعن فى تحرير بروتستات عدم الدفع ضد المطعون ضده استنادا الى القول بأن حسابه الجارى كان يسمح وقتها بالوفاء بقيمة السندات الاذنية المحررة عنها تلك البروتستات - فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

ايجار

- أولا - نطاق القوانين الاستثنائية
- ثانيا - أركان عقد الايجار واثباته
- ثالثا - المساكنة والطابع العائلي لعقد الايجار
- رابعا - زيادة عدد الوحدات السكنية أو هدمها
- خامسا - حظر حجز أكثر من مسكن في البلد الواحد
- سادسا - التزامات المؤجر
- سابعا - القيمة الإيجارية
- ثامنا - التنازل عن الايجار والتأجير من الباطن وبيع الجذك
- تاسعا - التأجير المفروش
- عاشرا - استمرار الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه السكن
- حادى عشر - التأجير للمهجرين
- ثانى عشر - الاخلاء والطرء
- ثالث عشر - تعلق قواعد الايجار بالنظام العام
- رابع عشر - مسائل متنوعة

أولا - نطاق القوانين الاستثنائية

٥٤٦ - إذا أنصب عقد الإيجار على مقهى بما أشتملت عليه من منقولات وأن الغرض الأصلي من الإيجارة لم يكن المبنى في حد ذاته وإنما المنشأة بما لها من عناصر مادية ومعنوية فإن العقد لا يخضع لقانون إيجار الأماكن ولا يسرى عليه بالتالي الامتداد القانوني .

أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم اليها من أدلة وترجيح ما تظمن اليه منها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقد الإيجار قد أنصب على المقهى المتنازع عليه بما أشتمل عليه من منقولات مبينة بظهر العقد بأجرة يومية قدرها ثلاثون قرشا وخلص إلى أن الإيجار قد وقع على المقهى بما يحويه من عناصر مادية ومعنوية ، ورتب على ذلك أن هذه الاجارة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن ولا يسرى عليها بالتالي الامتداد القانوني ، وكان البين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية من أرادة المتعاقدين وظروف التعاقد وملاساته أن الغرض الأصلي من الاجارة لم يكن المبنى في حد ذاته وإنما المنشأة بما لها من عناصر مادية ومعنوية ، وهو استخلاص موضوعي سائغ يكفي لحمل الحكم ، لا يغير من ذلك عدم بيان المنقولات بالكامل مادام أنها كانت تحت بصر المحكمة وضمن العناصر التي أخضعتها لتقديرها ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

(نقض ٧ / ٢ / ١٩٨٦ - الطعن ١٢٦٦ لسنة ٥٠ ق) .

٥٤٧ - أعداد المنشآت اللازمة لاستخدام المبنى كمحطة لخدمة تموين السيارات لا يكفي بذاته لخراج المبنى من نطاق تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن ولو تضمن العقد نصا صريحا على ذلك .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن على أنه « تسري أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن المعدة للسكنى أو غير ذلك من الأغراض » يدل على سريانه على الأماكن وأجزاء الأماكن المعدة للسكنى أو للاستغلال في عمل تجارى أو صناعى أو لمزاولة مهنة

حرة ، أما اذا كان المكان المبنى غير مقصود لذاته بل كان الغرض الاساسى من الايجارة هو استغلال ما هو قائم به فعلا من منشأة صناعية أو تجارية بما اشتملت عليه من مقومات وعناصر مادية ومعنوية وبما فيها من آلات وأدوات وماكينات فضلا عن الاسم والشهرة والعملاء بحيث لا يكون للمكان بغير هذه العناصر أية قيمة فى نظر المستأجر فإن الإيجار فى هذه الحالة يكون - وعلى ما جرى به قضاء النقض - خارجا عن نطاق أحكام قانون إيجار الأماكن . . ولما كان من المقرر أيضا فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير عبارات العقد وتفهم نية العاقدين لاستنباط حقيقة الواقع فيها وتكييفها التكييف الصحيح مستهدفة بوقائع الدعوى وظروفها الا أن ذلك مرهون بالانحراج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحمله عبارات العقد ولا عن المعنى الظاهر لهذه العبارات إلى معنى آخر غير شائع وأن تبرر قولها بما يحمله ويؤدى اليه ، وأنه اذا كان للمحكمة أن تقيم قضاءها على ماتستخلصه من أدلة اطمأنت اليها فإن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا ومردودا إلى الثابت بالأوراق ومؤدىا إلى النتيجة التى أنتهت اليها .

(نقض ١٣ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٥٦٥ لسنة ٤٦ ق).

٥٤٨ - أستهدف الاجارة عناصر مادية ومعنوية غير المكان بذاته . أثره . خضوعها للقواعد العامة .

أذا كانت المادة الأولى من قوانين الإيجار الاستثنائية المتعاقبة قد أخضعت لاحكامها كافة الأماكن أيا كان الغرض الذى أوجرت من أجله ، الا أن شرط ذلك أن يكون المكان لذاته هو محل الاعتبار فى التعاقد ، بحيث أنه - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض اذا كان الغرض الاساسى من الايجار ليس المكان فى ذاته وإنما ما أشتمل عليه من عناصر مادية أو معنوية وأن المكان لم يكن الا عنصرا قانونيا فإن الاجارة تخرج من نطاق تطبيق قوانين الايجار الاستثنائية وتخضع لاحكام القواعد العامة .

(نقض ١٣ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٧٥٠ لسنة ٤٧ ق).

٥٤٩ - الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ . أقتصر أحكامه على الأماكن المفروشة المؤجرة للسكنى دون تلك المؤجرة للاغراض التجارية .
مؤدى المادة الثالثة من أمر نائب الحاكم العسكري ٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن بعض التدابير الخاصة بإيجار الأماكن - وعلى ما أستقر عليه قضاء محكمة النقض أن المشرع عمد الى قصر أحكامه على الأماكن المفروشة المؤجرة لغرض السكنى دون تلك المؤجرة للاغراض التجارية ، سواء كانت مؤجرة من مالكيها أو من المستأجر الأصلي لها .

(نقض ١٣ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٧٥٠ لسنة ٤٧ ق) .

٥٥٠ - وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء - العبرة فيه - اثبات - محكمة الموضوع :

لما كانت العبرة في وصف العين المؤجرة بأنها أرض فضاء بما جاء بعقد الإيجار دون غيره ولا عبرة في ذلك بالغرض الذى أجرت من أجله هذه الأرض ولا بما يقيم عليها المستأجر من منشآت تحقيقا لهذا الغرض الا أنه يشترط لذلك أن يكون ماورد في العقد حقيقيا انصرفت اليه ارادة المتعاقدين . فإذا ثبت أن ما جاء بالعقد صوري قصد به التحايل على أحكام قانون إيجار الاماكن المتعلقة بالتحديد القانونى للاجرة والامتداد القانونى للإيجار بعد انتهاء مدته فإنه لايعول عليه وتكون العبرة بالحقبة والواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته ردا على ما تمسك به الطاعن من كون العين المؤجرة كانت عقارا مبنيا وقت التعاقد . قوله أنه بفرض وجود هذه المباني فإنها لم تكن محل اعتبار المتعاقدين عند التعاقد كما أنها لم تكن عنصرا روعى عند التأجير على النحو الثابت بعقد الإيجار فقد تعهد الطاعن بسداد ضرائب وعوائد ما يستحدثه من مباني بالعين المؤجرة ، وكان ما أستخلصه الحكم في هذا الشأن لا يؤدي بذاته وبمجردة الى مانتهى اليه من اعتبار العين المؤجرة أرضا فضاء ذلك أن تعهد الطاعن بسداد عوائد ما يستحدثه من مباني بالعين المؤجرة ليس لازمه اعتبار هذه العين أرضا فضاء ، فضلا عن أنه قد أستجر ما استخلصه من اعتبار العين المؤجرة أرضا فضاء وقت التعاقد من ذات العقد رغم النعى بضدده من جانب الطاعن وقبل التحقق من حقيقة ما ثبت بهذا العقد من كون العين المؤجرة أرضا فضاء ، وكان ماأورده الحكم على نحو ماسلف لا يواجه دفاع

الطاعن بخصوص رفضه طلب نديب خبير لتحقيق دفاعه رغم أن هذا الدفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن قصوره فى التسبب معيياً بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .
(تقضى ١٨ / ٤ / ١٩٨٤ - الطعن ٢٦٦ لسنة ٥٣ ق).

ثانياً - أركان عقد إيجار وإثباته

٥٥١ - التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار متضمناً بيانات معينة حماية للمستأجر ، م ١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - مخالفة ذلك - للمستأجر اثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق إثبات .

مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن المشرع قد فرض على المؤجر التزاماً بتحرير عقد إيجار تثبت فيه بيانات معينة حماية للمستأجر وأنه للاهمية البالغة التى علقها المشرع على فرض الالتزام فقد أباح للمستأجر عند المخالفة اثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات .

(تقضى ١٧ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق).

٥٥٢ - عقد إيجار - تحديد محله - يكفى لتحديد محل الالتزام أن يحدد فى عقد الإيجار العين المؤجرة تحديداً نافياً للجهالة .

النص فى المادة ١٣٣ من القانون المدنى على أنه « إذا لم يكن محل الالتزام معيناً بذاته وجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره والا كان باطلاً » يدل على أنه يكفى لتحقيق ما تقتضى به هذه المادة من تعيين محل الالتزام أن يحدد فى عقد الإيجار العين المؤجرة تحديداً نافياً للجهالة ، وأذ كان الثابت أن عقد الإيجار مثار النزاع قد حدد العين المؤجرة بأنها أرض فضاء تقع برقمى ٣٢ و ٣٣ شارع السلطان حسين قسم الخليفة فإن هذا العقد يكون صحيحاً ، ولا يقدح فى ذلك سابقة تأجير هذه الأرض ، أذ أن المادة ٥٧٣ من القانون المدنى - نظمت كيفية تفضيل مستأجر على مستأجر آخر ، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدعوى

واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بطلان العقد موضوع النزاع بطلانا مطلقا لوروده على غير محل فإنه يكون كذلك قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .
(نقض ٢١ / ٨ / ١٩٨١ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق).

٥٥٣ - أعمالا لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يتعين القضاء بطلان عقود الإيجار التي تصدر من المؤجر عن مبنى صدر عنه عقد سابق منه .

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « ويحظر على المؤجر ابرام أكثر من عقد أيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه ، وفي حالة المخالفة يقع باطلا العقد أو العقود اللاحقة للعقد الأول » ومفاده بطلان العقود الصادرة من المؤجر عن مبنى صدر عنه عقد سابق منه .
(نقض ٣٠ / ٥ / ١٩٨١ - الطعن ١٢٧٠ لسنة ٥٠ ق).

٥٥٤ - النص في القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على حظر ابرام المالك اكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه - مخالفة ذلك - بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول - أساس ذلك وآثاره :

ومن حيث أن الطاعن ينعى بالأسباب الأول والثاني والثالث والخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٥٨ من القانون المدنى وبرد الحيازة ، على أن المطعون ضدها طلبت تمكينها من عين النزاع مؤسسة دعواها على أصل الحق ، في حين أن المطعون ضدها لم تطلب المفاضلة بين عقد الإيجار الصادر لها وبين ذلك الصادر له وإنما طلبت رد حيازتها للعين أستنادا إلى سلب حيازتها بما كان يتعين معه على الحكم قبول الدفع وعدم الحكم بشيئ أصل الحق أو نفيه .

ومن حيث أن هذا النعى مردود بأن تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التي ذكرها في صحيفة دعواه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد القاضى الذى يجب عليه اعطاء الدعوى وصفها الحق

وتكييفها القانوني الصحيح ، وأذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أقامت دعواها طالبة رد حيازتها لعين النزاع وأستندت في ذلك إلى عقد الإيجار الصادر لها من المالك . وأنه لازال ساريا لم يفسخ وأنه سابق على عقد الإيجار الصادر من ذات المالك للطاعن ، فأنها تكون قد ركنت إلى أفضلية عقد إيجارها . وتكون دعواها بذلك هي دعوى باصل الحق اختصمت فيها المؤجر والمستأجر ، وأذ جاء قضاء الحكم المطعون فيه على أساس هذا التكييف القانوني الصحيح فإن النعي عليه في هذا الشأن لا يكون صحيحا . وأذ كان ذلك وكان من المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون المدني أنه « إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا » وكان لا يجوز أن يتعارض محل الالتزام مع نص ناه في القانون لان مخالفة النهى المقرر بنص في المادة يندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الأحوال ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « يحظر على المالك القيام بأبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان جزاء مخالفتها الا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتحريم مخالفتها - بنص المادة ٤٤ من ذات القانون ترتيب هذا الجزاء وهو بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول وأن لم يصرح به ومؤدى ذلك الاعتداد بعقد المطعون ضدها دون عقد الطاعن ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

(نقض ٢٠ / ٦ / ١٩٨١ - الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٥ ق) .

٥٥٥ - إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم فتنفذ في حقهم التصرفات الخاصة بالأدارة وهي تشمل الاجارة ابتداء والتنازل عنها إلى مستأجر آخر .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لما كانت المادة ٨٢٨ / ٣ من القانون المدني تقضى بأنه إذا تولى أحد الشركاء إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم . فإن مفاد هذا النص أن تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت إلى الشريك الذي تطوع لإدارة المال الشائع من باقى الشركاء ويعد هذا الشريك أصيلا عن نفسه ووكيلا عن باقى الشركاء في ادارة المال الشائع إدارة

معتادة فتنفذ الأعمال التي تصدر منه في حق الشركاء الباقين سواء ما كان منها عملا ماديا أو تصرفا قانونيا تقتضيه الإدارة مما يعتبر معه هذا الشريك في مفهوم المادة ٧٠١ / ٣ من القانون المدني وكيلا عن باقى الشركاء وكالة عامة بالإدارة ، وهي تشمل الأجارة ابتداء ومن باب أولى الموافقة عن التنازل عنها ألى مستأجر آخر في ذات العقار أو إلى شخص آخر .
(نقض ١٧ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٩٤٠ لسنة ٤٥ ق) .

٥٥٦ - حق تأجير المال الشائع لا يثبت الا للأغلبية المطلقة لشركاء محسوبة على أساس الأنصبة والإيجار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية لايسرى في حق الباقين أصحاب الأغلبية الا اذا ارتضوه صراحة أو ضمنا .
أن مؤدى نص المادة ٨٢٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حق تأجير المال الشائع لا يثبت الا للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الأنصبة وأن الإيجار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الأنصبة لايسرى في حق الباقين أصحاب الأغلبية الا اذا ارتضوه صراحة أو ضمنا ، اعتبارا بأن الإيجار يقع في جزء منه على ملك الغير فيحق لؤلاء الشركاء طلب اخراج المستأجر من أحدهم باعتباره متعرضا لهم فيما يملكون . وأذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم نفاذ عقد الإيجار الصادر من الطاعنة الثانية للأولى في حق المطعون ضدهم الثلاثة الأول أصحاب الأغلبية يكون قد التزم صحيح القانون .
(نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٨١ - الطعن ٢٧١ لسنة ٤٧ ق) .

٥٥٧ - ملحقات العين المؤجرة التي لا تكتمل المنفعة المقصودة من الإيجار الا بها يجوز اثباتها في حالة عدم ورودها في العقد بالرجوع إلى قصد المتعاقدين وطبيعة الالتزام وأتباع العرف دون التقيد في هذا الخصوص بوسيلة بعينها من وسائل الاثبات لأن هذه الأمور من قبيل الواقع المادى الذى يجوز اثباته بكافة الطرق .

النص في المادة ٣٦٢ من القانون المدني القديم - الذى يحكم عقد الإيجار موضوع الدعى - على أن « اجارة الأشياء عقد يلتزم به المؤجر انتفاع المستأجر بمنافع الشيء المؤجر ومرافقه مدة معينة بأجرة معينة » واذ لم تتضمن نصوص

القانون المدني القديم الواردة في شأن الإيجار حكما خاصا بتحديد ملحقات العين المؤجرة فإنه يتعين الرجوع إلى القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ١٣٨ من القانون المذكور التي تنص على أنه « يجب أن تفسر المبادرات على حسب الغرض الذي يظهر أن المتعاقدين قصدوه مهما كان المعنى اللغوي للالفاظ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع المبادرة والعرف الجارى . . . ومؤدى ذلك أن العين المؤجرة لا تقتصر على ما ورد ذكره في العقد بشأنها وإنما تشمل أيضا ما يكون من ملحقاتها التي لا تكتمل منفعتها المقصودة من الإيجار إلا بها وأنه إذا اتفق المتعاقدان على تحديد الملحقات وجب أعمال اتفاقهما والا وجب الرجوع إلى قصد المتعاقدين وطبيعة الالتزام واتباع العرف دون التقيد في هذا الخصوص بوسيلة بعينها من وسائل الإثبات لأن هذه الأمور من قبيل الواقع المادى الذى يجوز اثباته بكافة الطرق .

(نقض ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٥٠١ لسنة ٤٧ ق) .

٥٥٨ - ملحقات العين المؤجرة التي لم يرد بشأنها نص ولم يحددها العاقدان في العقد المبرم بينهما تعتبر من مسائل الواقع وتحددها محكمة الموضوع - مثال .
أن المادة ٤٣٢ من القانون المدني قد جرى نصها بأن « يشمل التسليم ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال هذا الشيء وذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين » كما تقضى المادة ٥٦٦ من ذات القانون بأن يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بتحديد ملحقاتها . . . مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملحقات العين المؤجرة التي لم يرد بشأنها نص ولم يحددها العاقدان في العقد المبرم بينهما تعتبر من مسائل الواقع وتحددها محكمة الموضوع ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن الممر سالف الذكر تابع لحل المطعون عليها الأولى وعولت في ذلك على ما أطمأنت إليه من تقرير الخبر الذى ندب في دعوى إثبات الحالة ومحضر

التسليم آنف الذكر ، وقد أقامت قضاءها على مايكفى لحمله ، ومن ثم فإن النعى لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .

(نقض ١٠ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٢٩ لسنة ٤٦ ق).

٥٥٩ - استنباط القرائن القضائية في الدعوى من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته متى كان استخلاصه منها من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي أنتهى إليها - مثال بشأن ثبوت الاجارة .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن استنباط القرائن القضائية في الدعوى من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع ويعتمد عليها في تكوين عقيدته متى كان استخلاصه منها من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بثبوت الاجارة - فضلا عن شهادة الشهود - على القرائن القضائية السائغة التي أوردها ومنها ظروف ارتكاب الطاعن جناية ضربه المطعون ضده عقب عودته من إبلاغ الشرطة عن الخلاف بينها واقتضاء الطاعن منه مبالغ بمناسبة استئجاره شقة النزاع ، فإنه لا يكون قد أقام قضاءه على حجية الحكم الجنائي المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت من تحقيقات الشكوى رقم ٧٧٩ سنة ١٩٧٤ أدارى بولاق الدكرور أن أقوال الطاعن تعارضت فعلا من حيث سكنى الشقة وشغلها بالغير مع أقوال بواب عمارته التي بها شقة النزاع وما أسفرت عنه معاينتها التي ثبت منها عدم السكنى فيها بعد ، أذ كان ذلك فإن ما استخلصه الحكم من وجود هذا التعارض يكون له أصله الثابت في الأوراق ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب في غير محله .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٦ لسنة ٥١ ق)

٥٦٠ - يجوز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات - استناد الحكم المطعون فيه إلى الدلالة المستفادة من أمداد هيئة الكهرباء شقة النزاع بالتيار الكهربائي ووضع عداد فيها بأسم المطعون

ضده ، في أثبات الاجارة ، لا يعدو أن يكون أستنباطا لقرينة قضائية صحيحة - لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها .

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للخصم الذي نزل عن التمسك بالورقة المطعون عليها بالتزوير أن يقدم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لاثبات ما أراد اثباته بتلك الورقة ، وكانت المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تميز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص ماتراه من أقوال الشهود في خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها وأقامة قضائها على ما أستخلصته متى كان سائغا وغير مخالف للثابت بالأوراق وذلك بغير معقب عليها من محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن « . . . المحكمة أستتمعت إلى شاهدي المدعى حيث أكدا في أقوالهما حصول واقعة الإيجار وتحرير عقد إيجار عنها في ٢ / ٨ / ١٩٨٣ بين المدعى والمدعى عليه وتوقيع كل منهما عليه وتقاضى المدعى عليه لمبلغ ٣٠٠ جنيه خلورجل من المدعى وقت التعاقد . . . » ثم أورد الحكم في موضوع آخر من أسبابه : « . . . أن المحكمة تستخلص قيام المدعى عليه بتأجير الشقة موضوع التداعى مما يلي : أولا - من أقوال شاهدي الاثبات . . . » فإن أستخلاص الحكم المطعون فيه ثبوت الاجارة من هذه الأقوال هو أستخلاص سائغ ذو معين في الأوراق ولا يخالف الثابت فيها ، ومن ثم ينأى عن التعقيب عليه من محكمة النقض . ولا يعيب الحكم ما أوجزه من أقوال شاهدي الاثبات من أن الطاعن حرر عقد إيجار للمطعون ضده عن شقة النزاع بعد أن صرح بعدم التعويل في قضائه على الورقة المطعون عليها بالتزوير وأستخلص مما ورد بأقوال الشهود والقرائن الأخرى قيام العلاقة الإيجارية . لما كان ذلك وكان استناد الحكم المطعون فيه إلى الدلالة المستفادة من امداد هيئة الكهرباء شقة النزاع بالتيار الكهربائي ووضع عداد فيها بأسم المطعون ضده ، في اثبات الاجارة ، لا يعدو أن يكون استنباطا لقرينة قضائية صحيحة ، وكان الحكم لم يستند إلى هذه القرينة وحدها بل إلى عدة قرائن متساندة والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز مناقضة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها وأذ كان ذلك يكون النعى على الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال في غير محله .

(نقض ١٧ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ١٠٦ لسنة ٥١ ق) .

٥٦١ - المدرسة الخاصة ، عدم اعتبارها مؤجرة لوزارة التربية والتعليم طالما لاتربط الوزارة بصاحبها علاقة إيجارية . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٨ / ١ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ من جواز منح أصحاب المدارس الخاصة أعانة إيجارية . علة ذلك .

المدرسة الخاصة لاتعد مؤجرة لوزارة التربية والتعليم طالما أن الوزارة لاتربطها بصاحب المدرسة علاقة إيجارية ولا يقدح في ذلك ما نصت عليه المادة ٣٨ / ١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ من جواز منح أصحاب المدارس الخاصة أعانة إيجارية مقابل إيجار المكان الذي تشغله المدرسة وهذه الاعانة فضلا عن أنها جوازية بالنسبة للجهة التي تقوم بمنحها فإنها تمنح من المجالس المحلية وتختلف عن الاجرة التي يلزم المستأجر في العلاقة الإيجارية بأدائها للمؤجر لقاء انتفاعه بالعين المؤجرة .

(نقض ٢٣ / ٤ / ١٩٨٢ - الطعن ١١١٤ لسنة ٤٨ ق) .

٥٦٢ - لا ينفذ إيجار ملك الغير في حق المالك أو في حق من ينوب عنه الا بالأجازة .

لما كان إيجار ملك الغير لا ينفذ في حق المالك - أو من ينوب عنه قانونا - إلا بالأجازة ، وكانت الأوراق قد خلت من دليل على إجازة صريحة أو ضمنية من الطاعنة لعقد الأيجار المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٧٦ الصادر من المطعون ضدها الثانية للمطعون ضده الأول . ولم يتمسك المطعون ضدهما بحصول تلك الاجازة ، فإنه يحق للطاعنة أن تسترد عين النزاع من يدهما .

(نقض ٢٠ / ١ / ١٩٨٣ - الطعن ١٥٩٣ لسنة ٥٢ ق) .

٥٦٣ - معنى التجديد الضمني لعقد الإيجار وفق نص المادة ٥٩٩ من القانون المدني .

من المقرر قانونا وفق نص المادة ٥٩٩ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التجديد الضمني لعقد الإيجار يعتبر إيجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق الا أنه متصل به اوثق الصلة فهو ينعقد بنفس الشروط التي انعقد فيها الإيجار السابق فيما عدا المدة فلا ينعقد الإيجار لمثل مدة

العقد المنتهى بل لمدة أخرى غير معينة ويسرى عليه حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ويعتبر هذا التجديد الضمنى للعقد إستجارا جديدا لا مجرد امتداد للإيجار الأصيل .

(نقض ١٣ / ٦ / ١٩٨٤ - الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق) .

ثالثا - المسكن والطابع العائلى لعقد الإيجار

٥٦٤ - المستأجر لا يعتبر نائبا عن زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين يقيمون معه لذلك نص المشرع على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين - إنهاء المستأجر لعقد الإيجار مع المؤجرة ثم طلاقه لزوجه - هذا الانهاء وقد صدر من الزوج بصفته الطرف الاصيل فى العقد يسرى فى حق الطاعنة (الزوجة) وليس لها من سند للبقاء فى العين المؤجرة بعد الطلاق - أساس ذلك .

أن الأصل أن اثر العقد أنما يقتصر على طرفيه والخلف العام ، ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلى يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم مع باقى أفراد أسرته ، إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الاصيل فى العقد ، والنص فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق فى الاستمرار فى شغل العين » يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائبا عن الاشخاص الذين أوردتهم النص فى أستجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين وما كان فى حاجة لايراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياابة عن أفراد أسرته ، لما كان ذلك ، فإن الطاعنة ولئن كانت زوجة للمستأجر الاصلى أبان التعاقد ، فإن وجودها معه بالعين منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها ، وكان الواقع فى الدعوى أن زوج الطاعنة قد

أُتفق مع المطعون عليها المؤجرة - على انتهاء العقد ، واعتقب ذلك طلاقه لها ، فإن هذا الانهاء وقد صدر منه بصفته الطرف الأصيل في العقد يسرى في حق الطاعنة وليس لها من سند للبقاء في العين ويكون الحكم برفض دعواها قد أُتفق وصحيح القانون ولا يعيبه أو يبطله ما أورده من تقارير قانونية خاطئة مادام هذا الخطأ لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي أنهى إليها ، وكان لهذه المحكمة تصحيح ماورد بالاسباب من مخالفة للقانون دون أن تنقضه ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٧ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٦٣٨ لسنة ٥٠ ق).

٥٦٥ - المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب إلى الدرجة الثالثة حقا في البقاء في العين المؤجرة رغم ترك المستأجر لها أو وفاته تستلزم حصولها منذ بدء الإيجار واستمرارها دون انقطاع حتى الترك أو الوفاة .

المساكنة التي تنشئ للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار اليهم بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - حقا في البقاء فيها رغم ترك المستأجر لها أو وفاته تستلزم حصولها منذ بدء الإيجار واستمرارها دون انقطاع بحيث اذا ماتوا فرت للمساكن فأنها ترتب له حق البقاء في العين طوال مدة العقد والانتفاع بالامتداد القانوني بعد انتهائها دون استلزام استمرار اقامة المستأجر الأصلي فيها ، وأنه ولئن كان المستأجر الأصلي لا يعد نائبا عن المساكن المقيمين معه في إستئجار العين الا أن ذلك لا يحول دون استمرار عقد الإيجار لمصلحتهم عند وفاته أو تركه للعين ولا ينال من هذا النظر أن المشرع قد عدل في المادة ٢١ سالفه البيان فثبات أقارب مستأجر عين للسكنى ممن يحق لهم الاستناد إلى مساكنهم له كي يمتد عقد الإيجار لمصلحتهم بعد وفاته أو تركه للعين ، ذلك لأن النص عليهم في التشريع سالف البيان أو في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينفي حق من عداهم في التمسك بالمساكنة وما رتبته القانون عليها من استمرارها في الحالتين سالفتي الذكر لأن حقهم مصدره ماتعارف المالكون والمستأجرون عليه استمرار واضطراد من تحرير عقد إيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند أستئجار عين واحدة .

(نقض ٢٤ / ١ / ١٩٨١ - الطعن ٤٥٢ لسنة ٥٠ ق).

٥٦٦ - لازل عقد الإيجار يتمتع بمبدأ نسبية العقد واقتصاره على طرفيه فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه الا إلى عاقلديه - فكرة المشاركة السكنية التي تنشئ حقا للبقاء في العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار اليهم بالمادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولئن كانت تستلزم أن تبدأ أقامتهم بالعين مع المستأجر منذ بدء الإيجار الا أن كل إقامة بالعين منذ بدء الإيجار لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية .

أن ينص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه « لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقا » . يدل على أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه الا إلى عاقلديه ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولم يترأى له يوائهم الذين لا تترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد ، لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانون أطرافا في عقد الإيجار وتربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت أقامتهم في بداية الإيجار أو بعده وإنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياما من المستأجر بالتزامات وواجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغير والتبديل متعلقة به هو ولا شأن لها بالمؤجر ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرز فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية ، هذا إلى أن المساكنة التي تنشئ حقا للبقاء في العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار اليهم بالمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولئن كانت تستلزم أن تبدأ أقامتهم بالعين مع المستأجر منذ بدء الإيجار الا أن كل إقامة بالعين منذ بدء الإيجار لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية ، لما كان ذلك . وكان الواقع في الدعوى أن عقد إيجار الشقة التي بها غرفة النزاع أبرم في ١٩ / ٤ / ١٩٦٣ بين المطعون ضدها والمالك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطة المحكمة الموضوعية من أقوال

الشهود في الدعوى ولأسباب كافية لحمله أن الطابعن أنما كان يقيم بغرفة النزاع على سبيل الايواء تقديرا لظروفه الخاصة ، فتكون اقامته مبنية على عمل من أعمال التسامح الذي لا يكسبه حقا يعارض حق المستأجرة على عين النزاع ، وأن لم تكن مستمرة الإقامة فيها طيلة مدة الايواء ، فلا يعيب الحكم أغفاله تاريخ بدء هذا الايواء .. ولا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا مشوبا بالقصور .

(نقض ٢١ / ٢ / ١٩٨١ - الطعن ١٠٨٨ لسنة ٥٠) .

٥٦٧ - إيجار . الزوجة لاتعد طرفا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج .
حقها في الإقامة مستمد من حقه .

لاتعد الزوجة طرفا في عقد الإيجار الصادر لمصلحة الزوج التزاما بنسبية اثره وحقها في الإقامة مستمد من حقه مقرونا بصلته وهي استمرار العلاقة الزوجية بحيث ان أنقضت انتفت العلة ولا يبقى لها من سبيل على العين .

(نقض ٢٨ / ١ / ١٩٨٢ - الطعن ٢٤٠ لسنة ٤٧ ق) .

٥٦٨ - رب الأسرة المستأجر للمسكن . اعتباره دون أفراد أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم اعتباره نائبا عنهم .

عقد إيجار المساكن - وعلى ماجر به قضاء هذه المحكمة - يخضع للأصل العام المقرر في المادة ١٥٢ من القانون المدني فيقتصر أثره على طرفيه والخلف العام ، ولئن كان له طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقوم فيه مع باقي أفراد أسرته الا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل في العقد ولا يعتبر نائبا عنهم .

(نقض ١١ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٩١٣ لسنة ٥١ ق) .

٥٦٩ - عقد الإيجار ذو طابع عائلي وجماعي لايشد منه المنتفع بالعين المؤجرة مجرد السكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يقع عليهم عبء أيوائهم قانونيا أو أدبيا - المتصود بلفظ « العائلة » أو « الأسرة » - شروط الانتفاع

بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين في ظل أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار ذو طابع عائلي وجماعي لا ينشأ منه المتفع بالعين المؤجرة مجرد السكن بمفرده ، بل ليعيش معه أفراد أسرته ومن يقع عليه عبء أيوائهم قانونيا أو أدبيا ، وأن لفظ « العائلة » . . . أو . . . « الأسرة » يشمل ذوى القربى بصفة عامة الذين يجمعهم معه أصل مشترك سواء اكانت قرابتهم مباشرة وهى الصلة ما بين الاصول والفروع أو قرابة حواشى وهى الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر على نحو مانص عليه المشرع في المادتين ٣٤ ، ٣٥ من القانون المدنى ، وأنه يشترط للانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين في ظل العمل بأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون المستفيدون - سواء أكانوا من الورثة أو غيرهم - مقيمين مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وأنه يشترط فى المساكنة أو المشاركة السكنية التى تجيز البقاء بالعين المؤجرة أن تكون منذ بدء الاجارة . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده الأخير استأجر شقة النزاع فى ٢ / ٧ / ١٩٥٢ وهو أعزب وأقام بها وساكنه فيها - منذ ذلك التاريخ - الطاعن وأخوته أولاد أخيه ثم ، ترك الأول - المستأجر المطعون ضده الأخير - الشقة فى سنة ١٩٦٤ للزواج مما يدل على أن إقامة الطاعن بها كانت إقامة مستمرة ومعتادة وانصرفت نيته إلى أن يجعل منها مراحة ومغداه بحيث لا يعول على مأوى دائم وثابت له سواء ، ولا يغير من ذلك أن وجوده فى العين لم يكن بصفة مستمرة منذ سنة ١٩٦٢ لأن ذلك يرجع إلى وضعه كطالب بالكلية الحربية ثم إلى طبيعة عمله كضابط بالقوات المسلحة يعمل فى أماكن نائية ، وليس فى الأوراق ما ينبىء عن أنه تخلى عن السكن فى شقة النزاع ، ومن ثم فإن عقد الإيجار يمتد بالنسبة له دون حاجة لاستمرار إقامة من كتب عقد الإيجار باسمه - أى المطعون ضده الأخير - فيها - وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن المقصود بلفظ « العائلة » الوارد بعقد الإيجار - فى خصوصية الدعوى الحالية - هو زوجة المستأجر وأولاده - قاصرا بذلك أفراد عائلة المطعون ضده الأخير على ذوى قرياه المباشرين دون الحواشى أولاد أخيه وهو تخصيص للفظ عام دون تخصيص من شروط عقد الإيجار وظروف الدعوى . ، وأن إقامة

الطاعن - بالتالى - فى شقة النزاع أنما كانت على سبيل الايواء والاستضافة التى امتدت حتى حصل على شهادة اتمام الدارسة الثانوية العسكرية فى سنة ١٩٦٢ و انتظمت بذلك صلته بها ، ولم يعد إلى شغلها مرة أخرى الا فى غضون سنة ١٩٧٨ بعد أن تركها المطعون ضده الأخير ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بالاخلاء ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .

(نقض ١٠ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ١١١٨ لسنة ٥١ ق .)

٥٧٠ - رب الأسرة المستأجر للمسكن . اعتباره دون أفراد أسرته الطرف الأصيل فى عقد الإيجار . زوجه وأولاده ووالديه المقيمون معه ليسوا مستأجرين أصليين . لا محل لأعمال أحكام النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصلحة الغير . م ٢ ق ٥٢ سنة ١٩٦٩ .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان لعقد إيجار السكن طابع عائلى يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم به مع باقى أفراد أسرته الا أن ذلك لاينفى نسبة اثر عقد الإيجار من حيث الاشخاص فلا يلتزم به غير عاقيه الاصيلين الذين يأتمرون بقانون العقد ، وعلى ذلك فإن رب الأسرة المتعاقد يبقى - دون أفراد أسرته المقيمين معه - هو الطرف الأصيل والوحيد فى العقد يؤيد هذا النظر أن النص فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « . . . لاينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم الحق فى الاستمرار فى شغل العين » يدل على المشرع لم يعتبر المستأجر نائبا عن الاشخاص الذين أوردتهم النص فى استئجار العين . ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان فى حاجة لايراد هذا الحكم لو أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته ، ومن ثم فإنه لايسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية سواء كانت اقامتهم فى بداية الإيجار أو بعده .

(نقض ١٨ / ١١ / ١٩٨٢ - الطعن ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق .)

٥٧١ - الطابع العائلي والجماعي لعقد الإيجار - ماهيته - عدم تأثيره في نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الاشخاص - امتداد عقد الإيجار عند ترك المستأجر للعين المؤجرة - شرطه :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الإيجار ولئن كان له طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ، إلا أن ذلك لا ينفي نسبية أثر عقد الإيجار من حيث الاشخاص فلا يلتزم به غير عاقيه لأصليين ، فيبقى المستأجر الأصلي هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ولا يسوغ القول بأن المقيمين معه يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية ، انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد حين يقوم بإرادة النائب فيصرف أثره إلى الأصلي لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الإيجار أو بعده - ولا يعيب الحكم ماقرره من أن الأوراق قد خلت من دليل على قبول المالكه للتنازل ، إذ الثابت من دفاع الطاعنة حسبها جاء بمذونات الحكم أنها تقصد ترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة لها باعتبارها زوجته وكانت تقيم معه وأثر ترك شقة النزاع أثر نزاع نشب بينهما وذلك للعمل بالخارج ، ومن المقرر في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن عقد الإيجار لا ينتهي بترك المستأجر العين المؤجرة إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الترك . ولم يستلزم هذا النص موافقة المؤجر وإنما الزمه بتحرير عقد إيجار لهم ، إلا أن هذا التقرير الخاطيء من الحكم غير مؤثر في نتيجته ، ولهذا المحكمة أن تصحح الإخطاء القانونية بالحكم دون أن تنقضه .

(نقض ١٩٨٣ / ٦ / ٩ - الطعن ١٠٧٤ لسنة ٤٨ ق).

٥٧٢ - عقد إيجار المسكن يتصف بطابع عائلي وجماعي لا يقف تعاقد المستأجر فيه عند حد اتخاذه سكناً لنفسه بل ليعيش معه فيه أفراد أسرته - نطاق هذا المدلول :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان عقد إيجار المسكن يتصف بطابع عائلي وجماعي لا يقف تعاقد المستأجر فيه عند حد اتخاذه سكناً لنفسه بل ليعيش

معه فيه افراد أسرته ، ولئن كانت التشريعات الاستثنائية المنظمة للإيجار الأماكن قد استهدفت حماية شاغلي الأعيان المؤجرة من مخاطر الإخلاء ، وتمكين المستأجر والمقيمين معه من إقامة مستقرة في المسكن إبان أزمة الاسكان ، وجعلت عقود تلك الأماكن ممتدة تلقائيا ويحكم القانون إلى مدة غير محددة طالما بقيت تلك التشريعات التي أملت بها اعتبارات النظام العام بحيث لا يحق اخراج المقيمين إقامة مستديمة مع المستأجر بغير إرادتهم الا لسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، الا أن ذلك لا ينفي نسبة آثار عقد الإيجار بين أطرافه فيظل قائما على حاله طالما بقي المستأجر الأصلي على قيد الحياة يسكن العين المؤجرة لم يتخل عنها بمبارحتها إلى سكن آخر ، مما يترتب عليه أن المستأجر الأصلي يكون وحده - ودون غيره من المقيمين معه - هو الطرف الوحيد في التعاقد مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصلحة الغير انحرافا عن المبادئ العامة في نسبة أثر العقد ، لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانون أطرافا في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر علاقة تعاقدية سواء كانت إقامتهم من بداية الإيجار أو بعده ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأسس قضاءه بأضافة اسم المطعون ضده الأول مع المستأجرة الأصلية - أخذا بفكرة النيابة الضمنية - على ماقرره من أنه « . . . وتستخلص المحكمة . . . أن المستأنف (المطعون ضده الأول) يساكن والدته المستأجرة للعين منذ بدء الإيجار وأنه يقيم بها عادة ، ولما كان المستأجر عادة لا يستأجر المسكن لنفسه فحسب بل له ولأفراد أسرته ، ويعتبر المستأجر في هذه الحالة نائبا عن أفراد أسرته . . . ويعتبر هؤلاء مستأجرون أصليون مثله . . . وكان الثابت من مناقشة المحكمة لوالدة المستأنف أنها وأن قررت أنها تتردد على أبنيتها للإقامة معها بمصر الجديدة الا أنها لم تترك العين المؤجرة فأنها بذلك تظل مستأجرة لها مع المستأنف الذي يحق له أن يضاف اسمه إلى عقد الإيجار باعتباره مستأجرا معها لذات العين ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

٥٧٣ - تقدير قطع المساكن صلته بالمسكن وتخليه عن صفة المساكنة التي كانت تميز له الإقامة في المسكن من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .

أن تقدير قطع المساكن صلته بالمسكن وتخليه عن صفة المساكنة التي كانت تميز له الإقامة في ذلك المسكن من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت ذلك على أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسبابه إلى أن الطاعن ترك مصر في ٦ / ١ / ١٩٦٣ قاصدا سويسرا للعمل بها ولم يعد الا في ١٤ / ١١ / ١٩٧٥ بعد مغادرته أياها بما يزيد على اثني عشر عاما وحين عودته كان يحمل جواز سفر لبناني ثم غادرها بذات الجواز بعد ثلاثة أيام ثم عاد مرة أخرى بذات الجواز اللبناني يوم وفاة والده في ١٨ / ٢ / ١٩٧٦ والذي شيعت جنازته في اليوم التالي ورخص له في هذه المدة بأقامة سياحية لمدة شهر بأعباءه اجنبيا الا أنه غادر البلاد بعد عشرة أيام بعد أن استخرج جواز سفر مصري في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦ دخل به البلاد في ١٤ / ٥ / ١٩٧٦ وفي ذات يوم وصوله توجه لشرطة مصر الجديدة يشكو المطعون ضدها الأولى طالبا منع تعرضها له في انتفاعه بشقة النزاع وفي اليوم التالي اصدر توكيلا عاما لمحاميه لمباشرة قضاياها ثم غادر البلاد مرة أخرى بعد يومين من وصوله ولم يثبت عودته إلا مرة أخرى مما يبين معه أن الطاعن حين ترك الديار المصرية في يناير سنة ١٩٦٣ لم يكن تركا عارضا أو على سبيل التوقيت أو بنية العودة خاصة وأنه تجنس بجنسية أخرى في بعض المراحل ودخل مصر بوصفه اجنبيا ورخص له باقامة سياحية ومن ثم فإنه ليس له حق في العين المؤجرة التي تركها تركا نهائيا وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه فأن ماجاء بسبب النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما تستقل به محكمة الموضوع ولا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض .

١ نقض ١٦ / ١ / ١٩٨٤ - الطعن ٤ لسنة ٤٩ ق .

٥٧٤ - الطابع العائلي لعقد الإيجار - نطاقه - آثاره - المساكنة وحكمها :
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لعقد إيجار المسكن طابعا عائليا لا يتعاقد

المستأجر بمقتضاه ليقوم في المسكن بمفرده وأنما لينضم اليه فيه افراد أسرته لساكنوه فيه ، وأن التشريعات الاستثنائية المنظمة للعلاقات الإيجارية قد استهدفت حماية شاغلي المساكن من عسف المؤجرين فاضفت حمايتها على المستأجرين والمقيمين معهم فيها اقامة مستقرة وجعلت عقود إيجارها ممتدة بحكم القانون لمدة غير محدودة فأبقت تلك التشريعات التي املتتها اعتبارات لنظام العام بحيث لا يحق اخراج المقيمين اقامة مستديمة مع المستأجر بغير ارادتهم الا لسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل الحصر ، الا أن ذلك لا ينفي نسبية آثار عقد الإيجار ما بين اطرافه فيظل المستأجر الأصلي وحده - دون غيره من المقيمين معه - هو الطرف الوحيد في التعاقد مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية أو الاشتراط لمصلحة الغير انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد ، لان هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون اطرافاً في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر علاقة تعاقدية سواء كانت اقامتهم منذ بداية الإيجار أو بعده ، لما كان ذلك ، وكان يشترط للاعتداد بالمساكنة استقرار المساكن في المسكن فاذا قطع المساكن صلته بالمسكن فإنه يعتبر مسقطاً لحقه السابق بارادته ومنهياً بالتالي لصفته التي كانت تميز له الاقامة في ذلك المسكن ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه واجه دفاع الطاعن المؤسس على اقامته بالعين منذ بدء الإيجار منتهياً إلى أن لاحق له في عين النزاع بعد أن تركها تركاً نهائياً فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٦ / ١ / ١٩٨٤ - الطعن لسنة ٤٩ ق).

٥٧٥ - الطابع العائلي لعقد الإيجار - مفاده - اقتصار العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلي دون افراد عائلة الأخير .

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن لعقد الإيجار طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده ، بل ليعيش معه افراد أسرته ولمن يتراءى له ايواءهم ، وقد كفلت التشريعات الخاصة بإيجار الاماكن الامتداد القانوني لعقود الإيجار حماية للمستأجرين وتمكينهم والمقيمين معهم من اقامة مستقرة في الاماكن المؤجرة ، فلا يجوز للمؤجر اخراج المقيمين اقامة مستديمة مع المستأجر بغير ارادتهم الا لسبب من الأسباب التي حددتها تلك التشريعات على سبيل

الحصر ، اذ أن المستأجر هو الطرف الأصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر استنادا للقواعد العامة في نسبية اثر عقد الإيجار ، ولا يعتبر المقيمون معه طبقا للقانون اطرافا في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقات تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الإيجار أو بعده ، فإن لم يتم في حقهم سبب من أسباب الاخلاء ، فإن المؤجر لا شأن له باقامتهم بالعين المؤجرة اذ ان تمتعهم بالاقامة فيها قياما من المستأجر بالتزامات وواجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتعديل متعلقة به هو دون المؤجر ، لما كان ذلك ، وكان الثابت على ما تقدم في الرد على ماسلف من أسباب الطعن أن العلاقة الإيجارية مازالت قائمة بين الطاعنة والمطعون ضده الأول وأن هجرة الاخير للخارج لا تعني تركه الاقامة بالعين المؤجرة فإنه لا شأن للطاعنة بأقامة المطعون ضدها الثانية - وهي شقيقته - لانه لا تربطها بها اية علاقة ولم يتحقق في شأنها أى سبب من أسباب الاخلاء ولا تعد اقامتها بالعين والتي مازال عقد ايجارها قائما لصالح شقيقها على فرض حصولها - احتجازا لمسكن آخر في حكم المادة ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - والتي تقابلها المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ - الطعن ٦٦ لسنة ٤٩ ق).

٥٧٦ - عقد الإيجار - الصفة العائلية في طبيعته - آثارها وحدودها :
لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه ولئن كان عقد إيجار المسكن يتصف بطابع عائلي لا ينشأ فيه المتفع بالعين مجرد السكن بمفرده بل ليعيش مع أفراد أسرته ولمن يقع عليهم عبء ايوائهم قانونا أو ادبيا ، الا أن ذلك لا ينفي نسبية الآثار المترتبة على عقود الإيجار من حيث الاشخاص بحيث لا يقيد ولا يلتزم بها غير عاقدتها الاصلين اذ ليس في مجرد اقامة آخرين مع المستأجر في المسكن ما ينشئ بذاته علاقة ايجارية بينهم وبين المؤجرين ولو كانت اقامتهم مع المستأجر منذ بداية عقد الإيجار واذ لا ترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة الاقامة مع المستأجر الأصلي يبقى هذا الاخير هو الطرف الاصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين اصليين اخذا بأحكام النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ

العامّة في نسبية اثر العقد لان هؤلاء ليسوا طبقا للقانون اطرافا في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجراية علاقة تعاقدية مباشرة او غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الإيجار أو بعدها .

(نقض ٢٠ / ٦ / ١٩٨٤ - الطعن ١٤١٦ لسنة ٤٨ ق).

رابعاً - زيادة عدد الوحدات السكنية أو هدمها

٥٧٧ - هدم العقار . حق المستأجر في شغل وحدة فيه بعد إعادة بنائه . شرطه . م ٣٩ / ٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ .

مفاد نص المادة ٣٩ فقرة ثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، والمادة الأولى من قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ أن الشارع أعطى مستأجر البناء الذي هدم طبقاً لاحكام الباب الثاني من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الحق في شغل وحدة بالعقار المنشأ على أن يعين هذه الوحدة وله أن يلجأ للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم للحصول على البيانات اللازمة لذلك ، ثم يخطر المالك برغبته في شغل هذه الوحدة بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يبين فيه موقعها وذلك خلال شهرين من تاريخ الشروع في إعادة البناء ، فإن قام بهذا الاخطار للمالك وجب على هذا الاخير أن يخطره . بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بالموعد الذي يحدد للتعاقد ، وأن لم يقم به في الميعاد المحدد سقط حقه في شغل وحدة بالعقار المنشأ .

(نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ٦٣ لسنة ٤٦ ق).

٥٧٨ - حق المالك في زيادة عدد الوحدات السكنية بالاضافة أو التعلية - نطاقه :

لما كان النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك . ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الاجرة أن كان لذلك محل » . مؤداه ان المشرع استهدف بهذا الحكم ازالة اي اثر لشرط المنع من الاضافة أو التعلية أن ورد في عقد الإيجار ، ليبقى عقد الإيجار فيما

عدا ذلك باسطا سلطانه على العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فتحدد بجوهر ماانصب عليه العقد ، الحدود التى لايجوز للمالك ان يلجأ اليها فيما يجريه من تعلية او اضافة ، اما ماخرج عن هذه الحدود فلم تشمله الاجارة ، أو مالايقوم به عقد الإيجار على استقلال لثانويته في مثل ظروف التعاقد ، فهو مايجعله المشرع نطاقا يجوز للمالك أن يجرى البناء فيه بقدر ماتقتضيه عمليات التعلية أو الاضافة غير مقيد في ذلك الا بالقيود القانونية المقررة ، اذ كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي التى اخذ بها الحكم المطعون فيه وأقام عليها قضاءه أن عقد الإيجار المؤرخ ٢٩ / ١١ / ١٩٦٨ والمحرر بين الطاعن والمطعون ضده لم يشمل من اعيان الدور الارضى الا الحجرتين الواقعتين فيه ، بما يكون معه القضاء الواقع امامها خارجا عن نطاق هذا العقد وتكون يد المالك طليقة في البناء فيه لاتحدها الا القيود القانونية واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد اصاب قانونا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب غير صحيح .

(نقض ١٠ / ٥ / ١٩٨٤ - الطعن ٦٢ لسنة ٤٩ ق) .

٥٧٩ - حق المالك في زيادة الوحدات السكنية بالاضافة أو التعلية - الاستعمال المشروع لهذا الحق - مسئولية :

لما كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد جعلت زيادة وحدات المبنى السكنية بالاضافة أو التعلية حقا للمالك ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك دون أن يخل هذا بحق المستأجر في انقاض الاجرة أن كان لذلك محل ، وكانت المادة الرابعة من التقنين المدنى تنص على أن « من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر » كما تنص المادة الخامسة منه على أن « يكون الحق غير مشروع في الاحوال الآتية (أ) اذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير (ب) اذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لاتتناسب البتة مع مايصيب الغير من ضرر بسببها (ج) اذا كانت المصالح التى يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة » فإن استعمال المالك لحقه المقرر في المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لايتقيد الا بالقيود العامة المقررة بالمادتين الرابعة والخامسة من التقنين المدنى . واذ كان الطاعن لم يدع - فضلا عن ان يقيم الدليل امام محكمة الموضوع - على هذا الادعاء - أن المطعون

ضده لم يقصد سوى الاضرار به أو أن المصلحة التي هدف إلى تحقيقها وهي فضلا عن الجانب الشخصي منها مصلحة عامة تتمثل في زيادة عدد الوحدات السكنية لا تتناسب البتة مع ما يصيبه من ضرر بسببها أو أنها مصلحة غير مشروعة ، فإن المطعون ضده لا يكون مسئولا عما ينشأ عن استعماله لهذا الحق من ضرر بالطاعن واذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٠ / ٥ / ١٩٨٤ - الطعن ٦٢ لسنة ٤٩ ق) .

خامسا - حظر حجز أكثر من مسكن في البلد الواحد

٥٨٠ - للزوجة شخصيتها المستقلة عن الزوج ومن ثم يجوز لها احتجاز مسكن آخر خلاف مسكن الزوج في البلد الواحد .

ولئن نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - التي تقابل المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » فإن مراد الشارع من هذا النص أنه يحظر على الشخص بذاته ذلك الاحتجاز ولا شأن له به إذا وقع الاحتجاز من زوجته وذلك لأن لها في حكم القانون شخصيتها استقلالاً عنه أخذا بما ينبيء عنه صريح النص ذلك لأن المشرع لو أنه قصد أن يحظر على الزوجين احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لأفصح عن قصده على النحو الوارد به في نص المادة ٢٩ من ذات القانون من أنه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده الثصر مالكا واحدا » هذا إلى أن المادة ٧٦ من القانون سالف البيان اذ نصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد . . » من هذا القانون وكانت المبادئ الأساسية للمسئولية الجنائية والعقوبة بأن لا ينزل بشخص عقوبة لفعل ما لم يرتكبه هو فإنه لذلك لا مساع للقول باعتبار احتجاز الزوجة لمسكن فعلا صادرا من الزوج والا لنزلت به العقوبة سالفه البيان .

(نقض ١٤ / ٣ / ١٩٨١ - الطعن ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق) .

٥٨١ - حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . نطاقه . عدم امتداد الحظر لزوجته المستأجر . علة ذلك . نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح الدلالة على أن حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد قاصر على الشخص الواحد بذاته دون غيره ولو كان ذلك الغير من أفراد أسرته كالزوجة إذ أن للزوجة شخصيتها القانونية المستقلة عن شخصية الزوج ، ولو أن المشرع قصد أن يحظر على الزوجين معا احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لفصح عن قصده بالنص الصريح كما فعل بشأن إيجار الأماكن المفروشة إذ نص في المادة ٣٩ من نفس القانون على أنه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه وأولاده القصر مالكا واحدا » ثم أن المادة ٧٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد فرضت عقوبة على من يخالف الحظر الوارد في المادة الثانية سالفه البيان ويأبى مبدأ شخصية العقوبة أن يعاقب أحد الزوجين عن فعل ارتكبه الزوج الآخر وهو ما يؤدي إليه القول بأن احتجاز أحد الزوجين لأكثر من مسكن يعتبر احتجازا له بمعرفة الآخر في آن واحد ، ومما يؤكد أن المشرع لم يقصد أن يعتبر الزوجين بمثابة شخص واحد في مفهوم نص المادة ٨ سالفه الذكر أنه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم اقتراحان بتعديله أولهما يقضى بأن « لا يجوز للشخص وأولاده القصر أن يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن » وثانيهما بأنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد بأسمه وأسم زوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن دون مقتضى » وقد رفض الاقتراحان وتمت موافقة المجلس على النص كما ورد في القانون .

(نقض ١١ / ٢ / ١٩٨٢ - الطعن ٩١٣ لسنة ٥١ ق)

٥٨٢ - إيجار أماكن - القاهرة الكبرى تعتبر بلدا واحدا في تطبيق حكم عدم جواز احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد . أن النص في كل من الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الثامنة من القانون ٢٩ لسنة ١٩٧٤ ، على أنه لا يجوز للشخص أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، هو نص يستهدف منه المشرع توفير المساكن ، والذي يبين من مناقشات مجلس الشعب أن القاهرة الكبرى تعتبر مدينة واحدة لأن الانتقال بين القاهرة

والجيزة ، وبين شبرا وشبرا الخيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل وهو نفس ما أكدته قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٠ بشأن تبادل الوحدات السكنية .

(نقض ٣١ / ٣ / ١٩٨٢ - الطعن ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق).

٥٨٣ - احتجاز اكثر من مسكن داخل البلد الواحد - البحث في صحة أو بطلان العقود - واجب المحكمة :

. لما كان مؤدى المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى - والمقابلة للمادة ١/٨ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع قد حظر على كل من المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، وأن هذا الحظر يتعلق بالنظام العام ، وأنه يجوز لكل صاحب مصلحة سواء كان مالكا للعقار أو طالب أستجار فيه أن يطلب اخلاء المخالف وكان المقرر أيضا أن الدعوى بصحة ونفاذ عقد الإيجار هي دعوى موضوعية تستلزم أن تبحث المحكمة فيها موضوع العقد وصحته وتحقق من استيفائه الشروط اللازمة لانعقاده ، ويتسع نطاقها لبحث كافة ما يثار فيها من أسباب تتعلق بوجود العقد أو انعدامه وصحته أو بطلانه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ٢٧/١٢/١٩٧٤ - موضوع التداعى - تأسيسا على أن كلا من المطعون ضدهما الثانى والثالث يحتجز أكثر من مسكن فى مدينة بورسعيد الكائن بها عين النزاع اعمالا لحكم المادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ وأيد ذلك بمذكرة رسمية من دفتر حصر الشقق المفروشة ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات مدعاه بالبينة ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه هذا الدفاع بقوله « لما كان عقد الإيجار قد توافرت أركانه القانونية واستوفى شرائط صحته من أهلية وسلامة الارادة من العيوب ، ومن ثم ينفذ فى حق ملاك العقار ومن بينهم المستأنف « الطاعن » طبقا لما ادعاه بصحيفة الاستئناف ، ويغض النظر عن شغل كل من المستأجرين - المستأنف ضدهما الثانى والثالث لمسكن آخر ، إذ أن ذلك لا يؤثر على صحة عقد إيجار عين النزاع ، وليس فيه ما يصح اتخاذه دليلا

على اتجاه ارادتها إلى التخلي عن الشقة موضوع العقد ، والمستأنف - الطاعن -
 وشأنه في الرجوع عليهما بدعوى مستقلة إذا توافرت شروطها طبقاً لأحكام
 القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، وكان هذا الرد لا يوجه دفاع الطاعن ، إذ على
 الرغم من أن بطلان عقد الإيجار في حالة احتجاز أكثر من مسكن في البلد
 الواحد بدون مقتض بطلان متعلق بالنظام العام ، فإنه يتعين على الحكم أن
 يواجهه ويفصل فيه ولا يتركه لدعوى مستقلة يرفعها الطاعن . واذ خالف
 الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وقد
 حجب هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الجوهري ، فيكون مشوباً أيضاً
 بالقصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٠ - الطعن ١١٥٤ لسنة ٥١ ق) .

٥٨٤ - يجوز لكل صاحب مصلحة سواء كان مالكا للعقار المراد الاخلاء منه
 أو طالب استئجار أن يطلب اخلاء المخالف - للمالك في حالة احتجاز
 المستأجر أكثر من مسكن في بلد واحد أن يطلب اخلاؤه .
 لما كان مؤدى نص المادة ١/٥ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار
 الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وعلى ماجرى به قضاء هذه
 المحكمة ان المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من
 مسكن واحد في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، وأنه يجوز لكل
 صاحب مصلحة سواء كان مالكا للعقار المراد الاخلاء منه أو طالب استئجار
 منه أن يطلب اخلاء المخالف والحكمة التي تغياها المشرع من هذا النص هو
 الحرص على توفير المساكن وتهيئة السبل أمام طلاب السكنى ، وكان للمالك
 الشيء وحده حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه في حدود ما تقتضى به
 القوانين واللوائح مما مؤداه أن يكون للمالك أن يؤجر الاماكن التي يمتلكها وأن
 يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا انتهت المدة المتفق عليها أو قام سبب لفسخ عقد
 الإيجار وأن يختار مستأجره ويستغل العين في أى وجه مشروع يراه ، وكان
 للمالك في حالة احتجاز المستأجر أكثر من مسكن في بلد واحد أن يطلب
 اخلاؤه فتعقد له مصلحة قائمة يقرها القانون في ذلك ولولم يكن طالب سكنى
 انطلاقها من حقه المشروع في استغلال العين على الوجه الذى يراه ، فإن
 الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض طلب الاخلاء لاحتجاز المطعون

ضدهما « المستأجران » أكثر من مسكن في مدينة القاهرة على سند بما انتهى إليه من انتفاء مصلحة الطابعن المالك في ذلك لان له سكتا آخرى ولعدم ثبوت حاجة ابنة شقيقه للسكنى بمدينة القاهرة رغم أن مصلحته في ذلك قائمة من مجرد احيائه في استغلال العين على الوجه الذى يراه دون أى اعتبار آخر على النحو المتقدم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وأذ حجب هذا الخطأ عن طلب الاخلاء القائم على هذا السبب فقد تعين نقضه .
(نقض ١٥/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٠٣٢ لسنة ٤٨ ق) .

٥٨٥ - لا يجوز للشخص أن يحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد - المقصود بالشخص - الأسرة والاولاد .

لما كان النص في المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « لا يجوز للشخص ان يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على ان المشرع حظر على كل من المالك والمستأجر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر ، وان هذا الحظر مقصور على الشخص الواحد بذاته دون غيره ولو كان ذلك الغير من أفراد أسرته كالأولاد ، اذ لو قصد المشرع أن يحظر على الشخص واولاده احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد لافصح عن قصده بالنص الصريح كما فعل بشأن ايجار الاماكن المتروكة اذ نص في المادة ٣٩ من ذات القانون على انه « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجه واولاده القصر مالكا واحدا » ثم ان المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد فرضت عقوبة على من يخالف الحظر الوارد في المادة الثامنة سالفه البيان ويأبى مبدأ شخصية العقوبة ان يعاقب الوالد عن فعل ارتكبه احد الاولاد وهو ما يؤدى اليه القول بأن احتجاز احدهما لمسكن يعتبر احتجازا له بمعرفة الآخر في آن واحد ، وما يؤكد ان المشرع لم يقصد ان يعتبر الوالد واولاده بمثابة شخص واحد في مفهوم نص المادة الثامنة سالفه الذكر ، أنه اثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم اقتراحا بتعديله يقضى بأنه لا يجوز للشخص واولاده القصر ان يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن وقد رفض هذا الاقتراح وتمت موافقة المجلس على النص كما ورد في القانون . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى ايدى الحكم المطعون فيه واحال إلى أسبابه ، بعبء

أن استعرض أقوال شهود الطرفين انتهى إلى أنه « لما كانت المحكمة قد استقرأت من وقائع ما شهد به شهود الطرفين أن المدعى عليه (المطعون ضده) له مسكن آخر بذات البلد إلا أن هذا المسكن مكلف باسم ابنتيه ومخصص لسكنائهما مستقبلا مما يضحى معه احتجازه لشقة النزاع أمرا يعتبر في حدود مقتضياته ». واذ أن مؤدى ذلك أن الحكم استخلص من أقوال الشهود وبما لا يخالف الثابت بها أن المسكن الآخر الذى يسكن فيه المطعون ضده - والذى لم يدع الطاعن أنه يستأجره - مملوك لابنتيه ومخصص لسكنائهما ، فإن هذا الذى استخلصه الحكم كافيا لنفى الاحتجاز المحظور قانونا ذلك أن مجرد الإقامة في مسكن ما لا يكفى بذاته لاعتبار المقيم محتجزا بالمعنى الذى قصده القانون طالما أنه ليس مالكا أو مستأجرا ويكون ما أضافه الحكم المطعون فيه من أنه ليس في أقوال الشهود دليلا على احتجاز المطعون ضده أكثر من مسكن في المدينة الواحدة صحيحا لا مخالفة فيه للثابت بأقوال الشهود - ويكون تعيينه في تأييده الحكم الابتدائي فيما قرره من أن احتجاز المطعون ضده لشقة النزاع في حدود مقتضياته - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦ - الطعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٩ ق) .

٥٨٦ - احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد - تقدير ذلك - مسألة موضوعية .. مثال لتقدير سائغ :

النص في المادة ١/٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١/٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على أن المشرع حظر على المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ، ومن ثم فإن إقامة شخص في مكان ما لا يتوافر به الاحتجاز المحظور قانونا ما لم يثبت أنه مالك أو مستأجر لهذا المكان ، لما كان ذلك وكان المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير الدليل من كافة الأوراق المقدمة في الدعوى . وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى احتجاز المطعون ضده لمسكن آخر غير العين موضوع النزاع على ما أورده في مدوناته من أنه « لم يثبت من تنفيذ حكم التحقيق الذى أصدرته محكمة أول درجة بشأن احتفاظ المستأنف ضده (المطعون ضده) بمسكنين أن هذا الأخير سكن آخر غير العين

المؤجرة ، ولا يجدى اعلان المستأنف ضده بالاوراق القضائية أو نقل تليفونه في العنوان الذى ذكره المستأنفون (الطاعنون) فى اعتبار هذا العنوان المسكن الاخر للمستأنف ضده اذ لم يستشف من كل ذلك اتخاذه هذا العنوان محلا لاقامته بصفته مستأجرا لتلك العين ، بما مفاده ان الحكم لم ير فى اقوال الشهود والمستندات المقدمة من الطاعنين والاوراق القضائية مايؤيد ان المطعون ضده قد احتجز العين التى اعلن بها ونقل اليها تليفونه بصفته مستأجرا لها حتى يتحقق بذلك الاحتجاز الممنوع قانونا بالمعنى السالف ذكره ، واذا كان هذا الذى انتهى اليه الحكم سائغا وله أصله الثابت بالاوراق ، وكان الطاعنون لم يدعوا أن المطعون ضده مالكا لتلك العين ، فإن النعى لا يعدو ان يكون مجرد جدل موضوعى فى تقدير الدليل بما لايجوز اثارته امام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٤/١/١٦ - الطعن ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق).

سادساً - التزامات المؤجر

٥٨٨ - التزام المؤجر بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذى اعدت له ليس من النظام العام ويجوز الاتفاق على الاعفاء منه .
قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان التزام المؤجرة فى المادة ٥٦٤ من القانون المدنى بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذى اجرت له ليس من قبيل القواعد الآمرة المتصلة بالنظام العام وانما هو من قبيل القواعد المفسرة لإرادة المتعاقدين ، فيجوز لها الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد او التخفيف فى مدى التزام المؤجر بشأن اعمال الاصلاحات اللازمة لاعداد العين للغرض الذى اجرت من اجله ، ويجوز ان يصل التخفيف الى حد ان يقبل المستأجر استلام العين بالحالة التى كانت عليها وقت العقد ، وان مثل هذا الاتفاق متى كان قاطعا فى الدلالة على اتجاه نية العاقدين الى تعديل احكام التزام المؤجر الواردة فى المادة ٥٦٤ من القانون المدنى . فإنه يكون واجب الاعمال دون نص المادة المذكورة .

(نقض ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن ٧٤٢ لسنة ٤٦ ق).

٥٨٩ - اذا اضاف قانون جديد التزامات على عاتق المؤجر وجب تقويم هذه الالتزامات واطافة قيمتها الى اجرة الاساس دون تعليق ذلك على تنفيذ الالتزامات اذ العبرة هي بفرض الالتزام لا بالقيام به .

مفاد الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - المنطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الشارع اذا اتخذ من اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لذلك الشهر اجرة اساس للمباني المنشأة قبل يناير ١٩٤٤ فقد اوجب مراعاة مايطرأ على التعاقد السارى في شهر الاساس من تعديل في التزامات كل من المتعاقدين بحيث اذا فرض القانون او الاتفاق او العرف على المستأجر التزامات جديدة لم تكن مفروضة عليه في شهر الاساس او فرض شيئا من ذلك على المؤجر فانه يتعين تقويم تلك الالتزامات واستئزال مقابلها من اجرة الاساس في الحالة الاولى واطافتها اليها في الحالة الثانية ، ولو لم ينتفع بها المتعاقد الاخر لعدم تحقق اسبابها اذ العبرة بفرض الالتزام لا بالقيام به .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٢٩٦ لسنة ٤٧ق)

٥٩٠ - التزام المؤجر بضمان عدم التعرض للمستأجر - ماهيته - مثال :
ان النص في المادة ٥٧١ من القانون المدنى على انه « على المؤجر ان يمتنع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة » ، يدل على ان المؤجر يضمن للمستأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان هذا التعرض ماديا او مبنيا على سبب قانونى ، فلا يجوز للمؤجر ان يحدث بالعين المؤجرة او ملحقاتها اى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها ، لما كان ذلك وكان يشترط في تعرض الاخير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون غير مستند الى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذى يترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو تقدير موضوعى تستقل به محكمة الموضوع ، مادام استخلاصها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى وجود نقص في انتفاع المطعون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٣٠٪ استنادا لتقرير الخبير وجاء في اسبابه ان الممر الذى كانت تطل عليه محلات المستأجرين قد ضاق من ناحية عرضه ونقص الانتفاع به بمقدار ٣٠ في المائة بسبب ان المارة لن يجدوا فراغا لمشاهدة معروضات المستأجرين وان الفترينة المقامة تؤثر على

نشاطهم التجارى . . . وانتهى الحكم الى ان تعرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عند تعرضه فى الانتفاع الى غير حق له - فى استخلاص سائغ له ما يسانده من الاوراق ، ويكون قد اعمل صحيح حكم القانون . لما كان ما تقدم ، فانه لا محل للتحدى بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدنى التى تنص على ان « لملك الشئ وحده فى حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه » والمادة ٤ من القانون المدنى التى تنص على ان « من استعمل حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسئولاً عما ينشأ من ذلك من ضرر » اذ ان استغلال الطاعن للممر المملوك له انطوى على تعرض للمطعون ضدهم فى الانتفاع بالاعيان المؤجرة وفقاً لاحكام المادة ٥٧١ من القانون المدنى ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد انفل دفاع الطاعن المؤسس على المادة ٨٠٢ سالفة الذكر ولا يشوبه اى قصور .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ - الطعن ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق)

- ٥٩١ - حظر القيام بابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى او الوحدة منه - جزاء مخالفة هذا الحظر - بطلان العقود اللاحقة للعقد الاول :
- من المقرر بنص المادة ١٣٥ من القانون المدنى انه اذا كان محل الالتزام مخالفاً للنظام العام او الاداب كان العقد باطلاً - هذا ولا يجوز ان يتعارض محل الالتزام مع نص ناهى فى القانون لان مخالفة النهى المقرر بنص فى القانون تدرج تحت مخالفة النظام العام او الاداب بحسب الاحوال ، ولما كانت الفقرة الاخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على ان « يحظر على المالك القيام بابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى او الوحدة منه » ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها الا ان مقتضى الحظر الصريح انوارد فيها وتحريم مخالفتها - بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون - يرتب هذا الجزاء وهو بطلان العقود اللاحقة للعقد الاول وان لم يصرح به . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى القول بان هيئة الاوقاف المصرية ابرمت عقد ايجار مؤرخ ١٩٧٤/٥/١ للمطعون ضده الاول عن جزء اقتطع من اعيان النزاع ، واستخلص الحكم من ايصالات سداد الاجرة عن المدة من ١/١/١٩٧٢ حتى آخر اكتوبر سنة ١٩٧٢ قيام عقد ايجار جديد للمطعون ضدهم اعتباراً من هذا التاريخ ثم انتهى الى اعمال نص المادة ٥٧٣ من

القانون المدني في شأن المفاضلة بين المستأجرين عند تعددهم دون مراعاة حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ومؤداها بطلان هذين العقدين بطلانا مطلقا لتعارض محل الالتزام مع نص قانوني أمر متعلق بالنظام العام مما يترتب عليه من امتناع اجراء المفاضلة بينها وبين العقد المؤرخ ١٩٤٩/٨/١ السابق صدوره للمستأجرين الاصليين والذي انتقل صحيحا وناظرا للطاعن في تاريخ سابق برسو مزاد المتهى عليه في ١٩٧١/١٢/٢٥ بمتوماتها المادية والمعنوية . لما كان ذلك - فان الحكم المطعون فيه اذ لم يلتزم هذا النظر يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٢/١١/٢٩ - الطعن ٣١٩ لسنة ٤٨ ق)

٥٩٢ - وجوب تمكين المؤجر للمستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة - لاثرية على المستأجر إن هو لم ينتفع بالعين فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر :

لما كان تعبير المستأجر عن ارادته في التخلص عن اجارة العين المؤجرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما قد يكون صريحا يصح ان يكون ضميا بان يتخذ موقفا لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده الى احداث هذا الاثر القانوني ، كما انه وان كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر الا انه لاثيرية على المستأجر ان هو لم ينتفع به فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر ، ولئن كان تقدير القرائن من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع الا انها اذا اوردت اسبابا لاثبات القرينة او نفيها فان هذه الاسباب تخضع لرقابة محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ - الطعن ١٤٨١ لسنة ٥٣ ق)

سابعاً - القيمة الاجارية

٥٩٣ - الطعون في قرارات لجان تحديد الاجرة التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ آثارها : الاحكام الصادرة فيها ولو في تاريخ نال لنفاذه في ١٩٧٧/٩/٩ . جواز استئنافها طبقاً للقواعد العامة .
النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع

الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذى عمل به من ١٩٧٧/٩/٩ على ان « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ الاخطار بصدور قرار اللجنة امام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر . . » وفي المادة ٢٠ من هذا القانون على ان : « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها في المادة ١٨ الا لخطأ في تطبيق القانون . . ويكون الطعن امام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم . . . ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه باى وجه من اوجه الطعن » . والنص في المادة ٨٥ منه - والتي وردت في الباب السادس الذى تضمن احكاما انتقالية - على ان « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » - يدل على ان القواعد الاجرائية والاجراءات التى تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تسرى وتطبق على الدعاوى التى اقيمت امام المحاكم بعد نفاذ احكامه . اما الدعاوى التى اقيمت قبل نفاذه فتستمر المحاكم في نظرها طبقا للقواعد الاجرائية والاجراءات السارية قبل العمل باحكامه ومن هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة منذ رفعها امام المحكمة الابتدائية وخلال مراحلها المختلفة اذ بها تبدأ الاجراءات التى يلتجئ عن طريقها صاحب الحق او مدعيه الى القضاء لمباشرة حق الدعوى فان القانون السابق الذى رفعت في ظله هو الذى تسرى احكامه عليها سواء في مواعيد الطعن او تحديد الجهة التى تنظر هذا الطعن . ومن ثم فالطعن في قرار لجنة تحديد الاجرة الذى كان قائما امام المحكمة الابتدائية وقت بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يستمر نظره امام تلك المحكمة وفقا للقواعد الاجرائية والاجراءات السارية قبل نفاذه . ويكون حكم المحكمة الابتدائية فيه قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ولو صدر بعد نفاذ احكام هذا القانون . واذا كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده اقام طعنه على قرار لجنة تحديد الاجرة امام المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٠/٨/١٩٧٥ اى قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه تسرى عليه القواعد والاجراءات التى تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعمل نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٧ وتصى بعدم جواز الاستئناف لانتفاء الخطأ في تطبيق القانون ، دون القواعد والاجراءات التى تضمنها القانون رقم

٥٢ لسنة ١٩٦٩ فانه يكون قد خالف القانون واطعاً تطبيقه مما يوجب نقضه .
(تنقض ١٩٨١/١/١٧ - الطعن ٨٣ لسنة ٥٠ ق)

٥٩٤ - اعادة النظر في تقدير اجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل القرار المطعون فيه على تقدير اجرة وحدة او اكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها - اذا طعن المالك على قرار لجنة تقدير الايجارات ولم يطعن احد من المستأجرين على هذا القرار الذي اصبح نهائيا بالنسبة لهم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتخفيض الاجرة لصالح هؤلاء المستأجرين يعتبر مخالفا للقانون - اساس ذلك .

ان النص في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - « وتكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها ، وتعتبر نهائية اذا لم يطعن عليها في الميعاد ، ويكون الطعن على هذه القرارات امام المحكمة . . . وعلى قلم كتاب المحكمة ان يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن بالجلسة المحددة لنظره وترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اعادة النظر في تقدير اجرة وحدات المبنى لا يكون الا اذا اشتمل القرار المطعون فيه على تقدير اجرة وحدة او اكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ، وانه حتى يستفيد المستأجرون ممن لم يطعنوا على قرار لجنة تقدير الايجارات بتخفيض الاجرة عما حددته اللجنة ، يجب ان يكون هناك طعناً من احد المستأجرين على تقدير اللجنة لاجرة الوحدة التي يشغلها ضمن وحدات المبنى التي شملها القرار ، مما رأى معه المشرع مراعاة لعدالة توزيع الاجرة الكلية على وحدات المبنى ، اعتبار الحكم ملزماً لكل من المالك والمستأجرين وذلك خلافاً للقاعدة العامة في قانون المرافعات التي تقضى بالايضار الطاعن من طعنه والا يستفيد من الطعن الا من رفعه ، بما مؤداه ان المالك لا يضر بطعنه اذا كان طعنه منصفاً على تقدير الاجرة الكلية للمبنى ولم يطعن احد من المستأجرين على قرار اللجنة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الطاعنة بصفتها المالكة لعقار النزاع هي وحدها التي طعنت على

قرار لجنة تقدير الايجارات ولم يطعن احد من المستأجرين المطعون عليهم على هذا القرار فاصبح نهائيا بالنسبة لهم ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بتخفيض الاجرة التي حددتها اللجنة لهم ، فانه يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الايجارات لصالح المطعون عليهم الذين لم يطعن احد منهم عليه وخالف بذلك المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على انه لا يفيد من الطعن الا من رفعه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٣٦ لسنة ٤٧ق)

٥٩٥ - تكييف التعديلات التي تجرى في العين المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ من تاريخها ، أو انها بنسخة لا تحدث هذا الاثر انما هو تكييف قانونى يستند الى تقدير الواقع - مثال - لا على الحكم ان خالف رأى الخبير في تكييفه تلك التعديلات بأن اعتبرها جوهرية .

ان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تكييف التعديلات التي تجرى في العين المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها او انها بسيطة لا تحدث هذا الاثر ، انما هو تكييف قانونى يستند الى تقدير الواقع ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان التغييرات التي ادخلت على العين تعديلات جوهرية استنادا الى انها ادت الى تغيير الانتفاع به من فندق سياحى الى حجرات صغيرة منفصلة لاستعمالها مكاتب ومحال تجارية مما استدعى انشاء مدخل جديد لهذا الجناح واقتضى ازالة جزء كبير من المبانى بعرض الممر وهو حوالى عشرة امتار وانشاء بهو متسع بالدور الارضى به سلم رخامى كبير ومصعدين لخدمة جميع الادوار ، وازالة بعض الحوائط القديمة والاستعاضة عنها بدعائم خرسانية وازالة البلكونات ودورات المياه التي كانت ملحقة بغرف الفندق وكان يبين من هذا الذى اوردته الحكم انه احاط بحقيقة التعديلات التي تمت بالمبانى من التقارير المقدمة في الدعوى . وكان استخلاصه في هذا الشأن من انها جوهرية ، هو استخلاص سائق في حدود سلطته الموضوعية بالنظر لما اجرى في العين من تعديلات ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع مخالفة رأى الخبير في النتيجة التي انتهى اليها كما ان لها الموازنة بين الادلة التي تقدم في الدعوى للاخذ بما نطمئن اليه واطراح ما عداه دون معتب عليها وحسبها ان

تقيم قضاءها على اسباب سائغة فلا على الحكم ان تخالف رأى الخبير في تكييفه تلك التعديلات بأن اعتبرها جوهرية ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ٣٥٢ لسنة ١٩٤٧ ق)

٥٩٦ - حدوث تعديلات جوهرية غيرت من طبيعة الاماكن المؤجرة ومن طريقة استعمالها بعد اول يناير ١٩٤٤ - الجزء الذى اصابه التعديل يعتبر فى حكم المنشأ حديثا ولا تسرى عليه احكام تحديد الاجرة الواردة فى المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

ان النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على انه « لا يجوز ان تزيد الاجرة المتفق عليها فى عقود الايجار التى ابرمت منذ اول مايو سنة ١٩٤٤ على اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتى . . . ولا تسرى احكام هذه المادة على الميائن المنشأة منذ اول يناير سنة ١٩٤٤ » يدل على ان الشارع جعل اجرة الاماكن المعنية بهذا النص لا تزيد على اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لهذا الشهر وحددها بأنها تلك التى يكون قد بدىء فى انشائها قبل هذا التاريخ ، غير انه اذا حدثت تعديلات جوهرية فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وغيّرت من طبيعتها ومن طريقة استعمالها بعد اول يناير سنة ١٩٤٤ فان الجزء الذى اصابه التعديل يعتبر فى حكم المنشأ حديثا ولا تسرى عليه احكام تحديد الاجرة الواردة فى هذه المادة ، ولما كان ذلك وكان المبنى الواقع به عين النزاع - على ما ابان من الرد على اسباب الطعن السابقة - قد تم تعديله تعديلا جوهريا بعد اول يناير سنة ١٩٤٤ بما يخرج تحديد اجرته عن نطاق اجرة شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو اجرة المثل لهذا الشهر ، واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر وانخفض اجرة العين لاحكام القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ . فانه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ٣٥٢ لسنة ١٩٤٧ ق)

٥٩٧ - مقابل التحسين باعتباره عبثا على العقار والتزاما جديدا على المالك استفاد منه المستأجر يجب ان يقوم وتضاف القيمة الى اجرة المثل في مفهوم نص المادة الرابعة من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ .

مفاد ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ انه اذا فرضت على المؤجر التزامات جديدة بموجب القانون او الاتفاق او العرف لم تكن مفروضة عليه في شهر ابريل سنة ١٩٤٧ قومت هذه الالتزامات بفرض انها كانت موجودة في شهر الاساس واضيفت قيمتها الى الاجرة المتفق عليها او الى اجرة المثل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فيما ذهب اليه من تقويم مقابل التحسين الذي طرأ على عين النزاع باعتباره عبثا على العقار والتزاما جديدا على المالك استفاد منه المستأجر وتجب مراعاته عند تحديد الاجرة فانه لا يكون قد خالف القانون .
(نقض ١٩٨١/٦/١٣ - الطعن ١٧٦ لسنة ٤٦ق)

٥٩٨ - قواعد تحديد الاجرة لاتسرى الا على الاماكن التي تستحدث بعد نشر قرار وزير الاسكان بعد سريان قانون ايجار الاماكن الى القرى والاماكن التي تؤجر لأول مرة بعد ذلك النشر .

قواعد تحديد الاجرة لاتسرى الا على الاماكن التي تستجد بعد نشر قرار وزير الاسكان بعد سريان قانون ايجار الاماكن الى القرى والاماكن التي تؤجر لأول مرة بعد ذلك النشر ، اما بالنسبة لايجارات المباني القائمة والمؤجرة وقت نشر القرار المذكور فان الاثر يقتصر على منع الملاك من زيادة الاجرة بعد النشر ولا يتناول الاجرة المتفق عليها قبل نشر ذلك القرار ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى اخذا بمدونات الحكم المطعون فيه ان عين النزاع انشئت في ١٩٦٣ ونم تأجيرها في اول سبتمبر سنة ١٩٦٣ باجرة شهرية قدرها ٨٠ جنيها ، وانه صدر قرار وزير الاسكان رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٥ بسريان احكام القانونين رقمي ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على القرية الكائن بها عين النزاع منذ ١٩٦٥/١٢/٣٠ تاريخ نشره ، واذ كانت عين النزاع قائمة ومؤجرة في ١٩٦٣/٩/١١ قبل صدور القرار الوزاري ونشره . فان الاجرة المتعاقد عليها تعتبر هي الاجرة القانونية ولا تخضع لقواعد تحديد الاجرة المنصوص عليها في قوانين ايجار الاماكن . (نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٥٦٩ لسنة ٤٦ق)

٥٩٩ - القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ - الضريبة العقارية - تقديرها - التعديلات الجوهرية - عرف المشرع وهو بصدد تقدير الضريبة العقارية التعديلات الجوهرية بأنها تلك التي يكون من شأنها التغيير من معالم العقارات او من كيفية استعمالها بحيث تغير من قيمتها الايجازية تغييرا محسوسا - تكييف التعديلات بأنها جوهرية او بسيطة هو تكييف قانوني يخضع لرقابة محكمة النقض - مثال .

لما كان مفاد النص في المادة الثالثة جـ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ان المشرع وهو بصدد تقدير الضريبة العقارية قد عرف التعديلات الجوهرية بأنها تلك التي يكون من شأنها التغيير من معالم العقارات او من كيفية استعمالها بحيث تغير من قيمتها الايجازية تغييرا محسوسا ، وكان من المقرر في قضاء النقض ان تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها او بأنها بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغيير انما هو تكييف قانوني يستند الى تقدير الواقع ويخضع بالتالي لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن تمسك في دفاعه امام محكمة الموضوع بان شقتي النزاع لا تخضعان لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ لتمام انشائهما واعدادهما للسكنى قبل صدوره وعدم حدوث اى تعديل او تغيير بهما بعد ذلك ، وكانت محكمة الاستئناف قد مضت الى تحقيق هذا الدفاع بنسب مكتب الخبراء لبيان تاريخ انشاء عين النزاع واعدادهما للسكنى . . الى اخر ما ورد بالمأمورية التي حددتها له ، ومع ان مكتب الخبراء قد انتهى الى تأييد هذا الدفاع فيما اورده بتقريره وحصله الحكم المطعون فيه بقوله : « ان الثابت من المعاينة ومن دفتر الجرد الرسمي ان الدور الثانى العلوى يحوى شقتين حسب وضعهما على الطبيعة الحالية منذ عام ١٩٦١ . . . ولم يستجد . . . الا عمل قطوع مباني بقسم احدى غرف الشقة القبلية . ووضح الخبير ان هذا لايعتبر تغييرا جوهريا يؤدى الى تغيير مسطح كل من الشقتين منذ تاريخ انشائهما او يؤدى الى تغيير معالمها . وانتهى الخبير فى تقريره الى ان تقدير ايجار الشقتين لا يخضع لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وانما يخضع لحالة المثل للمباني المنشأة المعدة للسكن عام ١٩٦١ . . . الا ان الحكم انتهى بالرغم من ذلك الى القول « لما كان الثابت من الاوراق ان وحدات الشقة القبلية قد زادت اذ اصبحت منذ سنة ١٩٦٩ ثلاثة غرف وصالة بعد ان كانت غرفتين وصالة

الامر الذى تعده المحكمة تغييرا جوهريا انصب على مشتملات العين المؤجرة بزيادة عدد وحداتها ومن ثم يكون تقدير قيمتها الايجارية من اختصاص لجنة تقدير الايجارات طبقا لاحكام القانون الذى تم التعديل فى ظله « وكان مؤدى ذلك ان الحكم قد اقام قضاءه بخضوع عين النزاع لاختصاص لجنة تقدير الايجارات على اساس ما نخلص اليه من ان الشقة القبلية قد حدث بها تعديل فى سنة ١٩٦٩ اعتبره الحكم تغييرا جوهريا وكان هذا الذى استخلصه وانتهى اليه الحكم بخالف الثابت بالاوراق وبتقرير مكتب الخبراء سالف البيان وبالمستندات المشار اليها فيه - والتي اطرحها الحكم رغم تحصيله لها - دون ان يناقش دلالتها او يرد عليها او يبرر سبب اطراحه لها - هذا فضلا عن ان ذلك الاستخلاص لا يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم اذ ليس من شأن التعديل الحاصل بالشقة القبلية اعتباره تغييرا جوهريا فى حكم المادة الثالثة فقرة ج من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ وعلى نحو ما اوضحه وانتهى اليه مكتب الخبراء فى تقريره هذا الى ان ما ساقه الحكم المطعون فيه من اسباب فى هذا الصدد غير كافية لحمل قضائه اذ انها اقتصرت على تناول احدى شقتى النزاع وهى الشقة القبلية دون الاخرى وهى الشقة البحرية التى قطعت الاوراق وتقرير مكتب الخبراء بأن تعديلا ما لم يحدث فيها من تاريخ انشائها وشغلها فى ١٩٦١ وقبل صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وحتى رفع النزاع الماثل بما يقضى خضوعها من حيث تقدير اجرتها لاحكام القانون الذى انشئت فى ظله دون القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ واذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه فضلا عن القصور فى السبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٦٩٣ لسنة ٤٧ ق)

٦٠٠ - اذا صار تقدير الاجرة نهائيا اصبح غير جائز للمستأجر الذى تم التقدير اثناء استجاره أو اى مستأجر لاحق وبالأولى المؤجرة العودة الى المنازعة فيه .

ان النص فى عجز المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التى اباحت لكل من المالك والمستأجر ان يتظلم من قرار لجنة التقدير - على انه « لا يجوز لاي مستأجر آخر المنازعة فى الاجرة متى صار تحديدها نهائيا » يدل

على ان الشارع قد جعل تقدير اجرة العين المؤجرة لصيقا بها فاذا صار هذا التقدير نهائيا اصبح غير جائز للمستأجر الذى تم التقدير اثناء استئجاره ، أو أى مستأجر لاحق ، وبالأولى المؤجرة العودة الى المنازعة فيه ، واذا كان ذلك وكان الثابت - اخذا بمدونات الحكم المطعون فيه - ان العين محل النزاع صدر فى شأنها حكم نهائى فى الدعوى رقم ٥٧٩٢ لسنة ١٩٦٥ شمال القاهرة الابتدائية - كان النزاع مرددا فيه بين الطاعن والمستأجر السابق - تضمن قضاء بأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ينطبق عليها وينخفض ايجارها المتعاقد عليه بنسبة ٣٥٪ فاصبح تقدير الايجار على هذا النحو نهائيا فلا يجوز معاودة المنازعة فيه من جديد سواء بطريق الدعوى أو بطريق الدفع ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بهذا الحكم واعتبر الاجرة التى انتهى اليها هى الاجرة القانونية لعين النزاع ورد الفروق المترتبة عليها فان النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٧ - الطعن ١٢٤٧ لسنة ١٩٤٧ ق)

٦٠١ - العبرة فى تحديد قيمة الارض هو بضمن المثل عند البناء وذلك بالنظر الى قيمتها السوقية دون اعتداد بالثمن الحقيقى الذى يكون المالك قد دفعه ويدخل فى عناصر التقدير رسوم التسجيل والسمسة وازالة الاتربة المخلفة .
مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان العبرة فى تحديد قيمة الارض هو بضمن المثل وقت البناء وذلك بالنظر الى قيمتها السوقية دون اعتداد بالثمن الحقيقى الذى يكون المالك قد دفعه ، وكان تقدير عناصر الاجرة من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع متى اقام قضاءه على اسباب تحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى تقديره لقيمة الارض على ثمن الشراء مضافا اليه رسوم التسجيل والسمسة وازالة الاتربة المخلفة وزيادة الاسعار فى سنة البناء عنها فى عام الشراء معتدا بما انتهى اليه فى تقدير لجنة تقدير الايجارات ، وكانت هذه الاسباب سائغة ، ولها اصلها الثابت فى الاوراق وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم ، فان النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٦٩ لسنة ١٩٤٧ ق)

٦٠٢ - اغفال الحكم المطعون فيه التحدث عن دفاع لم يقدم الطاعن المستندات التي استدل بها عليه لايجعله مشوبا بالقصور في التسيب - مثال بشأن زيادة الايجار مقابل الاصلاحات .

لما كانت الاوراق قد خلت من ان الطاعن قدم لمحكمة الموضوع الدليل على ما اثاره من ان التزام المطعون ضده بالاصلاحات كان مقابل زيادة الايجار عن الاجرة القانونية وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه او لفت نظره الى مقتضيات هذا الدفاع وحسبها ان اقامت قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل التحدث عن دفاع لم يقدم الطاعن المستندات التي استدل بها عليه ، لا يكون مشوبا بالقصور في التسيب .

(نقض ١٢/٢ / ١٩٨١ - الطعن ١٧٩ لسنة ٤٣ ق)

٦٠٣ - لايجوز التحدى امام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه صراحة على محكمة الموضوع - مثال بشأن القيام باصلاحات العين المؤجرة .

وحيث ان حاصل السبب الثالث ان الحكم المطعون فيه اغفل تحقيق ما تمسك به من اسانيد لدعواه بأن قيام المستأجر باجراء الترميمات الضرورية بنفسه دون اذن من القضاء يخوله حق الرجوع بقيمتها على المؤجر في حدود ما وفره عليه من نفقات تطبيقا لنظرية الاثراء بلا سبب وما تمسك به ايضا من حق الحائز في استرداد النفقات الضرورية التي انفقها عملا بالمادة ٦٠٥ من القانون المدني القديم والتي تقابل المادة ٩٨٠ من القانون المدني الجديد واذ اغفل الحكم تحقيق هذا الدفاع الجوهري فإنه يكون مشوبا بالقصور . وحيث ان هذا النعى غير سديد لما هو مقرر من عدم جواز التحدى امام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه صراحة على محكمة الموضوع ، واذا كان الطاعن قد اسس دعواه على اساس التزام المؤجر بالاصلاحات استنادا الى البند الثالث عشر من عقد الايجار على ما يبين من صحيفة الدعوى ومذكرة دفاعه الى محكمة الاستئناف واستطرد الى ان القول بغير ذلك يؤدي الى اثناء المستأنف بغير سبب والى حرمان المستأجر حائز العقار من استرداد نفقات الصيانة مما مفاده ان ما اورده كان تأييدا لسنده في الدعوى اعمال الالتزام

العقدي دون طلب اعمال حكم قاعدتي الاثراء بلا سبب واسترداد الخائز نفقات الاصلاح على نحو صريح جازم حتى تلتزم المحكمة التصدي لبحثه بيانا لحكم القانون فيها فلا على المحكمة اذ اقتضت في بحثها اساس الدعوى وركيزتها المثلة في اعمال القوة الملزمة للعقد ويكون النعي باغفال الحكم لدفاع جوهرى على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢ - الطعن ١٧٩ لسنة ٤٣ق)

٦٠٤ - تقرير الحكم ان تخفيض الاجرة بمقدار العوائد نفاذا للقانون . . . رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يسرى على الاماكن المؤجرة مفروشة - تقرير قانونى خاطيء .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد واجه القرينة التى تمسكت بها الطاعنة بشأن تخفيض المطعون عليهم الاجرة بمقدار العوائد - نفاذا للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ - باحاليته الى ما قاله حكم محكمة اول درجة من ان الاعفاء منه يسرى على الاماكن المفروشة ، وهو قول غير صحيح ، فانه يكون قد انطوى على تقرير قانونى خاطيء حجبته عن تمحيص تلك القرينة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٧ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٥ق)

٦٠٥ - تحديد الاجرة طبقا للمادة ٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . تحديد حكمى . قيامه مقام تقدير لجان تقدير الايجارات . سريانه باثر رجعى من وقت التعاقد .

المقرر فى قضاء النقض ان مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ان حالات المباني الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي كانت لا تزال معروضة عند صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ سواء امام لجان التقدير او مجالس المراجعة ولم يكن قد صدر فى شأنها تقدير نهائى غير قابل للطعن وتكون فيها اجرة متعاقد عليها بارادة الطرفين الحرة قبل صدور قرار اللجنة فانه يتم تحديد الاجرة القانونية لها على اساس الاجرة المتعاقد عليها مع تخفيضها بالنسبة المقررة فيه ، على ان يقوم هذا التحديد الحكمى للاجرة مقام تقدير اللجان ويكون له اثر رجعى من وقت التعاقد .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ - الطعن ١٠٤٧ لسنة ٤٥ق)

٦٠٦ - طلب تحديد اجرة الشقة طبقا لقرار لجنة تقدير الايجارات . التظلم من القرار وعدم الفصل فيه . صيرورته غير نهائى . القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . اثره . الاجرة القانونية للعين هي الاجرة المتعاقد عليها بعد التخفيض وليست المحددة بقرار اللجنة .

اذ كان كل من المطعون ضدهم يطلب فى دعواه تحديد اجرة الشقة التى يستأجرها بما قدرها به قرار لجنة تقدير الايجارات ، وقد تظلم سلف الطاعن المالك السابق - من هذا القرار وقد استوفى تظلمه اوضاعه القانونية فبات قرار لجنة التقدير غير نهائى ولم يقم دليل من الاوراق على ان هذا التظلم قد فصل فيه بصورة تجعل قرار اللجنة نهائيا وقت العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . فان الاجرة القانونية لاعيان النزاع تكون هي الاجرة المتعاقد عليها فى عقود الايجارات القائمة عند العمل به بعد تخفيضها بنسبة ٣٥٪ من قيمتها تطبيقا لهذا القانون وليست الواردة بقرار لجنة تقدير الايجارات .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ - الطعن ١٠٤٧ لسنة ٤٥ ق)

٦٠٧ - طلب تخفيض الاجرة لنقص فى المنفعة - تكييفه - طلب فسخ جزئى لعقد الايجار . اثر ذلك وجوب نقص الاجرة بمقدار ما تنقص من الانتفاع سواء كان ذلك راجعا الى فعل المؤجر او الى سبب اجنبى .

طلب تخفيض الاجرة مقابل النقص فى المنفعة انما هو طلب بفسخ جزئى لعقد الايجار فيما يتعلق بهذا النقص ، ومفاد نص المادة ٥٦٥ من القانون المدنى ان الاجرة تنقص بمقدار ما تنقص من الانتفاع سواء اكان ذلك راجعا الى فعل المؤجر او الى سبب اجنبى ، وهو حكم يتفق مع قواعد الفسخ والانفساخ والتى تسوى بين الحالتين فى الامر المترتب على نقص المنفعة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ١١٢٩ لسنة ٤٧ ق)

٦٠٨ - غرف الخدم . اضافتها الى غرف الوحدة السكنية من عدمه . معياره . القرار التفسيري رقم ١ لسنة ١٩٦١ بتفسير احكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١ . مثال .

النص فى المادة الخامسة من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ الصادر من اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والتى تعتبر قراراتها فى هذا

الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً على أن «تعامل الغرف المخصصة للخدم بالبدرومات أو بأعلى المباني طبقاً للوصف الوارد بدفاتر الحصر والتقدير» يدل على أن العبرة بالنسبة لغرفة الخدم بما وصفت به في دفتر الحصر والتقدير، فإن وصفت بأنها منافع وبالتالي لم تربط عليها ضريبة مستقلة عوملت على أساس هذا الوصف فلا تضاف إلى عدد غرف الوحدة السكنية وإن وصفت بأنها حجرة وربط عليها ضريبة مستقلة عوملت على أساس هذا الوصف وضيفت إلى عدد غرف الوحدة السكنية. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عين النزاع تشمل الشقة وغرفة الخدم وكان الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من دفتر الحصر والتقدير عن الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٣ أي وقت العمل بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ والذي طرح على محكمة الموضوع والمقدم بملف الطعن أن غرفة الخدم وصفت بأنها غرفة وربط عليها ضريبة ومن ثم تبين إضافتها إلى عدد غرف الشقة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقتصر على حساب عدد غرف الشقة دون غرفة الخدم ورتب على ذلك عدم إخضاع عين النزاع للاعفاء من الضريبة العقارية وفقاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٣ - الطعن ٨٩٤ لسنة ٤٦ ق)

٦٠٩ - المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الخاص بتأجير وبيع الأماكن قد خلت من النص على جواز إخلاء المكان المؤجر بسبب تغيير الغرض من استعماله في مفهوم الفقرة د من المادة المذكورة وهذا النص باعتباره لصالح المستأجر يتعلق بالنظام العام ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. أنه ولئن كانت المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي أقيمت الدعوى في ظلها والمقابلة للمادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قد أجازت للمؤجر طلب إخلاء المكان إذا استعمله المستأجر في غير الأغراض المؤجر من أجلها، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط للحكم بفسخ العقد والإخلاء نشوء ضرر يلحق بالمؤجر من جراء هذا التغيير، وكان تغيير الغرض من استعمال عين النزاع من محل تجاري إلى مسكن من شأنه أن يصيب المؤجر بضرر يتمثل في إسقاط حقه في اقتضاء الزيادة القانونية المقررة على الاجرة، إلا أنه لما كان من المقرر أن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسري ويطبق

بأثر مباشر على الآثار المترتبة على العقود ولو كانت قد أبرمت في تاريخ سابق على نفاذه طالما تظل هذه الآثار سارية عند العمل به . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، قد خلت من النص على جواز إخلاء المكان بسبب تغيير الغرض في استعماله ما لم ينظر هذا التغيير على إساءة الاستعمال في مفهوم الفقرة (د) من المادة المذكورة ، وكان هذا النص باعتباره لصالح المستأجرين يتعلق بالنظام العام ، فإن مآل دعوى الطاعن أمام محكمة الموضوع حتما هو الرفض لانطباق أحكام القانون الجديد عليها بأثر فوري وبالتالي فإن هذا النعى لا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة ولما تقدم فانه يتعين رفض الطعن .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٣٤٢ لسنة ٤٧ ق)

٦١٠ - أجرة شهر الأساس - إثباتها بكافة الطرق - شرطه :
مفاد نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن أجرة شهر الأساس تثبت أولا بالعقد الساري خلال هذا الشهر ، إلا أن الشارع قد عامل الأجرة معاملة الواقعة المادية فاحل إثباتها عند عدم إمكان الحصول على العقد المكتوب بطرق الإثبات كافة بما فيها البيئة والقرائن .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٦٨٢ لسنة ٤٥ ق)

٦١١ - توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل - مسألة واقع :
أن توافر التماثل أو انعدامه بين العين المؤجرة وعين المثل من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي رتبها عليها . ولما كان البين من تقرير الخبير الذي أخذ به الحكم المطعون فيه أن عين النزاع وشقة المثل تقعان في عقار واحد وانهما يتطابقان في عدد الغرف وفي توزيع هذه الغرف وقد عقد مقارنة بين شقة النزاع وشقة المثل وقدر الطريق بينهما وهي أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم فإن النعى لا يبعدو في حقيقته أن يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز طرحه على هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٤١ ق)

٦١٢ - تحديد اجرة عين النزاع - اجرة المثل اذا تعذر الوصول الى اجرتها في شهر الاساس :

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يلجأ في تحديد اجرة عين النزاع الى اجرة المثل ان تعذر الوصول الى اجرة عين النزاع في شهر الاساس ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير واوراق الدعوى ان الطاعن والمطعون ضده لم يقدموا أية دليل على اجرة عين النزاع في شهر الاساس ابريل عام ١٩٤١ بل وقرر الطاعن في صحيفة الاستئناف ان اجرة عين النزاع عام ١٩٤١ غير معروفة فلا تثريب على المحكمة ان هي اخذت بتقرير الخبير الذي استند في تقدير اجرة عين النزاع الى اجرة المثل في شهر الاساس لما ابان عنده عدم استطاعته الاستدلال على اجرة عين النزاع في هذا الشهر .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٤١ق)

٦١٣ - تكييف التعديلات في العين المؤجرة - مسألة قانونية يخالطها واقع - مؤدى ذلك :

تكييف التعديلات بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله في حكم المنشأ في تاريخها او بسيطة لا تحدث به مثل هذا التغير يعتبر تكييفاً قانونياً الا انه يستند الى تقرير واقعي مما لا يجوز معه اثار النزاع في طبيعة التعديلات لأول مرة امام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اخذ بتقرير الخبير من ان عين النزاع انشئت قبل اول يناير سنة ١٩٤٤ وان الاصلاحات التي اجريت بها تنكيس وبياض وترميم جدرانها وترميم اعمال النجارة فيها والادوات الصحية والارضية من قبيل اعمال الصيانة الضرورية لاستعمال العين واستغلالها وانتهى الى تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وعدم الاعتداد بقرار مجلس المراجعة لصدوره في تقديره اجرة عين النزاع التي تخرج عن ولايته ، وكان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع بأن التعديلات التي احدثها بالعين المؤجرة جوهرية بحيث تجعلها في حكم المنشأ في تاريخ هذه التعديلات فان منازعة الطاعن لأول مرة بأن التعديلات التي احدثها بالعين جوهرية تكون غير مقبولة .

(نقض ١٩٨٢/١/١٣ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٤١ق)

٦١٤ - اجرة المثل - المقصود بها - لا يشترط لتحقيق التماثل ان يتحد كل من الطابقين تمام من حيث الملحقات وانما يكفي لذلك ان تتوافر اوجه التماثل بينهما ولو اختلفا من حيث الملحقات على ان يراعى ما قد يوجد بينهما من فروق مؤثرة على تحديد مقدار الاجرة - مثال .

انه لما كان المقصود باجرة المثل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي اجرة مكان ممثل من جميع الوجوه بقدر الامكان لعين النزاع في شهر الاساس وان توافر التماثل بين عين النزاع وعين المثل او انعدامه لا يعدو ان يكون من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع طالما كان استخلاصه سائغا ومؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه انه خلص الى عدم توافر التماثل بين طابق النزاع والطابق الذي يعلوه لمجرد ان طابق النزاع بדרوم مكون من حجرتين وجراج وحديقة بها غرفة بستان وهو مالا يستقيم به التدليل على صلاحية الطابق المقيس عليه لاتخاذ مثلا لدور النزاع ذلك انه لا يشترط لتحقيق التماثل في هذه الحالة ان يتحد كل من الطابقين تماما من حيث الملحقات وانما يكفي لذلك ان تتوافر اوجه التماثل بينهما ولو اختلفا من حيث الملحقات على ان يراعى ما قد يوجد بينهما من فروق مؤثرة على تحديد مقدار الاجرة . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في الدعوى استنادا الى ان الطابق العلوي لا يصلح للقياس عليه فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن ٥٧٢ لسنة ٤١ ق)

٦١٥ - قيمة الارض في حساب القيمة التجارية . وجوب تقديرها بقيمتها السوقية وقت تمام انشاء البناء . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

ان العبرة في تقدير قيمة الارض هي بضمن المثل وقت تمام انشاء المباني على اساس قيمتها السوقية دون اعتداد بضمن الشراء . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اعتمد النتيجة التي خلص اليها الخبير في تقريره من تقدير ثمن الارض المقام عليها البناء موضوع النزاع بالثمن المحدد لشرائها بعقد البيع ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان البناء قد تم خلال سنة ١٩٧١ فانه يتعين

تقدير قيمة الارض بقيمتها السوقية في هذا التاريخ واذ قدر الحكم المطعون فيه هذه الارض بثمن الشراء الذي تم في سنة ١٩٦٨ فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ق)

٦١٦ - اتعاب تصميم وتنفيذ وتكاليف ترخيص البناء . اعتبارها من عناصر التكلفة الفعلية . وجوب اضافتها الى كافة عناصر تكلفة المبنى في مقام تحديد الاجرة القانونية . ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩

تنص المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادرة بها قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٦٩ عملاً بالتفويض التشريعي الوارد بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « يجب ان يتضمن قرار اللجنة تقدير لقيمة الارض والاساسات والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي تم على اساسها تحديد الاجرة » ولما كان الثابت من النموذج حرف (أ) الملحق بهذه اللائحة انه قد نص على البيانات المحددة الخاصة بكيفية تقدير القيمة التجارية منها البيان رقم ١٢ وهي التكاليف التقديرية للمباني التي تشمل اتعاب تصميم وتنفيذ وتكاليف ترخيص البناء بما يتعين معه تقييم هذا العنصر واعتباره من عناصر التكلفة الفعلية .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ق)

٦١٧ - اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء . وجوب احتسابها ضمن تكاليف المبنى عند تقدير الحجرة . اشتراكات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن العمال الذين قاموا بالبناء تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء التي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المباني ، واذ كان الحكم الابتدائي المقيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد ا طرح احتسابها هي واتعاب تصميم وتنفيذ وتكاليف الترخيص كعنصر مستقل يجب ان يضاف الى تكلفة المتر المربع فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٧ق)

٦١٨ - لا تثريب على المستأجر ان هو لم ينتفع بالعين المؤجرة فعلا طالما يقوم بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر .

ولئن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر ، الا انه لا تثريب على المستأجر ان هو لم ينتفع به فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٤ - الطعن ٣٩٧ لسنة ٥٢ ق)

٦١٩ - لا يجوز اجبار المستأجر على اداء مقابل ميزة قد ادخلها المؤجر على العين بعد التأجير ولم تكن في حسابان المستأجر عند التعاقد تطبيقا للاصل العام المقرر بالفقرة الاولى من المادة ١٤٧ مدني من ان « العقد شريعة المتعاقدين » . ولئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان الاصلاحات والتحسينات الجديدة التي يكون المؤجر قد ادخلها في العين المؤجرة قبل التأجير تقوم ويضاف ما يقابل انتفاع المستأجر بها الى الاجرة التي تحدد على الاسس التي قررتها تشريعات إيجار الاماكن المتعاقبة ، الا انه بالنسبة للتحسينات التي يجريها المؤجر بالعين المؤجرة بعد التأجير واثناء انتفاع المستأجر ، والتي تعتبر ميزة جديدة يوليها له بقصد تسهيل هذا الانتفاع ودون ان تكون ضرورية له ، كالمصاعد ، فانه لا سبيل الى الزام المستأجر بمقابل للانتفاع بها يضاف الى الاجرة إلا بموافقة ، كما انه لا يحق له هذا الانتفاع دون اداء مقابله وذلك كله اعمالا للاصل العام المقرر بالفقرة الاولى من المادة ١٤٧ من القانون المدني من ان « العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للاسباب التي يقررها القانون » ، ومما مؤداه انه لا يجوز اجبار المستأجر على اداء مقابل هذه الميزة ، الا اذا كان قد طلبها او وافق عليها ، فاصبح بذلك التزامه بمقابل الانتفاع بها التزاما تعاقديا لا يجوز له التحلل من الوفاء به ، او اذا ثبت انه انتفع بها وان لم يكن قد وافق عليها ، فعندئذ يقوم مقابل ما انتفع به ويلزم بادائه وكل ذلك ما لم ينص القانون على الزام المستأجر بمقابل الانتفاع بهذه الميزة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، واقام قضاءه على ما حصله من واقع الدعوى من ان المطعون ضده الاول - والذي يسكن بالطابق الثاني من العقار - لم يوافق على الانتفاع بالمصعد وليس في حاجة اليه لان شقته لا ترفع عن سطح الارض الا بحوالى ستة امتار وان الطاعن لم

يقم بتركيب المصعد الا بمناسبة بناء الطابقين الخامس والسادس المخصص معظمها لسكناء وافراد اسرته ، وكان الحكم قد عرض لما ابداه الطاعن من انه كان ملزما قانونا بتركيب المصعد وزد عليه بقوله « ان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم الباقى جاء خلوا من هذا الالزام وكذلك القرارات الصادرة تنفيذا له ما عدا القرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٩٧٠/١٠/٢٩ والمعمول به من تاريخ نشره طبقا للمادة ٢ منه بينما تاريخ التعاقد على المصعد تم في ١٩٧٠/٣/٢١ قبل سريان هذا القرار . . . » وكان هذا الذى اوردته الحكم لاينطوى على خطأ فى تطبيق القانون وله اصله الثابت فى الاوراق ، فان النعى عليه بسببى الطعن يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ٥١٠ لسنة ٤٨ ق)

٦٢٠ - الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد ادخلها بالعين المؤجرة قبل التأجير يحق له تقديرها وازافة مقابل الانتفاع بها الى الاجرة التى تحدد على الاسس التى قررتها القوانين الاستثنائية .

ان الاستفادة من احكام قوانين ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الاصلاحات والتحسينات الجديدة التى يكون المؤجر قد ادخلها بالعين المؤجرة قبل التأجير يحق له تقويمها وازافة مقابل الانتفاع بها الى الاجرة التى تحدد على الاسس التى قررتها تلك القوانين ، فاذا اتفق الطرفان على ذلك ، وجب اعمال اتفاقهما ما لم يثبت ان المقصود منه هو التحايل على احكام القانون فيكون للقاضي عندئذ سلطة التقدير ، ويعتبر فى حكم التحسينات التى يضيفها المؤجر فى العين المؤجرة كل ميزة يولها للمستأجر ومن هذا القبيل ان يكون المستأجر محروما من التأجير من الباطن او التأجير مفروشا فيرخص له المؤجر بذلك سواء فى عقد الايجار ذاته او فى اتفاق لاحق فان هذه الميزة الجديدة تقوم وتزاد على الاجرة وذلك على تقدير من المشرع بان الاجرة التى اتخذها اساسا للتحديد انما هى مقابل انتفاع المستأجر بالمكان المؤجر فى حدود المزايا العادية التى كانت قائمة فى التاريخ الذى عينته قوانين ايجار الاماكن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن استأجر شقتى النزاع بموجب عقدى ايجار مؤرخين ١٩٦١/٥/٣٠ لقاء اجرة شهرية قدرها ٢١٠,١٦ جم ولم يصرح فيهما

للطاعن بالتأجير من الباطن ، وان الطاعن قام بتأجير شقتي النزاع من الباطن بموافقة من المؤجر حسبا جاء بالحكم رقم ٤٥٦١ لسنة ١٩٦٣ مدني كلي القاهرة ، وانه لم يثبت تقويم هذه الميزة من قبل المتعاقدين سواء عند التعاقد او بعده ، فانه يكون للمطعون ضدها الاولى - المؤجرة - ان تطلب زيادة الاجرة مقابل الانتفاع بها ، واذا اجابها الحكم المطعون فيه لطلباتها فانه يكون قد اعمل صحيح القانون ويكون النعي بأن الحكم اغفل دفاعه بأن عين النزاع لم تؤجر مفروشة غير مستج .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ١٤٠٠ لسنة ٤٧ ق)

٦٢١ - لا يجوز ان يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين - حكم الضمان الكافي الذي اوجبت المادة ٥٩٤ من القانون المدني ان يقدمه مشتري الجدد .

النص في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على انه لا يجوز ان يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين لا ينصرف الى « الضمان الكافي » الذي اوجبت المادة ٥٩٤ من القانون المدني ان يقدمه مشتري الجدد عندما تقضي المحكمة بابقاء الايجار بالرغم من وجود الشرط المانع اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر عندما يكون هذا الضمان مبلغاً من المال لان المادة ٥٩٤ المذكورة جاءت مطلقة لم تبين نوع الضمان الكافي ولم تضع حدا له وهو يخضع لتقدير المحكمة بما تراه محققا لغاية المشرع ، ولا محل لان يطبق في شأنه حكم المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي جاء استثناء لا يتوسع فيه أو يقاس عليه وهو مقصور على الحالة التي ورد بشأنها وهي حالة تحديد مبلغ التأمين الذي يدفعه المستأجر للمؤجر عادة عند بدء الايجار واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٣ - الطعن ١٦٠٣ لسنة ٤٨ ق)

٦:٢٢ - الاجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ اساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن - هي الاجرة الاصلية التي اتفق عليها الطرفان في العقد منذ بدء الايجار وقبل اى تخفيض يكون قد اجرى عليها .

ان المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن قد نصت على ان « تخفض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها طبقاً لاحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل الطعن فيه » ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاجرة المتعاقد عليها والتي تتخذ اساساً للتخفيض بنسبة ٣٥٪ وفق تلك المادة ، هي الاجرة الاصلية التي اتفق عليها الطرفان في العقد منذ بدء الايجار وقبل اى تخفيض يكون قد اجرى عليها طبقاً لقوانين تخفيض الاجرة المتتابعة ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ما اورده الخبير المنتدب في تقريره من ان العين موضوع النزاع قد انشئت في ١٩٦١/١٢/٢٦ وان اجرتها المتفق عليها في عقد الايجار هي ٦,٢٠٠ جنية ولم تخضع لاية تخفيضات سابقة ، فتخفيض بمقدار ٣٥٪ عملاً بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لعدم صدور قرار نهائى من لجنة تقدير الايجارات بتحديد اجرتها قبل نفاذه ، فانه لا يكون قد خالف القانون ، واذا اعتمد الحكم على تقرير الخبير ليكون ما يحويه من بيان واسباب وتفنيد لاقوال الطاعن جزءاً متبهما لاسبابه كما رد باسباب سائغة على دفاع الطاعن بأن الاجرة الواردة بالعقد وهي ٦,٢٠٠٠ جنيها هي الاجرة بعد تخفيضها بنسبة ٢٠٪ بمقتضى القانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ بقوله انه قد ثبت من بلاغ المالك نفسه ان عين النزاع قد تمت في ١٩٦١/١٢/٢٦ وهو تاريخ لاحق لـ ١٩٦١/١١/٥ وبالتالي لم تخضع للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ أو اية قوانين سابقة عليه ، فان النعى عليه بالقصور ومخالفة الثابت في الاوراق يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٧ - الطعن ٣٥٠ لسنة ٤٩ ق)

٦٢٣ - تقدير ايجار الاماكن - تخفيض الاجرة بنسبة ٣٥٪ - مناط العمل به - الاخطار بشغل العين - شكله - بطلانه :

ان النص في الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

في شأن تخفيض اجرة الاماكن والمعمول به في ١٩٦٥/٢/٢٢ على انه « تخفيض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها التجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه . . . » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على انه وان كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقا لاحكامه تقدير اجور الاماكن الخاضعة له الا انه بالنظر لما لمسه المشرع وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية من بطء عمل هذه اللجان مما ادى الى مغالة الكثير من الملاك في تقدير الاجرة ، واستمرار المستأجرين في دفع الاجرة المرتفعة وقتا طويلا حتي تنتهي اللجان من عملها قد استهدف تلافى عيوب التطبيق العملي لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنص على ان يكون تحديد الاجرة القانونية لهذه الاماكن على اساس الاجرة المتعاقد عليها مخفضة بمعدل ٣٥٪ بالنسبة للخلافات التي مازالت قائمة في تاريخ صدوره . سواء امام لجان التقدير او امام مجلس المراجعة والتي لم يصدر في شأنها تقدير نهائي غير قابل للطعن على ان يقوم هذا التحديد الحكمي مقام تقدير اللجان ويكون له اثر رجعي من بدء التعاقد وقد عالج المشرع ما درج عليه بعض المؤجرين من اعطاء عقود الايجار التالية لتاريخ العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تاريخا سابقا على تاريخ نفاذه في ١٩٦٥/٢/٢٢ والنص في هذه العقود على اجور تعاقدية مرتفعة كي يستفيدوا من احكام التقدير الحكمي سالف الذكر فاصدرت اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ القرار التفسيري التشريعي رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ . وقد نصت المادة الثانية منه على انه « لا تختص اللجان بتقدير اجرة الاماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ اذا كان قد تم اخطار اللجان عنها او شغلت فعلا قبل هذا التاريخ » ومؤدى ماتقضي به هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا اختصاص للجان تقدير الايجارات بتحديد اجرة الاماكن المتعاقد عليها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ متى كان المؤجر قد اخطر عنها تلك اللجان او ثبت ان الاماكن المؤجرة قد شغلت قبل هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ على ان لجان التقدير هي اللجان المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على ان يعدل تشكيلها بأن يضم الى عضويتها

اثنان من المهندسين الموظفين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارهما قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الاعلى درجة من الاعضاء ولم ينص القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ على تبعية هذه اللجان لجهة معينة ، والمعتقاد من نصوص القانونين سالفى الذكر انها هيئات ادارية تباشر اختصاصا بالفصل فى خصومة بين الملاك والمستأجرين وهى القيمة التجارية القانونية للاماكن المؤجرة ، ولئن كانت المادة الرابعة من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على ان مالك البناء فور اعداده للاستعمال يجب عليه ان يخطر اللجنة التى يقع البناء فى دائرتها لتقوم بتحديد الايجار ، الا انها لم ترسم طريقا معيناً للاخطار ولم تحدد شخصا معيناً أو جهة معينة يتم الاخطار اليها وقد خلا قانون تشكيلها من النص على الحالات التى يقع فيها الاخطار باطلا ، ومن ثم يتعين الالتزام - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - بالمبادئ الاساسية فى اجراءات التقاضى الواردة فى قانون المرافعات باعتباره القانون العام واذ نصت المادة ٢٠ من قانون المرافعات على انه لا يحكم ببطلان الاجراء رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء فإنه اذا ما قدم الاخطار صحيحا الى مدير الادارة الهندسية بالمجلس المحلى الكائن فى دائرته العقار واتخذ هذا الاخطار طريقه الى اللجنة المختصة فى ١٩٦٢/٥/٦ قبل العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ فإنه يكون قد انتج اثره المترتب عليه وتحققت به الغاية التى يرمى اليها المشرع فلا يكون باطلا ، واذ اعتد الحكم بهذا الاخطار فإنه يكون قد اعمل صحيح حكم القانون ، ولا تثير على محكمة الموضوع ان هى التفتت عما الملح به الطاعنون من ان الاخطار قد دس على ملف اللجنة وان التوقيعات التى يحملها الاخطار للموظفين المختصين غير صحيحة اذ ان القانون قد رسم طريقا للطعن بالتزوير على المحررات وهو ما لم يتخذه الطاعنون ، لما كان ما تقدم وكان القرار التفسيري التشريعي رقم ٩ سنة ١٩٦٥ قد نص على ان لجان تقدير الاجرة لا تختص اذا تم اخطارها قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ ، أو شغلت الاماكن المؤجرة قبل هذا التاريخ ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى ان الاخطار قد تم قبل ١٩٦٥/٢/٢٢ فلا تثير على الحكم ان هو التفتت عن دفاع الطاعنين بصورية تاريخ عقود الايجار وباعتباره غير منتج ، اذ يعتد بالتقدير الحكمي الذى جاء به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ - حتى حصل الاخطار الى اللجنة قبل صدوره - حتى ولو ثبت ان

عقد الايجار ، أو شغل المكان المؤجر قد تم بعد العمل باحكام هذا القانون ، ويكون النعى على الحكم بسبب الطعن في غير محله .

(نقض ١٩٨٤/٤/٥ - الطعن ٢٨٤ لسنة ٤٩ق)

٦٢٤ - حساب تكلفة البناء وقيمة الارض المقام عليها في حالة تجاوز المبنى قيود الارتفاع القانونية - حسابها على اساس الواقع الفعلي :

ان مؤدى نص المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه في حالة عدم الوصول بالمبنى الى الارتفاع الذى تسمح به قيود الارتفاع فيحسب من قيمة الارض المخصصة لمنفعة البناء ومن تكاليف اقامة الاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق نسبة بقدر ما اقيم من طوابق الى العدد الذى تسمح به قيود الارتفاع وهو ما يصدق على حالة التعلية في مبنى اقيم دون استكمال قيود الارتفاع اذ يتعين احتساب حصة هذه المباني المستحدثة في كامل قيمة الارض المخصصة لمنفعة البناء وذلك بنسبة ما اقيم فعلا من ادوار مستحدثة الى العدد الكلى الذى تسمح به قيود الارتفاع ، اما اذا كان البناء قد ارتفع الى الحد المسموح به قانونا أو الى اكثر من المسموح به فإنه يتعين احتساب كل قيمة الارض وغيرها على الادوار المقامة فعلا ولو كان البناء قد اقيم بالمخالفة لاحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من اللوائح ، ولما كان ذلك وكان المبنى الكائن به عين النزاع قد استكمل قيود الارتفاع اخذا بما اورده الطاعن بصحيفة استئنافه وما جاء بتقرير الخبير المتدب في الدعوى فإنه لا محل لاعمال المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تحديد النسبة ولو كان البناء قد تم بالمخالفة لقواعد التنظيم التى لا تسمح ببناء الدور الرابع بالمبنى الكائنة به عين النزاع لمجاوزته الارتفاع المسموح به ذلك ان التقدير يتم في هذه الحالة بناء على الادوار المقامة فعلا بفرض المخالفة وعدم الحصول على ترخيص بالبناء لبعضها باعتبار انها خاضعة للاستغلال وبالتالي للتقدير لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تقرير الخبير المتدب في الدعوى عمادا لقضائه الذى قام بالتقدير بنسبة الدور المتنازع عليه الى الادوار الاربعة المقامة فعلا دون ان يقيد بالنسبة المنصوص عليها في المادة ١١ سالف الذكر لاستكمال البناء قيود الارتفاع ، فلا عليه ان لم يرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه بشأن عدم اعمال المادة ١١ من القانون سالف الذكر

وبالنسبة للمنازعة في عدد ادوار المبنى ويتحدد سعر المتر من المبانى لان في اخذه بهذا التقرير محمولا على اسبابه الرد الضمنى المسقط لهذه الاعتراضات ، كما لا يعيب الحكم اخذه بتقرير الخبير المتدب دون التقرير الاستشارى المقدم من الطاعن اعمالا لسلطته التقديرية في الموازنة بين تقارير الخبراء واخذه بما يطمئن اليه منها ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة باجابة الطاعن الى طلبه بنذب خبير مرجح طالما وجدت في عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ومن ثم يكون الحكم قد خلا من حالة القصور المبطل والاخلال بحق الدفاع . (نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ٣٧٥ لسنة ٤٩ق)

٦٢٥ - الاتفاق على تحمل المستأجر بقيمة استهلاك المياه - عدم تنفيذ مقتضى هذا الاتفاق مدة طويلة - مؤداه :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مجرد السكوت عن المطالبة بالحقوق الدورية المتجددة ومنها مقابل استهلاك المياه لا يستقيم دليلا كافيا على التنازل عن الاتفاق المنشئ له ومن المقرر ايضا طبقا لنص الفقرة الاولى من المادة ١٥٠ من القانون المدنى انه متى كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين . لما كان ذلك وكان الثابت من مذونات الحكم المطعون فيه ومن مطالعة عقود الايجار التى قدمها الطاعن رفق طعنه انها تضمنت بندا مستقلا بالتزام كل مستأجر بثمن المياه - وكان الحكم قد استند في قضائه بعدم التزام المطعون ضدهم - فيما عدا الثانى - بقيمة استهلاك المياه على ماقرره من « ان الطرفين قد نفذوا جميع شروط عقود الايجار فيما عدا الشرط المطبوع المتعلق بالتزامهم بقيمة استهلاك المياه مدة طويلة وان هذا يعنى اتجاها ارادتهم الى العدول عن هذا الشرط فى العقد » وكان هذا الذى قرره الحكم لا يستقيم دليلا كافيا على التنازل عن الاتفاق المنشئ له - ويتضمن مخالفة لقواعد التفسير المقررة قانونا - وانحرافا فى تفسير عبارة هذا الشرط الواضحة للتعرف على ارادة الطرفين - فان الحكم اذ خلص الى التزام المؤجر بقيمة استهلاك المياه وعلى النقيض مما نص عليه فى البند السابع عشر من عقد الايجار ورتب على ذلك القضاء برفض دعوى الطاعن فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ٥٢٥ لسنة ٤٩ق)

٦٢٦ - العبرة في تقدير قيمة الارض هي بضمن المثل وقت البناء وعلى اساس قيمتها السوقية . كما تقدر قيمة المباني على اساس التكاليف الفعلية وفقاً لسعر السوق وقت اتمام البناء .

ان اجرة المبنى وفقاً لاحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ المنطبقة على واقعة النزاع تتمثل في عنصرين ، الأول ٥٪ من قيمة الارض والمباني ، والعنصر الثاني هو ٣٪ مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة والادارة ، وكان مفاد المادة ٢ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ ، المتقابلة للمادة ١١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان العبرة في تقدير قيمة الارض هي بضمن المثل وقت البناء وعلى اساس قيمتها السوقية دون اعتداد بالضمن الحقيقي الذي يكون المالك قد دفعه ، كما تقدر قيمة المباني على اساس التكاليف الفعلية وفقاً لسعر السوق وقت اتمام البناء وان الرسوم والتأمينات الاجتماعية تعتبر من المصروفات التي تدخل ضمن التكاليف الفعلية للبناء والتي يجب مراعاتها عند تقدير قيمة المبنى وتحديد اجرته .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٤٩ق)

٦٢٧ - اعادة النظر في تقدير الاجرة بناء على تظلم المالك أو احد المستأجرين يترتب عليه وجوب تقدير المبنى جميعه وتوزيع القيمة التجارية على وحداته جميعاً دون ان يقتصر ذلك على من تقدم بالتظلم - أساس ذلك :
ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مفاد المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ انها اتت بحكم جديد مؤداه ان اعادة النظر في تقدير الاجرة بناء على تظلم المالك أو احد المستأجرين يترتب عليه وجوب تقدير المبنى جميعه وتوزيع القيمة التجارية على وحداته جميعاً دون ان يقتصر ذلك الحق على من تقدم بالتظلم ، واذ كانت احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر لما حدث قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن تقرير الخبير المنتدب ان لجنة تقدير الايجارات قدرت اجرة وحدات عقار النزاع في ١٩٦٨/١٠/٨ وتظلم منه الطاعنون وبعض المستأجرين امام مجلس المراجعة ، كما اقام الطاعنون الدعوى المطعون في حكمها طعناً في ذات قرار

لجنة تقدير الاجرة ، وكان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد صدر وعمل به اعتبارا من ١٨/٨/١٩٦٩ فان احكامه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ومنها حكم المادة ١٣ الذى استحدثت قاعدت اعادة تقدير اجرة جميع وحدات المبنى نتيجة الطعن بالنسبة لاحداها - لا تسرى على الدعوى الراهنة التى انفرد الطاعنون (الملاك) باقامتها وتكون احكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ - التى صدر قرار اللجنة المطعون فيه فى ظلها هى وحدها الواجبة التطبيق الا انه لما كان من المقرر - فى ظل القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ - ان القرار الصادر فى التظلم من قرار لجنة تقدير الاجرة ، اذا تعلق بالقيمة التجارية للمبنى يكون حجة على المالك والمستأجرين جميعا ، لما كان ذلك وكان البين من الاوراق ان الطعن على قرار لجنة تقدير الاجرة الصادرة بتاريخ ٨/١٠/١٩٦٨ قد اقيم من المالك بطلب الحكم بزيادة القيمة التجارية للمبنى ، فان الحكم المطعون فيه اذ ايد حكم محكمة الدرجة الاولى الذى قضى بزيادة القيمة التجارية للمبنى (عقار النزاع) من مبلغ ٢١٧,٢٨٠ جنيه الى مبلغ ٢٣٠,٢٢٢ جنيه شهريا ، يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

(نقض ٢٣/٥/١٩٨٤ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٤٩ ق)

٦٢٨ - المقصود بالاجرة المتعاقد عليها التى عنها المشرع فى القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها اساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هى الاجرة التى اتفق عليها الطرفان دون قيد على ارادتهما قبل صدور قرار لجنة تقدير الاجرات - صدور قرار لجنة تقدير الاجرات بعد ذلك - اثره :

لما كان النص فى الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تخفيض اجرة الاماكن والمعمول به فى ٢٢/٢/١٩٦٥ على ان « تخفض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ » والتى لم يكن قد تم تقدير قيمتها التجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه ، يدل على انه وان كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقا لاحكامه تحديد اجور الاماكن الخاضعة له ، الا انه بالنظر لما لمسه المشرع - وعلى ما جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا

القانون - من بطيء عمل هذه اللجان بما ادى الى مغالاة الكثير من الملاك في تقدير الاجرة واستمرار المستأجرين في دفع الاجور المرتفعة وقتا طويلا حتى تنتهى اللجان من عملها قد استهدف تلافي عيوب التطبيق العملي لاحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فنص على ان يكون تحديد الاجرة القانونية لهذه الاماكن على اساس الاجرة المتعاقد عليها تخفضة بمعدل ٣٥٪ بالنسبة للحالات التي مازالت قائمة في تاريخ صدوره سواء امام لجان التقدير أو امام مجالس المراجعة والتي لم يصدر في شأنها تقدير نهائى غير قابل للطعن على ان يقوم التحديد الحكمى مقام تقدير اللجان ويكون له اثر رجعى من بدء التعاقد ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المقصود بالاجرة المتعاقد عليها التي عنانها المشرع في القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ واتخذها اساسا للتخفيض بنسبة ٣٥٪ هي الاجرة التي اتفق عليها الطرفان دون قيد على ارادتها قبل صدور قرار لجنة تقدير الايجارات . . ولايغير من ذلك صدور قرار من لجنة التقدير بعد ذلك بتقدير اجرة عين النزاع لان هذا القرار غير النهائى الذى ادركه القانون ٧ لسنة ٦٥ يضحى غير ذى موضوع وقديم الاثر فلا يتعلق به حق للمؤجر أو المستأجر يمكن بموجبه تحديد المراكز القانونية فيها . . . كما لايجدى الطاعنة ايضا التمسك بالقرار التفسيري رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ ذلك أنه يواجه الحالات التي لم يتفق فيها المالك والمستأجر اصلا على تحديد اجرة للعين المؤجرة بل تركا تحديدها الى لجنة التقدير فلا يكون هناك اجرة متفق عليها وقت صدور القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ حتى يمكن تخفيضها بنسبة ٣٥٪ وفق احكامه ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بقالة القصور في التسبيب ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ١٩٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٢٩ - الارتفاع بالبناء الى ازيد من المصرح به قانونا - تقدير قيمة الأرض والأساسات في هذه الحالة - ما يتقيد به هذا التقدير - اساس ذلك :
لما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى على ان تحسب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضة على

المنطقة واحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح يدل على انه اذا سبق ان احتسب لصالح المالك كامل قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في الادوار التي استوفى البناء الارتفاع اليها طبقا لقوانين تنظيم المباني واصبح تقدير اجرتها نهائيا حائزا لقوة الامر المقضى - فان اقامة دور جديد بعد ذلك مجاوزا حدود الارتفاع المسموح بها سواء رخص به او لم يرخص به لا يجوز ان يدخل في تقدير اجرته القانونية شيء من قيمة هذه الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة والتي سبق ان احتسبت من قبل تيمتها بكاملة عن باقى الادوار ، والقول بغير ذلك يؤدى حتما الى حصول الطاعن على نسبة من صافي عائد استثمار العقار من قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة تزيد عن الحد الاقصى المقرر فى الفقرة أ - من المادة ١٠ من القانون لان تحديد قيمة استثمار الارض والمباني الواردة فى هذا القانون سالف الذكر ولائحته التنفيذية من النظام العام وهو غير جائز قانونا .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطعن ٥١٢ لسنة ٤٩ ق)

ثامنا - التنازل عن الأيجار والتأجير من الباطن وبيع الجدار

٦٣٠ - ايجار المتجر - بيع المحل التجارى - للمستأجر ان يتنازل عن الايجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان العقار قد انشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فى المادة ٢/٥٩٤ - بيع المحل التجارى عقد رضائى ولا يتطلب المشرع اتخاذ اى اجراء معين قبل انعقاده كما لا يشترط ان يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منها على حدة .

ان النص فى المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى على انه ومع ذلك اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المبتأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط القائم

ان تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، يدل على ان القانون اباح للمستأجر ان يتنازل عن الايجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمنا اذا كان انعقار المؤجر قد انشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه وليس من بينها الحصول على اذن خاص عن المؤجر وقت التنازل . هذا الى ان بيع المحل التجارى عند رضائى يتم بمجرد اتفاق طرفيه ، وتنتقل فيه الملكية بمجرد تلاقى الارادة فلا يتطلب المشرع اتخاذ اجراء معين قبل انعقاده كما لا يشترط ان يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منهما على حدة وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد اتمامه أن يلجأ الى القضاء الذى يصبح له حق مراقبة توافر الضرورة الملجئة التى تميز هذا البيع ، لما كان ذلك وكان البين من مطالعة مذكرة الطاعنين الختامية المقدمة الى محكمة الاستئناف انها تمسكا فيها بأد مورث المطعون عليه الثانى كان يستغل احد المحليين المؤجرين له من المطعون عليها الاولى فى تجارة البقالة والاخر فى تجارة الادوات الكهربائية وانها قد اشترىها هذين المحليين من المطعون عليه الثانى لما اجلته الضرورة الى بيعهما لوفاء المستأجر الاصلى ولعدم درايته بالتجارة ولانه موظف بشركة قطاع عام يتمتع عليه مزاوله التجارة ، وقدم دليلا على ذلك عقدى البيع الصادرين لهما من المطعون عليه الثانى عن محل النزاع اولهما ثابت التاريخ فى ١٩٧١/٨/٥ ويتضمن شراء الطاعن الثانى لمحل البقالة بمحتوياته والثانى ثابت التاريخ فى ١٩٧٥/١/١٢ ويتضمن شراء الطاعن الاول لمحل الكهرباء بمشتملاته وشهادة من شركة وادى كوم امبو احدى شركات وزارة استصلاح الاراضى ان المطعون عليه الثانى يعمل مديرا للشئون المالية والادارية بمنطقة السويس اعتبار من اول يناير سنة ١٩٧١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان المطعون عليه الثانى قد تنازل عن دكانى النزاع للطاعنين بغير اذن كتابى من المؤجر دون ان يرد على مااثاره الطاعنان من ان المطعون عليه الثانى باعهم المتجرين لوفاء مورثه المستأجر الاصلى ولعجزه عن ادارتهما باعتباره موظفا يحرر عليه ذلك قانونا وهو دفاع جوهري قد يتغير به لو صح وجه الراى فى الدعوى ، فان اغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وما ساقه الطاعنان من أدلة من شأنه ان يعيب الحكم بالقصور فى التسييب ومخالفة القانون ويتعين نقضه

والاحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/١/٣ - الطعن ١٠٧ لسنة ٥٠ق)

٦٣١ - تصريح المالك السابق للمستأجر بالتأجير من الباطن الثابت على نسخة عقده يسرى فى حق المالك الجديد حتى ولو لم يكن ثابتا على نسخة العقد الموجودة طرف المالك الجديد .

ان الطاعن تمسك فى مذكرته امام محكمة الاستئناف بأن التصريح له بالتأجير من الباطن الوارد بنسختي عقديه هو تصريح صحيح توقع عليه بامضاء المالك السابق واستدل على ذلك بما ورد بتقرير الخبير من ان هذا الشرط كتب فى ظرف معاصر لتحرير العقد الحامل له ، واذ كانت محكمة الموضوع قد حصلت فى اسبابها هذا الدفاع الا انها لم ترد عليه رغم انه دفاع جوهري - ان صح - قد يتغير به وجه الراى فى الدعوى فان الحكم يكون مشوبا بالقصور بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٢١ - الطعن ١٦٥ لسنة ٥٠ق)

٦٣٢ - التأجير من الباطن والتنازل عن الايجار لمهجرى محافظات القناة وسيناء - سلب المالك رخصة طلب الاخلاء فى حالة التأجير من الباطن أو النزول عن الايجار لمن ثبت صفته كمهجر فى احدى محافظات القناة وسيناء هو استثناء ينبغى التضييق فى تطبيقه .

ان ما شرعه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خاصا بسلب المالك رخصة طلب الاخلاء فى حالة التأجير من الباطن أو النزول عن الايجار لمن ثبت صفته كمهجر من احدى محافظات القناة وسيناء هو استثناء ينبغى التضييق فى تطبيقه تبعا لانه قصد به مواجهة حاجة ملحة عاجلة استتبعته تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الاصلية ونزوحهم الى سائر مدن الجمهورية واضطرابهم الى استئجار مساكن لهم فيها واذ كانت فعالية صفة المهجر تقتصر استجابة لهذا النظر - على الجهة التى يهجر اليها مباشرة من احدى المحافظات المشار اليها بحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح متوطنا عاديا عند نقله من مكان الى اخر مستغلا ما اباحه له الشارع من تيسير اعتبارا بأنه يقدر بقدره وفى حدود سد

الحاجة الملحة المباشرة ، فلا يجوز الاستفادة من هذا الاستثناء الميسر كلما وجد مسكنا اكثر ميزة من المسكن. الذى استقر فيه عند التهجير . واذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على عدة دعائم مستقلة من بينها انه « ليس في اوراق الدعوى والمستندات المقدمة فيها ما يفيد بيان المسكن الذى اقام فيه المستأنف - الطاعن خلال الفترة من ١٩٦٧ - تاريخ العدوان - حتى النصف الثانى من سنة ١٩٦٩ وهو تاريخ اقامته في السكن موضوع الدعوى وهى مدة سنتين أو اكثر ولم يبد المستأنف - الطاعن - بيانا واضحا محددًا في هذا الصدد » واستدل من ذلك على ان مسكن النزاع لم يكن هو المسكن الذى هجر اليه الطاعن مباشرة وانتهى الى انحسار صفة التهجير عنه فإنه يكون قد طبق صحيح القانون. واقام قضاءه بالأخلاء على اسباب سائغة تكفى لحمله . اذ كان ذلك وكانت الطلبات التى يجب على المحكمة ان تتقيد بها هى الطلبات الصريحة الجازمة وكان الطاعن لم يطلب صراحة احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت انه كان يقيم لدى احد اقربائه خلال الفترة. آنفة الذكر فلا يعيب الحكم عدم احالته الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ٧٨٥ لسنة ٤٧ ق)

٦٣٣ - تأجير العين من الباطن بسبب السفر الى الخارج لمدة مؤقتة يتعين لأعمال حكمه ان يثبت ان السفر كان هو الباعث على التعاقد ولا يكفى مجرد السفر بذاته دليلا لاثبات أن الايجار قد تم لهذا السبب .

ان سفر المستأجر المطعون ضده للخارج لمدة مؤقتة ليس كافيا وحده بطريق اللزوم للقول بأنه يؤجر عينه لهذا السبب ، انما يشترط ان يثبت ان السفر هو الباعث على التعاقد . واذ كانت المادة ٢٤/٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٦/٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تميز للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد ومنها انه غير محدد المدة وغير موقوت بسفر المؤجر للخارج بكافة طرق الاثبات وكان الين من الحكم ان المطعون ضده لم يقدم عقدا مكتوبا يثبت ان الحجرة المتنازع عليها مؤجرة بمناسبة سفره المؤقت للخارج ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا يصلح سببا لرفض طلب احالة الدعوى الى التحقيق مما يجعله فضلا عن مخالفة القانون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٨١/٤/١٨ - الطعن ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق)

٦٣٤ - ترخيص المؤجر للمستأجر بالتأجير من الباطن لا يثبت بغير الكتابة اما التنازل الضمني عن الشرط المانع من التأجير من الباطن فيجوز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها البيئة اعتبارا بأن الارادة الضمنية تستمد من وقائع مادية تثبت بجميع الوسائل .

ولئن كان مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى ، ان المشرع لم يكتفى بمجرد الحصول على ترخيص خاص من المؤجر بالتأجير من الباطن ليحول دونه وطلب الاخلاء ، بل اشترط أن يكون الترخيص كتابة مما مؤداه انه لا يجوز في الاصل عند المنازعة في حصوله اثباته بغير هذه الوسيلة ، الا انه لما كان منع المستأجر من تأجير المكان لآخر هو حق مقرر لمصلحة المؤجر فيجوز له التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وليس له من بعد حصوله طلب فسخ الاجارة والاخلاء بسببه ، والكتابة في الاذن الخاص ليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ركنا شكليا فيه ، بل هي مطلوبة لاثبات الاذن بالتأجير من الباطن ، أما التنازل الضمني عن الشرط المانع فيجوز اثباته بكافة طرق الاثبات ومنها البيئة اعتبارا بأن الارادة الضمنية تستمد من وقائع مادية تثبت بجميع الوسائل .

(نقض ١٩٨١/٥/٢٣ - الطعن ٢٩٢ لسنة ٤٦ ق)

٦٣٥ - قبض الأجرة من المتنازل اليه دون تحفظ - مفاده :
قبض المالك ووكيله الأجرة من المتنازل له عن الايجار أو من المستأجر من الباطن مباشرة دون تحفظ . اعتباره بمثابة موافقة منه تقوم مقام الاذن الكتابي .
علة ذلك . الكتابة ليست ركنا شكليا في الاذن .

(نقض ١٩٨١/٥/٣٠ - طعن ١٤٦٣ لسنة ٥٠ ق)

٦٣٦ - لم يضع المشرع في المادة ٢/٥٩٤ مدنى ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع وتقديرها متروك لمحكمة الموضوع بشرط ان تقيم قضاها على ما يكفى لحمله « مثال بشأن قصور في البيان » .
انه ولئن كان المشرع لم يضع ضابطا في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع والتي يترتب على توافرها الابقاء على الايجار للمشتري رغم الشرط المانع ، بل ترك امر تقديرها

لمحكمة الموضوع تستنطها من ظروف الدعوى وملاساتها دون معتب من محكمة النقض ، الا ان ذلك رهين بأن تقيم قضاءها على مايكفى لحمله باعتبار انه وان كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها الا انه يتعين عليها ان تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وان يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤديا الى النتيجة التي خلصت اليها . وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض ان تعمل رقابتها على سداد الحكم وان الاسباب التي اقيم عليها جاءت سائغة لما اصلها الثابت في الاوراق وتتأدى مع النتيجة التي خلص اليها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل في اسبابه الواقعية تبيان مستندات الخصوم أو ايراد اقوال الشهود مكتفيا بالاشارة الى ان تحقيقا تم امام محكمة اول درجة ، ثم اورد بمذوناته « أن المستأجرة قد باعت متجرها بسبب عجزها عن ممارسة العمل وانها بهذا البيع قد وضعت حدا لنشاطها الذي تمارسه وتطمئن المحكمة الى ان في ذلك التصرف ما يقيها شبح الخطر » وهذا الذي قرره الحكم واقام عليه قضاءه لاثبات توافر حالة الضرورة الملجئة لبيع المتجر جدكا ، جاء دون تبيان سنده فيه والمصدر الذي استقاه منه مما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها ، بما يعجز عن محكمة النقض عن مراقبة سداد الحكم ، فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ٨٦٦ لسنة ٤٧ق)

٦٣٧ - بيع الجدد - ما يشترط لسريانه في مواجهة المؤجر :
المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني من انه : « . . . اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » انما هو استثناء من الاصل المقرر ، وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الايجار وكان الدافع الى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج المالى والتجارى في البلاد ، بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه الى بيعه وتمكين مشتريه من

الاستمرار في استغلاله ، وكان مناد استلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب ان يكون الشراء يقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ومن عقد الايجار المؤرخ ٢٩٦٧/١٢/٤ ان المطعون ضدها الاولى استأجرت محل النزاع من الطاعنين بقصد استعماله « معرضا للموبيليات » وانها باعتته وهو يستعمل لهذا الغرض ، اذ لم يثبت من الاوراق انها غيرت نشاط المحل قبل هذا البيع ، وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذي اجرته محكمة اول درجة في ١٩٧٦/١١/٨ ان شاهدي الطاعنين والشاهد الاول للمطعون ضدهما قرروا بأن المطعون ضده الثانى استغل محل النزاع كمخزن للكافيتيريا الخاصة به ، مما يدل على ان شراء المطعون ضده الثانى لمحل النزاع في ١٩٧٣/٨/٤ لم يكن بقصد ممارسة ذات النشاط الذي كانت تزاوله المطعون ضدها الاولى كمعرض لللاثاث ، والمنصوص عليه بعقد الايجار وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل هذا الدفاع الجوهرى الذى تمسك به الطاعنون امام محكمتى الموضوع في مذكرات دفاعهم واعمل حكم المادة ٥٩٤/٢ سالفه الذكر استنادا لتوافر الضرورة الملجئة للبيع ، دون بحث باقى الشروط التى يتطلبها القانون فى بيع الجدل فى حين ان عدم تغيير النشاط هو الشرط الذى يتعين توافره لعمال الحكم الوارد فى المادة سالفه البيان فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ - الظعن ٤٨٢/٤٩٠ لسنة ٤٨ فى)

٦٣٨ - التأجير من الباطن - التصريح به - اثباته - عدم اشتراط الكتابة فيه : انه ولئن كان مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - التى تنطبق على واقعة النزاع ، والمقابلة للمادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - ، أن المشرع لم يكتف بمجرد الحصول على اذن خاص من المالك بتأجير المكان المؤجر من الباطن أو التنازل عنه أو تركه للغير ، ليحول دونه ودون طلب الاخلاء - بل شرط كذلك ان يكون الاذن كتابة ، الا ان الكتابة فى الاذن الخاص ليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ركنا شكليا . بل هى مطلوبة لاثبات التنازل عن الشرط المانع لا لصحته ، فيمكن

الاستعاضة عنها بالبينة أو بالقرائن في الحالات التي تميزها القواعد العامة استثناء ، فيجوز اثبات التنازل الضمني بالقرائن اعتباراً بأن الإرادة الضمنية تستمد من وقائع مادية ، وهي تثبت بجميع الوسائل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من المذكرة المقدمة من الطاعن لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٨١/٤/٤ انه تمسك بأن المطعون ضدها الأولى تنازلت ضمناً عن أعمال الجزء المترتب على مخالفة حظر التنازل عن الأيجار ، بدلالة علمها بهذا التنازل المستفاد من الصورة الفوتوغرافية للإيصال المؤرخ ١٩٧٠/٢/٢١ الصادر من الشركة المطعون ضدها الأولى والمتضمن سداد الطاعن لمبلغ مائتي قرش للشركة ، قيمة المصاريف الإدارية لبحث الطلب المقدم منه للجنة الأيجارات بعقار النزاع ، والذي لم تنكره الشركة ، وسكوته عنه حتى إقامة الدعوى في عام ١٩٧٦ ، مما يغني عن الإذن الكتابي ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه استند في قضائه بالإخلاء على وجوب الحصول على الإذن الكتابي الصريح من المالك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن بشأن التنازل الضمني عن أعمال الجزء على مخالفة حظر التنازل عن الأيجار ، وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - ان يغير وجه الرأى في الدعوى مما يعيبه بالقصور في التسبيب بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ - الطعن ١٦٣٦ لسنة ٥١ ق)

٦٣٩ - الترخيص الصادر من المالك للمستأجر بالتأجير من الباطن - كتابة الترخيص شرط لإثباته .

لم يكتف المشرع بمجرد الحصول على ترخيص بالتأجير من الباطن بل اشترط صراحة ان يكون ذلك الترخيص كتابة ، فلا يجوز عند المنازعة في حصول هذا الترخيص اثباته بغير هذه الوسيلة التي حددها المشرع ، غير ان الكتابة قد اشترطت في هذه الحالة ، باعتبارها وسيلة اثبات فقط فيقوم مقامها في ذلك الاقرار واليمين وفقاً للقواعد العامة الا أنه لا يجوز الاستعاضة عنها بالبينة والقرائن الا في الحالات التي تميز فيها القواعد العامة ذلك .

(نقض ١٩٨٣/٤/١٨ - طعن ٩٦٣ لسنة ٢٨ ق)

٦٤٠ - الايجار من الباطن ينقضى حتما بانقضاء الايجار الاصلى - مؤدى ذلك :

لما كانت الطاعة قد استت دفاعها لدى محكمة الموضوع بدرجتها - على ان وضع يدها على عين النزاع - يرتكن الى التأجير من الباطن من المستأجر الاصلى ، واستندت فى ذلك الى ايصالات استلام الاجرة مضافا اليها ٧٠٪ مقابل « التأجير من الباطن » ، وكان المقرر ان الايجار من الباطن ينقضى حتما بانقضاء الايجار الاصلى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما اورده فى أسبابه من أنه لما كانت المستأنف عليها الثانية - الطاعة - قد اقرت بمذكرتها . . أنها مستأجرة لعين النزاع من باطن المستأجر الاصلى المصرح له بالتأجير من الباطن وكان عقد المستأجر من الباطن ينقضى حتما بانقضاء عقد المستأجر الاصلى الذى انقضى بوفاته ، وانه لما كان ذلك تضحى يد المستأنف عليها الثانية على عين النزاع يد غاصب يتعين رفعها . . ومقتضى ذلك كله أن يضحى طلب المستأنفة - المطعون ضدها - بانهاء عقد الايجار الاصلى المؤرخ ١٩٣٨/١١/٣٠ وتسليمها اليها خالية مما يشغلها . . قد اصاب صحيح النظر فى الواقع والقانون . . ، وكان المستفاد مما اورده الحكم انه انتهى الى ان الطاعة لاتفيد من حكم نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذى يحكم واقعة الدعوى اذ هي ليست ضمن الذين عدتهم هذه المادة من المقيمين مع المستأجر الاصلى حتى الوفاة او من اقاربه حتى الدرجة الثالثة الذين يشترط استمرار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على الوفاة ، واذ كان ارتكان الطاعة الى كونها مستأجرة من الباطن فى نص المادة ٢٣ من ذات القانون لاغناء فيه ، اذ بانقضاء العقد الاصلى ينقضى حتما عقد التأجير من الباطن واذ كان الحكم قد استند فى ذلك الى أسباب سائغة ، وكانت هذه الدعامة تكفى لاقامة الحكم على أساس قانونى سديد ، فإنه لايعيبه ما تزايد فيه من عدم الاطمئنان الى اقرار التنازل المؤرخ ١٩٦٩/١/٥ لنسخه بالاقرار الموثق بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٤ ، إذ أن هذه الاسباب تكون من الاسباب الزائدة التى يستقيم الحكم بدونها .

٦٤١ - الاخلاء بسبب قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر من الباطن أو التنازل عنه أو تركه للغير بدون إذن المالك - عبء الاثبات :

لما كان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « في غير الاماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا احد الاسباب الآتية . . . » (ب) اذا اجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الاصل في ظل هذا القانون الأمر هو انفراد المستأجر ومن يتبعه بحكم العقد بالحق في الانتفاع بالمكان المؤجر وعدم جواز تخليه عنه الى الغير كلياً كان ذلك أو جزئياً مستمراً أو موقتاً بمقابل أو بدون باعتبار ان هذا التخلي بجميع صورته خروجاً من المستأجر على نص عقد الايجار مكملاً بحكم هذا القانون ويجوز للمؤجر - عند مخالفة هذا الحظر - طلب اخلاء المكان ، ولما كان من المقرر في قواعد الاثبات ان البينة على من يدعى خلاف الاصل بمعنى ان من يتمسك بالثابت اصلاً لا يكلف باثباته ، وانما يقع على عاتق من يدعى خلاف هذا الاصل عبء اثبات ما يدعيه باعتبار انه مستحدث جديد لا تدعيه قرينة بقاء الاصل على اصله ؛ ولما كان الاصل هو خلوص المكان المؤجر لمستأجره ومن يتبعه ، وخلوه من غير هؤلاء ، فإنه يكفي المؤجر اثباتاً للواقعة التى يقوم عليها طلبه باخلاء المكان استناداً الى حكم الفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ان يقيم الدليل على وجود غير المستأجر ومن يتبعه في المكان المؤجر طبقاً لاحكام عقد الايجار أو القانون ، ليتقل عبء اثبات العكس الى عاتق المستأجر بوصفه مدعياً خلاف الاصل ليثبت ان وجود ذلك الغير يستند الى سبب قانوني يبرر ذلك فإن اثبت ذلك درأ عن نفسه جزاء الاخلاء .

(نقض ١٤/٥/١٩٨٤ - الطعن ٦٠٣ لسنة ٤٩ق)

٦٤٢ - يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا أجره المستأجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير إذن كتابي من

المالك . استثناء . اذا كان الامر خاصا بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر -
شروط هذا الاستثناء :

المقرر قانونا انه يجوز للمؤجر وفق نص المادة ٢٣ / ب من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا اجره المستأجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير اذن كتابي من المالك الا انه استثناء من هذا الحظر نصت المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني بانه ومع ذلك اذا كان الامر خاصا بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع ان تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق بالمؤجر من ذلك ضرر محقق ، وقد استهدف المشرع بهذا الاستثناء اعتبارات تتصل بمصلحة عامة هي رغبة المشرع في الابقاء على الرواج المالي والتجاري فأجاز بيع الجددك في هذه الحالة مما يترتب عليه انتقال حقوق البائع في اجارة العين المنشأ بها الجددك الى المشتري الذي يحل محل المستأجر ويصبح هو بدوره مستأجرا مثله بموجب هذا البيع مما يمتنع معه على المؤجر اخراجه من العين وفقا لاحكام التشريع الاستثنائي سالف الذكر شريطة توافر الشروط التي اوردتها المادة ٢/٥٩٤ سالفه الذكر ومن بينها ان يكون المستأجر بائع الجددك مضطرا بحكم الضرورة الى التزول للغير عن متجره أو مصنعه وان يبيعه فعلا الى هذا الغير ، هذا ولما كان من المسلم به ان المشرع في المادة ٥٩٤ من القانون المدني سالف الذكر لم يضع ضابطا محددًا يستهدي به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع للمتجر أو المصنع بل ترك تقديرها لقاضي الموضوع يستخلصه من ظروف البيع وملابساته والبواعث التي حضرت اليه متى كان استخلاصه سائغا له اصله الثابت بالاوراق وكان المقصود بالضرورة الملجئة وفق حكم المادة ٢/٥٩٤ المشار اليها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي التي تضع حدا لنوع النشاط الذي كان يزاوله المستأجر في العين المؤجرة ولا يشترط ان تصل الى حد القوة القاهرة التي لاسييل الى دفعها ، بل يكون بيع المتجر أو المصنع هو آخر عمل يقوم به في ميدان هذا النشاط ، وكان دفاع الطاعة الاولى قد قام على ان يبيعها المصنع المنشأ في العين المؤجرة بطريق الجددك الى الطاعة الثانية لاتساع نشاطها وحاجتها الى مكان اكبر اتساعا لمباشرة ذات النشاط لرواج تجارتها بما لازمه انها مازالت تباشر هذا النشاط في مكان آخر وهو امر تنتفى معه حالة

الضرورة على النحو السالف بيانه ، لما كان ماتقدم جميعه فان الحكم المطعون فيه اذ خلص بمقتضى سلطته التقديرية الى ان اتساع نشاط الطاعنة البائعة واحتياجها الى مكان اوسع لا ينهض بذاته مبررا لقيام تلك الضرورة وانتهى باسباب سائغة لما اصلها الثابت بالاوراق الى عدم توافر شروط تطبيق المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى واعتبار الواقعة تنازلا عن الايجار دون اذن كتابى ورتب على ذلك قضاءه بالاخلاء فانه لا يكون قد خالف القانون .
(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - ١٢٤٢ لسنة ١٤٨٠ ق)

٦٤٣ - اصدار ايصالات الوفاء بالاجرة باسم المتنازل له شخصيا الشاغل للعين كطلبه دون تحفظ يعد دليلا على الموافقة على التنازل .
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان قبض المالك أو وكيله الاجرة من المستأجر من الباطن أو المتنازل له - الشاغل للعين عن عقد الايجار مباشرة دون تحفظ يقوم مقام الاذن الكتابى الصريح الذى اشترطه القانون مما مفاده ان اصدار ايصالات الوفاء بالاجرة باسم المتنازل له شخصيا الشاغل للعين كطلبه دون تحفظ يعد دليلا على الموافقة على التنازل .
(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ١٢٤٢ لسنة ١٤٨٠ ق)

٦٤٤ - إباحة تنازل المستأجر عن الايجار فى حالة بيع المتجر أو المصنع - قصر ذلك على بيع المتجر أو المصنع دون غيره من اماكن ممارسة المهن الحرة كعيادات الاطباء - علة ذلك :

لما كان العقد شريعة المتعاقدين لا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للاسباب التى يقررها القانون ، مما مؤداه التزام المستأجر باحترام الشرط الوارد فى عقد الايجار والذى يحظر عليه التنازل عن الايجار ، والا حق عليه الجزاء المقرر لمخالفة ذلك فى العقد أو فى القانون وكان من الاصول التى تقوم عليها القوانين الاستثنائية الصادرة فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين حظر تأجير الاماكن المؤجرة من الباطن والتنازل عن الايجار وترك المكان المؤجر الى الغير بأى وجه من الوجوه بغير اذن كتابى صريح

من المالك ، وتقرير الحق للمؤجر في حالة إخلال المستأجر بذلك في طلب إخلاء المكان المؤجر ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مانتصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني من انه « اذا كان الامر خاصا بايجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة ان يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر ضرر محقق » ، انما هو استثناء من الاصل المقرر وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الايجار ، كان الدافع الى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى متمثلا في عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى في حالة اضطراب صاحبه الى التوقف عنه ، وذلك بتشجيع الاستمرار في هذا الضرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكة تغلبا للصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر . لما كان ماتقدم فإن الاستثناء المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ آنفة الذكر يكون مقصورا على الاماكن التى تمارس فيها الاعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما من الاماكن التى تمارس فيها المهن كعيادات الاطباء ، اذ تجرى فيها ممارسة مهنة لا تعتبر من قبيل الاعمال التجارية في مفهوم قانون التجارة ، وانما تقوم اساسا على النشاط الذهنى واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ولا تدر عليه ربحا وانما يحصل من جهده المبذول فيها على اجر يدخل في تقديره ظروفه الشخصية وظروف عمله والظروف العامة التى تحيط بممارسته لاعمال المهنة ، واذا كان من المقرر عدم جواز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ماذهب اليه في اسبابه من أن « عبارة المحل التجارى الواردة بنص المادة ٥٩٤ من القانون المدني يجب ان تفهم بمعناها الواسع بحيث تشغل كل مكان يباشر فيه المستأجر حرفة أو مهنة تدر عليه ربحا اذا كانت مزاوله هذه الحرفة أو المهنة في المكان المؤجر من شأنها ان تجعل له مزية خاصة من حيث استغلالها كمكاتب السماسرة ومكاتب المحامين وعيادات الاطباء ومن ثم فإن بيع الطبيب لعيادته نجدكالاخر ينطبق عليه حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني اذا توافرت شرائطها » فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦٤٥ - البيع بالجدك لا يشترط فيه موافقة المالك . اعتبار البنسيون منشأة تجارية يخضع في بيعه لحكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني .
من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لصحة البيع بالجدك موافقة المالك فضلا عن ان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدلالة الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقد بيع الجدك المشار اليه الا باعتباره دليلا من ادلة الدعوى المطروحة ، فضلا عن انه لا يعتبر حجة على الطاعن لانه لم يكن طرفا فيه ، فهو معترف به من الطرفين ولا يشترط للنظر في امر حجتيه أو عدم صحة البيع بالجدك صدور حكم بصحته ونفاذه بل يكفي في صحيح القانون تقديم هذا العقد وثبوت عدم الطعن عليه بأى طعن ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر البنسيون المنشأ بعين النزاع منشأة تجارية يخضع في شأن بيعه بالجدك لحكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني واعتد بعقد بيع الجدك المقدم من المطعون ضدهما في الدعوى والذي لم يطعن عليه بثمة مطعن جدى ولم يشترط لذلك صدور الحكم بصحته ونفاذه ، وانزل على الواقعة تبعا لذلك احكام بيع الجدك بعد ان خلص باسباب سائغة ولها اصلها الثابت بالاوراق الى توافر شروطها فإنه يكون قد اعمل القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ١٥٨٤ لسنة ٤٨ ق)

٦٤٦ - البيع بالجدك لا يشترط فيه موافقة المالك . لا يشترط قانونا لاعتبار البنسيون منشأة تجارية تقديم وجبات للتزلاء .
لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يشترط لصحة بيع الجدك موافقة المالك على هذا البيع فلا يجدى الطاعن القول بان البطاقة الضريبية وترخيص ادارة البنسيون لا يقومان مقام شرط الحصول على موافقة المالك على البيع بالجدك طالما ان البيع بالجدك لا يشترط لصحته سبق موافقة المالك عليه على النحو السابق بيانه كما لا يجدى الطاعن ايضا التمسك بالاقرار المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٩ المتضمن عدم تقديم المستاجر وجبات التزلاء طالما انه لا يشترط قانونا لاعتبار البنسيون منشأة تجارية تقديم وجبات للتزلاء كما سبق القول ، كما لا يعيب الحكم عدم تحقيقه صفة المطعون ضده الاول في البيع نيابة عن باقى

الورثة اذ ان التمسك بذلك من شأن باقى الورثة الذين لم ينكروا عليه هذه الصفة بما يفيد نيابته عنهم فى هذا البيع ، لما كان ذلك . وكان لا يعيب الحكم عدم تعقبه الطاعن فى شتى مناحى دفاعه اذ فى الحقيقة التى اخذ بها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفه ومن ثم تكون منازعة الطاعن فيما اقام الحكم عليه قضاءه لا تعدو ان تكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للدليل بقصد الوصول الى نتيجة اخرى غير تلك التى انتهى اليها مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ١٥٨٤ لسنة ٤٨ق)

٦٤٧ - اجازة تأجير صاحب المهنة الحرة أو الحرفة غير المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لجزء من المكان المؤجر له لمن يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته - مفاده - عدم انصرافه الى تأجير كل العين :
لما كان النص فى الفقرة (ب) من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى اجاز للمستأجر « اذا كان مزاولا لمهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة او مضرة بالصحة » ان يؤجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته يدل على ان المشرع قصد ان يميز للمستأجر فى هذه الحالة ان يؤجر فقط جزءا من المكان المؤجر له مع بقاء العلاقة الايجارية بينه وبين المؤجر لا ان يؤجره بالكامل من الباطن للغير وهو مالا يجوز له الا بأذن كتابى من المالك ولا يتسع له حكم هذه المادة .
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون واذ كان الحكم قد احوال فى هذا الشأن الى اسباب الحكم الابتدائى والتى اعتبرها اسبابا له ، وكان لا تثير عليه فى ذلك ، اذ المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لمحكمة الاستئناف ان تأخذ باسباب الحكم الابتدائى دون اضافة متى رأت فى هذه الاسباب ما يغنى عن ايراد جديد ، فإن النعى عليه بالقصور يكون ايضا على غير أساس ..

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ٥٨٦ لسنة ٤٩ق)

٦٤٨ - إباحة التنازل عن الإيجار والتجاوز عن الشرط المانع في حالة بيع المتجر أو المصنع - شرط ذلك :

لما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني على أنه « إذا كان الأمر خاصاً بالإيجار عقاراً شيئاً به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أجاز التجاوز عن الشرط المانع وإباح للمستأجر التنازل عن الإيجار على خلافه متى كان الشيء المؤجر عقاراً مملوكاً لشخص وإنشأ فيه المستأجر محلاً تجارياً سواء كان متجراً أو مصنعا ، بشرط أن تثبت الصفة التجارية للنشاط الذي كان يزاوله المتنازل وقت إتمام بيع المتجر أو المصنع ، مما مفاده أنه يجب لاعتبار المحل تجارياً في معنى المادة ٥٩٤ مدني سالف الذكر أن يكون مستغلاً في نشاط تجاري قوامه الاشتغال بأعمال وأغراض تجارية فإذا كان غير ذلك بأن انتفت عن نشاط مستغله الصفة التجارية فإنه يخرج عن مجال هذه المادة .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ٥٨٦ لسنة ٤٩ق)

تاسعا - التأجير المفروش

٦٤٩ - الإيجار مفروش - يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشا حقيقة أن يثبت أن الإجارة تشمل فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرز تغليب تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية - لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صورته - العبرة بحقيقة حال العين لا بمجرد وصفها بالعقد بأنها مفروشة .

من المقرر أنه يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشا حقيقة أن يثبت أن الإجارة تشمل ، فوق منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرز تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة العين خالية ، ولمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش ، بصورته في ضوء ظروف الدعوى وملايساها ، وما تستنبطه منها من قرائن قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف

العين في العقد بأنها مفروشة واذ كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالاخلاء على ما اورده في اسبابه من انه « . . . استبان من عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٩/١٠/١ الصادر من المستأنفين (المطعون ضدهم) للمستأنف ضده (الطاعن) انه نص فيه على ان العين مفروشة وملحق بالعين بيان المنقولات المسلمة للمستأنف ومنها حجرتان للنوم ومنقولات تكفي لحجرة استقبال وترابيزة خشب وكراسي خيزران وادوات مطبخ ، وترى المحكمة من هذه المنقولات ما يكفي لانتفاع المستأنف ضده وقت التأجير . . . ومن ثم كان وصف المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ولايعتبر هذا الوصف في العقد سوريا خاصة وان الاجرة المحددة بالعقد بمبلغ ١٢ جنيها شهريا تناسب مع الاجرة القانونية للمكان المؤجر خاليا من المنقولات مضافا اليه مقابل الانتفاع بهذه المنقولات » لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم صورة قائمة المنقولات للتدليل على عدم كفايتها ، وكانت محكمة الموضوع قد اقامت قضاءها باعتبار الشقة مفروشة على اسباب تسوغه ، فانها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلي بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالا لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها واوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، وبحسب محكمة الاستئناف ان تقرر في حكمها ما قضت به واسباب الغائها للحكم الابتدائي دون ان تكون ملزمة بتتبع اسبابه والرد عليه . ويكون النعي برمته على غير اساس .

(نفرض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٢٥ لسنة ٤٧ق)

٦٥٠ - يلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ان يثبت ان الاجارة شملت بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات او منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال الشقة مفروشة - لمحكمة الموضوع تقدير الفرش أو صورته .

انه وان كان الاصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم خضوع اجرة الاماكن المؤجرة مفروشة بأثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني ، الا ان شرط ذلك الا يكون تأجيرها مفروشة سوريا بقصد التحايل على القانون والتخلص من قيود الاجرة ، فيلزم لاعتبار المكان مؤجرا مفروشا حقيقة ان يثبت ان الاجارة شملت بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات او

منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال الشقة مفروشة ، لما كان ذلك ، وكان لمحكم الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته فى ضوء ظروف الدعوى وملايساتها ، وما تستنبطه منها من قرائن قضائية ، اذ العبرة بحقيقة الحال ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه واجه دفاع الطاعن فى هذا الشأن وأسس قضائه بأن العين اجرت مفروشة اخذا بما ورد بتقرير الخبير من ان قيمة المنقولات التى وضعتها المطعون ضدها بشقة النزاع تبلغ قيمتها ستمائة وخمسة وعشرين جنيها هو مايؤيده ما ورد بعقد الايجار وقائمة المنقولات وان بالشقة جهاز تليفون ، وكان ماخلص اليه الحكم فى هذا الخصوص سائغا وله اصله الثابت فى الاوراق وكاف لحمله ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٥٣٢ لسنة ٤٦ق)

٦٥١ - الاماكن المؤجرة مفروشة . عدم سريان الامتداد القانونى عليها وعدم خضوع اجرتها للتحديد القانونى . شرط ذلك . شمول الاجارة بالاضافة الى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال العين .

مفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ عدم سريان الامتداد القانونى على الاماكن المؤجرة مفروشة بحيث تنتهى عقود ايجارها بنهاية مدتها المتفق عليها وهو ايضا مفاد مانصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل الغائها ، وما نصت عليه صراحة الفقرة الاخيرة من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، هذا فضلا عن عدم خضوع اجرة الاماكن المؤجرة مفروشة للتحديد القانونى ، الا انه يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشا أن تكون الاجرة قد شملت بالاضافة الى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذى قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا ، والا اعتبرت العين خالية فتخضع للامتداد القانونى وللتحديد القانونى للاجرة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٧ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٥ق)

٦٥٢ - اعتبار المكان المؤجر مفروشا شرطه الا يكون الفرش سوريا .
 يشترط لاعتبار المكان المؤجر مفروشا الا يكون الفرش سوريا بقصد
 التحايل للتخلص من القيود التي نص عليها قانون ايجار الاماكن ، مما مفاد
 ذلك ان تشمل الاجارة بالاضافة الى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو
 منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من استعمال المكان مفروشا .
 (نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ١٠١٥ لسنة ٤٧ق)

٦٥٣ - تأجير المستأجر للعين المؤجرة له والكائنة بمدينة الاسكندرية مفروشة
 خلال موسم الصيف لا يعد مسوغا لطلب اخلائه منها فاذا ما تجاوز التأجير
 شهور الصيف المتعارف عليها من يونيو حتى سبتمبر اصبح طلب الاخلاء
 للتأجير من الباطن مبررا .

انه اذا كان تأجير المستأجر للعين المؤجرة له والكائنة بمدينة الاسكندرية
 مفروشة خلال موسم الصيف لا يعد مسوغا لطلب اخلائه منها باعتبار ان هذا
 الاستغلال المألوف الذي يتوقعه المالك تبعا لما استقر عليه العرف في تلك المدينة
 من اباحة مثل هذا التأجير مقابل العلاوة التي يسمح بها القانون فاذا ما تجاوز
 التأجير شهور الصيف المتعارف عليها من يوليو وحتى سبتمبر فإنه يخرج عن
 نطاق العرف السائد بحيث يضحى طلب الاخلاء من الباطن مبررا ، واذا اقام
 الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الاخلاء تأسيسا على ان شهر اكتوبر
 سنة ١٩٧٤ من شهور الصيف الجائز التأجير فيها مفروشا فإنه يكون قد خالف
 القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٩٩٣ لسنة ٤٧ق)

٦٥٤ - للمستأجر الأصلي تأجير شقته مفروشة لأجنبي مرخص له بالعمل أو
 الإقامة بجمهورية مصر دون إذن المؤجر .

من المقرر قانونا عملا بالمادتين ٣٩/أ ، ٤٠/هـ من القانون رقم ٤٩ لسنة
 ١٩٧٧ الذي يحكم واقعة النزاع ان للمستأجر الأصلي تأجير شقته المفروشة
 لأجنبي مرخص له بالعمل أو الإقامة بجمهورية مصر (دون إذن المؤجر) واذا
 كان من المقرر عملا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول
 واقامة الاجانب انه يجب على كل اجنبي ان يكون حاصلا على ترخيص في

الاقامة وعليه ان يغادر البلاد عند انتهاء مدة اقامته كما اوجب هذا القانون في المادة الثامنة منه المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ على كل اجنبي ان يتقدم خلال سبعة ايام من اليوم التالى لوصوله الى مكتب تسجيل الاجانب أو مقر الشرطة في الجهة التى يكون نازلا بها ويحرر اقرارا عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة الاقامة المرخص له بها ومحل سكنه وتاريخ بدء الاقامة به ، كما الزم كل من أوى اجنبيا ان يخطر هاتين الجهتين عن وقت نزوله لديه وعليه الابلاغ عند مغادرته . وكان البين من الاوراق ان الطاعن قدم لمحكمة الموضوع شهادة صادرة من وحدة مباحث قسم السيدة زينب في ١٩٨٠/١/٢ تفيد ان المطعون ضده الثالث المرخص له بالاقامة في جمهورية مصر قد اقام بشقة النزاع من ١٤/٤/١٩٧٩ حتى ٩/٥/١٩٧٩ تاريخ مغادرته للبلاد فان هذه الشهادة وقد صدرت من جهة ناط بها القانون سلطة الرقابة على شرعية دخول الاجانب واقامتهم ومغادرتهم للبلاد فانها تكون ورقة رسمية في معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ طالما ان محررها موظف عمومي مكلف بتحريرها بمقتضى وظيفته وهى حجة لذلك بما دون فيها من امور قام بها محررها في حدود مهمته مما مفاده ان قسم الشرطة قد اطلع على جواز سفر المطعون ضده الاخير وتحقق من حصوله على اقامة خلال المدة التى اقامها لدى الطاعن وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذه الشهادة وقضى بالانحلاء بالمخالفة لنص المادتين ٣٩/١ ، ٤٠ هـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى ينحول للمستأجر الاصلى التأجير مفروشا لاجنبي مصرخ له بالاقامة في جمهورية مصر دون اذن المؤجر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٤ - الطعن ٩٤٥ لسنة ٥١ ق)

٦٥٥ - حق المستأجر المصرى المقيم بالخارج فى تأجير المكان المؤجر خاليا أو مفروشا - م ٢/٢٦ ق ٦٩/٥٢ . نطاقه . النص على معاملة الفلسطينيين العرب المقيمين فى مصر معاملة المصريين فى شأن التوظيف - م ١ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٢ . لايمتد نطاقه الى الحق المقرر للمصريين فى هذا الشأن - م ٢٦ ق ١٩٦٩/٥٢ . علة ذلك .

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على ان . « وللمستأجر من مواطنى جمهورية مصر العربية فى حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش » يدل على أن المشرع خول للمستأجر المصرى المقيم بالخارج بصفة مؤقتة - دون الاجنبى - استثناء وللضرورة ان يؤجر المكان المؤجر له من الباطن مفروشا أو غير مفروش ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تعيين الفلسطينيين العرب فى وظائف الدولة والمؤسسات العامة على انه . « استثناء من حكم البند (١) من المادة السادسة من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يجوز تعيين الفلسطينيين العرب فى وظائف الدولة والمؤسسات العامة ويعاملون فى شأن التوظيف معاملة رعايا الجمهورية العربية المتحدة » يدل على ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية على ان المشرع استثنى الفلسطينيين العرب من شرط الجنسية المنصوص عليه فى البند (أ) من المادة ٦ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة بما يسمح بتعيينهم فى وظائف الدولة والمؤسسات وعلى ان يعاملون فى شأن التوظيف معاملة رعاية جمهورية مصر العربية ، وذلك ايمانا من جمهورية مصر العربية بتقديم كل عون للفلسطينيين العرب الذين سلبت قوى البغى ، والاستعمار وطنهم العرب حتى يتمكنوا من الحياة فى عيشة كريمة ، وكان النص سالف الذكر نص استثنائى من القواعد العامة التى تحكم نظام موظفى الدولة والمؤسسات العامة ويلزم اعمال نطاقه فى حدود الهدف الذى ابتغاه المشرع من وضعه وهو معاملة الفلسطينيين العرب معاملة المصريين فى تشئون التوظيف فقط ، ومن ثم فلا يقاس عليه ولا تمتد حقوق الفلسطينيين العرب الى حقوق المصريين الاخرى التى لم تشملها النصوص صراحة ، وكان قانون ايجار الاماكن من القوانين الاستثنائية المؤقتة التى وردت على خلاف الاحكام العامة المقررة فى عقد الايجار مما يتعين معه عدم التوسع فى تفسيرها شأنها فى ذلك شأن كل تشريع استثنائى ، فان الفلسطينيين العرب الذين يستأجرون مساكن فى مصر لا يستفيدون من حكم المادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، أيا كانت الحقوق التى منحها لهم قوانين اخرى اجازت لهم حق تملك العقارات فى مصر اذ أن هذا النص قاصر على المصريين فقط دون

سواهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ - الطعن ٥٤٠ لسنة ٤٨ ق)

٦٥٦ - أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ قبل الغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقتصر احكامه على الاماكن المفروشة المؤجرة للسكنى .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ قبل الغائه بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تقتصر أحكامه على الاماكن المفروشة المؤجرة للسكنى دون تلك المؤجرة للأغراض التجارية والحرفية . لما كان ذلك ، وكان عقد الايجار المؤرخ ١/٤/١٩٦٢ موضوع النزاع يتعلق بتأجير عين النزاع مفروشة لاستغلالها مقهى وليس لغرض السكنى ، فلا ينطبق عليها الامر العسكري سالف الذكر فإن النعى على الحكم المطعون فيه لمخالفة هذا الأمر - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .
(نقض ١٩٨٣/٢/١٧ - الطعن ٦٨٩ لسنة ٤٨ ق)

٦٥٧ - التأجير مفروشا من الباطن بدون تصريح من المالك يكون مخالفا للمادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

ان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه باخلاء الطاعنة من عين النزاع على اساس قيامها بتأجير تلك العين من الباطن الى المدعو فاروق محمد فهمى ، واورد في هذا الخصوص قوله « ولما كان الثابت ان فاروق محمد فهمى الذى استأجر الشقة مفروشة من المستأنف عليها (الطاعنة) ولو انه يعمل بفندق فينسيا بلبنان الا انه مصرى الجنسية طبقا للشهادة المقدمة من المستأنفين (المطعون ضدهم) وقد جاء بها انه بالبحث بمحفوظات مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية المصرية وجد ملف برقم ٢٠٣/٩٠٧ بأسم المواطن فاروق محمد فهمى على من مواليد القاهرة فى ١٠/٤/١٩٤٠ من ذوى الاملاك وقد سبق حصوله على الجواز رقم ١٩٧٣/٢٤٦٤ القاهرة باعتباره متمتعاً بالجنسية المصرية وبذلك يكون التأجير اليه مفروشا بدون التصريح من

المالك مخالفا للقرار الوزاري المذكور وللمادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . . . لما كان ذلك فأن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لما ورد في سبب النعى يكون قد ورد على غير محل . .
(نقض ١٨/٤/١٩٨٣ - الطعن ٩٦٣ لسنة ٤٨ ق)

٦٥٨ - حق المستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة في تأجير مسكنه من الباطن خاليا أو مفروشا - قانون - تطبيقه في الزمان :
لئن كان الاصل ان القانون يطبق على المراكز والوقائع التي تنشأ أو تتم في الفترة من تاريخ العمل به الى حين إلغائه ، وان القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على ما يقع أو يتم منها بعد نفاذه ، الا انه اذا كان القانون قد استحدث احكاما متعلقة بالنظام العام وافرغها في قواعد أمرة ، فإنه يسرى بأثر فوري على النتائج والآثار التي ترتبت بعد نفاذه ، ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع تمت قبل ذلك ، وكانت احكام تحديد الاجرة والامتداد القانوني التي نظمتهما قوانين إيجار الاماكن المتعاقبة هي مما يتعلق بالنظام العام باعتبار ان المشرع قصد منها حماية المستأجر ، وكان ما استحدثته المادة ٢٦/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - في شأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به من تاريخ نشره في ١٨/٨/١٩٦٩ - من حكم جديد رخص بمقتضاه للمستأجر في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر مسكنه من الباطن خاليا أو مفروشا ، استثناء من الحظر الوارد في القانون وذلك لمدة مؤقتة بفترة هذه الإقامة يكون له بعدها طلب اخلاء المكان من شاغله وفقاً لشروط وأوضاع معينة وأيا كانت مدة الايجار المتفق عليها ، وذلك على خلاف الاصل المقرر في جميع قوانين ايجار الاماكن وهو الامتداد القانوني لعقود ايجار الاماكن الخالية والتي تنظمه قاعدة أمرة ومتعلقة بالنظام العام ، باعتباره الركيزة الاساسية التي تكفل حماية المستأجر ، الا ان المشرع ولئن كان قد اتجه الى التيسير على المستأجرين الذين يتركون مساكنهم للعمل بالخارج لفترة محدودة باتاحة الفرصة لهم للاستفادة من تلك المساكن اثناء تغيبهم حسبما جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون المذكور ومن مناقشات مجلس الشعب لمشروع هذا القانون ، الا انه استهدف بهذا الاستثناء ايضا مراعاة صالح المستأجرين من الباطن سواء اكان تأجير تلك الاماكن لهم خالية أو مفروشة وذلك بتوفير المزيد

من فرص السكنى امامهم ولو كانت لمدة مؤقتة ، وكان مؤدى ذلك ان الحكم المستحدث لا يطبق الا فى حدود مجاله وغايته سالفه البيان ، فلا يسرى الا من تاريخ العمل به ، ولا يطبق الا على الوقائع التى تنشأ بعد نفاذه ، اى على التأجير التالى لنفاذ هذا القانون ، إذ يكون المستأجر عالما بواقع هذا التأجير ، وانه محدود بالمدة المؤقتة التى يقيمها المستأجر الاصلى بالخارج ، فيكون على بينة من أمره ، والقول بغير ذلك فيه مساس بالمراكز القانونية للمستأجرين من الباطن الذين استقروا فى مساكنهم ، خاصة اذا كان التأجير للمسكن خاليا فقد تعلقت حقوقهم بالامتداد القانونى ، بما لا يجوز معه المساس بهذه المراكز التى نشأت عن عقود أبرمت قبل العمل بالقانون المذكور ، والتى تظل خاضعة للقواعد الأمرة التى تنظمها القوانين التى نشأت فى ظلها ، فلا تتأثر بالقانون الجديد اعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين ، وهى قاعدة دستورية واجبة التطبيق عملا بالمادة ١٨٧ من الدستور . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاوراق ان الطاعن اجر عين النزاع خالية للمطعون ضده فى ١٨/١٢/١٩٦٨ اثناء وجوده - اى الطاعن - فى الخارج فإنه لا يجوز له التمسك بحكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٨/٨/١٩٦٩ لانها تتضمن حكما مستحدثا لا يسرى الا على العقود التى تبرم بعد نفاذه . ولا يغير من ذلك ان تكون عودة الطاعن من الخارج قد وقعت بعد هذا التاريخ ، اذ ان المركز القانونى الذى اكتسبه المطعون ضده ، وهو حقه فى الامتداد القانونى نشأ عن واقعة التعاقد ذاتها ، ولا اثر لعودة الطاعن من الخارج فى وجود هذا الحق أو استمراره ، واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الاخلاء لعدم انطباق حكم المادة ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة النزاع ، فإنه يكون قد اعمل صحيح حكم القانون ويكون النعى على غير أساس . (نقض ١٩٨٣/٥/٢٦ - الطعن ٥٥٦ لسنة ٤٨ ق)

٦٥٩ - حظر التأجير المفروش - مخالفة هذا الحظر - اخلاء :

ان الثابت من صحيفة الدعوى امام محكمة اول درجة انها تناولت من بين اسباب الاخلاء التأجير من الباطن مفروشا على غير سند من القانون ومؤدى ذلك انه يتعين على المحكمة ان تبحث فى نطاق الدعوى ظروف هذا التأجير

المفروش المدعى به وما اذا كان يخول الطاعن كاجنبى الحق فيه من عدمه ،
توصلا للحكم فى الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص
الى ان الطاعن وهو اجنبى الجنسية فانه على فرض امتداد عقد الايجار اليه فانه
لا يفيد من تأجير شقة النزاع مفروشة اعمالا للحظر الوارد فى المادة ٤٨/١ من
القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تحظر التأجير مفروشا فى الحالات الواردة به على
الاجنبى لمواجهة اعتبارات معينة . واذا خالف الطاعن هذا الحظر فانه يكون قد
اقام به سبب من اسباب الاخلاء المنصوص عليها فى المادة ٣١/ب من هذا
القانون ، لانطواء التأجير مفروشا فى غير الحالات المنصوص عليها قانونا -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على تأجير من الباطن بغير اذن كتابى
صريح من المالك للمستأجر الاصلى - واذا قضت المحكمة باخلاء عين النزاع -
فأنها تكون قد فصلت فى الدعوى فى نطاق الاسباب التى اقيمت عليها ويكون
النعمى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالاوراق على غير
أساس .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٩ - الطعن ١٥٠٨ لسنة ٥٢ق)

٦٦٠ - يجوز للمستأجر ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا اذا اقام
خارج الجمهورية بصفة مؤقتة :

لما كان المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة الكاملة فى تقدير ادلة الدعوى
والموازنة بينها بلا معتب عليها وحسبها ان تبين الحقيقة التى اقتنعت بها وان
تقيم قضاءها على مايكفى لحمله ، وكانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة
١٩٧٧ - المقابلة للبادء ٢/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اجازت
للمستأجر ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا اذا اقام خارج الجمهورية
بصفة مؤقتة وعليه ان يخطر المستأجر من الباطن لاخلاء العين فى الموعد المحدد
لعودته بشرط ان يمنح المستأجر من الباطن اجلا مدته ثلاثة اشهر من تاريخ
اخطاره وذلك ايا كانت مدة الايجار المتفق عليه وكان الحكم المطعون فيه قد
واجه دفاع الطاعن بأنه اجر العين من الباطن لسفره الى الخارج بصفة مؤقتة بما
قرره فى اسبابه من انه « لثبوت واقعة التأجير من الباطن كما سلف البيان فإن
المستأنف (الطاعن) لم يقدم أية دليل على اقامته بالخارج وهو الشرط الاول
لتطبيق النص القانونى سالف الذكر رغم اتاحة فرصة اثبات ذلك بالحكم

الصادر من هذه المحكمة في ١٩٧٧/٦/٢٥ بالسالف الاشارة اليه ، واذ طلب التأجيل اكثر من مرة لاختصار شهوده ثم تخلف عن حضور جلسة التحقيق الاخيرة واحيلت الدعوى الى المرافعة كما انه لم يقدم شهادة رسمية تفيد هذا المعنى من ادارة الهجرة والجوازات والجنسية بل ولم يقدم حتى جواز سفره لاثبات هذه الواقعة وكل ما تقدم به من اوراق في هذا الصدد لا يستشف منه اطلاقا اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد خلص باسباب سائغة الى عدم توافر شرط اقامة الطاعن بالخارج بصفة مؤقتة المبرر لتأجير العين من الباطن ، وهو ما يكفي لحمل قضائه .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٥ - الطعن ١٦٠٦ لسنة ٤٨ ق)

٦٦١ - تأجير الوحدات السكنية مفروشة - شرط اجازته دون موافقة المؤجر - تعاقب قوانين الايجارات :

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد اجازت للمؤجر ان يطلب اخلاء العين المؤجرة اذا اجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه بغير اذن كتابي صريح من المالك ، واستنادا لهذا النص رفع الطاعنون الدعوى طالين اخلاء المطعون ضده من العين المؤجرة مسكنا له ، فقضت محكمة اول درجة برفض الدعوى ، وايدت محكمة الاستئناف هذا الحكم استنادا الى ان تأجير العين من الباطن تم وفقا للمادة ١/١ من قرار وزير الاسكان رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ التى تنص على انه « يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة تنفيذا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فى الاحوال الاتية :

١ - التأجير لاحدى الهيئات الاجنبية أو الدبلوماسية أو القنصلية أو المنظمات الدولية أو لاحد العاملين بها من الاجانب أو الاجانب المرخص لهم بالعمل فى الجمهورية العربية المتحدة أو بالاقامة فيها . . . » واذ كان الاستثناء الوارد بالمادة ٣/٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الصادر قرار وزير الاسكان آنف الذكر تنظيما له قد استلزم للاستفادة منه توافر شرط ان يكون التأجير من الباطن مفروشا لغرض السكن فإن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به

من ١٩٧٧/٩/٩ اثناء نظر الدعوى قد ضيق نطاق استلزام هذا الشرط وجعله مقصورا على حالة واحدة هي الحالة الواردة في المادة ٣٩/ب منه والمحال اليها من المادة ٤٠/هـ من ذات القانون وهي حالة ما اذا كان التأجير للسائحين الاجانب أو احدى الجهات المرخص لها في مباشرة اعمال السياحة وفي المناطق التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير السياحة - ومن ثم ففى غير هذه الحالة - اصبح لا يشترط في التأجير من الباطن مفروشا للاجانب المرخص لهم بالعمل أو الإقامة في مصر ان يكون بغرض السكن ، ومن ذلك الحالة الواردة في المادة ٣٩/أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الخاصة بالتأجير لاجدى الهيئات الأجنبية أو الدبلوماسية أو القنصلية أو المنظمات الدولية أو الاقليمية أو لأحدى العاملين بها من الاجانب أو للاجانب المرخص لهم بالعمل أو الإقامة بجمهورية مصر العربية . واذ كان هذا النص الذى تضمنه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أمرا وكانت آثار المركز القانونى في طلب الإخلاء قد ادركها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل ان تتحقق آثاره وتستقر فعلا بصدور حكم نهائى فانه ينطبق عليها . لما كان ذلك وكان الطاعنين لا يجادلون في ان تأجير عين النزاع تم لشركة اجنبية مرخص لها بالعمل أو الإقامة في جمهورية مصر العربية فإن النعى فيما تضمنه بشأن قصر التأجير من الباطن لغرض السكنى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/١/١٦ - الطعن ١٣٦٧ لسنة ٤٨ ق)

٦٦٢ - منع الاجنبى من التأجير المفروش - شرطه :
 - النص في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ٣١ الواردة في الفصل الثالث من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه : لا يجوز للمؤجر ان يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لحد الأسباب الآتية : - أ - ب - . . . ج - اذا اثبت ان المستأجر قد تنازل عن المكان المؤجر أو اجره من الباطن بغير اذن كتابى صريح من المالك للمستأجر الاصلى - وفي المادة ٤٠ الواردة في الفصل الرابع من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه « لا يجوز للمستأجر في غير المصايف والمشاق المحددة وفقا لأحكام هذا القانون ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا الا في حالات حددها » يدل على انه اذا أذن المؤجر بالتأجير من الباطن مفروشا ، أو اجاز

القانون ذلك للمستأجر - رغم عدم موافقة المؤجر - لاعتبارات رآها المشرع ،
 فان النص في المادة ٤٨/١ الواردة بالفصل الرابع من القانون المذكور على انه :
 « لا يفيد من احكام هذا الفصل سوى الملاك والمستأجرين المصريين » - يدل
 على ان المشرع انما اراد تحديد جنسية من يرخص له بالتأجير مفروشا في
 الحالات سالفة البيان ، سواء كان مالكا أو مستأجرا ، وسواء كانت هذه
 الرخصة مقرررة للمستأجر بنص القانون في الفصل الرابع منه أو بموافقة المؤجر
 المنصوص عليها في المادة ٣١ منه المقابلة للمادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة
 ١٩٨١ ، يؤكد صواب ذلك ان نص المادة ٤٨ فرق بين المالك الاجنبى
 والمستأجر الاجنبى ولا يستساغ عقلا ان يكون لهذا الاخير اكثر مما للأول ، اذ
 علة هذا الحظر انه ليس للأجنبى ، مالكا أو مستأجرا ، الاستثمار في تأجير
 الاماكن مفروشة في تلك الحالات وهو ما افصحت عنه مناقشة مشروع هذا
 القانون في مجلس الشعب ومادام الامر كذلك فان علة منع المستأجر الاجنبى
 من التأجير مفروشا يتوافر في جميع الحالات الواردة بالمادة ٤٠ متقدمة البيان ،
 وهى الحالات التى يستمد الحق فيها من القانون مباشرة ولو اجاز المؤجر هذا
 التأجير أو اذن به .

(نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ١٣٤٩ ، ١٣٦٣ لسنة ٥٢ق)

٦٦٣ - منع غير المصريين من استثمار اموالهم في التأجير المفروش - علة -
 تعلقه بالنظام العام - مؤدى ذلك :

اذا كان قصد المشرع من القاعدة القانونية تحقيق مصلحة عامة سياسية أو
 اجتماعية أو اقتصادية تتعلق بنظام المجتمع الاعلى وتسمو على مصلحة الافراد
 فأنها تعتبر من قواعد النظام العام ، لا يجوز للافراد ان يناهضوها باتفاقات
 بينهم حتى لو حققت لهم هذه الاتفاقات مصالح فردية ، لما كان ذلك وكان
 قصد المشرع من القاعدة القانونية التى افرغها في المادة ٤٨/١ من القانون رقم
 ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمنع غير المصريين من استثمار اموالهم ونشاطهم في التأجير
 المفروش هو ان يضيق قدر المستطاع من مجال المضاربة في هذا النوع من النشاط
 حتى تتوفر الاماكن الحالية لطالبي السكنى التزاما بمقتضيات الصالح العام
 وترجيحا لها على ما قد يكون للافراد من مصالح مغايرة فان هذه القاعدة تكون
 من قواعد النظام العام ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . لما كان ذلك وكان

اغفال الحكم الرذ على اوجه دفاع ابداءها الخصم لا يعد من قبيل القصور في اسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه ، الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى اليها بحيث لو محصة الحكم لجاز ان يتغير وجه الرأى فيها ، وكانت الطاعنة تنعى على الحكم المطعون انه لم يعرض لمناقشة دفاعها القائم على قبض المؤجر منها زيادة الاجرة المقررة للتأجير من الباطن مقروشا لاجانب وهي احدى الحالات المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ مما يعد اجازة لهذا التأجير واذنا لها به ، وكان هذا الدفاع يتعارض مع قاعدة قانونية أمرة على ماسبق بيانه ، ومن ثم ليس من شأنه ان يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإنه لا يعين الحكم الالتفات عنه .
(نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ١٣٤٩ ، ١٣٦٣ لسنة ٥٢ ق)

٦٦٤ - ميزة التأجير المفروش - لانتحول دون انتفاع المستأجر الاصلى بالعين بنفسه :

لما كان من المقرر في المادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ان منع المؤجر ميزة التأجير المفروش للمستأجر لا يلزم الاخير الا بالمقابل النقدي الذي الزمه القانون بأدائه للمؤجر طيلة مدة هذا التأجير فهو لا يحرم المستأجر من حق الاقامة بالعين كما انه ليس من شأنه بالضرورة ان يحول بينه وبين هذه الاقامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ورد على دفاع الطاعن بقوله ان المطعون ضدها باعتبارها ابنة المستأجرة الاصلية اى قريبة لها من الدرجة الاولى يحق لها الاستمرار في الاجارة بعد وفاة والدتها والانتفاع بالعين المؤجرة ولا يوهن من ذلك ان يكون عقد المستأجرة الاصلية قد خول لها حق التأجير مفروشا مقابل اداء زيادة قدرها ٧٠٪ وان تكون المستأجرة قد اجرت الشقة فعلا للغير مفروشة طبقا لشروط العقد . . . فإن حق تأجير الشقة مفروشة لا يحول بين المستأجرة وابنتها وبين الاقامة في تلك الشقة واعتبارها سكنا خاصا لها تستقران فيه فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون أو شابه القصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٠ - الطعن ٣٣٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٦٥ - طبيعة العين المؤجرة وما اذا كانت مؤجرة خالية أو مفروشة - مناط إرادة المتعاقدين الحقيقية - التأجير مفروش - احكامه التي يخضع لها : من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العبرة في الوقوف على طبيعة العين المؤجرة وما اذا كان تأجيرها تم خاليا أو مفروشا انما يرجع فيه الى ارادة المتعاقدين الحقيقية التي انتظمها عقد الايجار ، وكان البين من الاوراق وعقد الايجار سند الدعوى وما استقر عليه دفاع الطرفين ان عين النزاع تم تأجيرها للمطعون ضده مفروشة ومن ثم لا تسرى عليها احكام تحديد الاجرة او الامتداد القانون المنصوص عليهما في قوانين ايجار الاماكن وانما ينطبق عليها احكام القواعد العامة في القانون المدني ومن بينها انتهاء عقد الايجار بانتهاء مدته المتفق عليها عملا بالمادة ٥٩٨ من القانون المدني ، الا اذا اشترط العاقدان ان ينبه احد الطرفين على الآخر قبل انقضاءها في ميعاد معين فلا ينتهي العقد الا اذا تم التنبيه في الميعاد المتفق عليه ، اما اذا لم يتفقا على ميعاد التنبيه وجب ان يتم التنبيه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٦٣ من القانون المدني ، ولما كان التنبيه يتم من جانب واحد فهو ينتج اثره بمجرد اظهار احد المتعاقدين في التنبيه رغبته في انهاء الايجار باعتباره تصرفا قانونيا من جانب واحد ويجوز للطرفين ان يتفقا على خلاف ذلك بأن يكون الانهاء قاصرا على احدهما فقط دون الطرف الاخر فانه يتعين في هذه الحالة ان يصدر التنبيه من الطرف صاحب الحق في ذلك .

(نقض ١٣/٦/١٩٨٤ - الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٦٦٧ - الزام المؤجر بعقد عقود الايجار المفروش التي تبرم تطبيقا لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لدى الوحدة المحلية المختصة . جزاء المخالفة :

ان المادة ٤٢ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تلزم المؤجر بعقد عقود الايجار المفروش التي تبرم تطبيقا لأحكام المادتين ٣٩ ، ٤٠ لدى الوحدة المحلية المختصة وكانت المادة ٤٣ من ذات القانون قد رتبت على القيد جزاء بعدم سماع دعاوى المؤجر .

(نقض ١٣/٦/١٩٨٤ - الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٨ ق)

٦٦٨ - شرط عدم خضوع أجرة العين المؤجرة مفروشة للتحديد القانوني .
تقدير جدية الفرش من صورته تستقل به محكمة الموضوع .
من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يشترط في عدم خضوع اجرة العين
المؤجرة مفروشة باثاث من عند مؤجرها للتحديد القانوني الا يكون تأجيرها
مفروشة صوريا كما لو وضوع فيها المؤجر اثاثا تافها قديما بقصد التحايل على
القانون والتخلص من قيود الاجرة واحكام الامتداد القانوني فيلزم لاعتبار
اللكان المؤجر مفروشا حقيقة ان يثبت ان الاجارة شملت فوق منفعة المكان في
ذاته مفروشات أو منقولات معينة ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات
أو المنقولات على منفعة العين خالية والا اعتبرت العين مؤجرة خالية وتسرى
عليها احكام قانون ايجار الاماكن وتستقل محكمة الموضوع بتقدير مدى جدية
الفرش أو صورته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من
قرائن قضائية .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٧ - الطعن ٢٨١ لسنة ٤٩ق)

عاشرا - استمرار الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه السكن

٦٦٩ - الترك الذي يحيز للمقيمين مع المستأجر البقاء في العين المؤجرة
والامتداد القانوني لعقد الايجار في مفهوم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ شرطه
استمرار عقد ايجار التارك مع المؤجر قائما فاذا انهى المستأجر العقد سقط حق
المقيمين معه .

النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان « . . لا ينتهي
عقد ايجار السكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو
أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك » يدل ان الترك
الذي يحيز هؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء في العين المؤجرة وبلا امتداد
القانوني للعقد في مفهوم هذه المادة هو الترك الفعلي من جانب المستأجر مع بقاء
من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك يشترط استمرار عقد ايجاره مع المؤجر

قائما ، لما كان ذلك وكان مؤدى اتفاق زوج الطاعنة بصفته الاصيل في عقد الايجار مع المطعون عليها - المؤجرة - على انتهاء العقد ، وسريان هذا الانهاء في حق الطاعنة على النحو السابق بيانه في الرد على السبب الأول ، انه لا يجوز لها التمسك بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفه البيان لان ترك المستأجر كان لانهاء العقد بالاتفاق مع المؤجرة .
(نقض ١٧/١/١٩٨١ - الطعن ٦٣٨ لسنة ٥٠ ق)

٦٧٠ - يحق لاقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة الافادة من امتداد عقد الايجار في حالة وفاة المستأجر أو تركه للعين بشرط ان تثبت اقامتهم سنة سابقة على وفاته والمقصود بالاقامة هي الاقامة المستقرة ولا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الاقامة بالعين لسبب عارض طالما انه لا يكشف عن انه انهى هذه الاقامة بمفرده .

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ان المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الاماكن المؤجرة ولحل ازمة الاسكان استحدث في المادة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الايجار وامتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه للعين المؤجرة لصالح اقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة بشرط ان تثبت اقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه للعين أو مدة شغله للمسكن ايها اقل وكان المقصود بالاقامة مع المستأجر في مسكنه الاقامة المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الاقامة بالعين لسبب عارض طالما انه لا يكشف عن انه انهى هذه الاقامة بارادته ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن تمسك امام محكمة الموضوع انه كان يقيم مع عمته المستأجرة بعين النزاع منذ استجارها لها وحتى وفاتها وأن وجوده بالخارج كان على سبيل الاعارة واذ استند الحكم المطعون فيه في قضائه الى ان الطاعن لم يكن مقيما بشخصه في عين النزاع قبل وفاة عمته المستأجرة بسنة على الاقل وانما كان خارج البلاد في بعثة ولم يحضر الا بعد وفاتها ورتب على ذلك عدم توافر شرط الاقامة المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حقه ، مع ان عدم اقامة الطاعن بشخصه في عين النزاع لاعارته للخارج لفترة محددة

مهما استطالت لا يكشف بذاته عن انه قد انهى اقامته بها بارادته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وقد حجه ذلك عن بحث مدى توافر شروط المادة سالفة البيان بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الظعن .
(نقض ١٩٨١/٣/٧ - الطعن ٤٢٢ لسنة ٥٠ ق)

٦٧١ - تأجير المستأجر الاصلى الشقة من الباطن مفروشة لا يعتبر تخلية عن حيازتها بل هو صورة من صور انتفاعه بالشئ المؤجر تظل له معها الحيازة الحكيمة ولا يحول ذلك دون اعمال احكام الامتداد القانونى لعقد الايجار بالنسبة للاقارب والاولاد عند توافر مدد الاقامة قبل التأجير مفروشا .
التأجير من الباطن عقد يؤجر المستأجر بموجبه منفعة الشئ المؤجر المخولة له بوصفه مستأجرا ، الى اخر مقابل اجرة يحصل عليها منه فالايجار من الباطن يعتبر صورة من صور انتفاع المستأجر الاصلى بالشئ المؤجر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه باخلاء الشقة موضوع النزاع على ان الطاعتين لم تكن خما اقامة بالعين من ١/١/١٩٧٥ الى ١١/٨/١٩٧٦ - وهى الفترة التى قرر الحكم ان العين كانت خلافا مؤجرة من الباطن مفروشة - فلا تستفيدان من الامتداد المنصوص عليه فى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٦ ، واعتبر الحكم بذلك ان تأجير العين من الباطن مفروشة تخلية عن الاقامة بها يمتنع معه اعتبار ان خما اقامة حتمية خلافا ، وهو نظر فى القانون خاطىء ، اذ لو ثبت ان للطاعتين أو احدهما اقامة مع والدتها حال حياتها فى الفترة السابقة على التأجير من الباطن مفروشا ، فان هذا لا يعتبر تخلية عن العين ويكون من حق من يثبت خما منها الاقامة المذكورة ان يمتد عقد الايجار بالنسبة لها بعد وفاة والدتها عملا بنص المادة ٢١ سالفة الذكر . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن ٦٠٩ لسنة ٥٠ ق)

٦٧٢ - عقد ايجار المسكن فى ظل العمل باحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يمتد لصالح اقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة سواء فى حالة وفاته أو تركه

العين المؤجرة على حد سواء متى توافرت في الإقامة شروطها
مؤدى نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفى ضوء ماورد بشأنها
بالمذكرة الايضاحية - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ان عقد ايجار
المسكن لا ينتهى بل يمتد لصالح اقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة في حالتي
وفاته او تركه العين المؤجرة على حد سواء متى توافرت شروط الإقامة ، واذ
خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر تطبيق هذه المادة في حالة وفاة
المستأجر دون الترك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون
(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٩٨٧ لسنة ٤٧ ق)

٦٧٣ - الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر في ظل
القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . شرطه . اقامة المستفيد مع المستأجر عادة عند
وفاته . اثبات ترك المستفيد للعين نهائيا . وقوعه على عاتق المؤجر .
يشترط للانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر في ظل
العمل باحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ان يكون المستفيدون من هذا
الامتداد مقيمين عادة مع المستأجر عند وفاته ، وينتهى حق المستفيد بتركه هذه
الإقامة فعلا مع انصراف نيته عن العودة اليها دون ما حاجة للربط بين حالته
وبين حالة مستفيد اخر لما كان ذلك وكانت البيئة على من يدعى خلاف
الاصل ، وكان الثابت ان الطاعنة ظلت مقيمة بنعين النزاع قبل وبعد وفاة
والدها في سنة ١٩٦٧ ، فان اثبات الادعاء بتركها العين نهائيا لزواجها يقع
على عاتق المؤجر . واذ اطرح الحكم المطعون فيه اقوال الطرفين لان اقوالهم
جاءت مطلقة وغير محددة ، فقد كان يتعين عليه لاثبات ترك الطاعنة لعين
النزاع ان يورد لذلك اسبابا سائغة تدل على الترك :
(نقض ١٩٨٢/١/١١ - الطعن ٥٩٥ لسنة ٤٦ ق)

٦٧٤ - استمرار عقد الايجار بعد وفاة المستأجر الاصلى - شرطه - الا يكون
من يطلب الاستمرار محتجزا في ذات البلد اكثر من مسكن :
ان النص في الفقرة الاولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على
ان « مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار
المسكن بوفاة المستأجر او تركه العين اذا بقى فيها زوجه او اولاده أو أى من

والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . » والنص في الفقرة الأخيرة منها على أن « وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لمن لهم حق الاستمرار في شغل العين . . . » ، وفي الفقرة الاولى من المادة ٥ منه، على أن « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن بدون مقتضى . . . يدل على أنه لا يكفي للحكم بالزام المؤجر بتحرير عقد ايجار لمن له حق الاستمرار في شغل العين بمجرد ثبوت اقامته، اقامة مستقرة مع المستأجر الاصلى عند الوفاة أو الترك ، وإنما يجب ايضا ألا يكون محتجزا في ذات البلدة مسكنا آخر غير مقتضى ، لما كان ذلك وكان الثابت في الاوراق أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ١٩٨١/٤/١٩ بأن المطعون ضدها تحتجز مسكنا آخر بشارع البدوي بمصر الجديدة اعلنت فيه مع شخصها بصحيفة الدعوى الابتدائية وقدم الدليل على ذلك صورة خطاب وعلم وصوله مرسل منه الى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٧ على عنوان المسكن المذكور وعليه توقيع الأخيرة في ١٩٧٩/٦/٤ باستلامه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن بتحرير عقد ايجار للمطعون ضدها على سند مما استخلصه من ثبوت اقامتها بالعين اقامة مستقرة مع المستأجرة الاصلية عند وفاتها ، دون أن يواجه دفاع الطاعن سالف البيان ايرادا وردا مع أنه دفاع جوهري يتغير به لوصح وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٥ - الطعن ١٨٩٠ لسنة ١ دق)

٦٧٥ - تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن العين المؤجرة قد يكون صريحا وقد يكون ضمنيا - اقامة الطاعنين بالقاهرة بعد زواجهم لا يصح اتخاذه دليلا على اتجاه ارادتهم الى ترك الاقامة بشقة النزاع خاصة وانها تقع بالاسكندرية وهي من المصايف .

ولئن كان تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن اجارة العين المؤجرة - غال ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كما قد يكون صريحا يصح أن يكون ضمنيا ، بأن يتخذ موقف لاتدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده الى احداث هذا الاثر القانوني ، كما أنه ولئن كان من واجب المؤجر تمكين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر إلا أنه لا تثريب على المستأجر أن

هو لم ينتفع به فعلا مادام قائما بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر . لما كان ذلك ، وكان
الثابت من الاوراق ان الطاعنين تمسكوا بانهم كانوا يقيمون بشقة النزاع مع
والدهم المستأجر الاصلى حتى وفاته ، وانهم لم يتركوا الاقامة بها بعد الوفاة ،
وظلوا يقيمون بها مع والديهم حتى وفاتها ايضا . وكان الثابت من مدونات
الحكم المطعون فيه انه وان افترض صحة دفاع الطاعنين من انهم كانوا يقيمون
مع والدهم المستأجر الاصلى حتى وفاته الا انه اقام قضاءه بالانحلاء على ما شهد
به شاهد المطعون ضدها من ان الطاعنين تركوا الاقامة بشقة النزاع بعد وفاة
المستأجر الاصلى واقاموا بالقاهرة ، وان هذه الشهادة تأيدت بما هو ثابت
بالمحضر الادارى رقم ١٦١٠ سنة ١٩٧٠ ادارى المتزة من ان والدة الطاعنين
أجرت شقة النزاع من الباطن مفروشة . كما تأيدت باعلان الطاعنين بمحال
اقامتهم بالقاهرة بصحيفة الدعوى رقم ٣٩٣٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى
الاسكندرية ، وباعلانهم بصحيفة الدعوى الماثلة ، وبصحيفة الاستئناف
وباعادة اعلانهم بهما ، وكان تأجير الشقة من الباطن لبعض الوقت لا يفيد
التخل عنها ، كما ان اقامة الطاعنين بالقاهرة بعد زواجهم لا يصح اتخاذه دليلا
على اتجاه ارادتهم الى ترك الاقامة بشقة النزاع ، خاصة وانها تقع بالاسكندرية
وهى من المصايف التى لا تستلزم الاقامة الدائمة ، فان ما أقام عليه الحكم
المطعون فيه قضاءه يكون منظوريا على فساد فى الاستدلال .

(ننظر ١٩٨٣/٢/٢٤ - الظعن ٣٩٧ لسنة ٥٢ ق)

٦٧٦ - استمرار عقد الايجار وامتداده فى حالة وفاة المستأجر أو تركه العين
المؤجرة - شرطه - محكمة الموضوع :

ان مؤدى نص المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ان المشرع
رغبة منه فى حماية شاغلى الاماكن المؤجرة ولحل ازمة الاسكان استحدث فى
المادة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الايجار وامتداده فى حالة وفاة المستأجر
أو تركه للعين المؤجرة لصالح اقاربه الى الدرجة الثالثة اذا ثبت اقامتهم مع
المستأجر بالعين المؤجرة . اقامة مستقرة لمدة سنة على الاقل سابقة على الوفاة أو
الترك ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان استخلاص توافر هذه الاقامة
من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها بمحكمة الموضوع دون معقب عليها من

محكمة النقض متى اقامت قضاها على اسباب سائغة ، كما ان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من اطلاقات محكمة الموضوع مادام لم تخرج في ذلك عما يؤدي اليه مدلوها ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق وان اطمئنانها الى اقوال شاهد دون آخر مرجعه الى وجدانها ، وان تقديرها للقرائن القضائية مما تستقل به دون رقابة عليها في تقديرها لقريئة من شأنها ان تؤدي الى الدلالة التي استخلصتها منها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع اليطاعين بشأن اقامتهما بعين النزاع مدة سنة سابقة على وفاة شقيقهما المستاجر وانتهى الى عدم اقامتهما بها مدة سنة سابقة على وفاته مستخلصا ذلك من شهادة شاهدي المطعون ضدها واقوال فائزة دوس في محضر التحقيق الاداري والمستند المتضمن اقرار المالك ، وكان ما استخلصه سائغا لاجراء فيه عما يؤدي اليه مدلوها ولا مخالفة فيه للثابت بالاوراق فان النعي لا يبعد ان يكون جدلا في تقدير محكمة الموضوع للدلالة بغية الوصول في هذا الخصوص الى نتيجة اخرى غير التي اخذت بها تلك المحكمة وهو مالا يجوز امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٠ - الطعن ٨١٠ لسنة ٥٢ ق)

٦٧٧ - عدم انتهاء عقد الايجار بوفاة المستاجر أو تركه العين - شرطه - عدم سريانه اذا انهى المستاجر الاصلى العقد :

النصر في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على انه . . . « لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستاجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه واولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . » يدل على ان الترك الذى يحيز لهؤلاء المقيمين البقاء في العين المؤجرة والافادة من الامتداد القانونى للعقد في مفهوم هذه المادة ، هو الترك الفعلى من جانب المستاجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط استمرار عقد ايجاره مع المؤجر قائما ، لما كان ذلك وكان مؤدى اتفاق المطعون ضده الاول - زوج المطعون ضدها الثانية - بصفته الاصيل في الايجار مع الطاعة في عقد الصلح المقدم على انتهاء العقد واخلاء عين النزاع في موعد غايته اخر سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وسريان هذا الانتهاء في حق المطعون ضدها الثانية ، لان وجودها مع زوجها بالعين محل التعاقد منذ بدء الاجارة ،

لا يجعل منها مستأجرة لها ، اذ لم يعتبر القانون المستأجر الاصلى نائبا عن الاشخاص الذين اوردتهم نص المادة سالفه البيان في استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار الايجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم اذا كان يعتبر ان المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونيابة عن أسرته ، وغاية ذلك كله انه لا يجوز للمطعون ضدها الثانية التمسك بحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ بعد ان انهى زوجها المستأجر الاصلى - المطعون ضده الاول ، عقد ايجاره لعين النزاع ولم يعد لأى منها سند في شغلها ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - معيبا بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩/٤/١٩٨٤ - الطعن ٧٤٨ احنة ٤٩ق)

٦٧٨ - استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجرة وتخليه عنها من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع . بشرط ان تبين في أسباب سائغة سبيلها الى ما خلصت اليه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تعبير المستأجر عن ارادته في التخلي عن اجارة العين المؤجرة كما يكون صريحا ، يصح ان يكون ضميا بان يتخذ موقفا لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على انصراف قصده الى احداث هذا الاثر القانونى ، هذا الى انه لا تريب على المستأجر ان هو لم يتتفع بالعين المؤجرة فعلا ما دام قائما بتنفيذ التزاماته قبل المؤجر ، والمقرر كذلك ان استخلاص ترك المستأجر للعين المؤجرة ، وتخليه عنها من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع الا ان ذلك مشروط بأن تبين المحكمة في أسباب سائغة سبيلها الى ما خلصت اليه ودليلها عليه ، هذا الى ان صاحب الحق يستطيع دائما الحصول على حقه برفع دعوى الحيازة لأن له مصلحة شخصية في الذود عن الحيازة ضد الغير الذى يعتدى عليها ، لما كان ذلك ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على سند من قوله « ان الثابت من تقرير الخبير الذى تطمئن اليه هذه المحكمة انه بعد ان عاين العقار واستمع الى طرفى الدعوى وشهودهما ان مورث المستأنف ضدهم المرحوم صالح القللى هو المستأجر الاصلى وانه لم يقم ببيع عين النزاع بالجدك للمرحوم عزت الفخرانى ، وان المستأنف (الطاعن) يضع

يده على عين التداعى فى حياة مورث المستأنف ضدهم (المطعون ضدهم) دون سند قانونى . ولما كان المستأنف لم يقدم دليلا على بيع المستأنف ضدهم عين النزاع له ولاحقه بالجدك ، وان مااثاره مجرد ادعاء لادليل عليه ، وان وجوده بعين النزاع لا يستند الى اى سند قانونى ، اذ ان المستأنف ضده الاول كان يدير المحل لصالح الورثة بعد وفاة المورث « لما كان ذلك وكانت هذه الاسباب سائغة وتؤدى الى النتيجة التى انتهى اليه الحكم المطعون فيه وتكفى لحمله ، فان النعى عليه بهذين السبين لا يعدو ان يكون مجادلة موضوعية فى تقدير الادلة ، وهو مالايجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢ - الطعن ١٤٠٠ لسنة ٥٣ ق)

٦٧٩ - وفاة المستأجر - حق ورثته فى استمرار الانتفاع بالعين المؤجرة - شرطه :

لما كان النص فى المادة ٦٠١ من القانون المدنى على انه « لايتتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر . . . » وفى المادة ٦٠٢ منه على انه « اذا لم يعقد الايجار الا بسبب حرفة المستأجر او لاعتبارات اخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته او للمؤجر ان يطلبوا اثناء العقد » ، يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على ان الاصل هو ان الايجار لايتتهى بموت المستأجر ، وان الحقوق الناشئة عن العقد والالتزامات المترتبة عليه تنتقل الى ورثته ، وان كان يحق لهم طلب اناائه اذا كان لم يعقد الا بسبب حرفة مورثهم او لاعتبارات اخرى متعلقة بشخصه ، اذ قد يكون فى استمرار الايجار رغم عدم توافر القدرة لدى ورثته على استعمال الشئ المؤجر فيما اجر لتحقيقه من اغراض اعانت لهم رأى المشرع اعفاءهم منه ، كما يحق للمؤجر طلب اناائه اذا كانت الاعتبارات الشخصية فى المستأجر هى التى دفعت المؤجر الى التعاقد معه بحيث لا يصلح ورثته للحلول محله فى تحقيق الغرض من الايجار ، وقد افصح المشرع عن هذا الاتجاه فى المادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ السابق عليه ، فاستحدثت اضافة فقرة تنص على انه « . . . فاذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نشاط تجارى او صناعى او مهنى أو حرفى فلا ينتهى العقد بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته

وشركائه في استعمال العين بحسب الاحوال . . » ، مما مفاده ان ورثة المستأجر وخدمهم هم الذين يحق لهم طلب الانهاء اذا كان الايجار معقودا بسبب حرفة مورثهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأنهاء عقد الايجار والاخلاء استنادا الى المادة ٦٠٢ من القانون المدني لمجرد وفاة المستأجر وعدم مزاولة ورثته للعمل الذي كان يمارسه في المكان المؤجر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقي اسباب الطعن .

(نقض ١٠/٥/١٩٨٤ - الطعن ٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٨٠ - شرط امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر الاصلى :
لما كان النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تخضع له واقعة النزاع على انه « استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى عقود الايجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ انتقال الملكية » يدل على ان عقد الايجار يظل ساريا في حق المالك الجديد بذات شروطه دون حاجة بتجديد عقد ايجار جديد ، وان قيام المالك الجديد بتحرير عقد ايجار باسمه مع المستأجر لا يعنى قيام علاقة ايجارية جديدة ، بل يعتبر استمرارا للعلاقة ايجارية ذاتها ، كما ان النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على انه « لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقي فيها زوجه أو اولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان الامتداد القانونى لعقد الايجار بعد وفاة المستأجر الاصلى مشروط بأن يكون المستفيد به مقيما مع المستأجر اقامة مستقرة قبل وفاته ، وان انقطاع هذه المساكنة لسبب عارض لا يمنع امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر الاصلى .

(نقض ١٠/٥/١٩٨٤ - الطعن ٣٣٨ لسنة ٤٦ ق)

٦٨١ - عقد الايجار يخضع لاحكام القانون المعمول به وقت ابرامه - حكم امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين - سريانه في الزمان :
لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان عقد الايجار

يخضع لاحكام القانون المعمول به وقت ابرامه ، سواء ما كان متعلقا بالنظام العام - اعمالا لقوتها الملزمة التي لاتميز الاتفاق على ما يخالفها - أو ما لم يكن كذلك باعتبارها مفسرة أو مكملة لارادة المتعاقدين ، ويستمر سريان هذه الاحكام وتلك مادام العقد ساريا سواء ينص القانون أو نفاذا لاتفاق عاقيه ، وذلك ما لم يصدر اثناء سريان مدته قانون جديد يتعلق بالنظام العام لانه يكون واجب التطبيق فتسرى احكامه على العقد باثر مباشر ، لما كان ذلك ، وكان عقد الايجار مثار النزاع مبرما في ١٩٦١/٩/١ فإنه يخضع بذلك لاحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ في شأن ايجارات الاماكن ومالا يخالفها من احكام القانون المدني . ولما كان هذان القانونان خاليتين من الحكم الوارد في المادة ٢١ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ التي يجرى نصها بعدم انتهاء عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه أو اولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، وفيما عدا هؤلاء من اقارب المستأجر نسبيا أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة ويشترط لاستمرار عقد الايجار لصالحهم اقامتهم في المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيها اقل ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لهم ، وكان حكم هذه المادة وأن كان متعلقا بالنظام العام ، الا انه انما ينظم علاقة اقارب المستأجر بالمؤجر مما يحول بينه وبين اعتبار عقد الايجار منتهيا بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا ماتوا في هؤلاء الاقارب الشروط المنصوص عليها في القانون ، دون ان يمتد حكمه الى تنظيم العلاقة بين هؤلاء الاقارب فيما قد يكون لهم من حقوق متبادلة ، لما كان ذلك ، فان حكم هذه المادة لاينطبق على علاقة الطاعنين بالمطعون ضده الاول بل تظل هذه العلاقة محكومة بما يكون بينهم من اتفاق في ظل احكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقانون المدني في شأن المساكنة بما تقوم عليه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من احقية المشاركين للمستأجر في سكن العين منذ بدء الاجارة في الاستمرار بالانتفاع بها دون ان يحق للمستأجر أو المؤجر اجبارهم على اخلائها .

٦٨٢ - استمرار عقد الايجار وامتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح اقاربه حتى الدرجة الثالثة بشرط اثبات اقامتهم معه بالعين المؤجرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك أو مدة شغله للعين ايها اقل - المستأجر - مدلوله :

لما كان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ - ان المشرع - رغبة منه في حماية شاغلي الاماكن المؤجرة وحل ازمة الاسكان استحدث في المادة المذكورة حكما يقضى باستمرار عقد الايجار وامتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح اقاربه حتى الدرجة الثالثة بشرط ان يثبت اقامتهم معه بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك أو مدة شغله للسكن ايها اقل وقد جاء النص مطلقا غير مقيد بأى واحد من المستأجرين ومن ثم يطرد تطبيق هذه القاعدة سواء كان المستأجر المتوفى أو التارك هو من ابرم عقد الايجار ابتداء مع المالك ، أو من امتد العقد قانونا لمصلحته بعد وفاة المستأجر الاصلى أو تركه العين وكان المقصود بالاقامة مع المستأجر في مسكن ، الاقامة المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ - الطعن ٥٠٨ لسنة ٤٩ ق)

٦٨٣ - اثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر هو من مسائل الواقع التي تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان اثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر هو من مسائل الواقع التي تستقل بحكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها في ذلك متى اقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص الى ان المطعون ضده الاخير قد استقل دون الطاعن بعين النزاع تأسيسا على اقوال شاهدي المطعون ضدهم والتي اطمئن اليها وعلى ماثبت من المحضر الادارى رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٢ امبابة من اقرار المطعون ضده الاخير بأن الطاعن تنازل له عن عين النزاع ليقيم فيها مستقلا بها من اقوال حارس المبنى الثابتة بهذا المحضر ودون ان يخرج بأى من هذه الاقوال عما يؤدى اليه مدلولها ، وازضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك تمسك الطاعن بأنه اعلن بعين النزاع لايكفى دليلا

على صحة دفاعه بأنه يقيم بها وحده ، دون شقيقه ولم يتركها لغيره مادام من الجائز وجوده فيها مصادقة عند الاعلان ، وهي كلها اسباب سائغة تكفي لحمل قضاء الحكم وفيها الرد على دفاع الطاعن ولا مخالفة فيها للثابت في الاوراق بما لا يعدو معه النص على الحكم باسباب الطعن ان يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع للدلالة في الدعوى وهو ما لا يقبل اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ٢٤/٥/٢٩٨٤ - الطعن ٢٩٥ لسنة ٤٧ق)

٦٨٤ - امتداد عقد ايجار المسكن بعد وفاة المستأجر أو تركه العين - المساكنة الممتدة - قيمتها :

المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان الايواء بطريق الاستضافة يقوم على انتفاء العلاقة التعاقدية بين المستأجر وبين ضيفه او بين الأخير وبين المؤجر ، فلا يعتبر الضيف من ثم مستأجراً مع المستأجر الذي أبرم العقد باسمه وليس له من ثم حق في الانتفاع بالعين المؤجرة بجابه به المستأجر اذ ان اقامته لديه انما هي على سبيل التسامح منه ان شاء ابقى عليها وان شاء انهاها بغير التزام عليه فهي متفرعة عن انتفاع المستأجر ومرتبطة باستمراره في هذا الانتفاع بنفسه ولا تنقلب هذه الإقامة مهما طال امدها الى مساكنة تعطيه الحق في الاحتفاظ بالشقة بعد موت مستأجرها دون اولاد هذا الأخير .

(نقض ٢٠/٦/١٩٨٤ - الطعن ١٤١٦ لسنة ٤٨ق)

٦٨٥ - استمرار عقد ايجار المسكن لصالح اقارب المستأجر - شرطه - علته - حكم - ما يتعين بيانه فيه :

لما كان نص المادة التاسعة والعشرين من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يشترط لاستمرار عقد ايجار المسكن لصالح اقارب مستأجره حتى الدرجة الثالثة نسباً أو مصاهرة - ممن عدا زوجه واولاده ووالديه - الإقامة بقصد الاستقرار معه في المسكن مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه اياه ، وان هذه الإقامة بشروطها هي علة حكم القانون في استمرار عقد الايجار ومناطه وسبب التزام الموجز بتحرير عقد ايجار لصالح من له هذه الإقامة من الاقارب ، ومن ثم كان على الحكم الذي يقضي بالالتزام بتحرير هذا العقد ان يعنى يبحث هذه

الاقامة ، نوعها ومدتها وكيف كانت ، وإن يورد الدليل الصحيح الذى يؤدى عقلا ومنطقا الى ثبوتها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت هذه الاقامة بشروطها من مجرد واقعة ميلاد المطعون ضدها فى شقة النزاع فى يناير سنة ١٩٦٠ بغير ان يعنى بثبوت اقامتها - الموجبة لاستمرار العقد لصالحها - سنة سابقة على وفاة جدها المستأجر فى نوفمبر سنة ١٩٦٣ وكيفية هذه الاقامة فإنه يكون معينا بالقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطعن ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق)

٦٨٦ - وفاة المستأجر الاصلى - امتداد العقد الى من حددتهم المشرع من أقاربه - عدم تعلق الأمر بمسألة توريث شرعى :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه لا يكفى اختصاص المستأجر من الباطن ، وإنما يجب اختصاص المستأجر الاصلى اذا كان سبب دعوى الاخلاء هو تأجير العين المؤجرة من الباطن بغير إذن كتابي من المؤجر وبالمخالفة لشروط الايجار فإن مناط ذلك ان يكون عقد الايجار مازال قائما باستمرار حياة المستأجر الاصلى ، أما اذا كان هذا المستأجر قد توفى ، فإن الامر يصبح محدودا بحكم المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى والمادة ٢١ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لنص المادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . واذا كان نص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابل لنص الفقرة الاولى للمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد جرى على انه : « مع عدم الاخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقى فيها زوجه أو أولاده الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار اقامتهم فى المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيها أقل . . » فإن مؤدى ذلك ان المشرع قيد من اطلاق حكم الفقرة الاولى من المادة ٦٠١ من القانون المدنى الذى جرى على انه « لا ينتهى الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر » وعدد حالات استمرار العقد بعد وفاة المستأجر الاصلى ، حصرا ، جاعلا القاعدة فيمن يستمر العقد لصالحه من ذويه الذين اوردتهم تحديدا هى الاقامة مع المستأجر الاصلى ولم يجعل ركيزة

هذه القاعدة علاقة الارث بين المستأجر الاصلى وورثته بما مفاده ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن التى يقيمها المؤجر لمخالفة المستأجر الاصلى شروط عقد الإيجار ، هى دعوى لاتتعلق - فى حالة وفاة هذا الاخير - بتركته التى تكون محلا للتوريث .

(نقصر ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ٤٦ لسنة ٤٩ ق)

حادى عشر - التأجير للمهجرين

٦٨٧ - صفة المهجر تقتصر على الجهة التى يهجر اليها مباشرة بحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح مواطنا عاديا عند تنقله من مكان الى اخر كلما وجد سكنا اكثر ميزة من السكن الذى استقر فيه عند التهجير .

ماشرعه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - خاصا بسلب المالك رخصة طلب الاخلاء فى حالة التأجير من الباطن أو التزول عن الايجار لمن تثبت صفته كمهجر من احدى محافظات القناة وسيناء هو استثناء ينبغى التضييق فى تطبيقه تبعا لانه قصد به مواجهة حالة ملحة عاجلة استتبعته تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الاصلية ونزوحهم الى سائر مدن الجمهورية واضطرارهم الى استئجار مساكن لهم فيها ، وصفة المهجر تقتصر - استجابة لهذا النظر - على الجهة التى يهجر اليها مباشرة من احدى المحافظات المشار اليها ، بحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح مواطنا عاديا عند تنقله من مكان الى آخر مستغلا ما اباحه له الشارع من تيسير ، اعتبارا بأنه يقدر بقدره وفى حدود سد الحاجة الملحة المباشرة فلا يجوز الاستفادة من هذا الاستثناء الميسر كلما وجد سكنا اكثر ميزة من السكن الذى استقر فيه عند التهجير .

(نقصر ١٩٨١/٢/٢١ - الطعن ١٠٥٦ لسنة ٥٠ ق)

٦٨٨ - حتى يصح القول بزوال صفة المهجر بانتقاله من مسكن الى آخر يجب ان يثبت على وجه اليقين استقراره في المسكن الذي قطنه عقب التهجير واستقامة عيشه فيه على وجه معتاد والا يكون تخليه عن هذا المسكن لسبب اضطرارى تدعو اليه حاجته الى الاستقرار والبقاء .

حتى يصح القول بزوال صفة المهجر في مفهوم القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن . . الاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فإنه يجب أن يثبت على وجه اليقين استقراره في المسكن الذي قطنه عقب التهجير واستقامة عيشه فيه على وجه معتاد والا يكون تخليه عن هذا المسكن بسبب اضطرارى تدعو اليه حاجته الى الاستقرار والبقاء ، واذ اتخذ الحكم من مجرد انتقال الطاعن من مسكن الى آخر سندا لقتضائه بزوال صفة المهجر عنه فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجه هذا الخطأ عن تحقيق ما اذا كانت اقامة الطاعن بالمسكن السابق تتصف بصفة الاستقرار والبقاء وان تركه هذا المسكن كان بمحض ارادته فيكون بذلك تد شابه القصور . .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣ - الطعن ٧٧٤ لسنة ٤٧ ق)

٦٨٩ - التنازل عن عقد الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء - ما يشترط للاستفادة من اجازته استثناء بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ :

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه يشترط للاستفادة من احكام القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التنازل عن عقد الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من محافظات القناة وسيناء - ان يكون عقد المستأجر الاصلى صحيحا وقائما عند حصوله ، وان يثبت للمتنازل اليه أو المستأجر من الباطن صفة المهجر ، وان ما شرعه القانون سالف الذكر هو استثناء ينبغي عدم التوسع في تطبيقه ، تبعا لأنه قصد به مواجهة حالة ملحة عاجلة استبعت تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الأصلية ونزوحهم الى سائر مدن الجمهورية واضطرارهم الى استئجار مساكن فيها ، . . والتنازل عن الايجار

والتأجير من الباطن - استجابة لهذا النظر - يجب ان يكون صادرا للمهجر ، لا صادرا من المهجر ، اعتبارا بأن الاستثناء يقدر بقدره ، وفي حدود سد الحاجة الملحة المباشرة . وينبنى على ذلك ان التنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن الصادر من المهجرين لغيرهم - ولو كانوا مهجرين مثلهم - ينطبق عليه حكم المادة ٢٣/ب من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - التي تحظر على المستأجر التنازل عن الايجار أو التأجير من الباطن الا بأذن كتابي صريح من المالك . لما كان ذلك ، وكان الثابت من عقد ايجار عين النزاع المقدم من المطعون ضده الثانى ، ان المطعون ضده الاول - المستأجر الاصلى - تنازل عنه للمطعون ضده الثالث الذى تنازل عنه بدوره للمطعون ضده الثانى ، فإن هذا التنازل يكون مخالفا للقانون : (نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ١٥٩٤ لسنة ٤٨ ق)

٦٩٠ - ادعاء الطاعن بأنه من المهجرين الذين يسرى عليهم الاستثناء الوارد بالمادة الاولى من القانون ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ في شأن الاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين - هو ادعاء مباح اثباته بكل طرق الاثبات .

ان ادعاء الطاعن بأنه من المهجرين الذين يسرى عليهم الاستثناء الوارد بالمادة الاولى من القانون ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ سنة ١٩٧٠ بشأن الاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء هو - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - ادعاء مباح اثباته بكافة طرق الاثبات ، وانه حتى يصح القول بزوال صفة المهجر في مفهوم القانون ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون ٤٨ سنة ١٩٧٠ فإنه يجب ان يثبت على وجه اليقين استقراره في السكن الذى قطنه عقب التهجير واستقامة عيشه فيه على وجه معتاد والا يكون تخليه عن هذا المسكن بسبب اضطرارى تدعو اليه حاجته الى الاستقرار والبقاء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان صفة المهجر لا تثبت الا ببطاقة التهجير دون سواها ورتب على ذلك انتفاء هذه الصفة بالنسبة للطاعن لعدم تقديمه تلك البطاقة ، كما اتخذ من مجرد انتقال الطاعن من مسكن بمدينة بليس الى هجر اليها ابتداء الى مسكن اخر بمدينة القاهرة سنداً لقضائه بزوال تلك الصفة عنه وجعل من ذلك دعامة

اخرى لتضامته فإنه يكون قد اختلفاً في الحالين في تطبيق القانون ، واذ حجبه هذا عن التحقق من صفة الطاعن كمهجر بكافة طرق الاثبات ، وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ٤٤٧ لسنة ٥٢ق)

٦٩١ - إيجار - صفة التهجير - تقديرها أو نفيها - محكمة الموضوع :
المقرر في قضاء هذه المحكمة ان تقدير صفة التهجير أو نفيها عن المنازل اليه عن الأيجار أو المستأجر من الباطن وصولاً الى تطبيق احكام القانون ١٩٦٩/٧٦ المعدل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٠ لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغاً وله اصله الثابت في الأوراق ، كما ان المقرر - كذلك ان زوال آثار العدوان يتحقق فعلاً وواقعاً بالنسبة للمهجر ، اذا عاد الى موطنه الاصلى الذي هجر منه واستقر فيه وبأشر عمله به على نحو معتاد وبهذه العودة تبلغ حماية القانون له اجلها لانقضاء علة اسبابها عليه وهي اكتسابه صفة التهجير كأثر من آثار العدوان ويعود للمؤجر بالتالي الحق في الاستناد الى قوانين ايجار الاماكن وطلب الحكم بانحلاله . يؤيد ذلك ان القانون ١٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل المادة السابعة من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ بتقدير بعض التيسيرات لمواطني محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء ، قد نص على الغاء عقود الايجار المبرمة للمهجرين الشاغلين للمساكن المملوكة للحكومة والقطاع العام اذا ثبت للجهة الادارية المختصة ان المهجر قد اغلق المسكن لمدة شهرين متتاليين بعد تاريخ العمل بهذا القانون - وثبت انه قد توفر له مسكن في محافظته الاصلية بما مؤداه ان صفة التهجير باعتبارها اثر من آثار العدوان قد زالت عنه تبعاً لذلك . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالانحلاء على سند من قوله انه ثبت من اقوال شاهدي المستأنفة في التحقيقات التي اجرتها المحكمة وهي الاقوال التي تطمئن اليها ان المستأنف عليه قد عاد الى بلده بورسعيد واقام بها بعمارة برج بورسعيد شارع محفيس ناصية شارع نايا وان له مكتبا يباشر فيه اعماله على امتداد نفس الشارع ولائحة - المحكمة عن ماورد بخلاف ذلك من اقوال شاهديه فان المستأنفة تكون على حق في دعواها بانحلاء

المستأنف عليه بعد انحسار صفة التهجير عنه « ود - هذا الذي خلص اليه الحكم سائغا وله اصله الثابت بالاوراق ويتفق وصحيح القانون وكان لاسند للتفرقة في حكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بين حالة صدور حكم سابق بالاخلاء وبين عدم صدور حكم بذلك حتى تاريخ نفاذ هذا القانون في ترتيب اثر زوال صفة التهجير وآثار العدوان ، والقول بغير ذلك تخصيص لنص المادة الاولى من هذا القانون بغير تخصيص ، ومن ثم فانه لاعلى المحكمة ان هي لم تعرض للدفاع غير جوهري ابداه الخصم - على النحو الذي سلف بيانه - اذ لا يعد من قبيل القصور في اسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه الا اغفال الرد على دفاع جوهري يؤثر في النتيجة التي انتهى اليها الحكم بحيث لو محصته لجاز ان يتغير وجه الرأى فيها ومن ثم فان النعى على الحكم المطعون فيه بالسبين سالفى الذكر يكون على غير أساس .

(نقض ١١/٤/١٩٨٤ - الطعن ٤١ لسنة ٥٣ ق)

٦٩٢ - عدم جواز الحكم بالاخلاء أو الطرد من الاماكن المؤجرة للمهجرين من محافظات القناة وسيناء حتى ازالة آثار العدوان - المقصود بازالة آثار العدوان :

لما كان النص في المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء ، المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ على انه « استثناء من احكام القوانين المنظمة للعلاقة بين المؤجرين والمستأجرين في شأن الاماكن المبنية لايحوز الحكم بالاخلاء أو الطرد من الاماكن المؤجرة للمهجرين من محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء اذا كان شغلهم لها بطريق التنازل أو التأجير من الباطن دون تصريح من المؤجر وبوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بذلك مالم يكن تم تنفيذها وذلك حتى ازالة آثار العدوان يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان هذا التشريع يظل ساريا واجب التطبيق الى ان يلغى صراحة او ضمنا بقانون اخر يقضى بتام زوال آثار العدوان ، وهو مالم يصدر بعد ، ولا يغير من ذلك ان جمهورية مصر العربية قد وافقت على معاهدة السلام بينها وبين اسرائيل بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٩ الذي نص صراحة على انتهاء حالة

الحرب بين الدولتين ، واعقب ذلك جلاء القوات الاسرائيلية عن ارض الوطن ، اذ ان ازالة آثار العدوان لا تتحقق بمجرد انتهاء حالة الحرب والجلاء عن الاراضى المحتلة وهو ما لم يتم على اية حال بالنسبة لمنطقة طابا بسياء - بل يتعدى ذلك الى محو كافة الآثار المترتبة على الحرب ويتمثل ذلك فى اعادة توطين المهجرين فى مساكنهم وقد يتطلب الامر اصلاحها أو اعداد مساكن بديلة فى حالة تدميرها بسبب الحرب أو تأجيرها للغير وتمكينهم واسرهم من مزاولة اعمالهم السابقة على التهجير ، وعودتهم الى حياتهم الطبيعية بالحاق اولادهم بالمدارس أو الجامعات أو بالاعمال التى تناسبهم وغير ذلك من الامور ، وكلها تتعلق بالنواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة والمشرع وحده هو الذى يقدر مدى توافرها ويستلزم ذلك صدور تشريع جديد ينص على زوال آثار العدوان . هذا كله ما لم يثبت من واقع الدعوى ان المهجر عاد الى موطنه الاصلى الذى هجر منه واستقر فيه مع اسرته وباشر اعماله على وجه معتاد فانه بهذه العودة تنحسر عنه الحماية المقررة قانونا لانتفاء علة اسبابها عليه بزوال صفته كمهجر واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بالاخلاء استنادا الى زوال آثار العدوان بعودة الحياة الطبيعية لمدين القنال على نحو معلوم للكافة بتمام جلاء قوات الاحتلال الاسرائيلي فانه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٩ - الطعن ١٠٤٤ لسنة ٥٣ ق)

٦٩٣ - ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء - اثبات صفة المهجر - دليل :

ان القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التنازل عن عقود الايجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء - والمعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ لم يتضمن نصا يوجب اثبات صفة المهجر ببطاقة التهجير الصادرة من السلطات المختصة دون سواها ، مما يقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اباحة اثبات هذه الصفة التى تقوم على وقائع مادية بكافة طرق الاثبات ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالاخلا - على ان « صفة المهجر لا تثبت

الا ببطاقة التهجير الصادرة من السلطات المختصة ولا تثب بغيرها بل هي المستند المعول عليه في ذلك وانه بالنسبة للمستأنف عليها الثالثة « الطاعنة » فانها وان كانت قد استندت في اثبات صفتها كمهجرة الى بطاقة التهجير الا انه يبين من مطالعة تلك البطاقة انها هجرت من محافظة الاسماعيلية الى محافظة القليوبية وان المحافظة الاخيرة التي اصدرت لها بطاقة التهجير وصرفت لها مقابل الاعاشة فإن تركها للمحافظة التي هجرت اليها الى القاهرة بمحض ارادتها من شأنه ان تزول عنها صفة المهجر وتسقط عنها ولا يغير من ذلك هذا الخطاب المؤرخ ١٩٧٠/٦/٢٣ والصادر من الاتحاد الاشتراكي بالاسماعيلية والذي يتضمن تهجير المستأنف عليها الثالثة الى القاهرة لان هذا الخطاب لا يعول عليه في اثبات صفة المهجر وان المستند المعول عليه هو بطاقة التهجير، فانه يكون في شأن ما انتهى اليه من عدم جواز التعويل في اثبات صفة المهجر على غير بطاقة التهجير قد اخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث دلالة المستندات التي قدمتها الطاعنة على صحة ما اقامت عليه دفاعها من انها هجرت من مدينة الاسماعيلية الى القاهرة واقامت في عين النزاع منذ تهجيرها وهو ما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ - الطعن ٧٠٥ لسنة ٤٩ق)

٦٩٤ - سلب المالك رخصة طلب الاخلاء في حالة التأجير من الباطن أو النزول عن الايجار لاحد المهجرين - استثناء ينبغي التضييق في تطبيقه - صفة المهجر - ماهيتها :

لما كان مآشرعه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خاصا بسلب المالك رخصة طلب الاخلاء في حالة التأجير من الباطن أو النزول عن الايجار لمن تثبت صفة كمهجر من احدى محافظات القناة وسيناء وهو استثناء ينبغي التضييق في تطبيقه تبعا لانه قصد به مواجهة حالة ملحة عاجلة استتبعته تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الاصلية وتزويجهم الى سائر مدن الجمهورية واضطرارهم الى استئجار مساكن لهم فيها ، وصفة المهجر تقتصر استجابة لهذا النظر - على الجهة التي يهجر اليها مباشرة من احدى المحافظات المشار اليها ، وبحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح مواطنا عاديا عند نقله من مكان الى اخر مستغلا

ماباحه له الشارع من تيسير ، اعتبارا بأنه يقدر بقدره وفي حدود سد الحاجة الملحة المباشرة ، فلا يجوز الاستفادة من هذا الاستثناء الميسر كلما وجد مسكنا اكثر ميزة من المسكن الذي استقر فيه عند التهجير .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٨ - الطعن ٨٠٠ لسنة ٤٩ق)

٦٩٥ - تقرير صفة التهجير أو نفيها عن المنازل اليه عن الايجار أو المستأجر من الباطن لا يعدو ان يكون من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان تقرير صفة التهجير أو نفيها عن المنازل اليه عن الايجار أو المستأجر من الباطن وصولا الى تطبيق القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٧٠ ، لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا وله أصله الثابت في الاوراق وكانت الحماية التي اسبغها المشرع على المهجرين بالقانون ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل - سالف الذكر - قد حالت بين المؤجر وبين استعمال حقه في طلب الاخلاء للتنازل عن الايجار والتأجير من الباطن ، فإن تحرير عقد إيجار للمطعون ضده المهجر متضمنا تحفظا فحواه ان العقد ليس الا اعمالا لحكم القانون في شأن التنازل عن عقد الايجار لاحد مهجرى منطقة القناة ليس من شأنه ان ينشئ له حقوقا اكثر من تلك التي منحها له هذا القانون الذي فرض شرعية اقامته في عين النزاع الى حين ، وكان المقرر كذلك - في قضاء هذه المحكمة - أن زوال اثار العدوان وبالتالى زوال تلك الحماية عن المهجر يتحقق فعلا وواقعا اذا عاد المهجر الى موطنه الاصلى الذي هجر منه واستقر فيه وبأشر عمله به على نحو معتاد ، فإنه بهذه العودة تبلغ حماية القانون له أجلها بانتفاء علة اسبابها وهي قيام اثار العدوان ويعود للمؤجر الحق في الاستناد من جديد الى قوانين ايجار الاماكن في طلب الحكم بالاخلاء اذا توافرت شروطه ، ذلك ان مآشرعه القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٦٩ المعدل المشار اليه - قد استهدف مواجهة حالة ملحة عاجلة استبعت تهجير نفر من المواطنين من مساكنهم الاصلية ونزوحهم الى سائر مدن الجمهورية واضطرارهم الى استئجار مساكن بها ، فيجب عدم التوسع في تطبيقه باعتباره استثناء من قوانين إيجار الاماكن الاستثنائية .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ١٥٣٣ لسنة ٤٨ق)

٦٩٦ - لا يجوز للمهجر ان يتنفع من التيسير المقرر قانونا كلما وجد مسكنا اكثر ميزة من المسكن الذى استقر فيه عند التهجير - محكمة الموضوع :
 ان تواجد المهجر بمكان على سبيل الاستضافة أو الايواء لا يسقط عنه ميزة الاستئجار من الباطن أو التنازل عن الايجار ، وان ما استحدثه القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ هو استثناء من القواعد العامة بحسب كل حالة ولذلك تقتصر فاعلية صفة المهجر على الجهة التى هجر اليها مباشرة من احدى محافظات القناة وسيناء ويحيث تزول عنه هذه الصفة ويصبح مواطنا عاديا عند نقله من مكان الى اخر مستغلا ما اباحه المشرع له من تيسير اذ لا يسوغ للمهجر الاستفادة من هذا التيسير الذى ورد على خلاف الاصل كلما وجد مسكنا اكثر ميزة من المسكن الذى استقر فيه عند التهجير واذا استخلص الحكم من مجرد مضي فترة زمنية من تاريخ تهجير الطاعن الى القاهرة وشغله شقة النزاع وبمديلا على استقراره فى مسكن اخر وزوال الحالة الملحة التى الجأت الى التهجير بمحض ارادته فإنه استخلاص غير سائغ ولا يدل بذاته وبمجرده على سبق استجاره لمكان استقر فيه عيشه على وجه معتاد حتى تسقط عنه ميزة التنازل عن الايجار وأذ انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بالاخلاء دون ان يتحقق من ان الطاعن كان قد استقر عقب تهجيره بمسكن اخر وان اقامته به كالتتسم بصفة الاستقرار والبقاء وانه لم يتخل عنه لاي سبب لما كان الحكم المطعون فيه قد جرى على خلاف هذا النظر فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٥/٣٠ - الطعن ١٠٠٧ لسنة ٥٢ دق)

ثانى عشر - الاخلاء والطرد

٦٩٧ - يشترط لاخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة استعمالا ينافى شروط العقد باحداث تغيير مادي أو معنوي بها ان يلحق ضرر بالمؤجر وان يقوم المحكم فى ذلك على سبب محتملة - عدم وجود اشجار بالحديقة الملحقة بعين النزاع وقت معاينة الخبير لها لايفيد بذاته قيام الطاعن بقطع هذه

الاشجار والحق الضرر بالمطعون ضده ، وقضاء الحكم المطعون فيه بالاخلاء دون ان يعنى بتحقيق دفاع الطاعن من ان الاشجار كانت شتلات اعدمتها عوامل الطبيعة يعتبر معيبا بالفساد في الاستدلال .

يشترط لاخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة استعمالا ينافى شروط العقد باحداث تغيير مادي أو معنوي بها ، ان يلحق ضرر بالمؤجر طبقا لنص المادة ٣١/جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وان يقوم الحكم في ذلك على سبب يحمله وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضائه باخلاء الطاعن من العين المؤجرة استنادا الى مالحق المؤجر من ضرر من جراء قطعه الاشجار المبينة بعقد الايجار لما اثبتته الخبر من عدم وجودها بحديقة المنزل لدى معاينته لها ، واذا كان الطاعن قد دفع الدعوى بأنه لم يكن بالارض القضاء امام المنزل من زراعة سوى شتلتين صغيرتين من العنب اعدمتها عوامل الطبيعة ، وكان هذا الذي اورده الحكم ليس من شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . اذ ان عدم وجود اشجار بالحديقة وقت معاينة الخبر لها لايفيد بذاته قيام الطاعن بقطع هذه الاشجار والحق الضرر بالمطعون ضده ، واذا اكتفى الحكم بما اورده على النحو المتقدم ورتب على ذلك قضاءه ودون ان يعنى بتحقيق دفاع الطاعن من ان الاشجار كانت شتلات اعدمتها عوامل الطبيعة فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ويتعين نقضه والاحالة .

(نقض ١٩٨١/١/١٧ - الطعن ٥٨٥ لسنة ٥٠ ق)

٦٩٨ - للمستأجر ان يتوفى الحكم بالاخلاء بأداء الاجرة وفوائدها حتى اقفال باب المرافعة في الدعوى سواء امام محكمة اول درجة او محكمة الاستئناف الا اذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره عن الوفاء بالاجرة بعد رفع دعوى موضوعية ولايكفى حصول المؤجر ضد المستأجر على أمر بأداء الاجرة المتأخرة .

ان النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على انه « في غير الاماكن المؤجرة مفروشة لايجوز ان يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الاتية : « أ » اذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالاجرة

المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه
نصحب بعلم الوصول بدون مظروف أو باعلان على يد محضر ، على انه
لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بأداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ
الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب
المرافعة في الدعوى ، فاذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة
دون ان يقدم مبررات تقدرها المحكمة بحكم عليه بالاخلاء » - يدل - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه يشترط لطلب الاخلاء بسبب عدم الوفاء
بالاجرة مضي خمسة عشر يوما بعد تسليم المستأجر التنبيه بايفائها دون ان يقوم
بالوفاء ، وعلى الرغم من ان المشرع رتب للمؤجر الحق في اخلاء المستأجر
لنكوله عن اداء الاجرة بمجرد انقضاء المدة السالفة ، فانه رغبة منه في التيسير
على المستأجرين بعد رفع الدعوى افسح لهم مجال الوفاء بالاجرة المستحقة حتى
تاريخ اقفال باب المرافعة فيها ، ولما كانت صياغة المادة ٢٣ المشار اليها جاءت
عامة مطلقة فلا يجوز قصر نطاقها على اقفال باب المرافعة امام المحكمة
الابتدائية دون محكمة الاستئناف لما فيه من تقييد لمطلق النص وتخصيص
لعمومه بغير مقتضى وهو مالايجوز مما مؤداه ان للمستأجر توقي الحكم بالاخلاء
واسقاط حق المؤجر فيه باداء الاجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية المستحقة
حتى اقفال باب المرافعة في الدعوى امام محكمة الاستئناف ايضا كما ان
المشرع - منعا لبعض المستأجرين من التسويف في سداد الاجرة المرة تلو
الآخري - رأى ان يستحدث حكما يقضى بأنه اذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره
عن الوفاء بالاجرة حكم عليه بالاخلاء ولو اوفى الاجرة اثناء نظر الدعوى مالم
يقدم مبررات مقبولة - واذا ورد التعبير في عجز المادة ٢٣ / ١ سالفه البيان عن
تكرار التأخير والامتناع بصيغة العطف على ماسبق من امتناع استطال الى ما
بعد رفع دعوى الاخلاء واثناء نظرها ، فإن فعل التأخير أو الامتناع السابق
الذي ينم عن التكرار فيه ويكون حالته ، يجب ان يكون تأخيرا أو امتناعا
استمر الى ما بعد رفع دعوى موضوعية بالاخلاء استعمل المستأجر في خصوصه
رخصة منع الحكم عليه بالاخلاء يؤيد ذلك ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية
تعليقا على هذا الحكم المستحدث من انه قد روعى في وضع هذا النص منع
بعض المستأجرين من التسويف في سداد الاجرة المرة تلو الآخري ثم سدادها
قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يضطر المؤجر الى رفعها نتيجة هذا

المسلك من المستأجر ، لما كان ماتقدم فإن أى امتناع أو تأخير سابق لا يكفى بمجرد تكوين حالة تكرار التأخير والامتناع ، الا اذا كان هذا التأخير السابق قد رفعت بشأنه دعوى اخلاء موضوعية روعيت فيها الاجراءات التى يتطلبها نص المادة ٢٣/١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . فلا يكفى لتحقيق حالة التكرار مجرد تراخى المستأجر فى الوفاء الى مابعد حصول المؤجر ضده على امر بأداء الاجرة المتأخرة - لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى باخلاء الطاعن من المحل المؤجر اليه لانه لم يوف بالاجرة حتى اقبال باب المرافعة امام محكمة اول درجة ولتكرار تأخره عن دفعها حسبما هو ثابت من امر الاداء الصادر بها ضده لصالح المؤجرين المرفق بالإوراق ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجب به هذا الخطأ عن تحقيق مدى براءة ذمة الطاعن من دين الاجرة وملحقاتها حتى اقبال باب المرافعة فى الاستئناف مما يعيبه القصور ويتعين لذلك نقضه بالنسبة لما قضى به فى الاستئناف رقم ٧ لسنة ١٢ ق .

(نقض ١٩٨١/١/١٧ - الطعن ٩٤٠ لسنة ٥٠ ق)

٦٩٩ - الترك فى معنى المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المبرر للاخلاء ينصرف الى حالة تخلى مستأجر العين المؤجرة عنها لآخر لم يكن مقيما بها معه وليس عليه التزام باسكانه فتخرج عنها الاستضافة مهما طال أمدها .

مدلول الترك فى معنى المادة ٢٣ ب من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ينصرف الى حالة تخلى مستأجر العين المؤجرة الى آخر لم يكن مقيما معه وليس عليه التزام باسكانه دون تعاقد بشأن الانتفاع وكان الحكم قد استخلص مما قديم اليه من قرائن وادلة ان المطعون ضده الأول لم يترك شقة النزاع بل ان له اقامة بها وان كانت غير متصلة وافصح بما له من سلطة تقديرية ان اقامة المطعون عليهما الثانية والثالث بعين النزاع انما تمت على سبيل الاستضافة بعد وفاة زوج المطعون عليها التى تربطها بالمطعون ضده الأول بوصفه خالها املت

عليه استضافتها دون ان يتخلى عن عين النزاع واذا كانت هذه استضافة مهما طال، امدها لاتبيح الاخلاء طالما ان المطعون ضده الاول لم يترك العين المؤجرة فان الحكم يكون قد طبق صحيح القانون .

(نقض ١٩٨١/٣/٢١ - الطعن ٧٨٢ لسنة ٤٦ق)

٧٠٠ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في الوفاء بالأجرة لا يقيد محكمة الموضوع اذا ما طرح النزاع امامها من المستأجر .

ان الحكم الذى يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في وفاء الاجرة لا يقيد محكمة الموضوع اذا ما طرح النزاع امامها من المستأجر فلها ان تعيده الى العين المؤجرة اذا ما أوفى الاجرة المستحقة عليه وملحقاتها الى المؤجر قبل اقفال باب المرافعة ، ولا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الاجرة لمخالفة ذلك لنص امر متعلق بالنظام العام فى قانون ايجار الاماكن ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى ان المطعون ضدها الاولى - المستأجرة - قد اوفت الاجرة المستحقة عليها وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة وقضى فى الدعوى على هذا الاساس بتمكينها من عين النزاع فانه يكون قد طبق صحيح القانون فلا يعيبه تحدى الطاعن بأن المطعون ضدها الاولى اوفت الاجرة المستحقة عليها بعد تنفيذ حكم الطرد ولا حاجة به : من بعد - الى ان يعرض الى طلب بطلان صحيفة الدعوى المستعجلة والحكم فيها واجراءات تنفيذه ويتعين رفض هذا النعى .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - طعن ٥٢٩ لسنة ٥٠ق)

٧٠١ - الاخلاء لتكرار الامتناع أو التأخير عن سداد الاجرة يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى موضوعية بالاخلاء ولايكفى لذلك مجرد رفع دعوى مطالبة بتأخير الأجرة .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التكرار فى الامتناع أو التأخير عن سداد

الاجرة الموجب للحكم بالاخلاء رغم الوفاء بها عملاً بنص الفقرة (أ) من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الاماكن يستلزم لتحقيقه سبق اقامة دعوى بالاخلاء وفق الاجراءات المنصوص عليها بصدر هذا النص وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يسبق للمطعون ضدها (المؤجرة) اقامة مثل هذه الدعوى ضد الطاعنة فان الحكم المطعون فيه اذ اتخذ من مجرد رفع المطعون ضدها الدعوى رقم ١٠٧٤ لسنة ١٩٧٢ مدنى مصر الجديدة بطلب الزام الطاعنة بأداء مبلغ من متأخر الاجرة سنداً فى ثبوت حالة تكرار التأخر فى الوفاء بما يبرر الحكم عليها بالاخلاء فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ١٣٩٤ لسنة ٥٠ ق)

٧٠٢ - دعوى الفسخ للتأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار يلزم فيها اختصاص المستأجر الاصلى ، أما دعوى الطرد للغصب فلا يلزم فيها اختصاص غير المطلوب طرده .

لما كانت دعوى الطرد المؤسسة على الغصب لا تستوجب اختصاص غير المغتصب المطلوب طرده من العين المغتصبة ، وكان الثابت ان المطعون ضده اقام دعواه ضد الطاعنين الاول والثانى طالباً طردهما لغصبهما شقته بعد وفاة المستأجرة لها عن غير وراث ، وانتفاء ضلتها بها ورد الحكم على دفاع الطاعنين من عدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المستأجرة للشقة بقوله : « وحيث انه بالنسبة للسبب الأول من اسباب الاستئناف وهو الخاص بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص المستأجرة الاصلية فانه مردود عليه بأن الدعوى رفعت اصلاً بطلب الحكم بطرد المستأنفين الأولين لاغتصابهما عين النزاع بعد وفاة المستأجرة الاصلية عن غير وراث ولم تكن مرفوعة بسبب التأجير من الباطن حتى يتعين مخاصمة تلك المستأجرة . . أو ورثتها ومن ثم يكون هذا السبب من الاستئناف على غير اساس ويتعين رفضه فان الحكم لا يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون أو شابه القصور فى التسيب .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ٨٩ لسنة ٤٧ ق)

٧٠٣ - التزام الحارس بالمحافظة على الاموال لا يقتصر على الأعمال المادية بل يمتد الى حمايتها مما قد يعثرها من اضرار باتخاذ ما تستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية في صددها - دعوى الطرد للغصب تندرج ضمن سلطته .

لما كانت سلطة الحارس القضائي وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدني تلزمه المحافظة على الأموال التي يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها ، وما تتطلبه من اعمال لرعايتها باذلا في ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من اعمال مادية ، بل يوجب عليه ايضا ان يتفادى بشأنها ما قد يعثرها من اضرار باتخاذ ما تستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية في صددها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس ، يقتضي ان ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته ، ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثاني على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق الغصب ، فإن ماسلكه بوصفه حارسا قضائيا من اقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأي في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، وهي بذلك تدخل في أعمال ادارته .

(نقض ١٦/٥/١٩٨١ - الطعن ٨٩ لسنة ٤٧ ق)

٧٠٤ - اذا رفعت دعوى الاخلاء بعد حصول ترك المستأجر الاصل فيتعين ان يختصم فيها المقيمون بالشقة المتمتعون بالامتداد القانوني لعقد الايجار والا فلا يعتبر الحكم بالاخلاء حجة عليهم وتظل العلاقة الاجارية بينهم وبين المؤجر سارية المفعول بحكم الامتداد القانوني والعقد الذي يبرمه المؤجر مع آخر يكون باطلا بطلانا مطلقا .

لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المقيمين مع المستأجر ممن هم حق الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الايجار في حالتى الوفاة أو الترك - لا يعتبرون معه مستأجرين اصليين للعين فلا تترتب في ذمتهم - خلال مدة مشاركتهم له في السكن - اية التزامات قبل المؤجر بل يبقى المستأجر هو الطرف

الأصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر حتى إذا ما أخل بالتزاماته جاز للمؤجر مقاضاته دون اختصاص المقيمين معه ويكون الحكم الصادر ضده في هذه الحالة حجة عليه وعليهم . إلا أنه إذا ما ترك المستأجر العين لمن كان مقيماً معه - من زوجة وأولاد - فإنهم يستفيدون من امتداد الإيجار لصالحهم بقوة القانون اعمالاً لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ويكون لهم منذ الترك جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة التجارية كما يلتزمون بالتضامن فيما بينهم بكافة الالتزامات المترتبة عليها بما يستوجب اختصاصهم عند مقاضاتهم بشأنها ، أما المستأجر التارك فتزول عنه بالترك صفته كمستأجر ويصبح بالتالي خارجاً عن العلاقة التجارية بحيث لا تجوز مطالبة أو اختصاصه في شأنها والا كانت المطالبة غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة وكان الحكم الصادر ضده فيها غير ذي حجية على المقيمين فيها ولو اضحى نهائياً ولا يكون له بالتالي أى أثر على قيام حقهم في العين وبقاء علاقتهم التجارية عنها مما مؤداه أنه يمتنع على المؤجر في هذه الحالة الاستناد إلى ذلك الحكم في تأجير هذه العين إلى الغير والا وقع تأجيله اللاحق باطلاً بطلاناً مطلقاً اعمالاً لتص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

(نقض ١٣/٦/١٩٨١ - الطعن ٥٠٧ لسنة ٤٧ ق)

٧٠٥ - إذا اغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً غير مقبول - دعوى الاخلاء موضوع غير قابل للتجزئة لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد بعينه . لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا اغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه - والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً غير مقبول وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صادر في موضوع غير قابل للتجزئة لأن النزاع الذي فصل فيه وهو انتهاء عقد الإيجار الصادر للطاعن عن العين المبينة بصحيفة الدعوى وإخلاله منها نزاع لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد بعينه ويستلزم أن يكون الختم واحداً بالنسبة لجميع الورثة فإن الطاعن إذا لم يختصم في طعنه رضى محمود محمود مصطفى وهو أحد الورثة الصادر لصالحهم

الحكم المطعون فيه ولا ينوب عنه باقى الورثة المختصمين فى الطعن لانه كان ماثلا فى الاستئناف ومن ثم فان الطعن يكون باطلا ويتعين الحكم بعدم قبوله .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٣ - الطعن ١٢٧١ لسنة ٤٧ق)

٧٠٦ - دعوى الاخلاء من الباطن أو التنازل عن الايجار يتعين فيها اختصاص المستأجر الاصلى والا اعتبرت الدعوى غير مقبولة اذا لم يختصم فيها أو تركت الخصومة بالنسبة له باعتبار ان العقد لا يفسخ على غير عاقيه .

دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار بدون اذن كتابى من المالك محلها فسخ عقد الايجار الصادر منه الى المستأجر الاصلى فيجب رفعها على هذا الاخير اذ لاتستقيم الدعوى باختصاص المستأجر من الباطن وحده أو التنازل عن الايجار وحده لانعدام العلاقة العقدية بين اى منهما وبين المالك وباعتبار ان العقد لا يفسخ على غير عاقيه ولما كان الواقع فى الدعوى ان المطعون ضدهم انتهوا الى طلب فسخ عقد المستأجر الاصلى واخلاء العين المؤجرة ومع ذلك تركوا الخصومة بالنسبة له وقضت المحكمة باثبات هذا الترك فقضت الخصومة على الطاعن وحده - التنازل له عن الايجار - فان الحكم المطعون فيه اذ قضى فى الدعوى بالاخلاء دون اختصاص المستأجر الاصلى يكون قد اخطأ فى القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ٧٠٩ لسنة ٤٧ق)

٧٠٧ - طلب اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . جواز توقيه بأداء الاجرة وملحقاتها حتى اقفال باب المرافعة فى الاستئناف . م ٢٣ من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

نفاد نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ان المشرع رتب للمؤجر الحق فى اخلاء المستأجر بمجرد انقضاء خمسة عشر يوما من تكليفه بوفاء الاجرة المستحقة دون الوفاء بها ، ورغبة منه فى التيسير على المستأجرين افسح لهم مجال الوفاء بالاجرة المتأخرة حتى تاريخ اقفال باب المرافعة فى الدعوى ، بحيث اصبح قيام المستأجر بوفاء الاجرة وملحقاتها حتى ذلك التاريخ مسبقا لحق المؤجر فى الاخلاء . واذا كان الثابت بمدونات الحكم

المطعون فيه ان المحكمة قررت بجلسة ١٩٧٧/٥/٢ حجز القضية للحكم بجلسة ١٩٧٧/٦/٧ وصرحت بتقديم مذكرات في أربعة أيام ، فقدم الطاعن بعد انتهاء ذلك الاجل مذكرة ارفق بها انذار عرض للاجرة المطلوبة بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٦ على المطعون ضدها ، وهو تاريخ لاحق لتاريخ اقفال باب المرافعة ، فانه لا يجوز للطاعن توقي طلب الاخلاء لادائه الاجرة وملحقاتها بعد اقفال باب المرافعة ، واذا ا طرح الحكم المطعون فيه انذار العرض فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨١/١٢/٩ - الطعن ١٢١٧ لسنة ٤٧ ق)

٧٠٨ - يشترط لاعمال الشرط الصريح المفسخ الا يتعارض مع نص قانوني متعلق بالنظام العام بما يبطله سواء كانت الدعوى مرفوعة الى القضاء المستعجل أو القضاء الموضوعي .

لا يعتبر المستأجر مقصرا في سداد الاجرة بما يميز اعتبار العقد مفسوخا واخلائه الا اذا لم يف بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بسدادها على النحو المبين بالنص ، ومن ثم فلا يقع الفسخ ولا يحكم بالاخلاء اذا سدد الاجرة والفوائد والمصاريف قبل قفل باب المرافعة في الدعوى المرفوعة لاخلائه ، واذا كان العقد متضمنا لشرط صريح فاسخ فيبطل ولا يعمل به فيما لا يوافق حكم النص كما سلف البيان سواء كانت الدعوى مرفوعة الى القضاء الموضوعي أو المستعجل اذ أن الشرط الصريح المفسخ لا يتحقق الا بتحقيق مقتضاه ، فان كان المقتضى هو التأخير في سداد الاجرة تعين ان يكون بالمعنى الذي وصفه الشارع والسابق ايضاحه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ١٣٧ لسنة ٤٦ ق)

٧٠٩ - نطاق الاستئناف - طلبات الاخلاء - تفرقة :

الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات لا يطرح على محكمة الاستئناف من الطلبات الموضوعية التي سبق ابدائها امام محكمة أول درجة الا ما فصلت فيه هذه المحكمة وما رفع عنه الاستئناف فقط ، فاذا كان الحكم قد تضمن قضاء مختلطا لصالح وضد المستأنف ولم يستأنفه خصمه اصح ما قضي به لصالح المستأنف نهائيا لا يجوز التعرض له ، واذا كان طلب الاخلاء للاضرار

بالمبنى أو الاساءة للمالك لا يعتبر كل منها سببا في دعوى الاخلاء بل يعد كل منها طلبا يغاير طلب الاخلاء لتكرار التأخير في الوفاء بالاجرة وكانت محكمة أول درجة قد قضت بالاخلاء لهذا الطلب وحده وهو ما استأنفه المطعون ضده دون الطاعن فإن الاستئناف ينقل الى المحكمة الاستئنافية هذا الطلب دون الطلين الآخرين .

(نقض ١٣/١/١٩٨٢ - الطعن ٩٨٥ لسنة ٤٦ق)

١١٠ - القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ليس تشريعا تفسيريا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - مؤدى ذلك :

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر تشريعا تفسيريا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ اذ لم يرد به أو المذكرة الايضاحية ما يفيد هذا المعنى بل انه اورد احكاما مستحدثة تغاير تماما تلك المنصوص عليها في هذا القانون الاخير واذا راد الشارع اعتبار التأخر في وفاء الاجرة امام قاضي الامور المستعجلة ضمن حالات التكرار التي تبرر الاخلاء على خلاف ما استقر عليه قضاء النقض فقد اجرى تعديلا في صياغة المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المقابلة للمادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم اضاف فقرتين للنص وهو التعديل الذي افصح عنه تقرير لجنة مجلس الشعب من انها رأت نقل عبارة « فاذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره عن سداد الاجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم باخلائه أو بطرده بحسب الاحوال » الى نهاية الفقرة ، حتى ينصرف اثرها سواء على القضايا التي يختص بها القضاء العادى أو القضاء المستعجل على حد سواء ، كما حرص المشرع في عجز تلك المادة وبنص خاص - على الغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مما يقطع بأنه ليس تشريعا تفسيريا .

(نقض ١٣/١/١٩٨٢ - الطعن ٩٨٥ لسنة ٤٦ق)

٧١١ - اغفال الحكم الشرط الصريح الفاسخ الوارد بالعقد لتعارضه مع نص المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . صحيح . علة ذلك جرى قضاء هذه المحكمة على انه يشترط لاعمال الشرط الصريح الفاسخ

الا يتعارض مع نص قانوني يتعلق بالنظام العام بما يبطله واذ تنص المادة ١/٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على ان للمؤجر طلب اخلاء المكان المؤجر « اذا لم يقيم المستأجر بالوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك ولا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر قبل قفل باب المرافعة في الدعوى بأداء الاجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » - وبما ان هذا النص متعلقا بالنظام العام فيبطل الشرط الصريح الفاسخ فيما يخالفه ومؤدى ذلك التزام قاضى الموضوع - المنوط به الفصل في المنازعة حول فسخ عقد الايجار - أعمال هذا النص . لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه اهماله الشرط الصريح الفاسخ في المنازعة الموضوعية المعروضة عليه واعماله لقانون ايجار الاماكن بغض النظر عما يكون قد صدر من حكم وقضى من القضاء المستعجل بطرد المطعون ضده .

(نقض ١٩٨٢/٢/١١ - الطعن ٥٧٦ لسنة ٥١ ق)

٧١٢ - اخلاء - التنبيه بالاخلاء المشترط في عقد الايجار لا ينتج اثرا الا اذا وجهه الطرف الذى يملك ذلك للطرف الاخر أو لمن يمثله - عدم توجيه التنبيه بالاخلاء لصاحب الصفة من شأنه ان يمتد الايجار لمدة اخرى - اساس ذلك . ان مفاد نصوص المواد الاولى والثالثة والخامسة والثامنة والسادسة عشر من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنوك التابعة لها في المحافظات ، ومذكرته الايضاحية انه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٣/٣/١٩٦٤ اصبحت فروع بنك التلخيص الزراعى في المحافظات بنوكا مستقلة آلت الى كل منها فى دائرة نشاطه الاصول الثابتة والمتداولة لفرع البنك فى المحافظة والتوكيلات التابعة للبنك فى عواصم مراكز المحافظة وان لكل من بنوك المحافظات هذه شخصيته المعنوية وذمته المالية المستقلة عن المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى التى حلت محل المركز الرئيسى للبنك ، وانقسمت بذلك الصلة ما بين المؤسسة وبين الاصول الثابتة والمتداولة لفروع البنك فى المحافظات ، ففقدت بذلك الصفة فى التقاضى بالنسبة للحقوق والالتزامات التى تتكون منها هذه الاصول والخصوم واصبح للبنك الذى آلت اليه هذه الاصول والخصوم - دون

المؤسسة - حق التقاضي بشأنها ، لما كان ذلك وكان التنبيه بالاخلاء المشروط في عقد الايجار لانها لا ينتج اثرا الا اذا وجهه الطرف الذى يملك ذلك للطرف الاخر أو لمن يمثله ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف ذلك واعتبر ان المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى خلف عام لبنك التسليف فرع الدقهلية وترتبا على ذلك اعتد بالتنبيه بالاخلاء الذى وجهه مورث المطعون عليهن في سنة ١٩٦٩ للمؤسسة في انهاء العقد الذى يستأجر بمقتضاه البنك أرض النزاع مع ان المؤسسة لا تمثل البنك في هذا الشأن فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .
(نقض ١٧/٥/١٩٨٢ - الطعن ١٤٠٧ لسنة ٤٧ ق)

٧١٣ - المنازعة الجدية في استحقاق المؤجر للأجرة في دعوى رفعها الغير على المؤجر يدعى فيها انه المالك للعين المؤجرة - وجوب تصفية هذه المنازعة أولا قبل الفصل في طلب الاخلاء المؤسس على التأخير في الوفاء بالأجرة - اذا كانت هذه المنازعة من اختصاص محكمة الاخلاء تعين عليها حسمها والا أمرت بوقف الدعوى حتى يبت فيها من المحكمة المختصة .
انه وان كان ايجار ملك الغير صحيحا فيما بين المؤجر والمستأجر الا انه لا ينفذ في حق المالك الحقيقي ، واذا ادعى الغير انه المالك للعين المؤجرة واقام دعوى بحقه الذى يدعيه ، كان هذا تعرضا قانونيا للمستأجر ، يميز له حبس الأجرة تحت يده حتى يرفع المؤجر التعرض ، ويكون هذا الادعاء اذا كان جديا منازعة في استحقاق المؤجر للأجرة ، يتعين تصنيفها أولا قبل الفصل في طلب الاخلاء المؤسس على التأخير في الوفاء بالأجرة ، واذا كانت هذه المنازعة من اختصاص محكمة الاخلاء تعين عليها حسمها والا أمرت بوقف الدعوى حتى يبت فيها من المحكمة المختصة - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان نزاعا جديا قام بين الطاعن وبين الهيئة العامة للاوقاف حول ملكية العين المؤجرة وان هذا النزاع معروض على القضاء في الدعوى رقم ١٢٣٠ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى اسيوط ولم يفصل فيها بعد وانه لا يحول دون جدية هذا النزاع سبق الحكم لصالح الطاعن في دعوى حيازة لانه لا اثر لها على دعوى المطالبة بالحق ، فإن مذهب الحكم في هذه الخصوصية صحيح لوجوب البت في النزاع حول الملكية قبل التعرض للفصل في طلب الاخلاء ، الا ان الحكم المطعون

فيه قد اخطأ فيما انتهى اليه من تأييد الحكم المستأنف بوقف الدعوى لحين الفصل في دعوى الملكية رقم ١٢٣٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلي اسيوط ، ذلك ان وقف الدعوى للفصل في مسألة اولية لازمة للحكم في موضوعها يعني ان تكون هذه المسألة مما يخرج من اختصاص المحكمة المعروضة عليها الدعوى - ولا يقدح في ذلك ان دعوى اخرى بالمسألة الاولى قد رفعت من قبل سواء امام ذات الدائرة أو دائرة اخرى بنفس المحكمة ، اذ ان علاج هذا الوضع فيما ينشأ عنه من ازدواج في المجهود أو احتمال تعارض الاحكام ، ان تأمر المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بضم الدعويين ولما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائي القاضي بوقف الدعوى ، يكون قد ايد محكمة أول درجة في التخلي عن اختصاصها بنظر النزاع حول ملكية العين المؤجرة رغم اختصاصها بنظره اختصاصا متعلقا بالنظام العام تتصدى لآثاره هذه المحكمة من تلقاء نفسها ، ويتعين لذلك نقض الحكم والحكم في موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه ، والحكم في الاستئناف رقم ١١٤ س ٥١ ق اسيوط بالغاء الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٧٦/٢/٢٣ في الدعوى رقم ١٤٦٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلي اسيوط وباعادة هذه الدعوى الى محكمة اسيوط الابتدائية للفصل فيها .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٦٤٥ لسنة ٤٧ ق)

٧١٤ - التأخير في سداد الاجرة - مدلول الاجرة - شموله الاجرة الأصلية والاجرة الاضافية :

لما كان المشرع قد رتب بنص المادة ٢٣ / ١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر الحق في طلب اخلاء المستأجر لنكوله عن اداء الاجرة المستحقة فان للتأخير في سداد الاجرة الاضافية ذات الآثار المترتبة على التأخير في اداء الاجرة الأصلية اذ الجزاء يترتب على التخلف عن الوفاء باى قدر من الاجرة المستحقة قانونا ، اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ما ثبت له صحيحا من عدم اداء اى قدر من الاجرة الاضافية فلا عليه ان هو لم يبين مقدار تلك الاجرة ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه غير منتج .

(نقض ١٩٨٢/١١/١٨ - الطعن ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق)

٧١٥ - الحكم بالاخلاء - تسييه - مايكفى لذلك من دعامات :
 ان الحكم اذا اقيم على دعامات متعددة وكانت احدى هذه الدعامات كافية
 لحمل الحكم فان تسييه في باقى الدعامات الاخرى - بفرض صحته - يكون
 غير منتج . ومتى كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سائغة
 الى ان ذمة الطاعنين مازالت مشغولة بجزء من الاجرة ، هى الاجرة الاضافية
 المستحقة عن التأخير مفروشا وفقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٢ لسنة
 ١٩٦٩ ، وكان هذا كافيا لحمل قضاء الحكم بالاخلاء فان النعى عليه في باقى
 الدعامات من ان ايداع المبالغ غير مبرىء للذمة اذ لم يعقبه اخطار المؤجر طبقا
 للمادة ٣/١٩ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ - دون الاجرة المعروضة ، ولم
 تتضمن فوائد التأخير ، أيا كان الرأى فيه يكون غير منتج .
 (نقض ١٩٨٢/١١/١٨ - الطعن ٥٢٦ لسنة ٤٨ ق)

٧١٦ - الاخلاء بسبب عدم الوفاء بالأجرة - الدعوى المستعجلة والدعوى
 الموضوعية - احقية المستأجر في تفادى الحكم بالاخلاء اذا قام بأداء الاجرة
 وفوائدها بواقع ٧٪ والمصاريف الرسمية قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى
 الموضوعية - الشرط الفاسخ الصريح - قيمته :
 ان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - ان اختصاص القضاء المستعجل يقف
 عند اتخاذ إجراء وقتى مبناه ظاهر الاوراق ، ولايمس اصل الحق ، ومن ثم فإن
 التجاء المطعون ضدها الاولى الى هذا القضاء وحصولها على حكم موقوف بطرد
 الطاعن - المستأجر - لا يحول دون حقه في الالتجاء الى محكمة الموضوع للفصل
 فى اصل النزاع . لما كان ذلك ، وكان النص فى المادة ٢٣/١ من القانون رقم
 ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن - الذى يحكم واقعة النزاع - على أنه
 « لا يحكم بالاخلاء إذا قام المستأجر بأداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ
 الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل اقفال باب
 المرافعة فى الدعوى » يدل على ان المشرع اتاح للمستأجر فرصة التمسك
 باستمرار العلاقة التجارية ليتفادى اخلاء المكان المؤجر ، وذلك بالقيام بأداء
 الاجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى
 القائمة بينه وبين المؤجر بشأن طلب اخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالاجرة ،
 فان مفاد ذلك ان قاضى الموضوع - المنوط به الفصل فى المنازعة حول طلب

اخلاء العين المؤجرة لعدم الوفاء بالاجرة - يلتزم بانزال حكم المادة ٢٣/١ سالف الذكر ، والمتعلق بالنظام العام ، وعدم اعمال الشرط الفاسخ الصريح ، واخلاء المكان المؤجر لتعارضه مع هذا الحكم الا اذا فوت المستأجر على نفسه الحماية المقررة لصالحه ، وذلك بغض النظر عما يكون قد صدر ضده من حكم وقى من القضاء المستعجل بطرده من العين المؤجرة اعمالا للشرط سالف البيان ، لانعدام حجية هذا القضاء امام قاضى الموضوع ، ولانه يعتبر فى هذه الحالة بمثابة عقبة مادية استعملها المؤجر لانتزاع حيازته قسراً ، مما لايزيل تلك الحيازة قانونا ، وتكون للمستأجر الاول الافضلية لسبقه فى حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجر الثانى الذى شغل العين بعد تنفيذ حكم القضاء المستعجل ، هذا فضلا عن ان عقد المستأجر الثانى يقع باطلا لمخالفته حكم المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ : شأن ايجار الاماكن التى تحظر على المؤجر تحرير اكثر من عقد ايجار للعين المؤجرة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، واعتد بحكم الطرد المستعجل المبنى على تحقق الشرط الفاسخ الصريح ، واستلزم ان يؤدى الطاعن الاجرة قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى المستعجلة ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ، وقد حجبه هذا الخطأ عن بحث انذارات عرض الاجرة على المطعون ضدها الاولى ، فضلا عن خطئه عندما فضل عقد ايجار المطعون ضدها الثانية رغم بطلانه ، ويكون مشوبا بالخطأ فى تطبيق القانون فضلا عن القصور فى التسبيب . (نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ٧٢٠ لسنة ٤٥ ق)

٧١٧ - حق المؤجر فى طلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة - شرطه - القانون الواجب التطبيق من حيث الزمان :

النصر فى البند ح من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - الذى يحكم واقعة النزاع - على حق المؤجر فى طلب اخلاء المكان المؤجر « اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على انه يشترط لاخلاء المكان المؤجر ان يكون المستأجر استعمله أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار

المعقولة وان يترتب على ذلك ضرر للمؤجر . والاضرار بالمؤجر الذى يبيح له اخلاء المستأجر ، كما يتحقق بالاخلال باحدى مصالحه التى يحميها القانون . مادية كانت او ادبية . يقوم كذلك اذا اضر المستأجر بباقي المستأجرين فى ذات العقار ، اذ ان مفاد المادة ٥٧١ من القانون المدنى أنه وان كانت لامتثالية على المؤجر عن التعرض للمادى الواقع للمستأجر اذا كان صادرا من الغير الا انه يكون مسئولا عنه اذا كان هذا الغير مستأجرا منه ايضا اذ يعتبر بذلك فى حكم اتباعه المشار اليهم فى المادة ٥٧١ سالفه الذكر باعتبار انه تلقى الحق فى الايجار عنه ، وان صلته به هى التى مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر ، فيمتد ضمان المؤجر الى هذا التعرض ، لما كان ذلك وكان الضرر الذى يجيز للمالك طلب الاخلاء كما يكون ماديا ، فإنه قد يكون ادبيا ، - كأن يترتب على اساءة الاستعمال حرج او اذى لكرامة عائلات باقى السكان أو يؤدي الى مضايقتهم . فإن اساءة استعمال العين المؤجرة على هذا الوجه تكون مبررا للاخلاء ولايغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة د من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المعمول به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ والذي لحق الدعوى امام الاستئناف - من حق المؤجر فى طلب الاخلاء « اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة ضارة بالصحة أو مقلقة للراحة أو منافية للأداب متى ثبت ذلك بحكم قضائى نهائى » اذ انه من المبادئ الدستورية المقررة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان احكام القوانين لا تسرى الا على مايقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على مايقع قبلها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، مما مؤداه عدم انسحاب القانون الجديد على ما يكون قد انعقد قبل العمل به من تصرفات ، أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذى كان معمولا به وقت وقوعها ، اعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين . كما انه من المقرر ايضا انه يلزم لقبول الدعوى توافر شروط الصفة والمصلحة والحق فى رفعها باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى بطلب تقريره ، هذا وقد يستلزم القانون ضرورة اتخاذ إجراء معين قبل رفع الدعوى ، وهو فى حقيقته شرط لقبولها ، ومن ثم فإن القانون الذى اقيمت الدعوى فى ظله هو الذى يحكم شروط قبولها باعتبارها الوسيلة لحماية الحق الموضوعى آنذاك .

٧١٨ - الاخلاء بسبب استعمال المكان المؤجر في غير الغرض المؤجر من اجله - القانون الواجب التطبيق - حكمه :

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز التمسك بسبب من اسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالاسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في اي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها » يدل على ان لمحكمة النقض ان تثير من تلقاء نفسها الاسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الطعن . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه الا اذا كان قد استحدث احكاما متعلقة بالنظام العام وافرغها نصوص امرة فانها تسرى باثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله وكان ما تنظمه قوانين ايجار الاماكن من احكام خاصة بالاخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تجيز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستأجر في غير الاغراض المؤجر من اجلها وذلك بعد اغذاره المستأجر باعادة الحالة الى ماكانت عليه قد الغيت اعتبارا من ٣١ يوليو سنة ١٩٨١ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وحلت محلها المادة ١٨ من القانون الاخير التي نصت صراحة على ان حق المؤجر في طلب الاخلاء لا يقوم الا اذا ثبت بحكم قضائي ان المستأجر استعمل المكان المؤجر او سمح باستعماله بطريقة منفلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في اغراض منافية للآداب العامة . واذا كان هذا النص آمرا . وكانت اثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده طبقا للمادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ايا كان وجه الرأي فيه فلا ادركها القانون الجديد برقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قبل ان تتحقق تلك الاثار وتستقر فعلا بصدر حكم نهائي فيه . فان هذا القانون الاخير يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى الماثلة . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان مجرد تغيير استعمال المكان المؤجر يسوغ القضاء بالاخلاء وحجب نفسه بذلك عن بحث شروط المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبقة على النزاع . فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١١٧ لسنة ٥٢ ق)

٧١٩ - استناد الحكم المطعون فيه في اثبات استعمال المكان المؤجر المعد ورشة للنجارة الصغيرة بطريقة مثقلة للراحة الى مجرد حكم جنائي بأداة الطاعة لادارتها ذلك المكان كمحل صناعي بدون ترخيص - فساد في الاستدلال :

نص الفقرة (د) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي يحكم واقعة النزاع والذي اسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه باخلاء الطاعن والمطعون ضده الثالث من العين المؤجرة يستلزم لجواز طلب الاخلاء ان يثبت بحكم قضائي نهائي ان المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سُمح باستعماله بطريقة مثقلة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في اغراض منافية للاداب العامة ، واذ استند الحكم المطعون فيه في اثبات استعمال المكان المؤجر المعد ورشة للنجارة الصغيرة بطريقة مثقلة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة الى مجرد حكم جنائي بأداة الطاعة لادارتها ذلك المكان كمحل صناعي بدون ترخيص بالمخالفة لنص المادة الثالثة من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المثقلة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، في حين انه ليس بلازم في المحلات التي يشترط هذا القانون الحصول على ترخيص لادارتها ان تكون مثقلة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة كما انه اذا كان عنوان القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ قد عدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ من « بشأن المحال الصناعية والتجارية » الى « في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المثقلة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة » فما ذلك الا للافصاح عن قصد المشرع من تنظيم المحال التي تخضع لاحكام هذا القانون وهو الا يترتب على مباشرتها لنشاطها اضرار بالصحة أو اطلاق للراحة أو اخلال بالامن وذلك بالنسبة الى من يشتغلون فيها او يترددون عليها او يقيمون بجوارها » على ما ورد بالمذكرة الايضاحية للقانون الأخير ، كما وان مجرد ادارة الطاعن للمكان المؤجر كمحل صناعي بدون ترخيص ليس دليلا على انه قد استعمله او سمح باستعماله بطريقة مثقلة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

٧٢٠ - الاخلاء بسبب اساءة استعمال العين المؤجرة - شرط الحكم به - تنازع القوانين في الزمان :

لما كانت المادة ٢٣/جـ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تميز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا استعمله المستأجر او سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة او تضر بمصلحة المؤجر ، واستنادا لهذا النعى رفع الطاعنون الدعوى طالبن اخلاء المطعون ضدها من الشقة المؤجرة لاستعمالها لها بطريقة منافية للآداب وتضر بهم ، واثناء نظر الدعوى صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٧٧/٩/٩ واشترط فى النزاع الماثل صدور حكم قضائى نهائى بنصه فى المادة ٣١/د منه الى ان « اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة ضارة بالصحة او مقلقة للراحة او منافية للآداب العامة متى ثبت ذلك بحكم قضائى نهائى . واذا كان هذا النص آمرا لتعلقه بالنظام العام وهو تحقيق التوازن فى العلاقات التجارية فإنه يكون واجب التطبيق فورا على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصدور حكم نهائى فيها ، مما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء فى الحالة الا اذا ثبت صدور حكم قضائى نهائى باستعمال المستأجر للمكان المؤجر بطريقة منافية للآداب العامة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انام قضاءه على ان المطعون ضدها قد قضى ببراءتها من تهمة ادارة شقة النزاع لاجاب القمار وعدم صدور احكام جنائية ضدها تثبت استعمالها العين المؤجرة بطريقة منافية للآداب العامة او تضر بالمؤجر وكانت هذه الدعامة تتفق مع صحيح القانون فلا يبطله ما اشتملت عليه اسبابه من خطأ قانونى باعماله منكم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على واقعة الدعوى بعد انتهاء نطاقه الزمنى ، والصحيح ان القانون المطبق على الواقعة هو القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ذلك ان لمحكمة النقض وعلى ما جرى به قضاءها ان تصحح اسباب الحكم المطعون فيه بغير ان تنقضه متى كان سليما فى النتيجة التى انتهى اليها . (نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ١٢٢٩ لسنة ١٤٨ ق)

٧٢١ - التنبيه بالاخلاء الذى ينقضى به عقد الايجار لانتهاء مدته يجوز ان يكون على يد محضر - ومادام الانذار قد اتخذ الشكل الذى قرره القانون فان العلم يتحقق قانونا بتسلم صورة الاعلان .

التنبيه بالاخلاء الذى ينقضى به عقد الايجار لانتهاه مدته هو تعبير عن الارادة فيتبج اثره من الوقت الذى يتصل فيه بعلم من وجه اليه ، واذ كان يجوز ان يكون التنبيه بانذار على يد محضر ، وكان الانذار قد اتخذ الشكل الذى قرره القانون ، فإن العلم يتحقق قانونا بتسلم صورة الاعلان . لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان التنبيه بالاخلاء الذى وجهه الطاعن الى المطعون ضدها الاولى قد اشتمل على جميع الاجراءات التى نص عليها القانون لتمام الاعلان ، فإن التنبيه يكون قد انتج اثره بتسليم صورة الاعلان لجهة الادارة فى ١٤/٨/١٩٧٥ وبعد ان وجه المحضر الى المطعون ضدها الاولى خطابا مسجلا لانخبارها ان الصورة قد سلمت لجهة الادارة كالثابت مما هو مدون على اصل الاعلان ، وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقوله ان ظروف الدعوى وملايساتها تدعو الى عدم اطمئنان المحكمة الى وصول علم المستأجرة بالتنبيه بالاخلاء ، كما خالف القانون من جهة اخرى بقضائه من تلقاء نفسه بعدم صحة هذا التنبيه حالة ان المطعون ضدها الاولى لم تنازع فيه ، وهو امر قرر لمصلحتها وحدها .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ١٣٠٠ لسنة ٤٨ ق)

٧٢٢ - المخالفة الموجبة للاخلاء - كفاية وقوعها من المستأجر الاصلى دون باقى افراد أسرته المقيمين معه أو علمهم :

يعتبر المستأجر الاصلى - دون باقى افراد عائلته - هو المستأجر الوحيد للعين المؤجرة . فإذا اساء استعمالها ووقعت منه المخالفة الموجبة للاخلاء فإنه يتعين اجابة المؤجر لطلب الاخلاء عملا بالمادة ٢٣/ح من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وتقابلها المادة ٣١/د من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - اذ ان المشرع لم يشترط وقوع المخالفة من جميع المقيمين بالعين ويكفى للحكم بالاخلاء ان تكون المخالفة قد وقعت من المستأجر نفسه فيمتد اثرها الى المقيمين معه والذين يستمدون حقهم فى الانتفاع بالعين منه ، فلا يجدى الطاعنة والخال وكذلك القول بأنها كانت بعيدة عن شقة النزاع ولا تعلم بالمخالفة التى وقعت ، مما يجعل النعى بهذا السبب غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ١٠٧٤ لسنة ٤٨ ق)

٧٢٣ - تكرار تأخير المستأجر في الوفاء بالاجرة الذي يوجب الاخلاء يستلزم سبق تأخره في سداد الاجرة في دعوى اخلاء موضوعية سابقة :
ان تكرار تأخير المستأجر في الوفاء بالاجرة الذي يوجب الاخلاء من العين يستلزم سبق تأخره في سداد الاجرة في دعوى إخلاء موضوعية سابقة ومعاودة امتناعه في الدعوى الحالية . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على ان الدعوى خالية مما يفيد ان المطعون ضده قد تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة دون مبرر مقبول ورفع دعوى موضوعية بالاخلاء لهذا السبب فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير اساس .

(١٩٨٣/١١/٢٨ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ١٩٨٣ ق)

٧٢٤ - يشترط لجواز الحكم باخلاء المكان المؤجر لاساءة استعماله ان يصدر حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت هذه الاساءة .

لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نص في مادته الثامنة عشر على انه « لا يجوز للمؤجر ان يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد الاسباب الآتية : . . . اذا ثبت بحكم قضائي نهائي ان المستأجر استعمال المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في اغراض منافية للآداب العامة » فإنه يشترط لجواز الحكم باخلاء المكان المؤجر لاساءة استعماله باحدى الطرق المنصوص عليها في تلك الفقرة ان يصدر حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت هذه الاساءة في الاستعمال فتكون له حجية الامر المقضي فيما قطع فيه امام محكمة الموضوع عند نظر طلب الاخلاء ، ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر في دعوى اثبات الحالة وهي دعوى اجراءات وقتية تحفظية يقوم بها صاحبها للحفاظ على حقه قبل الغير لتكون له سنداً يتقدم به امام محكمة الموضوع عند الفصل في اصل الحق ، وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها هو حكم وقتي لا يحسم النزاع ولا تأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو اصل الحق ولا يجوز امامها قوة الشيء المقضي فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر باقامه قضاءه بالاخلاء للسبب المنصوص عليه في الفقرة د من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على ان الحكم

الصادر في استئناف دعوى اثبات الحالة رقم ٣٨٤٠ لسنة ١٩٧٥ مستعجل القاهرة هو حكم قضائي نهائي يثبت استعمال المستأجر للعين موضوع النزاع بطريقة ضارة بسلامة المبنى ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .
(تقضى ١٩٨٣/١٢/٥ - الطعن ٢٥٨١ لسنة ٢٠٢٢ ق)

٧٢٥ - الحكم بالاخلاء بسبب التأخير في سداد الاجرة - شرط ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها - منازعة المستأجر منازعة جدية في مقدارها أو في استحقاقها يلزم المحكمة الفصل في تلك المنازعة قبل الفصل في طلب الاخلاء .

يشترط للحكم بالاخلاء بسبب التأخير في سداد الاجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها ، فإن كان متنازعا عليها من جانب المستأجر منازعة جدية سواء في مقدارها أو في استحقاقها ، فإنه يتعين على المحكمة قبل ان تفصل في طلب الاخلاء ان تعرض لهذا الخلاف لتقول كلمتها فيه باعتباره مسألة اولية لازمة للفصل في طلب الاخلاء المعروض عليها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع بالتقادم الخمسى بالنسبة للأجرة بمقولة ان ابداء هذا الدفع لا يكون الا في مقام المطالبة بالاجرة دون طلب الاخلاء للتأخير في الوفاء بها برغم انه كان يتعين عليه ان يفصل في الدفع المذكور باعتباره مسألة اولية لازمة للفصل في طلب الاخلاء المعروض حتى يتبين مقدار الاجرة المتبقية في ذمة الطاعن وتخلفه عن الوفاء بها من عدمه فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(تقضى ١٩٨٤/٢/١٣ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ٢٠٢٣ ق)

٧٢٦ - المشرع لم يجعل من اداء الفوائد شرطا لتوفى الاخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سبباً من اسباب الاخلاء .
ان المشرع استحدث تعديلا نص عليه في المادة ٣١/أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يقضى بان ما يلتزم المستأجر بأدائه توفيا للحكم بالاخلاء هو الاجرة والمصاريف والنفقات وذلك دون الفوائد التي كان يشملها القانون السابق مما مفاده ان المشرع لم يجعل من اداء الفوائد شرطا لتوفى الاخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سبباً من اسباب الاخلاء ، وقد نهج المشرع

نفس النهج في المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ والتي حلت محل المادة ٣١/أ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كان هذا النص المستحدث متعلقاً بالنظام العام فإنه يسرى لذلك بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله وبالتالي يكون هو الواجب التطبيق على الواقعة موضوع التداعي ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المتدب أن مبلغ الأيجار الذي طلب الإخلاء لعدم الوفاء به يتضمن الفوائد بواقع ٧٪ وأن الحكم المطعون فيه لم يستبعد تلك الفوائد من هذا المبلغ حتى يتبين ما إذا كان الطاعن متخلفاً عن الوفاء بالاجرة من عدمه فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٤/٢/١٣ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ٥٣ ق)

٧٢٧ - توقي الإخلاء بسبب عدم أداء الأيجار - شرطه :
ولئن كانت المادة ٢٣٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت في الفقرة الثانية منها على أنه « . . . ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الاجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل قفل باب المرافعة في الدعوى » إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به من ١٩٧٧/٩/٩ متضمناً في المادة ٣١/٢ منه - والتي حلت محل المادة ٢٣/٢ سالف الذكر - النص على أنه « . . . ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى بأداء الاجرة وكافة ماتكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية . . . » فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد استحدث بالنص الجديد تعديلاً يقضى بقصر ما يلتزم المستأجر بأدائه توكيلاً للحكم بالإخلاء على الاجرة والمصاريف والنفقات وذلك دون الفوائد التي كان يشملها القانون السابق ، مما مفاده أن المشرع لم يجعل من أداء الفوائد شرطاً لتوقي الإخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سبباً من أسباب الإخلاء وإذا كان هذا النص المستحدث متعلقاً بالنظام العام فإنه يسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ويكون بالتالي هو الواجب التطبيق على العقد والواقعة موضوع التداعي . ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لتوقي طلب الإخلاء ولأسقاط حق المؤجر فيه يتعين أداء الاجرة والمصاريف المستحقة حتى اقفال باب المرافعة في

الدعوى امام محكمة الاستئناف ، وكان الثابت من الاوراق ان الدعوى قد حجزت للحكم من جلسة ١٩٧٨/٤/٤ وصرح لمن يشاء من الخصمين بتقديم مذكرات في اسبوعين والمدة مناصفة تبدأ بالمستأنف « المطعون ضده » فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض إخلاء المطعون ضده من الشقة المؤجرة اليه استنادا الى انه سدد الاجرة حتى آخر اغسطس سنة ١٩٧٦ فقط دون باقى الاجرة وملحقاتها المستحقة حتى قفل باب المرافعة فى الدعوى امام محكمة الاستئناف يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/١٢ - الطعن ١١٣٩ لسنة ٤٨ق)

٧٢٨ - دعوى الاخلاء - قبولها - التكليف بالوفاء - ما يشترط فيه :
 من المقرر فى قضاء هذه المحكمة وعلى ما هو مستفاد من نص الفقرة ١ من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على الواقعة - ان المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء شرطا اساسيا لقبول دعوى الاخلاء لسبب التأخير فى الوفاء بالاجرة فاذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا وجب الحكم بعدم قبولها ولذلك يشترط ان يبين فى التكليف بالوفاء الاجرة المتأخرة التى يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف اليه وان تكون هذه الاجرة مستحقة الاداء خالية من النزاع الجدى والا فلا يتج تكليف اثره ويستوى فى المنازعة التى تجعل التكليف حابط الاثر ان تكون فى الاجرة ذاتها او فى مقدار مبلغ الاجرة المستحقة بحيث يتعين الا يتجاوز الاجرة المطلوبة فى التكليف ما هو مستحق فعلا ولما كان ذلك وكان المطعون ضدهم قد تمسكوا بالمخالصة المؤرخة ١٩٧٤/٤/٢٥ التى تضمنت وفاء مورثتهم المستأجرة بأجرة عين النزاع عن المدة من ١/٨/١٩٧١ وحتى ١/٥/١٩٧٤ التى تدخل فى المدة المطالب بالاخلاء للتأخير فى الوفاء بها ، وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن وان كان قد ادعى على ذات المخالصة بالتزوير فى دعوى اخرى منضمة قضى فيها بعدم القبول دون ان يفصل فى هذا الادعاء الا انه قعد فى الدعوى الراهنة عن اتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على هذه المخالصة مكتفيا بالاشارة الى سبق ادعائه بذلك فى الدعوى المنضمة وكان هذا المسلك لا يحول بين محكمة الموضوع - وليس امامها ادعاء بالتزوير - وبين تقدير مدى تجديية المنازعة فى هذه المخالصة بلا معقب عليها من محكمة النقض طالما كان

قضاؤها مستندا الى اسباب سائغة تكفي لحميله ، واذ استخلص الحكم في مدواته أن منازعة الطاعن في وفاة المستأجرة بالاجرة الواردة بالمخالصة غير جدية فلا عليه اذ اعتد بهذه المخالصة ورثت عليها قضاءه ببطالان التكاليف بالوفاء باعتبار انه قد شمل مبلغا من الاجرة متازعا عليه فانه لا يكون قد خالف القانون أو الخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٨ - الطعن ١٤٩٢ لسنة ٤٨ ق)

٧٢٩ - استئناف - نطاقه - الطلبات الجديدة - عدم قبولها - مثال - طلب الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة مغاير لطلب الاخلاء بسبب الوفاة :

اجازت المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - للمحكوم عليه تدارك ما فاتته في المرحلة الاولى من التقاضى من اسباب الدفاع - ان يتقدم الى محكمة الدرجة الثانية بما يتوافر لديه من ادلة ووجه دفاع جديدة الا انه التزاما بالاصل المقرر بان يكون التقاضى على درجتين وتجنباً لاتخاذ الاستئناف وسيلة لمباغته الخصم بطلب لم يسبق عرضه على محكمة الدرجة الاولى فقد خُطرت المادة ٢٣٥ مرافعات قبول اى طلب جديد امام المحكمة الاستئنافية وأوجب عليها الحكم بعدم قبوله من تلقاء نفسها ، وبعد طلبا جديدا في الاستئناف ذلك الذى يختلف عن الطلب الذى كان معروضا على محكمة الدرجة الاولى في موضوعه بحيث يمكن ان ترفع به دعوى مبتداه دون ان يكون من اجزاء الدفع بحجية الشيء المحكوم فيه بالحكم الصادر في الطلب الاصل ، لما كان ذلك وكان موضوع ما اضاف الطاعن امام محكمة الاستئناف هو انتهاء عقد الامتياز لوفاء المستأجرة بما يوجب اخلاء ورثتها المطعون ضدهم وهو طلب يعاير الطلب المبدئ امام محكمة الدرجة الاولى باخلاء مورثة المطعون ضدهم المستأجرة لاخلالها بالتزاماتها العقدى الخاص بسداد الاجرة وما يرتبه ذلك من اعتبار العقد مفسوخا لاختلاف الموضوع في الطلبين ذلك ان الطلب الجديد اقيم على واقعة جديدة هي وفاة المستأجرة وهي واقعة تختلف عن تلك التى اقيم عليها الطلب الاصل ومن ثم يكون الطاعن قد اضاف الى الطلبات في الدعوى طلبا جديدا لا يجوز قبوله امام محكمة الاستئناف ، وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه اغفاله الرد على طلب جديد غير مقبول في الاستئناف فان التعنى بهذا السبب يكون على غير اساس من صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٨ - الطعن ١٤٩٢ لسنة ٤٨ ق)

٧٣٠ - التغير في استعمال العين المؤجرة - اثباته - سلطة محكمة الموضوع في تقدير قيامه .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه بعد ان عرض لوقائع الدعوى وما انتهى اليه تقرير الخبيرة المنتدبة فيها من عدم حدوث تغير في استعمال العين المؤجرة من مسكن الى استغلال تجارى ، وان ذلك تأيد من معاينة مصلحة الضرائب ، اقام قضاءه على ما اورده باسبابه من قوله « . . . ومن ثم تعتمد المحكمة تقرير الخبير المنتدب في الدعوى للاسباب السائغة التي بنى عليها والتي تكفى لحمله وتأخذ بها كدليل في الدعوى على ان ممارسة المستأنف عليها الثانية - المطعون ضدها الثانية - لحياكة الملابس باستعمال ماكينة خياطة تضعها في احدى حجرات الشقة موضوع النزاع تعتبر ثانوية بالنسبة للسكن ولا تخرج تلك الشقة من فئة المساكن الى فئة الاماكن المؤجرة لمزاولة الاغراض التجارية والصناعية وتضحى دعوى المستأنفة - الطاعنة - بطلب القضاء لها بفروق الاجرة بسبب تغير نشاط شقة النزاع الى تجارة لاسند لها من الواقع والقانون متعينة الرفض . . . » ومفاد ذلك ان محكمة الموضوع وفي حدود سلطتها التقديرية اذ اخذت بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة اسبابه ، لا تكون ملزمة بعد بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة اليه ، اذ في اخذها به - محمولاً على اسبابه - ما يفيد انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها ، كما انها لا تكون ملزمة باجابة طلب الطاعنة الاحالة الى التحقيق بعد ان وجدت في ذلك التقرير الذى يعتبر في نتيجته واسبابه جزءاً مكملًا لاسباب حكمها وفي عناصر الدعوى مايكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها . واذا كان استخلاص الحكم لما انتهى اليه من نتيجة سائغا وله اصله الثابت في الاوراق ، فلا عليه ان التفت عن طلب الطاعنة الاحالة الى التحقيق مادام قضاءه محمولاً على أدلة تكفى لحمله .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٩ - الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤٩ق) .

٧٣١ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط اساسى لقبول دعوى الاخلاء .
الاستفاد من نص الفقرة ٢٣ من المادة ٢٣٠ من القانون ٥٢ لسنة ٦٩ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء

بالاجرة شرطا اساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالاجرة فاذا خلت منه الدعوى أو وقع باطلا وجب الحكم فيها بعدم القبول . ويشترط ان يبين في التكليف بالوفاء الاجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف اليه والا فلا ينتج التكليف اثره . ويستوى في المنازعة التي تجعل التكليف حابط الاثر ان تكون في الاجرة ذاتها أو في استحقاق مبالغ الاجرة المطالب بها مما يتعين معه الا تجاوز الاجرة المطلوبة في التكليف ما هو مستحق فعلا ، وكان البين مما جاء بالرد على السببين الاول والثاني ان الاجرة القانونية لعين النزاع مخفضة وفق احكام القانون ٧ لسنة ٦٥ مبلغ ٩,٧٥٠ جنيه فاذا رتب الحكم المطعون فيه على ذلك بطلان التكليف بالوفاء لتضمنة المطالبة باجرة شهرية قدرها ١٠,٧٥٠ جنيه وهي تجاوز الحد القانوني لاجرة شقة النزاع وقدرها ٩,٧٥٠ جنيه وعدم صلاحية هذا التكليف اساسا لقبول دعوى الاخلاء فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٣ - الطعن ١٩٨ لسنة ٤٩ ق)

٧٣٢ - تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة شرط اساسي لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالأجرة - ما يشترط لصحة التكليف :
مؤدى نص المادة ٢٣ فقرة ١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الواجبة التطبيق -
المقابلة للمادتين ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اعتبر تكليف المستأجر بالوفاء بالاجرة شرطا اساسيا لقبول دعوى الاخلاء بسبب التأخير في الوفاء بالاجرة ، فاذا وقع باطلا تعين الحكم بعدم القبول ويشترط ان يبين في التكليف الاجرة المستحقة المتأخرة التي يطالب بها المؤجر حتى يتبين المستأجر حقيقة المطلوب منه بمجرد وصول التكليف اليه والا تتجاوز الاجرة المطلوبة فيه ما هو مستحق فعلا في ذمة المستأجر والا تكون الاجرة متنازعا فيها جديا ، ومن المقرر ان مؤدى وجود اجرة مستحقة غير متنازع فيها - والتي يعتد فيها في هذا الخصوص يفترض قيام عقد ايجار بين طالب الاخلاء وشاغل العين المطلوب اخلاءه وتقديم طالب الاخلاء هذا العقد أو اقامة الدليل على وجوده كأساس

للدعواه ذلك لانه اذا لم يكن بينها عقد اصلا فلا تطبق على علاقتها احكام القانون الخاص بل تسرى عليها احكام القواعد العامة .

(نقض ١٩٨٤/٥/٣٠ - الطعن ٤٧٤ لسنة ٤٩ق)

٧٣٣ - ايجار ملك الغير - قيمته - صفة المؤجر غير المالك في طلب اخلاء المستأجر منه :

لما كان مؤدى ما تقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدنى من ان الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء اجر معلوم ، ولا يشترط ان يكون المؤجر مالكا بما يعنى ان ايجار ملك الغير صحيح في حدود العلاقة بين المؤجر والمستأجر وانه ليس لهذا الاخير التنصل من آثاره طالما مكن من الانتفاع بالشئ المؤجر ولم يدع تعرض المالك له فيه ، وحق لأى طرفيه التقاضى بشأن المنازعات الناشئة عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنين دفعا في صحيفة استئنافها بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المطعون ضدها لانها لا يملك المنزل الكائنة به شقة النزاع وكان الحكم قد رد على هذا الدفع في اسبابه من ان « المستأنف عليهما قد ادعتا حقا على العين الميينة بصحيفة الدعوى وهو كونها مؤجرتين لها واقامتا هذه الدعوى تطلبان انهاء عقد ايجارها فتكون الدعوى قد توافر فيها شروط تقديمها » مما مؤداه ان الحكم رتب على كون المطعون ضدهما مؤجرتين للعين موضوع النزاع توافر صفتها في اقامة الدعوى بطلب انهاء عقد الايجار الصادر منها ، وهو ما يتفق وصحيح القانون ويكون النعى على ما استورد اليه الحكم في شأن التعريف بالحق وبالدعوى والفرقة بينهما - ايا كان وجه الراى فيه - غير منتج .

(نقض ١٩٨٤/٦/١١ - الطعن ٣٣٧ لسنة ٤٩ق)

٧٣٤ - يحق لمشتري العقار رفع دعوى اخلاء على المستأجر وذلك لتأجير العين من الباطن ، ولو انتقلت الملكية للمشتري بعد رفع الدعوى .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا بيعت العين المؤجرة وحول المالك البائع عقد ايجارها الى المشتري كان ذلك كافيا لتحويل الاخير حق رفع دعوى الاخلاء باسمه على المستأجر بسبب التأجير من الباطن - لما كان ذلك

وكان الثابت في الأوراق ان مورث المطعون ضده الاول - قد حرر عقد ايجار مؤرخ ١٩٥٧/٦/١ في شقة النزاع للمطعون ضده الثاني اثر شرائه خمسة عشر قيراطا في العقار الكائن به شقة النزاع من مالكة في ١٩٥٧/٥/٢٥ وقد اقر ورثة المالك الاصلى بهذا الحق له اعتبارا من اول يونيو سنة ١٩٥٧ . ومن ثم فان ذلك يعتبر كافيا في صحيح القانون لتحويل مورث المؤجر - المطعون ضده الاول - حق رفع دعوى الاخلاء بأسمه على المستأجر الاصلى والمستأجر من الباطن بسبب التأجير من الباطن وذلك من باب اولى بغض النظر عن انتقال الملكية اليه بعد رفع الدعوى - ولا يعيب الحكم ما استورد اليه تزييدا من اقرار الطاعنين لهذا الحق له اخذا بدلالة عرضهما الاجرة عليه بموجب الخطابات المقدمة بحافظة مستنداتهما باعتباره حارسا على العقار - كما لا يعيبه عدم الرد صراحة على المستندات المقدمة منها متى اقام الحكم قضاؤه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة بما يتفق وصحيح القانون ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ٢١٣٥ لسنة ٥٢ ق)

٧٣٥ - حق المستأجر في احداث اضافة محدودة للتجارة الاصلية - لا يجوز للمؤجر طلب اخلاء العين نتيجة احداث هذه الاضافة شرطه - عدم حدوث ضرر للمؤجر .

المقرر في قضاء المحكمة ان استخلاص الضرر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى اقام قضاءه على اسباب سائغة تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على قوله « ان تغيير نشاط المستأنف (المطعون ضده) التجارى باضافة نشاط تجارى جديد الى نشاطه الاصلى - وهو تجارة بيع السيارات - فأنه فضلا عن ان هذه الاضافة لم تحدث اضرارا بالمستأنف عليهن (الطاعنتين) ومن ثم فأنه اعمالا للقواعد سالفه البيان فأنه لا يجوز لهن اخلاء المستأنف من المحل موضع التداعى بسبب هذا التغيير فضلا عن ان العرف التجارى جرى على حق المستأجر في اضافة محدودة اخرى للتجارة الاصلية . . . مادامت العين المؤجرة لم يصيبها ضرر من هذه الاضافة والا يعتبر المؤجر متعسفا في استعمال حقه اذا منع المستأجر من مزاولة نشاطه الجديد . . . وكان الثابت من تقرير الخبر المتدب في الدعوى ان الابواب التي

فتحها المستأنف والتحسينات التي ادخلها بالمحل لم تحدث اضرارا بالمحل بل ادخلت تحسينات جديدة في شكله . . . » وهو مايدل على ان الحكم قد استخلص من اوراق الدعوى وتقدير الخبير الذي رآه مدعاة لاطمئنانه ان التغييرات التي ادخلها المطعون ضده بالعين المؤجرة لم ترتب ضررا للطاعتين ، وكان ما اقام عليه الحكم قضاءه سائغا وله اصله الثابت بالاوراق ويؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، وكانت الطاعتان لم تقدا صورة من تقرير الخبير المشار اليه ، ولم تبينا ماهية المطاعن التي وجهتها اليه ولم يرد عليها الحكم ، مما يجعله نعيًا مجهولا .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٤ - الطعن ١٦٢٢ لسنة ٤٨ق)

٧٣٦ - لايجوز احداث اى تغيير بالعين المؤجرة الا بأذن المؤجر الا اذا كان احداث التغيير لاينشأ عنه ضرر للمؤجر . شرط الحكم بالاخلاء نتيجة احداث تغيير بالعين .

لما كانت التزامات المستأجر المتعلقة باستعمال العين المؤجرة له محكومة في الاصل بالقواعد العامة الواردة في شأنها بالقانون المدنى وذلك بما نصت عليه المادة ٥٨٠ / ١ منه من انه « لايجوز للمستأجر ان يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون اذن المؤجر الا اذا كان هذا التغيير لاينشأ عنه اى ضرر للمؤجر » كما ان حق المؤجر في طلب الاخلاء وفقا لحكم المادة ٢٣ / ج من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٣١ / ج من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - لايقوم في صحيح القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لمجرد التغيير المحظور على المستأجر ، بل يشترط الى جانب ذلك ان ينشأ عنه ضرر للمؤجر بحيث اذا انتفى هذا الضرر امتنع الحكم بالاخلاء ولايغير من ذلك ان يتضمن العقد منعاً صريحاً من اجراء تغيير في العين اذ ان تمسك المؤجر بهذا النص المانع رغم انتفاء الضرر يجعل تمسكه بطلب الاخلاء منطوياً على اساءة استعمال الحق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واشترط للحكم بالاخلاء المستند الى تغيير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة أن يرتب هذا التغيير ضرراً بالمؤجر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٤ - الطعن ١٦٢٢ لسنة ٤٨ق)

٧٣٧ - التغيير بالعين المؤجرة - حق المؤجر في طلب اخلاء المستأجر في هذه الحالة - شرطه - الضرر :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التزامات المستأجر المتعلقة باستعمال العين المؤجرة بحكومة في الاصل بالقواعد العامة الواردة في شأنها بالقانون المدني وذلك بما نصت عليه المادة ١/٥٨٠ منه ، من انه « لا يجوز للمستأجر ان يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون اذن المؤجر الا اذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر » مما مفاده ان التغيير المحظور على المستأجر هو ذلك الذي ينشأ عنه ضرر للمؤجر كما ان حق المؤجر في طلب الاخلاء وفقا للحكم المادة ٢٣ (ج) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٣١ (ج) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - لا يقوم في صحيح القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لمجرد التغيير المحظور على المستأجر بل يشترط الى جانب ذلك ان يقع منه ضرر للمؤجر بحيث اذا انتفى عنه الضرر امتنع الحكم بالاخلاء ، ولا يغير من ذلك ان يتضمن العقد منعا صريحا من اجراء تغيير في العين اذ ان تمسك المؤجر بطلب الاخلاء استنادا الى هذا النص المانع وبالرغم من انتفاء الضرر يكون منظويا على اساءة استعمال الحق .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ١٦٠٢ لسنة ٤٨ ق)

٧٣٨ - الضرر الذي يبيح للمؤجر اخلاء المستأجر في حالة التغيير في العين المؤجرة - ما يشترط فيه - تقدير محكمة الموضوع :

لما كان يكفي لتحقيق الضرر الذي يبيح للمؤجر اخلاء المستأجر للتغيير في العين المؤجرة ان يكون من شأنه الاخلال ياحدى مصالحه التي يحميها القانون - مادية كانت او ادبية - حالا كان هذا الضرر او مستقبلا ، الا انه يتعين ان يكون لا محالة واقعا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعن بشأن تحقيق الضرر الناتج عن اجراء المطعون ضدهما تغييرات بالعين المؤجرة وغرضهما بعض سلعهما امامها في فترة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بقوله « يقصد بالضرر هنا الضرر المحقق الذي سيقع حتما ، اما لو كان الضرر احتماليا فمثله لا يتحقق به شروط فسخ عقد الايجار ، لما كان ذلك وكان ما جاء بتقرير مكتب الخبراء بيانا لاثار المخالفات التي ارتكبتها المستأفتين ضدهما (المطعون ضدهما) لشروط عقد الايجار لا يتحقق الضرر به بالمعنى المشار اليه

لربط ذلك كله بقيام الجار بقطع توصيلة المجارى ثم الاستمرار في استعمال توصيلة المياه وترك المجارى المتجمعة بعد ذلك دون ازالة فهنا فقط يتحقق الضرر ، اما دون ذلك فلا ضرر ، لما كان ما تقدم وكانت الاشغالات آنفة البيان موقوتة بطبيعتها فان الازعاج أوالضرر الناشئ عنها يكون مؤقتا بدوره ، هذا فضلا عن ان مثل هذا الضرر لا يرقى في عقيدة المحكمة للحد الذي يبيح فسخ العقد والاخلاء اللهم الا اذا تكرر مستقبلا بما قد يتغير معه وجه النظر في كم هذا الضرر ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - ان استخلاص الضرر من مسائل الواقع التي يستقلل بها قاض الموضوع متى اقام قضاءه على اسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان مااورده الحكم في ذلك تؤدي اليه المقدمات التي ساقها وسائغا في الرد على دفاع الطاعن ، فان مجادلته في حصول ضرر نتيجة الافعال التي اتاها المطعون ضدهما بالعين المؤجرة لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢١ - الطعن ٦٥٤ لسنة ٤٩ق)

ثالث عشر - تعلق قواعد الأيجار بالنظام العام

٧٤٠ - أى شرط يحدد مدة عقد الايجار اذا كان معاصرا لانعقاد العقد يقع باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز اعماله .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التشريعات الخاصة بايجار الاماكن اذ منعت المؤجر من اخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الايجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له مادام موفيا بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الايجار واحكام القانون ، فان هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن ايجار الاماكن الخاضعة لاحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الايجار وجعلت عقود ايجار تلك الاماكن ممتدة تلقائيا ويحكم القانون الى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي املتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام اذ كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بأن تعهده باخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية كان معاصرا لانعقاد العقد وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بالاخلاء على ان عقد الايجار قد انعقد بسبب عمل الطاعن بالسفارة السعودية بالقاهرة ولمدة تنتهى بانتهاء عمله وتضمن العقد بندا خاصا بذلك

وكان هذا الالتزام مخالفا لما استقرت عليه التشريعات آنفة الذكر من ان ايجار الاماكن غير المفروشة يمتد بقوة القانون لمدة غير محددة وهو امر يتعلق بالنظام العام فانه يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز اعماله .
(نقض ١٩٨١/٣/٧ - الطعن ٩٠٧ لسنة ١٤٠٠ هـ ق)

٧٤١ - بالنسبة لعقود الايجار التي تخضع للقانون المدني فانه يصح فيها تعليق انتهاء الايجار على ارادة المستأجر المنفردة والنص في العقد على احقية المستأجر في شغل العين طالما انه مواظب على دفع الايجار في الميعاد المحدد هو شرط غير مخالف للنظام العام وملزم للطرفين .

يبين من الصورة الضوئية لعقد الايجار سند الدعوى والتي كانت مطروحة على محكمة الموضوع - ولم تجردها المطعون ضدها انه متفق فيه على ان للمستأجر (الطاعن) الحق في شغل العين المؤجرة طالما انه مواظب على دفع الايجار في الميعاد المحدد ، وقد تمسك الطاعن في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٩/١١/٥ المقدمة صورتها الرسمية بأن هذا الشرط يجعل له حقا في استمرار العقد لانه لا ينفخ الا بارادته واذ كان هذا الاتفاق غير مخالف للنظام العام فانه يكون صحيحا في القانون ملزما للطرفين وكان من المقرر ان محكمة الموضوع تفسر شروط العقد تبعا لنية العاقدين وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالانحلاء تأسيسا على انتهاء عقد الايجار لقيام المطعون ضدها المؤجرة بالتنبيه عليه برغبتها في انتهاء العقد بالانذار الموجه اليه في يوليو سنة ١٩٧٤ ، ودون ان يعرض للدفاع الطاعن آنف الذكر والذي لم يكن معروضا على محكمة الدرجة الاولى - لبيان ما انصرفت اليه ارادة المتعاقدين بهذا الشرط وهل قصدا به تعليق انتهاء الايجار على ارادة المستأجر وحده أم هو مجرد ترديد للقواعد العامة في القانون المدني وكان من شأن هذا الدفاع الذي اثاره الطاعن لو صح ان يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص قد شابته قصور في التسيب . ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقي اسباب الطعن .
(نقض ١٩٨١/٣/٢١ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ١٤٠٠ هـ ق)

٧٤٢ - تحديد أجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية ، تعلقها بالنظام العام ، جواز اثبات الاجرة الحقيقية بكافة طرق الاثبات .
 تحديد اجرة الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية هي من مسائل النظام العام التي نص المشرع على تأثيم مخالفة القواعد المتعلقة بها ، مما مفاده ان التحايل على زيادتها أو اخفاء حقيقة قدرها للتهرب من حكم القانون ، يجوز اثباته بكافة طرق الاثبات بما في ذلك البينة والقرائن .
 (نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ٦٧٢ لسنة ١٤١ ق)

٧٤٣ - الاتفاق على اجرة تجاوز الحد الاقصى للأجرة القانونية يقع باطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام سواء تم الاتفاق على هذه الزيادة في عقد الايجار أو اثناء سريانه بعد انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة .
 الاتفاق على اجرة تجاوز الحد الاقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر - يقع بطلا بطلانا مطلقا لتعلقه بالنظام العام ويستوى في ذلك ان يكون الاتفاق على هذه الزيادة قد ورد في عقد الايجار أو اثناء سريانه وانتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاؤه على هذا الاساس فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .
 (نقض ١٩٨١/١١/١٢ - الطعن ٧٣٣ لسنة ١٤٧ ق)

٧٤٤ - المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تتعلق بالنظام العام والغرض منها هو تحقيق التوازن في العلاقات الايجارية ومن ثم تكون واجبة التطبيق فورا على مالم يستقر من المراكز القانونية بصدور حكم نهائي .
 لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق فورا على مالم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصر المراكز القانونية الاتفاقية وعلى اثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والذي اصبح معمولاً به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ قد ضيق من سبب الاخلاء لاساءة المستأجر للمكان المؤجر وحصره فيما نصت عليه الفقرة د من المادة ١٨ منه بقوله : اذا ثبت بحكم قضائي نهائي ان المستأجر استعمل المكان المؤجر او سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في

اغراض منافية للآداب العامة » واذ كان هذا النص آمرا لتعلقه بالنظام العام وهو تحقيق التوازن في العلاقات التجارية ، ومن ثم يكون واجب التطبيق فورا على مالم يستقر من المراكز القانونية بصدر حكم نهائي ، فإنه لاجدوى من طلب الطاعة نقض الحكم للأسباب الأربعة الى اقامت عليها طعنها ايا كان وجه الرأي فيها ، لان محكمة الاستئناف ستلتزم عند نظر الدعوى بعد نقض الحكم باعمال مانصت عليه الفقرة د من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والتي تشترط سبق ثبوت المخالفة بحكم قضائي نهائي وازاء عدم توافر هذا الشرط فلا تملك الا القضاء برفض الدعوى فيكون الطعن بهذه المثابة لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة لان مآل الدعوى حتما - على فرض نقض الحكم المطعون فيه - هو النتيجة التي انتهى اليها هذا الحكم ومن ثم يكون النعي غير منتج وبالتالي غير مقبول .

(نقض ١٩٨٣/٤/٨ - الطعن ١٠٤٨ لسنة ٤٨ ق)

٧٤٥ - نصوص قوانين ايجار الاماكن الخاصة بالاخلاء - تتعلق بالنظام العام - وبذلك تسرى على المراكز القانونية القائمة وقت العمل بها ولو كانت ناشئة قبل ذلك .

لما كان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه الا اذا كان قد استحدث احكاما متعلقة بالنظام العام افرغها نصوصا أمرة فانها تسرى باثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله ، وكان ماتنظمه قوانين ايجار الاماكن من احكام خاصة بالاخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام وكانت المادة ٢/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به من ١٩٧٧/٩/٩ والتي حلت محل المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد استحدثت حكما جديدا بما نصت عليه من انه « ... لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر قبل قفل باب المرافعة في الدعوى - باداء الاجرة وكافة ماتكبذه المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية ... » فان مؤدى ذلك ان المشرع استحدث بالنص الجديد تعديلا يقضى بالتزام المستأجر توكيا للحكم عليه بالاخلاء بأن يؤدي الاجرة والمصاريف والنفقات الفعلية الى تكبدها المؤجر وذلك دون الفوائد التي كانت تنص عليها المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واذ كان هذا النص آمرا فانه

يسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله ويكون بالتالي هو الواجب التطبيق على الواقعة موضوع الدعاوى ، ولا يعترض على هذا بأن المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه وان هذا النص يفيد استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بشأنها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالي ، لان النص في هذه المادة على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ماكان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الاحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو بما افصحت عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن . لما كان ماسلف وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واقام قضاءه على ان الدعوى الراهنة تيسر عليها احكام المادة ٢/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة لاحكام المادة ٢/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا الخطأ عن تحقيق ما اذا كان المظعون ضده قد قام - توقيا للحكم عليه بالاخلاء - باداء الاجرة وماتكبه الطاعن من مصاريف ونفقات فعلية ومن بينها اتعاب محاميه التي تمسك بضرورة سدادها بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٨ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ ق)

٧٤٦ - الاتفاق على انقاص الأجرة - حكمه - مدة العقد الاتفاقية - الامتداد القانون - حالة ترك العين لمستأجر جديد :

من المقرر ايضا في قضاء هذه المحكمة ان الاتفاق على انقاص الاجرة عن الحد الاقصى لا يعتبر مخالفا للنظام العام الا ان هذا الاتفاق يقيد المؤجر خلال مدة العقد الاتفاقية فاذا انقضت هذه المدة واستمر المستأجر شاغلا للعين بناء على الامتداد القانون فانه يجوز للمؤجر اقتضاء الاجرة القانونية مستقبلا لان الامتداد القانون يمد العقد بشروطه الاتفاقية الا فيما يتعلق بركان العقد التي تضمنها التشريع الاستثنائي لايجار الاماكن كالمدة والاجرة فيمتد العقد الى

اجل غير مسمى وبالأجرة التي يحددها القانون دون الأجرة المسماة لمدة العقد الاتفاقية ، وكذلك الحال اذا ماترك المستأجر عين النزاع وشغلها مستأجر جديد .

(نقض ١١/٤/١٩٨٤ - الطعن ٤٢٧ لسنة ٤٩ق)

٧٤٧ - الاتفاق على نقص الأجرة عن الحد الاقصى لا يعتبر مخالفا للنظام العام - حدود قوته الملزمة :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الاتفاق على نقص الأجرة عن الحد الاقصى لا يعتبر مخالفا للنظام العام اعتبارا بأن الأجرة التي يحددها القانون تعتبر حدا اقصى لا يجوز تجاوزه الا انه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق على اجرة اقل ، ونقص الأجرة عن هذا الحد يقيد المؤجر بالأجرة المسماة فيه اخذا بشريعة العقد مادامت مدة الايجار المتفق عليها لازالت سارية فاذا انقضت هذه المدة واستمر المستأجر شاغلا للعين بناء على الامتداد القانوني فانه يجوز للمؤجر اقتضاء الأجرة القانونية لان مؤدى الامتداد القانوني ان يمتد العقد بشروطه الاتفاقية الا فيما يتعلق بركان العقد التي ينظمها التشريع الاستثنائي لايجار الاماكن المتعلقة بالمدة والأجرة فيمتد العقد الى اجل غير مسمى وبالأجرة التي يحددها القانون دون الأجرة المسماة في مدة العقد الاتفاقية اما اذا ارتضى المؤجر خلال فترة الامتداد القانوني للعقد اقتضاء الأجرة المخفضة فانه يلزم بما ارتضاه من اجرة للعين اقل من الأجرة القانونية ولا يجوز له ان يتحلل بارادته المنفردة من هذا الاتفاق اعمالا للقوة الملزمة له .

(نقض ٢٣/٥/١٩٨٤ - الطعن ٣٩٩ لسنة ٤٨ق)

٧٤٨ - يترتب على قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الايجارات اعادة النظر في تقدير الأجرة وان الحكم الصادر في الطعن يعتبر ملزماً لكل من المالك والمستأجر - الاتفاق على القيمة التجارية - حكمه :

من المقرر وفقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة ١٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انه يترتب على قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الايجارات اعادة النظر في تقدير الأجرة وأن الحكم الصادر في الطعن

يعتبر ملزما لكل من المالك والمستأجرين فإن مؤدى ذلك ان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الاولى بتحديد اجرة عين النزاع - وقد صدر صحيحا على ماسلف بيانه - يكون ملزما لكل من الطرفين ، ولا يجوز لها بعد صدوره واثناء نظر الطعن فيه بالاستئناف الاتفاق على ارتضايتها الاجرة التى قدرتها اللجنة ، رغم انها تقل عن الاجرة التى حددها الحكم الابتدائى لان مؤدى هذا الاتفاق خضوع تحديد اجرة العين لازادتها بمنأى عن الاسس التى حددها المشرع لتقدير الاجرة القانونية وهو ما يخالف النظام العام ، انما يجوز لها بعد الفصل فى الطعن وصيرورة الحكم بتحديد الاجرة نهائيا الاتفاق على اجرة اقل باعتبار ان هذا الاتفاق يكون قاصرا عليهما ولا يمس التحديد القانونى لاجرة العين .
(نقض ١٩٨٤/٥/٣٠ - الطعن ٣٠٧ لسنة ٤٩ق)

رابع عشر - مسائل متنوعة

٧٤٩ - اذا وقع للمستأجر تعرض فى وضع يده من الغير واستصدر حكما بفرض الحراسة القضائية على العقار المؤجر فإن يده لاتعتبر انها رفعت عن العقار المؤجر لان الحارس ينوب عنه هو وغيره من المتنازعين فى دعوى الحراسة فى ادارتها والانتفاع بها .

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار فى انتفاعه وطلب الاخير تعيين حارس قضائى لادارة الاطيان وايداع غلتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لاتعتبر انها رفعت عن الاطيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لان الحارس ينوب عنه فى ادارتها والانتفاع بها وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقامة صورتها لهذه المحكمة ان الطاعنين تمسكو فيها بأن التعرض الحاصل للمطعون ضده لم يجرمه من الانتفاع بالاطيان المؤجرة لانه عندما وقع له هذا التعرض استصدر حكما من محكمة القضاء الادارى بالغاء قرار محافظ الغربية بتمكين المتعرضين له من تلك الاطيان كما قضى له كطلبه بفرض الحراسة القضائية عليها وتعيين حارس تكون مهمته ايداع صافى الربيع خزانة المحكمة لحساب من يثبت انه

صاحب الحق فيه وان الحارس يعتبر نائبا عنه ويستفع بالعين المؤجرة لحسابه ويلتزم المطعون ضده بسداد اجرتها لمورثهم باعتباره مؤجرا ولا يحق له بعد ذلك طلب استردادها .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ١١٢٤ لسنة ١٩٧٧ ق)

٧٥٠ - حق المستأجر في استرداد ما اوفاه من اجرة للمؤجر في فترة عدم انتفاعه بالعين المستأجرة مصدره عقد الايجار وليست دعوى الاثراء بلا سبب فلا يخضع للتقادم الثلاثي .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الاثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد المستحق بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والتزاماته قبل الاخر ، اذ يلزم لقيام هذه الدعوى الا يكون للاثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره - ولما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان علاقة المطعون ضده بمورث الطاعنين يحكمها عقد ايجار مبرم بينهما يلزم اولها باداء الاجرة مقابل تمكين ثانيهما له من الانتفاع بالعين المؤجرة وان تعرضا ماديا وقع للمطعون ضده من الغير لايد له فيه بلغ من الجسامة حدا حرمه كلية من الانتفاع بالعين المؤجرة وهو ما يخوله الحق بصفته مستأجرا في الامتناع عن الوفاء بالاجرة اعمالا لنص المادة ٥٧٥/٢ من القانون المدني فاذا كان قد اداها للمؤجر (مورث الطاعنين) حق له ان يستردها منه نفاذا لأحكام عقد الايجار المبرم بينهما والتي تحدد حقوق كل منها والتزاماته قبل الاخر وتحمل المؤجر تبعه حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة باعتبار ان عقد الايجار من العقود المستمرة والاجرة فيه تقابل المنفعة وليس وفقا لقواعد الاثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق طالما ان للاثراء الحاصل لمورث الطاعنين سبب قانوني يبرره هو عقد الايجار سالف الذكر واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع المبدى من مورث الطاعنين بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني يكون قد صادف صحيح القانون .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ١١٢٤ لسنة ١٩٧٧ ق)

٧٥١ - التجديد الضمني للإيجار يعد إيجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق وليس مجرد امتداد له كما وان المدة في التجديد الضمني ليست مدة الإيجار السابق بل هي مدة غير معينة وتمتد تلقائيا طبقا لأحكام التشريعات الاستثنائية بالنسبة للأماكن التي تخضع لها .

ان التجديد الضمني للإيجار يعد إيجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق وليس مجرد امتداد له ، كما وان المدة في التجديد الضمني ليست هي مدة الإيجار السابق ، بل هي مدة غير معينة تسرى عليها احكام المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ، وكانت التشريعات الخاصة بإيجار الاماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد قيدت في شأن الاماكن الخاضعة لاحكامها نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الاماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون الى مدة غير محددة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء ، طالما بقيت سارية تلك التشريعات التى املتتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام الا اذا رغب المستأجر فى ترك المكان المؤجر مراعىا فى ذلك مواعيد التنبيه بالاخلاء ، أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر اتخاذ الاجراءات التى رسمها القانون لانتهاء العقد لأحد الأسباب التى يبتها تلك التشريعات ، لما كان ذلك فاذا ما انتهى الحكم الى ان التجديد الضمنى غير الملحوظ فيه صفة العمل يعتبر ممتدا بقوة القانون لمدة غير محدودة خضوع منزل النزاع بحكم موقعه لقوانين إيجار الاماكن فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون ..

(نقض ١٩٨١/٣/٢١ - الطعن ١٢ لسنة ٤٧ ق)

٧٥٢ - العبرة فى افضلية المستأجرين المتزاحمين على عقار بالاسبقية فى وضع اليد أو التسجيل .

ان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٥٧٣ من القانون المدنى على انه « اذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش ، فاذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر اخر يده على العقار المؤجر أو قبل ان يتجدد عقد إيجاره ، فإنه هو الذى يفضل » يدل على ان العبرة فى افضلية المستأجرين المتزاحمين على عقار بالاسبقية فى وضع اليد أو التسجيل . فاذا كان احد المستأجرين للعقار قد

وضع يده عليه قبل ان يسجل المستأجر الآخر عقده كان هو الذى يفضل اما اذا سجل المستأجر الآخر عقده قبل ان يضع المستأجر الاول يده على العقار وكان حسن النية ، فالمستأجر الذى سجل عقده هو الذى يفضل لان التسجيل سبق وضع اليد .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٣٤١ لسنة ٤٧ ق)

٧٥٣ - هلاك العين المؤجرة اثناء الايجار هلاكاً كلياً يترتب عليه فسخ عقد الايجار من تلقاء نفسه سواء كان الهلاك راجعاً الى قوة قاهرة أو خطأ المؤجر أو المستأجر أو الغير .

الفقرة الأولى من المادة ١/٥٦٩ من القانون المدنى تقضى بأنه اذا هلكت العين المؤجرة اثناء الايجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه ، وأياً كان سبب هذا الهلاك الكلى ، أى سواء كان السبب يرجع الى القوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو خطأ المستأجر أو خطأ الغير .

(نقض ١٩٨١/٦/٦ - الطعن واحد لسنة ٥٠ ق)

٧٥٤ - حق المؤجر فى انتهاء عقد الايجار لوفاة المستأجر مقرر لمصلحته ويجوز له النزول عنه صراحة أو ضمناً وتراخى المؤجر فى رفع دعوى الطرد مع قبوله أجرة العين من الورثة قرينة على نزوله ضمناً عن حقه فى انتهاء العقد .

حق المؤجر فى انتهاء عقد الايجار المعقود لاعتبارات شخصية فى المستأجر لوفاة عملاً بالمادة ٦٠٢ من القانون المدنى ، حق مقرر لمصلحته فيجوز له النزول عنه صراحة أو ضمناً وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه اذا قدم لمحكمة الموضوع مستند مؤثر فى الدعوى وجب عليها ان تتناوله فى حكمها والا كاه الحكم قاصر البيان ، واذا كان البين فى الاوراق ان الطاعة قدمت - للتدليل على دفاعها بأن المطعون ضده قد اسقط حقه ضمناً فى انتهاء العقد - ايصالين صادرين منه بأسم الورثة يفيدان قبوله أجرة العين عن خمسة عشر شهراً تالية على وفاة المستأجر الأصلى لم يتناولهما بالفحص والتمحيص ، استظهاراً لحقيقة مدلولهما وما قد ينطوى عليه من نزول ضمنى من المؤجر عن حقه فى انتهاء العقد ، مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون قد شابه القصور بما يوجب بقضه

(نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - الطعن ٣٤٧ لسنة ٤٧ ق)

٧٥٥ - تعتبر يد المستأجر الأول مستمرة ولا ترتفع عن العين المستأجرة اذا انتزعت منه بالتحايل أو بطريق الجبر ويعتبر انتزاعها منه بحكم طرد صادر من القضاء المستعجل اذا ما الفى استئنافا بمثابة عقبة مادية لانتزاع حيازته للعين قسرا مما لا يزيل تلك الحيازة وتكون له الاسبقية في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجر الآخر أو المؤجر له .

لما كان النص في المادة ١/٥٧٣ من القانون المدني على انه « اذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش فاذا كان مستأجر عقار سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر أو قبل ان يتجدد عقد ايجاره ، فإنه هو الذى يفضل » يفيد تفضيل المستأجر الاسبق في وضع يده على العين المؤجرة دون غش ، فإن المطعون عليه الاول - المستأجر الاول - وقد سبق الى وضع يده - ولا ترفع هذه اليد قانونا اذا انتزعت الحيازة منه بالتحايل أو بطريق الجبر ، وانما تعتبر قائمة ومستمرة وان حال بين مباشرتها ماديا على العين المؤجرة ، مانع عارض من القوة أو التحايل مما لا يقره القانون ، وكان الحكم المستعجل الابتدائي القاضى بطرد المطعون عليه الاول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة قد الفى استئنافا فقد كان بمثابة عقبة مادية استعملها المطعون عليه الثانى لانتزاع حيازة المطعون عليه الاول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة ويكون له الافضلية لسفه في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجر الآخر أو المؤجر له .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ١٣٧ لسنة ٤٦ ق)

٧٥٦ - اقامة الحكم قضاءه بأنهاء عقد الايجار على اساس بيانات ليست خاصة بالمستأجرة الاصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة باخرى غيرها . فساد في الاستدلال . مثال .

اذ خلص الحكم الى ان عقد استئجار المستأجرة الاصلية قد انتهى بتركها العين بنية عدم العودة اليها وبالتالي انتهاء عقود الايجار من الباطن التي تستند اليه . واذا كان ذلك وكان الثابت بالشهادة المؤرخة ١٩٨٠/١١/٢٧ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية ان فهيمة منير حبيب ايف باشكس

بن فبلكن باشكس من مواليد سنة ١٩٤٩. كانت مصرية وغادرت البلاد بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٠ واسقطت عنها الجنسية بالقرار ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ في ١٦/١/١٩٧٢... الخ وفي البند الثالث من هذه الشهادة أورد التحفظ الآتي: «نأمل التحقق من ان البيانات عاليه تخص السيدة المقصودة». واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قطع بأن البيانات الواردة بالشهادة سالفه الذكر خاصة بالمستأجرة الاصلية واقام قضاءه بانتهاء العقد على هذا الاساس رغم التحفظ الوارد بالشهادة والذي يشكك في ان ما ورد بها من بيانات ليس خاصا بالمستأجرة بطريق الجزم بل قد تكون خاصة باخرى غيرها فانه يكون قد شابه فساد في الاستدلال.

(نقض ١٠/٣/١٩٨٢ - الطعن ٦٠٩ لسنة ٥١ ق)

٧٥٧ - شرط اجازة اثبات المستأجر لواقعة التأجير وشروط العقد بكافة طرق الاثبات :

لئن كان المشرع قد اجاز في المادة ٢٤/٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ١٦/٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - للمستأجر اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات ، الا ان مجال ذلك الا يكون هناك عقد مكتوب أو ان تنطوي شروط التعاقد المكتوب على تحايل على القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام وان يتمسك المستأجر بذلك بطلب صريح جازم .

(نقض ٨/٤/١٩٨٢ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ ق)

٧٥٨ - البناء والفراش والتحسينات التي يوجد بها المستأجر في العين المؤجرة . له قيمتها أو مايزيد من قيمة العقار ما لم يتفق على غير ذلك . الاتفاق على ايلولتها الى المؤجر عند العقد . اثره . انتقال حقه الى التعويض عنها عند نزع ملكية الارض المؤجرة .

اذا اقام المستأجر مبان في العين المؤجرة المزروعة ملكيتها فان الاصل ان المستأجر اذا ما أوجد بالعين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات كان له قيمتها أو ما يزيد من قيمة العقار ما لم يكن هناك اتفاق يقضي بغير ذلك . فاذا ما وجد اتفاق بين المتعاقدين يبين مصير هذه المباني عند انتهاء مدة

الايجار فتتبع احكامه ويعمل به لان العقد شريعة المتعاقدين ، . فان نص الاتفاق على ان تكون المنشآت التي تقام بمعرفة المستأجر على الارض المؤجرة ملكا للمؤجر عند انتهاء العقد لاي سبب من الاسباب التي ينقضي بها الايجار فان ذلك يترتب احقية للمؤجر في ان تؤول اليه ملكية هذه المباني عند انتهاء عقد الايجار ، فاذا مانزعت ملكية الارض المؤجرة وترتب على ذلك انتهاء الايجار واستخلصت المحكمة أن هناك اتفاقا من هذا القبيل فان حقه ينتقل الى التعويض الذي تقدره الجهة نازعة الملكية .

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٢ - الطعن ٢٠٨ لسنة ٤٩ق)

٧٥٩ - التعرض الحاصل للمستأجر من جهة حكومية بنزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة . اعتباره صادرا في حدود القانون . اثره . انتهاء عقد الايجار .

التعرض الحاصل للمستأجر من جهة حكومية تنزع ملكية العين المؤجرة للمنفعة العامة والاستيلاء عليها يعتبر صادرا في حدود القانون ولا دخل للمؤجر فيه ويعتبر في حكم التعرض الحاصل من الغير من أجل ذلك يترتب عليه انتهاء العقد .

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٢ - الطعن ٢٠٨ لسنة ٤٩ق)

٧٦٠ - عرض الأجرة ليس من شأنه ان يعيد العقد بعد انفساخه .
ان العقد - اذ ينص في بنده الرابع على انه « اذا تأخر الطرف الثاني في سداد الايجار في موعده يصبح هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة الى تنبيه أو إنذار أو إتخاذ إجراءات ، ويحق للطرف الأول رفع دعوى امام القضاء المستعجل بفسخ عقد الايجار وطرد المستأجر ، إذ تعتبر يده في هذه الحالة يد غاصبة » ، فإنه يكون قد تضمن شرطا فاسخا صريحا يسلب القاضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ ، ولا يبقى له في اعتبار الفسخ حاصلًا فعلا ، الا التحقق من حصول المخالفة التي يترتب عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه ، قد أقام قضاءه برفض الدعوى في شقها المتعلق بتحقيق هذا الشرط على القول بأن « تأسيسه دعواه على سند من أن المستأنف عليها - المطعون ضدهما - قد تأخر في سداد الايجار وقدره ٢٧٠

جنيها بواقع ٤٥ جنيها شهريا عن المدة من ١٩٧٥/٦/١ وحتى ١٩٧٥/١١/٣٠ فردود بأن المستأجرين قد عرضا عليه أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٧٥/١١/١ هذا المبلغ مما يرىء ذمتها منه ، ولكنه تقاعد عن استلام المبلغ ورفض قبوله دون مبرر ، ومن ثم فإن هذا السبب ايضا يكون على غير اساس « مما مفاده اعتبار عرض الأجرة بعد انقضاء ميعادها المحدد في العقد موجبا لرفض الدعوى ، مع ان الفسخ متى وقع بمقتضى شرط العقد ، فإن عرض الأجرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد انفساخه ، مما يدل على ان الحكم لم يتفهم شرط العقد ، وصرفه ذلك عن اعمال مقتضى هذا الشرط على وجهه الصحيح ، وهو ما يشوبه فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ، بالقصور في التسيب ويوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٧ - الطعن ٦٧٢ لسنة ٤٨ ق)

٧٦١ - للمستأجر ان يدخل معه شركاء في استغلال العين المؤجرة أو ان يعهد لغيره بإدارة المحل المؤجر دون ان ينطوى ذلك على معنى تخلى المستأجر عن تلك العين - تأجير ملك الغير صحيح .

للمستأجر ان يدخل معه شركاء في استغلال العين المؤجرة أو ان يعهد الى غيره بإدارة المحل المؤجر دون ان ينطوى هذا بذاته على معنى تخلى المستأجر لتلك العين عن حقه في الانتفاع بها الى شريكه في المشروع بأى طريق من طرق التخلى لانتفاء مقتضى ذلك قانونا بل يظل عقد ايجار العين على حالته قائما لصالح المستأجر وحده مالم يثبت بدليل آخر تخليه عن حقوقه المتولدة عن ذلك العقد الى الغير واذا خلص الحكم سائغا الى قيام علاقة ايجارية عن ذات محل النزاع بين مورث المطعون ضدها الثانية وبين المؤجر حسبما يبين من عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٧/١/١ . وكان هذا المورث قد اشترك معه الطاعن وآخر في استغلال هذا الجراج ولم يتضمن عقد الشركة تنازلا من المستأجر الاصلى عن هذه الاجارة الى الشركة ، ومن ثم فإن عقد الايجار يظل قائما ومتجا لاثاره بين طرفيه - ولا يكون هناك اى تعارض بين صفة المورث كشريك في شركة التضامن واعتباره مستأجرا لعين النزاع وامتداد العقد بعد وفاته لصالح ورثته - والنعى مردود في شقة الثانى بما هو مقرر من ان ايجار ملك للغير صحيح بين

طرفيه ونافذ قبل المالك متى اجازته . واذا أقر المطعون ضده الاول - المالك - هذا العقد الصادر لمورث المطعون ضدها الثانية فإنه يكون نافذا في حقه . لما كان ذلك وكان من المقرر بمقتضى المادة ١٤ من قانون الاثبات ان المحرر العرفي يعتبر صادرا ممن وقع مالم ينكر صراحة ما هو منسوب اليه من امضاء ، واذا لم ينكر الطاعن صراحة أمام محكمة الموضوع توقيعه المنسوب له على عقد الشركة فإنه يكون حجة عليه بما دون به واذا اشتمل هذا العقد على صدور عقد ايجار لمورث المطعون ضدها الثانية عن ذات العين محل النزاع - فإن النعى على عقد الأيجار المؤرخ ١٩٦٧/١/١ بأنه اصطنع بقصد الاضرار به يكون من قبيل الدفاع المرسل ، ولا على محكمة الموضوع ان اعرضت عن الرد صراحة على هذا الدفاع . ذلك انها غير ملتزمة بتتبع كل حجة يدلى بها الخصوم والرد عليها استقلالا طالما اقامت قضاءها على ما يحمله .

(نقض ١٩٨٣/٥/١١ - الطعن ١١٠٠ لسنة ٤٨ ق)

٧٦٢ - مزية الامتداد القانوني التي نصت عليها قوانين ايجار الاماكن منحت للمستأجر حماية له من ضغط المؤجر .

ان مزية الامتداد القانوني التي نصت عليها قوانين ايجار الاماكن ، انما منحت للمستأجرين حماية لهم من ضغط الملاك عليهم في ابرام عقود الايجار ، وهو ضغط منشؤه ازمة الاسكان بما يعنى بطلان الاتفاق في العقد على انتهائه بانتهاء مدته ، وامتداده جبرا لمصلحة المستأجر ، اما بعد ابرام العقد وتسلم المستأجر العين المؤجرة ، فإنه يجوز له التنازل عن هذه المزية لزوال علتها بزوال الضغط الذي يقع عادة على المستأجر عند ابرام العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الطاعن استأجر شقة النزاع في ١٩٧٢/٩/١ ، ثم اقام المطعون ضده الدعوى رقم ٣٩٧٥ لسنة ١٩٧٤ مدني كلى شمال القاهرة بطلب اخلائه لمخالفة شروط عقد الايجار ، وبتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٩ اتفق الطرفان على التصالح بتنازل المطعون ضده عن هذه الدعوى وبالزام الطاعن باخلاء الشقة عند الانتهاء من بناء عمارته ، فإن هذا الالتزام يكون مشروعاً ، ويكون النعى عليه ببطلان محله على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ١٢٧٦ لسنة ٤٨ ق)

٧٦٣ - لا شأن للمالك بمسألة نفاذ تصرف احد مستأجرى العين قبل باقى المستأجرين اذا تولى هذا برضاء بالباقيين استغلال العين ثم تنازل عنها للغير دون اذن المالك :

لا شأن للمالك بمسألة نفاذ تصرف احد مستأجرى العين قبل باقى المستأجرين ، اذا تولى هذا المستأجر برضاء الباقيين استغلال العين ثم تنازل عنها للغير دون اذن المالك ، اذ يساءل المستأجرون جميعا فى هذه الصورة قبل المالك عن هذه المخالفة ، لما كان ذلك وكان الثابت من اسباب الحكم المطعون فيه ان المحل موضوع النزاع كان مؤجرا الى المرحوم وبعد وفاته حل محله ابنه المطعون ضده الثانى فى استغلاله ثم تنازل عنه للمطعون ضده الثالث ، فأن اثر هذه المخالفة يسرى ايضا فى حق الطاعن باعتباره احد المستأجرين ، ويكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٦/٦ - الطعن ١١٤٦ لسنة ٤٨ ق)

٧٦٤ - تضيق نطاق الطعن فى قرارات لجان تحديد الاجرة - عدم سريانه بالنسبة للطعن فى قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة - علة ذلك :

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان النص فى المادة ١٨ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة . . . امام المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها المكان المؤجر ، ويلحق بتشكيلها مهندس معمارى او مدنى . . . » وفى المادة ٢٠ / ١ من هذا القانون على انه « لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر من المحكمة المشار اليها فى المادة ١٨ الا لخطأ فى تطبيق القانون » وفى المادة ٥٩ / ١ منه على انه « لكل من ذوى الشأن ان يطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة (قرار لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة) امام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من هذا القانون » يدل على ان المادة ٥٩ / ١ قد اقتضت على الاحالة الى المادة ١٨ بيانا للمحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة ، فاعتبرت لذات المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد لاجرة بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة المذكورة لما يتسم به موضوع المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة من جوانب نفسية

تتوفر في تلك المحكمة ، واذ كان امر تحديد المحكمة المختصة منبت الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام ، وكانت المادة ٢٠ قد نظمت طريقا خاصا للطعن في الاحكام الصادرة من تلك المحكمة فقيدت الحق في استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضي على درجتين ، وهو من المبادئ الاساسية في النظام القضائي ، فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه . ولما كانت علة الاستثناء وعلى ما افضحت عنه المذكرة الايضاحية الاكتفاء فيما يتعلق بتحديد الاجرة بمراحل التقدير المبدئي عند الترخيص ، والتحديد بمعرفة اللجنة ثم ما قد يصدر من المحكمة المختصة بالطعن في حالة التقدم اليها ، وكانت تلك العلة تناقض طبيعة المنازعات الناشئة عن قرارات الهدم والترميم والصيانة التي تتسم بجانب كبير من الخطورة والاهمية ، فإن اغفال المادة ٥٩ الاحالة الى المادة ٢٠ يعني ان المشرع قد عمد الى قصر نطاق المادة الاخيرة على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة دون تلك التي تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع لحكم القواعد العامة في قانون المرافعات من حيث جواز الطعن فيها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي الصادر طعنا في قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة تأسيسا على ان الحكم الصادر في الطعن على قرارات هذه اللجان يخضع للحظر من الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٩٧٧/٤٩ فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢١ - الطعن ١٢ لسنة ٥٣ دق)

٧٦٥ - الحكم بخضوع العين المؤجرة لقانون ايجار الاماكن وبعدم اختصاص المحكمة - عدم الطعن عليه - حيازته قوة الامر المقضى - مؤدى ذلك : لما كانت قوة الامر المقضى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - كما ترد على منطوق الحكم ترد ايضا على مايكون من اسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ، وكانت المحكمة الجزئية قد استقضاهما بعدم الاختصاص والاحالة الى المحكمة الابتدائية على ان العين المؤجرة مستورة وتعتبر من الاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٩ لسنة

١٩٧٧ ولا يفسخ عقد ايجارها الا لاحد الاسباب التى نص عليها هذا القانون ، وكانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لاتييز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الاحكام التى حددتها على سبيل الحصر وهى الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، وكان الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية نوعيا هو حكم منهى للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ، ولن يعقبه حكم آخر فى موضوعها من المحكمة التى اصدرته ، فيجوز الطعن فيه على استقلال عن طريق استئناف فى حينه وهو مالم يحصل ، فان قوة الامر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منظوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والاحالة الى المحكمة الابتدائية ، بل تلحق ايضا ماورد باسبابه من وصف العين المؤجرة بانها من الاماكن الخاضعة لقانون ايجار الاماكن ولا يجوز فسخ عقد ايجارها الا لسبب من اسباب الاخلاء المنصوص عليها فى هذا القانون ، لان هذه التقارير هى التى انبنى عليها المنظوق ولا يقوم الا بها ، ومقتضى ذلك ان تنفيذ المحكمة المحال اليها الدعوى بذلك الوصف ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون - لان قوة الامر المقضى تعلو على اعتبارات النظام العام ، فيمتنع عليها كما يمتنع على الخصم الجدل فيه من جديد ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واخذ باسباب الحكم الجزئى الحائز لقوة الامر المقضى فانه يكون قد اعلم صحيح حكم القانون ، ويكون النعى بأن عين النزاع هى ارض فضاء ويخضع فسخ ايجارها للقواعد العامة - ايا كان وجه الراى فيه - غير منتج .

(نقض ١٩٨٤/٣/٨ - الطعن ٢٤٤ لسنة ٤٩ ق)

٧٦٦ - الطعن فى قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط - تطبيق القواعد العامة فى قانون المرافعات دون القواعد الاستثنائية المقررة للطعن فى قرارات لجان تحديد الاجرة :

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان مفاد المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠/١ ، ٥٨ ، ٥٩/١ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ يدل على ان المادة الاخيرة قد اقتضرت فى

الاحالة على المادة ١٨ منه على بيان المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فعقدت الاختصاص بنظرها للمحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة - واذا كان امر تحديد المحكمة المختصة بنظر الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة منبث الصلة بالقواعد المتعلقة بطرق الطعن في الاحكام وكانت المادة ٢٠ من ذات القانون قد نظمت طريقا خاصا للطعن على الاحكام الصادرة في الطعن على قرارات لجان تحديد الاجرة قصرت الحق في استئنافها وقصرته على حالة الخطأ في تطبيق القانون استثناء من مبدأ التقاضى على درجتين وهو من المبادئ الاساسية في النظام القضائى فلا يجوز التوسع في تفسير هذا النص أو القياس عليه ومن ثم فإن اغفال المادة ٥٩ الاحالة الى المادة ٢٠ من ذات القانون يدل على ان المشرع قد عمد الى قصر نطاق تطبيق المادة الاخيرة على تلك الاحكام الصادرة في الطعون على قرارات لجان تحديد الاجرة دون تلك التى تصدر في الطعون على قرارات لجان المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة فتخضع لحكم القواعد العامة المقررة في قانون المرافعات بشأن طرق الطعن في الاحكام - واذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى بعدم جواز الاستئناف عن الشئ الخاص بتعديل القرار الهندسى وبازالة الدور الثالث العلوى من العقار فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١١/٤/١٩٨٤ - الطعن ١٩٦١ لسنة ٥٢ق)

٧٦٧ - اجراءات المطالبة بقيمة التكاليف التى يتفقها المالك لصيانة عقاره - سلوك طريقها حتمى - مخالفة ذلك - جزاء :

ان مناد نصن المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - المنطبق على واقعة الدعوى - ان المشرع ناط بالجهة الادارية المختصة معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقديم مايلزم اتخاذه للمحافظة على الارواح والاموال لترميمها أو صيانتها لجعلها صالحة للغرض المخصصة من اجله اذا كان الترميم أو الصيانة يحققان ذلك ، وتختص اللجان المنصوص عليها فيدراسة التقارير المقدمة من الجهات الادارية المختصة سالفه الذكر ، واجراء المعاينات على الطبيعة واصدار قرارات في شأنها وتعلن لذوى الشأن من

الملاك وشاغلي العقار واصحاب الحقوق ، وابعاح المشرع لكل من ذوى الشأن ان يطعن فى القرارات الصادرة من اللجان المذكورة فى ميعاد معين امام المحكمة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون وهى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار ، وقد اوجبت المادة ٣٣ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بالقرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ ، على المالك اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بموعد البدء فى تنفيذ اعمال الترميم والصيانة وذلك قبل الشروع فى ذلك لتقوم هذه الجهة بمتابعة التنفيذ ، والهدف من ذلك منع الحاق الضرر بالاشخاص والاموال ولتقدير تكاليف الترميم تقديرا سليما ، كما اوجبت عليه فور اتمام اعمال الترميم أو الصيانة اخطار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وطلب اعتماد المبالغ التى انفقته ، وعلى تلك الجهة البت فى الطلب واخطار كل من المالك والمستأجرين بقرارها فى هذا الشأن خلال ثلاثة اسابيع وبمجرد ابلاغ ذوى الشأن بقرار اللجنة يكون من حق المالك تقاضى الاجرة اعتبارا من اول الشهر التالى لاتمام الاعمال على اساس زيادة الاجرة السنوية بواقع ٢٠٪ من قيمة اعمال الترميم والصيانة ، مما مفاده ان اجراءات المطالبة بقيمة التكاليف التى انفقها المالك لصيانة عقاره والتى تضاف الى الاجرة الشهرية - سالفه البيان - قد جاءت استثناء من القواعد العامة فى رفع الدعوى ، وان طريق المطالبة بها انما هو طريق حتمى واجب الاتباع ذلك انه طالما تقرر نظام كاستثناء من الاصل يتعين الالتجاء اليه ايا كانت الجهة التى كانت تتولى الفصل فيه ، ومن ثم فان سلطة المحكمة الابتدائية تقتصر عند حد الطعن فى القرارات التى تصدرها اللجان المنصوص عليها فى المادة ٥٨ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فهى جهة طعن وليست جهة تقدير ابتداء ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد اقام قضاءه بعدم قبول الدعوى ، استنادا الى تنكب الطاعن الطريق الذى نص عليه المشرع فى الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ، للمطالبة بقيمة التكاليف التى انفقها على صيانة عقاره سالفه البيان ، واقامته الدعوى مباشرة امام القضاء للمطالبة بقيمة تلك التكاليف فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

٧٦٨ - قانون الإيجارات - سريانه في الزمان - مثال :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العقود انما تخضع في بنائها وآثارها للقانون النافذ وقت ابرامها مالم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد . اذ كان ذلك وكان الين من الاوراق ان واقعتي التعاقد على ايجار شقة النزاع وعودة الطاعن الى مصر بعد انتهاء ايجارته للخارج صادفتا محلها في غضون سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، اى في ظل سريان احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى لم يكن يتضمن نصا مماثلا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يجيز للمالك الذى اجر مسكنه لاقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يطلب من المستأجر اخلاءه بمناسبة عودته الى البلاد ، وكان الحكم الذى يقضى به هذا النص ليس له اثر رجعى فانه لايسرى على واقعة النزاع ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد اصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٥/١٠ - الطعن ٥٨١ لسنة ٤٩ق)

٧٦٩ - التجديد الضمنى لعقد الإيجار - يعتبر ايجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق الا انه متصل به اوثق اتصال - ماهية هذا التمييز وهذا الاتصال : من المقرر قانونا وفق نص المادة ٥٩٩ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان التجديد الضمنى لعقد الايجار يعتبر ايجارا جديدا متميزا عن الايجار السابق الا انه متصل به اوثق الصلة فهو ينعقد بنفس الشروط التى انعقد فيها الايجار السابق فيما عدا المدة فلا ينعقد الايجار لمثل مدة العقد المنتهى بل لمدة اخرى غير معينة ويسرى عليه حكم المادة ٥٦٣ من القانون المدنى ويعتبر هذا التجديد الضمنى للعقد استئجارا جديدا لا مجرد امتداد للايجار الاصلى ، لما كان ذلك وكان عقد الايجار المؤرخ ١٩٨٠/٦/٩ سند الدعوى قد تجدد ضمنيا اعتبارا من ١٩٧٢/٥/٣١ بعدول المطعون ضده عن رغبته المبداه بانهاء العقد واستمراره منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه بدلالة استمرار هذا الاخير في قبض الاجرة من المطعون ضده بعد ذلك ومن ثم فإن العقد يتجدد بشروطه الاولى - فيما عدا المدة على النحو المتقدم ، واذا انتقلت ملكية العين المؤجرة بعد ذلك الى الطاعنة فإن هذا العقد

ينفذ في حقها باعتبارها خلفا خاصا - بذات شروط العقد الذي انصرفت ارادة عاقيه في البندين الثانى والثامن منه على ان يكون حق انهاء العقد للمستأجر وحده ، وبأعمال هذا الاتفاق في هذا الخصوص باعتباره شريعة المتعاقدين فانه يتمتع عليها قانونا الحق في انهاء العقد من جانبها طالما ان المطعون ضده قائم بتنفيذ التزاماته بما يترتب عليه اعتبار التنبيه الحاصل من الطاعنة في ١٩٧٦/٤/١٩ بألغاء العقد ويعدم الرغبة في تجديده حابط الاثر لمخالفته شروط عقد الايجار الملزم لها على النحو الذى سلف بيانه واذا انتهى الحكم صحيحا في نتيجته الى رفض طلب الطاعنة بالانحلاء فإنه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٤/٦/١٣ - الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٨ق)

بحري

٧٧٠ - لا يعتبر الشاحن أى مستأجر السفينة نائبا عن المرسل اليه فى عقد مشاركة إيجار السفينة أو فى سند الشحن ومن ثم تسرى فى حقه شروط الاتفاق الواردة بالمشاركة دون حاجة إلى وكالة خاصة .

لما كان الثابت بالدعوى أن عملية النقل قد تمت بموجب مشاركة إيجار بالرحلة اشتملت على شروط الاتفاق وحرر تنفيذها لها سند شحن تضمن الاحالة بصيغة عامة إلى ماتضمنته المشاركة من شروط ومن بينها شرط التحكيم ، وكان الشاحن هو مستأجر السفينة فأن توقيعه على المشاركة بما اشتملت عليه من شروط التحكيم يلزم الطاعن باعتباره مرسلا اليه وطرفا ذا شأن فى النقل يتكافأ مركزه ومركز الشاحن مستأجر السفينة حينما يطالب بتنفيذ العقد الذى تثبته المشاركة ، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائبا عن الطاعن فى عقد المشاركة أو فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة ، ولا يؤثر على هذه النتيجة عدم توقيع الشاحن على سند الشحن الذى يعد فى هذه الحالة مجرد إيصال استلام البضاعة وشحنها على السفينة .

(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق) .

٧٧١ - اذا كان شرط التحكيم المنصوص عليه فى مشاركة الإيجار قد نص على تسوية النزاع فى لندن طبقا لقانون التحكيم الانجليزى لسنة ١٩٥٠ فيرجع فى تقرير صحة شرط التحكيم إلى قواعد القانون الانجليزى بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام .

لما كان الثابت ان شرط التحكيم المنصوص عليه فى مشاركة الإيجار قد نص على أن يسوى النزاع فى (لندن) طبقا لقانون التحكيم الانجليزى لسنة ١٩٥٠ وكان المشرع قد أقر الاتفاق على اجراء التحكيم فى الخارج ولم ير فى ذلك مايمس النظام العام ، فانه يرجع فى شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لأثاره إلى قواعد القانون الانجليزى بأعباره قانون البلد الذى اتفق على اجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام واذا كان الطاعن لم يقدم الدليل على القانون الانجليزى المشار اليه باعتباره واقعة يجب

أن يقيم الدليل عليها حتى تتبين المحكفة مدى صحة ما ادعاه من بطلان شرط التحكيم لمخالفته للنظام العام فلا على الحكم ان اعتبر هذا الشرط صحيحا مرثبا لآثاره .

(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٥٣ لسنة ٤٢٠ ق.)

٧٧٢ - اجراءات حجز السفينة وبيعها . خضوعها لاحكام القانون البحرى المواد ١٠ - ٢٩ منه . فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها حطاما . خضوعها للاجراءات العادية فى حجز المنقول وبيعه دون القانون البحرى .
أنخضع المشرع السفينة - وهى فى الاصل مال منقول - لنظام قانونى يميزها عن غيرها من المنقولات وتقترب به من العقار ومن ذلك ماتضمنته المواد من ١٠ إلى ٢٩ من قانون التجارة البحرى بشأن حجز السفينة وبيعها فأوصت المادة ١٥ من القانون المذكور أن يتم بيع السفينة أمام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل البيع بطريق المزايده بعد المناداة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها فى اللوحات المعدة لذلك ، ولما كان هذا التنظيم الخاص انما يتعلق بالمنشأة القائمة بحيث يصدق عليها وصف السفينة فإن اختصاص قاضى البيوع المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون البحرى لايقوم الا اذا كانت مثل هذه المنشأة صالحة للملاحة فاذا فقدت صلاحيتها أو تحولت إلى حطام زال عنها وصف السفينة واتبع فى حجزها وبيعها الاجراءات الخاصة بالمنقول دون الاجراءات المنصوص عليها فى القانون البحرى .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق.)

٧٧٢ مكرر - السفينة - تعريفها - شرط خضوعها للقانون البحرى . صلاحيتها للملاحة . فقد السفينة صلاحيتها للملاحة أو صيرورتها حطاما . مؤداه . خروجها عن نطاق القانون البحرى . الاستثناء . جواز رهن السفينة تحت الانشاء - ق ٣٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهن البحرية .

انه وان كان قانون التجارة البحرى لم يتضمن تعريفا للسفينة الا أنه لما كان نطاق القانون المذكور يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وكانت السفينة هى الاداة

الرئيسية لهذه الملاحة فإن وصف السفينة ينصرف إلى كل منشأة عائمة تقوم أو تخصص للقيام بالملاحة البحرية على وجه الاعتياد بغض النظر عن حملتها أو حجمها أو طريقة بنائها وأيا كانت أدواتها المسيرة وسواء كانت سفينة تجارية أو سفينة صيد أو نزهة ، مما يقتضى أن تكون المنشأة العائمة صالحة لهذه الملاحة فإذا فقدت هذه الصلاحية أو صارت حطاما زال عنها وصف السفينة وخرجت عن نطاق القانون البحرى بما تضمنه من تنظيم قانون خاص بالسفينة - باستثناء مانص عليه القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بحقوق الامتياز والرهون البحرية من جواز رهن السفينة وهى تحت الانشاء .
(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق) .

٧٧٣ - التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى ، وأن كان قد شرع لحماية الناقل البحرى من المطالبات الناشئة عن عقد العمل البحرى خشية ضياع معالم الاثبات ، فإن النص فى المادة ٢٧٢ من هذا القانون يدل على أنه اذا طلب الدائن تحليف المدين الذى يحتج عليه بالتقادم على أنه أوفى بالتزاماته قبله ، تحول عمل القاضى من اقرار الاثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين .

التقادم الحولى المنصوص عليه فى المادة ٢٧١ من قانون التجارة البحرى وان كان قد شرع لحماية الناقل البحرى من المطالبات الناشئة عن عقد العمل البحرى خشية ضياع معالم الاثبات ، فإن النص فى المادة ٢٧٢ من هذا القانون على أنه « ومع سقوط الحق فى الدعاوى المذكورة بمضى المواعيد المبينة فى المواد الأربعة السابقة يجوز لمن احتج به عليه أن يطلب تحليف من احتج به » يدل على أنه اذا طلب الدائن تحليف المدين الذى يحتج عليه بالتقادم على أنه قد أوفى بالتزاماته قبله ، تحول عمل القاضى من اقرار الاثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم إلى وجوب الأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمين من حلف أو نكول بحيث يترتب على نتيجة الفصل فى الدعوى ، وكانت هذه اليمين توجه فى الاصل إلى الخصم الآخر الذى له حق المطالبة بالاثبات الا أنه اذا كان هذا الخصم شخصا معنويا فليس هناك ما يمنع من توجيهها إلى ممثله القانونى فى حدود نيابته عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى

بتأييد الحكم الابتدائي الذي انتهى إلى رفض الدعوى اعمالا للاثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها على أن الشركة قد أوفت الطاعن مبلغ ٢٨٣,٣١٤ جنيها الذي أظهره الخبير في تقريره بمقولة أن اليمين التي طلب الطاعن توجيهها اليه غير جائزة لورودها على عمل لم يصدر منه شخصا مع ان أداء الشركة لاجور عمالها هو بما تتسع له نيابة رئيس مجلس الادارة عنها ، وتحجب بذلك عن توجيه اليمين اليه والفصل في الدعوى بناء على مايسفر عنه توجيه اليمين ، فإنه يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - قد شابه القصور بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٩ - الطعن ٥٨٣ سنة ٤٨ ق)

بطلان

الفصل الأول - بطلان التصرفات

الفصل الثاني - بطلان الإجراءات

أولاً - شروط البطلان

ثانياً - بطلان صحف الطعون

ثالثاً - تحقق الغاية من الإجراء

رابعاً - صاحب الصفة في التمسك بالبطلان

خامساً - تصحيح البطلان

سادساً - تعلق البطلان بالنظام العام

الفصل الثالث - بطلان الأحكام

الفصل الأول - بطلان التصرفات

٧٧٤ - حظر التصرف ببيع الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم يرتب البطلان المطلق أخذا بما أوضحته المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التي افصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام .
لما كان حظر التصرف ببيع الأراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم كنص المادتين التاسعة والعاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ هو حظر عام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يرتب البطلان المطلق أخذا بما أوضحته المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام ، وكان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعن أنه تمسك فيها ببطلان عقدي البيع موضوع النزاع بطلانا مطلقا حيث لم يصدر قرار بتقسيم الأراضي محل البيع طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ وكان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه
(نقض ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن ١٣٩٦ لسنة ٤٧ ق) .

٧٧٥ - عقد - قابلية العقد للابطال - العقد القابل للابطال له وجود قانوني إلى أن يتقرر بطلانه ولايستطيع أن يطلب ابطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته - اذا طلب من هم ليسوا طرفا في عقد الإيجار أبطاله لعيب شاب أرادة المؤجر وقضى لهم بالبطلان فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون .

ان العقد القابل للابطال بسبب نقص الاهلية أو لعيب شاب الارادة له وجود قانوني إلى أن يتقرر بطلانه ولايستطيع أن يطلب ابطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته - ناقص الاهلية أو من شاب ارادته عيب - لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الاربعة الأول وهم ليسوا طرفا في عقد الإيجار المؤرخ

١/١/١٩٦٦ - قد طلبوا ابطاله تأسيسا على ان ارادة وزارة الأوقاف المؤجرة قد شابها عيب الغش والتدليس واذا استجاب الحكم المطعون فيه وقضى بالبطلان لعب شاب ارادة المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون .
(نقض ١٩٨١/٢/٢١ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق).

٧٧٦ - أى شرط يحدد مدة عقد الإيجار اذا ان معاصرا لانعقاد العقد يقع باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز اعماله .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن اذا منعت المؤجر من اخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلا له مادام موفيا بالتزاماته على النحو الذى فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدنى المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائيا وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التى املتتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام اذ كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بأن تعهده بإخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية كان معاصرا لانعقاد العقد وكان البين من الحكم المطعون فيه انه أقام قضاءه بالإخلاء على أن عقد الإيجار قد انعقد بسبب عمل الطاعن بالسفارة السعودية بالقاهرة ولمدة تنتهى بانتهاء عمله وتضمن العقد بندا خاصا بذلك وكان هذا الالتزام مخالفا لما استقرت عليه التشريعات أنفة الذكر من أن إيجار الأماكن غير المفروضة يمتد بقوة القانون لمدة غير محدودة وهو امر يتعلق بالنظام العام فإنه يكون باطلا بطلانا مطلقا ولا يجوز اعماله .
(نقض ١٩٨١/٣/٧ - الطعن ٩٠٧ لسنة ٥٠ ق).

٧٧٧ - بطلان عقد الشركة لعدم توافر نية الاشتراك لدى عاقيه لا يتخلف عنه قبل الحكم ببطلانه شركة واقع لان الانعدام ينصرف إل تكوين عقد الشركة كما ينصرف إلى آثاره سواء فى الماضى أو المستقبل .
لما كان بطلان عقد الشركة لعدم توافر ركن من أركانها الموضوعية الخاصة لانتهاء الاشتراك لدى عاقيه لا يتخلف عنه شركة فعلية ، وكان الحكم

المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وقضى برفض ثبوت قيام الشركة الفعلية تأسيسا على أن البطالان شاب تكوين العقد من يوم ابرامه ، لتعلقه بركن من أركانه لا يقوم بدونه ، وهو انتفاء نية الاشتراك من جانب القاصرين - المطعون ضدهما - اذ اتخذ الطاعن صفتي طرفي العقد وحرره مع نفسه بصفته الشخصية ، وبصفته وصيا على القاصرين ، بالمخالفة للمادتين ٣١ / ج ، ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال ، وأن الانعدام ينصرف إلى تكوين عقد الشركة ، كما ينصرف إلى آثاره سواء في الماضي أو في المستقبل ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨١/٢/٣٠ - الطعن ٣١١ لسنة ٤٨ ق)

٧٧٨ - اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال يبطل الشرط مالم يكن مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة . حكم القانون المدني القديم .

انه وان كان التقنين المدني الملغى الذي ابرم عقد بيع الارض محل النزاع في ظله قد خلا من نص مقابل للمادة ٨٢٣ من التقنين المدني الحالي التي تنص على انه « اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال فلا يصح هذا الشرط الا اذا كان مبنيا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة ويكون الباعث مشروعاً متى كان المقصود بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف اليه أو للغير والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو للغير » الا أن القضاء قد جرى على اعمال هذا النص وجاء التقنين المدني الحالي مقتنا ما كان يجري عليه القضاء قبله .

(نقض ١٩٨١/٤/١ - الطعن ١١٤٧ لسنة ٥٠ ق) .

٧٧٩ - عقد بيع العقار المقام على أرض مقسمة قبل صدور قرار التقسيم باطل بطلانا مطلقا من النظام العام أسوة ببيع الأراضي لاتحاد العلة في الحاليتين . لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم كما حظرت اقامة مبان عليها قبل صدور هذا القرار ، واذا كان هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - حظر عام دعت اليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتيب الطلان على مخالفته ، واعتبار البطلان في هذه الحالة بطلانا مطلقا يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، ومن ثم فإن التحدى بأن الحظر لا يشمل بيع البناء في هذه الحالة لاوجه له لاتحاد العلة .

(نقض ١٤/٤/١٩٨١ - الطعن ٩١٩ لسنة ٥٠ ق).

٧٨٠ - اذا رفعت دعوى الاخلاء بعد حصول ترك المستأجر الأصلي فيتين أن يختصم فيها المقيمون بالشقة المتمتعون بالامتداد القانوني لعقد الإيجار والا فلا يعتبر الحكم بالاخلاء حجة عليهم وتظل العلاقة الإيجارية بينهم وبين المؤجر سارية المفعول بحكم الامتداد القانوني والعقد الذي يرمه المؤجر مع آخر يكون باطلا بطلانا مطلقا .

لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المقيمين مع المستأجر من لهم حق الانتفاع بالامتداد القانوني لعقد الإيجار في حالتي الوفاة أو الترك - لايعتبرون معه مستأجرين أصليين للعين فلا تترتب في ذمتهم - خلال مدة مشاركتهم له في السكن - أية التزامات قبل المؤجر بل يبقى المستأجر هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر حتى اذا ماأخل بالتزاماته جاز للمؤجر مقاضاته دون اختصاص المقيمين معه ويكون الحكم الصادر ضده في هذه الحالة حجة عليه وعليهم . الا أنه اذا ما ترك المستأجر العين لمن كان مقيما معه - من زوجة وأولاد - فأنهم يستفيدون من امتداد الإيجار لصالحهم بقوة القانون اعمالا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ويكون لهم منذ الترك جميع الحقوق الناشئة عن العلاقة الإيجارية كما يلتزمون بالتضامن فيما بينهم بكافة الالتزامات المترتبة عليها بما يستوجب اختصاصهم عند مقاضاتهم بشأنها ، أما المستأجر التارك فتزول عنه بالترك صفته كمستأجر ويصبح بالتالي خارجا عن العلاقة الإيجارية بحيث لا تجوز مطالبته أو اختصاصه في شأنها والا كانت المطالبة غير مقبولة لرفعها على غير ذي صفة وكان الحكم الصادر ضده فيها غير ذي حجية على المقيمين فيها ولو أضحى نهائيا ولا يكون له بالتالي أى أثر على قيام حقهم في العين وبقاء علاقتهم الإيجارية عنها مما مؤداه انه يمتنع على المؤجر في

هذه الحالة الاستناد إلى ذلك الحكم في تأجير هذه العين إلى الغير والا وقع تأجيرها اللاحق باطلا بطلانا مطلقا اعمالا لنصر المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩

(نقض ١٩٨١/٦/١٣ - الطعن ٥٠٧ لسنة ٤٧ ق).

٧٨٢ - متى كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نص على انه يحظر على المالك القيام بابرام اكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه فإنه يترتب على مخالفة هذا الحظر بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول - أساس وآثار ذلك .
ومن حيث ان الطاعن ينمى بالاسباب الأول والثاني والثالث والخامس من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالاوراق وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اقام قضاءه برفض الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٥٨ من القانون المدنى وبرد الحيازة ، على أن المطعون ضدها طلبت تمكينها من عين النزاع مؤسسة دعواها على أصل الحق ، في حين أن المطعون ضدها لم تطلب المفاضلة بين عقد الإيجار الصادر لها وبين ذلك الصادر له وإنما طلبت رد حيازتها للعين استنادا إلى سلب حيازتها بما كان يتعين معه على الحكم قبول الدفع وعدم الحكم بثبوت أصل الحق أو نفيه .

ومن حيث أن هذا النعى مردود بأن تكييف المدعى دعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعيتها التي ذكرها في صحيفة دعواه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقيد القاضى الذى يجب عليه اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح ، واذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضدها اقامت دعواها طالبة رد حيازتها لعين النزاع واستندت في ذلك إلى عقد الإيجار الصادر لها من المالك ، وانه لازال ساريا لم يفسخ وانه سابق على عقد الإيجار الصادر من ذات المالك للطاعن ، فأنها تكون قد ركنت إلى أفضلية عقد ايجارها - ، وتكون دعواها بذلك هى دعوى باصل الحق اختصمت فيها المؤجر والمستأجر ، واذا جاء قضاء الحكم المطعون فيه على أساس هذا التكييف القانونى الصحيح فإن النعى عليه في هذا الشأن لا يكون صحيحا . واذا كان ذلك وكان من المقرر بنصر المادة ١٣٥ من القانون المدنى أنه « اذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد

باطلا » وكان لا يجوز أن يتعارض محل الالتزام مع نص ناهى فى القانون لان مخالفة النهى المقرر بنص فى المادة يندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الاحوال ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « يحظر على المالك القيام بأبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان جزاء مخالفتها الا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتحريم مخالفتها بنص المادة ٤٤ من ذات القانون يرتب هذا الجزاء وهو بطلان العقود اللاحقة للعقد الأول وان لم يصرح به ومؤدى ذلك الاعتداد بعقد المَطعون ضدها دون عقد الطاعن ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٧٢٤ لسنة ٤٥ ق).

٧٨٣ - اذا أبطل العقد أو كان باطلا اعتبر كأن لم يكن وزالت الآثار المترتبة عليه من وقت انعقاده وتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد عملا بالمادة ١٤٢ مدنى لأن احتفاظ أى من الطرفين بما حصل عليه بموجب العقد الباطل يصبح دون وجه حق ، فإن استحال هذه الاعادة جاز الحكم بتعويض معادل أساسه المسؤولية التقصيرية .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه اذا أبطل العقد أو كان باطلا اعتبر كأن لم يكن وزالت الآثار المترتبة عليه من وقت انعقاده ، وبزوال الرابطة العقدية بين طرفيه امتنع اخضاعهما لأحكام المسؤولية العقدية وتعين عملا بالمادة ١٤٢ من القانون المدنى اعادتهما إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد لأن احتفاظ أى منهما بما حصل عليه بموجب العقد الباطل يصبح دون وجه حق ، فإن استحال هذه الاعادة جاز الحكم بتعويض معادل أساسه المسؤولية التقصيرية . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام عليه قضاءه بالزام الطاعنة برد الثمن وفوائده فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣ - الطعن ١٤٢ لسنة ٤٢ ق).

٧٨٤ - دعوى ابطال العقد للاستغلال (الغبن) تسقط بمضى سنة من تاريخ العقد أما الحق في ابطال العقد للغلط أو التدليس فيسقط بمضى ثلاثة سنوات على اكتشاف الغلط أو التدليس وإلا فانها تسقط بمضى خمس عشرة سنة على العقد .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع استخلاص وقوع التعاقد في غلط وتقدير ثبوته دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بشأن الغلط في القيمة والغبن بقوله « من المقرر بنص المادة ١١٩ / ٢ من التقنين المدني أن دعوى ابطال العقد للاستغلال (الغبن) يجب أن ترفع خلال سنة واحدة من تاريخ العقد والا كانت غير مقبولة » كذلك من المقرر بنص المادة ١٤٠ من ذات القانون أن الحق في ابطال العقد للغلط أو التدليس يسقط بمضى ثلاث سنوات على اكتشاف الغلط أو التدليس وإلا فانها تسقط بمضى خمس عشر سنة على العقد . وبإزالة هذه الأحكام على واقعة الدعوى يتعين استبعاد الادعاء بالغبن لسقوط الحق به بمضى سنة على العقد أما الادعاء بالغلط أو التدليس وقد ساقه المستأنفون على نحو مرسل وبعد مضي نحو عشر سنوات على العقد دون أن يبينوا وجها لما وقعوا فيه من غلط أو تدليس ولاتاريخ اكتشافهم له فيتعين الالتفات عنه هو الآخر . ولا يغير من ذلك الحكم أنهم قالوا أنهم كانوا وقت البيع يجهلون الأرض المباعة ذلك أنهم قالوا في نفس الوقت أنهم كانوا قد استصدروا قبل ذلك حكما بطرد المشتري من هذه الأرض أى أنهم كانوا عالمين بها وبحدودها فضلا عن أن الثابت من نص المادة الأولى من العقد انه يتضمن تحديدا دقيقا لحدودها ومعالمها مما ينفي أيضا هذه الجهالة المدعاة كذلك لا يغير من الادعاء بالغلط والتدليس وعدم جديته ما قال به المستأنفون من أنهم كانوا ضحية سوء النصيحة التي قدمها لهم محاميهم من ملاءمة الثمن المعروض من المشتري بعد أن تعذر عليهم طرده من أرض النزاع قضاء وهو ما يرتب عادة النزول بالثمن بين المتعاقدين عن الثمن الحقيقي دون أن يعتبر ذلك وحده سببا للأبطال . واذ كانت هذه الأسباب سائغة ولها أصل ثابت بالأوراق وتؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم فإن المجادلة في هذا الصدد تعتبر مجادلة موضوعية تنحصر عنها رقابة محكمة النقض . (نقض ١٧ / ١٢ / ١٩٨١ - الطعن ١٩ لسنة ٤٨ ق)

٧٨٤ مكرر - المخالفة المالية في القيام بعمل اجرائي لا يترتب عليها البطلان .
 من المقرر قانونا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من ان المخالفة المالية في القيام بعمل اجرائي لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة ، واذ تنص المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ لسنة ٤٤ المعدل بالقانون ٦٦ لسنة ٦٤ الخاص بالرسم القضائية ورسم التوثيق في المواد المدنية ، بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة اذا تبين لها عدم اداء الرسم دون ان يرد بالنص البطلان جزاء على عدم اداء الرسم ، واذ كان من المقرر في هذا الخصوص - انه يمتنع اعمال البطلان حيث ينص المشرع على جزاء آخر فإن عدم دفع الرسوم النسبية كاملة عند ايداع صحيفة الاستئناف عن الدعاوى الثلاثة الاخرى لا يترتب عليه البطلان ، واذ استوفى الاستئناف اوضاعه المقررة قانونا وكان تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى إلى قبول الاستئناف شكلا فإنه لا يكون معيبا بالبطلان أو بالقصور .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٧ - الطعن ٢٨١ لسنة ٤٩ ق).

الفصل الثاني - بطلان الاجراءات

اولا - شروط البطلان

٧٨٥ - وجوب اشتمال ورقة الاعلان على اسم المحضر وتوقيعه عليها بامضائه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى اثبت المحضر في أصل ورقة الاعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بامضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت اليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتمال ورقة الاعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك أن يكون خطه غير واضح وضوحا كافيا في خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك مادام أن الطاعن لم يدع أن من قام باجراء الاعلان من غير المحضرين ، واذ تبين من مطالعة أصل اعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر اثبت به اسمه ووقع عليه بامضائه فإن النعي في هذا

الخصوص يكون ولا سند له ، كما لا يجدى الطاعن أيضا التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام الاعلان في الورقة طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز اجراؤه فيها . وما ينعى به الطاعن من بطلان الاعلان لعدم بيان أسم وصفة من سلمت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة مردود أيضا بأنه لا ينال من صحة الاعلان عدم ذكر هذا البيان لان المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء باخبار المعلن اليه بتسليم الصورة لجهة الادارة ، على أنه يعتد في صحة الاعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الادارة دون ما نظر إلى إسم مستلم صورته أو صفته من رجال الادارة ، واذا كان الثابت بمطالبة أصل ورقة الاعلان أن المحضر وجه اعلان المستأنف عليه - الطاعن - بالصحيفة في موطنه المين بها وذلك بتاريخ ١٩٨٣/٧/٨ فلم يتم الاعلان « لعدم وجوده او وجود من يستلم عنه » وأثبت المحضر ذلك في أصل الاعلان ثم انتقل إلى قسم شرطة الازبكية في ذات اليوم وأجرى الاعلان مع « الضابط المنوب » بالقسم الذي وقع باستلام الصورة ، وأثبت المحضر في أصل الاعلان اخطار المعلن اليه - الطاعن - بخطاب مسجل في اليوم التالي في ١٩٧٣/٧/٩ ومن ثم فإن اعلان الصحيفة على هذا النحو يكون متفقا وصحيح القانون . لما كان ذلك فإن النعى ببطلان الحكم المطعون فيه أو باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من بطلان اعلان صحيفة الاستئناف ، يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق) .

٧٨٦ - ضرورة اعلام ذوى الشأن اعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم .

لما كان البين - من الأوراق أن الطاعن اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته الرئيس الاعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات وأن استئناف الحكم الصادر في تلك الدعوى رفع منه دون بيان لهذه الصفة صراحة في صحيفته ، بيد أن مانجاء بهذه الصحيفة - المرفقة صورتها الرسمية بملف الطعن - يفصح عن انه انما أقام ذلك الاستئناف بالصفة المذكورة اذ أشير فيها إلى موضوع النزاع وطلبات المطعون ضدها التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى ومنازعته في هذه الطلبات والحكم الصادر عليه بشأنها واسباب استئنافه له ، فتكون

صحيفة الاستئناف بهذا النهج الذى التزمته مشتملة على بيانات عن المستأنف ترفع عنه كل تجهيل بما يجعلها كافية للدلالة على أن الاستئناف مرفوع من وزير المالية بصفته الرئيس الاعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات اذ المقصود من أحكام القانون فى هذا الصدد - وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو اعلام ذوى الشأن اعلام كافيا بالبيانات العامة المتعلقة باسماء الخصوم وصفاتهم ومن ثم فإن كل مايكفى للدلالة على ذلك يحقق الغاية التى يهدف اليها القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذى صفة تأسيسا على ان الطاعن اقامه بصفته وزير المالية وليس بصفته التى كان مختصا بها امام المحكمة الابتدائية بغير ان تشتمل صحيفة الاستئناف على مايؤيد هذا المذهب الذى التزمه الحكم ، فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه . (نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١١٢٧ لسنة ٤٩ ق) .

٧٨٧ - اذ كان الخبير الذى ندبته المحكمة هو خير خطوط وكانت مهمته هى فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإنه لا يترتب بطلان عمله على عدم دعوته الخصوم قبل مباشرة مهمته .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى ظل قانون المرافعات القديم على أنه اذا كان الخبير الذى ندبته المحكمة هو خير خطوط وكانت مهمته هى فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النعى ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته اعمالا لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس ولما كان البين من مطالعة نصوص قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الايضاحية ان المشرع لم يبيح الخروج على مااستقر عليه قضاء محكمة النقض فى هذا الصدد والا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وان نص المادة ١٤٦ من قانون الاثبات التى تقضى بأن يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير انما وردت فى الباب الثامن من القانون الذى نظم احكام ندب الخبراء ونظم مايتدبون له من أعمال بصفة عامة أما اجراءات التحقيق عند انكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع وفى حالة الادعاء بالتزوير فقد نظمتها المواد ٣٠ وما بعدها التى وردت فى الفرعين الأول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثانى الذى أفرد للأدلة الكتابية وقد بينت

تلك المواد الخطوات والاجراءات التي يجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط وهي اجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم واذ تعد هذه الاجراءات دون غيرها هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون مانصت عليه المادة ١٤٦ من قانون الاثبات واذ كان الحکم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه علي غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ -الطعن ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق.)

٧٨٨ - تنفيذ جبري على الملكية الزراعية الصغيرة - بطلان - شرطه - ثبوت صفة المزارع للتنفيذ ضده قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ولا يشترط أن تثبت له هذه الصفة وقت نشوء الدين .

أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على انه « لا يجوز التنفيذ على الاراضي الزراعية التي يملكها المزارع اذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة افدنة فاذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الاجراءات على الزيادة وحدها ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان العبرة في تمتع المدين بهذه الحماية هي بثبوت صفة المزارع له قبل ابتداء التنفيذ . واستمرارها إلى وقت التمسك بالدفع ، وان تدخل الارض المراد التنفيذ عليها في الخمسة افدنة الاخيرة التي يملكها وقت التنفيذ ، وقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون عن ذلك ، واذ كان ماتقدم وأغفل المشرع النص على عدم جواز التمسك بهذا الحظر اذا كان المدين يملك وقت نشؤ الدين أكثر من خمسة افدنة او كان غير زارع على غير ما فعل في المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ فإن القول باشتراط ان يكون المدين زارعا وقت نشؤ الدين يكون على غير سند من القانون .

(نقض ١٩٨١/٣/٣ -الطعن ٤١٣ لسنة ٤٢ ق.)

٧٨٩ - الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة لا يترتب عليه أي بطلان .

الغرض الذي رمى اليه الشارع مما أورده في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة

الطعن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اعلام ذوى الشأن اعلاما كافيا بهذه البيانات وان الغرض يتحقق بكل ما يكفي للدلالة عليها ، ومن ثم فإن الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم الذى ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة لا يترتب عليه البطلان ، لما كان ذلك وكان ماجاء بصحيفة الطعن من أن اسم المطعون عليه « أحمد حيدر حجازى » ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة اسمه وانه المقصود بتوجيه الطعن اليه حسبما هو ثابت من سائر البيانات الأخرى الواردة بالصحيفة ، فإن الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٥/٢٣ - الطعن ٣٩٦ لسنة ٤٧ ق) .

٧٩٠ - الخطأ المادى فى أسم الشركة ليس من شأنه - مع ماحوته الورقة من بيانات أخرى - التجهيل بحقيقة هذه الشركة باعتبارها المقصودة دون غيرها . لا يترتب على هذا الخطأ المادى بطلان الاعلان .

أن ما وقع بورقة اعلان صحيفة الطعن هو مجرد خطأ مادى فى اسم الشركة المطعون عليها ليس من شأنه - مع ماحوته الورقة من بيانات أخرى - التجهيل بحقيقة هذه الشركة باعتبارها المقصودة بهذا الطعن دون غيرها ، بدليل أن الاعلان قد تم لها فى مركز ادارتها واتصل به علمها بالخصومة المرددة فى الطعن ، ولما كان هذا الخطأ المادى لا يترتب عليه - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان الاعلان فإن هذا الدفع يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٣/١٥ - الطعن ٥٢٣ لسنة ٤٦ ق) .

٧٩١ - الأصل فى الاجراءات أنها روعيت - عبء اثبات المخالفة : من المقرر أن الأوراق المدعى بتزويرها لاتعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الامر بضمتها والاطلاع عليها اجراء من اجراءات الجلسة التى يلزم اثباته فى محضرها وبالاخرى فى مدونات حكمها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى أسبابه أن الختم الوارد فى السند منسوباً إلى المطعون ضدها قد اصطنع فى تاريخ لاحق للتاريخ المعطى للسند مما يفيد اطلاع المحكمة عليه وفحصه ، وكان هذا الاجراء مما لا يلزم اثباته بمحضر الجلسة أو بئى محضر آخر

أو بمدونات الحكم ، وكان الاصل في الاجراءات انها روعيت وعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبت ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المحكمة لم تطلع على السند المدعى بتزويره فإن نعيه بذلك يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٤ - البطن ١٠٢١ لسنة ٤٩ ق).

٧٩٢ - الاجراءات التي تتلو دعوة الخبير للخصوم - متى يلحقها البطلان :
النص في الفقرة هـ من المادة ١٣٥ من قانون الاثبات على انه « وفي حالة دفع الأمانة لاتشطب الدعوى قبل إخبار الخصوم بإيداع الخبير تقريره طبقاً للأجراءات المبينة في المادة ١٥١ . » والنص في المادة ١٥١ من هذا القانون على أن « يودع الخبير تقريره ومحاضر أعماله قلم الكتاب . . . وعلى الخبير أن يخبر الخصوم بهذا الأيداع في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل . » ، يدل على أن المشرع راعى في حظر شطب الدعوى عند إيداع أمانة الخبير قبل إخبار الخصوم بإيداع تقريره أنه لا مبرر لأرهاق الخصوم بمتابعة الخصومة في الجلسات السابقة على إخطارهم بتقديم الخبير تقريره ، وتعرض الدعوى لخطر الزوال نتيجة لذلك ، في حين أنه لا يكون ثمة دور لهم في الواقع أمام المحكمة طوال مدة مباشرة الخبير لمهمته ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يستلزم المشرع إخطار الخبير للخصوم بإيداع تقريره ليتابع الخصوم حضور الجلسات التي كانوا قد أعفوا من حضورها أثناء قيامه بمهمته . وإن كان المشرع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير بإخطار الخصوم بإيداع تقريره ، إلا أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الاجراءات التي تتلو دعوة الخبير للخصوم يلحقها البطلان إذا شابها عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم ، كأن يحكم في الدعوى على أساس التقرير الذي لم يتم الخبير بأخطار الخصوم بإيداعه فلم يبدوا دفاعهم بشأنه مما يترتب عليه بطلان التقرير والحكم المؤسس عليه ، على أنه لا يحكم بالبطلان إذا تحققت الغاية من الاجراء الباطل وفقاً لحكم المادة ٢٠ من قانون المرافعات ، كأن تستقيم الاجراءات بقيام المحكمة بإخطار الخصوم بإيداع التقرير والجلسة المحددة لنظر الدعوى حتى يبدى الخصوم دفاعهم في الدعوى على ضوءه درءاً لأي ضرر قد يلحق بهم من شأنه أن ينشئ لهم الحق في طلب بطلان التقرير ، مما مفاده أنه يلزم لكي تستقيم الاجراءات أن يعلم الخصوم بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الدعوى

بعد حصول الأيداع ، ولا يثبت علم الخصوم بذلك الا باخطارهم خاصة إذا لم يتابعوا الحضور بجلسات الدعوى لأن ذلك غير مطلوب منهم أثناء مباشرة الخبير للمأمورية وحتى إعلانهم بإيداع تقريره . إذ كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لورقة الإعلان الموجه من قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة لخصوم الدعوى والمؤرخ ١٩٧٧/١٢/١٨ أن تقرير الخبير قد أودع قلم الكتاب وتحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٧٨/١/١٨ ، مما مفاده أن الخبير لم يخطر الخصوم بإيداع تقريره . وقد ثبت من الإعلان أن المطعون ضده وحده دون الطاعنة هو الذى تم اعلانه بإيداع التقرير وبالجلسة المحددة لنظر الاستئناف . ولما كان القانون قد أعفى الخصوم من متابعة جلسات الدعوى طوال مباشرة الخبير للمأمورية وحتى يتم أخطارهم بإيداع تقريره - على ماسلف بيانه - وكان البين من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف أن الطاعنة لم تحضر جلسة ١٩٧٨/١/١٨ ، ونظرت المحكمة الدعوى فى غيبتها فى تلك الجلسة وحجزتها للحكم ، وأسست قضاءها على ما جاء بتقرير الخبير الذى لم تعلم به الطاعنة ولم تبد دفاعها بشأنه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالبطلان لقيامه على اجراءات باطلة أثرت فى قضائه .

(نقض ١٩٨٣/٢/١٧ - الطعن ٨٠٨ لسنة ٤٨ ق) .

٧٩٣ - التجهيل بالخصم او اللبس فى التعريف بشخصيته يترتب عليه البطلان - اذا كان النقص او الخطأ فى اسماء الخصوم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة فإنه لا يعتبر نقصاً يترتب عليه البطلان . ان النقص او الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم الذى يترتب عليه البطلان عملاً بالمادة ١٧٨ من قانون المرافعات هو ذلك الذى يترتب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى تغيير شخص الخصم بأخر لا شأن له بالخصومة ، واذن متى كان النقص أن الخطأ فى اسماء الخصوم ليس من شأنه التشكيك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة فى الدعوى فإنه لا يعتبر نقصاً مما يترتب عليه البطلان ، ولما كان الثابت أن الدعوى رفعت على الطاعن باسم كوميباتوس ميشيل كومبيلينوس - وصدر الحكم عليه من محكمة اولى درجة بهذا الاسم وانه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر ضده - باعتبار أن اسمه كوميباتوس ميشيل فإن ذلك لا يثير شكاً فى ان

الطاعن كوماينوس كوماينوس ميشيل هو ذاته المحكوم عليه ، ذلك ان الاختلاف في ترتيب الاسم الثلاثي للطاعن في صحيفة الطعن عنه في صحيفة الدعوى الابتدائية والاستئناف ولما هو شائع في الدول الغربية ان الشخص يحمل اسم عائلته فان ذلك لا يؤدي الى التشكيك في اسمه الحقيقي من حيث اتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى - ولا يعتبر بالتالي نقصا او خطأ جسيما مما يترتب عليه البطلان المنصوص عليه في المادة المشار اليها - ويكون الدفع على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٩ - الطعن ١٥٠٨ لسنة ٥٢ ق) .

٧٩٤ - طلب انقضاء الخصومة هو دفع بطلان اجراءات الخصومة الاصلية - صورته ..

ان طلب انقضاء الخصومة هو في واقع الامر دفع بطلان اجراءات الخصومة الاصلية يحصل التمسك به بمجرد توافر شروطه في صورة دفع عند تعجيل او تجديد السير في الدعوى او عن طريق رفع دعوى مبتدأه بالاوضاع المعتادة لرفع الدعاوى امام المحكمة المقام امامها تلك الخصومة ولو كانت محكمة الاستئناف ولا يعتبر هذا اخلافا بمبدأ وجوب نظر الدعوى على درجتين . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٨ - الطعن ١٨٢٢ لسنة ٥٠ ق) .

٧٩٥ - ان الاجراء لا يكون باطلاً الا اذا نص القانون صراحة على بطلانه . ان مفاد المادة ٢٠ من قانون المرافعات ان الاجراء لا يكون باطلاً الا اذا نص القانون صراحة على بطلانه ، وبذلك بات البطلان في مفهوم هذا القانون قاصراً على البطلان المنصوص عليه صراحة بلفظه . لما كان ذلك ، وكانت المواد ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ من القانون المدني لا تنص على البطلان فيما يشهده الطاعنون وكان الحكم الابتدائي قد التزم هذا النظر في قضائه برفض الدفع ببطلان اعلان الرغبة وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه وأحال على اسبابه فان هذا الشق من النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٢٧٥ ، ٢٨٦ لسنة ٥٠ ق) .

ثانياً - بطلان صحف الطعن

٧٩٦ - يبطل الطعن بالنقض اذا لم تشتمل صحيفته على بيان الأسباب التي بني عليها بيانا واضحا كاشفا عن المقصود منها كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه :

ان القانون قد أوجب في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن والا كان باطلا وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فلن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا والا كان النعى به غير مقبول . لما كان ذلك وكانت أسباب الطعن قد (تناولت العيوب المنسوبة إلى الحكم بصفة عامة) لعدم احتسابه ماجاء بالمادة ٣٥ من قانون ضريبة التركات واستبعاد المادة ١٥ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ وبدء سريان المقاصة وذلك كله دون أن يبين بالتحديد في صحيفة الطعن أوجه الخطأ في الحكم وأثر ذلك على قضائه ومن ثم بضحي نعيها مجعلا غير مقبول ويتعين القضاء ببطلان الطعن . (نقض ١٢/٢/١٩٨١ - الطعن ٢٠٥ لسنة ٤٧ ق) .

٧٩٧ - يترتب البطلان على عدم توقيع محام مقيد أمام الاستئناف على صحيفة الاستئناف والمقصود بصحيفة الاستئناف هو الاصل المعلن للخصوم اما الاصل المودع قلم الكتاب فإن خلوه من التوقيع لا يترتب عليه البطلان . ان توقيع المحامي على اصل الصحيفة او على صورتها يتحقق به الغرض الذي قصد اليه المشرع ، ومن ثم فإن خلوه الاصل المودع قلم الكتاب من التوقيع لا يترتب عليه البطلان ، متى كان اصل الصحيفة المعلن للخصم عليه هذا التوقيع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضائه على ان العبرة بالتوقيع على اصل صحيفة الاستئناف المودع قلم الكتاب دون الاصل المسلم للطاعن الاول لاعلانه للخصم ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ٢١/٣/١٩٨١ - الطعن ١٧٤٣ لسنة ٥٠ ق)

٧٩٨ - يمتنع على المحامي ابداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى - الخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به - يترتب على مخالفة هذا النص مساءلة المحامي تأديبيا دون البطلان

وحيث أن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الثانى ببطلان صحيفة الطعن أن وكيل الطاعنين في صحيفة الطعن كان وكيلاً عنه في حكم مرسى المزداد واشكالات تنفيذه وهو ما يبطل الصحيفة عملاً بالمادة ١٢٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى المادة ١٢٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة على أنه « على المحامي أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من قبيل الشورى لخصم موكله في النزاع ذاته أو في نزاع مرتبط به إذا كان قد أبدى رأياً للخصم أو سبقت له وكالة عنه ثم تنحى عن وكالته وبصفة عامة لا يجوز للمحامي أن يمثل مصالح متعارضة . . » يدل على أن الخطاب في هذا النص موجه الى المحامي بما مفاده ان اقدامه على تلك الواقعة يؤدي الى مساءلته تأديبيا ، واذ لم يرتب المشرع البطلان على مخالفة حكمه فإن الدفع بذلك يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ١١٥٦ لسنة ٤٧ ق) .

٧٩٩ - لا يبطل الطعن بالنقض خلو الصحيفة من بيان التاريخ الذي أودعت فيه قلم الكتاب ، لان هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجب القانون اشمال ورقة الاعلان عليها .

لما كان الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يبطله خلو صورة صحيفته المعلقة من بيان التاريخ الذي أودعت فيه قلم الكتاب ، لأن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يوجب القانون اشمال ورقة الاعلان عليها ، وكان البين من الأوراق أن صحيفة الطعن أودعت بتاريخ ١٩٧٦/٨/١ قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . وتضمنت صورة الصحيفة المعلقة إلى المطعون ضده البيانات الواجب اشمال أوراق المحضرين عليها طبقاً للقانون ، ويكون الدفع بالبطلان في غير محله ، ويتعين رفضه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ٨٨٩ لسنة ٤٦ ق) .

٨٠٠ - لئن كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أوجبت ايداع المستندات التي تؤيد الطعن بالنقض ، الا أن النص لم يرتب على أغفال ذلك ثمة بطلان .

وحيث ان مبنى الدفع ببطلان الطعن أن الطاعنة لم تودع أية مستندات مؤيدة مع صحيفة الطعن اعمالا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات . وحيث ان هذا الدفع في غير محله ذلك انه لئن كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ والمنطبقة على اجراءات الطعن قد اوجبت في فقرتها الثانية ايداع المستندات التي تؤيد الطعن الا ان النص لم يرتب على اغفال ذلك ثمة بطلان ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٧ - الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٤ ق).

ثالثا - تحقق الغاية من الشكل

٨٠١ - لا محل للنعي على تقرير الخبير بالبطلان لعدم اخطار الخصوم بأيداعه أمام محكمة أول درجة طالما أنه قد ثبت مناقشة الخصوم له أمام محكمة ثاني درجة وذلك لتحقيق الغاية من الاجراء وهو اطلاعهم عليه ومناقشتهم له .
لما كانت المادة ١٥١/٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « على الخبير أن يخبر الخصوم بأيداع تقريره ومحاضر أعماله قلم كتاب المحكمة في الأربع والعشرين ساعة التالية لحصوله وذلك بكتاب مسجل ، وكانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شابه عيب لم تتحقق بسببه الغاية من الاجراء ، ولا يحكم بالبطلان اذا ثبت بتحقيق الغاية من الاجراء » ومفاد ذلك أن العبرة في الحكم بالبطلان هو بتحقيق الغاية من الاجراء المعيب أو عدم تحققها وكانت الغاية من اخطار الخصم بأيداع تقرير الخبير واطلاعه عليه لا بداء دفاعه بشأنه . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أطلع على تقرير الخبير المودع أمام محكمة أول درجة وأبدى دفاعه بشأنه بصحيفة الاستئناف ، ومن ثم فقد تحققت الغاية التي كان يتغياها المشرع من أخطاره بأيداع التقرير فلا محل للنعي عليه بالبطلان .
(نقض ١٩٨١/٥/٣٠ - الطعن ١٢٧٠ لسنة ٥٠ ق).

٨٠٢ - القضاء بأعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفة تعجيلها من اشطب للخصم في الميعاد القانوني . التحدى بتحقيق الغاية بحضور محاميه . بجلسة سابقة . لامل له . علة ذلك .

لامل لتحدى الطاعة من أن الغاية قد تحققت من حضور محامى المطعون ضده بجلستى ١٩٧٣/١٠/٢ ، ١٩٧٣/١١/١٣ عملا بالمادة ٢٠ من قانون المرافعات ذلك أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن هو جزاء نصل عليه الشارع لعدم اعلان الخصم بصحيفة تعجيل السير في الدعوى بعد شطبها خلال ستين يوما من تاريخ التقرير بالشطب مادام حق التمسك بالدفع لم يسقط بالكلام في موضوع الدعوى عند نظرها بعد التجديد ، وبمجرد فوات هذا الميعاد دون اتخاذ هذا الاجراء يقطع في عدم تحقق الغاية منه باعتبار أن حكمة المشرع من هذا الجزاء هي تقصير المدعى في موالاة السير في الدعوى وحقه على متابعة اجراءاتها حتى لا تراكم الدعاوى أمام المحاكم .
(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ١١٣٦ لسنة ٤٨ ق) .

٨٠٣ - علم المطعون ضده بالطعن وتقديم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني . اثره . تحقق الغاية من الاعلان . التمسك بالبطلان لعيب شاب اجراءات الاعلان في هذه الحالة . غير مقبول .

لما كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « لا يحكم بالبطلان رغم النصر عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وكان الثابت أن المطعون عليهم الاربعة الاول قد علموا بالطعن وقدموا مذكرة في الميعاد القانوني بالرد على اسبابه فان الغاية التي كان يتغيها المشرع من اعلانهم تكون قد تحققت ، ولا يقبل منهم التمسك ببطلان اعلان الطعن أيا كان وجه الرأي في طريقة الاعلان .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ - الطعن ٩٣٦ لسنة ٤٨ ق)

٨٠٤ - تقديم المطعون ضده مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني - تتحقق به الغاية من اعلانه بصحيفة الطعن :

لما كانت المادة ٢٠/٢ من قانون المرافعات تنص على انه « لا يحكم بالبطلان رغم النصر عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » وكان المقرر في قضاء هذه

المحكمة أن تقديم المطعون ضده مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني تتحقق به الغاية من اعلانه بصحيفة الطعن فإن لم يبين المطعون ضده وجه مصلحته في التمسك بالبطلان الذي يدعيه في ورقة اعلان الصحيفة فإن الغاية من الاجراء تكون قد تحققت مما تنتفى معه المصلحة في الدفع ، واذ كان الثابت من أوراق الطعن أن المطعون ضده أعلن قانونا بصحيفة الطعن وفي خلال الميعاد القانوني قدم مذكرة بدفاعه ولم يبين فيها وجه مصلحته في التمسك ببطلان تلك الصحيفة فإنه لذلك تكون الغاية من اعلانه قد تحققت ويضحي الدفع بالبطلان - ايا ما كان وجه الرأي فيه - على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٦/٦ - الطعن ٩٤٢ لسنة ٤٧ ق).

رابعاً - صاحب الصفة في التمسك بالبطلان

٨٠٥ - بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة أو المترتب على عدم اعلان الخصم بحكم التحقيق أو بقرار اعادة الدعوى للمرافعة هو بطلان نسبي ليس لغير من شرع لحمايته التمسك به .
لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطل الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة أو المترتب على عدم اعلان الخصم بحكم التحقيق أو بقرار اعادة الدعوى إلى المرافعة هو بطلان نسبي قرره القانون لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم أو البطلان لصالحهم ومن ثم لا يجوز لغيرهم التمسك به . وكانت هذه المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الطعن من الطاعن الثالث - باعتباره خلفاً لمورثه الذي لم يعلن جلسة ١٩٦٩/٤/٢٣ ولم يعلن بحكم التحقيق أو بقرار اعادة الدعوى إلى المرافعة أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يكون للطاعنين الأولين أن يتمسكا بهذا البطلان ويكون نعيمها غير مقبول .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٣ ق).

٨٠٦ - الدفع ببطلان الاعلان - التمسك به - قاصر على من شرع هذا البطلان لمصلحته . . .

أن اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من اعلانها لشخص المراد اعلانه أو في موطنه وان كان لا يصح اللجوء اليه قبل قيام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن محل اقامة المعلن اليه ، الا أن بطلان الاعلان لعدم كفاية هذه التحريات لا يجوز أن يتمسك به الا من شرع هذا البطلان لمصلحته ، ذلك أن بطلان الخصومة لعدم اعلان أحد الخصوم اعلانا صحيحا هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل اعلانه الدفع به ، ولو كان له مصلحة في ذلك أو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان البطلان الذي يتمسك به الطاعن انما يدعى حصوله في اعلان المطعون ضده الثاني بصحيفة افتتاح الدعوى ، وكان هذا الأخير - وهو الطاعن في الطعن الأول - قد حصر أسباب طعنه في سبب واحد ، لم ينع فيه على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب ، فلا يجوز للطاعن إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض لافتقار صفته فيه .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٩ - الطعن ٥٤٩ و ٥٠٥ لسنة ٤٨ ق).

٨٠٧ - البطلان المترتب على مخالفة اجراءات الاعلان - بطلان نسبي - صاحب الحق في التمسك به :

البطلان المترتب على مخالفة اجراءات الاعلان بطلان نسبي شرع لمصلحة من وقعت المخالفة في حقه ، وانه لا يجوز لغيره من الخصوم ممن صح إعلانهم التمسك بهذا البطلان ، ولو كان موضوع الدعوى لا يقبل التجزئة ، اذ لا تكون إفادتهم من هذا البطلان الا بعد أن يثبت بالطريق القانوني بأن يتمسك به من شرع لمصلحته وتحكم به المحكمة .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٣٠ - الطعن ٧٠٤ لسنة ٤٨ ق).

خامسا - تصحيح البطلان

٨٠٨ - انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه . اغفال ذلك . أثره . بطلان الصحيفة . عدم جواز الاستعاضة عن الاعلان أو تكملته بالعلم الفعلى بالخصومة . ولا يصححه ابداء المدعى طلباته شفاهة بالجلسة وتمسك المدعى عليه بالخصومة .

من المقرر أن اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه - وعلى ماجرى قضاء هذه المحكمة - يبقى كما كان في ظل قانون المرافعات الملغى اجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها ، ذلك أن الاعلان بصحيفة الدعوى يرمى اعمالا لمبدأ المواجهة إلى إيصال واقعة معينة الى علم المعلن اليه ، واذ يتطلبه القانون فإنه يعتبر الوسيلة الوحيدة لهذا العلم ، بمعنى انه لايجوز - عند عدم القيام به أو تعييبه - الاستعاضة عنه أو تكملته بالعلم الفعلى للواقعة ، كما لا يصححه ابداء المدعين - المطعون ضدهم الخمسة الأول - بطلباتهم شفاهة في الجلسة وتمسك المدعى عليه بالخصومة ، كما أن الخصومة رغم انها تقوم بايداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة طبقا لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات على النحو السالف بيانه الا أنها لا تكون صالحة لأن يباشر فيها أى اجراء من جانب القضاء واعوانه قبل انعقادها ، وان تم شيء من ذلك كان العمل منعذما مما لايجوز النزول عنه ، ويترتب على ذلك انه لما كانت الصحيفة باطلة لعدم اعلانها اصلا فإن الخصومة لا تنعقد بها ومن ثم لا يترتب عليها اجراء أو حكم صحيح سواء كان ذلك أمام محكمة الدرجة الأولى أو الثانية ، كما انه لاوجه للقول بأن الطاعن قد حضر امام محكمة الدرجة الأولى وترافع في الدعوى بما يفيد تنازله عن هذا البطلان .

(نقض ١٨/٥/١٩٨١ - الطعن ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق).

٨٠٩ - انعقاد الخصومة . شرطه . اعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى . اغفال ذلك . أثره . بطلان الصحيفة . هذا البطلان لا يصححه حضور المدعى عليه .

اعلان صحيفة الدعوى الى المدعى عليه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر اجراء لازما لانعقاد الخصومة بين طرفيها يترتب على عدم

تحققه بطلانها وهو بطلان لا يصححه حضور المطلب اعلانه - اذ جرى قضاء هذه المحكمة على أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه انما هو بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ١٥٨ لسنة ٤٨ ق).

٨١٠ - المقرر قانونا أن تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه أن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره . أثر ذلك . مثال . انه وان كان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يشترط لصحة الاعلان عند تسليم الصورة الى واحد من عددهم المادة المشار اليها في موطن المعلن اليه أن يثبت المحضر في ورقة الاعلان عدم وجود المعلن اليه . بيد أن بطلان صف الدعوى وأوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ مرافعات ، ولما كان المقرر قانونا أن تلحق الصحة الاجراء الباطل بما مؤداه أن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره . فإن لازم ذلك أن حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بمقتضى اعلان باطل لعيب فيه بناء على هذا الاعلان يزيل البطلان الذي لحقه فيعتبر صحيحا من وقت حصوله مانعا من الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا جرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفته الى قلم الكتاب ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٩٢ لسنة ٤٦ ق).

٨١١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الاعلان . زواله بحضور المعلن اليه . شرطه . أن يكون الحضور بناء على اعلانه بالورقة ذاتها . أثره .

المقرر طبقا لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان البطلان في ورقة التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة المحددة بناء على اعلانه بالورقة ذاتها في

الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره وأن البعلة في ذلك هي اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة محققا للغاية المقصودة ، وزوال البطلان في هذه الحالة يفيد أن الاعلان الذي كان مشوبا به يعتبر وكأنه وقع صحيحا من يوم حصوله . لما كان ماتقدم وكان الثابت من صحيفة الاستئناف انها اودعت قلم الكتاب في ١٤ - ٦ - ١٩٧٠ وأعلنت في الموطن المختار للمطعون ضده في ١٧ - ٦ - ١٩٧٠ بتكليفه بالحضور لجلسة ٢٦ - ١٢ - ١٩٧٠ وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه حضر بتلك الجلسة وهي الأولى فإن البطلان الذي يدعيه يكون قد زال بحضوره ويكون التكليف بالحضور قد تم صحيحا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفة الاستئناف لقلم الكتاب وتأسيسا على ذلك يكون الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ولا سند له من القانون - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه لهذا الوجه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٤٩٤ لسنة ٤١ ق).

٨١٢ - أن بطلان صحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة ، باعتبار أن هذا الحضور يقيم قرينة قضائية على أنه إنما تم بناء على الورقة ، ومن ثم يقع على التمسك ببطلانها عبء اثبات العكس . أن الصحة تلحق الاجراء الباطل ، بما مؤداه أن زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره .

نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات - والذي يحكم واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٦ - على أن « تعتبر الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب » . ولئن كان نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات على أن « يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه ويجوز اعلانه في الموطن المختار المبين في ورقة اعلان الحكم واذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الاصلى جاز اعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة » . مما مؤداه أنه لا يجوز اعلان صحيفة الطعن في الموطن

المختار الاقي الحالة الواردة بالفقرة الثانية من هذه المادة وهي حالة ما اذا كان المطعون ضده - اذا كان مدعيا أصلا - قد أغفل ذكر موطنه الاصل بصحيفة افتتاح دعواه واقتصر على بيان موطنه المختار فقط . بيد أن بطلان صحف الدعاوى وأوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة التي دعى اليها بورقة الاعلان الباطلة وذلك بالتطبيق لنص المادة ١١٤ من قانون المرافعات وذلك باعتبار أن هذا الحضور يقيم قرينة قضائية على أنه انما تم بناء على الورقة ومن ثم يقع على المتمسك ببطلانها عبء اثبات العكس . ولما كان من المقرر قانونا ان تلحق الصحة الاجراء الباطل ، بما مؤداه ان زوال هذا البطلان يجعل الاجراء معتبرا صحيحا من وقت صدوره ، فإن لازم ذلك أن حضور المستأنف عليه في الجلسة المحددة لنظر هذا الاستئناف بمقتضى اعلان باطل يزيل البطلان الذي لحقه فيعتبر صحيحا من وقت حصوله مانعا من الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا جرى خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب حتى ولو وقع الحضور بعد انقضاء هذا الميعاد . لما كان ذلك ، وكان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ان صحيفة الاستئناف محل النزاع « قدمت لقلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٦/٨ وأعلن المستأنف عليه في محله المختار لدى محاميه في ١٩٧٤/٧/٤ . . رغم أنه ذكر محله الاصل في صحيفة افتتاح الدعوى ورغم أنه لم يعلن الحكم للمستأنف بعد ، فإن الاعلان في الموطن المختار يكون باطلا ولا ينتج اثره ، الا أنه . . لا يحكم ببطلان الاعلان اذا ثبت تحقق الغاية . . وطالما قد حضر فيصبح الاعلان صحيحا . . وقد تم في الموعد القانوني ، فإن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون في غير محله . » واذ كان ذلك الذي ذهب اليه الحكم بالاضافة الى خلو الأوراق من أى دليل على أن حضور الطاعن بالجلسة أمام محكمة الاستئناف لم يكن بناء على هذا الاعلان أو طلب ما من المحكمة لتحقيق ذلك ، فإن الحكم للمطعون فيه يكون فيما انتهى اليه حول رفض الدفع مما يتفق وصحيح القانون ويضحى هذا السبب من أسباب الطعن قائما على غير أساس .

٨١٣ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب . اثره . اعتبار الاستئناف كان لم يكن حضور المستأنف عليه . لا يسقط حقه في التمسك بهذا الجزاء .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان ميعاد الثلاثة اشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي احوالت اليها المادة ٢٤٠ منه ، هو ميعاد حضور بصريح النص ، وانه اذا تم التكليف بالحضور بعد فوات هذا الميعاد ثم حضر المستأنف عليه ، فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة ، اذ أن البطلان الذي يزول بحضور المعلن اليه عملاً بالمادة ١١٤ من قانون المرافعات ، هو بطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ، اما البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع واعدان الطعن في الاحكام فلا تسري عليه هذه المادة ولا محل للتحدي في هذا الصدد بأن حضور المستأنف عليه قد حقق الغاية من الاجراء عملاً بنص المادة ٢٠ من ذات القانون ، اذ أن اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، هو جزاء نص عليه المشرع لعدم اعلان صحيفة الاستئناف خلال ثلاثة اشهر من تقديمها الى قلم الكتاب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه حسبما سلف البيان في الرد على السبب الاول على عدم تكليف المطعون عليهم آنفى الذكر بالحضور خلال ثلاثة اشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، واذا اقام قضاءه على مايكفى لحمله ، فلا عليه في هذه الحالة ان لم يتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها استقلالاً ، ومن ثم يكون هذا النعى ولا اساس له .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٤ - الطعن ١٩٢ لسنة ٤٧ ق).

٨١٤ - بطلان اوراق التكليف بالحضور - زوال البطلان بالحضور - ماهية الحضور المقصود :

لما كان بين من الاطلاع على اوراق اعلان الطاعنة الاولى بصحيفة الاستئناف أن المطعون ضده الاول طلب اعلانها في مواجهة النيابة بمقولة انها مقيمة بدولة الامارات العربية ، وأن آخر محل إقامة معلوم لها هو ١١٧ شارع

السودان شقة ٩ بالمهندسين ، وهى شقة النزاع ، وتم الاعلان في ١٥/٣/١٩٨٢ في مواجهة النيابة مباشرة لما كان ذلك وكانت الاوراق قد خلت مما يدل على ان المطعون ضده الاول قد بذل أى جهد في سبيل التحرى عن موطن الطاعنة الاولى قبل تسليم صورة اعلان صحيفة الاستئناف للنياية ، رغم الاشارة الى هذا الموطن وكان تسليم اوراق الاعلان للنياية اجراء استثنائيا لايحوز اللجوء اليه الا بعد التحرى الدقيق عن موطن من يراد اعلانه ، فان اعلان الطاعنة الاولى بالاستئناف في النيابة مباشرة يكون قد وقع باطلا ، ولا يزول هذا البطلان بحضورها امام محكمة الاستئناف بجلسة تالية ، ذلك أن المادة ١١٤ من قانون المرافعات اذ نصت على أن « بطلان صحف الدعاوى واعلانها وبطلان اوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان او في بيان المحكمة او في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن اليه في الجلسة او ايداعه مذكرة بدفاعه » ، فقد أفادت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان حضور الخصم الذى يعنيه المشرع لسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو الذى يتم بناء على اعلان الورقة ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، اذ أن العلة من تقرير هذا المبدأ هو اعتبار حضور الخصم في الجلسة التى دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصود منها ، وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها ، ولما كان يبين من الأوراق ان اعلان الطاعنة الاولى بصحيفة الاستئناف في مواجهة النيابة حددت فيه جلسة ١١/٤/١٩٨٢ لنظره الا انها لم تحضر هذه الجلسة ، وانما حضرت بجلسة تالية ودفعت ببطلان اعلانها بصحيفة الاستئناف ، فان هذا الحضور لايزيل ماتمسكت به من بطلان الاعلان ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع وفصل في موضوع الاستئناف ، مع ان من شأن بطلان اعلان صحيفة الاستئناف ان يقع باطلا الحكم الصادر على من لم يعلن بها اعلانا صحيحا فإنه يكون باطلا بدوره لابتثائه على اجراء باطل اثر في الحكم بما يستوجب نقضه ، ولما كان موضوع الدغوى غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول طلب طرد الطاعنتين معا من شقة النزاع باعتبار ان الطاعنة الثانية تقيم مع ابنتها الطاعنة الاولى ، فلا يحتمل الفصل في الطعن غير حل واحد ، فان نقض الحكم بالنسبة للطاعنة الاولى يستوجب نقضه بالنسبة للثانية .

(نقض ١٩٨٤/٤/٥ - الطعن ١٠٢٤ لسنة ٥٣ ق).

سادسا - تعلق البطلان بالنظام العام

٨١٥ - بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . لا يتعلق بالنظام العام . وكان البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة ممثل المؤسسة المطعون ضدها فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١١٧ لسنة ٤٤ ق) .

٨١٦ - الاجراء . اذا كان بطلانه متعلقا بالنظام العام . أو كان معدوما لا يرتب أثر . جواز التمسك بانعدام آثار الاجراء في جميع الاحوال . مثال في إعلان لم يتم .

لما كان عدم جواز التمسك ببطلان الاجراء من الخصم الذي تسبب فيه وفقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات قاصرا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على حالة بطلان الاجراء غير المتعلق بالنظام العام ، أما اذا كان بطلان الاجراء متعلقا بالنظام العام ، أو كان الاجراء معدوما ، فإنه لا يرتب اثرا - ويجوز لهذا الخصم التمسك بانعدام آثاره في جميع الاحوال . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف لم تعلن للمطعون ضده الأول منذ ايداعها قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧١/٧/١ وحتى دفع الحاضر عنه بجلسة ١٩٧٤/٢/٢٤ بأعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن اعلانه يكون معدوما ، ويجوز له التمسك بهذا الانعدام وآثاره ، وأذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه في هذا الشأن يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/١٢/٦ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٤٤ ق) .

٨١٧ - بطلان الاجراءات المترتب على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . علة ذلك .
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بطلان الاجراءات المترتب على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى غير متعلق بالنظام العام اذ هو مقرر لمصلحة من وضع حمايته وهو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - الطعن ٨٩٩ لسنة ٤٣ ق) .

٨١٨ - بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو بطلان نسبي لصالح من شرع الانقطاع لحمايتهم ولا شأن له بالنظام العام .

بطلان الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته ولا شأن لهذا البطلان بالنظام العام ، لما كان ذلك فإنه على فرض وقوع بطلان في الحكم الابتدائي لصدوره خلال فترة انقطاع سير الخصومة فلا يكون للشركة الطاعنة أن تتحدى به ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/١/١٢ - الطعن ٤٩٧ لسنة ٤٧ ق) .

٨١٩ - البطلان المتعلق باعلان صحف الاستئناف - طبيعته .
البطلان المتعلق باعلان صحف الاستئناف لا شأن له بالنظام العام ولا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض الا أن يكون الطاعن قد تخلف عن حضور جميع الجلسات أمام محكمة الاستئناف فتعذر عليه التمسك بهذا البطلان أمامها .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٩٣٤ لسنة ٤٧ ق) .

٨٢٠ - بطلان الاجراءات المبني على انعدام الصفة - لايتعلق بالنظام العام :
لما كان بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لايتعلق بالنظام العام اذ هو مقرر

لمصلحة من وضع لحمايته ، وكان يبين من الأوراق ان الطاعنين لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع بأنعدام صفة ممثل الشركة المطعون ضدها ، فلا يجوز لها اثاره هذا. الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٠ - الطعن ٣٤ لسنة ٤٩ ق).

الفصل الثالث - بطلان الأحكام

٨٢١ - بطلان - قيام أحد الخصوم بأيداع مستند ملف الدعوى في غيبة خصمه لا يترتب عليه البطلان اذا ما ثبت أن خصمه قد أحيط علما بأيداع هذا المستند وأتيحت له فرصة الرد عليه لتحقيق الغاية من الاجراء رغم تخلف الشكل .
النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على أن « لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصومه ، أو أن تقبل أوراقا من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على أن « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من اجراء » يدل على أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله في غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان . واذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨ المودعة من الطاعنة أن طرفي الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها ملف الطعن - الاشارة الى فحوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود بمستحققات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥ والملاء تحت رقم ١٥ دوسيه ٢ وكان مفاد ذلك أن الطاعنة قد أحيطت علما بأيداع هذا المستند ، وأتيحت لها فرصة

الرد على ماجاء بمذكرة المطعون ضده في خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال أسبوع من حجز الدعوى للحكم جلسة ١٩٧٦/١١/٣٠ وقد كان في مكنة الطاعة أن تتقدم بما قد يعن لها من دفاع وبذلك تحققت الغاية التي قصدتها الشارع بأطلاع الخصم على مايقدمه خصمه من دفاع فلا بطلان .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٦٠ لسنة ٤٧ ق).

٨٢٢ - مناط اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا في الدعوى أن يكون قد صدر بين خصوم ممثلين فيها فاذا أسس الحكم قضاءه على تقرير الخبير وحده وكانت الشركة غير مختصة وقت نذب الخبير كان الحكم باطلا .
المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا في الدعوى أن يكون قد صدر حكم نذب الخبير وبأشـر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكينا لهم من أبداء دفاعهم وتحقيقا للغرض من اجراء الاثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال الى أسبابه - أنه أسس قضاءه بالزام الطاعة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعة مختصة فيها وقت نذب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعة بهذا التقرير ، واذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٧٨٠ لسنة ٤٥ ق).

٨٢٣ - اذا بنى القاضي حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لاوجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا .
لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه اذا بنى القاضي حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لاوجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا وأنه متى كان مفاد ماقرره الحكم انه لم يلتفت الى حقيقة ما أثبتته الخبر في تقريره مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصرا وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه قد أستبعد من الأطيان التي يطالب الطاعن بثبوت

ملكيتها لها مساحة ١٢ س ٢ ط ومساحة ٢٠ س ٢ ط استنادا الى أن المساحة الأولى قد اختص بها المطعون ضده بموجب المشاركة المؤرخة ١٩٥٣/٦/٤ المحررة بينهما وانه يصدد المساحة الثانية التي اشتراها المطعون ضده من عبد المجيد احمد حامد بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٢ لم يطعن عليه الطاعن بأى مطعن في حين أن الثابت من العقد المؤرخ ١٩٥٣/٦/٤ انه لم يحدد موقع المساحة الواردة به والبالغ قدرها ١٢ س ٢ ط ونص فيه على انها بحوض عطا الله أو بأحواض أخرى وأورد الحكم المطعون فيه أن الخبير المتدب في الدعوى ذكر في تقريره ان هذه المساحة تشمل اطيانا بحوض عطاالله وأطيانا أخرى غير محددة كما أن الثابت مما انتهى اليه الخبير المتدب في تقريره حسبما أورد الحكم بمدوناته أن المساحة الثانية لاتدخل في الأطيان موضوع النزاع واذ يبين ان الحكم قد بنى قضاءه على فهم لامصدر له ومخالف لما هو ثابت في أوراق الدعوى ولم يلتفت الى حقيقة ما أثبتته الخبر في تقريره مما يتغير به وجه الرأي فيها فإنه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٩ - الطعن ٦٤٧ لسنة ٤٨ ق).

٨٢٤ - لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب اغفاله دفاعا لم يقدم منه وانما قدم من خصمه في الدعوى الذي قضى الحكم لمصلحته .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب اغفاله دفاعا لم يقدم منه وانما قدم من خصمه في الدعوى الذي قضى الحكم لمصلحته ، وكان التحدى بعدم ترك المطعون ضده الأول للشقة قد ورد في دفاع المطعون ضدهم دون الطاعن ، فإنه لذلك لا يقبل منه تعيب الحكم المطعون فيه بهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/٥/٩ - الطعن ٦٤٤ لسنة ٤٦ ق).

٨٢٥ - لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بيطلان شاب الحكم الابتدائي طالما لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه به أمام محكمة الاستئناف .

مادام الثابت من مطالعة بيانات الصورة الرسمية المقدمة من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٧ أنه قد صدر من محكمة مشكلة من ثلاثة قضاة ومن ثم فإنه حتى بفرض التسليم جدلا بأن النسخة الأصلية

للحكم قد خلت من العبارة التي تفيد أن القضية الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة هم الذين وقعوا على مسودة الحكم فإن غاية ما يوصف به هذا الحكم أنه مشوب بالبطلان الذي لا يصل إلى مرتبة الانعدام وإذا كان ذلك ، وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا بالبطلان المدعى به أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز لهم التمسك بما اعترضوا به الحكم الابتدائي من بطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٧٨٨ لسنة ٤٧ ق).

٨٢٦ - بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى بطلان نسبي شرع لمصلحة من وضع لحمايته فإذا تنازل عنه سقط حقه في التمسك به .

بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لاشأن له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالنظام العام ، اذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فإذا تنازل عنه سقط حقه في التمسك به . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يتمسكوا أمام محكمة الاستئناف بانعدام صفة المطعون ضده فإن هذا النعى يكون سببا جديدا لا يقبل ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٣ ق).

٨٢٧ - قرار شطب الدعوى لعدم حضور المدعى أو من يمثله - لا يشترط تسميته :

المقرر في مفهوم المادة ٨٢ مرافعات أن المحكمة تحكم في الدعوى اذا كانت صالحة للحكم فيها وهي تكون كذلك اذا ما أبدى الخصوم أقوالهم ودفاعهم فيها حتى ولو تغيب المدعى أو المستأنف عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر الدعوى . ولما كان الثابت أن - المحكمة قررت شطب الاستئناف بجلسة . . اثر انسحاب محامي المطعون ضدهم من الجلسة تاركا الاستئناف للشطب لعدم تقديم محامي الطاعن سند وكالته عنه ، واذا لم يدع الطاعن أن الاستئناف كان صالحا للحكم فيه فإن قرار الشطب يكون قد صدر دون أن تكون المحكمة ملزمة قانونا بأن تورد له أسبابا ، ويكون الحكم قد انحسر عنه أي بطلان في الاجراءات .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢ - الطعن ٧٩٢ لسنة ٤٨ ق).

بيع

- الفصل الأول - أركان البيع
- الفصل الثاني - آثار البيع
- الفصل الثالث - فسخ البيع وبطلانه
- الفصل الرابع - بعض أنواع البيوع
- الفصل الخامس - مسائل متنوعة

الفصل الأول - أركان البيع

٨٢٨ - للشريك في المال الشائع أن يبيع حصته مفرزة .
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للمالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازي حصته الحق في حماية وضع يده وليس من حق أحد الشركاء أن يتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع وأن الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعا بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع ببيع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد على حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة ، وكان من المقرر أن للشريك في المال الشائع أن يبيع حصته مفرزة إلا أن هذا التحديد لا يحاج به باقي الشركاء إذ يظل موقوفا على نتيجة القسمة ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الصورة المطابقة للاصل من تقرير الخبير في الدعوى ، والمقدمة لهذه المحكمة - انه جاء به « أن المدعى (المطعون ضده) هو المالك للفدان موضوع النزاع بالمشاع في القطعة رقم واحد البالغ مساحتها ١٨ س - ١٦ ط - ٩ ف بحوض الريشة الغربية رقم واحد قسم ثان بزماد ناحية دماص مركز ميت غمر بالحدود والمعالم المشهورة بصحيفة الدعوى رقم ٧٠٦ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة . . . وأنه في وضع يد المدعى عليها (الطاعنة) منذ أكثر من عشرين سنة باعتبارها إحدى ورثة محمد سيد أحمد سالم (مورث البائع للمدعى) الى أن باعته بعقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٧١/٨/٧ الى المرحوم عبد العزيز مجاهد فرج ومنذ هذا التاريخ وارض النزاع في وضع يد المشتري وورثته من بعده حتى الآن وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد بمذوناته قوله « أن الثابت من الحكم الاستئنافي رقم ٣٥٨ سنة ١٤ قضائية المنصورة أن ملكية البائع للمستأنف (المطعون ضده) مازالت شائعة في الاطيان التي انتهى فيها وقف المرحوم سيد أحمد سالم وأنه لم تجر قسمتها بعد مما يستتبع أن تبقى تحت الحراسة القانونية بمقتضى القانون رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٢ حتى تتم قسمتها وأشهار قائمة انهاء الوقف وتسليم كل مستحق نصيبه مفرزا » وعاد واقام قضاءه بالزام الطاعنة ببيع الفدان موضوع النزاع على سنة من قوله « وقد أورد الخبير في تقريره أن الفدان

المطالب بريعه في وضع يد المستأنف عليها الأولى (الطاعة) دون سند من القانون فأنها تعتبر جائزة سيئة النية وتصبح مسئولة عن جميع الثمار طبقا للمادة ٩٧٩ من القانون المدني « فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما حجة عن تحقيق ماذا كانت الطاعة تضع يدها على المال الشائع في حدود حصتها فيه أو مايزيد عنها حتى يجوز لشريكها على الشيوع أن يرجع عليها بريع حصته بقدر نصيبه في هذه الزيادة مما يعيبه أيضا بالقصور بما يوجب نقضه لهذا السبب .
(نقض ١٩٨١/٢/١٨ - الطعن ٥٤٩ لسنة ٤٧ ق) .

٨٢٩ - المشرع لم يضع ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع وترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع .
المشرع في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني لم يضع ضابطا يستهدى به في تحديد الضرورة الملجئة لبيع المتجر أو المصنع والتي يترتب على توافرها الإبقاء على الأيجار للمشتري رغم الشرط المانع بل ترك أمر تقديرها لمحكمة الموضوع تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة مستمدة من أصل ثابت بالأوراق ومؤدية عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها .
(نقض ١٩٨١/٥/١٣ - الطعن ١٧٤٤ لسنة ٥٠ ق) .

٨٣٠ - استخلاص عناصر بيع الجذك ومقوماته من مطلق سلطة محكمة الموضوع ولها وزن العناصر المعروضة عليها وأستخلاص ما اذا كانت كافية لوجود المتجر غير متقيدة في هذا الشأن بما يقرره الخصوم أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد .

لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما اذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر وغير متقيدة في هذا الشأن بما يقرره المتعاقدان ، أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ولها - وهي بسبيل التعرف على حقيقة العقد ، والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه - تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ماتقنع به حتى كان استخلاصها سائغا ، متفقا مع الثابت بالأوراق .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ٨٩ لسنة ٤٧ ق) .

٨٣١ - عقد البيع - اتفاق - تفسيره :

المقرر في قضاء النقض أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المحررات بما تراه أوفى الى نية عاقدتها وأصحاب الشأن فيها مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذى تحمله عبارات المحرر وكان تفسيرها سائغا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استبعد العبارات المدعى بتزويرها والتي تنازل المطعون ضدها الاولين عن التمسك بها قد عرض لبيانات المحرر وخلص منها سائغا الى توافر اركان عقد البيع البات - دون الوعد بالبيع أو البيع بالعربون - مدلا على ذلك بتحديد العاقدين والمبيع والتمن الذى دفع مقدمه نصف ثمن الصفقة تقريبا وتعهد المشتريين بدفع باقى الثمن عند انتهاء اجراءات البيع والتزام البائعة بدفع تعويض اذا امتنعت عن تنفيذ التزامها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد انتهى صحيحا وفي حدود سلطته في التفسير الى أن المحرر ينطوى على عقد بيع بات ورتب على ذلك آثاره .
(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ٥٣٦ لسنة ٥٠ ق).

الفصل الثانى - آثار البيع

٨٣٢ - الأفضلية في التسجيل لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد الا اذا كان مستحقا لما يدعيه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلا للبيع لان اساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف واشهاد التصرف « مثال بشأن طلبات معدلة » .
لما كانت الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الا اذا كان مستحقا لما يدعيه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلا للبيع لان اساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف واشهاد التصرف ، واذا بين من الاوراق ان الطاعنين استبدلا في تعديل طلباتهما في دعوى التعاقد القطعة الكائنة بزمام منهرة مركز اناسيا بحوض

الثلاثين رقم ٢٤ ومساحتها ١٣ سهما - ١٦ ط ١٠ ف بالقطعة الواردة في عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثاني والكاتبة بزماء منشأة عبد الصمد مركز اهناسيا بحوض الثلث الشرقي رقم ٧ ومساحتها ١٢ ف ليقضى لهما بصحة التعاقد عن القدر المبيع لهما شيوعا فيها ادعاء بأن ماباعه لهما المطعون عليه الثاني شيوعا في القطعة الأخيرة لم يقع في نصيبه بعد القسمة التي تمت بينه وبين شركائه ومن ثم ينتقل حقهما الى مااختص به المطعون عليه المذكور في القطعة الأولى عملا بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني ، فإن مفاد هذا أن محل البيع المحدد في صحيفة تعديل طلبات الطاعنين في دعوى صحة التعاقد المشار اليها والذي صدر الحكمان فيهما على مقتضاه لا يكون هو بذاته محل البيع في عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثاني والذي رفعت الدعويان بطلب صحة التعاقد عن القدر المبيع لهما فيه ابتداء - لماكان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان تصرف المطعون عليه الثاني للطاعنين بالبيع قد أنصب على حصة شائعة في قطعة معينة داخلية في مجموع من المال الشائع ولايغير من كون التصرف على هذه الصورة منصبا على حصة شائعة أن تتعدد الجهات التي تقع فيها الاعيان المملوكة للبائع وشركائه على الشيوع فلا يكون هناك محل لبحث الأثر الذي يترتب على حق المشتري في الحلول العيني عملا بالمادة ٢/٨٢٦ من القانون المدني لأن مجال هذا البحث أن يصيب التصرف بالبيع حصة مفرزة في المال الشائع وهو مالميس شأن التصرف موضوع النزاع والذي أصاب - وعلى ما سلف بيانه - حصة شائعة فيه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٧ - الطعن ٣٦٧ لسنة ٤٥ ق) .

٨٣٣ - من المقرر في قواعد الاثبات أن البيئة على من يدعى خلاف الأصل بمعنى أن من يتمسك بالثابت أصلا لا يكلف بأثباته وإنما يقع على عاتق من يدعى خلاف هذا الأصل عبء أثبات مايدعيه بأعتبار أنه يستحدث جديدا لاتدعيه قرينة بقاء الأصل على أصله وعلى ذلك فالمالك غير مكلف بأثبات عدم توافر شروط بيع الجدد .

النص في المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني على أنه ومع ذلك اذا كان الأمر خاصا بايجار عقار انشئ فيه مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن

تقضى بابقاء الايجار اذا قدم المشتري ضمانا كافيا ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، يدل على وجوب أن تقوم ضرورة تقتضى أن يبيع ذلك المستأجر متجره ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قواعد الاثبات أن البيئة على من يدعى خلاف الاصل بمعنى أن من يتمسك بالثابت أصلا لا يكلف باثباته وانما يقع على عاتق من يدعى خلاف هذا الاصل عبء اثبات مايدعيه باعتباره أنه يستحدث جديدا لاتدعيه قرينة بقاء الاصل على اصله ، ولما كان الاصل هو خلوص المكان المؤجر لمستأجره ومن يتبعه وخلوه من غير هؤلاء ، فانه يكفى المؤجر اثباتا للواقعة التي يقوم عليها طلبه باخلاء المكان استنادا الى حكم الفقرة ب من المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أن يقيم الدليل على وجود غير المستأجر ومن يتبعه في المكان المؤجر ، طبقا لاحكام عقد الايجار أو القانون ليتقل بذلك عبء اثبات العكس الى عاتق المستأجر بوصفه مدعيا خلاف الأصل ليثبت أن وجود ذلك الغير يستند الى سبب قانوني يبرر ذلك . (نقض ١٩٨١/٢/٧ - الطعن ٣٧٨ لسنة ٥٠ ق).

٨٣٤ - لا يستحق البائع فوائد قانونية عن الثمن الا اذا أعذر المشتري أو اذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره .

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني تنص على أنه « لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن الا اذا أعذر المشتري ، أو اذا سلم الشيء المبيع ، وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى . هذا مالم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره » وكان الثابت من مطالعة عقد البيع انه قد ورد به ان الثمن الباقي وقدره ٧٠٠ ج يلتزم الطاعن بدفعه الى يعقوب اسحاق ليفي على أربع سنوات طبقا لعقد الرهن الرسمي الصادر من المطعون عليه الى الدائن المرتهن ، ويلتزم الطاعن بدفع هذه الأقساط والفوائد بواقع ٥ ٪ سنويا بحيث لو تأخر في دفع قسط من مبلغ الرهن يحل سداد الأقساط الأخرى ، وكان مؤدى ذلك أن هناك اتفاقا ملزما للطرفين في شأن مبدأ استحقاق فوائد الثمن ، وسعر الفائدة ، وبدء سريانها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، أذ أعمل مضمون هذا الاتفاق في صدد العلافه بين الطاعن والمطعون عليه ، والتي تكون فيها فوائد الثمن مقابل ثمار

المبيع ، دون أن يعرض لأحكام الرهن الحيازي استنادا الى أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين البائع والمشتري ، أو نص قانوني يقضى باستتزال الربيع من مؤخر الثمن فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .
(نقض ١٩٨١/٣/٢٤ - الطعن ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق).

٨٣٥ - الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ عقد البيع لا أثر لها على سريان مدة التقادم بالنسبة للثمن لثبوت حق المشتري فيها طالما ان التزام البائع بالتسليم غير مؤجل .

النزاع في دعوى صحة التعاقد يدور حول المطالبة بتنفيذ التزام البائع بتنفيذا عينيا بنقل الملكية الى المشتري ، ولا ينصرف الى حق المشتري في المطالبة بثمن المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل يستوى أن تكون الملكية قد انتقلت الى المشتري أو تراخى انتقالها الى وقت لاحق . وإذا كانت العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه يحكمها عقد البيع ، فلا يسوغ مائسك به الطاعن من أن المطعون عليه يعد وكيلا عنه في استغلال العين المبيعة ، وهو ما يمتنع معه القول بوجود مانع يتعذر معه سريان التقادم ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٤ - ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق).

٨٣٦ - عدم تنفيذ البائع التزامه بتسليم المبيع - مفاده :
عدم تنفيذ البائع التزامه بتسليم المبيع لا ينهض قرينة على احتفاظه بحيازة المبيع بسبب قانوني .

(نقض ١٩٨١/٤/١٦ - الطعن ٢٣٣ لسنة ٤٨ ق).

٨٣٧ - بيع - حبس الثمن - يحق للمشتري أن يحبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من يده - تقدير جدية السبب من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله - مثال بشأن عدم جدية السبب الذي استند اليه المشترون لحبس الثمن .

أن مفاد نص المادة ٤٥٧ / ٢ من القانون المدني أن المشرع أجاز للمشتري الحق في حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من

يده ، وتقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من يده هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « زعم المستأنفين (الطاعنين) عن خشيتهم نزع المبيع من تحت يدهم نتيجة ديون الضرائب وبنك التنمية الزراعي هو مجرد زعم باطل قصدوا منه تبرير تخلفهم عن سداد باقى الثمن وتبرير دفاعهم في حبس باقى الثمن ، ذلك انهم لم يحاولوا ان يسددوا هذه الديون أو جزء منها في الوقت المتفق عليه في عقد البيع ، وبالرغم من أن البائعة خصصت لهم مبلغ ٧١٠ جنيه من الثمن لسداد هذه الديون في الحال وبالرغم من انذارهم رسميا بسدادها فانهم لم يبدعوا في السداد الا في ١٩٧٧/٩/٢٨ ثم في ١٩٧٧/١٠/١ . . . بعد أكثر من خمس سنوات ونصف من عقد البيع وأستلامهم الأرض المبيعة وهذا يقطع أن ثمة خطر جدى لم يكن يهدد المبيع ولو كان المستأنفون جادون في تخوفهم لبادروا الى سداد مبلغ ٧١٠ جنيه والمتفق على سدادها كديون » . وهى أسباب موضوعية لها سندها من الأوراق وتكفى لحمل قضاء الحكم ومن ثم فإن ماثيره الطاعنون بشأن ماأنتهى اليه الحكم المطعون فيه من عدم جدية أسباب تخوفهم لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/١١/١٨ - الطعن ٣٨٨ لسنة ٤٨ ق) .

٨٣٨ - عقد البيع ، أنتقال منفعة المبيع الى المشتري كأثر من آثاره . وقوعه من تاريخ ابرام العقد مسجلا أو غير مسجل .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ ابرام عقد البيع ، يستوى في ذلك أن يكون مسجلا أو غير مسجل ، ويترتب على ذلك قيام حق المشتري في إدارة المبيع .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٢٧١ لسنة ٤٧ ق) .

٨٣٩ - ضمان البائع بعدم التعرض للمشتري مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن مشهرا ولا يجوز للبائع دفع دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع بسقوطها بالتقادم الطويل لأن هذا الدفاع من المنازعة الممتنعة قانونا على البائع بمقتضى التزامه بالضمان .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن البائع يلتزم بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيه ، وهذا الالتزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولو لم يكن هذا العقد مشهرا ، وإن دفع البائع دعوى المشتري بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من البائع بسقوطها بالتقادم لرفعها بعد أكثر من خمسة عشر سنة من تاريخ صدور هذا العقد ، هذا الدفاع يعد من قبيل المنازعة الممتنعة قانونا على البائع بمقتضى التزامه بالضمان .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ١٣٩٣ لسنة ٤٨ ق).

٨٤٠ - عقد البيع العرفي ينقل الى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ويكون له طلب طرد الغاصب واتخاذ اجراءات قطع التقادم حتى ولو كان عقده محل منازعة من واضع اليد أو الغير لأن هذه المنازعة لاتعد بذاتها مانعا قانونيا يمنع من اتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد على المبيع .

عقد البيع ينقل الى المشتري - ولو لم يكن مشهرا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به ، فيكون للمشتري طلب طرد الغاصب له واتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد عليه ، حتى ولو كان عقد المشتري أو سند ملكية سلفه محل منازعة من واضع اليد أو الغير ، لأن هذه المنازعة لاتعد بذاتها مانعا قانونيا يمنع المشتري من اتخاذ اجراءات قطع التقادم ضد واضع اليد على المبيع .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ٦٨٧ لسنة ٤٥ ق).

٨٤١ - دعوى صحة التعاقد - ماهيتها - مايتسع له نطاق البحث فيها - ملكية البائع :

أن دعوى صحة التعاقد - وعلى مااستقر عليه قضاء هذه المحكمة - دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع

الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، وهذا يقتضى عند الفصل فيها بحث ماعسى ان يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الاولى جحدت ملكية مورثتها البائعة لمنزل التداعى وتمسكت بتملكه بالتقادم المكسب الطويل المدة فقد كان من المتعين على محكمة الموضوع أن تمحص ذلك بلوغا الى وجه الحق فيه اذ هو بحث يدخل في صميم الدعوى لان الحكم بما هو مطلوب فيها من صحة ونفاذ البيع يتوقف على التحقق من سلامة هذا الدفاع واذا اتبع الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ولا ينال منه أن يكون قد أورد بأسبابه أن تصرف البائعة باطل لحصوله عن عين لا تملكها رغم ما هو مقرر قانونا أن بيع ملك الغير قابل للابطال لمصلحة المشتري وحده دون المالك الحقيقي وأن غاية ما يستطيع المالك الحقيقي التمسك به هو عدم سريان عقد البيع في حقه ، ذلك أن بطلان العقد وعدم سريانه يلتقيان في النتيجة وهى رفض دعوى صحة التعاقد واذا خلص الحكم اليها فإن النعى عليه بالخطأ في تقريراته القانونية يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق).

٨٤٢ - عقد البيع غير المسجل . أثره . التزام البائع بتسليم المبيع .
عقد البيع غير المسجل وأن كان لا يترتب عليه نقل ملكية المبيع الى المشتري الا أنه يولد في ذمة البائع التزاما بالتسليم .

(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ١٣٢٤ لسنة ٤٨ ق).

٨٤٣ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - دعوى استحقاق مآلا - ما يشترط ثبوته للحكم فيها :

دعوى صحة ونفاذ عقد البيع وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة هي دعوى استحقاق مآلا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فلا يجاب المشتري الى طلبه الا اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر في الدعوى ممكنين ومن ثم فاذا ظهر للمحكمة

من اوراق الدعوى ان الملكية لم تنتقل الى البائع حتى تاريخ الفصل فى الدعوى لان عقد شرائه لم يسجل وان المشتري لم يختصم فى دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر من الاول الى الثانى توطئة للحكم بصحة عقده هو حتى اذا ما سجل الحكم بصحة العقدين انتقلت الملكية اليه فإن دعوى المشتري بطلب صحة تعاقد ، قبل ان يسجل البائع له عقد شرائه تكون غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذين السببين فى غير محله .
(نقض ١٩٨٢/٦/٣ - الطعن ٧٣٣ لسنة ٤٩ ق) .

٨٤٤ - دعوى صحة التعاقد تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول أركانه ومحله ومداه - ونفاذه .

أن دعوى صحة التعاقد هى دعوى استحقاق مالا تنصب على حقيقة التعاقد فتتناول أركانه ومحله ومداه ونفاذه ، لما كان ذلك وكان التعاقد بشأن بيع الاملاك الخاصة بالدولة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتم الا بالتصديق عليه ممن يملكه وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البيع محل النزاع يتعلق بقطعة أرض من الاملاك الخاصة بالدولة وقد حجب الحكم نفسه عن بحث توافر أركان هذا البيع فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٣/١١/١٦ - الطعن ٢٣٦٦ لسنة ٥٢ ق) .

٨٤٥ - من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ إبرام البيع ولو لم يسجل .

لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ماجراى به قضاء هذه المحكمة - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيمتلك المشتري الثمرات والنماء فى المنقول والعقار على السواء مادام البيع شيئاً معيناً بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد اتفاق او عرف مخالف ، يستوى فى بيع العقار ان يكون مسجلاً او غير مسجل لان البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولولم يسجل العقد . ومن ثم

تكون للمشتري بعقد عرفى صفة المطالبة ببيع الارض مدة الاستيلاء عليها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى القانون والقصور فى التسبيب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ - الطعن ٥٦١ لسنة ٥٠ ق).

٨٤٦ - الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم ان يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية .

أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بصحة ونفاذ العقد تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى اذا ما سجل الحكم قام مقام العقد المسجل فى نقل الملكية وهذا يقتضى أن يفصل فى أمر صحة البيع ويتحقق من استيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ومن ثم فإن هذه الدعوى تتسع لاثارة جميع أسباب البطلان التى توجه الى التصرف ، فاذا فات الخصم ابداء سبب من هذه الاسباب كان فى استطاعته ابداءه فى تلك الدعوى ثم حكم بصحة العقد ونفاذه فإن هذا الحكم يكون مانعا لهذا الخصم من رفع دعوى جديدة ببطلان العقد استنادا الى هذا السبب ، ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل ، لما كان ذلك وكان الحكم فى الدعوى رقم ١٩٦٩/١٦٠ مدنى جزئى شين الكوم قد أقام قضاءه برفض الدعوى بصحة عقد شراء الطاعن على سند من تملك المطعون ضده الأول ذات العين بموجب عقد شرائه المسجل برقم ٥٠٠٢ فى ١٩٧١/١١/٤ فمن ثم يكون قد قضى ضمنا بصحة هذا العقد الاخير - وحاز قضاؤه قوة الأمر المقضى - بما لا يجوز معه للطاعن معاودة طرح النزاع حول صحته بطلب بطلانه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون النعى عليه على غير أساس .
(نقض ١٩٨٣/١٢/١ - الطعن ١١٣٣ لسنة ٤٩ ق).

٨٤٧ - دعوى صحة ونفاذ العقد يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري .

أن دعوى أثبات التعاقد ، ودعوى صحة ونفاذ العقد هما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسميان لدعوى واحدة موضوعية تمتد سلطنة المحكمة

فيها الى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهى ، بصدد عقد البيع ، دعوى استحقاق مالا للقدر المبيع يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد ، ولا يجاب المشتري الى طلبه الا اذا كان انتقال الملكية اليه ممكنا ، وهو فى حالة عدم تسجيل العقد الصادر لمن باع له غير ممكن ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٧ - الطعن ٤٦٢ لسنة ٣٩ ق).

٨٤٨ - مايكفى لصحة الحكم فى دعوى صحة ونفاذ البيع :
المقصود بدعوى صحة ونفاذ البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية ، ومن ثم فإنه يتعين قبول دعوى المشتري اذا كان انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فيه ممكنين ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الثانية - البائعة للمطعون ضده الاول كانت قد أقامت الدعوى رقم ١٨٣ سنة ١٩٧١ مدنى كلى الجيزة على البائع لها - مورث الطاعنين - بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها منه بتاريخ ١٩٦٥/١/١٠ يبيعه الارض التى تدخل المساحة محل الدعوى الحالية ضمنها ، وقد قضى فيها بالحاق عقد الصلح بين طرفيها بحضور الجلسة واثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى ، وكان الحكم قد انتهى صحيحا على نحو ماسلف فى الرد على أسباب الطعن الأخرى الى سلامة عقد الصلح سالف الذكر مما وجه اليه من مطاعن ، فإن حسب المطعون ضده الاول ذلك حتى تكون دعواه بطلب صحة ونفاذ عقده مقبولة لأنه اذا ماسجل الحكم الصادر الى بائعته انتقلت الملكية اليها فيصبح تسجيل الحكم الصادر لصالحه ممكنا ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

(نقض ١٩٨٤/٣/١٣ - الطعن ٩٠٠ لسنة ٥٠ ق).

٨٤٩ - دعوى صحة التعاقد - مايتسع له موضوعها - بحث اكتساب المشتري ملكية المبيع بوضع اليد - يخرج عن نطاقها :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن دعوى صحة التعاقد هي دعوى استحقاق مآلا للقدر المبيع لان القصد منها هو تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع الى المشتري تنفيذا عينيا والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية وهو ما يقتضى عند الفصل فيها بحث ماعسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه واذا كان هذا البحث هو مما تتسع له دعوى صحة التعاقد الا أنها لا تتسع لبحث اكتساب المشتري ملكية المبيع اذ أنه طالما أن القصد من دعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية - كما سلف البيان - فإن معنى هذا الطلب أن ملكية العقار لم تنتقل بعد الى المشتري ولذا فإن الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع يكون متناقضا اذا ما اجتمع مع قضاء بثبوت ملكية المشتري لهذا العقار . ولما كان ماتقدم وكان الطاعن قد تمسك باكتسابه ملكية القدر المبيع بوضع اليد المدة الطويلة وذلك في مقام الدفاع عن طلباته التي صمم عليها طوال مراحل التقاضي وهي صحة ونفاذ العقدين - وكان هذا الدفاع - ايا كا وجه الرأي فيه - ولما سلف بيانه - غير مؤثر ولا منتج في النزاع القائم حول صحة ونفاذ عقدي البيع موضوع التداعى وليس من شأنه ان يغير وجه الرأي في الدعوى . واذا كانت المحكمة لا تلتزم الا بتحقيق الدفاع الجوهرى المنتج في الدعوى فلا عليها ان هي قعدت عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص او ان تقول كلمتها فيه ويكون النعى على الحكم بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق).

٨٥٠ - دعوى صحة ونفاذ بيع - الخصوم فيها - عدم اشتراط اختصاص البائع للبائع - علة ذلك :

أن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لا يشترط فيها القانون اختصاص اشخاص معينين ، وانما يكفي فيها أن يكون تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية ممكنا ، فاذا صدر حكم بصحة ونفاذ عقد البائع للبائع سواء قبل رفع دعوى المشتري الاخير أو اثناء نظرها فان التزام البائع الاخير بنقل الملكية جبرا عنه يصبح ممكنا بإمكان تسجيل الملكية . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون

فيه أن محكمة الدرجة الأولى قد قضت بصحة ونفاذ عقد بيع البائع للبائع الى الطاعن المؤرخ ١٩٦٤/٨/٧ في الدعوى رقم ١٤٤ سته ٧٦ مدنى كلى بورسعيد وتعرضت في أسباب حكمها في دعوى الطاعن رقم ٢٣٢ سنة ٧٧ الى أنها لم تعد في حاجة للحكم في منطوقه بصحة ونفاذ هذا العقد مرة أخرى ، فإن استئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ٧٧ من المطعون ضده الأول بالاستئناف رقم ١٩٧ سنة ١٩ ق لا يقتضى اختصاص البائع للبائع فيه حتى يكون مقبولا ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ٧٦٩ لسنة ٤٩ ق) .

٨٥١ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر في الدعوى - أثره :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادتين ١٥ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بتنظيم الشهر العقارى أن تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع باثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ، ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل تلك الصحيفة ومن ثم فإن تسجيل عقد البيع بعد تسجيل صحيفة الدعوى لا يحول دون الحكم للمدعى فيها بصحة عقده ، وكان من المقرر أيضا أن عقد البيع غير المسجل وان كان لا يترتب عليه نقل ملكية العقار المبيع الى المشتري الا أنه يولد في ذمة البائع التزاما بتسليم المبيع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى الحكم بصحة ونفاذ عقد المطعون ضدهما الاولين والتسليم لاسبقية تسجيل الطاعنين لعقدهم فانه يكون قد التزم صحيح القاتون ويكون النعى عليه بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ١٥٣٦ لسنة ٥٠ ق) .

الفصل الثالث - فسخ البيع وبطلانه

٨٥٢ - حظر التصرف ببيع الاراضى المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم يرتب البطلان المطلق .

لما كان حظر التصرف ببيع الاراضى المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم بالمادتين التاسعة والعاشر من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ هو حظر عام - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يرتب البطلان المطلق اخذا بما اوضحته المذكرة الايضاحية ودعت اليه الاعتبارات التى افصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام ، وكان يبين من الصورة الرسمية لصحيفة الاستئناف المقدمة من الطاعن انه تمسك فيها ببطلان عقدى البيع موضوع النزاع بطلانا مطلقا حيث لم يصدر قرار بتقسيم الاراضى محل البيع طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ وكان الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع ولم يرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير بتحقيقه وجه الراى فى الدعوى فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن ١٣٩٦ لسنة ٤٧ ق)

٨٥٣ - عقد بيع العقار المقام على أرض مقسمة قبل صدور قرار التقسيم باطل بطلانا مطلقا من النظام العام أسوة ببيع الاراضى لاتحاد العلة فى الحالتين .

لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الاراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الاراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم كما حظرت اقامة مبان عليها قبل صدور هذا القرار . واذا كان هذا الحظر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - حظر عام دعت اليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام مما مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته واعتبار البطلان فى هذه الحالة بطلانا مطلقا يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ومن ثم فإن التحدى بأن الحظر لا يشمل بيع البناء فى هذه الحالة ولا وجه له لاتحاد العلة .

(نقض ١٩٨١/٤/١٤ - الطعن ٩١٩ لسنة ٥٠ ق) .

٨٥٤ - اذا أنشأ المشرع للدائن أكثر من دعوى لاقتضاء حقه كان له أن يختار مايشاء من بينها واخلال البائع بالتزام ضمان عدم التعرض والاستحقاق ينشئ للمشتري عدة دعاوى من بينها طلب فسخ عقد البيع .

لما كان من المقرر قانونا انه اذا أنشأ المشرع للدائن أكثر من دعوى لاقتضاء حقه كان له أن يختار مايشاء من بينها . وكان اخلال البائع بالتزام ضمان عدم التعرض والاستحقاق ينشئ للمشتري عدة دعاوى من بينها طلب فسخ عقد البيع . وكان مفاد نص المادتين ١/١٥٧ ، ١٦٠ من القانون المدنى أن يطالب بالتعويض ان كان له مقتضى . ومن ثم اذا فسخ عقد البيع لاخلال البائع بأحد التزاماته جاز الزامه برد الثمن مع التضمينات التى منها مايكون المشتري قد انفق على المبيع من مصروفات ضرورية . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد الزم الطاعن - فضلا عن رد ماقبضه من ثمن - بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ٣٨٠٠ ج على سند من اقرار الطاعن « صراحة بانفاق ذلك المبلغ على الاصلاحات الضرورية لهذا الصندل » فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

(نقض ١٥/٤/١٩٨١ - الطعن ١١٦٤ لسنة ٤٧ ق) .

٨٥٥ - الشرط الصريح الفاسخ المقرر جزاءا على عدم وفاء المشتري بالثمن فى ميعاده المتفق عليه لايتحقق - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - الا اذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فإن كان من حق المشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع فلا محل لأعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا .

مفاد نص المادة ١/٣٤٦ من القانون المدنى الواردة فى الفصل الخاص بالوفاء بالدين ان الأصل أن يتم تسليم المبيع فوراً بمجرد انعقاد البيع ما لم يكن المتعاقدان قد اتفقا فى العقد على ميعاد التسليم أو كان هناك عرف يحدد مهلة معينة للتسليم أو اقتضت طبيعة البيع تأخير التسليم الى وقت معين . . وان سكوت المتعاقدين عن تحديد ميعاد التسليم يقتضى أن يكون التسليم فورا على ما سلف ذكره - كما انه ليس فى عدم مطالبة الطاعن مورث للمطعون ضدهم فى الطعن المائل - بالتسليم فى خطابه الذى أرسله الى المطعون عليه مايفيد أنه وافق على تأخير التسليم . ولما كان الشرط الفاسخ المقرر جزاءا على عدم وفاء

المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا اذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق - فان كان من حق المشتري قانونا أن يجبس الثمن عن البائع فلا محل لأعمال الشرط الفاسخ ولو كان صريحا .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ١٤٧٠ لسنة ٤٨ ق).

٨٥٦ - يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع انحلاله بأثر رجعي منذ نشوئه فيرد المشتري المبيع وثماره ويرد البائع ما قبضه من ثمن وفوائده ولا يجوز للبائع أن يجمع بين الثمن المدفوع له والمطالبة بشمار المبيع .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على القضاء بفسخ عقد البيع انحلاله بأثر رجعي منذ نشوئه فيرد المشتري المبيع وثماره ويرد البائع ما قبضه من ثمن وفوائده ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته قوله « ومن حيث أن الحكم الصادر في ١٩٧٧/١٠/٢٧ قد أسس قضاءه برفض طلب الريع .. على أنه لا يجوز للبائع أن يجمع بين الثمن المدفوع له والمطالبة بشمار المبيع » وهذا الذي انتهى اليه الحكم المستأنف صحيح في القانون ولا يحتاج الى دفع من المشتري أو ورثته إذ أن شرط المطالبة بشمار المبيع هو ألا يكون البائع قد استوفى ثمنه فان كان قد استوفى الثمن فلا يحق له المطالبة بشمار المبيع وهذه القاعدة متصلة بموضوع المطالبة ولا تحتاج الى دفع ، لما كان ذلك وكان لازم القضاء بفسخ عقد البيع ثبوت حق الطاعن في ثمار المبيع بغير توقف على طلب المطعون ضدهم استرداد الثمن المدفوع وفوائده ، فان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الريع لمجرد أن الطاعن قد استوفى الثمن يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ١٣٠٤ لسنة ٤٨ ق).

٨٥٧ - الفسخ يقع في العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه ويكون التنفيذ مستحيلاً على البائع بخروج المبيع من ملكه .

لما كان الفسخ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقع في العقد الملزم للجانبين باستحالة تنفيذه ، ويكون التنفيذ مستحيلاً على البائع بخروج المبيع من ملكه ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بفسخ

عقد البيع المؤرخ ١٩٦٨/٤/٢٦ لاستحالة تنفيذه على ما خلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها من أن ملكية الأرض موضوع النزاع قد انتقلت إلى المطعون عليها الثاني والثالث بعقد صدر اليهما من المطعون عليه الأول تم تسجيله ، وكان من شأن ما أورده الحكم المطعون فيه أن يؤدي إلى النتيجة التي استخلصتها محكمة الموضوع ، وقد أقيم الحكم على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فلا على محكمة الموضوع بعد ذلك أن لم تتبع كل حجة للخصوم وترد عليها استقبالا طالما أن قيام الحقيقة التي اقتصت بها واوردت دليلها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها ، ولا محل للتحدي بتعيب ما استورد إليه الحكم المطعون فيه تزييدا بشأن اعدار الطاعة ، ذلك أنه وقد بنى الحكم قضاءه على مايكفي لحمله حسبما سلف البيان ، فإن تعييبه فيما استورد إليه - ايا كان وجه الرأي فيه - يكون نعيًا غير منتج . (نقض ١٩٨٣/١١/١٦ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٥٠ ق) .

٨٥٨ - عقد بيع - الشرط الصريح الفاسخ جزاء عدم الوفاء بباقي الثمن - تحققه - وجوب أن يكون التخلف عن الوفاء بغير حق - قيام الحق في حبس باقي الثمن - لا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا :

الشرط الصريح الفاسخ المقرر جزاء عدم الوفاء بالباقي من الثمن لا يتحقق إلا إذا كان التخلف بغير حق ، فإن قام الحق في الحبس فلا عمل للشرط الفاسخ ولو كان صريحا . لما كان ذلك وكانت اجراءات عرض باقي الثمن وايداعه الحاصلة في ١٩٧٤/٥/٢١ قد تمت وفقا للاجراءات القانونية وكانت دعوى صحة التعاقد وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة تستلزم أن يفصل القاضي في امر امتناع البائع عن تنفيذ التزامه وهل كان له عذره في ذلك او لم يكن وكان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٤/١/٢٦ قد تكاملت له اركان انعقاده وفقا للقانون وقد اوفى المشترون بالتزاماتهم المترتبة على العقد ومن ثم وجب على البائعين الوفاء بالتزامهم بنقل الملكية بما يتعين القضاء برفض الدعوى رقم ١٣٥٩ سنة ٧٤ مدني كلي طنطا ونفاذ العقد في الدعوى رقم ١٧٠٤ سنة ٧٤ مدني كلي طنطا ، واذا كان التسليم اثر من اثار عقد البيع الصحيح فإن المحكمة تجيب المستأنفين اليه .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٧ - الطعن ٢١٩ لسنة ٥١ ق) .

٨٥٩ - البيع الذى يرد على مال من الاموال العامة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً .
 ان المادة ٨٧ من القانون المدنى تحظر التصرف فى المال العام ، ولما كان هذا النص من النظام العام اذ قصد به اعتبارات عامة هى حماية ملكية الدولة العامة فإن البيع الذى يرد على مال من الاموال العامة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لوقوعه على مال لا يجوز التعامل فيه بحكم القانون ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التسجيل لا يصح عقداً باطلاً . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان البيع الحاصل للطاعة باطل بطلاناً مطلقاً لوقوعه على محل غير قابل للتعامل فيه اذ كانت الارض محل العقد عند ابرامه من الخنافع العامة ، وان امر السيد رئيس محكمة القاهرة رقم ٧١٤ لسنة ٦١ بابقاء الشهر المؤقت بهذا العقد لا يضيف اية شرعية لتملك الارض بهذا العقد لانه لا يجوز تملكها بأى وجه من الوجوه فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ويغدو النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق).

٨٦٠ - لا تشترط الفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح . لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين .

لما كان القانون لا يشترط الفاظاً معينة للشرط الفاسخ الصريح ، والاتفاق على ان يكون نقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه او اذار او حكم من القضاء عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من اقساط باقى الثمن فى ميعاده من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يسلب القاضى كل سلطة تقديرية فى صدد الفسخ ، ومحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفى استخلاص ما يمكن استخلاصه منها طالما ان تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على ما خلصت اليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية من أن « الثابت من عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٤/٧/١٢ أنه قد نص فيه على أنه . . اذا تأخر المشتري فى دفع أى قسط كله أو بعضه فى موعده يعتبر هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ون حاجة الى

تنبيه او انذار أو صدور حكم قضائي . . . » وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من عبارات عقد البيع موضوع النزاع تحتمله عباراته وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيه الى أن البائعين لم يتنازلوا عن التمسك بالشرط الفاسخ الصريح واقامت قضاءها على اسباب تكفي لحمله ويواجه دفاع الطاعن ، ومن ثم فإن هذا النعى برمته يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢ - الطعن ١٠٠٠ لسنة ٥٠ ق).

الفصل الرابع - بعض انواع البيوع

٨٦١ - البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وان لم يرد به نص في القانون المدني الا أنه يجوز التعامل به بشرط أن يحتفظ المشتري في العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويتفق مع البائع على مدة يعلن خلالها اسم من اشترى له الصفقة ويعتبر البيع قد صدر من البائع الى هذا المشتري المستر مباشرة .

البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وان لم يرد به نص في التقنين المدني الا أنه من الجائز التعامل به ، ويجب لأعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط اختيار الغير في العقد بأن يحتفظ المشتري عند أبرام العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويتفق مع البائع على مدة يعلن المشتري خلالها اسم من اشترى له الصفقة فاذا افصح المشتري الظاهر عن المشتري المستر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادرا من البائع الى هذا المشتري مباشرة وانصرفت اليه آثاره دون حاجة الى بيع جديد له من المشتري الظاهر .

(النقض ١٩٨١/٤/١٥ - الطعن ١١٠ لسنة ٤٧ ق).

٨٦٢ - بيع أملاك الدولة الخاصة المطروحة في المزايمة لا يتم ركن القبول فيها الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولا يعتبر رسو المزاو وأيداع التأمين الا أيجابا صادرا من الراسى عليه المزاو - اذا لم يحصل هذا التصديق كان البيع

غير بات وتظل الأرض المبيعة على ملك البائعة - المحافظ هو صاحب الاختصاص بالموافقة على البيع ، وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ - مدير الاسكان ليس نائبا عن الدولة فى التصديق على البيع .

وحيث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعن أبدى إيجابا بشراء المسطح موضوع الدعوى فى ١٩٦٢/١٢/٨ صادف قبولا من مديرية الاسكان والتعمير بمحفظه الشرقية بكتابها ١٩٧٧/١٢/٢٩ والذي جاء متضمنا كافة الأركان القانونية للبيع الصحيح من رضا ومحل وثمان . . . ولاينال من ذلك ماأورده المستأنف عليهم (الطاعنون) من أن القرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ رخص للمحافظين دون سواهم بالتصديق على عقود بيع أملاك الدولة لان نصوص هذا القرار لا تمثل سلب هذا الاختصاص عن صاحبه الأصلي وانما اقتصرت المادة الأولى منه على الترخيص للمحافظين كل فى دائرة اختصاصه . . . ولم يتضمن أى نص يستفاد منه قصر الترخيص على المحافظين دون سواهم عن كان مرخصا لهم من قبل فى ذلك بل العكس فقد أكد الكتاب الدورى رقم ٦٤٣ الصادر من الادارة العامة لأملاك الحكومة المصرية الى مديرية الاسكان فى الشرقية فى ١٩٧٧/٤/٢٣ بأنه هو صاحب الاختصاص الأصلي فى بيع أملاك الحكومة بطريق الممارسة ، ولما كانت المادة الثامنة من لائحة شروط بيع أملاك الميرى الحرة الصادرة فى ٣١ من أغسطس ١٩٠٢ تنص على انه « لايقبل دخول أحد فى المزاد الا بعد ايداع التأمين البالغ قدره ٢٠ ٪ من الثمن الأساس » . وكانت المادة ١٧ تنص على ان « تحتفظ الحكومة لنفسها بالحق المطلق فى قبول أو رفض أى عطاء كان بدون أن يكون لمقدمى العطاءات حق فى مطالبة الحكومة بشىء ما ولا تكون ملزمة فى حالة لرفض الا برء التأمين مع الفوائد » وتنص المادة ١٨ على ان « كل بيع يلزم ان يتصدق عليه من نظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد . . . أو بالممارسة » فقد أفادت هذه النصوص مرتبطة - أن بيع أملاك الحكومة الخاصة المطروحة فى المزايده لا يتم ركن القبول فيه الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية ولايعتبر رسو المزاد وايداع مبلغ التأمين الا ايجابا صادرا من الراسى عليه المزاد ، واذ لم يثبت حصول تصديق على البيع للمطعون عليه فإن هذا البيع لا يكون باتا وتظل الأرض المبيعة على ملك البائعة ، لما كان ذلك وكان صاحب الاختصاص بالموافقة على البيع - فى واقعة النزاع - هو محافظ الشرقية وذلك

طبقا للقرار الجمهورى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ بشأن الترخيص للمحافظين فى بيع أملاك الدولة الخاصة بالممارسة لبعض الجهات وبالشروط المبينة بهذا القرار ، وكان مدير الاسكان ليس بنائب عن الدولة فى التصديق على البيع ولم يتضمن الكتاب الدورى الصادر رقم ٤٦٣ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٧٧ والموجه من الادارة العامة لأملاك الحكومة الى مدير الاسكان والتعمير بمحافظة الشرقية والمرفق صورته الرسمية - أى تفويض من جانب المختص قانونا بالموافقة على البيع الى مدير الاسكان وكان ماتضمنه هذا الكتاب هو مجرد الابلاغ بأحكام القرار الجمهورى المذكور ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن مدير الاسكان والمرافق بالمحافظة المذكورة هو صاحب الاختصاص الاصلى فى بيع أملاك الحكومة بطريقة الممارسة استنادا الى الكتاب الدورى المشار اليه ورتب على ذلك أنعقاد العقد ، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال بما يستلزم نقضه .

(نقض ٢٢/٣/١٩٨٢ - الطعن ٣٥٦ لسنة ٥١ ق).

٨٦٣ - البيع الوفايى الذى يستر رهنا - حكمه - عدم مشروعيته - اساس البطلان .

لما كان اساس بطلان البيع الوفايى الذى يستر رهنا هو عدم مشروعيته ويكون من حق المحكمة اثبات ذلك بالقرائن ، ولئن كان الاصل فى استنباط القرائن انها من اطلاقات محكمة الموضوع الا أنه يشترط ان يكون استنباطها سائغا وان يكون استدلال الحكم له سنده من الاوراق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببطلان عقد البيع الصادر من المطعون ضده الثانى الى الطاعة على اعتبار انه يخفى رهنا قد اقام قضاءه على جملة قرائن مجمعة منها ان ذلك العقد قد جاء غفلا عن بيان المبيع وان المطعون ضده الثانى قد طعن فى ذلك العقد بأنه بيع وفايى وان محكمة اول درجة قد احوالت الدعوى للتحقيق لاثبات ذلك فى حين ان الثابت من الاطلاع على ذلك العقد - المقدم ضمن حافظة مستندات الطاعة - أنه حوى بيانا وافيا للاطيان المبيعة كما وان مجرد الطعن على ذلك العقد بأنه بيع وفايى واحالة محكمة اول درجة الدعوى للتحقيق لاثبات ذلك دون تنفيذ ذلك الحكم لايفيد اعتبار ذلك العقد بيعا

وفائيا فإنه يكون مشوبا بمخالفة الثابت في الاوراق والفساد في الاستدلال وكانت القرائن التي استند اليها الحكم المطعون فيه وحدة متماسكة تضافرت في تكوين عقيدة المحكمة بحيث اذا انهار بعضها ترتب عليه بطلان الحكم .
(نقض ١٩٨٣/٦/٣٠ - الطعن ٣٠٧ لسنة ٥٠ ق).

الفصل الخامس - مسائل متنوعة

٨٦٤ - أجاز المشرع حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وعلم المشتري بهذا السبب وقت الشراء لايفيد نزوله عن ذلك الحق لأنه قد يكون معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته ولا يلزم لقيام هذا الحق وقوع تعرض بالفعل .
مفاد نص المادة ٥٤٧ / ٢ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اجاز للمشتري حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في أن يجبس مالم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يتهده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذى يتهده ويكون في ذات الوقت معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن ، ولم يقصر المشرع في المادة المذكورة حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولارقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - الطعن ٧١٦ لسنة ٤٧ ق).

٨٦٥ - المشتري للعقار يكون خلقا خاصا للبائع في خصوص انصراف أثر الأيجار اليه . شرط ذلك .

المتصرف اليه بالبيع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون خلقا خاصا في خصوص انصراف أثر الأيجار اليه وفقا للمواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدنى الا اذا انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيل عقد شرائه أو اذا قام البائع بتحويل عقد الأيجار اليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها لأنها بهذا القبول أو الاعلان تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدنى ، وبالتالي فإنه يجوز للمطعون عليهم رفع دعوى استرداد الحيازة المنصوص عليها في المادتين ٩٥٨ و ٩٥٩ من القانون المدنى ضد مورث الطاعنين مادامت أوراق الدعوى قد خلت مما يثبت أن عقد شراء الاطيان المؤجرة للمطعون عليهم قد سجل أو سجل الحكم القاضى بصحته ونفاذه كما لم يقل الطاعنون بحوالة عقود الأيجار الى مورثهم . (نقض ١٩٨١/١١/٥ - الطعن ٦٩٠ لسنة ٤٨ ق).

٨٦٦ - المشتري بعقد بيع عرفى يقوم به حقه في إدارة المبيع ومن ثم تثبت له الصفة في رفع الدعاوى المتعلقة بهذا الحق .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ ابرام عقد البيع ويستوى في ذلك أن يكون مسجلا أو غير مسجل ، ويترتب على ذلك قيام حق المشتري في إدارة المبيع وعلى هذا يكون للمطعون ضدهم صفة في رفع الدعاوى المتعلقة بهذا الحق ، ولا على الحكيم ان هو أغفل الرد على الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة باعتباره غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ٢٧١ لسنة ٤٧ ق).

٨٦٧ - الحكم الصادر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع . حجة على المشتري الذى سجل عقده بعد صدور الحكم او بعد تسجيل صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم . علة ذلك .

أن الحكم الذى يصدر ضد البائع متعلقا بالعقار المبيع يعتبر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - حجة على المشتري الذى يسجل عقد شرائه بعد

صدور الحكم أو بعد تسجيل صحيفة الدعوى التي يصدر فيها هذا الحكم ، وذلك على أساس أن المشتري يعتبر ممثلاً في شخص البائع له في تلك الدعوى المقامة ضده وأنه خلف خاص له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أسسا منازعتهم على أنها اشترى القدر المبيع بعقد عرفي مؤرخ ١٩٥٧/٥/٢٠ من المطعون عليه الأخير الذي كان قد اشتراه بعقد عرفي مؤرخ ١٩٥٣/١/١ من المطعون عليها الثالثة عشر وكان البائعان المذكوران قد اختصا في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فيعتبر الحكم حجة على الطاعنين ومن ثم يكون تعيب الحكم في رده على الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهما غير متبع .

(النقض ١٩٨٢/٣/١٧ - الطعن ٩٤٢ لسنة ٤٤ ق).

٨٦٨ - انتقال الالتزامات والحقوق الى الخلف الخاص - شرطه :

لما كانت المادة ١٤٦ من القانون المدني تنص على انه « اذا أنشأ العقد التزامات وحقوقاً شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء اذا كانت من مستلزماته ، وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء اليه » وكان مؤدى هذا النص ان من يكتسب ممن يستخلفه حقاً عينياً على شيء معين يلتزم بما تعاقد عليه السلف متعلقاً بهذا الشيء متى كان هذا التعاقد سابقاً على انتقال هذا الحق العيني اليه وكان ما يربته العقد السابق من حقوق أو التزامات من مستلزمات الشيء وكان الخلف عالماً بها وقت انتقال الحق اليه ، ولما كانت الالتزامات تعتبر من مستلزمات الشيء اذا كانت محددة له بأن تفرض عليه قيوداً او تضيق من نطاقه ، وكان من آثار عقد البيع نقل ملكية المبيع من رقبة ومنفعة الى المشتري - مالم ينص العقد على قصرها على احدهما - بما يكملها وبما يحددها ، فإن ما يتعاقد عليه السلف محدد لنطاق انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف متى كان عالماً به وقت التعاقد باعتبار المنفعة من مستلزمات الشيء الذي انتقل اليه كأثر من آثار عقد البيع . لما كان ذلك وكان التزام مالكة دار السينما قبل الطاعنتين بنسبة معينة من غلة هذه الدار قيداً وارداً على منفعتها بها سابقاً على انتقال ملكية هذه الدار الى المشتري فإن هذا الالتزام

يتتقل الى هذا الخلف الخاص باعتباره من مستلزمات هذا الشيء ، واذ اقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدعوى على سند من أن غلة دار السينما ليست من مستلزماتها يكون قد اخطأ صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢١ - الطعن ١٦٦ لسنة ٤٣ ق).

تأميم

٨٦٩ - التأميم لا يرد الا على رؤوس اموال المنشآت دون ماعداها كالأرباح التي حققتها قبل التأميم - تأميم المنشآت محل النزاع تأميا نصفيا ثم تأميمها بعد ذلك تأميا كليا - الأرباح التي حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤمم - احتياطي المشروعات المستقبلية الذي احتجز من أرباح المنشأة خلال فترة التأميم النصفى يصبح بعد اقرار الميزانية بمثابة رأس مال إضافي مكتسب من الموارد الذاتية للمشروع يمتلكه المساهمون بهذا الوصف لا بوصفه أرباحا قابلة للتوزيع ومن ثم يخضع لاحكام القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعويض أصحاب المنشآت المؤممة بموجب سندات اسمية على الدولة - قضاء الحكم المطعون فيه بحق الشركاء في الحصول عليها طالما لم تصرف فيما اعدت له يعتبر خطأ في تطبيق القانون .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ تنص على أن رؤوس اموال المنشأة المؤممة تتحول الى سندات اسمية على الدولة لمدة خمسة عشر عاما بفائدة قدرها ٤ ٪ سنويا كما تنص المادة الثالثة على أن قرارات لجان التقييم تكون نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي وجه من الوجوه فإن مفاد ذلك أن التأميم لا يرد الا على رؤوس اموال المنشآت دون ماعداها كالأرباح التي حققتها قبل التأميم ولو أراد المشرع تأميمها لنص على ذلك صراحة في القانونين ١١٧ و ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، واذ كانت المنشأة محل النزاع قد أتمت أولا تأميا نصفيا بالقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الدولة فيها بنصيب قدره ٥٠ ٪ من رأس مالها ثم صار تأميمها بعد ذلك تأميا كليا بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٣ فإن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال فترة التأميم النصفى تكون بمنأى عن التأميم ولا تندمج في رأس المال المؤمم لان المطعون ضده وهو أصلا صاحب المنشأة المؤممة يصبح شريكا مساهما بحق النصف فيها وفق ماتنص عليه المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ ومن ثم فمن حقه الحصول على نصيبه في الأرباح خلالها دون أن يكون لذلك علاقة بتأميم المنشأة تأميا كليا ولا بقرار اللجنة التي تولت تقييمها ، والنعي في محله بشأن ما قضى به الحكم المطعون فيه من احقية المطعون ضده لنصف قيمة احتياطي المشروعات

المستقبل الذي احتجز من ارباح المنشأة خلال فترة التأميم النصفى ذلك أن المادة ١٤ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - وان نصت على تكوين احتياطي عام وهو ما يعرف بالاحتياطي القانوني - الا انها لم تمنع من تكوين انواع اخرى من الاحتياطي من بينها ما يحتجز من الأرباح لاستثماره في توسعات وتجديدات مستقبلية والذي يصبح - بعد اقرار الميزانية - بمثابة رأس مالي اضافي مكتسب من الموارد الذاتية للمشروع يملكه المساهمون بهذا الوصف لا يوصفه أرباحاً قابلة للتوزيع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده لنصف المبالغ التي احتجزت من الأرباح - خلال فترة التأميم النصفى - كاحتياطي لمشروعات مستقبلية باعتبارها أرباحاً مجنبة من حق الشركاء الحصول عليها ظالماً لم تصرف فيما أعدت له ، في حين أن هذه المبالغ تعتبر - وعلى ما سبق بيانه - ضمن أصول الشركة كجزء من رأس المال ومن ثم تخضع لاحكام القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعويض أصحاب المنشآت المؤممة بموجب سندات اسمية على الدولة في حدود مبلغ خمسة عشر ألف جنيه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه جزئياً في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨١/١/٥ - الطعن ١٨٤٩ لسنة ٤٩ ق).

٨٧٠ - لجان تقييم المشروعات المؤممة . نطاق اختصاصها . تقييمها مالم يقصد المشرع تأميمه أو استبعادها بعض العناصر المؤممة . لا أثر له بالنسبة للدولة أو لذوى الشأن .

من المقرر أن اختصاص لجان التقييم المشكلة نفاذاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التي اهت بالقانون المذكور وتقييم رأس مال المنشأة انما يكون بتحديد على أساس العناصر المكونة له وهى الحقوق والاموال المملوكة للمنشأة وقت التأميم فاذا كان من بين هذه الحقوق والاموال ما يحتاج الى تقدير قيمته فتقوم لجنة التقييم المختصة بتقدير قيمتها وتمتع في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة لا تخضع لأى رقابة ادارية أو قضائية ولكن ليس للجان التقييم أن تضيف الى الاموال والحقوق المؤممة شيئاً لو أن تستبعد منها شيئاً مادام أن السلطة التشريعية وحدها هى التى تختص باجراء التأميم وتتولى فى القانون الصادر به تحديد نطاقه وأحكامه وتعين الشركات

والمشروعات والمنشآت التي ينصرف إليها التأميم ولجان التقييم ليس لها اختصاص في هذا الشأن بما يترتب عليه أنه لا يجوز لها أن تقيم مالم يقصد المشرع الى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي ادخلها الشارع في نطاق التأميم فإن هي فعلت شيئا من ذلك فلا يكون لقرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ولا يكون له أى حجية قبل الدولة أو اصحاب الشأن .
(نقض ١٩٨١/٣/٢٣ - الطعن ٣٦٨ لسنة ٤٦ ق).

٨٧١ - قرارات لجان تقييم المنشآت المؤتممة - حجيتها :
لجان تقييم المنشآت المؤتممة ، اختصاصها . نهائية قراراتها . عدم اختصاصها بالفصل في المنازعات بين المنشأة المؤتممة والغير . فصلها في هذه المنازعات لا يكتسب حصانة تحول دون طرحها على المحكمة المختصة ولا يعد طعنا في قراراتها .
(نقض ١٩٨١/١١/٣٠ - الطعن ٦١٦ لسنة ٤٨ ق).

٨٧٣ - تأميم المنشأة لا يعفى مالكيها السابق من التزاماتها القائمة قبل التأميم :
الواقع الثابت في الدعوى أن مؤسسة (. . .) كانت منشأة فردية طبقا لما انتهى اليه الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه . ومؤدى ذلك أنه لم تكن لهذه المنشأة ذمة مالية مستقلة عن ذمة صاحبها ، ومن ثم فإن الالتزامات الناشئة عن عقد العمل ، لدى أبرمه المطعون ضده مع مالك المنشأة ينصرف مباشرة الى ذمة المالك ، ومتى كان الثابت من الامر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ أن الحراسة فرضت على أموال وممتلكات (. . .) وعائلته . وتدخل فيها المنشأة ، تعاقد المطعون ضده على العمل بها قبل تأميمها ، وان تأميم هذه المنشأة بعد ذلك لا يعفى مالكيها السابق من التزاماتها قبل التأميم التزامات شخصية نشأت في ذمته أثناء فترة تملكه لها ، بصرف النظر عن مسئولية الدولة عن هذه الالتزامات باعتبارها خلفا له في حدود مآل اليها من أموال المنشأة وحقوقها في تاريخ التأميم ومن ثم يحق للمطعون ضده الرجوع بدينه على مالك المنشأة شخصيا ، وفي ظل الحراسة على أمواله يكون رجوعه على الحارس العام الذي يمثله قانونا .

(نقض ١٩٨٢/٤/١٠ - الطعن ٦٩٤ لسنة ٤٢ ق).

٨٧٤ - قرار التأمين لا يتعدى الشركة المؤممة .

لما كان قرار التأمين لا يتعدى الشركة المؤممة ، وما كانت تشغله من مبانى وقت التأمين - ولا يمتد أثره الى أى نشاط آخر سواء أكان لصاحب الشركة المؤممة أو للغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما أورده من أن « الثابت للمحكمة أن عين النزاع مكونة من حيزتين وصالة وانها كانت منذ سنة ١٩٥٩ مقرا لشركة تدعى « جوليتا » حسبها هو ثابت من السجل التجارى وأنها ظلت بعين النزاع حتى تأمين شركه النظارات وان الثابت ايضا انها اصبحت مقرا لشركة النظارات المؤممة طبقا للثابت من عقد تأسيس هذه الشركة اعتبارا من تاريخ تأسيسها فى أول أبريل سنة ١٩٦١ ، ولما كانت هذه الاسباب التى اوردها قد جأت قاصرة ومناقضة لاتتفق مقدماتها مع النتيجة التى انتهى اليها ، ذلك أن مؤدى ماقرره الحكم هو أن شركة المقاولات السابقة كانت تمارس نشاطها بذات العين محل النزاع حتى تاريخ التأمين ولازم ذلك أنه كان يتعين عليه أن يحدد نطاق المكان الذى كانت تشغله كل من الشركتين القائمتين به والذى سلم فى اسبابه بقيامهما معا بالعين قبل التأمين وذلك توصلا الى استبعاد هذا المكان الذى ثبت شغل شركة المقاولات له .
والتي لم يشملها قرار التأمين . مما يعيب الحكم بالقصور والتناقض المبطل .
(نقض ١٩٨٣/٥/٢٥ - الطعن ٦٩٩ لسنة ٤٨ ق).

٨٧٥ - مسئولية الشركة المؤممة مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التأمين كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيتها المعنوية .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأمين بعض الشركات المنشآت وقوانين التأمين اللاحقة أن المشرع لم يشأ انقضاء الشركة أو المنشأة المؤممة بمقتضى هذه القوانين بل رأى الإبقاء على شكلها القانونى واستمرارها فى نشاطها . . . فتسأل الشركة المؤممة مسئولية كاملة عن جميع التزاماتها السابقة على التأمين كنتيجة حتمية لاستمرار شخصيتها المعنوية ولا يغير من ذلك أيلولة أسهم الشركات المؤممة الى الدولة مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود مآل اليها من أموالها وحقوقها من تاريخ التأمين ذلك أن مسئولية الدولة - وقد أصبحت المساهم الوحيد بعد أن آلت اليها ملكية الشركة المؤممة - لاتعدو أن تكون تطبيقا للقواعد العامة فى

مسئولية المساهم الذى لايسأل اثناء قيام الشركة عن التزاماتها وانما تتحدد مسئوليته عند التصفية بقيمة مايملك من أسهم وان أدماج الشركة بطريق الضم وان كان يترتب عليه أن تنقضى الشركة المندمجة وتمحى شخصيتها الاعتبارية ودمتها المالية الا أن الشركة الدامجة تحل محلها فيها لها من حقوق وماعليها من التزامات وتخلفها فى ذلك خلافة عامة . . . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى على الشركة الطاعنة - الدامجة - بالدين الذى كان على شركة سيارات الاسكندرية والبحيرة - المندمجة فيها بعد تأميمها فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ١٦/٦/١٩٨٣ - الطعن ١٠٥٧ لسنة ٥٨ ق).

٨٧٦ - تأميم - اختصاص لجان التقييم - مايجوز عن هذا الاختصاص - قرار اللجان بشأنه - قيمته وحججه :

المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان اختصاص لجان التقييم كما بينته المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ٦٣ هو تقييم رؤوس اموال المنشآت التى ائمت بالقانون المذكور ، وتقييم رأس مال المنشأة انما يكون بتحديدده على اساس العناصر المكونة له ، وهى الحقوق والاموال المكونة للمنشأة وقت التأميم ، وتتمتع لجنة التقييم المختصة فى هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة لا تخضع لآى رقابة ادارية او قضائية ، ولكن ليس لها ان تضيف الى الاموال والحقوق المؤمنة شيئاً او أن تستبعد منها شيئاً ، ذلك ان السلطة التشريعية وحدها هى التى تختص باجراء التأميم وتتولى فى القانون الصادر به تحديد نطاقه واحكامه وتعين الشركات والمشروعات والمنشآت التى ينصرف اليها التأميم ، اما لجان التقييم فليس لها اختصاص فى هذا الشأن ، ويترتب على ذلك انه لايجوز ان تقيم مالم يقصد المشرع الى تأميمه او تستبعد بعض العناصر التى انزلها المشرع فى نطاق التأميم ، فإن هى فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون لقرارها من اثر ولا يكتسب اية حصانة ولا يكون له حجية قبل الدولة واصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر فى المنازعات التى تثور بين الغير وبين المنشآت المؤمنة بشأن الاموال المتنازع عليها او اى نزاع آخر لايتعلق بالتقييم فى ذاته ، ذلك ان تحقيق هذه المنازعات من اختصاص المحاكم ذات الولاية العامة الا مااستثنى بنص خاص ، ولا يكون ذلك طعناً فى قرار لجنة التقييم وانما هو سعى

للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات . لما كان ذلك ، وكان قرار لجنة التقييم الذى يستند اليه الطاعن فى ان الافدنة الخمسة محل النزاع تدخل ضمن الاصول الثابتة للشركة المؤتممة نفاذا لقوانين التأميم لايعتبر بمجرد اقصاها من جهة الادارة بأن هذه المساحة قد لحقها التأميم ولايتمحض بالتالى عن قرار ادارى يتمتع بالحصانة القانونية امام المحاكم العادية ، وكانت منازعة المطعون ضدهم الثلاثة الاولى لاتستهدف الطعن فى قرار التقييم فى ذاته وانما انصبت على عدم دخول تلك الخمسة افدنة ضمن الاصول الثابتة للشركة المؤتممة حتى يشملها التأميم ، على اساس انهم قد اشتروها لحساب شركتهم التى لم تؤمم - وهى شركة موبيليات حلوان - فان منازعتهم على هذه الصورة لاتستهدف الطعن فى قرار التقييم فى ذاته وانما تستهدف تحقيق نزاع لايدخل فى اختصاص لجنة التقييم الفصل فيه ، وقرارها فى شأنه لا يتمحض عن قرار ادارى وليس له من اثر ولايحوز اية حجبية او حصانة تحول دون المحاكم صاحبة الولاية العامة والفصل فيها ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ - الطعن ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق).

تأمين

٨٧٧ - التأمين من المسؤولية المدنية على سيارة النقل يقيد منه الراكبان المسموح بركوبهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من قانون المرور اينما كانا في داخل السيارة سواء في « كايبتها » أو في صندوقها صاعدين اليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من اصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عنهم - أساس ذلك .

لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات ، ونصت المادة ١٦ فقرة (هـ) من ذات القانون على أن يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين فإن مفاد هذين النصين ان كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين بها خلافا لقائدها وعماها ، ولما كانت المادة ٦ فقرة ٣ من القانون المشار اليه قد نصت على أن يكون التأمين في السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى انواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عماها ، وكان نص الشرط الاول من وثيقة التأمين - موضوع الدعوى - المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات قد جرى بأن « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكبين المسموح بركوبهما طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن اية اصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وابويه وابنائيه ، ويعتبر الشخص راكبا سواء كان فى داخل السيارة أو صاعدا اليها أو

نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة»، فإن مؤدى ذلك ان التأمين من المسؤولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبها طبقا للفقرة (هـ) من المادة ١٦ من قانون المرور اينما كانا فى داخل السيارة سواء فى «كبيتها» أو فى صندوقها صاعدين اليها أو نازلين منها دون تخصيص بأن يكونا من أصحاب البضاعة المحمولة على السيارة أو من النائين عنهم مادام لفظ «الراكب» قد ورد فى النص عاما ولم يقم الدليل على تخصيصه ومن ثم وجب حمله على عمومه، كما أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى كان الحكم سلبيا فى نتيجته فلا يطله ما يقع فى اسبابه من اخطاء قانونية مادام ان هذا الخطأ لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها ولمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب دون ان تنقضه وان تستوفى ما قصر فيه الحكم من اسباب قانونية، لما كان ذلك وكان الثابت فى الاوراق ان مورثى المطعون ضدهم الستة الاول كانا يركبان وقت الحادث فى صندوق السيارة النقل المملوكة للمطعون ضده الاخير والمؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة وحدثت وفاتها بخطأ المطعون ضده السابع تابع المطعون ضده الاخير فإن شركة التأمين الطاعنة تكون ملزمة قانونا بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاتها. ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعنة بمقدار التعويض المحكوم به بالتضام مع المطعون ضده الاخير (المؤمن له) قد اصاب فى النتيجة فيكون النعى عليه بخطئه فى الاسباب التى اقام عليها قضاءه غير منتج مادام هذا الخطأ لم يؤثر فى تلك النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها اذ لمحكمة النقض ان تصحح الحكم فى هذا الشأن دون ان تنقضه وان تستوفى ما قصر فيه من اسباب قانونية ومن ثم يكون النعى برمته على غير اساس.

(نقض ١٩٨١/٤/١٥ - الطعن ٤٤٤ لسنة ٤٥ ق).

٨٧٨ - التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث سيارات النقل. عدم امتداده لعمال السيارة بأعباءه من عملها.

من المقرر - وعلى ماجرى قضاء هذه المحكمة - أن التأمين من المسؤولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه من ركبها الا

الراكين المسموح بركوبها دون غيرها ، فلا يشمل عمال السيارة نزولا على حكم دلالة اللفظ الواضحة وأعمالا لحكم الاستثناء الوارد في نهاية النص من أن التأمين لا يشمل عمال السيارة .

(نقض ١٩٨١/١١/١٨ - الطعن ١٥٨٩ لسنة ٥٠ ق).

٨٧٩ - تمسك المؤمن لديه بأن وثيقة التأمين لا تغطي عمال السيارة النقل . اغفال الحكم بحث هذا الدفاع . خطأ . قصور .

اذ كانت الطاعنة تمسكت في مذكرتها المقدمة الى محكمة الاستئناف بأن وثيقة التأمين لا تغطي المسؤولية الناشئة عن وفاة مورث المطعون عليها الاولى والثانية لانه كان يعمل حمالا بالسيارة المؤمن عليها . غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الجوهري وقضى بالزام الطاعنة بالتضامن مع المطعون عليها الثانية بالتعويض المحكوم به فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعارة الدقة في السبب .

(نقض ١٩٨١/١١/١٨ - الطعن ١٥٨٩ لسنة ٥٠ ق).

٨٨٠ - يقف تقادم دعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التي تتم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا عند صدور الحكم الجنائي النهائي .

مطالبة المضرور المؤمن له بالتعويض هي - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - الواقعة التي يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة لدعوى المؤمن له الا أنه يجب مراعاة ما طرأ على هذا التقادم من أسباب وقف سريان مدته طبقا للقانون اذ تقضى القواعد العامة بأن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا ، فاذا تقررت تلك المسؤولية بحكم جنائي كان حجة على المؤمن في تقرير مبدأ مسؤولية المؤمن له عن الحادث المؤمن منه مما مقتضاه انه اذا كان الحادث الضار المؤمن منه جريمة أو نشأ عن خطأ نشأت عنه أيضا جريمة رفعت بها الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا يمن يعتبر المؤمن له مسئولا عن فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن تقف طوال المدة التي تتم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم

الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة لسبب آخر فالمؤمن له اذا رفع دعوى على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية لأن مسئولية المؤمن قبل المؤمن له لا تتحقق الا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل المضرور .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٧٦٠ لسنة ٤٨ ق).

٨٨١ - دعوى المؤمن له قبل المؤمن - مدة سقوطها - متى تبدأ :
اذا كانت مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن تبدأ - عملا بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له وديا أو قضائيا بعد وقوع الحادث المؤمن منه الا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وأنة طاعها فإنه اذا كانت الواقعة التي يستند اليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارناتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو احدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ذلك انه وفقا للمادة ٢٥٣ / ٣ من قانون الاجراءات الجنائية المنطبقة على واقعة الدعوى قبل تعديلها بالقانون ٨٥ سنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٣٥ مكرر بتاريخ ٧٦/٨/٢٨ - لا يستطيع المؤمن له توجيه دعوى الضمان الفرعية الى المؤمن أمام المحكمة الجنائية ، كما أنه اذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف السير فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية ، لان مسئولية المؤمن قبل المؤمن له لا تقوم الا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل المضرور ، فاذا كانت هذه المسئولية الاخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى والدعوى المدنية التي رفعها المؤمن له على المؤمن ولازمة للفصل فيها في كليهما ، فيتاحتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المؤمن له هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة ان الجنائي يوقف المدني التزاما بما تقضي به المادة ٦ : ٤ من القانون المدني من وجوب تقييد القاضي

المدنى بالحكم الجنائى فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من أن مايفصل فيه الحكم الجنائى نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها تكون له قوة الشئء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، ومتى كان ممتنعا قانونا على المؤمن له أن يرفع دعواه على المؤمن امام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجانى يحدث الضرر سواء كان هو بذاته المؤمن له أو احدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، وكان اذا رفع دعواه امام المحاكم المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية فإن رفعها فى هذا الوقت يكون عقيبا اذ لايمكن النظر فيها الا بعد أن يفصل نهائيا فى تلك الدعوى الجنائية فإن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على المؤمن له مطالبة المؤمن بالضمان ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مادام المانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية - لما كان ما تقدم وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضدها الثانية - المؤمن لها - قد دىنت بحكم جنائى نهائى صدر بتاريخ ٨٠ / ١٢ / ٧ وكانت قد وجهت دعوى الضمان الفرعية الى المطعون ضده الأول بصحيفتها المعلنة اليه قانونا بتاريخ ١٦ / ٤ / ١٩٧٣ - أى قبل انقضاء ثلاث سنوات ومن ثم فإن دعواها هذه لا تكون قد سقطت بالتقادم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط دعوى الضمان الفرعية بالتقادم فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا فى خصوص هذا الشق من قضائه .

(نقض ١٩٨٢ / ١ / ١٤ - الطعن ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق) .

٨٨٢ - تمسك شركة التأمين بأن المجنى عليها ليست من بين الراكبين الذين تغطيهم الوثيقة . دفاع قانونى يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

من المقرر أن الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع لآتجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض ، وكان البين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لم تترك امام محكمة الموضوع بأن ابن المطعون

ضدّهما الاولين - والذي كان راكبا بالمقطورة ومات في الحادث - ليس من الراكبين اللذين تغطيها المسؤولية الناشئة عن التأمين الاجبارى وهو دفاع قانونى يخالطه واقع فلا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ١٣٤٦ لسنة ٤٧ ق).

٨٨٣ - تحديد المسؤولية عند تعدد الاسباب المؤدية للضرر . معياره .
أستخلاص الحكم سائغا أن قيادة الجرار هى السبب المنتج للحادث وأن المقطورة ساهمت فيه فقط . قضاؤها بالزام شركة التأمين المؤمن لديها على الجرار دون المقطورة بالتعويض . صحيح .
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المعيار فى تحديد المسؤولية عند تعدد الاسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها فى أحداث الضرر دون السبب العارض ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته « أن اتهام تابع المستأنف عليها الاخيرة (المطعون ضدها الثالثة) قام على اهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح واخلاله اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته كقيادته الجرار بمقطورة بالحالة التى وصفتها المستأنفة (الطاعنة) فى استئنافها وسمح بركوب المجنى عليهم بها وسار بالجرار بسرعة كبيرة فى طريق ضيق مما أدى الى فصل المقطورة منه ووقوع الحادث وهو مايكفى فى مساءلة المستأنف عليها الاخيرة عن التعويض ، واذا كان التأمين على الجرار لاجدال فى قيامه فإن المستأنفة تكون ملزمة بتغطية التعويض ، أما مخالفة احكام المرور بشأن المقطورة فلا تأثير له على حق المضرور فى التعويض » ، مما مفاده أن محكمة الموضوع وفى حدود سلطتها التقديرية التى تستقل بها قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع التداعى وانما ساهمت فيه فقط باقترانها بالجرار المحرك لها فكانت بذلك مجرد سبب عارض بينها كانت قيادة الجرار على النحو الذى تمت به هى السبب المنتج للضرر ، وهو تسبب سائغ وكاف فى ثبوت أن الواقعة تعتبر من حوادث الجرار وأن الضرر قد وقع بواسطته فتسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عن تعويض ذلك الفرد عملا بالمادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ١٣٤٦ لسنة ٤٧ ق).

٨٨٤ - التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية بالنسبة للسيارة النقل . التزام شركة التأمين بتغطية المسئولية الناشئة عن اصابة الراكبين المسموح بركوبها دون عمال السيارة . المقصود بالعامل في مجال تطبيق م ٣/٦ ق ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التأمين من المسئولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سيارة نقل لا يفيد منه الا الراكبان المصرح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة السادسة عشر من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه في القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يشمل عمال السيارة اخذا بصريح نص المادة السادسة فقرة ٣ من القانون سالف البيان ، واذا وردت به عبارة « عمال السيارة » عامة مطلقة فانها تشمل كل من يعمل على السيارة وتربطه علاقة عمل بصاحبها حتى ولو كان يؤدي عملا عرضيا مؤقتا لانه يعتبر عاملا وتسرى عليه احكام عقد العمل الفردى الواردة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ واحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ماعدا التأمين ضد البطالة ، ولاينفى عن حامل السيارة هذا الوصف مخالفته قانون المرور بعدم حصوله على رخصة لمزاولة عمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى بعدم مسئولية شركة التأمين عن الاضرار التى حدثت عن وفاة مورث الطاعنة عن نفسها وبصفقتها لانه ثبت من الاوراق انه احد عمال السيارة النقل التى توفى في حادثها فلا يشملها التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث تلك السيارة فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .
(نقض ١٩٨٢/٢/١١ - الطعن ٧٨٦ لسنة ٤٨ ق).

٨٨٥ - تأمين - مناط حلول الخلف محل السلف في عقد التأمين - شراء حصة في انقراض مركب غارقة بعد وقوع الخطر المؤمن منه لايجيز للمشتري الحلول محل البائعين له في تقاضى مبلغ التأمين المستحق لهم بموجب عقد التأمين .
ان مناط حلول الخلف محل سلفه في عقد التأمين على شىء معين بالذات ان تنتقل اليه ملكية ذات الشىء المؤمن عليه مع توافر مايستلزمه القانون في هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى

برفض طلب الطاعن حله محل البائعين له في تقاضى مبلغ التأمين المستحق لهم بموجب عقد التأمين لغرق المركب سالف الذكر تأسيسا على أن الطاعن لم يشتر حصة في المركب المؤمن عليها ، وانما اشترى حصته في انقاضها الغارقة بعد وقوع الخطر المؤمن منه ، فإن الحكم يكون قد التزم صحيح القانون ، وقد اقام قضاءه على مايكفى لحمله ، فلا عليه في هذه الحالة ان لم يتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها استقلالا طالما ان في قيام الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها الرد الضمنى المسقط لك حجة تخالفها ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٧ - الطعن ٣٥٢ لسنة ٤٥ ق) .

٨٨٦ - التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة . لا يغطى المسؤولية المترتبة عن وفاة أو اصابة ركابها . م ٥ ق ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، لا يغير من ذلك الغاء القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ الذى احالت اليه المادة سالف الذكر . لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات تنص على ان « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن اى اصابة بدنية تلحق اى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ » فإن قانون التأمين الاجبارى على السيارات المذكور يكون قد الحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان إيراد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ والخاص بتحديد المستفيدين من التأمين دون ان يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع على ماكان عليه من أن التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة لا يشمل الاضرار التى تحدث لركابها ولا يغطى هذا التأمين المسؤولية المدنية عن وفاة أو اصابة هؤلاء الركاب ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالزام شركة التأمين الطاعنة بالتعويض عن وفاة احد ركاب السيارة الخاصة التى وقع الحادث من قائدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٣/١٨ - الطعن ١٥٧٧ لسنة ٥١ ق) .

٨٨٧- حوادث السيارات - دعوى المضرور قبل المؤمن - تقادها - أثر الدعوى الجنائية والحكم الغيابي الذي يصدر فيها في وقت التقادم :

أن المشرع أنشأ للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن تلك الحوادث ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسرى في شأنه القواعد العامة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، فاذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند اليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء أكان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر المؤمن له مستولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن الجريمة تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور على المؤمن ولازمة للفصل في كليهما فيعتبر رفع الدعوى الجنائية مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما يترتب عليه عملا بحكم المادة ٣٨٢ من القانون المدني توقف سريان التقادم مابقي المانع قائما ، وينبني على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سريانه طوال المدة التي تظل فيها الدعوى الجنائية قائمة ولا يزول الا بانقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائي فيها بأدانة الجاني أو لانقضائها بعد رفعها لسبب آخر من أسباب الانقضاء ولا يعود سريان التقادم الا من تاريخ هذا الانقضاء ، ولما كان الحكم الغيابي القاضي بأدانة مقترف جريمة الجنحة لا تنقضي به الدعوى الجنائية اذ هو لا يعدو الا أن يكون من الاجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية طبقا للمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه اذا لم يعلن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يتخذ اجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تنقضي بمضي ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ومنذ هذا الانقضاء يزول المانع القانوني الذي كان سنيا في وقف سريان تقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن جريمة التسبب في موت ابن الطاعنين خطأ وقعت بتاريخ ١٩٧١/١١/٣ فاجرى تحقيقها ورفعت النيابة العامة عنها الدعوى الجنائية وصدر حكم غيابي بتاريخ ١٩٧٢/١٠/٧ قضى

بادانة تابع الشركة المطعون ضدها الاولى الا أن هذا الحكم لم يعلن اليه ولم يتخذ من بعد صدوره ثمت اجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٧ ، فيكون رفع هذه الدعوى الجنائية مانعا قانونيا من شأنه وقف سريان تقادم دعوى الطاعنين قبل الشركة المطعون ضدها الثانية ويظل الوقف قائما حتى تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية ، ومتى كانت دعوى الطاعنين قد أقيمت باختصاص هذه الشركة بالصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٦/١١/١٣ فإنها لا تكون قد مضت مدة السقوط المقررة بالمادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر التاريخ الذى صدر فيه الحكم الجنائى الغيابى هو التاريخ الذى زال فيه المانع القانونى المؤدى لوقف سريان تقادم دعوى الطاعنين وقضى على هذا الاساس بقبول الدفع بتقادم الدعوى المبدى من الشركة المطعون ضدها الثانية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٧ - الطعن ١٢٧٨ لسنة ٤٩ ق).

٨٨٨ - تأمين اجبارى عن حوادث السيارات - خلف المؤمن له - حله فى التعويض محل المؤمن له - مالا يشترط فى هذا الحلول :

لما كان قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ١٥٥ سنة ١٩٦٠ بشأن التزامات النقل العام للركاب بالسيارات فى مدينة القاهرة قد نص فى مادته الاولى على اسقاط التراخيص الممنوحة لشركات النقل التى عددها ومن بينها شركة اتوبيس نهضة مصر ، كما نص فى مادته الثانية والثالثة على أن تؤول الى « مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة » مرافق النقل العام للركاب بالسيارات التى كانت تتولاها الشركات المشار اليها فى المادة الاولى وكذلك كافة موجوداتها ومنشأتها المرتبطة بها والمكملة لها - كما أوجب القانون فى المادة العاشرة منه على كل شخص طبيعى أو اعتبارى يكون مديرا أو مستودعا أو حائزا لاموال أيا كانت مملوكة للشركات والمؤسسات المشار اليها فى المادة الاولى من القانون أو يكون مدينا أو دائنا لأى منها . . . أن يقدم بيانا بذلك لوزير الشئون البلدية والقروية مؤيدا بالاوراق والدفاتر والمستندات فى ميعاد لايتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نفاذ القانون فإن مؤدى هذه النصوص أن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة قد آلت اليها جميع ممتلكات شركة اتوبيس نهضة مصر

وحلت محلها في كافة حقوقها والتزاماتها بما يترتب عليه أن تنتقل الى الهيئة الطاعنة كافة الحقوق التي كانت ترتبها. وثيقة التأمين على السيارة مرتكبة الحادث وهي الحقوق التي كانت أصلا لشركة اتوبيس نهضة مصر «الاسيوطي» المؤمنة لها. لما كان ذلك وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات قد نصت على التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارات وأن يكون هذا الالتزام بقيمة ما يحكم به قضائيًا من تعويض مهما بلغت قيمته فإن مؤدى ذلك انه لا يشترط لالزام شركة التأمين بمبلغ التعويض في هذه الحالة سوى أن يكون محكوما به بحكم قضائي نهائي وذلك سواء كانت شركة التأمين ممثلة في دعوى التعويض أم لم تكن مختصة فيها لأن الزام شركة التأمين بتغطية مبلغ التعويض ليس مصدره المادة ١٠١ من قانون الاثبات وإنما مصدره المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ وتحقق الشرط الذي نصت عليه وترتبا على ذلك يكون للهيئة الطاعنة باعتبارها قد حلت محل شركة اتوبيس نهضة مصر المؤمنة لها وقد تحقق الخطر برجوع الضرر عليها بالتعويض المقضى به بحكم نهائي حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين واذا خالف الحكم المطعون فيه النظر السالف وأقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ان الهيئة الطاعنة لا تعتبر خلفا للشركة المؤمنة لها فلا تنتقل اليها حقوقها والتزاماتها وأن الهيئة الطاعنة لم تكن طرفا في عقد التأمين كما أن الشركة المطعون ضدها لم تكن ممثلة في دعوى التعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يتعين نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ - الطعن ٥٧٧ لسنة ٤٩ ق).

٨٨٩ - المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الاسباب المؤدية إلى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج في احداث هذا الضرر .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المعيار في تحديد المسؤولية عند تعدد الاسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها في احداث الضرر دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن اتهام تابع المستأنف عليها الاخيرة (المطعون ضدها الثالثة) قام على اهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح واخلاله اخلاقا جسيما بما تفرضه عليه أصول

مهنته بقيادته الجرار بمقطورة بالحالة التي وصفتها المستأنفه (الطاعنة) في استئنافها وسمح بركوب المجنى عليها بها وسار بالجرار بسرعة كبيرة في طريق ضيق مما أدى الى فصل المقطورة ووقوع الحادث وهو ما يكفى في مساءلة المستأنف عليها الاخيرة عن التعويض ، واذ كان التأمين على الجرار لاجدال في قيامه فإن المستأنفة تكون ملزمة بتغطية التعويض ، أما مخالفة احكام المرور بشأن المقطورة فلا تأثير له على حق الضرر في التعويض ، مما مفاده أن محكمة الموضوع وفي حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع التداعى بل وقع من الجرار المحرك لها ونتيجة لقيادة المتهم له بطريقة مخالفة وتهدد حياة الاشخاص للخطر وهو ما أدى الى وقوع الحادث وكان هو بدوره السبب الرئيسى للضرر وبالتالي تسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عملا بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ واذ كان هذا الذى ذهب وانتهى اليه الحكم سائغا ومتفقا وصحيح القانون فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ - الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٧ ق) .

٨٩٠ - التأمين من المسؤولية المدنية عن سيارات النقل - إفادة الراكبان المسموح بركوبهما قانونا منه - يستوى ركوبهما في كايينة السيارة أو في صندوقها : لما كانت المادة الثانية من القانون ١٩٥٥/٤٤٩ بشأن السيارات وقواعد المرور قد عرفت السيارة النقل بأنها المعدة لنقل البضائع والمهمات ونصت المادة ١٦ فقرة (هـ) من ذات القانون على ان يرخص للسيارة النقل بركوب راكبين فإن مفاد هذين النصين ان كل ترخيص بتسيير سيارة نقل يتضمن التصريح بوجود راكبين بها خلافا لقائدها وعمالها ولما كانت المادة ٦ فقرة ٣ من القانون المشار اليه قد نصت على ان يكون التأمين عن السيارة الخاصة والموتوسيكل الخاص لصالح الغير دون الركاب ولباقى انواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها وكان نص الشرط الاول من وثيقة التأمين المطابق للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذاً للمادة الثانية من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد جرى بأن يلتزم المؤمن بتغطية

المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق اى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب ايضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكين المسموح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ٤٢/٨٦ ، ٥٠/٨٩ ، ١١٧/١٩٥٠ ولا يغطى التأمين المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة او اية اصابة بدنية تلحق بزواج قائد السيارة وابويه وابنائها - ويعتبر الشخص راكبا سواء اكان فى داخل السيارة او صاعدا اليها او نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة « فان مؤدى ذلك أن التأمين من المسئولية المدنية على سيارة النقل يفيد منه الراكبان المسموح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ أينما كانا فى داخل السيارة سواء فى «ايبيتها اوفى صندوقها ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر اذ قضى برفض دعوى الطاعنين قبل شركة التأمين المطعون ضدها الثانية تأسيسا على ان مورثهم كان يركب بصندوق السيارة النقل وهو مكان غير مخصص للركوب ورتب على ذلك عدم سريان أحكام القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ عليه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ - الطعن ٩١٤ لسنة ٥٠ ق) .

٨٩١ - التأمين من المسئولية المدنية عن حوادث سيارات النقل - لا يفيد منه من ركبها إلا من سمح له بركوبها :

لما كان النص فى الشرط الاول من وثيقة التأمين المطابقة للنموذج الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ والصادر تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية من حوادث السيارات - على أن « يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع من السيارة المؤمن عليها ، ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات ايا كان نوعها ولصالح الركاب ايضا من حوادث سيارات النقل فيما يختص بالراكين المسموح بركوبها طبقا للفقرة هـ من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مالم يشملها التأمين المنصوص عليه فى القوانين ارقام ٨٦

لسنة ١٩٤٢ ، ٨٩ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، ولا يغطي التأمين
المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة او عن أية اصابة بدنية تلحق زوج قائد
السيارة وابويه وابنائيه ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة او
صاعدا اليها أو نازلا منها ولا يشمل التأمين عمال السيارة « مؤداه ان التأمين من
المسئولية المدنية حينما تكون السيارة المؤمن عليها سياره نقل لا يفيد منه من
ركابها الا من سمح له بركوبها ، ولا يغير من ذلك الغاء القانون رقم ٤٤٩ لسنة
١٩٥٥ بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، ذلك ان القانون حينما يحدد نطاق
بعض احكامه بالاحالة الى بيان محدد في قانون آخر فانه - وعلى ماجرى به
قضاء هذه المحكمة - يكون قد الحق هذا البيان ضمن احكامه فيضحي جزءا
منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك
البيان اصلا ، لما كان ماتقدم وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت امام محكمة
الاستئناف بأن وثيقة التأمين آنفة الذكر لاتغطي المسئولية المدنية الناشئة عن
وفاة مورث المطعون عليها الاولى لانه لم يكن من الركاب المصرح لهم بالركوب
انما كان من عمال السيارة النقل التي وقع منها الحادث ، غير أن الحكم المطعون
فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهري وقضى بالزام الطاعنة بالتعويض سالف
البيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعاره
القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب .
(نقض ١٩٨٤/٤/٤ - الطعن ٢٤٢ لسنة ٥٢ ق) .

تأمينات اجتماعية

- أولا - تعاريف ومجال التطبيق
- ثانيا - تأمين اصابات العمل
- ثالثا - تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء
- رابعا - تأمين المرض
- خامسا - اشتراكات التأمين وما يتصل بها
 - ١ - استحقاق الاشتراكات وحسابها
 - ٢ - الاعتراض على الاشتراكات
- سادسا - مدد الاشتراك في التأمين
- سابعا - حقوق المؤمن عليهم والمستحقين عنهم
- ثامنا - مبادئ متنوعة

أولا - تعاريف ومجال التطبيق

٨٩٢ - ان العمال المقصودين بالتأمين عليهم وفق قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ، هم من ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات ، أما من عداهم ممن ترتبط عقود عملهم بعمل آخر غير المقاولات فلا يسرى عليهم هذا القرار ولو استخدمهم صاحب العمل في أعمال مقاولات عارضة على عملهم الاصلى .

لما كانت المادة الاولى من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات ، الصادر نفاذا لقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن (تسرى أحكام هذا القرار بشأن عمال المقاولات . ويقصد بعمال المقاولات جميع العاملين الذين ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات ايا كانت مدة العملية أو مدة العمل) وتنص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القرار المذكور بأنه (فى حالة استخدام المقاول لعماله الدائمين المؤمن عليهم بالهيئة فى احدى المقاولات تسترل الاجور الخاصة بهم من قيمة الاجور الاجمالية للمقاوله) فان مفاد هذا ان العمال المقصودين بالتأمين عليهم وفق هذا القرار هم من ترتبط عقود عملهم بعمليات المقاولات ، أما من عداهم ممن ترتبط عقود عملهم بعمل آخر غير المقاولات ، فلا يسرى عليهم هذا القرار ولو استخدمهم صاحب العمل فى أعمال مقاولات عارضة على عملهم الاصلى لديه ، لما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الطعن أن العمال المراد اخضاعهم لهذا القرار انما هم عمال دائمون لدى الطاعن ترتبط عقود عملهم لديه بعمله الاصلى وهو تصنيع الاخشاب وبيعها ومؤمن عليهم لدى الهيئة ولا ترتبط عقود عملهم بعمليات مقاولات ، فان القرار الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ لا ينطبق عليهم ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٤/١٢/١٩٨١ - الطعن ٢٧١ لسنة ٤٦ ق).

٨٩٣- عبارة « خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون » بالفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية ، وردت بصيغة عامة مطلقة . القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ انما عدل من أحكام هذه الفقرة ، فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التالية للعمل به .

لما كانت الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى قبل تعديلها بالقانون ٤ سنة ١٩٦٩ . تقضى بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقا للنسب الواردة بها « فى حالة خروجه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتغال تقل عن ٢٤٠ شهرا » ، وكان المشتغلون لحسابهم من الفئات المستثناة من الخضوع لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية الى حين صدور قرار من رئيس الجمهورية بسريان أحكام هذا القانون عليهم وفقا للأوضاع المنصوص عليها فى المادة الثانية منه واذا وردت عبارة « خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون » بالفقرة (ب) من المادة ٨١ المشار اليها بصيغة عامة مطلقة ، فإن قصر هذه الحالة على تلك التى لا يتصور فيها عودة المؤمن عليه الى عمل جديد يخضع لاحكام القانون ، واستبعاد حالة اشتغاله لحسابه من هذه الحالات يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز ذلك أنه متى كان النص عاما صريحا فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل لتفسيره أو تأويله بدعوى استبعاد قصد الشارع منه - لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ سنة ١٩٦٩ انما عدل من أحكام الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية فى شأن حالة الخروج النهائى من نطاق تطبيق هذا القانون فإن هذا التعديل لا يجرى الا على الوقائع التالية للعمل به . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه ترك عمله لدى محطة بنزين رشدى لاحترافه التجارة منذ ١٩٦٨/٣/١ قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ سنة ١٩٦٩ الذى حدد حالات الخروج النهائى من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استنادا للقانون رقم ٤ سنة ١٩٦٩ المشار اليه وقبل صدور القانون رقم ٦١ سنة ١٩٧٣ بانطباق احكام قانون التأمينات الاجتماعية المتعلقة بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة على أصحاب الاعمال ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى باستحقاق المطعون عليه لتعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا

من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية باستقالته من عمله لاحترافه التجارة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ١٧٧ لسنة ٤٣ ق).

٨٩٤ - العاملون في الزراعة المستثنون من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية هم فقط العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة وليس من بينهم من يؤديون أعمالاً إدارية كناظر الزراعة وأعمال الحراسة والمشتغلين على آلات ميكانيكية .

أصدر المشرع بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ - ونص في مادته العاشرة على أنه - يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين والادخار للعمال الخاضعين للقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة - ووضح من عبارة هذه المادة أنها تضمنت تفسيراً كشف به المشرع عن المقصود بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بأنهم العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة - ومن المقرر أن من حق المشرع أن يصدر قانوناً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق وأن هذا الحق لا يؤثر فيه استطالة الزمن بين القانونين - وإن القانون التفسيري يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من تاريخ سريان القانون السابق الذي فسره لامنشأ لحكم جديد - لما كان ذلك فإن العاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية - هم فقط العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة مما مؤداه أن غير هؤلاء من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة - كمن يؤديون الأعمال الإدارية - شأن ناظر الزراعة أو أعمال الحراسة المشتغلين على آلات ميكانيكية فإنهم يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التي نظمها القانون سالف الذكر .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٢٢٨ لسنة ٤٠ ق).

٨٩٥ - أداء اشتراكات العمال طبقا لنصوص قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو صاحب العمل الحقيقي دون مالك البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة - للهيئة مطالبة مالك البناء بالتعويض أن كان له مقتضى في حالة عدم قيامه بأخطارهم بأسم المقاول أو عنوانه - قول المطعون ضده أنه لم يستخدم في إقامة البناء عمالا تربطه بهم علاقة عمل لا تجعل منه مدعيا بخلاف الظاهر فلا يتقل اليه عبء اثبات أن علاقته بمن عهد اليهم بتشيد البناء علاقة مقاولة وليست علاقة عمل - قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أورد حكما مخالفا فأعفى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من اثبات أن الأعمال انما تمت عن طريق عمال استخدمهم صاحب العمل وليست بعمال المقاول - أساس ذلك .

لما كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ و ١٠ و ١٣ و ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلتزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال عن العاملين لديهم الا أولئك الذين يستخدمون عمالا يعملون تحت إشرافهم لقاء اجر طبقا للتعريف الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية قد نصت على انه : « اذا عهد بتنفيذ العمل لمقاول وجب على صاحب العمل اخطار هيئة التأمينات الاجتماعية باسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء في العمل بثلاثة أيام على الأقل . . . » فأن مفاد ذلك ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن هذه المادة لم تأت بتعريف لصاحب العمل يغير مانصت عليه المادة الأولى من قانون العمل وأن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة للعمال الذين استخدمهم لتنفيذ العمل باعتباره هو صاحب العمل الحقيقي دون مالك البناء الطرف الآخر في عقد المقاولة ، وفي حالة عدم قيام هذا الأخير باخطار الهيئة العامة بأسم المقاول وعنوانه كان لها مطالبة بالتعويض ان كان له مقتضى . ولما كان الأصل في نطاق الحقوق الشخصية هو براءة الذمة وانشغالها عارض ويقع عبء الاثبات على عاتق من يخالف الثابت أصلا مدعيا أو مدعى عليه ، وكان قول المطعون ضده أنه لم يستخدم في إقامة البناء عمالا تربطه بهم علاقة عمل لا تجعل منه مدعيا بخلاف الظاهر فلا يتقل اليه عبء اثبات أن علاقته بمن عهد اليهم

بتشييد البناء علاقة مقاوله وليست علاقة عمل . ويؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حكما مغايرا لنص المادة ١٨ المشار اليها أورده في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٢ منه - المضافة - بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والتي يعمل بها من تاريخ سريان القانون الاول - ونص فيها على انه : « يجب على من يعهد بتنفيذ أية عمل لمقاول أن يخطر الهيئة بأسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ويكون مسند الاعمال متضامنا مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقا لأحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاختار . » وهو مايؤذن بتحول في السياسة التشريعية اذ فرض المشرع المسؤولية التضامنية على مسند الاعمال مع المقاول الذي أسند اليه هذه الاعمال اذا تخلف عن الاختار في الميعاد المحدد . ولازم ذلك انه بهذه المسؤولية التضامنية المقررة قانونا أعفى المشرع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من اثبات أن الاعمال انما تمت عن طريق عمال استخدمهم صاحب العمل وليست بعمال المقاول . ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سديدا .

(نقض ١٩٨٢/١/٣ - الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٤ ق).

٨٩٦ - مقاولون من الباطن - المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاول لا تنطبق الا حيث يعهد بتنفيذ العمليات الى مقاولين من الباطن ولا على المحكمة أن هي لم تطبق أحكام قرار وزير العمل المشار اليه - أساس ذلك .

لما كانت المادة ٨ من قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاول - الصادر بالتفويض الوارد بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « اذا عيّد بتنفيذ العمليات الى مقاولين من الباطن في القطاع الخاص، أو الجمعيات التعاونية والحرفية فيجب على صاحب العمل أو المقاول الأصلي أن يقوم بخصم اشتراكات التأمينات الاجتماعية محسوبة وفقا للمادة السابعة - مستحقات المقاول لدى صرف كل مستخلص وتسدد هذه الاشتراكات من مكتب الهيئة المختص . . » وكان هذا النص - وأيا كان وجه

الرأى فى مدى التزامه حدود ذلك التفويض فيما فرضته على صاحب العمل من التزام باستقطاع اشتراكات التأمين وسدادها للهيئة - لا ينطبق فى الأصل وبصريح عبارته الا حيث يعهد بتنفيذ العمليات الى مقاولين من الباطن وهو ما لم يكشف عنه الواقع فى الدعوى الراهنة ، لما كان ذلك فلا تثريب على الحكم المطعون فيه اذا هو لم يطبق أحكام قرار وزير العمل المشار اليه ويضحى النعى بهذا الوجه على غير أساس (نقض ١٩٨٢/١/٢ - الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٤ ق

٨٩٧ - المقاول وحده هو الملزم بالاشتراكات عن العمال الذين أستخدمهم لتنفيذ العمل بأعتباره هو صاحب العمل الحقيقى دون مالك البناء ، الطرف الآخر فى عقد المقاولة . فى حالة عدم قيام مالك البناء بأخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأسم المقاول وعنوانه ، لا يكون للهيئة الا مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى .

لما كان يبين من استقراء نصوص المواد ٤ ، ١٠ ، ١٧ ، ١٥ ، من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه لا يلزم بأداء الاشتراكات من أصحاب الأعمال الا أولئك الذين يستخدمون عمالا يعملون تحت اشرافهم لقاء أجر طبقا للتعويض الوارد بالمادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وكانت المادة ١٨ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه قد نصت على أنه اذا عهد بتنفيذ العمل الى مقاول وجب على صاحب العمل اخطار الهيئة باسم المقاول وعنوانه قبل البدء فى العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ، ويكون المقاول الأصلى والمقاول من الباطن متضامنين فى الوفاء بالتزامات المقررة فى هذا القانون » ، فأن مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن هذه المادة لم تأت بتعريف لصاحب العمل يغير مانصت عليه المادة الأولى من قانون العمل ، وأن المقاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات عن العمال الذين أستخدمهم لتنفيذ العمل بأعتباره هو صاحب العمل الحقيقى دون مالك البناء الطرف الآخر فى عقد المقاولة ، وأنه فى حالة عدم قيام الأخير بأخطار الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأسم المقاول وعنوانه لا يكون للهيئة الا مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى ، ولما كان الأصل فى نطاق الحقوق الشخصية براءة الذمة وانشغالها عارض ويقع عبء

الاثبات على عاتق من يخالف الثابت أصلا مدعيا أو مدعى عليه ، وكان قول المطعون ضده أنه لم يستخدم في إقامة البناء عمالا تربطه بهم علاقة عمل لا يجعل منه مدعيا بخلاف الظاهر فعلا فينتقل اليه عبء اثبات أن علاقته بمن عهد اليهم بتشيد البناء علاقة مقاوله وليست علاقة عمل ، ويؤيد هذا النظر أن المشرع استحدث في قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ حكما مغايرا لنص المادة ١٨ المشار اليها أورده في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٢ منه - المضافة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ والتي يعمل بها من تاريخ سريان القانون الاول - ونص فيها على أنه « يجب على من يعهد بتنفيذ أية أعمال لمقاول أن يخطر الهيئة باسم ذلك المقاول وعنوانه وبياناته عن العملية قبل بدء العمل بثلاثة أيام على الأقل ، ويكون مسند الأعمال متضامنا مع المقاول في الوفاء بالالتزامات المقررة وفقا لاحكام هذا القانون في حالة عدم قيامه بالاحطار » ، وهو ما يؤذن بتحول في السياسة التشريعية ، اذ فرض المشرع المسؤولية التضامنية على مسند الأعمال مع المقاول الذي اسند اليه هذه الأعمال اذا تخلف عن الاحطار في الميعاد المحدد ، ولازم ذلك أنه بهذه المسؤولية التضامنية المقررة قانونا أعفى المشرع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من اثبات أن الأعمال انما تمت عن طريق عمال استخدمهم صاحب وليس بعمال المقاول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه التزم هذه النظر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويضحى النعى عليه بهذه الوجهة على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٣ - الطعن ٩٠٥ لسنة ٤٤ ق .)

٨٩٨ - استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين - متى كان قادرا على أدائه - مشروط بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدره ١٨٠ شهرا على الأقل . اذا اكتملت هذه المدة لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ سن الستين أن يطلب الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد ابتغاء الحصول على معاش أكبر ، ولو أن المشرع قصد ذلك لجعل سريان النص مطلقا دون تقييده بآخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

الفقرة الأولى من المادة السادسة من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بالتأمينات الاجتماعية الذي يحكم واقعة الدعوى - قبل تعديلها

القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص بأن « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه اذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في معاش ولايسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ ». مما مفاده ان استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه مشروط بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها ١٨٠ شهرا على الاقل بحيث اذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ سن الستين أن يطلب الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد ابتغاء الحصول على معاش اكبر ولو أن المشرع قصد ذلك لجعل سريان النص مطلقا دون تقييده بآخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ .

لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى وعلى ماسجله الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن استحق معاشا يبلوغه سن الستين عن مدة خدمته بوزارة الاشغال العمومية التي تجاوزت ١٨٠ شهرا ، فإن التحاقه بالعمل لدى المطعون عليها منذ ١/١١/١٩٦١ - بعد بلوغه سن الستين الى تاريخ انتهاء خدمته في ١/١/١٩٦٦ - لا يتطلب اشتراكه في تأمين الشيخوخة لانه يكون بمثابة تأمين يبدأ لأول مرة بعد بلوغه سن الستين ، وهو ما لا يجوز ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة وكان لمحكمة النقض أن تصحح ماوقع في تقريراته القانونية من خطأ ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

(نقض ١٨/١/١٩٨٢ - الطعن ٧٦١ لسنة ٤٥ ق).

٨٩٩ - تحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون - والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقا للمادة ٨١ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وردت في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته ، وبما لايجوز معه اضافة حالات أخرى اليها .

لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « اذا

انتهت خدمة المؤمن عليه لاحد الاسباب التالية ، صرف له تعويض الدفعة الواحدة ، طبقا للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) . . . (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذه القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا ، وفي حالة مغادرة البلاد نهائيا أو الهجرة يكون التعويض وفقا للنسب الآتية . . . وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وكان وزير العمل قد أصدر بموجب التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ و ٧ و ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقا لاحكام المادة ٨١ المذكورة ، مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات انما وردت في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته ، وبما لايجوز معه اضافة حالات أخرى اليها .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ان استقالة الطاعن من عمله - لاشتغاله في التجارة لحساب نفسه لاتعد من الحالات الواردة حصرا ، وانها لاتعتبر خروجاً نهائياً من نطاق قانون التأمينات الاجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، مما يكون النعى عليه بسبب الطعن قائماً على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/١/٢٥ - الطعن ٣٥٦ لسنة ٤٥ ق).

٩٠٠ - أراد المشرع في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أستبعاد كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من نطاق سريانه ، بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين يؤدون الاعمال الادارية والكتابية المتعلقة بالزراعة . لمصطلح « العاملين في الزراعة » مدلولاً معيناً في قصد الشارع بحيث يشمل فئاتهم ، سواء من يؤدي منهم أعمال الفلاحة البحتة أو غيرهم ممن يؤدون أعمالاً أخرى متعلقة بالزراعة .

النص في المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية - التي تحكم واقعة الدعوى - بأن « تسرى أحكام هذا

القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية : ١ -
 ... ٢ - العاملين في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص » ، مفاده -
 وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد بهذا الاستثناء - وعلى
 ما بين من المناقشات البرلمانية الخاصة بهذا القانون - استبعاد كل من يعمل في
 الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يشمل الاستثناء العمال الذين
 يؤدون الاعمال الادارية والكتابية المتعلقة بالزراعة مما يكشف عن أن لمصطلح
 « العاملين في الزراعة » مدلولاً معيناً في قصد الشارع بحيث يشمل جميع فئاتهم
 سواء من يؤدي منهم أعمال الفلاحة البحتة أو غيرهم ممن يؤدون أعمالاً أخرى
 متعلقة بالزراعة ، وأن المذكرة الايضاحية لهذا القانون حين تحدثت عن فئات
 العاملين التي استثنائها القانون في مادته الثانية من احكامه وقالت أن المقصود
 بهم من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ولا يمتد الاستثناء الى غيرهم ممن يؤدون
 الاعمال الادارية وأعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والخفير أو كاتب
 الزراعة وغير هؤلاء ممن يؤدون أعمالاً مماثلة تكون قد خرجت عن المعنى
 الصحيح لعبارة النص حسبما قصده الشارع فضلاً عن تخصيصها لعمومه بغير
 تخصص وتجاوزت حد الايضاح وبسطة مجال تطبيق القانون على بعض
 طوائف من عمال الزراعة دون سند من نصوصه وهو ما لا تملكه تلك المذكرة .
 لما كان ذلك ، وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل
 بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥
 أذ تنص بأن « يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم
 ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . . والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . . والقانون رقم ٦٣
 لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملون الذين يقومون
 بأعمال الفلاحة البحتة » ، فأنها تكون قد اتت بحكم جديد يضيق من فئات
 المستثنين من أحكام تلك القوانين ويقصر الاستثناء على فئة واحدة من العاملين
 في الزراعة هي فئة من يؤدون أعمال الفلاحة البحتة ويبسط نطاق التغطية التي
 كفلتها القوانين المذكورة على فئة العاملين في غير أعمال الفلاحة البحتة وقد
 كانت مستثناة بصريح نصوص تلك القوانين ، مما لا يسوغ معه في صحيح
 النظر القول بأن نص المادة المذكورة تفسير تشريعي لنصوص القوانين المشار
 اليها في هذا الخصوص ولم يكن هناك حاجة مع صراحتها ووضوح دلالتها في
 غير لبس أو غموض لتدوين المشرع لتفسيرها .

لما كان ذلك ، وكان الاصل في القوانين أنها لا تطبق بأثر رجعي الا ما استثنى بنص خاص ، واذا انتفى هذا الاستثناء فإن المادة العاشرة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها فيما سلف لا تسرى الا على الوقائع التالية لتاريخ نشر هذا القانون أعمالا للآثر المباشر للقانون مما يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب قائما على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن ١١٠٩ لسنة ٥١ ق).

٩٠١ - اذا اقام الشخص البناء بواسطة عمال استخدمهم بنفسه دون الالتجاء لمقاولين ، فإنه يكون ملزما بأداء الاشتراكات المستحقة عن أجور العمال الذين أستخدمهم تحت اشرافه في إقامة البناء بأعتباره صاحب عمل .

قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد امتد نطاق تطبيقه وفقا لنص المادتين ٢ ، ٦٤ منه الى فئات العاملين الذين يستخدمون في أعمال عرضية ومؤقتة بالنسبة لكافة أنواع التأمينات عدا تأمين البطالة ، واذا كانت المادة ١٢ من هذا القانون بعد أن نظمت كيفية حساب اشتراكات التأمين على أساس الاجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم نصت على أنه يجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة أن يحدد طريقة حساب الاجور التي يجرى على أساسها أداء تلك الاشتراكات ، وعملا بهذا التفويض صدر القرار الوزاري رقم ١٨١ لسنة ١٩٦٤ بقواعد تحصيل وأداء الاشتراكات المستحقة وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ونص في مادته الأولى على أن تسرى احكامه بالنسبة لاصحاب الأعمال والعمال الذين تسرى في شأنهم أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فيما عدا العمال المؤقتين والعرضيين الذين يصدر في شأن تنظيم الاجراءات الخاصة بأشتراكهم قرار وزاري آخر ، وكان نص هذه المادة لا يتأدى منه ارجاء سريان قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه على هؤلاء العمال وإنما يعنى أنه ترك تحديد طريق حساب أجورهم لقرار لاحق وليس من شأن ذلك أن يمتد أعمال احكام القانون عليهم في هذه الصدد في غية ذلك القرار ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه يقرر أنه اقام البناء بواسطة عمال أستخدمهم بنفسه دون الالتجاء لمقاولين فإنه يكون ملزما بأداء الاشتراكات المستحقة عن أجور العمال الذين استخدمهم تحت اشرافه في إقامة البناء بأعتباره صاحب عمل وكان لا يغير من

ذلك صدور القرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن الاجراءات الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات والذي لا ينطبق الاحيث يعهد بتنفيذ العمليات الى مقاولين أو مقاولين من الباطن . فان الحكم المطعون فيه اذ يخالف هذا النظر يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٢/٤/٥ - الطعن ٧٢٧ لسنة ٤٦ ق) .

٩٠٢ - يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة . من عدا هؤلاء من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التي نظمتها تلك التشريعات .

لما كان المشرع قد أصدر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أنه (يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار للعمال الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية - العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة) وكانت المذكرة الايضاحية لهذا النص قد أفصحت عن أنه أنما تغايبان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار اليها بما ينبىء عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط خشية تواتر الاحكام علي القضاء بأنهم كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة الامر الذي يهدد فئة ممن يعملون في غير أعمال الفلاحة البحتة بخروجهم من نطاق التغطية التي كفلتها لهم قوانين التأمينات الاجتماعية ويزعزع المراكز القانونية المستقرة . وهو مأموداه ان عبارة المادة العاشرة المشار اليها ليست الاتفسيرا كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنها بنص المادة أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ذلك أنه يحق للمشرع أن يصدر قانونا تفسيريا يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر في هذا الحق استطالة

الزمن بين القانونين ، ويعتبر القانون التفسيري كاشفا عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذى فسرته وليس منشئا لحكم جديد . لما كان ذلك وكان اعتبار العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة هم وحدهم الذين استثنيتهم تشريعات التأمينات الاجتماعية آنفة البيان من أحكامها مؤداه بطريق اللزوم والاقتضاء أن من عداهم من العاملين فى الزراعة بصفة غير مباشرة وهم الذين يؤدون الاعمال الادارية وأعمال الحراسة كناظر الزراعة والخلوى والخفير وكاتب الزراعة والمحصل والعمال المشتغلين على الآلات الميكانيكية وغيرهم ممن يؤدون أعمالا مماثلة يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التى نظمتها تلك التشريعات . - لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عدم اخضاع عمال مورثة المطعون ضدهم الذين يعملون فى الزراعة بصفة غير مباشرة كناظر زراعة ومحصل وخفراء لأحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تأسيسا على أن الاستثناء الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما انما يمتد اليهم مساويا بذلك بينهم وبين من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فى عدم خضوعهم جميعا لكافة أنواع التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٤/١١/١٩٨٢ - الطعن ١٩٢٧ لسنة ٥١ ق) .

٩٠٣ - تسرى أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر بشأن التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين عدا من نوهت عنهم المادة الثانية منه ومن بينهم أصحاب الاعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر فى شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار بذلك من رئيس الجمهورية . أصدر المشرع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بقانون التأمينات الاجتماعية المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ والذى يحكم واقعة الدعوى ، ونص فى مادته الثانية على أن (تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية : ١ - العاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المتفعلين بأحكام قوانين التأمين والمعاشات . ٢ - العاملين فى الزراعة الا فيما يرد به نص خاص . ٣ - خدم

المنازل ، ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة ان يصدر قرارا بسريان احكام هذا القانون على الفئات الاتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الاجور والمزايا بالنسبة الى هذه الفئات : ١ - ... ٢ - ... ٣ - ذوى المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم وأصحاب الحرف . ٤ - أصحاب الاعمال أنفستهم .) بما مفاده سريان احكام هذا القانون على جميع العاملين عدا من نوهت عنهم تلك المادة ومن بينهم أصحاب الاعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر في شأن سريان أحكامه بالنسبة لهم قرار بذلك من رئيس الجمهورية ، وكان الثابت من الاوراق أن مورث المطعون ضدهم قدم الى الطاعنة استمارات موقعا عليها منه بطلب الاشتراك لديها عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع بصفتهم عمالا لديه اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٥ بالنسبة للمطعون ضده الثانى واعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ بالنسبة للمطعون ضدهما الثالث والرابع ، وأنه في ٨/٥/١٩٦٧ اخطر الطاعنة بانهاء خدمتهم لديه بعد أن أصبحوا شركاء معه بمقتضى عقد الشركة المبرم في ١/٥/١٩٦٩ والثابت التاريخ في ٢٥/٥/١٩٦٩ وخروجهم بذلك من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الحكم الصادر في اللجنة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٦٦ قنا ببراءة مورث المطعون ضدهم من تهمة عدم التأمين عن عماله أستنادا الى قيام عقد الشركة في ٢٥/٦/١٩٦٦ وكانت الواقعة محل المحاكمة في ٢٨/٦/١٩٦٦ بما لايتأدى معه الاحتجاج به في النزاع حول علاقة العمل التى نشأت بين المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع وبين المورث قبل هذا التاريخ لما هو مقرر بنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ من أن القاضى المدنى لايرتبط بالحكم الجنائى الا فى الوقائع التى فصل فيها وكان فصله فيها ضروريا - لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة ذمة مورث المطعون ضدهم من اشتراكات التأمين وفوائد التأخير المستحقة عن المطعون ضدهم الثانى والثالث والرابع فى الفترة السابقة على قيام عقد الشركة تأسيسا على أنهم كانوا شركاء للمورث ولم يكونوا عمالا لديه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ٦/١٢/١٩٨٢ - الطعن ١٥ لسنة ٤٨ ق) .

٩٠٤ - لا يقبل - لأول مرة أمام محكمة النقض - إثارة دفاع قانوني يستوجب تحقيقاً موضوعياً لبيان نوع العمل الذي كان يباشره العامل وما إذا كان هذا العمل في الزراعة البحتة أو يتصل به بصفة غير مباشرة بما يخرج من نطاق تطبيق قوانين التأمينات الاجتماعية أو يخضعه لها .

ان ماثير هو دفاع قانوني يستوجب تحقيقاً موضوعياً لبيان نوع العمل الذي كان يباشره المطعون ضده في دائرة عبد العزيز عزت وما اذا كان هذا العمل في الزراعة البحتة أو يتصل به بصفة غير مباشرة بما يخرج من نطاق تطبيق القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو يخضعه لها ، وبيان تاريخ العمل بنظام المعاش الذي استبدل بنظام مكافأة نهاية الخدمة ، واذ لم يسبق للطاعنة التمسك بهذا الدفاع امام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل منها اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ - الطعن ٩ لسنة ٤٢ ق).

٩٠٥ - يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة . مؤدى ذلك بطريق اللزوم والاقتضاء أن من عدا هؤلاء من العاملين في الزراعة يخضعون لاحكام جميع انواع التأمينات الاجتماعية التي نظمتها تلك التشريعات .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عندما أصدر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٨٠ القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أن « يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة » وأفصح في المذكرة الايضاحية لهذا النص عن أنه انما تغيا بيان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار اليها بما ينبىء عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط خشية تواتر الاحكام على القضاء بأنهم كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير

مباشرة الأمر الذى يهدد فئة من يعملون فى غير اعمال الفلاحة البحتة بخروجهم من نطاق التغطية التى كفلتها لهم قوانين التأمينات الاجتماعية ويزعزع المراكز القانونية المستقرة فإن مفاد ذلك أن عبارة المادة العاشرة المشار اليها ليست الا تفسيراً كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنها بنص المادة أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، لانه يحق للمشرع أن يصدر قانوناً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر فى هذا الحق استطالة الزمن بين القانونين ، ويعتبر القانون التفسيري كاشفاً عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذى فسره وليس منشئاً لحكم جديد . لما كان ذلك ، وكان اعتبار العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة هم وحدهم الذين استثنيتهم تشريعات التأمينات الاجتماعية آنفة البيان من احكامها مؤداه بطريق اللزوم والاقتضاء ان من عداهم من العاملين فى الزراعة بصفة غير مباشرة وهم الذين يؤدون الاعمال الادارية واعمال الحراسة كناظر الزراعة والحولى والخفير وكاتب الزراعة والمحصل والعمال المشتغلين على الآلات الميكانيكية وغيرهم ممن يؤدون اعمالاً مماثلة يخضعون لاحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التى نظمتها تلك التشريعات ، لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عدم اخضاع عمال المطعون ضدهما الذين يعملون فى الزراعة بصفة غير مباشرة لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تأسيساً على أن الاستثناء الوارد فى المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما إنما يمتد اليهم مساوياً بذلك بينهم وبين من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فى عدم خضوعهم جميعاً لكافة أنواع التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/٢ - الطعن ١٥١٣ لسنة ٥٢ ق).

٩٠٦ - الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الاجر الذى حددته تلك القرارات الصادرة من وزير العمل والتأمينات الاجتماعية بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته .

لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون

التأمينات الاجتماعية تنص على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس ما يتقاضونه من الاجور في شهر يناير من كل سنة ، أما العاملون الذين يلتحقون بالخدمة بعد الشهر المذكور فتحسب اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخدمة . . ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يحدد طريقة حساب الأجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والأوضاع التي تتبع في تحصيل وأداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون » ، وكان وزيرا العمل والتأمينات الاجتماعية قد أصدرتا بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٧٩ لسنة ١٩٦٧- و ٩ لسنة ١٩٦٩ و ١٦٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض القواعد الخاصة بالتأمين على عمال المقاولات وبيان الأجر الذي يتم على أساسه تحديد حقوقهم التأمينية وذلك لحكمة ترجع الى طبيعة العمل الذي يؤدونه ، بما مؤداه أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المقاولات يجرى حسابها على أساس الأجر الذي حددته تلك القرارات بالاستناد الى تفويض من القانون ذاته .

لما كان ذلك ، وكان القرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٧٣- قد صدر من وزير التأمينات في ١٠/٢٨/١٩٧٣ على أن يعمل به من ١/١١/١٩٧٣ ونص في المادة الثالثة منه على أن « يتم تحديد المزايا التي تستحق لعمال المقاولات المشار اليهم بالمادة ١ من قرار السيد وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ على أساس الأجر المحدد لفرقة العامل وفقا للجدول رقم (٨) المرافق » ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده الأولى التحق بالعمل لدى المطعون ضده الثاني في ١/٩/١٩٧٤ في اعمال المقاولات واصيب في ١/٢٨/١٩٧٤ باصابة عمل نشأ عنها عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٣٩ ٪ ، فإن أحكام القرار الوزاري المشار اليه بشأن تحديد الأجر الذي يجرى على أساسه حساب حقوقه التأمينية من معونة مالية ومعاش تكون هي الواجبة التطبيق ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب المعونة المالية والمعاش على أساس الأجر الفعلي ولم ينزل أحكام القرار الوزاري السالف الذكر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثان للظعن .

(نقض ١/٢٤/١٩٨٣ - الطعن ٢٣٣٥ لسنة ٥١ ق) .

٩٠٧ - استقالة العامل المؤمن عليه لاستقالته لحسابه الخاص لاتعد خروجاً نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية .

لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « إذا أنتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين (أ) . . . (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة ويكون التعويض وفقاً للنسب الآتية . . . وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » ، وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون والتي تميز للمؤمن عليه صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة ٨١ المذكورة مما يبين معه أن تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض القانون ذاته وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها .

لما كان ذلك ، وكانت استقالة المطعون ضده لافتتاح صيدلية لاتعد من الحالات الواردة حصراً ، فإنها لاتعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق قانون التأمينات الاجتماعية تميز له صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن استقالة المطعون ضده من الخدمة في ١٩٦٩/٧/٣١ بعد خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية يميز له اقتضاء تعويض الدفعة الواحدة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٤ - الطعن ٤١١ لسنة ٤٨ ق) .

٩٠٨ - يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عندما أصدر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣

القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أنه « يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية ، العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة » وافصح في المذكرة الإيضاحية لهذا النص عن أنه إنما تغيا بيان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار إليها بما ينبىء عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط خشية تواتر الأحكام على القضاء بأنهم كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذى يهدد فئة من يعملون في غير أعمال الفلاحة البحتة بخروجهم من نطاق التغطية التى كفلتها لهم قوانين التأمينات الاجتماعية ويزعزع المراكز القانونية المستقرة ، بما مؤداه أن عبارة المادة العاشرة المشار إليها ليست الا تفسيرا كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنها بنص المادة ، أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، لانه يحق للمشرع أن يصدر قانونا تفسيريا يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر في هذا الحق استطالة الزمن بين القانونين ويعتبر القانون التفسيري كاشفا عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذى فسره وليس منشئا لحكم جديد . لما كان ذلك وكان اعتبار العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة هم وحدهم الذين استثنتهم تشريعات التأمينات الاجتماعية آنفة البيان من أحكامها ، ولازم ذلك أن من عداهم من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة وهم الذين يؤدون الأعمال الادارية وأعمال الحراسة كناظر الزراعة والخلوى والخفير وكتاب الزراعة والمحصل والعمال المشتغلين على الآلات الميكانيكية وغيرهم ممن يؤدون أعمالا مماثلة يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التى نظمتها تلك التشريعات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم خضوع مورث الطاعنتين الذى كان يعمل ناظرا لزراعة المطعون ضده الثانى - لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة

الدعوى - مساويا بينه وبين من يقومون بأعمال القلاحة البحتة في عدم خضوعهم جميعا لكافة أنواع التأمينات الاجتماعية. على خلاف التفسير التشريعي المشار اليه ، فإنه يتعين نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ٧٠١ لسنة ٤٦ ق).

٩٠٩ - المكاول وحده هو الملزم باداء الاشتراكات بالنسبة لمن يستخدمهم من العمال لتنفيذ العمل باعتباره صاحب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الثاني في عقد المكاولة .

لما كان مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المكاول وحده هو الملزم بأداء الاشتراكات بالنسبة لمن يستخدمهم من العمال لتنفيذ العمل باعتباره صاحب العمل الحقيقي دون صاحب البناء الطرف الآخر في عقد المكاولة وفي حالة عدم قيام الأخير بأخطار الهيئة العامة للتأمينات باسم المكاول وعنوانه في الميعاد المقرر يكون للهيئة مطالبته بالتعويض أن كان له مقتضى ، فلا تقيم واقعة عدم الاخطار هذه قرينة قانونية على أنه هو الذى قام بالبناء بعمال تابعين له مادامت المادة ١٨ المشار اليها قد افتقدت الدعامة اللازمة لقيامها ذلك أن القرينة القانونية لا تقوم بغير نص فى القانون ، وكان الاصل فى الحقوق الشخصية براءة الذمة وانشغالها عارض ويقوم عبء الاثبات على عاتق من يدعى خلاف الثابت أصلا مدعيا أو مدعى عليه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون التمس عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٤ - الطعن ٥٤٢ لسنة ٤٩ ق).

٩١٠ - اذا انتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغه سن الستين وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ستين اشتراكاً شهرياً ولم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة عن خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين .

لما كانت المادة ٦٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أنه « اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية قبل بلوغه سن الستين صرف له تعويض الدفعة الواحدة . . طبقاً للنسب والقواعد الآتية : (أ) . . . (ب) في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ٢٤٠ اشتراكاً شهرياً . . . ويكون التعويض وفقاً للنسب الآتية : ١١ ٪ اذا كانت الاشتراكات المسددة تقل عن ٦٠ اشتراكاً شهرياً . . . ويستحق المؤمن عليه فضلاً عن التعويض المشار اليه . . . المكافأة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً » وتنص الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكرراً من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه « . . . اذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهراً استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقاً لقانون العمل . . . وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة » وتنص المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل على أنه « اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الالغاء من جانب صاحب العمل في العقد غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي الى العامل مكافأة عن مدة خدمته تحسب على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية . . . » وتنص المادة ٨٠ من ذات القانون على أنه « يجوز للعامل . . . أن يستقيل من العمل ويستحق في هذه الحالة المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ اذا كانت مدة خدمته تزيد على ستين وقيل أن تبلغ خمس سنوات وثلاثيها اذا لم تبلغ مدة خدمته عشر سنوات ويستحق المكافأة كاملة اذا استقال بعد عشر سنوات » وتنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد اصدار ذات

القانون المضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه « . . . لا يسرى حكم المادة ٧٣ من القانون . . . فيما يتعلق بمكافأة مدة الخدمة السابقة على العمل به الا في حدود ما كان منصوصا عليه في القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ وعلى أساس الأجر الأخير وقت انقضاء العقد » وتنص المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى على أنه « اذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة وجب عليه أن يؤدي الى العامل مكافأة عن مدة خدمته على الوجه الآتى : (أ) للعمال المعيّنين بالماهية الشهرية أجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات التالية بحيث لا تزيد المكافأة عن أجر سنة ونصف . . . » وكان مؤدى هذه النصوص أنه اذا انتهت خدمة المؤمن عليه بخروجه نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغه سن الستين وكانت الاشتراكات المسددة عنه تقل عن ستين اشتراكا شهريا ولم تبلغ مدة اشتراكه في التأمين مضافا اليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا فإنه يستحق بجانب تعويض الدفعة الواحدة مكافأة عن خدمته السابقة على اشتراكه في التأمين محسوبة طبقا للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه في المدة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في ١٩٥٩/٤/٧ وطبقا للمادة ٧٣ من هذا القانون في المدة التالية وذلك اذا كان انتهاء خدمة العامل بسبب انقضاء مدة العقد المحدد المدة أو بسبب الغاء العقد من جانب صاحب العمل في العقود غير المحددة المدة ، ويستحق ثلثي المكافأة المنصوص عليها في المادة ٧٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ طبقا للمادة ٨٠ من هذا القانون في حالة استقالته من عمله وكانت مدة خدمته بلغت خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات دون تفرقة بين مدة خدمته السابقة على العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين مدة خدمته اللاحقة على العمل بهذا القانون لأن حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من مواد اصدار هذا القانون مقصورا على المادة ٧٣ منه دون غيرها . لما كان ذلك وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها التحقت بالعمل لدى بنك الاسكندرية في ١٩٥٥/٩/١ واشتركت في التأمين في ١٩٦٢/١/١ واستقالت من عملها في ١٩٦٢/٦/٣٠ وكانت مدة خدمتها قد بلغت خمس سنوات ولم

تبلغ عشر سنوات وخرجت نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قبل بلوغها سن الستين وأن الاشتراكات المسددة عنها تقل عن ستين اشتراكا شهريا وأن مدة اشتراكها في التأمين مضافا إليها المدة السابقة لم تبلغ ٢٤٠ شهرا فأنها تستحق ثلث مكافأة نهاية الخدمة طبقا للمادتين ٧٣ ، ٨٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ محسوبة على أساس أجر نصف شهر عن كل سنة خدمة من السنوات الخمس الأولى وأجر شهر عن كل سنة من المدة التالية السابقة على اشتراكها في التأمين في ١/١/١٩٦٢ . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر في ١١/١/١٩٦٩ بالزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدها كامل المكافأة فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٣/٤/٤ - الطعن ٢١٨ لسنة ٤٤ ق) .

٩١١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٩/١/١٩٦٩ - الذي تضمن في مادته الأولى تعديل نص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - هو قانون تفسيري كشف عن قصد المشرع من تلك المادة .

لما كان قضاء هذه المحكمة قد أستقر على أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٩/١/١٩٦٩ متضمنا النص في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية النص التالي « يكون للمؤمن عليه الحق في الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه إذا كان من شأن ذلك استكمال المدد الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا على الأقل ولايسرى حكم هذه الفقرة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٦٤ » ، هو قانون تفسيري كشف عن قصد المشرع من المادة السادسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه منذ تقيينها وهو أن يستمر المؤمن عليه في العمل او يلتحق بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على ادائه حتى يستكمل المدة الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها مائة وثمانون شهرا وأن هذه المدة لا تنصرف الى مدة الاشتراك الفعلية في العمل وحدها بل تدخل في حسابها مدة

الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٤/٢٤ - الطعن ٧٢٥ لسنة ٤١ ق).

٩١٢ - استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه ، مشروط بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش ، فإذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ سن الستين أن يطلب الاستمرار في عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٥٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على أن يستحق معاش الشيوخ كل مؤمن عليه بلغ سن الستين وفي نصها المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أن يستحق معاش الشيوخ إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين . والنص في المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يستحق معاش الشيوخ عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين مفاده أن اشتراك العامل في تأمين الشيوخ يتوقف بحسب الاصل بمجرد بلوغه سن الستين وكان ما أجازته المادة ٧١ مكررا « ب » من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية من استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه مشروطا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش بحيث إذا اكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه الذي بلغ سن الستين أن يطلب الاستمرار في عمله أو الالتحاق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر ولذلك نصت هاتان المادتان على أن حكمهما لا يسرى بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ لانه في هذا التاريخ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ باتشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال وهو أول

تشريع للتأمينات الاجتماعية في مصر قد استكمل تلك المدد وأستحق بذلك الحد الأدنى للمعاش فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين ، ولو كان قصد الشارع إتاحة الفرص للحصول على معاش أكبر لما حدد ذلك الاجل ولجعل سريان كل من النصين مطلقا من كل قيد . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مدة خدمة الطاعن تجاوزت الخمسة عشر عاما واستوفى مدد الاشتراك اللازمة لاستحقاق المعاش الذي حدد فعلا بمبلغ ١٠٠, ٧ جنيه فلا يحق له طلب الاستمرار في العمل بعد بلوغه سن الستين أستادا الى نص المادة السادسة من قانون التأمينات الاجتماعية المتقدم بيانها . واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(فقض ١٩٨٣/٤/٢٤ - الطعن ٧٢٥ لسنة ٤١ ق).

ثانياً - تأمين اصابات العمل

٩١٣ - اصابات العمل - التعويض طبقا لقانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لا ينحل بما يكون للعامل المؤمن له أو ورثته من حق قبل الغير في حدود ماتقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدني ، فيجوز للمصاب أو ورثته بالاضافة الى الحصول على حقوقه المقررة بقانون التأمين الاجتماعي ان يرجع على المسئول عن الاصابة طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية لتعويض الضرر الذي اصابه .

يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يغفل نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بل رد على ماثارته الطاعنة بشأنها ، بما اورده بأسبابه من ان التعويض طبقا لقانون التأمين الاجتماعي لا ينحل بما يكون للعامل المؤمن له أو ورثته من حق قبل الغير في حدود ماتقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدني وهي

اساس الدعوى المطروحة - وتغاير نطاق مسئولية رب العمل الذاتية ، وهذا الذى ذهب اليه الحكم صحيح فى القانون ، ذلك ان المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأن « تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول » ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل ، لا يحول دون المؤمن له ومطالبة الشخص المسئول بحقوقه فيجوز للمصاب أو ورثته بالاضافة الى الحصول على حقوقه المقررة بقانون التأمين الاجتماعى ، ان يرجع على المسئول عن الاصابة طبقا لاحكام المسئولية التقصيرية لتعويض الضرر الذى اصابه . واذ نص المشرع فى المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى على ان « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه فى حال تأدية وظيفته أو بسببها » ، فقد دل على ان مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه غير المشروعة ليست مسئولية ذاتية بل هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانونى ، فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وبالتالي فلا جدوى من التمسك بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لان مجال تطبيقها هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذين السببين يكون غير سديد :

(نقض ١٩٨١/٢/٢٦ - الطعن ١٣٢٢ لسنة ١٩٧٧ ق)

٩١٤ - مسئولية المتبوع عن اعمال تابعه - يجوز الجمع بين الحق المقرر فى المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وهو حقه فى التعويض عن اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وحقه فى التعويض المقرر فى المادة ١/١٧٤ من القانون المدنى قبل المسئول عن الفعل الضار - اساس ذلك .

لما كانت المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « تلتزم الهيئة بتنفيذ

احكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ، ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول ، بما مؤداه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن عليه أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول ، ولما كانت المادة ١٧٤/١ من القانون المدنى قد نصت على ان المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية ، بل هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون فإنه لا جدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التى لاتميز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل التمسك ضد صاحب العمل باحكام اى قانون اخر الا اذا نشأت الاصابة عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية ، واذا كان العامل يتقاضى حقه فى التعويض عن اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فى مقابل الاشتراكات التى شارك هو وصاحب العمل فى دفعها ، بينما يتقاضى حقه فى التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول ، فليس هناك ما يمنع من الجمع بين الحقيين . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه ان الطاعن استند فى دعواه المرفوعة على المطعون ضدها الاولى بطلب التعويض الى مسئوليتها عن اعمال تابعها الذى الحق به اصابة سببت له عاهة مستديمة بناء على المادة ١٧٤ من التقنين المدنى ، فإن تلك الدعوى تكون بمنأى عن احكام المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واذا قضى الحكم المطعون فيه برفضها تأسيسا على انتفاء الخطأ الجسيم فى جانب المطعون ضدها الاولى وقيام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف التعويض المستحق للطاعن ، مستندا فى ذلك للمادة ٤٢ المشار اليها ، فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

٩١٥- جعل المشرع اصابة العمل رهنا بوقوع الحادث اثناء تأدية العمل ولو في غير الساعات المحددة له متى كان اداؤه لمصلحة صاحب العمل وبغض النظر عن قيام رابطة السببية بين الحادث وبين العمل كما جعل المشرع الاصابة رهنا بأن يكون العمل هو سبب وقوع الحادث للعامل في طريقه الطبيعي الى مقر العمل أو عند عودته منه شريطة أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن هذا الطريق . لاتعتبر اصابة عمل اذا وقع الحادث خلال فترة اجازة استثنائية بدون مرتب حصل عليها العامل .

المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأنه (فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد ... (د) باصابة العمل : الاصابة باحد الامراض المهنية بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه ويعتبر فى حكم ذلك كل حادث يقع للمؤمن عليه خلال فترة ذهابه لمباشرة العمل وعودته منه بشرط أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن الطريق الطبيعى) مما مفاده ان المشرع جعل اصابة العمل بالمعنى المتقدم رهنا اما بوقوع الحادث اثناء تأدية العمل ولو فى غير الساعات المحددة له متى كان اداؤه لمصلحة صاحب العمل وبغض النظر عن قيام رابطة السببية بين الحادث وبين العمل لان المشرع افترض قيام هذه الرابطة فى جميع الحالات التى يقع فيها الحادث اثناء تأدية العمل فلا يلزم اثباتها ولا يجوز نفيها واما ان يكون العمل هو سبب وقوع الحادث للعامل ولو لم يقع اثناء تأديته واما ان يقع الحادث اثناء ذهاب العامل فى طريقه الطبيعى الى مقر العمل أو عند عودته منه شريطة أن يكون الذهاب أو الاياب دون توقف أو تخلف أو انحراف عن هذا الطريق ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان مورث المطعون عليها توفى غرقا فى البحر اثناء ممارسته العمل على سفينة قبرصية بموجب عقد عمل شخصى غير خاضع للقانون المصرى - لحساب صاحب عمل اجنبى وقد وقع له هذا الحادث خلال فترة الاجازة الاستثنائية بدون مرتب التى حصل عليها - بناء على طلبه - من هيئة قناة السويس فان هذا الحادث لايعتبر اصابة عمل طالما لم يقع له اثناء تأديته عملا للهيئة أو بسبب عمله لديها وكان لايجوز من ذلك نصن المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ فى شأن الاحكام الخاصة بتقدير اشتراكات التأمينات

الاجتماعية في حالات الاعارة والتكليف والاجازات الاستثنائية بدون اجر والذي يقضى بأن (تسرى الاحكام المثار اليها في البند (ب) من المادة السابقة بالنسبة لمدد التكليف والاجازات الدراسية بدون اجر ومدد البعثات وكذا الاجازات بدون اجر) ذلك ان مجال اعمالها وعلى ماتقضى به الفقرة (ب) من المادة الاولى من القرار المذكور مقصور على مجرد تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة في هذه الحالات الى حين عودة العامل الى عمله لدى صاحب العمل الاصلى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجهين الأول والثاني من السبب الأول .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٨٨٤ لسنة ٥١ ق)

٩١٦ - ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصابة العمل في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يخل بما يكون للمؤمن عليه أو لورثته من حق قبل الشخص المسئول .

المادة ٤١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأن (تلتزم الهيئة بتنفيذ احكام هذا الباب حتى ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول) مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصابة العمل لا يخل بما يكون للمؤمن عليه أو لورثته من حق قبل الشخص المسئول ولما كانت المادة ١٧٤ / ١ من القانون المدنى قد نصت على ان المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بفعله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته ويسببها أو كانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وانما هى فى حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون فإنه لاجدوى من التحدى فى هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التى لا تميز للمصاب فيما يتعلق باصابات العمل التمسك ضد الهيئة باحكام اى قانون آخر ولا تميز له ذلك ايضا بالنسبة لصاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت

عن خطأ جسيم في جانبه ، ذلك ان مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية صاحب العمل الذاتية . ولما كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن اصابه العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو وصاحب العمل في دفعها بينها يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول فليس ما يمنع من اجمع بين الحقين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر طلب الزام الشركة الطاعنة بالتعويض باعتبارها متبوعة للحارس المحكوم عليه تطبيقاً لنص المادة ١٧٤ / ١ من القانون المدني خارجاً عن نطاق تطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر فإنه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة ولا يعيبه ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من تقديرات قانونية خاطئة اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب بغير ان تنقضه كما لا يقبل من الطاعنة النعى عليه بعدم خصمه المبالغ التي دفعتها من التعويض المستحق عن جميع الاضرار لانه - ايا كان وجه الرأي في هذا النعى - لم يكن مطروحاً على محكمة النقض ومن ثم فإن النعى عليه بهذه الاسباب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٢/٨ - الطعن ١٠٦٤ لسنة ١٩٨٥ ق)

٩١٧ - المعونة المالية للعامل المصاب ، لا تؤدي عن أيام الراحة الاسبوعية اذا كانت بدون أجر ، اذ تؤدي المعونة للعامل اذا كان له عمل بأجر وحالت الاصابة بينه وبين اداء هذا العمل .

المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية - المنطبق على واقعة النزاع - نصت على انه : اذا حالت الاصابة بين المؤمن عليه وبين اداء عمله فعلى الهيئة ان تؤدي له خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها معونة مالية تعادل اجره المسدد عنه الاشتراك - وتصرف هذه المعونة للمصاب اسبوعياً أو في نهاية فترة العلاج ان قلت عن اسبوع - ولا تؤدي المعونة عن أيام الراحة الاسبوعية اذا كانت بدون اجر - ويستمر صرف تلك المعونة طوال مدة عجز المصاب عن اداء عمله أو حتى ثبوت العجز المستديم أو حدوث الوفاة ايها السابق - ومفاد ذلك - اخذاً من قول النعى - انه خلال فترة تخلفه عن عمله بسببها - وقياساً على ما نص عليه من ان المعونة المالية لا تؤدي عن أيام الراحة الاسبوعية اذا كانت بدون اجر - ان المعونة المالية تؤدي للعامل اذا كان له عمل

بأجر وحالت الإصابة بينه وبين اداء هذا العمل - اما اذا كان هناك حائل قانوني من الاحكام المنطبقة على علاقة العمل فيحول بين العامل وبين ادائه العمل والحصول على اجر - ولو لم يكن مصابا باصابة تحول بينه وبين اداء العمل فعلا - فانه لا يستحق ان تؤدي اليه المعونة المالية - لان الإصابة لا تكون هي السبب في تخلفه عن العمل وعدم حصوله على الاجر - لما كان ذلك وكان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المنطبق على النزاع يقضى بانتهاء خدمة العامل ببلوغه سن الستين متى كانت مدة اشتراكه في التأمين تكفي لاستحقاقه معاش الشيخوخة ولم تكن نظم الخدمة تقضى ببقائه لسن تزيد عليها ، او صدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية - ومؤدى ذلك ان بلوغ العامل سن الستين مع استحقاقه معاش الشيخوخة بشروطه دون ان يكون له حق في البقاء في العمل لسن تزيد عليها - بفقد عمله واجره فلا يستحق ان تؤدي اليه المعونة المالية ولو كان مصابا ، وانما يستحق معاش الشيخوخة . ولما كان قانون التأمينات الاجتماعية - سالف الذكر - يقضى باستحقاق العامل معاش الشيخوخة - اعتبارا من اول الشهر الذي انتهت فيه خدمته ببلوغه - سن الستين - وكانت الطاعنة لا تمارى فيما اثبتته المحكم المطعون فيه في مدوناته من ان المطعون ضده انتهت خدمته فعلا ببلوغه سن الستين في ١/٤/١٩٦٧ فانه - طبقا لما تقدم - لا يستحق ان تؤدي له المعونة المالية عن المدة اللاحقة لهذا التاريخ لانه لم يكن من حقه ان يعمل فيها ويستحق اجرا منها - وعلى العكس من ذلك فانه يستحق ان يؤدي له معاش الشيخوخة عنها . واذا انتهى المحكم المطعون فيه الى استحقاق المطعون ضده معاش الشيخوخة اعتبارا من ١/٤/١٩٦٧ فانه يكون قد اصاب صحيح القانون - ولا يقدح في ذلك ان تكون الطاعنة قد استمرت في اداء المعونة المالية له بعد هذا التاريخ وحتى ١٩/٧/١٩٦٨ على اساس خاطيء وغير سديد في القانون لان ذلك لا يؤثر على استحقاقه المعاش عن هذه المدة - اما النعى على الحكم فيما اورده خطأ بأسبابه من جواز الجمع بين المعونة المالية وبين معاش الشيخوخة فهو نعى غير منتج - لما هو مقرر من انه اذا كان الحكم قد انتهى الى نتيجة سديدة في القانون فلا يؤدي الى بقضه خطؤه في قرارات قانونية اوردها بأسبابه اذ يكفي ان تصحح محكمة النقض هذا الخطأ .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٢ - الطعن ٣٠٣ لسنة ٤٢ ق)

٩١٨ - تأمين اصابات العمل - وجوب احتساب قيمة الاشتراكات المستحقة عن عمال المطاعم ضده على اساس الاجور الفعلية اعمالا للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - لا محل لاحتساب هذه الاشتراكات على اساس نسبة مئوية من قيمة العملية وفقا لاحكام القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ الذي لم يعد له مجال في التطبيق بعد صدور القانون سالف الذكر - اساس ذلك .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته السابعة على ان يستمر العمل بالقرارات التي صدرت تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع احكامه وذلك الى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر على مايين من عنوانه وديباجته لبيان طريقة وشروط حساب الاجر في تأمين اصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في اعمال عرضية مؤقتة ، ومنهم عمال المقاولات ، وحدد هذه الاجور بنسبة مئوية من القيمة الكلية للعملية او المقاوله طبقا للجدول المرافق له وذلك تنفيذا للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي نصت - بعد ان نظمت كيفية حساب الاشتراكات على اساس الاجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم - على انه يجوز لوزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة ان يضع شروطا اخرى لحساب الاجر في حالات معينة ، وكان القانون المذكور قد قصر في المادتين ٢ ، ١٩ منه حق العمال الذين يستخدمون في اعمال عرضية مؤقتة في التأمينات على تأمين اصابات العمل بينما امتد اليهم نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة . فان القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والذي كانت غايته - وكما تقدم القول - بيان طريقة وشروط حساب اجور هؤلاء العمال في تأمين اصابات العمل وحده ، لم يعد يتوافق مع التنظيم الجديد لوضع هؤلاء العمال طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الامر الذي لا يجعل له مجالا في التطبيق بعد صدور هذا القانون . ولا يتال من هذا النظر ان يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ الذي صدر تنفيذا للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر

بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التى التزمت هى ايضا الاصل المقرر فى المادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وهو ان يكون اداء الاشتراكات على اساس الأجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم قد ابقى على الطريقة التى وضعها القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لحساب اجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة مادامت احكام هذا القرار تتعارض مع التنظيم الجديد لوضع هؤلاء العمال فى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكان الحكمان المطعون فيهما قد التزما هذا النظر واجريا حساب الاشتراكات الخاصة بعمال المطعون ضده الذين استخدمهم خلال فترة النزاع على اساس اجورهم الفعلية طبقا لاعدادهم واجورهم الموضحة بالكشوف الشهرية المقدمة الى الهيئة الطاعنة - والتي لم تقدم ما يخالف بياناتها - وذلك تطبيقا للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى ، واستبعد الحكمان حساب هذه الاشتراكات وفقا لاحكام القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ تأسيسا على انه لم يعد له مجال فى التطبيق بعد صدور القانون المذكور بما يتعين معه الرجوع الى الاصل المقرر فى المادة ١٢ من القانون الجديد من حساب هذه الاشتراكات على اساس الاجور الفعلية ، لما كان ذلك - يكون الحكمان قد التزما صحيح القانون .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٢ - الطعن ٢٥١ لسنة ٤٣ ق)

٩١٩- قرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل المركزى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ على مايبين من عنوانه ودياجته لبيان طريقة وشروط حساب الاجر فى تأمين اصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون فى اعمال عرضية مؤقتة ومنهم عمال المقاولات . لم يعد يتوافق مع التنظيم الجديد لوضع هؤلاء العمال طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الامر الذى لايجعل له مجالا فى التطبيق بعد صدور هذا القانون .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص فى مادته السابعة على ان يستمر العمل بالقرارات التى صدرت تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والتي لا تتعارض مع احكامه وذلك الى حين صدور القرارات المنفذة له ، وكان قرار

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ قد صدر - على
مايين من عنوانه وديباجته - لبيان طريقة وشروط حساب الاجر في تأمين
اصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يستخدمون في اعمال عرضية مؤقتة ،
ومنهم عمال المقاولات تنفيذا للمادة ٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم
٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، التي نصت بعد ان نظمت كيفية حساب الاشتراكات على
اساس الاجور الفعلية للعمال المؤمن عليهم على انه « يجوز لوزير الشؤون
الاجتماعية والعمل المركزي بناء على اقتراح مجلس ادارة المؤسسة ان يضع
شروطا اخرى لحساب الاجر في حالات معينة » ، وكان القانون المذكور قد
قصر في المادتين ٣ ، ١٩ منه حق العمال الذين يستخدمون في اعمال عرضية
مؤقتة في التأمينات على تأمين اصابات العمل بينما امتد اليهم نطاق تطبيق قانون
التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يختص بتأمين
الشيخوخة والعجز والوفاة ، فان القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه والذي
كانت غايته - وكما تقدم القول - بيان طريقة وشروط حساب اجور هؤلاء
العمال في تأمين اصابات العمل وحده ، لم يعد يتوافق مع التنظيم الجديد
لوضع هؤلاء العمال طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم
٦٣ لسنة ١٩٦٤ الامر الذي لايجعل له مجالا في التطبيق بعد صدور هذا
القانون ، ولاينال من هذا النظر ان يكون قرار وزير العمل رقم ٧٩ لسنة
١٩٦٧ الذي صدر تنفيذا للمادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر
بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي التزمت هي الاخرى الاصل المقرر في المادة
٧٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ،
وهو ان يكون اداء الاشتراكات على اساس الاجور الفعلية للعمال المؤمن
عليهم ، قد ابقى على الطريقة التي وضعها القرار الوزاري رقم ٢٠ لسنة
١٩٥٩ لحساب اجور عمال المقاولات والاشتراكات المستحقة عنهم للهيئة
مادامت احكام هذا القرار تتعارض مع التنظيم الجديد لوضع هؤلاء العمال في
قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واجرى حساب
اشتراكات التأمينات موضوع النزاع والخاصة بعمال المطعون ضده الذين
استخدمهم خلال الفترة من ١٩٦٥/٥/٢٤ حتى ١٩٦٦/٦/٣٠ على اساس
اجورهم الفعلية اعمالا للاصل المقرر في المادة ١٢ من قانون التأمينات

الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - واستبعد حساب هذه الاشتراكات وفقا لاحكام القرار الوزارى رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ لتعارضه مع احكام القانون الجديد ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه ، ويضحى النعى عليه بذلك على غير اساس بما يتعين معه رفض الطعن .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٢ - الطعن ١٠٧ لسنة ٤٣ق)

٩٢٠ - المقصود باصابة العمل وفقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وفاة العامل بسبب حساسيته للبئسلين لاتعتبر اصابة عمل لحدوثها بسبب من داخل جسم المصاب .

لما كان المقصود باصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يسرى على واقعة الدعوى - الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية اثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل واحداث به ضررا وكان واقع الدعوى الذى تكشف عنه اوراقها يدل على ان وفاة مورث الطاعنين حدثت بسبب حساسيته للبئسلين فلا تعتبر اصابة عمل لحدوثها بسبب من داخل جسم المصاب لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى رفض الدعوى وكان لايعيبه ما اشتملت عليه اسبابه من قرارات قانونية خاطئة .لاتؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى اليها اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب دون ان تنقضه فأن النعى عليه يكون على غير اساس .

(نقض ٣١/٥/١٩٨٢ - الطعن ٨٤٠ لسنة ٤٧ق)

٩٢١ - لايسقط حق العامل المصاب أو المستحقين عنه فى التعويض أو المعاش اذا لم يقم صاحب العمل أو المشرف على العمل بالابلاغ عن الحادث الذى اصاب فيه العامل .

المشرع وان اوجب فى المادة ٣٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على صاحب العمل او المشرف على العمل اخطار الهيئة عن كل اصابة عمل تقع بين عماله ونظم فى المادتين ٣٨ ، ٣٩ من ذات القانون اجراءات ابلاغ الشرطة عن كل حادث يصاب به احد العمال اصابة تعجزه

عن العمل الا ان القانون لم يرتب جزاء على عدم الابلاغ ومن ثم فلا يسقط حق العامل المصاب أو المستحقين عنه في التعويض أو المعاش اذا لم يقدم صاحب العمل أو المشرف على العمل بالابلاغ عن الحادث الذي اصاب فيه العامل ، لما كان ذلك وكانت المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص بأن (في تطبيق احكام هذا القانون . . . (د) يقصد باصابة العمل الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل أو بسببه . .) ومؤدى ذلك انه يشترط لاعتبار الاصابة اصابة عمل احد امرين فأما ان تكون قد وردت بالجدول رقم (١) المرفق بالقانون الخاص بأمراض المهنة وأما ان تكون الاصابة قد نتجت عن حادث اثناء العمل أو بسببه ، كما تنص المادة ٢٧ من ذات القانون بأن (اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على اساس ٨٠٪ من متوسط الاجر في السنة الاخير أو خلال مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك) وكان يبين من تقرير الخبير الذي اقام الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قضاءه عليه ان تاريخ انتهاء العملية بالنسبة للعمل الذي يقوم به ابن المطعون عليهما قد امتد الى ما بعد وفاته وان اصابته حدثت اثناء قيامه بعمله وبسببه وان الاشتراكات المسددة للهيئة الطاعنة تحدد بنسبة معينة من قيمة العملية طبقا للقرار الوزاري رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٧ وان اجر مورث المطعون عليهما في السنة الاخيرة هو مبلغ ٢٢ جنيها شهريا واعتد بهذا الاجر عند تسوية المعاش المقرر للمطعون عليهما وكانت هذه الاسباب سائغة ولها اصلها الثابت بالاوراق وتكفي لحمل قضاء الحكم وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها من اعتبار الاصابة حادث عمل يستحق المطعون عليهما المعاش عن المؤمن عليه وفي احكام المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وكان لاعليه اذا هو لم يرد على كل وجه دفاع الطاعنة لان محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة للخصوم وترد عليها استقلالا اذ حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفي لحمله لان قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها مما يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٦/٧ - الطعن ١١٠٩ لسنة ١٤٧ق)

٩٢٢ - الاصابة بالذبحه الصدرية قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لاتعتبر اصابة عمل .

المقصود باصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية اثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل واحداث به ضررا ، وكان الواقع فى الدعوى لا يكشف عن ان ارهاق الطاعن فى العمل يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، لما كان ذلك وكانت اصابة الطاعن بالذبحه الصدرية لاتعدوان تكون مرضا لم يرد بالجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، فلا تعتبر مرضا مهنيا ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة الصحيحة ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما كان الاصل ان التشريعات لاتسرى احكامها الا من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبلها ، واذ كان الثابت فى الدعوى ان اصابة الطاعن بالذبحه الصدرية مثار النزاع انما حدثت فى ٢١/٤/١٩٧٢ قبل تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعى الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فلا وجه للتحدى باحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ فى شأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل لما كان ذلك كان النعى على الحكم المطعون فيه عدم استظهاره للمجهود الذى كان يبذله الطاعن فى ممارسة عمله ، أو التفاته عن مستنداته فى هذا الشأن ، يضحى ولا محل له .

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ - الطعن ٩٣٨ لسنة ٤٧ ق)

٩٢٣ - ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل أو ورثته بسبب اصابات العمل انما هو مقابل ماتستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية - مؤدى ذلك :

لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية - المنطبقة على واقعة الدعوى وتقابلها المادة ٦٦ من القانون الحالى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على ان تلتزم الهيئة بتنفيذ احكام هذا الباب حتى

ولو كانت الاصابة تقتضى مسئولية شخص اخر خلاف صاحب العمل ولا يخل ذلك بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما مقتضاه ان تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الباب الرابع بشأن تأمين اصابة العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له - العامل أو ورثته - من حق قبل الشخص المسئول ذلك ان ما تؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل أو ورثته بسبب اصابات العمل إنما هو مقابل ماتستأديه هذه الهيئة من اشتراكات تأمينية على حين يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول . ولما كانت المادة ١٧٤/١ من القانون المدني قد نصت على ان المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بمسئولية المطعون ضدها الاولى بالتعويض على اساس مسئوليتها عن اعمال تابعها فإنه ما كان له ان يأخذ في اعتباره عند تقديره لمقدار هذا التعويض ما تقاضاه الطاعنان من هيئة التأمينات الاجتماعية من حقوق تأمينية . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وراعى عند تقديره للتعويض ما استحق لهما من معاش وتأمين قبل الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى الاسباب .

(نقض ١٩٨٣/١/٥ - الطعن ١٠٤٣ لسنة ٥٠ هـ)

٩٢٤ - المقصود باصابة العمل - وفقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، أو الاصابة نتيجة حادث يقع بغته بفعل قوة خارجية اثناء العمل أو بسببه .

لما كان المقصود باصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الاصابة بأحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث يقع بفعل قوة خارجية اثناء تأدية العمل أو بسببه ، وكان النص في المادة ٤٤ من ذات القانون على ان الرئيس

الجمهورية بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة تعديل جدول امراض المهنة رقم (١) الملحق بهذا القانون ، يدل على ان الامراض المهنية المبينة بهذا الجدول انماوردت على سبيل الحصر ولايجوز اضافة امراض اخرى اليها الا بقرار يصدره رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بأن عجز المطعون ضده الاول بسبب المرض يعتبر اصابة عمل على ماحصله من ان هذا المرض وقد حدث بسبب العمل فإنه يعتبر مرضا مهنيا رغم عدم وروده في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الواقع الثابت في الدعوى ان مرض المطعون ضده الاول لايتسم بالمباغنة حتى يعتبر حادث عمل ولا يعدو ان يكون مرضا لم يرد في الجدول رقم (١) المرفق بقانون التأمينات الاجتماعية سالف الاشارة اليه فلا يعتبر مرضا مهنيا ، فإن الحكم المطعون فيه اذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضده الاول على اساس ان مرضه يعتبر اصابة عمل يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني للطعن .

(نقض ١٩٨٣/١/١٠ - الطعن ٤٥٧ لسنة ٤٨ ق)

٩٢٥ - المقصود باصابة العمل - وفقا للقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الاصابة بأحد الامراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ، أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية اثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل واحداث به ضررا .

لما كان المقصود باصابة العمل وفقا لنص الفقرة (د) من المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى - الاصابة بأحد الامراض المهنية الواردة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الاصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية اثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل واحداث به ضررا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بأن اصابة الطاعن لاتعد اصابة عمل على سند من قوله « . . . ذلك انه اذ بان للخير من اطلاعه على ملف المعاش الخاص بالمستأنف عليه الاول (الطاعن) ان هذا الاخير قد اصيب بحالة الطيبة المقدمة والاجازات الممنوحة له من ١٩٦٩/٨/٢٤ الى ١٩٧٧/١/١٧ واذا كان قد

اشر على هذا الملف ان سبب ترك الخدمة هو العجز الكامل المستديم فان كل ذلك لايعنى ان ما اصاب به المستأنف عليه الاول هو اصابة عمل بالمعنى القانونى ، فلم يثبت فى الاوراق جميعها ان هذه الاصابة كانت بسبب خارجى عن الجسم ذاته وليست بسبب فساد هذا الجسم كما لم يثبت فى الاوراق قيام ثمة علاقة بين هذه الاصابة وبين ظروف عمل المستأنف عليه الاول كعامل صيانة كما اوضح الخبير فى تقريره ولم يقدم المستأنف عليه الاول ما يثبت - وهو المدعى اصلا - ان تلك الاصابة هى اصابة عمل على النحو الموافق للقانون . . . » ومن حيث انه وقد انتهت المحكمة الى ما تقدم فإن محكمة أول درجة وقد سايرت المتدب امامها فيما جاء بتقريره فى شأن احتساب معاش المستأنف عليه الاول على اساس انه اصاب اصابة عمل تكون قد خالفت القانون . . . بما مؤداه ان الحكم لم يأخذ بتقرير الخبير وخالفه فى شأن اصابة الطاعن واستخلص ما قرر من الاوراق الطبية المطروحة فى الدعوى وبحث علاقة السببية بين حالة الطاعن المرضية وعمله وانتهى الى انتفاؤها ، وذلك فى نطاق سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل ، وقد خلت الاوراق مما يفيد ان الطاعن تقدم بما يناهضه او انه طلب من محكمة الموضوع اجراء تحقيق معين طالما انها لم تر من جانبها ما يدعوا اليه ، ومن ثم فإن ما ينعاه بهذا السبب يكون فى غير محله .

(نقض ١٨/٤/١٩٨٣ - الطعن ٣٣٧ لسنة ٤٧ق)

٩٢٦ - استحقاق العامل الذى يعمل بعد سن الستين لتعويض اصابات العمل - أساس ذلك :

لما كان تحديد سن الستين كحد ادنى لسن تقاعد العمال الخاضعين لاحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المنطبق على واقعة الدعوى لايجوز دون صاحب العمل وتشغيل العمال أو استيفاء من يراه صالحاً من عماله للاستمرار فى العمل بعد هذا السن فإنه ليس ثمة ما يمنع من التأمين على اصابات العمل طبقاً لاحكام قانون التأمين الاجتماعى آنف الذكر على العمال الخاضعين لاحكام قانون العمل اذا تم تشغيلهم بعد سن الستين . ولا يثير من هذا النظر النص فى المادة ٥١ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه على حساب معاش اصابة العمل بنسبة معينة من الاجر الذى يحسب على اساسه

معاش الشيخوخة والعجز والوفاة بما لا يزيد أو يقل عن الحدين الأقصى والادنى المنصوص عليهما في المادتين ٢٠ ، ٢٤ أو زيادة هذا المعاش زيادة نسبية ، اذ لا يتأدى منه سريان احكام انتهاء تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ببلوغ المؤمن عليه سن الستين على تأمين اصابات العمل ولا يعنى الا ان المشرع رأى حساب معاش تعويض اصابة العمل بنسبة معينة من الاجر الذى سددت على اساسه اشتراكات التأمين بدلا من الاجر الفعلى الذى جرى القانون السابق رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على اتخاذه اساسا لحساب هذا المعاش ، وان الزيادة النسبية في المعاش لا تعدو ان تكون احدى صور الرعاية الخاصة للمصابين باصابة عمل أو المستحقين عنهم حتى بلوغ سن الستين حقيقة أو حكما ولا محل للتحدى في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ١٩ من قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٦ في شأن بعض الاحكام التنفيذية الخاصة بالتأمين ضد اصابة العمل من انه لا يستحق تعويض الاجر اذا انتهت خدمة المصاب ببلوغه سن الستين أو سن التقاعد المنصوص عليه بنظام التوظيف المعامل به ويصرف له في هذه الحالة المعاش أو التعويض المستحق له في التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة ، اذ ان حكمها مقصور على العاملين الذين تنص صراحة نظم توظيفهم على انتهاء خدمتهم ببلوغهم سن الستين أو سن آخر للتقاعد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باحقية المطعون ضده الاول الذى التحق بالعمل لدى المطعون ضده الثانى لأول مرة بعد بلوغه سن الستين لمعاش الاصابة والتعويض عن الاجر حتى ثبوت العجز فانه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون ويضحى النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٠ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق)

٩٢٧ - اصابات العمل - قرار وزارى - تطبيقه من حيث الزمان :
لما كانت المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ تنص على ان « . . . وتعتبر الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل متى توافرت فيها الشروط والقواعد التى يصدر بها قرار من وزير التأمينات بالاتفاق مع وزير الصحة » وصدر استنادا لهذا التفويض قرار وزير التأمينات رقم ٨١ سنة ١٩٧٦ الذى عمل به من تاريخ

صدوره في ١٩٧٦/٢/٢٩ طبقا للمادة الثامنة منه فإن هذا القرار بما تضمنه من قواعد وشروط لاعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل لا يعد مفسرا لنص المادة ٥/هـ من القانون سالف الذكر وانما هو جزء مكمل لها وفي ذات منزلتها التشريعية ومن ثم فلا تسرى احكامه على واقعة وفاة مورث المطعون ضدها الاولى الحاصلة في ١٩٧٥/١٠/٩ قبل تاريخ العمل به . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى باعتبار وفاة المورث المذكور ناتجة عن اصابة عمل على ماقرره من ان « الاصل في تحديد اصابة العمل وسريان الآثار القانونية عند حدوثها هو نص المادة ٥/هـ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ولم يصدر القرار الوزاري ٨١ لسنة ١٩٧٦ من وزارة الشئون الاجتماعية الا تفسيرا للنص . . . » مما مفاده ان الحكم ذهب الى انطباق احكام هذا القرار على واقعة الدعوى باعتباره مفسرا لنص المادة ٥/هـ من القانون المشار اليه فيرتد أثره الى وقت العمل بهذا القانون . فإن الحكم يكو قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/١١ - الطعن ٢١٦ لسنة ٥١ ق)

٩٢٨ - اصابات العمل - قرارات لجان التحكيم المشكلة بموجب قرارى وزير التأمينات رقمى ٨١ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٣٩ لسنة ١٩٧٧ - جواز المنازعة فيها أمام القضاء :

لما كان التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعى طبقا للمادة ٦٨ من الدستور ، وكانت احكام قرارى وزير التأمينات رقمى ٨١ سنة ١٩٧٦ و ٢٣٩ سنة ١٩٧٧ بشأن شروط وقواعد اعتبار الاصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل والصادرين استنادا لنص المادة ٥/هـ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ قد خلت من وجود نص يحظر المنازعة أمام القضاء فى قرارات لجان التحكيم المشكلة بموجبها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ فصل فى الدعوى على خلاف قرار لجنة التحكيم الصادر فى ١٩٧٨/٢/٩ لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ فى تطبيقه وتأويله .

(نقض ١٩٨٤/٣/١١ - الطعن ٢١٦ لسنة ٥١ ق)

ثالثا . تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة

٩٢٩ - التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها للمستحقين ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة .
لما كانت المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم احكام هذا القانون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة - وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلي في السنتين الاخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية ايها اقل . فاذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والاجور ربط المعاش أو التعويض على اساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليهما - ويؤدى المعاش أو التعويض على اساس الحد الادنى للاجور في حالة عدم امكان الثبوت من قيمة الاجر . . . » بما مفاده أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة - وتحسب مستحقاتهم على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلي الذى كانوا يتقاضونه في السنتين الاخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية ايها اقل - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص والقصور في التسيب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١/٢٥ - الطعن ١٩٠ لسنة ٥٠ ق)

٩٣٠ - معاش الشيخوخة - كيفية ربطه :

لما كانت المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان « تربط المعاشات والتعويضات الى تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك . . . » وكانت

المادة ٧٧ من ذات القانون تنص على ان « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كلياً » وتنص المادة ٨٠ على انه مع مراعاة احكام المادتين ٧٦ ، ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد اقصى قدره ٧٥٪ من ذلك المتوسط » وتنص هذه المادة بعد تعديلها بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ على انه « مع مراعاة أحكام المادتين ٧٦ ، ٩١ يربط معاش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة واربعين جزءاً من متوسط الاجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد اقصى قدره ٧٥٪ من ذلك المتوسط » وتنص الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على انه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل للمدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة (٧٦) عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة » كما تنص هذه الفقرة بعد تعديلها بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ على انه « مع عدم الاخلال باحكام المواد ٨٠ ، ٨١ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ / ٧٥ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة » غما مفاده ان المشرع - سواء في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو تعديله بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ - فرق بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين وجعل لكل منهما حساباً مغايراً في تقدير المعاش . واذ خالف الحكم هذا النظر وحدد المعاش المقضي به بنسبة ٢٪ من متوسط الاجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٥ - الطعن ١٩٠ لسنة ٥٠ق)

٩٣١ - ضرورة صرف مستحقات المؤمن عليه من معاش أو تعويضه خلال مدة محددة تبدأ من تاريخ التقدم بطلب الصرف - اداء تعويض اضافى فى حالة تراخى الهيئة فى صرف الحقوق التأمينية .

جرى قضاء هذه المحكمة على انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا او تعويضا لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فان هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لانه طالما ان حق المؤمن عليه اساسه القانون ، وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر ان هى لم تف به فى الميعاد ، ولان ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الاكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم ، ولهذا فقد الزم الهيئة باداء التعويض الاضافى الذى يوقع عليها بناء على طلب صاحب الشأن جزاء مالى ان هى تراخت فى الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باحقية الطاعن لصرف تعويض الدفعة الواحدة لخروجه نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية ، وثبت بمدونات الحكم ان الطاعن استوفى تقديم مستنداته المؤيدة لطلب الصرف ، ومع ذلك لم تقم بدفع مستحقاته اليه بدعوى احتمال عودته للعمل بشركة اخرى ، ومن ثم فإنه يحق له تقاضى التعويض الاضافى بواقع ١٪ من قيمة المستحق وذلك فى نطاق سريان احكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل الغائه بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعى الذى عمل به اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٧٥ . والى اوجب المادة ١٤١ منه الا يتجاوز قيمة التعويض الاضافى اصل مستحقات المؤمن عليه ، واذا رفض الحكم المطعون فيه القضاء بقيمة التعويض الاضافى على اساس ان منازعة المطعون ضدها فى استحقاق الطاعن لتعويض الدفعة الواحدة تتسم بالجدية لاحتمال التحاقه بعمل آخر ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض ١٩٨١/٥/١٠ - الطعن ٩٨١ لسنة ١٩٨٦ ق)

٩٣٢ - خص المشرع الباب السابع من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الاضافى ضد العجز والوفاة ، ثم افراد مواد الفصل الثانى من هذا الباب بشأن استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها . مفاد ذلك انه يتعين عند تسوية معاش المؤمن عليه اعمال احكام هذه النصوص لتحديد مقدار المعاش المستحق ابتداء وتمهيدا بالتالى لمعرفة ما اذا كان هذا المعاش يخضع بعد اتمام تسويته لاحكام اخرى فى القانون تنظم منحه أم لا .

لما كان الشارع اذ اصدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد خص الباب السابع منه بتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الاضافى ضد العجز والوفاة ثم افراد مواد الفصل الثانى من هذا الباب من المادة ٧٦ الى المادة ٨٣ بشأن استحقاق المعاشات والتعويضات وكيفية تسويتها ، فانه يتعين عند تسوية معاش المؤمن عليه اعمال احكام هذه النصوص لتحديد مقدار المعاش المستحق ابتداء وتمهيدا بالتالى لمعرفة ما اذا كان هذا المعاش يخضع بعد اتمام تسويته لاحكام اخرى من القانون تنظم منحه أم لا . لما كان ذلك وكانت المادة ٧٦ من القانون المشار اليه قد نصت على ان (تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهرى الذى سدد عنه الاشتراك خلال الستين الاخيرتين او مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك . .) ونصت المادة ٧٧ منه على ان (يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الادارة تحديد سن اقل لاستحقاق المعاش فى احوال خاصة . .) ثم نصت المادة ٧٩ على انه (استثناء من احكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذى بلغ الخمسين من عمره وللمؤمن عليها التى بلغت سن الخامسة والاربعين طلب صرف المعاش بشرط ان تكون مدة الاشتراك فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ويخفص المعاش فى هذه الحالة بنسبة تختلف تبعا للسن وفقا لما يأتى - ١٠٪ من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليه أو المؤمن عليها الواحدة والخمسين حتى سن الخامسة والخمسين . .) كما نصت المادة ٨٠ على انه مع مراعاة احكام المادتين ٧٦ ، ٩١ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهرى للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك فى التأمين بحد اقصى قدره ١,٥٪ من ذلك المتوسط . . واذ

كانت المادة ٩١ من الفصل الاول من الباب الثامن للقانون في استحقاق المعاش بوجه عام - قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ - قد نصت على ان يكون الحد الاقصى للمعاشات التي تمنح وفقا لاحكام هذا القانون مائة جنيه شهريا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان المطعون عليه - المؤمن عليه - والذي بلغت سنه الرابعة والخمسين يتحدد معاشه ابتداء بتسويته طبقا للمواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ بحيث ينخفض هذا المعاش بنسبة ١٠٪ منه على الاساس السابق وانه اذا تبين ان المعاش الذي تمت تسويته وفق ذلك قد تجاوز الحد الاقصى للمعاش الشهري على ما هو منصوص عليه بالمادة ٩١ من هذا القانون فإنه يتعين النزول بمقداره الى الحد المين بالمادة المشار اليها بالتطبيق لحكمها ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/١٢/٧ - الطعن ١٩٦ لسنة ٤٢ق)

٩٣٣ - مناط استحقاق المؤمن عليه نسبة الـ ١٪ عن كل يوم يتأخر فيه صرف مستحقته عن المواعيد المقررة توافر شرطين ، اولهما ان يتقدم المؤمن عليه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بكافة المستندات المطلوبة منه ، وثانيهما ان تنقضي فترة اربعة اسابيع من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه تلك المستندات دون قيام الهيئة بصرف مستحقته .

لما كانت المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، قد نصت على انه « على الهيئة ان تتخذ من الوسائل مايكفل تقدير المعاشات او التعويضات وصرفها خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه . فاذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا اليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه » . مما يقتضاه ان مناط استحقاق المؤمن عليه نسبة الـ ١٪ عن كل يوم يتأخر فيه صرف مستحقته عن المواعيد المقررة ، توافر شرطين - اولهما - ان يتقدم المؤمن عليه الى الهيئة بكافة المستندات المطلوبة منه ، وثانيهما ان تنقضي

فترة اربعة اسابيع من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه تلك المستندات دون قيام الهيئة بصرف مستحقاته ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعنة انما كلفت مورث المطعون ضدهم تقديم الدليل على قيام علاقة العمل ، فحصل بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦ على الحكم رقم ٧٦٤ سنة ١٩٧٣ مدني ديروط باثبات تلك العلاقة وظلت تنازع في الدعوى الراهنة حول خضوع مورث المطعون ضدهم لقوانين العمل في المدة من سنة ١٩٣٢ حتى ١٩٥٩/٤/٧ حتى انحسم هذا النزاع بين الطرفين بالحكم المطعون فيه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه بالتزام الطاعنة بنسبة الـ ١٪ من قيمة المعاش المستحق اعتبارا من نهاية الاربعة اسابيع التالية لاستحقاقه ، دون ان يستظهر التاريخ الذي يعتبر فيه مورث المطعون ضدهم قد استوفى المستندات المطلوبة منه والمثبتة لاحقيقته في اقتضاء المعاش المطالب به ثم انقضاء اربعة اسابيع من هذا التاريخ دون اتخاذ اجراءات الصرف ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور المبطل ، بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص ، بغير ما حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

(نقض ١٩٨٢/٣/١٤ - الطعن ٤١ لسنة ٤٧ق)

٩٣٤ - لا تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بربط المعاش للعامل- المؤمن عليه او المستحقين عنه الا بالنسبة للأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين أو الحد الأدنى للأجور ايها اكبر . وفي حالة ما اذا لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه ، فإن الهيئة لا تلتزم بربط المعاش الا على الأجر غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه او المستحقين عنه او على الحد الأدنى للأجور ايها اكبر . تقاس على ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلي .

المقرر ان احكام قانون التأمينات الاجتماعية احكام أمرة تتعلق بالنظام العام ، وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها وقد نصت المادة ٧٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر به القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى على انه « تتكون اموال هذا التأمين مما يأتى ١ - الاشتراكات الشهرية التى يؤدّيها صاحب العمل بواقع ١٤٪ من اجور العاملين لديه ٢ - الاشتراكات الشهرية التى تقتطع بواقع ٨٪ من اجور العاملين ٣ - ... »

ونصت الفقرة الاولى من المادة ٧٦ من ذات القانون على انه « تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين او مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك . . . » كما نصت المادة ١١٣ من ذات القانون على ان « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم احكام هذا القانون ولم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلى فى السنتين الاخيرتين او مدة الخدمة الفعلية ايها اقل ، فاذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والاجور ربط المعاش او التعويض على اساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليهما ، ويؤدى المعاش او التعويض على اساس الحد الادنى للاجور فى حالة عدم امكان الثبوت من قيمة الاجر ومع عدم الاخلال باحكام الفقرتين السابقتين والمادة ١٧ يكون للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها » ومؤدى ذلك ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لاتلتزم بربط المعاش للعامل المؤمن عليه او المستحقين عنه الا بالنسبة للأجر المسدد عنه اشتراكات التأمين او الحد الادنى للاجور ايها اكبر ، وفى حالة ما اذا لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عن المؤمن عليه فان الهيئة لاتلتزم بربط المعاش الا على الأجر غير المتنازع عليه بينها وبين المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو على الحد الأدنى للأجور ايها اكبر ، وتقاس على ذلك حالة اشتراك رب العمل عن المؤمن عليه بأجر يقل عن الأجر الفعلى فانه لاسبيل لالزام الهيئة ربط المعاش على اساس الاجر المتنازع عليه اذا كان الاجر الذى سدد عنه الاشتراك يزيد على الحد الادنى للاجور الا اذا تثبتت بنفسها من قيمة الاجر واخذت على عاتقها الرجوع على رب العمل بالاشتراكات المقررة عنه ، اما اذا لم تثبت من قيمة الاجر فلا وجه لالزامها بربط المعاش على الجزء المتنازع عليه منه اذ ان القانون لايلزمها بذلك ولا يمكن اجبارها على تحمل هذه المخاطرة خاصة وانه اذا نازعها رب العمل عند رجوعها عليه بالاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها والمبلغ الاضافى طبقا للمادة ١٧ من ذات القانون ، فانها لاتستطيع ان تحتاجه بحكم لم يكن هو طرفا فيه . لماكان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المعاش المربوط للمطعون ضدها عن نفسها ويصفتها يزيد على المعاش الذى يربط على الحد

الادنى للاجور وان الطاعنة تنازع المطعون ضدها في الاجر الذى تطلب ربط معاش عليه وان رب العمل لم يسدد اشتراكات التأمين عن هذا الاجر المتنازع عليه ، وكانت المطعون ضدها لم تتحدى بأن رب العمل لا ينازع هو الآخر في هذا الاجر وانه اقتطع نصيب مورثها في اشتراك التأمين عنه حتى يكون ملتزما باداء اشتراك التأمين للهيئة الطاعنة كاملا عنه اذا ما رجعت عليه به ، كما ان المطعون ضدها لم تختصم رب العمل في هذه الدعوى حتى يكون الحكم الصادر فيها حجة عليه . لما كان ذلك فان دعواها على الطاعنة وحدها ودون اختصاص رب العمل تكون غير مقبولة ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يتعين معه نقضه . ولما كان الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين الغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٧ - الطعن ٢٣ لسنة ٤٧ق)

٩٣٥ - تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ، ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة . تحسب مستحقات هؤلاء على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلى الذى كانوا يتقاضونه في الستين الاخيرتين او مدة الخدمة الفعلية ايها اقل .

لما كانت المادة ١١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - قد نصت على انه : « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم احكام هذا القانون ولو لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلى في الستين الاخيرتين او مدة الخدمة الفعلية ايها اقل فاذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والاجور ربط المعاش او التعويض على اساس مدة الخدمة والاجر غير المتنازع عليه ويؤدى المعاش او التعويض على اساس الحد الادنى للاجور في حالة عدم امكان التثبت من قيمة الاجر ، ومع عدم الاخلال باحكام الفقرتين السابقتين والمادة ١٧ يكون للهيئة حق الرجوع على صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها » بما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - ان تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة وتحسب مستحقاتهم على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الاخيرتين او مدة الخدمة الفعلية ايها اقل ، وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر وقضى باحقية المطعون ضدها الاولى للتأمين الاضافي المنصوص عليه في المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تأسيسا على ان مورثها ممن يسرى عليهم هذا القانون وانه قد توفي بسبب العمل ، فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٥/١٦ - الطعن ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق)

٩٣٦ - ربط المعاش والتعويضات - المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - مفاد هذا النص - سريان احكام الفقرة الثانية منه عندما يكون الاجر محددًا باتفاق فردي بين صاحب العمل والعامل ، اما حيث يكون تحديد الاجر متوطًا بالقانون فلا يسرى حكم هذه الفقرة ولو تجاوز الفرق بين اجر المؤمن عليه في بداية عمله واجره المحدد بالقانون عند نهاية خدمته نسبة الـ ٤٠٪ .

النص في المادة ٧٦ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - بأن « تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهري الذي سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين او مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك ، ويراعى عند حساب متوسط الاجر الا يتجاوز الفرق زيادة او نقصا بين اجر المؤمن عليه في نهاية الخمس سنوات الاخيرة من خدمته او مدة خدمته ان قلت عن ذلك في بدايتها عن ٤٠٪ فاذا زاد الفرق عن هذا الحد فلا تدخل الزيادة في متوسط الاجر الذي يربط على اساسه المعاش . . . » . ولا يسرى حكم الفقرة السابقة على المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم للنوائح بوظف صادر بها قانون او قرار من رئيس الجمهورية او ابرمت بمقتضى اتفاقيات جماعية ، مفاده سريان احكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة عندما يكون الاجر محددًا باتفاق فردي بين صاحب العمل والعامل درءا لمهنة التلاعب في الاجور لزيادة

المعاش . اما حيث يكون تحديد الاجر منوطا بالقانون فلا يسرى حكم هذه الفقرة ولو تجاوز الفرق بين اجر المؤمن عليه في بداية عمله واجره المحدد بالقانون عند نهاية خدمته نسبة الـ ٤٠٪ المشار اليها ، ومما يؤكد هذا النظر ويدعمه نص الفقرة الثالثة من المادة سالفه الذكر والتي اخرجت من نطاق تطبيق حكم الفقرة الثانية منها ، المؤمن عليهم الخاضعين في تحديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظيف صادر بها قانون او قرار من رئيس الجمهورية او ابرمت بمقتضى اتفاقات جماعية ، حيث تتفنى مظنة التلاعب في الاجور ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف والمؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتد بالحد الادنى لاجور العاملين المقرر بالمادة الاولى من القانون رقم ٦٤ سنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا ن ١٨/٧/١٩٧٤ المنطبق على واقعة الدعوى - في حساب متوسط اجر مورث المطعون عليهم - لربط معاش الازالة ، ومراعي حكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٣ من القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي تنص بأن « يؤدي المعاش أو التعويض على اساس الحد الادنى للاجور في حالة عدم التثبت من قيمة الاجر » ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، واذا كان لا يعيبه عدم الرد على دفاع للطاعة غير مؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى اليها ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير اساس .
(بتقضى ١٧/٥/١٩٨٢ - الطعن ٧٧٧ لسنة ٤٧ ق)

٩٣٧ - معاش الشيخوخة - ومعاش الوفاة - حالات وشروط استحقاقها - مثال .

لما كانت المادة ٧٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على ان يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين ، كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزا كاملا ، ثم نصت المادة ٧٨ من ذات القانون على انه يشترط لاستحقاق المؤمن عليه معاش الشيخوخة ان تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل فان مؤدى ذلك انه يشترط لاستحقاق معاش الشيخوخة في حالة وفاة العامل او

عجزه عجزاً كاملاً ان تبلغ مدة اشتراكه في التأمين ٢٤٠ شهراً على الأقل ،
 ثأن قلت عن ذلك فإنه لا يستحق الا معاش العجز أو الوفاة المنصوص عليه في
 المادة ٨٢ من ذات القانون والمعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ متى توافرت
 شروط استحقاق المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة طبقاً لحكم المادة ٨١ من
 القانون نفسه . واذ كان البين من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف
 والذي اعتمده الحكم المطعون فيه ، واخذ بتتيجه ان مدة خدمة مورث
 المطعون ضدها الاولى بلغت ١٣ سنة ، ١١ شهراً ، ١٢ يوماً جبرها الخبير الى
 ١٤ سنة ، اى انها لم تبلغ ٢٤٠ شهراً فإن المطعون ضدها الاولى عن نفسها
 وبصفتها لا تستحق عنه معاش الشيخوخة . وانما تستحق معاش الوفاة على
 نحو ما تقدم به القول في الرد على الشق الاول من النعى . لما كان ذلك وكان
 الخبير قد احتسب للمطعون ضدها الاولى معاشاً بواقع ٤٥/١ من متوسط
 الاجر الشهري عن مدة خدمة قدرها ١٤ سنة وانتهى الى استحقاقها معاشاً
 شهرياً قدره ٣٣٣م ٩ج زاد طبقاً للقوانين المتعاقبة حتى بلغ ١٥ جنيهاً في اول
 يناير سنة ١٩٨٠ وكان هذا الاساس هو المقرر لاحتساب معاش الشيخوخة
 وفقاً لنص المادة ٨٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣
 لسنة ١٩٦٤ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ وهو اساس يختلف عن
 اساس احتساب معاش العجز أو الوفاة الذي يربط بواقع ٤٠٪ من متوسط
 الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ من القانون طبقاً لما تقضى به الفقرة
 الاولى من المادة ٨٣ من ذات القانون ، ومن ثم يكون الخبير قد احتسب
 للمطعون ضدها الاولى معاش وفاة لم تتوافر شروط استحقاقه ، ولا يقدح في
 ذلك مانصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٨٣ المذكورة من جواز احتساب
 معاش الوفاة بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوباً على اساس مدة
 الاشتراك في التأمين مضافاً اليها ثلاث سنوات اى المعاشين اكبر ، ذلك انه
 حتى بعد ضم مدة الثلاث سنوات الى مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين فإنها
 لاتصل الى المدة المقررة لاستحقاق معاش الشيخوخة وهي ٢٤٠ شهراً .
 ويكون الحكم المطعون فيه حين استند في قضائه الى ما انتهى اليه تقرير الخبير
 في شأن حساب المعاش قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه
 في هذا الخصوص .

٩٣٨ - ان معاش الوفاة لا يستحق الا اذا حدثت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه ، وانه استثناء من ذلك يستحق المعاش اذا حدث العجز الكامل او وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط الا تجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل .

وان كانت المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والمعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ تنص في فقرتها الاولى على ان معاش الوفاة لا يستحق الا اذا حدثت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه ، فقد نصت في فقرتها الاخيرة على انه : واستثناء من حكم الفقرة الاولى من هذه المادة يستحق المعاش اذا حدث العجز الكامل او وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط الا تجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل . واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٦ ان مورث المطعون ضدها الاولى ترك العمل في ١٩٧١/١٢/١٣ وتوفي بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٨ بما يفيد ان الوفاة وقعت خلال سنة من تاريخ تركه للعمل . وكانت الطاعنة لم تتحدى بأنه ترك العمل مستقيلا بما لا يجعله في حالة تعطل عن العمل قانونا طبقا للمادة ٦٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ولم تتحدى بأنه لم يكن في حالة تعطل فعلى عن العمل وكان المفهوم ضمنا مما حصله الحكم الابتدائي الذي احوال الى اسبابه الحكم المطعون فيه ان المورث كان خلال تلك الفترة في حالة تعطل عن العمل حيث اورد الحكم المذكور انه سافر الى ليبيا للارتزاق بما يفيد انه لم يكن يباشر عملا وقت سفره وانه ذهب للبحث عن العمل ولادليل على انه عثر بعد سفره على عمل والتحق به فعلا ، كما ان ذهابه الى ليبيا للارتزاق لا يفيد انه غادر البلاد نهائيا او هاجر بما يخرج من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم يكون اعتباره في حالة تعطل عن العمل قبل وفاته فيها ضمنا تسوغه مقررات الحكم كما يسوغه ما ابدته الطاعنة ردا على استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ برفض دعوى المطعون ضدها الاولى - من طلبات رفض الاستئناف وتأيد هذا الحكم قولا منها بانها قامت بصرف المعاش وما تجمد منه وان الحكم للمطعون ضدها الاولى مجددا سوف يترتب عليه ازدواج في الصرف وهو ما يفهم منه انها سوف تستمر في صرف المعاش بما يفهم منه ضمنا انها تقر بتحقيق شروطه . متى كان ذلك وكانت الهيئة الطاعنة لم تزعم

بأن مورث المطعون ضدها الاولى غادر البلاد نهائيا او هاجر فان هذا الفهم الضمنى باعتباره فى حالة تعطل عن العمل يكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه باستحقاق المطعون ضدها الاولى للمعاش استنادا الى الفقرة الاخيرة من المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ ويكون النعى عليه بالنسبة لما قضى به من استحقاق المعاش ، بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه استنادا الى الفقرة الاولى من هذه المادة غير مجد ويتعين عدم قبوله .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ - الطعن ٧٤٢ لسنة ٥١)

٩٢٩ - المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - حساب المعاش والتعويض - الاجر الاضافى لا يدخل فى حساب الاجر عند حساب المعاش وفقا لنص المادة سالفة الذكر . اساس ذلك .
لما كان الاصل فى استحقاق الاجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل واما ملحقات الاجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تمتعت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة ليس لها صفة الثبات والاستقرار ، وكان الاجر الاضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعتبر اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية - وكان النص فى المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على ان تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهرى الذى سدد عنه الاشتراك خلال الستين الاخيرتين او مدة الاشتراك فى التأمين ان قلت عن ذلك . . يواجه الغالب الاعم من صور تحديد الاجر على وجه ثبوت لا يبنى على احتمال ولا يرتبط بظروف اخرى تقرر . فلا يتأثر تطبيقه على الاجر الاضافى الذى هو فى طبيعته القانونية يرتبط بحاجة العمل ذاته الى تشغيل العمال ساعات اضافية الى جانب ساعات العمل المحددة قانونا - يؤكد ذلك ان المشرع حينما اصدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن قانون التأمين

الاجتماعى نص فى المادة ٥ فقرة (ط) على انه . . . ولا تدخل فى حساب الاجر ، الاجور الاضافية - وهى اشارة منه تدل على حرصه على حسم النزاع الذى كان يشور من قبل حول بيان الاجر فى ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - بعد ان اورد الوقائع المتعلقة بالنزاع قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على اساس ان الاجر الاضافى لا يدخل فى حساب الاجر عند حساب المعاش فانه لا يكون قد خالف القانون وبذلك فلا يكون بحاجة الى تحقيق شروط استحقاق الاجر الاضافى ايا كان سببه وبالتالي يكون النعى عليه بمخالفة القانون والقصور فى التسبب على غير اساس .
(نقض ١٩٨٢/٦/٥ - الطعن ٦٩١ لسنة ١٩٨٢)

٩٤٠ - اذا استحق المؤمن عليه معاشا او تعويضا تعين على الهيئة صرف مستحقاته خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته . اذا تراخت الهيئة فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها بالمستحق مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . لا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المطالب به محل نزاع منها ، مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به .
نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا او تعويضا تعين على الهيئة صرف مستحقاته خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فان هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان تكون المطالبة به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به لانه طالما ان حق المؤمن عليه اساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر ان هى لم تف به فى الميعاد ولان مادعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الاكيدة فى سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم وعلى هذا فقد لزم الهيئة بأداء جزاء مالى ان هى تراخت فى الصرف بعد استيفائها

المستندات المطلوبة وكان الجزاء المالى بهذه المثابة لا يعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لاختلاف كل منها عن الآخر مصدرا وسببا ومن ثم لا يسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٢/١١/١٥ - الطعن ٣٨١ لسنة ٤٨ ق)

٩٤:١ - النص فى القانون ٦٢ لسنة ١٩٧١ على رفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة ورد فى صيغة عامة ومطلقة لتشمل معاش العجز سواء اكان العجز طبيعيا ام ناشئا عن اصابة عمل .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى المادة الرابعة منه على ان « يرفع معاش العجز والشيخوخة والوفاة بنسبة ١٠٪ وذلك بالنسبة لاصحاب المعاشات الذين انتهت خدمتهم قبل العمل بهذا القانون والمستحقين عنهم مع مراعاة الحد الاقصى المنصوص عليه فى المادة ٩١ » ، وكانت عبارة (معاش العجز والشيخوخة والوفاة) قد وردت فى هذا النص بصيغة عامة ومطلقة لتشمل معاش العجز سواء اكان العجز طبيعيا ام ناشئا عن اصابة عمل ، فإن القول بقصر مدلول هذه العبارة على معاش العجز الطبيعى واستبعاد معاش العجز بسبب اصابة عمل يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصص وهو مالا يجوز ، ذلك لانه متى كان النص عاما وصريحا فى الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله بمقولة الاستهداء بقصد الشارع أو الرجوع الى مايرد فى شأنه بالمذكرة الايضاحية لمشروع القانون .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى فى قضائه على ان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ بزيادة المعاشات جاء مطلقا واتى بحكم عام لا يميز بين اسباب العجز ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٤ - الطعن ٨٦٥ لسنة ٤٧ ق)

٩٤٢ - تلتزم الهيئة العامة للتأمينات قبل العامل او المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق ولو لم يقيم صاحب العمل بأداء مبلغ المكافأة المذكورة ، ولها في هذه الحالة حق الرجوع عليه بما لم يوف به من مكافأة مستحقة للعامل قياسا على حالة عدم سدادته لاشتراكات التأمين

لما كانت المادة ٧٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية تقرر معاشا للمؤمن عليه الذى بلغ الخمسين من عمره اذا كانت مدة اشتراكه فى التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ، وكان انهاء عند عمل المطعون ضده الذى انشأ الحق فى هذا المعاش قد حدث فى اكتوبر ١٩٦٨ ، فان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية يكون هو القانون المنطبق على واقعة الدعوى ، وكان النص فى الفقرة الاولى من المادة ٨٥ من هذا القانون على انه « مع عدم الأخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه فى هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه فى المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك فى التأمين مضافا اليها المدة السابقة المدة التى تعطى الحق فى المعاش وفقا لاحكام هذا القانون ، استحق المؤمن عليه تعويضا ذقعة واحدة ، على ان يحسب عن كل سنة من المدة السابقة بواقع ٧,٥٪ من متوسط الاجر السنوى المشار اليه فى المادة ... الخ » ، وفى المادة ٧٥ على انه « تتكون اموال هذا التأمين مما يأتى ١ - ... ٢ - ... ٣ - مكافأة نهاية الخدمة للعاملين كاملة ويؤديها صاحب العمل وفقا لما يأتى ... الخ » وفى المادة ١١٣ من القانون المذكور على انه « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم احكام هذا القانون ولو لم يقيم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة وذلك على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلى فى الستين الاخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية ايها اقل . . . » ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان صاحب العمل هو الملتزم قبل الهيئة العامة للتأمينات بأداء مكافأة نهاية الخدمة عن مدة خدمة العامل السابقة على سريان القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذى جعل التأمين اجباريا لدى الهيئة - وهى التى تلتزم قبل العامل او المستحقين عنه بأداء المعاش المستحق ولو

لم يقيم صاحب العمل بأداء مبلغ المكافأة المذكورة اليها ، ولها في هذه الحالة حق الرجوع عليه بمالم يوف به من مكافأة مستحقة للعامل قياسا على حالة عدم سداده لاشتراكات التأمين .

لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لا تمارى في ان مدة خدمة المطعون ضده التي استحق عنها مكافأة نهاية الخدمة بدأت من ١٩٤٢/١/١ ولم تدع انه قد سبق له ان استوفى من صاحب العمل أية مبالغ من هذه المكافأة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ احتسب ضمن مدة الخدمة المقررة للمعاش المدة السابقة من ١٩٤٢/١/١ التي استحق عنها المطعون ضده مكافأة نهاية الخدمة ولو لم يؤديها صاحب العمل أو ورثته الى الطاعنة ، فإنه يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون . ولا يؤثر في قضائه ما اشتملت عليه اسبابه من تقارير خاطئة بشأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم يكون النعى عليه بسبب الطعن على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١/٢٤ - الطعن ١١٦٨ لسنة ١٤٨ ق)

٩٤٣ - اذا استحق المؤمن عليه - في ظل القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - معاشا أو تعويضا يتعين على الهيئة صرفه اليه خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته . فاذا تراخت الهيئة في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . لا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به .

لما كانت المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه « على الهيئة ان تتخذ من الوسائل مايكفل تقرير المعاشات او التعويضات وصرفها خلال اربعة

اسباع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه ، فاذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة - بناء على طلب صاحب الشأن - بدفعها مضافا اليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عنه المستندات المطلوبة منه . . الخ » ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا او تعويضا يتعين على الهيئة صرفه اليه خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته ، فان هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة منه ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المبلغ المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لانه طالما ان حق المؤمن عليه اساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر ان هي لم تف به في الميعاد ، ولان مادعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه هو رغبته الاكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لاربابها لما لها من صلة اساسية بأسباب معيشتهم ، ولهذا فقد الزم الهيئة بأداء التعويض الاضافي الذي يوقع عليها بناء على طلب صاحب الشأن كجزء مالي ان هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى احقية الطاعن في معاش الشيخوخة وكان الثابت بتقرير الخبير المقدمة صورته الرسمية رفق حافظة مستندات الطاعن انه تقدم بطلب لصرف هذا المعاش وقدمت المستندات المؤيدة لهذا الطلب ومع ذلك لم تقم المطعون ضدها الاولى بصرف المعاش اليه ، ومن ثم كان يحق للطاعن تقاضي التعويض الاضافي بواقع ١٪ من قيمة المعاش المستحق عن أيام التأخير في السداد - وفقا لما تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، واذا رفض الحكم المطعون فيه القضاء بقيمة التعويض الاضافي على اساس ان منازعة المطعون ضدها الاولى في استحقاق الطاعن لمعاش الشيخوخة تسم بالجدية ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ٤٩٣ لسنة ٤٨ق)

٩٤٤ - اذا استحق المؤمن عليه معاشا وتعويضا تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال الاجل المحدد من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته . فان هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه مبلغ ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة .

لما كان مفاد نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا وتعويضا تعين على الهيئة صرف استحقاقه خلال الاجل المحدد بالمادة من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فان هي تراخت في الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة ، فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به ، لانه طالما ان حق المؤمن عليه اساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقديره وتحديد مبلغه فلا تعذر ان هي لم تف به في الميعاد ، ولان مادعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الاكيدة في سرعة صرف هذه الحقوق التأمينية لاربابها لما لها من صلة اساسية باسباب معيشتهم ، وعلى هذا فقد الزم الهيئة بأداء جزاء مالي ان هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة ، فان هذا الجزاء لا يعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدني - لاختلاف كل منها عن الآخر مصدرا وسببا ولايسرى عليه حكم المادة ٢٣٢ من هذا القانون ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٣/٤/٤ - الطعن ٢١٨ لسنة ٤٤٤ ق)

٩٤٥ - تلزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ، ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة .

لما كان مفاد نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - وعلى ماجرى به

قضاء هذه المحكمة - ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تلزم بالتوفء بالتزاماتها المقررة فى القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولولم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم فى الهيئة ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضى للمطعون ضدهم الثلاثة الاول بالتأمين الاضافى المنصوص عليه فى المادة ٨٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تأسيسا على ما ثبت لديه من ان مورثتهم المرحومة (.) ممن يسرى عليها قانون التأمينات الاجتماعية آنف الذكر ، وقيام علاقة عمل متصلة فيما بينها وبين المطعون ضده الرابع منذ ١/٧/١٩٦٦ الى ان توفيت بسبب اصابة عمل ٢١/٨/١٩٦٨ وانه لايجوز دون اقتضائهم هذا التأمين تخلف صاحب العمل عن الاشتراك عن مورثتهم لدى الهيئة الطاعنة ، فان النعى عليه بالوجه الاول يكون على غير أساس .
(نقض ١١/٤/١٩٨٣ - الطعن ١٥٦٧ لسنة ٤٩٠ ق)

٩٤٦ - اذا استحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا تعين على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف مستحقاته خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته ، فان هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة . لايعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون الحق المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به .

لما كان مفاد نص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية السالف البيان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا استحق المؤمن عليه معاشا أو تعويضا تعين على الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية صرف مستحقاته خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديمه اليها بطلب الصرف مؤيدا بمستنداته فان هى تراخت فى الصرف كان من حق المؤمن عليه مطالبتها به مضافا اليه ١٪ من قيمته عن كل يوم يتأخر فيه الصرف اعتبارا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة فلا يعفى الهيئة من دفع هذا التعويض ان يكون الحق المطالب به محل نزاع منها مادام قد ثبت للمحكمة التزام الهيئة به لانه طالما ان حق المؤمن عليه اساسه القانون وكانت الهيئة قد خولت اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقريره وتحديد

مبلغه فلا تعذر ان هي لم تف به في الميعاد ولان ما دعا الشارع الى تقرير هذا الحق للمؤمن عليه انما هو رغبته الاكيدة في سرعة صرف الحقوق التأمينية لأربابها لما لها من صلة اساسية باسباب معيشتهم وعلى هذا فقد لزم الهيئة بأداء جزاء مالى ان هي تراخت في الصرف بعد استيفائها المستندات المطلوبة وكان الجزاء المالى بهذه المثابة لا يعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لاختلاف كل منهما عن الآخر مصدرا وسببا ومن ثم لا يسرى عليه حكم هذه المادة ، وكان النص القانونى الذى يحكم الجزاء المترتب على تأخر الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في الوفاء بالتزاماتها التأمينية وان لم يشتره الخصوم امام محكمة الموضوع ، الا انه وقد تعلق الامر بسبب قانونى كانت عناصره الموضوعية مطروحة عليها - على ماورد بمذونات الحكم الواقعية - فان هذا الامر يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تجوز اثارته امامها ، فان الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائى وقضى للمطعون ضدهم الثلاثة الاول بالفوائد القانونية بسبب تأخر الهيئة الطاعنة في اداء المعاش والتأمين الاضافى لهم ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .
(نقض ١٩٨٣/٤/١١ - الطعن ١٥٦٧ لسنة ٤٩ ق)

٩٤٧ - المعاشات والتعويضات - ربطها على اساس متوسط الاجر الشهري . . - ماهية الاجر المقصود - ملحقات الاجر غير الدائمة - خروجها عن مدلول الاجر - علة ذلك :

لما كان الاصل في استحقاق الاجر انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل اما ملحقات الاجر فمنها مالا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار . وكان النص في المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على ان « تربط المعاشات والتعويضات التى تستحق وفقا لاحكام هذا الباب على اساس متوسط الاجر الشهري الذى سدد عنه الاشتراك خلال السنتين الاخيرتين او مدة الاشتراك في التأمين ان قلت عن ذلك . . » ، يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا يرتبط بظروف اخرى تقرر ، فلا يتأتى تطبيقه على بدل الإقامة ومكافأة الانتاج ونصيب المؤمن عليه في الارباح والاجور الاضافية باعتبارها من

ملحقات الاجر غير الدائمة التي هي بحسب طبيعتها القانونية ترتبط بالظروف التي دعت الى تقريرها فتستحق بوجودها وتنقطع بزوالها وتعتبر بهذه المثابة اجرا متغيرا يختلف عن مدلول الاجر الذي عناه المشرع بنص المادة ٧٦ المشار اليه ، ولا يغير من طبيعته هذه حصول العامل عليه طوال مدة عمله .
(نقض ١٩٨٣/٥/١٦ - انطن ١٠٨٦ لسنة ٥٢ ق)

٩٤٨ - وفاة المؤمن عليه - توزيع المعاش بين المستحقين - حكم قانون التأمين الاجتماعي :

لما كانت المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه « اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاش ، وفقا للأنظمة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق من اول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين الأرملة والمطلقة والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات ، الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية . . . » وكان الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون قد اورد في البند العاشر بيانا بأنصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق أو اولاد فنص على ان يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش واورد البند الثاني عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بيانا بأنصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد أو والدين وأخ أو اخت أو اكثر مع عدم وجود ارملة أو زوج أو اولاد فنص على ان يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش بينما يستحق الاخوة والاخوات ايهم أو كلهم رבעه ، ونصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على ان يسرى حكم البند الثاني عشر المضاف على الحالات التي وقعت قبل تاريخ نشر القانون في ١٩٨٠/٥/٣ على ان يكون الصرف طبقا له اعتبارا من هذا التاريخ . ومفاد ذلك انه إذا توفي المؤمن عليه ولم يترك ارملة أو زوجا أو اولاداً يكون نصيب الوالد أو والدين في المعاش النصف بينما يكون نصيب الاخوة أو الاخوات الربع على الا يصرف نصيب الاخوة أو الاخوات لهم الا اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٣ . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم

المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضدهما الأول والرابعة (والدى المتوفى) وللقصر المشمولين بولاية المطعون ضده الأول والمطعون ضدهما الثانية والثالثة (اخوة واخوات المتوفى في حالة عدم وجود ارملة أو زوج أو اولاد للمتوفى) بكامل المعاش والزم الطاعنة بصرف معاش لاختوته واخواته اعتباراً من ١٩٧٧/٧/١ فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .
(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق)

٩٤٩ - لكل من انواع التأمينات مبناه واحكامه - الهدف من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة - الهدف من تأمين اصابات العمل - انتهاء عمر التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين يخص تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة دون تأمين اصابة العمل :

وان كانت انواع التأمين الاجباري قد وردت في المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على سبيل الحصر الا ان لكل نوع من هذه التأمينات مبناه واحكامه ، فالهدف من تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة حصول المؤمن عليه أو المستحقين عنه على معاش أو تعويض حين التقاعد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، بينما شرع تأمين اصابات العمل لمواجهة اخطاء العمل وتأمين العامل المصاب باصابة عمل وذلك بالحصول على العلاج وتعويض الاجر خلال فترة الاصابة وتعويض العجز المستديم اذا لم يتم الشفاء او تعويض الاسرة في حالة وفاة المصاب وكانت احكام تأمين اصابات العمل وفق مانصت عليه المادتان الثانية والثالثة من هذا القانون تسرى على العاملين الخاضعين لأحكام قانون العمل الذين تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة دون تقييد ببلوغهم سن الثامنة عشر كما تسرى على المتدرجين والتلاميذ الصناعيين والطلاب المستغلين في مشروعات التشغيل الصيفي والمكلفين بخدمة عامة ، وكان النص في المادة ٤٠ من القانون المشار اليه على انتهاء التأمين ببلوغ المؤمن عليه سن الستين يخص تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فلا يسرى حكمها على تأمين اصابات العمل الذي وردت احكامه في الباب الرابع من القانون وخلا من النص على حكم مائل للمغايرة والتمييز بين التأمينين فلا يجوز الربط بينهما الا في الحدود التي نص عليها القانون .
(نقض ١٩٨٤/١/٢٠ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق)

رابعاً - تأمين المرضى

٩٥٠ - تطبيق احكام التأمين الصحى تدريجيا على المنشآت والجهات التى يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الصحة .

لما كانت المادة الثامنة من مواد اصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « تسرى احكام الباب الخامس من القانون المرافق فى شأن التأمين الصحى تدريجيا بالنسبة الى المنشآت والجهات التى يصدر بتخديدها قرارات من وزير العمل . وعلى ان يتم سريانه على جميع الخاضعين لاحكامه فى جميع انحاء الجمهورية خلال ثلاثة سنوات على الاكثر من تاريخ العمل به . . . » وتنص المادة ٩ من مواد اصدار القانون على ان « ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اول الشهر التالى لتاريخ نشره فيما عدا احكام التأمين الصحى وتأمين البطالة فيعمل بهما اعتبارا من اول الشهر التالى لانقضاء ستة اشهر على نشره » . وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ على ان « يحول وزير الصحة الاختصاصات المقررة لوزير العمل المنصوص عليها فى المادة ٨ من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » . مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تطبيق احكام التأمين الصحى تدريجيا على المنشآت والجهات التى يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الصحة فى هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة ٨ المشار اليها من ان يتم سريان التأمين الصحى على جميع الخاضعين لاحكامه فى جميع انحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الاكثر من تاريخ العمل به اى اعتبارا من ١/١٠/١٩٦٧ ، ذلك لان ما تنص عليه المادة فى هذا الشأن هو من الامور التنظيمية فاذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان احكام التأمين الصحى الواردة بالباب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشأة ما فأن عمالها لا يستفيدون من احكام هذا التأمين لما كان ذلك فأن الحكم المطعون فيه اذ جرى على خلاف هذا النظر واقام قضاءه باستحقاق مورث المطعون ضدهما للمعونة المالية بالاستناد الى احكام التأمين الصحى المشار اليها على ما اورده باسبابه من ان مقتضى المادتين ٨ ، ٩ من مواد اصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ انه سواء صدر قرار من

وزير العمل بسريان احكام التأمين الصحى على العاملين بمدينة اسوان ام لم يصدر فان هذا التأمين قد سرى على جميع الخاضعين لاحكامه بمقتضى هذين النصين اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٦٧ فيستفيد مورث المطعون ضدهما من احكامه وتحجب بذلك عن بحث دفاع الطاعنة الذى اوردته فى مذكرتيها المقدمتين لمحكمة اول درجة بجلسة ١٩٧٤/٥/٤ ومحكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٧/١/٦ بشأن عدم صدور قرار من وزير الصحة بسريان التأمين الصحى على المنشأة التى كان مورث المطعون ضدهما يعمل بها بما مقتضاه عدم استفادته من احكامه ، وهو دفاع جوهري مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه يكون فضلا عن مخالفة القانون قد شابه القصور بما يستوجب نقضه .
(نقض ١٩٨١/٤/٢٦ - الطعن ٥٨ لسنة ٥٠ ق)

٩٥١ - لم يرد المرض العقلى ضمن الامراض المهنية التى حصرها الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فلا يستحق المريض به معاش العجز الكامل المستديم الناشئ عن اصابة عمل . تتحدد قيمة المعاش المستحق للمؤمن عليه المريض بمرض عقلى وفقا لنص المادة ٨٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

النص فى المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأن (يقصد باصابة العمل الاصابة باحد الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم « ١ » الملحق بهذا القانون او الاصابة نتيجة حادث اثناء تأدية العمل او بسببه) والنص فى المادة ٢٧ الواردة فى الفصل الثالث من الباب الرابع وعنوانه « فى تأمين اصابة العمل » بانه (اذا نشأ عن الاصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على اساس ٨٠٪ من متوسط الاجر فى السنة الاخيرة او خلال مدة الاشتراك ان قلت عن ذلك . . .) والنص فى المادة ٨٢ الواردة فى الفصل الثانى من الباب السابع وعنوانه « فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين الاضافى ضد العجز والوفاة » - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ بأن (يستحق معاش العجز أو الوفاة اذا حدث العجز الكامل او وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه ويشترط لاستحقاق هذا المعاش ان يكون قد سدد عن المؤمن عليه ستة اشتراكات شهرية متصلة أو ١٢ اشتراكا شهريا متقطعة) والنص فى المادة ٨٣ منه بأن (يربط

معاش العجز او الوفاة بواقع ٤٠٪ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ او بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على اساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها ثلاث سنوات اى المعاشين اكبر ويشترط الا تزيد المدة المضافة عن المدة الباقية للمؤمن عليه لبلوغه السن المقررة وفقا للمادة (٧٧) مفاده ان المشرع فرق بين المعاش المستحق للمؤمن عليه في حالة العجز الكامل المستديم الناشئ عن اصابة عمل وبين المعاش المستحق له في حالة انتهاء خدمته نتيجة عجز كامل او جزئى مستديم غير ناشئ عن اصابة عمل وحدد قيمة المعاش في الحالة الاولى على النهج الذى افصح عنه في المادة ٢٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بينما حدد قيمته في الحالة الثانية وفقا لأسس مغايرة له ومختلفة عنه اختلافا كليا هي المبينة في المادة ٨٣ من هذا القانون لما كان ذلك وكان لايبين من الاوراق ان المرض العقلى الذى اصاب المحجور عليه قد نشأ من اصابة عمل وكان المرض العقلى لم يرد ضمن الامراض المهنية التى حصرها الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فان المحجور عليه لا يستحق معاش العجز الكامل المستديم الناشئ عن اصابة عمل المنصوص عليه في المادة ٢٧ من هذا القانون وانما تتحدد قيمة المعاش المستحق له وفقا لنص المادة ٨٣ من القانون سالف الذكر بواقع ٤٠٪ من متوسط الاجر الشهري المنصوص عليه في المادة ٧٦ او بواقع ما يستحق من معاش الشيخوخة محسوبا على اساس مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها ثلاث سنوات اى المعاشين اكبر لا يغير من ذلك النص في المادة ٦٣ مكررا من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بأنه (استثناء من حكم المادة ٦٣ والفقرة الاولى من المادة ٨١ من هذا القانون يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة اجازة مرضية بأجر كامل الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا عن مزاولة أية مهنة او عمل) او النص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأنه (استثناء من حكم هذه المادة يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلى أو بأحد الامراض المزمنة معونة مالية تعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى او تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا) فهما يعالجان فقط تنظيم المعاملة المالية للعامل المريض بأحد الامراض المنصوص عليها في المادتين المذكورتين في

فترة مرضه وحتى تستقر حالته اما بشفائه وعودته الى العمل او بتبين عجزه عجزا كاملا دون ما تأثير على تحديد معاشه وفقا للقواعد والضوابط الى رسمها القانون على ماسلف بيانه ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على حساب معاش المحجور عليه بواقع ٨٠٪ من متوسط الاجر استنادا الى نص المادتين ٧٦ ، ٨٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٣١ - الطعن ٨٩٠ لسنة ٤٧ ق)

٩٥٢ - تصرف المعونة المالية للعامل حالة عجزه عن أداء عمله بسبب مرضه ، ويشترط لاستحقاق المعونة استمرار قيام علاقة العمل على اعتبار ان العلة في منحها هي حيلولة المرض بين العامل وبين ادائه لعمله .

النص في المادة ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على انه « اذا حال المرض بين العامل واداء عمله فعلى الهيئة ان تؤدي له خلال فترة مرضه معونة مالية تعادل ٧٥٪ من اجره اليومي المسدد عنه الاشتراك لمدة تسعين يوما بشرط الا تقل المعونة عن الحد الادنى المقرر قانونا للاجر وتزداد بعدها الى مايعادل ٨٥٪ من اجر العامل ويستمر صرف تلك المعونة المالية طوال مدة مرضه او حتى ثبوت العجز الكامل او حدوث الوفاة بحيث لا يتجاوز مدة ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة ، واستثناء من حكم هذه المادة يمنح العامل المريض بالدرن أو الجزام أو بمرض عقلي أو بأحد الامراض المزمنة معونة مالية تعادل اجره كاملا طوال مدة مرضه الى ان يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة الى مباشرة عمله او يتبين عجزه عجزا كاملا . . . » يدل على ان المعونة المالية انما تصرف للعامل حالة عجزه عن اداء عمله بسبب مرضه ويشترط لاستحقاق العامل لهذه المعونة استمرار قيام علاقة العمل على اعتبار ان العلة في منحها هي حيلولة المرض بين العامل وبين ادائه لعمله ، لذلك فهي تقدر بقيمة الاجر المستحق له او بنسبة معينة منه بحسب الاحوال فيتعين وقف صرف هذه المعونة عند انتهاء عقد العمل ، لما كان ذلك وكانت الاستقالة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انتهاء لعقد العمل بالارادة المنفردة وتتم بمجرد تقديمها دون

تعليق على قبول صاحب العمل لها فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى للمطعون ضده الاول بالمعونة المالية بعد انتهاء علاقة العمل بالاستقالة في ١١/١٠/١٩٦٧ يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .
(نقض ١١/٤/١٩٨٣ - الطعن ١٩ لسنة ٤٣ ق)

خامساً - اشتراكات التأمين ومايتصل بها

١ - استحقاق الاشتراكات وحسابها

٩٥٣ - تحسب اشتراكات التأمينات على أساس الأجور الفعلية للعمال ، ولا يجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لاحكام القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

لما كان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية قد نص في مادته الثانية عشرة على ان « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل والتي تقتطع من أجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس مايتقاضينه من الاجور في شهر يناير من كل سنة ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة » كما نص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - باصدار قانون التأمين الاجتماعي في المادة ١٢٥ منه على ان « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على اساس مايستحقه المؤمن عليه من اجر خلال شهر ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة » وكان مؤدى ذلك ان اشتراكات التأمينات تحسب على اساس الاجور الفعلية للعمال ، وانه لايجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقاً لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المطعون عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على الحساب الذي اجرته اللجنة الفنية الدائم

التي شكلها وزير العمل بتقدير اجور عمال مصانع الطوب في اليوم الواحد بمبلغ ٣٥ ج في اشهر مايو ويونية ويولية واغسطس ، ٢٥ ج في أشهر مارس وابريل وسبتمبر واكتوبر دون اعتداد بالاجور الفعلية لعمال مصنع الطاعن وكان هذا الحساب ينطوي على تعديل في طريقة تقدير الاجور التي تتخذ اساسا لربط اشتراكات التأمينات دون ان يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص ، مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن ..

(نقض ١٩٨١/١١/٢٣ - الطعن ٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

٩٥٤ - الأجر الإضافي الذي يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة من ملحقات الاجر غير الدائمة فلا يجوز ضمه الى الاجر الاصلى حتى ولو حصل العامل عليه طوال مدة خدمته ولا يخضع لحصة الاشتراكات لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

لما كان الاصل في استحقاق الاجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انه لقاء العمل الذي يقوم به العامل وأما ملحقات الاجر فمنها مالا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها ، فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان الاجر الإضافي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعتبر اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل في المواعيد القانونية ، وكان مفاد نص المادة ٥ ط من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان المقصود بالأجر في تطبيق احكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء اكان هذا المقابل محددًا بالمدة أو بالانتاج أو بهما معا ولا تدخل الاجور الإضافية في حسابه ، لما كان ذلك ، وكان البين مما سجله الحكم المطعون فيه ، ان الطاعنة اصدرت القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بتحديد نسبة الاجر الإضافي بواقع ٣٠٪ فقرر لها ٤٣ ساعة تشغيل اضافي ، بما مؤداه ان هذا الاجر انما يقابل الزيادة في ساعات العمل المقررة ، فيعتبر بهذه المثابة اجرا متغيرا ومرتبطة بالظروف الطارئة التي

تدعو الى تشغيل العمال ساعات اضافية ، ولا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله . لما كان ما تقدم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى باحقية المطعون ضدهم في ضم الاجر الاضافي الى اجورهم الاصلية ، تأسيساً على انه جزء لا يتجزأ من الأجر فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٣ - الطعن ٥٢٣ لسنة ٥١ ق)

٩٥٥ - لا يجوز تحميل العامل بنصيب رب العمل في الاشتراك في التأمين وكل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يعمل به .

ان النص في الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية بأنه « ولا يجوز تحميل العاملين اي نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص » جاء صريحاً وعلى سبيل الجزم والقطع في ان لا يتحمل العاملون المؤمن عليهم اي نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص ، فلا يجوز بمقتضاه تحميل العامل بما نص القانون على انه نصيب رب العمل في الاشتراك في التأمين ، ولم يرد نص خاص بتحميل العامل به ، وعلة هذا النص هي حماية طائفة العاملين المؤمن عليهم مما قد يفرضه عليهم سلطان رب العمل استغلالاً منه لرابطة العمل التي تربطهم به - ومن ذلك الاتفاق معهم على ان يتحملوا نصيبه في نفقات التأمين - فهو نص أمر ومتعلق بالنظام العام بمعناه الاجتماعي ولا يجوز الاتفاق على ما يخالفه وكل اتفاق على ذلك يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يعمل به .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - الطعن ٥٤٧ لسنة ٤٦ ق)

٩٥٦ - ان اشتراكات التأمين تستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية من وقت نشوء رابطة العمل التي توجب الاشتراك عن العامل في التأمين - شروط الاستحقاق :

مؤدى المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدحوى ، ان اشتراكات التأمين تستحق للهيئة الطاعنة من وقت نشوء رابطة العمل التي توجب الاشتراك عن العامل في التأمين ، ولكن ادعاء هذه الاشتراكات للهيئة رغم استحقاقها لها يتوقف على امور ثلاثة هي : أولاً :

حساب هذه الاشتراكات على اساس البيانات التي تجربها الهيئة ، ثانيا : اخطار رب العمل بالاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، انقضاء خمسة واربعين يوما من تاريخ الاخطار او فوات ميعاد الاعتراض من رب العمل دون حدوثه اى الميعادين اقصر ، فاذا توافرت هذه الشروط وكان الاشتراك مستحقا عن احد الشهور وجب اداؤه فى اول الشهر التالى ، ويحتسب فى حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجود الاداء حتى تاريخ السداد الا اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء فلا تسرى فوائد التأخير حتى ولو كانت الاشتراكات مستحقة عن اشهر سابقة مهما كان الوقت الذى مر عليها ، اما المبلغ الاضافى فإنه يستحق بالاضافة الى فوائد التأخير - ان كانت هناك فوائد مستحقة - لمجرد ثبوت ان رب العمل لم يقيم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله أو يؤد الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية ، واخطار رب العمل بهذا المبلغ وانقضاء خمسة واربعين يوما على الاخطار أو فوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه اى الميعادين اقصر وذلك دون تنبيه او انذار . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعنة لم تخطر المطعون ضده بحساب باقى الاشتراكات التى اسفرت عنها تحرياتها الا فى ١٩٦٨/٣/٧ ، وكانت هذه التحريات قد اسفرت عن ان المطعون ضده لم يؤد الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية ، ومن ثم فإن الهيئة تستحق قبله باقى الاشتراكات والمبلغ الاضافى ولا يكون اداؤها واجبا الا بعد مضى خمسة واربعين يوما من تاريخ الاخطار الحاصل فى ١٩٦٨/٣/٧ وتسرى الفوائد فى حقه بعد مضى المدة المذكورة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه الى ان فوائد التأخير لا تسرى الا من تاريخ الاخطار وهو تاريخ سابق على التاريخ الذى يبدأ سريانها فيه طبقا للقانون ، وهذا قضاء لمصلحة الطاعنة فلا مصلحة لها فى النعى بمخالفة الحكم للقانون على اساسه . اما بالنسبة لما قضى به الحكم من ان المبلغ الاضافى لا يحسب ايضا الا من تاريخ الاخطار - على ما سلف البيان - فالنعى سديد ، لان المطعون ضده ملزم بأدائه دون تنبيه او انذار بعد مضى خمسة واربعين يوما من تاريخ اخطاره به ، ولا مرأى فى ان هذه المدة قد انقضت واصبح المبلغ الاضافى واجب الاداء دون تنبيه او انذار قبل رفع الدعوى فى ١٩٦٨/٥/١٩ بالنسبة للاشتراكات التى لم يؤدها المطعون ضده

عن المدة محل النزاع من ١/٤/١٩٦٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٦٣ ، ومن ثم يكون الحكم المطعون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه في خصوص المبلغ الاضافى بما يتعين نقضه جزئيا في هذا الخصوص . ولما تقدم ، يتعين رفض الطعن في خصوص فوائد التأخير ونقضه نقضا جزئيا في خصوص المبلغ الاضافى .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٢ - الطعن ٤٩٢ لسنة ٤٣ق)

٩٥٧ - المقصود بالاجر في تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى ، سواء كان هذا المقابل محددًا بالمدة ام بالانتاج أم بهما معا ، ولا تدخل الاجور الاضافية في حسابه .

الاصل في استحقاق الاجر - وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، واما ملحقات الاجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان الاجر الاضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة طارئة في ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعتبر اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية ، وكان مفاد نص البند (ط) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان المقصود بالاجر في تطبيق احكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددًا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا ، ولا تدخل الاجور الاضافية في حسابه . لما كان ذلك ، وكان الين مما سجله الحكم المطعون فيه وكذلك الحكم الابتدائى المؤيد به ان الطاعنة اصدرت القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بتحديد نسبة الاجر الاضافى بواقع ٣٠٪ لقاء تشغيل اضافى لمدة ٤٣ ساعة ، بما مؤداه ان هذا الاجر انما يقابل الزيادة عن ساعات العمل المقررة . فيعتبر بهذه المثابة اجرا متغيرا ومرتبطا بالظروف الطارئة التى تدعو الى تشغيل العمال ساعات اضافية ، ولا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله . لما كان

ما تقدم ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم في ضم الاجر الاضافي الى اجورهم الاصلية تأسيسا على انه جزء لا يتجزأ من الاجر ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٢/٢/١٤ - الطعن ١٧٩٧ لسنة ٥١ ق)

٩٥٨ - وردت عبارة « نفقات التأمين » بالمادة الرابعة من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بصفة عامة مطلقة بما مفاده عدم جواز تحميل العاملين بأي نفقات تأمينية خلاف ما نص عليه القانون وبما يستتبع حتما وبطريق اللزوم عدم تحميل صاحب العمل في اشتراكات التأمين باعتبار ان اشتراكات التأمين من مشمول نفقاته .

لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص بأن (لا يجوز تحميل العاملين اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص) وكانت عبارة « نفقات التأمين » قد وردت في هذا النص بصفة عامة مطلقة بما مفاده عدم جواز تحميل العاملين بأي نفقات تأمينية خلاف ما نص عليه القانون وبما يستتبع حتما وبطريق اللزوم عدم تحميلهم بنصيب صاحب العمل في اشتراكات التأمين باعتبار ان اشتراكات التأمين هي من مشمول نفقاته . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى قضاؤه بتحميل الطاعنين بحصة صاحب العمل في اشتراكات التأمين فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة للبحث باقى اسباب الطعن .
(نقض ١٩٨٢/٦/٢٦ - الطعن ١٢٠٢ لسنة ٤٧ ق)

٩٥٩ - المقصود بالأجر الاضافي في تطبيق احكام قانون التأمين هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدي لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ، ولا تدخل الاجور الاضافية في حسابه الاصل في استحقاق الاجر وعلى ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، واما ملحقات الاجر فمنها ما لا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار ، وكان المستقر في

قضاء هذه المحكمة ان الاجر الاضافى - انما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه - فيعتبر بهذه المثابة اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد يقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية ، وان مفاد نص البند (ط) من المادة الخامسة من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان المقصود بالاجر فى تطبيق احكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ، ولا تدخل الاجور الاضافية فى حسابه ، لما كان ذلك ، وكان البين من اوراق الطعن ان الطاعنة اصدرت القرار رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بتحديد نسبة الاجر الاضافى بواقع ٣٠٪ لقاء تشغيل اضافى لمدة ٤٣ ساعة بما مؤداه ان هذا الاجر يقابل الزيادة فى ساعات العمل المقررة مما يجعله اجرا متغيرا ومرتبطا بالظروف الطارئة التى تدعو الى تشغيل العمال ساعات اضافية ، ولا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله ، لما كان ماتقدم واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى باحقية المطعون ضدهم فى ضم الاجر الاضافى الى اجورهم الاصلية تأسيسا على انه جزء لا يتجزأ من الاجر ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجبه نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٧ - الطعن ٣٦٥ لسنة ٥٢ ق)

٩٦٠ - القرار الوزارى رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذى اصدره وزير العمل لم ينص على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية ولا يتقاضون اجورهم من اصحاب العمل الاصلين حصة اصحاب العمل فى الاشتراكات . ما ورد بالفقرة (ب) من المادة الاولى من القرار الوزارى سالف الذكر لا يفيد سوى تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة عن فترة اعارة العاملين خارج الجمهورية الى حين عودتهم لدى اصحاب العمل الاصلين وذلك فى حالة تقاضى هؤلاء العاملين اجورهم من اصحاب العمل الاصلين اثناء اعارتهم .

لما كانت المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان (تحسب الاشتراكات

التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتقاضونه من اجور في شهر يناير من كل سنة . . . على انه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم على اساس ما يتقاضونه من الاجور الفعلية خلال شهر . ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة كما يحدد الشروط والاوضاع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون) وتنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون على انه (لايجوز تحميل العاملين اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما يرد به نص خاص) مما مؤداه ان الشارع حمل اصحاب العمل حصة من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم ، وفوض وزير العمل في تحديد طريقة حساب الاجر وشروط واوضاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لهذا القانون وذلك بموجب قرار يصدره بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة المذكورة ، وحظر تحميل العاملين حصة اصحاب العمل في الاشتراكات الا بنص وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التي وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر وكان القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذي اصدره وزير العمل تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه لم ينص على تحميل العاملين المعارين خارج الجمهورية ولا يتقاضون اجورهم من اصحاب العمل الاصلين حصة اصحاب العمل في الاشتراكات اذ ان ما جاء بالفقرة (ب) من المادة الاولى من ذلك القرار لايفيد سوى تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة عن فترة اعارة العاملين خارج الجمهورية الى حين عودتهم الى اعمالهم لدى اصحاب العمل الاصلين وذلك في حالة عدم تقاضي هؤلاء العاملين اجورهم من اصحاب العمل الاصلين اثناء اعارتهم . وكان الثابت بالاوراق ان المطعون ضده كان يعمل لدى الطاعنة وقد اشتركت عنه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ثم اعير الى خارج الجمهورية في الفترة من ١٩٦٨/١/٢٢ الى ١٩٧٥/٣/٣ فانه لايجوز تحميله حصة الطاعنة في اشتراكات التأمين عن هذه الفترة . ولايغير من ذلك عدم تقاضي المطعون ضده اجرا من الطاعنة ولايتال منه تعهد المطعون ضده بتحمل حصة الطاعنة في اشتراكات التأمين ذلك لان احكام قانون التأمينات الاجتماعية من النظام

العام فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله يكون على غير اساس . (نقض ١٩٨٢/١٠/٢٥ - الطعن ٥٣٧ لسنة ٤٨ ق)

٩٦١ - تكون الاشتراكات التي تستحق كل شهر واجبة الاداء في أول الشهر التالي - تأخر صاحب العمل في سدادها عن هذا الميعاد يترتب عليه حساب فوائد التأخير من هذا التاريخ الى تاريخ سداد الاشتراكات دون حاجة الى اى اجراء من جانب الهيئة .

لما كانت المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان (تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر سواء المستقطعة من اجور المؤمن عليهم أو تلك التى يؤديها صاحب العمل واجبة الاداء فى اول كل شهر وتحسب فى حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنوياً من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد) وكان مؤدى ذلك انه يجب على صاحب العمل ان يؤدى للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية اشتراكات التأمين عن العاملين لديه شهراً بشهر وان الاشتراكات التى تستحق كل شهر تكون واجبة الاداء فى اول الشهر التالى وان تأخر صاحب العمل فى سداد الاشتراكات عن هذا الميعاد يترتب عليه حساب فوائد التأخير من هذا التاريخ الى تاريخ سداد الاشتراكات دون حاجة الى اى اجراء من جانب الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وكان الثابت فى الدعوى ان فترة انشاء وتأسيس المضرب بدأت فى ١/١١/١٩٦٤ وان فترة تشغيله بدأت فى شهر ابريل ١٩٦٥ ومن ثم تكون اشتراكات التأمين عن فترة الانشاء والتأسيس واجبة الاداء فى ١/١٢/١٩٦٤ وتحسب فوائد تأخير سداد هذه الاشتراكات من هذا التاريخ . وتكون اشتراكات التأمين عن فترة التشغيل واجبة الاداء فى اول مايو سنة ١٩٦٥ وتحسب فوائد تأخير سداد تلك الاشتراكات من هذا التاريخ حتى السداد فان الحكم المطعون فيه اذ سائر تقرير الخبير وقضى بفوائد تأخير سداد الاشتراكات فى فترة الانشاء والتأسيس من ١/١٢/١٩٦٥ الى نهاية شهر مايو سنة ١٩٦٦ ، وفى فترة التشغيل الى نهاية شهر مايو سنة ١٩٦٦ ، بدون تحديد لتاريخ بدء سريانها ولم يعن بالرد فى اسبابه على ما أبدته الطاعنة من اعتراضات على ما ورد بتقرير الخبير فى هذا الخصوص رغم انها تنطوى على دفاع جوهري

يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون قد شابه القصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٢ - الطعن ٤٩١ لسنة ٤٨ ق)

٩٦٢ - المقصود بالاجر فى تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء أكان هذا المقابل محددًا بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ، ولا تدخل الاجور الاضافية فى حسابه .

لما كان الاصل فى استحقاق الاجر وعلى ماجرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، واما ملحقات الاجر فمنها مالا يستحقه العامل الا اذا تحققت اسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليس لها صفة الثبات والاستمرار وكان الاجر الاضافى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو بهذه المثابة يعتبر اجرا متغيرا مرتبطا بالظروف الطارئة للانتاج بما قد تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية ، وكان مفاد نص المادة ٥ فقرة (ط) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ان المقصود بالاجر فى تطبيق احكام هذا القانون هو ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء اكان هذا المقابل محددًا بالمدة ام بالانتاج ام بهما معا ولا تدخل الاجور الاضافية فى حسابه . لما كان ذلك وكان البين مما سجله الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه ان المطعون ضده كان يحصل من الطاعة على اجر اضافى بواقع ٤٣ ساعة شهريا وذلك منذ سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ احواله للمعاش فى ١٠/٢/١٩٨٠ وان هذا الاجر الاضافى كان يصرف له فى مقابل ساعات اضافية بما مؤداه ان هذا الاجر انما يقابل الزيادة فى ساعات العمل المقررة فيعتبر بهذه المثابة اجرا متغيرا ومرتبطا بالظروف الطارئة التى تدعو الى تشغيل العمال ساعات اضافية ولا ينال من ذلك حصول العامل عليه طوال مدة عمله . لما كان ما تقدم واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضده فى ضم الاجر الاضافى الى اجره الاصلى تأسيسا على انه جزء لا يتجزأ من الاجر . فإنه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ٩/١/١٩٨٣ - الطعن ٣٦٤ لسنة ٥٢ ق)

٩٦٣ - اعطى المشرع - فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة للتأمينات الاجتماعية سلطة اصدار قرارات بقواعد خاصة لطريقة حساب الاشتراكات بالنسبة لبعض الحالات حسب ظروفها ، وكذلك بتحديد الشروط والاوزاع فى شأن تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا للقانون ولو خالفت هذه القواعد ما هو متبع بالنسبة لغيرها - مؤدى ذلك :

المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت فى الفقرات من الاولى الى السادسة الاجور التى تحسب على اساسها الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل وشركات القطاع العام وتلك التى تقتطع من اجور المؤمن عليهم ، نصت فى فقرتها السابعة على ان : « ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر فى حالات معينة كما يحدد الشروط والاوزاع فى شأن تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون » . ومؤدى ذلك ان المشرع اعطى لوزير العمل بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سلطة اصدار قرارات بقواعد خاصة لطريقة حساب الاشتراكات بالنسبة لبعض الحالات حسب ظروفها وكذلك بتحديد الشروط والاوزاع فى شأن تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا للقانون ولو خالفت هذه القواعد ما هو متبع بالنسبة لغيرها . لما كان ذلك ، وكان وزير العمل قد اصدر القرار الوزارى رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ فى شأن تقسيط المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لدى اصحاب الاعمال على مدد تزيد على سنوات التخلف ولدى المؤمن عليهم واصحاب المعاشات وتضمن هذا القرار الشروط والاوزاع الخاصة بتقسيط المبالغ المستحقة للهيئة قبل المؤمن عليهم واصحاب المعاشات وتنص المادة ٤ منه على انه « اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لاي سبب واستحق تعويضا من دفعة واحدة » ، ويسقط حق الهيئة فى اقتضاء باقى الاقساط فى حالة وفاة المؤمن عليه او صاحب المعاش او فى حالة انتهاء خدمة المؤمن عليه بسبب عجزه عجزا مستديما تبلغ نسبته ٣٥٪ فاكثر واستحقاق المعاش المقرر لذلك للعجز » ، واذا كان هذا النص قد وضع قاعدة تنظيمية متعلقة باداء الاشتراكات المستحقة قبل المؤمن عليهم واصحاب المعاشات فى حالات معينة

هي وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش أو انتهاء الخدمة بسبب العجز المستديم الذي تبلغ نسبته ٣٥٪ فأكثر واستحقاق المعاش المقرر لذلك العجز - مقتضاها انقضاء حق الهيئة في تحصيل مبالغ باقى الاقساط فى الحالات المذكورة ، فإنه يكون قد صدر فى نطاق التفويض المخول لوزير العمل بنص المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه . لما كان ماتقدم ، وكان الثابت فى الدعوى ان خدمة المطعون ضده انتهت بسبب عجزه عجزا مستديما تبلغ نسبته ٤٠٪ واستحق المعاش المقرر لذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ ايد الحكم الابتدائى فى قضائه بعدم احقية الطاعنة فى اقتضاء باقى الاقساط عن المدة السابقة لاشتراكه فى التأمين لديها تأسيسا على نص المادة ٤ من قرار وزير العمل رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٠ ، يكون قد التزم صحيح القانون ولا يعيبه عدم الرد على دفاع الطاعنة لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من ان الدفاع القانونى الظاهر البطلان لا يستأهل ردا ، ويضحى النعى بسبب الطعن على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ١١٢٠ لسنة ٤٩ ق)

٩٦٤ - رأى المشرع - فى القانون ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - التيسير على اصحاب الاعمال فى سداد الاشتراكات المتأخرة واقساط المدة السابقة ومكافأة نهاية الخدمة المتأخرة لديهم للهيئة ، فنص على اعفائهم من فوائد التأخير والمبالغ الاضافية المستحقة عن المبالغ المذكورة . يشترط لسريان هذا الاعفاء - فى حالة منازعة صاحب العمل فيها تطالبه به الهيئة من مبالغ - ان يقوم بسداد المبالغ التى نازع فيها دون وجه حق حتى يتم الفصل فى النزاع .

النص فى المادة ١٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على ان : « تعتبر الاشتراكات المستحقة عن الشهر واجبة الاداء فى اول الشهر التالى وتحسب فى حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا عن المدة من تاريخ وجوب الاداء حتى تاريخ السداد . ويعفى صاحب العمل من هذه الفوائد اذا تم السداد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وجوب الاداء » والنص فى المادة ١٧ من ذات القانون على انه : « فضلا عما تقضى به المادة ١٤ من هذا القانون يلزم صاحب العمل الذى لم يقم بالاشتراك عن كل او بعض عماله او لم يؤد الاشتراكات على اساس الاجور الحقيقية بأن يودى الى الهيئة

مبلغاً إضافياً يوازي ٥٠٪ من الاشتراكات التي لم يؤديها وذلك دون انذار أو تنبيه ويلتزم صاحب العمل اذا لم يؤدي الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المعينة في هذا القانون بإداء مبلغ إضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي يتأخر في ادائها عن كل شهر وذلك بحد اقصى قدره ٣٠٪ . والنص في المادة الاولى من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ ببعض الاحكام الخاصة بقانون التأمينات الاجتماعية على ان : « استثناء من احكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ يعفى صاحب العمل من فواتر التأخير والمبالغ الاضافية اذا قام بسداد مستحقات الهيئة من اشتراكات واقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة وفروقاتها المستحقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٣ وذلك وفقاً لما يأتي : ١ - يعفى صاحب العمل من كامل الفواتر والمبالغ الاضافية اذا قام بسداد مستحقات الهيئة المشار اليها دفعة واحدة او على دفعات في ميعاد غايته . . . ٢ - يكون الاعفاء من المبالغ الاضافية دون الفواتر اذا قام صاحب العمل بسداد مستحقات الهيئة على دفعات في ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٥ . ٣ - يكون الاعفاء من نصف المبالغ الاضافية اذا قام صاحب العمل بسداد مستحقات الهيئة على دفعات في ميعاد غايته آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ . » والنص في المادة الثالثة من ذات القانون على انه : « اذا نازع صاحب العمل فيما تطالبه به الهيئة من مبالغ وفقاً لاحكام المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيشترط لانتفاعه باحكام المادة (١) ان يقوم بسداد المبالغ التي لاينازع في استحقاقها فاذا تبين من بحث النزاع عدم احقية صاحب العمل في كل او بعض المبالغ التي ينازع فيها فان الاعفاءات المنصوص عليها في المادة (١) لا تسري على المبالغ التي نازع فيها دون وجه حق وذلك ما لم يكن قد قام بسدادها حتى يتم الفصل في النزاع . » يدل على ان الشارع رأى وعلى ما افصح عنه في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ - التيسير على اصحاب الاعمال في سداد الاشتراكات المتأخرة واقساط المدة السابقة ومكافآت نهاية الخدمة المتأخرة لديهم للهيئة فنص على اعفائهم من فواتر التأخير والمبالغ الاضافية المستحقة عن المبالغ المذكورة - وذلك استثناء من احكام المادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - واشترط لسريان هذا الاعفاء في حالة منازعة صاحب العمل

فيما تطالبه به الهيئة من مبالغ وسلوكه اجراءات الاعتراض والتقاضى المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ان يقوم بسداد المبالغ التي نازع فيها دون وجه حق حتى يتم الفصل في النزاع . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الحبير قد سجل في تقريره ان المطعون ضده تأخر في اداء اشتراكات شهرية مستحقة للطاعنة عن عماله المؤمن عليهم لديها عن المواعيد المعينة في القانون قدرها ١٣٩ مليم و ٢٢٩٠ جنية ، وكان المطعون ضده لم يقم بسداد هذا المبلغ حتى الفصل في النزاع مما مقتضاه استحقاق فوائد تأخير فضلا عن المبلغ الاضافي طبقا للمادتين ١٤ ، ١٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه الى مديونية المطعون ضده في مبلغ ١٣٩ مليم و ٢٢٩٠ جنية فروق اشتراكات متأخرة ودون ان يخصم من المبلغ الذي ابرأ ذمة المطعون ضده منه ما استحق عليه من فوائد تأخير ومبلغ اضافي ، يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ١٠٤٢ لسنة ١٩٩٩ ق)

٩٦٥ - كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل - وجوب اداء هذه الاشتراكات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعد انقضاء خمسة واربعون يوما من تاريخ اخطار صاحب العمل بها بكتاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه - يجوز لصاحب العمل الاعتراض على حساب الاشتراكات المفروضة عليه بخطاب موصى عليه مع علم الوصول - المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ نظمت هذه الامور كلها .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الأولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على انه (تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من تاريخ اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ويجوز لصاحب

العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه الاخطار وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض) ومؤدى ذلك وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة ان المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التي تقوم حول الحساب بحيث لا تتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها فعمد الى تحديد هذه المواعيد حتى يمكن الوصول الى استقرار الاوضاع بينهما وجعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه الى القضاء بالاعتراض على الحساب ان يتم اقامتها قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية السالف الذكر دون اعتداد باعتراضه لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية او ببيعاد هذا الاعتراض او ببرد الهيئة عليه صراحة او ضمنا . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المطعون ضدها اخطرت الطاعن في ١٩٧٤/١٢/٣١ بحساب مستحققاتها لديه فاعترض على هذا الحساب في ١٩٧٥/١/٢ ولم ترد عليه المطعون ضدها خلال شهر من تاريخ ورود الاعتراض اليها مما يعتبر بمثابة قرار ضمنى بالرفض وقد اقام الطاعن هذه الدعوى بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٦ قبل انقضاء الثلاثين يوما التالية لمدة الشهر المشار اليها فإنه يكون قد لجأ الى القضاء قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وتضحى دعواه على هذا الأساس مقبولة واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر بعدم قبولها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٤/١٨ - الطعن ١٥٠٦ لسنة ١٩٨٩ ق)

٩٦٦ - تحسب اشتراكات التأمين على أساس الاجور الفعلية للعمال ولا يجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ او من وزير التأمينات طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بناء على اقتراح مجلس ادارة هيئة التأمينات .

نص المادة الثانية عشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ونص المادة ١٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ان اشتراكات التأمين تحسب على اساس الاجور الفعلية للعمال وانه لايجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الطاعنة ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه على ان الطاعنة اعتدت فى حساب الاشتراكات التى تطالب بها المطعون ضده بتقديرات اللجان الفنية لاجور عمال مصانع الطوب ولم تعتد بالاجور الفعلية لعمال مصنع المطعون ضده وإن الحساب انطوى على تعديل لطريقة تقدير الاجور التى نص عليها القانونان السالف ذكرهما وتتخذ اساسا لربط اشتراكات التأمين دون ان يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص ، يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(نقض ١٣/٥/١٩٨٣ - الطعن ٧٩١ لسنة ٤٩ق)

٩٦٧ - اشتراكات التأمين تحسب على اساس الاجور الفعلية للعمال ولا يجوز تغيير طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقا للقانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

لما كان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نص فى مادته الثانية عشرة على ان (تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل وتلك التى تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس مايتقاضونه من الاجور فى شهر يناير من كل سنة . . . ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر فى حالات معينة . . .) ونص قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فى المادة ١٢٥ منه على ان (تحسب الاشتراكات التى يؤديها صاحب العمل على اساس مايستحقه المؤمن عليه من اجر خلال كل شهر . . . ويجوز لوزير التأمينات بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر فى حالات معينة . . .) ، وكان مؤدى ذلك ان اشتراكات التأمين تحسب على اساس الاجور الفعلية للعمال وانه لايجوز تغيير

طريقة حساب الاجور الا بقرار يصدر من وزير العمل طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أو من وزير التأمينات طبقا لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وذلك بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة الطاعنة فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ اقام قضاءه على ان الطاعنة اعتدت في حساب الاشتراكات التي تطالب بها المطعون ضده بتقديرات اللجان الفنية لأجور عمال مصانع الطوب ولم تعتد بالاجور الفعلية لعمال مصنع المطعون ضده وان الحساب انطوى على تعديل لطريقة تقدير الاجور التي نص عليها القانونان السالف ذكرهما وتتخذ أساسا لربط اشتراكات التأمين دون ان يصدر بهذا التعديل قرار من الوزير المختص يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ٧٩١ لسنة ٤٩ق)

٩٦٨ - حصة رب العمل في اشتراكات تأمين العمال المصرح لهم بأجازات دراسية - حكم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقرارات التنفيذية له : لما كانت المادة ١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل وتلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على اساس ما يتقاضونه من اجور في شهر يناير من كل سنة . . . على انه فيما يتعلق بشركات القطاع العام فتحسب الاشتراكات التي تؤديها وتلك التي تقتطع من اجور المؤمن عليهم على اساس ما يتقاضونه من الاجور الفعلية خلال شهر ويجوز لوزير العمل بقرار يصدره بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يحدد طريقة حساب الاجر في حالات معينة ، كما يحدد الشروط والاوزاع التي تتبع في تحصيل واداء الاشتراكات والمبالغ المستحقة وفقا لهذا القانون ، وتنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من ذات القانون على انه (لا يجوز تحميل العاملين اى نصيب في نفقات التأمين الا فيما لم يرد به نص خاص) مما مؤداه ان الشارع حمل اصحاب العمل حصة من اشتراكات التأمين عن العاملين لديهم ، وفوض وزير العمل في تحديد طريقة حساب الاجر وشروط واوزاع تحصيل هذه الاشتراكات وسائر المبالغ المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وفقا لهذا القانون وذلك بموجب قرار يصدره بناء على اقتراح مجلس

ادارة الهيئة المذكورة ، وحظر تحميل العاملين حصة اصحاب العمل في الاشتراكات إلا بنص ، وهو ما يستفاد من عبارة نفقات التأمين التي وردت بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفه الذكر ، وكان القرار الوزاري رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٧ الذي اصدره وزير العمل تنفيذا لقانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه لم ينص على تحميل العاملين الحاصلين على اجازة دراسية ولا يتقاضون اجورا من اصحاب العمل حصة اصحاب العمل في الاشتراكات وان ما جاء بالفقرة « ب » من المادة الاولى وبالمادة الثانية من ذلك القرار لا يفيد سوى تأجيل اداء الاشتراكات المستحقة عن فترة اجازاتهم بدون اجر الى حين عودتهم الى اعمالهم ، وكان الثابت بالاوراق ان الطاعن كان يعمل لدى المطعون ضدها الاولى ، وقد اشتركت عنه في التأمين لدى المطعون ضدها الثانية ثم حصل على اجازة دراسية بدون مرتب في الفترة من ١١/٨/١٩٧١ الى ١١/٢/١٩٧٥ فإنه لا يجوز تحميله حصة المطعون ضدها الاولى في اشتراكات التأمين عن هذه الفترة ، ولا يغير من ذلك عدم تقاضى الطاعن اجرا من المطعون ضدها الاولى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/١/٣٠ - الطعن ٥٣٦ لسنة ٤٨ ق)

٢ - الاعتراض على الاشتراكات

٩٦٩ - يجوز لصاحب العمل الاعتراض على حساب الاشتراكات الواجبة الاداء لهيئة التأمينات الاجتماعية . تحديد مواعيد الاعتراض وكذا ميعاد اللجوء الى القضاء توصلا الى استقرار الأوضاع .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية على ان « تعتبر الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من تاريخ اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب

بخطاب موسى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار . وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها . وبصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا . ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض . ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التي تقوم حول الحساب - بحيث لا تتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها فعمد الى تحديد هذه المواعيد توصلا الى استقرار الاوضاع ، فاذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، فان حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما تالية لانقضاء الشهر اللاحق لانتهاؤ ميعاد الاعتراض ، فاذا لم يرفع صاحب العمل الدعوى خلال هذا الميعاد صار الحساب نهائيا وامتنع عليه بعد ذلك المنازعة فيه سواء اكان النزاع يقوم على خلاف حول ارقام الحساب ام على التطبيق القانوني ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى براءة ذمة المطعون ضده من المبالغ المطالب بها بمقولة ان المطعون ضده لا يعتبر صاحب عمل فلا تنطبق عليه احكام المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وتحجب بذلك عن بحث ما اذا كان المطعون ضده عندما اقام دعواه قد التزم المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المشار اليها ام لا مما يتغير به وجه الرأى في الدعوى فانه يكون فضلا عن مخالفة القانون قد شابه القصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٥ - الطعن ٩٢٧ لسنة ٤٦ق)

٩٧١ - المواعيد الخاصة بإداء مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية وكذا الاعتراض على قيمة المستحقات ورد الهيئة على هذا الاعتراض لم تخصص بأى قيد .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على

صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المواعيد الواردة بنصوص تلك الفقرات لم تخصص بأى قيد ، ومن ثم فان احكام تلك المادة تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ التى تطالب بها وفقا لاحكام ذلك القانون ، سواء كان النزاع حول خلاف فى ارقام الحساب ام حول التطبيق القانونى ، لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلا عن ان التفرقة فى هذا الشأن تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو حسم النزاع على الحساب فى اقرب وقت . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه برفض دفع الطاعنة الثانية بعدم سريان احكام المادة ١٣ سالفه الذكر فى حق المطعون ضدهم تأسيسا على انهم ليسوا اصحاب عمل بالنسبة لواقعة الدعوى ، وحجب نفسه بهذا النظر الخاطيء عن بحث عناصر الدفع فانه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون قد شابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٨ - الطعن ٨٨٤ لسنة ٤٦ق)

٩٧٢ - ميعاد اداء مستحقات هيئة التأمينات وكذا ميعاد الاعتراض على هذه المستحقات ورد الهيئة على هذا الاعتراض لم تخصص بأى قيد .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ان بينت فى فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت فى فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام

القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المواعيد الواردة بنصوص تلك الفقرات لم تخصص بأى قيد ، ومن ثم فإن احكام تلك المادة تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ التى تطالب بها وفقا لاحكام ذلك القانون ، سواء اكان النزاع على خلاف فى ارقام الحساب ام على التطبيق القانونى ، لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه ، فضلا عن ان التفرقة فى هذا الشأن تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو حسم النزاع على الحساب فى اقرب وقت . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى فى قضائه برفض دفع الطاعنة بعدم سريان احكام المادة ١٣ سالفه الذكر فى حق المطعون ضدهما تأسيسا على انها ليستا صاحبتى عمل بالنسبة لواقعة الدعوى ، وحجب نفسه بهذا النظر الخاطيء عن بحث عناصر ذلك الدفع فإنه يكون فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون قد شابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٢ - الطعن ٩٢٩ لسنة ٤٦ق)

٩٧٣ - احكام المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية .

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى بعد ان تبينت فى فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات

المستحقة على صاحب العمل اوردت ذلك بالنص في فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وزوده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والايصار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض ، مما مؤداه ان احكام المادة ١٣ السالفة البيان انما تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة على المبالغ المستحقة لها وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، سواء اكان النزاع قائما على خلاف في ارقام الحساب او على مدى انطباق القانون لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كل نواحيه فضلا عن ان تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو حسم ذلك الخلاف في اقرب وقت فاذا لم يسلك من ينازع في استحقاق الهيئة سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامه للاخطار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، فإن حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما مادام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات الاعتراض او التقاضي خلالها يضحى الحساب نهائيا وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه ايا كان اساسها غير مقبولة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه على ان المطعون ضده ليس صاحب عمل وبالتالي لا ينطبق عليه حكم المادة ١٣ سالفة الذكر وحجب بذلك نفسه عن بحث عناصر الدفع وما اذا كان المطعون ضده سلك سبيل الاعتراض في الميعاد الذي رسمه القانون ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور ، بما يتعين نقضه .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٦ - الطعن ٩٧٦ لسنة ٤٥ ق)

٩٧٤ - يجب مراعاة المدد الواردة بالمادة ١٣ من قانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالتأمينات الاجتماعية سواء تعلقت المنازعة بأرقام حساب المبالغ المطالب بها أو بالتطبيق القانوني أو انتفاء صفة صاحب العمل عن الطاعن .
المستقر في قضاء هذه المحكمة انه يجب الالتزام بالمدد الواردة بالمادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء تعلقت المنازعة بأرقام حساب المبالغ التي تطالب بها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أو بالتطبيق القانوني ولا يغير من ذلك قيام هذه المنازعة على انتفاء صفة صاحب العمل عن الطاعن .

(نقض ١٥/١١/١٩٨١ - الطعن ١٠٣ لسنة ٤٦ق)

٩٧٥ - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .

مؤدى نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على انه لا يجوز لأصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار اليها بالمادة سالفة البيان وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ٩/١/١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان . لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٩ق قد رفع الى هذه المحكمة في ٢٣/١٢/١٩٧٩ دون ان يسبقه تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فانه يكون غير مقبول .
(نقض ٨/١٢/١٩٨١ - الطلبان ٦٠ لسنة ٤٩ق ، ١٠٤ لسنة ٥٠ق)

٩٧٦ - المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة فإن حقه الاصيل فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما خلال المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة وهى الثلاثين يوما التالية لانقضاء الشهر المحدد لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة او ضمنا .

لما كان مؤدى نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة فإن حقه الاصيل فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما خلال المواعيد المنصوص عليها فى هذه المادة وهى الثلاثين يوما التالية لانقضاء الشهر المحدد لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة او ضمنا ، وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات التقاضى خلالها يضحى الحساب نهائيا وتكون الدعوى المرفوعة بسبب فواتها غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الثابت فى الدعوى - وهو ما اقرت به الطاعنة فى صحيفة الطعن - انها اخطرت المطعون ضده بحساب الاشتراكات التى تطالبه بها بموجب الاخطار المؤرخ فى ١٩٦٧/٦/٨ فاقام دعواه بصحيفة قدمت الى قلم كتاب محكمة الموضوع ثم اعلنت لها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٧ خلال المواعيد التى حددتها المادة ١٣ المشار اليها فإن هذه الدعوى تكون مقبولة ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد صادف صحيح القانون واذ كان ما تمسكت به الطاعنة فى هذا الصدد على غير اساس من القانون فلا يعيبه عدم الرد عليه .

(نقض ١٩٨٢/١/٣ - الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٤٤ ق)

٩٧٧ - اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية ، فإن حقه الاصيل فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة الثلاثين يوما التالية لانقضاء الشهر المحدد لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد صراحة أو ضمنا .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ان بينت فى فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت فى فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة

الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعون يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض ، فان مفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة ، فان حقه الاصيل في الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة الثلاثين يوما التالية لانقضاء الشهر المحدد لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه دون اعتداد بتاريخ الرد عليه صراحة أو ضمنا .

ولما كان البين من الاوراق ان الهيئة الطاعنة اخطرت المطعون ضده بحساب الاشتراكات التى تطالبه بها فى ١٦/٣/١٦٧٢ ، فأقام دعواه بصحيفة قدمت الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية ثم اعلنت بتاريخ ٣٠/٣/١٩٨٢ خلال المواعيد التى حددتها المادة ١٣ المشار اليها ، فان تلك الدعوى تكون مقبولة . لما كان ذلك ، واذا قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبولها فانه يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة فى القانون ، ولا يعيبه ماتضمنته اسبابه من تقارير قانونية خاطئة فى هذا الخصوص ، اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب دون ان تنقضه .

(نقض ١٩٨٢/١/٣ - الطعن ٩٠٥ لسنة ٤٤ق)

٩٧٨ - اذا لم يسلك المؤمن سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة فى الميعاد ، فان حقه الاصيل فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما مادام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد .

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى بعد ان بينت فى فقراتها الثلاثة الاولى كيفية

حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقرتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعون يوما من اخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلام الاخطار . . وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات التي قد تنشأ بين الهيئة وبين صاحب العمل حول الحساب بحيث لا تتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها ، فعمد الى تحديد هذه المواعيد ، فاذا لم يسلك المؤمن سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به الهيئة في الميعاد ، فإن حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما مادام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد سالفة الذكر ، وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات التقاضي خلالها يضحى الحساب نهائيا ، وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة .

لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه ان الهيئة الطاعنة اخطرت الشركة المطعون ضدها في ١٠/١٠/١٩٦٦ بمديونيتها في مبلغ ٣٦٠ ج فروق اشتراكات مستحقة عليها خلال الفترة من ١/٣/١٩٦٦ حتى ٣٠/٥/١٩٦٦ وقد اعترضت المطعون ضدها على هذا الحساب بتاريخ ٨/١١/١٩٦٦ ولم ترد عليها الطاعنة في خلال شهر من تاريخ ورود الاعتراض اليها مما يعتبر بمثابة قرار ضمني بالرفض ، وقد اقامت المطعون ضدها هذه الدعوى في ١٨/٤/١٩٦٧ وكان هذا المبلغ من بين المبلغين اللذين تنازع فيهما المطعون ضدها في هذه الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد القانوني بمقولة ان مجرد النص على حق رب العمل في الالتجاء الى الهيئة

معتزضا على الحساب هو اجراء تنظيمى راع المشرع فيه مصلحة صاحب العمل لانهاء المنازعات بطريق ودى دون ان يحظر عليه الالتجاء مباشرة الى القضاء الا بعد التظلم للهيئة ورفضها ذلك التظلم دون مراعاة من الحكم لما يقضى به القانون من وجوب رفع المنازعات الى المحكمة فى الميعاد المتصوص عليه فى المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ولم يتضح من تسبيب الحكم لقضائه ما اذا كان قد اعتد بكون مبلغ الـ ٣٦٠ ج المتنازع فيه اصلا قد اصبح استحقاقه نهائيا بفوات المواعيد سالفة البيان بالنسبة له ام لا ، مما يعطل هذه المحكمة عن اداء وظيفتها فى مراقبة تطبيق الحكم المطعون فيه للقانون تطبيقا سليما ، ولا يقدح فى ذلك ان تكون الدعوى قد رفعت قبل فوات الميعاد بالنسبة للمبلغ الثانى الذى اخطرت به المطعون ضدها فى ١٩٦٧/٢/٩ على انه فوائد تأخيرية وغرامات مستحقة عليها .

(نقض ١٩٨٢/١/١٦ - الطعن ٥٩ لسنة ٤٣ ق)

٩٧٩ - ان حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هو حكم مستحدث ولا محل لاعمال الحظر الوارد به الا من تاريخ نفاذ القرار الصادر بتشكيل لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق ذلك القانون وهو ١٩٧٧/١/٩ .

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قضت على ان « ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسوية النزاع بالطرق الودية . . » ، الا ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه وهى تنص على ان « يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية - ومنها القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الذى يحكم واقعة الدعوى - القائمة فى تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه » ، بما مؤداه عدم اعمال الحظر الوارد بالمادة ١٥٧ المشار اليها - وهو نص مستحدث - الا من تاريخ نفاذ

القرار بتشكيل اللجان ، واذا صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونفذ من تاريخ نشره في ١٩٧٧/١/٩ ، فإن التاريخ الاخير يضحى هو المعول عليه في اعمال الحظر على رفع الدعوى امام المحكمة قبل الالتجاء الى اللجنة المشكلة بموجبه . ولما كان اليين من الاوراق ، ان الدعوى اقيمت امام محكمة الدرجة الاولى بصحيفتها المودعة قلم الكتاب في ١٩٧٦/٢/٢٣ قبل صدور القرار الوزاري بتشكيل تلك اللجان ، فلا تثريب على المطعون ضده الاول - ولم يكن من قيد عليه قبل ذلك - ان يلجأ بدعواه الى المحكمة ، طالما ان العمل بقرار انشاء اللجان قد تراخى الى ما بعد رفع دعواه .

(نقض ١٩٨٢/١/١٧ - الطعن ١١١ لسنة ٥١ ق)

٩٨٠ - المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل - ومواعيد المنازعة فيها - مناط الحق في التجاء رب العمل الى القضاء ان يتم ذلك قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية دون اعتداد باعتراضه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية أو بميعاد هذا الاعتراض أو برد الهيئة عليه صراحة أو ضمناً .

ان المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - والذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على انه « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذا المبالغ المستحقة للهيئة وفقاً لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوماً من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه للاخطار . . ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائياً ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » ومؤدى ذلك -

وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات التي قد تنشأ بين الهيئة وبين صاحب العمل حول الحساب بحيث لا تتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها فعمد الى تحديد هذه المواعيد حتى يمكن الوصول الى استقرار الاوضاع بينهما وجعل مناط الحق في التجاء رب العمل الى القضاء ان يتم ذلك قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية المذكور دون اعتداد باعتراضه لدى هيئة التأمينات الاجتماعية او بيمعاده هذا الاعتراض او برد الهيئة عليه صراحة او ضمنا .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ - الطعن ٢٠١ لسنة ٤٧ق)

٩٨١ - المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تسري على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقا لاحكام ذلك القانون .

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل اردفت ذلك بالنص في فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » . مما مؤداه ان الحساب الذي تجريه الهيئة وتخطر به صاحب العمل ويحق له الاعتراض عليه قد يكون استنادا الى بياناته ومستنداته التي يقدمها الى الهيئة وسجلاته الملزم بحفظها وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية المنوه

عنه أو بناء على تحريات الهيئة التي تجريها في حالة عدم وجود هذه البيانات والمستندات والسجلات ، وإن المواعيد الواردة بالمادة ١٣ السالفة البيان تسرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقا لأحكام ذلك القانون ، سواء اكان النزاع قائما على خلاف في ارقام الحساب ام على مدى انطباق القانون ، لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه فضلا عن ان تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو حسم ذلك الخلاف في اقرب وقت ، فاذا لم يسلك من ينازع في استحقاق الهيئة سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه الاخطار ، فان حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما ما دام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة ، وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات الاعتراض او التقاضى خلالها يضحى الحساب نهائيا وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه - ايا كان اساسها - غير مقبولة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واسس قضاءه على ان دفاع الطاعنة بصيرورة الحساب نهائيا مردود بأن عدم اعتراض المطعون ضده عليه لا يسقط حقه في الالتجاء الى القضاء وانه لا يتقيد بالمواعيد الواردة بالمادة ١٣ متى كان الحساب الذي اخطرته به الهيئة قد استند الى تعليمات اصدرتها وتحجب بذلك عن بحث ما اذا كان المطعون ضده عندما اقام دعواه قد التزم المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المشار اليها ام لا ، فانه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور بما يستوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٢/١١/١٥ - الطعن ٥٤١ لسنة ٤٨ ق)

٩٨٢ - استهدف المشرع العمل على حسم المنازعات القضائية التي تقوم حول حساب الاشتراكات وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بحيث لا تتخذ - اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة - سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها - آية ذلك :

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى

كيفية حساب الاشتراكات المحسوبة على صاحب العمل نصت في فقراتها التالية على أن : « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقاً لما تقدم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة للهيئة وفقاً لأحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة وأربعين يوماً من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ استلامه الاخطار وعلى الهيئة أن ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه أن يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوماً التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائياً ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » .

ومؤدى ذلك أن المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التي تقوم حول الحساب بحيث لا تتخذ إذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلاً الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها فعمد الى تحديد هذه المواعيد بحيث لا تتجاوز ثلاثين يوماً بعد انقضاء مدة الشهر التالية لانتهاء مواعيد الاعتراض دون اعتداد بتاريخ الرد على اعتراض صاحب العمل صراحة أو ضمناً ، وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات الاعتراض والتقاضى خلالها يضحى الحساب نهائياً وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة سواء اكانت المنازعة في ارقام الحساب ام على التطبيق القانونى . لما كان ماتقدم وكان الثابت في الدعوى ان الهيئة الطاعنة اخطرت المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢١ بالمبلغ المستحق عليه فلم يقم دعواه بالاعتراض على الحساب الا في ١٩٧٠/١/٢٠ بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ سالفه الذكر فإن دعواه تكون غير مقبولة ، واذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد حكم محكمة الدرجة الاولى في قضائه ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ محل المطالبة ، فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

٩٨٣ - جعل المشرع في القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه الى القضاء ، بالاعتراض على الحساب ، ان تتم اقامتها خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المحددة لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه صراحة أو ضمنا والا صار الحساب نهائيا .

لما كانت المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بعد ان بينت في فقراتها الثلاثة الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت في فقراتها التالية انه « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ، ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » . مما مؤداه ان الشارع استهدف العمل على حسم المنازعات القضائية التي تقوم حول الحساب بحيث لاتتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها ، فجعل مناط الحق في رفع صاحب العمل دعواه الى القضاء بالاعتراض على الحساب ان تتم اقامتها خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء مدة الشهر المحدد لهيئة التأمينات للرد على اعتراضه صراحة او ضمنا ، فاذا انقضت تلك المدة دون ان يقيم صاحب العمل خلالها دعواه بالاعتراض على الحساب يصير الحساب نهائيا ويستقر عليه الوضع بينه وبين الهيئة ويمتنع عليه مناقشته . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان المطعون ضده الاول عن نفسه وبصفته اسس طلبه الغاء الحجز الادارى الذي اوقعته الطاعنة في ١٩٧٥/٧/٦ وفاء لمستحقاتها ، على براءة ذمته من المبالغ المطالب بها ، قولا بانعدام رابطة العمل بين مورثه وبين المطعون ضده الثانى ، وكان الواضح من نص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه ، انها لم تتخصص بأى قيد ويتعين

اعمال احكامها على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة وفقا لاحكام هذا القانون. سواء اكان النزاع قائما على خلاف في ارقام الحساب او على مدى انطباق القانون لان الاعتراض على الحساب لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا بتناوله من كافة نواحيه ، وكانت الطاعنة قد تمسكت بدفاعها امام محكمة الاستئناف انها اخطرت مورث المطعون ضده الاول بمستحققاتها بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ١٩٧٥/١/٢ ، فلم يسلك سبيل الاعتراض عليه او اللجوء بشأنه الى القضاء وفقا لما رسمته المادة ١٣ المشار اليها من اجراءات ومواعيد . فصار الحساب نهائيا ولا تجوز اعادة مناقشته ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على هذا الدفاع ، وهو دفاع جوهرى لو صح لتغير به وجه الراى فى الدعوى ، فانه يكون معييا بالقصور المبطل بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - الطعن ٥٤١ لسنة ٤٩ق)

٩٨٤ - لا يجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض منازعته على لجنة فحص المنازعات بها ، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٧/١/٩ فى شأن تشكيل تلك اللجان .

لما كانت المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بعد ان بينت فى فقراتها الاربعة الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة واطار صاحب العمل بها وقيمتها وبالمبالغ الاخرى المستحقة عليه للهيئة تنص على انه : « يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . . وعلى الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة (١٥٧) . . . وتكون المستحققات واجبة الاداء بانقضاء موعده الطعن دون حدوثه او بصدور قرار اللجنة او برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل او عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا ،

كما تنص المادة ١٥٧ من ذات القانون على ان : « تنشأ بالهيئة المختصة للجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها. لتسويته بالطرق الودية » بما مفاده انه لايجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعته على اللجان المشار اليها في المادتين المذكورتين ، وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٧/١/٩ بتشكيل تلك اللجان . لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن بعد ان رفضت الهيئة اعتراضه على مطالبتها وخطرتة بهذا الرفض بتاريخ ١٩٧٧/١/٣١ في ظل العمل باحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والذي عمل به من ١٩٧٥/٩/١ اقام دعواه دون ان يسبقها بطلب الى المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان المنصوص عليها في المادتين ١٢٨ و ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فانها تكون غير مقبولة ولا وجه للقول بسريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على واقعة الدعوى اعمالا لمبدأ الاثر المباشر للقانون فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع او تتم بعد نفاذه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٦ - الطعن ٦٥٣ لسنة ١٩٨٢ ق)

٩٨٥ - طبقا لاحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرت به الهيئة فأن حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما تالية لانقضاء الشهر اللاحق لانتهاء ميعاد الاعتراض .

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاثة الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل اردفت

ذلك بالنص في فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطابات موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بحطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض » ، مما مؤداه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به الهيئة ، فان حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما تالية لانقضاء الشهر اللاحق لانتهاء ميعاد الاعتراض ، لما كان ذلك كان الثابت ان الهيئة اخطرت الطاعن بحسابها لديه في ٣/١٠/١٩٧٣ وانه اعترض على هذا الحساب في ١٦/١٠/١٩٧٣ وانه اقام دعواه في ٣١/١٠/١٩٧٣ قبل ان ترد الهيئة على اعتراضه وقبل انتهاء الميعاد الذي حددته المادة ١٣ سالفه الذكر ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى وعدم قبولها تأسيسا على ان الطاعن اقام دعواه قبل ان ترد الهيئة المطعون ضدها على اعتراضه وقبل ان ينتهى الميعاد المحدد في المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٦ - الطعن ٦٢٨ لسنة ٤٨ق)

٩٨٦ - احكام المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة بشأن المبالغ المستحقة لها وفقا لهذا القانون سواء اكان قائما على خلاف في ارقام الحساب أم على مدى انطباق القانون .
المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى

كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل اردفت ذلك بالنص في فقراتها التالية على ان تعتبر قيمة الاشتراك المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمني بالرفض. « مما مؤداه ان احكام المادة ١٣ السالفة البيان انما تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة على المبالغ المستحقة لها وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء اكان النزاع قائما على خلاف في ارقام الحساب ام على مدى انطباق القانون الا ان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كل نواحيه فضلا عن ان تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه المواعيد وهو حسم ذلك الخلاف في اقرب وقت فاذا لم يسلك من ينازع في استحقاق الهيئة سبيل الاعتراض على الحساب الذي اخطرته به خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول فان حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما مادام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٣ المذكورة .

وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات الاعتراض القضائي خلالها يضحى الحساب نهائيا وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه ايا كان اساسها غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ولم يعتد بمنازعة الطاعن وانكاره لصفته كصاحب عمل توصلا الى عدم الالتزام بالمواعيد الواردة في المادة ١٣ السالفة الذكر وكان مقتضى هذا القضاء ان المحكمة يمتنع عليها ان تتصدى لما تمسك به الطاعن من دفاع موضوعي لا طائل من ورائه فان الحكم يكون بذلك قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ولاينال من ذلك ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون

رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ من اته (اذا نازع صاحب العمل فيما تطالبه به الهيئة من مبالغ وفقا لاحكام المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيشترط لانتفاعه باحكام المادة (١) ان يقوم بسداد المبالغ التى لا ينازع فى استحقاقها ، فإذا تبين من بحث النزاع عدم احقية صاحب العمل فى كل او بغض المبالغ التى ينازع فيها فان الاعفاءات المنصوص عليها فى المادة (١) لاتسرى على المبالغ التى نازع فيها دون وجه حق وذلك ما لم يكن قد قام بسدادها حتى يتم الفصل فى النزاع ، لان هذا النص مقصور على تحديد شروط الانتفاع باحكام المادة الاولى فى شأن الاعفاء من الفوائد والمبالغ الاضافية ولايتأدى منه ان المشرع اجرى تعديلا للاجراءات والمواعيد الواردة بنص المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بسببى الطعن على غير اساس .

(نقض ١٣/١٢/١٩٨٢ - الطعن ٦٠ لسنة ٤٨ ق)

٩٨٧ - اذا اعترض صاحب العمل فى الميعاد على الحساب الذى اخطرته به الهيئة ، فان اخطاره برفض الهيئة لاعتراضه يصبح هو الاجراء المعول عليه والذى يفتح به لصاحب العمل ميعادا آخر مدته ثلاثون يوما يكون له خلاله ان يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار اليها بالمادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى .

المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من ١/٩/١٩٧٥ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ، بعد ان بينت فى فقراتها الثلاث الاول كيفية حساب الاشتراكات نصت فى فقراتها التالية على انه (. . . وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذلك بالمبالغ الاخرى المستحقة عليه للهيئة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة بكتاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار وعلى الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ

وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها في المادة ١٥٧ وتصدر اللجنة قرارها في حدود تقدير الهيئة وطلبات صاحب العمل وتعلن الهيئة صاحب العمل بالقرار بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وتعذل المستحقات وفقا لهذا القرار وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعده الطعن دون حدوثه او صدر قرار اللجنة او برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل او عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا » ومؤدى ذلك انه اذا اعترض صاحب العمل في الميعاد على الحساب الذى اخطرته به الهيئة فان اخطاره برفض الهيئة لاعتراضه يصبح هو الاجراء المعول عليه والذى يفتح به لصاحب العمل ميعادا آخر مدته ثلاثون يوما يكون له خلاله ان يطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات المشار اليها في المادة ١٥٧ من هذا القانون . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الهيئة المطعون ضدها اخطرت الطاعن في ١٩٧٦/٩/٣٠ بحساب اشتراكات التأمين المستحقة عليه حتى ١٩٧٦/٦/٣٠ ومقدارها ٩٧٠ مليم و ٦٠١ جنية فأعترض على هذه المطالبة في ١٩٧٦/١٠/٧ ثم ردت الهيئة على اعتراضه في ١٩٧٦/١٠/١٧ بتحديد يوم ١٩٧٦/١٢/١٩ للمناقشة وطالبت في هذا التاريخ بسداد اشتراكات التأمين المستحقة عليه عن المدة من ابريل سنة ١٩٥٩ الى ١٩٧٤/١٢/٣١ ومقدارها ٢١٨ مليم و ٤٩٤ جنية وكان رد الهيئة على اعتراض الطاعن بتحديد موعد للمناقشة او مطالبتها المستجدة بحساب آخر لا يعد بهذه المثابة رفضا للاعتراض فانه لا تريب على الطاعن ان اقام دعواه بالمنازعة بالحساب بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٠ - قبل نفاذ قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى المشار اليه واذ انتهى الحكم المطعون على خلاف هذا النظر الى عدم قبول الدعوى استنادا الى ان الطاعن اقامها بعد المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٢٨ من هذا القانون فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٠ - الطعن ٤٧٧ لسنة ٤٨ ق)

٩٨٨ - ان قرار لجنة فحص المنازعات اذ يصدر في نطاق العلاقة التأمينية فيما بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واصحاب الأعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء - لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية . ان جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الطعون التى يرفعها اصحاب الاعمال فى هذه القرارات .

النص فى الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على ان : « . . . ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة ١٥٧ وتصدر اللجنة قرارها فى حدود تقدير الهيئة وطلبات صاحب العمل . . . ، وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعده الطعن دون حدوثه او بصدور قرار اللجنة او برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل وعدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض » ، والنص فى الفقرة الثامنة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ على انه « ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن فى قرار اللجنة امام المحكمة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا » ، والنص فى المادة ١٥٧ من ذات القانون على ان « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى اللجنة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ومع عدم الاخلال باحكام المادة ١٢٨ لا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه » ، يدل على ان اللجان التى استحدثها المشرع لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وهى اللجان التى صدر بتشكيلها واجراءات عملها قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من ١٩٧٧/١/٩ ولئن كانت بحكم تشكيلها لجانا ادارية الا ان المشرع لم يعهد اليها بمهمة الفصل فى النزاع بين الطرفين وانما قصد من انشائها

محاولة تسوية النزاع بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء بشأنه الى القضاء فلا تعتبر اللجان - في قيامها بمهمة التسوية الودية - هيئات ذات اختصاص قضائي .
ولما كان ذلك ، وكان قرار لجنة فحص المنازعات اذ يصدر في نطاق العلاقة التأمينية فيما بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واصحاب الاعمال بقصد تصفية المنازعات بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ، فانه لا يعتبر من قبيل القرارات الادارية التي تفصح بها جهة الادارة عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث مركز قانوني معين يكون ممكنا وجائزا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة ، وبما مقتضاه ان جهة للقضاء العادى تكون هى المختصة بنظر الطعون التي يرفعها اصحاب الاعمال فى هذه القرارات ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف احكام الاختصاص الولائى ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .
(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ٩١٤ سنة ١٤٩٠ ق)

٩٨٩ - استهدف المشرع العمل على حسم المنازعات التى قد تنشأ بين الهيئة وبين صاحب العمل حول الحساب بحيث لاتتخذ - اذا ماتركت مواعيد اثارها مفتوحة - سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها فعمد الى تحديد هذه المواعيد . بانقضاء تلك المواعيد - دون اتخاذ اجراءات التقاضى خلالها - يضحى الحساب نهائيا ، وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة .

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد ان ينت فى فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل ، نصت فى فقراتها التالية على ان تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول أو بقوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ويجوز لصاحب العمل

الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار . . وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والاصار للحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض . . . ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع استهدف العمل على حسم المنازعات التي قد تنشأ بين الهيئة وبين صاحب العمل حول الحساب بحيث لا تتخذ اذا ما تركت مواعيد اثارها مفتوحة سبيلا الى تعطيل وصول الهيئة الى حقوقها . فعمد الى تحديد هذه المواعيد ، فاذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة في الميعاد ، فإن حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما ما دام قد اقام دعواه قبل فوات المواعيد سابقة الذكر ، وبانقضاء تلك المواعيد دون اتخاذ اجراءات التقاضى خلالها يضحى الحساب نهائيا ، وتكون الدعوى المرفوعة بعد فواتها بالمنازعة فيه غير مقبولة . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعنة اخطرت المطعون ضده في ١٢/٧/١٩٦٦ بمديونيته لها بمبلغ ٨٨١ , ٥٩٠٩ جنيها فروق اشتراكات وفوائد تأخيرية وغرامات مستحقة عليه خلال الفترة من سبتمبر سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٦ واعتراض المطعون ضده على هذا الحساب بتاريخ ١٩/٧/١٩٦٦ ولم ترد عليه الطاعنة في خلال شهر من تاريخ ورود الاعتراض اليها بما يعتبر بمثابة قرار ضمنى بالرفض ثم اقام الدعوى في ٦/٤/١٩٦٧ وكان هذا المبلغ من بين المبالغ التي ينازع فيها المطعون ضده في هذه الدعوى ، فإن المنازعة في خصوصه تكون غير مقبولة لعدم اتخاذ اجراء التقاضى بشأنها خلال ثلاثين يوما بعد انقضاء مدة الشهر التالية لانتهااء موعد الاعتراض ، مما يترتب عليه صيرورة الحساب نهائيا بالنسبة للمبلغ المذكور ، لما كان ماتقدم وكان بين الاوراق ان الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بهذا النظر فالتفت الحكم المطعون فيه عنه بالرغم من ان القضاء به واجب على المحكمة من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون ومشوبا بالقصور .

٩٩٠ - الاجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

المادة ١٣ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل نصت في فقرتها الرابعة على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ، ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلام الاخطار . . وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض » ، ومؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان الاجراء المعمول عليه والذي تنفتح به المواعيد الواردة بالمادة ١٣ المشارا اليها هو اخطار الهيئة صاحب العمل بالحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في مدوناته شيئا عن حصول اخطار الطاعنة بخطاب الاشتراكات المستحقة عليها للهيئة المطعون ضدها واقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد على قوله « . . اذ كانت الدعوى قد رفعت ابتداء الى المحكمة في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٦ وذلك بالمطالبة بالاشتراكات التي سددت عن سنة ١٩٦٣ وبعد المواعيد دون مراعاة الاجراءات التي نصت عليها المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فان الدفع المبدي بعدم قبول الدعوى يكون على اساس من القانون . . » ، وكان هذا الذي استند اليها الحكم في اثبات رفع الدعوى بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية ليس من شأنه ان يؤدي بطريق اللزوم الى النتيجة التي انتهى اليها ، اذ ان رفع

الدعوى في سنة ١٩٧٦ بعد سداد الاشتراكات في سنة ١٩٦٣ لا يمنع من ان يكون ذلك الميعاد قد روعي اذا كانت الدعوى قد رفعت قبل انقضاء خمسة وسبعين يوما من تاريخ اخطار الطاعنة بالحساب ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لسببي النعي دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ١١٢٩ لسنة ٤٩ق)

٩٩١ - اذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، فان حقه الاصلى في الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما التالية لانتهاء الشهر اللاحق لانتهاء ميعاد الاعتراض .

لما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - الذى يحكم واقعة الدعوى - بعد ان بينت في فقراتها الثلاث الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل اردفت ذلك بالنص في فقراتها التالية على ان « تعتبر قيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذا المبالغ الاخرى المستحقة للهيئة وفقا لاحكام القانون واجبة الاداء بعد انقضاء خمسة واربعين يوما من اخطار صاحب العمل بها بخطاب موصى عليه مع علم الوصول او بفوات ميعاد الاعتراض دون حدوثه ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذا الحساب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه للاخطار ، وعلى الهيئة ان ترد على هذا الاعتراض خلال شهر من تاريخ وروده اليها ، ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يلجأ الى القضاء خلال الثلاثين يوما التالية لانقضاء هذه المدة والا صار الحساب نهائيا ويعتبر عدم رد الهيئة على اعتراض صاحب العمل خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة بمثابة قرار ضمنى بالرفض ، مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المواعيد الواردة بنصوص تلك الفقرات لم تخصص بأى قيد ثم فان احكام تلك المادة تسرى على كل نزاع بين صاحب العمل وبين الهيئة عن المبالغ المستحقة لها وفقا لاحكام ذلك القانون ، لان الاعتراض على الحساب لا يكون الا بتناوله من كافة نواحيه فضلا عن ان تلك التفرقة تتجافى مع غرض الشارع من وضع هذه

المواعيد وهو حسم النزاع على الحساب في اقرب وقت ، فاذا لم يسلك صاحب العمل سبيل الاعتراض على الحساب الذى اخطرته به الهيئة خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ استلامه الاخطار فان حقه الاصلى فى الالتجاء الى القضاء يظل قائما لمدة ثلاثين يوما تالية لانتهاء الشهر اللاحق لانتهاء ميعاد الاعتراض ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان الهيئة الطاعنة طالبت المطعون ضده الاول فى ١٩٧٣/٨/٨ بقيمة الاشتراكات المستحقة عليه فاعترض لديها على الحساب فى ١٩٧٣/٨/١٦ ولم ترد الهيئة على اعتراضه فاقام دعواه فى ١٩٧٥/٥/٣ بعد انقضاء المواعيد المشار اليها بالمادة ١٣ آنفة الذكر ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المبدى من الهيئة على سند من القول بأن المطعون ضده ليس صاحب عمل وان الدعوى فى حقيقتها براءة ذمة من المبلغ المطالب به وليست اعتراضا على حساب الاشتراكات وبالتالي لا تنقيد بالمواعيد المشار اليها ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ٦٧٥ لسنة ٤٧ ق)

٩٩٢ - لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى - لجان ادارية - قراراتها - اختصاص القضاء العادى بنظر المنازعة فيها : لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لجان ادارية لتسوية المنازعات بالطرق الودية لم يعهد اليها باختصاص قضائى ، فلا تعد القرارات التى تصدرها من قبيل القرارات الادارية مما مفاده اختصاص القضاء العادى بهذه المنازعات .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢ - الطعن ٩١٤ لسنة ٤٩ ق)

٩٩٤ - لا محل لاعمال احكام المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الا بعد صدور قرار وزير التأمينات الاجتماعية بتشكيل واجراءات عمل لجان فحص المنازعات ومن تاريخ العمل به . الحظر على رفع الدعوى الى المحكمة قبل الالتجاء الى لجنة فحص المنازعات بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، لايسرى الا من تاريخ العمل بالقرار الصادر من وزير التأمينات الاجتماعية بتاريخ ١٩٧٧/١/٩ بتشكيل اللجنة .

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ قد نصت على ان « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية . . » الا ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه نصت على ان « يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية - ومنها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى - فيما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه . » ، بما مؤداه عدم اعمال احكام المادة ١٥٧ المشار اليها الا بعد صدور قرار وزير التأمينات الاجتماعية بتشكيل واجراءات عمل لجان فحص المنازعات ومن تاريخ العمل به ، واذ صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١٢/٢٨/١٩٧٦ وعمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٧ فإن الحظر على رفع الدعوى الى المحكمة قبل الالتجاء الى اللجنة المشكلة بموجبه لا يسرى الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه في ١/٩/١٩٧٧ ، واذ كان ذلك وكان الين من الاوراق ان الدعوى اقيمت امام محكمة الدرجة الاولى بصحيفتها المودعة قلم الكتاب في ١٦/٦/١٩٧٦ قبل صدور القرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل واجراءات عمل تلك اللجان ، فان للطاعن ان يلجأ بدعواه الى المحكمة طالما ان قرار انشاء هذه اللجان وبيان اجراءات عملها قد تراخى الى ما بعد رفع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل تقديم طلب الى الهيئة المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان المشار اليها ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٤/٤ - الطعن ١٤٨٨ لسنة ٤٩ق)

٩٩٥ - ان لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، ولئن كانت - بحكم تشكيلها لجانا ادارية - الا انها لاتعد من قبيل الجهات الادارية ذات الاختصاص القضائي - لاتعد قرارات هذه اللجان قرارات ادارية .

يدل نص الفقرتين السادسة والسابعة من المادة ١٢٨ من قانون التأمين

الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ ونص
 الفقرة الثامنة من هذه المادة قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ ونص
 المادة ١٥٧ من ذات القانون على ان اللجان التى استحدثها المشرع لفحص
 المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون
 رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والتى صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦
 فى ١٩٧٦/١٢/٢٨ بتشكيلها واجراءات عملها ولئن كانت بحكم تشكيلها
 لجانا ادارية ، الا انه نظر لان الشارع حدد اختصاصاتها بتسوية المنازعات التى
 تنشأ بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وبين اصحاب الأعمال والمتفعين
 باحكام قانون التأمين الاجتماعى بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ولم
 يعهد اليها بسلطة الفصل فى هذه المنازعات فانها لاتعد من قبيل الجهات
 الادارية ذات الاختصاص القضائى ، ولما كانت قرارات هذه اللجان انما
 تصدر منها فى نطاق العلاقة التأمينية بين الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية
 وبين اصحاب الاعمال والمتفعين باحكام التأمين الاجتماعى بقصد المنازعات
 بينهم بالطرق الودية قبل اللجوء الى القضاء ومن ثم فانها لاتعد قرارات
 ادارية ، ذلك ان القرارات الادارية هى القرارات التى تفصح بها جهة الادارة
 عن ارادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد احداث
 مركز قانونى معين يكون ممكنا وجائزا قانونا ابتغاء تحقيق مصلحة عامة .
 لما كان ذلك ، وكانت الفقرتان الخامسة والثامنة من المادة العاشرة من
 القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، تقضيان بأن تختص محاكم
 مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات
 بالغاء القرارات الادارية النهائية والطعون التى ترفع عن القرارات النهائية
 الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، فإن الطعون التى يرفعها
 اصحاب الاعمال فى قرارات لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون
 التأمين الاجتماعى المشار اليه ، تكون بمنأى عن اختصاص محاكم مجلس
 الدولة لانها ليست من قبيل القرارات الادارية ولانها لاتصدر من لجان ذات
 اختصاص قضائى ، وتكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظرها
 باعتبارها صاحبة الولاية العامة .

٩٩٧ - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعى - لجوء صاحب العمل بشأنها الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعته على اللجان المختصة - عدم قبول :

لما كانت المادة ١٢٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعى المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ بعد ان بينت في فقراتها الاربعة الاولى كيفية حساب الاشتراكات المستحقة على صاحب العمل وابطاله بها نصت على انه (يجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . . . وعلى الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل في حالة رفض الهيئة اعتراضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها في المادة ١٥٧ . . . وتكون المستحقات واجبة الاداء بانقضاء موعده الطعن دون حدوثه او بصدور قرار اللجنة او برفض الهيئة المختصة لاعتراض صاحب العمل او عدم قيامه بطلب عرض النزاع على لجنة فحص المنازعات خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار بالرفض . ولكل من الهيئة المختصة وصاحب العمل الطعن في قرار اللجنة امام المحكمة المختصة خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره والا صار الحساب نهائيا) وتنص المادة ١٥٧ من ذات القانون على ان (تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت اعضائها قرار من الوزير المختص وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم واصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية . . .) ، وكان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ قد صدر بتشكيل هذه اللجان ونشر بالوقائع المصرية في ١٩/١/١٩٧٧ ، وكان نص المادة ١٥٧ من القانون المشار اليه قد نظم اجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق احكامه فيتعين مراعاتها اعمالا للآثر الفوري ، فإنه لا يجوز لصاحب العمل اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة لعرض منازعته على اللجان المشار اليها وذلك اعتبارا من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات آنف الذكر سواء اكانت منازعته في حساب الاشتراكات ام في خضوع عماله لاحكام التأمينات الاجتماعية ، لما كان ذلك وكان الثابت في الاوراق ان المطعون ضده رفع

الدعوى امام المحكمة الابتدائية في ١٠/٣/١٩٧٩ دون ان يسبقها بتقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر فإنها تكون غير مقبولة .
(نقض ١٩٨٤/٢/٦ - الطعن ١٢٣٣ لسنة ٥٣ق)

سادساً - حدد الاشتراك في التأمين

٩٩٨ - ان المشرع - لاعتبارات اقتصادية واجتماعية - وضع نظاما يكفل تحقيق معاش لكل عامل ، فقرر ادخال مدة الخدمة السابقة على تاريخ سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤ ضمن المدة المحسوبة في المعاش مقابل نهاية الخدمة التي الزم اصحاب الاعمال بأدائها للهيئة من رصيد العامل الموجود لديهم . كما اجاز المشرع للعامل - في حالة عدم وجود رصيد له في مكافأة نهاية الخدمة لدى رب العمل كاف لاحتساب تلك المدة - ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة او جزء منها بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ بشرط ان يؤدي للهيئة الفرق المطلوب عنها دفعة واحدة او مقسما وفقا للشروط والالواضع التي يقرها مجلس ادارة الهيئة .

المادة ٧٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان - تتكون اموال هذا التأمين مما يأتي « ٣ - مكافأة نهاية الخدمة للعاملين كاملة ويؤديها صاحب العمل . . . » ونصت المادة ٨٥ من ذات القانون على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٨٠ ، ٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا اليها المدة السابقة المدة التي تعطى الحق في معاش وفقا لاحكام هذا القانون استحق المؤمن عليه تعويضا دفعة واحدة . . . ويجوز للمؤمن عليه ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة المشار اليها او جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهري بشرط ان يؤدي الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم ٥ المرفق - وتؤدي هذه المبالغ دفعة واحدة او مقسطة وفقا للشروط والالواضع المشار اليها في المادة السابقة » ، ومؤدى هذه النصوص

جتمعة ان المشرع لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية وضع نظاما يكفل تحقيق معاش لكل عامل مقررا ادخال مدة الخدمة السابقة على تاريخ سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤ ضمن المدة المحسوبة في المعاش مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي الزم اصحاب الاعمال بأدائها للهيئة من رصيد العامل الموجود لديهم منها - كما اجاز للعامل في حالة عدم وجود رصيد له من مكافأة نهاية الخدمة لدى رب العمل كاف لاحتساب تلك المدة ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة أو جزء منها بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ بشرط ان يؤدي للهيئة الفرق المطلوب عنها دفعة واحدة أو مقسطا وفقا للشروط والاوزاع التي يقرها مجلس ادارة الهيئة - لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان البنك المطعون ضده الاول - طبقا لنظامه الذي كان يجيز اداء مكافأة نهاية الخدمة للعامل على فترات اثناء قيام عقد العمل وذلك قبل سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - ادى لمورث الطاعنين مرة بعد اخرى مبالغ من مكافأة نهاية الخدمة بحيث اصبح رصيده منها لدى البنك لا يكفي لاحتساب المدة السالفة على سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ضمن المدة المحسوبة في المعاش - وكان الحكم المطعون فيه الذي ايد الحكم الابتدائي لاسبابه ولما اضافته من اسباب - قد علق استحقاق مورث الطاعنين لمبلغ المعاش الموازي لتلك المدة على رد مبلغ ٢٧٨ و ٢٢٥٥ جنيه من مكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها من قبل الى البنك المطعون ضده الاول ليقوم البنك بأدائه بالتالي الى الهيئة المطعون ضدها الثانية - وهو الفرق الذي لاينازع الطاعنون في استحقاق الهيئة له في مقابل احتساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش - فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ولايقدر في ذلك تحدى الطاعنين بأن مورثهم قدم طلبا باحتساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في المعاش وبصرف المستحق له دون ان يرد شيئا مما قبض مدعيا ان البنك المطعون ضده الاول لايزال متبقيا عنده من مكافأة نهاية الخدمة مبلغا يكفي لسداد الفرق المستحق عن المدة المطلوب ضمها ذلك ان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه الى ان ادعاء الطاعنين ومورثهم من قبل احقيقته في مبلغ اضافي من المكافأة لايقوم على اساس ، وبذلك يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون - فيما تقدم - على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٣ - الطعن ٩١٤ لسنة ٤٦ق)

٩٩٩ - يجوز للمؤمن عليه ضم مدة خدمته الخاضعة لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية كلها او بعضها الى مدة خدمته الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية ، وتحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة او الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مفاد ذلك ان يصبح تعويض الدفعة الواحدة عن المدتين خاضعا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ، ولا يحق للمؤمن عليه صرفه الا عند خروجه من نطاق تطبيق القانون ، كما لا يستحق غرامة التأخير الا بعد حلول ميعاد استحقاقه وتقديم طلب صرفه مؤيدا بالمستندات .

لما كانت المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص بأنه (اذا انتهت خدمة المؤمن عليه لاحد الاسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقا للقواعد والنسب الاتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك فى التأمين : (أ) . . (ب) فى حالة خروج المؤمن عليه نهائيا من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا . .) وتنص المادة ٩٥ من ذات القانون بأنه (على الهيئة ان تحقق من الوسائل مايكفل تقدير المعاشات او التعويضات وصرفها خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك مشفوعا بكافة المستندات المطلوبة منه - فاذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت الهيئة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافا اليها ١٪ من قيمتها عن كل يوم يتأخر فيه صرف تلك المبالغ وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستحقين عند المستندات المطلوبة منه) وتنص المادة ٨٦ من ذات القانون بأنه (اذا كان للمؤمن عليه فى هذا التأمين مدة خدمة سابقة محسوبة فى المعاش وفقا لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية جاز له ان يطلب حساب تلك المدة او اى جزء منها فى معاشه وفقا لاحكام هذا القانون وله فى هذه الحالة ان يطلب تحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) وكان مؤدى هذه النصوص ان تعويض الدفعة الواحدة يستحق صرفه اذا انتهت خدمة المؤمن عليه وخرج نهائيا عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية وكانت مدة اشتراكه تقل عن مائتين واربعين شهرا وان غرامة تأخير صرف هذا التعويض تحتسب من اليوم الذى يقدم فيه صاحب الشأن طلب الصرف مشفوعا بالمستندات المؤيدة له وانه يجوز

للمؤمن عليه ضم مدة خدمته الخاضعة لقوانين المعاشات المدنية والعسكرية كلها او بعضها الى مدة خدمته الخاضعة لقانون التأمينات الاجتماعية وتحويل احتياطي معاشه من الخزانة العامة أو الهيئة العامة للتأمين والمعاشات الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مما مفاده ان يصبح تعويض الدفعة الواحدة عن المدتين خاضعا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية ولا يحق للمؤمن عليه صرفه الا عند خروجه نهائيا من نطاق تطبيق القانون كما لا يستحق غرامة التأخير الا بعد حلول ميعاد استحقاقه وتقديم طلب صرفه مؤيدا بالمستندات . وكان الثابت في الاوراق ان مورث المطعون عليهما التحق بالعمل لدى فرع المؤسسة المصرية العامة للدوية بكفر الشيخ في ١٧/٢/١٩٦٢ . وانه استمر في العمل بعد تحويل فروع المؤسسة الى شركة باسم « الشركة المصرية لتجارة الادوية » حتى ترك العمل بها ليمارس العمل الحر في ١٤/٧/١٩٦٦ . وان مدة خدمته لدى المؤسسة ضمت الى مدة خدمته بالشركة . فانه لا يكون قد خرج نهائيا من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنطبق على واقعة الدعوى واستحق تعويض الدفعة الواحدة الا منذ ذلك التاريخ ولم يستحق بالتالي غرامة التأخير في صرف هذا التعويض عن مدة خدمته بالمؤسسة الا بعد اربعة اسابيع من تاريخ تقديم طلب صرف التعويض مؤيدا بالمستندات . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بغرامة التأخير عن مدة خدمته هذه منذ ١٢/٢/١٩٦٦ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . (نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن ٥٨٩ لسنة ٥١ ق)

١٠٠٠ - لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ، وضع المشرع نظاما يكفل تحقيق معاش لكل عامل ، مقرر ادخال مدة الخدمة السابقة على تاريخ سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ضمن المدة المحسوبة في المعاش ، مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي الزم اصحاب الاعمال بأدائها لهيئة التأمينات من رصيد العامل الموجود لديهم منها . كما اجاز المشرع للعامل في حالة عدم وجود رصيد له في مكافأة نهاية الخدمة لدى رب العمل كاف لاحتساب تلك المدة ، ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة او جزء منها بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ ، بشرط ان يؤدي للهيئة الفرق المطلوب عنها دفعة واحدة او مقسطا .

المادة ٧٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في الفصل الخاص بتأمين

الشيخوخة وغيره تنص على ان (تتكون اموال هذا التأمين مما يأتى . . . ٣ -
مكافأة نهاية الخدمة للعاملين كاملة ويؤديها صاحب العمل . . .) . ونصت
المادة ٨٥ من ذات القانون على انه (مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٨٠ ،
٨٤ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها
مكافأة وفقا لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها
معاش بواقع ١٪ من متوسط الاجر الشهري المشار اليه في المادة ٧٦ عن كل
سنة من سنوات تلك المدة السابقة فاذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا
اليها المدة التي تعطى الحق في المعاش وفقا لاحكام هذا القانون استحق المؤمن
عليه تعويضا دفعة واحدة . . . ويجوز للمؤمن عليه ان يطلب حساب المعاش
عن المدة السابقة المشار اليها او جزء منها بواقع ٢٪ من متوسط الاجر الشهري
بشرط ان يؤدي الى الهيئة مبالغ تحسب وفقا للجدول رقم (٥) المرافق وتؤدي
المبالغ دفعة واحدة او مقسطة وفقا للشروط والاوزاع المشار اليها في المادة
السابقة) ومؤدى هذه النصوص مجتمعة ان المشرع لاعتمادات اقتصادية
 واجتماعية وضع نظاما يكفل تحقيق معاش لكل عامل فقرر ادخال مدة الخدمة
السابقة على تاريخ سريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤
ضمن المدة المحسوبة في المعاش مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي الزم اصحاب
الاعمال بأدائها للهيئة من رصيد العامل الموجود لديهم منها ، كما اجاز للعامل
في حالة عدم وجود رصيد له من مكافأة نهاية الخدمة لدى رب العمل كاف
لاحتساب تلك المدة ان يطلب حساب المعاش عن المدة السابقة او جزء منها
بواقع ٢٪ بدلا من ١٪ بشرط ان يؤدي للهيئة الفرق المطلوب عنها دفعة واحدة
او مقسطة وفقا للشروط والاوزاع التي يقرها مجلس ادارة الهيئة .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان مدة خدمة
الطاعن التالية لسريان القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا تكفى لاستحقاقه معاشا
وان البنك المطعون ضده الاول طبقا لنظامه الذي كان يجيز اداء مكافأة نهاية
الخدمة للعامل على فترات اثناء قيام عقد العمل وذلك قبل سريان القانون رقم
٦٣ سنة ١٩٦٤ ، ادى للطاعن مرة بعد اخرى مبالغ من مكافأة نهاية الخدمة
بعيثة اصبح رصيده منها لدى البنك لا يكفى لاحتساب المدة السابقة على
سريان القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ ضمن المدة المحسوبة في المعاش ، وكان الحكم
المطعون فيه الذي ايد الحكم الابتدائي لاسبابه - ولما اضاقه من اسباب - قد

علق استحقاق الطاعن لمبلغ المعاش الموازي لتلك المدة على رد مبلغ ٤٧٢ مليون و ٢١٣٨ جنيه من مكافأة نهاية الخدمة التي حصل عليها من قبل البنك المطعون ضده الاول ليقوم البنك بأدائه بالتالى الى الهيئة المطعون ضدها الثانية. وهو الفرق الذى لا ينازع الطاعن فى استحقاق الهيئة له فى مقابل احتساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة فى المعاش فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، اما ما تحدى به من انه قدم طلبا بصرف المعاش وباحتساب المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة فى المعاش دون ان يرد شيئا مما قبض مدعى ان البنك المطعون ضده الاول لا يزال متبقيا عنده من مكافأة نهاية الخدمة مبلغا يكفى لسداد الفرق المستحق عن المدة المطلوب ضمها ، فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى فى قضائه الى ان ادعاء الطاعن احقيقته فى مبلغ اضافى من المكافأة لا يقوم على اساس وبني ذلك على اسباب سائغة ولها سندها من الاوراق ، اذ استند الى ما اثبتته خبير الدعوى فى تقريره من ان الطاعن على خلاف زملائه المقارن بهم لم يتقدم قبل بلوغه سن الستين بطلب تطبيق لائحة سنة ١٩٦٣ عليه ، ولم يبد استعداده لرد المكافأة له عن المدة التالية حتى بلوغه سن الستين وان البنك قام بتحويل مقابل مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له طبقا للقانون عن المدة من ١/١/١٩٦٢ حتى ٣٠/٣/١٩٦٤ - تاريخ سريان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - الى الهيئة المطعون ضدها الثانية ، وان الطاعن لا يستحق قبل المطعون ضده الاول اية مكافأة اخرى .

ولما كان الطاعن لا يمارى فى هذا الذى اثبتته تقرير الخبير واستند اليه الحكم المطعون فيه بمبايسوغ ما انتهى اليه من ان لائحة سنة ١٩٦٢ التى يتمسك بها الطاعن لا تنطبق عليه ولا يجدى الطاعن فى ذلك تحديه بطلب قدمه للبنك المطعون ضده الاول بعد بلوغه سن الستين وقبضه المكافأة عن المدة السابقة على سريان القانون ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، لما هو مقرر من ان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير الأدلة والموازنة بينها والاخذ بما يطمئن اليه منها كما ان له السلطة التقديرية فى استخلاص الواقع والقرائن ولا معقب عليه فى ذلك متى كان استخلاصه سائغا ومقبولا وله سنده من الاوراق . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه على نحو ما تقدم لا يقوم على اساس .

سابعاً - حقوق المؤمن عليهم والمستحقين عنهم

١٠٠١ - حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية .

لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة (٧٣) من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى اخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة ، وتؤدي عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض . وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار اليهم في المادة (٨٢) من قانون العمل هذه المبالغ نقداً عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافاً اليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنوياً من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقاً لحكم المادة (٨٢) من قانون العمل المشار اليه مما مؤداه ان حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها اصحاب الاعمال ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل انما حدد القانون الوقت الذي يتعين فيه على صاحب العمل اداؤه للهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة العامل كما حدد وقت استحقاقه وشروطه على وجه أمر لا تجوز مخالفته .

(تقض ١٩٨٢/١٢/٦ - الطعن ٦٥٣ لسنة ١٤٨ ق)

١٠٠٢ - ان الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة - بما في ذلك نظام المكافأة الافضل - انما يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل .

لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على ان « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لاتقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا مايعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ٥٩ - ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافآت او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ماكانوا يتحملونه فى تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه فى الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء فى ذلك مدة الخدمة السابقة او اللاحقة للاشتراك فى الهيئة ، وتؤدى عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء اى تخفيض . . » وتنص المادة ٩٥ من ذات القانون على انه « على الهيئة ان تتخذ من الوسائل مايكفل تقدير المعاشات أو التعويضات وصرفها خلال اربعة اسابيع من تاريخ تقديم المؤمن عليه طلبا بذلك . . » فان مفاد ذلك - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة بما فى ذلك نظام المكافآت الافضل انما يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنة والمطعون ضدها الثانية متضامين بهذه المكافآت جميعها فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى وجوه الطعن . ولما كان هناك ارتباط بين مركز الطاعنة وبين مركز المطعون ضدها الثانية يرجع الى ان المبالغ المقضى بها عليهما لصالح المطعون ضده الاول ناتجة عن علاقة العمل التى قامت بينه وبينها بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة للطاعنة ويقاؤه فيما يتعلق بالمطعون ضدها الثانية ، فان نقض الحكم لصالح الطاعنة يستتبع نقضه بالنسبة لهذه المطعون ضدها ولو لم تطعن فيه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٢ - الطعن ٩٥١ لسنة ٤٩ق)

١٠٠٣ - تعويض الدفعة الواحدة - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ عدل احكام الفقرة (ب) من المادة ٨١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا القانون ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التي تقع بعد العمل به - استبعاد حالة عمل المؤمن عليه لحسابه من حالات الخروج النهائي يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو مالا يجوز - آثار ذلك .

لما كانت الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - تقضى بان يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقا للسبب الوارد بها في « حالة خروجه عن نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا » وكان المشتغلون لحسابهم طبقا لنص المادة الثانية من ذات القانون من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر باتطابقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، واذا وردت عبارة « الخروج النهائي عن نطاق القانون » بالمادة المشار اليها بصفة عامة مطلقة فان استبعاد حالة عمل المؤمن عليه لحسابه من حالات الخروج النهائي يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ، اذ انه متى كان النص عاما وصريحا في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده او تأويله . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ انما عدل من احكام الفقرة ب من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية بشأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا القانون ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التي تقع بعد العمل به ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن قد استقال من عمله لدى مصنع سياج في ١٩٦٧/١/٢٧ واشتغل بطلاء المعادن لحسابه الخاص قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ سنة ١٩٦٩ الذي حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استنادا للقانون رقم ٤ سنة ١٩٦٩ المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وطبق القانون والقرار سالف الذكر في شأن حالة الطاعن فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

١٠٠٤ - الصفة في الدعوى - تأمينات اجتماعية - تقرير احقية العامل في استحقاق الميزة الافضل امر منوط برب العمل فان نازع في ذلك كانت الدعوى التي يقيمها ضده المؤمن عليه او المستحقين عنه بطلب تقرير استحقاق تلك الميزة الافضل مرفوعة على ذى صفة ومقبولة .

النعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، لان الحكم اقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبل الاوان ، على اساس ان الشركة هي الجهة التي تقرر احقية المطعون ضدهم في استحقاق الميزة الافضل من عدمه وان طلبهم اقتصر على طلب الحكم بتقرير تلك الاحقية دون صرف الميزة الافضل . وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك انه لما كان مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ان التزام هيئة التأمينات الاجتماعية قاصر على صرف الميزة الافضل للمؤمن عليه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض للمستحقين عنه عند وفاته اذا ما اداها لها رب العمل عند انتهاء خدمة العامل لديه ومن ثم فان تقرير احقية العامل لها امر منوط برب العمل ، فان نازع في ذلك كانت الدعوى التي يقيمها ضده المؤمن عليه او المستحقين عنه بطلب تقرير استحقاق تلك الميزة الافضل مرفوعة على ذى صفة ومقبولة ، لما لرب العمل من مصلحة في دفعها لانه يلتزم بادائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عند استحقاق العامل لها واذا اخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٠ - الطعن ٣٩٢ لسنة ٥١ق)

١٠٠٥ - حدد القانون الوقت الذى يتعين فيه على رب العمل إرسال المكافأة التى تزيد عن الحقوق المستحقة للعامل - الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة العامل . أن وقت استحقاق هذه المكافأة أنما يكون عند استحقاق العامل المؤمن عليه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة . أوضح القانون أن صرف مبالغ المكافأة أنما يكون الى المؤمن عليه أو الى المستحقين عنه المعينين بالمادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأنه فى حالة وفاة المؤمن عليه فإنه يجرى توزيع مبالغ المكافأة وفقا لاحكم هذه المادة . أن مكافأة مدة الخدمة نظام قائم بذاته ومن طبيعة خاصة وقد نظم القانون شروط استحقاقه ، وعين المستحقين له عند وفاة العامل على وجه أمر لا تجوز مخالفته ورتب بينهم بتقسيمهم الى ثلاث طبقات تحجب كل طبقة منها الطبقة التى تليها .

لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أن : « . . . ويلتزم أصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١ بانظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بقيمة الزيادة بين ماكانوا يتحملونه فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه فى الفقرة السابقة ، وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء فى ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك فى الهيئة ، وتؤدى عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض . وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار اليهم فى المادة ٨٢ من قانون العمل هذه المبالغ نقدا عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافا اليها فائدة بمعدل ٣ ٪ سنويا من تاريخ أيداعها فى الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف ، وتوزع هذه المبالغ فى حالة وفاة المؤمن عليه وفقا لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار اليه » وكان مفاد ذلك أن القانون حدد الوقت الذى يتعين فيه على صاحب العمل إرسال المكافأة التى تزيد عن الحقوق المستحقة للعامل وفقا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة العامل - أما وقت استحقاق هذه المكافأة فأنما يكون عند استحقاق العامل المؤمن عليه المعاش أو تعويض الدفعة الواحدة ، كما أوضح القانون أن صرف مبالغ المكافأة أنما يكون الى المؤمن عليه أو الى المستحقين عنه المعينين فى المادة ٨٢ من قانون العمل

الصادر. بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وأنه في حالة وفاة المؤمن عليه فإنه يجري توزيع مبلغ المكافأة وفقا لحكم المادة ٨٢ سالفه الذكر . لما كان ذلك وكانت المادة ٨٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « توزع المكافأة كاملة عند انتهاء العقد بوفاة العامل على الوجه الاتي : ١ - إذا وجد أولاد ووالدان ممن كان يعولهم استحق الولد أو الأولاد ٧٥ ٪ بالتساوي و ٢٥ ٪ للوالدين بالتساوي أو لاحدهما . ٢ - إذا وجد أولاد كان يعولهم ولم يوجد والد أو والدان أو اخوة أو اخوات كان يعولهم وزعت المكافأة بينهم بالتساوي فإذا وجد ولد واحد منح المكافأة كاملة . ٣ - إذا وجد والدان كان يعولهما ولم يوجد أولاد وزعت المكافأة بينهما بالتساوي الا اذا كان واحدا فيمنح المكافأة كاملة . ٤ - اذا اجتمع الزوج ومن كان يعولهم من الأولاد والوالدين استحق الزوج ٤٠ ٪ والولد أو الأولاد ٤٠ ٪ والوالدين ٢٠ ٪ فإذا لم يوجد أولاد كان للزوج ثلثا المكافأة والوالدين الثلث الباقي واذا لم يوجد الوالدان كان للزوج نصف المكافأة وللولد أو الأولاد النصف الباقي ، واذا لم يوجد مع الزوج أحد من الأولاد والوالدين أخذ الزوج المكافأة كاملة . ويعتبر الاخوة والاخوات الذين يعولهم العامل في حكم الوالدين عند عدم وجود أحد منهما واذا لم يوجد أحد ممن ذكروا وزعت المكافآت على من كان يعولهم العامل او العاملة بالتساوي بينهم واذا لم يوجد من هؤلاء أيضا وزعت المكافآت بين الورثة طبقا لقواعد الارث ، ويقصد بالولد أو الأولاد الذكور والإناث منهم وبالزوج الزوجة والزوج العاجز عن الكسب وكانت زوجته تعوله . » وأذيين من هذا النعى أن مكافأة مدة الخدمة حق قائم بذاته ومن طبيعة خاصة نظم القانون شروط استحقاقه وعين المستحقين له عند وفاة العامل على وجه أمر لا تجوز مخالفته ورتب بينهم بتقسيمهم الى ثلاث طبقات تحجب كل طبقة منها الطبقة التي تليها ، وأن الطبقة الاولى تشمل أفرادا معينين من أسرة العامل هم الأولاد والوالدين والزوج والأخوة والأخوات ممن كان يعولهم وقت الوفاة بيد أنه اذا كان المتوفى عاملة فإنه يشترط لاستحقاق زوجها في هذه الطبقة شرطان هما عجزه عن الكسب وعول زوجته له ، والطبقة الثانية تشمل كل من كان يعولهم العامل المتوفى - وذلك خلاف افراد الطبقة الاولى الحاجبة للطبقة الثانية - وأن الطبقة الثالثة تشمل ورثة العامل المتوفى وتوزع المكافآت بينهم طبقا لقواعد الميراث ودون اشتراط عول المتوفى هؤلاء الورثة ولا اشتراط عجز

الزوج عن الكسب وعول مورثته له في أثناء حياتها . لما كان ماتقدم وكان
الثابت في الدعوى أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن
زوجته وقت وفاتها لم تكن تعول أحدا على وجه الاطلاق وانه يستحق في المكافأة
باعتباره أحد أفراد الطبقة الثالثة من ورثة الغاملة المتوفاة ، وكان الحكم
الابتدائي - على مايبين من تقريراته قد انتهى الى رفض دعوى الطاعن بعد أن
استعرض واقعة الدعوى وأقوال شهود طرفيها المتداعين واتباع ذلك بما يلي
(ومن حيث أن المشرع رتب المستحقين للمكافأة وفقا لنص المادة ٨٢ من قانون
العمل الى ثلاث طبقات هي ١ - طبقة الاولاد والوالدين والاخوة والاخوات
والزوج والزوجة ممن كان يعولهم العامل . ٢ - طبقة من كان يعولهم أو العاملة
من غير أفراد الطبقة الاولى . ٣ - طبقة ورثة العامل . . . فكل طبقة تحجب
الطبقة التي تليها . . . أما العاملة فيجب أن يثبت كانت تعول زوجها العاجز
عن الكسب فعلا . أما أفراد الطبقة الثالثة فهم ورثة العامل من غير أفراد
الطبقتين الاولى والثانية ويحدد لهم قانون الميراث والشرعية الاسلامية وذلك
بشرط الا يكونوا ممن كان يعولهم العامل في حياته لانه لو كان يعولهم لاصبحوا
من أفراد الطبقة الاولى والطبقة الثانية . ومن حيث أنه وفقا لمؤدى ماتقدم يتعين
أن يكون المستحق للمكافأة في مضمون المادتين ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة
١٩٦٤ و ٨٢ من قانون العمل أحد أفراد معينين من الطبقة الاولى والثانية
ويشترط في هذه الحالة لاستحقاقهم توافر شرط الاعالة بحدوده التي سندها
الفقه على نحو ما تقدم وأنه لا يستحق سائر الورثة الا اذا حجب أفراد الطبقتين
الاولين بسبب شروط الاستحقاق ويشترط الا يكون الوارث بعد ذلك من أحد
افراد هاتين الطبقتين) . ومن حيث أنه بالبناء على ماتقدم وكان المدعى هو
الزوج وأقربائه لم يكن في اعالة زوجته ولم يكن عاجزا عن الكسب فإنه
لا يستحق النصيب في المكافأة المقرر في المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤
ولاباعتباره وارثا لها فإن دعواه تكون على غير أساس خلية بالرفض ، ولما كان
الحكم المطعون فيه أنما قضى بتأييد حكم محكمة الدرجة الاولى تأسيسا على
مايلي « وحيث أن الحكم المستأنف قد صدر في محله وحالقه التوفيق للاسباب
التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتحيل اليها وتقيم قضائها عليها
وترى فيها ردا على ماجاء بأسباب الاستئناف على أن تضيف اليها أن المادة ٨٢
من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ أوضحت بيان الافراد التي توزع عليهم المكافأة

كاملة عند انتهاء العقد ب وفاة العامل ومن بينهم الزوج اذا كانت المتوفاة زوجته ونصت الفقرة الأخيرة من تلك المادة أنه يقصد بالولد والاولاد الذكور والاناث منهم وبالزوج الزوجة والزوج العاجز عن الكسب وكانت زوجته تعوله . ومفاد ذلك أن شرط استحقاق الزوج في المكافأة أن يكون عاجزا عن الكسب وكانت زوجته تعوله . لما كان الثابت من اقرار المستأنف في محضر جلسة ١٥/٥/١٩٧١ أنه لم يكن عاجزا أو تعوله الزوجة قبل وفاتها ومن ثم لاتتوافر في شأنه مانصت عليه المادة المذكورة ويكون استثنائه في غير محله متعينا رفضه وتأييد الحكم المستأنف . واذا كان مفاد التقارير المذكورة أن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بعدم استحقاق الطاعن للنصيب من المكافأة المطالب به تأسيسا على أنه غير عاجز عن الكسب وأن زوجته لم تعوله قبل وفاتها ، فإنه يكون قد خالف القانون وحجب نفسه عن بحث تخلف الطبقتين الأولى والثانية من عدمه ، بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٤ - الطعن ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق).

١٠٠٦ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية قاصر على صرف الميزة الافضل للمؤمن عليه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض للمستحقين عنه عند وفاته اذا اداها لها رب العمل عند انتهاء خدمة العامل لديه . مؤدى ذلك أن تقرير أحقية العامل لهذه الميزة أمر منوط برب العمل ، فإن نازع في ذلك كانت الدعوى التى يقيمها ضده المؤمن عليه أو المستحقون عنه بطلب تقرير استحقاق تلك الميزة الافضل مرفوعة على ذى صفة ومقبولة .

لما كان مؤدى الفقرة الثالثة من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، أن التزام هيئة التأمينات الاجتماعية قاصر على صرف الميزة الافضل للمؤمن عليه عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض للمستحقين عنه عند وفاته اذا ما اداها لها رب العمل عند انتهاء خدمة العامل لديه ، ومن ثم فإن تقرير أحقية العامل لها أمر منوط برب العمل ، فإن نازع في ذلك كانت الدعوى التى يقيمها ضده المؤمن عليه أو المستحقين عنه بطلب تقرير استحقاق تلك الميزة الافضل مرفوعة على ذى صفة ومقبولة ، لما لرب العمل من مصلحة في دفعها لانه يلتزم بأدائها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عند استحقاق العامل لها . واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض ١٩٨٢/١/٣٠ - الطعن ٣٩٢ لسنة ٥١ ق).

١٠٠٧ - الميزة الإضافية - العاملون بالقطاع العام - الاندماج - حق العامل في اقتضاء الميزة الإضافية مقرر بالمادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وانتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في استمرار عقد العمل فيبقى قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد .

لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم الواقعة - تنص على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقا لاحكام هذا الباب لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يولييه سنة ١٩٦١ بأنظمة معاشات أو مكافأة أو ادخار بقيمة الزيادة بين ماكانوا يتحملونه في تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار اليه في الفقرة السابقة وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العمال سواء في ذلك مدد الخدمة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في الهيئة وتؤدى عند انتهاء خدمة كل عامل الى الهيئة كاملة دون اجراء أى تخفيض . وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه . . . هذه المبالغ نقدا عند استحقاق المعاش أو التعويض مضافا اليها فائدة مركبة بمعدل ٣ ٪ سنويا . من تاريخ ايداعها في الهيئة حتى تاريخ استحقاق الصرف . . . » مماؤداه أن حق العامل في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الافضل التى ارتبط بها أصحاب الاعمال وبين مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ أنما حدد القانون الوقت الذى يتعين فيه على صاحب العمل أدائه الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن يكون عند انتهاء خدمة العامل ، كما حدد وقت استحقاقه وشروطه على وجه لا يتجاوز مخالفته . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حق العامل في اقتضاء الميزة الإضافية هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده ، وكان مفاد نص المادة ٨٥ من قانون العمل المشار اليه أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر في استمرار عقد العمل فيبقى قائما بقوة القانون بين العامل

وصاحب العمل الجديد كما لو كان قد أبرم معه منذ البداية وينصرف إليه اثره ويكون مسئولاً عن تنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليه - وكانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ونظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لم يرد بأيها ثمة نص يمس حقوق العاملين في هذا الخصوص بل ونصاً صراحة على سريان قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فيما يكون أكثر سخاء لهم . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن مطالبته بالميزة الإضافية تخالف أحكام الاجور المقررة للعاملين بالقطاع العام وأنه بادماج شركة شل في شركة مصر للبتروول (وصحته أدماج شركة النصر للبتروول في الشركة العامة للبتروول) اعتباراً من ١٩٦٤/٤/٨ ينتهي به حق الطاعن في اقتضاء الميزة الإضافية التي كانت مقررة له في الشركة السلف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٤ - الطعن ٨٧٥ لسنة ٤٥ ق) .

١٠٠٨ - أن نظام تأمين الشيخوخة حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ . الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التي حلت محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية - هي صاحبة الحق في اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل ، لأنها من أموال تأمين الشيخوخة ويلتزم صاحب العمل بأدائها لتلك الهيئة .

مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من هذا القانون الأخير - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون ١٣٤ سنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ وأصبحت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - التي حلت محل مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ - هي صاحبة الحق في اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل لأنها من أموال تأمين الشيخوخة يلتزم صاحب العمل بأدائها لهيئة التأمينات

الاجتماعية لتواجه التزامها بهذا التأمين قبل العامل الذي حل حقه فيه. محل تلك المكافأة . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالاوراق أن الطاعن أقام الدعوى بطلب مكافأة نهاية خدمته بعد فصله من العمل لدى المطعون عليها الاولى فإنه يكون غير محق فيها ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى رفض الدعوى فإنه - دون حاجة لبحث طبيعة العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه الاول - يكون قد انتهى الى النتيجة الصحيحة مما يكون النعى عليه بهذا السبب غير منتج . (نقض ١٩٨٢/٣/١ - الطعن ٣ لسنة ٤٦ ق).

١٠٠٤ - أن التزام أصحاب الاعمال بقيمة الزيادة على مكافأة مدة الخدمة القانونية ينقضى اذا ماتمسك صاحب العمل في مواجهة المؤمن عليه أو المستحقين عنه بسقوط المطالبة بالحق الناشئ عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد .

مفاد نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن التزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمقتضى القانون المشار اليه ، بأن تصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه قيمة الزيادة بين ما كان يتحمله أصحاب الاعمال في أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الافضل ومكافأة نهاية الخدمة القانونية عند استحقاق صرف المعاش أو التعويض ، مترتب أساسا على التزام أصحاب الاعمال بقيمة هذه الزيادة بمقتضى رابطة العمل ، والتزامهم بموجب القانون بأدائها الى الهيئة كاملة دون اجراء تخفيض عند انتهاء خدمة العامل ، ولما كان التزام أصحاب الاعمال - وهو الأساس - ناشئا عن عقد العمل فإنه يسرى في شأنه حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني الذي يقضى بسقوط الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد الا ما استثنى بالنص ، مما مؤداه أن التزام أصحاب الاعمال بقيمة الزيادة على مكافأة مدة الخدمة القانونية - وهو التزام لا يتناوله الاستثناء المذكور - ينقضى اذا ماتمسك صاحب العمل في مواجهة المؤمن عليه أو المستحقين عنه بسقوط المطالبة بالحق الناشئ عن عقد العمل بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد وقضى له بذلك ، وبالتالي ينقضى التزام الهيئة الطاعنة المترتب عليه أساسا وحينئذ لا يكون للمؤمن عليه أو المستحقين عنه الحق في أية زيادة بمقتضاء اذ لم تعد هناك رابطة تلزم صاحب

العمل بقيمة الزيادة قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ومن ثم فلا حق للعامل المؤمن عليه أو المستحقين عنه في مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرفها . لما كان ذلك وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه - أن البنك المطعون ضده الاول - باعتباره صاحب عمل - دفع في مواجهة الطاعن - باعتباره عاملاً لديه وبؤمنا عليه لدى الهيئة المطعون ضدها الثانية - بسقوط الحق في المطالبة بقيمة الزيادة على مكافأة نهاية الخدمة القانونية بالتقادم بمقتضى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى وأن الحكم المطعون فيه - بعد أن ثبت من انقضاء سنة من وقت انتهاء عقد العمل قبل رفع الدعوى - وبلا مطعن في ذلك - قضى بقبول الدفع وبسقوط دعوى الطاعن قبل المطعون ضدهما ، وهذا القضاء صحيح . في القانون بالنسبة لالتزام البنك المطعون ضده الاول بقيمة الزيادة المطالب بها ، ويؤدى قانوننا الى رفض دعوى الطاعن بمطالبة الهيئة المطعون ضدها الثانية بصرف تلك الزيادة ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الدعوى في مواجهة الهيئة فإن هذا القضاء يستوى في النتيجة المترتبة عليه مع القضاء الصحيح قانوننا برفض الدعوى - ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يؤدى الى نقض الحكم أن يكون النعى عليه قائماً على مصلحة نظرية بحتة . كما لا يؤدى الى نقضه ما اورده تزيدها في أسبابه - من أن التزام الهيئة المطعون ضدها الثانية باداء المكافأة الاضافية مشروط بايداع رب العمل لها - ذلك ان تقرير الحكم بذلك - ايا كان وجه الرأى في شأنه - لم يكن لازماً لقضائه ، ومن ثم يكون النعى برمته على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن . (نقض ١٥/٥/١٩٨٢ - الطعن ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق) .

١٠١٠ - اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش او مكافأة افضل قبل آخر يوليو سنة ١٩٦١ ، فإنه لا يظل ملتزماً قبلهم الا بفرق الميزة التى تزيد وفقاً لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة . لا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين في حساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفي على اساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد .

لما كان المشرع قد اخل نظام تأمين الشيخوخة منذ ١/١/١٩٦٢ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ محل نظام مكافأة نهاية الخدمة الذى كان

مقررا بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ واصبح الالتزام بأداء معاش العامل واقعا على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد تاريخ العمل به وكان قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذى حل محله والذى تسرى احكامه - وفقا للمادة الثانية منه - على جميع العاملين عدا من استثنى هذه المادة على سبيل الحصر قد ابقى على نظام تأمين الشيخوخة الى جانب ما استحدثه من تأمينات اخرى ، وكانت المادة ٨٩ منه بعد ان نصت فى فقرتها الاولى على ان « المعاشات والتعويضات المقررة لا تقابل من التزامات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاء الا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على اساس المادة ٧٣ من قانون العمل واحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » اوردت فى فقرتها الثانية « ويلتزم اصحاب الاعمال الذين كانوا يرتبطون حتى اخر يولييه ١٩٦١ بأنظمة معاشات او مكافأة او ادخار افضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه فى تلك الانظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الاساس المشار اليه . . . » مما مفاده انه اذا كان صاحب العمل قد ارتبط مع عماله بنظام معاش او مكافأة افضل قبل آخر يولييه سنة ١٩٦١ فإنه لا يظل ملتزما قبلهم الا بفرق الميزة التى تزيد وفقا لهذا النظام عن مكافأة نهاية الخدمة القانونية ولا يغير من ذلك ما تقضى به المادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بشأن نقابة الصحفيين من حساب مكافأة نهاية الخدمة عند انتهاء عقد عمل الصحفى على اساس شهر عن كل سنة من سنوات التعاقد ذلك ان ماتضمنته هذه المادة ليس حكما مستحدثا بل هو ترديد لما نصت عليه لائحة العمل الصحفى الصادرة فى ٢٣/١١/١٩٤٣ والتى ابقى القانون رقم ١٨٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٥٨ على الحقوق التى كانت مقررة بمقتضاها ومنها تلك المكافأة ، وقد كشفت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ عن قصد المشرع من ايراد نص هذه المادة فأوضحت ان الهدف من ذلك احياء الاحكام السابقة على صدور القانون والحفاظ على الحقوق المكتسبة للصحفيين وهو ما مؤداه ان المؤسسات الصحفية انما ارتبطت بنظام هذه المكافأة منذ ٢٣/١١/١٩٤٣. ولازم ذلك ان اعادة النص عليها فى المادة ١١٠ من قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ليس من شأنه ان ينسخ حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ كما انه لا يتعارض

معه بل يتعين اعمال هذين النصين معا فلا تلتزم المؤسسات الصحفية قبل الصحفيين العاملين لديها الا بقيمة الزيادة بين ما تتحمله وفقا لنظام مكافأة نهاية الخدمة المنصوص عليها بالمادة ١١٠ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لقانون العمل . لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالزام الطاعنة ان تؤدي للمطعون ضده المكافأة المطالب بها تأسيسا على ان هذه المكافأة استحدثت بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الذي نسخ في المادة ١١٠ منه حكم الفقرة الثانية من المادة ٨٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باعتباره قانونا خاصا لا حقا عليه ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - الطعن ٨١٢ لسنة ٥٢ق)

١٠١١ - ان الاجر الذي تحسب على اساسه مكافأة النظام الخاص ، هو ذلك الاجر الذي تحدده القواعد المنظمة لها في عقد العمل أو لائحة نظام العمل . اذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقا للاجر الاساسي - وهو الاجر الاصيل بعد ان يخصم منه اعانة غلاء المعيشة والمنح - وجب اعمال هذا الاجر بغير اعتداد بأي مدلول آخر له ايا كان موضعه سواء ورد في الترتين المدني او في قانون العمل او في لائحة العاملين بالقطاع العام .
الاجر الذي تحسب على اساسه مكافأة النظام الخاص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الاجر الذي تحدده القواعد المنظمة لها في عقد العمل أو لائحة نظام العمل ، فاذا جرت هذه القواعد على حسابها وفقا للاجر الاساسي - وهو الاجر الاصيل بعد ان يخصم منه اعانة غلاء المعيشة والمنح - وجب عمال هذا الاجر بغير اعتداد بأي مدلول آخر له ايا كان موضعه سواء ورد في الترتين المدني او في قانون العمل او في لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة لمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو في لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . لذلك فان اعتبار اعانة غلاء المعيشة والمكافآت والمنح جزءا من الاجر في حكم تلك التشريعات لا يمنع من حساب تلك المكافأة على اساس الاجر الاصيل وحده طبقا لنظام العمل في البنك المطعون ضده ، وكان لا محل للتحدي بقاعدة المساواة بين العاملين في هذا المجال ذلك لان المساواة لا تكون

الا في اختراق التي يكفلها القانون فلا يصح ان تتخذ سبيلا الى مناهضة احكامه او مخالفتها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحى النعى عليه بهذين السببين على غير اساس .

(نقض ١٠/١/١٩٨٣ - الطعن ٨٢١ لسنة ٤٧ق)

١٠١٢ - الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد اول يناير سنة ١٩٦٢ .
لما كان مفاد نص المادتين ٧٠ ، ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ - الذي يحكم واقعة الدعوى - والمادة ٤ من القانون الاخير - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في اول يناير سنة ١٩٦٢ وان الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة يقع على عاتق الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية دون صاحب العمل بعد هذا التاريخ . لما كان ذلك ، وكان احكام المطعون فيه خالف هذا النظر والزم الطاعن - بصفته صاحب العمل - بمكافأة نهاية الخدمة ، فانه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه في هذا الصدد بغير ما حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .
(نقض ١٠/٢٣/١٩٨٣ - الطعن ٣٢٥ لسنة ٤١ق)

١٠١٣ - ان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لصرف مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيله قاضى الموضوع بغير رقابة عليه اذا اقيم على اسباب سائغة تكفى لحمله .
لما كان من المقرر ان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لصرف مكافأة نهاية الخدمة وتعويض الدفعة الواحدة من مسائل الواقع التي يستقل بتحصيله قاضى الموضوع بغير رقابة عليه اذا اقيم على اسباب سائغة تكفى لحمله ، وكان الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٧٠/٣/٧ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استند فى قضاءه للمطعون ضدها بنسبة ١٪ من المبلغ المقضى به اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١٥ على قوله (ومن حيث ان المحكمة ... استجوبت المدعية

على النحو الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٠/١/١٠ في حضور الحاضر عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فقررت ان بنك بور سعيد تقدم بجميع المستندات الخاصة بصرف مستحقاتها قبل المدعى عليها وهي الاستمارة رقم ٦ وذلك بتاريخ ١٩٦٢/٧/١٤ كما هو موضح بشهادة البنك المؤرخة ١٩٦٣/١٢/١٠ والمقدمة منها بملف الدعوى وقررت انه لا توجد اى مستندات اخرى يلزم تقديمها سوى هذه الاستمارة . . . وان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لم تعترض على ما قرره المدعية بمحضر جلسة الاستجواب في ١٩٧٠/١/١٠ سالف الذكر من انه لا توجد اى مستندات اخرى يلزم تقديمها منها سوى الاستمارة رقم ٦ تأمينات . . .) ، وكانت هذه الاسباب كافية لحمل الحكم ولها اصلها الثابت في الاوراق ، فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/٤/٤ - الطعن ٢١٨ لسنة ٤٤٤ ق)

ثامناً - مبادئ متنوعة

١٠١٤ - ضرورة مطالبة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بمستحققات المؤمن عليه أو المستحقين عنه وذلك كتابة خلال خمس سنوات من تاريخ وجوب الاداء .

لما كانت الفقرة الاولى من المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه (لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن عليه أو المستحقين عنه الا اذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحققات واجبة الاداء) ، ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع رأى ان يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم فى المستحققات واجبة الاداء ، وذلك دون ان يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابى او يرتب عليه أية اجراءات او مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو

المستحقين عنه او هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه ، لما كان ذلك وكان اعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة في الفقرة الاولى من المادة ١١٩ المشار اليها او توجيه المطالبة اليها بهذه المستحقات في جلسة المرافعة التي تحضر بها خلال هذه المدة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها على هذا النهج مراجعة مستحقات الطالب وصرفها وديا اذا ثبت الحق فيها بما يغني عن الاستمرار في التقاضي . لما كان ذلك وكان الثابت ان مورث الطاعنين توفي بتاريخ ١٥ من اغسطس سنة ١٩٦٦ فأقاما الدعوى على الهيئة المطعون ضدها الثانية وصاحب العمل بطلباتها السالفة البيان ، وفي جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧١ التي نظرت فيها هذه الدعوى وحضرتها الهيئة وجها اليها طلب الزامها بأن تؤدي اليهما مبلغ ٧٥ جنيها قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق لمورثتهما وذلك قبل مضي خمس سنوات من تاريخ وفاته بما يتحقق به مقصود المشرع من الطلب الكتابي المقرر بالمادة ١١٩ المنوه عنها ، فإن الدعوى الموجهة منها الى الهيئة المطعون ضدها الثانية في هذا الشأن تكون مقبولة . واذ خالف الحكم المطعون فيه - الصادر في استئناف الهيئة هذا النظر وقضى بعدم قبول تلك الدعوى ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص لهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/١/٢٥ - الطعن ٣٠٣ لسنة ٤٥ ق)

١٠١٥ - اذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا لنص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

لما كانت المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على انه « اذا توفي المؤمن عليه او صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانظمة والاحكام لمقررة بالجدول رقم (٣) المرافق اعتبارا من اول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين في المعاش ١ - ، ٢ - ، ٣ - ، ٤ - ، ٥ - الوالدان . ويشترط لاستحقاق الوالدة الا تكون متزوجة من غير والد المتوفى . . . » واورد الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون في بنده الثامن بيانا

بالمستحقين في المعاش وانصبتهم في حالة وجود والدين أو أحدهما مع عدم وجود أرملة أو زوج مستحق فنص على أن يستحق الوالدان أو أحدهما ثلث المعاش . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن المستحقين في معاش العامل المتوفى هما والداه . المطعون ضدّهما - فإنها لا يستحقان سوى ثلث المعاش الذي قدره خبير الدعوى بـ ٢٦ شهريا ، واذ قضى لهما الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بكامل المعاش فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

(نقض ١٧/٥/١٩٨١ - الطعن ٧٠٩ لسنة ٥٠ ق)

١٠١٦ - إذا توفي المؤمن عليه - ولم يترك أرملة أو زوجا - يكون نصيب الوالد في المعاش الثلث .

لما كانت المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أنه « إذا توفي المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم ٣ المرافق اعتبارا من اول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة . ويقصد بالمستحقين في المعاش ١ - ، ٢ - ، ٣ - ، ٥ - ، ٠٠ الوالدان . . » وكان الجدول رقم ٣ المرافق قد اورد في البند الثامن منه ان الوالد يستحق ثلث المعاش في حالة عدم وجود أرملة أو زوج . وكان مؤدى ذلك انه اذا توفي المؤمن عليه ولم يترك أرملة أو زوجا يكون نصيب الوالد في المعاش الثلث ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق ان الحكم في الاستئناف رقم ٣٣ لسنة ٥٠ ق قد قضى بعدم احقية القاصرين المشمولين بولاية الطاعن في المعاش ، وكان لا يبين ان المؤمن عليه المتوفى قد ترك أرملة ، فإن نصيب والده المستحق في المعاش عنه يكون الثلث ، واذا كان الحكم المطعون فيه فقد قضى بأحقية المطعون عليه لكامل المعاش . فإنه يكون قد خالف القانون . بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ٢٨/١٢/١٩٨١ - الطعن ١٢٤٦ لسنة ٥١ ق)

١٠١٧ - يجوز للعاملة المؤمن عليها التي بلغت سن الخامسة والاربعين طلب صرف المعاش بشرط ان تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ، ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسب تختلف تبعا للسن .

المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - انعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص بأنه « استثناء من احكام المادة ٧٧ يجوز للمؤمن عليه الذي يبلغ سن السادسة والاربعين طلب صرف المعاش بشرط ان تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسب تختلف تبعا للسن وفقا لما يأتي . . . » ، وكانت هذه المادة قبل هذا التعديل تنص بأنه « استثناء من احكام المادة ٧٧ يجوز . . . والمؤمن عليها التي بلغت سن الخامس والاربعين طلب المعاش بشرط ان تكون مدة الاشتراك في التأمين ٢٤٠ شهرا على الاقل ويخفض المعاش في هذه الحالة بنسب تختلف تبعا للسن وفقا لما يأتي . . . ٢٠٪ من قيمة المعاش متى بلغت سن المؤمن عليها الخامسة والاربعين . . . وفي حساب السن تحذف كسور السنة » ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعمال هذا النص قبل تعديله واقتصر نعى الهيئة الطاعنة على ان الحكم لم يجر تخفيض المعاش وفقا لهذا النص ، فإنه - وفي حدود سبب النعى - لما كان الثابت في الدعوى ان المطعون عليها من مواليد ١٩٢٧/٨/١٤ وبلغت عند انتهاء خدمتها في ١٩٧٢/٩/٣٠ سن الخامسة والاربعين ، فإنه يتعين تخفيض معاشها بنسبة ٢٠٪ اعمالا لهذا النص ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى للمطعون عليها بمعاشها كاملا فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٩ - الطعن ٣٩٢ سنة ١٤٧٠ ق)

١٠١٨ - التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤. خاص بالمنازعة في قيمة المعاش من جميع نواحيه متى تم اخطار صاحب الشأن بربطه بصفة نهائية ومن ذلك قيمة متوسط الاجر الذي يربط المعاش وتحتسب قيمته على اساسه . لاتعارض بين هذا التقادم وبين التقادم المنصوص عليه بالمادة ١١١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بالمنازعة في استحقاق المعاش ذاته الذي اصبحت واجب الاداء ولم يطالب به صاحب الشأن ، والذي لاتقبل دعوى المطالبة به الا اذا طولبت الهيئة كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه تلك المستحقات واجبة الاداء .

المادة ٩٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ اذ يجري نصها بأنه « مع عدم الاخلال باحكام المادتين ٣٣ ، ١١٢ . لا يجوز لكل من الهيئة وصاحب الشأن المنازعة في قيمة المعاش بعد مضي سنتين من تاريخ الاخطار بربط المعاش بصفة نهائية وذلك فيما عدا حالات اعادة تسوية مبلغه بالزيادة نتيجة حكم قضائي نهائي وكذلك الاخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية » يدل على ان التقادم المنصوص عليه فيه خاص بالمنازعة في قيمة المعاش من جميع نواحيه متى تم اخطار صاحب الشأن بربطه بصفة نهائية ومن ذلك قيمة متوسط الاجر الذي يربط المعاش وتحتسب قيمته على اساسه ذلك ان المعاش يربط اساسا على متوسط الاجر الشهري الذي سددت عنه الاشتراكات طبقا لما تقضى به المادة ٧٦ من القانون المذكور وتلتزم الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن لم يقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم على اساس مدة الخدمة ومتوسط الاجر الفعلي بعد التثبت من قيمة الاجر طبقا لما تقضى به المادة ١١٣ من ذات القانون وبذلك يكون تحديد اجر العامل هو محور تقدير المعاش المستحق له وتحديد قيمته وربطه وصرفه والتزاع فيه يعتبر نزاعا في قيمة المعاش يخضع للتقادم المنصوص عليه بالمادة ١١٩ من القانون الخاص بالمنازعة في استحقاق المعاش ذاته الذي اصبحت واجب الاداء ولم يطالب به صاحب الشأن والذي لاتقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه فيه الا اذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الاداء اذ ان مجال تطبيق كل من النصين يختلف تماما عن الآخر ذلك ان التقادم الاول

يتعلق بقيمة المعاشن متى تم ربطه وخطر صاحب الشأن به اما التقادم الثانى فيتعلق باستحقاق المعاش ذاته متى اصبح واجب الاداء ولم يطالب صاحب الشأن به واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بتأييده الحكم الابتدائى لاسبابه التى خلص فيها الى رفض تطبيق التقادم المنصوص عليه فى المادة ٩٦ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على المنازعة فى قيمة المعاش بطلب زيادته على اساس زيادة الاجر الذى يربط المعاش على اساسه وهى المنازعة موضوع هذه الدعوى فانه يكون قد اخطأ فى تأويل القانون وقد حجبه فهمه الخاطيء للقانون عن بحث عناصر وشروط الدفع الذى تمسكت به الهيئة الطاعنة وتطبيقه على واقعة الدعوى ، فأضحى مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه مع الاحالة .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٢ - الطعن ١٥٧ لسنة ٤٧ ق)

١٠١٩ - ان المشرع - توخيا منه لكفالة الحماية الاقتصادية للمؤمن عليه والمستحقين عنه قد وضع قاعدة أمرة من مقتضاها حظر الحجز على مستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه فى الهيئة أو النزول عنها الا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع . البالغ التى تستقطعها الهيئة من مستحقات المؤمن عليه لديها على اقساط شهرية وفقا للجداول المرافقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٦٧ ، لاتعدو كونها دينا عليه مقابل مدة خدمته السابقة المحسوبة فى المعاش .

النص فى المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة الدعوى - الواردة فى الباب العاشر ضمن الاحكام العامة بأن (لا يجوز الحجز أو النزول عن مستحقات المؤمن عليه فى الهيئة الا لدين النفقة أو لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع . . كما لا يجوز الحجز على مستحقات صاحب المعاش أو المستحقين عنه الا لدين النفقة أو لدين الهيئة وفى الحدود المشار اليها فى الفقرة السابقة) مفاده ان المشرع - توخيا منه لكفالة الحماية الاقتصادية للمؤمن عليه وللمستحقين عنه بتوفير حد ادنى لنفقات معيشته عند بلوغه سن التقاعد ومعاشتهم من بعد وفاته - قد وضع قاعدة أمرة من مقتضاها حظر الحجز على مستحقات المؤمن عليه او المستحقين عنه فى الهيئة او النزول عنها الا لدين النفقة او لدين الهيئة وبما لا يجاوز الربع ، لما كان ذلك وكانت المبالغ التى

تستقطعها الهيئة من مستحقات المؤمن عليه لديها على اقساط شهرية وفقا للجدول المرفقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ لا تعدو كبرها دينا عليه مقابل مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش وكان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر في شأن قواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش الصادر نفاذا للمادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مراعاة الحكم الذي تقضى به المادة ١١٨ من القانون المذكور من وجوب الا يتجاوز الاستقطاع من مستحقات المؤمن عليه ربع مستحقاته في الهيئة ومن ثم فإنه لا يجوز ان يتجاوز ما تستقطعه الهيئة الطاعنة من معاش المطعون عليه الذي تقرر له لديها بعد بلوغه سن التقاعد استيفاء للمبالغ المستحقة لها عليه عن المدة السابقة المحسوبة في معاشه ربع المعاش الذي تقرر له واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا مما يكون النعى عليه قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٧ ق)

١٠٢٠ - ان كافة حقوق والتزامات كل من صندوقى التأمين والادخار الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ - ومن بينها المبالغ التي كان صاحب العمل ملزما بأدائها للصندوقين المذكورين - انتقلت الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، اعمالا للآثر الفوري للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، ولا ينسحب اثره على الماضي دون ان يعرض لمائتت عليه المادة الخامسة من القانون المذكور .

المادة الاولى من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار للعمال الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى قد نصت على انشاء الصندوقين المشار اليهما ، وحددت المادتان ٢٤ ، ٢٨ من القانون المشار اليه العناصر التي تتكون منها اموال الصندوقين ومن بينها المبالغ التي يؤديها رب العمل ونصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية على الغاء القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ سالف الذكر ، كما نصت المادة الخامسة منه على ان تنتقل حقوق والتزامات كل من صندوقى التأمين والادخار المنشأين بمقتضى احكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ الى

مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بموجب احكام القانون ذاته والتي اصبحت الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (الطاعنة) بمقتضى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ومؤدى ذلك جميعه ان كافة حقوق والتزامات كل من صندوقى التأمين والادخار الناشئة عن تطبيق احكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ومن بينها المبالغ التى كان صاحب العمل ملزما بأدائها للصندوقين المذكورين انتقلت الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الطاعنة اعمالا للآثر الفورى للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بما ذهب اليه من ان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ نشر بالجريدة الرسمية فى ٧ ابريل سنة ١٩٥٩ ولا ينسحب اثره على الماضى دون ان يعرض لما نصت عليه المادة الخامسة من القانون المذكور لتطبيقها على واقعة الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وشابه قصور فى التسبيب بما يتعين معه نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ - الطعن ٦٢ لسنة ٤٠ ق)

١٠٢١ - منحة الوفاة لا تستحق الا بسبب وفاة صاحب المعاش وان نفقات الجنازة لا تصرف كذلك الا لصاحب المعاش .

النص فى المادة ١١٠ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذى يحكم واقعة النزاع - على انه « تصرف عند وفاة صاحب المعاش منحة يكون تحديدها وتوزيعها وصرفها طبقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، كما تصرف لارملة صاحب المعاش نفقات جنازته بواقع معاش شهر بحد اذنى قدره خمسة جنيهات فاذا لم توجد ارملة صرفت لارشاد اولاده او الى اى شخص يثبت قيامه بصرف نفقات الجنازة » . يدل على ان منحة الوفاة لا تستحق الا بسبب وفاة صاحب المعاش وان نفقات الجنازة لا تصرف لمن اشار اليهم النص الا عند وفاة صاحب المعاش وكان المقصود بصحاب المعاش - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من ربط له معاش وفقا لاحكام القانون فيخرج عن مدلوله العامل الذى يتوفى اثناء الخدمة - لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان مورث المطعون ضدها الاولى توفى اثناء خدمته لدى صاحب العمل - المطعون الخامس - فإنه ارملة (المطعون ضدها الاولى) لا تستحق منحة الوفاة

ولانفقات الجنائز ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

(نقض ١٥/١١/١٩٨٢ - الطعن ٦١٣ لسنة ٤٨ق)

١٠٢٢ - اذا توفي المؤمن عليه ، ولم يترك ارملة أو زوجا أو اولادا ، يكون نصيب الوالد أو الوالدين في المعاش النصف بينما يكون نصيب الاخوة أو الاخوات الربع على الايصرف نصيب الاخوة أو الاخوات لهم الا اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٣ .

تنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون التأمين الاجتماعي - الذي يحكم واقعة الدعوى - على انه « اذا توفي المؤمن عليه او صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في معاش وفقا للانصبة والاحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق من اول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، ويقصد بالمستحقين الارملة المطلقة والزوج والابناء والبنات والوالدين والاخوة والاخوات الذين تتوافر فيهم في تاريخ وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش شروط الاستحقاق المنصوص عليها في المواد التالية . . » ، وقد اورد الجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون في البند العاشر بيانا بانصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد واحد أو والدين مع عدم وجود ارملة أو زوج مستحق أو اولاد فنص على ان يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش ، واورد البند الثاني عشر المضاف بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بيانا بانصبة المستحقين في المعاش في حالة وجود والد أو والدين أو أخ أو اخت أو أكثر مع عدم وجود ارملة أو زوج أو اولاد ، فنص على ان يستحق الوالد أو الوالدان نصف المعاش ، بينما يستحق الاخوة والاخوات ايهما أو كلهم رבעه ، ونصت الفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه على ان يسرى حكم البند الثاني عشر المضاف على الحالات التي وقعت قبل تاريخ نشر القانون في ١٩٨٠/٥/٣ على ان يكون الصرف طبقا له اعتبارا من هذا التاريخ ، ومفاد

ذلك انه اذا توفى المؤمن عليه ولم يترك ارملة أو زوجا أو اولادا يكون نصيب الوالد أو الوالدين في المعاش النصف بينما يكون نصيب الاخوة أو الاخوات الربع على الا يصرف نصيب الاخوة أو الاخوات لهم الا اعتبارا من ١٩٨٠/٥/٣ .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٣ - الطعن ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق)

١٠٢٣ - علاقة المدير الشريك المتضامن في شركة التضامن ليست علاقة عمل ، وانما هي علاقة شركة ، وان ما يحصل عليه من الشركة مقابل ادارته لها هو في حقيقته حصة من الربح وليس اجرا ، ومن ثم لا يعتبر عاملا لديها . لا يغير من هذا النظر قيام الشركة بالاشتراك عن المدير الشريك المتضامن في التأمين عنه بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

لما كان المشرع قد اصدر قانون التأمينات الاجتماعية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعمول به اعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - ونص في مادته الثانية على ان « تسرى احكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم ، كما يسرى على العاملين من اعضاء الجمعيات التعاونية والانتاجية ، ويستثنى من الخضوع لاحكامه الفئات الآتية : (١) العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية المتفعون باحكام قوانين التأمين والمعاشات (٢) العاملون في الزراعة الا فيما يرد به نص خاص (٣) خدام المنازل . ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الادارة ان يصدر قرارا بسريان احكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها وبين هذا القرار شروط واوضاع الانتفاع بالتأمينات الاجتماعية وطريقة حساب الاجور والمزايا بالنسبة الى هذه الفئات : (١) . . (٢) . . (٣) . . وذوو المهن الحرة والمشتغلون لحسابهم واصحاب الحرف . (٤) اصحاب الاعمال انفسهم » . بما مفاده سريان احكام هذا القانون على جميع العاملين عدا من نوهت عنهم تلك المادة ومن بينهم اصحاب الاعمال الذين يخرجون عن نطاق تطبيق القانون طالما لم يصدر في شأن سريان احكامه بالنسبة لهم قرار من رئيس الجمهورية ، وكان مورث المطعون ضدهم على ما هو ثابت في الدعوى شريكا متضامنا في الشركة العربية للتجارة والتصدير ومديرا لها مقابل نسبة محددة من صافي الارباح ، وكانت علاقة المدير الشريك

المتضامن في شركة التضامن ليست.. وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة.. علاقة عمل وانما هي علاقة شركة وما يحصل عليه من الشركة مقابل ادارته لها هو في حقيقته حصة من الربح وليس اجرا ، ومن ثم لا يعتبر عاملا لديها ولا يكون خاضعا لاحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، ولا يغير من هذا النظر قيام الشركة بالاشتراك في التأمين. عنه لدى الهيئة الطاعنة ذلك لان القانون رقم ٦٣- لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية لا يعرف سوى التأمين الاجبارى على العاملين الخاضعين لاحكامه وقد ناط بالطاعنة القيام بهذا التأمين الاجبارى ولم ينحول لها القيام بتأمين اختياري من اى نوع كان فلا يعتد بقبولها الاشتراك في التأمين عن شخص غير خاضع لاحكام هذا القانون ولا يكسبه هذا القبول اى حق في التمتع باحكامه لأن حق المؤمن عليه في التأمين منشؤه القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدهم للمعاش المطالب به تأسيسا على ان مورثهم كان عاملا بأجر شهري لدى الشركة وان الطاعنة قبلت اشتراكه لديها بهذه الصفة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٦ - الطعن ٦٥٤ لسنة ٥٢ق)

تجزئة

١٠٢٤ - الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن عملا بالمادتين ٧٠ و ٢٤٠ من قانون المرافعات هو جزاء تقضى به المحكمة متى قام سببه وتمسك به صاحب الشأن حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة ولا محل لاعمال نص المادة ٢١٨ مرافعات التي توجب اختصاص باقى الخصوم ولو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة لهم لان هذا النص قاصر على الاختصاص فى الطعن ولا شأن له بسلامة اجراءات الاعلان بعد رفعه .

المقرر فى قضاء محكمة النقض فى شأن المادة ٧٠ قبل تعديلها هو وجوب أن تقضى محكمة الاستئناف بجزاء اعتباره كأن لم يكن متى قام سببه وتمسك به صاحب الشأن فيه ولا يحول دون توقيع هذا الجزاء مانص عليه فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات من أنه اذا كان الحكم صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة ورفع الطعن على أحد المحكوم لهم فى الميعاد وجب اختصاص الباقيين ولو بعد فواته بالنسبة لهم لان محل تطبيق هذا النص قاصر على الاختصاص فى الطعن ولا شأن له بسلامة اجراءات الاعلان بعد رفعه .

(نقض ١٩٨١/٢/١١ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٤ ق) .

١٠٢٥ - المقصود بعدم القابلية للتجزئة فى النزاع أن يكون الفصل فيه بما لا يمتثل غير حل واحد ، وفى هذه الحالة فإن الحكم بتوقيع الجزاء المقرر فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات لصالح الدافع به يتعين بسطه على غيره من الخصوم الحقيقيين فى ذات النزاع .

لما كان المقصود بعدم القابلية للتجزئة فى النزاع أن يكون الفصل فيه بما لا يمتثل غير حل واحد ، وفى هذه الحالة فإن الحكم بتوقيع الجزاء المقرر فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات لصالح الدافع به يتعين بسطه على غيره من الخصوم الحقيقيين فى ذات النزاع ، وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى المؤيد به فيما احوال اليه من أسباب أن طلب الطاعن هو الزام المطعون ضدهما متضامين أن يؤدى له متجمد العمولة المستحقة له وزيادة أجره بمقدار هذه العمولة ، وكانت كل من المطعون ضدهما خصما حقيقيا فى الدعوى واختصامهما فيها باعتبار الأولى خلفا للثانية نتيجة للادماج والفصل فى

التزاع حول مبدأ استحقاق هذه العمولة وبالتالي مدى أحقية الطاعن في صرفها متجمدة أو بأضافتها الى أجره - لا يحتمل غير حل واحد هو الحكم بأحقية للعمولة وضمها الى أجره مما يترتب عليه الحكم على المطعون ضدهما بطلابه ، ولما كان الثابت أن المطعون ضدها الأولى تمسكت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته اليها خلال الثلاثة شهور المحددة بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه اذ أسس قضاءه على القول بأن « . . الاعلان الذى تم للشركة المطعون ضدها الأولى في ١٩٧٢/١٢/٢٧ أى بعد مضي أكثر من ثلاثة شهور على ايداع الصحيفة قلم الكتاب . . . بتاريخ ١٩٧٢/٤/١٣ وموضوع الدعوى الماثلة لايقبل التجزئة اذ هو يدور حول مبدأ استحقاق المستأنف « الطاعن » لعمولة وهنا الامر لا يحتمل غير حل واحد بعينه كما أن المستأنف طلب الزام الشركتين متضامتين مما مؤداه أن الحكم الصادر لصالح أحدهما يستفيد منه الآخر . . ولما كان ذلك فإن بطلان الاستئناف بالنسبة للشركة الأولى يستتبع بطلانه بالنسبة للشركة الثانية . . » يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن ٢٦٢ لسنة ٤٧ ق).

١٠٢٦ - تعدد طلبات المدعين في دعوى تعديل أجورهم ، وأن جمعيتها صحيفة واحدة الا أنها في حقيقتها دعاوى متعددة بقدر عدد المدعين ، ومستقلة كل منها عن الاخرى ، وتكون الدعوى على هذا النحو قابلة للتجزئة ، ولاتأثير لما يعترى إجراءاتها بالنسبة لاي من المدعين على الآخرين .

لما كانت طلبات المدعين في الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى أسوان - المستأنف حكمها بالاستئناف رقم ١٥٢ سنة ٤٥ ق أسيوط - هي أحقيتهم في تعديل أجورهم الشهرى الى ١٥,٦٠٠ جنيها وفي الفروق المالية المترتبة على ذلك بواقع ١٧٢,٨٠٠ جنيها لكل منهم أستنادا الى قاعدة المساواة التى ترتبها علاقة العمل القائمة بين كل منهم وبين المطعون ضدها الأولى ، وكانت هذه الطلبات وإن جمعيتها صحيفة واحدة الا أنها في حقيقتها دعاوى متعددة بقدر عدد المدعين ومستقلة كل منها عن الاخرى ، فإن الدعوى على

هذا النحو تكون قابلة للتجزئة ولا تأثير لما يعترى اجراءاتها بالنسبة لأي من المدعين على الآخرين . لما كان ذلك ، وكان المدعون في تلك الدعوى هم المستأنف عليهم في الاستئناف رقم ١٥٢ سنة ٤٥ ق أسيوط قد دفعوا بأعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلان صحيفته في الميعاد الى المختصمين في هذا الطعن من الثاني حتى الرابع ، وكان الحكم الصادر في الاستئناف سالف الذكر قد قضى بقبول هذا الدفع بالنسبة لهؤلاء الاخيرين دون باقى المستأنف عليهم وهم الطاعنون من الأول حتى الرابع عشر تأسيسا على أنه لامصلحة لهم في أبداء ذلك الدفع والدعوى قابلة للتجزئة بطبيعتها ولكل طلباته المستقلة وان ابديت في صحيفة واحدة ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٢/٦/١٩٨٣ - الطعن ٥٠١ لسنة ٤٢ ق) .

تحكيم

١٠٢٧ - مناط اختصاص هيئة التحكيم هو قيام نزاع خاص بالعمل او بشروطه بين واحد او اكثر من اصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو فريق منهم .

لما كان مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقا لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من اصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت الى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التي افصحت عنها في حساب مدد اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب المعاش او المكافأة عن الفترة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى تاريخ انتهاء الخدمة أو انتهاء حالة الحرب ايها اسبق ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين اصحاب العمل وعمالهم ولا يتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون بمنأى عن اختصاص هيئة التحكيم وتختص المحاكم العادية بنظره ، واذا تعرض القرار المطعون فيه للفصل في ذلك النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه .

(نقض ١٩٨٢/١/١١ - الطعن ١١٢٣ لسنة ٤٧ ق).

١٠٢٨ - اختصاص هيئات التحكيم في القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، شرطه ، أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عددهم المادة ٦٦ منه .
النص في المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن هيئات التحكيم المنصوص عليها في ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، مؤداه أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عددهم المادة سالفه الذكر ، وأذ كان الثابت في الدعوى أن الشركات المطعون ضدها الثلاث اول قد اقامت دعواها بطلب الحكم على الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة متضامتين ومتضامتين بالدين موضوع المنازعة ، وكانت هذه

الآخيرة قد اختصمت بصفتها وكالة عن سفينة أجنبية ، فإن شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوفر ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .
(نقض ١٩٨١/١/١٩ - الطعن ١٩٨ لسنة ٤٨ ق).

١٠٢٩ - جواز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج ، شرطه عدم المساس بالنظام العام .

لما كان الثابت من شرط التحكيم المنصوص عليه في مشاركة الأيجار أنه نص على أن يسوى النزاع في « لندن » طبقاً لقانون التحكيم الانجليزي لسنة ١٩٥٠ ، وكان المشرع قد أقر الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج ولم ير في ذلك ما يمس النظام العام ، فإنه يرجع في شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره إلى قواعد القانون الانجليزي باعتباره قانون البلد الذي أتيق على إجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام ، وإذا كان الطاعن لم يقدم الدليل على القانون الانجليزي المشار إليه باعتباره واقعة يجب أن يقيم الدليل عليها حتى تبين المحكمة مدى صحة ما أدعاه من بطلان شرط التحكيم لمخالفته للنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الشرط صحيحاً مرتباً لآثاره ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .
(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق).

١٠٣٠ - إذا تضمن العقد اتفاقاً على التحكيم في حالة وجود خلاف بين طرفيه فإن هذا الحق يسقط إذا أثر متأخراً بعد الكلام في الموضوع إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولاً ضمناً عن التمسك به .

التحكيم المنصوص عليه في المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج عن طرق التقاضي العادية . ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بأعماله من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به أمامها ويجوز التزول عنه صراحة أو ضمناً ويسقط الحق فيه فيما لو أثر متأخراً بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولاً

ضمنيا عن التمسك به . ولما كان الطاعنون قد لجأوا ابتداء الى القضاء وأقاموا دعواهم طالبن الحكم بالزام المطعون عليهم بتعويضهم عن حرمانهم من أتمام المبنى المتفق عليه بالعقد موضوع الدعوى المتضمن شرط التحكيم ، وتعرضوا لموضوع الدعوى الأخرى التي أقامها ضدهم المطعون عليهم دون تمسك بهذا الشرط - إلا في مذكرة لهم أمام محكمة الاستئناف مما يفيد تسليمهم بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ومواجهتهم موضوع الدعوى وبذلك يكونون قد تنازلوا ضمنا عن التمسك بشرط التحكيم مما يسقط حقهم فيه . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/٣/٢٦ - الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق).

١٠٣١ - دعوى النقابة هي دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء ، لاختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص - لاجبية لقرار هيئة التحكيم الصادر في دعوى النقابة أمام المحكمة في الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل .

من المقرر أن دعوى النقابة هي دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء لاختلافها في الموضوع والسبب والآثار والأشخاص فلا حجية لقرار هيئة التحكيم الصادر في دعوى النقابة أمام المحكمة في الدعوى المقامة من العامل قبل رب العمل ، ومن ثم فإن دفاع الشركة الطاعنة المبني على التمسك بقرار هيئة التحكيم ودفعتها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالقرار المذكور لا يقوم على أساس ويكون الحكم المطعون فيه حين تضمن قضاء برفضه قد انتهى الى نتيجة صحيحة في القانون بصرف النظر عما أورده في أسبابه من تقارير خاطئة في هذا الشأن .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٧ - الطعن ١٠٠ لسنة ٤٣ ق).

١٠٣٢ - الطعن في قرارات تقدير الأرباح - المنازعات المرددة بين شركات القطاع العام والحكومة - اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظرها .
مؤدى نص المادتين ١٣/٢ ، ٤٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن أرباح الأماكن المقابلتين للمادتين ٥ ، ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - اختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة ،

وهي قرارات إدارية - خروجاً على القواعد العامة ، في حين نصت المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام - المقابلة للمادة ٦٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - على اختصاص هيئات التحكيم المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات التي تقع بين شركات القطاع العام أو بين أحدها وبين جهة حكومية ، وإذا كان تحديد الاختصاص الولائي جاء في قانون الاجارات بالنظر لنوع المنازعة في حين ورد في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام بالنظر لصفات الخصوم ، فإنه يتعين تطبيق القانون الخاص باعتباره الخاص في هذا الصدد ، بما يترتب عليه خروج الطعون في قرارات لجان تقدير الاجرة المرددة بين شركات القطاع العام أو بين أحدها وبين جهة حكومية - كغيرها من المنازعات الأخرى - من ولاية القضاء العادي واختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظرها .
(نقض ١٩٨٢/٣/٢٥ - الظعن ٥٩ لسنة ٤٩ ق).

١٠٣٣ - هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال وعماهم . للهيئة - بجانب هذا الأصل الذي يجب اتباعه - أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في أجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

المادة ٢٠٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إذ نصت في فقرتها الأولى على أن تطبق هيئة التحكيم القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها ولها أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة ، قصدت إلى أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين واللوائح فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال وعماهم - وأن لها إلى جانب هذا الأصل الذي يجب اتباعه رخصة أجازتها لها هذه المادة هي أن تستند إلى العرف ومبادئ العدالة في أجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، فمضى التزام هيئة التحكيم الأصل المقرر لها وهو تطبيق القانون على النزاع المعروض عليها ورأت فيما قرره للعمال من حقوق ما يغني عن التزيد فيها فلا

سبيل الى الزامها باختيار العمل بالرخصة المتاحة لها ولا تثريب عليها في عدم
الاحذ بها ، كما أنها اذا اختارت الرخصة التي أجازتها لها هذه المادة وقررت
استنادا على العرف ومبادئ العدالة منح العمال المحتكمين ببعض الحقوق تزيد
عما قرره لهم القوانين والقرارات التنظيمية العامة فلا تثريب عليها في ذلك .
وهي في الحالتين غير مكلفة ببيان أسباب اختيارها لاحد وجهي الرأي في
التزاع . لما كان ذلك - وكان البين من نصوص المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٢ ، من
القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة
والقطاع العام أن المشرع قد ناط بالوزير المختص بالتنمية الادارية سلطة
أصدار قرارات ببيان المؤهلات الدراسية المشار اليها بالقانون وبيان مستواها
المالي ومدة الاقدمية الاضافية المقررة لها طبقا للقواعد المنصوص عليها في
المادتين ٥ ، ٦ من ذلك القانون ، وبيان الشهادات المعادلة لتلك المؤهلات
الدراسية وكان الوزير المختص بالتنمية الادارية قد أصدر قراره رقم ٨٣ لسنة
١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية من الناحية المالية ونص في مادته السابعة على
اعتماد شهادة الابتدائية للصناعات في الفئة المالية (١٨٠ - ٣٦٠) كما نص في
مادته الثامنة على اعتماد شهادة الاعدادية الصناعية من الفئة المالية (١٦٢ -
٣٦٠) وكان قد صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام ،
ونص القانون الأول في المادة ٢١ منه كما نص القانون الثاني في المادة ١٧ منه
على ان يصدر قرار من وزير التعليم المختص بالتقييم العلمي للمؤهلات التي
تمنحها المعاهد والمدارس الوطنية ، ثم صدر استنادا الى هذين النصين قرار
وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ وعادل علميا بين شهادة الابتدائية
للصناعات وبين شهادة الاعدادية الصناعية . واذ كان البين من مدونات القرار
المطعون فيه أسس قضاءه بالمساواة ماليا حين الشهاداتتي المذكورتين على قوله بأن
الوزير المختص بشئون التنمية الادارية لم يصدر قرار بتقييم شهادة الاعدادية
الصناعية من الناحية المالية وأنه متن كان وزير التربية والتعليم قد أصدر قراره
رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ وعادل فيه علميا بين هذه الشهادة والشهادة الابتدائية
للصناعات فإن قواعد العدالة والمبادئ العامة للقانون تقضي بمساواتها بها
أيضا من الناحية المالية ولا يجوز تعليق هذا التقرير على صدور قرار من وزير
التنمية الادارية مادام أنها قد تساويا من الناحية العلمية ومفاد ذلك أن القرار

المطعون فيه لم يقطن الى أن قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ بتقييم المؤهلات الدراسية تنفيذا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين في الدولة والقطاع العام ، قد غاير - كما سبق القول - بين المستوى المالى لشهادة المدارس الابتدائية للصناعات ، والمستوى الحالى لشهادة الاعدادية الصناعية حيث نص في مادته على اعتماد الشهادة الأولى للتعين في وظائف الفئة ١٨٠ جنيه الى ٣٦٠ جنيه ونص في المادة الثامنة منه على اعتماد الشهادة الثانية للتعين في وظائف الفئة ١٦٢ جنيه الى ٣٦٠ جنيه وقد ترتب على غياب هذا الحكم عن القرار المطعون فيه التجاؤء الى الاستهداء بقرار وزير التربية والتعليم رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧٩ الذى عادل بين الشهادتين علميا متفها الى أن قواعد العدالة والمبادئ العامة للقانون تقتضى المساواة بالشهادتين من الناحية المالية ، وبذلك يكون قد خلط بين قواعد العدالة وبين المبادئ العامة للقانون على نحو لا يفصح عن اختياره لاي من السيلين اللذين أشارت اليهما المادة ٢٠٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهل هو سبيل تطبيق القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها بحسب الاصل ، أم هو سبيل الاستناد الى العرف ومبادئ العدالة المرخص له فيها ، ويكون بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه اذا كان قد التزم الاصل المقرر له وهو تطبيق القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها على النزاع المعروض عليه فإن استناده الى قرار وزير التربية والتعليم دون قرار الوزير المختص بالتنمية الادارية الذى ناط به القانون سلطة تقييم المؤهلات الدراسية ماليا ، ينطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ولا يعصمه من هذا العيب القول باختياره الرخصة المخولة له بالاستناد الى العرف ومبادئ العدالة لانه قرن ذلك الاختيار بالمبادئ العامة للقانون بعد أن استعرض القوانين والقرارات التى تحكم واقعة النزاع مغفلا منها مانص عليه القرار رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر من الوزير المختص بالتنمية الادارية في مادته الثامنة بشأن تقييم الشهادة الاعدادية للصناعات ماليا بما يدل على أنه خلط بين المبادئ العامة للقانون وقواعد العدالة وكان يمكن أن يتغير وجه رأيه في الدعوى لو انه اهتم الى حكم القانون الصحيح ، ومن ثم فإن قضاءه يكون فضلا عما شابه من جموض وقصور يطله قد انطوى على مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه بما يتعين منه نقضه مع الاحالة .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٧ - الطعن ٩٩٩ لسنة ٥١ ق)

١٠٣٤ - تلتزم هيئة التحكيم أصلا بتطبيق أحكام القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الاعمال . هيئة التحكيم - بجانب هذا الاصل الذى يجب اتباعه - أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة فى أجابة مطالب العمال التى لا تتركز الى حقوق تؤدى اليها نصوص القانون .

لما كانت هيئة التحكيم وفقا للمادة ٢٠٣ / ١ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - الذى يحكم واقعة النزاع - ملزمة أصلا بتطبيق أحكام القوانين والقرارات التنظيمية العامة المعمول بها فيما يعرض لها من منازعات جماعية بين العمال وأصحاب الاعمال ولها بجانب هذا الاصل الذى يجب اتباعه أن تستند الى العرف ومبادئ العدالة وفقا للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة فى اجابة مطالب العمال التى لا تتركز الى حقوق تؤدى اليها نصوص القانون ، وكان المشرع بنص المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد حول مجلس الوزراء سلطة تقرير منح العاملين الخاضعين لاحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل بحد أقصى قدره ٣٠ ٪ من بداية ربط الفئة الوظيفية التى يشغلها العامل وتحديد الشروط والاحكام المنظمة لهذه البدلات ، وكان مجلس الوزراء قد أصدر بتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٧١ تنفيذا للنص آنف الذكر قرارا بمنح بدل طبيعة العمل للعاملين بالقطاع العام اعتبارا من أول شهر يناير سنة ١٩٧٢ وبيان المبادئ والقواعد التى تحكم منح هذا البدل ومن هذه الاحكام أن يرتبط البدل بأعمال الوظيفة التى يتقرر من أجلها وأن يتم التمييز فى نسبة البدل على أساس الحد الاقصى تبعا لتفاوت درجة ونوع التعرض لظروف العمل الموجهة لتقرير البدل قريبا أو بعدا أو أن يمنح البدل أساسا لشاغلي الوظائف الفنية والمهنية بمواقع الانتاج وأن يقرر للعمل الواحد (الوظائف النمطية أو المتكررة) البدل بنسبة واحدة على مستوى القطاع العام ولا يجوز تقريره لجميع العاملين بالوحدة على أطلاقهم وينسب متساوية ، وأن يمنح البدل للعاملين بالوظائف المساعدة والادارية والمالية والتجارية والخدمات العامة بنسبة ٥٠ ٪ من البدل المقرر ، وكانت المادة ٤٠ من نظام العاملين رقم

٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه : « مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الادارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقا للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن : (١) . . . (٢) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل . . . » وتضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام ذات المبادئ و القواعد المنصوص عليها فى قراره السابق الصادر فى ١٩٧١/١٢/٢١ السالفة البيان ونص فى المادة ٨ منه على أن يمنح البدل للعاملين بالوظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة بنسبة ٥٠ ٪ من البدل كما نص فى المادة ١٤ على أنه تحدد نسبة البدل بالفئات ١٥ ٪ ، ٣٠ ٪ ، ٤٠ ٪ حسب نوع الوظيفة ودرجة ونوع تعرض العامل للظروف أو المخاطر الموجهة لتقرير البدل ، وكان الثابت فى الدغوى أن الطاعنة منحت عمالها الفنيين والمهنيين اعتبارا من ١٩٧٢/١/١ بدل طبيعة عمل بنسبة تتراوح بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ من بداية الاجر المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل اعمالا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٧١/١٢/٢١ ثم بعد صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ عدلت هذه النسبة بالزيادة اعتبارا من ١٩٧٩/٦/٥ فصارت ٢٠ ٪ لمن نسبتهم ١٠ ٪ ووضحت ٣٠ ٪ لمن كانوا يتقاضون البدل بنسبة ٢٠ ٪ . لما كان ذلك وكان البين من القرار المطعون فيه أنه أسس قضاءه بزيادة قيمة بدل طبيعة العمل للعاملين الفنيين لدى الطاعنة على المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه بما يدل على أنه التزم الاصل المقرر له وهو تطبيق القوانين والقرارات التنظيمية المعمول بها على النزاع ، وكان النص فى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ وفى المادة الثامنة من قرار مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ على أن بدل طبيعة العمل الذى يمنح للعاملين فى الوظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة بنسبة ٥٠ ٪ من البدل بمواقع الانتاج التى تتطلب طبيعة عملهم التواجد داخلها لا يرتب حقا للعاملين شاغلي وظائف المجموعة التخصصية لوظائف الانتاج والوظائف الفنية المساعدة والحرفية فى أن تدور بدلاتهم على وجه الدوام مع البدل الذى يتقرر لشاغلي وظائف التجارية والمالية والادارية والخدمات العامة بالزيادة عن النسبة المقررة

ليكون بصفة مستمرة ضعفه فإنه يكون لأساس من القانون لما قضى به القرار المطعون فيه ويتعين نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث الوجه الثانى من أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١٦١٦ لسنة ٥١ ق).

١٠٣٥ - يخضع الطعن فى قرارات هيئات التحكيم أمام محكمة النقض للشروط والالواضع والأجراءات المقررة للطعن بطريق النقض . قرار هيئة التحكيم الصادر أثناء سير الخصومة بنذب خير لايعتبر من قبيل الاحكام المستثناء بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات فإن الطعن فى هذا القرار على استقلال غير جائز .

لما كان النص فى الفقرة الرابعة من المادة ٢٠٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على أنه (ولكل من طرفى النزاع أن يطعن فى القرار أمام محكمة النقض بالشروط والالواضع والأجراءات المقررة فى القوانين النافذة) مؤداه أن الطعن فى قرارات هيئات التحكيم أمام محكمة النقض يخضع للشروط والالواضع والأجراءات المقررة للطعن بطريق النقض وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال فى الاحكام التى تصدر أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الاحكام التى تصدر فى شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ورائد المشرع فى ذلك حسبما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون هو الرغبة فى منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وكان القرار المطعون فيه قد صدر أثناء سير الخصومة بنذب خير لاداء المهمة المبينة بمنطوقه ولم تنته به الخصومة كلها ، ولا يعتبر من قبيل الاحكام المستثناء بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، فإن الطعن فى هذا القرار - على استقلال - يكون غير جائز .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٨ - الطعن ١٨٤٧ لسنة ٤٩ ق).

١٠٣٦ - جواز اتفاق المتعاقدين على الالتجاء إلى التحكيم .
مفاد نص المادة ٥٠١ من قانون المرافعات المصرى جواز اتفاق المتعاقدين
على الالتجاء الى التحكيم لنظر ماقد ينشأ بينهما من نزاع كانت تختص بنظره
المحاكم أصلا .
(نقض ١٩٨٣/١/١٤ - الطعن ٩٠٨ لسنة ٤٩ ق) .

تسجيل وشهر عقارى

١٠٣٧ - الأفضلية فى التسجيل لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد الا اذا كان مستحقا لما يدعيه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلا للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار فى كل من التصرف واشهار التصرف « مثال بشأن طلبات معدلة » .

لما كانت الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفق نص المادة ١٧ من قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الا اذا كان مستحقا لما يدعيه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المبيع المحدد فى صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذى كان محلا للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار فى كل من التصرف واشهار التصرف واذ يبين من الأوراق أن الطاعنين استبدلا فى تعديل طلباتها فى دعوى صحة التعاقد القطعة الكائنة بزمام منزه مركز اهناسيا بحوض الثلاثين رقم ٢٤ ومساحتها ١٣ س ١٦ ط ١٠ ف بالقطعة الواردة فى عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثانى والكائنة بزمام منشأة عبد الصمد مركز اهناسيا بحوض الثلث الشرقى رقم ٧ ومساحتها ١٢ ف ليقضى لهما بصحة التعاقد عن القدر المبيع لهما شيوعا فيها ادعاء بأن ما باعه لهما المطعون عليه الثانى شيوعا فى القطعة الأخيرة فى نصيبه بعد القسمة التى تمت بينه وبين شركائه ومن ثم ينتقل حقهما الى ما اختص به المطعون عليه المذكور فى القطعة الأولى عملا بالمادة ٨٢٦ / ٢ من القانون المدنى فأن مفاد هذا أن محل البيع المحدد فى صحيفة تعديل طلبات الطاعنين فى دعوى صحة التعاقد المشار اليه، والذى صدر الحكمان فيهما على مقتضاه لا يكون هو بذاته محل البيع فى عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثانى والذى رفعت الدعويان بطلب صحة التعاقد عن القدر المبيع لهما فيه ابتداء - لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى ان تصرف المطعون عليه الثانى للطاعنين بالبيع قد أنصب على حصة شائعة فى قطعة معينة داخلية فى مجموع من المال الشائع ولا يغير من كون التصرف على هذه الصورة منصبا على حصة شائعة أن تتعدد الجهات التى تقع فيها الأعيان المملوكة للبائع وشركائه على الشيوع فلا يكون هناك محل لبحث الأثر الذى

يترتب على حق المشتري في الحلول العيني عملا بالمادة ٨٢٦ / ٢ من القانون المدني لأن مجال هذا البحث أن يصيب التصرف بالبيع حصة مفرزة في المال الشائع وهو ماليس شأن التصرف موضوع النزاع والذي اصاب - وعلى ماسلف بيانه - حصة شائعة فيه .
(نقض ١٩٨١/١/٢٧ - الطعن ٣٦٧ لسنة ٤٥ ق).

١٠٣٨ - نقل الملكية - شهر عقارى - الأصل في المفاضلة بين التصرفات الصادرة عن عقار واحد بصدد نقل ملكيته بالأسبقية في الشهر - منع المشرع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حق الارث ومنح المتعامل مع المورث فرصة التأشير بحقه في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله فتكون له الأفضلية ويحتج بحقه هذا على كل من سبقه بأشهار حق عيني عقارى تلقاه من الوارث - من يتلقى حقا عينيا عقاريا من الوارث قبل انقضاء سنة على شهر حق الارث أنما يتلقاه على مخاطره وعليه أن يتوقع تقدم المتعامل مع المورث عليه .

أنه وان كان الأصل في المفاضلة بين التصرفات الصادرة عن عقار واحد بصدد نقل ملكيته انها بالاسبقية في الشهر عملا بالمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ، الا أن المشرع في سبيل الحذ من التزاحم بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث أورد المادتين ١٣ و ١٤ من ذات القانون فمنع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حق الارث ومنح المتعامل مع المورث وسيلة يتقدم بها على المتعامل مع الوارث فأعطى للأول فرصة التأشير بحقه في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله فتكون له الأفضلية ويحتج بحقه هذا على كل من سبقه بأشهار حق عيني عقارى تلقاه من الوارث . ومفاد هذا أن من يتلقى حقا عينيا عقاريا من الوارث قبل انقضاء سنة على شهر حق الارث أنما يتلقاه على مخاطره وعليه ان يتوقع تقدم المتعامل مع المورث عليه . ولما كانت الغاية من قيام المتعامل مع المورث

بالتأشير بحقه في هامش شهر حق الارث وهي اعلان تمسكه بحقه هذا واعلام المتعاملين مع المورث به خلال المهلة التي حددها المشرع ، وكان للمشتري من المورث الحق في ان يرفع دعوى صحة عقده وان يسجل صحيفتها عملا بالمادتين ١٥ و ١٧ من القانون المذكور ، فانه متى تم له هذا التسجيل قبل اشهار حق الارث اصبح في غنى عن معاودة التأشير مرة أخرى بذات حقه في هامش حق الارث الذي يتم شهره فيما بعد ، لان التسجيل اجراء شهر يحتاج به الكافة وتتحقق به الغاية التي تغياها المشرع من التأشير الهامشي المشار اليه . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت دعوى صحة التعاقد الماثلة وسجلت صحيفتها قبل اشهار حق الارث ثم ظهر هذا التسجيل صراحة في صلب ذات محرر اشهار حق الارث المقدمة صورته الرسمية من المطعون ضدهم ، فأن في هذا الكفاية لان يحتج بحقها على المطعون ضده الأول وهو الوارث الذي اشترى من باقى الورثة مما تكون معه هذه الدعوى مقبولة . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الاول واحالة الاستئناف الى محكمة الاستئناف للفصل في موضوعه .

(نقض ١٩٨١/٣/١٨ - الطعن ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق) .

١٠٣٩ - تصديق القاضي الجزئي على عقود البيع لصغار المزارعين عملا بالمواد ٤ و ٤ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي والمادة ٩ من التفسير التشريعي الذي أصدرته اللجنة العليا للاصلاح الزراعي انما هو عمل لا يمنع أى ذى مصلحة من التمسك ببطان العقد وليس للتسجيل حجية كاملة في ذاته ومن ثم فهو لا يصحح العقود الباطلة .

تصديق القاضي الجزئي على عقود البيع لصغار المزارعين عملا بالمواد ٤ و ٤ مكرر من قانون الاصلاح الزراعي و ٩ من التفسيرات التشريعية التي أصدرتها اللجنة العليا للاصلاح الزراعي انما هو عمل لا يمنع أى ذى مصلحة من التمسك ببطان العقد . وأنه ليس للتسجيل حجية كاملة في ذاته ومن ثم فهو لا يصحح العقود الباطلة وانه متى كان النص صريحا جليا فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع ودواعيه وقصد الشارع منه لأن محل ذلك انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك ،

وكان نص المادة الأولى من القرار التفسيري التشريعي رقم واحد لسنة ١٩٦٢ الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي صريحا واضحا في أنه يشترط فيمن يجوز التصرف اليهم من صغار الزراع طبقا للمادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعي أن يكونوا بالغين سن الرشد ، فإنه لا يجوز الانحراف عن هذا الشرط الصريح بحثا عن الحكمة التي استهدفها المشرع بالنص عليه .
(نقض ١٩٨١/١٢/٣ - الطعن ١٤٢ لسنة ٤٢ ق).

١٠٤٠ - تسجيل الوصايا - القانون الواجب للتطبيق :

ان قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ هو القانون الواجب التطبيق في شأن التصرفات التي صدرت في ظله قبل أول يناير سنة ١٩٤٧ - تاريخ العمل بقانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ، وطبقا لقانون التسجيل المذكور ماكانت الوصية واجبة التسجيل ، اذ أقتصر - على ما جاء في المادة الأولى منه - على وجوب شهر التصرفات القانونية على العقود بين الاحياء تاركا التصرفات الصادرة من جانب واحد كالوقف والتصرفات التي تنتقل الملكية فيها بسبب الموت كالوصية بما مؤداه ان الملكية كانت تنتقل في الوصية والوقف بدون حاجة الى تسجيل في ظل ذلك القانون . ولما كانت الوصية محل النزاع يحكمها قانون التسجيل آنفا الذكر بوفاة الموصي في ظله عام ١٩٣٤ باقرار الطاعنة بمذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف والتي اثارَت فيها هذا الدفاع والمقدمة صورتها الرسمية بحفاظتها ومن ثم فإن ملكية الاطيان الموصى بها تكون قد انتقلت الى هيئة الاوقاف بمجرد وفاة الموصي دون توقف على تسجيل ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا عليه ان التفت عن الرد على دفاع الطاعنة المستند الى عدم تسجيل الوصية لافتقاره الى السند القانوني الصحيح ويكون النعي على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ١٣١٢ لسنة ٤٨ ق).

١٠٤١ - شهر عقارى - تسجيل - أحكام قانون الشهر العقارى المعمول به لا تسرى على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير ١٩٢٤ ولا على الأحكام التى صدرت قبل هذا التاريخ وتظل خاضعة لأحكام القوانين التى كانت سارية عليها - العقدان المسجلان سنتى ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ - نفاذهما فى حق الغير .

لما كانت المادة ٥٤ من قانون تنظيم الشهر العقارى المعمول به تقضى بأنه لا يسرى هذا القانون على المحررات التى ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل أول يناير سنة ١٩٣٤ ولا على الأحكام التى صدرت قبل هذا التاريخ بل تظل هذه المحررات والأحكام خاضعة لأحكام القوانين التى كانت سارية عليها ، وكان العقدان المسجلان سنتى ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ لصالح مورث المطعون عليهم الأربعة الأول قد صدرا فى ظل القانون المدنى الملغى - القديم - وكانت العقود تنفذ فى حق الغير بالتسجيل وفقاً لهذا القانون ، ومن ثم فإنها حجة على الطاعن بصفته حتى ولو لم يكن طرفاً فيهما ويكون النعى بهذا السبب (الخطأ فى تطبيق القانون) فى غير محله .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٦ - الطعن ٢٤٢ لسنة ٤٣ ق) .

١٠٤٢ - دعوى صحة التعاقد - أثر تسجيل صحيفتها - صلح - الخاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة تنتهى به الدعوى ويجوز تسجيله كالحكم - المادة ١٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى نصت على أن يحصل تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية بعد إعلان صحيفة الدعوى وقيدتها بجدول المحكمة دون أن تستلزم أن يتم التسجيل قبل صدور الحكم فى الدعوى - المفاضلة عند تراحم المشترين بشأن عقار واحد يكون على أساس الأسبقية فى الشهر .

أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه وحكم محكمة اول درجة الذى ايدته وأخذ بأسبابه أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول سجل صحيفة دعواه بصحة التعاقد رقم ٦٨٩ سنة ١٩٦٨ مدنى الجيزة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٠/٧/٢٠ ثم سجل بتاريخ ١٩٧١/٨/٢١ الخاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة ، وأن الطاعنة قد سجلت عقدها بتاريخ ١٩٧١/٨/١٢ ، لما كان ذلك وكان تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد على

مقتضى نص المادتين ١٥/٢ ، ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤثر به طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وكان الحاق المحكمة لمحضر الصلح بمحضر الجلسة تنتهى به الدعوى ويجوز تسجيله كالحكم ، وكانت المادة ١٥ سائلة الذكر قد نصت في فقرتها الأخيرة على أن تحصل التأشير والتسجيلات التي أشارت إليها ، ومن بينها تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية عقارية ، بعد اعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة ، دون أن تستلزم أن يتم التسجيل قبل صدور الحكم في الدعوى ، واذ جاء هذا النص عاما في هذا الشأن فلا موجب لتخصيصه دون مخصص ، ولما كانت المفاضلة عند تزامن المشتري بشأن عقار واحد في هذه الحالة تكون على أساس الأسبقية في الشهر فإن الحكم المطعون فيه - اذ التزم هذا النظر واعمل اثر تسجيل صحيفة دعوى مورث المطعون عليهم الثلاثة الاول وتسجيل الصلح الذي تم في تلك الدعوى في النزاع المطروح بصدد التنفيذ على العقار آنف الذكر - فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النعي على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٧ - الطعن ٢٣٣ لسنة ٤٧ ق).

١٠٤٣ - التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية يكون أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير في قلم الكتاب أيا كانت طبيعة المنازعة ومواء انصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أساس الالتزام بها - الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن اذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما اذا فصل هذا الحكم فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات .

أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قد جرى نصها بأنه في الاحوال التي تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الامر الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد أحد محضرى

المحكمة ، ويجوز لذوى الشأن في غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها في المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان والا أصبح الامر نهائيا ، ويكون التنفيذ بطريق الحجز الاداري ، ويحصل التظلم أمام المحضر عند اعلان أمر التقدير أو بتقرير في قلم الكتاب ، ويرفع التظلم الى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذي أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن ، وقد ورد هذا النص عاما مطلقا دون تخصيص ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد أن يكون رفع التظلم من الأمر الصادر بتقدير الرسوم التكميلية بهذا الطريق الاستثنائي ، أما أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير في قلم الكتاب ، إيا كانت طبيعة المنازعة وسواء أنصبت هذه المنازعة على مقدار الرسوم المقدرة أم تناولت أسس التزام بها وذلك تبسيطا للاجراءات على ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية ، واذا كان من المقرر وفقا لنص تلك المادة أن الحكم الصادر في التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية يكون غير قابل للطعن ، الا أن ذلك لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا اذا فصل في منازعة في تقدير هذه الرسوم ، أما اذا فصل فيما يثور من منازعات أخرى فإنه يخضع من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة في قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بتغير الطريق القانوني ، وجاء ما انتهى اليه من قضاء في هذا الخصوص موافقا صحيح القانون ومن ثم فإن هذا النعي يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣ - الطعن ١٢٤ لسنة ٤٤ ق) ،

١٠٤٤ - التسجيل نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لايحسب العقارات لايصح العقود الباطلة أو يكمل العقود الناقصة . قيام مصلحة الشهر العقاري يبحث أصل الملكية أو الحق العيني يتم في حدود البيانات المقدمة من أصحاب الشأن والأوراق المؤيدة لها . اجراء الشهر بعد التحقق من صحة هذه البيانات . لامتولية .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التسجيل طبقا لاحكام القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري هو نظام شخصي يجري وفقا للأسماء لايحسب العقارات وليست له حجية كاملة في ذاته فهو لايصح العقود

الباطلة أو يكمل العقود الناقصة بل تتم اجراءاته بناء على طلب اصحاب الشأن أو من يقوم مقامهم على ضوء البيانات التي أوجبت المادة ٢٢ من هذا القانون اشتغال طلبات الشهر عليها ومنها البيانات المتعلقة بأصل حق الملكية أو الحق العيني محل التصرف واسم المالك السابق أو صاحب الحق العيني وطريق انتقال الملكية أو الحق العيني اليه ، ومتى قامت مصلحة الشهر العقارى يبحث أصل الملكية أو الحق العيني في حدود هذه البيانات والأوراق المؤيدة لها ، فلا مسئولية عليها ان هي اعتمدت هذه البيانات وتلك الاوراق وقامت بشهر المحرر استنادا اليها ولو لم يترتب على هذا التسجيل انتقال الحق الى طلب الشهر لعيب في سند الملكية او لكون المتصرف غير مالك للحق المتصرف فيه طالما أن الاوراق والمستندات المقدمة لاتنبىء عن العيب المانع من انتقال الحق . وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة محيلا الى اسبابه وكان هذا الحكم قد اقام قضاءه بالزام الطاعن بالتعويض على مجرد القول بأن تابعيه « اذ قاموا باتمام شهر عقد البيع الصادر من عبد السلام الغازولى الى حسين عبدالجواد ... برقم ٧٩٦١ القاهرة بتاريخ ١٠/٧/١٩٥٥ وبالتالي شهر العقد الصادر من الاخير للمدعى برقم ١٠٤٠٣ القاهرة فى ١٩٥٦/١١/٣٠ دون اتباع ماتقضى به أحكام قانون الشهر العقارى من وجوب التأكد من ثبوت ملكية البائع قبل شهر المحرر بما يتوافر معه ركن الخطأ » دون بيان ما اذا كان ذلك ناشئا عن تقصير فى استيفاء ما اوجبه المادة ٢٢ من القانون المذكور من أوراق وبيانات اوفى بحثها او انها كانت تنبىء عن عدم ملكية البائع للمطعون ضده الاول ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مغنيا بالخطأ فى تطبيق القانون الذى ادى به الى القصور فى التسيب مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٣٠ - الطعن ١١٠٧ لسنة ٥١ ق).

١٠٤٥ - اعتراض صاحب الشأن على قرار مكتب الشهر العقارى باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجهاً له يكون عن طريق قاضى الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية .

النص فى المادة ٣٥ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ على أن « لمن أشر على طلبه باستيفاء بيان لا يرى وجهاً له ، ولمن تقرر سقوط أسبقية طلبه بسبب

ذلك ، أن يتقدم بالمحرر نفسه أو بالمحرر مصحوبا بالقائمة على حسب الأحوال وذلك في عشرة أيام من وقت ابلاغ قرار الاستيفاء أو السقوط اليه ويطلب من امين المكتب . . . اعطاء هذا المحرز رقما وقتيا . . . وفي هذه الحالة يجب على أمين المكتب . . أن يرفع الامر الى قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية التي يقع المكتب في دائرتها ، ويصدر القاضي . . قرارا مسببا خلال أسبوع من رفع الامر اليه بابقاء الرقم الوقتي بصفة دائمة أو بإلغائه تبعا لتحقيق أو تخلف الشروط التي يتطلب القانون توافرها لشهر المحرر أو القائمة ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائيا ، يدل على أن الشارع لم يلزم صاحب الشأن باللجوء الى قاضي الامور الوقتية ، دون سلوك الطريق العادي للتقاضي الا في حالة الاعتراض على قرار مكتب الشهر باستيفاء بيان لا يرى صاحب الشأن وجها له أو بسقوط طلبه بسبب ذلك .

(نقض ١٧/٢/١٩٨٣ - الطعن ١٤٠٢ لسنة ٤٧ ق).

١٠٤٦ - الملكية في المواد العقارية لا تنتقل الا بالتسجيل .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ان الملكية في المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين او بالنسبة للغير - الا بالتسجيل ، ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة البائع ومن ثم وعملا بنص المادة ٢٣٤ من القانون المدني يظل العقار المبيع باقيا ضمن اموال البائع الضامنة لالتزاماته واذا خالف الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر واقام قضاءه بطلان الحجز العقاري واعتباره كأن لم يكن على ما حصله من ان الثابت بعقد البيع العرفي ان المطعون ضده قد اوفى البائع له - مدين المصلحة الحاجزة - كامل ثمن العقار المحجوز عليه واستلم هذا العقار من بائعه فيكون له حق الانتفاع به من تاريخ ابرام العقد عملا بالمادة ٤٥٨ من القانون المدني ولو لم يكن العقد مسجلا ويكون الحجز العقاري المتوقع على هذا العقار من المصلحة الحاجزة باطلا لانه غير مملوك لمدينها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ٢٤/٣/١٩٨٣ - الطعن ٧٠٩ لسنة ٤٩ ق).

١٠٤٧ - ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع او الحكم النهائي بأثبات التعاقد .

ان مؤدى نصوص المواد ٩ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى المعدل أن ملكية العقار لا تنتقل من البائع الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع أو بتسجيل الحكم النهائي بأثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى اذا كانت قد سجلت ، لما كان ذلك وكانت الملكية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تنتقل بالتسجيل ولو نسب الى المشتري الذى يادر بالتسجيل التواطؤ مع البائع طالما انه قد تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يطله ، لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن وذهب الى بطلان عقد البيع آنف الذكر الصادر له وبطلان تسجيل صحيفة دعواه واجتزأ الحكم فى ذلك بالقول بأن هناك تواطؤا بين الطاعن والبائعين له ودون ان يشير الحكم فى تقريراته الى أن العقد المذكور عقد صورى غير جدى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٣/١١/٣٠ - الطعن ١٧٨٣ لسنة ٤٩ ق) .

١٠٤٨ - انتقال الملكية فى العقار - شرطها التسجيل - حكم المفاضلة بين المشترين بعقود غير مسجلة .

لما كان مؤدى نص المادة ٩ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ان الملكية فى المواد العقارية لا تنتقل سواء بين المتعاقدين او بالنسبة للغير الا بالتسجيل ، ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة المتصرف ، ولا يكون للمتصرف اليه فى الفترة من تاريخ التعاقد الى وقت التسجيل سوى مجرد امل فى الملكية دون اى حق فيها ، وانه ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدى بيع عن عقار واحد على ان تكون المفاضلة بين المتنازعين على الملكية مؤسسة على اسبقية التسجيل . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان عقود شراء الطاعنة والمطعون ضدهم الاربعة الاول لذات العقار غير مسجلة فإنه لا تفضيل لاي منها على الآخر اذ ان الملكية

ما زالت على ذمة المتصرف واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة
ونفاذ المطعون ضدهم الاربعة الأول فانه يكون قد أصاب صحيح القانون
ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير اساس .
(نقض ١٩٨٤/٤/١٩ - الطعن ١٨٩٥ لسنة ٥٠ ق).

تسوية الديون العقارية

١٠٤٩ - منح المشرع لجنة تسوية الديون العقارية اختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وأعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون وأستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها .

أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية أبان في أحكامه اختصاص اللجنة التي عينها لتسوية هذه الديون وطبيعة قراراتها فأورد بالمادة ٢٤ النص على أنه « تحدد اللجنة المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقا لأحكام هذا القانون وتعد قائمة التوزيع وتعلن للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول ، ولكل ذي شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور ان يتظلم لدى اللجنة عن الخطأ المادى في قائمة التوزيع فاذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائيا ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء ، وجاء بنص المادة ٢٥ في فقرتها الاولى أنه « تسلم وزارة المالية لكل دائن خصه نصيب في التوزيع شهادة بمقدار الدين المستحق له وشروطه وتعتبر هذه الشهادة سندا لا يجوز الطعن فيها تتضمنه أمام أية جهة من جهات القضاء » ثم نصت المادة ٢٦ على أنه « يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئا للدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منبها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . . . » ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منح لجنة تسوية الديون العقارية اختصاصا نهائيا في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وأعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها ، والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب

التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء اذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديدا نهائيا ، وهذا الاثر الذى يترتب على التسوية فى علاقة المدين بدائنيه والحجية التى تلحقها تسبغان على قرار اللجنة طبيعة الاحكام النهائية ويجعلان لها آثارها القانونية ، كذلك فإن قرار هذه اللجنة يضيف على أموال المدين الحصانة ليس فقط بالنسبة للأموال موضع التسوية وإنما تمتد هذه الحصانة لسائر الاموال التى تؤول ملكيتها اليه عند التسوية مما يجعله فى سبيل اجراءات التنفيذ عليها بالديون السابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية والتى لم يحدد لأصحابها نصيب فى التوزيع ايا كان طريق التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدين المتخذة بسببه اجراءات التنفيذ العقارى هو عقد قرض مضمون برهن رسمى مشهر فى سنة ١٩٢٦ ، وكان من المسلم به من البنك الطاعن أن قرارا نهائيا صدر من لجنة تسوية الديون العقارية بشأن تسوية ديون المدين المرحوم وهى اللجنة المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، فإن ثبوت قيام هذا الدين الناشئ قبل تقديم طلب التسوية وتحديد مقداره وكيفية سداده يكون محكوما بقرار هذه اللجنة ، فهو وحده الذى تتحدد به علاقة الطرفين تحديدا نهائيا وبالتالي يتعين ان يكون التنفيذ بموجب هذا القرار فلا يصلح عقد الرهن الرسمى المشمول بالصيغة التنفيذية بمجرد اداة تنفيذ على أموال المدين بل ينبغى أن يكون مقرونا بقرار لجنة تسوية الديون العقارية باعتباره الحكم النهائى الذى تحدد بمقتضاه مقدار الدين الواجب التنفيذ به بعد التسوية وشروط سداده ، وغير صحيح مايتحدى به البنك الطاعن من أن القانون لم يجعل من قرار هذه اللجنة سنداً تنفيذياً فى معنى السندات التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات ذلك ان المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ قد منح لتلك اللجنة اختصاصا نهائيا فيما خصها بنظره من مسائل تتصل بتسوية الديون العقارية واسبغ على قراراتها من الأثر والحجية - كما سلف القول - بالاحكام النهائية من طبيعة وآثار قانونية ، مما يستتبع أن يكون لتلك القرارات أثر هذه الأحكام من اكتساب القوة التنفيذية فتدخل بهذا المعنى فى مدلول الأحكام التى عنها نص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات واعتبرها من السندات التنفيذية ، ومن ثم فإنه يجب ارفاق قرار تلك اللجنة بقائمة شروط

البيع اعمالا لنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات والا ترتب على مخالفة ذلك جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٢٠ من هذا القانون ، لما كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فقضى ببطلان اجراءات التنفيذ لعدم ارفاق قرار لجنة تسوية الديون العقارية بقائمة شروط البيع فانه يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٣/١٨ - الطعن ٥٩١ لسنة ٤٧ ق) .

١٠٥٠ - قواعد تسوية الديون العقارية - ماهيتها - شرط العمل بها :
ان التسوية عملية حسابية يقوم البنك باجرائها طبقا لقواعد الاتفاق المعقود معه ، ويجرى سداد الديون وفقا لها في آجال قد تمتد لمدة خمس وثلاثين سنة وان المشرع وقد أقر الاتفاق المذكور - والاتفاقات المعقودة مع البنوك العقارية الاخرى - حماية للمدينين ولتفادي تعريض ممتلكاتهم لتزع الملكية ، افترض قبولهم تجميد ومد آجال ديونهم طبقا للقواعد المبينة به ، ثم اجاز لمن شاء منهم ان يتنازل عن الانتفاع بذلك او ان يطلب التأجيل لمدة اقصر ، على ان يقوم باخطار البنك بهذه الرغبة خلال المدة المحددة المينة بالمادة الثانية عشرة من الاتفاق ، وبما مؤداه ان المدين اذا فوت ميعاذ التنازل عن الانتفاع بالتجميد او التأجيل سواء للمدة الواردة بالاتفاق او لمدة اقصر اعمل البنك قواعد تسوية الديون العقارية الواردة بالاتفاقيين الملحقين بالقانونين رقمي ٧ لسنة ١٩٣٣ و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ على الدين ، وامتنع على المدين التحلل منها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم بهذا النظر ، وخلص الى انطباق احكام القانون المدني على الدين دون احكام تسوية الديون العقارية المقررة بموجب القانونين سالفى الذكر ، ودون ان يورد بأسبابه ما يفيد ان المدينين تنازلوا عن تجميد ومد آجال ديونهم طبقا لها في مدى الثلاثة شهور المحددة لذلك ، فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/٨ - الطعن ٢٤٧ لسنة ٣٥ ق) .

تعليم

١٠٥١ - تقدير مقابل الانتفاع للاماكن المستولى عليها لاغراض التعليم ق ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . وجوب التزام القواعد المنصوص عليها بالمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . اختصاص المحكمة بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وفقا للمادة ٤٧ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وهى قرارات ادارية استثناء من الاصل الذى يقضى بأختصاص مجلس الدولة . عدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المبتدأه بطلب تقدير التعويض .

النص فى المادة الاولى من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى استمر العمل به بالمرسوم الصادر فى ١٩٥٣/٧/٢ على أن « يجوز لوزير المعارف العمومية بموافقة مجلس الوزراء - أن يصدر قرارات بالاستيلاء على أى عقار خال يراه لازما لحاجة الوزارة أو إحدى الجامعات أو غيرها من معاهد التعليم على اختلاف أنواعها ويتبع فى هذا الشأن الاحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين » وفى المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن « تحدد الاثمان والتعويضات والجزاءات المشار اليها فى المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين » وفى المادة ٤٨ من ذات المرسوم على أن « تقدم المعارضة فى قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات ويجب على قلم كتاب هذه المحكمة أن يقدم العريضة فى خلال ٤٨ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الاقل ، وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع أجاز لوزير المعارف العمومية ووزير التربية والتعليم ، لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارات بالاستيلاء على عقارات

الأفراد اللازمة لوزارة التربية والتعليم ومعاهدها والجامعات بشرط ان يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء وحدد الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فخص به اللجان التي يصدر وزير التموين قرارا بانشائها على ان يحصل التقدير وفقا للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ، ثم رسم الطريقة الذي يتبع الطعن بها في هذا القدير اذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريقة المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع اجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة ، كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون انتهايا وغير قابل للطعن بأي طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية - ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته ، وكان تحويل الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير ، وهي قرارات ادارية ، يعتبر استثناء من الاصل الذي يقضي باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية ، فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون ، فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء ، وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الاحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريقة والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٨٦٤ لسنة ٤٧ ق.) .

١٠٥٢ - المدرسة الخاصة . منشأة غير حكومية . خضوعها لرقابة وزارة التربية والتعليم في الحدود المبينة بالقانون ١٦ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية . ثبوت اختلال ادارتها وسوء حالتها المالية . أثره . رفع يد صاحبها عنها وتولى مدير التعليم ادارتها حين ازالة أسباب المخالفة .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن المدرسة الخاصة تعتبر منشأة خاصة لأنها على ما أفصحت عنه المادة الأولى من القانون ١٦ لسنة

١٩٦٩ منشأه غير حكومية تقوم أصلاً بالتربية والتعليم أو الاعداد المهني أو بأية ناحية من نواحي التعليم العام وأن كانت تخضع لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها والقيود المبينة في القانون المذكور ولائحته التنفيذية ، والمستفاد مما تضمنته المادتان ١٦ و ٣١ من القانون المذكور من أنه يكون لكل مدرسة خاصة لجنة استشارية لإدارتها وتقوم كل مدرسة بتعيين ناظرها ومدرسيها ويكون العقد بين صاحب المدرسة والعاملين بها ثابتاً بالكتابة وما نصت عليه المادة ٣٩ من هذا القانون من أنه إذا ثبت أن إدارة المدرسة قد أخلت وأن حالتها المالية قد ساءت كان لمجلس التعليم الخاص بالوزارة وضعها تحت الإشراف المالي ويترتب على ذلك أن ترفع يد صاحب المدرسة عنها وتتولى مديرية التعليم المختصة إدارتها نيابة عنه حين إزالة أسباب المخالفة على نحو ما قضت به المادة ٤٠ من اللائحة التنفيذية من قرار وزير التعليم ٤١ لسنة ١٩٧٠ نقاذاً للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٣ - الطعن ١١١٤ لسنة ٤٨ ق).

١٠٥٣ - يجوز لوزير التربية والتعليم أن يعفى مدارس الجاليات الأجنبية التي تقتصر على تعليم أبنائها ، وكذلك المدارس الخاصة بتعليم أبناء موظفي السفارات الأجنبية من حكم أو أكثر من أحكام قانون تنظيم المدارس الخاصة .

لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم المدارس الخاصة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٩ - قد نصت على أنه « . . . يجوز لوزير التربية والتعليم . . . أن يعفى مدارس الجاليات الأجنبية التي تقتصر على تعليم أبنائها وكذلك المدارس الخاصة بتعليم أبناء موظفي السفارات الأجنبية من حكم أو أكثر من أحكام هذا القانون . . . » وكان البين من كتاب وزير التربية والتعليم المؤرخ ١٩٦٠/٩/٢٦ - المودع من المطعون ضدها بملف الطعن أن الكلية الأمريكية بالقاهرة معفاء من أحكام قانون تنظيم المدارس الخاصة المشار إليه بالنظر إلى أن قبول التلاميذ بها قاصر على الرعايا الأمريكيين ورعايا الدول الأخرى من الغير مقيمين بصفة دائمة في جمهورية مصر العربية . ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ - الطعن ٧٦٢ لسنة ٤٤ ق).

تعويض

- أولا - شروط استحقاق التعويض
- ثانيا - تقدير التعويض
- ثالثا - الجمع بين التعويضات
- رابعا - تسبب أحكام التعويض
- خامسا - مسائل متنوعة

أولا - شروط استحقاق التعويض

١٠٥٤ - رأس المال الذى يجب ألا يزيد ما يتقاضاه الدائن من فوائد عنه فى مفهوم المادة ٢٣٢ مدنى هو رأس المال كله وليس مايتبقى منه .
ان النص فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على انه « لايجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولايجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال ... » يدل على أن رأس المال المقصود بهذا النص هو رأس المال كله وليس مايتبقى منه .
(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٤٢٤/٤٢٦ لسنة ٤٣ ق).

١٠٥٥ - نزاع الملكية يرتب تعويضا للمالك عن فترة ملكيته كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق على العقار تعويضا عما قد يلحق بحقوقهم من أضرار بسبب نزاع الملكية والمشتري بعقد غير مسجل لايمتلك العقار ولايستحق لذلك تعويضا عن فقد ملكيته .

لما كان مفاد عبارة « الملاك وأصحاب الحقوق » التى ترددت فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن نزاع الملكية يرتب تعويضا للمالك عن فترة ملكيته ، كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق على العقار تعويضا عما قد يلحق بحقوقهم من أضرار بسبب نزاع الملكية . وكان المشتري بعقد غير مسجل لايمتلك العقار ولايستحق لذلك تعويضا عن فقد الملكية . وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لايجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . وكان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى أن أحدا لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن المطعون ضده الثالث كانت له أية منشآت أو زراعة بتلك الأطيان يستحق عنها تعويضا ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى رفض استحقاق المطعون ضده الثالث للتعويض المقرر عن نزاع ملكية الأطيان التى اشتراها بعقد غير مسجل . لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن ٤٧٩ لسنة ٤٢ ق).

١٠٥٦ - اذا فسخ عقد العمل بلا مبرر كان للطرف الذى اصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى التعويض .

أن المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « اذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى اصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ . . . » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه عندما عرض لتقدير التعويض للمطعون ضده أورد « أن هذه المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها ولكونه قد مكث حوالى أربع سنوات متعطلا عن العمل تقدير مبلغ ٥٠٠ جنيه كتعويض عن هذا الفصل للمستأنف . . . » وبيّن بما أورده الحكم أن المحكمة قد راعت كافة الظروف والملابسات المحيطة بفسخ العقد واعتدت عند تقدير الضرر بمدة تعطل المطعون ضده عن العمل ، وهو ما يكفي لبيان عناصر التعويض المقضى به ، ولما كان تقدير الضرر ومراعاة الظروف والملابسات فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ، وكانت الاسباب التى أوردتها المحكمة فى هذا الصدد كافية لحمل قضائها ، فإن ما ينهه الطاعن فى شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٢ - الطعن ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق) .

١٠٥٧ - المعيار فى تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها فى أحداث الضرر دون السبب العارض . المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان المعيار فى تحديد المسئولية عند تعدد الأسباب المؤدية الى الضرر يكون بتحديد السبب الفعال المنتج منها فى أحداث الضرر دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته « أن اتهم تابع المستأنف عليها الأخيرة (المطعون ضدها الثالثة) انما قام على أساس جنحة القتل الخطأ لاهماله وعدم مراعاته القوانين واللوائح واختلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول مهنته لقيادته الجرار بمقطورة بالحالة التى وصفتها المستأنفه (الطاعنة) وسار الجرار بسرعة بالغة فى طريق ضيق مما أدى الى وقوع الحادث وهو ما يكفي لمساءله الشركة المتبوعة (المطعون ضدها الثالثة) عن

التعويض واذا كان الجرار مؤمنا عليه اجباريا لدى المستأنفة (الطاعنة) فانها ملزمة بتغطية التعويض دون أدنى تأثير لحالة المقطورة وعدم حصول التأمين عليها على حق المضرور في التعويض من المستأنفة (الطاعنة) كمؤمن لديها على الجرار الذي أدت قيادته الخاطئة الى وقوع الحادث على أن حالة المقطورة على ما عرضته المستأنفة لها يؤكد اهمال سائق الجرار ، مما مفاده أن محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية التي تستقل بها - قد اعتبرت أن المقطورة لم تحدث بذاتها الضرر موضوع التداعي وإنما ساهمت فيه فقط باقترانها بالجرار المحرك لها فكانت بذلك مجرد سبب عارض بينما كانت قيادة الجرار على النحو الذي تمت به هي السبب المنتج للضرر وهو تسبب سائق وكاف في ثبوت أن الواقعة تعتبر من حوادث الجرار وأن الضرر قد وقع بواسطته فتسأل الشركة الطاعنة بوصفها المؤمن لديها عن حوادث هذا الجرار عن تعويض ذلك الضرر عملا بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٣/١٨ - الطعن ١٣٥٤ لسنة ٤٧ ق) .

١٠٥٨ - الحق في طلب التعويض - لا يثبت إلا للمضرور أو لنائبه أو خلفه : من المقرر قانونا وفي قضاء هذه المحكمة أن المضرور - هو أو نائبه أو خلفه - هو الذي يثبت له الحق في طلب التعويض ، أما غير المضرور فلا يستطيع أن يطالب بتعويض عن ضرر لم يصبه ، ولا يحق للمضرور أن يطلب من المحكمة القضاء مباشرة بالتعويض لجهة خيرية أو مؤسسة تعمل للمصلحة العامة ولا تستطيع المحكمة في هذه الحالة أن توجيه الى هذا الطلب لان مثل هذه الجهة لم يصبها أى ضرر فلا يجوز الحكم لها مباشرة بتعويض وتكون الدعوى في هذه الحالة غير مقبولة .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٢٩١ لسنة ٤٨ ق) .

١٠٥٩ - حق الورثة في المطالبة بالتعويض عن وفاة المضرور - لورثة المضرور مطالبة المسئول بجبر الضرر الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى اليه الفعل الضار - أساس ذلك .

جرى قضاء هذه المحكمة بأنه اذا تسببت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور في هذه

اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم . ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته. ويحق لهم بالتالي مطالبة المسئول بجبر الضرر المادي الذي سببه لمورثهم من الموت الذي أدى اليه الفعل الضار باعتباره من مضاعفاته مما يكون معه النعي بهذا السبب على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٣/٣٠ - الطعن ١٥٢٠ لسنة ٤٨ ق).

١٠٦٠ - شروط التعويض عن الضرر المادي - مناط تحقق الضرر المادي الشخصي نتيجة وفاة آخر - ثبوت الاعالة :

يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا فإن أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الأخير حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضررا أصابه والعبرة في تحقق الضرر المادي الشخصي الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ماضع على المضرور من فرصة لفقد عائلته ويقضى له بالتعويض - ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليها بتعويض عن الضرر المادي بعد أن عرض في مدوناته للمستندات المقدمة منها والتي تبين أن أولاهما وقت حصول الوفاة في ١٩٧٤/٧/١ كانت تعمل طبيبة بعد انتهاء دراستها الجامعية في شهر يوليو سنة ١٩٧٢ وأن المطعون عليها الثانية والقاصرة المشمولة بوصايتها كانتا طالبتين الأولى بالجامعة والثانية بالمدرسة الثانوية وبين الحكم أن المتوفاة كانت تعمل بناتها الثلاث قبل وفاتها وأن كل منهن في سن لم تتقدم بما يكفي في اعالة نفسها فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أستخلص من المستندات وظروف الدعوى أن المتوفاة كانت تعمل بناتها حتى وفاتها وكان ماخلص اليه الحكم في هذا الخصوص سائغ ومستمد بما له أصل في الاوراق ويقوم على أسباب تكفي لحمله فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٥/٤ - الطعن ١٤٨ لسنة ٤٩ ق).

١٠٦١ - التعويض عن الضرر المادى - شروطه - مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل لا يكفى للحكم بالتعويض عنه - مثال : طلب التعويض عن ضرر مادى يتمثل فى وفاة زوجة المطعون ضده الاول وهو فى سن لا تسمح له بالاقتران بأخرى بسهولة مما أصابه باضرار مادية تتمثل فيما يتكبده من أعباء مالية فى استخدام سواها للقيام بشئونه المنزلية .

لما كان تعيين العناصر المكونة لقانوننا للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون والتي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكان يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه فى المستقبل حتميا ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر فى المستقبل فلا يكفى للحكم بالتعويض عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وادخل ضمن عناصر الضرر الذى قضى للمطعون عليهما الاول والثانى بالتعويض عنه ما لحق اولهما من ضرر مادى يتمثل حسبما جاء باسباب الحكم - فى وفاة زوجته وهو فى سن لا تسمح له بالاقتران بأخرى بسهولة مما أصابه باضرار مادية ... تتمثل فيما يتكبده من أعباء مالية فى استخدام سواها للقيام بشئونه المنزلية مع أن احتياجه الى استخدام من يقوم على رعاية شئونه المنزلية مقابل أجر هو ضرر لم يثبت فى أوراق الدعوى أنه وقع بالفعل وليس وقوعه فى المستقبل حتميا ، فهو لا يعدو أن يكون ضررا احتماليا غير محقق الوقوع بما لا يكفى للتعويض عنه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٣ - الطعن ٤٧١ لسنة ٤٢ ق).

١٠٦٢ - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض : قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين . جواز الجمع بينهما ، إقامة الدعوى بأحدهما أمام محكمة أول درجة لا يمنع من أبداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعتبر طلبا جديدا .

طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما ولا يمنع إقامة الدعوى

بأحدهما أمام محكمة أول درجة من ابداء الآخر أمام محكمة الاستئناف ولا يعد في هذه الحالة طلبا جديدا مما لا يجوز قبوله طبقا لنص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٤٥ لسنة ٥١ ق).

١٠٦٣ - ما يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي :
يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا فإن اصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ما اصاب شخصا آخر فلا بد أن يتوفر لهذا الاول حق أو مصلحة مالية مشروعة يعتبر الاخلال بها ضررا اصابه . والعبرة في تحقق الضرر العادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ماضيا على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ومن ثم فإن مجرد حرمان الزوج من خدمات زوجته ورعايتها أو حرمان الاولاد من خدمات والديهم ورعايتها لهم لا يعتبر بذاته ضررا ماديا وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وبالتالي لم يقدر التعويض عن هذا الحرمان بوصفه ضررا ماديا وإنما اعتبره ضررا ادبيا أضافه الى الاضرار الاخرى التي اصابت الطاعنين وعرضهم عنها فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٢/٥/٩ - الطعن ٤٢١ لسنة ٤٩ ق).

١٠٦٤ - التعويض عن الضرر المادي الذي لحق المضرور نتيجة وفاة شخص آخر . ثبوت أن المتوفى كان يعول المضرور فعلا وقت وفاته على نحو مستمر وأن فرصة الاستمرار محققة . احتمال وقوع الضرر لا يكفي للحكم بالتعويض .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المتوفى كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وإن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ

يقدر القاضي ماضع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس اما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ، وكان حكم محكمة اول درجة المؤيد في هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه - قد اقام قضائه بالتعويض عن الضرر المادى والادبى للمطعون ضده الثانى على ما أورده بمدوناته من ان « المجنى عليه يبلغ من العمر خمسين عاما ويعتبر ان والده في سن الشيخوخة وتجب نفقته على تجملة المجنى عليه » دون ان يتحقق مما اذا كان عنصر الضرر المادى متوافرا او غير متوافر باستظهار ما اذا كان المتوفى يعول والده فعلا على وجه دائم مستمر ام لا حتى تعتبر وفاته اخلا لا بمصلحة مالية مشروعة ، فان الحكم المطعون فيه اذ خلص الى استحقاق المطعون ضده الثانى لتعويض عن ضرر مادى وكان المبلغ المقضى به له شاملا التعويض عن الضررين المادى والادبى معا دون تخصيص يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه نقضا جزئيا بالنسبة لما قضى به لصالح المطعون ضده الثانى .

(نقض ١٩٨٢/٦/١٠ - الطعن ٢٢٢٥ لسنة ٥٠ ق).

١٠٦٥ - أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ، ولا مانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف ارادى خاطيء وضار كذلك .

لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه - « يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لاحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعايا في ذلك الظروف الملازمة » وكان النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل بالسبب بأصله الضار ، ولا مانع في القانون من ان يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب فوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف ارادى خاطيء وضار كذلك ، واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى بطلان قرار النذب لصدوره من الوزير المختص على خلاف ماتقضى به ٢٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من وجوب صدوره في مثل حالة المطعون

ضده الأول من رئيس مجلس ادارة الشركة بعد عرض الامر على لجنة شئون العاملين بها ، وأن ذلك يعتبر خطأ من جانب الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني سبب للمطعون ضده الاول ضرار ماديا تمثل في حرمانه من المزايا المالية التي فوتها عليه قرار النذب وهي الحوافر والمكافآت التي فصلها تقرير الخبير المقدم في الدعوى فضلا عن الاضرار الادبية التي اصابته على نحو ما سبق به القول في الوجه الاول من النعى ، وخلصت المحكمة من ذلك الى انها ترى مراعاة منها لظروف الدعوى وملايساتها أن مبلغ الف جنيه كاف لجبر كافة الاضرار . ومفهوم ذلك أن الحكم المظعون فيه قضى للمطعون ضده الاول بتعويض بالنسبة لكل عنصر من عناصر الضرر المادى وهى على ما أثبتته خبير الدعوى في تقريره حوافز الانتاج ومكافآت مجلس الادارة ، والمنطقة ، والميزانية وشئون العاملين وهذه المزايا المالية - على ما بين من تقرير الخبير - اذا كان فوات الحصول على بعضها يعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادى ، فإن عدم حصول الطاعن على بعضها الآخر لا يجوز ان يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به فمكافآت مجلس الادارة تعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادى لان مدة النذب بعد ان زادت عن سنة بموجب القرار اللاحق رقم ٦٤٧ لسنة ٧٧ - على نحو ما جاء بتقرير الخبير - تحول دون ممارسة المطعون ضده الاول عمله كعضو بمجلس الادارة وبالتالي من الحصول على المكافأة المقررة لعضوية مجلس الادارة ، وكذلك الامر بالنسبة لمكافأة الميزانية ذلك أن زعم الشركة الطاعنة بأنها قاصرة على العاملين بقسم شئون العاملين غير مقبول لانه دفاع جديد لم يثبت ابداءه امام محكمة الموضوع ، اذا البين من تقرير الخبير أن ممثل الشركة الطاعنة قرر بأن هذه المكافأة تصرف لجميع العاملين بها في حدود مرتب شهر لكل عامل ولا تحجب الا على الحاصلين على تقرير ضعيف واذا لم تقدم الطاعنة ما يفيد حصول المطعون ضده الاول على تقرير ضعيف فقد رأى الحكم فيه صائبا أستنادا الى تقرير الخبير استحقاقه لهذه المكافأة ومن ثم يكون قرار النذب قد فوت عليه فرصة الحصول عليها بما يعتبر عنصرا من عناصر التعويض المادى ، أما مكافأة شئون العاملين فلا يجوز أن تدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به لان استحقاقها قاصر على العاملين بقسم شئون العاملين ، ولم يكن المطعون ضده الاول من بينهم وقت صدور قرار النذب الذى قضى الحكم المطعون فيه بطلانه اذ أنه كان قبل صدور قرار النذب قد

نقل من هذا القسم الى وظيفة أخصائي مشتريات بموجب القرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧. الصادر من رئيس مجلس ادارة الشركة الذي رفض الحكم المطعون فيه طلب الغائه ونفى عنه التعسف وسوء القصد فظل قائما وصحيحا مرتبا لآثاره ومن ثم يكون الضرر الناشئ من حرمان المطعون ضده الاول من مكافأة شئون العاملين غير مرتبط بالخطأ المنسوب صدوره من الشركة الطاعنة والمطعون ضده الثاني . وكذلك الامر بالنسبة لحوافز الانتاج فلا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به مافات المطعون ضده الاول من فرصة الحصول على ماقامت الشركة الطاعنة بصرفه منها خلال فترة نديه لانها طبقا للمادة ٢٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والذي يحكم واقعة هذه الدعوى - تعتبر نظاما قانونيا مقررًا لكافة العاملين بشركات القطاع العام بشروط محددة ، وليست ميزة خاصة ينفرد بها العاملون بالشركة الطاعنة ، فاذا كان المطعون ضده الاول لم يحصل على حوافز الانتاج من الشركة الطاعنة خلال فترة نديه لانه لم يعمل بها فعلا فقد كان من حقه الحصول عليها من الشركة التي ندب للعمل بها اذا توافرت في حقه شروط استحقاقها التي نص عليها القانون ، وبذلك لا تكون قد فاتت عليه فرصة الحصول على هذه الحوافز ، كما لا يجوز أن يدخل ضمن عناصر التعويض المحكوم به مافات المطعون ضده الاول من الحصول على مكافأة المنطقة ذلك أنه - على ما جاء بتقرير الخبير - لم يحصل على مكافأة منطقة أثناء عمله بالشركة الطاعنة الا لمدة شهر واحد بعد إلحاقه بالعمل بمنطقة كفر الشيخ بمقتضى قرار رئيس مجلس الادارة رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يطالب في هذه الدعوى بالغائه واعتباره كأن لم يكن ، واذا كان الخبير قد أنهى الى أن المطعون ضده الاول كان يعمل بالنواحي الاشرافية على عمليات الشركة المتدب لها بانشخاص وأنه لو زاول هذا العمل وفي تلك الظروف بالشركة الطاعنة لحصل على عشرين جنيها شهريا كمكافأة منطقة خلال الفترة من ١٩٧٧/١٠/١ حتى ١٩٧٨/٩/٥ فهو قول لا يسوغ الاعتداد به في مجال تقدير التعويض لانه لا يمثل ضررا متصل السبب باضله الضار : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعويض اجمالي للمطعون ضده الاول وادخل فيه ضمن عناصر الضرر المأذى مافوته عليه قرار الندب من فرصة الحصول على حوافز الانتاج وعلى مكافأة شئون العاملين ومكافأة المنطقة رغم أن عدم

حصوله على هذه الحوافز وتلك المكافآت لم يكن مرتبطا - على ما سبق القول - بقرار النذب ولا تتوافر في شأنه عناصر المسؤولية التي توجب الحكم بالتعويض ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ ادخلها ضمن عناصر الضرر الذي يعين التعويض عنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه واذ كان لا يمكن تحديد ماخص هذه العناصر الثلاثة من التعويض الاجمالي المقضى به فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص مقدار التعويض المحكوم به مع الاحالة .
(نقض ١٩٨٢/٦/١٢ - الطعن ١٨٥٩ لسنة ٥١ ق).

١٠٦٦ - شروط الحكم بالتعويض عن الضرر المادي :
يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وان يكون الضرر محققا بان يكون قد وقع بالفعل او يكون وقوعه في المستقبل حتميا والعبارة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت ان المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وان فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ماضيا على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الاساس . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لاسبابه قد قضى للمطعون ضدها الاولى بالتعويض عن الضرر المادي دون ان يستظهر ما اذا كان المجنى عليه وقت وفاته يعولها فعلا على وجه دائم مستمر ام لا حتى تعتبر وفاته اخلافا بمصلحة مالية مشروعة لها فضلا عن عدم بيان عناصر ذلك الضرر المادي الذي احتسب التعويض على اساسه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .
(نقض ١٩٨٣/١/١٢ - الطعن ١٣٢٣ لسنة ٥٠ ق).

١٠٦٧ - مناط التعويض عن الضرر المادي ان يكون هناك تفويت فرصة وان تكون هذه الفرصة قائمة وان يكون الامل في الاستفادة منها له مايرره .
لما كان مناط التعويض عن الضرر المادي الناشئ عن تفويت الفرصة ان تكون هذه الفرصة قائمة وأن يكون الامل في الاستفادة منها له مايرره ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض عن الضرر المادي على ما أورده من أن الوفاة فوتت على المطعون ضدهما فرصة الامل في مساعدة ولدهما المتوفى الذي أنهى دراسته وأصبح قادرا على الكسب ، دون أن يعنى يبحث بمآثره

الطاعن من أن المتوفى لم يكن لديه مالا وأن المطعون ضده الأول كان ينفق عليه ، وأن والديه المطعون ضدهما لم يكونا في حاجة الى مساعدته ، مما لوصح لجاز أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه نقضا جزئيا فى خصوص قضائه بالتعويض عن الضرر المادى .
(نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ - الطعن ١٣٨٠ لسنة ٥٢ ق.)

١٠٦٨ - اعدار المدين - متى لا يكون ضروريا ؟

طبقا لنص المادة ٢٢٠ من القانون المدنى لاضرورة لاعذار المدين اذا اصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أوغير مجد بفعل المدين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اورد بمدوناته بأن مسئولية المصرف الطاعن قد تحققت ووقع الضرر بعدم صرف الشيك عند تقديمه للبنك الاخير ومن ثم فلا جدوى فى الاعذار فإن الحكم لا يكون بذلك قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١٨٩٤ لسنة ٤٩ ق.)

ثانيا - تقدير التعويض

صرف اعانة تعويضية للمضرور طبقا للقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ لايحول دون مطالبة بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه وفقا لاحكام القانون المدنى اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيرى ، على أن يراعى القاضى عند تقدير التعويض فى هذ الحالة ماصرف من أعانة تعويضية .

أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٤ تضمن القواعد التى تنظم المعاشات والاعانات والقروض عن الخسائر فى النفس والمال نتيجة الأعمال الحربية ، ونص على اختصاص اللجان التى تشكل طبقا لاحكامه لمعاينة وحصر الاضرار وتقدير الخسائر فى هذه الاحوال ، وأجاز صرف معاشات أو اعانات أو قروض عن الاضرار الناجمة عنها ، ولاحول نصوصه بين المضرور الذى صرفت له اعانة تعويضية وبين المطالبة

بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه اذ أن هذا الحق يظل قائما وفقا لأحكام القانون المدني اذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري ، الا أنه لا يصح للمضرور أن يجمع بين تعويضين فيراعى القاضى عند تقدير التعويض في هذا الحالة ماصرف من اعانة تعويضية ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أقام ذعواه بطلب التعويض تأسيسا على قواعد المسؤولية التقصيرية فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على أن للمضرور أن يختار اما سبيل الالتجاء الى اللجنة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ أو سبيل اقامة دعوى أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض أستنادا الى أحكام المسؤولية التقصيرية ، وأن الطاعن قد اختار السبيل الأول وصرف له مبلغ ٨٠٠ جنيه فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجه هذا الخطأ عن بحث مدى احقية الطاعن في المطالبة بالتعويض الكامل الجابر للضرر طبقا لأحكام القانون المدني مما يستوجب نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة الى بحث باقى أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ - الطعن ٣٥٥ لسنة ٤٨ ق).

١٠٧٠ - اتفاق المتعاقدين على تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ كشرط جزائي . حكمه . اذ كان يجوز للمتعاقدین تقدير التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام على أساس كل وحدة زمنية يتأخر فيها التنفيذ بموجب شرط جزائي ينص عليه في العقد . فإنه يتعين أعمال هذا الشرط مدة تأخر المدين في تنفيذ التزامه الا اذا استحال عليه تنفيذ الالتزام الاصلى أو اذا اثبت أن التأخير في التنفيذ قد نشأ عن سبب أجنبي لايد له فيه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق).

١٠٧١ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، ويضحي النعى في شأن تقديره جدلا موضوعيا لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بتعديل مبلغ التعويض عن الفصل بلا مبرر على قوله « . . . كما تستحق المستأنف ضدها تعويضا عن

الاضرار التي لحقتها من جراء فصلها فصلا بغير مسوغ مشروع وحرمانها من راتبها منذ فصلها في ١٥/١١/١٩٧٤ حتى التحاقها بعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات وهو ما تقدره المحكمة بمبلغ مائتين وخمسين جنيها ويكون المستحق للمستأنف ضدها مبلغ ٢٥٠ جنية عن الفصل بغير مبرر مشروع + مبلغ ٢٣,٥٠٠ جنيها مرتب شهر مقابل مهلة الانذار + مبلغ ٢,٠٦٠ جنية مقابل مالم تحصل عليه من أجازة ومجموع ذلك مبلغ ٢٧٥,٥٦٠ جنيها وهو ما يتعين تعديل الحكم المستأنف اليه . . . الخ ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن محكمة الاستئناف وهي بسبيل تقدير ماتستحقه الطاعنة من تعويض قد حصرت الضرر الذي أصابها من جراء فصلها بغير مبرر في حرمانها من أجرها منذ فصلها حتى تاريخ التحاقها بالعمل في مدرسة المحروسة الابتدائية للبنات ، وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه . لما كان ذلك ، وكانت الاسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه في هذا الصدد سائغة وتؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها قضاؤه ، فإن ماتنعاه الطاعنة في شأن تقدير التعويض يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة ، ويضحى النعى بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١/٣١ - الطعن ١٧٠ لسنة ٤٨ ق).

١٠٧٢ - جواز تخفيض مقدار التعويض الاتفاقي - شرطه . أن يثبت المدين انه كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة .

اذ كانت المادة ٢٢٤ من القانون المدني قد أجازت للقاضي أن يخفض مقدار التعويض الاتفاقي اذا اثبت المدين انه كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة وكانت الطاعنة قد تمسكت في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف بأن مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة وطلبت احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك فإن الحكم اذ قضى بالتعويض الاتفاقي دون أن يعرض لهذا الدفاع رغم انه جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٠ - الطعن ٩٢٨ لسنة ٥٢ ق).

١٠٧٣ - يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور مراعيًا في ذلك الظروف الملابسة .

لما كانت المادة ١٧٠ من القانون المدني تنص على أنه « يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملابسة » وتنص المادة ٢٢١ منه على أنه « إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص القانون فالقاضي يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب » كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه « يشمل التعويض الضرر الادبي أيضاً . . . » لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الضرر المادي الذي أصاب المستأنف نتيجة خطأ تابعي المستأنف ضده ماثل فيما لحق به من عاهة مستديمة أفقدته الابصار وأسلمته أبداً إلى العجز والقهر والظلام وهو يعد في أوج فتوته وشبابه يقف متأهباً لاقتحام معترك الحياة بما ينتظره فيها من مستقبل مشرق وآمال طموحة وكان أن دهمه خطأ تابعي المستأنف عليه بتلك الكارثة لتعصف بمستقبله وآماله وتخلفه حطاما عاجزا عن الكسب محروما من كل الفرص وتلك آية الضرر المادي . هذا فضلا عن الضرر الادبي الذي حاق بالمستأنف من جراء كل ذلك وهو ماثل بدوره فيما عاناه - وسيظل يعانيه من الآلام الحسية والنفسية فضلا عن مشاعر الحزن والاسى التي أضحت سمة لحياته وصنوا لمعاشه . وترى المحكمة ازاء كل ماتقدم تقدير مبلغ اثني عشر ألف جنيهها كتعويض مناسب لجبر تلك الاضرار بنوعيتها وهو ما يتعين من أجله تعديل الحكم المستأنف .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠ - الطعن ٩٠ لسنة ٥٠ ق).

١٠٧٤ - تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض .

أن كل دفاع جوهرى يجوز أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى يتعين على محكمة الموضوع أن تبحثه وترد عليه في أسباب حكمها ، لما كان ذلك وكان تقدير التعويض وأن كان من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، إلا أن تعيين العناصر المكونة قانوناً للضرر التي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة النقض ،

ويشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون الضرر محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتميا ، وإذا كانت الفرصة امرا محتملا فإن تفويتها امر محقق ولا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الامل أسباب مقبولة ، لما كان ماتقدم وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنه قد حجب نفسه عن بحث الدفاع الجوهري سالف البيان ونخلت أسبابه من أية اشارة اليه ووجه الرأى في تقدير التعويض ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .
(نقض ١٩٨٤/١/١١ - الطعن ٨٩٠ لسنة ٥٠ ق).

ثالثا - الجمع بين التعويضات

١٠٧٥ - تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزاماتها بشأن تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن عليه أو ورثته من حقوق قبل الشخص المسئول .

يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يغفل نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وانما رد على ماأثارت الطاعنة بشأنها بما أورده بأسبابه من أن التعويض طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الغير في حدود ما تقضى به المادة ١٧٤ من القانون المدنى وهى أساس الدعوى المطروحة وهى تغاير نطاق مسئولية رب العمل الذاتية . وهذا الذى ذهب اليه الحكم صحيح فى القانون لأن المادة ٦٦ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بأنه تلتزم الجهة المختصة بجميع الحقوق المقررة وفقا لأحكام هذا الباب حتى ولو كانت تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل دون اخلال بما يكون للمؤمن عليه من حق قبل الشخص المسئول مما يعنى وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه فى الباب الرابع بشأن تأمين اصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول ولما كانت المادة ١٧٤ فقرة أولى من القانون المدنى تقضى بأن

المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ليست مسئولية ذاتية إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن ومصدرها القانون فإنه لا جدوى من التمسك بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ لأن مجال تطبيق هذه المادة يكون عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٦ - الطعن ١٣١٧ لسنة ٤٧ ق) .

١٠٧٦ - قيام المضرور بصرف التعويض أو المعاش أو الاعانة عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية التي تقررها اللجنة المنصوص عليها في القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٧ لا يحول دون مطالبته بما قد يستحقه من فرق في التعويض لجبر كامل الضرر الذي لحقه أمام المحاكم المدنية وذلك إذا كان سبب الضرر هو الخطأ التقصيري .

أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ تضمن القواعد التي تنظم تقرير معاشات أو إعانات أو قروض عن الخسائر في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ، فنص في المادتين الأولى والثانية على تشكيل لجان تختص بحصر الأضرار وتقدير الخسائر الناجمة عن العمليات الحربية وإجاز في المادة الثالثة صرف إعانات عن حالات الخسائر التي تقع على النفس أو منح معاشات لهذه الحالات من تاريخ حدوث الوفاة أو العجز مع عدم جواز الجمع بين الإعانة التعويضية والمعاش ، ونص على الحد الأقصى للإعانة التي تصرف عن الخسائر التي تلحق بالمال الخاص فإذا رادت قيمة الخسائر على هذا الحد يجوز صرف الزيادة كقرض . وهي أحكام يقتصر تطبيقها على الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ولا تتعداها إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام فلا تحول دون مطالبة المضرور بما قد يستحقه من فرق في التعويض لجبر كامل الضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كان سبب الضرر الخطأ التقصيري . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعن وحجب عنه حقه في المطالبة

بالتعويض الكامل الجابر للضرر تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية أمام المحاكم المدنية على سند من القول انه لجأ الى اللجنة المنصوص عليها في القانون ٤٤ لسنة ١٩٦٧ وصرف له المبلغ سالف الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١/٢٤ - الطعن ٣٥٣ لسنة ٤٨ ق).

١٠٧٧ - توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة ، لا يمنع من استيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية ، سواء أوفى به العامل اختياراً من تلقاء نفسه ، أو بالحصول على حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل في الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه .

لما كان الثابت في الدعوى أن النيابة العامة أجرت مع المطعون ضده تحقيقاً بشأن اختلاسه كمية من الكسب قد برقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٣ إداري قسم ثان المنصورة أنهت فيه على أثر قيامه بسداد ستين جنيهاً قيمة الكسب محل الاتهام الى طلب مجازاته إدارياً عن هذه الواقعة ، وبناء على ذلك أصدرت الطاعنة قرارها رقم ٢٠٧٥ لسنة ١٩٧٣ بمجازاة المطعون ضده بخمسة عشر يوماً من راتبه ، بما مفاده أن وفاءه بقيمة الكسب كان طواعية ليتوقى إقامة الدعوى الجنائية قبله ، ودفع المبلغ في هذه الحالة يعد بمثابة تعويض للطاعنة عن كمية الكسب محل الاختلاس من حقها اقتضائه ولا يمس أجره في شيء ، اذ من المقرر أن توقيع عقوبة على العامل بسبب مخالفة معينة لا يمنع من استيفاء تعويض الضرر الذي أصاب صاحب العمل من جراء هذه المخالفة بالطرق العادية سواء أوفى به العامل اختياراً من تلقاء نفسه أو بالحصول على حكم بالتعويض ثم اقتضاء قيمة التعويض من أجر العامل في الحدود التي يجوز فيها الحجز عليه . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقرر أو تخصم قيمة الكسب من أجر المطعون ضده ، وكان هو لا يجادل بشأن مسؤوليته عن الخطأ المسند اليه أو تقدير قيمة المبلغ الذي قام بسداده كتعويض عن كمية الكسب محل المساءلة فإن الحكم المطعون فيه اذ أقام قضاءه على سند من نص المادة الثانية من قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر الجمع بين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين أية

عقوبة أخرى عن ذات الفعل ، وكان تطبيقها غير وارد على الواقعة المطروحة ،
فأنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يوجب
نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن ٤٤١ لسنة ٤٦ ق) .

١٠٧٨ - تأمين اصابات العمل - لايجل بما يكون للمؤمن له من حق قبل
المستول عن الأصابة - أساس ذلك :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٦٦ من قانون التأمين
الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ - المقابلة للمادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ سنة
١٩٦٤ - أن تنفيذ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لالتزاماتها المنصوص
عليها في الباب الرابع بشأن التأمين ضد اصابات العمل لايجل بما يكون
للمؤمن له - العامل أو المستحق عنه - من حق قبل الشخص المستول . وأن
ماتؤديه الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للعامل أو المستحقين عنه بسبب
اصابات العمل إنما هو في مقابل ماتستأديه هذه الهيئة من اشركات تأمينية بينها
يتقاضى المضرور حقه في التعويض قبل المستول عن الفعل الضار بسبب الخطأ
الذي ارتكبه وليس ثمة مايمنع من الجمع بين الحقين وكانت مسئولية المتبوع عن
أعمال تابعه غير المشروعة حال تأديته وظيفته أو يسببها ليست ذاتية وإنما هي في
حكم مسئولية الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون فلايجدى في هذه الحالة
التجدي بنعي المادة ٦٨ من القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ التي لاتجيز للمصاب
أو المستحقين عنه فيما يتعلق بأصابات العمل أن يتمسك بأحكام أى قانون آخر
قبل صاحب العمل الا اذا كانت الاصابة قد نشأت عن خطأ من جانبه ، ذلك
أن مجال تطبيق هذه المادة هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية . لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبما لايجدى معه ادخال الهيئة
العامة للتأمينات الاجتماعية في الدعوى ، فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون
على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ - الطعن ١٣٢١ ، ١٣٤٩ لسنة ٤٧ ق) .

رابعاً - تسبب أحكام التعويض

١٠٧٩ - تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض وقضاء الحكم بالتعويض بصورة مجملة دون تبيان عناصر الضرر الذي قضى من أجله بهذا التعويض وعدم مناقشته لكل عنصر على حدة وبيان وجه أحقية الضرر فيه أو عدم أحقيته يجعله معيياً بالقصور .

لما كانت المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ الذي يحكم واقعة الدعوى - تستوجب عند تقرير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذه الصدد « وترى المحكمة أن مبلغ ٦٠٠ ج. يعتبر تعويضاً جابراً لكافة الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بالمدعى (المطعون عليه) ... » لما كان ذلك وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه أذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجملية لم يبين عناصر الضرر التي قضت بها من أجله بهذا التعويض ولم تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته واذا أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون معيياً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٦٢٣ لسنة ٤٢ ق)

١٠٨٠ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بتعويض اجمالى عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور - شرط ذلك - بيان عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض - مثال بشأن مسئولية الأطباء :

يجوز لمحكمة الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن تقضى بتعويض اجمالى عن جميع الأضرار التي حاقّت بالمضرور ، إلا أن ذلك مشروط بأن تبين عناصر الضرر الذي قضت من أجله بهذا التعويض ، وأن تناقش كل عنصر منها على حدة وتبين وجه أحقية طالب التعويض فيه أو عدم أحقيته ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق ومن مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم

الابتدائي المستأنف بعد أن انتهى الى ثبوت مسئولية المطعون ضده عما أصاب الطاعن من فقد أبصاره نتيجة خطأ المستشفى العسكري الذي تولى علاجه ،
 قضى للطاعن بمبلغ ثلاثة الاف جنيه كتعويض شامل عما أصابه من أضرار ،
 واذ بادر الطاعن الى استأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦ سنة ٨٣ ق طالباً
 تعديله والقضاء له بالتعويض المطلوب وقدره خمسة وعشرين الف جنيه ، فقد
 استأنف أيضاً المطعون ضده بالاستئناف المنضم رقم ١٦٠ سنة ٨٣ ق طالباً
 الغاءه ، وكان أن قضت محكمة الاستئناف في ١٩٦٦/٦/٢٨ بتعديل الحكم
 المستأنف الى إلزام المستأنف عليه - المطعون ضده - بإداء تعويض قدره اثني
 عشر الف جنيه ويرفض الاستئناف المنضم ، واذ طعن المطعون ضده في هذا
 الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٦٤ سنة ٣٦ ق فقد قضت فيه محكمة
 النقض بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢١ بنقض الحكم المطعون فيه وأحالة القضية الى
 محكمة استئناف القاهرة تأسيساً على ما أوردته على ذلك من قولها « الا أنه لما
 كان الحكم لم يستند في قضائه بمسئولية الطاعن بصفته الى هذا الخطأ الثابت في
 جانبه فحسب ، وإنما استند ايضاً الى تراخي أطباء المستشفى العسكري الغام
 في اجراء التداخل الجراحي مدة تقترب من الشهرين مع أن حالة المطعون
 ضده كانت تستلزم المبادرة باتخاذ هذا الاجراء فور ظهور عدم جدوى العلاج
 الدوائي الذي استمر طوال تلك المدة ، دون أن يتحقق الحكم من أن العلاج
 الدوائي الذي اتبعه الاطباء مع المطعون ضده على النحو الذي أورده كبير
 الاطباء الشرعيين في تقريره الذي اعتمد عليه الحكم في قضائه ، كان لا يتفق
 مع ماتقضى به الاصول المستقرة في علم الطب ، وهو مايجب توافره لمساءلة
 الطبيب عن خطئه الفني ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه فوق خطئه في
 تطبيق القانون في هذا الخصوص قد شابه القصور في التسبب بما يستوجب
 نقضه لذلك طالما أنه قضى بتعويض أجمالى عن الأضرار التي حاقّت بالمضروب
 ومن بينها الضرر الناجم عن خطأ الطاعن في اجراء التداخل الجراحي والذي
 قصر الحكم في استظهار الشروط اللازم توافرها لثبوته في حق اطباء المستشفى
 العسكري العام على النحو السالف بيانه ، واذ أحيلت القضية الى محكمة
 استئناف القاهرة ، فقد ندبت بدورها كبير الاطباء الشرعيين لبيان ما اذا كان
 العلاج الدوائي الذي اتبعه الاطباء مع الطاعن يتفق مع ماتقضى به الاصول
 المستقرة في علم الطب ، ثم كان أن جزم التقرير الطبى الشرعى بتوافر خطأ

المطعون ضده في هذا الصدد ، وهو ما قضى الحكم المطعون فيه على أثره بتعديل الحكم المستأنف الى الزام المطعون ضده بأداء تعويض للطاعن قدره ستة الاف جنيه ويرفض الاستئناف المنضم مستندا في ذلك الى قوله « لما كان ذلك فقد غدا الحكم المستأنف قد أصاب صحيح القانون حيال الزامه المستأنف عليه بصفته بتعويض المستأنف عن اهمال تابعيه والذي أسهم في تلك الكارثة التي عصفت بمستقبل المستأنف » وحيث انه عن مقدار التعويض فإن المحكمة أزاء فداحة الضرر النازل بالمستأنف من فقدانه لعينه اليمنى كلية وفشل قوة أبصار عينه اليسرى الى درجة تقارب الكفاف ، فإنها ترى ، ورغم عدم تحمل المستأنف لمصاريف علاج تلك النازلة التي لم يكن له يد فيها إبلاغ التعويض كي يكون جابرا لها ستة الاف جنيه ، لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه وان أيد الحكم المستأنف في خصوص ثبوت مساءلته عن تعويض الطاعن عن اهمال تابعيه الا أنه وفي مجال تقديره للتعويض ، قدره أجمالا بمبلغ ستة الاف جنيه باعتباره جابرا للنازلة التي حاقت بالطاعن مكثفيا في تبرير ذلك بما قرره من فداحة الضرر الحاصل له بفقدانه لعينه اليمنى كلية وفشل قوة ابصار عينه اليسرى الى درجة تقارب الكفاف ، وذلك دون أن يبين الحكم عناصر هذا الضرر أو يناقش كل عنصر منها ، على ضوء ما تمسك به دفاع الطاعن بصددها أو ما اشار اليه الحكم الناقض في شأنها - وكان بذاته سببا في نقض الحكم الاستئنافي السابق - وذلك حتى يمكن الوقوف على مدى احاطة الحكم المطعون فيه بتلك العناصر وتمحيصه لها ، والتحقق بالتالي من مدى التزامه بقضاء الحكم الناقض في هذا الصدد ، فضلا عن سلامة تطبيقه لاحكام القانون على الواقع الثابت بالاوراق - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره القصور في تسبيبه .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢١ - الطعن ٩٠ لسنة ٤٠ ق).

١٠٨١ - الحكم بالتعويض - تسبيبه - ما يكفي لضحة التسبب :

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مخكمة الموضوع متى بيست في حكمها عناصر الضرر المستوجبة للتعويض فإن تقدير مبلغ التعويض الجابر هو مما تستقل به مادام لا يوجد في القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة في

خصوصه ، كما أن من المقرر أيضا أنه لا يعيب الحكم أن يقدر التعويض عن الضرر المادى والضرر الادبى جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .
(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق).

خامسا - مسائل متنوعة

١٠٨٢ - الحارس باعتباره وكيلًا عن الملاك يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في إدارة أموال الحراسة يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعًا لما اذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر - تحويل عقود الايجار لصالح مدعى الشراء والأحقية في وضع اليد لا يعد من أعمال الإدارة بل من أعمال التصرف التي لا يجوز للحارس القيام بها دون موافقة أصحاب الشأن وهو خطأ تقصيرى يلزم بالتعويض عنه .

الحارس القضائى ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بأدائها وما يتبع ذلك من حق التقاضى فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات . وهو اذا كان لايسأل في دعوى الحساب الا عما قبضه بالفعل من ايراد الأعيان الخاضعة لجراسته الا انه باعتباره وكيلًا عن ملاكها يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في ادارتها يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعًا لما اذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر . واذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة أو عن غلتها دون صدور حكم قضائى في مواجهته أو اذن كتابى من ملاكها يعتبر خروجًا عن حدود سلطته كحارس ، فإنه يكون مسئولًا عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .
(نقض ١٩٨١/٣/١٩ - الطعن ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق).

١٠٨٣ - الحراسة القضائية ليست وكالة لأن القضاء هو الى يفرضها - نيابة الحارس نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها - التقادم الثلاثى لايسرى على دعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس للواجبات المفروضة عليه - أساس ذلك .

لما كانت الحراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لاتفاق ذوى الشأن - هو الذى يفرضها فإن الحارس يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون ، نائباً اذ يعطيه القانون سلطة فى حفظ وإدارة الاموال الموضوعة تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن ادارته لها ، ونيابته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها اذ ينوب عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وتثبت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة . لماكان ذلك وكان اساس مطالبة المطعون عليهما للطاعن بدين شقيق مورثهما هو أن الطاعن قد أسقط هذا الدين - وهو من أموال التركة المعهودة اليه حراستها وأدارتها ويلزمه القانون بالمحافظة عليها - من حساب المديونية ، وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم استثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الإلتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون والتى تجرى عليها فى شأن تقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى مالم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر . واذ لم يرد بنصوص القانون مايجيز تطبيق نص ١٧٢ سالف الذكر بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس للواجبات المفروضة عليه فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى وما بعدها فإن هذه الدعوى لاتسقط الا بالتقادم العادى . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ المشار اليها فإنه يكون قد انتهى فى قضائه الى النتيجة التى تتفق وصحيح القانون . ولايعيبه ماينعى به الطاعن عليه من قوله ان الحارس القضائى وكيل عن ذوى الشأن فى ادارة أموال الحراسة والذى أستند اليه الحكم فى قضائه ، ذلك لأن لمحكمة النقض - وعلى ماجرى به قضاءها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً فى نتيجته التى انتهت اليها ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق) .

١٠٨٤ - التنفيذ العيني للالتزام هو الاصل والعدول عنه الى التعويض النقدي هو رخصة ، لقاضي الموضوع الأخذ بها كلما رأى في التنفيذ العيني ارهاقا للمدين ، وعلى الا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما - اذا رأت محكمة الموضوع أن قيمة الاصلاحات التي أجراها الطاعن في العين المؤجرة لا تتناسب مع الأجرة التي يدفعها المطعون ضده وانتهت الى قسمتها بينها فلا تثريب عليها .

أن قضاء النقض قد جرى - في ظل القانون المدني السابق - على أن التنفيذ العيني للالتزام هو الاصل والعدول عنه الى التعويض النقدي هو رخصة ، لقاضي الموضوع الأخذ بها كلما رأى في التنفيذ العيني ارهاقا للمدين وعلى الا يلحق ذلك بالدائن ضررا جسيما ، واذن فمتى كانت محكمة الموضوع رأت أن قيمة الاصلاحات التي أجراها الطاعن (المستأجر) في العين المؤجرة لا تتناسب مع الاجرة التي يدفعها للمطعون ضده (المؤجر) اذ انها توازي أجرة العين المؤجرة لمدة تقرب من ثمان سنوات وانتهت الى قسمتها بينها فلا تثريب عليها ، ولا يقدح في ذلك ايرادها - في أسبابها - قرارات قانونية خاطئة ، طالما انها انتهت في حكمها الى تطبيق صحيح القانون ويتعين لذلك رفض النعي على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢ - الطعن ١٧٩ لسنة ٤٣ ق) .

١٠٨٥ - دعوى تعويض - سبب الدعوى - تغييره - لا تلزم محكمة الموضوع في تحديد طبيعة المسؤولية الى ما أستند اليه المضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك ، بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تتقصى الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك تغييرا لسبب الدعوى .

أن محكمة الموضوع لا تتقيد في تحديد طبيعة المسؤولية التي أستند اليها المضرور في طلب التعويض أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك اذ أن الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض لا تلزم بها المحكمة بل يتعين عليها من تلقاء نفسها أن تحدد الأسس الصحيحة للمسؤولية وأن تتقصى الحكم القانوني المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها اذ

أن كل ماتولد به للمضرور حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا لما كان ذلك فأن النعى على الحكم المطعون فيه تغييره سبب الدعوى يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٣/٣٠ - الطعن ١٥٢٠ لسنة ٤٨ ق).

١٠٨٦ - الشرط الجزائي - عبء اثبات الضرر :

لئن كانت المادة الأولى من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الاثبات - وهي غير متعلقة بالنظام العام - بمأنصت عليه من ان على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخلص منه - الا أن هذه القاعدة قد وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التي أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتي أعتبر فيها المشرع اتفاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر .

(نقض ١٩٨٣/١/١١ - الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق).

١٠٨٧ - الشرط الجزائي - حكمه :

من المقرر أن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى يعتبر بذاته خطأ يرتب مسئوليته وان النص في العقد على الشرط الجزائي يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن باثباته ، بل يقع على المدين اثبات عدم تحققه ، كما يفترض فيه ان تقدير التعويض المتفق عليه متناسب مع الضرر الذي لحق الدائن وعلى القاضي أن يعمل هذا الشرط مالم يثبت المدين خلاف ذلك .

(نقض ١٩٨٣/١/١١ - الطعن ٧٤٣ لسنة ٤٩ ق).

تقديم مسقط

- أولا - أنواع التقادم وأحكام كل منها
- ثانيا - قطع مدد التقادم ووقفها
- ثالثا - استبدال التقادم بآخر
- رابعا - مسائل متنوعة

أولا : أنواع التقادم وأحكام كل منها

١٠٨٨ - حق المستأجر في استرداد ما أوفاه من أجره للمؤجر في فترة عدم انتفاعه بالعين المستأجرة مصدره عقد الايجار وليست دعوى الاثراء بلا سبب فلا يخضع للتقادم الثلاثي .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الاثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى الا يكون للاثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره . ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن علاقة المطعون ضده بمورث الطاعنين يحكمها عقد ايجار مبرم بينهما يلزم أولهما بأداء الأجرة مقابل تمكين ثانيهما له من الانتفاع بالعين المؤجرة وأن تعرضا ماديا وقع للمطعون ضده من الغير لايد له فيه بلغ من الجسامة حدا حرمه كلية من الانتفاع بالعين المؤجرة وهو ما يخوله الحق بصفته مستأجرا في الامتناع عن الوفاء بالأجرة اعمالا لنص المادة ٥٧٥/٢ من القانون المدني فإذا كان قد أداها للمؤجر (مورث الطاعنين) حق له أن يستردها منه نفاذا لاحكام عقد الايجار المبرم بينهما والتي تحدد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر وتحمل المؤجر تبعة حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة باعتبار أن عقد الايجار من العقود المستمرة والاجرة فيه تقابل المنفعة وليس وفقا لقواعد الاثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق طالما أن للاثراء الحاصل لمورث الطاعنين سبب قانوني يبرره هو عقد الايجار سالف الذكر واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع المبدى من مورث الطاعنين بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٨٧ من القانون المدني يكون قد صادف صحيح القانون .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق)

١٠٨٩ - الالتزام بالتعويض « مقابل الانتفاع » اذا كان يتصف بالدورية والتجدد فإنه يجوز عليه حكم السقوط بالتقادم الخمسى فى حكم المادة ٣٧٥ مدنى .

النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى على أن يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقرب به المدين كأجرة المبانى والأراضى الزراعية ومقابل الحكر وكالفوائد والايادات المترتبة والمهايا والأجور والمعاشات يدل على أن الضابط فى هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الأداء فى مواعيد دورية وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء المحكوم عليه بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات ولما كان الالتزام بالتعويض « مقابل الانتفاع » موضوع النزاع يتصف بالدورية والتجدد فإنه يجوز عليه حكم السقوط بالتقادم الخمسى .
(نقض ١٦/٤/١٩٨١ - الطعن ٤٧٢ لسنة ٤٨ ق)

١٠٩٠ - المراد بالعلم الذى يبدأ به سريان التقادم الثلاثى هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه ولا يكفى فى ذلك العلم الظنى .

المراد بالعلم لبدء سريان التقادم الثلاثى المقرر بنص المادة ١٧٢ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقى الذى يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوى على تنازل المضرور عن حق التعويض الذى فوضه القانون على الملتزم دون ارادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضى مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط فى حالة العلم الظنى الذى لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص الى أن بدء سريان التقادم يكون من تاريخ صدور الحكم الجنائى النهائى بالادانة فى ٤/١٢/١٩٦٦ - وهو اليوم الذى علم فيه المطعون ضدهن يقينا بالضرر وبشخص المسئول عنه - فإن النعى يكون على غير أساس .

(نقض ١٢/١١/١٩٨١ - الطعن ٩٢٤ لسنة ٤٥ ق)

١٠٩١ - دعوى استكمال التعويض المؤقت بالتعويض الكامل تخضع للتقادم الطويل فلا تسقط الا بمضى خمس عشرة سنة .

لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدنى - فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى - تستبدل التقادم الطويل بالتقادم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويكون له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحصنه واذ كان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر في مداه ، يعرض للمسئولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباطا فتمتد اليه قوة الأمر المقضى ، ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسبه فى استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى ، وليس يسوغ فى صحيح النظر أن يقصر الدين الذى أرساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكمله بتعيين مقداره ، فهى بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٤٩٨ لسنة ٤٠ ق)

١٠٩٢ - الحقوق الخاضعة للتقادم الخمسى . م ٣٧٥ مدنى . مناطها . التجدد والدورية .

مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى هو اتصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء فى مواعيد دورية أيا كانت مدتها ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٥ - الطعن ٦٠٤ لسنة ٤٩ ق)

١٠٩٣ - الدفع بالتقادم - دفع موضوعي - تقادم فروق الأجور المترتبة على قرارات التسوية بالتقادم الخمسي :

الدفع بالتقادم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع موضوعي يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف والتزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، وكانت الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين ، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى اجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين أتبعته ذلك بالنص في فقرتها الخامسة على أن « يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية » واذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة .. والمهايا والأجور والمعاشات » فإن فروق الأجور المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسي .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن ٦٩ لسنة ٤٧ ق)

١٠٩٤ - التزام الحائز سيء النية برد الثمار . تقادمه بخمس عشرة سنة . النص في المادة ٣٧٥/٢ من القانون المدني على أن الريع المستحق في ذمة الحائز سيء النية لا يسقط الا بانقضاء خمس عشرة سنة يدل على أن حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى على التزام الحائز سيء النية برد الثمار . (نقض ١٩٨٢/٥/٦ - الطعن ٨٦ لسنة ٤٨ ق)

١٠٩٥ - القضاء بسقوط حق الطاعنين بالتقادم الثلاثي أعمالا لنص المادة ١٧٢ مدني على الرغم من أن مسئولية المطعون عليه ناشئة عن العقد - مخالفة هذا الحكم للقانون - أساس ذلك .

لما كان وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يتعين على محكمة الموضوع في كل حال أن تتقصى ومن تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها

باعتبار أن كل ما يولد للمضرور حق في التعويض إنما هو السبب المباشر لهذه الدعوى مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند إليها المضرور في تأييد طلبه أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض التي يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عليها وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى دون أن يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها ، ولما كان الثابت من أوراق الدعوى والحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد أقاموا دعواهم بطلب التعويض تأسيسا على إخلال مورثي المطعون عليهم للاتفاق المؤرخ ١٧/٤/١٩٤١ بما ترتب عليه رسو مزاد أطيان مورثتهم على آخر بما يقل عن قيمتها ، وكانت علاقة طالبي التعويض بمورثي المطعون عليهم يحكمها الاتفاق سالف الذكر وتضبطها قواعده ويترتب على إخلالهما به مساءلتها طبقا لاحكام المسؤولية العقدية ، ولما كان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني هو تقادم استثنائي ينصرف إلى دعوى التعويض عن الضرر الناشئ عن العمل غير المشروع دون دعوى التعويض التي تنشأ عن العقد والتي يخضع تقادمها كأصل عام لقواعد التقادم العادي المنصوص عليه في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق الطاعنين بالتقادم الثلاثي أعمالا للمادة ١٧٢ من القانون المدني آنفة الذكر على الرغم من أن مسؤولية مورثي المطعون عليهم ناشئة عن العقد فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٨ - الطعن ١٤٩ لسنة ٤١ ق)

١٠٩٦ - بدل التمثيل يستحق شهريا ، فيتصف بال دورية والتجدد ، فيعتبر من الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات .

المادة ٣٧٥ من القانون المدني نصت في فقرتها الأولى على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة المبانى ... والمهايا والأجور والمعاشات » مما يدل على أن الضابط في هذا النوع من التقادم الخمسى هو كون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء في مواعيد دورية ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات . وإذا تمسكت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف

بتقادم فروق بدل التمثيل المطالب بها فيما زاد عن الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى وكان هذا البديل انما يستحق شهريا فيتصف من ثم بالدورية والتجدد. ويعتبر من الحقوق التي تتقادم بخمس سنوات عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني سالفه الذكر وكانت فروق بدل التمثيل المستحقة للمطعون ضده عن المدة من ١٩٦٤/٦/٣٠ - وهو التاريخ الذي اعتد به الحكم - حتى ١٩٦٨/٦/٨ بواقع ٥٩,١٢٥ جنيه شهريا بلغت ٢٧٩٤,٦٤١ جنيه وهو ما قضى به الحكم المطعون فيه ضمن ما حكم به للمطعون ضده مخصصا منه فروق البديل عن ثلاثة شهور فقط بقيمة قدرها مبلغ ١٧٧,٣٧٥ جنيه قولا بأنها هي التي تقادمت بخمس سنوات في حين أن الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت في ٧٠/٩/٢٧ بما لازمه تقادم فروق ذلك البديل عن المدة الزائدة على الخمس سنوات السابقة على هذا التاريخ واذ لم يعمل الحكم المطعون فيه اثر التقادم الخمسى بالنسبة لفروق هذه المدة كلها وقصر أعمال هذا الاثر على فروق ثلاثة شهور فقط فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الشأن فقط .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٣ - الطعن ٦١ لسنة ٤٨ ق)

١٠٩٧ - تخضع فروق الأجر المترتبة على تسكين العامل بفئة مالية معينة للتقادم الخمسى بالتطبيق لنص المادة ٣٧٥ مدن .

الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في أجره الناتج عن هذا التسكين ، واذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو أقربه المدين كأجرة . . والمهايا والأجور والمعاشات » ، بما مؤداه أن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد ، أى أن يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية أيا كانت مدتها ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر ، لما كان ذلك فإن فروق الأجر المترتبة على تسكين الطاعن بالفئة المالية الثامنة تخضع لهذا التقادم الخمسى ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الشأن في غير محله .

(نقض ١٩٨٣/٤/٣ - الطعن ٥٢ لسنة ٤٨ ق)

١٠٩٨ - التقادم الثلاثي الذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع يبدأ من تاريخ علم المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني أن التقادم الثلاثي المشار إليه والذي تسقط به دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ العلم الحقيقي الذي يحيط به المضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم ثبوت هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على المسئول بما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد اعتد في بدء سريان التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني من تاريخ صدور حكم محكمة النقض الذي قضى برفض الطعن المرفوع منه عن الحكم الذي قضى بسقوط حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، باعتباره تاريخ العلم الحقيقي الذي احاط به الطاعن بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه ، حالة كون أن قوة الأمر المقضي - على ما هو مقرّر في قضاء هذه المحكمة - تثبت للحكم النهائي ولا يمنع من ثبوت هذه الصفة أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض وأنه طعن فيه بالفعل بما كان لازمه أن يكون بدء احتساب مدة التقادم الثلاثي المشار إليه من تاريخ صدور الحكم النهائي من محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعن في أخذ العقار المبيع بالشفعة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ٢٤٦٢ لسنة ٥٢ ق)

ثانيا - قطع مدد التقادم ووقفها

١٠٩٩ - يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا يمنع من المطالبة بالحق ويدخل تقدير المانع من سريان التقادم في سلطة محكمة الموضوع - تقدم المطعون عليها بطلب خفض الأجرة الى الطاعنة (الهيئة العامة للإصلاح الزراعي) التي أطالت النظر في قبول هذا الطلب الى أن قبلته فعلا وخفضت الأجرة عما كان مقدرا لها من قبل - لا يقبل من الطاعنة القول بأن ذلك يعتبر مانعا يمنعها من المطالبة بالأجرة - أساس وآثار ذلك .

ان المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني قد جرى نصها بأنه « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا . . » مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبيا يمنع من المطالبة بالحق ويدخل تقدير المانع من سريان التقادم في سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، قد خلصت الى عدم توافر هذا المانع لدى الطاعنة وأقامت قضاءها على أن المطعون عليها تقدمت الى الطاعنة بطلب خفض الأجرة وأن الطاعنة اطالت النظر في قبول هذا الطلب الى أن قبلته فعلا وخفضت الأجرة عما كان مقدرا لها من قبل ، وأنه كان في مكنة الطاعنة المطالبة بالأجرة المقدرة أساسا ثم تسوى الحساب وفقا لما ينتهي اليه الرأي في شأن تخفيضها ، غير أن الطاعنة أمسكت عن ذلك طواعية حتى استقر رأيها على تخفيض الأجرة ، فلا يقبل منها القول بقيام مانع يمنعها من المطالبة لأن ذلك كان بتقصير منها ، وهي أسباب لها أصلها الثابت بالاوراق وتكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، لما كان ما تقدم وكان الطعن قد رفع بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ قبل صدور القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي اوجب على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ولم تقدم الطاعنة ما يفيد انها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها اتخذت اجراء قاطعا للتقادم بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٧ بتوقيع حجز

ادارى ، فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن يكون دفاعا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

(نقض ١٦/٢/١٩٨١ - الطعن ٥٦٢ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٠ - الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ عقد البيع لا أثر لها على سريان مدة التقادم بالنسبة للثمار لثبوت حق المشتري فيها طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل .

النزاع فى دعوى صحة التعاقد يدور حول المطالبة بتنفيذ التزام البائع تنفيذا عينيا بنقل الملكية الى المشتري ، ولا ينصرف الى حق المشتري فى المطالبة بثمار المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل ، يستوى أن تكون الملكية قد انتقلت الى المشتري أو تراخى انتقالها الى وقت لاحق ، وإذا كانت العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه يحكمها عقد البيع ، فلا يسوغ ما تمسك به الطاعن من أن المطعون عليه يعد وكيلا عنه فى استغلال العين المبيعة ، وهو ما يمتنع معه القول بوجود مانع يتعذر معه سريان التقادم ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

(نقض ٢٤/٣/١٩٨١ - الطعن ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق)

١١٠١ - ان علاقة العمل لا تعتبر مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقوقه لأن المشرع كفل له الضمان الكافى لحفظها واستقراره فى عمله ، فلم يعد له ما يخشاه من صاحب العمل ان طالبه بهذه الحقوق .

لما كان مفاد نص المادة ٣٨٣ من التقنين المدنى أن التقادم انما ينقطع بالمطالبة القضائية التى يقصد بها مطالبة الدائن بحقه أمام القضاء ان لم يكن بيده سند تنفيذى ويستوى أن ترفع الدعوى الى محكمة قضائية بالمعنى المفهوم لهذا الاصطلاح أو أن تكون جهة ادارية خصها القانون بالفصل فى النزاع ، وكان البين من نصوص المواد ١٨٨ وما بعدها من قانون العمل الصادر بالقانون رقم

٩١ سنة ١٩٥٩ أن مكتب العمل جهة إدارية ليست مختصة بالفصل في النزاع أو إلحق المطالب به بل تقتصر مهمته على محاولة تسوية هذا النزاع بما مؤداه أن الشكوى المقدمة من العامل الى ذلك المكتب لا تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى الذى أفصح عنه المشرع ولئن كان الادعاء المدنى قاطعا للتقدم فى مفهوم نص المادة ٣٨٣ المشار اليها بيد أن عدم قبول تدخل المدعى المدنى فى الدعوى الجنائية يؤدى الى زوال اثر هذا الادعاء فى قطع التقدم واعتبار التقدم المبني عليه كأن لم يكن بالاضافة الى أن علاقة العمل لا تعتبر مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقوقه لأن المشرع كفل له الضمان الكافى لحفظها واستقراره فى عمله فلم يعد له ما يخشاه من صاحب العمل ان طالبه بهذه الحقوق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١١/٨ - الطعن ٧٥٥ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٢ - يقف التقدم كلما وجد مانع يتعذر معه على صاحب الحق المطالبة بحقه - الظروف العامة التى كانت تجتازها البلاد والشعب فى الفترة السابقة على ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ تعتبر مانعا أدبيا من المطالبة بالحق توقف سريان التقدم .

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذى يعتبر سببا لوقف سريان التقدم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى هو من المسائل الموضوعية التى يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيًا على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس ما انتهى اليه من وقف التقدم فى الفترة من تاريخ الافراج عن المطعون ضده حتى ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ على أنه ما كان بوسع المطعون ضده اقامة مثل هذه الدعوى قبل ١٩٧١/٥/١٥ وذلك خوفا عما كان يتبع من أساليب القهر والاذلال الأمر الذى يقف معه التقدم حتى هذا التاريخ ، وكان هذا الذى قرره الحكم يقوم على الظروف العامة المعروفة للجميع عما كانت تجتازه البلاد والشعب فى الفترة السابقة على ثورة التصحيح فى ١٩٧١/٥/١٥ وهى أسباب سائغة تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ١٤٧٥ لسنة ٤٨ ق)

١١٠٣ - التقادم المسقط . دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها . مناطه .

مناط وقف تقادم الدعوى المدنية حتى صدور حكم نهائى فى الدعوى الجنائية أن يكون الفعل المكوّن للأساس المشترك بين الدعوتين المدنية والجنائية مطروحا على المحكمة الجنائية لتقول كلمتها فيه وذلك لزولا على ما تقضى به المادتان ١٠٢ من قانون الإثبات و ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب تقييد القاضى المدنى بما يفصل فيه الحكم الجنائى فصلا لازما من وقوع هذا الفعل والوصف القانونى له ونسبته الى فاعله . لما كان ذلك وكان الثابت أن الدعوى الجنائية قد اقيمت على الطاعى الأول وحده دون مورث الطاعنين الذى قررت النيابة انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له بوفاته فإن مؤدى ذلك زوال الاثر الموقوف وعودة سريان التقادم بالنسبة لهذا المورث منذ انقضاء الدعوى الجنائية بوفاته . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فقضى برفض الدفع بالتقادم على سند من انه ظل موقوفا طوال مدة المحاكمة الجنائية للطاعن الأول ولم يستأنف سريانه الا بصدر الحكم الجنائى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه متعيينا نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ١٩٢٣ لسنة ٥٠ ق)

١١٠٤ - المانع الذى يقف به سريان التقادم هو الذى يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ويشترط فى المطالبة القضائية القاطعة للتقادم أن ترفع ضد من يسرى لصالحه سواء فى صورة دعوى أصلية أو طلب عارض فإذا رفعت على من ليس له صفة فى تمثيله فلا تقطع التقادم بالنسبة له .

المانع الذى يقف به سريان التقادم طبقا للمادة ٣٨٢/١ من القانون المدنى - وعلى ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية - هو الذى يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ، وأن المطالبة القضائية التى تقطع التقادم طبقا للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى هى التى ترفع ممن يسرى التقادم ضده على من يسرى التقادم لصالحه سواء فى صورة دعوى أصلية أو فى صورة طلب عارض ، فإذا رفعت على غيره ليست له صفة فى تمثيله فلا تقطع التقادم بالنسبة له .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ٦٨٧ لسنة ٤٥ ق)

١١٠٥ - يقف تقادم دعوى المؤمن له قبل المؤمن طوال المدة التي تتم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا عند صدور الحكم الجنائي النهائي .

مطالبة المضرور المؤمن له بالتعويض هي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الواقعة التي يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن الا أنه يجب مراعاة ما طرأ على هذا النظام من أسباب وقف سريان مدته طبقا للقانون اذ تقضى القواعد العامة بأن التقادم لا يسرى كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا فإذا تقرر تلك المسؤولية بحكم جنائي كان حجة على المؤمن في تقرير مبدأ مسؤولية المؤمن له عن الحادث المؤمن منه مما مقتضاه اذا كان الحادث الضار المؤمن منه جريمة أو نشأ عن خطأ نشأت عنه أيضا جريمة رفعت بها الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء كان هو بذاته له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن فعلهم فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن تقف طوال المدة التي تتم فيها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم الى السريان الا منذ صدور الحكم الجنائي النهائي أو انتهاء المحاكمة لسبب آخر فللمؤمن له اذا رفع دعوى على المؤمن أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمي هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية لأن مسؤولية المؤمن قبل المؤمن له لا تتحقق الا بثبوت مسؤولية المؤمن له قبل المضرور .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ٧٦٠ لسنة ٤٨ ق.)

١١٠٦ - صدور حكم بحق جزئي يتضمن في أسبابه الفصل في مسألة كلية شاملة ويتوقف عليها يقطع التقادم بالنسبة لأي حق جزئي آخر متفرع عن هذه المسألة الكلية السابق الفصل فيها .

لما كان الحكم المشار اليه قد حسم النزاع بين الخصوم انفسهم في أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق في خصوص أحقية المطعون ضده لمبالغ اعانة المعيشة عن المدة من ١٩٦٢/٢/٢٧ حتى تاريخ رفع دعواه الأولى في ١٩٦٩/٤/١٧ وذلك على الرغم من أنه اقتصر على القضاء له بمبلغ اعانة الغلاء المطالب به في تلك الدعوى فقط التزاما منه بحدود الطلبات المطروحة ، وقد أضحى هذا الحكم حائزا لقوة الأمر المقضي في تلك المسألة التي استقرت

حقيقتها بين الخصوم أنفسهم به استقرارا جامعا مانعا ، ومادام انه قضى في أسبابه بأحقية المطعون ضده لاعانة الغلاء عن المدة المشار اليها فإنه يحول دون التمسك بسقوط الحق بالتقادم الخمسى .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٧ - الطعن ٥٧ لسنة ٤٦ ق)

١١٠٧ - تقادم - قطعه - واجب محكمة الموضوع :

تنص المادة ٣٨٣ من القانون المدنى على أن « ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة - وبالتنبيه وبالجزء - وحسب محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يدفع أمامها بالتقادم حتى يتعين عليها أن تبحث شرائطه القانونية ومنها المدة بما يعترضها من انقطاع ، اذ أن حصول الانقطاع يحول دون اكتمال مدة التقادم ، مما يقتضى التثبت من عدم قيام احد اسباب الانقطاع ومن ثم يكون للمحكمة - ولو من تلقاء نفسها - ان تقرز بانقطاع التقادم اذا طالعتها أوراق الدعوى بقيام سببه . ولما كان تقديم عريضة أمر الاداء يعتبر قاطعا للتقادم . . وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل اثر تقديم عريضة أمر الاداء في قطع التقادم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ٩٧٧ لسنة ٥٠ ق)

١١٠٨ - المقصود بالتنبيه الذى يقطع التقادم في مفهوم المادة ٣٨٣ مدنى هو اعلان السند التنفيذى المتضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى أى عبارة تدل على تصميم صاحبها على التنفيذ . لما كان من المقرر قانونا ان الذى يقطع التقادم هو اعلان السند التنفيذى المتضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى أى عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبها على هذا التكليف واذا استخلص الحكم المطعون فيه من اعلان السند التنفيذى أنه تضمن التكليف بالوفاء بقوله « وحيث أن ما ينعاه المستأنفون على الحكم المستأنف في محله ذلك لأن المادة ٣٨٣ من القانون المدنى تنص على أن التقادم ينقطع بالتنبيه وبين من الرجوع الى الحكم المنفذ به أن المستأنفين فيه نبهوا على مدينتهم بنقاذ مفعوله ومن ثم ينقطع التقادم وتبدأ مدة جديدة عملا بالمادة ٣٨٥ من القانون المدنى » واذا كان هذا الاستخلاص سائغا ويؤدى عقلا الى معنى التكليف بالوفاء الذى تضمنته

المادة ٢/٢٨١ من قانون المرافعات الحالى (م ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق) واعتمد الحكم هذا الاعلان المتضمن التكليف بالوفاء فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

١ نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ٧٥٦ لسنة ٤١ ق)

١١٠٩ - تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها - لقاضى الموضوع سلطة مطلقة في تقدير قيام المانع من عدمه الا أنه يجب عليه في قضائه أن لا يمسح الواقع المطروح عليه وإن يرد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها .

انه وان كان من المقرر ان تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدنى يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، وكان المشرع لم يورد هذه الموانع على سبيل الحصر وانما ترك امر تقديرها لقاضى الموضوع الذى له أن يقضى بوقف التقادم كلما تبين له من الظروف والملايسات المحيطة بالدعوى توافر المانع الذى يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه ، وكان لقاضى الموضوع سلطة مطلقة في تقدير قيام المانع من عدمه إلا أنه يجب عليه في قضائه ان لا يمسح الواقع المطروح عليه ، وإن يرد عليه بأسباب سائغة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها : واذا كان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى ايده واحال الى اسبابه واعتبرها جزءا متما لها ان الطاعن كان قد أقام الدعوى رقم ٦٥٢٦ لسنة ١٩٦٠ عمال جزئى القاهرة بطلب تطبيق الكادر العام لعمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية - والمطبق على عمال النقل المشترك بمدينة القاهرة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/٥/٧ - فى حقه والقضاء له بالفروق المالية المستحقة من ١٩٥٤/٦/١ حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٠ وما يستجد ثم قصر طلب الفروق عن المدة من ١٩٥٤/٦/١ حتى ١٩٥٨/٨/٣١ تاريخ رفع الدعوى وهى المدة التى حدد الخبير الفروق المستحقة عنها وكان الطاعن قد طلب فى دعواه الثانية المطعون فى حكمها الفروق المستحقة له عن مدة تالية من ١٩٥٨/٩/١ حتى ١٩٦١/٨٧/٢٠ فإنه

لا يمكن القول ان طلباته في الدعويين تعتبر من درجة واحدة ولا يعتبر أى منها أصلاً والآخر فرعاً ذلك ان طلبات الطاعن في الدعوى الاولى تضمنت أساساً طلب الحكم بأحقية في أعمال نظام الكادر الخاص بعمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية ، ولا شك أن استحقاق الطاعن لفروق الأجر المطالب بها انما يتوقف على ثبوت أحقيته في تطبيق هذا الكادر ، ولما كان هذا الحق لم يتقرر نهائياً الا بمقتضى الحكم الاستئنافى الصادر في ١٩/٥/١٩٧١ فإنه كان يتعين على محكمة الموضوع تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق تأسيساً على أن الدعوى الأولى تضمنت طلباً أصلياً هو الحكم بأحقية الطاعن في تطبيق الكادر العام لعمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية ، وان هذا الحق لم يتقرر نهائياً الا في ١٩/٥/١٩٧١ واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى تأييد الحكم الابتدائى المستأنف بمقولة ان الطلبين في الدعويين من درجة واحدة ولا يعتبر أى منها أصلاً والآخر فرعاً لان كلاهما عبارة عن المطالبة بفروق مستحقة للطاعن عن مدة معينة مضت مغفلاً بذلك أن الطلب الأساسى في الدعوى الأولى كان تقرير أحقية الطاعن في أعمال نظام الكادر الخاص بعمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية على حالته وان من شأن المنازعة في هذا الطلب أمام القضاء أن يقف التقادم بالنسبة للالتزامات المترتبة عليه وهى الفروق المالية الناشئة عن تطبيق الكادر المذكور في حق الطاعن فهو لا يستحقها الا اذا تقررت أحقيته في تطبيق هذا النظام باعتبارها فرع من هذا الأصل ، ولا ينال من هذا النظر ان يكون الطاعن قد قصر طلباته في الدعوى السابقة على الحكم بالفروق عن مدة معينة تغاير المدة المطالب بالفروق عنها في الدعوى الثانية المطعون في حكمها ، وان يكون منطوق الحكم السابق قد اقتصر على القضاء بتلك الفروق طالما ان اسباب ذلك الحكم الواقعية والقانونية تكشف عن أن النزاع في الدعوى كان يدور أصلاً حول أحقية الطاعن في تطبيق نظام الكادر الخاص بعمال النقل المشترك بمدينة الاسكندرية ومن ثم يكون قضاؤه بالفروق المطالب بها قضاءاً ضمناً بأحقية الطاعن في تطبيق هذا النظام ولما كان هذا الحق لم يتقرر نهائياً الا بمقتضى الحكم الاستئنافى الصادر في ١٩/٥/١٩٧١ فإن وقف التقادم بالنسبة للالتزامات المترتبة عليه لا يزول الا اعتباراً من هذا التاريخ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد مسح الواقع المعروض عليه حين أغفل الطلب الأساسى في الدعوى الأولى واعتبرها مجرد دعوى للمطالبة بفروق الأجر

المستحقة عن مدة معينة فإنه يكون مشوبا بالقصور مما أدى به الى مخالفة القانون بما يتوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقى الأوجه التى أثارها الطاعن فى سببى الطعن .

(نقض ١٦/١/١٩٨٢ - الطعن ٢٩١ لسنة ٤٦ ق)

١١١٠ - وقف سريان التقادم ان كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا - تقدير ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع - اجراءات فرض الحراسة :

أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا . . يدل وعلى ما ورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى ويجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم أن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن أن يطالب بحقه فى الوقت المناسب ولو كان المانع أدبيا ولم ير المشرع ايراد المانع على سبيل الحصر بل عمم الحكم للتمشية مع ما يقضى به العقل . والمانع من المطالبة الذى يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه أسباب تتعلق بشخص الدائن قد يرجع الى ظروف عامة يتعذر معها عليه المطالبة بحقه ، وتقدير ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع ولها ان تقرر قيام المانع ولو تضمن التشريع نصا يميز للدائن الالتجاء الى القضاء للمطالبة بحقه مادامت قد اقامت قضاءها بذلك على أسباب سائغة . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى الذى احال الحكم المطعون ضده الى اسبابه قد اورد انه « كان ينظر الى اجراءات فرض الحراسة وتأميم اموال الخاضعين لها على أنها من الأمور التى تتعلق بكيان الدولة ومصلحتها العليا والتحول الاقتصادى فيها ، وكان يوصف المعارض أو المطالب بتصحيح ما قد يوجد بها من أخطاء على أنه مناهض لمصلحة الدولة وسياستها العليا ويكون معرضا للمزيد من الاجراءات الاستثنائية فإن ذلك ولاشك قد اوقع فى نفس المدعى - المطعون ضده الأول - الرهبة والخوف من اتخاذ أى اجراء للمطالبة بحقه ، ورفع التعسف عنه واسترداد الحصة المملوكة له فى عقار النزاع . . . وهذا يعد مانعا أدبيا إذ يتعذر معه على المدعى المطالبة بتلك الحصة المغتصبة ، وقد استمر هذا المانع حتى استعادت الأمور نصاها فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١

« وكان ما اوردته الحكم من ذلك سائغا ومؤديا الى النتيجة التي اقام عليها قضاءه مع ما هو مقرر بالمادة ١/٣ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٠ من جواز التظلم من الأوامر المصادرة بفرض الحراسة أو من اجراءات تنفيذها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير سديد .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٧ - الطعن ٥٧٧ لسنة ٤٩ ق)

١١١١ - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط .
يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٩ - الطعن ٤٠٦ لسنة ٤٨ ق)

١١١٢ - يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه - مثال :
يشترط في المطالبة القضائية التي تقطع التقادم المسقط أن يتوافر فيها معنى الطلب الجازم بالحق الذي يراد اقتضاؤه ولعلنا لا تعتبر صحيفة الدعوى المرفوعة بحق ما قاطعه له الا في خصوص هذا الحق وما التحق به من توابعه مما يجب بوجوبه أو يسقط بسقوطه فإن تغاير الحقان أو تغاير مصدرهما فالطلب الحاصل باحدهما لا يكون قاطعا لمدة التقادم بالنسبة للحق الآخر . اذ كان ذلك وكان طلب التعويض عن الاضرار المادية التي لحقت بالمورث حال حياته فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اذا تيسيت وفاة المضرور عن فعل ضار من الغير فإن هذا الفعل لا بد أن يسبق الموت ولو بلحظة ويكون المضرور في هذه اللحظة أهلا لكسب حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور هذا الضرر ويتفاقم ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته فمصدر حق وريثة المجنى عليه في المطالبة بهذا التعويض هو الميراث في حين ان مطالبتهم بالتعويض عن الضرر الشخصي المباشر الذي حاق بهم من وفاة المجنى عليه فإن حجتهم في المطالبة به يثبت لهم شخصيا ومصدره العمل غير المشروع وعلى ذلك فالتعويض الموروث المطالب به في الدعوى الجالية يعتبر طلبا مستقلا عن التعويض عن الاضرار التي لحقت بالمطعون ضدهم شخصيا

المطالب به في الدعوى رقم ٢٦٦٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلى الجيزة وتكون صحيفة تلك الدعوى لا تحمل معنى الطلب الجازم بالتعويض الموروث المطالب به في هذه الدعوى اذ أن الحق موضوع الدعوى الأولى وعلى ما سلف بيانه يغير الحق موضوع الدعوى الحالية ويختلف عنه في المصدر فلا يكون من شأنها قطع سريان التقادم بالنسبة لطلب التعويض الموروث ولما كان الثابت انه فضل في الدعوى الجنائية نهائيا سنة ١٩٧٤ وكان المطعون ضدهم لم يرفعوا الدعوى الحالية بالمطالبة بالتعويض الموروث الا في ١٩٧٨/١/٢٢ فإن الدفع المبدى من الطاعن بصفته بسقوط حقهم بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني يكون في محله واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٩ - الطعن ١٨٨٤ لسنة ٥٢ ق)

١١١٣ - ان قيام المانع الادبي من المطالبة بالحق من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . اسباب قيام هذا المانع أو نفيه تمتد اليها رقابة محكمة النقض .

ان قيام المانع الادبي من المطالبة بالحق والذي يعتبر سببا لوقف التقادم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدني وان كان من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع الا انه اذا اورد القاضي أسبابا لاثبات قيام هذا المانع أو نفيه فإن هذه الاسباب تمتد اليها رقابة محكمة النقض وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى قيام المانع الادبي اثناء قيام العلاقة الزوجية بين الطاعن الدائن والمطعون ضدها المدينة على مجرد الاشارة لظروف الدعوى باعتبارها المصدر الذي استخلص منه عدم قيام هذا المانع دون تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما اثر خلولة من دفاع لا يؤثر فيه والتحقيق من أنه من الأدلة التي يضح قائلونا بناء الحكم عليها فإن الحكم يكون قد عاراه قطبوز بطله ويتعين لذلك نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - الطعن ٩٦٣ لسنة ٥٠ ق)

١١١٤ - المطالبة بالملكية - أثره في قطع التقادم - انصرافه الى توابع حق المكتبة (الريع) .

لما كان من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن التقادم ينقطع بالمطالبة القضائية أى الطلب الواقع فعلاً للمحكمة الجازم بالحق الذى يراد استرداده فى التقادم المملك أو بالحق الذى يراد اقتضاؤه فى التقادم المبرىء من الحق أو ما الحق به من توابعه مما يجب لزوماً بوجوبه أو يسقط كذلك بسقوطه ، وكان من المقرر أيضاً أن لملك الشئ الحق فى كل ثماره ومنتجاته وملحقاته مما مفاده ولازمه أن ريع الشئ يعتبر أثراً من آثار الملكية ونتيجة لازمة لها ومن ثم فإن الحق فيه يعتبر تابعاً لحق الملكية ويجمعهما فى ذلك مصدر واحد ، لما كان ذلك فإن دعوى المطالبة بثبوت ملكية الشئ تعتبر قاطعة للتقادم بالنسبة للمطالبة بريعه مادامت تلك الدعوى قد دلت فى ذاتها على التمسك الجازم بالحق المراد اقتضاؤه وهو حق الملكية - وما الحق به من توابعه ومنها الريع الذى يجب لزوماً بوجوبه ويسقط بسقوطه ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قد أقاموا دعواهم ضد مورث المطعون ضدهم - بطلب تثبيت ملكيتهم لنصيبهم فى المنشأة موضوع التداعى ، وقد ظلت هذه الدعوى متداولة حتى قضى فيها نهائياً بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٠ فإنها تعتبر بهذه المثابة قاطعة للتقادم بالنسبة لحقهم فى طلب ريع نصيبهم فى تلك المنشأة بحيث لا يبدأ سريان ميعاد التقادم المذكور إلا من تاريخ صدور الحكم النهائى فى دعوى الملكية . واذ قضى الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون فيه على خلاف ذلك يسقط الحق فى المطالبة بالريع - فيما عدا الفترة من ١٩٦٢/٣/٩ وحتى ١٩٦٩/٣/٨ - بمقولة أن النزاع على الملكية لا يوقف سريان التقادم فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٥١٣ لسنة ٥٠ ق)

ثالثاً - استبدال التقادم بآخر

١١١٥ - الحكم الابتدائي الصادر بالدين . أثره . زوال أثر رفع الدعوى في قطع التقادم وبدء تقادم جديد من تاريخ صدوره مماثل للتقادم الأول . بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف مفتوحاً لا يجعل الانقطاع مستمراً . رفع الاستئناف قبل اكتمال مدة التقادم . أثره . نشوء سبب جديد لانقطاع التقادم . استمراره حتى صدور حكم نهائي بالدين يبدأ به سريان تقادم جديد مدته ١٥ سنة .

الحكم الابتدائي الصادر بالدين برغم حجيته المؤقتة فإنه لا يرتب ذات الاثر - سريان تقادم جديد مدته ١٥ سنة - إلا إذا أصبح نهائياً سواء بفوات ميعاد استئنافه أو بصدر الحكم في الاستئناف بتأييده ، كما أن بقاء ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الابتدائي مفتوحاً ليس من شأنه جعل الانقطاع مستمراً وإنما بصدر الحكم الابتدائي بالدين يزول أثر رفع الدعوى في قطع التقادم ويبدأ من تاريخ صدور الحكم تقادم جديد مماثل للتقادم الأول الذي انقطع ، فإذا رفع الاستئناف قبل اكتمال مدة التقادم فإنه يتولد عن رفعه سبب جديد لانقطاع التقادم يستمر حتى صدور الحكم النهائي بالدين الذي بصدوره يبدأ سريان تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٢ - الطعن ٦١٧ لسنة ٤٨ ق) .

١١١٦ - صدور حكم بالدين خائز لقوة الأمر المقضى - أثره - استبدال التقادم الطويل بالتقادم القصير - سريان هذا الحكم على الأحكام الصادرة بالتعويض المؤقت - علة ذلك :

لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدني فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة إذا صدر به حكم خائز لقوة الأمر المقضى - تستبدل التقادم الطويل للدين بالتقادم القصير متى عززه حكم يثبت ويكفون له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحصنه ، وكان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن لم يحدد الضرر في مداه ، يعرض للمسؤولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق اوثق ارتباطاً بتمتد اليد قوة الأمر المقضى ، ومتى توافرت لأصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسة في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير

ولو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى ، ولا يسوغ ان يقصر الدين الذى ارساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه ، بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهى بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقدم بما يتقدم به ومدته خمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خلص الى رفض الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقدم الثلاثى على سند من قوله بأن دعوى تكملة التعويض وقد رفعت بعد القضاء بالتعويض المؤقت - لا تتقدم الا بخمس عشرة سنة ابتداء من تاريخ صدور الحكم الجنائى النهائى - يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يعيبه مما استطرد اليه فيما نصت عليه المادة ١٧٠ من القانون المدنى من الاحتفاظ للمضرور بالحق فى المطالبة باعادة النظر فى تقدير التعويض اذ كان ذلك من باب التزيد الذى يستقيم الحكم بدونه وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذى أقام عليه الحكم قضاءه - ويكون ما تثيره الهيئة الطاعنة بهذا الخصوص غير منتج .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٩ - الطعن ١٢٠ لسنة ٤٣ ق)

١١١٧ - تقدم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى :

لما كانت المادة ٣٨٥ من القانون المدنى فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقدم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، تستبدل التقدم الطويل بالتقدم القصير للدين متى عززه حكم يثبت ويكون له من قوة الأمر المقضى فيه ما يحصنه ، وكان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وان لم يحدد الضرر فى مداه يعرض للمسئولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار ، مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباطا فتمتد اليه قوة الأمر المقضى ، ومتى توافرت لاصل الدين هذه القوة فهى بظاهر النص حسبه فى استبدال التقدم الطويل بتقدمه القصير ولو لم يكن يعد قابلا للتنفيذ الجبرى ، وليس يسوغ فى صحيح النظر أن يقصر الدين الذى ارساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ، ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين

غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكمل به بتعيين مقداره فهي بهذه المثابة فرع من أصل تخضع لما يخضع له وتتقدم بما يتقدم به ومدته خمس عشرة سنة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/٥ - الطعن ١٥١٩ لسنة ٤٩ ق)

رابعاً - مسائل متنوعة

١١١١ - تقادم ثمار المبيع رخصة شرعت لمصلحة المدين فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

التقادم رخصة للمدين بطلب الاعفاء من الالتزام ، وكان المطعون عليه - المدين بالثمار - اذ تمسك بتقادم الحق في المطالبة بها عن المدة من ١٩٥٢/٦/١٣ حتى ١٩٥٩/٩/٢ على أساس أن صحيفة الدعوى الابتدائية أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٧٤/٩/٣ ، وقد استجاب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع ، وقضى بتقادم الثمار المستحقة عن تلك الفترة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يغير من ذلك ما ذهب اليه الطاعن من أن المطعون عليه قد حصل على فوائد الثمن عن تلك الفترة ، وأنه بهذا يكون قد جمع بين ثمرة البدلين ، وهما فوائد مؤجل الثمن وثمار المبيع ، ذلك أن التقادم رخصة شرعت لمصلحة المدين ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتقادم حق المطعون عليه في فوائد ، فلا على المحكمة أن قضت بالفوائد عن تلك الفترة .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٤ - الطعن ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق)

١١١٩ - الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم وذلك بموجب المادة ٥٧ من الدستور وهذا النص صالح للأعمال من يوم العمل بالدستور في ١٩٧١/٩/١١ دون حاجة إلى سن تشريع آخر أدنى مرتبة في هذا الخصوص .

ما نصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم ،

انما هو صالح بذاته للاعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة الى سن تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص اذ أن تلك الجريمة نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لم تعرض للفصل في دستورية القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ اذ أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم التي نص عليها ذلك القانون أما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن « كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظرا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » فإن حكمه لا ينصرف بنداهاة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة الى تدخل من المشرع ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن استخلص أن تقادم دعوى المطعون ضده قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧١ وان عودته للسريان لا تكون الا من هذا التاريخ واذ لم تكن مدة التقادم قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ فلا تسقط تلك الدعوى بالتقادم اعمالا لنص المادة ٥٧ منه فان النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ١٤٧٥ لسنة ٤٨ ق)

١١٢٠ - يفترض علم الكافة بالقانون من تاريخ نشره ولا يقبل من أحد الاعتذار بالجهل بأحكامه ويبدأ سريان التقادم المسقط للالتزام من تاريخ نشر القانون .

لما كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢/٣/١٩٦٤ وبدأ العمل بأحكامه اعتبارا من ١/٤/١٩٦٤ طبقا للمادة التاسعة من مواد اصداره فإنه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله لأحكامه ، ولما كانت المادة الخامسة منه قد عهدت بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واعتبرتها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ونصت المادة ٢/١١٤ على أن على الهيئة اعطاء صاحب العمل الشهادة الدالة على سداد اشتراكه في الهيئة مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج منها ، ولما كان هذا القانون معمولا به قبل امتناع الهيئة عن اعطاء مورث المطعون عليهم

الشهادة المطالب بالتعويض عنها فيفترض علم المدعى - مورث المطعون عليهم بمسئولية الهيئة عن هذا الواقعة من وقت حدوث الامتناع في ١٩٦٦/١٠/٢٨ واذ خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٥ هذا النظر واعتبر أن المورث لم يعلم بمسئولية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الا من تاريخ الحكم الصادر بعدم قبول دعواه السابقة ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية . ورتب على هذا النظر الذي التزم به قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني رغم اكتمال مدته طبقا لما أورده في مدوناته فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه . (نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١١ لسنة ٥١ ق)

١١٢١ - اعتبارا من ١٩٧٠/٨/١٣ فإن أموال شركات القطاع العام غير التابعة لمؤسسة عامة أو هيئة عامة أصبح محظورا تملكها بالتقادم إلا اذا اكتمل التقادم قبل تاريخ نفاذ القانون المذكور رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . النص بالفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدني - بعد تعديلها بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - على أن « ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم » والنص بذات الفقرة - بعد استبدالها بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ - على أن « ولا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الأموال بالتقادم » يدل على أن المشرع أراد بالتعديل الأول للفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدني ، حماية الأملاك الخاصة المملوكة للدولة وللأشخاص العامة الأخرى ، اقليمية كانت أو مصلحة ، حتى تكون تلك الأموال في مأمن من تملكها بالتقادم أما أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما فقد ظلت بمنأى عن هذا الحظر ، وظل من الجائز تملكها وكسب أى حق عيني عليها بالتقادم حتى أسبغ عليها المشرع تلك الحماية بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣/٨/١٩٧٠ ، واذ لم يكن لهذا القانون أثر رجعي فإنه متى كسب الأفراد ملكية تلك الأموال بالتقادم قبل نفاذه فإنها تبقى مملوكة لهم .

(نقض ١٩٨١/١٢/٣١ - الطعن ١٧٥٠ لسنة ٥٠ ق)

١١٢٢ - الدفع بالتقادم هو دفع موضوعي ، يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولأول مرة في الاستئناف . يستفاد النزول الضمني عن التمسك بالتقادم من أي مسلك إيجاباً أو سلباً ينم عن انصراف المدين عن التمسك به بعد ثبوت الحق فيه .

لما كان الدفع بالتقادم هو وعلى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دفع موضوعي يجوز ابداءه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة في الاستئناف والنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، وكانت الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في مرتبه الناتج عن هذا التسكين ، لأن المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد أن بينت في فقراتها الأربعة الأولى إجراءات تسوية حالات هؤلاء العاملين - اتبعت ذلك بالنص في فقرتها الخامسة على أن « يمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقاً للتعاقد المنصوص عليه اعتباراً من أول السنة المالية التالية » ، واذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن « يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة .. والمهايا والأجور والمعاشات » ، فإن فروق الأجور المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسي . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكيم الابتدائي والاستئنافي ان الطاعنة قد تمسكت في دفاعها بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بما زاد من فروق الأجر عن المدة السابقة للخمس سنوات السابقة على تاريخ رفع الدعوى ، وكان الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال الى أسبابه - قد أقام قضاؤه بتنازل الطاعنة ضمناً عن التقادم على قوله : « ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط حق المدعى في المطالبة بالتقادم الخمسي فوفقاً للمادة ٣٧٥ مدني يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين ، ووفقاً للمادة

١/٣٨٤ مدني ينقطع التقادم اذا أقر المدين بحق الدائن اقراراً صريحاً أو ضمنياً والاقرار الضمنية يستخلص من أى عمل يمكن أن يفيد معنى الاقرار ولا يشترط فيه وقوع اتفاق عليه أو رضاء الدائن له ، ومن ثم يستفاد النزول الضمني عن التمسك بالتقادم من أى مسلك ايجاباً أو سلباً ينم عن انصراف المدين عن التمسك به بعد ثبوت الحق فيه . . . ، واذا كان ذلك وكانت الشركة المدعى عليها طوال مراحل الدعوى لم تبد هذا الدفاع حتى أقفل باب المرافعة في الدعوى بحجزها للحكم فيها بجلسة ١٩٧٦/٣/٢٥ فتقدمت بمذكرة طلبت فيها إعادة الدعوى للمرافعة لبدء الدفع بالسقوط ، فإن هذا المسلك يفيد نزولها عن هذا الدفع ولا يصح لها أن ترجع فيه بآثاره مرة أخرى بعد سقوط الحق فيه ، ومن ثم يتعين القضاء برفض الدفع . . . « وهي أسباب غير سائغة ولا تحمل قضاؤه في هذا الخصوص ، ذلك لأنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم محمل النزول الضمني عنه وفقاً للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمداً من دلالة واقعية نافية لمشية التمسك به ، وأن عدم اثاره الدفع بالتقادم في مرحلة من مراحل الدعوى الابتدائية لا يفيد بذاته النزول عن التقادم ولا يمنع من التمسك به في مرحلة تالية ولو لأول مرة في الاستئناف . ولما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه اذ واجه الدفع بالتقادم بالاحالة الى اسباب الحكم الابتدائي ، فإنه يكون بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه جزئياً لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٧ ق)

١١٢٣ - تعويض - تقادم - الحرية الشخصية - الدعاوى الناشئة عن جريمة - حكمها :

النص في المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على احد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة . . . » وفي المادة ٥٧ منه على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من

الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء» مفاده أن الاعتداء الذي منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل مامن شأنه تقييدها في غير الحالات التي يقرها القانون ، كالقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقرها القانون وهو ما يعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات التي نصت على أن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً » لما كان ذلك وكان نص المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم واجب الاعمال اعتباراً من تاريخ العمل بالدستور دون حاجة لسن تشريع آخر في هذا الخصوص وكانت الدعوى ناشئة عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات وانه لم تكن هذه الجريمة ضمن الجرائم التي تناولها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فلا على الحكم المطعون فيه ان لم يعمل احكام هذا القانون . واذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سليمة الى أن مدة التقادم الثلاثي المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ من القانون المدني تبدأ من تاريخ الافراج عن المطعون عليه في ١٩/١٠/١٩٦٨ وانها لم تكن قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ - ورتب على ذلك عدم سقوط الدعوى بالتقادم اعمالاً لنص المادة ٥٧ منه فإن النعى برمته يكون في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٥/٤ - الطعن ١٤٥ لسنة ٤٩ ق).

١١٢٤ - الدفع بالتقادم المسقط يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جلية - لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتملك العقار بالمدة الطويلة المكسبة للملكية .

أن الدفع بالتقادم المسقط لا يتعلق بالنظام العام وينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع في عبارة واضحة جلية لا تحتمل الإبهام ، كما لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتملك العقار بالمدة الطويلة المكسبة للملكية

باعتباره سببا جديدا لا يقبل التحدى به أمامها لأول مرة وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون ضدها الثانية عشرة لمورث المطعون ضدهم الاحد عشر الاول بالتقادم المسقط أو باكتسابها ملكة الاطيان موضوع النزاع بمضى المدة الطويلة فلا يحق لها أن تنعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يتعرض لهذا الدفع أو ذلك الدفاع .

(نقض ١٩٨٢/٦/٣ - الطعن ٤٨٨ لسنة ٤٨ ق).

١١٢٥ - الحكم بأحقية عامل لفئة وظيفية معينة ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لتلك الفئة ، ولا يتراخى ثبوت الحق في حالة المنازعة الى تاريخ القضاء به ، ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم ، وليس من تاريخ هذا الحكم .

لما كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في الأحكام انها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لان وظيفة الحكم هي بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون ان يخلق حقا جديدا فإن الحكم بأحقية الطاعن لفئة وظيفية معينة ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لتلك الفئة ولا يتراخى ثبوت الحق في حالة المنازعة الى تاريخ القضاء به ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذى كشف عنه الحكم . وليس من تاريخ هذا الحكم ولما كانت الآثار المالية المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تتمثل في اجره الناتج عن هذا التسكين ، واذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدنى تنص في فقرتها الاولى على ان « بتقادم يحمس سنوات كل حق دورى متجدد ولو اقر به المدين كأجرة . . . والمهايا والاجور والمعاشات . . . » بما مؤداه أن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسى بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية والتجدد أى ان يكون الحق مستحقا في مواعيد دورية ايا كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر . لما كان ذلك فإن فروق الاجر المترتبة على تسكين الطاعن بالفئة المالية الثامنة تخضع لهذا التقادم الخمسى . واذا التزم الحكم المعطون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الشأن في غير محله . ولا يغير من ذلك تحدى

الطاعن بأن قيام علاقة العمل بينه وبين المطعون ضدها تعتبر مانعا أدبيا من المطالبة بحقه يؤدي الى عدم سريان التقادم لانه دفاع قانوني يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/٤/٣ - الطعن ٥٢ لسنة ٤٨ ق) .

١١٢٦ - الاعتداء على الحرية الشخصية جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نص المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لاتمس وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد او تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الامر من القاضي المختص أو النيابة العامة . . » والنص في المادة ٥٧ منه على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » مفاده أن الاعتداء الذي منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها في غير الحالات التي يقرها القانون كالقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل في غير الحالات التي يقرها القانون وهو مايقضى به نص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القاضية بأن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون امر من أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الاحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهات يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا » لما كان ذلك - وكان مانصت عليه المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم إنما هو صالح بذاته للاعمال من يوم العمل بالدستور دون حاجة الى سن تشريع آخر أدنى في هذا الخصوص اذ أن تلك الجريمة قد نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات . وحكم مانصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن « كل مقررته

القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا وناظدا ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور ، لا ينصرف بدهاة الا الى التشريع الذى لم يعتبر ملغيا او معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته بغير حاجة الى تدخل من المشرع . لما كان ذلك - وكان الثابت من الاوراق أن محكمة الموضوع استخلصت أن التقادم بالنسبة لدعوى المطعون ضده قد وقف سريانه حتى صدور قرار الإفراج عنه في ٢ أغسطس سنة ١٩٧١ وأن الدستور صدر على أثر ذلك ثم طبقت القاعدة المنصوص عليها في المادة ٥٧ من الدستور منتهية الى أن الدعوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الجريمة التي وقعت على المطعون ضده لم تسقط بالتقادم ولم تعرض للفصل في مسألة دستورية القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٧٢ اذ أن الجريمة المذكورة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات ليست من بين الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون وانما قررت في حكمها المطعون فيه أن المدة المحددة لسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي لم تكتمل عند صدور الدستور في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ ورتبت على ذلك رفض الدفع بالتقادم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون ولم يتعدى على اختصاص المحكمة الدستورية وطبق القانون تطبيقا سليما ويكون النعى عليه في غير محله جدير بالرفض .

(نقض ١٥/٥/١٩٨٣ - الطعن ١٨٥٢ لسنة ٤٩ ق).

١١٢٧ - مواعيد تقادم دعوى المسئولية في عقد النقل البحري - عدم تعلقها بالنظام العام - مؤدى ذلك :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان المواعيد المقررة بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري لاتتعلق بالنظام العام بما يجوز معه للطرفين عند ابرام عقد النقل البحري انقاص أو زيادة المواعيد المقررة بهما أو الاتفاق على المواعيد المنصوص عليها في قانون أجنبى ، كما أن الدفع المقرر بموجب هاتين المادتين يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، وكان القانون الانجليزى لنقل البضائع بحرا الصادر سنة ١٩٢٤ والذي جاء مطابقا لأحكام معاهدة بروكسل لسندات الشحن المشار اليها لايعرف نظام الدفع بعدم القبول المقرر في المادتين ٢٧٤ و

٢٧٥ من القانون البحري وإنما يقرر في الفقرة السادسة من المادة الثالثة المطابقة للنص المقابل في المعاهدة المشار إليها تقادماً لدعوى المسئولية مدته سنة من تاريخ تسلم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد اقامت دعواها قبل انقضاء هذه السنة فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبولها على النحو السالف بيانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٦ - الطعن ٩٨٣ لسنة ٤٩ ق) .

تقسيم

١١٢٨ - تقسيم . بيع . تجزئة الارض الى عدة قطع تتصل جميعها بطريق قائم بالفعل لاتعد تقسيما . م ١ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .

النص في المادة الاولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على أن « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » يدل على أن تجزئة الارض الى عدة قطع يتصل جميعها بطريق قائم بالفعل لا يعد تقسيما في حكم هذا القانون . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية من قرار التجزئة المقدم من الطاعن ومن الخريطة المرفقة بها أن البناء الذي تقع به الشقة محل العقد موضوع النزاع أقيم على أرض جزئت الى أربع قطع تتصل جميعها بطريق قائم هو شارع مدينة فأن الحكم المطعون فيه أذ خلص الى عدم بطلان عقد البيع يكون قد انتهى الى نتيجة صحيحة قانونا .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ - الطعن ١٢٢٣ لسنة ٤٨ ق) .

١١٢٩ - البطلان المترتب على عدم ذكر قرار الموافقة على التقسيم في عقد البيع أو الايجار أو التحكير . نسبي . مقرر لمصلحة المشتري والمستأجر والمتفع بالحكر . أثر ذلك .

مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ على انه « يجب أن يذكر في عقد البيع أو الايجار أو التحكير قرار الموافقة على التقسيم وقائمة الشروط المشار اليها في المادة السابقة . كما يجب أن ينص فيه على سريان قائمة الشروط المذكورة على المشتريين أو المستأجرين أو المتفعين بالحكر فأن لم يذكر كان العقد باطلا اذا طلب ذلك المشترون والمستأجرون والمتفعون بالحكر » . ومفاد ذلك أن البطلان المشار اليه في هذه المادة ليس متعلقا بالنظام العام وانما هو بطلان نسبي مقرر فقط لمصلحة المشتريين والمستأجرين والمتفعين بالحكر وحدهم دون غيرهم وبالتالي فأن عقد البيع المشار اليه في هذه المادة يظل عقدا رضائيا ولا تشترط فيه الكتابة كشرط لصحة انعقاده . لما كان ذلك وكانت

المشتري (المطعون ضدها الاولى) لم تتمسك بالبطلان المشار اليه في المادة ١١ سالفة الذكر بل طلبت صراحة الحكم بصحة ونفاذ العقد فلا يكون للطاعن أن يتمسك بهذا البطلان ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ١٣٢٤ لسنة ٤٨ ق) .

١١٣٠ - حظر التصرف في الأراضي المقسمة قبل صدور قرار التقسيم - جزاء مخالفة الحظر - البطلان المطلق :

المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو حظر التصرف في الاراضي المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم وفقا واعمالا لنص المادتين ٩ ، ١٠ ق ٥٢ سنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضي المعدة للبناء ، ويترتب على مخالفة هذا الحظر بطلان التصرف بطلانا مطلقا ويكون لكل ذي مصلحة بما فيهم البائع للارض غير المقسمة التمسك به ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لأول مرة امام محكمة الاستئناف لتعلقه بالنظام العام . اذ كان ذلك وكان الطاعن لم ينازع في أن عقد البيع محل النزاع ورد على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وفقا للقانون ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى ببطلان هذا العقد يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لأساس له .

(نقض ١٩٨٣/١/٦ - الطعن ١٠٩٠ لسنة ٤٩ ق) .

١١٣١ - مجرد تجزئة الأراضي المعدة للبناء إلى عدة قطع لايعتبر تقسيماً ولا يخضع لقانون التقسيم الا اذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير .

من المقرر وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض أن تتصدى لها وتقضى فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترد بأسباب الطعن أو يتمسك بها الخصوم - مادامت عناصرها مطروحة بالأوراق ، كما أن من المقرر أيضا أنه اذا كانت أسباب الحكم الواقعية وافية والنتيجة التي انتهى اليها صحيحة فلا ينال منه أو يمس ما يكون قد عاره من خطأ في بعض تقريراته القانونية اذ يكون لمحكمة النقض مع رفضها للطعن أن تصحح ما وقع فيه الحكم من أخطاء . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٢

لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء قد نص في المادة الأولى منه على أنه « في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى القطع غير متصلة بطريق قائم » كما نص في المادة التاسعة منه على أن « تثبت الموافقة على التقسيم بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على صدور هذا المرسوم الحاق الطرق والميادين والحدائق والمتنزهات العامة بأملك الدولة » ونصت المادة العاشرة على أن « يحظر بيع الأراضي المقسمة أو تأجيرها أو تحكيرها قبل صدور المرسوم المشار اليه في المادة السابقة وقبل ايداع قلم صورة مصدقا عليها من هذا المرسوم ومن قائمة الشروط المشار اليها في المادة السابقة » وكان مؤدى هذا النصوص أن تجزئة الأرض المعدة للبناء الى عدة قطع لا تعتبر تقسيما ولا تخضع لأحكام قانون التقسيم الا اذا كان المقصود منها هو عرض هذه القطع للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير فإن كانت لغير هذا الغرض خرجت من نطاق ذلك القانون ومن ثم فإنه لا يعد تقسيما بالمعنى السالف تجزئة قطعتي الأرض بين أفراد الاسرة الواحدة أو بين ملاكها الشركاء ليقيم كل منهم سكنا عليها أو ليقيم مالك القطعة عدة مبان سكنية فيها ، كما جدد القانون طريقا معيننا لاجراء التقسيم الخاضع لأحكامه واثبات الموافقة عليه وذلك بموجب مرسوم - قرار جمهوري - ينشر في الجريدة الرسمية مما لازمه أنه لا يعد تقسيما التجزئة التي تتم بغير هذا الطريق ، ومن ثم فإن الحظر المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون المذكور لا يرد الا على الأراضي المقسمة وفقا له والخاضعة أصلا لأحكامه .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢١ - الطعن ١٠٩٩ لسنة ٤٩ ق).

١١٣٢ - أوجب المشرع لاسباغ وصف التقسيم على الاراضى أن تجزأ إلى عدة قطع وان يكون القصد من التجزئة التصرف فيها .

لما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه كل تجزئة لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم ، مما مفاده أن المشرع أوجب لاسباغ وصف التقسيم على الارض ان تجزأ الى عدة قطع وأن يكون

القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود المبينة بالمادة المذكورة وبغرض انشاء مبان عليها وان تكون احدى هذه القطاع على الاقل لاتطل على طريق قائم ، لما كان ذلك وكان حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه لاسبابه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على ماخلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدغوى وتقدير الادلة فيها وما أطمأنت اليه من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى من أن قطعة الارض محل النزاع جزء من كل تم تقسيمه الى قطع احداها الارض المذكورة ، وهي وان كانت تطل على طريق قائم ، الا انها تخضع لاحكام قانون التقسيم آنف الذكر ، لان بعض قطع الارض الاخرى من التقسيم غير متصلة بطريق قائم ، فلا على الحكم المطعون فيه في هذه الحالة اذ أطرح الشهادة آنفة الذكر وقد اقام قضاؤه على مايكفى لحمله وله أصله الثابت بالاوراق ، ويكون هذا النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٤ - الطعن ١٦٠٤ لسنة ٤٩ ق) .

تموين

١١٣٣ - الاستيلاء لضمان تموين البلاد - التنفيذ الجبرى - التعويض .
المعارضة فى قيمة التعويض - الاختصاص بنظرها :
أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون
التموين معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ قد نصت
على انه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع
أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو
بعضها (٥) الاستيلاء على . . . أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى
معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول أو أى مادة أو سلعة . . . »
ونصت المادة ٤٤ من المرسوم بقانون آنف الذكر على أن « ينفذ الاستيلاء
المنصوص عليه فى المادة الأولى بند (٥) بالاتفاق الودى فأن تعذر الاتفاق
طلب أدائه بطريق الجبر ولمن وقع عليهم طلب الأداء جبرا الحق فى تعويض
أجزاء يحدد على الوجه الآتى . . . » . ونصت المادة ٤٧ منه على أن « تحدد
الاثمان والتعويضات والأجزاء المشار إليها فى المادة ٤٤ بواسطة لجان تقدير
يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها قرار من وزير التموين » . كما نصت المادة
٤٨ على انه « تقدم المعارضة فى قرارات لجان التقدير الى المحكمة الابتدائية
المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بخطاب
مسجل بتلك القرارات ، ويجب على قلم كتاب تلك المحكمة أن يقدم
العريضة فى خلال ٢٤ ساعة من استلامها الى رئيس الدائرة المختصة ويحدد
الرئيس جلسة لنظر هذه المعارضة ويخطر قلم الكتاب الخصوم بالموعد بخطاب
مسجل بعلم الوصول يرسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل .
وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن فى حكمها بأى طريقة
من طرق الطعن العادية أو غير العادية » . ومفاد هذه النصوص أن المشرع رأى
لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح فى ظروف استثنائية معينة الاستيلاء
على أية مصلحة خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول . . .
واشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الاستيلاء ، وحدد الطريقة

التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التي يصدر وزير التموين قرارا بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقا للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون . ثم رسم الطريق الذي يتبع للطعن في هذا التقدير اذا لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب اتباع اجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون انتهائيا وغير قابل للطعن بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية ، ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تحويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهي قرارات ادارية - يعتبر استثناء من الأصل الذي يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الادارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع اليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التي ترفع اليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تفويت الغرض الذي ابتغاه المشرع من وضع تلك الاحكام وفتح الباب لتقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدي الى اهدار أحكامه . وغنى عن البيان أن تحويل تلك اللجان دون غيرها سلطة تقدير التعويض المستحق عن الاستيلاء ابتداء لا يحول دون التجاء ذوى الشأن الى المحاكم بطلب تعويضهم عن الضرر الناشئ عن تأخير تشكيلها أو تأخيرها في اصدار قراراتها وذلك على أساس المسؤولية التقصيرية اذا توافرت الشروط اللازمة لتحقيق هذه المسؤولية اذ يعتبر هذا التأخير بغير مسوغ شرعى تقتضيه ظروف الأحوال خطأ يستوجب مسؤولية فاعله عن الضرر المتسبب عنه لما كان ذلك ، فلن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بالنسبة للشركة الطاعنة بقبول الدعوى المبتدأة التي رفعها المطعون ضده الأول امام المحكمة الابتدائية بطلب تدب خبير لتقدير ما يستحقه من تعويض بسبب استيلاء المطعون ضده الرابع بصفته على

مطحنه وانتفاع الشركة الطاعنة به خلال الفترة من ٦٧/٦/٧ الى ٦٩/٨/٣ مع الحكم الذى يسفر عنه تقرير الخبير- والزم الشركة الطاعنة بأن تدفع الى المطعون ضده الأول مبلغ ٦٩٢٢,٣٥٤ جنيه وذلك استنادا على مقاله من أحقية المطعون ضده الأول فى الالتجاء مباشرة الى القضاء بدعوى مبتدأة مادام لم يثبت ان لجنة قد شكلت لتقدير المستحق له وأنها أصدرت قرارا فى هذا الشأن ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتفسيره .
(نقض ١٩٨٢/١١/١١ - الطعن ٧١٥ لسنة ٤٩ ق).

تنظيم وبناء

١١٣٤ - تحديد الشارع لطريقة اعلان قرار اللجنة المختصة الصادر بالهدم الكلى او الجزئى او التدعيم او الترميم او الصيانة - لاقيمة للعلم اليقيني : لما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين المنطبق على الدعوى - قد نص فى المادة ٣٣ منه على ان « يعلن قرار اللجنة بالطريق الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق ... فاذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة متقطعة او لعدم الاستدلال على محال اقامتهم او لامتناعهم عن تسليم الاعلان تلصق نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة او فى مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة الواقع فى دائرتها المنشأة او فى مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات فى مقر المجلس المحلى المختص بحسب الاحوال وتتبع الطريقة ذاتها فى اعلان القرارات الخاصة بالمنشآت التى لم يستدل على ذوى الشأن فيها » وفى المادة ٣٤ منه على ان « لكل من ذوى الشأن ان يطعن فى القرار المشار اليه بالمادة السابقة فى موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار اليه امام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقار » فان مفاد ذلك ان الشارع حدد طريقة اعلان قرار اللجنة المختصة الصادر بالهدم الكلى او الجزئى او التدعيم او الترميم او الصيانة على النحو الموضح بالمادة ٣٣ المذكورة وجعل هذا الاعلان هو الاجراء الذى يفتح به ميعاد الطعن فى ذلك القرار فلا يغنى عنه العلم المؤكد بصدور ذلك القرار بأية طريقة اخرى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر ان علم الطاعن اليقيني بصدور قرار الازالة تفتح به مواعيد الطعن ورتب على ذلك نفاذ القرار وقضى بالاخلاء ، فانه يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٩٨٤/٦/١١ - الطعن ١٨٥٥ لسنة ٥٣ ق).

تنفيذ جبرى

- أولا - محل التنفيذ
- ثانيا - منازعات التنفيذ
- ثالثا - حجز المنقول
- رابعا - حجز ما للمدين لدى الغير
- خامسا - الحجز على العقار ويبيعه
- سادسا - مسائل متنوعة

أولاً - محل التنفيذ

١١٣٥ - ملكية المنشآت لا تنتقل الى المشتري الا بتسجيل عقد البيع اما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق وقبل التسجيل تظل الملكية للبائع ويكون الحجز الموقع على البائع قد صادف مالا مملوكا للمدين .

ان ملكية المنشآت لا تنتقل الى المشتري الباني بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الارض وانما بتسجيل عقد البيع لان عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه ان تكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به الا أن هذا العقد لا ينتج اثرا بشأن تملك المشتري لما يقيمه من مبان لان حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقا لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقارى الا بالتسجيل اما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق مقابل ان يدفع للمشتري اقل القيمتين قيمة المواد واجرة العمل او قيمة مازاد في ثمن الارض بسبب المنشآت وفقا لما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدنى واذا كان الثابت من الواقع ان الطاعنين تمسكا امام محكمة الموضوع بأن المباني التى شيدها مورثهما قد تكاملت فى شهر يوليو سنة ١٩٧١ فى حين أن عقد البيع الصادر الى هذا المورث من المدين المحجوز عليه لم يسجل الا بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٨ تاليا للحجز الموقع من مصلحة الضرائب فى ١٩٧١/٦/١٠ والمشهد فى ١٩٧١/١٢/٢٥ فإن الحجز يكون قد وقع على عقار مملوك للمدين حتى ولو صح قول الطاعنين بأن مورثهما هو الذى أقام المباني لان ملكية هذه المباني تثبت للبائع المدين المحجوز عليه بحكم الالتصاق طالما كان المشتري الباني لم يسجل عقد شرائه قبل توقيع الحجز ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص صائبا الى هذه النتيجة بقوله ان القدر المبيع من المدين المحجوز عليه لم تنتقل ملكيته الى مورث الطاعنين الا بالتسجيل فى ١٩٧١/١٢/٢٨ وقبل هذا التاريخ كان عقدا عرفيا لا ينقل الملكية فيكون الحجز قد صادف مالا مملوكا للمدين ، فإن فى ذلك مايكفى ردا ضمنيا على الدفاع الذى اثاره الطاعنان بتملك مورثهما دون المدين البائع للمباني التى أقامها .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق) .

١١٣٦ - العبرة في تمتع المدين بالحماية التي أسبغها عليه القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ بعدم جواز التنفيذ على الأراضي الزراعية اذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة هي بثبوت صفة المزارع له قبل ابتداء التنفيذ واستمرارها الى وقت التمسك بالدفع ولا يشترط أن تثبت له هذه الصفة وقت نشوء الدين .

ان النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ على أنه « لا يجوز التنفيذ على الأراضي الزراعية التي يملكها المزارع اذا لم يجاوز ما يملكه منها خمسة أفدنة فإذا زادت ملكيته على هذه المساحة وقت التنفيذ جاز اتخاذ الاجراءات على الزيادة وحدها » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن العبرة في تمتع المدين بهذه الحماية هي بثبوت صفة المزارع له قبل ابتداء التنفيذ . واستمرارها الى وقت التمسك بالدفع ، وان تدخل الأرض المراد التنفيذ عليها في الخمسة أفدنة الأخيرة التي يملكها وقت التنفيذ ، وقد أفصحت المذكرة الايضاحية للقانون عن ذلك ، واذ كان ماتقدم واغفل المشرع النص على عدم جواز التمسك بهذا النظر اذا كان المدين يملك وقت نشوء الدين أكثر من خمسة أفدنة أو كان غير زارع على غير مافعل في المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٦ فإن القول باشتراط أن يكون المدين زارعا وقت نشوء الدين يكون على غير سند من القانون .

(نقض ١٣/٣/١٩٨١ - الطعن ٤١٣ لسنة ٤٢ ق) .

١١٣٧ - ان المشرع - توخيا منه لكفالة الحماية الاقتصادية للمؤمن عليه والمستحقين عنه قد وضع قاعدة أمرة من مقتضاها حظر الحجز على مستحقات المؤمن عليه او المستحقين عنه في الهيئة او النزول عنها الا لدين النفقة او لدين الهيئة وبما لا يتجاوز الربع . المبالغ التي تستقطعها الهيئة من مستحقات المؤمن عليه لديها على اقساط شهرية وفقا للجداول المرافقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ ، لا تعدو كونها دينا عليه مقابل مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش .

النص في المادة ١١٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - الواردة في الباب العاشر ضمن الأحكام العامة بأن (لا يجوز الحجز او النزول عن مستحقات المؤمن عليه في الهيئة الا لدين النفقة او لدين الهيئة وبما لا يتجاوز الربع . . كما لا يجوز الحجز على مستحقات صاحب المعاش او

المستحقين عنه الا لدين النفقة او لدين الهيئة وفي الحدود المشار اليها في الفقرة السابقة) مفاده ان المشرع - توخيا منه لكفالة الحماية الاقتصادية للمؤمن عليه وللمستحقين عنه بتوفير حد ادنى لتفقات معيشتهم عند بلوغه سن التقاعد ومعيشتهم من بعد وفاته - قد وضع قاعدة أمرة من مقتضاها حظر الحجز على مستحقات المؤمن عليه او المستحقين عنه في الهيئة او النزول عنها الا لدين النفقة او لدين الهيئة وبما لا يتجاوز الربع ، لما كان ذلك وكانت المبالغ التي تستقطعها الهيئة من مستحقات المؤمن عليه لديها على اقساط شهرية وفقا للجداول المرافقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ لا تعدو كونها دينا عليه مقابل مدة خدمته السابقة المحسوبة في المعاش وكان قرار رئيس الجمهورية سالف الذكر في شأن قواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش الصادر نفاذا للمادة ٨٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا يحول دون مراعاة الحكم الذي تقضى به المادة ١١٨ من القانون المذكور من وجوب الا يتجاوز الاستقطاع من مستحقات المؤمن عليه لدى الهيئة على المؤمن عليه ربع مستحقاته في الهيئة ومن ثم فانه لا يجوز ان يتجاوز ما تستقطعه الهيئة الطاعنة من معاش المطعون عليه الذي تقرر له لديها بعد بلوغه سن التقاعد استيفاء للمبالغ المستحقة لها عليه عن المدة السابقة المحسوبة في معاشه ربع المعاش الذي تقرر له واذا التزم الحكيم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا مما يكون النعى عليه قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٤٣٦ لسنة ٤٧ ق) .

١١٣٨ - الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل - تنفيذ عقارى - شرط كون المال المحجوز عليه مملوكا للمدين - البيع العرفي - أثره :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ان الملكية في المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - الا بالتسجيل - وما لم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة البائع ومن ثم وعملا بنص المادة ٢٣٤ من القانون المدنى يظل العقار المبيع باقيا ضمن أموال البائع الضامنة لالتزاماته واذا خالف الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر واقام

قضاءه ببطلان الحجز العقارى واعتباره كان لم يكن على ماحصله من ان الثابت بعقد البيع العرفى ان المطعون ضده قد أوفى البائع له - مدين المصلحة الحاجزة - كامل ثمن العقار المحجوز عليه وأستلم هذا العقار من بائعه فيكون له حق الانتفاع به من تاريخ ابرام العقد عملا بالمادة ٤٥٨ من القانون المدنى ولو لم يكن العقد مسجلا ويكون الحجز العقارى المتوقع على هذا العقار من المصلحة الحاجزة باطلا لانه غير مملوك لمدينها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ - الطعن ٧٠٩ لسنة ٤٩ ق) .

ثانيا - منازعات التنفيذ

١١٣٩ - المنازعة الموضوعية والوقتية فى التنفيذ . ماهية كل منها . الحكم الصادر فى منازعة موضوعية فى تنفيذ حكم مستعجل . لاحجية له أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .

أن المقصود بالمنازعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بحسم النزاع فى أصل الحق فى حين ان المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم باجراء وقتى لايمس أصل الحق ، واذ كان الحكم المستعجل بطرد المطعون ضدها الاولى من عين النزاع لاحجية له أمام قاضى الموضوع بأعتباره أجراء وقتيا لايمس أصل الحق فأن المنازعة فى تنفيذه - وان وصفت بأنها موضوعية - لاتمس بالتبعية أصل الحق وتظل بدورها منازعة وقتية ولا حجية لها أمام قاضى الموضوع ، واذ كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح فأن الحكم المطعون فيه وقد حصل بماله من سلطة فى هذا الشأن ان دعوى المطعون ضدها الاولى رقم ١٧٧ لسنة تنفيذ الرمل واستئنافها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الابتدائية هى منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة وبالتالي فلا حجية لما قضى به من رفض هذه المنازعة ورفض طلب التعويض أمام محكمة الموضوع فأنه يكون قد طبق صحيح القاتون بما يتعين معه رفض هذا النعى .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٥٠ ق) .

١١٤٠ - قاض التنفيذ - اختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ايا كانت قيمتها فيما عدا ما استثنى بنص خاص :

ان المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي تلك التي يطلب فيها الحكم باجراء يحسم النزاع في أصل الحق ، وان مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية هو ان المشرع استحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير مما مقتضاه ان قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية ايا كانت قيمتها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في دعوى التنفيذ الموضوعية رقم ٢٥٨١ سنة ١٩٧٢ عابدين الذي تأيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٠٦٩ سنة ٩٠ ق القاهرة قد عرض للملكية المرحوم محمد احمد راشد مورث المطعون عليهم الرابعة والخامس والسادس للعقار محل النزاع للفصل في منازعة التنفيذ الموضوعية المقامة من الطاعنة ، بعد أن تناضل الخصوم في هذا الشأن ، واستندت الطاعنة في تلك المنازعة الى انها مالكة للعقار المذكور ولم تكن أسباب الحكم في هذا الخصوص زائدة عن حاجة الدعوى بل جاءت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوق الحكم ، لما كان ماتقدم وكان ما يحوز من الحكم قوة الأمر المقضي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو منطوقه وما يتصل بهذا المنطوق من الأسباب التي ترتبط به ارتباطا وثيقا ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد أقام قضاءه على ما يكفي لحمله ، فلا عليه في هذه الحالة ان لم يتبع كل حجة للخصوم ويرد عليها استقلالاً طالما ان في قيام الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها الرد الضمني المنقظ لكل حجة تخالفها ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

١١٤١ - القرار الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر المنازعة في التنفيذ واحالتها الى قاضى التنفيذ - طبيعته - حكم بعدم الاختصاص :
 أن ندب قاضٍ للتنفيذ في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية واختصاصه دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقئية ايا كانت قيمتها وبإصدار القرارات والاوامر المتعلقة بالتنفيذ لا يجعل منه دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ومن ثم فلا تعتبر احالة الدعوى من محكمة المواد الجزئية المذكورة اليه مجرد قرار باحالة الدعوى اداريا من دائرة المحكمة الى دائرة اخرى من دوائرها وانما هو في حقيقته قضاء ضمنى بعدم اختصاص تلك المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباحالتها الى قاضى التنفيذ باعتباره المختص بنظرها - لما كان ذلك - فان الاحالة وان كانت قد اتخذت شكل القرار الا أنها في حقيقتها حكم قضى ضمنا بعدم اختصاص المحكمة المذكورة نوعيا بنظر الدعوى ومن ثم احالتها الى قاضى التنفيذ باعتباره المحكمة المختصة بنظرها ، ومؤدى ذلك أن تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها اعمالا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٠ من قانون المرافعات وبالتالي فقد كان على قاضى التنفيذ نظر الدعوى والفصل فيها ، واذا عاد فقضى بعدم اختصاصه بنظر الشق المستعجل منها الخاص بفرض الحراسة على عقار النزاع وباحالته الى محكمة الامور المستعجلة بالقاهرة وأيده الحكم المطعون فيه في ذلك فانه يكون قد أخطأ القانون .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ ق) .

١١٤٢ - اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بكافة منازعات التنفيذ الوقئية والموضوعية - شرط اعتبار المنازعة من منازعات التنفيذ - مثال :
 أن المشرع في قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالى الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ والمعمول به اعتبارا من ١٩٦٨/١١/٩ استحدث بنص المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات نظام قاضى التنفيذ ، واختصه بنص المادة ٢٧٥ دون غيره بالفصل في جميع المنازعات الموضوعية والوقئية ايا كانت قيمتها ، وأوجبت المادة الثانية من قانون اصداره على المحاكم أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم اخرى بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها ، واستثنى من ذلك

الدعاوى المحكوم فيها أو المؤجلة للنطق بالحكم ، مما يفاده أن اختصاص قاضي التنفيذ بالفصل في المنازعات المشار اليها اختصاص نوعي متعلق بالنظام العام ومن ثم يعتبر مطروحا دائما على المحكمة تقضى فيه من تلقاء نفسها فتحيل منازعات التنفيذ الموضوعية والوقائية المنظورة أمامها أيا كانت قيمتها الى قاضي التنفيذ الذي أصبح مختصا بها طالما أنها تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم - والمقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لكي تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ في معنى المادة ٢٧٥ سالفه الذكر يشترط أن يكون التنفيذ جبريا وأن تكون المنازعة منصبة على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة في سير التنفيذ واجراءاته ، واذ كان الثابت بالاوراق أن المطعون ضده الاول أقام دعواه ابتداء بطلب الحكم بصفة مستعجلة بايقاف تنفيذ اجراءات الحجز الاداري الموقع في ٢٣/٤/١٩٦٧ حتى يفصل في الموضوع ببراءة ذمته من مبلغ الدين المحجوز من أجله فتكون هذه الدعوى مؤثرة في سير اجراءات التنفيذ ذلك أنه اذا ما قضى ببراءة الذمة استقر الايقاف المؤقت ليصبح نهائيا أو قضى برفض الدعوى فيزول الايقاف المؤقت وتستأنف اجراءات التنفيذ سيرها وبالتالي تكون منازعة موضوعية في التنفيذ مما يدخل في اختصاص قاضي التنفيذ ، لما كان ذلك وكان قضاء محكمة اول درجة بتاريخ ١٩٦٧/٨/٧ بوقف التنفيذ مؤقتا قضاء في مسألة لم تكن من اختصاص محكمة اول درجة أصلا وانما اختصت بها تبعا لاختصاصها بالمسألة الموضوعية التي أصبحت من اختصاص قاضي التنفيذ وقد أدرك قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٦٨ الخصومة في شأنها أثناء قيامها أمام تلك المحكمة وقبل أن تحكم فيها أو تؤجلها للنطق بالحكم فكان المتعين عليها اعمال نص المادة الثانية من قانون الاصدار سالفه البيان باحالة الدعوى بحالتها الى قاضي التنفيذ واذ استمرت في نظرها وقضت فيها بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٤ ببراءة ذمة المطعون ضده الاول وتصمن قضاؤها هذا قضاء باختصاصها مخالفة فيه النظر الصحيح في القانون واذ استأنف المحكوم عليهما (الطاعنان في الطعن المائل) الحكم المذكور مما مقتضاه اعتبار مسألة الاختصاص مطروحة في الاستئناف ولكن محكمة الاستئناف قضت في الموضوع بحكمها المطعون فيه دون أن تعمل أحكام الاختصاص النوعي على الوجه القانوني فإن الحكم المطعون فيه يضحى مخالفا للقانون .

(نقض ١٩٨٣/٦/٥ - الطعن ٣١٨ لسنة ٥٠ ق) .

١١٤٣ - اجراءات التنفيذ الجبرى على المجال التجارية - تعدد المستأجرين - المفاضلة بينهم - تخرج عن الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ - نظام عام :

لما كان استخلاص فسخ عقد الايجار أو نفى ذلك هو من شأن محكمة الموضوع الا انه يشترط ان تبين كيف أفادت الأوراق معنى ما استخلصته وان يكون هذا البيان سائغا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول طلب التمكين من المحل التجارى محل المنازعة لرفعه قبل الاوان على سند من القول بأن « البين من الأوراق وما تقدم من مستندات انه كان قد صدر حكم موضوعى بالاخلاء ضد المستأجر الاصلى (مورث المستأجرين) وأن هذا الحكم القضائى سابق على البيع وقد أبدى من يمثل الشركة مالكة العقار اعتراضه على البيع مستندا الى ذلك الحكم . . . وقد ظهر من أوراق التنفيذ وعلى لسان المؤجرة أن هذا الحكم نهائى وان المشتري والراسى عليه المزاى قد أبرما عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٦/١١/١ مع الشركة مالكة العقار ومن ثم أضحى ضروريا ان يسبق طلب الفصل فى طلب التمكين المطلوب فى الدعوى الراهنة الفصل فى صحة ونفاذ عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٦/١١/١ والصادر للراسى عليه المزاى . . . اذ ان ظواهر الامور تشير الى انقضاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ أو فى القليل تعدد عقود الايجار بشأن مكان واحد وصدورها من مؤجر واحد الى مستأجرين متعددين وما يتطلبه هذا من مفاضلة بين العقدين . . . ولا يدخل فى نطاق خصومة التنفيذ او فى جوهر النزاع ومداره المفاضلة بين هذين العقدين واسقاط احدهما وذلك على فرض ان العقد المؤرخ ١٩٦٣/٥/١ لازال قائما ، وترتبيا على ذلك فإن طلب التمكين يكون سابقا لاوانه وبالتالي غير مقبول ، لما كان ذلك وكان لم يثبت من الأوراق أن حكم الاخلاء المشار اليه فى مدونات الحكم المطعون فيه كان ضمن مستندات الدعوى أثناء نظرها امام محكمة الموضوع وكان استناد الحكم المطعون فيه الى وجود هذا الحكم على مجرد ادعاء المؤجر بالقول بأنه صدر وصار نهائيا فإن الحكم يكون علاوة على مخالفة الثابت بالأوراق قد شابه الفساد فى الاستدلال ، كما أن القول بأن المفاضلة بين عقدى الايجار - على فرض قيام عقد المدين - لا تدخل فى نطاق خصومة التنفيذ او فى جوهر النزاع ومداره لا يتفق وصحيح القانون - والامر هنا يتعلق بالنظام العام فى مسألة الاختصاص

النوعى. ولهذه المحكمة ان تتصدى لها من تلقاء نفسها طالما كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع وقالت فيها كلمتها .
(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠ - الطعن ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق).

١١٤٤ - المنازعة في التنفيذ - ماهيتها - مايشترط فيها :
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات (والتي خصت قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية ايا كانت قيمتها) ، يشترط ان تكون المنازعة منصبة على اجراء من اجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ واجراءاته واذا كانت الخصومة منعقدة بشأن بطلان اجراءات بيع حق الايجار وطلب المدين اعادة الحال الى ماكانت عليه باعادة تمكينه من العين المؤجرة له وبيعت جبرا ، وبالطبع سيؤثر الفصل فى هذا الطلب على مجريات التنفيذ من حيث مضيتها قدما فى إنتاج أثرها أو العدول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الايجار المنفذ به وكل مايتعلق به فى خصومة التنفيذ .
(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠ - الطعن ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق).

ثالثا - حجز المنقول

١١٤٥ - اجراءات حجز السفينة وبيعها خضوعها لاحكام القانون البحرى
المواد ١ - ٢٩ منه - فقد السفينة صلاحيتها أو صيرورتها خطأ . خضوعها للاجراءات العادية فى حجز المنقول وبيعه دون القانون البحرى .
أنخضع المشرع السفينة - وهى فى الاصل مال منقول - لنظام قانونى يميزها عن غيرها من المنقولات وتقترب به من العقار ومن ذلك ماتضمنته المواد من ١٠ الى ٢٩ من قانون التجارة البحرى بشأن حجز السفينة وبيعها فأوصت المادة ١٥ من القانون المذكور أن يتم بيع السفينة أمام قاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسه ويحصل البيع بطريق المزايدة بعد المناداة على السفينة بالبيع ونشر الاعلانات بالجرائد وتعليقها فى اللوحات المعدة لذلك ، وأن هذا التنظيم الخاص إنما يتعلق بالمنشأة العائمة بحيث يصدق عليها وصف السفينة فأن اختصاص قاضى البيوع المنصوص عليه فى المادة ١٥ من القانون البحرى لايقوم الا اذا كانت مثل هذه المنشأة صالحة للملاحة فاذا فقدت

صلاحيتها أو تحولت الى حطام زال عنها وصف السفينة واتبع في حجزها وبيعها الاجراءات الخاصة بالمنقول دون الاجراءات المنصوص عليها في القانون البحرى .

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٤ - الطعن ٦٥٧ لسنة ٤٠ ق) .
 ١١٤٦ - البيع الجبرى للمنقول - آثاره - امتناع التمسك بقاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية :

لما كان بيع المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما فى ذلك حق الايجار يعتبر بيع منقول وتسرى فى شأنه المادة ٩٧٦ / ١ من القانون المدنى ، الا أن النص فى هذه المادة على أن « من حاز منقولا أو حقا عينيا على منقول أو سندا لحامله فإنه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته » يدل على أنه لتطبيق هذه القاعدة فى المنقول يتعين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك اذ التصرف لا ينقل الملكية مادام قد صدر من غير مالك . ولكن تنقلها الحيازة فى هذه الحالة وتعتبر سببا لكسب ملكية المنقول ، اما اذا كان التصرف صادرا من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لأن التصرف هو الذى يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف اليه ، ولما كان فى البيع بالمزاد يعتبر المدين فى حكم البائع والراسى عليه المزاد فى حكم المشتري ، ولما كان ذلك ، وكان البين من أوراق الدعوى أن الراسى عليه المزاد (ابراهيم الشابورى) قد تلقى حيازة المنقولات الراسى مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعتين - فإنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية فى هذا المقام ولا تصلح سندا لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويبقى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذى يحكم علاقة طرفيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف البيان - قد أنهى صحيحا الى بطلان اجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين (المدين والراسى عليه المزاد) الى الحالة التى كانا عليها قبل رسو المزاد أى بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من بعده (الطاعتين) فإن قضاءه برفض طلب رد المنقولات الى الطاعتين استنادا الى القول بتملك الراسى عليه المزاد هذه المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ومستوجبا نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠ - الطعن ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق) .

رابعاً - حجز ماللمدين لدى الغير

١١٤٧ - المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفعته - مؤدى اعتباره خصماً فيها :

المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفعته . اعتباره خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها . مؤداه . اختصاصه فى الطعن بالنقض صحيح .
(نقض ١٩٨١/٢/٦ - الطعن ٣١٨ لسنة ٤٢ ق).

١١٤٨ - مصلحة الطاعن فى اختصاص المحجوز لديه فى الطعن بالنقض . المحجوز لديه . الاحتجاج فى مواجهته بالحكم الصادر فى دعوى صحة الحجز المختصم فيها . للطاعن مصلحة حقيقية فى اختصاصه فى الطعن بالنقض .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٧ - الطعن ١١٤ لسنة ٤٥ ق).

١١٤٩ - دعوى صحة الحجز التحفظى - ميعاد رفعها - مخالفة الميعاد - أثرها :
سواء كان أمر الحجز التحفظى ماللمدين لدى الغير قد صدر من القاضى المختص باصدار أمر الاداء فى الحالات التى يجوز له فيها ذلك وفقاً للمادة ٢١٠ من قانون المرافعات أو كان الحجز التحفظى قد صدر من قاضى التنفيذ اذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذى أو كان دينه غير معين المقدار وفقاً للمادة ٣٢٧ من قانون المرافعات فإنه يتعين على الدائن فى الحالين أن يطلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال ميعاد معين وهو الثمانية أيام التالية لتوقيع الحجز فى حالة صدوره من قاضى الاداء وفقاً للمادة ٢١٠ سالفه البيان أو فى خلال الثمانية أيام التالية لاعلان ورقة الحجز الى المحجوز لديه فى الحالة الثانية وفقاً للمادة ٣٣٣ من قانون المرافعات ورتب المشرع على مخالفة ذلك فى الحالين اعتبار الحجز كان لم يكن - لما كان ذلك وكانت الدعوى بطلب ثبوت الحق وصحة الحجز لم ترفع الا بعد تجاوز هذا الميعاد فإن مقتضى ذلك هو قبول الدفع المبدى من الطاعن باعتبار الحجز كان لم يكن دون مساس بالدعوى ذاتها التى استقامت صحيحة بما لا يحول دون نظرها كدعوى مستقلة لاعلاقة لها بالحجز الذى لم يطلب الحكم بصحته فى الميعاد واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا

النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف في شأن قضائه بصحة الحجز التحفظي الموقع تحت يد المطعون ضدهما الأخيرين فانه يكون منغيا بمخالفة القانون بما يتعين نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨ - الطعن ٤٩٣ لسنة ٤٩ ق).

خامساً - الحجز على العقار وبيعه

١١٥٠ - التنفيذ على العقار - الاعتراض على قائمة شروط البيع - - ماجرى به قضاء محكمة النقض من أن للمدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها الاجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ مرافعات يعتبر استثناء ولا يقاس عليه التقادم الطويل المسقط - أساس وآثار ذلك .

لما كانت المادة ٤٢٢/١ من قانون المرافعات تنص على أن « أوجه البطلان في الاجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والكفيل العيني والدائنين المشار اليهم في المادة ٤١٧ ابدائها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار اليها بثلاثة أيام على الأقل والاسقط حقهم في التمسك بها » . وكانت المنازعات التي تثار حول الدين المنفذ به سواء من حيث صحته أو استحقاقه أو مقداره أو انقضائه بأي سبب من أسباب الانقضاء تدرج ضمن أوجه البطلان التي نصت عليها هذه المادة . فإن الاصل هو سقوط حق من عنتهم المادة المذكورة في التمسك بما لا يتصل بالنظام العام من تلك الاوجه ما لم يتم بالطريق وفي الميعاد المشار اليه - أما ماجرى به قضاء هذه المحكمة من أنه للمدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها الاجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات فهو استثناء مرجعه أنه لا يستساغ المضي في بيع العقار محل التنفيذ لاقتضاء دين انقضي بتمام الوفاء به فعلاً . ولا يقاس عليه التقادم الطويل المسقط فهو لايعني أن الدين قد تم الوفاء به ، ولا يؤدي بذاته الى انقضاء الدين وانما يتوقف اسقاطه للمدين على

التمسك به في الوقت المناسب وعدم سبق النزول عنه صراحة أو ضمنا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن اعتد بتمسك المطعون ضده بالتقادم الطويل المسقط رغم سقوط حقه في التمسك به لعدم ابدائه في الميعاد وبالطريقة التي حددتها المادة ١/٤٢٢ من قانون المرافعات وقضى تبعا بالغاء اجراءات نزاع الملكية بالنسبة لاطيان المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القابون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة الى التعرض لباقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الاحالة .
(نقض ١٩٨١/١/٧ - الطعن ٨٥٧ لسنة ٤٧ ق) .

١١٥١ - يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار المترتبة على عقد البيع الاختيارى ومنها ضمان عدم التعرض للمشتري الا اذا توافرت للبائع (المزوع ملكيته) أو ورثته بعد تاريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبعة المدة الطويلة المكسبة للملكية .
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر برسو المزاد ليس حكما بالمعنى المفهوم للأحكام الفاصلة في الخصومات وانما هو عقد بيع ينعقد جبرا بين مالك العقار المنفذ عليه وبين المشتري الذي تم ايقاع البيع عليه ، ومن ثم فإنه يترتب على صدور حكم مرسى المزاد وتسجيله الآثار التي تترتب على عقد البيع الاختيارى ، وكان من أحكام البيع المقررة بالمادة ٤٢٩ من القانون المدنى ان البائع وورثته يلتزمون بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع أو منازعته فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع اللهم الا اذا توافرت لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع - ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شروط وضع اليد على العين المبعة المدة الطويلة المكسبة للملكية ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن اندائن المرتهن - شأنه شأن المستأجر والمستعير والمودع لديه والمتفع - لا يجوز العتار المرهون حيازة حقيقية لعدم توافر الركن المعنوى للحيازة لديه ، وانما يحوزه حيازة مادية عرضية نيابة عن المدين الراهن الذى تظل له الحيازة الحقيقية يباشرها بواسطة الدائن المرتهن ، لما كان ماتقدم وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن الراسى عليه المزاد (المطعون عليه الثانى) لم يتسلم القطعة الاولى من الارض المرهونة والبالغ مساحتها ٢ ... - ١٩ ط - ١ ف والمقول بأنها تدخل ضمن حكم مرسى المزاد وانما بقيت في

حياسة الدائن المرتهن يجوزها نيابة عنهم منذ صدور ذلك الحكم في ١٤/٩/١٩٤٩ وبذلك فإنهم يكونون قد تملكوها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، فإن الحكم المطعون فيه اذا طرح هذا الدفاع وقصر التسليم على القطعتين الثانية والثالثة من الأرض المرهونة على سند من القول بأن ورثة المدين لم يكونوا يضعون اليد على القطعة الأولى المقول بدخولها في حكم مرسى المزاد بأشخاصهم يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، مما حجب عنه بحث مدى توافر شروط وضع اليد المدة المكسبة للملكية لدى الطاعنين ومورثهم بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ١١٥٦ لسنة ٤٧ ق).

١١٥٢ - الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى يعتبر خالفا خاصا ، رسو المزاد من شأنه نقل الملكية دون انشاء ملكية جديدة . أثره على حقوق العمال . رسو المزاد فى البيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل اليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز . وبذلك يعتبر الرأسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خالفا خاصا انتقل اليه الحق من البائع بمقتضى التصرف بالبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى . ولما كان النص فى المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ ضريحا فى أن انتقال ملكية المنشأة من صاحب عمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات المترتبة للعمال فى ذمة رب العمل ، واعتبار خلفه مسئولا عن تنفيذها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسائر الحكم الابتدائى فى القول بأن الرأسى عليه مزاد البيع الجبرى لا يعتبر خالفا خاصا ملتزم بحقوق العاملين بالمنشأة التى رسي مزادها بمقولة أن من يلتزم بهذه الحقوق فى حكم المادة ٨٥ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو من تلقى ملكية المنشأة بعمل قانونى ارادى . ورتب على ذلك القضاء برفض الدعوى وهو ما حجب عنه بحث مدى استحقاق الطاعن لمرتبه خلال فترة تجنيده من ٤/١٠/١٩٦٧ حتى ٣١/٥/١٩٧٠ . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١١/١٨ - الطعن ٩٤٠ لسنة ٤٦ ق).

١١٥٣ - الدائن بحق مضمون برهن عقارى تقيد قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . اعتباره طرفا فى الاجراءات من تاريخ الاعلان بورقة الاخبار بايداع قائمة شروط البيع . له طلب الحلول محل الدائن مباشر الاجراءات - لهذا الدائن أن يستمر فى اجراءات البيع دون حاجة الى استئذان القاضى .

الذين من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعتين من الدائنين المقيدة حقوقهم قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وأنها تمسكتا بمذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف بالحلول محل المطعون ضده السادس مباشر الاجراءات على سند من المادة ٦٣٧/٣ من قانون المرافعات ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الذى يحكم واقعة النزاع ، وهو ما تخوله لهما المادة ٤١١/٣ من القانون المذكور حيث تجيز مع بقاء موضوع الطلب الاصلى على حاله تغيير سببه وكذا تدعيمه بوسائل دفاع جديدة ، ومن ثم فإن الطاعتين باعتبارهما دائنتين بحق مضمون برهن عقارى مقيد قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية تعتبران بنص المادة ٦٣٧/٣ السالف ذكرها طرفا فى الاجراءات من تاريخ الاعلان بورقة الاخبار بايداع قائمة شروط البيع ، ولهما ان يطلبوا حلولهما محل الدائن مباشر الاجراءات بالشروط والاضاع المقررة فى قانون المرافعات المشار اليه .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٦ لسنة ٣٥ ق) .

١١٥٤ - انتقال المنشأة بالبيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبدأة للرأسى عليه المزاد ، وانما من شأنه أن ينقل اليه ملكية الشئ المبيع من المدين أو الحائز . يعتبر الرأسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقلت اليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى .

انتقال ملكية المنشأة بالبيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبدأة للرأسى عليه المزاد وانما من شأنه أن ينقل اليه ملكية الشئ المبيع من المدين أو الحائز وبذلك يعتبر الرأسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقلت اليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى ، لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ صريحا فى ان انتقال ملكية المنشأة من صاحب العمل الى غيره بأى تصرف مهما كان نوعه لا يؤثر فى عقد العمل ، فيبقى العقد قائما بقوة القانون بين العامل وصاحب العمل الجديد كما لو كان أبرم معه منذ البداية وينصرف اليه أثره ويكون مسئولا عن تنفيذ جميع

الالتزامات المترتبة للعمال في ذمة صاحب العمل السابق ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وسأير الحكم المستأنف في القول بأن الراسي عليه المزاد في البيع الجبرى لا يعتبر خلفا خاصا يلزم بحقوق العاملين بالمنشأة التى رسا مزادها قولا بأن من يلتزم بهذه الحقوق في حكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو من تلقى ملكية المنشأة بتصرف ارادى ورتب على ذلك تأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير صفة مما حجبه عن بحث مدى احقية الطاعن في المبالغ المطالب بها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١/٤ - الطعن ١١٨ لسنة ٤٣ ق).

١١٥٥ - الحكم بايقاع البيع الجبرى - تسجيله - أثره :
الحكم بايقاع بيع العقار . لا تنتقل به الملكية الا بتسجيله . المشتري لحصة أحد الشركاء بعقد مسجل قبل تسجيل حكم ايقاع البيع أو قبل التاريخ الذى يرتد اليه أثر تسجيله . عدم اختصاصه في اجراءات البيع . اثره . انتقال الملكية لهذا المشتري ولو كان متواطئا مع البائع . علة ذلك .

(نقض ١٩٨٢/١/٢٤ - الطعن ١٩٢٠ لسنة ٥٠ ق).

١١٥٦ - دعوى البيوع - سريان قواعد وقف الدعوى واعتبارها كأن لم تكن :
اذ كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لاسبابه في أعمال قواعد قانون المرافعات المتبعة أمام المحكمة الجزئية على دعوى البيوع وقضائه تبعا لذلك بوقف الدعوى جزاء لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات ثم قضائه باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تنفيذ ما أمرت به المحكمة بعد مضي مدة الوقف كما تقضى بذلك الفقرة الثانية من المادة المذكورة وكان لا يوجد نص في القانون يستثنى دعوى البيوع من تطبيق القواعد المذكورة عليها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ - الطعن ١٢٠٦ لسنة ٤٨ ق).

١١٥٧ - يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا أنتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى :
انتقال ملكية المنشأة بالبيع الجبرى لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز وبذلك يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى .
(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ - الطعن ٧٩٩ لسنة ٤٧ ق) .

١١٥٨ - انتهائية الحكم الصادر بايقاع بيع العقار جبرا - نطاقها :
لما كانت انتهائية الحكم الصادر بايقاع البيع فيما لا يجوز استئنافه فيه لا تؤدي بذاتها الى تصحيح صفات الخصوم فى الحكم المذكور فيما قضى فيه انتهائيا اذا كانت صفاتهم فيه غير صحيحة كما أن تدخل شخص غير ممثل فى الخصومة امام محكمة اول درجة تمثيلا صحيحا فى الاستئناف منضما الى المستأنف الذى لم تكن له صفة فى تمثيله لا يجعل منه خصما فى الدعوى الا فيما طرح على محكمة الاستئناف وفصلت فيه بحكم حاسم للخصومة فى شأنه فاذا ما انتهت فى قضائها الى عدم جواز استئنافه حكم ايقاع البيع لان مازع عنه الاستئناف لا يدخل فى الحالات التى يجوز فيها استئنافه والتى وردت فى القانون على سبيل الحصر فان ما طرح على محكمة الاستئناف من الامور التى استؤنف الحكم فيها وقضى بعدم جواز استئنافه فيها هو شكل الاستئناف فقط ولا يتعداه الى موضوع هذه الامور الذى لم يطرح على محكمة الاستئناف ولم تفصل فيه لان الحكم المستأنف فيما قضى به فيها انتهائى ولا يجوز استئنافه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ ق) .

١١٥٩ - يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا شأنه شأن المشتري فى البيع الاختيارى .

أن انتقال ملكية المنشأة بالبيع لا ينشئ ملكية جديدة مبتدأة للرأسى عليه المزاد وإنما من شأنه أن ينقل إليه ملكية الشيء المبيع من المدين أو الحائز ، وبذلك يعتبر الراسى عليه المزاد فى البيع الجبرى خلفا خاصا انتقلت إليه ملكية المبيع شأنه فى ذلك شأن المشتري فى البيع الاختيارى .

(نقض ١٩٨٣/٦/١٣ - الطعن ١١١٧ لسنة ٤٨ ق) .

سادسا - مسائل متنوعة

١١٦٠ - نقض الحكم - أثره - عودة الخصومة والخصوم الى ماكنت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض - أحقية الخصم في استرداد ما كان خصمه قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دون حاجة الى تقاض جديد .

نقض الحكم المطعون - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يبنى عليه زواله وأعتبره كأن لم يكن ، وعودة الخصومة إلى ماكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، وعودة الخصوم الى مراكزهم الاولى كذلك ، وبالتالي الغاء كل ماتم نفاذا للحكم المنقوض من اجراءات ، فيصح من ثم استرداد ماكان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دون حاجة الى تقاض جديد .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٦ - الطعن ١٤٦ لسنة ٤٧ ق).

١١٦١ - الحكم الاستثنائي الصادر بالغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى - قابليته للتنفيذ الجبرى لازالة تنفيذ الحكم الابتدائي .

الحكم الاستثنائي الصادر بالغاء الحكم الابتدائي ورفض الدعوى يكون قابلا للتنفيذ الجبرى لازالة آثار تنفيذ الحكم الذى ألغى .

(نقض ١٩٨١/١٢/١٦ - الطعن ١٤٦ لسنة ٤٧ ق).

١١٦٢ - المناط في تعرف مالحكم من قوة الالزام .

المناط في تعرف مالحكم الصادر من قوة الالزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مراميه ، على أساس مايبين فيه - اذا لم يبين المنطوق ما ينصب عليه التنفيذ - بالرجوع الى ماتنازع حوله الطرفان امام المحكمة وما جاء باسباب الحكم ، وكان البين من الاوراق ان الطلبات في الدعوى مكونة من شقين اولهما - احقية المطعون ضده للفتة المالية الرابعة اعتبارا من ١٩٧٠/٦/٣٠ والثاني الزام الطاعن قيمة الفروق المترتبة على ذلك ، وكان مؤدى ذلك ، ان الهدف

الاصيل والوحيد للشق الاول من الطلبات هو تقرير ايجابى بتأكيد احقية المطعون ضده للفئة المالية المطالب بها ، وأنه بمجرد صدوره تتم الحماية القضائية المستهدفة منه دون حاجة الى تنفيذ جبرى ، على حين ان الشق الثانى هو الذى ينطوى وحده على طلب الالتزام بدفع الفروق المالية لما كان ماتقدم وكان الحكم الابتدائى قد اقتصر على القضاء فى الشق الاول باحقية المطعون ضده للفئة المالية مثار النزاع ، دون الشق الثانى الخاص بالفروق ، فهو بهذه المثابة لا يعد منها للخصومة كلها ، كما لا يعتبر من احكام الالتزام القابلة للتنفيذ الجبرى ، وليس من بين الاحكام الاخرى التى استثنائها المشرع على سبيل الحصر واجاز الطعن فيها على استقلال ، فيكون الطعن عليه غير جائز الا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة برمتها ، ولايغير من ذلك اشتماله على قضاء بالزام الطاعن بمصروفات الشق المحكوم فيه وشموله بالتنفيذ المعجل ، طالما أن العبرة فى قابليته للطعن فيه ، هى بنطاق قضائه فيما كان مطروحا عليه من طلبات موضوعية ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١١/٨ - الطعن ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق) .

١١٦٣ - انضمام احدى الدول الى اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين مصر وبعض دول الجامعة العربية - تحقق ذلك - مسألة موضوع - مجلد المعاهدات - لاجبية له :

لما كان انضمام احدى الدول الى اتفاقية تنفيذ الاحكام المعقودة فى سنة ١٩٥٢ بين مصر وبعض دول الجامعة العربية بالاجراءات المنصوص عليها فى المادة العاشرة منها - وهى إرسال اعلان هذا الانضمام الى الامين العام للجامعة وابلاغ الدول الاعضاء به بمعرفة الامانة العامة - لا يعدو أن يكون مسألة من مسائل الواقع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عوّل فيما انتهى اليه من ثبوت انضمام دولة الامارات العربية المتحدة - التى يراد تنفيذ الحكم الصادر من احدى محاكمها فى مصر الى الاتفاقية السالفة البيان على الشهادة المقدمة من المطعون عليها - الصادرة من وزارة خارجية هذه الدولة والمصدق عليها من السفارة القائمة برعاية المصالح المصرية فيها والتى تفيد تمام اجراءات الانضمام المشار اليها وصدور تشريع داخلى على مقتضى الاتفاقية فى سنة ١٩٧٢ بتطبيق

أحكامها . وكان مجلد المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق الجامعة العربية المقدم من الطاعن لا يعدو أن يكون نشرة غير رسمية لاحجية لها في هذا الخصوص ، فإنه لا على الحكم بعد أن بين الحقيقة التي أقتنع بها وأورد دليله عليها أن هو أغفل ما قد يكون لذلك المجلد من دلالة مغايرة ويكون النعى على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١٥ لسنة ٥٣ ق).

١١٦٤ - تقديم طلب الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي إلى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها - قيمة المعاهدات:

لما كان النص في المادة ٣٠ من قانون المرافعات وهي آخر مواد الفصل بتنفيذ الاحكام والاوامر والسندات الرسمية الأجنبية على أن : « العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن » مفاده أن هذه القواعد تكون واجبة التطبيق فيما لم يرد به حكم خاص في المعاهدة ، وكانت اتفاقية تنفيذ الاحكام لدول الجامعة العربية السالفة البيان قد تركت للدول الاعضاء تعيين الجهة القضائية التي ترفع اليها طلبات التنفيذ مما يوجب الرجوع في شأنه الى أحكام قانون المرافعات ، واذا نصت المادة ٢٩٧ من هذا القانون على أن يتقدم طلب الامر بتنفيذ الحكم الاجنبى الى المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها وكانت الدعوى قد رفعت بهذا الطلب الى تلك المحكمة - وهي المختصة بنظرها - ففصلت فيها فإن النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٠ - الطعن ١٥ لسنة ٥٣ ق).

جـ م ا ر ك

١١٦٥ - وجود عجز في البضاعة أو الطرود المفرغة من السفينة ، قرينة على مظنة التهريب . للربان نقضها بمستندات جدية في الحالات المحددة وبكافة طرق الاثبات فيما عداها .

مفاد نصوص المواد ٣٧ - ٣٨ - ١١٧ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجتمعة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص في مقدار البضائع المنفرطة أو في عدد الطرود المفرغة من السفينة عنما هو مبين في قائمة الشحن يفترض معه أن الربان قد هربه الى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه - الا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب بايضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية في حالات ثلاث هي : عدم شحن البضاعة على السفينة أصلا وعدم تفريغها وسبق تفريغها في ميناء آخر ، أما في غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد تلك القرينة بطريق معين من طرق الاثبات ومن ثم يجوز نفيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فاذا ما أوضح الربان أو من يمثله سبب النقص إيا كان مقداره وأقام الدليل عليه ، انتفت القرينة على التهريب ، وإذا لم يثبت الربان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جدية في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ظلت القرينة قائمة في حق الربان والزم بأداء الرسوم المقررة .

(نقض ١٩٨٢/٥/٣ - الطعن ١٥١٩ لسنة ٤٨ ق).

١١٦٦ - سلطة تحديد البضائع التي تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية - مخولة لوزير الخزانة وحده - ليس لسلطة أدنى تقرير مثل هذه الأمور . النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك على أن « تخضع البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية لضرائب الواردات المقررة وذلك الا ما استثنى بنص خاص » وفي المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ على أن « يعفى ما يستورد من الفنادق العائمة والبواخر السياحية من الضرائب والرسوم الجمركية ، كما تعفى من الضرائب والرسوم المستلزمات التي تستورد لبناء وتجهيز وتجديد المنشآت الفندقية أو

السياحية ، ويصدر بالاعفاء قرار من وزير الخزانة بناء على اقتراح وزير السياحة . ولا يجوز التصرف في الاشياء المستوردة طبقا للفقرة السابقة الا بموافقة وزير السياحة « يدل على أن المشرع قد خول وزير الخزانة وحده سلطة تحديد البضائع التي تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية في نطاق ما حددته المادة السادسة من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ . استثناء من القاعدة العامة التي أوردتها المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، ولم يترك أمر تحديد تلك البضائع للقانون ذاته أو لسلطة أخرى ، وإذا كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها احكاما جديدة الا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون ، وكان القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ لم يترك أمر تحديد البضائع التي تتمتع بالاعفاء في هذه الحالة لمصلحة الجمارك . لما كان ذلك وكان الحكم المعطون فيه رغم ما أورده في مدوناته من تمسك المطعون ضده بصدر قرار وزير المالية رقم ٨٩ سنة ١٩٧٧ باعفاء بعض الواردات من الضرائب والرسوم الجمركية الا أنه ذهب دون ذلك الى الاعتداد بالقواعد الجمركية التي قررتها مصلحة الجمارك بالاتفاق مع وزير السياحة واتخذ منها وحدها سنداً لقضائه برد الرسوم فإنه يكون على خطئه في تطبيق القانون قد حجب نفسه عن بحث مدى صدور قرار بالاعفاء من وزير المالية وانطباقه على واقعة الدعوى وهو ما يعنيه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٢ - الطعن ١٠٠٥ لسنة ٥٣ ق) .

١١٦٧ - نقل البضائع تحت نظام تسليم صاحبه - مفاده - مسئوليته عن أداء الرسوم الجمركية :

لما كان الثابت بتقرير الخبير المرفق بأوراق الطعن أن رسالة الاخشاب موضوع النزاع وردت تحت نظام تسليم صاحبه وأن التفريغ والتسليم بمعرفة الشركة المطعون ضدها (الناقلة) وتحت مسئوليتها من المواعين الى وسائل النقل مباشرة وأن العجز الثابت بالرسالة عند التسليم بلغ ٨٠ / ٩٢٠ طناً وكان مؤدى نظام تسليم صاحبه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يقوم الناقل بتسليم البضاعة مباشرة الى صاحبها أو من ينوب عنه دون أن تدخل

المخازن الجمركية وتكون في هذه الفترة في حراسة الناقل وتحت مسؤوليته حتى يتم تسليمها ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم مسؤولية المطعون ضدها (الناقلة) عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص المشار اليه استنادا الى ماأورده في مدوناته من أن تقرير الخبير قد تضمن ان العجز لم يثبت عند تفريغ الرسالة من السفينة أو عند تخزينها بمخازن الجمارك وانما ثبت بعد خروجها من حوزة المطعون ضده ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته للثابت بالأوراق قد نفى عن الربان قرينة التهريب التي أقامها المشرع في هذه الحالة والمستمدة من المواد ٣٧ و ٣٨ و ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣. دون أن يوضح الربان أو من يمثله سبب النقص وقيم الدليل عليه بالطرق التي استلزمها القانون وهو مايعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ويستوجب نقضه .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٤ - الطعن ١٣٨٥ لسنة ٤٩ ق).

جمعيات تعاونية

١١٦٨ - جمعيات تعاونية - الاعفاء من ضريبة الارباح التجارية والصناعية المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ - شروطه - المقصود بعبارة «معاملات أعضائها» - الواردة بهذا النص - الاجور التي يتقاضاها أعضاء الجمعية تخرج عن مدلول المعاملات . النص في الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ على أنه ويشترط لتمتع الجمعيات بهذا الاعفاء بعد السنة الاولى من تاريخ العمل بهذا القانون ان تبلغ معاملات أعضائها ٥١ ٪ من مجموع معاملاتها - يدل على أن عبارة «معاملات أعضائها» تنصرف الى الخدمات التي تؤديها الجمعية لأعضائها وفقا للغرض الذي أنشئت من أجله والذي افصحت عنه المادة الرابعة من النظام الداخلي للجمعية من توريد المعدات والادوات للأعضاء وتصريف منتجاتهم وتقديم الارشادات الفنية وتطوير الانتاج وهو مايتفق وماتغياها المشرع من إنشاء الجمعيات التعاونية والغرض منها وكانت الاجور التي يتقاضاها الاعضاء تخرج عن مدلول المعاملات اذ لايتحقق فيها معنى الخدمات التي تؤديها الجمعية ، واذ ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن التمس عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٦/٧ - الطعن ١٠٣٠ لسنة ٤٩ ق).

١١٦٩ - ان الحسابات السنوية للجمعية التعاونية لا تكون نهائية الا بتصديق الجمعية العمومية عليها .

ان النص في المادة ٣٢ من القانون رقم ٤١٧ سنة ١٩٥٦ الخاص بالجمعيات التعاونية على أن «تعقد الجمعية العمومية السنوية بدعوة من مجلس الادارة خلال الاربعة الأشهر التالية لانتهاى السنة المالية وذلك للتصديق على الحسابات السنوية وعلى تقارير مجلس الادارة والمفتشين ومراجعي الحسابات وتصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين واذا تساوت الأصوات اعتبر الأمر المعروض مرفوضا» يدل على أن الحسابات السنوية

للجمعية التعاونية لاتكون نهائية ألا بتصديق الجمعية العمومية عليها ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ميزانية الجمعية المطعون ضدها عن سنة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ التي أدرجت تسوية المكافأة المبدئية للطاعن ضمن بنودها - لم يصدق عليها بعد من الجمعية العمومية ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خلص الى أن هذه التسوية لم تصبح نهائية بعد يكون استخلاصه سائغا وله اصله الثابت بالاوراق ومن ثم فإن النعى بهذين الوجهين يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ١١١٥ لسنة ٤٩ ق).

جنسية وأجانب

١١٧٠ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي ، اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبدأ أمامها لتعلقه بالنظام العام ، جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ولها اثارته من تلقاء نفسها ، مثال لدفع متعلق الجنسية .
الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق في إبدائه والتمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها . لما كان ذلك ، وكان الفصل في جنسية الطاعن مسألة أولية تخرج عن نطاق الاختصاص الولائي للمحاكم ، وتدخل في اختصاص مجلس الدولة وحده طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وكان النزاع على جنسية الطاعن نزاعا جديا يتوقف على الفصل فيه الفصل في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ فصل في هذه المسألة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخرج بقضائه عن الاختصاص الولائي للمحكمة . ولما كان هذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها في المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ١٠٦٩ لسنة ٥٠ ق).

١١٧١ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية سواء كانت في صورة دعوى أصلية أو في صورة مسألة أولية يتوقف عليها الفصل في الدعوى الأصلية المنظورة أمام القضاء العادي فيتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعادا يستصدر في شأنها حكما نهائيا من مجلس الدولة .

النص في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٧ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه « تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : سابعاً : دعاوى الجنسية » يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية إيا كانت صورتها أي سواء أكانت في صورة طعن في قرار إداري صادر في الجنسية أم في صورة مسألة أولية

في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادى في حدود اختصاصه وأثير النزاع في الجنسية وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، اذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعادا يستصدر فيه حكما نهائيا من مجلس الدولة في مسألة الجنسية ، واذا قصر الخصم في استصدار حكم نهائى في هذه المسألة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها أما اذا رأت المحكمة ان وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغفلت المسألة وحكمت في موضوع الدعوى على أساس ماثبت لديها من وقائعها في شأن الجنسية وذلك عملا بالمادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ١٠٦٩ لسنة ٥٠ ق).

١١٧٢ - حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية - القاعدة - الاستثناء :

أن القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ المعمول به اعتبارا من ١٤/٨/١٩٧٦ بعد أن نص في مادته الاولى على حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث وفي مادته الرابعة على بطلان التصرفات التي تتم بالمخالفة لاحكامه نص في المادة الخامسة على ان تبقى التصرفات التي تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية اما التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد امام القضاء او استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١/١٢/١٩٧٥ ومفادها ان الاصل في حكم هذا القانون هو عدم الاعتراف بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والأراضي الفضاء والتي لم يكن قد تم شهرها قبل العمل باحكامه وان الاستثناء هو الاعتراف بهذه التصرفات إذا ما توافرت بشأنها احدى الحالات الثلاث الواردة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة سالفة البيان على سبيل الحصر وهى تقتضى للاعتداد

بالتصرف ان تكون متعلقة به بذاته وسابقة على ١٩٧٥/١٢/٢١ يستوى في ذلك ان يكون التصرف واردا على ارض فضاء او عقار مبنى اذ جاء النص عاما شاملا كافة التصرفات وليس فيه ما يفيد قصر الحالة الثالثة على الاراضى الفضاء مما لا محل معه لتخصيصه او تغييره باستهداء الحكمة منه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان التصرف الوارد على الدكان موضوع النزاع لم يقدم بشأنه طلب شهر للمهورية الشهر العقارى كما لم تقم عنه دعوى صحة تعاقد قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ وكان ماثيره الطاعنة من صدور ترخيص بناء العقار للبائع لها في ١٩٧٢/١٠/١٩ بفرض صحته لايتعلق بذات التصرف الحاصل بعده في ١٩٧٤/٣/١٦ بما لا تتوافر معه احدى الحالات المبينة في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ لامكان الاعتداد بالتصرف موضوع النزاع . واذا كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كانت النتيجة التى انتهى اليها الحكم المطعون فيه صحيحة فانه لايعيبه ماورد في اسبابه من تقارير خاطئة لا تتفق مع القانون اذ يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدعوى قد انتهى الى نتيجة صحيحة وهى عدم انطباق احدى الحالات الثلاث المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن التصرف موضوع النزاع فان النعى عليه في خصوص ما اشترطه لامكان الاعتداد بالتصرف الحاصل لغير مصرى في حالة الحصول بشأنه على ترخيص بالبناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ان يكون واردا على ارض فضاء يكون غير منتج ومن ثم يتعين رفض الطعن .

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٦ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٠ ق).

حجز ادارى

١١٧٣ - أوجب المشرع لصحة اجراءات الحجز الادارى أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب من رئيس الجهة الادارية الحاجزة أو ممن ينييه في ذلك كتابة وطبقا للمادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يمنح هذا الحق لرؤساء المأموريات ومأمورى الضرائب حيث تشملهم اناة عامة مصدرها القانون الضريبي .

أن سلطة اصدار أمر الحجز الادارى بتوقيع دين ضريبي لا يجب قصرها على مفهوم المادة الثانية من قانون الحجز الادارى وحدها بل تكون محكمة كذلك بما نصت عليه المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي استبان أن حكمها يمنح رؤساء المأموريات ومأمورى الضرائب سلطة اصدار الأوراد وتحصيل دين الضريبة بطريق الحجز الادارى ، ولازم ذلك أن يكون لهؤلاء الحق في اصدار أمر الحجز الادارى استنادا الى التفويض الذى يستمد قيامه من القانون الضريبي ذاته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ أورد بمدوناته ردا على دفاع الطاعنين أن الحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب الفيوم في ١٩٧٠/١٠/٣١ فإنه يكون قد أصاب القانون لما في ذلك من بيان كاف بأن اجراءات الحجز الادارى اتخذت بناء على أمر مكتوب وأن هذا الأمر صادر ممن تشملهم اناة عامة مصدرها القانون الضريبي ، وبالتالي فلا وجه لما يتحدى به الطاعنان من وجوب تقديم المصلحة الحاجزة لتلك الانابة أو ارفاقها بمحضر الحجز ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق)

١١٧٤ - المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام قانون الرى والصرف لا تعتبر عقوبة جنائية وانما هى بمثابة استرداد لما انفقته الدولة لاعادة الشيء الى أصله فيصح الحجز الادارى اقتضاء لها قبل صدور حكم بالادانة عن ذلك . المشرع حظر فى المادة ٦٩ من القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف القيام ببعض الأفعال ومنها « أخذ أتربة أو أحجار أو غير ذلك من

المواد والمهمات الأخرى من جسور النيل أو من جسور الترع العامة والمصارف العامة أو من الأعمال الصناعية أو أى عمل آخر داخل فى الأملاك العامة ذات الصلة بالرى والصرف». واذ كانت المادة ٨٠ من ذات القانون المعدلة بالقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٧٥ والمعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٥/٧/٣١ قد نصت على أن « لمهندس الرى المختص عند وقوع تعدى على منافع الرى والصرف أن يكلف من استفاد من هذا التعدى إعادة الشئ الى أصله فى ميعاد يحدده والاقام بذلك على نفقته . ويتم التكليف بأخطار المستفيد شخصيا أو بكتاب موصى عليه أو اثبات ذلك فى المحضر الذى يحرره مهندس الرى وفى هذه الحالة يلتزم المستفيد بأداء مبلغ عشرين جنيها فورا يجوز تحصيلها بطريق الحجز الادارى تحت حساب إعادة الشئ الى أصله ، وفى جميع الأحوال يلزم المستفيد بأداء مقابل ماعاد عليه من منفعة طبقا للفتاات التى يصدر بها قرار من وزير الرى » وكانت المادة ٨٤ من انقانون ذاته قد نصت على أن « جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى أحكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لأحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل بطريق الحجز الادارى » فإنه يكون لوزارة الرى الرجوع على من استفاد من التعدى على منافع الرى والصرف بمقابل ماعاد عليه من منفعة نتيجة هذا التعدى دون انتظار لصدور قرار بادانته عن مخالفته أى حكم من أحكام قانون الرى والصرف سالف الذكر من اللجنة المختصة التى نصت عليها المادة ٧٩ من ذات القانون ، كما يكون لذات الوزارة بالتالى تحصيل المقابل المذكور بطريق الحجز الادارى .

(نقض ١٩٨١/٥/٢٨ - الطعن ٨٤٤ لسنة ٤٨ ق) .

١١٧٥ - أحقية البنوك المؤممة فى تحصيل مستحققاتها بطريق الحجز الادارى :
أن ملكية اموال بنك مصر قد نقلت الى الدولة بمقتضى القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ وقد نصت المادة الاولى منه على أن يعتبر البنك مؤسسة عامة وتنقل ملكيته الى الدولة ونص فى مادته السادسة على ان يظل البنك مسجلا كبنك تجارى ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٨٧٢ سنة ١٩٦٥ فى ١٩٦٥/٣/٣١ والذى وقع الحجز محل التداعى فى ظله ونص فى مادته الاولى

على تحويل بنك مصر الى شركة مساهمة عربية ومع ذلك فقد ظل محتفظا بشخصيته المعنوية ويباشر نشاطه طبقا للنظام المقرر للشركات التجارية مع ملكيته للدولة كما كان أثناء سريان القانون رقم ٣٩ سنة ١٩٦٠ الصادر بتأميمه وتحويله الى مؤسسة عامة وبذلك تتحقق فيه صفة البنوك التي تساهم الحكومة في رؤوس أموالها بما يزيد على النصف المنصوص عليها في الفقرة ط من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ ويكون من حقه ان يتخذ اجراءات الحجز الادارى المنصوص عليها في هذا القانون رغم خضوعه في بعض معاملاته لقواعد القانون الخاص ذلك أن قانون الحجز الادارى لا يشترط في المستحقات التي يجوز اتباع اجراءات الحجز الادارى عند عدم الوفاء بها ان تكون اموالا عامة ولا ان تكون مخصصة للنفع العام ولا أن تكون خاضعة لاحكام القانون العام دون احكام القانون الخاص وآية ذلك ان من بين هذه المستحقات ايجارات اموال الدولة الخاصة ومقابل الانتفاع بها بعقد او بطريق الخفية وكذلك مستحقات وزارة الاوقاف وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة من المبالغ المتقدمة بل أن الفقرة الأخيرة من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى نصت صراحة على المبالغ الاخرى التي نصت القوايتين الخاصة بها على تحصيلها بطريق الحجز الادارى دون قيد أو شرط . لما كان ذلك فإن استخلاص الحكم المطعون فيه ان البنك الطاعن اضحى شركة مساهمة وانه اصبح من العسير القطع بأن الحكومة تساهم بما يزيد عن نصف رأسماله بما يخرج من عداد البنوك المنصوص عنها في الفقرة ط من المادة الاولى من قانون الحجز الادارى استخلاص فاسد لا تؤدى اليه المقدمات الواقعية والقانونية التي اقيم عليها اذ ان الاصل هو بقاء الشيء على ماهو عليه الى ان يثبت غيره وقد ثبت ان ملكية بنك مصر الطاعن قد آلت الى الدولة بالتأميم ويكون ماخلص اليه الحكم المطعون فيه من عدم أحقية البنك الطاعن في اتخاذ اجراءات الحجز الادارى وبعدم الاعتداد بالحجز الادارى الموقع منه مخالفا للقانون .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ - الطعن ٥٠٤ لسنة ٤٧ ق).

١١٧٦ - تأجيل البيع في الحجز الادارى على المنقول - وجوب اعلان المدين والحارس - اغفال الاعلان - اثره - بطلان اجراءات البيع :

المادة ١٤ لسنة ٣ من القانون ١٩٥٥/٣٠٨ بشأن الحجز الادارى تبص على

ان « لمدوب الحاجز تأجيل البيع لاسباب جدية ، وكلما أجل البيع اثبت بأصل المحضر وبصورته . . . سبب التأجيل والميعاد الجديد . . . ويعلن في الوقت ذاته بهذا الميعاد كل من الحارس والمدين ، واذا رفض المدين توقيع الورقة الدالة على اعلانه يتوقع من مندوب الحاجز ومن شاهدين اثباتا لذلك » ومؤدى ذلك انه يجب عند تغيير الميعاد المحدد بمحضر الحجز - بتأجيله ومن باب أولى بتعجيله - يجب اعلان الحارس والمدين به ، وقد حرص المشرع للتثبت من حصول هذا الاعلان ان يسجل على المدين امتناعه عن توقيع الورقة الدالة على اعلانه فيوقع عليها من مندوب الحاجز وشاهدين اثباتا لحصول هذا الاعلان ثم الامتناع عن التوقيع ، وهذا الحرص من المشرع سبق أن أكدته لدى اعلان محضر الحجز ذاته حين نص بالمادة ٧ من ذات القانون على أنه « اذا رفض المدين او من يجيب عنه التوقيع على المحضر واستلام نسخة منه اثبت ذلك في المحضر واذا لم يوجد المدين او من يجيب عنه اثبت ذلك بمحضر الحجز وتسلم نسخة منه الى مأمور القسم او البندر . . . مع تعليق نسخة اخرى في الأماكن المنصوص عليها . . . ويقوم هذا الاجراء مقام الاعلان » ورائد المشرع في ذلك هو اتاحة الفرصة للمدين لكى يتدبر امره فيتفادى بيع منقولاته بالوفاء أو المعاونة في المزايدة أو بالاعتراض على الاجراءات حسبها يراه محققا لمصلحته في هذا الصدد ، فاذا ماشاب هذه الاجراءات مايجول دون تحقيق غاية المشرع من وجوب اتباع هذه الاجراءات فأنها تقع باطلة وتضحى عديمة الاثر ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغا من اوراق الدعوى ومستنداتها ان الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - المطعون عليها « ثانيا » في هذا الطعن - انفردت بتعجيل البيع الى يوم ١٣/١٠/١٩٦٦ ولم تقم باعلان المدين مورث المطعون عليهم « اولا » - الطاعنون في الطعن رقم ١٧٤٨ سنة ٥١ ق المنضم - بيوم البيع المعجل وانه لم يعتد بالاعلان المؤرخ ١١/١٠/١٩٦٦ لتوجيهه اليه في غير موطنه ولم تراع فيه الاجراءات السابقة ورتب على ذلك ان اجراءات البيع قد شابها البطلان وانتهى الى القضاء ببطلائها . لما كان ذلك ، فإن اسباب النعى بهذا الوجه لاتعدوان تكون جدلا موضوعيا في هذا الشأن لايحوز اثارها امام هذه المحكمة .

حراسة

- أولا - الحراسة الاتفاقية .
- ثانيا - الحراسة القضائية .
- ثالثا - الحراسة الادارية .

أولا - الحراسة الاتفاقية

١١٧٧ - الصلح من اعمال التصرف لايحوز للحارس اجراؤه الا بعد موافقة ذوى الشأن او بترخيص من القضاء والا كان الصلح الذى اجراه بالتنازل عن بعض المبالغ غير نافذ فى حق ذوى الشأن ويحق لهم طلب ابطاله .

النص فى المادة ١/٧٠٢ من القانون المدنى على انه «لا بد من وكالة خاصة فى كل عمل ليس من اعمال الادارة ، وبوجه خاص فى البيع والرهن والتبرعات والصلح يدل صراحة على ان الصلح من اعمال التصرف . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه متى كان النص واضحا جلى المعنى فانه يكون قاطعا فى الدلالة على المراد منه ولايحوز الخروج عليه او تأويله ، وكانت المادة ٧٣٥ من القانون المذكور لاتيحيز للحارس فى غير اعمال الادارة ان يتصرف الا برضاء ذوى الشأن جميعا او بترخيص من القضاء فانه لايحوز له بدون هذا الرضاء او ذلك الترخيص إبرام الصلح لان مأموريته وقتية لا تتعدى اعمال الادارة العادية واعمال الصيانة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ان الحارس القضائى السابق - المطعون ضده الأخير - قد أبرم صلحا مع المطعون ضدهم الخمسة الاول تقاضى بموجبه منهم مبلغ ٨٠٥,٥١٦ ج . م . من باقى الثمن نازلا عما زاد عن ذلك دون موافقة ذوى الشأن او حصوله على ترخيص من القضاء به فان هذا الصلح يكون غير نافذ فى حق ذوى الشأن ويحق لهم لذلك طلب ابطاله .

(نقض ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن ٢٩٨ لسنة ٤٦ ق) .

١١٧٧ مكررا - التزام الحارس بالمحافظة على الأموال لا يقتصر على الأعمال المادية بل يمتد الى حمايتها مما قد يعثر بها من أضرار باتخاذ ما يستدعيه من اجراءات ادارية او قضائية فى صددها - دعوى الطرد للغصب تندرج ضمن سلطته .

لما كانت سلطة الحارس القضائى وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها ، وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا فى ذلك عناية الرجل المعتاد ،

ولا يكتفى بالعناية التي يتوخاها عادة في شئونه الشخصية وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادي بشأنها ما قد يعثرها من أضرار باتخاذ ما تستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية في صددتها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس ، يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته . ولما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى ان المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثاني على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق الغصب ، فإن ماسلكه بوصفه حارسا قضائيا من اقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأي في سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائي في تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، وهي بذلك تدخل في أعمال ادارته .
(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ٨٩ لسنة ٤٧ ق).

١١٧٨ - تصرف الحارس غير نافذ في حق الأصل الا بأقراره :
متى كانت محكمة الدرجة الاولى قد خلصت الى بطلان تصرف الحارس الاول الذي احل اجنبا محله في ادارة المال المحروس ، وأقامت هذا البطلان على نص المادة ٢/٧٣٤ من القانون المدني ومتى كانت صحة وصف ذلك التصرف انه غير نافذ في حق الأصل الا بأقراره ويرجع تحريم ذلك التصرف على الحارس الى الاحكام المقررة في الوكالة ، لئن كان الامر على ماتقدم - غير أن النتيجة التي خلصت اليها محكمة الدرجة الاولى اذ كانت صحيحة فإنه يتعين تأييد تلك النتيجة محمولة على الاسباب التي اوردتها هذه المحكمة ...
وحيث انه متى كان الذي تقدم وللاسباب التي اقيم عليها هذا الحكم يكون الاستئناف برمته قائما على غير اساس متعين الرفض موضوعا ، ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى لا يصادف محلا من قضاء الحكم المطعون فيه وبالتالي يكون غير مقبول .

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٢ - الطعن ١٤٢٦ لسنة ٤٨ ق).

١١٧٩ - استخلاص اقرار الحارس القضائي الجديد لفقد الايجار الصادر للطاعنين من وكيل الحارس السابق او نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع .

لما كان استخلاص اقرار الحارس القضائي الجديد لعقد الايجار الصادر للطاعنين من وكيل الحارس القضائي السابق او نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت مااستخلصته على اسباب سائغة كما انه من المقرر ان لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له وفي استخلاص مايراه متفقا مع الواقع متى كان استخلاصه سائغا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين باقرار الحارس القضائي الجديد لعقد الايجار الصادر للطاعنين بما اورده من ان المحكمة لاتساير المستأنفين في اعتبار ماصدره الحارس الثاني من كتاب ولا من ايصالات وفاء الاجرة ولا ماتضمنته حافظة المستندات من مستندات اخرى اقرارا صريحا او ضمنيا بتصرف الحارس السابق اذ ان مطالبته بالاجرة انما هو عمل تقتضيه الحراسة على المال المحروس كذلك قبضه لها مع التحفظ ، وكذلك ليس فيما تضمنته اذارات العرض شيء من معنى الاقرارات للتحفظ الوارد بها ولصدور بعضها بعد رفع الدعوى المستأنف حكمها وهو استخلاص سائغ له اصله الثابت بالاوراق وكاف لحمل النتيجة التي خلص اليها فان النعي عليه بالقصور في التسبيب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٢ - الطعن ١٤٢٦ لسنة ٤٨ ق) .

ثانيا - الحراسة القضائية

١١٨٠ - اذا وقع للمستأجر تعرض في وضع يده من الغير واستصدر حكما بفرض الحراسة القضائية على العقار المؤجر فان يده لاتعتبر انها رفعت عن العقار المؤجر لأن الحارس ينوب عنه هو وغيره من المتنازعين في دعوى الحراسة في ادارتها والانتفاع بها .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار في انتفاعه وطلب الأخير تعيين حارس قضائي لادارة الأتيان

وأيداع غلتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لاتعتبر أنها رفعت عن الأطيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس ينوب عنه في إدارتها والانتفاع بها ، وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها لهذه المحكمة ان الطاعنين تمسكوا فيها بأن التعرض الحاصل للمطعون ضده لم يجرمه من الانتفاع بالأطيان المؤجرة لأنه عندما وقع له هذا التعرض استصدر حكما من محكمة القضاء الإداري بإلغاء قرار محافظ الغربية بتمكين المتعرضين له من تلك الأطيان كما قضى له كطلبه بفرض الحراسة القضائية عليها وتعين حارس تكون مهمته إيداع صافي الربح خزانة المحكمة لحساب من يثبت أنه صاحب الحق فيه وإن الحارس يعتبر نائبا عنه ويستفيع بالعين المؤجرة لحسابه ويلتزم المطعون ضده بسداد اجرتها لمورثهم باعتباره مؤجرا لها ولا يحق له بعد ذلك طلب استردادها .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٥ - الطعن ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق).

١١٨١ - الحارس باعتباره وكيلًا عن الملاك يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في إدارة أموال الحراسة يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعًا لما إذا كانت الحراسة باجر أو بغير اجر - تحويل عقود الأيجار لصالح مدعى الشراء والاحقية في وضع اليد لا يعد من أعمال الإدارة بل من أعمال التصرف التي لا يجوز للحارس القيام بها دون موافقة أصحاب الشأن وهو خطأ تقصيري يلزم بالتعويض عنه .

الحارس القضائي ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال من منازعات . وهو إذا كان لايسأل في دعوى الحساب الاعما قبضه بالفعل من إيراد الأعيان الخاضعة لحراسته إلا انه باعتباره وكيلًا عن ملاكها يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في إدارتها يسيرا كان هذا التقصير أو جسيما تبعًا لما إذا كانت الحراسة باجر أو بغير اجر . وإذا كان تنازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة لحراسته أو عن غلتها دون صدور حكم قضائي في مواجهته أو اذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجًا عن حدود سلطته كحارس ، فإنه يكون مسئولًا عن تعويض ما ينشأ عن ذلك من ضرر لهم .

(نقض ١٩٨١/٣/١٩ - الطعن ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق).

١١٨٢ - تقدير الخطر العاجل لفرض الحراسة القضائية والطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين من مسائل الواقع يبت فيها قاضى الموضوع ولا تخضع لرقابة محكمة النقض .

لا يخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام فى الحراسة ولا تقدير الطريقة المؤدية الى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض فهذه من مسائل الواقع يبت فيها قاضى الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٦ - الطعن ٦٩ لسنة ٤٨ ق) .

١١٨٣ - التزام الحارس بالمحافظة على الأموال لا يقتصر على الأعمال المادية بل يمتد الى حمايتها مما قد يعثر بها من أضرار باتخاذ ما يستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية فى صددها - دعوى الطرد للغصب تندرج ضمن سلطته .

لما كانت سلطة الحارس القضائى وفقا لنص المادة ٧٣٤ من القانون المدنى تلزمه المحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها ، وما تتطلبه من أعمال لرعايتها باذلا فى ذلك عناية الرجل المعتاد ، ولا يكتفى بالعناية التى يتوخاها عادة فى شئونه الشخصية وكان هذا الالتزام الملقى على عاتق الحارس لا يقتصر على حفظ الاموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتفادى بشأنها ما قد يعثر بها من أضرار باتخاذ ما يستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية فى صددها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصبابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا فى حوزة الحارس ، يقتضى أن ترفع منه أو عليه - دون المالك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة فى سلطته . ولما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى ان المطعون ضده طلب طرد الطاعنين الأول والثانى على سند من شغلها شقة النزاع بغير سند وبطريق الغصب ، فإن ماسلكه بوصفه حارسا قضائيا من اقامة الدعوى وتحديد الطلبات فيها - أيا كان وجه الرأى فى سدادها - يندرج ضمن سلطة الحارس القضائى فى تأدية التزامه بالحفاظ على الأموال المشمولة بحراسته ، وهى بذلك تدخل فى أعمال ادارته .

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ - الطعن ٨٩ لسنة ٤٧ ق) .

١١٨٤ - الحارس القضائي ملزم بالمحافظة على الاموال المعهودة اليه حراستها وملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كانت هذه العناية تزيد على عناية الشخصية .

يلتزم الحارس اعمالا لنص المادة ١/٧٣٤ من القانون المدنى بالمحافظة على الاموال المعهودة اليه حراستها وبادارة هذه الاموال ويتعين عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد . فاذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر ، كان مسئولاً عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو اثبت أن العناية الأقل التى بذلها فعلا هى العناية التى يبذلها فى حفظ مال نفسه لأنه ملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كانت هذه العناية تزيد على عناية الشخصية . لما كان ذلك وكان البين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن خلال فترة حراسته أسقط حساب مديونية أمين سليم - شقيق المورث - من كشف ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقيدھا فى الجانب الدائن لهذا الشقيق وهو خطأ لا يقع فيه الرجل المعتاد ترتب عليه ضرر للمطعون عليهما باعتبارهما الورثة ، اذ ادى الى ضياع دليلهما على هذا الدين نظرا لأن المورث كان تاجرا ودفاتر التاجر حجة عليه لأنها بمثابة اقرار منه مكتوب بخطه أو بإشرافه أو تحت رقابته واذ كانت علاقة السببية بين هذا الخطأ وذلك الضرر قد توافرت ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن استخلاص ثبوت الضرر أو نفيه من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع مادام الدليل الذى أخذ به فى حكمه مقبولا قانونا ، وان استخلاص الخطأ وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر هو مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بتعويض المطعون عليهما عن الضرر الذى اصابهما من جراء خطئه وقدره بذات مبلغ مديونية شقيق المورث فإنه يكون قد أقام قضاءه على أسباب تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها وتكفى لحمله ويكون النعى عليه بما ورد بهذا السبب على غير أساس . ولا يغير من ذلك ما أثاره الطاعن من أنه سلم المطعون عليهما جميع الدفاتر والمستندات الخاصة بمنشأة مورثهما والتى كانت معهودة اليه حراسة اموالها ، ذلك لأن هذه المستندات بأسقاط الطاعن المديونية التى كانت على شقيق المورث ، صارت لاتصلح دليلا للمطعون عليهما فى شأن المطالبة بدين الشقيق المذكور . (نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق) .

١١٨٥ - الحراسة القضائية ليست وكالة لأن القضاء هو الذى يفرضها - نيابة الحارس نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها - التقادم الثلاثى لا يسرى على دعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس للواجبات المفروضة عليه - أساس ذلك .

لما كانت الحراسة القضائية ليست بعقد وكالة لأن القضاء - لاتفاق ذوى الشأن - هو الذى يفرضها فان الحارس يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون ، نائباً اذ يعطيه القانون سلطة فى حفظ وإدارة الاموال الموضوعة تحت حراسته وردها لصاحب الشأن عند انتهاء الحراسة وتقديم حساب عن ادارته لها ، ونيابته هذه نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها اذ ينوب عن صاحب الحق فى المال الموضوع تحت الحراسة وتثبت له هذه الصفة بمجرد صدور حكم الحراسة . لما كان ذلك وكان اساس مطالبة المطعون عليهما للطاعن بدين شقيق مورثهما هو ان الطاعن قد اسقط هذا الدين - وهو من اموال التركة المعهودة اليه حراستها وادارتها ويلزمه القانون بالمحافظة عليها من حساب المديونية ، وكان التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى هو تقادم استثنائى خاص بدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع فلا يسرى على الالتزامات التى تنشأ مباشرة من القانون والتى تجزى عليها فى شأن تقادمها أحكام التقادم العادى المنصوص عليه فى المادة ٣٧٤ من القانون المدنى مالم يوجد نص خاص يقضى بتقادم آخر . واذ لم يرد بنصوص القانون ما يميز تطبيق نص المادة ١٧٢ سالفة الذكر بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن مخالفة الحارس للواجبات المفروضة عليه فى المادة ٧٣٤ من القانون المدنى وما بعدها فان هذه الدعوى لاتسقط الا بالتقادم العادى . واذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ المشار اليها فانه يكون قد انتهى فى قضائه الى النتيجة التى تتفق وصحيح القانون . ولا يعنيه ماينعى به الطاعن عليه من ان الحارس القضائى وكيل عن ذوى الشأن فى ادارة اموال الحراسة والذى استند اليه الحكم فى قضائه ، ذلك لأن لمحكمه النقض - وعلى ما جرى به قضاءها - ان تصحح اسباب الحكم المطعون فيه بغير ان تنقضه متى كان سليماً فى نتيجته التى انتهى اليها ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ١٣١٨ لسنة ٤٨ ق) .

١١٨٦ - الحارس القضائي - حدود نيابته عن المفروض عليه الحراسة - أعمال الادارة وأعمال التصرف - البيع الجبرى :

لئن كان الحارس القضائي يصبح بمجرد تعيينه وبحكم القانون نائبا نيابة قضائية عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة الا ان هذه النيابة قاصرة على مايتعلق بأعمال ادارة المال واعمال المحافظة عليه وما يندرج تحت ذلك من أعمال التصرف التى تدخل بطريق التبعية فى أعمال الادارة واعمال الحفظ ولا تمتد نيابة الحارس الى أعمال التصرف التى تمس اصل الحق ومنها بيع المال فلا يجوز للحارس القضائي مباشرتها الا برضاء ذوى الشأن جميعا او بترخيص من القضاء او بأذن ممن يثبت أنه صاحب الحق الذى تبقى له أهليته الكاملة فى هذه الاعمال لان الحراسة لاتعزله عنها ولا تغل يده فيها ويكون صاحب الحق فى القيام بها بنفسه أو بمن ينوبه فيها ، ومؤدى ذلك ان الحارس القضائي لاتكون له صفة عن صاحب الحق فى دعوى بيع المال جبرا ولا فى الاجراءات المتعلقة بها واذ حكم عليه بايقاع البيع فان الحكم لايسرى على صاحب الحق .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ - الطعن ١٦٥٣ لسنة ٤٨ ق).

١١٨٧ - الحراسة القضائية لاتبيح للحارس الا أعمال الإدارة فى نطاق المهمة الموكولة اليه بموجب الحكم .

لما كانت الحراسة القضائية لاتبيح للحارس الا أعمال الإدارة فى نطاق المهمة الموكولة اليه بموجب الحكم ، وكان فرضها لايمس حق أصحاب الأموال فى اتخاذ كافة الاعمال المفصلة بها والتي لاتدخل فى مهمة الحارس وسلطته اذ لاأثر لها على الأهلية المدنية المقررة لهم فى هذا النطاق وكانت الدعاوى العينية وكافة الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال - محل الحراسة - عدا تلك الخاصة بالادارة والحفظ تخرج عن نطاق مهمة الحارس القضائي فلا يمثلها فيها ، ولما كان الثابت من حكم الحراسة رقم ٤٧٣ سنة ١٩٧٧ مدنى مستعجل القاهرة أنه ناط بالحارس استلام الشركة ومقرها وأوراقها وذخائرها وأموالها ثابتة ومنقولة وادارتها واستغلالها مما ينتفى معه القول بزوال صفة المطعون ضده الثانى فى النزاع الماثل والمتمثل فى دعوى عينية عقارية مآلا وما يترتب على ذلك من تسليم العين المبيعة للشركة نفاذا للعقد ، فان الحكم المطعون فيه اذ رتب على

ذلك رفض الدفع المبدى من الطاعنين بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المطعون ضده الثانى فى تمثيل الشركة يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الوجه لاسند له .
(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ١٣٥٧ لسنة ٤٩ ق) .

ثالثا - الحراسة الادارية

١١٨٨ - الدولة أصبحت غير ملزمة بأى دين من ديون الخاضعين السابقين للحراسة الا بما يعتد به منها من رئيس جهاز التصفية أما تلك التى لا يعتد بها فلا تلتزم بها الدولة سواء صدر قرار برفضها أو لم يصدر وسواء كان هذا القرار مسييا أو غير مسبب ويجوز لأصحابها الرجوع على المدين شخصا .
مقتضى مانصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من أن « الأموال والممتلكات التى تؤول الى الدولة ويعرض عنها صاحبها وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هى صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التى يرفض المدير العام أداءها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأى سبب آخر بقوة القانون » انه كان على مدير ادارة الأموال التى آلت الى الدولة أو رئيس جهاز التصفية الذى حل محله ، اذا مارأى رفض قبول الديون التى يتقدم بها أصحابها أن يسبب قراره بالرفض . الا أن المشرع أراد بعد ذلك تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة بصفة نهائية فأصدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ونص فى الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة منه على أن تتحمل الدولة بالتزامات الخاضعين السابقين للحراسة التى يعتد بها بقرار من رئيس جهاز التصفية فى حدود ما آل الى الدولة من أصولهم مما مفاده أن الدولة أصبحت غير ملزمة بأى دين من ديون الخاضعين السابقين للحراسة الا بما يعتد به منها من رئيس جهاز التصفية أما تلك التى لا يعتد بها فلا يجوز الرجوع بها عليها سواء صدر قرار برفضها أو لم يصدر ، وسواء كان القرار مسييا أو غير مسبب ولا يكون أمام أصحابها الا الرجوع بها على المدين شخصا .
(نقض ١٩٨١/٥/٧ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٤٧ ق) .

١١٨٩ - حراسة ادارية - لا يجوز الرجوع الى نصوص القانون المدنى المتعلقة بحفظ مال الشخص المفروضة عليه الحراسة الادارية فى الفترة ما بين انتهاء الحراسة حكما وبين انتهائها فعلا بتسليم المال اليه .

لا يجوز الرجوع الى القواعد العامة المنصوص عليها فى القانون المدنى والمتعلقة بحفظ مال الشخص المفروضة عليه الحراسة الادارية فى الفترة ما بين انتهاء الحراسة حكما وبين انتهائها فعلا بتسليم المال اليه ، اذ لو شاء المشرع معالجة هذا الوضع ما تردد فى النص عليه كما فعل فى الأمر رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٨ الذى لا يجوز القياس عليه فى مقام سكوت النص

(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٩٣٠ لسنة ٣٤ ق).

١١٩٠ - المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ - عدم جواز احوالة الطعون المتعلقة بهذه المنازعات والمنظورة أمام محكمة النقض الى محكمة القيم - اساس ذلك .

وحيث أن طلب الاحالة الى محكمة القيم فى غير محله ، ذلك انه لما كان النص فى المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والذى عمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٨١ على أن تختص محكمة القيم المنصوص عنها فى قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المنصوص عليها فى المادة السابقة - وكذلك المنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التى فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وتحال اليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها وذلك بقرار من رئيس المحكمة مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام هذا القانون ، مؤداه اختصاص محكمة القيم دون غيرها بنظر منازعات الحراسة المشار اليها واحالة هذه المنازعات المطروحة على المحاكم بجميع درجاتها الى محكمة القيم مالم يكن قد قفل باب المرافعة فيها قبل العمل بأحكام هذا القانون واذا كانت محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى وكان

قد صدر حكم نهائي في الدعوى قبل العمل بأحكام القانون المشار اليه ولم يكن لمحكمة القيم أن تعيد نظر موضوع المنازعة طالما بقى هذا الحكم النهائي قائما فإن الاختصاص بنظر الطعن بطريق النقض المرفوع عن هذا الحكم يظل معقودا لمحكمة النقض ويكون طلب الاحالة الى محكمة القيم في غير محله .
(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق).

١١٩١ - أراد الشارع وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت أو تسرى ضد الرعايا البريطانيين والفرنسيين والبلجيكيين ، مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة - مفاد ذلك أنه لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حق هؤلاء الرعايا خلال فترة الحراسة بحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون - أن تحويل الحارس - وهو نائب نيابة قانونية - حق التقاضي لا يقتضي سلبه من الأصل .

لما كانت المادة الاولى من الامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموال الرعايا البلجيكيين - ومن بينهم الطاعن - نصت على سريان الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتدابير الخاصة بأموالهم وتعديلاته على الرعايا البلجيكيين ، وكان مفاد مانصت عليه المادة ٢١ من الامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه من أنه « تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة . » ان الشارع اراد وقف جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي سرت أو تسرى ضد هؤلاء الرعايا ، مادامت أموالهم موضوعة تحت الحراسة ، بحيث لا تجرى هذه المواعيد أو تنفتح في حقهم خلال فترة الحراسة ، وبحيث تعود فتستأنف سيرها أو تبدأ بمجرد زوال سبب الوقف طبقا للأحكام المقررة في القانون . وكان الامر رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ ، في شأن انتهاء الحراسة على أموال الرعايا البلجيكيين ، قد انهى العمل بالامر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بالنسبة لهم دون أن يعلق ذلك على استلامهم أموالهم - فإن مقتضى هذا الانهاء أن يعود حق التقاضي الى هؤلاء الرعايا ، وتنفتح بذلك مواعيد السقوط في حقهم من تاريخ صدور هذا الامر ، ولا يغير من ذلك مانصت عليه المادة

الثانية من الامر العسكري رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٤ من أنه « يحتفظ الحارس العام بسلطة ادارة اموال الرعايا البلجيكيين الموضوعة تحت الحراسة الى ان يتم تسليمها أو دفع مقابل مالا يرد منها الى اصحابها أو وكلائهم طبقا للاجراءات التي يصدر بها قرار من لجنة الحراسات وطبقا للاتفاق الذي يعقد بين البلدين في هذا الشأن » ذلك أن تحويل الحارس وهو نائب نيابة قانونية - هذا الحق لا يقتضي سلبه من الاصيل الذي يبقى له الحق دائما في ممارسة ما هو مخول للنائب مادام لم يمنع منه . واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، وأسس قضاءه على أن مينعاد السقوط في حق الطاعن يبدأ من انتهاء الحراسة لا منذ استلامه لامواله ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢١ - الطعن ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق) :

١١٩٢ - أن مقتضى رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ ، أن يعود اليهم حق التقاضي من يوم العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٤ والذي قضى في مادته الاولى برفع الحراسة عنهم . ان الدائنين للاشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وآلت ملكيتها الى الدولة ، لا يحق لهم الرجوع على هؤلاء المدينين شخصا ، رغم استعادة حقهم في التقاضي ، الا بعد التقدم بديونهم الى ادارة الاموال والممتلكات التي آلت الى الدولة ، والتي يلتزم مديرها بتحقيق هذه الديون ليقول كلمته فيها .

اذا كانت الحراسة قد رفعت عن أموال وممتلكات (. . .) وعائلته بمقتضى نص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان من المقرر على ماجرى به قضاء هذه المحكمة أن مقتضى رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين المفروضة عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارئ أن يعود اليهم حق التقاضي من يوم العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/٣/٢٤ والذي قضى في مادته الاولى برفع الحراسة عنهم ، الا أنه لما كانت المادة الثانية من القانون المذكور تنص على أن تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ الف جنيه مالم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة الاولى من

القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن الأموال والممتلكات التي تؤول الى الدولة ويعرض صاحبها عنها وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه هي صافي قيمتها بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة أداؤها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صورتها أو لاي سبب آخر يقره القانون . وكان مؤدى ذلك أن الدائنين للأشخاص الذين رفعت الحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم وآلت ملكيتها الى الدولة لا يحق لهم الرجوع على هؤلاء المدينين شخصا رغم استعادة حقهم في التقاضي الا بعد التقدم بديونهم الى إدارة الأموال والممتلكات التي آلت الى الدولة ، والتي يلتزم مديرها بتحقيق هذه الديون ليقول كلمته فيها فاذا رأى أن الدين صوري أو غير جدى أو أن القانون لا يميز الوفاء به لاي سبب اصدر قرارا مسيبا برفض أدائه فيكون للدائن في هذه الحالة الرجوع على المدين شخصا ، أما اذا لم يصدر عنه مثل هذا القرار سواء كان الدين عقاريا أو ممتازا أو عاديا التزم بصفته بأدائه للدائن من أموال المدين التي آلت الى الدولة ، بوصفه مصفيا لها ينوب عن المدين نيابة قانونية ، فان تراخى أو امتنع عن الوفاء به كان للدائن مخاصمته بصفته أمام القضاء للمطالبة بدينه . لما كان ذلك وكان الثابت في أوراق الطعن أن المطعون ضده أقام دعواه أمام محكمة أول درجة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ، وأنه تقدم بعد صدورها وأثناء نظر الدعوى بطلب مؤرخ ١٩٦٤/١٢/٩ الى إدارة الأموال التي آلت الى الدولة لأداء دينه الذي رفع به الدعوى واذا لم يصدر مدير هذه الإدارة قرارا في شأنه فقد استعجل المطعون ضده أداءه بطلب آخر مؤرخ ١٩٦٦/٢/٢٠ ورغم ذلك لم يثبت صدور قرار مسبب من المدير برفض أدائه ومن ثم يكون من حق المطعون ضده قانونا أن يمضى في دعواه المرفوعة أمام القضاء موجهة الخصومة فيها الى الطاعن بصفته للحصول على حكم بالزامه بأداء دينه ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة الصحيحة في القانون وقضى ضمنا برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٢/٤/١٠ - الطعن ٦٩٤ لسنة ٤٢ ق).

١١٩٣ - حراسة - مصاريف ادارة - استحقاقها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا اقام الحكم المطعون فيه قضاءه على دعائم متعددة وكانت احداها سائغة تكفى لحمل قضائه ، فإن النعى على ماعداها من دعائم يكون غير منتج . واذ كان مما اقام الحكم المطعون فيه عليه قضاءه أن بقاء رصيد الدولارات الخاص بالمطعون ضده الأول مودعا كما هو بالبنك المركزي من قبل فرض الحراسة والى مابعد رفعها واسترداده حق التعامل فيه دون أن تجرى الحراسة شيئا بشأن هذا المبلغ من تحصيل أو تحويل ، وكان هذا التسبب وحده سائغا وكافيا لحمل قضائه على ماسلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن النعى بهذين السببين يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ - الطعن ١٠٦٩ لسنة ٤٨ ق) .

١١٩٤ - حراسة إدارية - مصاريف ادارة - محل خصمها :

أن قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١١٣ سنة ١٩٧٥ اذ ينص في الفقرة « رابعا » من مادته الأولى على الاقتطاع من الايداع بقوله « ويقتطع ١٠ ٪ من المبالغ المودعة لدى الادارة العامة او الحراسة العامة في الأحوال الآتية (أ) الأموال النقدية الخاصة بالاشخاص الخاضعين لأحكام أى من الأوامر رقم ٤ ، ٥ ، ٥ ب لسنة ١٩٥٦ سواء كانت في البنوك أو في منازلهم أو لدى الغير كودائع أو كديون لاتغل فوائد بشرط أن لاتكون مدرجة بحسابات منشآت صناعية أو تجارية تديرها الادارة العامة او الحراسة العامة (ب) . . . (ج) . . . ويجرى الاقتطاع المنصوص عليه في أ ، ب ، ج على كامل المبالغ المودعة فعلا دون استبعاد لما تدفعه الادارة العامة او الحراسة العامة بعد ذلك من مصاريف أو ديون » فقد دل على أن الاقتطاع لا يتم الا من مال أودع بالفعل عند الادارة العامة أو الحراسة العامة واذ كان الايداع الفعلي يعنى دخول المال في حيازة المودع لديه الأمر الذى لايتأتى الا بسبق تحصيله ، وكان الثابت من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن رصيد الدولارات أودع بالبنك المركزي منذ سنة ١٩٥١ وان الحراسة فرضت على البنك المطعون ضده الأول في سنة ١٩٥٦ فظل ذلك الرصيد دون تحصيل أو تحويل الى أن انهت الحراسة في سنة ١٩٥٨ بل وظل كما هو الى أن قام البنك

المطعون ضده الأول - بعد استرداده لحق التعامل في ماله - بتحويل ذلك الرصيد بالعملة المصرية الى المطعون ضده الثاني ، وخلص الحكم من ذلك الى أن هذه العملية غير خاضعة لتدابير الحراسة وتكون بالتالى لايسرى عليها خصم ال ١٠ ٪ المقيدة مصاريف ادارة . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ - الطعن ١٠٦٩ لسنة ٤٨ ق).

١١٩٥ - زيادة ثمن شراء جهات الحكومة للعقارات المبنية من الحراسة العامة - كيفية حساب تلك الزيادة :

ان مؤدى مانصت عليه المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ الخاص بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من زيادة ثمن شراء جهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها للعقارات المبنية من الحراسة العامة أو ادارة الاموال التى آلت الى الدولة الى مايو ١٩٦٠ مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع ، اذا رأت الجهة المشترية الابقاء على عقد البيع ، هو اعتبار الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع أساسا لتحديد مقدار الزيادة في الثمن . لما كان ذلك وكانت الضريبة على العقارات المبنية تحدد طبقا لاحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ ، وكان القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ أنما صدر بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الايجارات بمقدار الاعفاءات واذ جاء الاعفاء من أداء الضريبة على النحو الذى أوضحته المادة الاولى من ذات القانون ، فإن ذلك لا يغير من أساس تقدير تلك الضريبة ومن ثم ، فإن تحديد زيادة ثمن العقار آنف الذكر طبقا لاحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، أنما يتم احتسابها وفقا لمقدار الضريبة الاصلية المفروضة عليه في تاريخ البيع عملا بأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ . لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون هذا النعى في غير محله .
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٥ - الطعن ٤٥٧ لسنة ٤٧ ق).

١١٩٦ - محكمة القيم تختص بالمنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات المتعلقة بالحراسات :

أن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ سنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسات قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها . وأوجبت احالة جميع القضايا المطروحة على المحاكم الاخرى اليها مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون ان ينص صراحة على استثناء الطعون المطروحة على محكمة النقض من ذلك ، الا أن البين من النص سالف الذكر أن المنازعات التي عمد المشرع احوالتها الى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق او نفيه أما الطعن بالنقض فهو طريق طعن غير عادي لا يؤدي الى طرح نفس موضوع المنازعة التي كانت مordدة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع وإنما الى طرح خصومة اخرى تدور حول صحة تطبيق القانون على الوقائع التي أكدها الحكم المطعون فيه وفي احوال معينة بيان حصر ، فخصومة الطعن بالنقض لها ذاتية خاصة تختلف عن الخصومة التي تنظرها محكمة الموضوع لانها لا تهدف كقاعدة عامة الى تقرير حق أو نفيه أو الى احوال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه ليقصر الامر فيها على بحث توافق هذا الحكم مع التطبيق الصحيح للقانون ومعالجة ما يكون قد شاب من عيوب قانونية . هذا الى أنه وقد استثنى المشرع في المادة السادسة من القانون من الاحالة الى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل به فإن هذا الاستثناء ينسحب ومن باب أولى الى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وان طعن فيه بطريق النقض اذ ليس من شأن هذا الطعن ان يمس بقوة ذلك الحكم او يوقف تنفيذه ، ولا يصح القول بأن المشرع وقد ناط بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة بقصد تصفية الاوضاع الناشئة عنها قد قصد أن ينال مما سبق صدوره من أحكام ولو كانت نهائية بما يخول تلك المحكمة نظر الموضوع من جديد اذا احيل اليها الطعن بحالته من محكمة القيم ذلك ان النزاع الموضوعي وعلى ما سلف بيانه يخرج عن نطاق الطعن بالنقض ، فضلا عن أنه طالما أن المشرع لم ينص صراحة على

اسقاط هذه الاحكام فانها لاتسقط بطريق الاستتاج لما يترتب على اسقاطها من المساس بالحقوق المكتسبة للخصوم وأن مجرد الطعن بالنقض في هذه احكام لاينال من قوتها ولا يترتب عليه اعادة طرح النزاع على محكمة النقض وانما تظل هذه الاحكام محتفظة بحجيتها التي تعلو على اعتبارات النظام العام وهي حجية لاتسقط الا بنقض الحكم اذ في هذ الحالة فقط تسقط عن الحكم النهائي حصانته . ولما تقدم فإن الاختصاص بطعون النقض المقامة عن احكام صادرة من المحاكم العادية في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقدا لمحكمة النقض وحدها .

(نقض ١٩٨٣/١/٤ - الطعن ٤٥٩ و ١٤٦٥ لسنة ٤٨ ق).

١١٩٧ - النصوص التي تقرر فرض الحراسة هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة امواله وممتلكاته - تفسر تفسيراً ضيقاً . لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التي صدر الامر الجمهورى رقم ١٩٦٣/٢٦٠ بفرض الحراسة على شركة المباني العصرية وعلى أموال وممتلكات اصحابها والشركاء فيها وعائلاتهم بالاستناد اليه ، قد اجازت لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ الاستيلاء على أى منقول أو عقار والامر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات ، كما اجازت هذه المادة في فقرتها الاخيرة لرئيس الجمهورية بقرار يصدره توسيع دائرة الحقوق المبينة بها على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، وكان ماورد بها من ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - واضح الدلالة على أن سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة بالاستناد اليها قاصره على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين ، وكان لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينة بها ، مما يشترط عرضه على المجلس التشريعى لاقاراه ، فإن ماتضمنه الامر الجمهورى سالف الذكر وهو يصدد فرض الحراسة على الشركة المذكورة من فرضها على اموال وممتلكات عائلات اصحابها او الشركاء فيها يعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالاً لاختصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي بحرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وتقريراتها مصونة لايجوز المساس بها الا في الاحوال المبينة في القانون ، وهو

ما اخرج به قرار رئيس الوزراء رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٤ الصادر تنفيذا له في هذا الخصوص من عداد القرارات الادارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ، ويغدو مجرد عقبة مادية في سبيل استفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة ، ويخضعه لاحكام المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات الا ما استثنى بنص خاص ، ذلك انه لما كانت النصوص التي تقرر فرض حراسة الطوارئ ، هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة امواله وممتلكاته فانها تفسر تفسيراً ضيقاً وبالقدر الذي يحقق المصالح التي تستهدف المشرع حمايتها ومدلول العائلة في هذه التشريعات يشمل الاشخاص الذين يكون مصدر ملكيتهم في الاغلب الاعم هو الخاضع نفسه وهم الزوج والزوجة والاولاد القصر ، ولا يتعدى هؤلاء الى الوالدين ، ويؤكد ذلك اتجاه المشرع الى هذا التفسير في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة والمادة الاولى من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة عنها ، ولا يكون ثمة مجال لاعمال المادة ٣٤ من القانون المدني في نطاق هذه التشريعات الخاصة لوضوح مراد الشارع بها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فانه لا يكون قد خالف القانون .

(نقض ١٧/٥/١٩٨٣ - الطعن ٥٧٧ لسنة ٤٩ ق).

١١٩٨ - حراسة ادارية - استثناء اموال الخاضعين لها بالتبعية - شرطه - الا يكونوا قد تلقوا تلك الاموال عن الخاضع الاصلى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد اجاز الاستثناء من احكامه بقرار من رئيس الجمهورية وهو ما صدر تطبيقاً له قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ باستثناء اموال وممتلكات الاشخاص الخاضعين للحراسة بالتبعية والتي لم يكونوا قد تلقوها عن الخاضع الاصلى وتسلم اليهم هذه الاموال والممتلكات مالم يكن قد تم التصرف فيها ، وكان المقصود بالاموال والممتلكات التي تم التصرف فيها والتي عنها المشرع من هذا القرار هي تلك التي تم شهرها وفقاً لاحكام قانون الشهر العقاري ذلك انه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان الملكية في العقارات لا تنتقل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير الا بالتسجيل وأن التصرف غير مسجل لا يولد الا حقوق والتزامات شخصية

بين عاقيه ومن ثم يبقى العقار المبيع في ملك البائع ، يؤكد ذلك أنه لو كان المشرع قد قصد بتمام التصرف في هذا الصدد غير معناه القانوني السابق ذكره لحرص على النص على ذلك صراحة وتخصيصه بعبارة « ولو بعقود ابتدائية » كما فعل بصدد الاحكام التي وضعها بشأن تنظيم الاوضاع الناشئة عن الحراسة القانونية بالقانونين ٦٩ لسنة ١٩٦٤ ، ١٤١ سنة ١٩٨١ . لما كان ماتقدم وكان الثابت بالاوراق أن العين موضوع التداعي لم يكن قد تم التصرف فيها - بتصرف ناقل للملكية - حتى صدور القرار رقم ٩٣٠ سنة ١٩٦٧ سالف الذكر مما كان لازمه وجوب ردها وتسليمها الى مالكتها - المطعون ضدها الاولى - وذلك دون التعويل على العقد الابتدائي الذي صدر عنها بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣ . واذ قام جهاز تصفية الحراسات بعد ذلك بالتوقيع على العقد النهائي الصادر منه للطاعة في ٣٠/٥/١٩٧٣ - وبعد رفع الحراسة عن المطعون ضدها الاولى وزوال أي صفة للحارس في تمثيلها فإن هذا التصرف يكون باطلا ومعدوم الأثر لصدوره ممن لا يملكه . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ قد نصت بدورها على عدم الاعتداد بالتصرفات التي تمت بعقود ابتدائية واعتبارها كأن لم تكن مما مؤداه صحة دعوى المطعون ضدها الاولى واحقيتها في طلباتها فيها واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعي عليه بما ورد في هذا السبب على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٨ ق) .

١١٩٩ - فرض الحراسة وتعيين حارس - امتداد مواعيد سقوط الحق والاجراءات التي تسرى ضد الخاضع للحراسة - نطاقه - اقتصار ذلك على الخاضع دون الحارس - علة ذلك :

ان النص في الفقرة السادسة من المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على ان « تمتد جميع مواعيد سقوط الحق والاجراءات التي تسرى ضد الخاضع وضد الممنوع من التصرف في امواله وادارتها وفقا للمادة ٧ من هذا القانون ، وذلك طوال مدة فرض الحراسة او مدة المنع من التصرف او الادارة » مفاده ان المشرع قصد بامتداد مواعيد سقوط الحق والاجراءات بمقدار مدة فرض الحراسة او المنع من

التصرف او الادارة ان يكون هذا الامتداد قاصرا على الدعاوى والاجراءات التي يباشرها الخاضع أو الممنوع من بعد انقضاء الحراسة او سقوط الامر المانع او الغاءه ، بحسبان انه ابان الحراسة او المنع من التصرف أو الادارة يكون بالنسبة للاموال محل ذلك مغلول اليد وفي حالة عذر قانوني موجب لهذا الامتداد ، اما من يكون نائبا عنه قانونا في هذا الفترة فلا يشمل النص ولا يحق له امتداد لانتفاء العلة اذ لم يكن ثمة ما يحول بينه وبين اقامة دعوى الحق او مباشرة الاجراءات نيابة عن الخاضع من قبل فوات الميعاد . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط حق الطاعنين في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد قد اقام قضاءه على قوله « ان الدعوى وقد رفعت ابتداء من الطاعنين - قبل الخاضع . . . ولم ترفع اضلا من ذلك الخاضع فانه لا مجال لإعمال المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ اذ الخطاب فيها موجه للخاضع وليس للوكيل عنه . واذا كان الحكم المستأنف صدر بتاريخ ١٩٧٩/٥/٣٦ وصحيفة الاستئناف لم تودع بقلم الكتاب الا بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢٤ اي بعد مضي الاربعين يوما المحددة قانونا لذلك في المادة ٢٢٧ مرافعات فانه يتعين الحكم بسقوط هذا الاستئناف » فانه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون ماعداه من اوجه دفاع الطاعنين قد سقط من تلقاء نفسه واندفع عن الدعوى بما يجعله غير مائل في الخصومة . لما كان ذلك ، فان الطعن على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب يكون على غير اساس . (نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٧٤٦ لسنة ٥٠ ق).

١٢٠٠ - تصفية الحراسات - تحقيق الديون - اللجوء مباشرة إلى القضاء للمطالبة بالدين - عدم قبوله - علة ذلك :

أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات الاشخاص الذين فرضت عليهم طبقا لاحكام قانون الطوارئ تقضى بأن تؤول الى الدولة الاموال والممتلكات التي رفعت الحراسة عنها ويعرض عنها صاحبها بتعريض اجمالى قدره ٣٠ ألف جنيه مالم تكن قيمتها تقل عن ذلك فيعرض عنها بمقدار هذه القيمة ، وتنص الفقرة الرابعة من المادة الاولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ سنة ١٩٦٤ الصادر بالاستناد الى ذلك

القانون على ان « الاموال والممتلكات التي تؤول الى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ المشار اليه هي صافي قيمتها. بعد استئزال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لناتج التصفية ، ولايجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام اداءها بقرار مسبب لعدم جديتها او صوريته. اولاى سبب آخر يقرره القانون » يدل على ان المشرع جعل الاموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، واراد ان يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها ويحد اقصى لايجاوز المبلغ الاجمالى الذى قدره بثلاثين الف جنيه ، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على اصحابها وتجريدهم من اموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية فى نطاق التعويض الاجمالى لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لاهدافها ، واذا كانت ايلولة الملكية الى الدولة تقع بقوة القانون ولاتلقاها بمثابة خلف عام او خاص عن اصحاب هذه الاموال فانها لاتكون مسئولة بحسب الاصل عن ديونهم فى الاموال والممتلكات التي كانت من الضمان العام او الخاص محلا للوفاء بحقوق الدائنين ، الا ان القرار الجمهورى الذى وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لادارة هذه الاموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل فى جدية الديون التي يتقدم بها اصحابها ، واجاز له استثناء من هذا الاصل ان يصدر بشأنها قرارا بقبول اداء الدين من قيمتها فيسده بعد استئزله لتكون سندات التعويض ممثلة لناتج التصفية او يصدر قرارا برفض الاداء لعدم جدية الدين او صوريته اولاى سبب يقرره القانون فيستبعده من حساب التعويض ، ولايكون للدائن الا حق الرجوع على المدين ، واذا كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل فى جدية الديون فانه من ثم يملك استئزال مايقبله واستبعاد مايرفضه من حساب التعويض ، ويعتبر قراره فى هذا الشأن جزءا لايتجزأ من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق اغراضها المتعلقة بالنظام العام ، فانه لايجوز للدائن ان يلجأ الى القضاء بطلب دينه قبل عرضه على المدير العام لادارة الاموال التي آلت الى الدولة لاصدار قرار بشأنه ، واذا هو لجأ الى القضاء دون ان يسلك السبيل الذى رسمه القانون فان الدعوى لاتكون مسموعة ، وكان ذلك لايعد

حظرا على الافراد في الالتجاء الى القضاء . ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعى عليه بتلك الاسباب بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير اساس .

(تقض ١٩٨٤/٤/٢٦ - الطعن ١٥٠١ لسنة ٥٠ ق).

١٢٠١ - سلطة رئيس الجمهورية في الامر بفرض الحراسة - مدلول « العائلة » في حكم قانون الطوارئ - فرض الحراسة على خلاف أحكام القانون - مؤدى ذلك :

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، قد أجازت لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ الاستيلاء على أى منقول أو عقار - والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات ، كما أجازت في فقرتها الأخيرة لرئيس الجمهورية بقرار يصدره توسيع دائرة الحقوق المبينة بها على أن يعرض هذا القرار على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، ولما كان ماورد بها من ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - واضح الدلالة على أن سلطة رئيس الجمهورية في فرض الحراسة بالاستناد اليها قاصرة على الشركات والمؤسسات دون الاشخاص الطبيعيين ، وكان لم يصدر ثمة قرار من رئيس الجمهورية بتوسيع دائرة الحقوق المبينة بها ، مما يشترط عرضه على المجلس النيابي لاقاره فإن ماتضمنه الامرين الجمهوريين رقمي ١٣٨ ، ١٤٠ سنة ١٩٦١ من فرض الحراسة على عائلة المرحوم اسماعيل صدقي يعد خروجاً على التفويض المقرر بموجب ذلك القانون وانتحالا لاختصاص السلطة التشريعية في أمر يتصل بحق الملكية الخاصة التي حرصت الدساتير المتعاقبة على حمايتها وعدم المساس بها الا في الاحوال المبينة في القانون . لما كان ذلك وكانت النصوص التي تقرر فرض حراسة الطوارئ ، هي نصوص استثنائية بطبيعتها تستهدف غل يد الخاضع عن ادارة امواله وممتلكاته فأنها تفسر تفسيراً ضيقاً وبالقدر الذي يحقق المصالح التي تستهدف المشرع حمايتها . لما كان ذلك وكان مدلول العائلة في هذه التشريعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الزوج والزوجة والاولاد القصر ، ولايتعدى هؤلاء الى الاولاد البالغ وهو ما اكده المشرع في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ بتسوية الاوضاع الناشئة عن

فرض الحراسة وكان مؤدى ذلك ان الطاعنين لا يندرجون بهذه المثابة ضمن عائلة الخاضع الاصلى ، واذ لم يصدر مع هذا ثمة قرار بفرض الحراسة على الطاعنين لا بصفة اصلية ولا بصفة تبعية فإن مد آثار فرض الحراسة المفروضة اصلا على والدهم المرحوم اسماعيل صدقى وعائلته - اليهم وتطبيق اجراءاتها وتدابيرها قبلهم لا يكون له سند من واقع أو قانون ، هذا الى أن تصرف الحراسة رغم ذلك فى العقار يكون غير نافذ فى حقهم لصدوره ممن لا يملكه وعلى خلاف القانون ، وكان لا يصحح هذه التصرف صدور القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ بعده متضمنا فى مادته الثانية النص على ايلولة الاموال التى فرضت عليها الحراسة الى الدولة اذ أن محل اعمال حكم هذه المادة وأيا كان وجه الرأى ومآلها من بعد من الغاء بالقضاء بعدم دستوريتها هو الاموال التى فرضت عليها الحراسة بموجب قرارات صحيحة صادرة من السلطة المرخص لها باصدارها فى نطاق احكام القانون الذى ينظمها كما لا يصحح التصرف المذكور اجراء تسجيله فى ٧ يناير سنة ١٩٧٠ لصدور هذا الاجراء بدوره ممن لا يملكه قانونا ، فضلا عما هو مقرر من ان التسجيل ليس من شأنه تصحيح التصرف الباطل أو تصويبه ، ومن ثم فإن العقار موضوع التصرف المذكور يبقى على ذمة ملاكه دون أن ينتقل منهم لا الى الدولة بحكم القانون المذكور ولا الى المطعون ضدها الاولى بحكم التصرف الصادر اليها من الحراسة ، وكان جهاز تصفية الحراسات قد صادق الطاعنين فى هذا النظر بما اقره فى كتابه المؤرخ ١٩٧٩/٤/٢٦ من أن الطاعنين لم تشملهم تدابير الحراسة وبعدم صحة التصرف موضوع التداعى الصادر من الحراسة الى الشركة المطعون ضدها الاولى وبفسخه ، ولا يغير من هذه النتيجة الحتمية صدور القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ فى ١٩٨١/٨/٣١ متضمنا فى المادة الثانية منه النص على أن « ترد عينا الى الاشخاص الطبيعيين وعائلاتهم وورثتهم الذين شملتهم تدابير فرض الحراسة المشار اليهم فى المادة الاولى من هذا القانون جميع أموالهم وممتلكاتهم وذلك ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية قبل العمل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، ذلك أن المادة المذكورة وهى تستهدف تنظيم الآثار المترتبة على القرارات الصادرة بفرض الحراسة على نحو ماورد بالمادة الاولى من ذات القانون فإن مجال اعمالها - وعلى ما هو مقرر بقضاء هذه المحكمة - ينصب على التصرفات التى تمت بناء على اجراءات فرض الحراسة الصادرة من السلطة

المرخص لها باصدارها بحسبانها في نطاق أحكام القانون الذي ينظمها ، أما التصرفات الصادرة في أموال لم تشملها الحراسة لعدم خضوع أصحابها لها أضلا بسبب فرضها عليهم خطأ كحالة الطاعنين الذين فرضت عليهم تدابير الحراسة باعتبارهم من عائلة الخاضع الاصلى وهم ليس كذلك فأنها تكون بمنأى عن مجال تطبيق هذه المادة .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - الطعن ١٣٣٧ لسنة ٥٠ ق) .

١٢٠٢ - تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة .

لما كان النص في الفقرتين الاولى والثانية من المادة الحادية عشر من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أنه « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الادارة المحلية والقطاع العام والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، والمشتري للعقارات المبنية من الحراسة العامة او ادارة الاموال التي آلت الى الدولة الخيار بين الابقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار المبيع في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد المفروضة على الثمن الاصلى دون الزيادة على ان تلتزم باداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى من يستحقها ، ويجب على هذه الجهات ان تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فاذا لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملغيا اعتبارا من تاريخ انقضاء هذه المهلة ، ويؤثر ببالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقاري « يدل على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة ، على أن المشرع جعل للجهات المشتري المذكورة بالنص الخيار بين الابقاء على تلك العقود بشرط زيادة ثمن الشراء الى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة الاصلية المفروضة على العقار ، وعلى ان تلتزم باداء هذه الزيادة مع باقى الثمن خلال مدة سنة من تاريخ العمل بالقانون ، وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المباعة الى مستحقها ، وعلى ان يتم ابداء الرغبة بانخطار رئيس جهاز تصفية الحراسات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقانون ، فاذا لم تخطره بذلك

اعتبر العقد ملغيا من تاريخ انقضاء المهلة ويؤشر بالالغاء بغير رسوم في سجلات الشهر العقارى ، وبما مفاده وفقا لصريح دلالة النص ، ان المشرع اعتبر العقود المبينة به ملغاة في الحالات الثلاث الآتية :- أولا : اذا لم تبد الجهة المشترية رغبتها اصلا في خلال مدة ثلاثة اشهر المحددة للاخطار . . ثانيا : اذا اختارت التخلّى عن العقار والغاء العقد . . ثالثا : اذا أبدت رغبتها في الاحتفاظ ولكنها لم تقم بالوفاء بقيمة الزيادة وباقى الثمن في المدة المحددة لذلك ، وهو الشرط الذى علق عليه القانون حق الجهة المشترية في اختيار الابقاء ، إذ أوجب لاعماله لازيادة الثمن فحسب ، بل وسداد الزيادة مع الباقي في خلال المهلة المحددة ، والا اضحى لاغيا ، وهو مايتفق وقصد المشرع وما عناه من تحديد مهلة السداد ثم مدها مدّة ثانية واخيرة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٥ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه باعتبار البيع ملغيا على أساس هذا النظر ، فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .
(نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - الطعن ٣٤٢ لسنة ٥٠ ق) .

١٢٠٣ - الصفة في الدعوى - حراسة - زوال صفة الادارة العامة لأموال الخاضعين للحراسة اعمالا للقرار ٣٤٣ لسنة ١٩٥٧ - تأخر البعض في استلام أمواله التي كانت تحت يد هذه الادارة التي ظلت بحكم الواقع واصمة اليد عليها وتديرها - هذه الادارة الفعلية المستمدة من الواقع لاتضفى على الادارة العامة لأموال هؤلاء الاشخاص الصفة القانونية في التقاضى بأسمهم .
أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم الاستثنائى المطعون فيه أورد في أسبابه قوله « ويتنفذ هذا القرار (القرار ٣٤٣ سنة ١٩٥٧) يعود الى هؤلاء كامل أهليتهم ويعود لهم تبعا لذلك حقهم في التقاضى والدفاع عن مصالحهم وأموالهم ولا يكون لهذه الادارة أى حق في المخاصمة بأسمهم أو نيابة عنهم لا يغير من هذا الوضع أن يكون بعضهم قد تأخر في استلام أمواله التي كانت تحت يد الادارة وأن هذه ظلت بحكم الواقع واصمة اليد عليها وتديرها لأن هذه الادارة الفعلية المستمدة من الواقع لاتضفى على الادارة العامة لأموال هؤلاء الناس الصفة القانونية في التقاضى بأسمهم فإن مؤدى ماأورده الحكم المطعون فيه أن حق الطاعن بصفته في الادارة بما يستتبعه من حق تمثيل الخاضع للحراسة أمام القضاء قد زال بصدور القرار ٣٤٣ سنة ١٩٥٧ ولايغير من هذا

الوضع أن تكون أموال الشخص الذي كان خاضعا للحراسة تحت يد الطاعن بصفته ويديرها فعلا لأن هذه السيطرة المادية لاتضفى عليه الصفة القانونية في تمثيله أمام القضاء وهو من الحكم المطعون فيه تقرير قانوني سليم يتفق وصحيح القانون ولم يكن تفرقة منه بين الإدارة وبين حق التمثيل أمام القضاء ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لا أساس له .
(نقض ١٩٨٢/١/٢١ - الطعن ٣٩٠ لسنة ٣٤ ق).

١٢٠٤ - قضاء المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن أبلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لقانون الطوارئ . أثره . بقاء أموالهم على ملكيتهم ولا تؤول الى ملكية الدولة .

قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٦/٥/١٩٨١ في القضية رقم ٥ لسنة ١ ق بالآتي : (أولا) بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أبلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لاحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة . (ثانيا) بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم - ونشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية السنة الرابعة والعشرون العدد رقم ٢٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٤ ، فإن مؤدي الحكم بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه آنفا عدم نفاذ هذا النص ، ومن ثم تظل أموال هؤلاء الاشخاص على ملكيتهم ولا تؤول الى ملكية الدولة ، ويكون الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الاستثنائي المطعون فيه حين قضى بالزام الطاعنين بصفاتهم بتسليم الحصة الشائعة المملوكة للمطعون ضدهما الاول والثاني من الفيلا موضوع النزاع - وهي جزء من أموالهما - صحيحا فيما انتهى اليه كآثر لملكيتها لهذه الاموال .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٨ - الطعن ٢٨٨ لسنة ٤٤ ق).

١٢٠٥ - الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عن أحكام نهائية صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات - يظل الاختصاص بنظرها منعقدا لمحكمة النقض وحدها دون محكمة القيم - أساس ذلك :

لئن كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد جعلت محكمة القيم مختصة دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الاموال وقيمة التعويضات والمنازعات الاخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أو المترتبة عليها وأوجبت احالة جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الاخرى اليها مالم يكن قد قفل فيها باب المرافعة ودون أن ينص صراحة على استثناء الطعون المعروضة على محكمة النقض . ذلك الا أن البين من النص سالف الذكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التي قضى المشرع باحالتها الى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ، اما الطعن بطريق النقض فله ذاتية خاصة عن الخصومات التي تنظرها محكمة الموضوع اذ هو لا يهدف كقاعدة عامة الى تقرير الحق أو نفيه ولا الى احلال حكم جديد محل الحكم المطعون فيه بل يقتصر الامر فيه على البحث في صحة تطبيق القانون على الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وفي الاحوال التي حددها القانون على سبيل الحصر ومعالجة مايكون قد شاب الحكم من عيوب قانونية ومن ثم فلا تتسع له عبارة النص ، وآية ذلك أنه استثنى من الاحالة الى محكمة القيم الدعاوى التي قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بذلك القانون فينسحب هذا الاستثناء من باب أولى الى الدعاوى التي تم الفصل فيها بحكم نهائي نافذ وأن طعن فيه بطريق النقض اذ ليس من شأن هذا الطعن أن يمس بحجتيه ولا يترتب عليه اعادة عرض النزاع على محكمة النقض بل يظل الحكم محتفظا بحجتيه التي تعلو على اعتبارات النظام العام الى أن تقول محكمة النقض كلمتها في الطعن وتفصل فيه فإن نقضت الحكم زالت عنه قوة الأمر المقضى واحيلت المنازعة بالتالي الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد باعتبارها موضوعية واذا رفضت محكمة النقض الطعن فقد استمر للحكم حجتيه وحصانته واستقرت له ابدا . هذا ولا يسوغ القول بأن المشرع قصد اسقاط ماسبق صدوره من احكام في المنازعات المتعلقة بالحراسات ولو كانت نهائية حتى

ينحول لمحكمة القيم إعادة نظر الموضوع من جديد ذلك أن إسقاط الأحكام النهائية لا يكون بطريق الاستنتاج حفظاً لما لها من حجية تعلو على اعتبارات النظام العام وإنما يكون بطريق الطعن فيها ونقضها في الأحوال المحددة في القانون ، لما كان ماتقدم فإن الاختصاص بنظر الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عن أحكام نهائية صادرة في منازعات متعلقة بالحراسات يظل منعقداً لمحكمة النقض وحدها ولا يسرى عليها حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٨١ ومن ثم يكون الدفع المبدي من الطاعة بأحوال الطعن المائل إلى محكمة القيم على غير أساس بما يقتضى رفضه .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٨ ق).

١٢٠٦ - لرافع الدعوى مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب القانون عليه اختصاص أشخاص معينين - مثال بشأن الحراسة أو التصفية :

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن رافع الدعوى له مطلق الحرية في تحديد نطاق الخصومة من حيث الخصوم فيها إلا إذا أوجب عليه القانون اختصاص أشخاص معينين فيها ، وكان عزل المصطفى أو الحارس لا يتوقف على اتفاق ذوى الشأن وإنما على توافر الأسباب المبررة له فإنه لا أساس لوجوب اختصاص جميع المستحقين للمال الشائع بموضوع الحراسة أو التصفية ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى رغم عدم اختصاصهم جميعاً في غير محله .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٨ - الطعن ١٩٤٠ لسنة ٤٩ ق).

حق

١٢٠٧ - اذا قام الصادر لصالحه الحكم في دعوى الحيابة بتنفيذه بعد اعلانه من جانب خصمه بصحيفة دعوى الحق اعتبر من التاريخ المذكور سىء النية فاذا بادر بتنفيذ الحكم قبل ان يستقر حقه بحكم من محكمة الموضوع فتتحقق مسؤوليته عن التعويض طبقا للمادة ٥ مدنى اذا ما قضى ضده في دعوى الحق . وصف الفعل او الترك بأنه خطأ او نفى هذا الوصف عنه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التى يخضع فى شأنها قضاء الموضوع لرقابة محكمة النقض ، ومن المقرر أن الأحكام التى تصدر فى دعاوى الحيابة بصفة عامة ترمى الى تحديد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا لحماية لصاحب الحق الظاهر ، واذا كان من المحتمل ان يقضى فى أصل الحق بما يخالف الحكم الصادر فى دعوى الحيابة بعد تنفيذه فإن الحكم فى دعوى الحيابة انما يجرى تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ فتترتب مسئوليته اذا ما ثبت فيما بعد بحكم نهائى من محكمة الموضوع أن الحق لم يكن فى جانبه متى كان سىء النية وهو يعتبر كذلك منذ اعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية لأن هذا الاعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم فى الدعوى المذكورة فيعتبر بمثابة اعلان له بعيوب حيازته مما يزول به حسن النية طبقا للمادة ٩٦٦ من القانون المدنى . (نقض ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن ١٢٩ لسنة ٤٧ ق) .

١٢٠٨ - ادخال محام فى الدعوى دون توجيه طلبات موضوعية اليه والاكتفاء بوصفه بأنه الرأس المدبرة لذلك النزاع وتوجيه بعض عبارات غير لائقة اليه يعتبر انحرافا عن حق التقاضى موجب للتعويض .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان حق الالتجاء الى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من استعمله مسئولا عما ينشأ عن استعماله من ضرر للغير الا اذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا ابتغاء مضارة الغير وان وصف محكمة الموضوع للافعال المؤسس عليها طلب التعويض بأنها خطأ أوليست كذلك هو من المسائل التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول قد أسس طلب الحكم بالزام

المطعون ضده الأول بالتعويض المطالب به على أن الأخير قد اختصمه في الدعوى رغم عدم وجود أية علاقة له بموضوع التراجع سوى أنه كان محاميا لأحد أطرافها ودون أن يوجه أية طلبات إليه فيها واقتصر على القول بصحيفة ادخاله بأن « القصد من اعلان المدعى عليه الثالث (الطاعن الأول) انه هو الرأس المدبرة والمفكرة ويدير الأمور ويعاون ويساعد باقي الشركاء بخبرته وهو أيضا الذي يقوم بتوجيههم للاستيلاء على ملك خمسة مواطنين بطرق منافية للقانون ومخالفة للنظام العام وملتوية » وذلك بعدما نسب بصحيفة الإدخال الى من أسماهم بالشركاء « ارتكاب جريمة تزوير بيانات مساحية وأوراق أخرى » كما أورد بمذكرتين قدمتا منه ان الطاعن الأول « يساعد موكله الخصم الأصلي في التزوير ». لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييد حكم محكمة أول درجة على سند من قوله بأن البادى من ظروف الدعوى وملاساتها ان المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) لم يكن الا في موقف المدافع عن حقوقه المهددة بالضياح وهو في استعماله لحقه في الدفاع عن نفسه وماله لم يعتمد الى التشهير بالمستأنف (الطاعن الأول) أو النيل منه وهو ايضا لم يتجاوز الحدود التي يجب عليه التزامها في سلوكه في مقاضاة من يرى له مصلحة في مقاضاته سواء باختصاصه أمام القضاء . . . ذلك أن حق التقاضي وحق الشكوى مكفولان للجميع ولاضير على متقاض أو على شك ، طالما انه لم يتجاوز حدود الدفاع عن نفسه وماله ولم يعتمد الى مجرد الكيد الى خصمه أو مجرد التشهير به أو النيل منه ، وما فعله المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) حسبما تنبى عنه ظروف الدعوى وملاساتها ليس الا استعمالا لحقه في التقاضي وفي الشكوى دون تعمد الأضرار بالمستأنف ودون انحراف عن السلوك المألوف في مثل هذه الظروف ، فإن الحكم المطعون فيه اذ لم يفصح عن ماهية هذه الظروف والملاسات التي استظهر منها عدم توافر سوء القصد لدى المطعون ضده الأول في ادخال الطاعن الأول خصما في الدعوى وان ماوجهه اليه من عبارات لايشكل قذفا أو سبا في حقه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة الوصف القانوني لهذه الأفعال وما اذا كانت تعد خطأ موجبا للمسئولية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

١٢٠٩ - يجوز للشفيع أن ينزل عن الحق في الأخذ بالشفعة بعد ثبوت هذا الحق له أو قبل ثبوته والنزول قد يكون صراحة قبل البيع أو ضمنا والنزول الضمني يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة في عدم استعمال حق الشفعة سواء تم انذار الشفيع أو لم يتم .

ان المادة ٩٤٨ من القانون المدني اذ نصت على أن يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية : « اذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع » فقد دلت على أنه يجوز للشفيع أن ينزل عن الحق في الأخذ بالشفعة بعد ثبوت هذا الحق أو قبل ثبوته صراحة أو ضمنا والنزول عن الشفعة قبل البيع - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن هو الا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند حصول البيع مما يجب أن يكون صريحا ، أما النزول الضمني عن حق الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة .

(نقض ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن ٩٧٣ لسنة ٥٠ ق) .

١٢١٠ - اجاز المشرع للمشتري حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وعلم المشتري بهذا السبب وقت الشراء لا يفيد نزوله عن ذلك الحق لانه قد يكون معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته ولا يلزم لقيام هذا الحق وقوع تعرض بالفعل . مفاد نص المادة ٢/٥٤٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اجاز للمشتري حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري ينحول له الحق في ان يحبس ما لم يكن قد اداه من الثمن ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذى يتهده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفي بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لانه قد يكون مخططا بالخطر الذى يتهده ويكون في ذات الوقت معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن ، ولم يقصر المشرع في المادة المذكورة حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له

بالفعل وانما اجاز له هذا الحق ايضا ولولم يقع هذا التعرض ، اذا تبين له وجود سبب جدى ينجشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الامور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولارقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى اقام قضاءه على اسباب سائغة لحمله .

(نقض ١٩٨١/٢/١٠ - الطعن ٧١١ لسنة ٤٧ ق).

١٢١١ - من أستعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر وحق الشكوى من الحقوق المباحة للأفراد ولا يترتب على استعماله أدنى مسؤولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وان التبليغ صدر عن سوء قصد .

مقتضى المادة الرابعة من القانون المدنى ان من استعمال حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح سنداً لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية ، ولا يكفى لاثبات انحراف الطاعنين عن حق الشكوى الذى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد ، ولا يترتب على استعماله أدنى مسؤولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ، وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد .

(نقض ١٩٨١/٢/١٧ - الطعن ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق).

١٢١٢ - الممارسة السياسية للحقوق لا يشترط أن تتم من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو الاتحادات وانما يجوز ممارستها بصفة شخصية .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الدعوى على قوله « الواجب للممارسة السياسية أن تكون خلال قنوات مشروعة والمقصود بها المؤسسات وهى الأحزاب والجمعيات والاتحادات ولما كان المستأنف (الطاعن) لم يمارس ابداء رأيه بالوسيلة التى رسمها القانون وانما لجأ الى ممارسة هذا الحق بصفته الشخصية وهى الوسيلة التى سلكها وتؤدى الى الفوضى فى ممارسة الحقوق وعدم انتظام المرفق الذى يشرف عليه المستأنف عليه ولا يستساغ فى المفهوم المنطقى أن تمارس الحقوق على هذا النحو وتأسيئاً على ماسلف تكون الدعوى قد خلت من سندها الصحيح جدية بالفرض ، وكان

هذا الذى أورده الحكم وأقام قضاءه عليه وهو يزعم بأن الممارسة لا تتم الا من خلال الأحزاب أو الجمعيات أو الاتحادات يتضمن تأكيد وجود قاعدة قانونية لوجودها فإنه بذلك يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٤/٥/١٩٨١ - الطعن ١١٩٢ لسنة ٥٠ قى).

١٢١٣ - العاملون بشركات القطاع العام - تسوية - الحق المكتسب - القرار الذى يصدر من الشركة بتسوية حالة أحد العاملين بالمخالفة لاحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة يقع باطلا ولا يترتب عليه أى أثر قانونى ويحق للشركة تصحيح هذا الخطأ بالعدول عن قرارها أو الغائه ولا وجه فى ذلك للتحدى بالحق المكتسب - لا يجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة - مثال .

لئن كان القرار الذى يصدر من الشركة بتسوية حالة أحد العاملين بالمخالفة لاحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ يقع باطلا ولا يترتب أى أثر قانونى ويحق للشركة تصحيح هذا الخطأ بالعدول عن قرارها أو الغائه حتى ولو كان قد بت فى مدى صحته بقرار من لجنة شئون الافراد بالشركة أو من لجنة المؤسسة التى ترفع اليها التظلمات من قرارات التقييم ، ولا وجه فى ذلك للتحدى بالحق المكتسب لان ذلك لا يكون الا فى الحقوق التى كفلها القانون وفى الحماية التى يضيفها على أصحاب هذه الحقوق ، بيد أنه لما كان مفاد المادتين ٦٣ ، ٦٤ من تلك اللائحة أن تسوية حالات العاملين بها تقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى شغلها قبل التقييم - أى فى ٣٠/٦/١٩٦٤ - وبين الوظيفة المعادلة لها بعد التقييم وذلك بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا حتى اذا ماتوافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح صالحا لشغلها وانه لايجوز تسوية حالة عامل على فئة وظيفية لم يستوف شروط شغلها المحددة بقواعد التوصيف والتقييم والتصنيف المعتمدة . ولما كان واقع الدعوى الذى سجله الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن وظيفة كاتب قضايا التى كان يشغلها المطعون ضده من وظائف الفئة الثامنة طبقا لجداول التعادل

المعتمدة من مجلس الوزراء وان الطاعن اقترح في ١٩٦٥/٥/١ جعل هذه الوظيفة من وظائف الفئة السادسة وسكن المطعون ضده على الفئة المقترحة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ دون انتظار اعتماد التعديلات المقترحة من مجلس الوزراء الذي اعتمد تعديلات الطاعن المقترحة على جداول ترتيب الوظائف بقراره رقم ٢٣٦ سنة ١٩٦٦ على ان تسرى هذه التعديلات اعتبارا من ١٩٦٦/٧/١ والذي يستحق فيه المطعون ضده التسكين على الفئة السادسة وانه لما نذبت المحكمة خيرا قدم تقريراً خلص فيه الى احقية المطعون ضده للفئة السادسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ولما كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قصر دفاعه امام محكمة الاستئناف على القول بان مجلس الوزراء لم يعتمد التعديلات التي اقترحها وانما اعتمد تعديلات اخرى وان الخبير اخطأ في فهم قرار مجلس الوزراء بأنه يوجب ارجاع التسوية الى ١٩٦٤/٧/١ ومخالفاً بذلك تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ، كان الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا الدفاع تأسيسا على ان « . . . قرار التسكين الاول الذي يتمسك به المستأنف ضده قد أصبح حقا مكتسبا لا يجوز للبنك الرجوع فيه وتبعاً لذلك يكون تقرير الخبير الذي عولت عليه محكمة اول درجة صحيحا ولا مطعن عليه وتكون المحكمة الابتدائية محقة في هذا الاستناد . . . كما ان من المبادئ المسلمة ان تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والادارة ليست لها صفة التشريع حتى تكون ملزمة قانونا وانما هي قرارات تنظيمية . . وان القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ سنة ١٩٦٦ المعمول به من ١٩٦٦/٧/٢٤ قد نص في مادته الاولى على ان « تحدد اقدمية العاملين في الفئات التي سويت حالتهم عليها بعد التعادل اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ » . ومؤدى هذا النص - في خصوص الدعوى الماثلة - تأكيد استحقاق العامل للفئة المالية التي تمت تسوية حالته بالتسكين عليها اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ لا من تاريخ اعتماد جدول التعادل لها ، وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه ان الطاعن اجرى تعديلات بجدول التعادل اعتمدها قرار مجلس الوزراء رقم ٢٣٦ سنة ١٩٦٦ منها تعديل وظيفة كاتب قضايا بالفئة الثامنة بجعلها كاتب اول قضايا من الفئة السادسة مما مؤداه ان الحكم رأى ان المطعون ضده توافرت في حالته الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة التي سكن عليها ابتداء ، واذا كان الطاعن لم يذهب في دفاعه امام محكمة الموضوع الى ان المطعون ضده غير مستوف

لاشتراطات شغل هذه الوظيفة ، لما كان ذلك فإن الحكم اذ قضى بأحقية للفئة المالية السادسة يكون بمنأى عن مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، ولا ينال من ذلك تحدى الطاعن بأن قرار مجلس الوزراء المتوهم عنه لم يعتد بالتعديلات التي اقترحها وإنما اعتمد تعديلات أخرى مغايرة وإن اثره قاصرا على فتح مجال الترقى أمام بعض فئات العاملين عن شملتهم التعديلات طالما أنه لم يقدم صورة رسمية من تقرير الخبير الذي اعتدت به محكمة محكمة الموضوع مما يجعل قوله في هذا الخصوص مفتقر الدليل ، ولا يغير من ذلك أيضا أن قرار مجلس الوزراء المذكور الصادر في ١٩٦٦/١٢/٢٤ باعتماد التعديلات المقترحة جاء لاحقا على تاريخ سريان القرار الجمهوري رقم ٦٢ سنة ١٩٦٦ في ١٩٦٦/١/٦ الذي نص على نفاذ التعديل من أول السنة المالية التالية لأن هذا القرار الأخير لحقه القرار الجمهوري رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ الذي يعمل به من ١٩٦٦/٧/٢٤ والذي رد حصول العاملين على الفئات التي سويت حالاتهم عليها إلى أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، لما كان ماتقدم فإن النعى بهذين السببين (مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه) . يضحى غير سديد .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٠ - الطعن ١٩٠ لسنة ٤٤ ق) .

١٢١٤ - معيار الفصل التعسفي ، الظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ .

العبرة في سلامة قرار الفصل وفيما إذا كان صاحب العمل قد تعسف في فصل العامل أو لم يتعسف هي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالظروف والملايسات التي كانت محيطة به وقت الفسخ لابعده ، وكانت الطاعنة قد تمسكت بأنها فصلت المطعون عليه باتباع الاجراءات التي نصت عليها المادة ٧/٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، اذ كان ذلك ، وكان الثابت أن المطعون عليه قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٧٨/٤/١٨ وأرسلت له الطاعنة انذارا كتابيا مؤرخا ١٩٧٨/٥/١١ ثم أعقبته بخطاب الفصل المؤرخ ١٩٧٨/٧/٢٢ فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتبر فصل المطعون عليه تعسفيا وقضى له بالتعويض تأسيسا على أن تغيبه عن العمل بعذر قهري

لمرضه دون أن يقطع في أسبابه بأن الطاعة قد اتصل علمها بهذا المرض قبل استعمالها لحقها المقرر لها بالقانون في فسخ العقد بالارادة المنفردة ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه ..

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ١١٥٧ لسنة ٥١ ق).

١٢١٥ - المساءلة عن استعمال حق التقاضي أو الدفاع في الدعوى . مناطها . وصف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لمراقبة محكمة النقض . نصت المادتان الرابعة والخامسة من التقنين المدني على أنه من أستعمل حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ من ضرر بالغير وهو مالا يتحقق الا بانتفاء كل مصلحة في استعمال الحق ، وحقا التقاضي والدفاع من الحقوق المباحة ولايسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا أو ذودا عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح الى اللدد في الخصومة والعنف مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم ووصف الافعال بأنها خاطئة من مسائل القانون التي تخضع لمراقبة محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/٤/١ - الطعن ١٧٣٩ لسنة ٥١ ق).

حق الانتفاع

١٢١٦ - حق الانتفاع - استخلاصه - موضوعي - مثال :

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب ريع القاصرتين في تسع العمارة سالفة البيان على قوله « وحيث انه عن الطلب الاول فلا خلاف بين الطرفين على ملكية المرحومة / هدايات والدة القاصرتين علا ونها فتحتى البغدادى بحصة قدرها التسع في العمارة على نحو ما هو موضح بعقد البيع المؤرخ ١٤/١٢/١٩٦٤ وانه من المقرر ان العقد شريعة المتعاقدين ولما كان ذلك وكان الثابت من البند الثاني من عقد البيع المذكور انه احتفظ بالريع مدى حياته لانه هو الذى دفع مقدم الثمن وسيوفى بباقيه حسب الشروط الواردة بالعقد ، واذا كان هذا العقد لم يطعن عليه بأى مطعن جدى وان منازعة المدعى بصفته - الطاعن - من ان هذا العقد قد اصطنع خصيصا لخدمة هذه الدعوى انما هو قول مرسل لم يقم عليه دليل فى اوراق لاسيما وان ثبوت ملكية والدة القاصرتين للقدر المبين بعقد البيع انما كان نتيجة اقرار المدعى عليه الاول الذى احتفظ بعقد البيع ومن ثم لا يكون لوالدة القاصرتين ولهما من بعدها الحق فى الريع أو حتى المطالبة به طالما ان المدعى عليه الاول على قيد الحياة ومن ثم يكون طلب الريع عن القدر نصيبهما فى العمارة قد جاء عار من الصحة منهار الاساس القانونى والواقعى جدير بالرفض ، ولما كان اقرار المطعون ضده فى تحقيق النيابة الحسبية هو اقرار غير قضائى يخضع لتقدير القاضى الذى يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما ان له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدءا ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا ، ولئن كان اقرار المطعون ضده المشار اليه لدى تحرير محضر الجرد جاء خلوا من الاشارة الى احتفاظه بحق الانتفاع بريع تسع العمارة مدى حياته ، الا انه لا يقطع بعدم احتفاظه به واذا اخذت محكمة الموضوع بهذا الاقرار غير القضائى بشراء المطعون ضده بصفته وكيلًا عن ابته مورثة القاصرتين تسع العمارة سالفة البيان بالعقد المؤرخ ١٤/١٢/١٩٦٤ ورأت فى هذا الاقرار والعقد الذى قدمه المطعون

ضده أمام المحكمة والمتضمن احتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته ما يجعل طلب القاصرتين ريع تسع العمارة حال حياة المطعون ضده على غير سند من القانون وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير لأنها لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه وبحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص استخلاصا سائغا مما تقدم عدم استحقاق القاصرتين ريع تسع العمارة عن مدة المطالبة على ما سلف البيان ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٢/٤/٢٥ - الطعن ١٠٩٢ لسنة ٤٨ ق) .

١٢١٧ - التحقق من أحقية المورث في الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قيام القرينة القانونية ، من سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض .

لما كان التحقق من أحقية المورث في الانتفاع بالعين المتصرف فيها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه لثبوت قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني - هو سلطة لمحكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على قوله « وحيث أن طه الروبي وعبد الناصر محمد شهدا أمام محكمة أول درجة أن منزل النزاع بناء المرحوم مجاهد أحمد على وكان يقيم به مع زوجته حتى توفاه الله كما أقرت المستأنف ضدها - الطاعنة - بهذه الإقامة بمذكرتها . . . وجاء بتقرير الخبير المقدم لمحكمة أول درجة أن بمنزل النزاع دكان تضع اليد عليها السيدة نجية محمد حدى والددة المستأنفين - المطعون ضدهم - وأن أحمد مجاهد أحمد المستأنف الثاني - المطعون ضده الثاني - يضع يده على شقة بالدور الثاني من المنزل أيضا ، وحيث أن مات استخلصه المحكمة من أقوال الشاهدين طه الروبي وعبد الناصر عرض ومما جاء بمذكرة المستأنف عليها أنفة البيان وماتضمنه تقرير مكتب الخبراء أن المرحوم مجاهد أحمد مورث طرفي النزاع لم يتخل عن الأرض

محل عقد البيع المؤرخ ١٩٥٨/١١/٩ وانه اقام عليها مباني المنزل محل التداعي وأقام هو وزوجته المستأنف عليها بالدور الاول من هذا المنزل حتى توفاه الله بينما مكن نجله احمد من سكنى احدى الشقتين بالدور الثانى وزوجته الثانية المرحومة نجيه محمد من دكان مقام بهذا المنزل مما يقطع انه انتفع بالعقار بالكيفية التى ينتفع بها المالك عادة والتى لا يستطيع غير المالك ممارستها ، لما كان ذلك وكان ما ادعته الطاعنة من ان الحكم نسب الى تقرير الخبير مالم يرد به هو زعم غير صحيح اذ الثابت من ذلك التقرير ان معاينة المنزل موضوع النزاع قد اسفرت عن وضع يد نجيه محمد جعيدي على دكان به ووضع يد المطعون ضده الثانى على احدى شقق الدور الثانى منه بما يتفق ومما اثبتته الحكم المطعون فيه نقلا عنه ، وكان مؤدى ماأورده الحكم المطعون فيه - وبغير نعى من الطاعنة - ثبوت احقية المورث فى الانتفاع مدى حياته بما تصرف فيه استنادا الى حق يخوله ذلك وهو مايكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص ، فإن النعى بهذا السبب يكون جدلا موضوعيا لا تجوز اثارته امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٤/١/٥ - الطعن ٩٧٤ لسنة ٥٣ ق).

حكم

- الفصل الأول - ماهية الأحكام وأنواعها
الفصل الثاني - اصدار الحكم والفصل في الطلبات المطروحة
الفصل الثالث - بيانات الحكم
الفصل الرابع - تسبيب الأحكام
أولا - ضوابط التسبيب وتساند الأدلة.
ثانيا - عيوب التدليل
١ - القصور
٢ - الفساد في الاستدلال
٣ - الخطأ في الاسناد
٤ - الاخلال بحق الدفاع
٥ - الاجمال والابهام
٦ - التناقض
٧ - مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل
ثالثا - السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع
الفصل الخامس - تصحيح الحكم
الفصل السادس - مسائل متنوعة

الفصل الأول - ماهية الأحكام وأنواعها

١٢١٨ - قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما ذلك القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء كان في المنطوق أو في الأسباب التي يقوم عليها ولو تضمنه حكم تمهيدى

ان قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما هو ذلك القول الفصل في النزاع أو في جزء منه ايا كان موضعه سواء كان في المنطوق أو في الأسباب دون أن يغير من ذلك ان ينتهى الحكم فيه الى ندب خبير مادامت اسبابه قد تضمنت الفصل في النزاع الذى دار بين الطرفين بعد مناقشة حجج واسانيد كل منهما ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ المقدم صورته الرسمية فى الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق المضموم لهذا الطعن - انه قد تصدى فى اسبابه لما تناضل فيه الطاعن والمطعون ضدهم الاربعة الأول فى شأن دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن وحسمه بقضاء قطعى حاز قوة الامر المقضى - لعدم الطعن عليه طبقا للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر فى ظله - انتهى فيه الى حق المطعون ضدهم الاربعة الأول فى خصم كل المبلغ المستحق لهذه المصلحة ، باعتبار ان هذا القضاء هو مقتضى نص البند السابع من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧٥/١٢/٣١ ، واذ التزم الحكم المطعون فيه بقوة الامر المقضى لقضاء الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ فى هذا الصدد ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق).

١٢١٩ - الحكم القطعى هو ذلك الذى يضع حدا للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته .

الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يضع حدا للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، وكان مأورده الحكم الصادر فى

١٩٧٣/٦/٢٧ من قصور التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة عن تبيان حقيقة العلاقة بين المطعون عليه وبين شركة الرياض للمقاولات لا ينطوى على قضاء قطعى باستبعاد اقوال شاهدى المطعون عليه أمام محكمة أول درجة في مجال اثبات مدعاه من أنه تعاقد مع الطاعنين بصفتها شريكين متضامنين ، وانما يفيد أن المحكمة لم تجد في ظروف الدعوى بالحالة التي كانت عليها مايكفى لتكوين عقيدتها وأنه استجلاء للحقيقة أحالت الدعوى الى التحقيق ، فإنه لا يكون مانعا لها من الفصل في الدعوى على ضوء تلك الاقوال .
(نقض ١٩٨٢/٢/٢٢ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٥ ق) .

١٢٢٠ - الحكم الصادر بالاحالة الى التحقيق لاثبات أن تاريخ عقد البيع العرفى ليس هو التاريخ الحقيقى للعقد لا ينطوى على قضاء قطعى بأن مستندات المطعون عليها لا تثبت مدعاهما ولا يكون مانعا للمحكمة من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .
الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يضع حدا للنزاع في جملة أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته ، واذا كان ما أورده الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨ باحالة الدعوى الى التحقيق من أن للطاعنين أن يثبتوا بكافة طرق الاثبات القانونية أن التاريخ المعطى لعقد البيع العرفى الصادر من المطعون عليها الثانية الى المطعون عليها الأولى ليس هو التاريخ الحقيقى للعقد لا ينطوى على قضاء قطعى بأن مستندات المطعون عليها لا تثبت مدعاهما ، وانما يفيد أن المحكمة رأت استجلاء للحقيقة احالة الدعوى الى التحقيق ، فلا يكون مانعا لها من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها . لما كان ذلك وكان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لا تخرج بتلك الأقوال الى غير مايؤدى اليه مدلولها وتقضى بما يطمئن اليه وجدانها . لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مقام تقدير محكمة الموضوع لأقوال شهود الطاعنين انها جاءت بمجملة وغامضة ولم تطمئن المحكمة الى صدقها ، وقد أقام الحكم قضاءه على مايكفى لحمله ، فإن مايشير الطاعنون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير محكمة الموضوع لأقوال الشهود وما خلصت اليه في حدود سلطتها

التقديرية ، وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون هذا النعى
لا أساس له .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٤ - الطعن ٨٥٢ لسنة ٤٧ ق) .

١٢٢١ - تعريف الحكم القطعى - حجته :

الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذى يضع
حدا للنزاع فى جملته أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من
جانب المحكمة التى اصدرته ، ولا حجية للحكم الا فيما يكون قد فصل فيه
بين الخصوم بصنة صريحة او ضمنية حتمية سواء فى المنطوق أو فى الاسباب
التي لا يقوم المنطوق بدونها .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢ - الطعن ١٥٥٠ لسنة ٤٨ ق) .

١٢٢٢ - الحكم القطعى هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى أى جزء منه
أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التى
أصدرته .

لما كان الحكم القطعى هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى أى جزء
منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التى
أصدرته ، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة بثون العمال
الجزئية بالاسكندرية بتاريخ ١٩٦٣/٦/١١ قطع فى مدوناته بأحقية الطاعنين
لاعانة غلاء المعيشة المقررة بالامر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ بالاضافة الى
مرتباتهم الاساسية وحسم بذلك النزاع الذى ثار بين الطرفين فى هذا
الخصوص وأصبح هذا القضاء نهائيا بعدم استئنافه ، وقد كان يجوز استئنافه ،
استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر الحكم
المذكور فى ظله فحاز بذلك قوة الامر المقضى فيما فصل فيه فى هذا الشأن . لما
كان ذلك ، وكان المشرع قد نص فى المادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة
١٩٦٤ على استثناء الأحكام النهائية من الخضوع لأحكامه ، فإن الحكم
المطعون فيه اذ جرى على خلاف هذا النظر وقضى بانهاء دعاوى الطاعنين ،
يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٢/٧ - الطعن ٧٣٥ لسنة ٤٢ ق) .

الفصل الثاني

اصدار الحكم والفصل في الطلبات المطروحة

١٢٢٣ - اذا اعادت المحكمة الدعوى الى المرافعة وبدأ لها استئناف السير فيها تحتم عليها دعوة طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى باعلانها قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغني عن اعلان الغائب ان تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له .

اذا انعقدت الخصومة امام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في مرحلة المداولة واصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء اى دفاع ، كما يمتنع الاستماع الى احد منهم في غيبة الآخر ، فاذا بدأ للمحكمة ان تعيد الدعوى الى المرافعة استئنافا للسير فيها تحتم دعوة طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانها قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغني عن اعلان الغائب ان تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له اذ لا يجوز للمحكمة ان تقرر اغفال اجراء يوجب القانون ، وقد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على ان كل اعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو امر المحكمة مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، ونصت المادة ١٩ من القانون ذاته على ان عدم مراعاة هذه الاجراءات يترتب عليه البطلان ، ولم ينص القانون على اغفال اعلان طرفي الخصومة الا في صورة ما اذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات .

(١٩٨١/١/٥ - الطعن ٩٨٩ لسنة ٤٥ ق)

١٢٢٤ - اعمال حق الحبس لا تملك المحكمة ان تقضى به مالم يطلب ذلك صراحة صاحب الحق فيه . واذا لم يتمسك الخصم بالحق في الحبس امام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
لما كانت المحكمة لا تملك اعمال حق الحبس مالم يطلب ذلك صراحة صاحب الحق فيه ، وكان الثابت باوراق الطعن ان الطاعنتين قصرتا دفاعهما

امام محكمة الموضوع على انها المالكتان للبناء ، وانه لا يجوز اخراجها منه بالقياس على المستأجر في حالة نزع الملكية ، وكان هذا الدفاع وطلب الطاعتين رفض الدعوى استنادا اليه لا يفيد تمسكها بحق الحبس ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بطرد الطاعتين على ان الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ١٤٣٩ سنة ٧٩ ق القاهرة والحائز لقوة الامر المقضى قد قضى بثبوت ملكية المطعون عليهما لعين النزاع ويحق لهما طرد الطاعتين اللتين اصبحت يدهما عليها يدا غاصبة لا تقوم على سند صحيح ، وكان هذا من الحكم كافيا لحمل قضائه ومطابقا للثابت في الاوراق ، فان النعى عليه بالفساد في الاستدلال فيما استطرد اليه تزييدا بشأن سوء نية الطاعتين والذي لا يثور البحث فيه الا عند تقدير التعويض المستحق لهما عما اقامته من بناء وهو مالم يكن محل طلب في الدعوى - يكون غير منتج ، لما كان ما تقدم وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه اذا لم يتمسك الخصم بالحق في الحبس امام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لاول مرة امام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٢/٥ - الطعن ١٠٢١ لسنة ٥٠ ق)

١٢٢٥ - سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وان كان لمحكمة الموضوع ان تكيف الدعوى بما تبينه من وقائعها وان تنزل عليها وصفها الصحيح في القانون الا انها لا تملك تغيير السبب الذي اقيمت عليه الدعوى بل عليها ان تلتزمه وتقتصر بحثها عليه . فاذا اقيم طلب الحكم بالالزام على اساس الكفالة التضامنية فلا يجوز الحكم على اساس المسؤولية التقصيرية دون طلب من الخصوم .

انه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تكيف الدعوى بما تبينه من وقائعها وان تنزل عليها وصفها الصحيح في حدود القانون الا انها مقيدة في ذلك بالوقائع والطلبات المطروحة عليها فلا تملك التغيير في مضمون هذه الطلبات أو استحداث طلبات جديدة لم يطرحها عليها الخصوم ، ولا تغيير السبب الذي اقيمت عليه الدعوى بل عليها ان تلتزمه وتقتصر بحثها عليه ، لما كان ذلك وكانت العبرة في طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به ، وان سبب الدعوى هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان البنك المطعون ضده الاول اقام طلب الحكم بالالزام

الطاعن متضامنا مع المدين مورث المطعون ضدهم الاحد عشر الاولين بالمبلغ موضوع الدعوى تأسيسا على ان الطاعن كفل هذا المورث كفالة تضامنية في عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٥٨/٨/١١ مما مفاده ان الكفالة هي الواقعة التي استمد منها البنك المطعون ضده الاول الحق في الطلب الذي وجهه الى الطاعن ، وكان الحكم بعد ان انتهى الى ان مسئولية الضامن قد انتهت بوفاء المورث بالالتزام الاصلى عاد وقضى بالزام الطاعن بالمبلغ المحكوم به عليه تأسيسا على خطئه الشخصى المتمثل فى اصداره امرا للبنك بالوفاء بديون الشركة مجاوزا حدود سلطته ، وما ترتب على ذلك من ضرر يقتضى تعويضه عنه ، واذا كان هذا الاساس يغير اساس الدعوى وهو الكفالة التضامنية فان الحكم يكون قد استبدل بدعوى البنك الطاعن دعوى اخرى تختلف عنها طبيعة وسببا ، دون طلب من الخصوم ومن ثم يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٣٠٠ لسنة ٤٨ ق)

١٢٢٦ - الطلب القضائى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يقدمه اليها الخصم فى صيغة صريحة جازمة ابتغاء صدور حكم او قرار فى الدعوى لحماية حق او مركز قانونى يدعيه قبل خصمه ولايعتبر من قبيل الطلب القضائى ما قد يثيره الخصم من تقارير او اوجه دفاع لايرتب عليها المطالبة بصدور حكم او اقرار بشأنها .

الطلب القضائى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الذى يقدمه اليها الخصم فى صيغة صريحة جازمة ابتغاء صدور حكم او قرار فى الدعوى لحماية حق او مركز قانونى يدعيه قبل خصمه ولايعتبر من هذا القبيل ما قد يثيره الخصم من تقارير او اوجه دفاع لايرتب عليها المطالبة بصدور حكم او قرار بشأنها او مؤسس عليها . لما كان ذلك وكان الطاعن قد اورد بمذكرته المقدمة للمحكمة الابتدائية بجلسته ١٩٧٧/٢/٢٤ - لاول مرة - القول بأن عدم ايداع قرار نزع ملكية ارضه خلال الستين يؤدى الى سقوط قرار المنفعة العامة ، دون ان يطلب القضاء له بهذا السقوط ، على العكس من ذلك تمسك بطلب نذب خبير لتقدير ما يستحقه من تعويض ، كما ناقش بمذكرته الختامية المقدمة لجلسة ١٩٧٧/١٢/٢٩ المحددة للنطق بالحكم قيمة التعويض الذى قدره الخبير ثم

نختمها بالطلبات الواردة بصحيفة الطعن وهي صحيفة المعارضة التي لم يشر فيها الى سقوط قرار المنفعة العامة وانما قصرها على طلب زيادة في مقدار التعويض عن نزاع ملكيته فان هذا الطلب الاخير يكون هو المطروح فقط على المحكمة الابتدائية طعنا في قرار اللجنة .

(نقض ١٩٨١/١١/١٢ - الطعن ١٣٣٩ لسنة ١٤٨ ق)

١٢٢٧ - حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات حتى اجل معين . اثره . اعتبار باب المرافعة مقفولا بانقضاء هذا الاجل .

اذا حجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات في ميعاد معين فان باب المرافعة يعد مقفولا بانتهاء الاجل الذي حددته المحكمة للخصم ليقدم مذكرته فيه لانه يقفل اذا انتهت المرافعة فعلا شفوية كانت أو كتابية .

(نقض ١٩٨١/١٢/٩ - الطعن ١٢١٧ لسنة ١٤٧ ق)

١٢٢٨ - الطلب الصريح يطرح على المحكمة الفصل فيما ينطوي عليه من طلب ضمني . مثال بشأن طلب اخلاء شقة .

ان الطلب الصريح يطرح على القاضي الفصل فيما ينطوي عليه من طلب جزئي ، واذ كان المطعون ضدهم من الاول الى السابعة قد اقاموا الدعوى بطلب الزام الطاعنين والمطعون ضدهما الثامن والتاسع باخلاء شقة النزاع وتسليمها تأسيسا على انتهاء عقد الايجار الصادر لمورث الأخيرين فقضى الحكم المطعون فيه بانتهائه وبإخلاء الشقة وتسليمها فانه لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

(نقض ١٩٨٢/١/١١ - الطعن ٥٩٥ لسنة ١٤٦ ق)

١٢٢٩ - القضاء للعامل بفئة مالية اقل من الفئة المالية التي طلب الحكم له بها ، لا يعد قضاء له بما لم يطلبه .

الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده طلب تسكينه على الفئة المالية الثانية وقد قضى الحكم بتسكينه على الفئة المالية الثالثة وهي اقل من

الفئة المالية الثانية . ولما كان من يملك الاكثر يملك الاقل ، فان القضاء للمطعون ضده بتسكينه على الفئة الثالثة لا يعد قضاء له بمالم يطلبه ، والنعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب مرفوض .

(نقض ١٩٨٢/٢/١٣ - الطعن ٥٨٦ لسنة ٤٥ ق)

١٢٣٠ - اذا عدل المدعى طلباته في محضر الجلسة في مواجهة خصمه ، فقد تعين الفصل في تلك الطلبات باعتبارها مطروحة على المحكمة .
لما كان الثابت مما سجله الحكم المستأنف ومن الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ امام محكمة أول درجة المقدمة من الطاعن ان الطاعن عدل طلباته امامها في مواجهة مورث المطعون عليها باضافة طلب الزامه بمقابل مكافأة نهاية الخدمة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من مكافأة نهاية الخدمة على ان هذا الطلب لم يكن مطروحا على محكمة أول درجة ، فانه يكون قد خالف الثابت في الاوراق مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

(نقض ١٩٨٢/٣/٢٩ - الطعن ٣٧٨ لسنة ٤٧ ق)

١٢٣١ - طلب حجز الدعوى للحكم يفيد قبول الحكم فيها بحالتها .
لما كان الثابت من مراجعة الصور الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف - المودعة من الطاعن بملف الطعن - ان المحكمة قررت في جلسة ١٩٧٣/٦/٢٠ فتح باب المرافعة بناء على طلب الطاعن لاستجواب ومناقشة طرفي الخصومة وحددت لاجراء ذلك جلسة ١٩٧٣/١١/١١ وفيها حضر الطاعن مع محاميه الذي طلب حجز الدعوى للحكم فحجز الاستئناف للحكم بجلسة ١٩٧٤/١/٢٦ وفيها قررت المحكمة اعادة القضية الى المرافعة لجلسة ١٩٧٤/٤/٦ لتغير الهيئة وتعذر المداولة وفي هذه الجلسة حضر الطاعن ولم يبد أية طلبات وتأجل نظر الاستئناف لجلسة ١٩٧٤/٣/٢٠ لتبادل المذكرات وفيها حضر الطاعن وطلب حجز القضية للحكم فقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة ١٩٧٤/٥/١١ مع التصريح بتبادل المذكرات خلال اسبوعين وفي هذه الجلسة قررت المحكمة مد أجل النطق بالحكم لجلسة ١٩٧٤/٥/٢٣ وفيها قضت بتأييد الحكم المستأنف واذا كان الين مما سلف ان الطاعن قد سكت عن

التمسك باجراء الاستجواب وان طلبه حجز الاستئناف للحكم يفيد قبوله الحكم فيه بحالته دون اجراء الاستجواب ونزوله عن التمسك به مما لا يصح له ان يعود الى ما اسقط حقه فيه امام محكمة الموضوع ليطرحة امام محكمة النقض . لما كان ذلك فان هذا النعى يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨٢/٥/٣٠ - الطعن ٧٦٢ لسنة ٤٤ ق)

١٢٣٢ - شرط الحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها او بعضها هو ان يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان شرط الحكم بالزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصروفات كلها او بعضها اذا كان الحق مسلما به من المحكوم عليه حسبما تقضى به المادة ١٨٥ من قانون المرافعات هو ان يكون التسليم بالطلبات من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعنين لم يسلموا بحق المطعون ضدهما في العشرة افدنة المسدد ثمنها الا بعد رفع الدعوى فانه لا محل لاعمال نص المادة ١٨٥ من قانون المرافعات ، واذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ١٣٥٧ لسنة ٤٩ ق)

١٢٣٣ - يتعين حصول المداولة بين جميع قضاة الدائرة التي سمعت المرافعة والاشتراك فيها دون غيرهم . مخالفة ذلك . بطلان الحكم .
ان مفاد المادتين ١٦٦ ، ١٦٧ من قانون المرافعات انه يتعين حصول المداولة بين جميع قضاة الدائرة التي سمعت المرافعة والاشتراك فيها دون غيرهم والا كان الحكم باطلا ، وكان المناط في هذا الخصوص هو الاعتداد بالبيانات المبينة بالحكم على ان تكمل بما يرد بمحضر الجلسة في خصوصية ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه ان الهيئة التي تداولت فيه واصدرته ووقعت على مسودته مشكلة برئاسة المستشار وعضوية المستشارين وكان المستشار لم يكن ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة حسبما هو واضح من محضر جلسة ١٩٨٢/٤/٣ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلا .
(نقض ١٩٨٣/٦/١٥ - الطعن ١٩٥٤ لسنة ٥٢ ق)

١٢٣٤ - دعوى - طلبات الخصوم - تقييد المحكمة بها :

الأصل أنه لا قضاء إلا في خصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد طلباته فيها حسبما يجرى به نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات من أجل ذلك كان التزام المحكمة بما يطلبه الخصوم أمراً تابعاً من طبيعة وظيفة القضاء بوصفه احتكاماً بين متخاصمين على حق متنازع عليه ، فإذا ماخرجت المحكمة عن هذا النطاق ورد حكمها على غير محل ووقع بذلك باطلاً بطلاناً أساسياً ومن ثم مخالفاً للنظام العام مخالفة تعلو على سائر مآعدها من صور الخطأ في الحكم فيما يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن - المالك - قد حدد طلباته بزيادة الأجرة التي قدرتها لجنة تقدير الأيجارات للعين المؤجرة للمطعون ضده الأول وهي ٦٠٠ ر.جنيه شهرياً فإنه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين المطعون ضده المذكور بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النهج في قضائه - بإلغاء قرار اللجنة - فإنه يكون قد أخطأ فضلاً عن مخالفة نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه إذ بإلغاء قرار اللجنة تنخفض الأجرة إلى ٣ جنيه وهو ما كانت عليه قبل صدور قرار اللجنة الذي لم يطعن عليه المستأجر وبذلك يكون قد أضر المالك بطعنه ومن ثم يتعين نقض الحكم .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢١ - الطعن ١٥٦٧ لسنة ٤٨ ق)

١٢٣٥ - لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً . تلاوة الحكم - وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة - حصول مانع لأي منهم - أثره :

لما كانت المادة ١٦٧ من قانون المرافعات تنص على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلاً وكانت المادة ١٧٠ تنص على أنه يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم وكانت المادة ١٧٨ تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره ومكانه وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . وإن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب

عليه بطلان الحكم : وكان مفاد ذلك كله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا تخلف قاض أو أكثر ممن أصدروا الحكم عن حضور جلسة النطق به بسبب مانع قهري فوقع على مسودته المشتعلة على منطوقه وأسبابه وحل غيره محله وقت النطق بالحكم وجب إثبات ذلك في الحكم والا لحقة البطلان ، وهو بطلان متعلق بأسس النظام القضائي فهو من النظام العام وعلى المحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها والطعن به جائز في كل وقت ويتعين أن يكون المانع القهري الذي يميز الاستغناء عن حضور القاضي أو القضاة المتغيين شخصيا مانعا ماديا كالمرض ، أما إذا كان راجعا إلى زوال الصفة - سواء بسبب الوفاة أو بالاستقالة أو بالنقل مع إبلاغ القاضي المنقول رسميا من وزارة العدل بالرسوم الصادر بنقله - فإن ذلك يوجب إعادة الدعوى للمرافعة إذ يتعين أن تظل ولاية القضاء ثابتة للقاضي حتى النطق بالحكم . لكن القانون لم يوجب الإفصاح في الحكم عن بيان المانع الذي حال دون حضور قاضي أو أكثر شخصيا تلاوته وكل ما اشترطه هو وجوب توقيع المتغيب لمانع مادي على مسودته وهو ما نصت عليه المادة ١٧٠ من قانون المرافعات ، وعلى من يدعى أن بمن تغيب من القضاة مانع يرجع إلى زوال صفته أن يقدم الدليل على مدعاه . هذا إلى أن القانون لم يستلزم فتح باب المرافعة في الدعوى وإعادة الإجراءات أمام المحكمة بهيئتها الجديدة في غير حالة زوال الصفة إلا إذا كان تغيب قاض ممن سمعوا المرافعة قد حدث قبل إجراء المداولة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين في ديباجته الهيئة التي أصدرته نوه في خاتمته أنها بذاتها التي سمعت المرافعة ووقعت على مسودته ، وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن المانع الذي قام لدى من تغيب من أعضاء هذه الهيئة جلسة النطق بالحكم مرجعه زوال صفته فإن النعي يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٦ - الطعن ١٢٧٢ لسنة ٥٠ ق)

الفصل الثالث - بيانات الحكم

١٢٣٦ - النقص أو الخطأ لا يعتبر جنسيا ولا يؤدي الى بطلان الحكم اذا لم يكن من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة .

المادة- ١٧٨ من قانون المرافعات بعد ان نصت على مايجب بيانه في الحكم وما يجب ان يشتمل عليه نصت في فقرتها الاخيرة على ان النقص أو الخطأ الجسيم في اسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم ومن المقرر ان النقص أو الخطأ لا يعتبر جنسيا ولا يؤدي الى بطلان الحكم اذا كان ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة . لما كان ذلك . وكان القرار المطعون فيه وان اغفل ذكر النقابة الطاعنة الاولى في ديباجته الا انه في معرض سرده لدفاع الخصوم ذكر ان النقابة قدمت هي الاخرى مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدفع وانه في موضوع النزاع قالت النقابة . . الى آخر ماجاء في مدونات القرار ثم جاء منطوق القرار قاضيا بقبول الطلب شكلا وفي الموضوع برفضه مع اعفاء النقابة المدعية من المصاريف . وواضح من ذلك ان النقابة هي المدعية في الطلب وحاملة لواء النضال عن العمال فيه وان القرار صدر ضدها بصفقتها بما لايعتبر النقص المشار اليه مشككا في حقيقة انها الخصم في القرار وانها متصلة بالخصومة يؤكد ذلك انها بادرت الى الطعن فيه ومن ثم يكون النعى بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٥/٥/١٩٨٢ - الطعن ٤٥ لسنة ٤٧ق)

١٢٣٧ - المعول عليه لتقرير البطلان جزاء النقص في بيانات الحكم هو بالنسخة الاصلية للحكم ، فهي التي يعتد بها دون غيرها في ثبوت أو نفي هذا النقص .

المعول عليه لتقرير البطلان الذي ورد النص عليه في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات جزاء النقص في بيانات الحكم هو بالنسخة الاصلية للحكم فهي التي يعتد بها دون غيرها في ثبوت أو نفي هذا النقص ، لما كان ذلك وكان المقررو في قضاء هذه المحكمة ان الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقص ان يناط بالخصوم انفسهم تقديم الدليل على مايتمسكون به من

أوجه الطعن في المواعيد التي حددها القانون ، وكانت الطاعة لم تقدم - وفق طعنها - صورة رسمية من النسخة الأصلية للحكم المستأنف وكان خلوص صورة هذا الحكم المعلنه للهيئة الطاعة من أسماء القضاة الذين أصدره لا يغني عن تقديم الدليل على أن نسخة الحكم الأصلية هي التي نخلت من بيان أسمائهم فإن النعي بهذا الوجه يكون عارياً عن دليله .
(نقض ١٩٨٢/١١/١٥ - الطعن ٣٨١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٣٨ - بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه ، بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته ، فلا يترتب البطلان على اغفال ذكر ذلك المكان .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن بيان مكان المحكمة التي أصدرت الحكم ليست له أهمية جوهرية فيه . بعد بيان اسم المحكمة التي أصدرته فلا يترتب البطلان على اغفال ذكر ذلك المكان ولما كان الثابت في صدر الحكم المطعون فيه أنه صادر من محكمة استئناف أسبوط الدائرة السادسة بأسوان وهو بيان كاف لاسم المحكمة التي أصدرته وكان هذا الحكم قد ذيل بتاريخ صدوره في ١٩٧٨/١/٨ فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون في غير محله .
(نقض ١٩٨٢/١١/١٥ - الطعن ٣٨١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٣٩ - بيانات الحكم - القصور فيها - جزاء القصور :
لما كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت تضمين الحكم بيانات معينة من بينها موطن الخصوم أو غيابهم إلا أن هذه المادة - كما يبين من فقرتها الثانية - لم ترتب البطلان - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا على القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم مما مؤداه أن اغفال الحكم إثبات موطن الخصوم وحضورهم أو غيابهم لا يترتب عليه بطلانه ويكون النعي في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه تضمن بيان ما أبداه الطاعن من دفاع

بمذكرته المقدمة بجلسة ١٢/١٢/١٩٧٤ وما طلبه من الحكم بوقف الفصل في الاستئناف لحين الفصل في الدعوى رقم ١٩٤٨ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى شمال القاهرة ولم يقدم الطاعن صورة رسمية من المذكرتين الاخرين اللتين ادعى اغفال الحكم بيان دفاعه فيها فان النعى على الحكم في هذا الخصوص بالبطلان للقصور في اسبابه الواقعية يكون عاريا عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٧٠ لسنة ٤٩ق)

١٢٤٠ - تسبيب الاحكام - الغاية من ايجابه - ترتيب بيانات الحكم - غير لازم :

لما كان النص في المادة ١٧٦ من قانون المرافعات على انه « يجب ان تشتمل الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة » والنص في المادة ١٧٨ منه على البيانات التى يجب بيانها فى الاحكام قد وردتا لتحقيق غاية اساسية هى توفير الرقابة على عمل القاضى ، والتحقق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع طرفيه والوقوف على اسباب قضاء المحكمة فيه وكانت اسباب الحكم ومنطوقه يكمل بعضها بعضا ، وكان ترتيب الاسباب او البيانات على نحو معين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير لازم ولا يترتب على الاخلال به البطلان مادامت تؤدى فى مجموعها الى تحقيق الغاية التى استهدفها المشرع منها ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه انه فصل فى مسألة الافضلية بين عقدى الطاعنين والمطعون ضدهما ، ثم عرض لما تضمنه دفاع المطعون ضدها الثالثة متنها الى رفضه وقد ارتبطت اسبابه فى جملتها بما خلص اليه من قضاء فى منطوقه ، فان ما يعيبه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون قائما على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ١٥٣٦ لسنة ٥٠ق)

الفصل الرابع - تسبيب الحكم أولاً - ضوابط التسبيب وتساند الأدلة

١٢٤١ - اقامة الحكم قضاءه بصورية التصرف على جملة قرائن متساندة .
عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها . النعى على الحكم
في هذا الصدد . جدل موضوعي .

اذ كانت القرائن التي ساقها الحكم المطعون فيه على ثبوت صورية التصرف
محل النزاع هي قرائن متساندة استنبطتها المحكمة من الاوراق المقدمة في
الدعوى وهي سائغة ومن شأنها ان تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه
ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لاثبات عدم كفايتها فإن مجادلة
الطاعنين في باقى القرائن التي اقام الحكم عليها قضاءه والقول بعدم كفاية كل
قرينة منها في ثبوت الصورية يكون غير جائز وبالتالي فإن النعى على الحكم في
هذا الصدد لا يعدو ان يكون مجادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة
الموضوع وتنحسر عنه رقابة هذه المحكمة .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٧١٠ لسنة ٤٩ق)

١٢٤٢ - اذا استند الحكم الى قرائن متساندة فلا تجوز المجادلة بمناقشة كل
قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها وللمحكمة ان تقطع في مسألة فنية
اخذاً من اقوال شاهد فني كما ان للمحكمة ان تجري المضاهاة بنفسها بوصفها
الخبير الاعلى ولا يلزمها القانون بتدب خير متى وجدت في اوراق الدعوى
ومستندات ما يكفي لتكوين عقيدتها .

لما كان تقدير الادلة في الدعوى هو مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم
الواقع في الدعوى ، وكان تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما
تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لاحد عليها في ذلك الا ان تخرج بتلك
الاقوال الى غير ما يؤدي اليه مدلولها ، ولها ان تأخذ ببعض اقوال الشاهد مما
تحتاج اليه وتتق به دون بعضها الآخر ، بل لها ان تأخذ بمعنى للشهادة دون
معنى آخر تحمله ايضاً ، متى كان المعنى الذي اخذت به لا يتجافى مع
عباراتها ، ولما كان ما اورده الحكم في شأن اقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت

في التحقيق كما ان ما استخلصه منها لا يتجافى مع عباراتها ومن شأنه بالاضافة الى القرائن المتساندة التي ساقها ان تؤدي الى ما انتهى اليه من بطلان عقد البيع موضوع الدعوى المترتب على انعدام ارادة المورث البائع ويكفى حمله ، فانه لا يجوز للطاعن المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان لا محل لما اثاره الطاعن بسبب النعى من ان الحكم قطع في مسألة فنية اذ قرر ان ضغط الدم لا بد وان ينتج عنه جلطة أو نزيف في المخ ، ذلك ان ما اورده الحكم في هذا الخصوص لم يكن سوى ترديد لمضمون اقوال الدكتور ابو زيد محمد شاهد المطعون ضدهم بالتحقيق الذي اجرته محكمة اول درجة على النحو الثابت بصورته الرسمية المقدمة من الطاعن ، وكان ما تحدى به الطاعن من ان الحكم قد اقحم نفسه في مسألة فنية بحتة حين اجرى مضاهاة توقيع المورث على عقد البيع محل النزاع على توقيعاته على وثيقة زواج ابنته لا يستقيم ، ذلك انه من المقرر ان المحكمة هي الخبير الاعلى ولها اجراء المضاهاة بنفسها ولا يلزمها القانون بنذب خبير متى وجدت في اوراقها ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها على نحو ما انتهت اليه .

(نقض ١٩٨١/٢/٢ - الطعن ٢٠٠ لسنة ٥٠ ق)

١٢٤٣ - عدم ايراد الحجج الواقعية والقانونية التي بنيت عليها الاحكام .
بطلان . سببه .

لما كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد اوجبت ان تشتمل الاحكام على الاسباب التي بنيت عليها والا كانت باطلة بما مقتضاه ان تبين المحكمة الوقائع والأدلة التي استندت اليها في حكمها وكونت منها عقيدتها بحيث تستطيع محكمة النقض ان تراقب ثبوت الوقائع وأدلة هذا الثبوت لتحقيق من انه من الادلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها ران تتحقق من تكييف الوقائع وثبوتها وسلامة تطبيق القانون عليها للتيقن من انه من الادلة التي يصح قانونا بناء الحكم عليها ومن ان ما اثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه فاذا تعذر تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها فان الحكم يكون قد عاره قصور يبطله ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه والمقدمة صورته الرسمية المطابقة لنسخته الاصلية ، انه

اغفل كلية ايراد الحجج الواقعية والقانونية التي بنى عليها قضاءه بالغاء الحكم الابتدائي والقضاء للمطعون ضده بالمبلغ الموضح بمنطوقه وهي من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم بفقدانه شروط صحته بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٢/١٥ - الطعن ٨٦٦ لسنة ٥٠ ق)

١٢٤٤ - متى كانت القرائن التي استند اليها الحكم مجتمعة تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فانه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها - لا يعيب الحكم ان هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي استند اليها الطاعن .

لما كانت القرائن التي استدل منها الحكم على اسبقية المطعون عليه الاول في وضع يده على عين النزاع وافضليته على الطاعن مستمدة من اوراق الدعوى ووقائعها ، وكانت هذه القرائن مجتمعة ومتساندة بالاضافة الى اقرار الطاعن باحقية المطعون عليه الاول في المجل والذي استخلصه الحكم من اقواله بمحضر الشرطة المؤرخ ١٩٦٦/٣/٤ في حدود سلطته الموضوعية ، من شأنها جميعا ان تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فانه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، كما لا يعاب على الحكم ان هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي استند اليها الطاعن ، ما دام قد اقام قضاءه على ادلة تحمله وتتضمن الرد المسقط على ما يخالفها ومن ثم يكون النعي على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٣٤١ لسنة ٤٧ ق)

١٢٤٥ - اذا بنى القاضي حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما اثبتته أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا .

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا بنى القاضي حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما اثبتته او غير مناقض ولكن من المستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلا وانه متى كان مفاد مقرر الحكم انه لم يلتفت الى حقيقة ما اثبتته الخبر في

تقريره مما يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قاصرا وكان البين من الحكم المطعون فيه انه قد استبعد من الاطيان التى يطالب الطاعن بثبوت ملكيته لها مساحة ١٢ س ٢ ط ومساحة ٤٠ س ٢ ط استنادا الى ان المساحة الاولى قد اختص بها المطعون ضده بموجب المشارة المؤرخة ١٩٥٣/٦/٤ المحررة بينهم وانه بصدد المساحة الثانية التى اشتراها المطعون ضده من عبد المجيد احمد حامد بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٧٤/٣/١٢ لم يطعن عليه الطاعن بأى مطعن فى حين ان الثابت من العقد المؤرخ ١٩٥٣/٦/٤ انه لم يحدد موقع المساحة الواردة به والبالغ قدرها ١٢ س ٢ ط. ونص فيه على انها بحوض عطا الله أو باحواض اخرى واورد الحكم المطعون فيه ان الخبير المنتدب فى الدعوى ذكر فى تقريره ان هذه المساحة تشمل اطيانا بحوض عطا الله واطيانا اخرى غير محددة كما ان الثابت مما انتهى اليه الخبير المنتدب فى تقريره حسبما اورد الحكم بمدوناته ان المساحة الثانية لا تدخل فى الاطيان موضوع النزاع واذ يبين ان الحكم قد بنى قضاءه على فهم لامصدر له ومخالف لما هو ثابت فى اوراق الدعوى ولم يلتفت الى حقيقة ما اثبتته الخبير فى تقريره مما يتغير به وجه الرأى فيها فإنه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/٤/٢٩ - الطعن ٦٤٧ لسنة ٤٨ ق)

١٢٤٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم دليل دفاعهم أو لفت نظرهم الى مقتضيات هذا الدفاع .

من المقرر ان محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم الى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها ان تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله .

(نقض ١٩٨١/١١/١٦ - الطعن ٩٣٢ لسنة ٤٧ ق)

١٢٤٧ - اقامة الحكم على دعامين . كفاية احداها لحمل قضائه . تعييه فى الدعامة الاخرى . غير منتج .

اذ اقيم الحكم على دعامين وكانت احداها كافية وحدقة لحمله فان تعييه فى الدعامة الاخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج . ومتى كان الثابت من الحكم المطعون فيه انه اقيم على دعامين الاولى هى ان المطعون ضده الاول

كان يشغل العيادة منذ يونية سنة ١٩٦٧ وان قرارا اداريا صدر من مؤسسة التأمين التي تتبعها الطاعنة-قضى باعتماد شاغل الاعيان المؤجرة قبل نهاية سنة ١٩٦٧ ، واذ لم ينل الطعن على الحكم من هذه الدعامة ، وهى وحدها كافية لحمل قضائه برفض الدعوى ، فان النعى على الحكم استناده الى المادة ٥٩٤ مدنى - مع صحته - يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٥ - الطعن ٩٠١ لسنة ٤٦ق)

١٢٤٨ - تسبيب الحكم - مايجب لسلامته :

لئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير ادلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، الا انه يتعين ان تفصح عن مصادر الادلة التى كونت منها عقيدتها وفحواها وان يكون لها مأخذها الصحيح من الاوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤديا الى النتيجة التى خلصت اليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض ان تعمل رقابتها على سداد الحكم وان الاسباب التى اقيم عليها جاءت سائغة لها اصلها الثابت بالاوراق وتتأدى مع النتيجة التى خلص اليها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى قد اعتمد بالقيمة التجارية الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى دون ان يفصح عن المصدر المؤدى لبيان حقيقة تلك الاجرة وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى فانه يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٨٢/٤/٨ - الطعن ١٧٧٩ لسنة ٥٠ق)

١٢٤٩ - متى استندت محكمة الموضوع في قضائها الى جملة قرائن يكمل بعضها البعض وتؤدى الى النتيجة التى خلصت اليها فانه لايقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

لمحكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية - الاخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى لاقتناعها بصحة اسبابه متى كانت الادلة والقرائن التى ساقها الخبير في تقريره من شأنها ان تؤدى في مجموعها الى مارتبته عليها محكمة الموضوع ولها اصلها الثابت في الاوراق وكان تقدير الادلة مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فيه من محكمة النقض متى كانت هذه الادلة مستمدة من اوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائغا ومن شأنها ان تؤدى الى النتيجة

التي انتهى اليها وكانت محكمة الموضوع متى استندت في قضائها الى جملة قرائن يكمل بعضها بعضا وتؤدي في مجموعها الى النتيجة التي خلصت اليها ، فإنه لايقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

(نقض ١٩٨٣/١/٤ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٤٨ق)

١٢٥٠ - اذا أسس الحكم قضاءه على دعائم متعددة مستقلة وكانت واحدة منها كافية بمفردها لحمل قضائه ، فإن تعيينه في الدعائم الاخرى - واما كان وجه الرأي فيها - يكون غير منتج .

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اقام قضاءه للمطعون ضده ببدل الانتقال الثابت على قوله ان (الثابت من الحكم في القضية رقم ١٤٠٥ لسنة ١٩٧٠ عمال جزئي القاهرة المؤيد . . . في القضية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ عمال مستأنف القاهرة احقية المدعى - المطعون ضده - تقاضى بدل انتقال ثابت قدره ثمانية جنيهاً عندما كان محامياً مبتدئاً . . . وحيث ان قرار لجنة شئون الافراد بالشركة المدعى عليها - الطاعنة - قد صدر في حدود القانون السارى وقت صدوره وفقاً للمادتين ٣ ، ٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . . . وحيث ان الثابت ايضا ان المدعى رقى الى الفئة السادسة اعتباراً من ١٩٦٩/٨/٢١ المقرر لشاغلها بدل انتقال ثابت قدره عشرة جنيهاً ومن ثم فإن المدعى يستحق هذا البدل منذ تاريخ ترقيته وبالتالي يكون له فرق مستحق قبل الشركة قدره جنيهان شهرياً من ١٩٦٩/٩/١ . . . ويكون المبلغ المستحق له . . . مائة جنيه عن الفترة من ١٩٦٩/٩/١ حتى ١٩٧٣/١٠/٣١ وتكون دعوى المدعى في محلها متعينا اجابتها . . .) يكون قد أسس قضاءه على دعائم متعددة مستقلة من بينها ان بدل الانتقال الثابت قد تقرر للمطعون ضده بحكم نهائى سابق حاز قوة الامر المقتضى وهى دعامة كافية بمفردها لحمل قضائه ولم تكن محلاً لنعى من الطاعنة فإن تعيينه في الدعائم الاخرى - واما كان وجهه الرأي فيها - يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/١/١٠ - الطعن ٩٩٠ لسنة ٤٧ق)

١٢٥١ - تسبيب الحكم - تضافر الأدلة - انهيار احدي القرائن - اثره :
 من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا اقامت المحكمة قضاءها على ادلة
 استندت اليها باعتبارها وحدة متماسكة تضافرت في تكوين عقيدتها ، فان
 انهيار احدها يترتب عليه بطلان الحكم . لما كان ذلك وكان البين من الحكم
 الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين
 تثبيت ملكيتهم للنخيل والساقية موضوع النزاع على سند مما اورده تقرير الخبير
 المقدم في الدعوى فضلا عن اقوال شهود المطعون ضدهما الذين استمعت
 اليهم المحكمة . ثم اضاف الحكم الاستثنائي قرينة اخرى بقوله « ومن حيث ان
 الثابت من الحكم رقم ١٣٣ سنة ١٩٣٦ مدني كلى قنا ان الاشجار والسواقي
 المتنازع عليها قد قام بغرسها وانشائها موسى محمد علي وعمود آدم عبدالله وهما
 واضعي اليد ما قبل سنة ١٩٣٤ ومن ثم يكون صحيحا ما انتهت اليه محكمة
 اول درجة من ان المستأنفين (الطاعنين) لم يقوموا بالغرس والانشاء ويكون
 حكمها قد وافق القانون والواقع ويتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم
 لاسبابه . . » واذ كانت تلك الادلة والقرائن قد تضافرت جميعها في تكوين
 عقيدة المحكمة ، الا انه بالنظر الى ان القرينة الاخيرة التي ساقها الحكم
 الاستثنائي - على ماسلف الاشارة - تؤدي الى القول بأن الطاعنين لم يغرسوا
 النخيل أو يشيدوا الساقية موضوع النزاع لان الثابت منها ان الذي قام بذلك
 هو مورثهم المرحوم موسى محمد علي وهم خلف عام له ، كما يتفق مع ما اقروا
 به بصحيفة دعواهم عند اقامتها من ان مورثهم المذكور هو الذي قام بذلك
 الغرس والتشييد بما يلزم عنه انهيار تلك القرينة ، وبالتالي لا يعلم ماذا يكون
 قضاء الحكم فيه بعد اسقاطها من التقرير ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
 قد شابته بطلان جوهري يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ١٤٠ لسنة ٥٠ ق)

١٢٥٢ - يجب على محكمة الموضوع ان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفي
 لحمله - مثال :

لما كان استخلاص توافر الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع وهو ما
 تستقل به محكمة الموضوع وحسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم
 قضاءها على اسباب سائغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي

الذى ايده الحكم المطعون فيه واخذ باسبابه قد رد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص بأن الين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٢٢٩ لسنة ١٩٤٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية والاستئناف الذى رفع عن الحكم الصادر فيها رقم ١٣٢ سنة ٨ق الاسكندرية ومن تقرير الخبير المتدب في الدعوى ان للمطعون عليهم حق ملكية الارض موضوع النزاع وان مورثي الطاعنين كانا يضعان اليد عليها ويستغلانها ، وكانت هذه الاسباب لها اصلها الثابت بالاوراق وتكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الصدد ، فان هذا النعى يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٠/٢٦ - الطعن ١٨٧٥ لسنة ٤٩ق)

١٢٥٣ - تسبيب الأحكام - مايكفى في ذلك :

ان التعديل الذى جرى على المادة ١٧٨ من قانون المرافعات بمقتضى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ قد استهدف - وعلى ما اوضحته المذكرة الايضاحية - وجوب الاقتصار على اشتمال الحكم لعرض وجيز لوقائع النزاع واجمال للجوهري من دفاع طرفيه وايراد الاسباب التى تحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، اما تفصيل الخطوات والمراحل التى قطعها النزاع امام المحكمة فانه تزيد لاطائل من ورائه ، قد يضيع في غمارها امام القاضي معالم الطريق الى نقاط النزاع الجوهرية ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه يتعين لاعتبار البيان جوهريا يترتب على اغفاله البطلان ان يكون ذكره ضروريا للفصل في الدعوى لتعلقه بسير الخصومة فيها باعتباره حلقة من حلقاتها قام بين الطرفين نزاع بشأنه ، وكان لا يعيب الحكم الاستئنافى ان يحيل في بيان الوقائع الى ماورد بالحكم الابتدائى وان قضى بالغائه ، كما لا يعيبه اغفال ذكر نصوص المستندات المقدمة الى المحكمة مادامت مبينة في مذكرات الخصوم بما يكفى معه مجرد الاشارة اليها ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان محكمة الموضوع متى رأت الاخذ بتقرير الخبير واحالت اليه اعتبر جزءا مكمل لاسباب حكمها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد احال بصدد بيان وقائع الدعوى الى الاحكام الصادرة من محكمة الدرجة الاولى التى تضمنت عرضا مجملا لهذه الوقائع وطلبات الخصوم وخلاصة ما استندوا اليه من الادلة الواقعية والحجج القانونية ثم حصل الحكم اسباب استئناف كل من الطاعنة والمطعون ضده

الثالث بصفته مقيماً قضاءها على ما انتهى إليه خبير الدعوى في تقريره المتضمن بيان ما قدمته الطاعنة من مستندات ومنها الخرائط المساحية وما اثارته من دفاع لا يخرج عما رددته بذكراتها المقدمة لمحكمة الاستئناف وبذلك يكون الحكم قد استكمل شروط صحته ويكون النعى على غير اساس .
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٧٤٦ لسنة ٥٠ ق)

١٢٥٤ - اذا اقام الحكم قضاءه على دعامات مستقلة تكفى احداها لحمل الحكم ولم تكن محل نعى أو تعيب فإن نعى الطاعنين على الحكم يكون غير مؤثر في سلامته .

لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه اسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على قوله (. . . .) وحيث ان الاوراق خلت من ثمة اسباب لقرار نقل المستأنف عليه كرئيس لمجلس إدارة شركة النصر للأعمال المدنية كما خلت من كون هذا النقل بناء على موافقته أو رغبة منه أو بناء على طلب الجمعية العمومية للشركة المذكورة . . .) بما مفاده ان الحكم اقام قضاءه في هذا الخصوص على دعامات مستقلة من بينها ان قرار نقل المطعون ضده لم يكن بناء على طلب الجمعية العمومية للشركة التي كان يعمل بها وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لحمل الحكم ولم تكن محل نعى أو تعيب من الطاعنين فإن نعيها على الحكم بهذا الوجه - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مؤثر في سلامته وغير منتج .
(نقض ١٩٨٤/٢/٦ - الطعن ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق)

١٢٥٥ - حكم - تسببه - المسائل الفنية - ما يشترط في الارتكاز اليها : المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا تعلق الامر بمسائل فنية لاتعتبر من قبيل المعلومات العامة والتي لا يعلمها الا أهل الخبرة فإن على القاضي ان يبينها في حكمه وأن يفصح عن مصدر علمه بها في اوراق الدعوى ومستنداتها . والا اعتبر قضاؤه بعلمه الشخصي وهو غير جائز .
(نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ٨٧ لسنة ٤٩ ق)

١٢٥٦ - تسبب الاحكام - كفاية احدى دعامات الحكم - تعييه في دعامة اخرى غير منتج :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم اذا اقيم على دعامات متعددة وكانت احدى هذه الدعامات كافية وحدها لحمل قضائه فان تعييه في باقى الدعامات ايا كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج لما كان ذلك وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه - وعلى مايبين من الرد على السبين السابقين من النعى - انه اقام قضاءه بالاخلاء على اساس دعامة مستقلة هي انحسار صفة التهجير في الطاعن وزوال آثار العدوان بالنسبة له بعودته الى بلده الاصلية واقامته بها اقامة مستقرة وكانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فان تعييه في باقى الدعامات ايا كان وجه الراى فيها يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٤/٤/١١ - الطعن ٤١ لسنة ٥٣ق)

١٢٥٧ - تسبب الحكم - بناء الحكم على دعامتين - النعى عليه بشأن احداها :

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا بنى الحكم على اساسين كل منهما مستقل عن الاخر ويصح بناء الحكم على احدهما ، فان النعى عليه بشأن الاساس الاخر ، يكون غير منتج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بالاخلاء على سبب التأجير من الباطن واساءة استعمال العين المؤجرة ، وكان قضاؤه في خصوص هذا السبب الاخير صحيحا على ما سلف بيانه في الرد على الوجه السابق وكافيا لحمل قضائه ، فان النعى عليه بالخطأ اذ انتهى الى ثبوت التأجير من الباطن من مقدمات لاتؤدى اليه - ايا ما كان وجه الراى فيه - يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٤/٤/١٨ - الطعن ١٦٨٣ لسنة ٤٨ق)

ثانياً - عيوب التدليل

١ - القصور

١٢٥٨ - قضاء الحكم بتحديد أجر الطاعن على اساس ان اتفاقا انعقد بين الطاعن والمطعون ضده دون ان يبين الحكم المصدر الذى استقى منه وجود هذا الاتفاق - قصور .

لما كان الثابت فى الدعوى على ماسجله الحكم المطعون فيه « انه ليس هناك من خلف بين طرفى الخصومة حول وقائع النزاع من ان المستأنف - الطاعن - كان يعمل مندوباً للمبيعات بالمصنع المصرى للسجاد والقطيفة بمرتب ثابت وعمولة قدرها ٣/٤٪ عن منطقة القاهرة و ١٪ عن منطقة القناة واستمرت الشركة - المطعون ضدها - تصرف له عمولته بالفئتين السابقتين لمدة تسعة أشهر بعد التأميم الا ان الشركة المستأنف عليها عدلت عن هذا النظام ابتداء من اول مايو سنة ١٩٦٤ حيث حسبت متوسط عمولته بواقع ١٥ جنيها وقامت بحاسبته على اساس هذا المتوسط حتى نهاية سنة ١٩٦٤ وحددت له اجرا ثابتا قدره ٢٨٧, ١٣٢ جنيها شهريا بما فى ذلك متوسط العمولة » . مما مفاده ان تعديل نظام أجر الطاعن من اجر ثابت وعمولة الى اجر ثابت فقط حسب فيه متوسط العمولة تم بارادة المطعون ضدها منفردة ، واذ كان قضاء الحكم بتحديد اجر الطاعن جرى مع ذلك على ان اتفاقا انعقد بين هذا الاخير وبين المطعون ضدها منذ اول مايو سنة ١٩٦٤ على زيادة الاجر الثابت للطاعن مقابل الغاء نظام العمولة وحساب متوسطها بواقع ٩٥ جنيها شهريا اضيفت الى اجره الثابت ، دون ان يبين الحكم المصدر الذى استقى منه وجود هذا الاتفاق ولا كيف كونت المحكمة اقتناعها بقيامه ، مما مؤداه ان الحكم اسبغ على تعديل المطعون ضدها لنظام اجر الطاعن صفة الاتفاق بالمخالفة لما اثبتته فى مدوناته ، فانه يكون فضلا عن خطئه فى فهم الواقع ومخالفة الثابت فى الاوراق قد شابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٩٨١/٢/١٥ - الطعن ٤٢٣ لسنة ٤٣ ق)

١٢٥٩ - اغفال الحكم دفاع الطاعنين ودلالة مستنداتهم على اصابة المورثة بالجنون مما لا يصلح معه اسلامها بقولها . قصور .

اذ كان الطاعنان قد تمسكا امام محكمة الاستئناف بأن الحالة الفعلية للمتوفاه تطورت الى حالة جنون افقدتها الادراك تماما قبل واقعة اسلامها المدعى به مما لا يصلح معه اسلامها بقولها وهى على هذه الحالة ، وطلبا تحقيق ذلك بمعرفة اهل الخبرة واستدلا عليه بما قدماه من شهادات طبية وشهادة بصدور قرار مجلس مراقبة الامراض العقلية فى ١٩٤٦/١٢/٢٠ بحجز المورثة بالمستشفى لانطباق حالتها العقلية على احكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ التى تقضى بعدم جواز حجز المصاب بمرض فى قواه العقلية الا اذا كان من شأن هذا المرض ان يخل بالامن او النظام العام او يخشى منه على سلامة الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على ان المورثة كانت مصابة بحالة عته فحسب دون ان يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعنين وقرار مجلس مراقبة الامراض العقلية وما لها من دلالة فى شأن اصابة المورثة بالجنون ويحقق دفاعهما من انها كانت على هذه الحالة العقلية وقت ان اسلمت بقولها طبقا للبيئة المقدمة من المطعون ضده الاول ، فانه اذ اغفل تحقيق هذا الدفاع الجوهري مع انه من شأنه - ان صح - ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون مشوبا بالقصور .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٣ - الطعن ٥٧ ، ٦٦ لسنة ٤٩ق)

١٢٦٠ - عدم تناول الحكم المطعون فيه بحث ما ثبت باقرار المطعون ضدها فى تحقيقات الشكوى الادارية والتحريات المدونة بها ، والتى تمسك بها الطاعن فى اثبات دعواه واستدل بها الحكم الابتدائى . قصور .

اذ كان من بين ما اقام عليه الحكم الابتدائى قضاءه باخلاء المطعون ضدها ما ثبت باقرارهما فى تحقيقات الشكوى . . . ادارى المطرية من ان المطعون ضده الثانى وزوجته كانا يقيمان فى مسكن آخر وقت ان تنازل لهما المطعون ضده الاول عن شقة النزاع بدون اذن كتابى من الطاعن مخالفا بذلك الحظر الوارد بعقد الايجار واحكام القانون ، غير ان الحكم المطعون فيه استند فى قضائه بالغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى الى اقوال شاهدى المطعون ضدها والى ادراج اسم زوجة الثانى ضمن افراد عائلة المطعون ضده الاول فى

بطاقته العائلية والى وثيقة عقد زواجهما وشهادة قيد ميلاد ابنها ، مستخلصا من ذلك ان المطعون ضده الاول - المستأجر الاصلى - قد ترك شقة النزاع لشقيقته التى كانت تساكته لتقيم فيها مع زوجها ، ولما كان هذا الاستخلاص لا يكفى لحمل قضائه مع ماثبت باقرار المطعون ضدهما فى تحقيقات الشكوى سالف بيانها وتحريات مباحث القسم المدونة بها والتى تمسك بها الطاعن فى اثبات دعواه واستدل بها بالحكم الابتدائى ، مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف ان تتناول هذا الأقرار بالبحث والتمحيص تحقيقا لدفاع الطاعن فى هذا الخصوص ، أما وقد التفتت عن ذلك فلم تقل كلمتها فيه حالة كونه دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٦ - الطعن ٩١٠ لسنة ٤٧ق)

١٢٦١ - واقعة الوفاة . جواز اثباتها بكافة الطرق . استلزام محكمة الموضوع اثبات الوفاة بورقة رسمية . خطأ . عدم بحث الحكم للمستندات العرفية المقدمة كدليل على اثبات الوفاة . قصور . « مثال » .

اذ كان الحكم قد استلزم لاثبات الوفاة ورقة رسمية وكانت المادة ٣٠ من القانون المدنى تنص على ان الولادة والوفاة تثبت بالسجلات الرسمية المعدة لذلك فاذا لم يوجد هذا الدليل أو تبين عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الاثبات بأية طريقة اخرى فإن الحكم يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجه عن بحث قيمة المستندات العرفية المقدمة من الطاعنة كدليل على اثبات وفاة البائع المطعون عليه الثانى رغم ما لهذه الواقعة من اثر على النتيجة التى انتهت اليها محكمة الموضوع مما يشوب حكمها ايضا بالقصور فى التسبيب .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ١٤٣٠ لسنة ٤٧ق)

١٢٦٢ - اغفال الحكم التعرض لما ابداه الطاعن أمام محكمة أول درجة من دفع سبق القضاء برفضها قبل الحكم برفض الدعوى رغم عدم تنازله عنها . قصور .

الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى الى محكمة الاستئناف - وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات - بما سبق

ان ابداه المستأنف عليه امام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع وتعتبر هذه وتلك مطروحة على محكمة الاستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الاستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة أول درجة واغناه عن استئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحته ، وعلى المحكمة ان تفصل فيها الا اذا تنازل المستأنف عليه عن التمسك بشيء منها صراحة أو ضمنا . ولما كان الثابت بالاوراق ان الطاعن دفع امام محكمة أول درجة بسقوط حق المطعون عليه في رفع الدعوى اعمالا للمادة ٣٧٥ من القانون المذكور ، وقضت المحكمة في اسباب الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٩/٥/١٩ برفض الدفع الاول ، وفي الدفع الثاني بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة بأجره المستقطع فيما زاد على الخمس سنوات السابقة على رفع الدعوى ثم حكمت المحكمة برفض الدعوى فان استئناف المطعون عليه للحكم المنهى للخصومة - وان اغفل ذكر الحكم السابق عليه في صحيفته - يستتبع استئناف هذا الحكم السابق طالما لم يبدو من الاوراق ان الطاعن قبله صراحة فيكون بذلك مطروحا على محكمة الاستئناف لما كان ذلك وكان لايبين في الاوراق ان الطاعن تنازل عن الدفعين اللذين ابداهما امام محكمة اول درجة صراحة أو ضمنا. فان مؤدى ذلك انها يكونان مطروحين على محكمة الاستئناف دون حاجة لاستئناف فرعى من الطاعن بشأن الدفع الذى قضى بالحكم المستأنف برفضه طالما انه قضى في الدعوى لصالحه . واذا لم يتعرض الحكم المطعون فيه للدفعين سالفى البيان فانه يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

(نقض ١٤/١٢/١٩٨١ - الطعن ١١ لسنة ٤٢ ق)

١٢٦٣ - القضاء برفض الدفع المبدى بانتفاء صفة المطعون ضده في رفع الدعوى استنادا الى حله محل المستأجر رغم خلو الاوراق من الدليل على ذلك . مخالفة للثابت في الاوراق وقصور .

اذ كان المطعون ضده قد اقام الدعوى بصفته الشخصية مستندا الى عقد الايجار المؤرخ ١/١١/١٩٦١ الصادر له بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناي مركز قليب وكان الين من الاوراق ان صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٣ وكان الثابت كذلك ان الجمعية المستأجرة انتهت هذه العلاقة الايجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى

برفض الدفع المبدى من الطاعنين بانتفاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى على سند من انه حل محل الجمعية المستأجرة رغم خلو الاوراق من اى دليل على ذلك فانه يكون قد خالف الثابت بالاوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور .

(نقض ١٩٨٢/١/١٨ - الطعن ١٩٣٠ لسنة ٥١ ق)

١٢٦٤ - حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فى آجل محدد لكل من طرفى الدعوى وتقديم الخصم مذكرته فى الميعاد مؤشرا عليها من الخصم الآخر أو محاميه باستلام صورتها يفيد اعلان الخصم بها واطلاعه عليها مما ينبى عليه اعتبارها قائمة كورقة من اوراق الدعوى ، ويوجب على المحكمة الاعتراف بما ورد بها من طلبات ودفع وأوجه دفاع جوهرية والرد عليها .

من المقرر فى قضاء النقض ان حجز الدعوى للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات فى آجل محدد لكل من طرفى الدعوى وتقديم الخصم مذكرته فى الميعاد مؤشرا عليها من الخصم الآخر أو محاميه باستلام صورتها يفيد اعلان الخصم بها واطلاعه عليها مما ينبى عليه اعتبارها قائمة كورقة من اوراق الدعوى ويوجب على المحكمة الاعتراف بما ورد بها من طلبات ودفع وأوجه دفاع جوهرية والرد عليها . لما كان ذلك وكان يبين من الاوراق أن محكمة ثانى درجة قررت بجلسة ١٩٨١/١١/٩ . حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٩٨١/١٢/٨ ورخصت للطرفين بتقديم مذكرات لمن يشاء فى اسبوع ، فاودعت الطاعنة ملف الدعوى بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦ مذكرة متضمنة الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وفقا لنص المادة ٦٩٨ من القانون المدنى لمضى اكثر من سنة على تاريخ انتهاء عقد العمل المبرم بينها وبين المطعون ضده فى ١٩٧٣/١٢/١٢ قبل رفع الدعوى فى سنة ١٩٧٦ ، وطلب احالة الدعوى الى التحقيق لسماع اقوال شهود ، ومؤشرا على هذه المذكرة بتاريخ ١٩٨١/١١/١٥ من محامى المطعون ضده باستلام صورتها وهو ما يفيد اعلانها له واطلاعه عليها وفقا للقانون ويترتب عليه اعتبارها قائمة كورقة من اوراق الدعوى وما ورد فيها معلوما للمحكمة ومطروحا عليها ولا يجوز استبعادها . وكان الحكم المطعون فيه قد بين فى اسبابه انه التفت عن هذه المذكرة بما خلص اليه من عدم اعلانها على

الوجه المقرر قانونا وذلك على خلاف الثابت في الاوراق مما حجبه عن بحث ما تضمنته من الدفع بسقوط الدعوى وهو دفع جوهرى قد يتغير لدى بحثه وجه الحكم فى الدعوى ، كما حجبه عن تقدير ما تضمنته من طلب احالة الدعوى الى التحقيق والرد عليه بالرفض أو القبول فى نطاق سلطته التقديرية بما لا يعرف به وجه رأيه فى ذلك لما كان ماتقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور يبطله بما يتعين معه نقضه مع الاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(نقض ١٣/٦/١٩٨٢ - الطعن ١٣ لسنة ٥٢ ق)

١٢٦٥ - اجراءات الاثبات - واجب المحكمة فى بحثها وبيان رأيها فيها - مخالفة ذلك - قصور :

اذا كان الطاعن قد تمسك امام محكمة الاستئناف بأن الهيئة المطعون ضدها الاولى اصدرت قرارا باعتماد واستبدال العقار محل النزاع وطلب الزامها بتقديم اصل الكتاب الصادر منها بشأن اعتماد الاستبدال ، ودلل على وجود هذا الكتاب بأن قدم لمحكمة الاستئناف صورة من المحضر المثبت لواقعة تسليم العقار اليه فى ١٩٧٥/١/٢٥ وقد ورد بهذا المحضر أن التسليم تم بموجب كتاب بشأن هذا الاعتماد صادر من هيئة الاوقاف المصرية برقم ٢٠٦٢ فى ١٩٧٤/١٢/٨ الا ان المحكمة لم تعرض فى حكمها لهذا الطلب مع انه من اجراءات الاثبات ويتعين على المحكمة اذا قدم اليها ان تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من قانون الاثبات فإن هى اغفلته ولم ترد عليه فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب .

(نقض ١٦/١١/١٩٨٢ - الطعن ١٥٠٨ لسنة ٤٨ ق)

١٢٦٦ - تسبيب الأحكام - القصور - مثال :

اذا كان الثابت من نتيجة تقرير الخبير الذى نديته محكمة الاستئناف - والمقدمة صورتها الرسمية ضمن حافظة مستندات الطاعن - انه تضمن امورا اخرى بخلاف ما اجتزا الحكم المطعون فيه نقله عنه بمدوناته ، اذ ورد به اثبات

ان الطاعن « المكاو » قام بتنفيذ جميع اعمال المبنى موضوع النزاع من اقامة طابقيه والسطح والسور المحيط بادوات ومهمات من عنده كما قام ايضا باقامة مباني المكتبة الملحقه بالمنزل وان المهندس . . . قد اشرف على تنفيذ هذه الاعمال فيما عدا تشطيب المكتبة وانه حرر كشوفا بحساب هذه الاعمال سلمها للمطعون ضده الاول الا ان هذا المهندس لم يحضر الحساب النهائي بينهما . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اغفل تلك الامور جميعها التي اثبتتها الخبر في تقريره بيانا لتنفيذ الطاعن اعمال المكاولة التي التزم بها ، ولم يدل برأى في مدى سلامة تقرير الخبر التكميلي بشأنها وما اذا كانت هذه الاعمال تتفق مع الاعمال التي انتهى الحكم الابتدائي الى قيام الطاعن بتنفيذها وقدر قيمتها بمبلغ . . ام تزيد عنها فانه يكون معينا بالقصور في التسبيب .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٥ - الطعن ١٩٤ لسنة ١٤٩ ق)

١٢٦٧ - اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندا من شأنه ان يكون له تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها ان تتحدث عنه في حكمها ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصر البيان .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندا من شأنه ان يكون له تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها ان تتحدث عنه في حكمها فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ركان الثابت في الدعوى ان الطاعن قدم حافظة مستندات حوت عددا من الخطابات وصورا رسمية لمحاضر جلسات وشهادة طبية ومحضر تحقيق اداري ليستدل بها على انه قد حصل على اجازة بسبب مرضه او انه كان يمثل نيابة عن الشركة المطعون ضدها الاولى امام المحاكم ابان الفترة السابقة على انذاره في ١٩٧٣/٥/١٩ والتي المح الحكم المطعون فيه الى حصول الانقطاع عن العمل مددا منفصلة خلالها ، ولئن اشار الحكم المطعون فيه الى هذه المستندات والى دفاع الطاعن بشأنها الا انه لم يتناولها في اسبابه بالبحث والدراسة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في الدعوى ، فانه يكون معينا بالقصور بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٩ - الطعن ١٤٥٣ لسنة ١٤٧ ق)

١٢٦٨ - يجب ان يشتمل الحكم - فضلا عن عرض موجز للوقائع - على الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما يتوافر به الرقابة على القاضى والتحقيق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع اطرافه والوقوف على اسباب قضاء المحكمة فيه . اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندا من شأنه ان يكون له تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها ان تتحدث عنه في اسباب حكمها ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصر البيان .

المستفاد من نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يجب ان يشتمل الحكم على عرض موجز للوقائع فضلا عن الحجج الواقعية والقانونية التي قام عليها بما تتوافر به الرقابة على القاضى والتحقيق من حسن استيعابه لوقائع النزاع ودفاع اطرافه والوقوف على اسباب قضاء المحكمة فيه وبما مقتضاه ان اغفال الحكم الرد على اوجه دفاع ابدائها الخصم يعد من قبيل القصور في اسباب الحكم الواقعية متى كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهت اليها بحيث لو كانت المحكمة قد محصته لجاز ان يتغير وجه الرأى فيها ، وانه اذا قدم لمحكمة الموضوع مستندا من شأنه ان يكون له تأثير في الفصل في الدعوى وجب عليها ان تتحدث عنه في اسباب حكمها فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن تمسك امام محكمة الموضوع بأن العاملين معه خلال الفترة من ١/٦/١٩٦٢ حتى ٣٠/٩/١٩٦٤ لا يخضعون لاحكام قوانين التأمينات الاجتماعية باعتبارهم شركاء له بموجب عقود ثابتة التاريخ وان المطعون ضدها اعتبرتهم - دون حق - من طائفة العمال الخاضعين لهذه القوانين وقدم للتدليل على ذلك عقود الشركة الثابتة التاريخ وكشوف توزيع الارباح والخسائر ، وكان الحكم المطعون فيه لم يتناول مستندات الطاعن بالبحث والدراسة مع ما قد يكون لها من دلالة مؤثرة في تكييف علاقته بالعاملين في مصنعه خلال الفترة من ١/٦/١٩٦٢ الى ٣٠/٩/١٩٦٤ وما اذا كانت علاقة شركة ام علاقة عمل ، وكان ما أورده في نفى علاقة الشركة قد ورد بصيغة مجملة لا يبين منها المصدر الذى استقى منه الحكم هذه النتيجة مما يتعذر معه تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة اقتناعها ، وكان الحكم الابتدائى الذى احوال اليه الحكم المطعون فيه وقال انه تكفل بالرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يحص هذا الدفاع رغم انه

دفاع جوهرى مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولم تعرض تقارير الخبراء للدفاع المشار اليه وترك التقرير الاخير منها القول الفصل فيه لمحكمة الاستئناف ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته الثابت بالاوراق قد عابه القصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/١/١٧ - الطعن ١٠٥ سنة ١٤٨٠ ق)

١٢٦٩ - اطراح الحكم لتقرير الخبير استناداً الى عدم اتخاذ اجراءات توقيع غرامات التأخير المستحقة مع عدم الافصاح عن كنه هذه الاجراءات يعيب الحكم .

اطراح تقرير الخبير الذى انتهى الى استحقاق غرامات التأخير . استناد الحكم فى ذلك الى عدم اتخاذ اجراءات توقيعها . عدم افصاح الحكم عن كنه هذه الاجراءات وعدم اشتراط العقد لشيء منها . مخالفة للثابت فى الاوراق وقصور .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٨ - الطعن ٦٨٧ لسنة ١٤٨٠ ق)

١٢٧٠ - تسبب الاحكام - ما يشترط فيه من التدليل على قيام المحكمة ببحت قرائن الدعوى وقول كلمتها فيها - عدم التزام ذلك - قصور وبطلان . لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه ولئن كان لمحكمة الموضوع ان تأخذ فى قضائها بما ترتاح اليه من ادلة الدعوى وتطرح مالا تقتنع بصحته باعتبار انها صاحبة الحق فى تقدير ما يقدم اليها فى الدعوى من بينات وفى فهم ما يكون فيها من قرائن الا ان ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها لما اخذت به سائغا وان تكون الاسباب التى استندت اليها فى هذا الصدد من شأنها ان تؤدى اليه وتكفى لحمل قضائها ، وكان من المقرر كذلك انه ولئن كان قاضى الموضوع غير ملزم بمناقشة كل قرينة لاثبات عدم كفايتها فى ذاتها الا انه اذا كانت القرائن المقدمة اليه مؤثرة فى الدعوى فإنه يجب عليه ان يبين فى حكمه ما يدل على انه اطلع عليها وبحثها وخلص من تقديره الى الرأى الذى انتهى اليه فاذا لم يشر اليها الا اشارة عابرة واكتفى بالرد على هذا الدفاع باسباب مبهمة ليس فيها ما يدل على ان المحكمة قد بحثت تلك القرائن وقالت كلمتها فيها ، فإن الحكم يكون قد عاره بطلان جوهرى .

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٤ - الطعن ١٩٧٩ لسنة ١٤٨٢ ق)

١٢٧١ - القصور الذى يبطل الحكم هو مايرد فى اسبابه الواقعية فقط .
من المقرر - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - ان القصور الذى
يبطل الحكم هو مايرد فى اسبابه الواقعية فقط . واذ كان الثابت من الصورة
الرسمية لسند ملكية المطعون ضدها الاولى للعقار موضوع التداعى - المرفق
بملف الطعن - انها تلقت ملكية هذا العقار بموجب العقد المسجل برقم ٢٩٢٩
سنة ١٩٥٩ وعن غير طريق زوجها الخاضع الاصلى للحراسة فان الحكم
لا يكون بحاجة لبحث هذا الامر الثابت بالاوراق الرسمية ، كما لا يعيب
الحكم عدم ايراده ما يفيد اطلاعه على القرار الجمهورى رقم ٢٨٢٤ لسنة
١٩٧١ والمنشور بالجريدة الرسمية فى ١١/٢٢/١٩٧١ طالما ان الطاعنة لم تنع
على الحكم مخالفته لما تضمنه هذا القرار .

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٨ ق)

١٢٧٢ - التفات الحكم عن التحدث عن المستندات الهامة - قصور :
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - انه متى قدم الخصم الى محكمة الموضوع
مستندات وتمسك بدلالاتها فالتفت الحكم عن التحدث عنها كلها او بعضها مع
ما قد يكون لها من دلالة فانه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله .
(نقض ١٩٨٣/٦/١٢ - الطعن ٨١٤ لسنة ٥٠ ق)

١٢٧٣ - طلب الخصم تمكينه من اثبات او نفى دفاع جوهرى هو حق له يتعين
على محكمة الموضوع اجابته اليه .

لما كان طلب الخصم تمكينه من اثبات او نفى دفاع جوهرى بوسيلة من
وسائل الاثبات الجائزة قانونا هو حق له يتعين على محكمة الموضوع اجابته اليه
متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع ولم يكن فى اوراق الدعوى والادلة
الاخرى المطروحة فيها مايكفى للفصل فيه . فان الحكم المطعون فيه اذ اغفل
الرد على طلب الطاعنين تمكينهم من اثبات توافر شرائط الغلط المبطل لعقد
البيع بالبينة واهل الخبرة بينما قام قضاء الحكم المستأنف المحال اليه فى رفضه
الدفع بالابطال على عدم تقديم الدليل على الادعاء بوقوع غلط واته كان
الدافع الى التعاقد فاته يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ - الطعن ١٩٢ لسنة ٤٩ ق)

٢ - الفساد في الاستدلال

١٢٧٤ - تسبيب الحكم - الفساد في الاستدلال - الاستناد الى قرائن معيبة ضمن قرائن اخرى :

اذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الحكم اذا ساق قرائن معيبة ضمن قرائن اخرى استدلل بها على سوء النية وكان لايبين من الحكم اثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فانه يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال . لماكان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل على سوء نية الطاعنين قرائن منها ان المطعون ضدهم انذروا الطاعنين فور بنائهم على جزء من ارضهم وكان الثابت بهذا الانذار انه اعلن للطاعنين بعد ان اكتملت اقامة الدور الاول من البناء وشرعوا في اقامة الدور الثاني بما لايمكن ان يدل على سوء نيتهم وقت البناء ، فان الحكم وقد ساق هذه القرينة المعيبة ضمن قرائن اخرى متساندة استدلل بها مجتمعة على سوء نية الطاعنين لايبين منه اثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوبا بالفساد في الاستدلال .
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٦ - الطعن ٨٨ لسنة ٥٢ ق)

١٢٧٥ - تفسير الاقرارات - العدول عن المعنى الظاهر دون بيان مبررات هذا العدول - فساد في الاستدلال :

ان كان تفسير الاقرارات امر تستقل به محكمة الموضوع طالما انها لم تخرج في تفسيرها لما عن المعنى الظاهر لعباراتها فلا يجوز لها تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها المتواضح الى معنى آخر ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا ان المفروض في الاصل ان اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الارادة وعلى القاضي اذا اراد حمل العبارة على معنى آخر مغاير لظاهرها ان يبين في حكمه الاسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك . اذ كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة ١٩٧٩/١١/١٨ امام المحكمة الاستئنافية المقدم بحافظة مستندات الطاعن انه قرر بأن المبلغ المطالب به هو بعد خصم الاتعاب الموضحة بالحافظة المقدمة من المطعون ضدها بذات الجلسة واذ حصلت محكمة الموضوع من هذا الاقرار بقبول الطاعن خصم تلك

المبالغ المطالب بها بحيث يتمتع عليه العوذة الى المطالبة بكل المبلغ الذى قضت به محكمة اول درجة وكانت المحكمة الاستئنافية فيما حصلت في هذا الشأن قد خرجت عن المدلول الظاهر لهذا الاقرار- ذلك ان ماورد به صريح في الدلالة على ان المبلغ المطالب به هو باقى المستحق له بعد خصم جميع المبالغ الموضحة بحافظة مستندات المطعون عليها ودون ان يبين في الاسباب مبررات عدوله عن المدلول الظاهر للاقرار سالف الذكر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

(نقض ١٩٨٣/٣/٣١ - الطعن ٦٤٥ لسنة ٥٠ ق)

١٢٧٦ - اذا كان ماورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي الى ماخلص اليه من وقوع اكراه حمل المطعون عليها على التوقيع على المخالصة فيكون الحكم المطعون فيه قد عاره القصور .

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على ان المطعون عليها وقعت على المخالصة المؤرخة ١٩٧٦/٣/٥ التى تفيد استلامها منقولاتها من الطاعن تحت ضغط الاكراه واجتزأ الحكم في التدليل على ذلك بالقول باجراء مقارنة بين مفردات قائمة جهازها والمنقولات المحجوز عليها ، وان تلك المنقولات لو كان اخ الطاعن يمتلكها لبادر برفع دعوى بطلب استردادها ، وان الطاعن لو كان قد سلم المطعون عليها منقولاتها لاسترد منها قائمة الجهاز ، وكان هذا الذى اورده الحكم المطعون فيه لا يؤدي الى ماخلص اليه من وقوع اكراه على النحو سالف البيان حمل المطعون عليها على التوقيع على المخالصة آنفة الذكر ، فيكون الحكم المطعون فيه قد عاره القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال مما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٤/١/٢٥ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٥٠ ق)

٣ - الخطأ في الاسناد

١٢٧٧ - اعتماد الحكم المطعون فيه على ما حصله من مدونات الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري دون بيان مؤداها . يعيب الحكم .
لما كان مفاد هذا الذى اورده الحكم انه اعتمد في قضائه على ما حصله من

مدونات الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى على مستندات استخلص منها الحكم المطعون فيه قيام المطعون ضده بوظيفة مستشار وخبير بحوث بالهيئة الطاعنة باعتبارها مناط استحقاقه للبدل المطالب به مقتصرًا في اسبابه على الاشارة اجمالًا الى هذه المستندات دون بيان مؤداها مما يتعذر معه تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على ان ما اثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من انه من الادلة التى يصح قاضونا بناء الحكم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يبطله ويتعين لذلك نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/١١ - الطعن ٥٢ لسنة ٥٠ ق)

١٢٧٨ - مناط اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلًا في الدعوى ان يكون قد صدر بين خصوم ممثلين فيها فاذا أسس الحكم قضاءه على تقرير الخبير وحده وكانت الشركة غير مختصة وقت نذب الخبير كان الحكم باطلا .

المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلًا في الدعوى ان يكون قد صدر حكم نذب الخبير وياشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكينًا لهم من ابداء دفاعهم وتحقيق الغرض من اجراء الاثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذى ايدى الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه - انه اسس قضاءه بالزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعنة مختصة فيها وقت نذب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعنة بهذا التقرير ، واذا خالف الحكم هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٧٨٠ لسنة ٤٥ ق)

١٢٧٩ - لا تريب على المحكمة ان احالت الى اسباب حكم آخر صدر في ذات الدعوى بين نفس الخصوم واودع ملفها واصبح عنصرا من عناصر الاثبات فيها كما لا يعيب الحكم اغفال ذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها مادامت مبينة في منكرات الخصوم . كما لا يعيبه ايضا توجيه كاتب الجلسة الى

نقل بعض عبارات الحكم فذلك لا يشكل اشراكا لكاتب الجلسة في استكمال اسباب الحكم .

لاتثريب على المحكمة ان هي اُحالت على اسباب حكم اخر صدر في ذات الدعوى بين نفس الخصوم واودع ملفها واصبح من ضمن مستنداتها وعنصرا من عناصر الاثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالة ، ولا يعيب حكمها اغفال ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت مقدمة الى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يكفى معه مجرد الاشارة اليها ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استند الى ماورد بحكم محكمة اول درجة الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ وهو صادر بين نفس الخصوم ومودع ملف الدعوى كمستند من مستنداتها ومن عناصر الاثبات فيها ، فإنه يكفى الحكم المطعون فيه الاشارة الى ماورد بذلك الحكم الابتدائي تدليلا على قضائه القطعى فيما تناضل فيه الخصوم بشأن احقية المطعون ضدهم الاربعة في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب من الدين المستحق للطاعن قبلهم دون ذكر نص ماورد به لايؤثر في ذلك النص فيه على نقل ما يتعلق بهذا القضاء القطعى من اسباب الحكم الصادر بجلسة ١٩٦٢/١١/٢٨ اذ ان هذا النص لا يخرج في مضمونه عن الاشارة الى اسباب هذا الحكم في شأن هذا القضاء ، ولا يشكل اشراكا لكاتب الجلسة في استكمال اسباب الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس . . .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ٤٢٤ - ٤٢٦ لسنة ٤٣ق)

١٢٨٠ - جواز استناد المحكمة الى اقوال شهود سمعوا في قضية اخرى - شرط ذلك :

استناد المحكمة الى اقوال شهود سمعوا في قضية اخرى جائز متى كان الاثبات في الدعوى مما تجوز فيه القرائن .

(نقض ١٩٨١/٤/٧ - الطعن ٤٧٠ لسنة ٤٦ق)

١٢٨١ - استناد المحكمة الى اوراق دعوى اخرى مرددة بين ذات الخصوم . شرطه . ضم تلك الدعوى الى ملف النزاع كعنصر من عناصر الاثبات . لاتثريب على محكمة الموضوع ان تستند في قضائها الى اوراق دعوى اخرى

كانت مرددة بين ذات الخصوم ولو اختلف موضوعها عن النزاع المطروح عليها طالما ان تلك الدعوى كانت منضمة لملف النزاع وتحت بصر الخصوم فيه كعنصر من عناصر الاثبات يتناضلون في دلالة .

(نقض ١٧/١١/١٩٨١ - الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٨ ق)

١٢٨٢ - تمسك محكمة الموضوع بمستند مقدم في دعوى أخرى لا صلة لها بالخصومة ودون ان يكون هذا المستند تحت بصرها . تأييد الحكم . لاسبابه بطلان جوهرى .

اذا صح استناد محكمة الموضوع في قضائها الى اوراق دعوى اخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم ولو اختلف موضوعها عن النزاع المطروح عليها فشرط ذلك ان تكون تلك الدعوى مضمومة لملف النزاع وتحت بصر الخصوم فيه كعنصر من عناصر الاثبات يتناضلون في دلالة . ولما كان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد استدل على ثبوت التعاقد ما بين الطاعن بصفته وبين المطعون ضدهم الثلاثة الاول عن بذور البطاطس محل المطالبة بالتعويض على مستند مقدم في دعوى اخرى هي الدعوى رقم ٩٠٣ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى المنصورة التى لم تكن مضمومة لملف النزاع المطروح حسبا هو ثابت من الصورة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة اول درجة فلم يتح للطاعن بصفته ان يقول كلمته شأنه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان الطاعن بصفته تمسك امام محكمة الاستئناف بأن الحكم المستأنف استند الى مستند مقدم في دعوى اخرى لا صلة لها بالخصومة المطروحة وان المطعون ضدهم الثلاثة الأول لم يقدموا العقد الذى يدعون ابرامه معه ، ومع ذلك ايد الحكم المطعون فيه ذلك الحكم معتقبا اسبابه دون ان يكون هذا المستند تحت بصر محكمة ثانى درجة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره بطلان جوهرى يوجب نقضه .

(نقض ٢٨/٤/١٩٨٣ - الطعن ١٨٠٦ لسنة ٤٩ ق)

٤ - الإخلال بحق الدفاع

١٢٨٣ - بطلان - قيام احد الخصوم بايداع مستند ملف الدعوى في غيبة خصمه لا يترتب عليه البطلان اذا ما ثبت ان خصمه قد احيط علما بايداع هذا المستند واتيحت له فرصة الرد عليه لتحقيق الغاية من الاجراء رغم تخلف الشكّل .

النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على ان « لا يجوز للمحكمة اثناء المداولة ان تسمع أحد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصومه ، أو ان تقبل أوراقا من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان العمل باطلا » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على ان « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء » يدل على ان الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع اثناء المداولة لاحد الخصوم أو وكيله في غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من احدهم دون اطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان واذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع الى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان فاذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٩٧٦/١٠/٢٨ المودعة من الطاعنة ان طرفي الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن - الاشارة الى فحوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٥ والمعلاه تحت رقم ١٥ دوسية ٢ وكان مفاد ذلك ان الطاعنة قد احيطت علما بايداع هذا المستند ، واتيحت لها فرصة الرد على ماجاء بمذكرة المطعون ضده في خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال اسبوع من حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٦/١١/٣٠ وقد كان في مكتبة الطاعنة ان تتقدم بما قد يعن لها من دفاع وبذلك تحققت الغاية التي قصدها الشارع باطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع فلا بطلان .

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ - الطعن ١٦٠ لسنة ٤٧ق)

١٢٨٤ - ايداع الخصم مذكرة في الدعوى في غير جلسة يجب ان يعلن بها خصمه ويقوم مقام الاعلان علم الخصم بها من أية واقعة تفيد هذا العلم . من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز لخصم ان يودع مذكرة في غير جلسة دون ان يعلم بها ذلك الخصم الآخر وانه مما يقوم مقام اعلان الخصم بتلك المذكرة أو اطلاعه عليها اية واقعة تفيد هذا الاطلاع وتحقق الغاية منه . لما كان ذلك وكان الطاعنون ينعون على الحكم المطعون فيه بالبطلان لاعتداده بدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ابدى في مذكرة قدمت في غير جلسة دون ان يتمسكوا في نعيهم بعدم علمهم بهذا الدفع قبل قفل باب المرافعة فإن التمسك بعدم الاعتداد بها لمجرد ايداعها في غير جلسة يكون غير منتج . (نقض ١٩٨١/٢/١١ - الطعن ٩٧١ لسنة ٤٤ق)

١٢٨٥ - دفاع - كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الجزم ان تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز ان يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى يجب على محكمة الموضوع ان تمحصه وتجييب عليه في اسباب حكمها .

ان كل طلب أو وجه دفاع يدلى به لدى محكمة الموضوع ويطلب اليها بطريق الجزم ان تفصل فيه ويكون الفصل فيه مما يجوز ان يترتب عليه تغيير وجه الرأي في الدعوى يجب على محكمة الموضوع ان تمحصه وتجييب عليه في اسباب حكمها ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف بدفاعه سالف البيان وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، غير ان الحكم المطعون فيه اغفل هذا الدفاع فلم يمحصه او يرد عليه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون قد عاره القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن . (نقض ١٩٨١/٢/٢٣ - الطعن ٨٢٤ لسنة ٤٥ق)

١٢٨٦ - اغفال الحكم الرد على الدفاع - متى يترتب على ذلك بطلان الحكم : لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان اغفال الحكم وجه دفاع ابداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى اليها الحكم بمعنى ان المحكمة لو كانت قد

بحثته لجاز ان تتغير به هذه النتيجة ، لما كان ذلك وكان لاجال لاعمال
الاسبقية في التسجيل اذا كان أحد العقدين باطلا بطلانا مطلقا ، وكان الحكم
المطعون فيه قد انتهى باسباب سائغة - على ماسلف القول - الى ان عقد
الطاعنين هو عقد بيع وفائي - ومن ثم فهو باطل بطلانا مطلقا ، فإنه لا يكون
ثمة مجال للمفاضلة بينه وبين عقد المطعون عليها الخامسة استنادا الى اسبقية
تسجيل صحيفة دعواه ويكون النعى على الحكم بالقصور المبطل له لانه لم يرد
على هذا الدفاع في غير محله .

(نقض ١٩٨٢/٢/٧ - الطعن ١٠٨٥ لسنة ١٤٨ ق)

١٢٨٧ - اذا بنى الحكم على ما قدمه الخصم بعد حجز الدعوى للحكم من
اوراق دون اطلاع خصمه عليها فإنه يكون باطلاً لتحقيق اخلاقه بحق
الدفاع .

ان النص في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز للمحكمة
اثناء المداولة ان تسمع احد الخصوم أو وكيله الا بحضور خصمه أو ان تقبل
اوراقا أو مذكرات من احد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها والا كان
العمل باطلا » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه اذا بنى الحكم على
ما قدمه الخصم بعد حجز الدعوى للحكم من اوراق دون اطلاع الخصم
عليها فإنه يكون باطلا لتحقيق اخلاقه بحق الدفاع وبأصل من اصول
المرافعات التي وضعت كفالة لعدالة التقاضي ولعدم تجهيل الخصومة على من
كان طرفا فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان
المطعون ضده الاول تقدم بعد حجز الدعوى للحكم ولاول مرة بطلب ارفق به
عقدا محررا بينه وبين المستأنفين في الاستئناف رقم ١٩١٧ سنة ٩٥ ق وآخر
تضمن تقسيما للعقار محل النزاع ، وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض ادعاء
الطاعن بصورية عقد البيع الصادر من المطعون ضده الاول الى المطعون
ضدهم الرابع والخامس والسادسة استنادا الى ما جاء بهذين المستنديين دون
اعلانها الى الطاعن - على نحو ماثبت من مذكرة الرد المقدمة من المطعون
ضدهم الرابع والخامس والسادسة الى هذه المحكمة - ومن ثم فان الحكم
يكون قد بنى على مخالفة القانون ووقع مشوبا ببطلان في الاجراءات من شأنه
التأثير في قضائه بما يستوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٦/٢١ - الطعن ١٦٣٧ لسنة ١٤٩ ق)

١٢٨٨ - شرط تقديم مستندات خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو ان تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها واطلع الخصوم عليها .
 ان شرط تقديم مستندات في فترة حجز الدعوى للحكم هو ان تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها واطلع الخصوم عليها . لما كان ذلك وكان الين من الاوراق ان المستندات التي اشار اليها الطاعن في سبب النعى لم يتقدم بها للمحكمة الا في فترة حجز الدعوى للحكم ولم تكن المحكمة قد صرحت للخصوم بتقديم مستندات ، فان استبعاد الحكم لهذه المستندات ليس فيه ما يعاب .

(نقض ١٩٨٤/٢/٦ - الطعن ١٤٣ لسنة ٤٩ق)

١٢٨٩ - المستند الذي يتعلق بدفاع جوهرى للطاعن يجب على المحكمة ان تقسطة حقه في البحث والتمحيص .
 لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الطاعن قدم مستندات ارفقت بملف الدعوى من بينها صحيفة اعلانه واخرين بدعوى الاسترداد التي اقامتها المدعية بالحق المدنى ليحكم لها باحققتها للمنقولات المينة بصحيفة الدعوى والغاء الحجز التحفظى الموقع عليها بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٧ . لما كان ذلك ، وكان هذا المستند متعلقا بدفاع جوهرى للطاعن قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الراى فى الدعوى ، فإنه كان يتعين على المحكمة ان تعنى بتحقيقه وتقسطة حقه من البحث والتمحيص . لما كان ماتقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على قصور فى التسبيب واخلال بحق الدفاع ويتعين لذلك نقضه .

(نقض ١٩٨٤/٣/٦ - الطعن ٩٣ لسنة ٥٣ق)

١٢٩٠ - حكم - تسبيبه - ما يجب للرد على اوجه الدفاع الجوهرية :
 لما كان النزاع على ملكية الاطيان المباعه للطاعن بالعقد المسجل فى ١٩٦١/٧/١٩ الداخلة ضمن الموقوف بكتاب الوقف المؤرخ ١٨٩٨/١/٩ يدور فى جوهره حول استحقاق البائعة فى هذا الوقف أو عدم استحقاقها طبقا لشرط الواقف ، وكان الطاعن قد نازع امام محكمة الاستئناف فى مطابقة صورة كتاب الوقف لاصله فى هذا الخصوص وطلب رجوع المحكمة بنفسها

الى اصل هذا الكتاب لتبين حقيقة الواقع في شرط الواقف مما التبس الامر فيه على لجنة الخبراء المتدبة ، وكان هذا الذي ابداه الطاعن دفاعا جوهريا من شأنه لو صح ان يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه برفض الدعوى على سند من تقرير اللجنة دون ان يعنى بتمحيص هذا الدفاع لاستجلاء الحقيقة فيه يكون معيبا بالقصور . لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك امام محكمة الاستئناف باكتسابه ملكية اطيان النزاع بالتقادم الخمسى طبقا لنص المادة ٩٦٩ من القانون المدنى باعتباره سببا مستقلا من اسباب التملك ولم يعن الحكم المطعون فيه بتحقيق هذا الدفاع الجوهري واكتفى في الرد عليه بقوله « ان التمسك بالتقادم المكسب للملكية يجب ان يكون طلبا قائما بذاته ولا يندرج في طلب اصلى عام . . » ، وكان هذا الذي اورده الحكم لايواجه دفاع الطاعن ولا ينهض سببا لرفضه ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ٦٢١ لسنة ٥٠ ق)

١٢٩١ - أثر اغفال الحكم الرد على دفاع جوهري ابداه الخصم . البطلان . من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان اغفال الحكم الرد على دفاع ابداه الخصم لا يعد من قبيل القصور في اسباب الحكم الواقعية بحيث يترتب عليه بطلانه الا اذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجة التي انتهى اليها بحيث ان المحكمة لو كانت قد عنت ببحثه وتمحيصه لجاز ان يتغير وجه الرأى فيها .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٠ - الطعن ٨٨ لسنة ٥٣ ق)

٥ - الاجمال والابهام

١٢٩٢ - الاقتصار في اسباب الحكم على الاشارة اجمالا الى التحقيقات والمستندات المودعة دون بيان ماهية هذه التحقيقات والمستندات - قصور . لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بالزام الطاعنة بالتعويض عن الفصل بغير مبرر على قوله « ومن حيث ان عناصر الدعوى قد ثبتت سواء من

التحقيقات المقدمة او المستندات المودعة او من تقرير الخبير المتدب من حيث اسباب الفصل وتقيدها بالتحقيقات والتي اظهرت ان هذا الفصل قد جاء بسبب شكوى المستأنفة من عدم صرف العلاوة الاستثنائية المقررة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٦ التي تقرر للعاملين بالقطاع الخاص والذي اثم من يخالف احكامه المتعلقة بالنظام العام بمعاينة المخالف بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها وتتعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وفعت في شأنهم المخالفة كما صدر قانونان آخران باحكام مماثلة تسري احكامهما على المستأنفة ايضا هما ١٥ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم كان هذا الفصل تعسفيا وعاطلا عن المبرر» وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في اسبابه على الاشارة اجمالا الى التحقيقات والمستندات المودعة وتقرير الخبير باعتبارهما المصدر الذي استقى منه سبب فصل المطعون ضدها الاولى دون ان يبين ماهية التحقيقات والمستندات التي استدلت منها على ان الفصل كان بسبب شكوى المطعون ضدها الاولى من عدم صرف العلاوة الاستثنائية المقررة لها قانونا ، بما يتعذر معه تعيين الدليل الذي كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على ان ما اثارته الطاعنة من دفاع لا يؤثر فيه ، ذلك لان استقلال محكمة الموضوع بتقدير الادلة وباطراح ما لا ترى الاخذ به منها محله ان تكون قد اطلعت عليها واخضعتها لتقديرها مما مقتضاه ان تبين المحكمة بوضوح الوقائع والادلة التي ركنت اليها في ترجيح ما انتهت اليه من نتائج ، فان الحكم يكون قد عابه القصور المبطل له بما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨١/٥/٣١ - الطعن ١١٨٩ لسنة ٥٠ ق)

١٢٩٣ - - كم - بطلان - بناء الحكم على اسباب محملة مقتضية لالعين على فهمه وتعجز محكمة النقض عن رقابتها في تطبيق القانون يترتب عليه بطلان الحكم - مثال بشأن القضاء باخلاء الطاعن شقة النزاع لتنازله عنها بأن استبدل بها شقة آخر .

انه لما كان الحكم - طبقا لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات - يجب ان يكون مبني على اسباب واضحة جلية ، كافية تحمل الدليل على ان القاضي بحث النزاع المطروح امامه بحثا دقيقا وان يبين في حكمه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وسند كل منهم ، وان يذكر ما استخلص ثبوته من الوقائع

وطريق هذا الثبوت والذي طبقه من القواعد القانونية فاذا هو قصر في ذلك كان حكمه باطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه اقام قضاءه باخلاء الطاعن لتنازله عن شقة النزاع بأن استبدل بها شقة المطعون ضده الثاني على ما ثبت من الشكوى رقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٣ إدارى سيدى جابر وذلك بقوله « وحيث ان الثابت من الشكوى الإدارية رقم ١٩٧٣/٣٦١ سيدى جابر تبادل المستأنف عليه الأول - الطاعن - مع المستأنف عليه الثاني - المطعون ضده الثاني كل بشقته مع الآخر لان احدهما يرغب في شقة تدخلها الشمس وتطل على البحر وتتوافر هذه الشروط في شقة الآخر ومن ثم فلا تتوافر في هذا التبادل الشروط المنصوص عليها في الحالة الرابعة من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ اذا كان ذلك وكان الحكم لم يبين تفصيل الادلة الواردة بمحضر الشكوى المشار اليها ، والتي استندت اليها المحكمة في تكوين عقيدتها . ولا هو اورد ادلة غيرها ، مما يكون معه الحكم قد بنى على اسباب مجملة مقتضبة لاتعين على فهمه وتعجز محكمة النقض عن رقابتها في تطبيق القانون ، فإن الحكم يكون باطلا بطلانا جوهريا متعيينا نقضه .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٠ - الطعن ٥٨٨ لسنة ٤٦ق)

٦ - التناقض

١٢٩٤ - التناقض الذى يفسد الحكم هو ما تماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعلاها ما يمكن حمل الحكم عليه او ما يكون واقعا في اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . ان التناقض الذى يفسد الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ، ما يمكن حمل الحكم عليه ، او ما يكون واقعا في اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى الذى احوال عليه وما ورد بتقرير الخبير ان الحكم اعتمد تقرير الخبير فيما خلص اليه من ان تقرير اللجنة مناسب ولا اعتراض عليه حتى

١٩٧٣/٧/١ تاريخ صدور قرار المحافظ بالتحديد التحكيمي للوحدات السكنية له ، واذ قضى الحكم بتعديل الاجرة منذ هذا التاريخ فإن النعى عليه بالتناقض يكون على غير اساس .
(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٣٦ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٥ - التناقض الذى يفسد الحكم هو ما تماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق ولا يعيب الحكم التزيد فى الاسباب الذى يستقيم الحكم بدونه اذا لم يكن من شأن التزيد ان يغير من الاساس الذى اقام عليه قضاءه .
التناقض الذى يفسد الاحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه انما قضى بعدم احقية الطاعن فى العلاوات الدورية السنوية مثار النزاع ، تأسيسا على خلو الهيكل التنظيمى لوظائف البنك المطعون ضده من وظيفة ملاحظ تسويق التى عين بها الطاعن فى ١٠/١٠/١٩٦٥ بمكافأة شاملة - بعد سريان نظام ترتيب الوظائف بالقطاع العام المقرر باللائحة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ليست لها فئة مالية محددة تنبع منها تلك العلاوات ، وكان هذا وحده كافيا لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص ، فلا يعيبه من بعد ما استورد اليه بشأن نفى صفة التأقيت والعرضية عن عمل الطاعن أو اعتباره عملا بذاته متفقا مع خبرته السابقة ، مما يعتبر تزييدا يستقيم الحكم بدونه ، وليس من شأنه ان يغير من الاساس الذى اقام عليه قضاءه .
لما كان ذلك ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم احقية الطاعن للعلاوة الدورية يكون سديدا فى القانون .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ٨٨٩ لسنة ٤٦ ق)

١٢٩٦ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تتما حى به اسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه او ما يكون واقعا فى اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه .

لما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ما تتما حى به اسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعا فى اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالاً ، اذ حسبها ان تبين الحقيقة التى اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله ، اذ فى قيام هذه الحقيقة الرد الضمنى المسقط لكل قول يخالفها ، وكان من سلطة رب العمل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - ان يكلف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا وان ينقله الى مركز اقل ميزة او ملاءمة من المركز الذى كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ولم يكن الغرض منه الاساءة الى العامل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على « ان الثابت من دفاع الشركة المستأنف عليها انها نقلت المستأنف عليه الى محافظة الجيزة فى وظيفة مراقب انتاج بسبب صدور حكم لمصلحته بتسكينه على الفئة الثانية وصدور حكم آخر من المحكمة التأديبية بتزيله الى الوظيفة الادنى ولم تجد ما يناسب هذا الوضع الا الوظيفة التى نقلته اليها بمحافضة الجيزة ولما صدر حكم المحكمة العليا باستبدال عقوبة الخصم من المرتب بعقوبة التنزيل الى الوظيفة الادنى قامت باصدار قرارها بالغاء هذا النقل ، ومن ثم يكون نقل المستأنف ضده الى محافظة الجيزة فى مركز ولو انه اقل ميزة من المركز الذى كان يشغله قبل النقل لا يعد عملا تعسفيا من جانب الشركة المستأنفة اذ اقتضت مصلحة العمل ذلك بأن رأت الشركة المستأنفة ابعاد المستأنف ضده عن محل عمله بمحافضة القاهرة والذى ارتكب فيه الفعل الذى جوزى عليه بتنزيل وظيفته الى الوظيفة الادنى ولما استبدلت عقوبة الخصم من المرتب بالعقوبة الاشد قامت الشركة بنقل المستأنف ضده الى محله الاول وهذا ما يدل على ان الشركة المستأنفة لم تكن متعسفة مع المستأنف ضده ولم يكن الغرض من النقل اساءة الى العامل وكانت هذه الاسباب التى اقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه سائغة ولها اصلها الثابت فى الاوراق . وتكفى

لحملة ولا تناقض فيها فإن النعى عليها باسباب الطعن يكون في غير محله .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٤ - الطعن ٥٢٨ لسنة ٤٦ ق)

١٢٩ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي للاسباب الواردة به
ولاسباب اخرى استندت اليها . لا يعيب الحكم وجود تناقض بين بعض
اسبابه وبعض اسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .
من المقرر انه اذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للاسباب
الواردة به ولاسباب اخرى استندت اليها وكانت هذه الاسباب كافية لاقامة
الحكم عليها فانه لا يؤثر في سلامة حكمها ان يكون هناك تناقض بين اسبابه
وبين بعض اسباب الحكم الابتدائي اذ ان اخذ محكمة الاستئناف باسباب
الحكم الابتدائي معناه الاسباب التي لاتعارض مع اسبابها .
(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - الطعن ٢٢٦ لسنة ٤٧ ق)

١٢٩٨ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته - مالمس كذلك :
ان التناقض الذي يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو
الذي تتماحي به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .
وليس من التناقض ان يكون في عبارات الحكم ما يورهم بوقوع مخالفة بين
الاسباب بعضها مع بعض مادام قصد المحكمة ظاهرا ورأيا واضحا وكان
يشترط لقبول الدعوى ثبوت الصفة لرافعها بأن يكون هو صاحب الحق المدعى
به أو نائبه ، كما يشترط لقبولها الى جانب توافر الصفة ان تكون لرافعها
مصلحة قائمة يقرها القانون - وهي المنفعة التي تعود على المدعى من اختصاص
المدعى عليه للحكم عليه بطلباته . واذ كان لاتناقض بين القضاء بثبوت
الصفة للمدعى في المطالبة بالتعويض عن ضرر شخصي وما انتهت اليه
المحكمة من انتفاء مصلحته في طلب القضاء بهذا التعويض مباشرة لجهة
اخرى لاتربطه بها علاقة قانونية قائمة فإن النعى بهذا السبب يكون على غير
اساس .

(نقض ١٩٨٢/١/١٤ - الطعن ٢٩١ لسنة ٤٨ ق)

١٢٩٩ - التناقض الذى يفسد الاحكام هو ما تتماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه - اذا جاء حكم محكمة الموضوع صحيح النتيجة قانونا فلمحكمة النقض ان تستكمل اسبابه القانونية بما ترى استكمالها به .

التناقض الذى يفسد الاحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تتماحى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بعدم الزام الجمعية المطعون عليها بالرسوم التكميلية على ان العقد موضوع الدعوى فى حقيقته صادر من غيرها وكان ما اقام عليه قضاءه فى هذا الخصوص يكفى لحمله ، وقد انتهى الى النتيجة الصحيحة اذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى حسبما سلف البيان فى الرد على السبب السابق ، لما كان ما تقدم وكان حكم محكمة الموضوع اذ جاء صحيح النتيجة قانونا فلمحكمة النقض ان تستكمل اسبابه القانونية بما ترى استكمالها به اذا ما شابها خطأ ومن ثم يكون هذا النعى لا أساس له .
(نقض ١٩٨٢/٣/٣ - الطعن ١٢٤ لسنة ٤٤ق)

١٣٠٠ - حكم استئنافى - تناقض - مثال :

لما كان الحكم المطعون فيه قد اورد فى مدوناته ان « الثابت من الاوراق ولم يتنازع فيه احد طرفى الخصومة ان الحكم رقم ٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة لا يزال قائما وحائزا لحجية الشيء المحكوم فيه بين طرفى الخصومة لعدم صدور ما يلغيه او يعدله . . . ويدهى ان القضاء فى الاشكال هو قضاء وقتى لا يمس خجية الحكم رقم ٥٧٩ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة ولا ينعطف اثره على وصف النفاذ المشمول به . . . وبالتالي فان الحكم لا يزال قائما ومستوفيا كامل حجيته القانونية بين طرفى الخصومة بكل ما يترتب على هذه الحجية من آثار قانونية . . . وان ما انتظمه الحكم المستأنف فى اسبابه شرحا لنص المادة ٥٩٩ من القانون المدنى وما استرسل فيه تأسيسا على هذه المادة من ان عقد الايجار المبرم بين طرفى الخصومة فى ١/٣/١٩٥٦ قد تجدد ضمنيا ومجادلة المستأنف فيما اوردته الحكم المستأنف فى مدوناته فى هذا الصدد فان ذلك يعتبر ضربا فى غير مضرب ذلك ان تلك الاسباب التى استرسل فيها الحكم المستأنف

واستطرد اليها جاءت خارجة عن حدود دعوى المستأنف وبعيده كل البعد عن اطار طلباته في دعواه الماثلة . « وكان مفاد هذه المدونات ان الحكم المطعون فيه قد خلص الى خلاف ما قضى به حكم محكمة اول درجة من رفض لدعوى الطاعن ورغم ذلك انتهى الى تأييده ولم يورد سنداً لقضائه هذا سوى قوله « ومن حيث انه تأسيساً على ماتقدم فان الاستئناف يكون قائماً على غير اساس من الواقع أو القانون خليقاً بالرفض واذ كان الحكم المستأنف قد قضى برفض الدعوى فيتعين لذلك الحكم بتأييده فيما قضى به لما سبق من اسباب » وكانت الاسباب السابقة على تلك العبارة لا تؤدي الى هذه النتيجة بل تتناقض معها على ماسلف بيانه فان الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالتناقض والقصور في التسبيب مما يوجب نقضه .

(نقض ٢٩٨٢/٣/١٨ - الطعن ١١١٩ لسنة ٤٧ ق)

١٣٠١ - ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ماتعارض به الاسباب وتتهاتر ، فتماحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله ، أو ما يكون واقعا في اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه .

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان التناقض الذي يعيب الحكم هو ماتعارض به الاسباب وتتهاتر فتماحى ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمّله أو ما يكون واقعا في اسبابه بحيث لا يمكن معه ان يفهم على اى اساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه . ولما كان الحكم الابتدائي قد اقام قضاءه على ان المرض العقلي الذي اصاب به مورث الطاعنة ليس من الامراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ولا ينطبق عليه وصف حادث العمل اذ لم يقع فجأة بفعل قوة خارجية وان حادث الانتحار لا يعتبر اصابة عمل بالمعنى الوارد في المادة الاولى فقرة (ج) من القانون سالف الذكر وكان الحكم المطعون فيه قد ايد هذا القضاء بعد ان احوال الى اسبابه و اضاف اليها « ان القانون المطبق - على ما جاء بالمادة ٢٤ منه - نص على حرمان المصاب أو المستحقين عنه من التعويض النقدي في حالات معينة منها تعمد المؤمن عليه اصابة نفسه وان الاقدام على عمل مؤثم مثل تعمد الاصابة أو الانتحار لا يصح ان يكون في شأنه نفع العامل أو

ورثته . وكانت هذه الاسباب لاتعارض مع بعضها ولا مع اسباب الحكم الابتدائي التي تكفى - على حدة - لحمل قضائه فان النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير اساس . .

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٢ - الطعن ٣٦٦ لسنة ٤٨ق)

١٣٠٢ - التناقض الذى يعيب الحكم - مالىس كذلك :
لا يعيب الحكم التعارض الذى يوهم بوقوع مخالفة بين بعض اسبابه وبين البعض الآخر ما دام قصد المحكمة ظاهر ورأيها واضح .
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٩ - الطعن ٩٧٣ لسنة ٤٥ق)

١٣٠٣ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما تعارض به الاسباب وتتهاتر ،
فتماحى ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ويحمله .
لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما
تعارض به الاسباب وتتهاتر فتماحى ويسقط بعضها بعضا بحيث لا يبقى
منها ما يقيم الحكم ويحمله ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٢ من قانون
المرافعات تنص على ان « لا يجوز الطعن فى الاحكام التى تصدر اثناء سير
الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة الا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها
وذلك فيما عدا الاحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والاحكام
القابلة للتنفيذ الجبرى » وتنص المادة ٢٢٩/١ من القانون المشار اليه على ان
« استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع ختما استئناف جميع الاحكام التى
سبق صدورها فى القضية مالم تكن قد قبلت صراحة » وكان الحكم المطعون فيه
قد اسس قضاءه بعدم جواز الاستئناف رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ق المرفوع عن الحكم
الصادر فى ١٩٧٥/١/٢٢ بتحديد اجر الطاعن على ان هذا الحكم الابتدائي لم
يحدد الفروق المستحقة ولا المبالغ التى خصمت دون وجه حق ، ورتب على
ذلك عدم قابليته للتنفيذ الجبرى ، وانه ليس من بين الحالات التى يطعن فيها
استقلال عملا بالمادة ٢١٢ مرافعات المشار اليها . لما كان ذلك وكان قضاء
الحكم الابتدائي الصادر فى ١٩٧٥/١/٢٢ هو الاساس الذى قام عليه حكم
محكمة الدرجة الاولى فى ١٩٧٥/١١/٢٦ باستحقاق الطاعن الفروق المالية ،
فإن قيام المطعون ضدها الاولى برفع الاستئناف رقم ٥٨٩ لسنة ٢٧ق طعنا على

هذا الحكم الاخير يستتبع حتما استئناف الحكم السابق عليه الصادر في ١٩٧٥/١/٢٢ بما تضمنه من قضاء لم تقبله ويطرح على المحكمة ضمنا طلب الغائه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه في الاستئناف رقم ٥٨٩ سنة ٢٧ ق بالغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى الطاعن فانه لا يكون متناقضا مع قضائه بعدم جواز الاستئناف رقم ١٨٦ سنة ٢٧ ق ، ويضحى النعى عليه بها السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١/٩ - الطعن ٣٢٨ لسنة ٤٧ ق)

١٣٠٤ - التناقض الذى يعيب الحكم - مالىس كذلك - مثال :
المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان التناقض الذى يبطل الحكم ويؤدى الى نقضه هو ذلك الذى يقع فى الاسباب بحيث لا يفهم معه على اى اساس قضت المحكمة فيما انتهت اليه بالمنطوق وان التناقض فى المنطوق هو من احوال الطعن بطريق الالتماس ، واذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى ببطلان اجراءات البيع تأسيسا على « ثبوت البطلان لتوافر عيوب شابت الاجراءات ولم تتحقق بسببها الغاية .. وقد توافرت شروط القضاء ببطلان البيع » فى حين قضى برفض طلب رد المنقولات المحجوز عليها تأسيسا على قاعدة الحيازة فى المنقول سند الملكية كما قضى بعدم قبول طلب التمكين تأسيسا على ما استخلصه من انقضاء عقد ايجار المدين او قيام حالة تعدد عقود الايجار ، ولا تلازم بين هذين الاساسين والاساس الاول يؤدى الى التناقض فى الاسباب ، وكان البين كذلك من مدونات حكم النقض السابق انه اعتبر الحكم المنقوض قد صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة فيما يتعلق بطلب « بطلان اجراءات البيع الجبرى » فى مجال القول بأن نقضه بالنسبة للطاعن وللهيئة العامة لتأمينات الاجتماعية ، يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم ومن ثم لاجابة لبحث باقى اسباب الطعن المبداه ، لما كان ذلك فان النعى بالخطأ فى تطبيق القانون او مخالفة حكم النقض السابق او التناقض لا يقوم ايها على اساس ايضا .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠ - الطعن ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق)

١٣٠٥ - التناقض الذي يعيب الحكم - ماهيته :

ان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي تتماهى به الاسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ولا يفهم معه على اى اساس اقام قضاءه اما ماعساه يكون قد ورد في عبارات الحكم مما يوهم بوقوع مخالفة بين بعض اسبابه مع بعض فلا يعد تناقضا مبطلا له طالما ان قصد المحكمة ظاهر ورأيها واضح .

(نقض ١٩٨٤/١/٣٠ - الطعن ١٢٤٩ لسنة ٥٣ق)

٧ = مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل

١٣٠٦ - المحكمة غير ملزمة باتخاذ اجراء لم يطلب منها طالما انها لم تر من جانبها ما يدعو لذلك والمحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه وحسبها ان تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله .

الشركة الطاعنة لم تطلب من محكمة الموضوع ندب خبير في الدعوى لتحقيق دفاعها فليس لها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان تعيب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها طالما انها لم تر من جانبها ما يدعو لذلك اذ المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه وحسبها ان تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله .

(نقض ١٩٨١/٢/٢٦ - الطعن ١٣١٧ لسنة ٤٧ق)

١٣٠٧ - حكم - سلطة محكمة الموضوع - لا يعاب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها .

ان الحكمين الابتدائي والاستثنائي ومذكرة الطاعنة المقدمة لمحكمة الاستئناف خلوا مما يفيد تمسك الطاعنة بطلب ندب خبير أو ادخال الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية خصما في الدعوى لتقديم مايدل على صرفها التعويض والمغاش الاستثنائي للمطعون عليها الاولى ، وليس للطاعنة - على ما جرى به

قضاء هذه المحكمة - ان تعيب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها ، طالما انها لم تر من جانبها مايدعو لذلك ، اذ المحكمة غير ملزمة بتكليف الخصم بتقديم الدليل على دفاعه وحسبها ان تقيم قضاءها وفقا للمستندات والادلة المطروحة عليها على مايكفى لحمله فضلا عن ذلك فان صرف تعويض استثنائي عن الاصابة لا يمنع من مساءلة الغير عن تعويض الضرر ، على نحو ماتقدم بيانه في الرد على النعى السابق ، وم ثم فان النعى على الحكم بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع يكون غير منتج .
(نقض ١٩٨١/٢/٢٦ - الطعن ١٣٢٢ لسنة ٤٧ق)

١٣٠٨ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالاً .

محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالاً اذ حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله اذ في قيام هذه الحقيقة الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . كما انها غير ملزمة من بعد بالرد على الطعون الى توجه الى تقرير الخبير لان في اخذها به محمولا على اسبابه مايفيد انها لم تجد في تلك الطعون مايستحق الرد باكثر مما تضمنه التقرير .

(نقض ١٩٨١/٣/٢٩ - الطعن ٥٥٦ لسنة ٤٥ق)

١٣٠٩ - حكم - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على اسباب كافية لحمله فانه لايعيبه ما يكون قد استطرد فيه تزييدا .

ان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على عدة قرائن استدل منها على اسبقية المطعون عليه الاول في وضع يده على عين النزاع وافضليته على الطاعن بالاضافة الى اقرار الاخير بحق المطعون عليه الاول على نحو ماسلف بيانه في الرد على السيين السابقين ، وكان هذا وحده كافيا لحمل قضاء الحكم ، فانه لايعيبه ما يكون قد استطرد فيه تزييدا من بحث مدى صحة عقد ايجار الطاعن ، ومن ثم يكون النعى غير منتج .

(نقض ١٩٨١/٤/٤ - الطعن ١٣٤١ لسنة ٤٧ق)

١٣١١ - متى كان منطوق الحكم جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة به فلا يطله ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية .

متى كان منطوق الحكم جاء موافقا للتطبيق الصحيح للقانون على الواقعة الثابتة به فلا يطله ما يكون قد اشتملت عليه اسبابه من اخطاء قانونية اذ لمحكمة النقض ان تصحح هذه الاسباب دون ان تنقضه ، كما ان تعييه فيما استطرد اليه تزييدا من امكان رجوع الشركة الطاعنة على المطعون ضده الاخير (المؤمن له) بما قد تؤديه من تعويض نفاذا للحكم المطعون فيه غير منتج اذ لم يكن ذلك مطروحا على المحكمة لتفصل فيه ومن ثم يكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

(نقض ١٥/٤/١٩٨١ - الطعن ٤٤٤ لسنة ٤٥ق)

١٣١٢ - لا يعيب الحكم وقوع اخطاء موضوعية فيه اذا تعلقت هذه الاخطاء بأمر زائد على حاجة الدعوى .

من المقرر وعلى ماجزى به قضاء هذه المحكمة انه لا يعيب الحكم وقوع اخطاء موضوعية فيه اذا تعلقت هذه الاخطاء بأمر زائد على حاجة الدعوى اى الاساس الذى بنى عليه الحكم فصله فيها مما يضحى معه البحث في هذه الاخطاء غير منتج ولا اثر له على مانحصله الحكم من وقائع وما استخلصه من نتائج ، وكان اليين من مدونات الحكم المطعون فيه لم يشغل من تقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى اساسا لقضائه بل طرحها وقضى فى الدعوى حسبما ثراءى له واستخلصه مما عداها من أوراق الدعوى ومستنداتها الاخرى . ومن ثم فان النعى على الحكم بما ورد فى الشق الاول من هذا السبب يكون غير منتج لوروده على امر غير متعلق بالدعوى التى بقى عليها الحكم ولا تأثير له بالنتالى فيما حصله وانتهى اليه .

(نقض ١٣/٦/١٩٨١ - الطعن ١٧٦ لسنة ٤٦ق)

١٣١٣ - اغفال الحكم طلب احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات واقعة اكراه الطاعن على الطلاق ، اقامة قضاءه باستبعاد الاكراه على قرائن لها اصلها في الاوراق ، لاعيب ، علة ذلك .

إذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد استبعد اكراه الطاعن على الطلاق واطرح طلبه باحالة الدعوى الى التحقيق ، وعول على القرائن التي استخلصها من ظروف الحال في الدعوى وما قدم فيها من مستندات ، وكانت تقارير الحكم في هذا الشأن سائغة ولها سندها الثابت ، وكان اجماع الفقهاء على ان القاضي لا يقف عند ظواهر البيّنات ولا يتقيد بشهادة من يحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر اعتبارا بأن « القضاء فهم » وان من القرائن التي يستبطنها القاضي من دلائل مالايسوغ تعطيل شهادته ، إذ منها ما هو اقوى بكثير من البيّنة والاقرار وهما خبران يتطرق اليهما الصدق والكذب ، فإن تعيب الحكم بعدم اجابته طلب الاحالة الى التحقيق ولاستناده الى القرائن دون البيّنة في نفى الاكراه المدعى به فضلا عن النعي على سلامة استدلاله يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٣ - الطعن ٢٨ لسنة ٥٠ق)

١٣١٤ - طالما واجه الحكم نقطة النزاع وفصل فيها فلا يلزم ان يرد استقلالا على كل ما اثارته الطاعنة - مثال .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه طالما واجه الحكم نقطة النزاع وفصل فيها بما ثبت لديه من وقائع الدعوى ومستنداتها فلا يلزم ان يرد استقلالا على كل ما اثارته الطاعنة . ولما كان الحكم قد اورد في هذا الصدد قوله « . . ان الثابت بالتوكيل رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٥ رسمي عام ميت غمر ان المرحوم محمود ابراهيم بدر الدين مورث الطرفين قد وكل كلا من احمد وصلاح ابراهيم محمد بدر الدين في بيع نصيبه في تركة والده المرحوم ابراهيم محمد بدر الدين وقد وقع هذا من الاخيران على عقد البيع بصفتهم وكيلين عن البائع ومن ثم يكون التصرف قد صدر في حدود الوكالة » مما يقتضيه ان الحكم قد واجه دفاع الطاعنة في هذا الشأن وانتهى الى ان البيع موضوع النزاع قد صدر من وكيل

المورث وفي حدود الوكالة فلا عليه ان التفت عما اثارته الطاعنة من دفاع بشأن عدم صدور ذلك البيع من المورث أو وكيله ويكون النعى على الحكم بالقصور في التسبيب على غير اساس .

(نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - الطعن ٨٦٧ لسنة ٤٧ق)

١٣١٥ - اغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعينه بالقصور .
 أن اغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعينه بالقصور . واذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يعول في قضائه على الايصال آنف البيان بل استبعده كدليل اثبات للاجرة الفعلية في شهر ابريل سنة ١٩٤١ واعتمد في اثبات الاجرة القانونية على اجرة المثل في شهر ابريل سنة ١٩٤١ والتي استظهرها الخبير في تقريره مضافا اليها الزيادة القانونية ومقابل التحسينات عملا بنصوص القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لما كان ذلك فان انكار الطاعنين صدور الايصال عن مورثهم يضحى دفاعا غير منتج .

(نقض ١٩٨١/١١/١٢ - الطعن ٧٣٣ لسنة ٤٧ق)

١٣١٦ - حكم . تسببه . اقامة الحكم على اسباب لها اصل ثابت بالاوراق وكافية لحمل قضاءه . النعى عليه فيما استطرد اليه تزييدا . غير منتج .
 لما كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه على سند من القول بأن الطاعنين أو مورثهم لم يسجلوا سند شرائهم لارض النزاع من المؤجر للمطعون عليهم وان اثر الايجار لذلك لا ينصرف اليهم باعتبار انهم لم يصبحوا بعد خلفا خاصا للمؤجر . واذ كان هذا الذي قرره الحكم لا يخالفه فيه للثابت بالاوراق وكافيا لحمل قضائه باجابة المطعون عليهم الى طلباتهم فان النعى عليه فيما استطرد اليه تزييدا بشأن واقعة التنازل عن الحكم . . . مدنى كلى اسيرط يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨١/١١/١٥ - الطعن ٦٩٠ لسنة ٤٨ق)

١٣١٧ - لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانونى لخصم مادام انه انتهى الى النتيجة الصحيحة في القانون .

المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يفسد الحكم مجرد القصور في الرد على دفاع قانونى للخصم مادام انه انتهى الى النتيجة الصحيحة في القانون ،

ولحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى استكمالها به إذا ما شابها خطأ أو قصور .

(نقض ١٩٨١/١١/٢٩ - الطعن ٦٨٧ لسنة ٤٥ ق)

١٣١٨ - دفاع الطاعن . عدم استناده الى اساس قانون صحيح . اغفال الحكم الرد عليه ، لاقصور .

اذ كان الثابت بملحق عقد الايجار التزام الطاعنين باستعمال الغاز الابيض في ادارة آلات الغرفي ، ولما كان قرار وزير الشؤون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ يحظر استعمال هذا الغاز قد النى بالقرار رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ فبذلك يعود التزام الطاعنين سالف الذكر ، ويكون تمسكها بنفاذ القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٨ في مدة تالية لالغائه لا يستند الى اساس قانون صحيح ، ومن ثم فإن اغفال الحكم الرد عليه لا يعد قصورا له .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق)

١٣١٩ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة قانونا . النعى عليه فيما استطرد اليه من دعوات اخرى لقضائه . غير متج .

اذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص ان العين اجرت خالية اخذا بما جاء بصريح عبارات الايصال المشار اليه ودلالاتها على النحو الوارد في الرد على السبب الاول فضلا عن انه لم يرد بعقد الايجار ان العين مؤجرة مفروشة ، فان تعيبيه فيما قرره من ان الطاعن اقر في مذكرة مقدمة منه في دعوى اخرى ان حجرة النزاع اجرت خالية في حين ان المذكرة تناول حجرة اخرى - بفرض صحته - يكون غير متج .

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ - الطعن ١٠١٥ لسنة ٤٧ ق)

١٣٢٠ - انتهاء الحكم صحيحا الى تحقيق مسؤولية شركة التأمين . تعيبيه فيما استطرد اليه تزييدا من حقها في الرجوع على المؤمن . غير متج .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب كافية الى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون فان تعيبيه فيما استطرد اليه تزييدا يكون - ايا كان وجه الرأي فيه - غير متج ، ولما كان الحكم المطعون

فيه قد انتهى صحيحا الى مسئولية شركة التأمين الطاعنة قبل المطعون ضدهما الاولين ، ولم يكن امر امكان رجوعها على المطعون ضدها الثالثة بما قد تؤديه نفاذا للحكم المطعون فيه معروضا على المحكمة لتفصل فيه ، فان النعى على الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من قرارات بصدد امكان هذا الرجوع يكون غير منتج ولا جدوى منه .

(نقض ١٩٨٢/٢/٤ - الطعن ١٣٤٦ لسنة ٤٧ق)

١٣٢١ - تسبيب الحكم - عدم جواز المجادلة في نتيجته بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها بذاتها :

لما كان تقدير القرائن اثباتا ونفيا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يستقل به قاضى الموضوع ولا سبيل لمحكمة النقض عليه فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطه سائغا ، واذا اعتمد الحكم فيما خلص اليه على ادلة وقرائن مما له اصل ثابت في الاوراق وكان استخلاصه ذلك سائغا - بعد ان وجدت المحكمة فيها مايكفى لتكوين عقيدتها دون حاجة الى الاحالة الى التحقيق - واذا كان الحكم لم يشترط الكتابة طريقا لاثبات ان البيع وقائي خلافا للثابت بالعقد وانما اعتبر عدم تقديم الطاعن للكتابة التى ادعى حصوله عليها قرينة على عدم صحة هذا الدفاع فانه لا يجوز للطاعن المجادلة في النتيجة التى استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

(نقض ١٩٨٢/٢/٧ - الطعن ١١٣٧ لسنة ٤٨ق)

١٣٢٢ - تناول الحكم - ردا على دفاع احد الخصوم - مركزا قانونيا لشخص غير ممثل فى الخصومة . لاعيب .

اذ كان الطاعنون قد تمسكوا امام محكمة الموضوع بعقد ايجار ادعوا صدوره منهم للغير فلا يعيب الحكم ان يتعرض لهذا الدفاع برد قانونى سديد وان تناول مركزا قانونيا لشخص غير ممثل فى الخصومة طالما ان هذا الحكم لاجبة له قبله .

(نقض ١٩٨٢/٢/١١ - الطعن ٥٧٦ لسنة ٥١ق)

١٣٢٣ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالا ، اذ حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها ، وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله ، اذ في قيام هذه الحقيقة الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها .

لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم والرد عليها استقلالا اذ حسبها ان تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وان تقيم قضاءها على اسباب سائغة تكفى لحمله اذ في قيام هذه الحقيقة الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ماسلف في الرد على السبب الثالث قد اقيم على اسباب سائغة تكفى لحمله ، ولها اصلها الثابت في الاوراق ، فان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨٢/٢/١٥ - الطعن ١٥٦ لسنة ٤٦ ق)

١٣٢٤ - لا يبطل الحكم عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على النزاع متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردتها - مثال .
العبارة في صحة الحكم هي بصدوره موافقا للقانون ، ولا يبطله عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على النزاع متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه - على ماتقدم في الرد على الشق الاول من السبب الثاني - قد اقام قضاءه - باستحقاق المطعون ضده علاوة أول يناير سنة ١٩٦٥ بدءا من ذلك التاريخ مع ضمها الى أول مربوط الفئة التي تمت تسوية حالته عليها واقتضاء الفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ - على أسباب متفقة مع صحيح القانون الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى - وأورد المادتين ٢٤ ، ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - فيكون النعى عليه بعدم ذكره مواد القانون التي طبقها غير صحيح .

(نقض ١٩٨٢/٢/٢٠ - الطعن ٧٣٧ لسنة ٤٤ ق).

١٣٢٥ - انتهاء الحكم الى النتيجة السليمة . لا يبطله عن ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ . لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .
إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه الى أحكام معاهدة سندات الشحن واستبعد احكام البروتوكول المعدل لها فحسبه ذلك ليكون صحيح النتيجة قانونا ولا يبطله ما يكون قد ورد في أسبابه من خطأ في شأن علة استبعاد احكام بروتوكول سنة ١٩٦٨ ، وبأنها ترجع الى نصه على الوفاء بالتعويض بعملة ذهبية وهو أمر باطل قانونا في مصر ، اذ لمحكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ .

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٨ - الطعن ١١٣٦ لسنة ٥٠ ق).

١٣٢٦ - شهادة الشهود - حكم - تسببه :
محكمة الموضوع ليست ملزمة أن تورد بأسباب حكمها نصا كاملا للشهادة التي ادلى بها كل شاهد في التحقيق الذي أجرته وحسب الحكم أن يشير الى مضمون ماورد بأقوال الشهود بما ينبىء عن مراجعتها .
(نقض ١٩٨٢/١٢/١١ - الطعن ١٤٧٨ لسنة ٤٨ ق).

١٣٢٧ - لا يعيب الحكم عدم اجابته لطلب الخصم باحالة الدعوى الى التحقيق ، بعد أن حصل من تقرير الخبير - الذى يعتبر في نتيجته وأسانيده جزءا مكملًا لأسبابه - ومن عناصر الدعوى مايكفى لتكوين عقيدته للفصل فيها ، وأقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله .
لم يورد الطاعنون في سبب النعى بيان المطاعن التي يوجهونها الى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم عن الرد عليها واكتفوا بالقول ان الحكم المطعون فيه أهدر اعتراضاتهم على تقرير الخبير دون بيان تلك الاعتراضات ووجه قصور الحكم عن الرد عليها ، بما يكون معه هذا النعى غير مقبول ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه عدم اجابة الطاعنين لطلب احالة الدعوى الى التحقيق بعد أن حصل من تقرير الخبير - الذى يعتبر في نتيجته وأسانيده جزءا مكملًا لأسبابه - ومن عناصر الدعوى مايكفى لتكوين عقيدته للفصل فيها وأقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ومن شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ،

ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض ١٩٨٣/٢/٧ - الطعن ١٤ لسنة ٤٨ ق).

١٣٢٨ - المحكمة غير ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالا .

من المقرر أن المحكمة متى أقامت قضاءها على أسباب تسوغه فإنها لا تكون ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالا ، لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

(نقض ١٩٨٣/٢/١٧ - الطعن ٦٨٩ لسنة ٤٨ ق).

١٣٢٩ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على آخر طالما إنها لم تخرج عما يؤدي إليه مدلولها .

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في استخلاص ما تقتنع به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغا ولا مخالفة فيه للثابت في الاوراق ، وأن تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به ، وهي لا تلزم ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على آخر ، طالما إنها لم تخرج عما يؤدي إليه مدلولها وكان النعي بوجود صلة قرابة تربط الشهود الذين اعتمد الحكم على شهادتهم بالمطعون ضده لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا يتعلق بتقدير الادلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد بالحكم المطعون فيه - قد أقام قضاءه بثبوت العلاقة التجارية بين الطاعنة الاولى والمطعون ضده على الاخذ باقوال شهوده في التحقيق والتي اطمأن إليها وكان هذا من الحكم كافيا لحمل قضائه ، وله أصله الثابت في الاوراق ، ومن شأنه ان يؤدي الى النتيجة التي خلص إليها فلا عليه ان هو لم يرد استقلالا على ما قدمه الطاعنان من مستندات اذ حسبه أن يقيم قضاءه على ما يكفي لحمله .

(نقض ١٩٨٣/٣/١٧ - الطعن ٧٣٦ لسنة ٤٨ ق).

١٣٣٠ - مجرد خطأ الحكم في التعبير بلفظ ليس مقصودا لذاته وغير مؤثر على مآنتهى إليه في قضائه - خطأ مادي لايعيبه :

لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العبرة في الاحكام هي بالنسخة الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها رئيس الجلسة فهي التي تحفظ بملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها من الصور وأن مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة لتحضيره ، ومجرد خطأ الحكم في التعبير بلفظ ليس مقصودا لذاته وغير مؤثر على مآنتهى إليه في قضائه لايعيبه ، ولما كان الحكم المطعون فيه تصدر ببيان ان الطاعن خاصم في الدعوى المبتدأه المطعون ضدها الاولى - شركة الجيزة العامة للمقاولات - للحكم عليها بالطلبات ، ثم حمل قضاءه على صحة ما انتهى اليه الحكم المستأنف - الذي لم يمتد اليه نعى الطاعن في بيانه لصفات الخصوم ووقائع النزاع من اعتبار عقد الطاعن تحول الى عقد غير محدد المدة واعتناق ماساقه من أسباب لذلك فيما عدا مانحى اليه من أن التحاق الطاعن بالعمل لدى المطعون ضدها الثانية - الشركة العامة للمشروعات الكهربائية - بعد فصله بذات شروط عقده السابق مع المطعون ضدها الاول ناف للضرر المادي الموجب لتعويضه عن الفصل غير المبرر الذي سببت له ضررا أدبيا فقط يستحق التعويض عنه . وهو ماينبىء عن أن ماأورده الحكم المطعون فيه خطأ في صدد بيانه لواقعات الدعوى من أن المطعون ضدها الاولى ادخلت خضما في الدعوى لايعدو أن يكون خطأ ماديا بحثا لم يتطرق الى الأساس الذي أقام عليه قضاءه ولايؤثر في فهمه مما يضحى معه نعى الطاعن عليه بسبب الطعن غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٧ - الطعن ١٣٩٩ لسنة ٤٨ ق) .

١٣٣١ - اغفال الحكم التحدث عن دفاع لم يطرح دليله عليه - لايعيبه :
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايعيب الحكم اغفاله التحدث عن دفاع لم يطرح الخصم دليله على محكمة الموضوع ، وكانت الطاعنة لم تقدم لمحكمة الاستئناف الدليل على أن زوجها - المطعون ضده الثاني قد ترك لها العين المؤجرة منذ سنة ١٩٧٠ ، فإنه لاثيريب على الحكم المطعون فيه ان هوالتفت عن هذا الدفاع مقرر في مدوناته بأنه « قول مرسل لادليل عليه » .

(نقض ١٩٨٣/٦/٩ - الطعن ١٠٧٤ لسنة ٤٨ ق) .

١٣٣٢ - طالما ان الحكم المطعون فيه قد انتهى باسباب سائغة كافية إلى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون فإن تعييبه فيما استطرد اليه يكون غير منتج . من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى باسباب سائغة كافية الى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون ، فإن تعييبه فيما استطرد اليه تزييدا يكون وأيا كان وجه الرأى فيه غير منتج . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا الى مسئولية شركة التأمين الطاعة قبل المطعون ضدهما الاولين على ماسلف بيانه في الرد على سببى الطعن الاولين ، ولم يكن امر امكان رجوع الشركة الطاعة على الشركة المطعون ضدها الثالثة بما قد تؤديه نفاذا للحكم المطعون فيه مما تضمنه من تقارير بصدد امكان هذا الرجوع يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ - الطعن ١٣٤٨ لسنة ٤٧ ق) .

١٣٣٣ - تسبب الحكم - اعتماد الخبير - كفايته - مايرد في الأسباب تزييدا - لا تأثير له :

لما كان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير خبير الدعوى ومحاضر اعماله المودعة حافظة مستندات الطاعة الثانية انه انتهى الى ان ارض النزاع وان كانت لا تدخل ضمن مساحة ال ٦ س - ٣ ط - ٨ ف المسلمة لمصلحة الاملاك بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠ لدخولها ضمن المساحة المخصصة بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٩٢٦/١٠/١٦ للمنفعة العامة ، الا انها دخلت الملكية الخاصة للدولة منذ ١٩٤٩/٢/١٠ - وهو تاريخ الاستغناء عنها كجبانة والغاء تخصيصها للمنفعة العامة ، ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه قد استقام على هذه النتيجة التي خلص اليها الخبير فانه لاينال منه العبارة التي ضمنها اسبابه من انه « قد جاء بتقرير الخبير ان ارض النزاع تدخل ضمن محضر التسليم » اذ لا تأثير لهذه العبارة على النتيجة التي ضمنها الخبير تقريره واعتمدها الحكم وهي . ان ارض النزاع باتت في ملكية الدولة الخاصة منذ انتهاء تخصيصها للمنفعة العامة بالاستغناء عنها كجبانة ويكون النعى بهذا السبب على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ - الطعن ٨١٩ لسنة ٤٥ ق) .

١٣٣٤ - لما كانت صورة تقرير اللجنة الفنية والادارية المشكلة والمقدمة امام محكمة الاستئناف صورة فوتوغرافية غير رسمية فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنها .

لما كان الين من صورة تقرير اللجنة الفنية والادارية المشكلة بقرار وزير الاسكان والتعمير رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٧ المقدمة امام محكمة الاستئناف انها صورة فوتوغرافية ولا تتضمن مايفيد انها صورة رسمية طبق الاصل من ذلك التقرير فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنها هذا فضلا عن ان الحكم المطعون فيه وقد اخذ بتقرير الخبير المتدب في الدعوى لاقتناعه بصحة اسبابه فانه لايعيبه الا يرد باسباب خاصة على ماورد بتقرير اللجنة الفنية المذكورة اذ انه في اخذه بالتقرير الاول مايفيد ان المحكمة لم ترفى التقرير الآخر ماينال من صحة تقرير الخبير الذى اطمأنت اليه واعتدت به .
(نقض ١٩٨٤/١/١٦ - الطعن ١٥٩٧ لسنة ٤٨ ق).

١٣٣٥ - محكمة الموضوع - غير ملزمة بتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم - شرط ذلك :

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج ، كما أنها غير ملزمة بالرد على كل مايقدمه اليها الخصوم من مستندات وحسبها ان تقيم حكمها على ما يصلح من الادلة لحمله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص - للاسباب السائغة التي ساقها - الى أن الشركة الطاعنة لم تملك ارض النزاع بالتقادم البطويل وكانت الادلة والقرائن التي استند اليها ومن بينها تقرير الخبراء الثلاثة الذين ندينهم ، كافية لحمل قضائه فان في ذلك مايفيد اطراحه لما ساقته من أوجه دفاع مغايرة وأدلة مناقضة لتلك الحقيقة التي اقتنع بها ومن ثم فان ماورد بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الايلة مما تستقبل به محكمة الموضوع ولا يجوز بالتالى التحدى به أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن ١٨٩٦ لسنة ٥٠ ق).

١٣٣٦ - لمحكمة الموضوع ان تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون ان تلتزم بتكليف الخصوم تقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم الى مقتضياته :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان بحسب محكمة الموضوع ان تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والادلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله دون ان تلتزم بتكليف الخصوم تقديم الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم الى مقتضياته ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه عرض لدفاع الطاعن المنوه عنه بسبب النعى ورد عليه بقوله « انه لم يثبت بالاوراق ان المستأنف شقيق للمستأنف عليه الثاني » مستأجر عين النزاع بل ان الاسمين مختلفان مما ينفي وجود هذه الصلة ولم يتمسك المستأنف بهذا الزعم طوال مرحلة التقاضى الابتدائية مما يجعل دفعه بالمشاركة في السكن وامتداد العقد اليه بعد ترك المستأنف عليه المذكور للعين قول عار عن الدليل وهى أسباب سائغة تكفى لحمله وكان الطاعن لم يطلب احالة الدعوى الى التحقيق ليثبت انه شقيق المستأجر الاصل لشقة النزاع وانه كان يشاركه سكنها منذ بدء الايجار فلا يعيب الحكم عدم احالته الدعوى الى التحقيق لاثبات ذلك ويكون النعى في غير محله .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٨ - الطعن ٩٩١ لسنة ٤٩ ق).

١٣٣٧ - يكفى قيام الحكم على دعامة واحدة مقصودة .
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - انه اذا كان الحكم قد اقيم على دعامات مقصودة وكانت احدى هذه الدعامات كافية لحمل قضاءه فان النعى على الدعامات الاخرى يكون غير منتج .

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٧ - الطعن ٢٨١ لسنة ٤٩ ق).

ثالثاً - السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع

١٣٣٨ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخير - كفايته :
أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخير عمولاً على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلاً على الطعون الموجهة اليه أو باتخاذ اجراء آخر من اجراءات الإثبات .
(نقض ١٩٨١/١/٢٧ - الطعن ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق).

١٣٣٩ - القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين واضحة كما هي فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن معناها الواضح الى معنى آخر واذا ما اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها ان يبين في حكمه الاسباب المقبولة التي تبين هذا المسلك ويخضع لرقابة محكمة النقض .

النص في المادة ١٥٠/١ من القانون المدني على انه « اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين » يدل على ان القاضي ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر . ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا ان المفروض في الاصل أن اللفظ يعبر بصدق عما يقصده الارادة وعلى القاضي اذا ما اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها ان يبين في حكمه الاسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك ، وكان ماتقضى به المادة المشار اليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الالتزام ، وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف ومسح وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض .

(نقض ١٩٨١/٣/٢١ - الطعن ١٢٩ لسنة ٥٠ ق).

١٣٤٠ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير الأدلة المقدمة في الدعوى بشرط أن تكون الأدلة التي اخذت بها والاسباب التي استندت اليها مردودة الى اصلها الثابت بالأوراق وان تبين كيف افادت الأوراق معنى ما استخلصته وان يكون هذا البيان سائغا .

لمحكمة الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء النقض - السلطة في فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير الأدلة المقدمة فيها بحيث يكون لها أن تأخذ بما ترتاح اليه وتطرح مالا تقتنع بصحته منها وأن تقيم قضاءها على ما تستخلصه من الأدلة التي اطمأنت اليها الا ان ذلك مشروط بأن تكون الأدلة التي اخذت بها والاسباب التي استندت اليها مردودة الى اصلها الثابت بالأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي استخلصتها وانتهت اليها وكان من المقرر ايضا أن استخلاص الواقع في الدعوى وإقامة الدليل عليه من أوراقها وان كان من

شئون محكمة الموضوع الا أنه يشترط أن تبين المحكمة كيف أفادت الأوراق معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغا ولا مخالفا فيه للقانون .
(نقض ١٩٨١/٦/١٣ - الطعن ١٧٦ لسنة ٤٦ ق).

١٣٤١ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام المحكمة بإجابته متى استبانت أن القصد منه المماثلة .

أن طلب اعادة الدعوى الى المرافعة ليس حقا للخصوم تنتهم اجابتهم اليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير مدى الجذ فيه ، ولا محل للطعن على حكمها بأنه أخل بحق الدفاع متى رأت للأسباب السائغة التي أوردتها أن هذا الطلب غير جدى ولم يقصد به غير اطالة امد الخصومة .
(نقض ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق).

١٣٤٢ - سلطة محكمة الموضوع في العدول عن المدلول الظاهر لصيغ العقود والشروط لاعتبارات معقولة . وجوب بيان الحكم سبب هذا العدول وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي أخذ به .

من المقرر قانونا وفي قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود العاقلين مستعينة في ذلك بجميع ظروف الدعوى وملابساتها ولها بهذه السلطة أن تعدل عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ المختلف على معناها طالما أنها قد بينت في أسباب حكمها لم عدلت عن الظاهر الى خلافه وكيف أفادت تلك الصيغ المعنى الذي اقتنعت به ورجحت أنه مقصود المتعاقدين بحيث يتضح لمحكمة النقض من هذا البيان أن محكمة الموضوع قد اعتمدت في تأويلها لها على اعتبارات معقولة يضح معها استخلاص ما استخلصته منها .
(نقض ١٩٨٢/١/٢٨ - الطعن ١٣٢٧ لسنة ٤٨ ق).

١٣٤٣ - حكم . ما يكفي لتسبيبه ::

لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها واورد دليلها وان يقيم قضاؤه على ادلة سائغة كافية لحمله ، ولا عليه بعد ذلك أن

يتبع الخصوم في مختلف اقوالهم وحججهم وان يرد على كل منها استقلالاً مادام ان قيام الحقيقة التي ائتنع بها واورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه باعتبار العقد موضوع الدعوى بيعاً وفائياً على ما استخلصه فى استدلال سائغ ، وفى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل ، من اقوال شاهدى المطعون عليه الاول . فان النعى عليه بالقصور لهذا السبب يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٢/٢/٧ - الطعن ١٠٨٥ لسنة ٤٨ ق).

١٣٤٤ - حكم - رأى الخبير لا يقيد المحكمة - ما يكفى لقيام الحكم : المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رأى الخبير لا يقيد المحكمة وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول فى تحديد تاريخ بدء وضع يد المطعون ضدها الأولى على ما جاء بتقرير الخبير وإنما اقام قضاءه فى ذلك على ما شهد به شاهد المطعون ضدها الأولى أمام محكمة أول درجة من أنها وضعت يدها على العقار منذ سنة ١٩٥١ قبل وفاة مورثها فان النعى بالسبين يكون على غير أساس . (نقض ١٩٨٢/٣/٢٥ - الطعن ٧٤٥ لسنة ٤٨ ق).

١٣٤٥ - يجب على قاضى الموضوع ان يبين العناصر الواقعية التى استخلص منها النتيجة التى انتهى اليها .

لما كان لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فيما يستخلصه من الوقائع المطروحة عليه ، الا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجب عليه ان يبين العناصر الواقعية التى استخلص منها النتيجة التى انتهى اليها ، واذا كان الشخص الاعتبارى يسأل عن الاخطاء التى يرتكبها ممثلوه بسبب ما يؤدونه لحسابه من اعمال ، ولا يسأل عن اخطائهم الشخصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ان هذا الذى وقع من محافظ القاهرة السابق ، يمثل خطأ شخصياً استناداً الى مجرد صدور الامر به منه شخصياً ، دون بيان ما اذا كان فى ذلك يباشر نشاطاً لحساب المعتدى ام لحساب نفسه ، فانه يكون قاصر البيان عما يوجب نقضه .

(نقض ١٩٨٢/٦/٣٠ - الطعن ٢٧٥ لسنة ٤٨ ق).

١٣٤٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم إعادة الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم أو مد أجل الحكم فيها لان ذلك من اطلاقاتها مادامت قد أتاحت للخصوم فرصة ابداء دفاعهم .

لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم إعادة الدعوى الى المرافعة بعد حجزها للحكم أو مد أجل الحكم فيها لان ذلك من اطلاقاتها مادامت قد أتاحت للخصوم فرصة ابداء دفاعهم ، وكان البين من سبب الطعن وصورة الطلب المرفق بمستندات الطاعن أن محكمة الاستئناف صرحت لطرفي الدعوى بتقديم مذكرات خلال اسبوع من فترة حجزها للحكم فقدمت المطعون ضدها مذكرتها في الموعد المحدد بينما طلب الطاعن إعادة الدعوى الى المرافعة أو مد أجل الحكم فيها لتقديم مذكرته ، فإن الحكم المطعون فيه اذ التفت عن هذا الطلب ولم يستبعد مذكرة المطعون ضدها لا يكون قد شاب عيب بطلان الاجراءات أو الاختلال بحق الدفاع .

(نقض ١٩٨٢/١٢/٥ - الطعن ١١٨٤ لسنة ٤٧ ق).

١٣٤٧ - لاثيريب على محكمة الموضوع ان هي لم تجب احد الخصوم الى الطلب المقدم منه لاعادة الدعوى الى المرافعة والتصريح له بتقديم مستندات ، اذ أن اجابة هذا الطلب او عدم أجابته من اطلاقاتها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لاثيريب على محكمة الموضوع أن هي لم تجب أحد الخصوم الى الطلب المقدم منه لاعادة الدعوى الى المرافعة والتصريح له بتقديم المستندات اذ أن اجابة هذا الطلب أو عدم أجابته من اطلاقاتها ، كما أن اغفالها الاشارة اليه يعتبر بمثابة رفض ضمنى له ومن ثم يكون النعى بهذا السبب في غير محله .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ - الطعن ٦٨٧ لسنة ٤٠ ق).

١٣٤٨ - لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل دون رقابة من محكمة النقض - شرطه - ان يستمد الدليل من واقع اسباب سائغة لها اصلها الثابت في الاوراق .

لما كان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه بتقدير قيمة العجز في أصناف الجبن التي قام الطاعن بتوريدها على البيانات الواردة بدفاتر الشركة المطعون

ضدها طبقا لما تضمنته تقزير الخير ، وهى أسباب سائغة لها اصلها الثابت فى الاوراق ، فان النعى لا يعدو ان يكون جدلا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(نقض ١٩٨٣/٣/٧ - الطعن ١٠٤٤ لسنة ٤٨ ق).

١٣٤٩ - تسبيب الحكم - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى المطروحة امامه .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى ، وبحسبه أن يبين الحقيقة التى اقتنع بها ، وأن يقيم قضاءه على ما يكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم فى مختلف اقوالهم وحججهم ، ويرد استقلالاً على كل قول أوحجة ، مادام قيام الحقيقة التى اقتنع بها ، وأورد دليله عليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج . واذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول فى قضاائه بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد وبطلان محرر عقد البيع على ما اطمأن اليه من أقوال الشهود والقرائن الأخرى التى ساقها ، وهو ما يكفى لحمل قضاائه ، وفيه الرد الضمنى المسقط لدفاع الطاعن فى هذا الخصوص فان النعى بهذا الشق يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/١١/١٧ - الطعن ٤٩٤ لسنة ٥٠ ق).

١٣٥٠ - تقدير مدى جدية طلب اعادة الدعوى إلى المرافعة امر موضوعى تستقل به محكمة الموضوع . شرط ذلك :

ان كان تقدير مدى جدية طلب اعادة الدعوى الى المرافعة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر موضوعى تستقل به محكمة الموضوع ، الا ان ذلك مشروط بأن يكون ما استخلصته وانتهت اليه فى هذا الشأن سائغا ومتفقا مع القانون ، وكل دفاع جوهرى قد يترتب عليه تغيير وجه الرأى فى الدعوى يتعين على محكمة الموضوع ان تبحثه وتقول كلمتها فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى الذى ايده الحكم المطعون فيه ولأخذ بأسبابه ان المطعون عليه الاول تمسك فى دفاعه بعقد بيع يتعلق بالأرض موضوع النزاع حكم بصحته وإنفاذه فى الدعوى رقم ٥٤٢ سنة ١٩٦٩ مدق

كوم امبو وعولت محكمة اول درجة على ذلك فى حكمها فى الدعوى المطروحة ، وكان الثابت ان الطاعنين قدموا الى محكمة الاستئناف خلال فترة حجز الدعوى للحكم طلبا لاعادة الدعوى الى المرافعة لان محكمة الاستئناف اصدرت حكما فى الاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٥٣ و ١٢ سنة ٥٣ ق مدنى اسيوط قضى بعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٤٢ سنة ١٩٦٩ - مدنى كوم امبو قبل الطاعنين لان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٤ مدنى كوم امبو قضى بملكية الطاعنين للارض محل النزاع وحاز هذا الحكم قوة الامر المقضى وارفق بالطلب صورة رسمية من الحكم الذى ركنوا اليه . لما كان مائتقدم ، وكانت محكمة الاستئناف قد رفضت هذا الطلب وحجبت نفسها عن تمحيص هذا الدفاع الجوهرى مجتزئة فى ذلك بالقول بأن الطلب ليس له مايرره وان الدعاوى المطروحة تختلف فى موضوعها عن الدعوى التى استند اليها الطالب فى طلبه فان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وعاره القصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه . (نقض ١٩٨٣/١٢/٧ - الطعن ٨٦١ لسنة ٤٩ ق) .

١٣٥١ - اجابة المحكمة لطلب فتح باب المرافعة او عدم اجابته من اطلاقاتها . من المقرر فى قضاء هذه المحكمة بأنه لاثيريب على محكمة الموضوع - بحسب الاصل - ان هى لم تجب الطلب المقدم اليها بفتح باب المرافعة لجلسة معينة لان اجابته او عدم اجابته من اطلاقاتها ولايعيب الحكم الالتفات عنه وكان اغفال الحكم الاشارة الى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له ومن ثم يعدو النعى بهذا السبب على غير اساس . (نقض ١٩٨٣/١٢/٨ - الطعن ١٨٢٢ لسنة ٥٠ ق) .

١٣٥٢ - تأجيل نظر الدعوى او فتح باب المرافعة فيها بعد حجزها للحكم من اطلاقات محكمة الموضوع .

ان تأجيل نظر الدعوى او فتح باب المرافعة فيها بعد حجزها للحكم ويعد اتاحة المجال لأطرافها بابداء دفاعهم فيها ليس حقا للخصوم يتحتم اجابتهم اليه وانما من اطلاقات محكمة الموضوع فأن رأت انه لا عذر للخصم فى عدم تقديم مستنداته او ابداء دفاعه رغم افساح المجال امامه لذلك فلا عليها ان

هي لم تجبه الى طلبه - اذ كان ذلك وكان الثابت من محاضر جلسات الاستئناف ان الوكيل الاصلى للطاعن حضر عنه في اكثر من جلسة وبعد وفاته حضر الاستاذ زكريا عبد الرحمن المحامى مع الطاعن بجلسته ١٩٨٢/١١/٦ وابدى دفاعه في الدعوى فانه لاعلى المحكمة اذ هي لم تجبه بعد ذلك الى طلب اجل للاطلاع والاستعداد او فتح باب المرافعة في الدعوى . ويكون النعى على غير اساس .

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠ - الطعن ٢ لسنة ٥٣ ق).

١٣٥٣ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة - سلطة محكمة الموضوع بشأنه :
أن طلب اعادة الدعوى الى المرافعة ليس حقا للخصوم يتحتم اجابته اليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التي تستقل بتقدير جديته ومدى لزومه للفصل في الدعوى . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قدموا لمحكمة اول درجة بعد حجز الدعوى للحكم طلبا لاعادة الدعوى للمرافعة لادخال مديرية التربية والتعليم خصما في الدعوى ولاصدار حكم بتحقيق الصورية دون أن يطلب اختصاص المشتري الثانى وهو الذى كان يتعين اختصاصه حتى يتم اثبات الصورية في مواجهته باعتباره صاحب الشأن الاول في نفى الصورية واثبات جدية عقده وليكون الحكم الذى يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه فانه لاعلى الحكم ان هو التفت عن طلب اعادة الدعوى للمرافعة . ولما كان اغفال الحكم الرد على هذا الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له فان النعى بهذا السبب يكون على غير اساس .

(نقض ١٩٨٤/٢/٢١ - الطعن ٨٥٩ لسنة ٥٠ ق).

١٣٥٤ - الحكم بالتعويض - تسببه - مايكفى لصحة التسبب :
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع متى بينت في حكمها عناصر الضرر المستوجبة للتعويض فان تقدير مبلغ التعويض الجابر لهذا الضرر هو مما تستقل به مادام لا يوجد في القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة في خصوصه ، كما أن من المقرر أيضا أنه لا يعيب الحكم أن يقدر التعويض عن الضرر المادى والضرر الادبى جملة بغير تخصيص لمقدار كل منها اذ ليس هذا التخصيص بلازم قانونا .

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - الطعن ١٦٠٩ لسنة ٥٠ ق).

١٣٥٥ - لمحكمة الموضوع سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وردها - مثال لتسبيب سائق في هذا الشأن :

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون أن يكون ملزماً باتخاذ أى إجراء من إجراءات الإثبات لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برد وبطلان العقد المؤرخ ١٥/٢/١٩٤٨ - وعلى ماورد بمدوناته - على ماثبت للمحكمة من المستندات المقدمة من أن مورث المطعون ضده الأول المنسوب له هذا العقد قد توفي بتاريخ ٣١/١/١٩٤٦ وهو ما يتناقض مع حالة الورقة والتاريخ الثابت عليها والذي تمسك به الطاعن . واذ كان هذا الذى أورده الحكم سائغا ويدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل وبما يكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه يكون على غير اساس .

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٤ - الطعن ١٧٢٥ لسنة ٥٠ ق).

الفصل الخامس - تصحيح الحكم

١٣٥٦ - الخطأ المادى في الحكم - طريق تصحيحه :

إذا كان الثابت بالدعوى ان ماجاء في منطوق الحكم من تاريخ امر الحجز التحفظى ، مجرد خطأ مادى انزلق اليه ، ولا يؤثر على كيانه ، أو في فهم مراده ، والشأن في تصحيحه انما هو للمحكمة التى أصدرت الحكم ، وفقا لما رسمه قانون المرافعات فى المادة ١٩١ / ١ منه ومن ثم فلا يصلح سببا للطعن بطريق النقض .

(نقض ٢٦/١/١٩٨١ - الطعن ١٢٨ لسنة ٤٨ ق).

١٣٥٧ - لا يجوز للمحكمة ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز للمحكمة ان تتخذ من التصحيح وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها فتغير منطوقه بما يناقضه لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٣ - الطعن ٤١٦ لسنة ٥٢ ق).

١٣٥٨ - الخطأ المادى الذى يقع فيه الحكم لا يفقده ذاتيته ولا يؤثر على كيانته . من المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - انه اذ كان ما وقع فيه الحكم لا يعدو ان يكون خطأ ماديا غير مؤثر على كيان الحكم ولا يفقده ذاتيته - فى معنى المادة ١٩١ من قانون المرافعات ، تتولى المحكمة . . . تصحيحه بقرار تصدره من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم ، فلا يصلح بذاته سببا للطعن بطريق النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان انتهى باسبابه الى تعديل المبلغ المقضى به ابتدائيا كتعويض عن الضرر الادبى وقدره ١٠٠٠ جنيه ، بين أن لكل من المطعون ضدهما من هذا التعويض مبلغ ٧٥٠ جنيه ، ثم جرى فى منطوقه على التزام الطاعن بأن يدفع لهما - فضلا عن التعويض الموروث - مبلغ ١٥٠٠ جنيه تعويضا عن هذا الضرر مناصفة بينهما ، ومن ثم فإن ما أورده بأسبابه من بيان جملة هذا التعويض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، لا يعدو ان يكون خطأ ماديا ويكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب فى جملة على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/٥ - الطعن ١٥١٩ لسنة ٤٩ ق) .

الفصل السادس - مسائل متنوعة

١٣٥٩ - الأحكام القطعية التى تصدر أثناء سير الدعوى تستنفذ بها المحكمة التى أصدرتها ولايتها فلا يجوز لها إعادة بحثها أو تعديل قضائها ولو باتفاق الخصوم .

من المقرر أنه اذا حسمت المحكمة النزاع فى المسائل المعروضة عليها انقضت سلطتها بشأنها ولم تعد لها أية ولاية فى إعادة بحثها أو تعديل قضائها ولو باتفاق الخصوم ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أو فرعية وانه متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير الخبير الذى انتدبته للأسباب التى اشتمل عليها واعتمد طريقة التقدير التى اتبعها فهذا التقرير يعتبر جزءا من حجية الحكم مكملا لأسبابه ، متى كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الدرجة الثانية قد قطعت فى أسباب حكمها بتاريخ ١٩٧٣/١/٢٣ بنذب خبير فى الدعوى بأنه لا يجوز خصم دين المطعون ضده

الرابع من أصول التركة وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضي فإنه ليس لهذه المحكمة بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة أو تعدل عن هذا القضاء ولو باتفاق الخصوم لاستفادها ولايتها بشأنها وتعلق هذا الأمر بالنظام العام .
(نقض ١٩٨١/١/١٢ - الطعن ٩٧٤ لسنة ٤٥ ق).

١٣٦٠ - محكمة الموضوع ليست مقيدة عند الفصل في الدعوى بما يكون قد ورد بأسباب حكم سابق بالاحالة الى التحقيق الا بمقدار ما تكون قد تضمنته أسباب هذا الحكم من قضاء له حجية في النزاع .
محكمة الموضوع ليست مقيدة عند الفصل في الدعوى ، بما يكون قد ورد بأسباب حكم سابق بالاحالة الى التحقيق الا بمقدار ما تكون قد تضمنته هذه الأسباب من قضاء قطعي له حجية في النزاع . واذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٤ باحالة الدعوى الى التحقيق انه لم يتضمن قضاء قطعيا في خصوص وضع يد الطاعنين على الأرض أو حقيقة نيتها فيه فان نعيهما بهذا السبب يكون على غير أساس .
(نقض ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٤٣ ق).

١٣٦١ - النزول عن الحكم بعد صدوره - متى يستتبع النزول عن الحق الثابت به :

النزول عن الحكم بعد صدوره ولئن كان يستتبع النزول عن الحق الثابت به طبقا لما تقضي به المادة ١٤٥ من قانون المرافعات الا أن الاعتداد بذلك لا يكون الا في خصومة بشأنه مطروحة على القضاء في نطاق ولاية المحكمة بالفصل فيه سواء كان التنازل قد تم امام المحكمة أو بعيدا عنها .
(نقض ١٩٨٢/١١/٢١ - الطعن ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق).

١٣٦٢ - الادعاء بانعدام الأحكام - عدم قبوله لمساسه بحجية هذه الأحكام :
لا يقبل الادعاء بانعدام قضاء صدر من المحكمة في دعوى أو طعن سواء كان ذلك الادعاء قدم اليها بدعوى مبتدأة أو بدفع أو انها تعرضت له من تلقاء نفسها لان ذلك ايضا ينال من حجية الاحكام ويفتح الطريق امام الخصوم

للعبت بها ما لم تكن مما يقبل الطعن عليه فيكون سبيل المحكوم عليه للدعاء بذلك هو اتباع الطريق القانوني المرسوم .

(نقض ١٣/٢/١٩٨٣ - الطعن ٤١٦ لسنة ٥٢ ق).

١٣٦٣ - اذا لم يتناول الحكم التمهيدى القاضى بنذب خبير فى أسبابه أو فى منطقته بقضاء صريح أو ضمنى القطع فى ماهية المبالغ موضوع النزاع ، فإنه لا يكون قد أستنفذ ولايته فى هذا الخصوص .

لما كان الثابت من الاطلاع على الحكم الصادر فى ١٩٧٥/١١/٢٠ بنذب الخبير أنه لم يتناول فى أسبابه أو فى منطقته بقضاء صريح أو ضمنى القطع فى ماهية المبالغ موضوع النزاع وما اذا كانت تعتبر جزءا لا يتجزأ من الاجرام انها مكافأة قصد منها ايجاد حافز فى العمل ، فإنه لا يكون قد أستنفذ ولايته فى هذا الخصوص ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ عرض لبحثها وتكييفها لم يخالف القانون .

(نقض ١٩٨٣/٢/٢٨ - الطعن ١٠٢ لسنة ٤٨ ق).

١٣٦٤ - اعادة الدعوى للمرافعة - وجوب دعوة طرفيها للاتصال بها باعلانها قانونا إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار أو حضر عنها من يمثلانها .
إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم ، ان تعيدها الى المرافعة استئنافا للسير فيها ، تحتم دعوة طرفيها للاتصال بها باعلانها قانونا ، إلا اذا حضرا وقت النطق بالقرار ، وانه لا يغنى عن اعلان الغائب ان تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له لما فى ذلك من اغفال لاجراء يوجب القانون ويترتب على مخالفته البطلان ، إلا انه لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة الاستئناف المودعة صورتها الرسمية ملف الطعن أنه بعد أن تبينت تلك المحكمة وجود المانع ، أعادت الدعوى إلى المرافعة لذات اليوم وحضر عن الطاعن الأستاذ محمود عبد المجيد عن الأستاذ عيسى عبد الله محامى الطاعن ، كما حضر محامى الخصوم الآخرين وصمم الطرفان على طلباتها ، وكان الاجراء يعد وفقا لنص المادة ١/٢٠ من قانون المرافعات باطلا اذا نص القانون على بطلانه أو شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصوم ، وكان حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة التى تعاد إليها الدعوى يغنى عن دعوته

للاتصال بها ، وذلك لتحقيق الغاية من هذا الاجراء وكان الواقع في الطعن المائل أنه قد حضر محام عن الطاعن بالجلسة سالفة الذكر فإنه ينتفى بذلك وجه الضرر من إغفال دعوته ، هذا إلى أن حضور محام آخر عن محامي الطاعن لا يخالفه فيه للقانون ، إذ أنه من الآثار التي تترتب على التوكيل بالخصومة جواز إنابة المحامي غيره من المحامين في القيام بأعمال هذه الوكالة ، وذلك ما لم يكن ممنوعا من الأنابة صراحة في التوكيل ، فلا جناح على المحكمة اذا هي - بعد أن افصح المحامي الحاضر عن الطاعن بالجلسة الاخيرة عن تصميمه على طلباته - اعتبرت المرافعة في الدعوى متتهية ، وحجزتها لأصدار الحكم فيها بذات الجلسة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في الإجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنها قد روعيت ، وكان الطاعن لم يقدم ثمت ما يدحض حصول المداولة قانونا من أعضاء الهيئة على النحو الذي أثبتته الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٩ - الطعن ٤٠٦ لسنة ٤٨ ق) .

١٣٦٥ - النعى ببطلان الحكم لصدوره دون اخطار الخصوم بإيداع تقرير الخبير - انعدام المصلحة - أثره .

لما كان البين من الصورة الرسمية لتقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف - المرفقة بحافظة الطاعنين المودعة ملف الطعن - انه خلا مما يناهض طلباتها بل جاء ترديدا للتقرير التكميلي السابق عليه المقدم الى المحكمة الابتدائية الذي طلب الطاعنان الحكم بما انتهى اليه على ما هو ثابت بمدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٦/٣/١١ ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان والاخلال بحق الدفاع لصدوره دون اخطارهما بإيداع تقرير الخبير مثار النعى يكون - أيا ما كان وجه الرأي بشأن هذا الاخطار - غير منتج ولا جدوى منه .

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٠ - الطعن ٣٤ لسنة ٤٩ ق) .

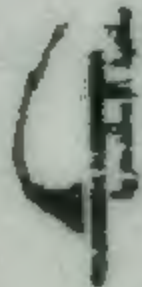
رقم الايداع ٨٥ / ٢٠٢٣



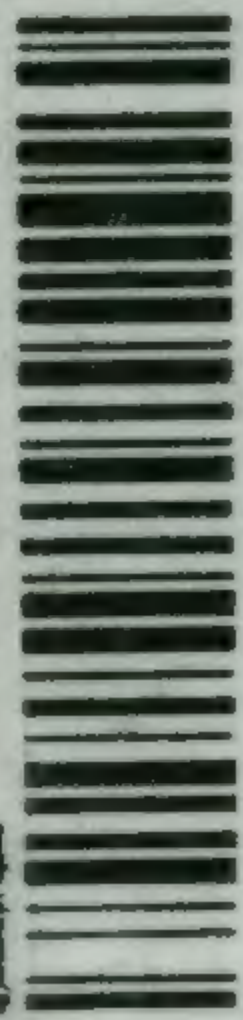
٦ شارع البرامول، عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١

[illegible]

[illegible]



Bibliotheca Alexandrina



0548667